

مَرْسَائِلُ جَامِعِيَّةِ

الْمُقَاصِدُ الْحَسَنَةُ

فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ

شُعْشُعِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّخَاوِيِّ

(ت ٥٩٠ هـ)

تَحْقِيقُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُرَّةَ الْهَارِثِيِّ

لِلْمَجْلَةِ الْفَنَاءِ

خَزَائِنُ الْمَنِيِّ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

مَرْسَائِلُ جَامِعِيَّةِ

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

ح) عبد المولى عبد السلام سالم الهاشمي ، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
(١ - ٥) . / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي / عبد المولى
عبد السلام سالم الهاشمي . - المدينة المنورة ، ١٤٣٨ هـ

٥ مج .

ردمك : ١-٣٢٥٨-٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٨-٣٢٦٢-٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (ج٤)

١- الحديث - تاريخ ٢- الحديث المشهور أ. الهاشمي ، عبد المولى عبد
السلام سالم (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٣٧.٦ ١٤٣٨/٢٤٣٤

رقم الايداع : ١٤٣٨/٢٤٣٤

ردمك : ١-٣٢٥٨-٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٨-٣٢٦٢-٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (ج٤)

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ . ٢٠١٧ م

جميع الحقوق محفوظة



9 786030 239337

دار الميمنة

للنشر والتوزيع
سورية - دمشق

هاتف: 00963115827281

جوال: 00963933119455

daralmimna@gmail.com



مكتبة الميمنة

الملكة لسميرة لسميرة

المدينة المنورة - جنوب المملكة الإسلامية

هاتف: 00966148473148

جوال: 00966558343947

المَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ

فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ

نَعْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيِّ

(ت ٩٠٢ هـ)

تَحْقِيقُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيِّ

الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ

دارُ الْمَيْمُونَةِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

أصل هذا التحقيق

رسالة علمية نوقشت في قسم علوم الحديث
بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية
بتقدير : ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

أشرف عليها : فضيلة الشيخ الدكتور
عبد الصمد بن بكر آل عابد

وناقشها

فضيلة الأستاذ الدكتور : إبراهيم بن علي العبيد
وفضيلة الأستاذ الدكتور : صالح بن عبد الوهاب الفقي

حرف الكاف

٧٩٦ هـ: «كاد الحسد أن يغلب القدر».

في الحديث الآتي بعدُ بحديث^(١).

٧٩٧ هـ: «كاد الحليم أن يكون نبياً».

الدلمي عن أنس به مرفوعاً^(٢).

(١) هو جزء من حديث وسيأتي قريباً برقم (٧٩٨).

(٢) مسند الدلمي (مخطوط/ نسخة لاله لي/ ٢٦/ ب) أخرجه من طريق الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «كاد الحليم أن يكون نبياً».

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣١٠/ ٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٣٢/ ٣) من طريق الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحليم رشيد في الدنيا، رشيد في الآخرة، كاد الحليم أن يكون نبياً».

وفي الإسناد علتان:

الأولى: الربيع بن صبيح - بفتح المهملة - ضعفه شعبة، وابن سعد، وأحمد، وقال أبو زرعة: شيخ صالح صدوق.

وقال ابن عدي: أرجوا أنه لا بأس به، ولا بروايته.

وقال ابن حبان: لم يكن الحديث من صناعته؛ فكان يهم فيما يروي كثيراً حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً.

وانتهى الحافظ إلى أنه: صدوق سيء الحفظ.

انظر: «الطبقات» (٢٧٧/ ٧)، «الجرح والتعديل» (٤٦٥/ ٣)، «ميزان الاعتدال» (٤١/ ٢)، «بحر الدم» (٥٣/ ١)، «التقريب» (ص ٣٢٠).

العلة الثانية: يزيد بن أبان الرقاشي بتخفيف القاف، البصري، قد تكلم الأئمة فيه وضعفه جداً؛ قال فيه شعبة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه. وضعفه =

٧٩٨ حديث: «كاد الفقر أن يكون كفرةً».

أحمد بن منيع^(١) من طريق يزيد الرقاشي^(٢) عن الحسن أو أنس^(٣) به مرفوعاً بزيادة: «وكاد الحسد أن يسبق القدر».

= ابن سعد، وابن معين، وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وضعفه أيضاً الدارقطني. وقال ابن حجر: ضعيف زاهد.

وقال أيضاً: سيء الحفظ جداً؛ كثير المناكير، كان لا يضبط الإسناد فيلزم أنس عليه السلام كل شيء يسمعه من غيره.

انظر: «الطبقات» (٣٤٥/٧)، «ميزان الاعتدال» (٤١٨/٤)، «التقريب» (ص ١٠٧١)، «المطالب العالية» (٥٤٢/١٨).

فالذي يظهر أنه: ضعيف جداً.

فالإسناد - والحالة هذه - ضعيف جداً؛ لسوء حفظ الربيع وشدة ضعف يزيد بن أبان الرقاشي.

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٣٢/٣): هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ؛ ويزيد الرقاشي متروك.

وقال الألباني في سلسلته الضعيفة عن الحديث: ضعيف. ح رقم (٤٠٧٩).

(١) في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٣/١٢)، (ح ٢٧٣٦)، و«تحاف الخيرة المهرة» (٧٧/٦)، (ح ٥٣٨٢).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٠).

(٣) هكذا رواه أحمد بن منيع على الشك، ورواه بعضهم مرفوعاً بلا شك، ومنهم من رواه عن الحسن مرسلاً، وإليك بيان الروايات:

فرواه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» (٣٣/١٢)، (ح ٢٧٣٦) عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن الحسن أو أنس هكذا على الشك مرفوعاً.

لكن رواه سفيان الثوري عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً.

أخرجها من طريقه ابن عدي في «الكامل» (٢٣٦/٧).

وتابعه أبو معاوية محمد بن خازم عند أبي الشيخ في التوبيخ والتنبيه (ص ٩٩)، (ح ٦٦). كلاهما من غير شك وفيه: «كادت الفاقة أن تكون كفرةً» بدل: «كاد الفقر...».

ورواه ابن أبي الدنيا في كتابه إصلاح المال (ص ٣٥٠)، (ح ٤٣٧)، والعقيلي (٢٠٦/٤) كلاهما من طريق حجاج بن فرافصة.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٢٣٧/٧)، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (ص ١٠٥)، (ح ٧٤) من طريق الأعمش.

وهو عند أبي نعيم في «الحلية»^(١) وأبي مُسلم الكَشِّي^(٢) في «سننه» وأبي علي بن السَّكَن في «مصنفه»^(٣)، والبيهقي في «الشعب»^(٤)، وابن عدي في

= ررواه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٨٧٧/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٤/١) كلاهما من طريق الحسين أبي المنذر البصري ثلاثتهم عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً بلفظ: كاد الحسد أن يغلب القدر، وكادت الفاقة - وعند بعضهم - «الفقر» أن تكون كفراً.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣/٥)، (ح ٦٥٩٥) وهناد بن السري في كتاب «الزهد» (٦٤١/٢). كلاهما قالوا: حدثنا أبو معاوية محمد بن خازم عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن الحسن مرسلاً. إلا أنه قال: «وكادت الفاقة» بدل «كاد الفقر».

والحديث لا يصح فيه يزيد بن أبان، وهو كما مر ضعيف متروك وقد اضطرب في إسناده.

قال عنه ابن حجر: سيء الحفظ جداً؛ كثير المناكير؛ كان لا يضبط الإسناد، فيلزم بأنس عليه السلام كل شيء يسمعه من غيره. «المطالب العالية» (٥٤٢/١٨). وقد تابعه سليمان التيمي عن أنس كما سيأتي وهي ضعيفة.

(١) (٥٣/٣) في ترجمة يزيد بن أبان الرقاشي.

(٢) لم أقف على «مصنفه» «السنن»، وكتابه: ذكره الذهبي في السير، وهو مفقود حسب علمي، لكن رواه من طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥٣/٣).

وقد ترجم لأبي مسلم؛ الخطيب في «تاريخه» (١٢٠/٦)، والسمعاني في «الأنساب» (٣٦/٥)، والذهبي في «السير» (٤٢٣/١٣)، وابن نقطة في التقييد (٢١٤).

واسمه: إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن ماعز بن كش، البصري الكجّي الكشي، من أهل البصرة، وكان من ثقات المحدثين وكبارهم، عُمر حتى حدّث بالكثير. توفي سنة (٢٩٢هـ).

وثقه الدارقطني وغيره.

والكشي ويقال الكجّي: بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة والجيم.

(٣) لم أقف على الكتاب، وهو في عداد المفقود، ومؤلفه هو: أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزاز، وأصله بغدادي ولد ٢٩٤هـ، كان ابن حزم يشني على «صحيحه» المنتقى، وفيه غرائب. توفي في المحرم سنة (٣٥٣هـ).

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١٧/١٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٩٣٧/٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٢/٣).

(٤) (١٢/٩)، (ح ٦١٨٨).

«الكامل»^(١) من طريق يزيد عن أنس^(٢) بلا شك، وفي لفظ عند أكثرهم: «أن يغلب»^(٣) بدل «أن يسبق» ويزيد: ضعيف^(٤).

ورواه الطبراني^(٥) من طريق عمرو بن عثمان الكلابي^(٦) عن عيسى بن يونس^(٧)، عن سليمان التيمي^(٨)، عن أنس مرفوعاً [ق١٣٨/أ] ولفظه: «كاد الحسد أن يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كفرة». وفيه ضعف^(٩) أيضاً^(١٠).

وفي ترجمة عكرمة من «الحلية»^(١١) أن لقمان قال لابنه: «قد ذقت المرار، فليس شيء أمرّ من الفقر». وللنسائي^(١٢) وصححه ابن حبان^(١٣).....

-
- (١) (٢٣٧/٧). (٢) في (م): «الحسن» وهو خطأ.
 (٣) كما عند ابن أبي شيبة (٢٣٠/٥)، وأبو الشيخ في التنبيه (ص٩٨)، ح رقم (٦٥)، وابن عدي في كامله (٢٣٧/٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٢/٩)، (ح٦١٨٨).
 (٤) وقد تقدم الكلام عليه وبيان ضعفه. (٥) المعجم «الأوسط» (٤/٢٢٥).
 (٦) عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي مولاهم، الرقي، ضعيف وكان قد عمي، من كبار العاشرة مات سنة سبع عشرة أو تسع عشرة ق. «التقريب» (ص٧٤١).
 (٧) هو: السيعي تقدم التعريف به عند حديث رقم (٦٥٩).
 (٨) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٠٢).
 (٩) كذا بالأصل و(م) وفي (ز): «ضعيف».
 (١٠) وهي متابعة ليزيد الرقاشي من قبل سليمان التيمي، لكن الإسناد إلى المتابع لا يصح؛ فيه عمرو بن عثمان الكلابي.
 قال عنه النسائي والأزدي: متروك الحديث.
 وقال أبو حاتم: كان شيخاً أعمى بالرقعة يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكورة، لا يصيبونه في كتبه، أدركته ولم أسمع منه.
 وسئل عنه أبو زرعة: فكُلِّح وجهه وأساء الثناء عليه.
 انظر: «سؤالات البرذعي» (٢/٧٥٩)، «الجرح والتعديل» (٦/٢٤٩)، «تهذيب الكمال» (١٤٧/٢٢).

(١١) (٣٣٧/٣).

(١٢) «السنن الكبرى»، كتاب الاستعاذة، الاستعاذة من الكفر (٧/٢٢١)، (ح٧٨٦٧) من طريق دراج أبي السَّمَح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

(١٣) «صحيح ابن حبان» (٣/٣٠٢)، (ح١٠٢٦) من طريق دراج أبي السَّمَح عن أبي الهيثم =

من جهة أبي الهيثم^(١)، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً أنه كان يقول: «اللَّهُمَّ
إني أعوذ بك من الكفر والفقر»، فقال رجل: «ويعتدلان؟»، قال: «نعم».
وهذا أصحها^(٢)، وما قبله من^(٣) المرفوع ضعيف الإسناد^(٤).

= عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ أفته رواية أبي السمع عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو وهي ضعيفة؛ فإن دراجاً هذا صدوق إلا ما كان من روايته عن أبي الهيثم كما هو الحال في هذا السند؛ قال أبو داود: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم. وحكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل قوله: أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف. «الجرح والتعديل» (٤٤١/٣)، «تهذيب الكمال» (٤٧٧/٨)، «التقريب» (ص ٣١٠).

لكن يشهد للاستعاذة من الكفر والفقر مقرونين ما أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧/٣٤)، (ح ٢٠٣٨١)، والبزار في «مسنده» (١٢٦/٩)، (ح ٣٦٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (٢١٥/٧)، (ح ٧٨٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٠٣/٣)، (ح ١٠٢٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٧٦/١)، (ح ٧٤٧)، والحاكم في «المستدرک» (٣٥/١) كلهم من طرق عن عثمان الشحام عن مسلم بن أبي بكره عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقول: «اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر». وسنده صحيح رجاله ثقات.

قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بعثمان الشحام. ولم يتعقبه الذهبي.

وقال الألباني: سنده صحيح على شرط مسلم. انظر: الإرواء (٣٥٦/٣).

فهذا الحديث يشهد للاستعاذة من الكفر والفقر مقترنين، أما قوله: «ويعتدلان» فلا يشهد له هذا الحديث.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٥).

(٢) لا يلزم من هذه العبارة أن يكون الحديث صحيحاً؛ وقد سبق أنه ضعيف، ومرادهم منها أن الحديث المذكور هو أرجح ما ورد في الباب وإن كان ضعيفاً. قال النووي: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه وأقله ضعيفاً. (الأذكار، باب أذكار صلاة التسبيح ص ٣٠٩).

(٣) في الأصل: «في» والتصويب من (م) و(ز).

(٤) نقل المناوي في «فيض القدير» (٥٤٢/٤) عن السخاوي قوله: طريقه كلها ضعيفة. اهـ. وقد بحثت عن هذه العبارة فلم أجدها، ولعل المناوي قصد قوله: «وما قبله من المرفوع ضعيف الإسناد» فحكاها بالمعنى.

وقال العسكري: «ولا تكاد العرب تجمع بين كاد وأن؛ وبذلك نزل القرآن^(١)، ولكن كذا ورد^(٢) الحديث^(٣)».

٧٩٩ حديث: «كأنك بالدنيا ولم تكن، وبالأخرة ولم تزل»^(٤).

وهو عند أبي نعيم، من جهة عمر بن عبدالعزيز^(٥).

٨٠٠ حديث: «كأنك من أهل بدر وحنين».

هو كلام يُقال لمن يتسامح أو يتساهل ونحو ذلك؛ لقوله ﷺ: «ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر»، فقال: «اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم»^(٦).

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ز): «ورد في الحديث». وفي (م): «ولكن كذا يرويه أصحاب الحديث».

(٣) ذهب ابن مالك إلى جواز اقتران «كاد» و«أن»، وأن جوازه خفي على أكثر النحاة.

انظر: شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص ٩٨).

(٤) في ضبطها وجهان، ولكل ضبط معنى:

الأول: بفتح التاء وضم الزاي.

والثاني: بفتح التاء والزاي.

وقد أفاض بعض اللغويين والنحويين في الكلام على هذه الجملة من حيث إعرابها وضبطها، وأثر ذلك من حيث المعنى؛ حتى ألف ابن هشام النحوي رسالة في الكلام عليها فانظرها في الأشباه والنظائر (١٠/٤)، وانظر: كلامه ونقله عن أهل اللغة في مغني اللبيب (٨٠/٣). لكن رسالته أوسع.

تنبيه: وقع بياض بالنسختين الأصل و(د) و(ز) بعد كلمة: «تزل» وكتب الناسخان في موضع البياض (كذا).

وأما في (م) فالكلام متصل مما يدل على عدم السقط، ولم ينبه الناسخ على سقط أو بياض، وهو الصواب.

(٥) «الحلية» (٣٠٥/٥) قال: حدثنا أبو حامد بن جبلة: ثنا محمد بن إسحاق: ثنا

حسن بن أبي الربيع: ثنا سعيد بن عامر عن عون بن معمر قال: كتب الحسن إلى عمر بن عبدالعزيز: أما بعد.. كأنك بآخر من كتب عليه الموت وقيل قد مات فأجابه عمر: أما بعد.. فكأنك بالدنيا... فذكره بلفظ الترجمة بلا زيادة.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٢٧٣/٧): ثنا أبو محمد بن حيان: ثنا إسحاق بن أحمد: ثنا أبو زرعة: ثنا حامد بن يحيى البلخي قال: سمعت سفيان بن عيينة فذكره من قوله.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب الجاسوس، التجسس التبعث (٥٩/٤)، (ح ٣٠٠٧).

ولكنه لم يرد في أهل حُثَيْن ذلك، مع مزيد التفاوت بينهما في المسافة؛ فحُثَيْن من نواحي عَرَفَة^(١)، وبدر معروفة.

٨٠١ حديث: «كَانَ وَضُوءُهُ لَا يَبُلُّ الثَّرَى».

أبو داود^(٢) من حديث ذي مِخْبَر^(٣) أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَضُوءاً لَمْ يَبُلْ مِنْهُ التُّرَابَ.

= صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر .. (١٩٤١/٤)، (ح ٢٤٩٤).

(١) حُثَيْن تصغير حَنْ، وهو واد من أودية مكة، يقع شرقها بقراة ثلاثين كيلاً، يُسمى اليوم وادي الشرائع، والأصل أن عيناً كانت فيه وقرية نسب الوادي إليها. انظر: «معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» (ص ١٠٧).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في: من نام عن صلاة أو نسيها (١/٤٣٣)، (ح ٤٤١).

ورواه أيضاً ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/٤٩٤)، (ح ٢٦٦٤)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (٢/١٠٣٨) كلهم من طريق حريز بن عثمان عن يزيد بن صالح عن ذي مِخْبَر (ﷺ) وفيه قصة.

ولفظ أبي داود: «لم يُلث منه التراب» وليس «يبل»، وهما: بمعنى.

وأما لفظ: «يبل» فهو لفظ أبي نعيم في المعرفة.

ورجال إسناده موثقون غير يزيد بن صالح، ويقال: ابن صليح الرحبي، فهو مختلف فيه، والظاهر أنه صدوق.

وثقه أبو داود وابن حبان.

وأما الدارقطني فجرحه بقوله: لا يعتبر به.

وقال ابن العماد: صدوق مشهور.

وقال ابن حجر: مقبول.

انظر: «الثقات» (٥/٥٤١)، «تهذيب الكمال» (٣٢/١٦٢)، «تهذيب التهذيب»

(٤/٤١٧)، «التقريب» (ص ١٠٧٦)، «شذرات الذهب» (٣/١٣٦).

قلت: وتضعيف الدارقطني وابن حجر معارض بتوثيق من وثقه من الأئمة، فهو من الجرح غير المفسر، فلا يكون مقبولاً حتى يفسر.

فالحديث حسن أو صحيح.

(٣) ذو مِخْبَر ويقال: ذو مخمر، بكسر أولهما وسكون المعجمة وفتح الموحدة والميم،

ابن أخي النجاشي، وفد على النبي ﷺ وخدمه، ثم نزل الشام، وله أحاديث عند أحمد وأبي داود وابن ماجه. «الإصابة» (٣/٤٣١).

٨٠٢ حديث: «كَبُرَ كَبْرٌ».

متفق عليه^(١) من حديث بشر بن الْمُفَضَّل^(٢) عن يحيى بن سعيد عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ^(٣) عن سهل بن أبي حَثْمَةَ^(٤) قال: «انطلق عبدالله بن سهل^(٥) ومُحَيِّصَةُ بن مسعود بن زيد^(٦) إلى خيبر^(٧) وهو يومئذ ضُلُح، ففترقا، فأتى مُحَيِّصَةُ إلى عبدالله بن سهل وهو يتشحَّط^(٨) في دمه قتيلاً، فدفنه ثم قدم المدينة، فانطلق عبدالرحمن بن سهل^(٩) - يعني: أخا المقتول - ومُحَيِّصَةُ وَحُويِّصَةُ^(١٠) ابنا مسعود - وهما ابنا عمَّهما - إلى النبي ﷺ، فذهب

(١) صحيح البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بمال وغيره، وإثم من لم يف بالعهد، وقوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ الآية (٤/١٠١)، (ح ٣١٧٣).

وصحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة (٣/١٢٩٣)، (ح ١٦٦٩).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٩).

(٣) بُشَيْرٌ - مصغر - بن يسار الحارثي مولى الأنصار، مدني ثقة فقيه، من الثالثة. ع. «التقريب» (ص ١٧٤).

وانظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة (١/٥٣٦).

(٤) سهل بن أبي حَثْمَةَ بن ساعدة بن عامر الأوسي الأنصاري، اختلف في اسم أبيه فقيل: عبدالله، وقيل: عبيدالله، وقيل عامر. معدود في أهل المدينة وبها كانت وفاته. انظر: «الاستيعاب» (٢/٦٦١)، «الإصابة» (٤/٤٩٣).

(٥) عبدالله بن سهل الأنصاري الحارثي، أخو عبدالرحمن وابن أخي حويصة ومحبيصة، وهو المقتول بخيبر الذي ورد في قضيته القسامة. «الاستيعاب» (٣/٩٢٤).

(٦) مُحَيِّصَةُ بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري الحارثي، يكنى أبا سعد، يعد في أهل المدينة. وهو أخو حويصة وعلى يده أسلم حويصة، وكان حويصة أكبر من محبيصة سنّاً. «الاستيعاب» (٤/١٤٦٣).

ومحبيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية، وقد تسكن. «التقريب» (ص ٩٢٥).

(٧) هي ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام. «معجم البلدان» (٢/٤١٠).

(٨) قال ابن الجوزي في «غريبه» (١/٥٢١): يتشحط في دمه؛ أي: يضطرب فيه.

وقال ابن منظور؛ أي: يتخط فيه ويضطرب ويتمرغ. «لسان العرب» (٧/٤٥).

(٩) عبدالرحمن بن سهل الأنصاري، أخو عبدالله المقتول بخيبر، يقال إنه شهد بدرًا، وكان له فهم وعلم. «الاستيعاب» (٢/٨٣٦).

(١٠) حُويِّصَةُ بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري، شهد أحدًا والخندق وسائر =

عبدالرحمن يتكلم وهو أخذت القوم؛ فقال: «كَبُرَ كَبْرٌ» فسكت، فتكلما.. الحديث. لفظ البخاري.

وهو عند مسلم أيضاً^(١) من طريق بشر بن عمر^(٢) سمعت مالكا: حدثني أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل^(٣) عن سهل بن أبي حثمة وفيه: «ثم أقبل مُحَيِّصَة وأخوه حُوَيِّصَة - وهو أكبر منه - وعبدالرحمن بن سهل، فذهب مُحَيِّصَة ليتكلم - وهو الذي كان بخير - فقال له رسول الله ﷺ: «كَبُرَ كَبْرٌ» - يريد السن - فتكلم حُوَيِّصَة ثم تكلم مُحَيِّصَة... الحديث.

والأحاديث في فضل الكبير كثيرة؛ كـ «ليس منا من لم يرحم صغيرنا [ق١٣٨/ب] ويعرف حقَّ كبيرنا»^(٤) وفي لفظ: «ويُجَلَّ كبيرنا». وفي آخر: «ويُوَقَّرُ كبيرنا».

وكحديث: «إن من إجلال الله إكرام ذي الشَّيْبَةِ المسلم»^(٥).

= المشاهد. وكان أسنَّ من محيصة. «الإصابة» (٢/٦٥٥).

(١) مسلم في «صحيحه»، كتاب الحدود والقسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب القسامة (٣/١٢٩٤)، (ح١٦٦٩).

(٢) بشر بن عمر بن الحكم الزهراني بفتح الزاي، الأزدي، أبو محمد البصري، ثقة، من التاسعة مات سنة سبع وقيل تسع ومائتين ع. «التقريب» (ص١٧٠).

(٣) أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل الأنصاري المدني، ويقال اسمه: عبدالله، ثقة، من الرابعة. خ م د س ق. «التقريب» (ص١١٩٨).

(٤) ذكره السخاوي في حرف اللام عند حديث رقم (٩٣٥).

(٥) وهذا الحديث مما اختلف في وقفه ورفعهِ والصواب وقفه؛ وبيان ذلك:

أن مدار هذا الحديث على عوف بن أبي جميلة الأعرابي واختلف عليه:

فرواه عبدالله بن حمران القرشي عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي عن زياد بن مخراق عن أبي كنانة عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: إن من إجلال الله إكرام ذي الشَّيْبَةِ المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه والجافي عنه، وإكرام ذي السلطان المقسط.

رواها أبو داود في «سننه» (ص٨٧٧)، (ح٤٨٤٣) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤/٢٢٤)، (ح٢٤٣١).

هكذا رواه عبدالله بن حمران القرشي مرفوعاً.

وخالفه عبدالله بن المبارك ومعاذ بن معاذ والنضر بن شميل ثلاثهم روه عن عوف =

وكحديث: «ما أكرم شاب شيخاً لسنّه إلا قيّض الله له في سنّه من يكرمه»^(١).

وأوصى قيس بن عاصم^(٢) عند موته بنيه فقال: «اتقوا [الله]^(٣) وسودّوا أكبركم؛ فإن القوم إذا سودّوا أكبرهم خلّفوا أباهم، وإذا سودّوا أصغرهم أزرى^(٤) بهم ذاك في أكفائهم»^(٥) إلى غير ذلك مما لا نُطيل به.

= فوقفه عن أبي موسى الأشعري من قوله.
ورواية ابن المبارك عنده في «الزهد» (ص ١٣١) ومن طريقه البخاري في الأدب المفرد (١٣٠)، (ح ٣٥٧).
ورواية معاذ عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٢٢٣٥٣).
ورواية النضر عند ابن زنجويه في «الأموال» (٨٨/١)، (ح ٥٢).
فرواية هؤلاء الثقات أصح وأولى؛ لأن العدد الكثير أولى بالحفظ؛ كيف وفيهم مثل ابن المبارك.
ومن جهة أخرى؛ فإن المتفرد برفعه يخطئ؛ ذكره ابن حبان في ثقاته وقال: يخطئ.
وقال ابن حجر: صدوق يخطئ قليلاً.
انظر: «الثقات» (٣٣٢/٨)، «التقريب» (ص ٥٠١).
فالصواب في روايته عن عوف هو الوقف على أبي موسى.
ورجال الموقوف ثقات عدا الراوي عن أبي موسى، وهو أبو كنانة القرشي؛ فإنه مجهول الحال.
روى عنه أبو إياس وزيايد بن مخرق. قال عنه الذهبي: ليس بمعروف. وقال ابن حجر: مجهول.
انظر: «الميزان» (٥٦٥/٤)، «التقريب» (ص ١١٩٧).
فالأثر ضعيف موقوفاً عن أبي موسى أيضاً.

(١) أورده المصنف في حرف الميم بترجمة مستقلة، وسيأتي تخريجه برقم (٩٤٦).
(٢) قيس بن عاصم بن سنان التميمي المنقري، بكسر الميم وفتح القاف. وفد على النبي ﷺ سنة تسع مع وفد بني تميم، كان ﷺ عاقلاً حليماً مشهوراً بالحلم. انظر: «الاستيعاب» (١٢٩٤/٣)، «الطبقات» (٣٦/٧).

(٣) ليست في النسخ وألحقها من المصادر.
(٤) أزرى به وأزدرأه إذا احتقره، وزرّى عليه فعّله زراية: عابّه. «المغرب في ترتيب المغرب» (٣٦٥/١).

(٥) هذا جزء من وصيته التي أوصى بها بنيه عند موته، وقد أخرجها بتمامها - على اختلاف يسير في بعض ألفاظها - ابن سعد في «الطبقات» (٣٧/٧)، والإمام أحمد في =

ويُحكى عن ليث بن أبي سُليم^(١) أنه قال: «كنت أمشي مع طلحة بن مُصَرِّف^(٢) فتقدمني؛ وقال: والله لو علمت أنك أكبر مني بيوم ما تقدمتك»^(٣).

وقد ترجم البخاري في الأدب المفرد: «إذا لم يتكلم الكبير هل للأصغر أن يتكلم» وساق حديث ابن عمر: «أخبروني بشجرة مثلها مثلُ المسلم^(٤)...» وأنه منعه من الإعلام بما وقع في نفسه من كونها النخلة؛ وجود أبي بكر وعمر وسكوتهما، وقال له أبوه: «لو قلتها كان أحبَّ إلي من كذا وكذا» قال: «ما منعني إلا أني لم أرك ولا أبا بكر تكلمتُما؛ فكرهتُ».

وكل هذا لا يَمْنَعُ التَّنْوِيَةَ بفضيلة الصغير؛ ففي الصحيح عن ابن عباس قال: «كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكان بعضهم وجد في نفسه؛ فقال: لِمَ تُدْخِلُ هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: «إنه ممن^(٥) عَلِمْتُمْ». وفي لفظ:

= «مسنده» (٢١٧/٣٤)، (ح ٢٠٦١٢)، البخاري في «الأدب المفرد» (١/١٣٢)، (ح ٣٦١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٣٤٩)، (ح ١١٦٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٤٦٤)، (ح ١١٠٠٨) من طرق عن شعبة عن قتادة، قال سمعت مطرفاً يحدث عن حكيم بن قيس بن عاصم أن أباه أوصى عند موته فذكره. قلت: إسناده متصل ورجال الإسناد كلهم ثقات.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٠).
(٢) طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو اليامي - بالتحانية - الكوفي ثقة قارئ فاضل ع. «التقريب» (ص ٤٦٤).

(٣) ابن الجعد في «مسنده» (١/٩٧٥)، برقم (٢٨١٤). ورواه أيضاً أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٧/٥) كلاهما من طريق عبدالله بن إدريس عن ليث به... وأخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/١٧٠)، من طريق أبي سعيد الأشج: نا عبدالله بن إدريس: نا مالك بن مغول قال: كنت أمشي مع طلحة بن المصَرِّف... فذكره.

(٤) البخاري في «الأدب المفرد» (١/١٣٢)، ح رقم (٣٦٠) قال: ثنا مسدد ثنا: يحيى بن سعيد عن عبيدالله قال: ثني نافع عن ابن عمر به. والحديث أخرجه في «صحيحه» بالإسناد نفسه، كتاب الأدب - باب إكرام الكبير... (٨/٣٤)، (ح ٦١٤٤).

(٥) هكذا بالنسخ كلها، وفي المصدر زيادة «قد» صحيح البخاري، كتاب المغازي، (٥/١٤٩)، (ح ٤٢٩٤).

«من حيث علمتم»^(١)، فدعاهم ذات يوم فأدخله معهم؛ فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليربهم... وذكر الحديث في: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿٦﴾» [النصر: ١].

٨٠٣ حديث: «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما ألقيناه في النار»^(٢).

مسلم^(٣)، وابن حبان^(٤) في «صحيحهما»، وأبو داود^(٥)، وابن ماجه^(٦)

(١) البخاري في «صحيحه»، كتاب التفسير، باب إذا جاء نصر الله (٦/١٧٩)، (ح ٤٩٧٠).

(٢) «في النار» سقطت من (م).

(٣) في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر (٤/٢٠٢٣)، (ح ٢٦٢٠)، عن الأغر عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالاً: قال رسول الله ﷺ: «العز إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبته».

وليس فيه ذكر «العظمة» وهي بدل «العز» في الروايات التي ستأتي.

(٤) «صحيح ابن حبان» (١٢/٤٨٦)، ح رقم (٥٦٧١) من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سلمان الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ فيما يحكي عن ربه جل وعلا: «الكبرياء ردائي...» بنفس لفظ الترجمة وفيه «قذفته» بدل «ألقيناه». ورجال الإسناد ثقات عدا عطاء بن السائب فهو أيضاً ثقة إلا أنه تغير بآخرة، وقد رد الأئمة أحاديث من روى عنه بعد الاختلاط، وحماد بن سلمة اختلف فيه هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعد، والجمهور على أنه روى عنه قبل الاختلاط، وممن قبله: ابن معين، وأبو داود، والطحاوي، وحمزة الكتاني، وابن عدي. «الكواكب النيرات» (٣٢٥).

ومهما يكن من أمر؛ فقد تابع حماد بن سلمة سفيان الثوري كما في مسند أحمد ح رقم (٨٦٩٦). قال: حدثنا عبدالرزاق قال أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب به. وسماع سفيان الثوري من عطاء قديم صحيح بالاتفاق، كما نص عليه الأئمة. انظر: «الكواكب النيرات» (٣٢٣/٣٢٤). فالحديث صحيح.

(٥) في «سننه»، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر (ص ٧٣٢)، (ح ٤٠٩٠). من طريقين عن حماد وأبي الأحوص كلاهما عن عطاء بن السائب عن الأغر عن أبي هريرة مرفوعاً فذكره بنحوه. وقد مر الحكم على رواية حماد عن عطاء وأنها صحيحة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط.

(٦) في سننه، كتاب الزهد، باب البراءة من الكبر والتواضع (ص ٦٩٤)، (ح ٤١٧٤). =

كلهم عن أبي هريرة مرفوعاً: «يقول الله»^{(١)(٢)} والباقي نحوه، ولفظ ابن ماجه: «في جهنم» وأبي داود: «قذفته في النار».

ومسلم: «عذبته»، وقال: «رداؤه وإزاره» بالغيبة^(٣)، وزاد مع أبي هريرة أبا سعيد.

= من طريق أبي الأحوص عن الأغر بن مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه. وفي إسناده علة؛ وهي رواية أبي الأحوص عن عطاء، وهو ممن لم يتميز حديثه عنه، ولكن الحديث صحيح بمتابعة الثوري وحماد بن سلمة له، كما مر عند أبي داود وأحمد في «مسنده».

وقد روي عن عطاء بإسناد آخر كما عند ابن ماجه أيضاً (ص ٦٩٤)، (ح ٤١٧٥)، من طريق عبدالرحمن المحاربي عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله سبحانه...» فذكره بلفظ الترجمة.

وعند ابن حبان أيضاً في «صحيحه» (٤٨٦/١٢)، (ح ٥٦٧٢) من طريق ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعاً بلفظ مقارب. قلت: وهذا الإسناد لا يصح بل هو منكر، لما يأتي:

رواية عبدالرحمن المحاربي عن عطاء مما لم يتميز قبل الاختلاط أو بعد، ثم هو مخالف فيه لجماعة من الأثبات الذين رووا عن عطاء قبل الاختلاط كسفيان وغيره كما سبق بيانه.

وقد تابعه ابن فضيل كما عند ابن حبان وهو ممن روى عنه بعد الاختلاط، نص على ذلك أبو حاتم، بقوله: بلغني أن رواية ابن فضيل عن عطاء فيها غلط واضطراب. «الكواكب النيرات» (٣٣١).

ثم إن هذا الإسناد مخالف لجميع من روى عن عطاء سواء منهم من روى عنه قبل الاختلاط أو بعد، فالحكم لهم.

مال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٩/٢) أن هذا الإسناد من تخاليف عطاء، والله أعلم.

وعلى قول الألباني أن العلة من عطاء لا ممن روى عنه لأجل اختلاطه وهو الصواب.

(١) كذا الأصل و(م)، و(د) وليس هو في (ز).

(٢) لكن لفظ مسلم أن أبا هريرة وأبا سعيد قالوا: قال رسول الله ﷺ: «العز إزاره والكبرياء ردائه فمن ينازعني عذبه». وليس فيه نسبته لله تبارك وتعالى صراحة.

(٣) قال النووي: هكذا هو في جميع النسخ فالضمير في «إزاره وردائه» يعود إلى الله تعالى للعلم به، وفيه محذوف تقديره: قال الله تعالى: ومن ينازعني ذلك أعذبه. =

ورواه الحاكم في «مستدركه» من وجه آخر بلفظ: «قصمته»، وبدون ذكر: ... «العظمة»^(١). وقال: «صحيح على شرط مسلم». وممن أخرجه بلفظ الترجمة القضاعي في «مسنده»^(٢) من حديث عطاء بن السائب^(٣) عن أبيه^(٤) عن أبي هريرة به بزيادة: «يقول الله»^(٥). وللحكيم الترمذي^(٦)

= انظر شرحه على مسلم (١٦/١٧٣).

(١) (١/٦١)، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن سليمان الفقيه ببغداد: ثنا جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: ثنا سهل بن بكار: ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فيما يحكي عن ربه ﷻ قال: «الكبرياء ردائي فمن نازعني ردائي قصمته». قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ، إنما أخرجه مسلم من طريق الأغر عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ. قلت: رجال إسناده ثقات عدا أحمد بن سليمان شيخ الحاكم، فإنه صدوق. «ميزان الاعتدال» (١/١٠١).

(٢) «الشهاب» (٢/٣٣٠)، (ح ١٤٦٣) قال: أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد الكاتب قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدون ببالس: ثني عمي إبراهيم: ثنا محمد بن قدامة عن جرير عن عطاء بن السائب به.

قلت: وفي إسناده محمد الكاتب شيخ القضاعي وهو ضعيف جداً؛ قال عنه أبو الحسين العطار: ما رأيت في أصول أبي مسلم الكاتب عن البغوي شيئاً صحيحاً غير جزء واحد، وما عداه كان مفسوداً. «ميزان الاعتدال» (٣/٤٦١).

لكن أخرجه القضاعي من طريق آخر بإسناد جيد (٢/٣٣١)، (ح ١٤٦٥) عن سفيان عن عطاء بن السائب عن الأغر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ مقارب.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٦٩).

(٤) السائب بن مالك أو ابن يزيد الكوفي، والد عطاء، ثقة، من الثانية بخ ٤. «التقريب» (ص ٣٦٤).

(٥) من الأحاديث القدسية وقد أورده المناوي في: «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية» (ص ٦٦).

(٦) «نوادير الأصول» (١/٣١)، (ح ١٨) قال: حدثنا إبراهيم بن هارون البلخي: ثنا زكريا بن حازم الشيباني عن قتادة عن أنس مرفوعاً به.

وزكريا هذا لم أقف له على ترجمة.

ولم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ إلا عند الحكيم الترمذي.

عن أنس رفعه بلفظ^(١): «يقول الله ﷻ: لي العظمة والكبرياء والفخر، والقدر سري، فمن نازعني^(٢) واحدة منهن كبيته في النار».

٨٠٤ حديث: «كثرة الضحك تميّت القلب».

القضاعي^(٣) من حديث بُرد بن سنان^(٤)، عن مكحول^(٥)، عن وائلة، عن أبي هريرة به مرفوعاً^(٦) والعسكري من حديث جعفر بن سليمان^(٧) [ق/١٣٩ أ].

= وعزاه له السيوطي في «جمع الجوامع» (٣٠٦/١٣)، (ح/٢٨١٨٣) وقد أفاد في مقدمته للكتاب أن ما عزاه للحكيم الترمذي فهو ضعيف؛ فيستغنى بالعزو إليه عن بيان ضعفه. انظر: مقدمته لـ «جمع الجوامع» (٤٤/١).

- (١) ما بين القوسين سقط من (م).
 - (٢) في المطبوع زيادة (في) بعد كلمة «نازعني».
 - (٣) في «مسند الشهاب» (٩٨/١)، (ح/١١١)، ومقتصراً على: «كثرة الضحك تميّت القلب».
 - (٤) برد بن سنان أبو العلاء الدمشقي، نزيل البصرة مولى قريش، صدوق رمي بالقدر، من الخامسة، بخ ٤. «التقريب» (١٦٥).
 - (٥) مكحول الشامي أبو عبدالله، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة. ر م ٤. «التقريب» (ص/٩٦٩).
 - (٦) ورواه من هذا الطريق البخاري في «الأدب المفرد» (ص/٩٨)، (ح/٢٥٢) مقتصراً على الجملة الأخيرة منه (وأقل الضحك...)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الزهد، باب الورع والتقى (ص/٦٩٩)، (ح/٤٢١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/٢١٥)، (ح/٣٨٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/٣٦٥) و«تاريخ أصبهان» (١/٢٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٤٩٩)، (ح/٥٣٦) كلهم من طرق عن أبي رجاء عن برد عن مكحول عن وائلة عن أبي هريرة به مرفوعاً.
- قلت: وفي الإسناد عنعنة أبي رجاء واسمه: محرز بن عبدالله الجزري، وهو ثقة إلا أنه مدلس، قال فيه أبو داود: لا بأس به. وقال أبو حاتم: شيخ ثقة. وقال ابن حبان: كان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول وغيره. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يدلس. وقد عدّه الحافظ ابن حجر من المدلسين في كتابه طبقات المدلسين من المرتبة الثالثة (١/٥٤)، وكذلك سبط ابن العجمي في كتابه «التبيين» (١/٤٧) وعمدتهما في ذلك كلام ابن حبان. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/٣٤٥)، «الثقات» (٧/٤٠٥)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٧٨)، «التقريب» (ص/٩٢٣).

(٧) جعفر بن سليمان، الضبعي بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة، أبو سليمان =

عن أبي طارق^(١)، عن الحسن، عن أبي هريرة رفعه: «اتق المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً، ولا تكثر الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميت القلب»^(٢).

وهو عند ابن ماجه^(٣) عن أبي هريرة بلفظ: «لا تكثروا الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميت القلب».

= البصري، صدوق زاهد لكنه كان يتشيع، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين بخ م ٤. «التقريب» (ص ١٩٩).

(١) أبو طارق السعدي البصري، مجهول، من السابعة ت «التقريب» (ص ١١٦٥).
(٢) ورواه أيضاً الإمام أحمد في «مسنده» (٤٥٨/١٣)، (ح ٨٠٩٥)، والترمذي في «جامعه» (ح ٢٣٠٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٣/١١)، (ح ٦٢٤٠)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٥٢/١)، (ح ٢٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (١٢٥/٧)، (ح ٧٠٥٤)، وتّمّام في «فوائده» (٣٠/١)، (ح ٥٠).

وأبو نعيم في «الحلية» (٢٩٥/٦)، والبيهقي في «شعبه» (٤٥٩/١٣)، (ح ١٠٦١٦) كلهم من طريق جعفر بن سليمان عن أبي طارق عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قلت: وفي الإسناد علتان:

الأولى: أبو طارق السعدي وهو مجهول كما قال الذهبي في «الميزان» (٥٤٠/٤)، وابن حجر في «التقريب» (ص ١١٦٥).

الثانية: الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة، فإن في سماعه من أبي هريرة خلافاً، والراجع عدمه، وقد نفى سماعه من أبي هريرة بعض تلاميذه كأيوب السختياني ويونس بن عبيد وغيرهما، بالإضافة إلى تدليس. وللتوسع يُنظر كتاب: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة لمبارك الهاجري (ص ٣٦٣).

وممن أعلّ الحديث بالانقطاع: الترمذي في «جامعه» (ص ٥٢١)، (ح ٢٣٠٥) عقب روايته الحديث حيث قال: هذا حديث غريب؛ لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان، والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً.

(٣) في «سننه»، كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء (ص ٦٩٦)، (ح ٤١٩٣).

وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد»، (٩٨)، (ح ٢٥٣) كلاهما من طريق أبي بكر الحنفي عن عبد الحميد بن جعفر عن إبراهيم بن عبدالله عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ رجال إسناده هم رجال البخاري عدا عبد الحميد بن جعفر =

وللدليمي^(١) من حديث إبراهيم بن أبي عبلة^(٢) عن الوليد بن عبد الرحمن^(٣) عن جبير بن نفير عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «عليكم بصلاة الليل ولو ركعة واحدة؛ فإن صلاة الليل منهاة عن الإثم، وتُطفئ غضب الرب تبارك وتعالى، وتدفع عن أهلها حرَّ النار يوم القيامة، وإن أبغض الخلق إلى الله

= ففيه كلام يسير، وقد أخرج له البخاري في الصحيح مقروناً بغيره، وقد تكلم في عبد الحميد هذا لرأيه بالقدر؛ قال يحيى بن معين: ليس بحديثه بأس، هو صالح. وقال علي بن المديني: كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة. وقال عنه أحمد: ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال ابن شاهين: من خيار أهل المدينة وكان يهتم في الأحايين. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق رمي بالقدر ربما وهم. فالذي يظهر أن حديثه هذا حسن، لا سيما ويشهد له حديث أبي هريرة السابق ففيه هذه الجملة فيها يزداد قوة. انظر: «العلل» للإمام أحمد (١٥٣/٣)، «الجرح والتعديل» (١٠/٦)، «سؤالات ابن أبي شيبه» (٩٩/١)، «الثقات» (١٢٢/٧)، «مشاهير علماء الأمصار» (ص ٢١٠)، «التقريب» (ص ٥٦٤).

(١) «زهر الفردوس» (أ/١٤٢/حرف العين المهملة)، من طريق إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي: حدثنا أبي: حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة به. وهذا إسناده ضعيف جداً؛ وإبراهيم السكسكي هذا أفته؛ قال عنه ابن حبان: يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه، وأبوه أيضاً لا شيء في الحديث فلست أدري أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات. «المجروحين» (١٠٩/١). وسئل عنه الدارقطني فقال: متروك. «لسان الميزان» (٨٧/١). ومما يزيد الحديث ضعفاً كلام الأئمة في أبيه «عمرو بن بكر السكسكي» فقد كذبه ابن حبان كما في «الثقات» (٤٣٨/٧) وقال في «المجروحين» (٤٨/٢): يروي عن ابن جريج وابن أبي عبلة الأوابد والطامات التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به. وقال أبو نعيم الأصفهاني: يروي عن ابن جريج وابن أبي عبلة مناكير لا شيء. «الضعفاء» (١٤٢/١).

قلت: وهذا الإسناد من روايته عن ابن أبي عبلة.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٠٨).

(٣) الوليد بن عبد الرحمن الجرجسي بضم الجيم وبالشين المعجمة، الحمصي الزجاج، ثقة، من الرابعة مخ م ٤. «التقريب» (ص ١٠٣٩).

ثلاثة: الرجل يُكثر النوم بالنهار ولم يصل من الليل شيئاً، والرجل يكثر الأكل ولا يسمي الله على طعامه ولا يحمده، والرجل يكثر الضحك من غير عجب؛ فإن كثرة الضحك تميّت القلب وتورث^(١) الفقر.

وللطبراني^(٢) وابن لال^(٣) من حديث أبي ذر أنه ﷺ قال له: «يا أبا ذر

(١) في (م): «تكثر» على خلاف الأصل و(ز) و(د) وهي كذا بالمصدر.

(٢) في «المعجم الكبير» (١٥٧/٢)، (ح ١٦٥١) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني: حدثني أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر به في حديث طويل مشتمل على وصايا من النبي ﷺ لأبي ذر ﷺ، ومنها: «لا تكثر الضحك؛ فإنه يميّت القلب ويذهب نور الوجه».

وفيه أيضاً: «عليك بالصمت إلا من خير فإنه مرده للشيطان عنك، وعون لك على أمر دينك...».

(٣) لم أقف على كتابه، وابن لال إمام فقيه محدث تقدم التعريف به عند حديث رقم (٨). وروى الحديث أيضاً ابن حبان في «صحيحه» (٧٦/٢)، (ح ٣٦١)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص ٣٤)، (ح ١) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٦٦/١)، والشجري في «أماله» (٢٠٣/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٦/٢٣) من طرق عن إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني به.

وإسناده واه؛ لأن مداره على إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني قال عنه أبو زرعة: كذاب. «العلل المتناهية في العلل الواهية» (٢٩/٢).

وكذبه أبو حاتم أيضاً، وترك التحديث عنه، وقد روى عنه قصة بين فيها كذبه، وقال: أظنه لم يطلب العلم.

وقال ابن الجنيّد: صدّق أبو حاتم؛ ينبغي أن لا يُحدّث عنه.

وتعجب الذهبي من إخراج ابن حبان هذا الحديث في «صحيحه» من طريق إبراهيم الغساني فتعقبه بقوله: أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يصب!

انظر: «الجرح والتعديل» (١٤٢/٢)، «ميزان الاعتدال» (٧٢/١)، (٣٧٨/٤).

وللحديث طريق آخر عن أبي ذر، رواه البيهقي في «الشعب» (٢١/٧)، (ح ٤٥٩٢)، والجريري في «الجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» (٤٧٥/٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٨/٢٣) كلهم من طريق يحيى بن سعيد السعدي عن عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر به بنحوه مختصراً وفيه: «إياك وكثرة الضحك؛ فإنه يميّت القلب، ويذهب بنور الوجه».

ويحيى بن سعيد السعدي هذا، قال عنه ابن حبان: شيخ يروي عن ابن جريج المقلوبات، وعن غيره من الثقات الملققات؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

أوصيك بتقوى الله» وذكر حديثاً طويلاً فيه: «وإياك وكثرة الضحك، وعليك بالصمت» زاد^(١) في رواية عند^(٢) غيرهما قول جبريل: «ما ضحكك منذ خلقت جهنم»^(٣)

= وقد رواه له في «المجروحين» في ترجمته ثم قال: ليس هذا من حديث ابن جريج ولا عطاء ولا عبيد بن عمير، وأشبه ما فيه رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر. «المجروحين» (٤٨٢/٢).

وللحديث أيضاً طريق آخر، رواه الخلعي في «فوائده» (ص ٢٩٢)، (ح ٧٤٨) من طريق عمرو بن بكر السكسكي عن محمد بن قاسم عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر به. وعمرو السكسكي متروك في الحديث، بل كذبه ابن حبان كما في: «الثقات» (٤٣٨/٧)، «والمجروحين» (٤٨/٢).

وله طريق آخر عن أبي ذر، أخرجه ابن عساكر في: «تاريخه» (١٣٧/٦٠) بإسناده عن زيد بن وهب عن أبي ذر به. وفيه اختلاف في بعض ألفاظه عن ما سبق من الروايات وفيه: «وإياك وكثرة الضحك؛ فإنه يقسي القلب ويذهب بنور الوجه». وليس فيه الأمر بـ (الصمت). وهو أخصر، وأقل وصايا وألفاظاً مما سبق من الروايات.

وإسناده وإياه كسابقه لا تقوم به حجة أيضاً؛ فيه حسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي المقرئ.

قال عنه الخطيب البغدادي: كذاب في الحديث والقراءات جميعاً.

واتهمه بالكذب ابن عساكر.

وقال ابن العماد: ضعيف؛ اتهم في لُقَي بعض الشيوخ.

انظر: «تبيين كذب المفتري» (٤١٦/١)، «ميزان الاعتدال» (٥١٣/١)، «شذرات الذهب» (١٩٩/٥).

والخلاصة أن مجموع تلك الروايات لا تنهض بمجموعها إلى تقوية الحديث، لكن ما سبق من رواية أبي هريرة ففيها الغنية والكفاية في النهي عن كثرة الضحك وأنه يميت القلب، فهو حديث حسن كما سبق بيانه والله أعلم.

(١) قوله: «زاد» قد يوهم أن هذه اللفظة من الحديث زيدت من الراوي في روايته للحديث السابق، وليس الأمر كذلك؛ فقد وقفت عليها مستقلة كما سأيينه إن شاء الله ﷻ.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) روى ابن منده في «أماليه» «مخطوط جوامع الكلم» بإسناده عن يعقوب بن إسحاق

القرقساني قال: حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثنا أبو عبيدة الحداد عن أبي وائل

قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما أتاني جبريل ﷺ قط

إلا وما بين عينيه مصرور، فذكرت ذلك له، فقال: والذي بعثني وبعثك بالحق =

= وجعلني أميناً بينك وبين خلقه، ما ضحكت منذ خلقت النار. وإسناده موضوع والبلاء فيه من يعقوب القرقيساني؛ ضعفه الدارقطني. وقال أبو الحسين المنادي: كتبنا عنه، ثم ظهر لنا من انبساطه في تصريح الكذب ما أوجب التحذير عنه؛ وذلك بعد معاينة وترقب متواتر، فرمينا كل ما كتبنا عنه، نحن وعدة من أهل الحديث.

انظر: «سؤالات الحاكم» للدارقطني (ص ١٦٠)، «لسان الميزان» (٨/ ٥٢٥). وفي الباب أيضاً عن علي بن أبي طالب رواه ابن عدي في: «الكامل» (٥/ ١٣١) من طريق عمرو بن شمر عن أبيه عن يزيد بن مرة وسويد بن غفلة وعن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: كان رسول الله ﷺ إذا تبسم يرد يده على فيه ويقول: سمعت جبريل عليه السلام يقول: ما ضحكت منذ خلقت جهنم. فما رأيت نواجذ رسول الله ﷺ من ضحك بعد ذلك، حتى قبضه الله ﷻ.

قال ابن عدي في عمرو بن شمر: عامة ما يرويه غير محفوظ. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة ويروي الموضوعات.

انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٤)، «المجروحين» (٢/ ٧٥)، «الكامل» (٥/ ١٢٩)، «الميزان» (٣/ ٢٦٩).

فالحديث موضوع بهذا الإسناد. والحديث بطريقه لا يتقوى لشدة ضعفهما.

لكن لهما شواهد منها ما رواه الجرجاني في: «تاريخه» (ص ٣٨٠) قال: حدثنا هشام بن عمار وعبد الوهاب بن الضحاك قالا حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: نزل جبريل عليه السلام وهو قاطب عينيه، فقال له النبي ﷺ: ما لك؟ فقال جبريل: ما تبسمت الملائكة منذ خلق جهنم - أو قال - النار. وسنده ضعيف من أجل ابن عياش الشامي فإنه صدوق في روايته عن أهل بلده الشام، ضعيف مخلط عن غيرهم كروايته عن المدنيين وهذه منها؛ فإن عبد الله بن دينار من المدينة.

انظر: كلام الأئمة عنه في: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢٩١)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢١)، «تهذيب الكمال» (٣/ ١٦٣).

والحديث يروى مرسلاً؛ رواه ابن أبي الدنيا في: «صفة النار» (ص ١٣٤)، (ح ٢١٥) قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل قال: حدثنا سفيان عن أبي سنان عن بعض المشيخة أن النبي ﷺ قال لجبريل فذكره بمعناه.

=

= قلت: رجاله ثقات لكن فيه انقطاعاً، وأبو سنان هو ضرار بن مرة الكوفي يروي عن مثل سعيد بن جبير وأبي صالح السمان وغيرهم من التابعين نقل ابن عبد البر الإجماع على توثيقه وثبته (ت ١٢٣). «التهذيب» (٢/ ٢٢٨).

ويروى مرسلًا من وجه آخر أخرجه أحمد في الزهد كما في: «المطالب العالية» (١٣/ ٥٤٤)، (ح ٣٢٥١) قال: حدثنا عقان: ثنا أبان العطار: ثنا أبو عمران الجوني: أنه بلغه أن جبريل عليه الصلاة والسلام أتى رسول الله ﷺ وهو يبكي، فقال رسول الله ﷺ: مَا يُبْكِيكَ؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «وَاللَّهِ مَا جَفْتُ لِي عَيْنٌ، مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى النَّارَ، خَافَةَ أَنْ أَغْصِيَهُ فَيَقْذِفَنِي فِيهَا».

وهذا المرسل رجاله ثقات كلهم.

وهو عند ابن أبي الدنيا في صفة النار (ص ١٣٥)، (ح ٢١٦) من طريق آخر عن أبي عمران بسند صحيح مرسلًا.

وروى أحمد أيضاً في: «الزهد» (ص ٢٦)، (ح ١٤٥) قال: حدثنا إبراهيم بن جبلة، قال: حدثنا رباح قال حدثت أن النبي ﷺ قال لجبريل: «لَمْ تَأْتِنِي إِلَّا وَأَنْتَ صَارَ بَيْنَ عَيْنِكَ، قَالَ: إِنِّي لَمْ أَضْحَكْ مِنْذُ خُلِقْتُ النَّارَ».

قلت: رجال الإسناد ثقات لكنه معضل؛ ورباح هو ابن زيد القرشي.

روى عن معمر وعمر بن حبيب المكي ومن في طبقتهم، وعده الحافظ في: «التقريب» (ص ٣١٧) من أصحاب الطبقة التاسعة، وهي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كأمثال الشافعي ويزيد بن هارون.

وعلى هذا فلا أقل أن يكون السقط أقل من ثلاثة والله أعلم.

وروى ابن أبي الدنيا في: «الرقعة والبكاء» (ص ٢٦٩)، (ح ٤٠٩)، قال ثني محمد بن حسين قال حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا إبراهيم بن مخلد بن... زيد (كذا بالمطبوع) أن النبي ﷺ قال لجبريل: لَا تَأْتِنِي إِلَّا وَأَنْتَ صَارَ بَيْنَ عَيْنِكَ!، قال: إِنِّي لَمْ أَضْحَكْ مِنْذُ خُلِقْتُ النَّارَ.

قلت: وهذا إسناد معضل وفيه ضعف؛ وإبراهيم هو ابن مخلد الطالقاني، عده الحافظ في: «التقريب» (ص ١١٥) من أصحاب الطبقة العاشرة وهي كبار الأخذيين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل، وقد روى إبراهيم عن ابن المبارك وعبدالرزاق ومن كان في طبقتهم، فعلى هذا فلا يكون السقط بينه وبين النبي ﷺ أقل من ثلاثة رجال والله أعلم.

وتلميذه لم أعرفه.

فبمجموع هذه الطرق على اختلاف مخارجها قد تدل على أن للحديث أصلاً.

وسبق في: «أكثرُوا ذكر هاذم^(١) اللذات»^(٢) أنه ﷺ قاله^(٣) لقوم مر بهم وهم يضحكون ويمزحون.

وسياتي في: «من كثر كلامه...»^(٤) قول عمر: «من كثر ضحكك قلت هيئته»^(٥).

وقال عبدالله بن ثعلبة^(٦): أتضحك ولعل كفنك قد خرج من القصار^(٧) وأنت لا تدري^(٨)!

وقال يحيى بن أبي كثير: قال سليمان بن داود ﷺ لابنه: «يا بني، لا تكثر الغيرة على أهلك فترمي^(٩) بالشر من أجلك وإن كانت بريّة، ولا تكثر الضحك؛ فإن كثرة الضحك تستخف فؤاد الرجل الحليم». وقال: «وعليك بالخشية؛ فإنها غاية كل شيء»^(١٠).

وعن بشر بن الحارث الحافي أنه قال لرجل ضحك عنده: «احذر يا

(١) كذا الأصل و(م) وكذا هو في مصادر التخرّيج. وفي (د) و(ز): «هادم» بالبدال المهملة.

وهما وجهان صحيحان من حيث المعنى؛ فبالبدال المعجمة هو: القاطع، وأما بالبدال المهملة فهو: النقض والهدم.
انظر: «تحفة الأحوذى» (١٠/٧).

(٢) أوردته المؤلف بترجمة مستقلة في حرف الهمزة برقم (١٤٩).

(٣) في الأصل و(ز): «قال» والتصويب من (م).

(٤) في حرف الميم برقم (١١٨٠).

(٥) انظر تخريجه في حرف الميم برقم (١١٨٠).

(٦) وقع في الأصل «تعلية» والتصويب من (د) و(ز) و(م) وهو الموافق للمصادر.

وهو: الحنفي، ترجم له أبو نعيم في «الحلية» وذكر له هذا الأثر (٢٤٥/٦).

(٧) بفتح القاف وتشديد الصاد هو الغسال من يقوم بغسل الثياب وبيعها. انظر: «تاج العروس» (١١٣/٩)، و«المغرب في ترتيب المعرب» (٢/٢٨٠).

(٨) رواه أبو نعيم في: «الحلية» (٢٤٦/٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢/٢٤٨)، برقم (٨٠٤) بسنديهما عنه.

(٩) في الأصل: «فترى» والتصويب من (ز) و(م) و(د).

(١٠) أبو نعيم في: «الحلية» (٧١/٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٢٤٨)، برقم (٨٠٥).

ابن أخي؛ لا يؤاخذك الله على هذا»^(١).

وقال محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى في قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الصِّبْغِ لَا يَقَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩] قال: «الصغيرة: الضحك»^(٢).

أوردها كلها البيهقي^(٣).

ومن كلماتهم: «الضحك بلا سبب من قلة الأدب»^(٤).

ولبعضهم:

كلما أبديته مباحثةً قابلني بالضحك والقهقهة

إن كان ضحك المرء من فقهه فالذب في الصحراء ما أفقهه^(٥)

٨٠٥ حديث: «الكذب مُجَانِبٌ لِلإِيمَانِ».

ابن عدي^(٦) من طريق إسماعيل بن أبي خالد^(٧) عن قيس بن أبي حازم^(٨) عن أبي بكر به مرفوعاً ولفظه: «إياكم والكذب؛ فإنه مجانب للإيمان»^(٩).

[١٣٩/ب] قال الدارقطني في «العلل»^(١٠): «رفعه يحيى بن

(١) «شعب الإيمان» (٢/٢٤٩)، برقم (٨٠٦) وفيه «يا ابن الأخ» بدل «يا ابن أخي».

(٢) «شعب الإيمان» (٢/٢٤٩)، برقم (٨٠٧).

(٣) في كتابه «شعب الإيمان» كما بينت.

(٤) قال الحوت: كلام جار. «أسنى المطالب» (ص ١٧٧)؛ أي: يجري ويتردد كثيراً على ألسنة الناس.

وليس هو بحديث؛ فقد أورده المالكي في النخبة البهية في: «الأحاديث المكذوبة» (ص ٧٥) وقال: حديث باطل.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) «الكامل» (١/٢٩ ط. الفكر).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٩).

(٨) البجلي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة، مخضرم، ويقال: له رؤية، جاز المائة وتغير ع. «التقريب» (ص ٨٠٣).

(٩) في الأصل و(د) و(ز): «الإيمان» والتصويب من (م). وهو الموافق للمصدر.

(١٠) «العلل» (١/٢٥٨)، والسخاوي نقله بالمعنى.

عبدالملك^(١) وجعفر الأحمر^(٢) وعمرو بن ثابت^(٣) عن إسماعيل، ووقفه بعضهم وهو أصح، وروي عن أبي أسامة^(٤) ويزيد بن هارون^(٥) عنه أيضاً مرفوعاً، ولا يثبت عنهما^(٦).

والموقوف عند أحمد^(٧) وابن أبي شيبة في «الأدب»^(٨) كلاهما^(٩) عن وكيع عن إسماعيل، وابن المبارك في «الزهد»^(١٠) عن إسماعيل كذلك.

(١) يحيى بن عبدالملك بن حميد بن أبي غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية، الخزاعي الكوفي، أصله من أصبهان، صدوق له أفراد، من كبار التاسعة، مات سنة بضع وثمانين. خ م مدت س ق. «التقريب» (ص ١٠٦٠).

(٢) جعفر بن زياد الأحمر الكوفي، صدوق يتشيع، من السابعة، مات سنة سبع وستين ل ت س. «التقريب» (ص ١٩٩).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٤٤).

(٤) حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين ع. «التقريب» (٢٦٧).

وروايته لم أقف عليها بلفظ الترجمة، وإنما هي بلفظ مغاير كما عند ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٥٠٤/٧).

(٥) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين. ع. «التقريب» (٤٨٠١).

وروايته أيضاً لم أقف عليها، وقد أفاد الدارقطني بإعلالها وضعفها بقوله: «ولا يثبت عنهما».

(٦) إلى هنا انتهى كلام الدارقطني.

(٧) في «المسند» (١٩٧/١)، (ح ١٦) لكن ليس من رواية وكيع، وإنما من طريق زهير بن معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد موقوفاً.

وإسناده صحيح.

(٨) من «مصنفه» (١٥٠/١٣)، (ح ٢٦١١٦). وإسناده أيضاً صحيح.

(٩) رواية الإمام أحمد كما في «المسند» (١٩٧/١)، (ح ١٦) ليست من رواية وكيع، وإنما هي من رواية زهير بن معاوية عن إسماعيل به موقوفاً.

لكن روى أحمد في «مسنده» (١٧٢/٧)، (ح ٤١٠٨) عن وكيع من حديث عبدالله بن مسعود مرفوعاً: «إياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور».

(١٠) في «الزهد» (ص ٥٢).

فيخلص من هذا أن الحديث يختلف فيه على إسماعيل بن أبي خالد وقفاً ورفعاً: =

=
 فرواه يحيى بن عبد الملك ابن أبي غنية وجعفر الأحمر كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر مرفوعاً.
 ورواية يحيى عند ابن عدي كما في مطلع التخريج ومن طريقه البيهقي في: «الشعب» (٤٤٦٦)، (٤٥٢/٦).
 ورواية جعفر الأحمر أخرجه البيهقي في: «الشعب» (٤٥٢/٦)، (ح ٤٤٦٧).
 وخالفهما جماعة حفاظ كزهير بن معاوية عند أحمد في المسند.
 ووکیع عند ابن أبي شيبة في المصنف.
 وعبدالله بن المبارك في الزهد.
 وهؤلاء الثلاثة سبقت الإحالة إليهم قريباً.
 وتابعهم أيضاً مروان بن معاوية الفزاري والمرزبان بن مسعود الكندي كلاهما عند ابن أبي عمر في: الإيمان (ص ١٢٣)، وسفيان الثوري عند ابن أبي الدنيا في: الصمت (ص ٢٣٧)، (ح ٤٧٥)، ويحيى القطان عند الدارقطني في: «العلل» (٢٥٨/١)، وجعفر بن عون عند النسائي في: الكبرى (١٩٦/١٠)، (ح ٢٠٦١٥).
 وعلي بن عاصم ويعلى بن عبيد كلاهما عند البيهقي في: «الشعب» (٤٥٣/٦)، (ح ٤٤٦٨).
 فهؤلاء العشرة روه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن أبي بكر موقوفاً.
 فلا شك أن رواية الجمع أرجح وأصح وأولى بالصواب، كيف وفيهم مثل ابن المبارك ووکیع والثوري.
 فالصواب والمحفوظ وقفه، وأما رفعه فشاذ.
 قال ابن عدي في: «الكامل» (٢٩/١): «لا أعلمه رفعه عن إسماعيل بن أبي خالد، غير ابن أبي غنيّة، وجعفر الأحمر».
 تنبيه: وقع في مطبوعة «الكامل» (ابن أبي عتبة) والصواب ما أثبتته؛ وهو الموافق لما في المصادر التي خرجت الحديث كعلل الدارقطني وشعب الإيمان.
 وأما قول ابن عدي: لا أعلمه رفعه إلا...
 فيستدرك عليه بما عند الدارقطني أن يزيد بن هارون وحمام بن أسامة ممن رفعاه عن إسماعيل أيضاً، ولا يثبت عنهما. كما في: «العلل» (٢٥٨/١).
 ثم رجح الدارقطني وقفه بقوله: ووقفه بعضهم، وهو أصح. «العلل» (٢٥٨/١).
 وقال البيهقي: الصحيح موقوف. (١٩٦/١٠).
 ورجح الموقوف ابن حجر كما سيأتي.
 قال المناوي في: «فيض القدير» (١٣٣/٣) ورواه ابن عدي من عدة طرق ثم عول على وقفه.

ولمالك في «الموطأ»^(١)

= قلت: فهذا اتفاق منهم على ترجيح الموقوف واطراح الرواية المرفوعة.
إلا أنني وقفت أيضاً على رواية يعلى بن عبيد عند الدليمي كما في «زهر الفردوس»
للدليمي انتخاب الحافظ (ل/٣٤٤ب) يرويها عن إسماعيل بن أبي خالد مرفوعاً.
وهي مما يضاف إلى من رواه عن إسماعيل مرفوعاً.
ورجال السند ثقات، لكن قال الحافظ عقب الحديث: المحفوظ عن أبي بكر
موقوفاً.

وهذه الرواية أوردها الألباني في الضعيفة ثم قال: «... وبالجمله، فلم يطمئن القلب
لصحة الحديث مرفوعاً... فلا جرم اتفق الحفاظ على ترجيح الموقوف».
ومما يدل على ترجيح الوقف متابعة جماعة لإسماعيل بن أبي خالد وهم:
بيان بن بشر عند ابن أبي عمر العدني في الإيمان (ص ١٢٣)، (ح ٥٥)، وابن أبي الدنيا
في الصمت (ص ٢٣٧)، (ح ٤٧٥)، ومجالد بن سعيد عند ابن وهب في «جامعه»
(٦٣٩/٢)، (ح ٥٤٤).

وأبو إسحاق السبيعي عند عبدالله بن أحمد في كتابه السنّة (١/٣٦٤)، وغيرهم كما
في «الكامل» (١/٢٩).

وقد روي الحديث مرفوعاً عن علي عليه السلام ولا يصح؛ رواه ابن الشجري في «أماليه»
(١٨/١) وفي سنده موسى بن إبراهيم المروزي كذبه ابن معين.
وقال عنه العقيلي: منكر الحديث؛ لا يتابع على حديثه.

وقال ابن عدي: شيخ مجهول؛ حدث بالمناكير عن قوم ثقات أو من لا بأس بهم.
وقال الدارقطني: متروك.

انظر: «ضعفاء العقيلي» (٤/١٦٦)، «الكامل» (٦/٣٤٨)، «ميزان الاعتدال»
(٤/١٩٩)، «الكشف الحثيث» (ص ٢٦٢).

(١) باب ما جاء في الصدق والكذب (٢/٥٨٩)، (ح ٢٨٣٢) وعنه ابن وهب كما في:
«جامعه» (٢/٦١٨)، (ح ٥٢١) ومن طريق مالك أخرجه ابن أبي الدنيا في: «مكارم
الأخلاق» (٥٤)، (ح ٤٩٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦/٤٥٦)، (ح ٤٤٧٢).
وسنده ضعيف من أجل الانقطاع؛ فإن صفوان بن سليم تابعي وقد أرسله.
قال ابن عبد البر: لا أحفظ هذا الحديث مسنداً من وجه ثابت، وهو حديث حسن
مرسل.

الاستذكار (٨/٥٧٥)، والتمهيد (١٦/٢٥٣).

ثم قال: معناه... والكذاب لا يكون إلا للمبالغة والتكرار، وليست هذه صفة
المؤمن.

وروى ابن وهب في: «جامعه» (٢/٦١٨)، (ح ٥٢١) بنحوه لكنه أطول، وفيه: =

عن صفوان بن سليم^(١) مرسلًا أو معضلًا^(٢) قيل: يا رسول الله: المؤمن يكون جبانًا؟ قال: «نعم» قيل: «يكون بخيلًا؟» قال: «نعم» قيل: «يكون كذابًا؟» قال: «لا».

ولابن عبد البر في «التمهيد»^(٣) عن عبدالله بن جرّاد^(٤) أنه سأل النبي ﷺ:

= هل يكون المؤمن كذابًا؟ قال لا.

رواه عن ابن سمعان عن ابن شهاب وأبي الحويرث ومحمد بن أبي بكر أنهم بلغهم عن رسول الله ﷺ قال: فذكره...

وابن سمعان هذا هو عبدالله بن زياد المخزومي، أبو عبدالرحمن المدني، متروك الحديث؛ قاله أحمد والنسائي والدارقطني. كذبه ابن معين والجوزجاني وأبو داود. وقال ابن حجر: متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره. «تهذيب الكمال» (٥٢٦/١٤)، «تهذيب التهذيب» (٣٣٧/٢)، «التقريب» (ص ٥٠٧). فالحديث مع إرساله، واه جدًّا.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٥).

(٢) هكذا على الشك؛ لأن صفوان من أوساط التابعين، ممن روى عن الصحابة وكبار التابعين، فيحتمل أن يكون الساقط واحداً فهو المرسل، ويحتمل أن يكون الساقط اثنين على التوالي فهو المعضل.

(٣) لم أقف عليه في التمهيد، لكن رواه بنحوه عن صفوان بن سليم مرسلًا، وقد مضى. وقد رواه الخرائطي في: «مساوئ الأخلاق» (ص ٦٩)، (ح ١٣٢) من طريق يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جرّاد أنه سأل النبي ﷺ فذكره... وفيه زيادة في ألفاظه. ويعلى بن الأشدق هذا هو أبو الهيثم العقيلي الجزري، ضعيف جدًّا؛ قال البخاري: لا يكتب حديثه.

وقال عنه أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بشيء.

وزاد أبو زرعة: لا يُصدّق.

وقال ابن حبان: كان شيخاً كبيراً لقي عبدالله بن جرّاد، فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فدفعوا له شبيهاً بمائتي حديث نسخة عن عبدالله بن جرّاد عن النبي عليه الصلاة والسلام، وأعطوه إياها فجعل يحدث بها وهو لا يدري.

وقال ابن عدي: يروي عن عمه عبدالله بن جرّاد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة مناكير... انظر: «التاريخ الأوسط» (١٦٥/٢)، «المجرح والتعديل» (٢١/٥)، «المجروحين» (١٤١/٣)، «الكامل» (٢٨٧/٧)، «الميزان» (٤٥٦/٤).

فالحديث واه بكرة.

(٤) عبدالله بن جرّاد بن المتفق بن عامر بن عقيل العامري العقيلي.

«هل يزني المؤمن؟» قال: «قد يكون من ذلك» قال: «هل يكذب؟» قال: «لا».

ورواه ابن أبي الدنيا في «الصمت»^(١) مقتصراً على الكذب، وجعل السائل أبا الدرداء.

ولابن أبي الدنيا في «الصمت»^(٢) عن حسان بن عطية^(٣) قال: قال: عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا تجد المؤمن كذاباً».

ونحوه ما للبزار^(٤) وأبي يعلى في «مسنديهما» عن سعد بن أبي وقاص

= انظر: «الاستيعاب» (٣/ ٨٨٠)، و«الإصابة» (٦/ ٦٥).

(١) (ص ٢٣٧)، (ح ٤٧٤).

وأخرجه أيضاً ابن جرير في: «تهذيب الآثار» (٤/ ١٣٥)، (ح ٢٢٤ مسند علي)، وابن أبي الدنيا في ذم الكذب (ص ١٨)، (ح ٩)، و«مكارم الأخلاق» (ص ٥١)، (ح ١٤٠)، ومن طريقه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ٣٥٢)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٢) كلهم من طريق يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جراد به مرفوعاً. ويعلى بن الأشدق ضعيف جداً وقد سبق قبل قليل.

(٢) «الصمت» (ص ٤٩٧)، (ح ٤٧٧) ورواه أيضاً في ذم الكذب له (ص ٢٣)، برقم (٢٤).

قال: حدثنا أحمد بن جميل: أنبأنا عبدالله بن المبارك: أنبأنا الأوزاعي: حدثني حسان بن عطية: أن عمر فذكره...

ورجاله ثقات إلا أنه منقطع؛ فإن حسان بن عطية لم يدرك عمر.

بل بعضهم نفى سماعه من جميع الصحابة إلا ما كان من روايته عن أبي أمامة الباهلي، فالأكثر على سماعه منه.

انظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص ٦٦)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٤).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٠٨).

(٤) مسند البزار المسمى بالبحر الزخار (٣/ ٣٤٠)، (ح ١١٣٩) ومسند أبي يعلى (٢/ ٦٧)،

(ح ٧١١)، والضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٢٥٨)، (ح ١٠٦٢)، والقضاعي في

«مسند الشهاب» (١/ ٣٤٤)، (ح ٥٨٩) كلهم من طريق داود بن رشيد عن علي بن

هشام عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً.

وهذا الحديث قد اختلف في وقفه ورفع؛ لذا قال البزار في «مسنده» بعد روايته

الحديث:

وهذا الحديث يُروى عن سعد من غير وجه موقوفاً، ولا نعلم أحداً أسنده إلا علي بن =

رفعه: «يُطبع المؤمن على كل خَلَّة^(١) غير الخيانة^(٢) والكذب». وفي الباب:
عن ابن عمر^(٣)

= هاشم عن الأعمش عن أبي إسحاق بهذا الإسناد.
فكانه يرى إعلاله بتفرده برفعه ومخالفته للذين أوقفوه، فتعقبه البوصيري في «إتحاف
الخيرة المهرة» (١٤٠/١) بقوله:

قلت: وثقه - أي: علي بن هاشم - أحمد وابن معين وابن المديني وأبو زرعة
والنسائي وابن حبان وغيرهم.

وأورد الحديث الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦٢٤/١٠) وعزاه للبزار وقال: سنده
قوي، وذكر الدارقطني أن الأشبه أنه موقوف.

فأما من رواه موقوفاً من قول سعد: شعبة عند ابن المبارك في «الزهد» (ص ٢٨٥).

ورواه ابن أبي شيبة (١٥٠/١٣)، (ح ٢٦١١٧) عن يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري.

ورواه ابن أبي الدنيا عنهما مقرونين في ذم الكذب (ص ٢٤)، (ح ٢٥).

فكلاهما شعبة وسفيان عن سلمة بن كهيل عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد موقوفاً
عليه.

والوقف أصح.

سُئل أبو زرعة عن رواية الرفع فقال: هذا يُروى عن سعد موقوفاً. العلل لابن
أبي حاتم (٢٦١/٦).

فهذا ترجيح منه للوقف على الرفع.

وقد رجح رواية الوقف هذه من طريقيها الدارقطني في «العلل» (٣٣٠/٤) فقال:
الموقوف أشبه بالصواب.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٧/١٠) بعد روايته للموقوف: «هذا موقوف وهو
الصحيح، وقد روي مرفوعاً».

بل صرح بضعف المرفوع في «الشعب» (٤٥٤/٦) فقال: ورفعه ضعيف.

والذي يظهر والله أعلم أن الموقوف هو الأصح والأرجح لرواية الإمامين الحافظين له
موقوفاً كشعبة وسفيان، وترجيح الأئمة للوقف.

وإسناد الموقوف صحيح رجاله رجال الشيخين.

(١) الخَلَّة - بفتح الخاء - هي: الخصلة، يُقال: فلان كريم الخلال ولثيم الخلال، وهي
الخِصَال. انظر: «تهذيب اللغة» (٣٠٢/٦)، و«المصباح المنير» (ص ١٨٠ ط. العلمية).

(٢) في الأصل و(ز): «الجنابة» وهو تصحيف عجيب، والتصويب من (د) و(م).

(٣) رواه البيهقي في «الشعب» (٤٥٥/٦)، (ح ٤٤٧١)، والقضاعي في «مسنده» (٣٤٤/١)،

(ح ٥٩٠) كلاهما من طريق عبيدالله الوصافي عن محارب بن دينار عن ابن عمر به

مرفوعاً ولفظهما: يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب.

وابن مسعود^(١) وأبي أمامة^(٢).....

= وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/٢٧٣) وعزاه للطبراني في «الكبير» ولم أجده فيه.
وقال عقب الحديث: فيه عبيد الله بن الوليد وهو ضعيف.

والظاهر أنه ضعيف جداً؛ قال عنه ابن معين ليس بشي. وقال النسائي: متروك. وقال أبو نعيم الأصفهاني: ضعيف يحدث عن محارب بن دثار بالمناكير لا شيء.

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث منها هذا ثم قال: وهذه الأحاديث للوصافي عن محارب عن ابن عمر هو الذي يرويها ولا يتابع عليها.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥٥٤) «الضعفاء» للنسائي (ص ٦٦)، «الكامل» (٣٢٣/٤)، «الضعفاء» للأصفهاني (ص ١٠٣).

(١) هو موقوف على ابن مسعود من قوله كما رواه ابن أبي الدنيا في كتابه «الصمت» (ص ٢٤٣)، (ح ٤٩١) و«ذم الكذب» (ص ٢٤)، (ح ٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٧/٩)، (ح ٨٩٠٩) كلاهما من طريق سفيان عن منصور عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رضي الله عنه: قال: كل الخلال يطوى عليها المؤمن إلا الخيانة والكذب.

وسنده صحيح رجاله ثقات.

وقد عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٧٤) للطبراني في «الكبير» وقال: رجاله ثقات.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٦/٥٠٤)، (ح ٢٢١٧٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٦/٥)، (ح ٢٥٦٠٨) قالوا: حدثنا وكيع قال: سمعت الأعمش قال: حدثت عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: يُطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب.

ولإسناده ضعيف من أجل الانقطاع الواقع بين الأعمش والصحابي أبي أمامة.

وبهذا أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٧٣).

بل بين الدارقطني أن الأعمش اختلف عليه في هذا الحديث فمرة عن أبي أمامة، ومرة عن سعد بن أبي وقاص.

والصواب ما كان من روايته عن سعد. انظر: «العلل» (١٣/٢٧٦).

وقد سبق أن حديث سعد اختلف في وقفه ورفعهِ والصواب وقفه كما سبق قبل قليل.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٠) بلفظ مقارب وفيه زيادات في ألفاظه، لكن من طريق طلحة القرشي عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً وفيه: لا يطبع المؤمن على الكذب، ولا يكون المؤمن كذاباً.

وليس فيه ذكر «الخيانة».

قال ابن عدي عقبه: وطلحة القرشي... هو طلحة بن زيد، أبو مسكين الرقي: ضعيف. =

وآخرين^(١).....

= وفسر الضعف في موضع آخر بقوله: أحاديثه مناكير. وهو كما قال؛ فقد نقل عن البخاري قوله: منكر الحديث. وعن النسائي قوله: متروك الحديث.

وقال ابن حجر: متروك الحديث؛ قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع الحديث. انظر: «التاريخ الكبير» (٣٥١/٤) «الضعفاء» للنسائي (ص ١٤٣)، «الكامل» (١٠٨/٤)، «تاريخ دمشق» (٢٥/٢٤)، «التقريب» (ص ٤٦٣).
فالحديث منكر بهذا الوجه.

(١) كأبي هريرة وعبدالله بن أبي أوفى وعمر بن الخطاب ؓ:

حديث أبي هريرة أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥١/١٤)، (ح ٨٥٩٣) حدّثنا حسن بن موسى حدّثنا ابن لهيعة حدّثنا أبو الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال لا يجتمع الإيمان والكفر في قلب امرئ، ولا يجتمع الصدق والكذب جميعاً، ولا تجتمع الخيانة والأمانة جميعاً.

وقد توبع الحسن بن موسى متابعة تامة من قبل أحد العبادلة، وهو عبدالله بن وهب كما في «جامعه» (٦٣٣/٢)، (ح ٥٣٧) وبقيّة رجال الإسناد ثقات. ورواية ابن وهب عن ابن لهيعة أعدل من غيرها كما قال ابن حجر فهو حسن إن شاء الله.

وأما حديث عبدالله بن أبي أوفى فقد أخرجه ابن بشران في «أماليه» (٣٨٥/١)، (ح ٨٨٧) وعنه البيهقي في «الشعب» (٢٠٨/٧)، (ح ٤٨٨٦) من طريق سعيد بن زربي عن ثابت البناني مرفوعاً ولفظه: المؤمن يطبع على كل خلق إلا الكذب والخيانة. قال البيهقي عقبه: سعيد بن زربي من الضعفاء.

وضعفه شديد؛ فقد قال عنه ابن معين: ليس بشيء.

وقال البخاري: صاحب عجائب. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ منكر الحديث؛ عنده عجائب من المناكير. وقال النسائي فيه: ليس بثقة. وقال ابن حجر: منكر الحديث.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٤٧٣/٣)، «الجرح والتعديل» (٢٣/٤)، «تهذيب التهذيب» (١٧/٢)، «التقريب» (ص ٣٧٧).

وأما حديث عمر ؓ فقد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٩٠/١٢)، (ح ٢٩١٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢١٥/٣)، (ح ٢١١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٦/٥)، وتمام في «فوائده» (٢٣٤/٢)، (ح ١٦٠٦) كلهم من طرق عن سليمان بن أبي داود عن رجاء بن حيوة عن عبدالرحمن بن غنم عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال:

=

وأمثلها حديث سعد^(١)، لكن ضعف البيهقي^(٢) رفعه، وقال الدارقطني^(٣): «الموقوف أشبه بالصواب». انتهى.

ومع ذلك فهو مما يحكم له بالرفع على الصحيح^(٤)؛ لكونه مما لا مجال للرأي فيه.

٨٠٦ حديث: «كَرُمَ الْكِتَابُ خُتْمُهُ».

القضاعي^(٥) من حديث محمد بن مروان^(٦) السُّدِّي الصغير^(٧) عن الكلبي محمد بن السائب^(٨) عن أبي صالح مولى أم هانئ^(٩) عن ابن عباس مرفوعاً

= «لا يبلغ العبد صريح الإيمان حتى يترك الكذب في المزاح، وحتى يترك المراء وهو مُحِقٌّ». والحديث بهذا السند ضعيف جداً؛ أفته سليمان بن أبي داود الحرّاني قال عنه البخاري: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً. انظر: التاريخ الكبير (١١/٤)، «الجرح والتعديل» (١٢٠/٤)، «المجروحين» (٣٣٥/١)، «الميزان» (٢٠٦/٢).

(١) في (م): «سعيد» وهو خطأ ظاهر.

(٢) في: «شعب الإيمان» (٤٥٤/٦) وقد مر نقل كلامه وحكمه.

(٣) في: «العلل» (٣٣٠/٤) وقد مر نقل كلامه وحكمه.

(٤) اختار المؤلف قول الجمهور من أهل الحديث في قول الصحابي الذي لا مجال للاجتهاد فيه من أمور المغيبات، وما كان أيضاً متعلقاً بالثواب والعقاب، فهذا له حكم الرفع شريطة أن لا يكون الصحابي ممن عرف بالأخذ عن أهل الكتاب، وأن ما قاله لا مجال للاجتهاد فيه.

ولمزيد التوسع في هذه المسألة والنظر في أقوال أهل العلم ينظر فتح المغيث للمؤلف نفسه (١٤٧/١) وما بعدها وكذلك كتاب شيخه النزهة «شرح النخبة» (ص ٣٢).

(٥) في «مسنده» (٥٨/١)، (ح ٣٩).

(٦) في (م): «نزوان» وهو خطأ.

(٧) محمد بن مروان بن عبدالله بن إسماعيل، السدي بضم المهملة والتشديد، وهو الأصغر، كوفي متهم بالكذب، من الثامنة. تمييز. «التقريب» (ص ٨٩٥).

(٨) محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر، متهم بالكذب ورمي بالرفض، من السادسة، مات سنة ست وأربعين ت. فق. «تقريب التهذيب» (ص ٨٤٧).

(٩) باذام بالذال المعجمة، ويقال آخره نون، ضعيف مدلس، من الثالثة ٤. «التقريب» (ص ١٦٣).

بهذا، بزيادة وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ كِتَابَ كَرِيمٍ﴾ [النمل: ٢٩].
ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(١)، بل رواه^(٢) أيضاً من
حديث السدي أيضاً عن ابن جريج^(٣)، عن عطاء^(٤) عن ابن عباس.
والسدي راويه من الوجهين متروك.
٨٠٧ هـ: «كَرَّمَ الْمَرْءَ دِينَهُ، وَمَرَّوَتْهُ عَقْلَهُ، وَحَسَبُهُ خُلُقَهُ».
أبو يعلى^(٥)،

- (١) لم أره عند الطبراني في «الأوسط» ولا في غيره من كتبه بهذا الوجه.
(٢) الطبراني في «الأوسط» (١٦٢/٤)، (ح ٣٨٧٢).
ومن هذا الوجه أخرجه الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٢٠٦/٧).
وسنده موضوع والآفة من السدي؛ فالحديث من وجهيه مداره عليه كما قال المؤلف.
وهو المتفرد بهذا الحديث كما أفاده الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» (٢٦٩/٣).
فمثله لا يحتمل تفرد بل ولا يستشهد بمثله.
قال فيه ابن معين: ليس بثقة. وقال عبدالله بن نمير: كذاب. وقال الذهبي: تركوا
حديثه، وقد اتهم. وقال الحافظ: متهم بالكذب.
انظر: «الجرح والتعديل» (٨٦/٨)، «تهذيب الكمال» (٣٩٢/٢٦)، «تاريخ الإسلام» (٤٠٩/٣)، «التقريب» (ص ٨٩٥).
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٨٦/٨) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط»
وفيه محمد بن مروان السدي الصغير، وهو متروك.
وقال الألباني في «الضعيفة» (٦٩/٤)، (ح ١٥٦٧) موضوع؛ أفته السدي؛ وهو متهم
بالكذب.
(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولا هم، المكي، ثقة فقيه فاضل،
كان يدلس ويرسل، من السادسة مات سنة (٥٠هـ) أو بعدها وقد جاوز السبعين.
«التقريب» (ص ٦٢٤).
(٤) هو: ابن أبي رباح.
(٥) في «مسنده» (٣٣٣/١١)، (ح ٦٤٥١).
تنبيه: رواية أبي يعلى ليست من طريق مسلم بن خالد الزنجي، وإنما هي من طريق
معدى بن سليمان صاحب الطعام عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به
مرفوعاً... وفيه اختلاف وزيادات في ألفاظه فقال: كرم «المؤمن» بدل «المرء»
و«تقواه» بدل «دينه».

والعسكري، والقضاعي^(١)

= وإسناده ضعيف؛ لضعف معدي بن سليمان، فقد ضعفه النسائي وأبو حاتم. وقال أبو زرعة: واهي الحديث يحدث عن ابن عجلان بمناكير.

قلت: وهذا الحديث من روايته عنه. وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات... لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحافظ: ضعيف وكان عابداً.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٨)، و«المجروحين» (٣٨١/٢)، «تهذيب التهذيب» (١١٨/٤)، «التقريب» (ص ٩٥٩).

(١) «مسند الشهاب» (١٤٣/١)، (ح ١٩٠) من طريق مسلم الزنجي به...

ورواه غير هؤلاء كأحمد في «مسنده» (٣٨٣/١٤ ح ٨٧٧٤)، وابن الجعد في «مسنده» (ص ٤٣٥)، (ح ٢٩٦٢)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «العقل وفضله» (٢٣)، (ح ٤)،

وفي «مكارم الأخلاق» له أيضاً (ص ١٨)، (ح ١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٣٢/٢)، والدارقطني في «سننه» (٣٠٣/٣)، والحاكم في «المستدرک» (١٧٧/٢)،

وعنه البيهقي في «الشعب» (٥٦/٢)، والخطيب في «الفييه والمتفه» (٣٢٣/٢) كلهم من طرق عن مسلم بن خالد الزنجي عن العلاء بن عبد الرحمن به...

وإسناده ضعيف؛ علته مسلم بن خالد الزنجي، فقد ضعفه يحيى بن معين وأبو داود والعقيلي وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، كثير الغلط والخطأ في حديثه. وقال

أبو حاتم: ليس بذاك، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر. وقال ابن عدي: حسن الحديث، أرجو أنه لا بأس به. وقال الحافظ: فقيه، صدوق،

كثير الأوهام.

انظر: «الطبقات» (٤٩٩/٥)، «الجرح والتعديل» (١٨٣/٨)، «الضعفاء» للعقيلي (١٥٠/٤)، «الكامل» (٣٠٨/٦)، «تهذيب التهذيب» (٨٦/٤)، «التقريب» (ص ٩٣٨).

فالذي يظهر أنه ضعيف من قبل حفظه وأنه لم يترك.

وقد حكم الذهبي على إسناده بالضعف من أجل الزنجي، حيث قال الحاكم في «المستدرک» عقب رواية الحديث: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

فتعقبه الذهبي بقوله: الزنجي ضعيف.

وقد أشار إلى ضعفه أيضاً البيهقي في «سننه الكبرى» (١٩٥/١٠) فقال عقب روايته الحديث:

هذا يعرف بخالد بن مسلم الزنجي وقد روي من وجهين آخرين ضعيفين عن أبي هريرة.

قلت: نعم، فالأولى عند أبي يعلى في «مسنده»، وقد مر الكلام على ضعفها في بداية التخريج للحديث. والأخرى عند الحاكم في «مستدرکه» (١٢٣/١) من طريق

عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة به مرفوعاً... =

من حديث مُسْلِم بن خالد الزُّنْجِي^(١) عن العلاء^(٢) بن عبد الرحمن عن أبيه^(٣) عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وأورده شيخنا^(٤) في «زوائد تلخيصه لمسند الفردوس» بلفظ: «حَسَب المرء دينه، ومروءته خُلُقُه». ولم يذكر صحابيه ولا عزاه^(٥).

وهو في «الموطأ» عن عمر من قوله^(٦)، وكذا هو عند العسكري من

= وإسناده ضعيف جداً؛ آفته عبدالله المقبري. قال عنه ابن المديني: لم يكن بشيء. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال أحمد: منكر الحديث متروك. وقال البخاري: تركوه. وقال الحافظ: متروك الحديث.

انظر: «تاريخ ابن معين» (ترجمة رقم ٢٩٩)، «سؤالات ابن أبي شيبه» (ص ١٣٩)، «الضعفاء» للبخاري (ص ٧٩)، «ضعفاء العقيلي» (٢/٢٥٩)، «تهذيب الكمال» (٣١/١٥)، «التقريب» (ص ٥١١).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٦٤).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٦).

(٣) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف، ثقة من الثالثة ر م ٤. «التقريب» (ص ٦٠٥).

(٤) هو: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

(٥) لم أقف عليه في «زهر الفردوس» للحافظ وهو مخطوط.

(٦) كتاب الجهاد، باب ما تكون فيه الشهادة (١/٥٩٥)، برقم (١٣٣٢).

رواه مالك عن شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب قال فذكره بنحوه... وفيه زيادة ألفاظ.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن يحيى الأنصاري لم يدرك عمر رضي الله عنه؛ بل قال ابن المديني: لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٦١/٤).

وقد ذكر الذهبي أن مولده قبل السبعين في عهد ابن الزبير، وعمر توفي سنة (٢٣هـ) فإدراكه ممتنع.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٦٨/٥).

لكنه صح من وجه آخر كما عند الدارقطني في «سننه» (٣/٣٠٤)، (ح ٢١٦) قال نا أبو بكر نا محمد بن إسحاق نا موسى بن داود نا شعبة عن عبدالله بن أبي السفر قال: سمعت الشعبي يقول: سمعت زياد بن حدير يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: حسب المرء دينه ومروءته خلقه وأصله عقله.

وهذا إسناده صحيح؛ رجاله ثقات وأبو بكر شيخ الدارقطني هو: عبدالله بن محمد بن =

حديث حسان بن فائد^(١) عن عمر أنه قال: «الكرم التقوى، والحسب المال، لست بخير من فارسي ولا نبطي إلا بتقوى».

وعنده^(٢) أيضاً من حديث ابن سلام^(٣) قال: بينما عمر بن الخطاب يمشي ورجل يخطر^(٤) بين يديه ويقول: [ق/١٤٠ أ] «أنا ابن بطحاء مكة^(٥)، كُذِّبَها فكَدَّائِها^(٦)»، فقال عمر: إن يكن لك دين فلك كرم، وإن يكن لك عقل

= زياد النيسابوري البغدادي قال فيه الخليلي: ثقة حافظ. وقال الدارقطني: لم أر في مشايخنا أحفظ منه.

انظر: سؤلات السلمي له (ص ٢٩٩).

ورواه - أيضاً - البيهقي في «سننه الكبرى» (١٩٥/١٠) من طريق محمد بن إسحاق به... وقال عقبه وهذا الموقوف إسناده صحيح.

وهو عند ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٢٦٦/٥) عن الشعبي، قال: قال عمر... فذكره.

وإسناده ضعيف من أجل انقطاعه؛ فإن الشعبي لم يدرك عمر رضي الله عنه.

ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في كتابه «العقل وفضله» (ص ٢٤)، رقم (٥) من طريق مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كنا عند عمر فذكره...

فيه مجالد بن سعيد قال الحافظ: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره. «التقريب» (ص ٩٢٠). لكنه لم ينفرد فقد توبع كما عند الدارقطني بسند صحيح.

(١) في (م): «قائد»، وهو خطأ، وقد تقدم التعريف به عند حديث رقم (٣٧٤).

(٢) أي: العسكري. وقد رواه بهذا اللفظ ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (٣٣/١)، برقم (٤٨) وعنه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٤٩/٥)، برقم (٢٠٨٨) من طريق بكير بن بكر الغفاري عن أبيه عن رجل منهم يقال له نضلة عن عمر فذكره. عند الدينوري (نضلة) وعند شيخه ابن أبي الدنيا (فضلة).

ولم أعرفهما.

وكذا بكير وأبوه لم أجد من ترجمهما.

(٣) بالتخفيف وقد أشار الناسخ في الأصل بقوله: «خف» وتقدم التعريف به عند حديث رقم (٨٠).

(٤) أي: يَتَمَايَل وَيَمْشِي مَشْيَةً الْمُعْجَب. «النهاية» (٤٦/٢).

(٥) البطحاء: أصله المسيل الواسع فيه دقائق الحصى، ومنه بطحاء مكة وأبطحها ممدود، وهو كل موضع منبسط. انظر «معجم البلدان» (٤٤٦/١).

(٦) كداء بالفتح والمد: الثَّيَّةُ العُلْيَا بمكة ممَّا يَلِي المَقَابِر وهو المَعْلَا.

وأما كُذِّي بالضم وتشديد الياء فهو موضع بأسفل مكة. «النهاية» لابن الأثير =

فلك مروءة، وإن يكن لك مال فلك شرف، وإلا فأنت والحمار سواء». وقد ذكر الخرائطي في أول باب من «مكارمه» أثر عمر^(١).

٨٠٨ حديث: «الكريم إذا قدر عفا».

البيهقي في «الشعب»^(٢) من حديث ربيعة بن أبي عبدالرحمن^(٣) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال أعرابي: «يا رسول الله من يُحاسب الخلق يوم القيامة؟ قال: «الله» قال^(٤): «الله»؟ قال: «الله»، قال: «نجونا ورب الكعبة»! قال: «وكيف؟» قال: «لأن الكريم...» وذكره. وقال^(٥):

«إن محمد بن زكريا الغلابي^(٦) تفرد به عن عبيدالله بن محمد بن

= (٤/١٥٦، ١٥٧)، و«تاج العروس» (٣٨٥/٣٩).

(١) «مكارم الأخلاق» له (١٤٦/١)، برقم (١٣) بإسناده عن الشعبي قال: قال عمر: حسب المرء دينه، ومروءته خلقه، وأصله عقله.

وهو منقطع كما نبهت عليه أثناء التخريج، ويغني عنه ما رواه الدارقطني بسنده عنه والبيهقي أيضاً بسند صحيح كما سبق.

(٢) (٤٢١/١)، (ح ٢٥٩) من طريق محمد بن زكريا الغلابي ثنا عبيدالله بن محمد التيمي ثنا أبي عن عمه عن ربيعة به.

ورواه ابن بشران في «أماليه» (٢٧/١)، (ح ٧) من طريق محمد بن زكريا الغلابي به نحوه.

وإسناده موضوع؛ والغلابي آفته؛ رماه الدارقطني بالوضع وقال البيهقي: متروك وقال الذهبي عنه: كذاب. انظر: «شعب الإيمان» (٤٢١/١)، «ميزان الاعتدال» (٥٥٠/٣) و(١٦٦/٣).

(٣) ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف بـ (ربيعة الرأي) واسم أبيه فروخ ثقة فقيه مشهور. قال ابن سعد: كانوا يتقونه لموضع الرأي. من الخامسة. مات سنة ست وثلاثين على الصحيح وقيل ستة ثلاث، وقال الباجي: سنة اثنتين وأربعين ع. «التقريب» (ص ٣٢٢).

(٤) من لفظ: «قال» إلى لفظ الجلالة الثاني، ليس في (م).

(٥) أي: البيهقي في «الشعب» (٤٢١/١) وكلامه نقله السخاوي وتصرف فيه وهو بنحوه.

(٦) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٢١٥).

وكتب الناسخ في الأصل فوق الغلابي «خف» إشارة إلى تخفيف اللام.

قال السمعاني: بفتح الغين واللام ألف (المخففة) وفي آخرها الباء الموحدة نسبة إلى غلاب وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. «الأنساب» (٣٢١/٤).

عائشة^(١)، والعلّابي متروك^(٢)، ويشبه أن يكون موضوعاً، ولكنه مشهور، - يعني: من الزهاد ونحوهم - وأنا أبرأ من عهده^(٣).

وأُسند^(٤) عن أبي يوسف^(٥) الزاهد أنه قال: «ما أحب أن يلي حسابنا غير الله؛ لأن الكريم يُجاوز».

ومن طريق الثوري قال: «ما أحب أن حسابي جُعِل إلى والدَيّ؛ ربي خير لي من والدَيّ»^(٦).

٨٠٩ حديث: «الكريم حبيب الله ولو كان فاسقاً».

في: «السّخي»: وأنه لا أصل له^(٧).

٨١٠ حديث: «كسب الحلال فريضة بعد الفريضة».

الطبراني^(٨)، والبيهقي في «الشّعب»^(٩)، والقضاعي^(١٠) من جهة عبّاد بن كثير^(١١) عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به

(١) عبيد الله بن محمد بن عائشة، وقيل له: ابن عائشة والعائشي والعيشي نسبة إلى عائشة بنت طلحة؛ لأنه من ذريتها، ثقة جواد، رمي بالقدر ولم يثبت، من كبار العاشرة مات سنة ثمان وعشرين د ت س. «التقريب» (ص ٦٤٤) بتصرف.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في الأصل و(ز): «عهدتهم» والتصويب من (د) و(م) وفي المصدر: «عهده». ونقلها العجلوني «وأنا أبرأ من عهده» وعلق عليها بقوله: يعني: لا أقول بوضعه ولا بثبوته «كشف الخفاء» (١١٠/٢).

(٤) أي: البيهقي في شعبه (٤١٩/١)، رقم (٢٥٧). بسنده عن أبي سيف الزاهد يقول: فذكره...

(٥) كذا في النسخ كلها، وفي المصدر «أبو سيف» ولم أعرفهما.

(٦) البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٢٠/١)، برقم (٢٥٨) بسنده عن الثوري.

(٧) انظر: (١/١٠٧).

(٨) في «معجمه الكبير» (٧٤/١٠)، (ح ٩٩٩٣).

(٩) «شعب الإيمان» (١٧٥/١١)، (ح ٨٣٦٧).

(١٠) «مسند الشهاب» (١٠٤/١)، (ح ١٢١).

(١١) عباد بن كثير الرملي الفلسطيني، ويقال له: التميمي واسم جده: قيس ضعيف، قال ابن عدي: هو خير من عبّاد الثقفي، تأخّر إلى حدود السبعين، بخ ق. «التقريب» (ص ٤٨٢).

مرفوعاً^(١).

= وقد اشتهر بهذا الاسم راويان، قال الخطيب في كتابه المتفق والمفترق (١٥٦٣/٣) - (١٥٦٤): عباد بن كثير اثنان: أحدهما عباد بن كثير الثقفي البصري، سكن مكة وكان معتبداً، والآخر عباد بن كثير الفلسطيني الرملي... بتصرف.

وممن فرق بينه وبين الثقفي ابن حبان في «المجروحين» (١٦٠/٢)، وقد دُلَّ على ذلك فقال: والدليل على أن عباد بن كثير الرملي ليس بعباد بن كثير الذي كان بمكة أن يحيى بن يحيى روى عنه، ويحيى لم يلحق الثوري، وعباد بن كثير الذي كان بمكة مات قبل الثوري ولم يشهد الثوري جنازته، ويحيى بن يحيى في ذلك الوقت كان طفلاً صغيراً، فهذا يدل على أنهما اثنان ليسا بواحد.

وفرق بينهما قبله ابن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل» (٨٥/٦)، والسمعاني في «الأنساب» (١٢٠/٤)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣٧٢/٢).

وعباد بن كثير الثقفي أضعف بكثير من عباد الرملي، فالأول متروك الحديث كما قاله جمع من الأئمة، منهم يحيى بن معين: ضعيف ليس بشيء. وقال البخاري: تركوه.. وقال أبو زرعة: لا يكتب حديثه. ومرة: واه. وقال ابن حجر: متروك؛ قال أحمد: روى أحاديث كذب.

انظر: «التاريخ الكبير» (٤٢/٦)، «أجوبة أبي زرعة» للبرذعي (٣٨٥/٢)، «الجرح والتعديل» (٨٤/٦)، «التقريب» (ص ٤٨٢).

والآخر الرملي الفلسطيني ضعيف أيضاً، لكنه لم يترك، وسيأتي الكلام عليه.

(١) ورواه أيضاً أبو نعيم في «الحلية» (١٢٦/٧)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٥/٢)، (ح ١١٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٢٨/٦)، والصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص ١٠٦) كلهم من طريق عباد بن كثير به مرفوعاً... قال البيهقي: تفرد به عباد وهو ضعيف.

ومثله لا يحتمل تفرده؛ وهو آفة هذا الحديث؛ وهو من الأحاديث التي أنكرت عليه حتى قالوا في ترجمته هو صاحب حديث: «كسب الحلال...».

وإليك بيان حاله من أقوال الأئمة وحكمهم على الحديث:

قال ابن معين فيه: ثقة، ومرة قال: لا بأس به. وقال ابن المديني: ثقة لا بأس به.

وقال أحمد: حديثه ليس بذاك. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن أبي حاتم: ضعيف الحديث.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري (٤٦١/٤)، «التاريخ الكبير» (٤٢/٦)، «الجرح والتعديل» (٨٥/٦)، «الكاشف» (٥٣١/١)، «بحر الدم» (٨٣/١)، «ميزان الاعتدال» (٣٧٠/٢).

= وانتهى الحافظ ابن حجر إلى أنه ضعيف كما في «التقريب» (ص ٤٨٢).

وقال البيهقي^(١): «تفرّد به عبّاد، وهو ضعيف، قال أبو أحمد الفراء^(٢): سمعت يحيى بن يحيى^(٣) يُسأل عن حديث عبّاد في الكسب، فإذا انتهى إلى رسول الله ﷺ قال: إن كان قاله»^(٤).

= فهو وإن كان من جملة الضعفاء الذين لم يبلغوا الغاية من الضعف، إلا أنني وجدت بعض الأئمة قد نص على بطلان حديثه «كسب الحلال»، وجعلوه من الأحاديث المنكرة التي أنكرت عليه.

قال ابن حبان: عباد بن كثير الرملي ... روى عن سفیان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»، ومن روى مثل هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد بطل الاحتجاج بخبره فيما يروي ما لا يشبه حديث الأثبات. «المجروحين» (١٦٠/٢).

وقال الحاكم: روى الرملي عن سفیان الثوري أحاديث موضوعة، وهو صاحب حديث «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»، «ميزان الاعتدال» (٣٧٠/٢).

(١) البيهقي في «سننه الكبرى» عقب روايته الحديث (١٢٨/٦).

(٢) محمد بن عبدالوهاب بن حبيب بن مهران العبدي أبو أحمد الفراء النيسابوري (يلقب بحمك) ثقة عارف من الحادية عشرة مات سنة اثنتين وسبعين وله خمس وتسعون سنة س (وقيل روى عنه البخاري أيضاً)، «التقريب» (ص ٨٧٣).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٣).

(٤) البيهقي في «سننه الكبرى» (١٢٨/٦): أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سمعت أبا أحمد الفراء يقول: سمعت يحيى بن يحيى يُسأل عن حديث عباد بن كثير في: الكسب الحلال ... قال: قال رسول الله ﷺ قال إن كان قاله.

وقول يحيى بعد روايته الحديث «إن كان قاله» تفيد عدم الجزم والقطع بأن الحديث صحيح، فكأنه يشير إلى ضعف راويه عباد بن كثير، وكأن روايته للحديث بالسند أراد به إبراء عهده؛ لأن من أسند فقد أحالك، وهذا نظير ما نقله البيهقي في «السنن الكبرى» (٧٦/٧) عن الشافعي حيث قال الشافعي هذه العبارة بعد حديث.

فقال البيهقي: وإنما توقف الشافعي رحمه الله في صحة الخبر فقال: إن كان قاله؛ لأن الحديث مرسل وليس معه ما يؤكده.

فيفهم من قول يحيى أنه متوقف عن الحكم بصحة الحديث؛ لأن ليس معه ما يؤكد ويقوي حديثه.

ومع هذا فقد عاب على يحيى النيسابوري بعض المحدثين روايته لهذا الحديث؛ فقد نقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال: لم أكره ليحيى بن يحيى شيئاً قط غير رواية هذا الحديث. «شعب الإيمان» (١٧٥/١١).

وله شواهد: منها: عن ابن مسعود مرفوعاً أخرجه الطبراني^(١) وعن أنس رفعه ولفظه: «طلب الحلال واجب على كل مسلم» أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٢)

(١) إن كان المؤلف قد قصد به حديث الترجمة فقد مر عزوه.

(٢) (٢٧٢/٨)، (ح ٨٦١٠) من طريق محمد بن أبي السري العسقلاني: نا بقية بن الوليد عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: طلب الحلال واجب على كل مسلم.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزبير بن الخريت إلا جرير بن حازم، ولا عن جرير إلا بقية، تفرد به بن أبي السري.

قلت: لم يتفرد به ابن أبي السري واسمه محمد بن المتوكل العسقلاني؛ فقد تابعه عمران بن هارون الرملي متابعة تامة عند ابن البخري في أماليه. انظر: (ص ١٦٥)، (ح ١١٨).

وأورده الهيثمي في: «المجمع» (٢٩١/١٠) وعزاه له في «الأوسط» وقال: إسناده حسن.

وذكره أيضاً المنذري في الترغيب (٣٤٥/٢)، وقال: حسن إن شاء الله.

وخالفهما العراقي فقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وإسناده ضعيف. «المغني» للعراقي (٤٣٥/١).

قلت: وهو كما قال؛ فإن في إسناده بقية بن الوليد بن صائد، أبو يحمى الكلاعي وهو مدلس؛ يدلس تدليس التسوية وقد عنعن، وفيه ضعف أيضاً. قال فيه أحمد: له مناكير عن الثقات.

وقال النسائي: إذا قال ثنا وأبنا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان وفلان فلا.

وقال أبو مسهر: أحاديث بقية ليست نقيّة، فكن منها على نقيّة.

وقال ابن عدي: ولبقية حديث صالح غير ما ذكرناه، ففي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط.

وشيخه في هذا الحديث جرير ليس شامياً، بل هو بصري.

وذكره البرهان الحلبي في «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٤٧) فقال: بقية بن الوليد مشهور بالتدليس، مكث له عن الضعفاء، ويعاني تدليس التسوية.

قال المعلمي: بقية يدلس عن الضعفاء، فإذا لم يصرح بالسماع وجب التوقف؛ لاحتمال أنه إنما سمع من ضعيف.

انظر: «الكامل» (٨٠/٢)، «بحر الدم» (٣٠/١)، المغني في «الضعفاء» (١٧٢/١) -

(١٧٣)، «التنكيل» (٣٥٦/١) وله علة ثالثة؛ فإن الزبير بن الخريت لم يذكر أحد من الأئمة ممن ترجم له أنه روى عن الصحابة.

وعده ابن حجر من صغار التابعين من أصحاب الطبقة الخامسة، وهم الذين رأوا =

والديلمي^(١).

وعن ابن عباس مرفوعاً: «طلب الحلال جهاد» رواه القضاعي^(٢) من حديث محمد بن (فضيل)^(٣) عن ليث ابن أبي سليم^(٤) عن مجاهد عنه^(٥) وهو عند أبي نعيم في «الحلية»^(٦)،

= الواحد والاثنين من الصحابة ولم يثبت لبعضهم السماع.

وقد ضعف الحديث الألباني وأعله ببقية والانقطاع بين الزبير وأنس.

وزاد: أن ابن أبي السري فيه ضعف. «السلسلة الضعيفة» (٢٨٩/٨).

وأنا لم أذكر هذه العلة؛ لمتابعة عمران الرملي له وهو صدوق.

(١) لم أقف عليه في «زهر الفردوس» المخطوط وذكره في «الفردوس» (٤٤٢/٢)، (ح ٣٩١٩).

(٢) في «مسند الشهاب» (٨٣/١)، (ح ٨٢).

(٣) ورد في جميع النسخ تسمية أبيه بالفضل والصواب «فضيل» كما هو مذكور في ترجمته، وذكره في تلاميذ الليث، والأئمة لما رواوا الحديث في مصنفاتهم أثبتوا تسمية أبيه بـ «فضيل».

وهو: محمد بن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي، الضبي مولا هم أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف رمي بالتشيع من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ع. «التقريب» (ص ٨٨٩).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٠).

(٥) ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص ٧١)، (ح ٢٠٤)، وابن مخلد في «فوائده» (ح ٢٦) من طريق محمد بن فضيل عن الليث به مرفوعاً.

ورجال السند ثقات عدا الليث بن أبي سليم، وهو الذي عليه مدار الحديث؛ فقد ضعفه الأئمة: ضعفه ابن عيينة وقال ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه. وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس. وقال أبو زرعة: مضطرب الحديث لا يُشغل به. وقال ابن حجر: صدوق، اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.

انظر: «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» (ص ١٩٧)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣٧٩/٢)، «الجرح والتعديل» (١٧٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٢٧٩/٢٤)، «التقريب» (ص ٨١٨).

فالحديث ضعيف بهذا السند.

(٦) لم أقف عليه في الحلية من حديث ابن عمر، لكن وجدته عند ابن عدي في «الكامل» (٢٦٣/٦) من طريق محمد بن مروان السدي عن الليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً.

ومن طريقه^(١) الديلمي عن ابن عمر^(٢)، وبعضها يؤكد بعضاً؛ لا سيما وشواهدا كثيرة.

٨١١ حديث: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحي».

أحمد^(٣)، وأبو داود^(٤)، وابن ماجه^(٥)، والبيهقي^(٦) من حديث عائشة به

= والسُّدِّي هو: محمد بن مروان بن عبدالله يُسمى: السُّدي الصغير، ويقال: الأصغر تمييزاً له عن الأكبر، روى عن الكلبي في تفسيره. وقد تكلم الأئمة فيه وضعفه جداً.

قال فيه ابن معين: ليس بثقة. وقال عبدالله بن نمير: كذاب. وقال الذهبي: تركوا حديثه، وقد اتهم. وقال الحافظ: مُتهم بالكذب.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/٨٦)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٩٢)، «تاريخ الإسلام» (٣/٤٠٩)، «التقريب» (٨٩٥).

(١) كذا الأصل و(د) و(م)، وفي: (ز): «طريق».

(٢) لم أقف عليه في المسند وقد سبق أنه في «الكامل» لابن عدي.

(٣) في «مسنده» (٤٠/٣٥٤)، (ح ٢٤٣٠٨) قال: ثنا ابن نمير ثنا سعد بن سعيد قال: أخبرني عمرة قالت: سمعت عائشة تقول: قال رسول الله ﷺ.

(٤) في «سننه»، كتاب الجنائز باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان (ص ٥٧٧)، (ح ٣٢٠٧) عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن سعد به.

(٥) في «سننه»، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت (ص ٢٨٣)، (ح ١٦١٦) عن عبدالعزيز الدراوردي عن سعد به.

(٦) في «سننه الكبرى» (٤/٥٨) من طريق داود بن قيس حدثنا سعد به.

ورواه أيضاً عبدالله بن المبارك عند إسحاق بن راهويه (٢/٤٣٨)، (ح ١٠٠٦)، وعن

ابن المبارك هناد في «الزهد» (٢/٥٦١)، (ح ١١٦٩) ورواه عبدالرزاق في «مصنفه»

(٩/٣٩١)، (ح ١٧٧٣٢) عن ابن جريج وداود بن قيس، والدارقطني في «سننه»

(٤/٢٥٢)، (ح ٣٤١٤)، من طريق أبي بكر بن محمد الأنصاري، والطحاوي في

«شرح مشكل الآثار» (٣/٣٠٨)، (ح ١٢٧٤)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص ١٤٣)،

(ح ٥٥١) كلاهما من طريق محاضر بن شجاع عن سعد به وابن أبي عاصم في

«الديات» (ص ٢٩٦)، (ح ١٤٠) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.

كلهم عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة به مرفوعاً.

قال ابن عدي (٣/٣٥٢): هذا مداره على سعد بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن

عائشة مرفوعاً. اهـ.

وسعد فيه كلام؛ قال عنه ابن سعد: ثقة قليل الحديث. وضعفه أحمد. وقال =

مرفوعاً، وحسنه ابن القَطَّان^(١). وقال ابن دقيق العيد: «إنه على شرط مسلم»^(٢).

= الترمذي: تكلموا فيه من قبل حفظه. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥١٣/١)، «الثقات» (٢٩٨/٤)، «تهذيب الكمال» (٢٦٢/١٠)، «الكاشف» (٤٢٨/١)، «التقريب» (ص ٣٦٩)، فهو على أقل أحواله قبول حديثه فيما توبع عليه، وقد اختُلف عليه في هذا الحديث وفقاً ورفعاً فرواه عنه جمع كما سبق مرفوعاً وبعضهم رواه عن سعد موقوفاً.

ورجح البخاري وقفه بقوله: وغير مرفوع أكثر. كما في «التاريخ الكبير» (١٥٠/١)؛ يعني: أن الذين أوقفوه على عائشة أكثر ممن رفعوه. وأورد الدارقطني الاختلاف على سعد ثم رجح الرفع كما في «العلل» (٤٠٨/١٤).

قلت: ولعله الصواب؛ فإن سعداً وإن كان فيه ضعف لكنه لم ينفرد؛ تابعه حارثة بن أبي الرجال الأنصاري كما عند هناد في «الزهد» (٥٦٢/٢)، (ح ١١٧١) وحارثة ضعيف مجمع على ضعفه. كما في «التقريب» (ص ٢١٥) وهذه المتابعة جعلها الدارقطني من القرائن على صحة المرفوع.

وتابعهما أيضاً: يحيى بن سعيد الأنصاري عند ابن حبان في «صحيحه» (٤٣٧/٧)، (ح ٣١٦٧).

ويحيى هذا ثبت مشهور، لكن قال الدارقطني في «العلل» (٤١٠/١٤): يقال: إن يحيى بن سعيد أخذه عن أخيه سعد بن سعيد.

وتابعهم أيضاً أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن بسند صحيح عند الدارقطني في «العلل» (٤١١/١٤)، وأبي نعيم في «الحلية» (٩٥/٧).

وعمرة لم تنفرد أيضاً؛ فقد تابعها: القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة مرفوعاً به. أخرجها الدارقطني في «السنن» (٢٥٢/٤)، (ح ٣٤١٥).

وقد حسن الحديث مرفوعاً ابن أبي عاصم كما في «المحرر» لابن عبد الهادي (ص ٢٠١)، (ح ٥٤٩).

وحسنه ابن القطان. وصححه ابن دقيق على شرط مسلم، بل صححه الدارقطني كما سبق.

وصححه ابن الملقن كما في «البدرد المنير» (٧٦٩/٦)، وابن حجر كما في بلوغ المرام (ص ١٥٠)، (ح ٤٦٦).

والألباني في «الإرواء» (٢١٤/٣).

(١) في «بيان الوهم والإيهام» (٢١٢/٤).

(٢) «الإلمام بأحاديث الأحكام» (١١١/١).

ورواه القضاعي^(١) من وجه آخر عنها^(٢) وزاد: «في الإثم»، وفي رواية: «يعني: في الإثم»^(٣).

وذكره مالك في «الموطأ» بلاغاً عن عائشة موقوفاً^(٤)، ورواه ابن ماجه

(١) كذا في النسخ، ولعل الصواب: «الدارقطني»؛ فإن القضاعي لم يرو الحديث في الشهاب. وانظر الإحالة التالية.

(٢) هو في «سنن الدارقطني» (٢٥١/٤)، (ح ٣٤١٣) من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة مرفوعاً به. وهي من تفسير بعض الرواة ورفعها خطأ.

فكل من رواه عن سعد بن سعيد - وهم أكثر من سبعة وفيهم: شعبة وابن المبارك والثوري - لم يذكروا هذه اللفظة.

ولعل الخطأ من الراوي عن ابن جريج؛ فإن ابن جريج قد رواه عنه عبدالرزاق ولم يذكر عنه أنه رفع هذه اللفظة.

وعبدالرزاق هو: الصنعاني ثقة حافظ ومخالفه محمد بن بكر قال عنه ابن حجر: صدوق قد يخطئ. «التقريب» (ص ٨٢٩).

وقد روى أحمد أيضاً هذا الحديث في «مسنده» (٢١٨/٤٢)، (ح ٢٥٣٥٦): حدثنا عبدالرزاق: أخبرنا داود بن قيس عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: كسر عظم الميت ككسره وهو حي.

قال: يرون أنه: في الإثم.

قال عبدالرزاق: أظنه قول داود.

وقد بين البيهقي في «سننه الكبرى» (٥٨/٤) لما روى الحديث بدون اللفظة قال: قال الشافعي: تعني في المأثم.

وجاءت مرفوعاً في حديث أم سلمة لكن الحديث لا يصح.

(٣) وهي في «سننه» أيضاً (٢٥٢/٤)، (ح ٣٤١٤) من رواية داود بن قيس وابن جريج كلاهما عن سعد عن عمرة عن عائشة مرفوعاً. بلفظ الترجمة وقال في آخره: يعني: في الإثم.

وهو الصواب؛ على أنها تفسير من بعض رواة الحديث، وليست من أصل الحديث، وانظر التعليق السابق.

(٤) كذا الأصل و(د) و(م)، ووقع في (ز): «مرفوعاً» وهو خطأ.

وقد أخرجه مالك في الموطأ، كتاب، باب ما جاء في المختفي وهو النباش (٣٢٦/١)، (ح ٦٣٨) بلاغاً عن عائشة من قولها. ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٨/٤).

من حديث أم سلمة^(١)

٨١٢ [ق/١٤٠ ب] حديث: «كفارة الذنب الندامة».

الطبراني^(٢) والقضاعي^(٣)

(١) في «سننه»، كتاب الجنائز باب في النهي عن كسر عظام الميت (ص ٢٨٣)، (ح ١٦١٦) من طريق عبدالله بن زياد: أخبرني أبو عبيدة بن عبدالله بن زمعة عن أمه عن أم سلمة مرفوعاً...

قال البوصيري في «الزوائد» (١/٥٣٩): هذا إسناد فيه عبدالله بن زياد مجهول، ولعله عبدالله بن زياد بن سمعان المدني أحد المتروكين فإنه في طبقته.

وضعه الألباني في أحكامه على سنن ابن ماجه. (ص ٢٨٣)، (ح ١٦١٦).

فيغني عنه حديث عائشة الصحيح.

وأورد الدارقطني كما في «العلل» (١٤/٤٠٨) طريقاً آخر عن أم سلمة فقال: ورواه أبو همام عن ابن المبارك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة. وقال: «ليس محفوظاً».

لأن المحفوظ من حديث سعد الأنصاري هو حديث عائشة كما سبق بيانه قبل قليل.

(٢) في «معجمه الكبير» (١٢/١٣٤)، (ح ١٢٧٩٥) عن يحيى بن عمرو عن أبيه به مرفوعاً، وأخرجه أيضاً في «الأوسط» بالإسناد نفسه (٦/٣٤)، (ح ٥٠٦٨) وقال: «الذنب» بدل «الذنب».

(٣) في «مسند الشهاب» (١/٨٠)، (ح ٧٧) بالإسناد نفسه.

ورواه أيضاً أحمد في «مسنده» (٤/٣٧٩)، (ح ٢٦٢٣)، والبيهقي في «الشعب»

(٩/٢٦٦)، (ح ٦٦٣٨)، والذَّينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٣/٥٠١، ٥٠٢)،

(ح ١١١٧) جميعهم من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري، قال: سمعت

أبي يحدث عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به مرفوعاً.

وإسناده ضعيف جداً فيه ثلاث علل:

الأولى: ضعف يحيى؛ وهو الذي عليه مدار الحديث؛ فقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة

وأبو داود والنسائي. وروى له ابن عدي أحاديث، وقال: كلها غير محفوظة. وقال

الحافظ ابن حجر: ضعيف، وقد رماه حماد بن زيد بالكذب.

انظر: «الجرح والعدل» (٩/١٧٦) «تاريخ الدوري» برقم (٣٤٩٠) «الضعفاء» للنسائي

(ص ٢٥٠) «ضعفاء العقيلي» (٤/٤٢٠)، «الكامل» (٧/٢٠٥)، «التقريب» (ص ١٠٦٣).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تكلم الأئمة فيما يرويه عن أبيه خاصة.

قال ابن حبان: كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو

من أبيه أو منهما... وهو وأبوه جميعاً متروكان... ثم ذَكَرَ رَمَى حماد بن زيد له =

بالكذب. «المجروحين» (٤٦٥/٢).

وقال ابن عدي: يروي عن أبيه مقدار ستة أو سبعة أحاديث غير محفوظة، منها: كفارة الذنب الندامة «الكامل» (٣٨٢/٦).

العلة الثانية: ضعف أبيه عمرو بن مالك النكري، قال عنه ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، وقال: ضعفه أبو يعلى الموصلي. «الكامل» (١٥٠/٥).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويغرب. «الثقات» (٢٢٨/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣٠١/٣). وقال الحافظ: صدوق له أوهام. «التقريب» (ص ٧٤٤).

أما العلة الثالثة: فهو مع تفرد يحيى غير المحتمل، فقد خالف حماد بن زيد؛ فإن حماداً رواه عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء موقوفاً عليه من قوله كما في «الشعب» (٢٦٦/٩)، (ح ٦٦٣٩). من طريق محمد بن الفضل السدوسي عن حماد بن زيد عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء موقوفاً عليه.

ورجال إسناده موثقون، عدا ما مر من الكلام في عمرو النكري، وهو ضعيف كما سبق قليلاً، وعليه فإن الوقف أصبح من رفعه. والله أعلم.

وقد جاء معناه أو بنحوه عن ابن مسعود مرفوعاً، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢٢/١٠)، (ح ١٠٥٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٢٦٦/٩)، (ح ٦٦٣٩) كلاهما من طريق الحسن بن صالح عن أبي سعد البقال عن ابن مسعود مرفوعاً ولفظه: من أخطأ بخطيئة وأذنب ذنباً ثم ندم فهو كفارته.

وسعد البقال اسمه: سعيد بن المرزبان العبسي، ضعفه بعض الأئمة وتركه آخرون. وقال ابن حجر: ضعيف مدلس. انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (٣٠٣٨)، «الكامل» (٣٨٣/٣)، «ميزان الاعتدال» (١٥٧/٢)، «التهذيب» (٤١/٢)، و«التقريب» (ص ٣٨٧).

لكن ثبت عن النبي ﷺ أن الندم من الذنب توبة، فقد روى أحمد في «المسند» (٣١٤/٤٣)، (ح ٢٦٢٧٩)، قال حدثنا محمد بن يزيد - يعني: الواسطي - عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: يا عائشة إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله فإن التوبة من الذنب الندم والاستغفار.

قال الهيثمي في «المجمع» (٩٩/١١): رجاله رجال الصحيح غير محمد بن يزيد الواسطي وهو ثقة. ورواه أيضاً البيهقي في «الشعب» (٢٥٢/٤٧)، (ح ٦٦٢٧) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة به مرفوعاً بإسناد حسن.

وأيضاً، فإنه ثبت عنه ﷺ من قوله: «الندم توبة» رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» =

من حديث عمرو بن مالك النُّكْرِي^(١) عن أبي الجوزاء^(٢) عن ابن عباس به مرفوعاً.

وكذا أسنده الديلمي^(٣) من جهة الحاكم.

٨١٣ [ق ١٤١/أ] حديث: «كَفَّارَةٌ مِنْ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفَرَ لَهُ».

الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»^(٤)، والخرائطي في «المساوي»^(٥)،

= (٢٩٨/١)، (ح ٣٨٠) قال: حدثنا زهير بن معاوية عن عبدالكريم الجزري عن زياد وليس بابن أبي مريم عن عبدالله بن معقل قال: كنت مع أبي وأنا إلى جنبه عند عبدالله بن مسعود. قال له أبي أَسَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يقول: الندم توبة، قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وزياذ هو ابن الجراح وهو ثقة؛ وثقه ابن معين، والنسائي، والذهبي، وابن حجر «التهذيب» (١/٦٤٣، ٦٤٤). وقد رواه جمع من الأئمة في مصنفاتهم من طريق زياد بن أبي مريم وليس الجراح - وكلاهما ثقة - وهو وهم كما نبه عليه أبو حاتم في «العلل» (٥/٥٣).

وقد تابع زياد بن الجراح الأعمش في رواية البزار في «البحر الزخار» (٥/٣١٢)، (ح ١٩٢٧) قال: حدثنا عبدالواحد بن غياث قال: نا أبو عوانة عن الأعمش عن ابن معقل به مرفوعاً.

وهذا إسناد حسن؛ رجاله ثقات عدا عبدالواحد فإنه صدوق؛ قاله أبو زرعة والذهبي وابن حجر «الجرح والتعديل» (٦/٢٣)، و«الكاشف» (١/٦٧٣)، «التقريب» (ص ٦٣١). (١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٤٨).

(٢) أوس بن عبدالله الربيعي بفتح الموحدة، أبو الجوزاء .. بصري يرسل كثيراً، ثقة، من الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين ع. «التقريب» (ص ١٥٥).

(٣) في «مسنده» (مخطوط، نسخة لاله لي/٢٥).

(٤) كما في «المطالب العالية»، باب ما يجوز من الغيبة وكفارتها (١١/٧٢٦)، (ح ٢٦٧٦) قال الحارث: حدثنا رجل عن عنبسة بن عبدالرحمن به مرفوعاً.

وهو في بغية الباحث عن زوائد «مسند الحارث» (٢/٩٧٤)، (ح ١٠٨٠)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/٧٥)، (ح ٥٣٧٣)، قال: حدثنا عنبسة بن عبدالرحمن به بدون واسطة.

وهو خطأ، وعنبسة ليس من شيوخ الحارث؛ فيكون أخذه بواسطة، والواسطة هي داود بن المحبر الوضاع فقد روى الجصاص في «أحكام القرآن» (٥/٢٩١) من طريق الحارث عن داود بن المحبر عن عنبسة به.

(٥) «مساوي الأخلاق» (١٠٥)، (ح ٢١٣).

والبيهقي في «الشَّعب»^(١)، وأبو الشيخ في «التَّوْبِيخ»^(٢)، والدينوري في «المُجالسة»^(٣)، وابن أبي الدنيا^(٤)، وآخرون^(٥)، كلهم من طريق عَنبَسَةَ بن عبد الرحمن^(٦) عن خالد بن يزيد^(٧) عن أنس به مرفوعاً.

ولفظ بعضهم^(٨):

«كفارة الاغتياب أن تستغفر لمن اغتبتَه» وعَنبَسَةَ ضعيف جداً^(٩).

وقد رواه الخرائطي^(١٠) من غير طريقه، من جهة أبي سليمان الكوفي^(١١)

(١) (١٢٣/٩)، (ح ٦٣٦٨).

(٣) (٢٧٣/٨)، (ح ٣٥٤٢).

(٤) في كتابه «الصمت» (ص ١٧١)، و«ذم الغيبة والنميمة» (ص ١٣١)، (ح ١٥٥).

(٥) كالجصاص في «أحكام القرآن» (٢٩١/٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١١٩/٣) من طرق عدة عن عنبة بن عبد الرحمن به مرفوعاً...

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٩٤).

(٧) هو: اليمامي كما وقع عند الحارث بن أبي أسامة كما في «الإتحاف» (٩٧٤/٢)، (ح ١٠٨٠).

(٨) كالحارث بن أبي أسامة كما في «الإتحاف» (٩٧٤/٢)، (ح ١٠٨٠)، وأبي الشيخ في «التَّوْبِيخ» (ص ٢٢٩)، (ح ٢٠٧)، والدينوري في «المجالسة» (٢٧٣/٨)، والخرائطي بلفظه في «مساوي الأخلاق» (ص ١٠٥).

(٩) وهو آفة الإسناد، وبسببه حكم بعض الأئمة على الحديث بالوضع، قال ابن معين: لا شيء.

وقال البخاري: تركوه. ومرة: ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث.

وقال فيه أبو حاتم: كان يضع الحديث، وكذبه الأزدي. وقال ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة ومقلوبة؛ لا يحل الاحتجاج به.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣٩/٧)، «الجرح والتعديل» (٤٠٢/٦)، «المجروحين» (١٧٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٣٠٢/٣).

وشيخه خالد لم أفد على من ترجم له وقال الألباني: لم أعرفه. «الضعيفة» (٢٧/٤).

(١٠) في «مساوي الأخلاق» (ص ١٠٥)، (ح ٢١٤) من طريق أشعث بن شبيب عن أبي سليمان الكوفي به.

(١١) لم أجد له ترجمة.

عن ثابت عن أنس مرفوعاً بلفظ: «إن من كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبتة تقول: اللَّهُمَّ اغفر لنا وله» وهو ضعيف أيضاً^(١).

ولكن له شواهد: فعند أبي نعيم في «الحلية»^(٢)، وابن عدي في «الكامل»^(٣) كلاهما من حديث أبي داود سليمان بن عمرو النخعي^(٤) عن أبي حازم^(٥) عن سهل بن سعد مرفوعاً ولفظه: «من اغتاب أخاه فاستغفر له فهو كفارة له». والنخعي ممن اتهم بالوضع^(٦).

(١) علته أبو سليمان الكوفي والراوي عنه.
وقد رواه أيضاً البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢٤٩/٢) من طريق أشعث بن شبيب عن أبي سليمان الكوفي عن عنبسة به مرفوعاً.
وهذه فائدة انفرد بها عن الخرائطي حيث صرح باسم الكوفي فقال: «عنبسة»؛ لثلاث يخلط بأبي سليمان الكوفي الآخر، واسمه حُديج بن معاوية.
وعنبسة أبو سليمان الكوفي هذا لم أعرفه، والراوي عنه أيضاً مجهول، وهو أشعث بن شبيب لم أر أحداً ذكره بتوثيق ولا تجريح. ولذا قال الألباني: وهذا إسناد ضعيف مظلم؛ لم أعرف أبا سليمان هذا، ولا الراوي عنه. «الضعيفة» (٢٧/٤).
وقد أشار إلى ضعف الحديث البيهقي عقب روايته الحديث؛ فقال: في هذا الإسناد ضعف، والله أعلم. «الدعوات الكبير» (٢٤٩/٢).
وله طريق أخرى عن أنس كذلك هي تالفة.
أخرجها الخطيب في «تاريخه» (٣٠٣/٧) من طريق دينار بن عبدالله عن أنس مرفوعاً.
ودينار هذا هو: أبو مكيس الحبشي، كذاب لم يلحق أنساً.
قال الذهبي: ذاك التالف المتهم؛ حَدَّثَ في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك. انظر: «الميزان» (٣٠/٢).

(٢) (٢٥٤/٣). (٣) (٢٤٧/٣).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٦).

(٥) سلمة بن دينار، أبو حازم، الأعرج، الأفرز، التمار المدني، القاضي، مولى الأسود بن سفيان، ثقة عابد، من الخامسة. مات في خلافة المنصور. ع. «التقريب» (ص ٣٩٩).

(٦) كَذَبَ يحيى ابن معين فقال: من المعروفين بالكذب ووضع الحديث، وقال: هو أكذب الناس.

وكَذَبَ أيضاً ابن المديني وابن راهويه وأحمد وقتيبة بن سعيد وغيرهم.

حتى قال ابن عدي: اجتمعوا على أنه يضع الحديث. وفي الميزان: «أجمعوا...».

انظر: «الجرح والتعديل» (١٣٢/٤)، «الكامل» (٢٤٩/٣)، و«الميزان» (٢١٦/٢).

وهذا الحديث من وضعه كما صرح بذلك ابن عدي في «الكامل» (٢٤٧/٣).

وعند الدارقطني^(١) من حديث حفص بن عمر الأيلي^(٢) عن مُفَضَّل بن لاحق^(٣) عن محمد بن المُنْكَدِر عن جابر رفعه: «من اغتاب رجلاً ثم استغفر له من بعد ذلك غفرت له غيبته». وحفص^(٤) ضعيف^(٥).

وعند البيهقي في «الشَّعَب»^(٦) من جهة عباس التَّرْقُفي^(٧) ثم من جهة

- = وقال أبو نعيم عقب روايته الحديث: هذا حديث غريب من حديث أبي حازم عن سهل، تفرد عنه أبو داود سليمان بن عمر النخعي وهو ذاهب الحديث. «الحلية» (٢٤٥/٣).
- (١) لم أقف عليه في علله ولا في السنن، لكن رواه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١١٩/٣).
- (٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٧٥).
- (٣) المفضل بن لاحق البصري أبو بشر ثقة من السابعة بخ. «التقريب» (ص ٩٦٧).
- (٤) في (م): «وهو» بدل «حفص».
- (٥) ومن طريقه رواه ابن أبي الدنيا كما عزاه السيوطي له وساق إسناده كاملاً في «اللآلئ المصنوعة» (٢٥٧/٢).
- ورواه أيضاً أبو الشيخ في التوخيخ والتنبيه من الطريق نفسه (ص ٢٢٨)، (ح ٢٠٦).
- وحفص هو ابن عمر الأيلي وهو المتفرد به.
- قال الدارقطني: تفرد به حفص وهو ضعيف. «اللآلئ المصنوعة» (٢٥٧/٢).
- وقد أعله المصنف بحفص؛ وهو ضعيف جداً.
- قال ابن عدي: أحاديث كلها إما منكر المتن أو منكر الإسناد. «الكامل» (٣٨٩/٢).
- وقال عنه أبو زرعة: وإي. وقال عنه أبو حاتم: كان شيخاً كذاباً. «الجرح والتعديل» (١٨٣/٣).
- (٦) (٢٤٦/٥)، (ح ٣٣٣٤) من طريق داود بن المحبر حدثنا خلف بن أعين القرشي عن همام أخي وهب بن مُنْبَه عن أبي هريرة قال: فذكره موقوفاً عليه.
- ثم قال البيهقي: هذا موقوف، وإسناده ضعيف.
- وسنده ضعيف جداً؛ من أجل داود بن المحبر؛ قال عنه الإمام أحمد: شبه لا شيء؛ كان لا يدري ما الحديث. وقال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال الجوزجاني: كان يروي عن كل، وكان مضطرب الأمر. وضعفه غيرهم وكان ابن معين يوثقه، وحمله ابن عدي على الديانة واللهجة وقال: صنف كتاباً في العقل وفيه أخبار عامتها غير محفوظات، وله أحاديث صالحة غير كتاب العقل، وكان يخطئ ويصحف الكثير.
- انظر: «تاريخ الدوري» برقم (٤٩٢٠)، «الجرح والتعديل» (٤٢٤/٣)، «الكامل» لابن عدي (١٠٠/٣) و«تهذيب التهذيب» (٥٧٠ - ٥٧١).
- (٧) عباس بن عبدالله بن أبي عيسى الواسطي، نزيل بغداد، المعروف بالتَّرْقُفي بفتح المثناة =

همام بن منبه عن أبي هريرة قال: «الغيبة تخرق الصوم، والاستغفار يرقعه، فمن استطاع منكم أن يجيء غداً بصومه مرقعاً^(١) فليفعل». وقال عقبه: «هذا موقوف، وسنده ضعيف»^(٢).

وعن ابن المبارك قال: «إذا اغتاب رجل رجلاً فلا يخبره، ولكن يستغفر»^(٣).

وعن محبوب بن موسى^(٤) قال: «سألت علي بن بكار^(٥) عن رجل اغتبه ثم ندمت؟ قال: لا تخبره فتغري قلبه، ولكن ادع له واثن عليه؛ حتى تمحو السيئة بالحسنة»^(٦).

= وسكون الرء وضم القاف، ثقة عابد توفي سنة (٢٦٧هـ) وقيل: (٢٦٨هـ) «التقريب» (ص ٤٦٨).

(١) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز) مرقوعاً.

(٢) «شعب الإيمان» (٢٤٦/٥)، (ح ٣٣٣٤) وسبب الضعف داود بن المحبر وقد مر الكلام عليه.

(٣) «شعب الإيمان» (١٢٣/٩)، (ح ٦٣٦٧): أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: نا أبو العباس بن يعقوب: نا العباس الدوري: نا يحيى بن معين: نا أحمد بن شجاع المروزي عن سفيان بن عبد الملك عن عبدالله بن المبارك قال: إذا اغتاب رجل رجلاً فلا يُخبره به، ولكن يستغفر الله.

وهذا السند رجاله ثقات عدا أحمد بن شجاع لم أهد إلى ترجمته.

(٤) هو: محبوب بن موسى، أبو صالح الأنطاكي، الفراء، صدوق، توفي سنة (٢٣١هـ) «التقريب» (ص ٩٢٣).

(٥) هو: علي بن بكار البصري الزاهد، نزيل الثغر مرابطاً، صدوق عابد، مات قبل المائتين أو بعدها. «التقريب» (ص ٦٩٠).

(٦) رواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٧١/٨) قال: نا أبو إسماعيل الترمذي نا أبو صالح محبوب بن موسى الفراء... فذكره.

وسند الأثر صحيح.

وساق بالسند نفسه عن محبوب بن موسى أنه قال: سألت الفزاري عن رجل اغتبه ثم ندمت، أقول له: يجعلني في حل؟ قال: وذاك إليه؟! أنت عصيت ربك!.

وروى أيضاً عن محبوب بن موسى أنه قال: سألت مخلد بن الحسين عن ذلك فقال: إن ذاك من أحسن ما تعمل أن تحلله.

وهذه الآثار الثلاثة رواها الدينوري في المجالسة بسند صحيح عن محبوب بن موسى =

وللحاكم^(١) وقال: «صحيح»^(٢).

والبيهقي^(٣)

- = عن مشايخه وكل أفتاه بحسب ما يراه... .
- (١) رواه في «مستدركه» (٤٩٦/٢)، (ح ٣٧٠٦) من طريق الثوري عن أبي إسحاق عن عبيد بن المغيرة قال: سمعت حذيفة: فذكره.
- (٢) قال عقب روايته حديث حذيفة: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. (٤٩٦/٢). ووافقه الذهبي في التلخيص فقال: صحيح. (٤٩٦/٢).
- قلت: لكن فيه عبيد بن عمرو أبو المغيرة قال عنه الذهبي: مضطرب الحديث. وقال الحافظ مجهول.
- «الكاشف» (٤٦٢/٢)، و«التقريب» (ص ٦٥١).
- وأورده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٩٥/٣) وضعف إسناده؛ وجعل العلة عبيد بن المغيرة.
- فالحديث ضعيف السند كما قال البوصيري.
- (٣) «شعب الإيمان» (١٢٤/٩ - ١٢٥)، (ح ٦٣٦٩) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو عن حذيفة به مرفوعاً.
- ورواه جمع من الأئمة عن أبي إسحاق السبيعي عن عبيد بن عمرو أبي المغيرة به مرفوعاً منهم:
- أبو بكر بن عياش عند ابن ماجه في «سننه»، كتاب الأدب، باب الاستغفار (٢٥٦/٤)، (ح ٣٨١٧)
- وإسرائيل - حفيده - عند الروياني في «مسنده» (٣١١/١) وشعبة بن الحجاج، عند أحمد في «المسند» (٣٨٤/٣٨)، (ح ٢٣٣٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٥٠/٢)، (ح ٦٣٥)، وأبو الأحوص، عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٠/٧)، والطبراني في «الدعاء» (ص ٥١١) وبشر بن المفضل عند الحاكم في «المستدرک» (٦٩٩/١)، (ح ١٨٨١) وفطر كما عند أبي نعيم الأصفهاني في تسمية ما روي عن الفضل بن دكين (ح ٧١).
- وخالفهم جميعاً شعبة بن الحجاج فقد رواه عن أبي إسحاق السبيعي عن مسلم بن نذير عن حذيفة به مرفوعاً. أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٦٩/٩)، (ح ١٠٢٠٩).
- ثم قال: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا شعبة قال: سمعت أبا إسحاق يقول: سمعت الوليد أبا المغيرة أو المغيرة أبا الوليد يحدث عن حذيفة نحوه، خالفه عامة أصحاب أبي إسحاق.
- قلت: وهذا بيان من الإمام النسائي في أن شعبة قد خالف عامة من روى عن أبي إسحاق الحديث، وقد روى بعضاً منها في «سننه» ثم أتى براوية شعبة ليبين مخالفته. =

وقال: «إنه أصح مما قبله»^(١) وهو في معناه^(٢) من حديث حذيفة قال: كان في لساني ذرب^(٣) على أهلي لم يعدهم إلى غيرهم. فسألت النبي ﷺ فقال: «أين

= لكن شعبة قد روى الحديث من الوجهين، أحدهما الذي مر، وهو ما خالف فيه أصحابه، والأخرى رواها موافقاً فيها أصحابه وهي الصواب، رواها أحمد في «المسند» (٣٨٤/٣٨)، (ح ٢٣٣٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٥٠/٢)، (ح ٦٣٤). فالمحفوظ ما رواه الأئمة الأثبات، كيف وفيهم إسرائيل وقد قيل في روايته عن جده أنه يحفظ حديثه كما يحفظ السورة من القرآن.

وقال الترمذي: هو ثبت في حديث إسحاق. «جامع الترمذي» ح رقم (١١٠٢)، «تهذيب التهذيب» (١٣٣/١ - ١٣٤).

والحديث روي أيضاً عن أنس بن مالك ﷺ رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٨٨/٣)، (ح ٣١٧٣) عن عبدالله بن صالح، وابن عدي في «الكامل» (٦٤/٦) عن قتيبة بن سعيد وابن ذريح، والخطيب في «تاريخه» (٤٨٠/١٢) عن الهيثم بن جميل، أربعتهم عن كثير بن سليم عنه به مرفوعاً.

وسنده ضعيف جداً من أجل كثير بن سليم.

قال أبو حاتم: منكر الحديث، لا يروي عن أنس حديثاً له أصل من رواية غيره.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال النسائي: متروك.

وقال ابن عدي بعد ما أورد له جملة من الأحاديث منها هذا: عامة رواياته عن أنس غير محفوظة.

«الجرح والتعديل» (١٥٢/٧)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢٠٧)، «الكامل» (٦٤/٦)، «تهذيب التهذيب» (٤٦٠/٣).

(١) الضمير في (قبله) عائد على حديث كفارة الاغتياب... لأن البيهقي قال بعدما روى حديث أنس كفارة الاغتياب...: هذا إسناد ضعيف وأصح ذلك في معناه... ثم ساق بسنده حديث حذيفة.

وقوله: «أصح» أدق من الحاكم في حكمه وتعبيره؛ لأنه لا يلزم من قولنا: «أصح وأحسن ما في الباب» أن تكون على بابها، فالعلماء قد يطلقونها ويريدون بها أقل الأحاديث ضعفاً مع ما ورد معها من الأحاديث الشديدة الضعف، والله الموفق.

(٢) قد لا يظهر في بادئ الأمر أن يكون شاهداً للأحاديث الضعيفة التي مضت من استغفار المغتاب لمن اغتابه، إلا أن توجيه الحديث من البيهقي أزاح الإشكال، حيث قال: «وإن صحَّ حديث حذيفة فيحتمل أن يكون النبي ﷺ أمره بالاستغفار رجاء أن يُرضي الله تعالى خصمه يوم القيامة ببركة استغفاره». البيهقي في «الشعب» (١٢٥/٩)، (ح ٦٣٧٠).

(٣) قال الزمخشري في «الفاائق» (٤٥٠/١)... قيل: ذَرَبُ اللسان: سرعته وفساد منطقه. =

أنت عن الاستغفار يا حذيفة؛ إني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة!». وهو عند البيهقي بنحوه من حديث أبي موسى^(١).

وبمجموع هذا يبعد الحكم عليه بالوضع^(٢)، وإن كان أصح^(٣) منه حديث أبي هريرة رفعه: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليستحللها منها»، لكن قد روي عن ابن سيرين^(٤) أنه قيل له: «إن رجلاً اغتابك فتحله؟ قال: ما كنت لأحل شيئاً حرمه الله!»^(٥).

= وقال ابن الأثير في «النهاية» (١٥٦/٢): دَرَبَ لِسَانُهُ: إذا كان حادَّ اللسان لا يُيَالِي ما قال.

(١) «شعب الإيمان» (١٢٤/٩ - ١٢٥)، (ح ٦٣٧٠) من طريق ابن أبي مريم: أخبرنا محمد بن جعفر عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ بنحوه؛ أي: - بنحو حديث حذيفة السابق - ولم يسق لفظه. وسنده صحيح.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٥/٦)، (ح ١٠٢٧٤) بسند صحيح من طريق زياد بن يونس عن محمد بن جعفر به... ولفظه: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة».

وبنحو هذا اللفظ أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٣٢٤/٥)، (ح ٥٩٤٨) عن أبي هريرة مرفوعاً... إلا أنه قال: «أكثر من سبعين مرة» بدل «مائة مرة».

(٢) وقد أورده جماعة من أهل العلم ممن صنف في الأحاديث الموضوعة أعني به: «كفارة الأغتياب...» أو «كفارة الغيبة...» وما جاء في معناها، كابن الجوزي في «الموضوعات الكبرى» (١١٨/٣)، والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢٥٧/٢)، والكناني في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢٩٩/٢).

(٣) قوله: «أصح» هنا على بابها؛ فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٦٥/٢)، (ح ٢٣١٧).

(٤) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «ابن مسعود» وهو تصحيف ظاهر.

(٥) رواه أبو الشيخ الأصفهاني بنحوه في التنبيه والتوبيخ (ص ٢١٠)، برقم (١٧٨) قال: أخبرنا صالح بن محمد قال: ثنا الفضل بن العباس: نا أزهري: نا ابن عون قال جاء رجل إلى محمد بن سيرين فقال له:

إني نلت منك فاجعلني في حل، فقال: إني أكره أن أحل ما حرم الله، وما كان لي فهو لك.

وهذا سند متصل رجاله ثقات.

وقد روي من وجه آخر كما عند أبي نعيم في «الحلية» (٢٦٣/٢)، والبيهقي في =

٨١٤ [ق ١٤١/أ] حديث: «كفى بالذَّهر واعظاً وبالموت مُفَرِّقاً».

العسكري من حديث يحيى بن إسحاق^(١) عن ابن لهيعة عن (حُثَيْن)^(٢) بن أبي حكيم عن أنس قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن فلاناً جاري يؤذيني، فقال: «اصبر على أذاه، وكُفَّ عنه أذاك» قال: «فما لبث^(٣) إلا يسيراً إذ جاء فقال: «يا رسول الله: إن جاري ذاك مات»، فقال النبي ﷺ: ... وذكره.

ومن حديث أنس أيضاً^(٤)،

= «الشعب» (١٢٥/٩)، برقم (٦٣٧١) - وهو اللفظ الذي عناه السخاوي - من طريق محمد بن يونس الكديمي، نا أزهري بن سعد عن ابن عون، قال: قيل لمحمد بن سيرين: يا أبا بكر إن رجلاً اغتابك فتحله؟ قال: ما كنت لأحل شيئاً حرّمه الله ﷻ. وسنده ضعيف جداً من أجل الكديمي؛ فقد اتهمه ابن عدي بوضع الحديث وسرقته. وقال عنه الذهبي: هالك. وقال الحافظ: ضعيف. انظر: «الكامل» لابن عدي (٢٩٢/٦)، «المغني عن الضعفاء» (٢٨٣/٢)، «التقريب» (ص ٩١٢).

(١) يحيى بن إسحاق السيلحيني بمهملة مماله وقد تصير الياء ساكنة وفتح اللام وكسر المهمله ثم تحتانية ساكنة ثم نون، أبو زكريا أو أبو بكر، نزيل بغداد، صدوق، من كبار العاشرة، مات سنة عشر ومائتين م ٤. «التقريب» (ص ١٠٤٨).

(٢) جميع النسخ تواردت على تسميته (جبير) والصواب ما أثبتته ولم أقف على راو بعينه يحمل هذا الاسم، وليس هناك أحد من الرواة عن أنس ولا من شيوخ ابن لهيعة اسمه جبير، والصواب كما في عمل اليوم والليلة أن اسمه: «حُثَيْن» كما هو مذكور ضمن شيوخ ابن لهيعة.

وحُثَيْن - بنونين مصغر - بن أبي حكيم، الأموي، صدوق، من السادسة. د س. «التقريب» (ص ٢٨٠).

(٣) في الأصل و(ز): «لبثت» وفي (د) و(م): «لبث» وهو الموافق لما في عمل اليوم والليلة لابن السني.

(٤) لم يخرج من حديث أنس، وإنما رواه من حديث عراك بن مالك مرسلأ - كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٨٥٤/٢)، (ح ٩٠٨) قال الحارث: حدثنا يحيى بن إسحاق: ثنا ابن لهيعة عن جبير بن أبي حكيم كذا بالمطبوع - جبير - وقد التبس على المحقق فلم يعرفه والصواب «حُثَيْن» كم أثبتته في التعريف به آنفاً - عن عراك بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ... الحديث.

وعراك بن مالك^(١) أخرج الحارث بن أبي أسامة المرفوع بسند ضعيف^(٢).

وهو عند الطبراني^(٣)، والبيهقي في «الشَّعب»^(٤)، والقضاعي^(٥)،
والعسكري^(٦).....

= فالحديث الذي عند العسكري حديث أنس، وعند الحارث في «مسنده» من حديث عراك مرسلًا.

وكلا الإسنادين مدارهما على ابن لهيعة وقد اختلط بعد احتراق كتبه، وليس سماع الراوي عنه قديماً. قال البخاري عن يحيى بن بكير: احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين ومائة.

وقال ابن خراش: كان يكتب حديثه فاحترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه، حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه.

قال الخطيب معلقاً: فمن ثم وقعت المناكير في روايته لتساهله.

وقد استثنى بعض الأئمة السماع القديم منه فاحتجوا به؛ قال ابن سعد: من سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بآخرة.

وممن استثنى وكان سماعه منه جيداً، ابن المبارك وابن وهب والمقرئ.

قال الأزدي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح وذكرهم...

وقال ابن حجر: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٨٣/٥)، «تهذيب التهذيب» (٤١٢/٢ - ٤١٣)، «التقريب» (ص ٥٣٨).

وحديثه ليس من رواية أحد العبادلة عنه فهو ضعيف.

(١) عراك بن مالك، الغفاري، الكِنَاني، المدني، ثقة فاضل، من الثالثة، مات في خلافة يزيد بن عبدالملك بعد المائة ع. «التقريب» (ص ٦٧٣).

(٢) لضعف ابن لهيعة وقد مرّ الكلام عليه، ثم هو مرسل أيضاً.

(٣) لم أقف عليه في معاجمه الثلاثة ومصنفاته الأخرى ولعله في المفقود من الكبير.

(٤) (١٣٦/١٣)، (ح ١٠٠٧٢).

(٥) في «مسند الشهاب» (٣٠٢/٢)، (ح ١٤١٠).

(٦) وأخرجه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (٥١٢/٢)، (ح ٩٩٢)، وابن عساكر في «تعزية المسلم» (ص ٥٠).

كلهم من طريق الربيع بن بدر، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عمار؛ يعني: ابن ياسر مرفوعاً به.

= وهذا سند ضعيف جداً بل منكراً؛ مداره على الربيع بن بدر؛ وهو متروك الحديث.

= قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال ابن عدي: وعامة حديثه ورواياته عن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٤٥٥)، «الكامل» (٣/١٢٧)، «تهذيب التهذيب» (١/٥٩٠).

وبه أعلمه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٠٨) فقال: رواه الطبراني وفيه الربيع بن بدر، وهو متروك الحديث.

ثم إنه خولف فيه؛ خالفه جعفر بن سليمان الضبعي عند أحمد في «الزهد» (ص ٢١٩) فقال: حدثنا يونس بن عبيد عن رجل عن عمار بن ياسر أنه قال: كفى بالموت واعظاً وكفى باليقين غنى وكفى بالعبادة شغلاً. هكذا خالفه جعفر في إسناده ورفعته:

وذلك أنه رواه موقوفاً من قول عمار، وأبهم الوسطة بين عمار ويونس بن عبيد، وهذه أصوب لأن جعفر الضبعي صدوق وذاك متروك فروايتة منكراً. ورواه ابن أبي الدنيا في «اليقين» (ص ٤٦)، (ح ٣١) من طريق جعفر به موقوفاً. ولم يقل: عن رجل، بل قال: عن سمع عمار بن ياسر.

فالإسناد ضعيف؛ لجهالة الوسطة بين يونس وعمار. ولو قلنا بأنه الحسن البصري فإنه منقطع بين الحسن وعمار وبقي رجاله ثقات.

وروي أيضاً موقوفاً على ابن مسعود بلفظه كاملاً، وأبي الدرداء مقتصراً على: كفى بالموت واعظاً. فأما رواية ابن مسعود فهي عند ابن المبارك كما في «الزهد» (ص ٣٧). قال: أنا مالك بن مغول قال: قال ابن مسعود: فذكره...

وهو منقطع ظاهر الانقطاع؛ فإن مالك بن مغول من أتباع التابعين. وأما قول أبي الدرداء، فقد أخرجه أبو داود في «الزهد» (ص ٢٢٢)، (ح ٢٦١) عن حجاج بن محمد، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٢١٧)، عن الهيثم بن خارجة كلاهما (حجاج والهيثم) قالوا: ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني الشامي وعبدالله بن عبيد الكلاعي أن أبا الدرداء كان إذا رأى جنازة قال... وفيه: كفى بالموت واعظاً.

وسنده منقطع؛ فإن شرحبيل لم يسمع من أبي الدرداء.

انظر: تحفة التحصيل (ص ١٤٦).

وعبدالله الكلاعي صدوق ليس تابعياً؛ عده ابن حجر من السادسة. «التقريب» (ص ٦٤٢).

وله طريق آخر عن أبي الدرداء.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/١٩٤) من طريق لقمان بن عامر عن أبي الدرداء =

أيضاً من حديث يونس بن عُبيد^(١) عن الحسن عن عمار بن ياسر مرفوعاً ولفظه: «كفى بالموت واعظاً، وكفى باليقين غنى، وكفى بالعبادة^(٢) شغلاً».

ولابن أبي الدنيا في البر والصلة من رواية أبي عبدالرحمن الحُبلي^(٣) مرسلاً: «كفى بالموت مفرقاً»^(٤).

وللطبراني، والبيهقي في «الشَّعب»، عن عمار بن ياسر رفعه: «كفى بالموت واعظاً» وسنده ضعيف^(٥).

وهو مشهور من قول الفضيل بن عياض، رواه البيهقي في «الزَّهد»^(٦).

= بلفظ الترجمة... وفيه: «بالموت» بدل «بالدهر». وهذا منقطع أيضاً؛ قال أبو حاتم عن لقمان بن عامر: روايته عن أبي الدرداء مرسلة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٧٩/٣).

(١) يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ع. تقريب (ص ١٠٩٩).

(٢) كذا الأصل و(د) و(م)، وفي (ز): «بالعباد» وهو خطأ.

(٣) عبدالله بن يزيد المعافري، أبو عبدالرحمن الحبلي بضم المهملة والموحدة، ثقة، من الثالثة. مات سنة مائة بإفريقية بخ م ٤. «التقريب» (ص ٥٥٨).

(٤) البر والصلة لابن أبي الدنيا (ص ١١٥). وهو أيضاً في كتابه «الصبر» (ص ٣٥)، و«مكارم الأخلاق» (ص ١٠٣) من طريق رشدين بن سعد: قال: حدثني أبو هانئ الخولاني عن أبي عبدالرحمن الحبلي قال: جاء رجل إلى النبي يشكو إليه جاره، فقال له رسول الله: كُفَّ عنه أذاك واصبر لأذاه، فكفى بالموت مفرقاً.

وهو مع إرساله فيه رشدين بن سعد، قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: أرجو أنه صالح الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير. وضعفه الدارقطني وأبو زرعة وغيرهم. وقال ابن عدي: أحاديثه ما أقل من يتابعه عليها، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥١٣/٣)، «الكامل» (١٤٩/٣)، «تهذيب التهذيب» (٦٠٦/١).

(٥) ذكر المؤلف حديث عمار وعزاه للبيهقي والطبراني قبل قليل، ثم أعاده هنا مرة أخرى، فلعله سهواً، لكنه أفاد بالحكم هنا، وقد مضى الكلام عليه.

(٦) «الزهد الكبير» (ص ٢١٦) قال: أخبرنا عبدالله بن يوسف: أنبأ أحمد بن محمد بن زياد: ثنا سلم بن عبدالله أبو محمد الخراساني قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: كفى بالله محباً، وبالقرآن مؤنساً، وبالموت واعظاً، وكفى بخشية الله علماً، والاغترار بالله جهلاً.

٨١٥ حديث: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت».

مسلم من حديث وهب بن جابر^(١) عن ابن عمرو به مرفوعاً^(٢).

= ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤١١/٤٨) بسنده ومثته سواء.

وروي عن غيره من السلف كما مر عن الصحابة: كعمار وابن مسعود وأبي الدرداء، وأيضاً عن ابن عائشة رواه عنه محمد بن عبدالعزيز أخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١١٤/٥).

(١) كتب على حاشية المخطوط: وهب بن جابر الخيواني بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتانية الهمداني الكوفي وربما قلبه بعضهم، مقبول من الرابعة، د س. وهو منقول بحرفه من «التقريب» (ص ١٠٤٣).

(٢) ليس هو عند مسلم بهذا اللفظ، ولا من طريق وهب بن جابر، فهو عنده من طريق طلحة بن مصرف عن خيثمة قال: كنا جلوساً مع عبدالله بن عمرو إذ جاءه قهرمان له فدخل، فقال: أعطيت الرقيق قوتهم؟ قال: لا، قال: فانطلق فأعطهم؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته».

صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم (٢/٦٩٢)، (ح ٩٩٦).

وأما لفظ الترجمة والطريق التي ذكرها المصنف، فقد أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣٨/٤، ٣٩)، (ح ٢٣٩٥)، والحميدي في «مسنده» (٨٠٥/١)، (ح ٦١٠)، وأحمد في مواضع من مسنده وأرقامها (٦٨٠٣، ٦٧٨٩، ٦٧٨٠، ٦٤٥٩)، وأبو داود في «سننه» (ص ٢٩٣)، (ح ١٦٩٢)، والبزار في «البحر الزخار» (٣٩٣/٦)، (ح ٢٤١٥)، والنسائي في «الكبرى» (٢٦٨/٨)، (ح ٩١٣٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (ح ١١١٢)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٥١/١٠، ٥٢)، (ح ٤٢٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (٤١٤/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٣٥/٧)، والقضاعي في «مسنده» (٢٠٣/٢، ٢٠٤)، (ح ١٤١٢، ١٤١٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٦٧/٧). وأخرجه في موضع آخر من «سننه» (٢٥/٩) وفي «الشعب» (١٥٩/١١)، (ح ٨٣٣٦). جميعهم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن وهب بن جابر عن عبدالله بن عمرو به مرفوعاً.

وفي إسناده وهب بن جابر الخيواني الهمداني الكوفي، روى عن ابن عمرو بن العاص، لقيه ببيت المقدس. وعنه أبو إسحاق الهمداني وحده، وقد اختلفت أحكام الأئمة فيه. فوثقه ابن معين في رواية الدوري. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال ابن المديني: مجهول، سمع من عبدالله بن عمرو بن العاص قصة يأجوج ومأجوج وكفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ولم يرو غير ذين.

وقال النسائي: مجهول.

وتوسط الحافظ في أمره فقال: مقبول.

٨١٦ حديث: «كفى بالمرء كذباً»^(١) أن يُحدِّث بكل ما سمع.

مسلم في مقدمة «صحيحه»^(٢) من حديث شعبة عن خُبَيْب بن عبد الرحمن^(٣)، عن حفص بن عاصم^(٤) عن أبي هريرة به مرفوعاً. ومن طريق أبي عثمان النهدي^(٥) قال: قال عمر: «بحسب المرء^(٦) من الكذب أن يحدث وذكره»^(٧). ومن حديث أبي الأحوص^(٨) عن ابن مسعود من قوله^(٩) أيضاً مثل قول عمر.

وفي الباب عن أبي أمامة^(١٠) أخرجه القضاعي من حديث هلال بن

= وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣٢٩/٤)، «التقريب» (ص ١٠٤٣).

وبما أن حديثه يتقوى فقد تابعه خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي كما عند ابن المقرئ في «معجمه» (ح ١٨٦)، من طريق زياد بن فياض عن خيثمة عن عبد الله بن عمرو قال: قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت». وسنده صحيح.

وقد سبق أن من طريق خيثمة أخرجه مسلم في «صحيحه» بنحو هذا اللفظ، وعليه فإن الحديث بهذه المتابعة حسن لغيره. وأصله في «صحيح مسلم». «التهذيب» (١٦٢/١، ١٦٣)، «التقريب» (ص ١٤٢).

(١) وقع في النسخ الأربع «إثماً» وفي «صحيح مسلم» «كذباً» وهو الصواب.

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١٠/١)، (ح ٥).

(٣) خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصاري، أبو الحارث المدني، ثقة من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين ع. «التقريب» (ص ٢٩٥)، و«الكاشف» (٣٧١/١).

(٤) حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، ثقة، من الثالثة. ع. «التقريب» (ص ٢٥٧).

(٥) عبد الرحمن بن ملّ بلام ثقيلة والميم مثثة، النهدي بفتح النون وسكون الهاء، مشهور بكنيته، مخضرم، من كبار الثانية، ثقة ثبت عابد. مات (٩٥هـ). وقيل: بعدها. «التقريب» (ص ٦٠١).

(٦) كذا الأصل و(د) وهو الصواب والموافق للمصدر، وفي (ز): «بالمؤمن» وفي (م): «امرء».

(٧) مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١١/١).

(٨) سلام بن سليم الكوفي ثقة متقن. من رجال الستة. «التقريب» (٤٢٥).

(٩) مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١١/١).

(١٠) ضُدِّي - التصغير - بن عجلان بن وهب أبو أمامة الباهلي. صحابي جليل «الاستيعاب» (٧٣٦/٢).

(١) هلال بن عمر الرقي جد هلال بن العلاء، روى عن أبيه عمر بن هلال عن أبي غالب، روى عنه ابنه العلاء بن هلال، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٧٨/٩).

والحديث في «مسند الشهاب» مقتصراً على لفظ الترجمة كفى بالمرء... (٢٠٤/٢)، (ح١٤١٥) لكن من طريق عمر بن هلال عن أبي غالب عن أبي أمامة به مرفوعاً بزيادة: «وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقى لا أترك منه شيئاً». وقد عزاها السخاوي للعسكري كما سيأتي.

فالمؤلف سها في عزوه للقضاعي بأنه من طريق هلال بن عمر وليس كذلك فالصواب ما أثبتته.

والقضاعي رواه من طريق ابن الأعرابي وهو أيضاً في «معجمه» (١١١/٣)، (ح٢٣٩٦). ورواه الحاكم في مستدركه (٢٠/٢)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٧٣٨/٣) ثلاثهم من طريق هلال بن العلاء بن الهلال عن أبيه العلاء بن هلال عن أبيه هلال بن عمر عن أبيه عمر بن هلال عن أبي غالب عن أبي أمامة به مرفوعاً. بزيادة «وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقى لا أترك منه شيئاً». وقد عزاها السخاوي للعسكري كما سيأتي.

قال الحاكم في مستدركه بعد ما رواه (٢١/١): «هذا إسناد صحيح فإن آباء هلال بن العلاء أئمة ثقات، وهلال إمام أهل الجزيرة في عصره».

وقد تعقبه الذهبي فيما نقله عنه المناوي في «فيض القدير» (٤/٥): أن هلال بن عمر وأبوه لا يعرفان، فالصحة من أين؟!.

وهلال بن عمر - وهو الابن - ورد تضعيفه عن أبي حاتم، فقد سأله ابنه عنه فقال: ضعيف الحديث «الجرح والتعديل» (٧٨/٩). أما أبوه عمر بن هلال فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٥/٧)، ولا يكفي ذلك لتوسع ابن حبان في التوثيق، ولتوثيقه المجاهيل كما هو معروف.

وقد فات المناوي، ومن قبله الذهبي أن ينبها على من دونهما، أعني به العلاء بن هلال، فهو أشد منهما ضعفاً، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه. وقال الخطيب: في بعض حديثه نكرة. وقال ابن حبان عنه: يقلب الأسانيد ويغير الأسماء فلا يجوز الاحتجاج به. انظر: «الجرح والتعديل» (٣٦١/٦)، «المجروحين» (١٨٤/٢)، «تهذيب التهذيب» (٣٤٩/٣).

ومنه تعلم أن تصحيح الحاكم ليس بصحيح، فهو ضعيف جداً، وهو في ذلك متعقب من قبل الذهبي كما سبق؛ مع أنه يحسن التنبيه إلى أن رواية القضاعي في «مسنده» =

عن أبي غالب^(١) عنه رفعه بلفظ^(٢): «كفى بالمرء^(٣) من الكذب».

ومن هذا الوجه أخرجه العسكري لكنه قال: «عمر بن هلال»^(٤)، وزاد فيه^(٥): «وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقّي لا أترك منه شيئاً».

وفي معنى هذه الجملة ما رواه العسكري^(٦) من حديث الأصمعي، قال: أتى أعرابي قوماً فقال لهم: هل لكم في الحق أو فيما هو خير منه؟ قالوا^(٧): وما خير من الحق^(٨)؟ قال: التَّقْضُلُ والتَّغَافُلُ أفضل من أخذ الحق كله.

وقال الأصمعي: «تقول العرب^(٩): خذ حقك في عفاف، وافياً أو غير واف».

وسياتي رفعه قريباً^(١٠).

قال: وأنشدني عمي^(١١) بأثر هذا:

= - وهي الاقتصار على الجملة الأولى - صحت من غير هذا الوجه، كما مر في بداية التخرّيج عزوها لصحيح مسلم، والله الموفق.

(١) صاحب أبي أمامة عليه السلام تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٣٨).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «المؤمن» وهو خطأ.

(٤) وهو الصواب، وانظر ما كتبه عن سهو المؤلف قبل قليل.

(٥) سبق أن هذه الزيادة لا تصح كما في تخريجي للحديث.

(٦) وقفت عليه في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٦٣/١) بنحوه قال: حدّثني عبدالرحمن بن

عبدالله بن أخي الأصمعي قال: قال أعرابي لقوم يتنازعون: هل لكم في الحق أو

فيما هو خير من الحق؟ فقليل: وما يكون خيراً من الحق؟ قال: التحاظ والهضم؛ فإن

أخذ الحق كله مرّ.

(٧) في (م): «قال» والصواب بالجمع؛ كما في الأصل و(ز).

(٨) كذا في الأصل و(م) وفي (ز): «قالوا: وما هو خير منه».

(٩) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» له (٣١٨/١)، رقم (١٣٣٠) وقال: يضرب في

القناعة باليسير.

(١٠) هذه الجملة سقطت من (م) وسياتي ذكره للحديث بعد إيراد البيتين.

(١١) في الأصل: «عمر» وكذلك هو في (ز) والتصحيح من (د) و(م)، والذي يظهر لي أن

المقصود بالعم هنا هو الأصمعي نفسه، فقد مر أن حكاية الأعرابي السابقة هي من

رواية ابن أخي الأصمعي عنه كما في عيون الأخبار، إلا أنني وجدت عند اليزيدي في =

وقومي إن جهلت فسائلهم كفى قومي بصاحبهم خبيراً
[١٤١/ب] هل أعف عن أصول الحق فيهم إذا عثرت وأقتطع الصدوراً^(١)

ويُروى بسند حسن عن أبي هريرة مرفوعاً: «خذ حقك في عفاف وافياً أو غير واف»^(٢) وعن أنس مثله، وأوله: «مرَّ النبي ﷺ برجل يتقاضى دينه رجلاً، وقد ألحَّ عليه في الطلب»^(٣)، فقال النبي ﷺ للطالب: .. وذكره...
أخرجهما العسكري، وأولهما عند ابن ماجه.
ولابن حبان^(٤) والحاكم وصححه^(٥).....

= «أماليه» (ص ١٣٠): وأنشدني عمي الفضل قال... ثم ذكر سنده إلى قائل هذه الأبيات ولم يسمه بل قال: عن بعض بني فزارة.
وفيه: «وجبت» بدل «عثرت».

(١) هو من شعر جثامة بن قيس أخي بلعاء بن قيس، كما نسب إليه أبو هلال العسكري في كتابه «جمهرة الأمثال» (١٤٧/٢).

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الصدقات، باب حسن المطالبة وأخذ الحق في عفاف (ص ٤١٣)، (ح ٢٤٢١).

ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣٢/٢)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٣٩٤/٢) من طرق عن محمد بن محمد بن محبوب القرشي ثنا سعيد بن السائب عن عبدالله بن يامين عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وهذا الإسناد رجاله ثقات عدا عبدالله بن يامين؛، فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وسكت عنه وقال ابن حجر: مجهول الحال.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٥/٥)، «التقريب» (ص ٥٥٦).

فالحديث بهذا السند فيه ضعف من قبل جهالة ابن يامين، لكن مثله يمشی في الشواهد والمتابعات، فلحديثه هذا شواهد يكون بها حسناً لغيره، وسيشير إليها المؤلف.

(٣) «في الطلب» سقطت من (ز).

(٤) «صحيح ابن حبان» (٤٧٤/١١)، (ح ٥٠٨٠) من طريق إبراهيم بن يعقوب عن ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعاً بلفظ: «من طلب حقاً فليطلبه في عفاف واف أو غير واف».

(٥) في «المستدرک» (٣٢/٢)، من طريق محمد بن إسماعيل السلمي عن ابن أبي مريم بالإسناد السابق نفسه. بلفظ: «خذ حقك في عفاف - وأحسبه قال - واف أو غير واف».

= وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في «التلخيص» فقال: على شرط البخاري.

قلت: وإن كان رجاله ثقات، إلا أن يحيى بن أيوب مع احتجاج البخاري به فقد تكلم الأئمة فيه من قبل حفظه بكلام ينزل به إلى مرتبة الصدوق. قال ابن معين: صالح. ومرة: ثقة. وقال البخاري: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. قال أبو حاتم: محله الصدوق، لا يحتج به. وقال أبو أحمد الحاكم: إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس. وقال أبو داود عنه: صالح. وقال ابن عدي: ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به. وقال عنه الذهبي: حسن الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٧/٩)، «الكامل» (٢١٧/٧)، «سير أعلام النبلاء» (٦/٨)، «تهذيب التهذيب» (٣٤٣/٤).

والحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه في «سننه» (ص ٤١٣)، (ح ٢٤٢١) عن محمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن خلف كلاهما عن سعيد ابن أبي مريم به. بلفظ: من طالب حقاً فليطلبه في عفاف واف أو غير واف.

وهو من مفاريد على الكتب الستة؛ لذا أورده البوصيري في «مصابح الزجاجة بزوائد ابن ماجه» (٢٤٧/٢)، (ح ٨٤٩) وقال عقبه: هذا إسناد صحيح على شرط البخاري. وقد أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٨/٥) عن الحاكم به مرفوعاً.

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢٤٧/١٢)، (ح ٥٩٩٤) عن عبدالله بن أحمد بن شبيب المروزي عن سعيد بن أبي مريم به مرفوعاً. بلفظ ابن ماجه.

وقال عقبه: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ بإسناد أحسن من هذا الإسناد.

وقد روي الحديث مرسلًا عن مكحول، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٣٥٧) عن وكيع ثنا محمد بن عبدالله الشَّعْثِي عنه بنحوه.

وهو مرسل حسن الإسناد من أجل الشَّعْثِي؛ فإن أقل أحواله أن يكون حديثه حسناً؛ وثقه ابن معين وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحافظ: صدوق. «تهذيب التهذيب» (٦١٧/٣) و«التقريب» (ص ٨٦٦).

ورواه أيضاً هناد في «الزهد» (٦٠٣/٢)، (ح ١٢٨٦) من طريق محمد بن إسحاق عن مكحول به.

وابن إسحاق مدلس لكنه توبع؛ تابعه وكيع كما مر عند ابن أبي شيبة فانتفت شبهة تدليسه.

= فالحديث صحيح بشواهد وأسانيد بعضها حسنة لذاتها.

نحوه من حديث ابن عمر^(١) وعائشة.

٨١٧ حديث: «كُفَّ عن الشرِّ يكفَّ الشرُّ عنك».

ليس في المرفوع^(٢)، ولكنه في «المجالسة»^(٣) للدينوري من حديث

= وقد صححه البوصيري كما مضى، والحاكم قبله، ووافقهم الألباني كما في «سنن ابن ماجه» (ح ٢٤٢١).

(١) في الأصل و(ز): «عمر» وهو خطأ والتصويب من (د) و(م) وكذا هو في المصادر المنقولة عنه.

(٢) بل قال القاري: لا يُعرف له أصل «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٣)، (ح ٣٤١).

(٣) (٥١٥/٣)، برقم (١١٢٦) قال: حدثنا محمد بن موسى القطان: نا عبدالله بن جعفر الرقي به... ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١٧/٣٤٢).

تنبه: تكلم الدارقطني في صاحب كتاب «المجالسة وجواهر العلم» أحمد بن مروان الدينوري المالكي فاتهمه بوضع الحديث، نقل ذلك عنه الذهبي في «الميزان» (١٥٦/١) ولا يعرف عن أحد من الأئمة - سوى الدارقطني - تضعيف الدينوري، فضلاً عن اتهامه بالوضع، بل صنيع الأئمة يدل على قبولهم له ورضاهم به.

وقد وثقه مسلمة بقوله: ثقة كثير الحديث.

وها هو الحافظ ابن حجر يحكم على بعض طرق الأحاديث بالصحة والقبول؛ وهي من طريق الدينوري أحمد بن مروان كما في «الإصابة» له، ومما يزيد الأمر قوة أن الدينوري من رجال المختارة للضياء، وقد اشترط صاحبها أن لا يورد في كتابه إلا ما صح، فهذا يعد توثيقاً ضمناً من المقدسي للدينوري، وكذلك ما نقله بعض المحققين الذين عرفوا بتحقيق الأخبار وتمحيصها عنه من أخبار وروايات؛ كالمزي وابن كثير والذهبي وغيرهم.

ومن المعلوم أن سبب اتهام الدارقطني له أن الدينوري روى حديثاً بإسناده فأخطأ؛ فقال الدارقطني عقبه: لا يصح بهذا الإسناد؛ والتهمة به: أحمد بن مروان؛ وهو عندي ممن كان يضع الحديث. اهـ. وله أيضاً في كتاب المجالسة بعض الأغاليط في الأسانيد من هذا الباب.

ولعل من أحسن ما يجاب عن هذا أن يقال: أخطأ في إسناده فدخل عليه الوهم فأدخل إسناداً في إسناد، أو أن الحمل فيه على من دونه، ثم وإن سلمنا بالخطأ فهو معذور فمن يسلم من الوهم أو إدخال إسناد في إسناد شريطة أن لا يكثر ذلك من صاحبه ويفحش. مستفاد من مقدمة محقق كتابه «المجالسة» (١٨/١، ٢٢) الشيخ مشهور حسن. بتصرف.

عبدالله بن جعفر الرَّقِّي^(١) قال: وشي^(٢) واش برجل إلى الإسكندر^(٣) فقال: أتحب أن يُقبل منك ما قلت فيه على أنا نقبل منه ما قال فيك؟ فقال: لا. فقال له: فَكُفَّ^(٤)... وذكره.

نعم مضى في: «إنما العلم...»^(٥) من «الهمزة» في حديث: «ومن يتوقَّ الشر يوقَّه».

٨١٨ حديث: «الكلام صفة المتكلم»^(٦).

كلام ليس على إطلاقه^(٧)؛ فقد يخاطب المرء غيره بما يؤدبه^(٨) به، أو يستعنيه^(٩) ويجرحه^(١٠) بما هو متصف به، مما هو غير مرتكبه، أو يصفه بالحفظ ونحوه وليس متلبساً به، على أنه يحتمل أن يكون صفته ذم القبيح،

(١) عبدالله بن جعفر بن غيلان بالمعجمة، الرقي، أبو عبدالرحمن القرشي مولاهم، ثقة لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه، من العاشرة، مات سنة عشرين. ع. «التقريب» (ص ٤٩٦).

(٢) وَشَى به يَشِي وشَايَةً إذا نَمَّ عليه وسَعَى به فهو واشٍ، وجمعه: وشَاءة. «النهاية» (١٩٠/٥).

(٣) في الأصل: «الإسكندرية» والتصويب من (د) و(ز) و(م).

وهو اسم لغير واحد من الملوك، ومن سمي به في بعض الأقوال ذو القرنين وهو المعني هنا في هذا الأثر، قال ابن عساكر: هو الإسكندر بن فيلقتين بن مضريم بن هرمس... وساق نسبه إلى إسحاق بن إبراهيم عليه السلام... ثم ذكر أشياء من أخباره وسيرته انظر: «تاريخ دمشق» (٣٤٢/٧١).

(٤) في (م): «فكيف» وهو خطأ جلي.

(٥) ذكره في حرف الهمزة في «إنما العلم بالتعلم».

(٦) سقطت الترجمة بالكلام عليها من (م).

(٧) قال القاري ليس له أصل، ومعناه صحيح موافق لقولهم: «كل إناء يرشح بما فيه» «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٤)، (ح ٣٤٢).

وقال ابن الديبع ليس بحديث «تمييز الطيب من الخبيث» (ص ١٢١).

(٨) لعل الصواب: «يؤذيه» كما في «كشف الخفاء» (١٣٤/١).

(٩) كذا الأصل، و(د) وفي (ز) يستغيبه، ولعل الصواب: «يستعيبه» كما في «كشف الخفاء» (١٣٤/١).

(١٠) في الأصل و(د): «يخرجه»، والمثبت من (ز).

ومدح الحسن، ونحوه: «كل إناء بما فيه يطفح»^(١).

٨١٩ حديث: «الكلام على المائدة»^(٢).

لا أعلم فيه شيئاً نفياً ولا إثباتاً^(٣)، نعم جاءت أحاديث في تعليم أدب الأكل من التسمية^(٤)، والأكل مما يليه^(٥)، والجولان باليد إن كان ألواناً كالرطب^(٦)،

(١) قال القاري: ليس بحديث، ومعناه يفيض ويسيل «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٥)، (ح ٦٤٣) وقد ذكره الميداني في كتابه مجمع «الأمثال» (١٩٢/٢، ١٩٣)، ورقمه (٣١٥٩).

(٢) سقط كاملاً من (م).

(٣) لكن ثبت عن النبي ﷺ أنه أتى يوماً بلحم فقال: «إن الله يجمع يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيسمعهم الداعي وينفذهم البصر... الحديث. وهو المشهور بحديث الشفاعة. أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأنبياء، باب (١٤١/٤)، (ح ٣٣٦١).

ومما يدل على جواز الكلام على الأكل أنه ﷺ كان يأكل وهو يقول: نِعْمَ الْأُذُمُ الْخَلَّ، نِعْمَ الْأُذُمُ الْخَلَّ.

والشاهد منهما أنه لم يمتنع عن الكلام أثناء الطعام.

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب فضيلة الخل والتأدب به (١٦٢٢/٣)، (ح ٢٠٥٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) فيه حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: «يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك». فما زالت تلك طعمتي بعد.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأطعمة باب التسمية على الطعام والأكل باليمين (٦٨/٧)، (ح ٥٣٧٦).

(٥) فيه حديث عمر بن أبي سلمة وقد مر عزوه للبخاري، وفيه قول النبي ﷺ له: «كل مما يليك».

(٦) فيه حديث عكراش التميمي رضي الله عنه وللحديث قصة والشاهد منه (ثم أخذ - أي: النبي ﷺ - بيدي فانطلق بي إلى منزل أم سلمة فقال: «هل من طعام؟ فَأَتَيْنَا بجفنة كثيرة الثريد والودز»، فأقبلنا نأكل منها فجعلت أضبط يدي في جوانبها، فقبض رسول الله ﷺ بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال: «يا عكراش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد» ثم أتينا بطبق فيه ألوان من رطب فجعلت آكل بين يدي وجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق ثم قال: «يا عكراش كل من حيث شئت فإنه من غير لون».

هذا الحديث أخرجه الترمذي في «جامعه» (ص ٤٢٥)، (ح ١٨٤٨)، وابن ماجه في =

ونحوه، وغير ذلك كإلقاء النوى بين يدي غير آكل ثمرته^(١) مما لعله لا يخلو

= «سننه» (ح ٣٢٧٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١٨٣/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨٢/١٨)، (ح ١٥٤)، «والأوسط» (١٨٠/٦)، (ح ٦١٢٦)، والبيهقي في «شعبه» (٣٣/٨)، (ح ٥٤٥٨) كلهم من طريق العلاء بن الفضل بن أبي سوية المنقري: حدثني عبيد الله بن عكراش بن ذؤيب عن أبيه فذكره وفيه قصة...

قال الترمذي في «جامعه» عقبه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث العلاء بن الفضل، وقد تفرد العلاء بهذا الحديث، ولا نعرف لعكراش عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث».

قال ابن القطان في العلاء بن الفضل: لا يعرف حاله.

وقال الذهبي: فيه ضعف. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٤٧/٣)، «الكاشف» (١٠٥/٢)، «التقريب» (ص ٧٦١).

وكذلك شيخه عبيد الله بن عكراش قال فيه البخاري: لا يثبت حديثه. وقال أبو حاتم: شيخ مجهول.

واعتمد ابن حجر قول البخاري في «التقريب».

«التاريخ الكبير» (٣٩٣/٥)، «الجرح والتعديل» (٣٢٩/٥)، «التقريب» (ص ٦٤٣).

لكن يغني عنه ما في صحيح البخاري (٦١/٣)، (ح ٢٠٩٢) من حديث أنس بن مالك ﷺ يقول: إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعته، قال أنس بن مالك: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام فقرب إلى رسول الله ﷺ خبزاً ومرقاً فيه دبء وقديد، فرأيت النبي ﷺ يتتبع الدباء من حوالي القصعة، قال: فلم أزل أحب الدباء من يومئذ.

قال القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣١٤/٥): وتتبع النبي ﷺ الدباء من حوالي القصعة: إنما كان ذلك لأن الطعام كان مختلفاً، فكان يأكل ما يعجبه منه - وهو الدباء - ويترك ما لا يعجبه - وهو القديد -. وقد قدمنا جواز ذلك.

(١) فيه حديث عبدالله بن بسر أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب استحباب وضع النوى خارج التمر واستحباب دعاء الضيف لأهل الطعام وطلب الدعاء من الضيف الصالح وإجابته لذلك (١٦١٥/٣)، (ح ٢٠٤١) عن عبدالله بن بسر قال:

نزل رسول الله ﷺ على أبي، قال: فقمنا إليه طعاماً ووطبة فأكل منها ثم أتني بتمر فكان يأكله ويلقي النوى بين إصبعيه ويجمع السبابة والوسطى...

قال النووي في «شرح على مسلم» (٢٢٦/١٣): ولم يلقه في إناء التمر لئلا يختلط بالتمر. وقيل كان يجمعه على ظهر الأصبعين ثم يرمي به.

عن كلام، وربما يلتحق به مؤانسة الضيف سيما بالحض على الأكل^(١)، ولكن عُلِّلَ عدم استحباب الكلام على الأكل بأنه ربما يشتغل بالرد فيحصل له اَزْوَرَار^(٢).

وفي آخر مناقب الشافعي للحاكم^(٣) من قول الشافعي رحمته الله: «إن من الأدب على الطعام قلة الكلام».

٨٢٠ حديث: «كُلُّكُمْ حَارِثٌ وَكُلُّكُمْ هَمَامٌ»^(٤).

ذكره الحريري^(٥) في صدر «مقاماته» وجعله مَعْوَلَةً فيها^(٦)، ويقرب منه: «أصدق الأسماء حارث وهمام»^(٧).

= وقال صاحب «المفهم» (٣١٧/٥) وإلقاء النوى خارجاً عنهم تعليم لاجتناب إلقائها بين أيدي الأكلين؛ لأن ذلك مِمَّا يستكره، ويستقذر.

(١) بل قد يكون الكلام واجباً كـ (أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن منكر؛ كما يدل عليه حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم في «صحيحه» (١٥٩٩/٣)، (ح ٢٠٢٢) أن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشماله فقال: «كل بيمينك» قال: لا أستطيع، قال: «لا استطعت» ما منعه إلا الكبر، قال فما رفعها إلى فيه.

وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يأكل وهو يقول: نِعْمَ الأُدُمُ الخَلْ، نِعْمَ الأُدُمُ الخَلْ. أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب فضيلة الخل والتأدب به (١٦٢٢/٣)، (ح ٢٠٥٢). من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) الازورار في اللغة بمعنى الميل. «تاج العروس» (٤٦٤/١١).

(٣) لم أقف عليه وهو مفقود حسب علمي. (٤) سقطت الترجمة بالتخريج من (م).

(٥) لم أر الحريري صرّح برفع هذا الحديث أو أشار إليه، لكنه يبتدئ بقوله في كل مقامة: قال الحارث بن همام.

والحريري هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد البصري الحرامي صاحب: المقامات، وكتاب: ملحة الإعراب، ولد بالبصرة، وتوفي سنة (٥١٦) وعمره سبعون سنة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٦٠/١٩).

(٦) أي: أنه يصدر افتتاحه في كل مقامة بقوله: قال الحارث بن همام. يفعل هذا في كل مقامة.

(٧) هذا الحديث روي موصولاً ومرسلاً فأما رواية الوصل فقد أخرجه أحمد في «مسنده»

(٣٧٧/٣١)، (ح ١٩٠٣٢) ومن طريقه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٤٨)،

(ح ٨١٤)، وأبو داود في «سننه» (ص ٨٩٥)، (ح ٤٩٥٠)، وأبو يعلى الموصلي في =

= «مسند» (٨٦/١٣)، (ح ٧١٦٩).

والدولابي في «الكنى والأسماء» (١٧٧/١)، (ح ٣٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٨٠/٢٢)، (ح ٩٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠٦/٩) كلهم من طريق عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال: قال رسول الله ﷺ: تسموا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة.

وهذا إسناد ضعيف؛ أفته جهالة عقيل بن شبيب، قال عنه أبو حاتم: مجهول، وقال أبو الحسن بن القطان الفاسي: غير معروف الحال، وقال ابن حجر: مجهول. انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣٨٠/٤)، و«التهذيب» (١٢٩/٣)، «التقريب» (ص ٦٨٦).

لكن يشهد لجملة «أصدقها حارث وهمام» ما رواه ابن وهب في «جامعه» (٩١/١)، (ح ٤٧) قال: حدثني عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ: أصدق الأسماء الحارث وهمام وأبغضها إلى الله حرب ومرة، وأكذبها خالد ومالك، لا مالك إلا الله.

وهذا إسناد ضعيف أيضاً من أجل العمري، فقد ضعفه جمع من أهل العلم كأحمد والبخاري والنسائي. مات سنة (١٧٣هـ). «تهذيب التهذيب» (٣٨٩/٢).

أما عن رواية الإرسال فهي عند ابن وهب في «جامعه» (٩٠/١)، (ح ٤٦) قال: أخبرني داود بن قيس عن عبدالوهاب بن بُخْت قال: قال رسول الله ﷺ: خير الأسماء عبدالله وعبدالرحمن وأصدق الأسماء همام وحارث، وشر الأسماء حرب ومرة.

هذا مرسل ورجاله ثقات.

وأما الرواية المرسلة الأخرى فرواها عبدالله بن وهب قال: أخبرني ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن ربيعة بن يزيد عن عبدالله بن عامر اليخضمي أن النبي ﷺ قال: ... فذكره بلفظ مقارب.

أخرجها ابن وهب في «الجامع» (٩٩/١)، (ح ٥٣).

وهذا ضعيف من أجل إرساله، ورواية العبادلة عن ابن لهيعة أعدل من غيرها، وابن وهب منهم.

قال ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٣٨) صدوق؛ خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون. وجملة القول أن حديث أصدق الأسماء حارث وهمام، حسن لغيره بمجموع هذه الطرق وهي مما يتقوى بعضها ببعض والله أعلم.

وصححه الألباني بشواهد، انظر: «الصحيحة» (٣٣/٣)، (ح ١٠٤٠).

٨٢١ حديث: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

متفق عليه عن ابن عمر به مرفوعاً^(١).

٨٢٢ حديث: «الكلمة الطيبة صدقة».

أحمد^(٢)، وأبو الشيخ^(٣)، والقضاعي^(٤)، وغيرهم^(٥) [ق ١٤٢/أ] من حديث ابن المبارك عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة به مرفوعاً في حديث، وصححه ابن خزيمة^(٦)، وابن حبان^(٧).

٨٢٣ حديث: «كُلُّ أَحَدٍ أَعْلَمُ أَوْ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرُ»^(٨).

قاله^(٩) بعد أن خطب ناهياً عن المغالاة في صدق^(١٠) النساء، وأن لا يزدن على أربعمائة درهم، وقالت له امرأة من قریش: «أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَأْتِيَنَّهُمْ إِحْدَثُهُنَّ فَنُطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾» [النساء: ٢٠].

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها (٣١/٧)، (ح ٥٢٠٠).

ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإمامة باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم (١٤٥٩/٣)، (ح ١٨٢٩).

(٢) في «مسنده» (١٤/١)، (ح ٨١١٢)، (ص ٤٧٣، ٤٧٢) وتماه: «وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة أو إلى المسجد صدقة» رواه عن شيخه يحيى بن آدم: ثنا ابن المبارك به... وهو عند ابن المبارك في «الزهد» (ص ١٣٦)، (ح ٤٠٣).

(٣) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٤) في «مسند الشهاب» (٨٩/١)، (ح ٩٣).

(٥) وقد أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف (٦٩٩/٢)، (ح ١٠٠٩) مطولاً من طريق عبدالرزاق بن همام عن معمر به مرفوعاً.

والحديث صحيح؛ فقد مر عزوه لمسلم في «صحيحه»، وأيضاً فإسناد أحمد وابن المبارك صحيح متصل رجاله رجال الشيخين.

(٦) «صحيح ابن خزيمة» (٣٧٥/٢)، (ح ١٤٩٤) من طريق ابن المبارك به.

(٧) «صحيح ابن حبان» (٢١٩/٢)، (ح ٤٧٢) من طريق ابن المبارك به.

(٨) وقع في (م) حذف وسقط كثير في تخريج الأثر.

(٩) أي: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١٠) جمعُ صدّاق وهو: مهر المرأة. «النهاية» لابن الأثير (١٨/٣).

أبو يعلى في «مسند الكبير»^(١).....

(١) لم أقف عليه في المطبوع؛ وذلك لأن لمسند أبي يعلى روايتين مختصرة ومطولة، والموجود هو الرواية المختصرة، والمطولة وهي المسمى بالمسند الكبير مفقودة. والمطولة هي التي اعتمدها الحفاظ في زوائدهم كالهيثمي والبوصيري وابن حجر. وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥٢١/٤)، (ح ٧٥٠٢) وعزاه له في «الكبير». لكن قد ساق الهيثمي في المقصد العلي في «زوائد أبي يعلى الموصلي» (٣٣٤/١)، وابن حجر في «المطالب العالية» (٩٤/٨)، (ح ١٥٦٦) إسناد أبي يعلى، وعندهما أن بين محمد بن إسحاق ومجالد راوياً اسمه: محمد بن عبد الرحمن. وهو: أبو الأسود المدني المعروف بـ (يتيم عروة)، ثقة كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٨٧١).

وأورده أيضاً البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١٢٤/٤)، (ح ٣٢٧٦) بإسناد أبي يعلى كما عند الحافظ.

وهذا الأثر أخرجه البزار كما في «مسنده» (٤٥٢/١)، (ح ٣٢٠، ٣٢١) قال: حدثنا محمد بن منصور الطوسي وكان من خيار الناس، قال: نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال: حدثني أبي عن محمد بن إسحاق عن محمد بن سعيد عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق...

قال البزار: وقد حدثناه مرة أخرى - يعني شيخه - عن يعقوب عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن مجالد عن الشعبي عن مسروق، ولم يدخل بين ابن إسحاق وبين مجالد أحداً، قال مسروق خطبنا عمر فقال: لا تغالوا بصدقة النساء... فذكره مختصراً. ثم قال:

«وهذا الحديث قد روي عن عمر من غير وجه، ولا نعلم يُروى عن مسروق عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وأخرجه الدارقطني في «علله» (٢٣٩/٢، ٢٤٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم: ثنا أبي عن ابن إسحاق عن مجالد به، ولم يذكر بينهما أحداً.

ورواه من طريق آخر عن يعقوب بن إبراهيم: ثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن عبدالله بن سعيد عن مجالد به.

ومحمد بن عبدالله بن سعيد لم أقف عليه في شيوخه.

ومما يتبين أن محمد بن إسحاق مرة يرويه عن مجالد بلا واسطة، ومرة يذكر الواسطة مع اختلاف اسم الراوي، وهذا مما لا يُقبل؛ لا سيما وأنه مجروح؛ فقد قال فيه الحافظ الذهبي كما في «الميزان» (٤٧٥/٣): فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به فيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئاً.

وهو مع تفرد قد خالف في إسناده من هو أثبت وأرجح منه، وهو هشيم بن بشير؛ =

من طريق مُجالد بن سعيد^(١) عن الشعبي عن مسروق قال: ركب عمر منبر النبي ﷺ ثم قال: «أيها الناس ما إكثاركُم في صدق النساء؟ وقد كان رسول الله ﷺ وأصحابه، إنما الصدقات فيما بينهم أربعمئة درهم فما دون ذلك، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله أو مكرمة، لم تسبقوهم إليها، فلا

= فهو ثقة ثبت كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص ١٠٣٢) وقد رواه عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن عمر... بدون مسروق، فهي المحفوظة والمُقدَّمة. وهي عند سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٥/١) وقد عزاه له السيوطي كما في «الدر المنثور» (٢٩٣/٤) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» مع «الجوهر النقي» (٢٣٣/٧) وقال عقبه: «هذا منقطع». قلت: لأن الشعبي لم يدرك عمر؛ وقد قال الرّازيان: «الشعبي عن عمر مرسل»؛ أي: منقطع.

انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٦٠). وفيه علة أخرى؛ وهي ضعف مجالد بن سعيد، فقد ضعفه القطان، وكان أحمد لا يراه شيئاً. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الحافظ: ليس بالقوي وقد تغير حفظه في آخر عمره. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٤/٤) و«التقريب» (ص ٩٢٠). وأنكر الدارقطني على رواية مجالد بقوله: «زاد فيها ألفاظاً لم يأت بها غيره»، «العلل» (٢٣٨/٢).

ومن جهة أخرى فإن فيه نكارة في متنه؛ فقد روي عن عمر من عدة أوجه نهي عن المغالة في المهور، وليس في طريق منها اعتراض المرأة عليه، وقد رواها الحاكم في «مستدرکه» (١٧٦/٢) عن جماعة عن عمر، كابن عباس وابن عمر وابن المسيب وأبي العجفاء السلمي، ثم قال: فقد تواترت الأسانيد الصحيحة بصحة خطبة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا الباب لي مجموع في جزء كبير، ولم يخرجاه.

قلت: لكنّ جميع الطرق التي عن عمر ضعيفة جداً، وقد أعلّها كلها الدارقطني في «العلل» (٢٣٧/٢، ٢٣٨) عدا طريق أبي العجفاء السلمي وهي صحيحة، وليس فيها اعتراض المرأة على عمر، ورجالها كلهم ثقات وسيأتي تخريجها. ونهي عمر عن المغالة تشهد له بعض الأحاديث الصحيحة كما في حديث أبي هريرة وفيه: أن رجلاً تزوج فسأله النبي عليه الصلاة والسلام على كم تزوجتها؟ فقال: على أربع أواق، فقال النبي ﷺ: «على أربع أواق! كأنما نتحتون الفضة من عرض هذا الجبل... الحديث».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٠٤٠/٢)، (ح ١٤٢٤).

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٧٠).

أعرفن ما زاد رجل في صداق امرأة على أربعمائة درهم»، قال: ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش، فقالت له: «يا أمير المؤمنين نهيت الناس أن يزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمائة درهم؟». قال: نعم. فقالت: «أما سمعت ما أنزل الله في القرآن؟»، قال: وأي ذلك؟ فقالت: أما سمعت الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾^(١).

قال: فقال: «اللَّهُمَّ غفراً»^(٢)، كل الناس أفقه من عمر». قال: ثم رجع فركب المنبر فقال: «أيها الناس إني كنت نهيت أن تزيدوا النساء في صدقتهن على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب». قال أبو يعلى: وأظنه قال: «فمن طابت نفسه فليفعل». وسنده جيد قوي^(٣).

وهو عند البيهقي في سننه^(٤) من هذا الوجه بدون مسروق؛ ولذا قال عقبه: «إنه منقطع»^(٥). ولفظه: خطب عمر الناس فحمد الله وأثنى عليه،

(١) سبقت الإحالة.

(٢) عند البوصيري كما في «الإنحاف» (١٢٥/٤): «عقراً»، على خلاف ما في «المطالب العالية» وجميع من روى القصة بتمامها، وقد فسرها البوصيري بقوله: وهو دعاء لا يراد به إيقاع الفعل، معناه: عقر جسدها، وأصابها بوجع في حلقها.

(٣) وكذا حكم عليه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٨٧٣/٢)، وجود إسناده السيوطي كما في «الدر المنثور» (٢٩٣/٤).

لكن الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥٢١/٤) أشار إلى ضعفه بقوله: وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف، وقد وثق.

وحكم عليه البوصيري كما في المجردة (١/٢٢/٢) نقلاً عن «المطالب العالية» (٩٨/٩) بأنه ضعيف الإسناد، وألصق العلة بمجالد بن سعيد.

وضعفه قبلهم الدارقطني في العلل، فقول من ضعفه من طريق مجالد هو الصواب، خاصة تراجع عمر، ولفظ الترجمة.

وقال الألباني كما في «الإرواء» (٣٤٨/٦): ضعيف منكر.

قلت: فهو ضعيف من قبل الإسناد، وفي متنه نكارة؛ وهي اعتراض المرأة على عمر، وتراجعه عن النهي عن المغالاة. فإن الصحيح عن عمر نهيه عن المغالاة، ولم يصح عنه أنه تراجع كما سيأتي.

(٤) الكبرى مع الجوهر النقي (٢٣٣/٧)

(٥) لأن الشعبي لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد قال الرازيان: «الشعبي عن عمر =

وقال: «أَلَا لَا تَغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُنِي عَنْ أَحَدٍ سَاقَ أَكْثَرِ مِنْ شَيْءٍ سَاقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ سِيقَ إِلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتُ فَضْلَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ»، ثُمَّ نَزَلَ فَعَرَضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَتْ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَكُتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَوْ قَوْلُكَ؟». قَالَ: بَلِ كُتَابُ اللَّهِ، فَمَا ذَاكَ؟. قَالَتْ: «نَهَيْتُ الرِّجَالَ أَنْفَاءً أَنْ لَا يَبَالِغُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَعَاثَيْتُمْ إِحْدَثَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾» فَقَالَ عُمَرُ: «كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرُ»، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ لِلنَّاسِ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ أَنْ تَغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، أَلَا فَلْيَفْعَلْ رَجُلٌ فِي مَالِهِ مَا بَدَأَ لَهُ».

وأخرجه عبدالرزاق من جهة أبي العجفاء^(١) السلمي قال: «خطبنا عمر...» فذكر نحوه، فقامت امرأة فقالت له: ليس ذلك [ل١٤٢/ب] لك يا عمر؛ إن الله يقول: ﴿وَعَاثَيْتُمْ إِحْدَثَهُنَّ قِنطَارًا﴾ الآية. فقال: «إن امرأة خاصمت عمر فخصمته»^(٢). ورواه ابن المنذر من طريق عبدالرزاق أيضاً^(٣) بزيادة: «قنطاراً من ذهب».

= مرسل؛ أي: منقطع. وقد مضى عزوه.

(١) وقع بالنسخ كلها «أبي العجفاء» والصواب: «أبي عبدالرحمن السلمي».

نعم قد أخرج عبدالرزاق هذا الأثر من طريق أبي العجفاء السلمي، لكن لم يرو اعتراض المرأة، ولم يروه من طريقه ابن المنذر. وسيأتي تخريج أثر أبي العجفاء.

(٢) المصنف لعبدالرزاق (١٨٠/٦)، (ح ١٠٤٢٠) عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن أبي عبدالرحمن السلمي قال: قال عمر: فذكره...

(٣) في «تفسيره» (٦١٥/٢) قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبدالرزاق، عن قيس بن ربيع، عن أبي حصين، عن أبي عبدالرحمن السلمي، قال: قال عمر فذكره...

وفيه علتان؛ الأولى: ضعف قيس بن الربيع وهو الأسدي، أبو محمد الكوفي، قال أحمد: روى أحاديث منكراً.

وضعه ابن معين وقال: لا يساوي شيئاً، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال ابن حبان: ... لما كبر ساء حفظه وامتنح بآبن سوء، فكان يُدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به

فوقعت المناكير في روايته، فاستحق المجانية. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به... انظر: «المجروحين»

(٢/٢٢٠)، «الكامل» (٣٩/٦)، «تهذيب التهذيب» (٤٤٧/٣)، «التقريب» (ص ٨٠٤). =

قال: وكذلك في قراءة «ابن مسعود».

ورواه الزبير بن بكار^(١)

= والأخرى: الانقطاع؛ فإن أبا عبد الرحمن السلمي، واسمه: عبدالله بن حبيب، لم يسمع من عمر رضي الله عنه. كما جزم بذلك ابن معين. والسلمي ثقة ثبت من كبار التابعين، وله سماع عن بعض الصحابة، توفي بعد السبعين. «تهذيب التهذيب» (٣١٩/٢) و«التقريب» (ص ٨٠٤).

وأما أثر أبي العجفاء فقد أخرجه أيضاً سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٢/١، ١٩٣)، وأبو داود في «سننه» (ص ٣٦٥)، (ح ٢١٠٦)، والترمذي في «جامعه» (ص ٢٦٤)، (ح ١١١٤)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٣٢٨)، (ح ١٨٨٧)، والحاكم في «مستدركه» (١٧٥/٢) جميعهم من طرق عن ابن سيرين عن أبي العجفاء به.

وأبو العجفاء السلمي اسمه: هرم بن نسيب - بفتح النون وكسر المهملة - وهو من الثقات. وثقه ابن معين وابن حبان والدارقطني.

انظر «الجرح والتعديل» (١١٠/٩)، «الثقات» (٥١٤/٥) «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص ٣٢٣).

قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

وصححه أيضاً الدارقطني في «العلل» (٢٣٨/٢) فقال: لا يصح إلا عن أبي العجفاء.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه...

وسكت عنه الذهبي، ونقل السخاوي حكم الترمذي وأقره فيما سبق. حديث رقم (٤٦٢).

وقال الألباني كما في مقال له في مجلة التمدن الإسلامي «منشور على شبكة الإنترنت، من موقع الألباني»: وهو كما قالوا؛ فإن رجاله ثقات رجال الشيخين عدا أبو العجفاء، واسمه هرم وهو ثقة؛ وثقه ابن معين والدارقطني.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤١٧).

وقد عزاه السيوطي له في الموفقيات كما في «الدر المنثور» (٢٩٤/٤) وأيضاً الحافظ ابن حجر ولم يسم الكتاب في «الفتح» (٢٠٤/٩) وحكم عليه بالانقطاع.

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٨٧٤/٢) قبل سياق الرواية: فيها انقطاع.

والرواية التي نقلها ابن كثير فيها زيادة، وتوصيف للمرأة، بأنها سوداء طويلة.

والهاء في جده، إما أن ترجع إلى أقرب مذكور فيكون جد مصعب بن عبدالله هو

مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي لين الحديث مات (١٥٧هـ)

وله ثلاث وسبعون سنة فعليه يستحيل إدراكه لعمر، وقد قتل عمر سنة ثلاث وعشرين.

«التقريب» (٩٤٥).

أو يكون الضمير راجعاً إلى الزبير بن بكار، وجده اسمه: عبدالله بن مصعب بن =

عن عمه مُصعب بن عبدالله^(١) عن جدّه^(٢) قال: قال عمر: «لا تزيدوا في مهور النساء، فمن زاد أَلقيت الزيادة في بيت المال». وذكر نحوه بلفظ: فقال عمر: «امرأة أصابت ورجل أخطأ».

وللبیهقي^(٣) من حديث بكر^(٤) قال: قال عمر: «لقد خرجت وأنا أريد أن أنهي عن كثرة مهور النساء حتى (قرأت)^(٥) هذه الآية: ﴿وَأَتَيْتُهُنَّ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾». وقال: «إنه مرسل جيد»^(٦).

= ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام، عاش سبعين سنة وتوفي سنة أربع وثمانين ومائة، قال الذهبي: لينة ابن معين «السير» (٥١٧/٨)، وعليه فإنه لم يدرك عمر بن الخطاب عليه السلام.

وهو مع انقطاعه فيه ضعف، فقد ضعفه ابن معين كما مرّ.

(١) ابن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبدالله الزبيري المدني، صدوق عالم بالنسب، مات سنة (٢٣٦هـ). «التقريب» (٩٤٦).

(٢) سبقت ترجمته عند حديث برقم (٢٤٢).

(٣) «السنن الكبرى» مع «الجواهر النقي» (٢٣٣/٧).

(٤) بكر بن عبدالله المزني، أبو عبدالله البصري، ثقة ثبت جليل، كما قال الحافظ، مات سنة ست ومائة «التقريب» (١٧٥).

(٥) وقع في جميع النسخ «نزلت» وهو تصحيف جلي؛ لأن القصة في خلافة عمر؛ فالصواب: «قرأت» كما في المصدر «سنن البيهقي» (٢٣٣/٧).

(٦) قوله: «مرسل»؛ أي: منقطع؛ لأن بكرًا المزني لم يسمع من عمر عليه السلام، فهو ضعيف للانقطاع، وضعيف أيضاً من جهة المتن؛ لأن فيه نكارة؛ وهو مخالفته لما ثبت عن عمر من نهيه عن المغالاة في المهور؛ كما سبق وصح من حديث أبي العجفاء السلمي وغيره، وهو مخالف أيضاً لقصة المرأة؛ ففي هذا الأثر أن عمر أراد النهي عن المغالاة فلما عرضت له الآية امتنع، وفي قصة المرأة أنه نهى فاعترضت عليه فتراجع، فيكون نهيه بعد خروجه من البيت وبعد خطبته وليس عند قراءته للآية. وفرق بين الروایتين. وبهذا أعله الشيخ الألباني كما في مجلة التمدن الإسلامي.

وجملة القول أن نهى عمر عن المغالاة في المهور ثابت صحيح كما روي عنه من عدة طرق، أصحها طريق أبي العجفاء السلمي، وقد صححها جمع من الأئمة كالترمذي والدارقطني والحاكم والألباني، وأما عن تراجعه واعتراض المرأة عليه وقوله: «كل أحد أفقه أو أعلم من عمر» فضعيف من جهة سنده ومتمنه، كما بينت في التخريج والله الموفق.

تنبيه: ورد قول عمر: «كل أحد أفقه من عمر» في غير المناسبة الآفة الذكر، فقد =

وقد تقدم أصل الحديث بدون الترجمة في: «خيركن أيسركن صداقاً»^(١).

٨٢٤ حديث: «كل أحد يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا»^(٢) القبر عليه السلام.

هو من قول مالك^(٣) رحمته الله، بل في الطبراني من حديث ابن عباس رفعه:

= أخرج أحمد في «الزهد» (ص ١٤٢) من طريق ابن جدعان قال: سمع عمر رجلاً يقول: اللَّهُمَّ اجعلني من الأقلين! فقال: يا عبدالله وما الأقلون؟ قال سمعتُ الله يقول: ﴿وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ وذكر آيات أخر، فقال عمر: كل أحد أفقه من عمر!

وفي سنده علتان الأولى: الانقطاع فابن جدعان وهو علي بن زيد لم يدرك عمر. وهو من الطبقة الرابعة عند ابن حجر كالزهري وقتادة، وهؤلاء جُلُّ روايتهم عن التابعين. «التقريب» (ص ٦٩٦).

ونص أبو زرعة على أن أباه زيدا لم يسمع من علي، فكيف بابنه عن عمر! انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٦٤).

الثانية: أنه مشهور بالضعف؛ فقد ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة، وقال الحافظ: ضعيف.

«تهذيب التهذيب» (١٦٣/٣) و«التقريب» (ص ٦٩٦).

(١) ذكره في حرف الخاء ورقم الحديث (٤٦٢).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، والعجيب أنني لم أقف على إسناده إليه، مع شهرة هذا القول ونسبته إليه، وقد نسبته إليه جماعة من المتأخرين لا يحصون كثرة كابن كثير في «البداية والنهاية» (١٦/١٤).

وابن عبد الهادي في «إرشاد السالك» (ص ٤٠٢)، والذهبي في «السير» (٩٣/٨) وأبي شامة في «مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» (ص ٦٦) وغيرهم.

ووقفت عليه من قول مجاهد والحكم بن عتيبة والشعبي:

فأما قول مجاهد: فقد أخرجه البخاري في جزء «رفع اليدين» (ص ١٥٣)، (ح ١٧٩) عن قتيبة عن سفيان بن عيينة عن عبد الكريم بن مالك عنه بلفظ: «ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي».

وهذا سند صحيح رجاله رجال الشيخين.

وتابع قتيبة جماعة وهم:

١ - يونس بن عبد الأعلى والحسن بن محمد بن الصباح وعبد الله بن وهب جميعهم عن سفيان به. أخرجهما من طريقهم ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»

(٩٢٦/٢) والإسناد إليهم صحيح.

= وتابعهم أيضاً إسماعيل بن سعيد الكسائي عن سفيان به .

وهي عند أبي نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٠) بسند حسن .

ورواه البيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» (١/١٠٧)، رقم (٣٠) من طريق عبد الجبار عن سفر - كذا في طبعة الأعظمي وهي مصحفة والصواب سفيان - عن سفيان به .

ورجال الإسناد ثقات .

وخالفهم ابن أبي عمر فرواه: عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد . رواها ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٩٢٥) .

قال ابن عبد البر بعد سياق روايته: وافق الحسن الزعفراني ويونس بن عبد الأعلى، ابن وهب في إسناد هذا الحديث، وخالفهم ابن أبي عمر، وكلا الحديثين صحيح إن شاء الله، وجائز أن يكون عند ابن عيينة هذا الحديث عن عبد الكريم الجزري وابن أبي نجيح جميعاً عن مجاهد . اهـ .

وابن عبد البر لم يجزم بكونه صحيحاً مع احتمال الخطأ من ابن أبي عمر وهو محمد بن يحيى العدني صاحب المسند، لكنه مال إلى تصويب الوجهين ولم يعلّ رواية ابن أبي عمر العدني بمخالفة الجماعة له لاحتمال أن يكون عند ابن عيينة من الوجهين .

وهو الصواب في نظري؛ فإن ابن عيينة ثقة إمام مكثر وتفرد ابن أبي عمر العدني عنه لا يقدر .

فإنه كان قد لازم شيخه ابن عيينة ثمانية عشر عاماً، رواه عنه الترمذي .

ولذا قال ابن حجر: صدوق لازم ابن عيينة . انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٧٣١)، «التقريب» (ص ٩٠٧) .

أما قول الشعبي، فقد قال البيهقي في «المدخل» (١/١٠٧) بعد روايته أثر مجاهد: وروينا معناه عن عامر الشعبي .

ولم يذكر له إسناداً .

وكذا قال صاحب «مختصر المؤمل» (ص ٦٥) مثل قول البيهقي .

وقال ابن مفلح في «الآداب» (٢/٤٣٢) عندما ذكر قول مالك: وقاله قبله مجاهد والشعبي .

ولم يذكر لهما سنداً .

وأما قول الحكم بن عتيبة فقد أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٩٢٥) قال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن

زهير، حدثني أبي، حدثنا سعيد بن عامر، حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة، قال: =

«ما من أحد إلا يُؤخذ من قوله ويدع»^(١). وأورده الغزالي في الإحياء بلفظ: «ما من أحد إلا يُؤخذ من علمه ويُترك إلا رسول الله ﷺ» ومعناه صحيح^(٢).

٨٢٥ حديث: «كل الأعمال فيها المقبول والمردود إلا الصلاة علي؛ فإنها

مقبولة غير مردودة».

قال شيخنا^(٣): «إنه ضعيف جداً».

= ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ.

والأثر بهذا السند صحيح رجاله كلهم ثقات، ورواه ابن حزم عن ابن عبد البر كما في «الإحكام في أصول الأحكام» (٣٣١/٢).

(١) في «معجمه الكبير» (٢٦٩/١١)، (ح ١١٩٤١) قال: حدثنا أحمد بن عمرو البزار: ثنا زياد بن أيوب: ثنا أبو عبيدة الحداد عن مالك بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رفعه...

وأورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٩/١) وعزاه للطبراني وقال: رجاله موثقون. قلت: وهو كما قال، لكن شيخه البزار صاحب المسند فيه كلام من جهة حفظه مع توثيقهم له.

قال الدارقطني فيه: «يخطئ في الإسناد وال متن، يتكلمون فيه، وجرحه أبو عبد الرحمن النسائي»، «سؤالات الحاكم» له (ص ٩٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: «يخطئ في الإسناد وال متن». وقال الدارقطني كما في «سؤالات السهمي» له (ص ١٣٧): «ثقة يخطئ كثيراً، ويتكل على حفظه».

وعزاه السيوطي كما في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٤) لـ «عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد زهده» عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً عليه، ولم أجده في المطبوع منه. وأورده السبكي في «فتاواه» (١٣٨/١) عن ابن عباس، ثم قال: «وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد، وأخذها منهما مالك ﷺ واشتهرت عنه».

فيُفهم من هذا أنه موقوف على ابن عباس، فلم يطمئن القلب لصحته مرفوعاً؛ فالكلام في البزار مع عزو الأئمة هذه العبارة لابن عباس وإسنادهم لها عن بعض السلف بالأسانيد الصحيحة، مع عدم المتابع ولو من وجه ضعيف، يجعلني أتوقف عن الحكم بصحته مرفوعاً.

(٢) لا يلزم من ثبوت معنى القول ثبوت رفعه للنبي ﷺ، فقد يكون الكلام حقاً صحيحاً لكنه لا يثبت عن النبي ﷺ كما هو الحال في هذا الأثر؛ وعليه فلا تنافي بين القول بضعف الحديث وصحة معناه.

(٣) يعني: الحافظ بن حجر، ولم أقف على قوله.

قلت: وقد سلف كون الصلاة عليه ﷺ مقبولة في الصاد المهملة^(١).

٨٢٦ حديث: «كلُّ أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله أقطع».

أبو داود^(٢) وابن ماجه^(٣) عن أبي هريرة به مرفوعاً.

= وقد نقلها عنه جماعة منهم: الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٤١٥)، والفنني في «تذكرة الموضوعات» (ص ٨٩)، والعلوني في «كشف الخفاء» (١١٩/٢) نقلاً عن السخاوي، والقاري في «الأسرار المرفوعة». (ص ٢٦٥).
وعبارة ابن حجر: «ضعيف جداً» توحى بأن للحديث إسناداً، لكنني لم أقف على من خرّج الحديث؛ ولذا تعقبه القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٥) بقوله: لكنه لم يذكر من المخرجين أحداً، ولا أظهر له سنداً؛ ليكون سنداً معتمداً.
وقال السيوطي: لم أقف له على سند. كما في «الدرر المنتثرة» (ص ١٤٩)، (ح ٢٩٨).

(١) انظر حرف الصاد حديث رقم (٦٤٠).

(٢) في «سننه»، كتاب الأدب باب في الهدي في الكلام (٨٧٧)، (ح ٤٨٤٠) قال: حدثنا أبو توبة قال: زعم الوليد عن الأوزاعي عن قرّة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم».

(٣) في «سننه»، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (٣٣٠)، (ح ١٨٩٤) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى ومحمد بن خلف العسقلاني قالوا: حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأوزاعي به مرفوعاً بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع».

ورواه عن الأوزاعي بهذا الإسناد جماعة وهم عبدالله بن المبارك وعبد الحميد بن أبي العشرين وموسى بن أعين وأبو المغيرة وشعيب بن إسحاق وعبيد الله بن موسى ويعقوب بن سفيان.

فأما رواية ابن المبارك: فقد أخرجها أحمد في «مسنده» (٣٢٩/١٤)، (ح ٨٧١٢) قال: حدثنا يحيى بن آدم عنه به. ولفظه: «كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله ﷻ فهو أبتّر أو قال أقطع».

وأما رواية عبد الحميد بن أبي العشرين فقد أخرجها ابن حبان في «صحيحه» (١٧٣/١)، (ح ١) أخبرنا الحسين بن عبدالله القطان قال: حدثنا هشام بن عمار عنه به.

وأما رواية موسى بن أعين فقد رواها الدارقطني في «سننه» (١/١)، (ح ٨٨٤)، (ص ٤٢٨) حدثني أبو طالب الحافظ أحمد بن نصر ثنا هلال بن العلاء ثنا عمرو بن عثمان عنه به.

ورواية أبي المغيرة خرّجها ابن لأعرابي في «معجمه» (٢٠٦/١)، (ح ٣٦٢) ومن =

= طريقه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٨/٣) عن عباس الترقفي عنه به .
ورواه الخرائطي من طريق أبي المغيرة أيضاً .

ورواية شعيب أخرجها: ابن حبان في «صحيحه» (١٧٤/١)، (ح ٢) .

ورواية عبيدالله بن موسى أخرجها: البزار في «مسنده» (ح ٧٨٩٨): حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّقَطِيُّ عَنْهُ بِهِ .

ورواية طريق يعقوب بن سفيان عند الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٧٠/٢) .

وهذا الحديث قد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه قره بن عبدالرحمن موصولاً من طريق جماعة من الثقات كما مر .

وخالفه جماعة من أكابر الحفاظ بل هم من أصحاب الطبقة الأولى من أصحاب الزهري فرووه عن الزهري مرسلًا .

قال أبو داود في «سننه» (٨٧٧)، (ح ٤٨٤٠) عقب روايته للحديث الموصول:

«رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا» .

وقال الدارقطني في «سننه» (١/١)، (ح ٨٨٤)، (ص ٤٢٨) عقب روايته للحديث: تفرد به قُرّة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ، وقرة: ليس بقويّ في الحديث .

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» مع الجوهر (٢٠٨/٣) عقب روايته للحديث: أسنده قُرّة، ورواه يونس بن يزيد وعقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا .

ورواية الإرسال رواها النسائي بسند صحيح رجالها رجال الصحيحين كما في «عمل اليوم والليلة» (ص ٣٤٦)، (ح ٤٩٦) قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب مرسل . هكذا هي عنده .

وقال: أخبرنا علي بن حجر: حدثنا الحسن؛ يعني: ابن عمر عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: كل كلام لا يبدأ في أوله بذكر الله فهو أبتَر .

وقال: أخبرني محمود بن خالد: حدثنا الوليد: حدثنا سعيد بن عبدالعزيز عن الزهري رفعه مثله .

أوردها كلها في الموطن السابق .

وقد أخطأ ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٥٢٩/٧) حينما جعل رواية سعيد متابعة لرواية قره فقال: «وهذه متابعة جيدة» .

وهو على خلاف ما ذكره الأئمة من أن سعيداً وافق أصحابه في إرساله، والسبب في ذلك فهمه لعبارة النسائي وهي: «رفعته مثله» والمعنى أن سعيداً رواه عن الزهري =

= فرعه مثل صاحبه عن الزهري. لا أنه رواه موصولاً.

فيتبين أن الذين روه عن الزهري مراسلاً ممن خالفوا قرة هم:

عقيل بن خالد الأيلي، وقد جعله ابن معين من أثبت الناس في الزهري، وقال: «ثقة حجة». وهو ثقة باتفاق. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٠).

وسعيد بن عبدالعزيز التنوخي، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وقال الحافظ ثقة إمام، سواه أحمد بالأوزاعي... لكنه اختلط في آخر أمره. «تهذيب التهذيب» (٣٢/٢)، و«التقريب» (ص ٣٨٣).

والحسن بن عمر وهو أبو المريح الرقي، وثقه أحمد وأبو زرعة. وقال الحافظ: ثقة. كما في «التقريب» (ص ٢٤١) وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/٤٠٩).

وعليه فإن مخالفة قرة لهؤلاء غير محتملة ألبتة، وقرّة فيه ضعف، وهو ابن عبدالرحمن بن حيول على وزن جبريل أبو أحمد المصري، قال فيه أحمد: منكر الحديث جدّاً، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً جدّاً وأرجو أنه لا بأس به، وقال ابن حجر: روى له مسلم مقروناً بغيره وقال أيضاً: صدوق له مناكير.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/١٣١)، «الكامل» (٦/٥٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/٤٣٨)، «التقريب» (ص ٨٠٠).

وعلى هذا فلا تقوى رواية قرة لأن تكون زيادة ثقة؛ لضعفه ولمخالفة من هو أثبت وأوثق وأكثر عدداً.

ولذا فقد رجح رواية الإرسال الدارقطني وصوبها كما في «العلل» (٨/٣٠)، و«السنن» (٤٢٧/٢).

فتكون الرواية المحفوظة هي المرسلة وأما الموصولة فهي منكراً للمخالفة وضعف المخالف.

وكانه رأي للسخاوي في فتاواه الحديثية المطبوعة بـ «الأجوبة المرضية» (١/١٨٩) فقد أسهب في تخريجه للحديث والكلام عليه وبيان وجه المخالفة، وأنها لا تكون زيادة ثقة، ودافع عن الدارقطني رداً على من انتقده في تصويبه وترجيحه للرواية المرسلة.

ولعله يقصد بذلك ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٧/٥٢٩) حيث إنه صرح بحسن الحديث وقبوله، ولأنه ذكر أيضاً كلام الدارقطني في «علله» وتصويبه للإرسال وتعقبه بأنها زيادة من ثقة.

وذكر حُكَمَ ابن الصلاح على الحديث بأنه حسن، وانتصر له، وكذلك جوده التّووي كما في «الأذكار» (ص ١٩٨)، (ح ٣٤٠) وأورده السبكي في «طبقات الشافعية» (١/١٣) وأطال التّقس في تخريجه جدّاً ثم انفصل إلى تصحيحه!.

=

ورواه جماعة عن الأوزاعي عن الزهري موصولاً بدون ذكر قرعة:

منهم خارجة بن مصعب عنه... رواها السبكي في «طبقاته» (١١/١) وخارجة هذا: كذاب، كذبه ابن معين. وقال الحافظ: متروك.

وانظر: «تاريخ ابن معين» برواية الدروري برقم (٣٠٩)، «الميزان» (١/٦٢٥)، «التقريب» (ص ٢٨٣).

ورواه محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي به، لم يذكر قرعة، وهذه أوردها الدارقطني في «العلل» (٣٠/٨) والمصيصي قال عنه أحمد: منكر الحديث، وقال البخاري: لين جداً، وقال النسائي: ليس بالقوي كثير الخطأ، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢٥١)، «تهذيب التهذيب» (٣/٦٨٢)، «التقريب» (ص ٨٩١).

ورواها السبكي في «طبقات الشافعية» (١٥/١) لكنه جعل بين الأوزاعي والزهري راوياً اسمه يحيى، وليس هو ابن أبي كثير كما نبه عليه السخاوي في فتاواه، وإنما هو قرعة بعينه وقد قيل هو اسمه، وقرعة لقبه فيما حكاه ابن حبان.

ورواه مبشر بن إسماعيل وهي عند الخطيب في «الجامع» له (٦٩/٢) وفي سندها راو اسمه أحمد بن محمد بن عمران ضعفه الخطيب في «تاريخه» (٦/٢٤٥ ط. بشار) وقال: سألت الأزهري عنه؟ فقال: «ليس بشيء». وحكم ابن الجوزي على حديث له بالوضع واتهمه به. «لسان الميزان» (١/٦٣٩).

وله علة أخرى وهي: ضعف الأوزاعي في الزهري، قال ابن معين: ليس بذاك في الزهري، وقال يعقوب الفسوي: في رواية الأوزاعي عن الزهري خاصة شيء. «تهذيب التهذيب» (٢/٥٣٨).

فلو كان السند إليه صحيحاً لم تنهض رواية الأوزاعي للصحة أمام من خالف من الأثبات من أصحاب الزهري ممن رواه مرسلًا.

وقال الدارقطني أيضاً في «علله» (٣٠/٨): «ورواه وكيع، عن الأوزاعي، عن قرعة، عن الزهري، قال رسول الله ﷺ، مرسلًا».

وله إسناد آخر عن الزهري: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/٧٢)، (ح ١٤١) قال: حدثنا أحمد بن المولى الدمشقي: ثنا عبدالله بن يزيد الدمشقي: ثنا صدقة بن عبدالله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبدالله بن كعب عن أبيه: عن النبي ﷺ قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع أو أجزم».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٤١٤)، (ح ٣١٤٨) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه صدقة بن عبدالله، ضعفه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، ووثقه =

= أبو حاتم ودُحيم في رواية.

قلت: لم يوثقه أبو حاتم، بل قال عنه: محله الصدق، ومعناه كما فسرهما هو في مقدمة «الجرح والتعديل» (٣٧/٢): ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

وأما توثيق دحيم فلا يصلح أن نعارض به تضعيف الأئمة قاطبة؛ لأن دحيماً ورد عنه تضعيفه كما أشار الهيثمي إليه، فقد روى أبو زرعة الدمشقي عن دحيم قوله: مضطرب الحديث ضعيف. وعبارة أحمد: ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وقال مرة: ليس يسوى شيئاً؛ أحاديثه مناكير. وقال مسلم: منكر الحديث. وقال ابن عدي: وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره مما لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. «الكامل» (٧٦/٤)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٦/٢).

وذكره الحافظ في «تعجيل المنفعة» (٦٦٥/١) وقال: المعروف بالضعف.

ولذا لم يعتد بها الدارقطني فقد ذكرها في العلل، وصوّب رواية الإرسال، وكذلك في «سننه» إلا أنه سمى شيخ صدقة (محمد بن سعيد الوصيف) كذا بـ«العلل» (٣٠/٨) وقال في «سننه»، كتاب الصلاة، (٤٢٧/١)، (ح ٨٨٣) ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ ولا يصح الحديث وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان والمرسل هو الصواب.

قلت: ولم أقف على راو يقال له الوصيف إلا إن قصد محمد بن سعيد المصلوب وهو متروك باتفاق.

فقد ذكر الذهبي أن من روى عنه سمّوه بأسماء كثيرة من باب الستر والتعمية والتدليس. ومهما يكن من شيء، فلا يصلح أن تكون متابعة؛ وذلك للمخالفة؛ فإن صدقة خالف في إسناده قرة وهما ضعيفان وبهذا أعلاها الدارقطني وكذا الألباني في «الإرواء» (٣٢/١).

فالصواب في الحديث هو الإرسال كما ذهب إليه أبو داود، وتابعه البيهقي، وصوّبه الدارقطني مع إعلاله للموصول من وجهيه، وتابعهم الشيخ الألباني كما سبق.

بل ذكر ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٥٢٨/٧) أن النسائي ادّعى الصواب في رواية الإرسال.

ولم أقف على تصريح النسائي أنه رجح الإرسال إلا أنه لما روى الحديث من وجهيه قال عقب رواية عقيل عن الزهري مرسلًا: «مرسل».

وزاد الشيخ الألباني أن قرة قد اضطرب في متنه فقد تعددت وتغايرت الألفاظ في الرواية عنه، فمرة يقول: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله...».

ومرة: «بسم الله الرحمن الرحيم».

ومرة: «بذكر الله» ومرة يقول: «أبتر» ومرة «أقطع» ومرة «أجزم» ومرة «أجزم».

وأفردت فيه جزءاً^(١).

٨٢٧ حديث: «كل امرئ حسيب نفسه، ليشرب كل قوم فيما بدا لهم».

قاله النبي ﷺ لعبد القيس^(٢) لما سأله عن الأوعية.

أبو يعلى^(٣)، والقضاعي^(٤) من حديث شهر بن حوشب عن أبي هريرة به.

(١) سَمَّاهُ بـ «تحرير المقال في الكلام على حديث كل أمر ذي بال» كما في «الضوء

اللامع» (١٨/٨) وهو مطبوع ضمن فتاواه الحديثية: «الأجوبة المرضية» (١٨٩/١).

(٢) بنو عبد القيس بطن من أسد، من ربيعة، من العدنانية وفي النسبة إليهم: عدي، وقيسي، وعبسي كانت ديارهم بتهامة، ثم خرجوا إلى البحرين وسكنوا مع تميم وبكر بن وائل وقاسموهم... وفدوا على النبي ﷺ وفيهم المنذر بن عائد والأشج... انظر: «نهاية الأرب في أنساب العرب» للقلقشندي (ص ٣٣٨).

(٣) في «مسنده» (٢٨٥/١١)، (ح ٦٣٩٩).

(٤) في «مسنده الشهاب» (١٤٧/١)، (ح ٢٠١).

ورواه أحمد في «مسنده» في موضعين (٤١٨/١٣)، (ح ٨٠٥٢)، (٨٠/١٤)، (ح ٨٣٣٦).

كلهم من طريق حماد عن خالد الحذاء عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وحديث الترجمة في سنده ضعف من جهة شهر بن حوشب فهو غير محتج به عند الأكثر؛ ضعفه شعبة. وقال ابن عدي: ليس بالقوي في حديثه، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يُتَدَيَّن به.

وقال الدارقطني: يُخَرَّج حديثه. وضعفه البيهقي أيضاً.

وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام. انظر: «الكامل» (٣٩/٤)، «تهذيب

التهذيب» (١٨٢/٢)، «التقريب» (ص ٤٤١).

فحديثه يحسَّن في الشواهد، ولحديث هذا شواهد كثيرة جداً منها:

ما أخرجه مسلم وبُوب عليه في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء والحتتم والنقير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصر مسكراً (١٥٨٥/٣)، (ح ١٩٩٩) من طريق محارب بن دثار عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن التبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً».

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٦٩/٣)، (ح ٦٧٠٨) وعنه أحمد في «مسنده»

(١١٣/٣٨)، (ح ٢٣٠٠٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٦٢/٧)، (ح ٢٤٢١٦) من

طريق عبدالله بن بريدة به نحوه.

فحاله في الشواهد حسن وما قدمته من الشواهد كافٍ في تقوية حديثه، لا سيما وأن

أصل الإباحة رواها مسلم.

٨٢٨ حديث: «كل امرئ في ظل صدقته».

في: «الرجل»^(١).

٨٢٩ حديث: «كل إناء بما فيه يطفح».

مضى في: «الكلام قريباً»^(٢).

٨٣٠ حديث: «كل بني أم^(٣) ينتمون إلى عَصَبَةِ أبيهم إلا ولد فاطمة؛

فإني أنا أبوهم، وأنا عصبتهم».

الطبراني في «الكبير»^(٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة^(٥) عن جرير^(٦) عن شيبه بن نعمة^(٧) عن فاطمة بنت الحسين^(٨) عن جدتها فاطمة الكبرى^(٩) به مرفوعاً.

(١) أورده المؤلف في حرف الراء وهو برقم (٥٢٠).

(٢) انظر: حديث رقم (٨٠٨). وهو غير موجود في نسخة (م).

(٣) كذا الأصل و(د) و(ز) وفي (م): «آدم».

(٤) (٤٤/٣)، (ح ٢٦٣٢) قال: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي: ثنا عثمان بن أبي شيبة به.

(٥) هو: عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن بن أبي شيبة

الكوفي، ثقة حافظ شهير وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن. من العاشرة مات

سنة تسع وثلاثين وله ثلاث وثمانون سنة خ م د س ق. «التقريب» (٦٦٨).

(٦) جرير بن عبد الحميد بن قُرط - بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة -

الضبي الكوفي، نزيل الرّي وقاضيه، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره

يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة ع. «التقريب»

(ص ١٩٦).

(٧) شيبه بن نعمة أبو نعمة الضبي الكوفي، يروي عن العراقيين وعن أنس بن مالك،

وعنه الثوري وهشيم وجرير، وقد ضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: لا يجوز

الاحتجاج به، وضعفه ابن الجارود. وقال فيه البزار: لَيْسَ الحديث. «ميزان

الاعتدال» (٢٨٦/٢)، و«لسان الميزان» (٢٦٩/٤).

في (م): «معاوية» بدل «نعماء» وهو خطأ.

(٨) فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية المدنية، زوج الحسن بن

الحسن بن علي، ثقة من الرابعة، ماتت بعد المائة وقد أسنت. د ت ع س ق.

«التقريب» (ص ١٣٦٧).

(٩) هي: ابنة النبي ﷺ، ويقال لها الكبرى تمييزاً لها عن سابقتها.

[١٤٣/أ] وكذا أخرجه أبو يعلى^(١) ومن طريقه الديلمي في «مسنده» عن عثمان بن أبي شيبة بلفظ: «لكل بني أم^(٢) عصبه ينتمون إليه إلا ولد فاطمة؛ فأنا وليهما^(٣) وعصبتها».

ولم ينفرد به ابن أبي شيبة^(٤)؛ بل رواه الخطيب في «تاريخه»^(٥) من

(١) الموصلي في «مسنده» (١٠٩/١٢)، (ح ٦٧٤١) قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة بالإسناد السابق نفسه.

وأورده الديلمي في مسنده (مخطوط/ نسخة لاله لي/ ١٢/ب) واكتفى بعزوه لأبي يعلى الموصلي ولم يسبق إسناده إليه كعادته.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٤/٩) وعزاه لهما - الطبراني والموصلي - وقال: «... فيه شيبة بن نعمة؛ ولا يجوز الاحتجاج به» اهـ.

لأن شيبة هذا ضعفه ابن معين كما في «تاريخه» براوية الدوري برقم (٣٠٥٤)، و«الجرح والتعديل» (٣٣٦/٤) وقال ابن حبان: يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به. ولينه البزار. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢٨٦/٢) و«لسان الميزان» (٢٦٩/٤).

وله علة أخرى لم ينبه عليها الهيثمي وقد نبه السخاوي عليها، وهي: الانقطاع بين فاطمة بنت الحسين الصغرى وفاطمة بنت نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

ونص البخاري على أن روايتها عن جدتها مرسله، وكذا قال الترمذي فيما نقله العلاني في «جامع التحصيل» (ص ٣١٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٥٥/٣٥).

والحديث بهذا السند ضعيف جداً؛ بل حكم عليه الإمام أحمد بالوضع وعاب على ابن أبي شيبة روايته لهذا الحديث؛ كما نقل ذلك خلال كما في منتخب العلل للمقدسي (ص ٢١١) عن ابنه عبدالله، قال: عرضت على أبي حديث عثمان، عن جرير، عن شيبة بن نعمة، عن فاطمة بنت حسين، عن فاطمة، عن النبي ﷺ في العصبه وأحاديث معها، فأنكرها جداً.

وقال: «هذه الأحاديث موضوعة، - أو كأنها موضوعة -، نراه يتوهم هذه الأحاديث، نسأل الله السلامة، اللهم سلم سلم».

(٢) وقع أيضاً في (م): «آدم». (٣) في (م): «ولدتها» وهو خطأ.

(٤) أصل هذا التنبيه للخطيب كما فهمه السخاوي نفسه في «الأجوبة المرضية» (٣٤٤/١) من صنيع الخطيب في «تاريخه» (٢٨٥/١١).

ولعل السبب في ذلك أن الإمام أحمد لما عاب على ابن أبي شيبة روايته لهذا الحديث، أراد الخطيب التنبيه على أن ابن أبي شيبة لم ينفرد وأنه تويع، وهو بهذا قد يرفع اللائمة عن ابن أبي شيبة الثقة، وتلصق العلة بالضعيف المتروك، وهو شيبة بن نعمة.

(٥) «تاريخ بغداد» (٢٨٥/١١).

طريق محمد بن أحمد^(١) بن يزيد بن العوام^(٢) ثنا أبي^(٣) ثنا جرير بلفظ: «كل بني أم يتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة؛ فإني أنا أبوهم وأنا عصبتهم»، ومن طريق حسين^(٤) الأشقر^(٥) عن جرير بنحوه^(٦)، ولكن شعبة ضعيف^(٧)، ورواية فاطمة عن جدتها مرسلة^(٨).

ولكن له شاهد عند الطبراني^(٩).....

(١) في (م): «محمد» وهو خطأ.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن يزيد بن أبي العوام الرياحي، من أهل بغداد، يروي عن يزيد بن هارون وأبي عاصم روى عنه العراقيون، ربما أخطأ. قاله ابن حبان في «الثقات» (١٣٤/٩). وذكره الخطيب في «تاريخه» (٢٤٥/٢)، ط. بشار، ونقل عن الدارقطني بأنه: صدوق، وقال عبدالله بن أحمد: صدوق مات سنة (٢٧٦هـ). «لسان الميزان» (٥٣٧/٦).

(٣) هو: أحمد بن يزيد أبو العوام الرياحي، حدث عن مالك بن أنس، وإبراهيم بن أبي يحيى وهشيم بن بشير، وعنه ابنه محمد، وكان ثقة. قاله الخطيب في «تاريخه» (٢٢٧/٥).

(٤) في (م): «حسن» وهو خطأ.

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٧).

(٦) في «تاريخ بغداد» (١٦٤/١٣).

وكلا الإسنادين ضعيف جداً؛ لأن مدارهما على شعبة بن نعام وهو ضعيف الحديث جداً، وذكر المتابعة لا يفيد شيئاً؛ لأن المتابعة لم تحصل للضعيف نفسه وهو شعبة بن نعام، بل حصلت فيمن دونه لـ (ابن أبي شعبة)، وهو ثقة.

(٧) وقد مر الكلام عليه وانظر «الجرح والتعديل» (٣٣٦/٤)، و«المجروحين» لابن حبان (٤٥٩/١) ط. حمدي.

(٨) انظر الحكم على الحديث قبل قليل.

(٩) في «الكبير» (٤٣/٣)، (ح ٢٦٣٠) ومن طريقه ابن الشجري في «أماله» (ص ١٥١)، وابن عدي في «الكامل» (١٩٩/٧) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢١٤/١) ومداره على يحيى بن العلاء.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٤/٩) وقال: «رواه الطبراني وفيه يحيى بن العلاء وهو متروك».

وبه أعلمه ابن الجوزي كما في «العلل المتناهية» (٢١٥/١) فقال: «لا يصح»، ونقل عن أحمد تكذيبه ليحيى بن العلاء. وعن الدارقطني قوله: «أحاديثه موضوعات».

قلت: فهو بهذا الإسناد موضوع؛ قال ابن معين: ليس بشيء. ومرة قال: ليس بثقة. =

في ترجمة الحسن^(١) من «الكبير»^(٢) أيضاً من طريق يحيى بن العلاء الرازي^(٣) عن جعفر بن محمد^(٤) عن أبيه^(٥) عن جابر مرفوعاً: «إن الله جعل ذرية كل نبي في صُلبه، وإن الله جعل ذريتي في صُلب علي». ويروى^(٦) أيضاً عن ابن عباس^(٧) كما كتبه في: «ارتقاء العُرف»^(٨)، وبعضها يُقَوِّي بعضها^(٩).

= وقال أحمد: كذاب رافضي يضع الحديث. وقال البخاري والنسائي: متروك الحديث. وقال عنه الحافظ: رمي بالوضع..

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩٧/٨)، أجوبة أبي زرعة الرازي (ص ٥٧٧)، «الجرح والتعديل» (١٨٠/٩)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢٤٩)، «الكامل» لابن عدي (١٩٨/٧)، «التقريب» (ص ١٠٦٣).

- (١) الصحابي الجليل الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام.
- (٢) (٢٠/٣) وساق له أخباراً وأحاديث كثيرة. (٣) تقدم عند حديث رقم (٧٨٠).
- (٤) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، بالصادق؛ صدوق فقيه إمام. «التقريب» (٢٠٠).
- (٥) محمد بن علي بن الحسين السَّجَّاد الباقر؛ ثقة فاضل. «التقريب» (٨٧٩).
- (٦) من هذه الكلمة إلى قوله: «الغرف» سقط من (م).
- (٧) أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٥٨/٢)، ط. بشار، من طريق عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد الحاسب قال: حدثني أبي قال: حدثني خزيمة بن خازم قال: حدثني أمير المؤمنين المنصور قال: حدثني أبي محمد بن علي قال: حدثني أبي علي بن عبدالله قال: حدثني أبي عبدالله بن العباس قال: كنت أنا وأبي العباس بن عبدالمطلب جالسين عند رسول الله ﷺ إذ دخل علي بن أبي طالب فسلم فرد عليه رسول الله ﷺ وبشَّ به وقام إليه واعتنقه وقبل بين عينيه وأجلسه عن يمينه، فقال العباس: يا رسول الله أتحب هذا؟ فقال النبي ﷺ: يا عم رسول الله، والله أشد حُباً له مني، إن الله جعل ذرية كل نبي في صلبه، وجعل ذريتي في صلب هذا. وأورد هذا الحديث الذهبي في «الميزان» (٥٨٦/٢) وقال عن راويه محمد بن عبدالرحمن المحاسب: «لا يُدرى من ذا». ثم قال عن حديثه هذا: «كُذِّب». فهو موضوع.

(٨) اسم كتابه: «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف» (٥٠٣/٢) وعزاه لأبي الخير الحاکمي، وهو: أحمد الطالقاني، وقد أفاد محقق كتابه أن له كتاباً في فضائل علي بن أبي طالب.

(٩) بل صرَّح في كتابه «الأجوبة المرضية» (٤٢٤/٢، ٤٢٥) بأنه: صالح للحجة! =

وقول ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: «إنه لا يصح»^(١). ليس بجيد^(٢).

وفيه دليل لاختصاصه ﷺ بذلك؛ كما أوضحت في بعض الأجوبة^(٣)، بل وفي مصنفي في أهل البيت^(٤).

٨٣١ حديث: «كل ثاني لا بد له من ثالث»^(٥).

٨٣٢ حديث: «كل ذي نعمة محسود».

في: استعينوا^(٦).

٨٣٣ حديث: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»^(٧).

مسلم من حديث طاوس عن ابن عمر مرفوعاً بهذا^(٨).

= لكن الذي يظهر أن الحديث بمجموع طرقه لا يتقوى؛ فمدار الأسانيد إما على وضاع أو متروك، لكن ربما كثرة طرقه تدفع عنه الوضع؛ لذا قال القاري لما ذكر كثرة طرقه: غايته أنه حديث ضعيف لا موضوع. «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٢٦٩/١).

(١) «العلل المتناهية» (٢١٥/١).

(٢) لكن الذي يظهر أن الصواب مع ابن الجوزي؛ لأن الحديث كما مر لا يصح حتى بمجموع طرقه؛ فهي واهية جداً أو موضوعة كما سبق بيانه قبل قليل.

(٣) في «الأجوبة المرضية» فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (٤٢٤/٢).

(٤) واسمه «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقباء الرسول ﷺ وذوي الشرف» (٥٠٣/٢)، والكتاب ذكره في «الضوء اللامع» (١٨/٨) وهو مطبوع متداول.

(٥) يبيّن له السخاوي، وقال ابن الدبيع: «لم يتكلم عليه شيخنا - أي: السخاوي - بعد أن ترجم له، وكأنه سقط على الناسخ»، «التمييز» (ص ١٤٩).

وقال العجلوني: «ليس بحديث»، «كشف الخفاء» (١٢٠/٢).

وهذه الترجمة سقطت من (م).

(٦) مضى تخريجه، والكلام عليه في حرف الهمزة. حديث رقم (١٠٤).

هذا الحديث سقط من (م).

(٧) الكيس ضد العجز، وهو النشاط والحقق. شرح النووي على مسلم (٢٠٤/١٦).

(٨) «صحيح مسلم»، كتاب القدر باب: كل شيء بقدر (٢٠٤٥/٤)، (ح ٢٦٥٥).

٨٣٤ حديث: «كل شيء يَغِيضُ إلا الشر فإنه يُزاد فيه».

أحمد بن منيع^(١)، والطبراني^(٢) والعسكري من حديث بقيّة بن

(١) في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧٧/٨)، (ح ٧٥١٥).

(٢) لم أقف عليه في معاجمه وهو موجود في «مسند الشاميين» - (٣٤٨/٢) لكن من غير طريق بقيّة.

أخرجه من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج: ثنا أبو بكر بن أبي مريم: حدثني زيد بن أرمطة قال: سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله ﷺ: «كل شيء ينقص إلا الشر فإنه يزاد فيه».

وهذه رواية مستغربة؛ إذ فيها تصريح زيد بن أرمطة بالسماع من أبي الدرداء. وزيد لم يسمع من أبي الدرداء كما جزم بذلك أبو حاتم والمزي. انظر: «الجرح والتعديل» (٥٥٦/٣)، «تهذيب الكمال» (٨/١٠) جامع التحصيل (ص ١٧٨).

وقد رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٧٧/٤٥)، (ح ٢٧٤٨٣) بذكر واسطة بين زيد وأبي الدرداء فقال:

حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثني أبو بكر عن زيد بن أرمطة عن بعض إخوانه عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «كل شيء ينقص إلا الشر فإنه يزاد فيه».

ورواه أبو يعلى في «معجمه» (ص ٨٤)، (ح ٣٤) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس عن أبي بكر بن أبي مريم قال: حدثني زيد بن أرمطة عن أبي الدرداء.

فلم يذكر واسطة، ولم يأت التصريح بالسماع بين زيد وأبي الدرداء. والأفة من أبي بكر، قيل اسمه: بكير وقيل: عبدالسلام، واسم أبيه عبدالله، وهو الغساني الشامي تُكَلِّمُ فيه:

وتتلخص أقوال الأئمة فيه إلى أنه: ضعيف وقد اختلط؛ ضعفه ابن معين وأبو زرعة، وأبو حاتم ورماه بالاختلاط وكذلك أبو داود.

وقال الذهبي: ضعفه أحمد وغيره لكثرة ما يغلط.

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف وكان قد سُرِقَ بيته فاختلف.

انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (٥١٧٣)، «الجرح والتعديل» (٤٠٥/٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٩١/٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٩٧/٤)

فالحديث ضعيف للعلتين اللتين سبق التنبيه عليهما، وهما:

الانقطاع بين زيد وأبي الدرداء؛ فإن الأئمة قد نفوا سماعه منه.

والأخرى: ضعف أبي بكر واضطرابه في هذا الحديث؛ فإن الرواة قد اضطربوا في الرواية عنه، فمرة يروونه عنه بذكر واسطة مبهمة، ومرة بدونها، ومرة بتصريح السماع، فعله من تخاليطه.

الوليد^(١) عن أبي بكر^(٢) بن أبي مريم عن زيد بن أرتاة^(٣) أخي عدي^(٤) عن أبي الدرداء به مرفوعاً.

وغاض الشيء: «إذا نقص وقْل»، وفاض: «إذا زاد وكثر»^(٥).

٨٣٥ حديث: «كَلَّ الصَّيْدُ فِي جَوْفِ الْفَرَا»^(٦).

الرامهرمزي في «الأمثال»^(٧) من جهة ابن عيينة عن وائل بن

= وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٤٥٠/٧) وأعله بما سبق.

واقتصر البوصيري في «إتحافه» (٧٧/٨)، (ح ٧٥١٥) على تضعيفه بأبي بكر بن أبي مريم فحسب.

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٢٦).

(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٣٩).

(٣) زيد بن أرتاة الفزاري الدمشقي، أخو عدي ثقة عابد، من الخامسة د ت س. «التقريب» (ص ٣٥٠).

(٤) عدي بن أرتاة الفزاري، عامل عمر بن عبدالعزيز، مقبول، من الرابعة، قتل سنة اثنتين ومائة بخ «التقريب» (ص ٦٧١).

(٥) كذا في الأصل و(د) و(م)، وفي (ز): «ارتفع».

(٦) قال ابن الأثير في «النهاية» (٤٢٢/٣) بعد ما أورد هذا الحديث: «الفرأ مهموز مقصور: حمار الوحش وجمعه فراء. قاله النبي ﷺ لأبي سفيان يتألفه على الإسلام». تنبيه: في الأصل ضبط الناسخ كلمة (الفرا) بكسر الفاء وفتحها، ثم كتب فوق الكلمة (معاً)؛ أي: يجوز في قراءتها الوجهان.

(٧) «أمثال الحديث» (ص ١١٩) قال: حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم ثنا عمرو بن علي ثنا سفيان بن عيينة به... وقال: «بطن الفرا» بدل «جوف».

وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا أنه مرسل؛ أرسله نصر بن عاصم الليثي النحوي، وهو معدود من أوساط التابعين. قال البخاري عن حديثه: منقطع. وقال عنه العجلي: تابعي ثقة. ووثقه النسائي وابن حجر.

«الثقات» للعجلي (٣١٣/٢)، «التاريخ الكبير» (١٧١/٥)، «تهذيب الكمال» (٣٤٨/٢٩)، «التقريب» (ص ٩٩٩).

ورواية الإرسال أخرجه أيضاً بسند صحيح أبو عروبة كما في «المنتقى من الطبقات» (ص ٣٤) من طريق عبدالله بن عمرو البصري عن سفيان به.

وأخرجها أبو هلال العسكري في كتابه الجمهرة (١٣٥/٢) من طريق علي بن المديني عن سفيان به.

وخالفهم عطاء بن مصعب فرواه عن ابن عيينة عن جعفر البرمكي قال: أذن رسول الله =

داود^(١) عن نصر بن عاصم الليثي^(٢) قال: أذن رسول الله ﷺ لقريش

= ... فذكره. رواها أبو الفرج الأصفهاني في كتابه «الأغاني» (٣٦٠/٦).
وعطاء لم أقف عليه، والراوي عنه الخليل بن أسد النوشجاني لم أر من ذكره بجرح ولا تعديل أيضاً.
وقد جاء ذكره عند ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤٤٤/٤)، وابن ماكولا في الإكمال (٧٣/٧).

فروايته منكراً؛ والمحفوظ رواية الجماعة عن سفيان.
ثم وقفت عليه موصولاً بإسناد آخر عند الأصفهاني في كتابه «الأغاني» (٣٦٠/٦) قال: أخبرنا محمد بن العباس اليزيدي قال: حدثنا أحمد بن الحارث الخزاز قال: حدثنا المدائني عن مسلمة بن محارب عن عثمان بن عبد الرحمن بن جوشن قال: أذن رسول الله يوماً للناس فأبطأ بإذن أبي سفيان، فلما دخل قال: يا رسول الله ما أذنت لي حتى كدت تأذن للحجارة، فقال له: يا أبا سفيان، كل الصيد في جوف الفرا.
وهذه رواية منكراً أيضاً؛ المتهم بها صاحب كتاب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني وكتابه لم يحفل به أهل العلم بالحديث، بل هو من كتب الأسمار والأخبار والأغاني والمجون، وفيه من العظائم ما تضيق هذه الحاشية بإيرادها، وقد تصدى للرد عليه وكشف بلاياه صاحب كتاب:
«السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني» وليد الأعظمي، فيما يقرب من ٢٠٠ صفحة.

وقال الذهبي في «الميزان» (١٢٣/٣): «يأتي بأعاجيب بـ (حدثنا) و(أخبرنا)، وكان طلبه في حدود الثلاثمائة، فكتب ما لا يوصف كثرة حتى لقد أثَّهم. ١».
وقال في «تاريخ الإسلام» (١٤٤/٢٦):

«رأيت شيخنا ابن تيمية يضعفه ويتَّهمه في نقله ويستهل ما يأتي به، وما علمتُ فيه جرحاً إلا قول ابن أبي الفوارس: خلط قبل أن يموت». ١هـ.

لكن جرحه ابن الجوزي جرحاً شديداً فقال: «... ومثله لا يوثق بروايته؛ يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهون شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمل كتاب الأغاني رأى كل قبيح ومنكر»، المنتظم في «تاريخ الملوك والأمم» (١٨٥/١٤).

(١) واثل بن داود التيمي الكوفي والد بكر، ثقة، من السادسة، بخ ٤. «التقريب» (ص ١٠٣٥).

(٢) نصر بن عاصم الليثي النحوي، روى عن أبي بكره الثقفي، ومالك بن الحويرث، وعنه قتادة ومالك بن دينار، ثقة، نقط المصاحف وقرأ على أبي الأسود. «الكاشف» (٣١٨/٢) قال الحافظ ثقة رمي برأي الخوارج، وصح رجوعه عنه. من الثالثة. «التقريب» (٩٩٩).

وأخّر^(١) أبا سفيان^(٢)، ثم أذن له، فقال: ما كِدْتُ أن تأذن لي حتى كدْتُ أن تأذن لحجارة الجَلْهَمَتَيْنِ^(٣) قبلي! فقال: «وما أنت^(٤) وذاك يا أبا سفيان، إنما أنت كما قال الأول... وذكره»، وسنده جيد لكنه مرسل، ونحوه عند العسكري^(٥).

وقال: «في جَوْف»^(٦) أو «جَنْب». وقد أفردت فيه جزءاً فيه نفائس^(٧).

(١) وقع في (م): «أخبر» وهو تصحيف.
(٢) هو: صخر بن حرب بن أمية الأموي القرشي، والد معاوية ويزيد، أبو سفيان رضي الله عنه. «الاستيعاب» (١٦٧٧/٤) وقد وقع خلاف في تعيينه - في الحديث - هل هو ابن الحارث أو ابن حرب والراجع أنه: ابن حرب. كما قال السهيلي. «كشف الخفاء» (١٤٣/٢).

ووراية أبي عروبة المرسلة الصحيحة تؤيده كما مضى، فقد جاء التصريح بنسبته بقوله: وفيهم أبو سفيان بن حرب... المتقى من «الطبقات» لأبي عروبة الحراني (ص ٣٤).

(٣) أصلها: الجلهة، والميم زائدة، وهي ناحية الوادي، والمشهور: روايتها بفتح الجيم والهاء. «لسان العرب» (٣٤٢/٢) ورواها بعضهم بضمهما، وقال أبو عبيد: الجلهمتان: جانب الوادي قال: والمعروف الجلهمتان والجَلْهَمَةُ ما استَقْبَلَك من الوادي، قال: ولم أَسْمَعْ بالجَلْهَمَةِ إلَّا في هذا الحديث وما جاءت إلَّا ولها أضل. وكذا قال ابن الأنباري. وقيل وسطه. وانظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١٦٨/١).

(٤) وقع في (م): «وما أنا أنت» وهو خطأ.
(٥) في «الأمثال» وهو مفقود، لكن وقفت عليه في كتاب «جمهرة الأمثال» (١٣٥/٢) لتلميذه أبي هلال العسكري فقد رواه عنه مسنداً، قال: أخبرنا أبو أحمد - يعني: العسكري - عن ابن الأنباري عن إسماعيل بن إسحاق عن علي المدني عن سفيان به... وفيه: كل الصيد في (جوف) الفرا أو في (جنب) الفرا. هكذا على الشك كما نبه عليه السخاوي.

(٦) وقع في (م): «خوفاً». وهو خطأ ظاهر
(٧) ذكره في «الضوء اللامع» (١٩/٨)، وأشار إليه في موضع آخر (٢١٥/٣) مبيناً سبب تأليفه في ترجمة داود بن محمد القلتاوي فقال: وقد سألتني - أي: داود بن محمد - عن حديث: «كل الصيد في جوف الفرا»، وكتبت له جواباً حافلاً سمعه مني. وقال - أي: داود القلتاوي -: قد سألت عنه كل الجماعة فما عرفوه!.

٨٣٦ [١٤٣/ب] حديث: «كُلُّ طَوِيلٍ»^(١) الحديث.

في: «طُول اللحية»^(٢).

٨٣٧ حديث: «كُلَّ عام ترذلون».

هو من كلام الحسن البصري في «رسالته»^(٣)، بل معناه في حديث عن أنس رفعه: «لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرّ منه حتى تلقوا ربكم» أخرجه البخاري في «صحيحه»^(٤) من حديث الزبير بن عدي^(٥) عنه بهذا. وفي لفظ لغيره: «لا يأتيكم عام»^(٦) بدل «زمان».

وهو بهذا اللفظ عند الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود من قوله: «ليس عام إلا والذي بعده شر منه»^(٧).

(١) سقط بأكمله من (م). (٢) في حرف الطاء حديث رقم (٦٧٤).

(٣) لم أقف على رسالته، وقد جزم بنسبة القول للحسن البصري الزركشي في كتابه: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص ٢١٥) وتابعه السيوطي في «الدرر المنتشرة» (ص ٢٠٢)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٢٨٧)، والفنني في «تذكرة الموضوعات» (٢٢/١) وغيرهم.

وسئل عنه الحافظ كما سيأتي أنه من قول عائشة فقال: «لا أصل له بهذا اللفظ»..

(٤) كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه (٤٩/٩)، (ح ٧٠٦٨).

(٥) هو: الزبير بن عدي الهمداني اليامي قاضي الري، عن أنس وطارق بن شهاب، وعنه مسعر والثوري، ثقة فقيه، مات (١٣١هـ). «الكاشف» (٤٠٢/١).

(٦) أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب الفتن، باب ما جاء في أشرار الساعة، (ح ٢٢٠٦)، (ص ٤٩٩) من طريق سفيان الثوري عن الزبير بن عدي قال: دخلنا على أنس بن مالك قال: فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج، فقال: «ما من عام إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم؛ سمعت هذا من نبيكم ﷺ». قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الشيخ الألباني: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، «السلسلة الصحيحة» (٢١٨/٣)، (١٢١٨).

وجاء بلفظ: «يوم أو زمان» عند أحمد في «مسنده» (٢١٦/٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨٢/١٣)، (ح ٥٩٥٢)، وعند أحمد - أيضاً - في «المسند» (٢٠٤/٢٠)، وأبي يعلى في «مسنده» (٩٧/٧)، (ح ٤٠٣٧): «عام أو يوم» كلهم من طريق سفيان به.

(٧) في «المعجم الكبير» (١٠٩/٩)، (ح ٨٥٥١) من طريق مجالد عن الشعبي عن مسروق =

بل عنده^(١) أيضاً بسند صحيح: «أمس خير من اليوم، واليوم خير من غدٍ، وكذلك حتى تقوم الساعة».

وليعقوب بن شيبه^(٢) من طريق الحارث بن حَصيرة^(٣) عن زيد بن وهب^(٤) سمعت ابن مسعود يقول: «لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي قبله حتى تقوم الساعة، لستُ أعني رخاء من العيش ولا مالا يفيد، ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علماء^(٥) من اليوم^(٦) الذي قبله، فإذا

= قال: قال عبدالله: «ليس عام إلا الذي بعده شر منه..» وفيه زيادة ألفاظ. وأخرجه البيهقي في «المدخل» (ص ١٨٥)، رقم (٢٠٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٤٢/٢)، ح برقم (٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩) كلاهما من طريق مجالد به. وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٣٣/١)، (ح ٨٤٩) وعزاه للطبراني وقال: «فيه مجالد بن سعيد وقد اختلط».

فالحديث بهذا السند ضعيف؛ لضعف مجالد وقد سبق بيان حاله وأنه ضعيف مخلط، وحُكِّم السخاوي على سنده بأنه جيد فيه نظر. والله أعلم.

(١) في «المعجم الكبير» (١٦٩/٩)، (ح ٨٧٧٣) قال: حدثنا محمد بن النضر الأزدي: ثنا معاوية بن عمرو: ثنا زائدة عن الأعمش عن خيثمة قال: قال عبدالله لامرأته: اليوم خير أم أمس؟ فقالت: لا أدري؟ فقال: لكني أدري، أمس خير من اليوم، واليوم خير من غد، وكذلك حتى تقوم الساعة. وسنده صحيح كما قال المصنف.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥٦٠/٧)، (ح ٢١٢٣٦) وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٢) يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور، الحافظ الكبير العلامة الثقة، أبو يوسف، السدوسي البصري ثم البغدادي، صاحب المسند الكبير، العديم النظير المعلل، الذي تم من مسانيدته نحو من ثلاثين مجلداً. ولو كمل لجاء في مئة مجلد.

مولده في حدود الثمانين ومئة. وتوفي سنة (٢٦٢هـ). «سير أعلام النبلاء» (٤٧٦/١٢).

وأما عن كتابه فأكثره مفقود وطبع جزء منه.

(٣) الحارث بن حَصيرة - بفتح المهملة وكسر المهملة بعدها - الأزدي أبو النعمان الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض، من السادسة، وله ذكر في مقدمة مسلم. بخ س. «تقريب التهذيب» (ص ٢١٠).

(٤) هو: الجهني أبو سليمان الكوفي: مخضرم ثقة جليل. «التقريب» (٣٥٦).

(٥) كذا الأصل و(د) و(ز)، ووقع في (م): «علماً».

(٦) سقطت من (ز).

ذهب العلماء استوى الناس، فلا يأمرن بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، فعند ذلك يهلكون».

ومن طريق أبي إسحاق^(١) عن أبي الأحوص^(٢) عنه إلى قوله: «شر منه»، قال: «فأصابتنا سنة خصبة». فقال: «ليس ذلك أعني، إنما أعني ذهاب العلماء»^(٣).

ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه: «لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشد مما كان»^(٤) قبله، أما إنني لا أعني أميراً خيراً من أمير، ولا عاماً خيراً من عام، ولكن علماؤكم أو فقهاؤكم يذهبون، ثم لا يجدون منه خلفاً، ويجيء قوم يفتنون برأيهم»^(٥).

وفي لفظ عنه من هذا الوجه: «وما ذاك بكثرة الأمطار وقتلتها، ولكن بذهاب

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٥٧٠).

(٢) سلام بن سليم الكوفي ثقة.

(٣) لم أفق على من خرجه من هذا الطريق، لكنني وقفت عليه من طريق أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن ابن مسعود عند ابن عساكر «تاريخ دمشق» (٢٨٥/٤٤) بنحوه، وفيه: أليس يكون العام أخصب من العام؟ فقال: ليس ذاك أعني؛ إنما أعني ذهاب العلماء...

وفي كلتا الحالين ضعيف السند؛ لأن أبا إسحاق وهو السبيعي مدلس وقد عنعن واختلط بأخرة.

(٤) سقطت من (ز).

(٥) أخرجه الدارمي في «سننه» (٢٧٩/١)، (ح ١٩٤)، وابن وضاح في كتابه البدع (ص ٧٦)، (ح ٧٨) وعنه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (ص ٥٥)، (ح ١٠)، والهروي في ذم الكلام (٢/٢٢٢)، (ح ٢٨٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٠٤٣، ١٠٤٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/٤٥٦)، (ح ٤٨٣) كلهم من طرق عن مجالد بن سعيد عن الشعبي به.

وسنده ضعيف؛ آفته مجالد بن سعيد فهو ضعيف يكتب حديثه، وقد مر كلام الهيثمي في المجمع وقد ضعفه به.

وأورده الحافظ في «الفتح» (٢١/١٣) وعزاه للدارمي وحسن إسناده؛ ولعل الحافظ قواه بحديث أنس وطرقه؛ فقد جاء عن ابن مسعود من غير هذا الوجه كما مر عزوه لابن عساكر.

العلماء، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيثلمون الإسلام ويهدمون^(١).
وأخرج الدارمي^(٢) أوّل هذين اللفظين من طريق الشعبي بلفظ: «لست أعني عاماً أخصب من عام...» والباقي مثله، وزاد: «وخياركم»، قبل قوله: «وفقهاؤكم».

وللطبراني في معجمه^(٣) من حديث مهدي الهجري^(٤) عن عكرمة عن ابن عباس قال: «ما من عام إلا ويحدث الناس بدعة ويميتون سنة، حتى تمت^(٥) السنن، وتحى البدع. وأخرجه أيضاً في «كتاب السنة»^(٦).
وللدينوري^(٧) في حادي عشر^(٨) «المجالسة»^(٩) من حديث الأعمش عن

(١) سبق تخريجها قبل قليل، وهذا اللفظ أخرجه الأئمة بنحوه، وقد سبق عزو اللفظ إلى مظانه عدا الهروي فإنه لم يخرج به هذا اللفظ، وإنما قال: «ولا عام خير من عام ولا أمة خير من أمة».

(٢) هو في «سننه» كما سبق (٢٧٩/١)، (ح ١٩٤).

(٣) الكبير (٣١٩/١٠)، (ح ١٠٦١٠) من طريق عبدالمؤمن أبي عبيد عن مهدي به. وفيه: «تموت» بدل «تمت».

وأخرجه أيضاً ابن وضاح في البدع (ص ٧٤، ٧٥)، والمروزي في السنة (ص ٣٢ ط. الثقافية)، وابن بطة في الإبانة (٢٢٥/١ رقم ٣٥٠)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (ص ٥٨)، (ح ١٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد السنة (٩٢/١)، (ح ١٢٥) جميعهم من طريق مهدي الهجري به.

وسنده ضعيف من أجل مهدي الهجري قال فيه ابن معين: لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (٣٣٧/٨).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٠١/٧) وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٦٥/٤): صحيح حديثه ابن خزيمة. وقال في «التقريب» (ص ٩٧٦): مقبول.

(٤) مهدي - بلفظ النسبة - بن حرب العبدي، وهو ابن أبي مهدي الهجري، مقبول، من السادسة. د س ق. «التقريب» (٩٧٦).

(٥) كذا في النسخ كلها وفي «المعجم الكبير»، «تموت» وكلاهما يصح لغة.

(٦) كتاب السنة للطبراني مفقود فيما أعلم.

(٧) من هنا إلى «أشد منه» سقط من (م).

(٨) كذا بالنسخ عدا (د) ففيها «حادي عشري»؛ وهو خطأ؛ إنما أورده الدينوري في الحادي والعشرين من المجالسة، فانظره: (١٣/٧).

(٩) في «المجالسة وجواهر العلم» (٨٥/٧)، (ح ٢٩٦١). عن ابن أبي الدنيا عن إسحاق بن =

يحيى بن وثَّاب^(١) عن حذيفة قال: «لا تضجون من أمر إلا أتاكم بعده أشد منه».

وقد سئل شيخنا عن لفظ الترجمة وأن عائشة قالت: «لولا كلمة سبقت من رسول الله ﷺ لقلت: «كل يوم تزدلون». فقال: «إنه لا أصل له بهذا اللفظ»^(٢).

٨٣٨ [١٤٤/أ] حديث: «كل ما هو آت قريب».

القضاعي^(٣) من حديث عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد

= إبراهيم عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عيَّاش عن الأعمش به. ورجال إسناده ثقات. لكنه منقطع فإن يحيى لم يسمع من أبي هريرة كما جزم بذلك المزي.

وأبو هريرة متأخر الوفاة عن حذيفة، فعدم سماع يحيى من حذيفة من باب الأولى.. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٢).

(١) يحيى بن وثَّاب - بتشديد المثلثة - الأسدي مولا هم الكوفي المقرئ؛ ثقة عابد من الرابعة مات سنة ثلاث ومائة خ م س ق «التقريب» (١٠٦٨).

(٢) أجوبة ابن حجر (ص ٦٥). وفيه أنه سئل عن صحته فقال: لا يصح.

(٣) في «مسند الشهاب» (١٤٨/١)، (ح ٢٠٢) وأخرجه أيضاً القاسم بن موسى الأشيب في جزئه «مخطوط جوامع الكلم»، وابن عدي في «الكامل» (٥٥/١) واقتصر على شيء منها دون لفظ الترجمة، وأبو ذر الهروي في «فوائده» (ص ٦١)، (ح ٥)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١٨٥/٣) كلهم من طريق عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني عن أبيه عن جده زيد قال فذكره... وهي خطبة طويلة.

ولفظ الترجمة جزء من الخطبة، وقد أشار إليها الذهبي في «الميزان» (٥٠٦/٢). وقال عنها: منكرة، وجعل الآفة من عبدالله.

وعبدالله بن مصعب هو وأبوه مجهولان؛ قاله ابن القطان والذهبي.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٥٠٦/٢)، «لسان الميزان» (١٦/٥).

وروى البيهقي في دلائل النبوة (٢٤١/٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٤٠/٥١) هذه الخطبة من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً، وفيه لفظ الترجمة.

وفي إسناده أكثر من علة؛ أشدها ضعفاً: عبدالعزيز بن عمران الزهري، قال عنه البخاري: لا يكتب حديثه؛ منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً. وقال النسائي: متروك. وقال الحافظ: متروك. انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩/٦)، «الجرح

والتعديل» (٣٩٠/٥، ٣٩١)، «تهذيب التهذيب» (٥٩٢/٢)، «التقريب» (ص ٦١٤).

= وقد صح - لفظ الترجمة - عن ابن مسعود رواه عنه أبو الأحوص وعنه أبو إسحاق واختلف عليه فيه:

فرواه عن أبي إسحاق إدريس بن يزيد الأودي عند الهروي في ذم الكلام (٣٢٧/٢) وهي عند القضاعي في «مسنده» (٢٦٣/٢، ٢٦٤)، وابن ماجه في «السنن»، باب اجتناب البدع والجدل (ص ٢١)، (ح ٤٦) من طريق موسى بن عقبة كلاهما عنه مرفوعاً: كان رسول الله يخطبنا فيقول... فذكر خطبة طويلة وفيها: «فكل ما هو آت قريب». وخالفهما إسرائيل ومعر بن راشد كلاهما عن أبي إسحاق به موقوفاً من قول ابن مسعود.

ورواية إسرائيل أخرجها الهروي في ذم الكلام (٣٢٧/٢) مقرونة برواية إدريس الأودي ثم بين أن رواية إسرائيل لم يرفعها، إنما الرفع عن إدريس وهي في شرح السنة (١٥٣/١٣)، (ح ٣٥٧٥) وعند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٦٢/٢)، (ح ٢٣٠١).

ورواية معمر بن راشد أخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (١١٦/١)، (ح ٢٠٠٧٦) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩٨/٩)، (ح ٨٥١٨) ويؤب الطبراني على الأثر بقوله: «خطبة ابن مسعود ومن كلامه»، والبيهقي في «الشعب» (٤٤١/٦)، (ح ٤٤٥٤). ورواه موقوفاً عن أبي إسحاق شعبة وشريك كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٣٢٣/٥) ولم أقف على روايتهما.

وصوب الدارقطني الموقوف فقال: «وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب»، «العلل» (٣٢٤/٥).

ورواه الحنائي في «فوائده» (١٠٢٠/٢)، (ح ١٩٧) ورجح الوقف فقال: «وقد رواه غير الحسن بن عمار موقوفاً من قول عبدالله، وهو الصواب».

وأورد المناوي الرواية الموقوفة في «التيسير في شرح الجامع الصغير» (٧٣٩/١) وقال: إسناده جيد.

وقد تابع أبا إسحاق على وقفه جماعة وهي مما يرجح الوقف:

منهم أسلم المنقري عن بلاز - ويقال بلاد - بن عصمة قال: سمعت ابن مسعود: فذكره... وهي عند الدارمي في «سننه» (٢٩٠/١)، (ح ٢١٣).

وتابعه: إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مختصراً أخرجها البيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٨٢/١، ٤٨٣).

وتابعه أيضاً: عبدالرحمن بن عابس عن أبي إياس عن ابن مسعود أخرجها ابن أبي عمر في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٨٨/١٣)، (ح ٣١٢٥).

وبهذا يتضح أن الوقف أصح وأرجح للقرائن القوية والعلة من أبي إسحاق السبيعي =

الجهني^(١) عن أبيه عن جده زيد. قال: «تلقت هذه الخطبة من في^(٢) رسول الله ﷺ... فذكرها^(٣)، وفيها هذا.

٨٣٩ حديث: «كل معروف صدقة».

البخاري^(٤) عن جابر، ومسلم^(٥) عن حذيفة، كلاهما به مرفوعاً، زاد

= فإنه مدلس وقد عنعن وأيضاً فقد اختلط في آخر عمره ورواية شعبة التي أشار إليها الدارقطني قبل الاختلاط.

وصح أيضاً عن أبي هريرة أنه كان يحلف أنه من قول الصادق المصدوق صلوات ربي وسلامه عليه فقد أخرج البزار كما في «كشف الأستار» (١٤٢/٤)، (ح ٣٣٩٦) قال حدثنا علي بن المنذر ثنا محمد بن فضيل عن عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وفيه قصة خروج الدجال... ثم قال أبو هريرة فأحلف أن رسول الله ﷺ أبا القاسم الصادق المصدوق ﷺ قال: «... إنه لحق، وأما إنه لقريب فكل ما هو آت قريب».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٦٦٨/٧)، (ح ١٢٥٤٣) وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير علي بن المنذر، وهو ثقة.

وروى أبو داود في «المراسيل» (ص ١٦٥) عن محمد بن سلمة، والبيهقي «في الكبرى مع الجواهر» (٢١٥/٣) من طريق بحر بن نصر كلاهما عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب مرسلًا.

وهو صحيح رجاله ثقات، وقد روي عن الزهري موصولاً من رواية الواقدي عن ابن أخي الزهري أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٢٤٧/٤)، ط. حمدي السلفي وقال: وإن الواقدي ليأتي عنه - أي: ابن أخي الزهري - بمناكير عن الزهري وغيره. وقد أنكرها الحافظ ابن حجر أيضاً فقال: لم نجد لها أصلاً... لكن ألصق التهمة بابن أخي الزهري.

وقد اشتهرت هذه الكلمة عن جماعة من السلف منهم: محمد بن علي بن الحنفية في خطبة طويلة له أخرجه ابن سعد في «الطبقات» بسند صحيح، وقد أوردها بتمامها الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٥/٤) وقال: إسناده ثابت.

وثبت أيضاً عن الحسن بن علي رضي الله عنهما كما رواها الآجري بسند صحيح في كتابه الشريعة (٢١٦٩/٥)، (ح ١٦٦٠).

(١) فيهم جهالة (عبدالله وأبوه مصعب) قاله الذهبي «الميزان» (٥٠٦/٢).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «فدهرها»!

(٤) في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة (١١/٨)، (ح ٦٠٢١).

(٥) في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من =

ابن عدي^(١) والدارقطني في «المستجد»^(٢)، والخرائطي^(٣)، والبيهقي في «الشعب»^(٤) في حديث جابر: «وكل ما أنفق الرجل على نفسه وأهله كُتِبَ له صدقة».

= المعروف (٦٩٧/٢)، (ح ١٠٠٥).

(١) في «الكامل» (١٩٥٩/٥) في ترجمة عبد الحميد بن الحسن الهلالي وقد روى ابن عدي هذا الحديث من طريقه عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً: «كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله كتب له صدقة، وما وقى رجل عرضه فهو صدقة، وما أنفق الرجل من نفقة فعلى الله خلفها ضامناً إلا ما كان في نفقة بنيان أو في معصية».

(٢) «المستجد من فعلات الأجواد» (ص ٣٧)، (ح ١٨) وقد رواه في «السنن» (٤٢٨/٣)، (ح ٢٨٩٥) من طريق عبد الحميد عن ابن المنكدر به.

(٣) «مكارم الأخلاق» باب ما جاء في اصطناع المعروف من الفضل (٢٢٦/١)، (ح ٨٤) من طريق عبد الحميد بن حسن الهلالي به.

(٤) «شعب الإيمان» (١٤٨/٥، ١٤٩)، (ح ٣٢٠١) من طريق عبد الحميد الهلالي به. وقد رواه الحاكم أيضاً في «المستدرک» من طريق عبد الحميد به. (٥٠/٢)، ط. المرعشلي وصححه.

وتعقبه الذهبي فقال: عبد الحميد ضعفه. «المستدرک مع التلخيص» (٥٠/٢). قلت: قال عنه ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ. وضعفه ابن المديني والدارقطني.

وقال الحافظ: صدوق يخطئ. «الجرح والتعديل» (١١/٦)، «تهذيب التهذيب» (٤٧٥/٢)، «التقريب» (ص ٥٦٤).

وعليه فإن حديثه يتقوى إذا توبع، وقد توبع.

قال ابن عدي بعد روايته للحديث عن عبد الحميد: ولا أعلم روى عن ابن المنكدر غير عبد الحميد بن الحسن ومسور بن الصلت، ولعبد الحميد عن ابن المنكدر عن جابر أحاديث بعضها مشاهير وبعضها لا يتابع عليه. «الكامل» (١٩٥٩/٥).

قلت: وهذا من الأحاديث التي توبع عليها؛ تابعه مسور بن الصلت عند ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (ص ٣٤)، (ح ٧) مختصراً وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦/٤)، (ح ٢٠٤٠) وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٣٧١/٢)، ط. حمدي السلفي، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٢٤/٦) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٢٣/١٣)، (ح ١٠٢٢٩).

والمسور ضعفه أحمد والبخاري كما في «لسان الميزان» (٦٤/٨).

وللحديث متابعة قاصرة أخرجها الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٣٨٥/١) فقال: أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل الأنباري أنا أبو حامد أحمد بن =

وزاد أبو يعلى^(١) في حديث جابر أيضاً: «يصنعه»^(٢) أحدكم إلى غني أو فقير».

وفي الباب عن جماعة: كابن عمر^(٣).....

= الحسين الهمداني نا أحمد بن محمد بن عمر المنكدري نا أبو داود سليمان بن سيف قال: كنت مع أبي عاصم النبيل وهو يمشي وعليه طيلسان فسقط عنه طيلسانه فسوّيته عليه فالتفت إليّ وقال: كل معروف صدقة. فقلت: من ذكره رحمك الله؟ قال: أنا: ابن جريج عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ قال: كل معروف صنعه إلى غني أو فقير فهو صدقة.

ورجاله موثقون عدا أحمد المنكدري قال فيه ابن عساكر: له أفراد وعجائب. «تاريخ دمشق» (٤٢٩/٥).

وفيه عن ابن جريج!

والحديث يتقوى بهاتين المتابعيتين فهو حسن لغيره والله أعلم.

(١) في «مسنده» (٦٦/٤)، (ح ٢٠٨٥) من طريق إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن جابر: قال رسول الله ﷺ: كل معروف يصنعه أحدكم إلى غني أو فقير فهو صدقة له يوم القيامة. وسنده ضعيف جداً أفته إبراهيم بن يزيد الخوزي القرشي؛ قال عنه أحمد والنسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال الذهبي: واه، وقال ابن حجر: متروك الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٤٦/٢)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٤٢)، «تهذيب التهذيب» (٩٤/١)، «تقريب التهذيب» (ص ١١٨).

وقد خالفهما في إسناده طلحة بن عمرو فرواه: عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً باللفظ نفسه. رواها أحمد ابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٦٩٥/٥)، (ح ٩٧٥)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص ٢٦)، (ح ١٤) و«قضاء الحوائج» (ص ٣٧)، (ح ١٣) وطلحة: متروك الحديث، وسيأتي بيان حاله قريباً.

(٢) في الأصل و(ز): «بصيغة» وفي (م): «بضعف» والصواب: «يصنعه» كما في المصدر «مسند أبي يعلى».

(٣) أخرجه ابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٦٩٥/٥)، (ح ٩٧٥)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص ٢٦)، (ح ١٤) و«قضاء الحوائج» أيضاً (ص ٣٧)، (ح ١٣) جميعهم من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: كل معروف يصنعه أحدكم إلى غني أو فقير فهو صدقة.

وأورده في البوصيري في: «إتحاف الخيرة المهرة» (٥١٩/٥) وقال: «هذا إسناد ضعيف؛ طلحة بن عمرو الحضرمي المكي، ضعفه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة، والبزار، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم».

وابن عمرو^(١)

= لكن أكثر الأئمة على تضعيفه ضعفاً شديداً يصل إلى حد الترك فعبارة أحمد: لا شيء متروك الحديث. وأما يحيى وابن المديني فقالا عنه: ليس بشيء. وأما البخاري فقد نقل عن يحيى قوله: ليس بشيء. وأما رأي أبي حاتم فيه: مكي ليس بالقوي لين الحديث عندهم.

وعبارة النسائي: متروك الحديث. وانتهى الحافظ ابن حجر إلى أنه: متروك. انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤١١/١)، «التاريخ الكبير» (٣٥٠/٤)، «الجرح والتعديل» (٤٧٨/٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٤٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٤٠/٢)، «التقريب» (ص ٤٦٤).

ثم إن فيه علة أخرى؛ وهي الانقطاع بين عطاء وابن عمر؛ فإنه لم يسمع منه وقد رآه. كما قاله ابن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٥٤)، «جامع التحصيل» (ص ٢٣٧)، «تهذيب الكمال».

(١) سقط من (م) وهو في الأصل و(ز).

رواه الدارقطني في المستجد كما عناه إليه العراقي في «المغني بتخريج الإحياء» (٩٠٧/٢)، (ح ٣٣١١)، والسخاوي في «الجواهر المجموعة» (ص ٢٠١) وهو غير موجود بالمستجد، فقامت محققة كتاب المستجد بإلحاقه من تخريج العراقي وقالت: غير موجود بالأصل.

وقد أبرز من رجاله القليل مما يعطي عليه حكماً، وهو من طريق الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، مرفوعاً ولفظه: «كل معروف صدقة، والదال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة اللهفان».

وسنده ضعيف؛ لأن الحجاج بن أرطاة ضعيف يدلّس تدليس التسوية وقد عنعن، قال ابن المبارك: كان الحجاج يدلّس، فكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العزمي، والعزمي متروك. وقال ابن معين: صدوق ليس بالقوي يدلّس عن العزمي عن عمرو بن شعيب. قال الذهبي: يعني: يُسقط العزمي. وقال ابن المديني: تركته عمداً ولم أكتب عنه. وقال أبو زرعة: صدوق مدلس. وقال أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء يكتب حديثه، فإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، لا يحتج بحديثه.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لا يعتمد الكذب، وهو ممن يكتب حديثه. وقال الحافظ: صدوق كثير الخطأ والتدليس.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٦/٣)، «الكامل» (٢٢٣/٢) و«تهذيب الكمال» (٤٢٥/٥) و«سير أعلام النبلاء» (٧٠/٧)، «التقريب» (٢٢٢).

وقد ضعف الحديث العراقي في تخريجه للإحياء وألصق الضعف بالحجاج. «المغني =

وابن مسعود^(١).....

= عن حمل الأسفار» (٩٠٧/٢)، (ح ٣٣١١).

لكن له شاهدان من حديث ابن عباس وابن عمر باللفظ نفسه سواء:

فحديث ابن عباس أخرجه تمام في «فوائده» (٦٥/٢)، والصيداوي في «معجم شيوخه» (ص ١٨٤)، والبيهقي في «الشعب» (١١٥/١٠)، (ح ٧٢٥١) من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عنه به مرفوعاً.

وطلحة متروك الحديث وقد فصلنا القول فيه.

وأما حديث ابن عمر فرواه ابن عدي في «الكامل» (٤١٩/٣) وفيه: موسى بن عبيدة ضعيف جداً.

قال ابن معين: ليس بشيء، ومرة: لا يحتج به. وقال أحمد: لا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ضعيف الحديث جداً.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٢١٠)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢٠٦/٣)، «الجرح والتعديل» (١٥١/٨)، «الميزان» (٢١٣/٤).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٠/١٠)، (ح ١٠٠٤٧) وفي «مكارم الأخلاق» (ص ٧٨)، (ح ١١٢)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ح ٨٣)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص ٢٥)، (ح ١٢) و«قضاء الحوائج» (ص ٣٦)، (ح ١١)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٧٧/٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤٩/٣) ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٨٧/١)، (ح ٨٨)، والشاشي في «مسنده» (٣٤٨/١)، (ح ٣٣٠) جميعهم من طريق صدقة بن موسى، عن فرقد السبخي، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «كل معروف صدقة وزاد بعضهم: إلى غني أو فقير».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣١/٣) وقال: فيه صدقة بن موسى وهو ضعيف.

قلت: ضعفه ابن معين وأبو داود والترمذي والدارقطني والذهبي عبارات الأئمة دائرة على الضعف الذي ينجر، فهو كما قال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بقوي. وانظر: «تهذيب الكمال» (١٤٩/١٣)، و«الجرح والتعديل» (٤٣٢/٤) و«الكاشف» (٥٠٢/١).

وفات الهيثمي أن يبنه علي: فرقد بن يعقوب السبخي وهو ضعيف أيضاً؛ قال فيه أحمد وأبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال ابن عدي: كان يعدُّ من صالح أهل البصرة، وليس هو كثير الحديث. وقال الحافظ: صدوق عابد، لين الحديث، كثير الخطأ.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٨٤/١)، «التاريخ الكبير» (١٣١/٧)، «الجرح والتعديل»

(٨١/٧)، «الكامل» (٢٧/٦)، «تهذيب الكمال» (١٦٤/٢٣) و«التقريب» (ص ٧٨٠).

وأبي سعيد^(١)، كما بينها في «الجواهر المجموعة في النوادر المسموعة»^(٢).

٨٤٠ حديث: «كُلُّ مَمْنُوعٍ حُلُولٌ»^(٣).

هو معنى: «إن ابن آدم لحريص على ما مُنِعَ»، الماضي في «الهمزة»^(٤). وفي^(٥) «الإحياء» للغزالي: «لو مُنِعَ الناس عن فَتِّ البَعْرِ^(٦) لفتوه»^(٧).

- = وقد تابع فرقدًا شعبة متابعة تامة كما عند أبي نعيم في «الحلية» (١٩٤/٧).
- والحديث يتقوى بشواهد التي مضت فهو حسن لغيره إن شاء الله.
- (١) أخرجه الدارقطني في المستجاد كما عزاه إليه العراقي في المغني (٩٠٧/٢)، والسخاوي في «الجواهر المجموعة» (ص ٢٠٣).
- ولم أقف عليه في المستجاد في القسم المطبوع منه، وقد أَلْحَقْتُهُ المحققة من كتاب العراقي بلا إسناد. ولفظه: «كل معروف فعلته إلى غني أو فقير صدقة».
- ووقفت عليه مسنداً عند ابن منده في «أماليه» من رواية البزاني عنه (مخطوط جوامع) من طريق أبي مريم عبدالغفار بن القاسم عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ آخر: المعروف كله صدقة، والدال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة اللهفان.
- وسنده واه جداً؛ ولعل الآفة من أبي مريم عبدالغفار؛ قال عنه أحمد: عامة أحاديثه بواطيل.
- ورماه ابن المديني بالوضع. وكذبه أبو داود.
- وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.
- انظر: «الجرح والتعديل» (٥٣/٦) «الضعفاء» للنسائي (ص ١٦٧) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص ٤٦)، «الميزان» (٢/٦٤٠).
- وضعه الحافظ العراقي «في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٩٠٧/٢)، (ح ٣٣١٢). ولم يذكر علته.
- (٢) والكتاب يتعلق بالجود والبخل وقضاء الحوائج، والصدقة. طبعته دار ابن حزم.
- (٣) قال القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٨): «ليس بحديث، ويدل على صحة معناه ما ابتلي آدم ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾».
- (٤) تقدم في حرف الهمزة برقم (٢١٩).
- (٥) من هنا إلى آخر الكلام سقط من (م).
- (٦) البعر: بإسكان العين وتحريكها، وهو: رجيع ذوات الخف وذوات الظلف إلا البقر الأهلي، فإنها تَحْنِي حَنْئاً فهو حَنْئُهَا. انظر «لسان العرب» (٤٤٤/١) و«تاج العروس» (٢١٨/١٠)، و«المعجم الوسيط» (٦٣/١).
- (٧) «إحياء علوم الدين» (٥٧/١).

فقال مخرجه^(١): «لم أجده»^(٢) إلا من حديث الحسن مرسلًا، وهو ضعيف^(٣)، رواه ابن شاهين^(٤).

٨٤١ حديث: «كل يوم لا أزداد فيه علماً يقربني من الله، فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم».

الطبراني في «الأوسط»^(٥)، وأبو نعيم في «الحلية»^(٦)، وابن عبد البر في

(١) أي: الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء في كتابه: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٣٥/١)، (ح ١٣٢).

(٢) وقع في مطبوعة «المغني عن حمل الأسفار» (٣٥/١)، «لم أجده» ولم يذكر بعدها شيئاً. وتمايم قول العراقي، نقله عنه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٣٤١/١). فلعله في الأصل المفقود من تخريجه الكبير على الإحياء.

(٣) بل جعله السبكي ضمن الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً من أحاديث الإحياء في كتابه «طبقات الشافعية» (٢٨٩/٦). وتمايمه: «وقالوا ما نهينا عنه إلا وفيه شيء». وهكذا ذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/٢) ولم ينسبه لأحد بل قال: كان يقال... فذكره.

وذكره الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء (١٠٣/٣) منسوباً للنبي عليه الصلاة والسلام بلا سند.

(٤) لم أقف عليه، لكن قال الزبيدي «شارح الإحياء» (٣٤١/١) «إتحاف السادة المتقين» بعد عزو العراقي الحديث لابن شاهين: وجدت بخط الداودي ما نصه ولفظ ابن شاهين: لو منع الناس فت الشوك لقالوا فيه الند. انتهى.

وفي المعنى حديث أبي جحيفة: رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٦/١)، (ح ٦٩) ط. دار الكتب، والطبراني في «الكبير» (١٢٤/٢٢)، (ح ٣١٩) من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة مرفوعاً بلفظ: أن النبي ﷺ كان جالساً ذات يوم وقدامه قوم يصنعون شيئاً يكرهه من كلام ولغظ، فقليل: يا رسول الله، ألا تنهاهم قال: «لو نهيتهم عن الحجون لأوشك بعضهم يأتيه وليست له حاجة».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٢٦/١)، (ح ٨٢٥) وقال: «رجاله رجال الصحيح». قلت: وأبو إسحق وإن تغير في أواخر عمره إلا أن رواية القدامى عنه صحيحة كالثوري وشعبة كما نص عليه الحافظ في الفتح، والأعمش متقدم الوفاة عنهما، وقد أخرج روايته عنه مسلم في الصحيح.

وقد تابعه الثوري أشار إليها أبو نعيم في «الحلية» (٣٤٧/٤).

(٥) (٣٦٧/٦)، (ح ٦٦٣٦).

(٦) (١٨٨/٨) من طريق عبدالله بن المبارك عن الحكم بن عبدالله عن الزهري عن سعيد بن =

«جامع العلم»^(١)، وآخرون^(٢) بسند ضعيف، من حديث عائشة به مرفوعاً.

٨٤٢ حديث: «كلوا^(٣) الزيت وأدهنوا به؛ فإنه مبارك».

= المسيب عن عائشة به مرفوعاً.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» في موضعين (٢٥٩/١)، (ح ٣١٨)، و(٢٦٠/١)، (ح ٣١٩).

(٢) كإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥٥٣/٢)، (ح ١١٢٨)، وابن المقرئ في «معجمه»

(ص ٣٨٤)، (ح ١٢٧٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢٩٤/٣)، والخطيب في «تاريخه»

(١٠٠/٦)، وابن الجوزي في الموضوعات «الكبرى» (٢٣٣/١)، (٢٣٤). جميعهم من

طريق الحكم بن عبدالله عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الحكم بن عبدالله الأيلي...

وقال أبو نعيم في «الحلية» (١٨٨/٨) بعد روايته الحديث: غريب من حديث الزهري

تفرد به الحكم.

قلت: والحكم هو ابن عبدالله بن خطاف أبو سلمة وهو كذاب وضاع، قال ابن معين

وغیره: ليس بثقة. وأمر أبو زرعة بأن يضرب على حديثه. وقال أبو حاتم: ذاهب؛

متروك الحديث، لا يكتب حديثه؛ كان يكذب. وقال الدارقطني: كان يضع الحديث،

روى عن الزهري عن ابن المسيب نسخة خمسين حديثاً أو أكثر منكراً لا أصل لها.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٠/٣) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ص ٢٢٧)،

«ميزان الاعتدال» (٥٧٢/١).

ويجدر التنبيه على أن هذا الراوي يشبهه براو آخر يحمل اسمه واسم أبيه ويختلفان في

الكنية والنسبة وبعضهم لم يفرق بينهما كما قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»

(٥٧٢/١).

وعلى فرض التفريق لا يضر ذلك؛ فكلاهما متروك كذاب، فالآخر كذبه الأئمة

واتهموه بالوضع كالإمام أحمد وأبي حاتم والدارقطني. «الميزان» (٥٧٢/١).

وقد أورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (٣٥١/١)، (ح ٥٧٥) وقال: رواه الطبراني

في «الأوسط» وفيه الحكم بن عبدالله، قال أبو حاتم: كذاب.

فالحديث موضوع، ولذلك أوردته السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١٩١/١) ونقل

عن الصوري قوله: «منكر لا أصل له، والحكم كذاب يروي الموضوعات عن

الأبواب».

وأورده الشوكاني أيضاً في «الفوائد المجموعة» (٣٥٥/٢)، ط. رضوان وعزاه

للطبراني في «الأوسط» وقال: في إسناده وضاع.

وحكم عليه الألباني بالوضع. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٥٥٧/١).

واقصر العراقي على تضعيفه كما في «المغني» (١٣/١)، (ح ٢١).

(٣) قد يُشكل هذا اللفظ من أن الزيت من جملة المانعات فكيف يؤكل؟ لكن ورد ما يدفع =

أحمد^(١)، والترمذي^(٢).....

= هذا الإشكال في بعض ألفاظ الحديث وهو قوله: «اثتدموا»؛ أي: كلوه بالخبز واجعلوه كالإدام.

انظر: «فيض القدير» للمناوي (٩١/١).

(١) أشار السخاوي إلى أن رواية أحمد عن عمر، ولم أقف عليها في المسند من حديث عمر، وإنما الموجود في المسند هي من رواية أبي أسيد الأنصاري وسيأتي تخريجها. إلا أنني وقفت عليها من حديث عمر عند أبي داود في مسائله لأحمد (ص ٣٩٢)، برقم (١٨٧٧). فرواه أحمد عن عبدالرزاق ورجح إرساله.

وأخرجه ابن عساكر من طريق البيهقي في «تاريخ دمشق» (١٨٢/٣٦): أنا علي بن عبدالله: أنا عثمان بن أحمد: نا حنبل بن إسحاق: قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر «اثتدموا بالزيت...» هو عندنا مرسل، عبدالرزاق حدثنا».

(٢) جامع الترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الزيت (٢٨٥/٤)، (ح ١٨٥٦) قال: حدثنا يحيى بن موسى: حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به؛ فإنه من شجرة مباركة».

وهذا الحديث قد اختلف فيه على عبدالرزاق؛ على أنه هو الذي اضطرب في إسناده؛ فمرة يرويه عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً، ومرة يرويه عن معمر عن زيد عن أبيه، وليس يذكر عمر، ومرة يرفعه على الشك، فيقول: أحسبه عن عمر مرفوعاً.

ولذا قال الترمذي في «جامعه» (٢٨٥/٤)، (ح ١٨٥٦) عقب الحديث: «... وكان عبدالرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث؛ فربما ذكر فيه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك فقال: أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا».

فأما رواية الرفع على الجزم فرواه الترمذي من طريق يحيى بن موسى كما سبق وتابعه جماعة:

عبد بن حميد كما في المنتخب من «مسنده» (ص ٣٣)، (ح ١٣)، والحسين بن مهدي كما عند ابن ماجه في «سننه» (١١٠٣/٢)، (ح ٣٣١٩)، ط. عبدالباقي، والحاكم في «المستدرک» (١٢٢/٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم و«الضياء في المختارة» (١٧٥/١)، (ح ٨٣) من طريق محمد بن سهل والبخاري في «البحر الزخار» (٣٩٧/١)، (ح ٢٧٥) عن محمد بن سهل والحسين بن مهدي، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨٥، ٢٨٤/١١)، (ح ٤٤٤٩، ٤٤٥٠) من طريق محمد بن أبي السري. =

= وأما رواية الشك (أحسبه عن عمر):

فقد أخرجها البيهقي في «الشعب» (٩٢/٨)، (ح ٥٥٣٩)، و«الآداب» (ص ١٧٥)، (ح ٥٢١) من رواية أحمد بن منصور، وابن أبي الفوارس (مخطوط جوامع) من طريق محمود بن غيلان كلاهما عن عبدالرزاق به.

ورواه آخرون بأسانيدهم عن: عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه مرسلًا. ولم يذكر عمر.

وهي في «المصنف» له (٤٢٢/١)، (ح ١٩٥٦٨) من رواية الدبري عنه. والإمام أحمد كما في مسائل أبي داود (ص ٣٩٢)، والترمذي في «جامعه» (٢٨٥/٤)، (ح ١٨٥٦) عن سليمان بن معبد.

وقد أشار إلى هذا الاضطراب أيضاً: أبو حاتم فيما نقله ابنه عنه في «العلل» لابن أبي حاتم (٤٠٤/٤) فقال: وسمعت أبي يقول: «روى عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم. عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ: «كلوا الزيت، واتئدوا به».

حدث مرة: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن النبي ﷺ هكذا رواه دهرًا.

ثم قال بعد: زيد بن أسلم، عن أبيه: أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ، ثم لم يمت حتى جعله: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ بلا شك. اهـ.

فالراجع فيه أنه مرسل؛ أرسله زيد بن أسلم عن أبيه، وذكّر عمر فيه خطأ.

وقد ذهب إلى ذلك ابن معين كما في «تاريخه» - رواية الدوري - (١٤٢/٣) قال:

سمعت يحيى يقول: حديث معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه [عمر] - ليست في الأصل وإنما قال الألباني هي زيادة يقتضيها السياق -. قال: قال رسول الله ﷺ:

«كلوا الزيت وادهنوا به» ليس هو بشيء، إنما هو عن زيد مرسلًا.

ورجح إرساله أيضاً أحمد في «سؤالات أبي داود» (ص ٣٩٢)، برقم (١٨٧٧).

قال أبو داود: سألت أحمد عن حديث عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ. . . . الحديث؟

فقال أحمد: هذا حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه، ليس فيه عمر.

وسأل الترمذي شيخه الإمام البخاري عن هذا الحديث كما عند ترتيب «علل الترمذي» لأبي طالب القاضي (ص ٣٠٦) فقال: حدثنا يحيى بن موسى: حدثنا عبدالرزاق قال:

أخبرنا معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «اتئدوا بالزيت وادهنوا به فإنه يخرج من شجرة مباركة».

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث مرسل.

قلت له رواه أحد عن زيد بن أسلم غير معمر؟

قال: لا أعلمه.

وابن ماجه^(١).....

- = قلت: لكن رواه عنه زياد بن سعد وهي متابعة لمعمر كما عند الطبراني في «الأوسط» (٨٤/٩)، (ح ٩١٩٦) حدثنا مفضل: ثنا أبو حمة: ثنا أبو قرعة قال: ذكر زمعة عن زياد بن سعد عن زيد بن أسلم قال: سمعت أبي يحدث عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه يخرج من شجرة مباركة».
- وقد أشار إليها البيهقي في «شعبه» (٩٣/٨)، والبزار في «مسنده» (٣٩٨/١).
- وهذه الرواية بهذا السند منكرة الحمل فيها على زمعة، وهو ابن صالح اليماني ضعيف؛ قال عنه البخاري: يخالف في حديثه. وقال أبو زرعة: لين واهي الحديث. وقال ابن عدي: ربما يهم في بعض ما يرويه. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٨٩/٩، ٣٨٩).
- فالراجح في حديث عبدالرزاق هو الإرسال لتوافق الأئمة على ذلك.
- ولحديث عمر هذا طريق آخر، وهو قريب المعنى أخرجها الطبراني كما في «الكبير» (٧٤/١)، (ح ٨٩) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣١٥) من طريق الصعب بن حكيم بن شريك بن نملة عن أبيه عن جده قال: ضفت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة فاطمني كسوراً من رأس بعير بارد وأطعمنا زيتاً وقال: هذا الزيت المبارك الذي قال الله ﷻ لنبيه ﷺ.
- وهذا إسناد ضعيف أيضاً وهو موقوف؛ فإن الصعب بن حكيم ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٣/٨) وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (ص ٤٥٢)....
- وأبوه: حكيم بن شريك، مستور كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص ٢٦٥).
- وجده: مقبول، قاله ابن حجر في «التقريب» (ص ٤٣٦).
- وقد أشار إلى ضعف إسناده أبو نعيم بقوله: «غريب من حديث الصعب».
- (١) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب الزيت (ص ٥٥٨)، (ح ٣٣٢٠) من طريق عبدالله بن سعيد عن جده قال سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه مبارك».
- وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٩٨/٢) من طريق عبدالله بن سعيد المقبري به.
- وقد أورده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٨٦/٣) وقال: إسناده ضعيف لضعف عبدالله المقبري.
- قلت: وضَعُفَهُ يصل إلى حد الترك؛ على أقل الأحوال، بل قال يحيى القطان: استبان لي كذبه في مجلس فيما حكاه عنه البخاري في تاريخه.
- وقال عنه أحمد: منكر الحديث متروك الحديث، وكذا قال الفلاس كقول أحمد.
- وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال الحافظ: متروك.
- انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١٠٥/٥)، «الجرح والتعديل» (٧١/٥): «التقريب» (ص ٥١١).
- وروي عن أبي هريرة بإسناد آخر بلفظ مقارب رواه أبو نعيم في الطب (٦٣٥/٢)، =

عن عمر، وابن ماجه فقط عن أبي هريرة وصححه^(١) الحاكم على شرطهما^(٢)، وفي لفظ: «فإنه من شجرة مباركة»^(٣).

= (ح ٦٨٤) من طريق يحيى بن عبد الباقي: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة: حدثنا علي بن محمد الرحال مولى بن هاشم قال: سمعت الأوزاعي يقول: حدثني مكحول عن أبي مالك عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «كلوا الزيت وادهنوا به، فإنه شفاء من سبعين داء، منها الجذام».

وسنده ضعيف جداً؛ فيه أحمد بن محمد بن أبي بزة، قال عنه أبو حاتم: روى حديثاً منكراً، وقال عنه العقيلي: منكر الحديث.

وأورد الألباني الحديث في سلسلته وقال: منكر. (ح ٥١٢).

قلت: وتنبه السخاوي يشعر بأن ابن ماجه لم يخرج له إلا من حديث أبي هريرة فقط، وليس كذلك بل أخرجه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً بلفظ: «اتدموا بالزيت فإنه من شجرة مباركة».

(١) من هنا إلى «مباركة» سقط من (م).

(٢) الذي صححه الحاكم على شرط الشيخين حديث عبدالرزاق عن معمر موصولاً. المستدرک مع التلخيص كتاب الأطعمة (١٢٢/٤).

وهذا الحكم من الحاكم يسلم له فيما لو لم يضطرب عبدالرزاق فيه؛ كما نص على ذلك الأئمة، فالراجع أنه مرسل ولا يصح وصله عنه.

(٣) ورد الحديث بألفاظ متقاربة ك: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة».

وممن أخرجه بهذا للفظ الترمذي في «جامعه» (٢٨٥/٤)، (ح ١٨٥١) من طريق عبدالرزاق عن معمر موصولاً.

ولفظ بعضهم: «اتدموا بالزيت» بدل «كلوا الزيت»؛ فإنه من شجرة مباركة.

وهي عند ابن ماجه في «سننه» (١١٠٣/٢)، (ح ٣٣١٩) وعند الحاكم في «المستدرک» (١٢٢/٤)، والبزار في «مسنده» (٣٩٧/١)، (ح ٢٧٥)، و«الضياء في المختارة» (١٧٥/١، ١٧٦)، (ح ٨٢، ٨٣) وزاد: (يخرج).

كلهم من طريق عبدالرزاق موصولاً.

وجاء في بعض الروايات: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه طيب مبارك».

أخرجها الحاكم في «المستدرک» (٣٩٨/٢) من حديث المقبري عن جده عن أبي هريرة، وإسناده ضعيف جداً وقد سبق عزوه لابن ماجه.

وجاء في بعض الألفاظ: «فإنه مبارك» دون «طيب».

وهي عند إسحاق في «مسنده» (٣٩١/١)، (ح ٤٢٥) من حديث أبي هريرة وعند

الدارمي في «سننه» (١٣٠٣/٢)، (ح ٢٠٩٦) من حديث أبي أسيد الأنصاري، وابن

ماجہ (١١٠٣/٢)، (ح ٣٣١٩) من حديث أبي هريرة.

وفي الباب عن جماعة^(١).

(١) نعم ورد عن صحابة آخرين، وبعض روايتهم تتفق تماماً مع لفظ الترجمة، وبعضها ينحوها، ومن هؤلاء:

عائشة بنت الصديق أم المؤمنين رضي الله عنها، وأبي أسيد الأنصاري، وعقبة بن عامر، وعلي بن أبي طالب.

وأبدأ برواية أبي أسيد الأنصاري لاتفاقها عند بعضهم مع لفظ الترجمة تماماً:

وهي عند الدارمي في «سننه» (١٣٠٣/٢)، (ح ٢٠٩٦) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، والترمذي في «جامعه»، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الزيت (٢٨٥/٤)، (ح ١٨٥٧) من طريق أبي نعيم كذلك، وأحمد في «المسند» (٤٥١/٢)، (ح ١٦٠٥٥) عن وكيع والنسائي في «الكبرى» واللفظ له، كتاب الوليمة، أبواب الأطعمة، الزيت (٢٤٤/٦)، (ح ٦٦٦٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي أربعتهم (أبو نعيم ومحمود وويع و ابن مهدي) عن عبدالله بن عيسى عن عطاء الشامي عن أبي أسيد الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة». وليس في الإسناد علة سوى عطاء الشامي قال عنه البخاري: لم يقم حديثه. «التاريخ الكبير» (٤٦٩/٦).

وقال ابن عدي: ليس بمعروف. «الكامل» (٣٦٧/٥) وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤٠١/٣) وأورد قول البخاري فيه. وقال الحافظ مقبول. «التقريب» (ص ٦٨٠). فأحسن أحواله أن يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد ولا شك أن حديث عبد الرزاق الذي مضى شاهد له وهو مرسل قوي، فإنه يتقوى به فهو بمجموع طريقه يرتقي للحسن لغيره والله أعلم.

وأما حديث عقبة بن عامر: فقد أخرجه أبو الحسن الطيوري كما في «الطيوريات» (١٣٦٩/٤)، (ح ١٣٣٢)، وابن بشكوال في الآثار المروية في «الأطعمة العطرية» (ص ١٤٣)، (ح ٢٧). كلاهما من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً بلفظ: عليكم بزيت الزيتون؛ كلوه وادهنوا به؛ فإنه ينفع من الباسور. وسنده ضعيف من أجل ابن لهيعة وفي السند إليه مجهولان.

وأما حديث عائشة فقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «زوائد» للهيثمي (٥٧٨/٢)، (ح ٥٣٣) قال: حدثنا محمد بن عمر حدثنا أبو حريز يعقوب بن مجاهد عن سلمة بن أبي سلمة عن أبيه سمعت عائشة تقول - وذكر عندها الزيت - فقالت: كان رسول الله ﷺ يأمر أن يؤكل ويدهن به ويقول: إنها شجرة مباركة. ثم قال: هذا إسناد ضعيف، محمد بن عمر الواقدي كذاب.

وأما حديث علي بن أبي طالب فقد أخرجه أيضاً الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٥٢٦/١)، (ح ٤٦٩) و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤١٣/٣) قال: حدثنا عبد الرحيم بن واقد، حدثنا حماد بن عمرو، عن السري بن خالد بن شداد، عن =

٨٤٣ حديث: «كما تدين تدان».

أبو نعيم^(١)، والدليمي^(٢) من حديثه وحديث غيره، كلاهما من جهة مكرم بن عبدالرحمن الجوزجاني^(٣) عن محمد بن عبدالملك الأنصاري^(٤) عن نافع عن ابن عمر رفعه في حديث لفظه: «البر لا يبلى، والذنب لا ينسى، والذيان لا يموت، فكن كما شئت؛ فكما تدين تدان».

ومن هذا الوجه أورده ابن عدي في «الكامل»^(٥) وضعف محمداً، ولكن

= جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، عن علي، عليه السلام، أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا علي... في حديث طويل - مشتمل على وصايا - وفيه: «يا علي كل الزيت وادهن به؛ فإنه من أذهن بالزيت لم يقربه الشيطان أربعين ليلة».

قال البوصيري: «هذا إسناد مسلسل بالضعفاء؛ السري وحامد وعبدالرحيم ضعفاء». لكن الحكم عليه بالوضع أليق؛ فإن حماد بن عمرو النصيبى عده السلف فيمن يضع الحديث، كما قال ابن عدي. وقال ابن حبان: يضع الحديث وضعاً على الثقات، وكذبه الجوزجاني. وقال البخاري: منكر الحديث.

انظر: «الكامل» (٤/٢٤٠)، «المجروحين» (١/٢٥٢)، «ميزان الاعتدال» (١/٥٩٨).

(١) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة من هذا الطريق.

(٢) مسند الدليمي (مخطوط/٢٦/أ/ نسخة المكتبة السعيدية/ حيدر آباد).

من طريق مكرم بن عبدالرحمن الجوزجاني عن محمد بن عبدالملك الأنصاري عن نافع عن عبدالله بن عمر رفعه... والحديث بهذا الإسناد موضوع؛ فيه مكرم بن عبدالرحمن لم أقف له على ترجمة. وشيخه محمد بن عبدالملك الأنصاري متهم بوضع الحديث؛ كذبه أحمد وأبو حاتم. وقال الحافظ: كذبه.

انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٣٤٠)، و«اللسان» (٧/٣١٤، ٣١٥).

(٣) مكرم بن عبدالرحمن لم أقف له على ترجمة.

(٤) محمد بن عبدالملك أبو عبدالله الأنصاري الضرير المدني روى عن محمد بن المنكدر وعطاء ونافع، حدث عنه يحيى بن سعيد الحمصي وسالم بن سالم البلخي ويحيى بن صالح الوحاظي، وهو متهم بوضع الحديث؛ كذبه أحمد وأبو حاتم، وقال الحافظ: كذبه.

انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٣٤٠)، و«اللسان» (٧/٣١٤، ٣١٥).

(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/١٥٨). وقال بعدما ذكر جملة من الأحاديث من طريقه منها هذا: «هذه الأحاديث عن نافع غير محفوظة». وقال في آخر ترجمته: «له غير ما ذكرت من الأحاديث عن نافع وعطاء، وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات، وهو ضعيف جداً». (٦/١٦١).

قد أخرجه البيهقي في الكلام على (الديان)^(١) من «الأسماء والصفات»^(٢).

وفي «الزهد»^(٣) كلاهما له من جهة عبدالرزاق، وكذلك هو في «جامعه»^(٤) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابه^(٥) رفعه به مرسلًا، ووصله أحمد فرواه في «الزهد»^(٦) له من هذا الوجه بإثبات أبي الدرداء وجعله من قوله،

- (١) قيل هو: القهَّارُ، وقيل هو: الحاكم والقاضي، وهو فعَّالٌ من: دانَ الناسَ؛ أي: قَهَرَهُمْ على الطاعة، يقال: دَنَيْتُهُمْ فدَانُوا؛ أي: قَهَرْتُهُمْ فأطَاعُوا. «النهاية» (١٤٨/٢).
- (٢) في «الأسماء والصفات» (١٩٧/١)، (ح ١٣٢) قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد: أخبرنا إسماعيل بن محمَّد الصَّفَّار: حدَّثنا أحمد بن منصور الرَّمَادِيُّ: حَدَّثَنَا عبدالرزَّاق: أَخْبَرَنَا معمر عن أيوب عن أبي قلابه قال: قال رسول الله ﷺ: «البرُّ لا يبلى، والإثم لا ينسى، والديان لا يموت، فكن كما شئت كما تدين تدان». ثم قال: «هذا مرسل».

وهو مرسل صحيح رجاله ثقات؛ لأن أبا قلابه وهو عبدالله بن زيد الجرمي من ثقات التابعين.

وسياقي وصله عند أحمد.

- (٣) «الزهد الكبير» للبيهقي (ص ٢٧٧)، (ح ٧١٠) بالسند السابق نفسه إلا أنه قال: «الديان لا ينাম بدل: لا يموت».
- (٤) «المصنف» لعبدالرزاق (١٧٩/١١)، (ح ٢٠٢٦٢) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابه قال: قال رسول الله ﷺ: «البر لا يبلى، والإثم لا ينسى، والديان لا يموت، فكن كما شئت كما تدين تدان».

- (٥) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٧٢).

- (٦) «الزهد» لأحمد (ص ١٧٦) قال: حدَّثنا عبدالرزاق: أنبأنا معمر عن أيوب عن أبي قلابه قال: قال أبو الدرداء: «البر لا يبلى، والإثم لا ينسى، والديان لا ينَام بدل «لا يموت»، فكن كما شئت، كما تدين تدان».

وهو منقطع؛ فإن أبا قلابه لم يسمع من أبي الدرداء. كما سينص السخاوي عليه.

وللحديث شاهد لكنه واه؛ من رواية ابن عمر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٨/٦) من طريق محمد بن عبدالملك عن نافع عنه به مرفوعاً.

وهو موضوع بهذا السند؛ لأن محمد بن عبدالملك كذبه غير واحد، وقد سبق بيان حاله في بداية التخريج للحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٤/١)، «الجرح والتعديل» (٤/٨)، «المجروحين» (٢٦٩/٢)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٨٢/٢)، برقم (٣١٠٥) و«اللسان»

(٣١٤/٧ - ٣١٥).

وهو منقطع^(١) [ل/١٤٤ب] مع وقفه.

ولابن أبي عاصم في «السنة»^(٢).....

= وروي أيضاً من حديث عثمان بن عفان بلفظ مغاير طويل وفيه: «كما تدين تدان». وهو عنه بإسنادين، الأول: رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «المطالب» (٦٨٥/١٢)، (ح ٣٠٧٢) من طريق حكيم بن نافع عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: سئل عثمان بن عفان عن مقاليد السموات والأرض؟ فقال: قال رسول الله... فذكر حديثاً طويلاً وفيه: «كما تدين تدان». وهو حديث منكر؛ من أجل حكيم بن نافع قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد. انظر: «اللسان» (٣/٢٦٢ - ٢٦٣).

والإسناد الآخر: رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/١٩٥٢)، (ح ٤٩١١) بسنده عن سلام بن وهب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن عثمان بن عفان أنه سأل رسول الله عن أبجد هوّز... وفيه: «كما تدين تدان». وهذا إسناد ضعيف جداً؛ آفته سلام بن وهب الجندعي. قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. «الضعفاء» (٢/١٦٢) وقال الذهبي: «روى خبراً كذباً عن ابن طاوس». وانظر: «ميزان الاعتدال» (٢/١٨٢).

(١) لأن أبا قلابه لم يسمع من أبي الدرداء، ولم أر عند من ترجم لأبي قلابه أنه روى عن أبي الدرداء، وهو من التابعين الثقات الذين أدركوا بعض الصحابة وأخذ عنهم، وأقدم من روى عنه من الصحابة ثابت بن الضحّاك المتوفى (٦٤هـ) وأبو الدرداء توفي (٣٢هـ) فالذي يظهر لي عدم سماعه منه وهو ما جزم به السخاوي، ولم أقف على مولده وقد قال الذهبي في السير: ما علمت متى ولد. والله أعلم. ومما يدل على عدم إدراكه لأبي الدرداء تصريح الأئمة بأنه لم يسمع جماعة كثيرة من الصحابة ممن تأخرت وفاتهم عن أبي الدرداء بسنين طويلة، كعائشة وابن عمر وسمرة بن جندب وعلي وغيرهم. انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢١١) وانظر كتاب: التابعون «الثقات» لمبارك الهاجري (ص ٥٥٠).

وكذلك أبو قلابه بصري من أهل البصرة وأما أبو الدرداء فقد مات بالشام وكان بالمدينة. (٢) «السنة» لابن أبي عاصم (٣٠٥/١)، (ح ٦٩٦) ومن طريقه التميمي في الحجة في «بيان المحجة» (٢/٢٨٣)، (ح ٢٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٧٥). وهو بهذا السند موضوع فيه كذابان:

الأول: أبو أيوب الخبائري واسمه: سليمان بن سلمة، قال عنه أبو حاتم: متروك =

عن أبي أيوب الخبائري^(١) عن سعيد بن موسى^(٢) عن رباح بن زيد^(٣) عن معمر عن الزهري عن أنس في حديث: «إن الله قال: يا موسى: كما تدين تدان» وهو موضوع؛ المتهم بوضعه: سعيد بن موسى^(٤).

وفي «الحلية»^(٥) في ترجمة أبي زرعة^(٦) يحيى بن أبي عمرو السَّيَّيَّاني^(٧)

= لا يشتغل به، وقال ابن الجنيدي: كان يكذب، وقال النسائي: ليس بشيء، وقال الحافظ: اتهم بالوضع. «لسان الميزان» (١٥٦/٤ - ١٥٧) وقال الذهبي: ساقط، وكرره في موضع آخر فقال: اتهم بالوضع. وأورد له هذا الحديث في ترجمته في «الميزان» وقال عنه: موضوع. «ميزان الاعتدال» (١٥٩/٢، ١٦٠).

والثاني: سعيد بن موسى اتهمه ابن حبان بوضع الحديث، وانظر: «المجروحين» له (٤١٠/١)، ط. حمدي السلفي، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ص ٣٢٦)، «ميزان الاعتدال» (١٥٩/٢).

والحديث كما سبق حكم عليه الذهبي بالوضع وكذلك الشيخ الألباني حيث قال: لوائح الوضع عليه ظاهرة. ظلال الجنة بتخريج أحاديث السنة (٣٠٦/١)، (ح ٦٩٦).

(١) هو: سليمان بن سلمة الخبائري، أبو أيوب الحمصي، عن إسماعيل وبقيّة وسعيد بن موسى، وعنه ابن الجنيدي وجماعة. متهم بالوضع. «لسان الميزان» (١٥٥/٤ - ١٥٦).

(٢) هو: سعيد بن موسى الأزدي. عن مالك، متهم بالوضع. «المجروحين» (٤١٠/١)، ط. حمدي و«اللسان» (٧٧/٤).

(٣) هو: رباح بن زيد الصنعاني، عن معمر وغيره، وعنه عبدالرزاق وأحمد بن نصر الخزازي، ثقة زاهد متأله، توفي (١٨٧هـ) «الكاشف» (٣٩٠/١).

(٤) وأورد الحافظ الذهبي هذا الحديث في ترجمة سعيد بن موسى في «الميزان» واتهمه بوضعه. «ميزان الاعتدال» (١٦٠/٢) وأقره الحافظ في «اللسان» (٧٧/٤).

وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (ص ٢٤٤)، وجعل الحمل فيه على: سعيد بن موسى والراوي عنه: أبو أيوب الخبائري.

(٥) «حلية الأولياء» (١٠٧/٦). من هنا إلى آخر الآية سقط من (م).

(٦) هو: يحيى بن أبي عمرو السَّيَّيَّاني - بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحد - أبو زرعة الحمصي ثقة، من السادسة، وروايته عن الصحابة مرسلة، مات سنة ثمان وأربعين أو بعدها بخ. «التقريب» (ص ١٠٦٣).

(٧) وقع في حاشية الأصل التنبيه على أنها بالسين المهملة، وكذا في (ز)، وهو الصواب وهي نسبة إلى سيان بطن من مراد وقيل من جَمِير، وقد كُتبت في بعض المصادر كـ«الحلية» (١٠٧/١) الشيباني بالشين وهو خطأ؛ كما نبه على ذلك جماعة. وانظر:

«الإكمال» لابن ماكولا (١١١/٥)، و«تبصير المتنبه بتحرير المشبه» (٨١٩/٢، ٨٢٠).

أنه قال: مكتوب في التوراة: «كما تدين تدان، وبالكأس الذي تسقي به تشرب»^(١) وفي الذكر: «مَنْ يَعْمَلْ سَوْءًا يُحْزَ بِهِ» [النساء: ١٢٣].

٨٤٤ حديث: «كما تكونون يؤلى عليكم أو يؤمر عليكم».

الحاكم^(٢)، ومن طريقه الديلمي من حديث يحيى بن هاشم^(٣): ثنا يونس بن أبي إسحاق^(٤) عن أبيه^(٥) - أظنه - عن أبي بكر^(٦) مرفوعاً بهذا.

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «التاسع والأربعين»^(٧) بلفظ: «يؤمر عليكم» بدون شك، ويحذف أبي بكر، وقال: «إنه منقطع»^(٨).

(١) تمامه - بعد قوله تشرب -: «... وزيادة؛ لأن البادي لا بد أن يزداد» هكذا رواه أبو نعيم بسنده فقال: حدثنا عبدالله وعبدالرحمن قالوا: أنبأنا محمد بن جعفر قال: أنبأنا أبو بكر بن راشد: ثنا أبو عمير بن النحاس: ثنا ضمرة عن الشيباني فذكره... وهذا الأثر من الإسرائيليات التي يرويها بعض أهل العلم وفي السند من لم أعرفه. وأورده أبو نعيم في «الحلية» (٤٨/٤) في ترجمة وهب بن منبه بسنده عنه أنه قال: أربعة أحرف في التوراة، مكتوب: «من لم يشاور يندم، ومن استغنى استأثر، والفقر الموت الأحمر، وكما تدين تدان».

(٢) لم أره في كتبه المطبوعة ولعله في تاريخ نيسابور وهو مفقود. لكن أخرجه من طريقه الديلمي في مسنده (مخطوط/ نسخة المكتبة السعيدية حيدرآباد/ ل ٢٧٧ ب).

من طريق يحيى بن هاشم قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبيه - أظنه - عن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث...

(٣) تقدم عند حديث رقم (١٦١).

وقع في (م): «يحيى بن هشام» وهو خطأ.

(٤) يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق يهمل قليلاً، من الخامسة مات (١٥٢هـ). «التقريب» (١٠٩٧).

(٥) عمرو بن عبدالله الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، ثقة عابد مكثّر، من الثالثة، اختلط بآخرة. مات سنة (١٢٩هـ) وقيل قبلها. «التقريب» (٧٣٩).

(٦) هو: نفع بن الحارث ممن غلبت عليه كنيته (أبو بكر) سكن البصرة وله عقب فيها كثير، ووجهة وسودد، ومات بها سنة (٥١هـ) «الاستيعاب» (١٥٣٠/٤).

(٧) من «شعب الإيمان» (٤٩٢/٩)، (ح ٧٠٠٦).

(٨) وزاد: «ورأيه يحيى بن هاشم وهو ضعيف»، «الشعب» (٤٩٢/٩)، (ح ٧٠٠٦).

والصواب أنه وضاع كذاب كما صرح به غير واحد من الأئمة.

ورأيه^(١) يحيى في عَدَاد من يضع^(٢).

وله طريق أخرى^(٣): فأخرجه ابن جميع^(٤) في «معجمه» والقضاعي من «مسند»^(٥) من جهة الكرمانى بن عمرو^(٦): ثنا مبارك بن فَضَّالة^(٧) عن الحسن عن أبي بكرة بلفظ: «يولّى عليكم» بدون شك. وفي سنده إلى مبارك مجاهيل^(٨).

(١) في الأصل و(ز): «ورواية»، والمثبت من (د) و(م) لكن وقع في «فيض القدير» (٤٧/٥): «ورواية». موافقة للأصل.

(٢) كذبه في الحديث: ابن معين وأبو حاتم وصالح جزرة والنقاش، وقال ابن عدي: يضع الحديث ويسرقه. وقال أحمد: ليس بثقة؛ لا يكتب حديثه. وانظر: «اللسان» (٤٨٢/٨).
فيتلخص من هذا التخريج أن الحديث موضوع فيه علتان:
الأولى: يحيى بن هاشم؛ كذبه الأئمة ورموه بالوضع.

والثانية: إرسال أبي إسحاق السبيعي فإنه من الطبقة الوسطى كما عده الحافظ فهو يروي عن بعض الصحابة كأنس والبراء والتابعين فأحسن أحواله أن يكون حديثه مرسلًا.
هذا في رواية البيهقي، وأما في رواية الحاكم والديلمي التي فيها الشك عن أبي بكرة مرفوعاً.

فالحكم أيضاً على الحديث بالوضع؛ لأن المدار واحد وهو يحيى الغساني الوضع.
وقد أورده بعض من صنف في الموضوعات: كالفتني في «تذكرته» (ص ١٨٢)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ح ٦٢٤).

(٣) وقع في الأصل: «طرق آخر» وفي (ز): «طرق أخرى» وفي (م): «طريق أخرى» وهي التي أثبتها لتوافقها مع السياق.

(٤) «معجم الشيوخ» لابن جميع الصيداوي (ص ١٤٩). قال: حدثنا محمد بن يوسف بسيراف، حدثنا أبو المشي، حدثنا محمد بن يحيى بن عثمان، حدثنا الكرمانى بن عمرو به.
ومن طريقه الطيوري كما في «الطيوريات» (١٣٥٨/٤)، (ح ١٣١٨).

(٥) «مسند الشهاب» (٣٣٦/١)، (ح ٥٧٧).

(٦) كرمانى بن عمرو بن المهلب الأزدي أخو معاوية بن عمرو، روى عن بشر بن عمر بن زر، روى عنه إسحاق بن إبراهيم ابن بنت سعد بن الصلت المعروف: بـ (شاذان)، هكذا ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٧٦/٧) ولم يتكلم فيه بشيء.
وذكره أيضاً ابن مأكولا في «الإكمال» (١٧١/٧).

(٧) تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٧٠).

(٨) قوله: «في سنده إلى مبارك مجاهيل» هي عبارة الحافظ ابن حجر بنصها في تخرجه للكشاف.

وهم ثلاثة: الأول: محمد بن يوسف بن صبح ويرى ابن عساكر أن الصواب في =

وعند الطبراني معناه من طريق عمر^(١)

= اسمه: محمد بن صبيح بن يوسف فكانه اشتهر بالنسبة إلى جده، روى عن أحمد بن عبد الواحد بن سليمان، وعنه أبو الحسين ابن جميع الصيدائوي، وعبد الوهاب الكلبي، هكذا ذكره ابن عساكر في «تاريخه» (٣١٨/٥٦) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أره عند غيره. فهو مجهول الحال.

والثاني: محمد بن يحيى بن عثمان الملقب بـ (حمدين). شيخ لأبي بكر بن أبي داود، ذكره هكذا ابن حجر في «نزهة الألقاب» (٢١٤/١) ولم يذكره بشيء.

والثالث: الكرمانى بن عمرو الأزدي. ترجمه ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه شيئاً وقد سبق.

وهو ضعيف لتسلسله بالمجاهيل، وأيضاً فإن مبارك بن فضالة فيه ضعف وهو مدلس وقد عنعن.

ورواية الحسن عن أبي بكرة محمولة على السماع.

(١) وهو قوله: «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم». لم أقف عليه عند الطبراني وسبب ذكرى هذا اللفظ لأنه هو الذي ذكره السخاوي في حرف النون برقم (١٢٤٢) وقريب منه «الناس على دين ملوكهم». وهو برقم (١٢٤٣).

والأخير: أخرجه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/٢)، والسلفي في الحادي والعشرين من المشيخة البغدادية (مخطوط جوامع)، وابن كليب في أحاديثه المنتخبة (مخطوط جوامع) وأبي عثمان البحيري في «فوائده» (مخطوط جوامع). وهو موضوع؛ لأن مداره على يحيى بن هاشم الغساني السمسار، كذبه الأئمة ورموه بوضع الحديث. انظر: «اللسان» (٤٨٠/٤).

وهو مروى عن ابن عباس أيضاً، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٤٥٥/٢)، برقم (٨٨٩) وعنه الخطابي في العزلة (ص ١٨٢) عن الرمادي: نا يعقوب بن محمد الزهري: نا عباد بن حبيب مولى آل نوفل قال: سمعت حسن بن عبدالله بن عبيدالله يحدث قال: حدثني بعض أهلي، عن ابن عباس قال: «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم».

وسنده ضعيف أيضاً فيه ثلاث علل: يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني، قال عنه أحمد: ليس بشيء، ليس يسوى شيئاً، وضعفه ابن معين بقوله: إذا حدثكم عن الثقات فاكتبوه، وما لا يعرف عن الشيوخ فدعوه. وقال أبو زرعة: واهي الحديث.

وترك الحديث عنه أبو حاتم. ووثقه الحاكم. وقال البغوي: فيه لين. وقال ابن حجر: صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٦/٣)، «الجرح والتعديل» (٢١٤/٩)، «تهذيب التهذيب» (٤٤٧/٤)، «التقريب» (ص ١٠٩٠).

وكعب الأخبار^(١)، والحسن^(٢)؛ فإنه^(٣) سمع رجلاً يدعو على الحجاج. فقال له: «لا تفعل؛ إنكم من أنفسكم أتيتم، إنا نخاف إن عزل الحجاج أو مات أن يستولي عليكم القردة والخنازير؛ فقد روي: «أن أعمالكم عُمالُكم»^(٤)، وكما تكونوا يولّى عليكم».

= والثانية: عباد بن حبيب لم أقف له على ترجمة، وليس هو عباد بن عباد بن حبيب لاختلاف الطبقة، ولم أر في مشايخ يعقوب من اسمه عباد بن حبيب.

والثالثة: الانقطاع، وهي الجهالة بين الحسن بن عبدالله وابن عباس. وروي بما معناه في «المجالسة» للدينوري (٢٤٢/٢)، برقم (٣٧٤) كما ذكره السخاوي في حرف النون برقم (١٢٤٢) مستشهداً به على معنى: «الناس على دين مليكهم» وقد قاله رجل لعمر، فقال عمر: صدقت. وهو عند ابن قتيبة الدينوري في «عيون الأخبار» (٥٢/١).

من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال: لما أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتاج كسرى وسواريه جعل يُقَلِّبُهَا بَعْدَ فِي يَدِهِ وَيَقُولُ: وَاللَّهِ؛ إِنْ هَذَا الَّذِي أَدَى هَذَا لِأَمِينٍ! فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْتَ أَمِينُ اللَّهِ ﷻ، يُوَدُّونَ إِلَيْكَ مَا أَدَيْتَ إِلَى اللَّهِ ﷻ، فَإِذَا خَنَتْ خَانُوا.

قال السخاوي بعد ذكره الأثر «وقد مضى: كما تكونون يولّى عليكم».

وهو منقطع؛ فإن ابن أبي نجيح واسمه: عبدالله بن يسار المكي، ثقة، ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحداً من الصحابة كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢١٨) وعده الحافظ من السادسة وهم الذين عاصروا صغار التابعين ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة (ت ١٣١هـ). «التقريب» (ص ٥٥٢).

(١) عند البيهقي في «الشعب» (٤٩١/٩) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ،: حدثني علي بن حمشاذ العدل: نا أبو المثنى: نا عبيدالله بن معاذ: نا أبي، نا عمران بن حدير، عن السميّط، قال: قال كعب الأخبار: إن لكل زمان ملكاً يبعثه الله على نحو قلوب أهله فإذا أراد صلاحهم بعث عليهم مصلحاً وإذا أراد هلكتهم بعث فيهم مترفيهم. وسنده حسن.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٠/٦) من طريق محمد بن أيوب ثنا عبيدالله بن معاذ به.

(٢) وقفت عليه عند ابن الجوزي في كتابه التابعي الجليل الحسن البصري (ص ٨٤) ولم يذكر له سنداً بل صدره بـ وقيل...

(٣) من هنا إلى آخر الكلام سقط من (م).

(٤) ليس بحديث ولم أقف له على سند، وقال الغزي: لم أره حديثاً. كما نقله عنه حفيده في «الجد الحديث في بيان ما ليس بحديث» (ص ٥١).

وأشد بعضهم:

بذنوبنا دامت بليّتنا واللّه يكشفها إذا تُبنا^(١)

وفي المأثور من الدعوات: «اللّهُمَّ لا تُسلّط علينا بذنوبنا من لا يرحمنا»^(٢).

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص ١٤٤)، (ح ٤٣١) ومن طريقه الترمذي في «جامعه»، كتاب الدعوات، باب رقم (٨٠)، (ص ٥٢٨)، (ح ٣٥٠٢)، والأصفهاني في «طبقات المحدثين» (٢٠٠/٤)، والذّينوري في «المجالسة» (٩٩/٣)، (ح ٧٢٥)، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (ص ٣١)، (ح ٢) ومن طريقه ابن جماعة في «مشيخته» (٤٧٨/٢)، والذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢٩٩/١).

جميعهم من طريق يحيى بن أيوب الغافقي عن عبيدالله بن زحر عن خالد بن أبي عمران عن ابن عمر قال: قلّما كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء الدعوات لأصحابه اللّهُمَّ اقسّم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا، ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا. وهذا الشاهد.

وفي سنده ضعف وانقطاع واختلاف:

أما الضعف ففي عبيدالله بن زحر الضمري مولا هم، الإفريقي، ضعفه أحمد وابن معين والعجلي والدارقطني، وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به.

والأكثر على تضعيفه، فأحسن أحواله قبول روايته في المتابعات والشواهد، ولذا قال ابن حجر: صدوق يخطئ. «تهذيب التهذيب» (٩/٣)، «التقريب» (٦٣٨).

وأما الاختلاف فعليه هو؛ فقد رواه عنه يحيى بن أيوب الغافقي كما سبق عن خالد بن أبي عمران عن ابن عمر مرفوعاً، فهو منقطع؛ لأن خالداً لم يسمع من ابن عمر، قاله المزي في «تهذيب الكمال» (١٤٢/٨).

وخالفه بكر بن مضر - وهو ثقة ثبت - فرواه عن عبيدالله بن زحر عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً بزيادة «نافع» بين «خالد» و«ابن عمر».

أخرجه من هذا الطريق: النسائي في «الكبرى» (١٥٤/٩)، (ح ١٠١٦١) وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ٢١٢)، (ح ٤٤٧)، ط. عيون، والبزار في «مسنده» (٢٤٣/١٢)، (ح ٥٩٨٩)، والطبراني في «الدعاء» (ص ١٦٥٦)، (ح ١٩١١)، والقاضي =

٨٤٥ حديث: «كم من نعمة لله في عرق ساكن».

العسكري من حديث أبي داود^(١) عن هشام الدستوائي^(٢) عن قتادة

- = عياض في «الإلماع» (ص ٢٤٨).
- فمحل الاختلاف على عبيد الله بن زحر.
- ويكر أوثق وأصح وأثبت حديثاً من يحيى الغافقي.
- قال ابن حجر: يحيى الغافقي صدوق ربما أخطأ. وقال عن بكر: ثقة ثبت. فروايته بلا شك هي الأرجح.
- لذا قال الذهبي عند روايته الحديث في معجم شيوخه (٢٩٩/١) من طريق يحيى - المنقطع -: وقد روي أيضاً عن خالد بن نافع عن ابن عمر وهذا أشبه.
- فقوله أشبه؛ يعني: بالصواب فهو يرى ترجيح هذه الرواية على الرواية الأخرى.
- ومما يدل على ترجيح الرواية المتصلة أيضاً:
- وجود متابعيتين تامتين لعبيد الله بن زحر باتصال أخرجهما الطبراني في «الدعاء» (ص ١٦٥٦)، (ح ١٩١١).
- وهما من طريق الليث بن سعد عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.
- والأخرى من طريق ابن لهيعة عن خالد به.
- والحديث حسن بطرقه والله أعلم.
- وبعد هذا أحب أن أبين أن السخاوي أضاف في الحديث لفظة لم ترد في الحديث عند كل من خرج به وهي (بذنوبنا) فهي زيادة لا أصل لها ألبتة.
- نعم جاءت عند ابن الشجري في «أماليه» (٣١٥/١)، ط. دار الكتب لكن في إسنادها إبراهيم بن فهد البصري وهو ضعيف جداً.
- قال عنه ابن عدي: سائر أحاديثه مناكير، وهو مظلم الأمر.
- انظر: «الكامل» (٢٧٠/١).
- وبعضهم يزيد فيقول: «من لا يخافك فينا» وهي زيادة اشتهرت عند كثير من الأئمة في دعاء القنوت وليس لها ذكر في الحديث السابق أيضاً.
- وقد وقع السخاوي أيضاً في هذا الوهم في مفتتح كتابه فتح المغيث حيث دعا بهذا الدعاء وأضاف فيه «بذنوبنا».
- فسبحان من لا يخطئ.
- (١) سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري، ثقة حافظ غلط في أحاديث، من التاسعة، مات سنة (٢٠٤هـ) «التقريب» (٤٠٦).
- (٢) هشام بن أبي عبد الله سنبر، الدستوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، من كبار السابعة (١٥٤هـ) «التقريب» (١٠٢٢).

مرفوعاً به مرسلاً^(١)، وهو في ترجمة سفيان الثوري من «الحلية»^(٢) أنه بلغه مرفوعاً.

٨٤٦ حديث: «كُنْتُ أَوَّلَ النَّبِيِّينَ فِي الْخَلْقِ، وَآخِرَهُمْ فِي الْبَعْثِ».

أبو نعيم في «الدلائل»^(٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»^(٤)، وابن لال^(٥)

(١) وهو ضعيف من أجل الإرسال.

وقد روي موقوفاً من وجهين عن أبي الدرداء:

الأول: أخرجه أبو داود في «الزهد» (ص ٢١٦)، (ح ٢٥٠) قال: نا أحمد بن حنبل قال نا أبو المغيرة قال نا صفوان عن شريح بن عبيد أن أبا الدرداء قال: فذكره... ورجال الإسناد ثقات إلا أنه منقطع؛ لأن شريحاً لم يسمع من أبي الدرداء كما جزم به محمد بن عوف.

«تهذيب الكمال» (٤٤٧/١٢)، والخزرجي في خلاصة تذهيب «تهذيب الكمال» (١٦٥/١). فهو والحالة هذه ضعيف؛ للانقطاع.

والطريق الآخر: رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢١٠/١) قال:

حدثنا أبو محمد بن حيان: ثنا أحمد بن علي بن الجارود: ثنا أبو سعيد الأشج: ثنا أبو خالد عن بعض البصريين عن الحسن عن أبي الدرداء قال: فذكره بلفظ الترجمة. وهذا سند ضعيف أيضاً؛ من أجل الإبهام في قوله: «عن بعض البصريين» والانقطاع بين الحسن وأبي الدرداء فإنه لم يثبت الأئمة سماع الحسن من أبي الدرداء. كأبي زرعة الرازي. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٤٤)، و«المحلى» لابن حزم (٢٣١/١٠).

(٢) «حلية الأولياء» (١١/٧) في وصية طويلة وموعظة بليغة لأحد إخوانه اسمه: علي بن الحسن، وفيها «... وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ فذكره...».

وقال ابن رجب: «وفي بعض الآثار... فذكره» هكذا ولم ينسبه. جامع العلوم والحكم (٧٦/٢ ح السادس والعشرين).

(٣) «دلائل النبوة» (٤٤/١)، (ح ٣) من طريق هشام بن عمار: ثنا بقية: ثنا سعيد بن بشير به.

(٤) (تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله والصحابه والتابعين) وهو مطبوع وفيه نقص، والرواية هنا من الجزء المفقود، وقد قام محققه بإلحاقها من التفاسير الأخرى: كابن كثير (٣١١٦/٩)، (ح ١٧٥٩٤)، ط. الباز وهو من طريق محمد بن بكار: حدثنا سعيد بن بشير به.

(٥) كتابه مفقود.

لكن أخرجه الديلمي من طريقه في مسنده (مخطوط/نسخة لاله لي/٢١١/ب) من طريق محمد بن بكار الدمشقي: حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

ومن طريقه الديلمي^(١).....

(١) أخرجه الديلمي (مخطوط/ نسخة لاله لي/ ٢١/ب) من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً. وأخرجه غير هؤلاء: الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٤/٤)، (ح ٢٦٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣٧٢/٣) وتمام في «فوائده» (١٥/٢)، (ح ١٠٠٣)، والثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (١٠/٨) ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل» (٣٢١/٦) كلهم من طريق سعيد بن بشير به.

وسنده ضعيف جداً فيه ثلاث علل:

الأولى: سعيد بن بشير هو الأزدي مولاهم، وهو الذي عليه مدار الحديث، تركه ابن مهدي وضعفه ابن المديني. وقال ابن نمير: منكر الحديث ليس بشيء، ليس بقوي الحديث؛ يروى عن قتادة المنكرات.

وقال البخاري: يتكلمون في حفظه وهو محتمل. وقال ابن عدي في «الكامل» ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة وذكرنا سعيد بن بشير فقالوا: محله الصدق عندنا. قلت لهما: يحتج بحديثه؟ قالوا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه.

وقد أثنى عليه شعبة فقال: صدوق اللسان. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٤)، «الكامل» (٣٦٩/٣)، «تهذيب التهذيب» (٨/٢)، «التقريب» (ص ٣٧٤).

فالذي يظهر من كلام الأئمة أنه يحتمل حديثه فيما توبع عليه.

وقد توبع كما عند ابن عدي (٤٩/٣) من قبل خليف بن دعلج متابعة تامة، لكن لا يفرح بها؛ فابن دعلج قال عنه ابن معين: ليس بشيء.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال أبو حاتم: صالح؛ حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكراً..

انظر: «تاريخ ابن معين» برأوية الدوري برقم (٥١٥٠)، «الجرح والتعديل» (٣٨٤/٣) «الضعفاء» للنسائي (ص ٩٧).

وفيه انقطاع بين الحسن وأبي هريرة؛ فقد نفى سماعه منه بعض خاصة تلاميذ الحسن، كأيوب السختياني ويونس بن عبيد وغيرهما، بالإضافة إلى الأئمة النقاد كيعحي بن معين وابن المديني وأبي زرعة والنسائي وابن حبان والدارقطني وغيرهم. وتقدم التنبيه على هذا عند حديث: كثرة الضحك... .

وفيه علة أخرى: وهو الاختلاف على قتادة فقد روى عنه ثقتين الحديث مرسلًا كما عند ابن جرير وابن سعد:

كلهم من حديث سعيد بن بشير^(١) عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وله شاهد من حديث ميسرة الفجر^(٢) بلفظ: «كنت نبياً وآدم بين الروح

= فأما رواية ابن سعد فهي في «الطبقات» (١/١٤٩): أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة...، قال: وأخبرنا عمر بن عاصم الكلابي: أخبرنا أبو هلال عن قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: كنت أول «الناس» بدل «النبیین» في الخلق وآخرهم في البعث.

وأورده السيوطي - مرسلًا - في «الجامع الصغير» (٢/٤٠٠)، (ح ٦٤٢٣) ورمز له بالصحة. وقال ابن جرير في «تفسيره» (٢٠/٢١٣) حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَلِذَٰلِكَ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ يَا نُوْحُ﴾ قال: وذكر لنا أن نبي الله ﷺ كان يقول: «كُنْتُ أَوَّلَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْخَلْقِ، وَآخِرُهُمْ فِي الْبَعْثِ».

ورواه ابن أبي شيبه أيضاً في «مصنفه» (١٦/٤٩٠)، (ح ٣٢٤٢١) لكن: قال بُدَيُّ بي في (الخير) - وأظنها تصحفت عن (الخلق) كما هي عند ابن سعد وابن جرير ولم ينبه عليها محقق الكتاب الشيخ عوامة وهو الذي يقتضيه السياق - وهو مرسل صحيح السند عن قتادة..

ولذا فقد جنح ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣/٥٣٥) إلى أن المرسل أصح؛ حيث أورد رواية سعيد بن بشير وخليفة بن دعلج المرفوعة ثم عقب عليها برواية سعيد بن أبي عروبة المرسل وقال: هذا أثبت وأصح.

وكذلك ابن رجب في «لطائف المعارف» (ص ٢٠٦) أوردهما؛ أي: - المرفوعة والمرسل - وقال: المرسل أشبه.

فتبين أن رواية سعيد وخليفة المرفوعة منكرة لضعفهما ومخالفتها لمن هو أثبت منهما وأوثق.

وقد أورد الذهبي حديث سعيد بن بشير في ترجمته وعده من غرائب. «ميزان الاعتدال» (٢/١٣٠).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٨).

(٢) قال الحافظ: ميسرة الفجر صحابي، ذكره البخاري والبغوي وابن السكن وغيرهم في الصحابة، وقد قيل إنه: عبدالله بن أبي الجعداء الماضي في العبادلة، وميسرة لقب له. «الإصابة» (١٠/٣٦١).

وعده ابن سعد من الصحابة أيضاً في «الطبقات» (٧/٦٠)، والحافظ يميل إلى أنه عبدالله بن أبي الجعداء ففي «نزهة الألباب في الألقاب» (٢/٢٠٨) قال: ميسرة الفجر: هو عبدالله بن أبي الجعداء فيما قيل، له صحة.

والجسد». أخرجه أحمد^(١)، والبخاري في «تاريخه»^(٢)، والبغوي^(٣)، وابن السكن^(٤) وغيرهما^(٥) في «الصحابة».

وأبو نعيم في «الحلية»^(٦).....

(١) في «المسند» (٢٠٢/٣٤)، (ج ٢٠٥٩٦) قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي: حدثنا منصور بن سعد عن بديل عن عبدالله بن شقيق عن ميسرة الفجر قال: قلت يا رسول الله متى كتبت نبياً؟ قال: «وآدم ﷺ بين الروح والجسد».

وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات، وقد صححه الحاكم وابن تيمية كما في «الفتاوى» (١٤٧/٢) وجود إسناده ابن كثير كما في «البداية والنهاية» (٥٣٤/٣) وقال ابن حجر: سنده صحيح.

«الإصابة» (٣٦٢/١٠) وقد اختلف فيه على ابن شقيق من حيث الوصل والإرسال كما سيأتي.

(٢) في «التاريخ الكبير» (٣٧٤/٧)، برقم (١٦٠٦) من طريق إبراهيم بن طهمان عن بديل بالسند السابق. وأشار إلى رواية ابن مهدي.

(٣) في «معجم الصحابة» (١٣٤/٤) وسماه عبدالله بن أبي الجدعاء وقال سكن بيت المقدس وروى حديثين أحدهما المشار اليه: حدثنا كامل بن طلحة ابن أخي الجحدري نا حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عبدالله بن شقيق عن ابن أبي الجدعاء قال: قال قلت: يا رسول الله متى كنت نبياً؟ قال: وآدم بين الروح والجسد.

(٤) كتابه مفقود. وكذا عده الحافظ ممن ذكره في الصحابة. انظر ترجمة ميسرة في «الإصابة» (٣٦١/١٠).

(٥) كأبي نعيم في «الصحابة» برقم (٢٧٨٩) وسماه بـ «ميسرة الفجر» وروى له الحديث من طريقين عن عبدالله بن شقيق، الأول من طريق: بديل بن بسرة عنه به مرفوعاً.

والآخر: عن منصور بن سعد به. وأورده ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٢٧/٣)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٤٨٨/٤)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٥٠٩/٤)، برقم (٥١٤٧) وروى له الحديث بسنده من طريق إبراهيم بن طهمان عن بديل عن عبدالله بن شقيق به مرفوعاً. وسماه بميسرة الفجر ثم نقل عن ابن الفرضي أنه هو عبدالله بن أبي الجدعاء وميسرة لقب، ومال إليه.

(٦) رواه في موضعين من كتابه «حلية الأولياء» (١٢٢/٧) و(٥٣/٩). الإسناد الأول: من طريق سليمان الشاذكوني: ثنا عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان عن بديل عن عبدالله بن شقيق العقيلي عن ميسرة الفجر قال: قلت: يا رسول الله متى كتبت نبياً؟ قال: فقال الناس مه، فقال النبي ﷺ دعوه: «كتبت نبياً وآدم بين الروح والجسد» والحديث بهذا السند تفرد به الشاذكوني.

[ل١٤٥/أ] وصححه الحاكم^(١).

= وهو بهذا السند واه؛ آفته الشاذكوني، كذبه أحمد، وقال أبو حاتم: متروك الحديث؛ ليس بشيء. «الجرح والتعديل» (١١٥/٤) وقال النسائي: ليس بثقة. «ميزان الاعتدال» (٢٠٥/٢).

والإسناد الثاني: من طريق يحيى بن معين وعباس بن عبدالعظيم قالوا: ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن منصور بن سعد عن بديل عن عبد الله بن شقيق عن ميسرة قال: قلت: يا رسول الله متى كنت نبياً؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد». (١) رواه في «المستدرک» (٦٠٨/٢) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن سنان العوفي قالوا: حدثنا إبراهيم بن طهمان عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن ميسرة «الفخر» والصواب: «الفجر» قال: قلت لرسول الله ﷺ: فذكره. ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الذهبي: صحيح. وقواه الحافظ ابن حجر أيضاً. والحديث اختلف فيه على عبد الله بن شقيق وصلاً وإرسالاً: فرواه عنه بديل بن ميسرة واختلف عنه أيضاً:

فرواه إبراهيم بن طهمان ومنصور بن سعد اللؤلؤي كلاهما عنه به موصولاً. أخرجهما أحمد في «المسند» (٢٠٢/٣٤)، (ح ٢٠٥٩٦)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٣/٢٠)، برقم (٨٣٣، ٨٣٤). قال الذهبي: هذا حديث صالح السند ولم يخرجوه في الكتب الستة. «سير أعلام النبلاء» (٣٨٤/٧).

وقال الحافظ: سنده قوي. «الإصابة» (٣٦١/١٠). وخالفهما ابن زيد فرواه: عن بديل وأيوب مرسلًا. قاله الدارقطني كما في «العلل» (٧٣/١٤).

وابن زيد هو حماد، وقد اختلف عليه:

فرواه مؤمل عنه، وقد أخرجهما ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٢٧/٢) عن بديل وأيوب السخثياني كلاهما عن عبد الله بن شقيق موصولاً. وخالفه قتيبة فرواه: عن حماد بن زيد عن بديل - وحده - به مرسلًا. رواها الفريابي في القدر (ص ٣٩)، (ح ١٦).

وهذا أصح؛ لأن قتيبة أوثق وأثبت من مؤمل؛ ومؤمل فيه ضعف. فالحديث موصولاً أصح من المرسل؛ لأن من رواه عن بديل موصولاً أكثر، وقد قواها الذهبي وابن حجر كما سلف.

ورواه خالد الحذاء عن ابن شقيق واختلف عنه:

فرواه إسماعيل بن علية عنه عن ابن شقيق مرسلًا، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٤٨/١).

وكذا هو بهذا اللفظ عند الترمذي^(١) وغيره^(٢) عن أبي هريرة: متى كنت

= قال الدارقطني بما معناه: وخالف يزيد بن زريع الذين روه عن خالد الحذاء موصولاً فرواه مرسلأ.

قلت: وهي عند الفريابي في «القدر» (ص ٣٨)، (ح ١٥) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن عبدالله بن شقيق، قال: قال أعرابي لرسول الله... وسنده صحيح.

وتابعه على إرساله: خالد بن عبدالله الطحان عند الروياني في «مسنده» (٤٩٦/٢)، (ح ١٥٢٧) وبوب عليه: «عبدالله بن شقيق مرسل» (٤٩٦/٢)، (ح ١٥٢٧). ثم أورده: وفيه أن رجلاً سأل... وسنده صحيح.

وهيب بن خالد - وهو ثقة ثبت - عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٢/١٤)، (ح ٣٧٧٠٨) وعنده: أن رجلاً سأل النبي... ولم يسمه وقد خالفهم جماعة كما قال الدارقطني منهم:

حماد بن سلمة عند أحمد (١٧٦/٢٧)، (ح ١٦٦٢٣)، وابن سعد في «طبقاته» (١٤٨/١) وقال أحمد: «عن رجل» ووقعت تسميته عند ابن سعد، وسندهما صحيح. وهو عند ابن أبي عاصم في «السنة» (١٧٩/١) (ت الألباني).

والثوري عند الخطيب في الأسماء المبهمة (ص ٣٨٣) ولم يسمه أيضاً حيث قال: عن رجل من أصحاب النبي...

وفسره الخطيب بـ (عبدالله بن أبي جدعاء. وهو ميسرة الفجر).

وهشيم بن بشير عند «الفضاء في المختارة» (١٤٢/٩)، (ح ١٢٣) والإسناد إليه حسن. وهو عند الدارمي في الرد على الجهمية (ص ١٤٥).

ومال الدارقطني إلى أن: المرسل أشبه بالصواب.

ويمكن القول بصحته موصولاً ومرسلأ، وقد مضى أن الحديث صححه موصولاً جماعة من العلماء؛ كالحاكم وابن كثير والذهبي وابن حجر والألباني في «الصحيح» (٤٧١/٤).

(١) في «جامعه»، كتاب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ (٥٤٥/٥)، (ح ٣٦٠٩) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».

والحديث بهذا السند منكر؛ حيث سئل عنه الإمام أحمد فقال: هذا منكر؛ هذا من خطئ الأوزاعي؛ يخطئ كثيراً على يحيى بن أبي كثير. كما في «المنتخب من علل الخلال» (ص ١٧٣)، برقم (٩٣).

(٢) ورواه أيضاً: الفريابي في «القدر» (ص ٣٧)، (ح ١٤) وعنه الآجري في «الشرعية» =

أو كتبت^(١) نبياً؟ قال: «وآدم... وذكره»، وقال الترمذي إنه: «حسن صحيح»^(٢)، وصححه الحاكم^(٣) أيضاً، وفي لفظ: «وآدم مُنجدلٌ»^(٤) في طيبته»^(٥).

وفي «صحيح» ابن حبان^(٦) والحاكم^(٧)، من حديث العرباض بن سارية

= (١٤٠٦/٣)، (ح ٩٤٦)، وأبو نعيم في «الدلائل» من طريق الفريابي (٥٢/١)، (ح ٨) ورواه ابن حبان في «الثقات» (٤٧/١)، والحاكم في «المستدرک» (٦٠٩/٢)، والبيهقي في «دلائله» (١٣٠/٢) كلهم من طريق الوليد بن مسلم به. (١) في (م): «كنت».

(٢) في طبعة دار الكتب العلمية زيادة: «غريب» أي: حسن «صحيح غريب» (٥٤٦/٥) ورجعت إلى «التحفة» (٧٤/١١)، برقم (١٥٣٩٧) فوجدتها: «حسن غريب».

(٣) «المستدرک» (٦٠٩/٧) لكنه لم يصرح بالتصحيح كما هي غالب عاداته، وإنما أورده بعد حديث ميسرة الفجر، وقال: هو شاهد له.

(٤) قال الخطابي: «منجدل في طيبته» أي: مطروح على وجه الأرض صورة من طين، لم تجر فيه الروح بعد. «غريب الحديث» له (١٥٦/٢).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ: تمام في «فوائده» (٢٤٠/١)، (ح ٥٨٠) من طريق حفص بن عمر البصري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه من طريق آخر عن الأوزاعي (٢٤٠/١)، (ح ٥٨١) من طريق محمد بن شعيب عنه به مرفوعاً.

(٦) «صحيح ابن حبان» بترتيب ابن بلبان (٣١٢/١٤)، (ح ٦٤٠٤) من طريق سعيد بن سويد عن عبد الأعلى بن هلال السلمي عن العرباض بن سارية الفزاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إني عند الله مكتوب بخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طيبته وسأخبركم بأول ذلك: دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا أمي التي رأت حين وضعتني أنه خرج منها نور أضاءت لها منه قصور الشام».

(٧) في «المستدرک» (٣١٨/٢). من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن سعيد بن سويد عن العرباض بن سارية مرفوعاً بلفظ ابن حبان السابق.

وأبو بكر هو ابن عبد الله بن أبي مريم يُنسب إلى جده، قال أحمد: ليس بشيء، وضعفه ابن معين. وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وضعفه النسائي والدارقطني، وقال أبو داود وأبو حاتم ما معناه: سُرِقَ متاعه فاختلط بسببه.

«الجرح والتعديل» (٤٠٥/٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٩٠/٤). وقال الحافظ في «التقريب» (ص ١١١٦): ضعيف؛ وكان قد سرق بيته فاختلط.

وقد خالف في إسناده معاوية بن صالح - وهي في «المستدرک» (٤١٨/٢) - فقد رواه =

مرفوعاً: «إني عند الله لمكتوب خاتم النبیین، وإن آدم لمُنَجَّدٌ في طيته»^(١).

وكذا أخرجه أحمد^(٢) والدارمي^(٣) في «مسنديهما»، وأبو نعيم^(٤)،

= معاوية بن صالح عن سعيد بن سويد عن عبدالأعلى بن هلال عن العرياض به مرفوعاً.

فأدخل عبدالأعلى بين العرياض وسعيد ونبه على هذا البيهقي في «دلائل النبوة» (٨٣/١) حيث أورد رواية معاوية ثم أتبعها برواية ابن أبي مريم فقال: قَصَّرَ أبو بكر بن أبي مريم بإسناده؛ فلم يذكر فيه عبدالأعلى بن هلال...

وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة» (٥٨٣/١) لما ترجم له - سعيد بن سويد - يروي عن العرياض وربما أدخل عبدالأعلى بن هلال.

ورواية معاوية بن صالح أصح لكن فيها ضعف؛ فمداره على سعيد وهو مختلف فيه؛ قال عنه البخاري - نقلاً عن ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٥٨٣/١، ٥٨٤) -: لم يصح حديثه.

قال الحافظ: يعني: الذي رواه معاوية عنه مرفوعاً: «إني عبدالله وخاتم النبیین في أم الكتاب وآدم منجدل في طيته»، وخالفه ابن حبان والحاكم فصحاه. هـ.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٦١/٦) وقال البزار في «مسنده» (١٣٦/١٠): ليس به بأس.

فالذي يظهر أن سند الحديث ليس ضعفه شديداً فيرتقي بشواهد كما سبق. والله أعلم.

(١) معنى هذا الحديث والذي قبله «وآدم بين الروح والجسد» أي: أن الله بعد خلق جسد آدم، وقبل نفخ الروح فيه، كتب وأظهر ما سيكون من ذريته، فكتب نبوة محمد وأظهرها، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه ملكاً فيؤمر بأربع كلمات؛ فيقال أكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»، فقد أخبر أنه بعد أن يخلق بدن الجنين في بطن أمه، وقبل نفخ الروح فيه، يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد. فهكذا كتب خبر سيد ولد آدم، وآدم منجدل في طيته قبل أن ينفخ الروح. قاله شيخ الإسلام ابن تيمية «الفتاوى» (٣٦٩/١٨).

(٢) في «مسنده» (٣٧٩/٢٨)، (ح ١٧١٥٠) من طريق معاوية بن صالح عن سعيد بن سويد عن عبدالله بن هلال السلمي عن العرياض بن سارية فذكره...

وأخرجه في موضع آخر (٣٩٥/٢٨)، (ح ١٧١٦٣) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن سعيد عن العرياض به.

(٣) لم أقف عليه فيه.

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة من حديث ابن عباس وإنما أخرجه من غير حديثه.

والطبراني^(١)، من حديث ابن عباس قال: قيل: يا رسول الله متى كتبت^(٢) نبياً؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».

(١) في «معجميه الكبير» (٩٢/١٢)، (ح ١٢٥٧١)، و«الأوسط» (٢٧٢/٤)، (ح ٤١٧٥). من طريق نصر بن مزاحم: ثنا قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنه... فذكره.

ورواه أيضاً البزار في «مسنده» (٤٧٦/١١)، (ح ٥٣٥٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٠٠/٤) كلاهما عن نصر بن مزاحم به.

وهذا سند موضوع؛ من أجل جابر وهو ابن يزيد الجعفي، قال فيه ابن معين: كان كذاباً ليس بشيء. وكذبه أيوب أيضاً، وقال أحمد: تركه ابن مهدي فاستراح. وقال النسائي: متروك. «ميزان الاعتدال» (٣٧٩/١ - ٣٨١).

وفيه أيضاً: نصر بن مزاحم قال عنه العجلي: ليس بثقة ولا مأمون. «لسان الميزان» (٢٦٧/٨) وقال أبو حاتم: واهي الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٤٦٨/٨). وقال أبو خيثمة النسائي: كان كذاباً، وقال الذهبي: رافضي جلد تركوه. «ميزان الاعتدال» (٢٥٤/٤).

وللطبراني في «الكبير» (١١٩/١٢)، (ح ١٢٦٤٦) طريق آخر عن ابن عباس أخرجه من طريق يحيى بن كثير أبي النضر عن جوير عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس قال: قلت: يا رسول الله متى أخذ ميثاقلك؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».

وسنده ضعيف جداً فيه أبو النضر وشيخه جوير، وأبو النضر هو: يحيى بن كثير يروي عن يزيد الرقاشي وعاصم الأحوال والطبقة، وعنه صالح الترمذي وابنه كثير، والفضل الوراق وغيرهم.

ضعفه ابن معين. وقال الفلاس: كان لا يعتمد الكذب؛ ويحدث بكثير الغلط والوهم. وضعفه أبو زرعة والدارقطني. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث جداً. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٨٢/٩)، «تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٤)، و«التقريب» (ص ١٠٦٤).

جوير هو ابن سعيد الأزدي، يقال اسمه: جابر، وجوير لقب، روى عن أنس بن مالك والضحاك وأكثر عنه، وعنه ابن المبارك والثوري وغيرهما.

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي وابن الجني والدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة.

وهذا الحديث من روايته عنه. وقال عنه الحافظ: ضعيف جداً.

انظر: «الضعفاء» للنسائي (ص ٧٣)، «المجروحين» (٢١٧/١) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٧١)، «تهذيب التهذيب» (٣٢٠/١)، «التقريب» (ص ٢٠٥).

(٢) كذا الأصل و(د) و(ز) وفي (م): «كنت» والمثبت هو الصواب.

وأما الذي على الألسنة بلفظ: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين». فلم نقف عليه بهذا اللفظ^(١)، فضلاً عن زيادة: «وكنت نبياً وآدم ولا ماء ولا طين»^(٢).

وقد قال شيخنا في بعض «الأجوبة»^(٣) عن الزيادة إنها: «ضعيفة، والذي قبلها قوي».

٨٤٧ حديث: «كنت كنزاً لا أعرف فأحببت أن أعرف؛ فخلقت خلقاً فعرفتهم بي فعرفوني».

قال ابن تيمية: «إنه ليس من كلام النبي ﷺ؛ ولا يُعرف له سند صحيح

(١) حكم عليهما ابن تيمية بالوضع كما في الرد على البكري (٦٥/١)، وكلامه: «... وأما ما يرويه كثير من الجهال والاتحادية وغيرهم من أنه قال: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين وآدم لا ماء ولا طين» فهذا مما لا أصل له لا من نقل ولا من عقل؛ فإن أحداً من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل؛ فإن آدم ﷺ لم يكن بين الماء والطين قط؛ فإن الطين ماء وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد، ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي ﷺ كان حينئذ موجوداً، وأن ذاته خلقت قبل الذوات ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة...».

وقال في «مجموع الفتاوى» (١٤٧/٢): «وأما ما يرويه هؤلاء الجهال: كابن عربي في الفصوص وغيره من جهال العامة: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين» «كنت نبياً وآدم لا ماء ولا طين» فهذا لا أصل له؛ ولم يروه أحد من أهل العلم الصادقين، ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ، بل هو باطل...» ونقل السيوطي عن ابن تيمية حكمه بالوضع وأقره كما في «ذيل اللآليء المصنوعة» (٧٩٣/٢، ٧٩٥).

وكذلك ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٤١/١)، والكرمي في «الفوائد الموضوعة» (ص ١٠٤).

وقال الزركشي عن «كنت نبياً وآدم بين الطين والماء» لا أصل له. «التذكرة» (ص ١٧٢).

(٢) قال ابن تيمية: «لا أصل لها». كما في الرد على البكري (٦٥/١).

وكذا قال السيوطي في «الدرر المنتشرة» (ص ٢٠٣، ٢٠٤) وجعلها من زيادات العوام.

(٣) سئل عن حديث: «كنت نبياً وآدم منجلد في طينته» في أجوبته فقال: صحيح. (ص ٦٤).

ولا ضعيف»^(١).

وتبعه الزركشي^(٢) وشيخنا^(٣).

٨٤٨ حديث: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع غير أنني لم أطلق»^(٤).

الدراقطني في ثاني «الأفراد»^(٥) من حديث الهيثم بن عدي الطائي^(٦) عن هشام بن عروة^(٧) عن أخيه يحيى بن عروة^(٨) عن أبيه عروة عن عائشة، فذكر حديث أم زرع بطوله وجعله مرفوعاً، ولفظه: «لأم زرع في الألفة والوفاء، لا في الترفه والجلاء» وأشار إلى تفرد الهيثم عن هشام بهذا السند^(٩).

(١) في «مجموع الفتاوى» (١٢٢/١٨).

(٢) في «التذكرة» (ص ١٣٦) وقد نقل كلام ابن تيمية وأقره، لكن لم يصرح باسمه وإنما قال: «قال بعض الحفاظ».

(٣) لم أقف على كلامه. وهو من الأحاديث المشتهرة عند الصوفية كما نبه على ذلك العجلوني في «كشف الخفاء» (١٥٥/٢) فقال: وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية، واعتمدوه وبنوا عليه أصولاً لهم. اهـ.

وذكره جماعة غير هؤلاء ممن ألف في الموضوعات وغيرها؛ كالسيوطي في «الدرر المنشرة» (ص ٢٠٣)، والفتني في «تذكرته» (ص ١١)، والقاري في «المصنوع في الحديث الموضوع» (ص ١٤١)، و«الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٩)، (ح ٣٥٣)، و«الفوائد الموضوعة» (ص ١٠٢).

(٤) سقط بأكمله من (م).

(٥) «أطراف الغرائب والأفراد» (٤٩١/٥)، (ح ٦١٧٠).

(٦) أبو عبد الرحمن المنبجي، ثم الكوفي، (ت ٢٠٧هـ). كذبه ابن معين وأبو داود والعجلي، وتركه النسائي وغيره. انظر: «لسان الميزان» (٣٦١/٨).

(٧) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة (ت ١٤٦هـ) «التقريب» (ص ١٠٢٢).

(٨) يحيى بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عروة المدني ثقة من السادسة. «التقريب» (ص ١٠٦٢).

(٩) وروايته هذه موضوعة؛ لأن الهيثم هذا ممن لا يحتمل تفرده، بل ولا يستشهد بروايته؛ فهو كذاب أيضاً كذبه يحيى بن معين وأبو داود وقال العجلي: كذاب وقد رأته. وكذبه الساجي أيضاً. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٨٥/٩)، و«لسان الميزان» (٣٦١/٨، ٣٦٢).

ورواه الطبراني في «الكبير»^(١) من حديث عبدالرحمن بن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عنها بلفظ: «إلا أن أبا زرع طلق وأنا لا أطلق». وكذا هو عند الزبير بن بكار^(٢) من وجه آخر عن عائشة ولفظه: «إلا أنه طلقها وإنني لا أطلقك». وبمجموعها يقوى^(٣).

= وتفرده بالسند وتخطته تنجلي عند مقارنته بمن خالفه من الثقات الأثبات كعيسى بن يونس عند البخاري (٢٧/٧)، (ح ٥١٨٩) فقد رواه عن هشام بن عروة عن أخيه عبدالله بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها. وسيأتي مزيد تفصيل في الاختلاف على هشام.

(١) (١٧٣/٢٣)، (ح ٣٧٠) من طريق عبدالجبار بن سعيد المساحقي عن عبدالرحمن بن أبي الزناد به. مختصراً. وعبدالجبار ضعفه العقيلي. والحديث منكر من هذا الطريق؛ لمخالفته من هو أوثق منه وهو عيسى بن يونس عند البخاري في الصحيح كما سيأتي.

(٢) لم أفد عليه في المطبوع من الموفقيات وأشار إليها الدارقطني في «العلل» (١٥٢/١٤) ..

(٣) لكن الظاهر أنه لا يقوى وتفصيل ذلك:

حديث أم زرع مخرّج في الصحيحين. أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل (٢٧/٧) ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع (١٨٩٦/٤)، (ح ٢٤٤٨) كلاهما من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن عبدالله بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها. ومداره على هشام بن عروة وقد اختلف عليه:

فرواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن عبدالله بن عروة عن عروة عن عائشة في حديث طويل وفيه: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع». وليس فيه: «ذكر الطلاق». وتابعه أيضاً على هذا السند سعيد بن سلمة كما عند القطيعي في جزئه الألف دينار (ص ٤٤٩)، (ح ٣٠٢) وعند الحنائي في «فوائده» (٢٢٠/١)، (ح ٢٢). وتابعهما أيضاً سويد بن عبدالعزيز كما ذكر ذلك الدارقطني في «علله» (١٥١/١٤). ولم أقف عليها.

وطريق عيسى بن يونس ومن تابعه هي التي أخرجها أرباب الصحاح كالبخاري ومسلم وكذلك النسائي وابن حبان. ورجحها الدارقطني فقال بما معناه:

وخالفهم جماعة في إسناده فرووه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، لم يذكروا أخاه عبدالله. هـ.١.

وهؤلاء هم: عباد بن منصور كما في «السنن الكبرى» للنسائي (٢٤٨/٨)، (ح ٩٠٩٢)، =

- = وأبو يعلى في «مسنده» (١٦٠/٨)، (ح ٤٧٠٢).
- ويونس بن أبي إسحاق عند الطبراني في «الكبير» (١٧٣/٢٣)، (ح ٢٧١)، و«الأوسط» (٧٥/٦)، (ح ٥٨٣٥) وفيه ضعف أيضاً.
- وعبدالعزیز الدراوردي أخرجها الطبراني في «الكبير» (١٧٦/٢٣)، (ح ٢٧٤).
- ومحمد بن خازم أبو معاوية عند ابن الأعرابي في «معجمه» (٤٣٦/٢)، (ح ٨٥٣).
- فمدار الحديث على هشام بن عروة ومن ثم اختلف الرواة عنه، وقد أورد الدارقطني هذا الخلاف ثم قال:
- قول يونس ومن تابعه عن هشام هو الصواب.
- ومما يدل على ترجيح رواية عيسى ومن تابعه إخراج الشيخين لها في صحيحهما.
- ثم إن حديث عيسى بن يونس عن هشام كوفي؛ قال أحمد: ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة أسندوا عنه أشياء.
- وآراء الأئمة في يونس أنه في الذروة من الضبط والإتقان، ولما سئل عنه أحمد قال متعجباً: عيسى يُسأل عنه!
- وقال عنه أبو زرعة: حافظ. وقال ابن سعد: ثقة ثبت. وقال ابن المديني: بخ بخ؛ ثقة مأمون.
- وكذا قال العجلي. انظر: الثقات للعجلي (٢٠٠/٢)، «الطبقات» (٤٨٨/٧)، «الجرح والتعديل» (٢٩١/٦)، «تهذيب الكمال» (٦٢/٢٣).
- وسعيد بن سلمة - الذي تابع يونس - من أهل المدينة ورواية أهل المدينة عن هشام أصح كما ذهب إليه الإمام أحمد حيث قال: رواية أهل المدينة عن هشام أحسن أو أصح. انظر: «شرح العلل» لابن رجب (٦٠٥/٢).
- ولعل سبب عزوفهما عن رواية من قصّر في إسناده، ممن لم يذكر عبدالله بن عروة بين هشام وعروة؛ أن هشاماً كبر فتغير بعض الشيء، فحمل عنه بعض الرواة مما وهم فيه، وهذا منها كما قال المعلمي، بل ذهب المعلمي أنه لم ينسب إليه الوهم إلا في هذا الحديث.
- وخلاصة القول أن من روى عنه في آخر حياته ليس كمن روى عنه في شبابه وحال قوته كما قال ابن رجب: قال يعقوب بن شيبة: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً، ويرسله أحياناً لا أنه يقلب إسناده، كأنه على ما تذكر من حفظه. يقول عن أبيه عن النبي ﷺ، ويقول عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ، إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله».
- عقّب ابن رجب بقوله: «وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها، =

قال شيخنا^(١): «وكانه عليه السلام قال ذلك تطيباً لها وطمأنينة لقلبها، ودفعاً لإيهام عموم التشبيه؛ بجملة أحوال أبي زرع، إذ لم يكن فيها ما يذمه النساء سوى ذلك، وكذا أجابت هي عن ذلك بما هو جواب مثلها في فضلها وعلمها؛ حيث قالت كما في رواية أخرى: بأبي وأمي لأنت خير لي من أبي زرع لأم زرع»^(٢).

٨٤٩ حديث: «كن عالماً»^(٣).

في: «أغد عالماً»^(٤).

٨٥٠ حديث: «كن من الخيرة منهنّ على حذر»^(٥).

يعني: النساء. في قول علي، على ما مضى في: «عقولهن في فروجهن»^(٦).

= والله أعلم، «شرح علل الترمذي» (٦٠٥/٢). وذكر عن هشام أيضاً أنه كان ينشط فيسند، وتارة يرسل. قاله أحمد بن حنبل. وقال ابن حجر: كبر فتغير حفظه... وانبسط في الرواية عن أبيه، بأنه يرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه. «هدي الساري» (٤٤٨). لذا قال ابن حجر: ربما دلس. «التقريب» (ص ١٠٢٢). فهذا من حيث الإسناد أن المحفوظ هو من رواية هشام عن أخيه عبدالله كما رواه عيسى وغيره، كما تدل عليه القرائن. وأما من حيث الزيادة في المتن وهي قوله: «غير أنني لم أطلق». فقد زادها عبدالرحمن بن أبي الزناد وعبدالله بن مصعب وهما ضعيفان. ولم تأت لا في طريق من وافقهم في الإسناد ولا في طريق من خالفهم؛ فهي منكرة. وهما على ضعفهما قد خالفا من هو أوثق منهما وأصح حديثاً عن هشام. ولذا قال الدارقطني في الأفراد: «غريب من حديث الزبير». فكانه أنكره لتفرده بهذا الطريق.

(١) الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢٧٥/٩).

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٤٣/٢)، (ح ٧٤٥) عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبدالله عن عروة عن عائشة. وإسناده صحيح.

وللخليلي جزء سماه: «حسن القرع على حديث أم زرع»، وللرافعي كتاب «درة الضرع لحديث أم زرع».

(٣) سقط من (م).

(٤) ذكره في حرف الألف ورقمه (١٣٦). (٥) سقط من (م).

(٦) ذكره المؤلف في حرف العين ورقمه (٧٠٨).

٨٥١ [ل ١٤٥/ب] حديث: «كن ذنباً ولا تكن رأساً»^(١).

هو صحيح في نفسه، وأوصى به إبراهيم بن أدهم^(٢) بعض أصحابه^(٣) فقال: «كن ذنباً ولا تكن رأساً؛ فإن الرأس يهلك والذنب يسلم». أوردته الدينوري في سابع «مجالسته»^(٤)، وسادس عشرها^(٥). وفي معناه الكثير^(٦).

(١) سقط بأكمله من (م).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٨).

(٣) هو: بقية بن الوليد كما جاء مصرحاً به عند الدينوري في المجالسة كما سيأتي.

(٤) (٣٣٤/٣)، برقم (٩٥٨) حدثنا محمد بن أحمد الواسطي نا محمد بن عمرو قال سمعت خلف بن تميم يقول سمعت إبراهيم بن أدهم يقول لبعض أصحابه: كن ذنباً ولا تكن رأساً؛ فإن الرأس يهلك والذنب يسلم.

(٥) «المجالسة وجواهر العلم» (٣٨٦/٥)، (ح ٢٢٤٢): حدثنا محمد بن عبدالعزيز نا إسماعيل بن إبراهيم عن بقية بن الوليد قال كنت مع إبراهيم بن أدهم... فأوصاه بوصية طويلة هذا جزء منها.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠/٨، ٢١)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٣٢١/١)، برقم (٧٠٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣١٥/٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم به.

والأثر حسن من أجل إسماعيل بن إبراهيم الترجماني؛ قال عنه ابن معين وأحمد وأبو داود والنسائي: ليس به بأس.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٦٠٣/٢)، «الجرح والتعديل» (١٥٧/٢)، «تهذيب التهذيب» (١٣٨/١) وقال الحافظ: لا بأس به. «التقريب» (ص ١٣٥).

وذكره الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٤٧٦/١) وقال: «لا أصل له فيما أعلم». قلت: يعني: مرفوعاً.

ثم عقب على معناه فقال: «وهو كلام يمجّه ذوقي، ولا يشهد لصحته قلبي، بل هو مباین لما نفهمه من الشريعة وحضها على معالي الأمور والأخذ بالعزائم، فتأمل»، «الضعيفة» (٤٧٦/١).

(٦) قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١٥٩/٢ط)، برقم (٢٠٢٦)، ط. مكتبة العلم - بعد ذكره قول إبراهيم بن أدهم - ويقرب من معناه قول بعضهم: «كن وسطاً وامش جانباً».

والمعنى كما قال صاحب «مجمع الأمثال» (١٥٧/٢) أي: توسّط القوم وزايل أعمالهم. وهذا القول يروى عن عيسى عليه السلام كما رواه الدينوري في «المجالسة» =

٨٥٢ حديث: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين».

(تقدم في) كنت (أول النبيين)^(١) قريباً^(٢).

٨٥٣ حديث: «الكنندر طيبي وطيب الملائكة؛ وإنها منفرة للشيطان، مرضاة

للرحمن تعالى».

الدليمي من جهة إسماعيل بن عياش عن يزيد بن عبدالله^(٣) معضلاً^(٤)،

ولا يصح.

= (٤٧٨/٣)، برقم (١٠٨٦) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٣١/٤٧) عن محمد بن غالب: نا أبو حذيفة عن سفيان الثوري قال: قال المسيح ﷺ... فذكره. وذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في «أمثاله» (ص ١٥٧) وذكر له معنى قريباً ولعله ما قصده السخاوي وهو أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «خالطوا الناس وزايلوهم». أي: خالطوهم بالمعاشرة والأخلاق، وزايلوهم بأعمالكم. اهـ. والأثر أخرجه وكيع في «الزهد» (٨٥٣/٢)، برقم (٥٣١) وهناد في «الزهد» أيضاً (٥٨٨/٢)، برقم (١٢٤٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧١/١٣)، برقم (٢٦٧٤٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١١٩/٢)، ط. دار الكتب، والطبراني في «الكبير» (٤١٢/٩)، برقم (٩٧٥٧) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عبدالله بن باباه المخزومي عن ابن مسعود من قوله. وسنده صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) وقع في الأصل (م) بعد الحديث: «كنت قريباً»، وألحقت السقط الذي بين القوسين من (ز).

وفي (د): «كتب: قريباً».

(٢) تقدم قليلاً وفي الأصل «كنت».

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٧٥١).

(٤) قال ابن حجر في تسديد القوس نقلاً عن «تنزيه الشريعة» (٣٤٣/٢) أسنده - أي: الدليمي - من حديث يزيد بن عبدالله بن قسيط من رواية إسماعيل بن عياش عنه، وهو معضل. اهـ. ثم وقفت عليه في مسند الفردوس (مخطوط/نسخة لاله لي/٢٩٨/أ) رواه من طريق الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عياش عن يزيد بن عبدالله بن... .

هكذا وقع بياض بالمسند وعلق عليه ابن الدليمي بقوله: (كذا كان في الأصل فإن كان ابن قسيط فهو تابعي وإن كان غيره فهو حديث مقطوع) ثم قال ابن الدليمي:

(يزيد بن عبدالله بن قسيط تابعي يروي عن عبدالله بن عمر وأبي هريرة رضي الله عنه).

قلت: ولعل السقط الواقع في السند هو في بعض الأصول التي يروي من طريقها ابن الدليمي.

والكندر^(١) هو: اللُّبان الحاسكي أو الجاوي^(٢)، وكان إمامنا الشافعي يكثر من استعماله لأجل الذكاء؛ فقد روى البيهقي في «مناقبه»^(٣) من طريق ابن عبدالحكم^(٤) عنه^(٥) قال: «دمت على أكل اللبان وهو الكندر للفهم، فأعقبني صبّ الدّم سنة».

= وعلى كلِّ فإن إسناده ضعيف؛ لكن يزيد بن عبدالله بن قُسيط من صغار التابعين ممن روى عن الصحابة فلا يكون معضلاً على الجزم بل يحتمل أن يكون مرسلاً. ثم إن فيه انقطاعاً؛ فإن ابن عياش لم يرو عن عبدالله بن يزيد المدني، وبين وفاتيهما ستون عاماً.

وهو مدني، ورواية ابن عياش عن غير الشاميين فيها تخليط؛ فهي مردودة، وقد حكم عليه الشوكاني بالوضع كما في «الفوائد المجموعة» (١/٢٤٧)، برقم (٥٦٦).
(١) الكندر بالضم كما قال صاحب «التاج» (٧١/١٤) وهو اللُّبان، ضرب من العلك، وبعض أهل اللغة من يفرق فيقول: منه ما هو حب يؤكل ويمضغ كالعلك، ومنهم من يجعله ضرب من البخور؛ ولذا قال صاحب «تاج العروس» (٤١٤/٣٠): الكُنْدَرُ الذي يَتَدَخَّنُ به اليهودُ، وَحَبُّهُ يُجَعَلُ في الدَّوَاءِ... وهو صَنْعُ شَجَرَةٍ... أَحْمَرُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ. وزاد الأمر وضوحاً عندما قال: القلف: قشر شجر الكندر الذي يُدَخَّنُ به. «تاج العروس» (٢٨٢/٢٤).

فيتبين أن شجر الكندر له استعمالان، حبه في الدواء يمضغ، وهو ضرب من العلك، ويستعمل قشره في البخور؛ من أجل التطيب، وقد أطنب الأطباء في فوائد أكل اللبان. وانظر: «زاد المعاد» (٤/٣٨٧).

(٢) هو نوع من البخور ينسب إلى مدينة جاوة، ويستعمله المغاربة في المناسبات الدينية، في ليلة القدر من شهر رمضان مثلاً.

(٣) «مناقب الشافعي» (١١٩/٢) رواه من طريقين عنه والتي أشار إليها وهي طريق ابن عبدالحكم رواها بلا سند، والأخرى رواها عن أبي عبدالله الحافظ: أخبرنا أبو الوليد الفقيه قال: سمعت أبا عبدالله العبدوي يحكي عن ابن أبي داود عن هارون بن سعيد قال: قال لنا الشافعي...

ورواه ابن أبي حاتم في كتابه آداب «الشافعي ومناقبه» (ص ٣٥) عن أبيه عن هارون بن سعيد الأيلي قال: قال لنا الشافعي: «أخذت اللبان سنة للحفظ فأعقبني صبب الدم سنة». وسنده صحيح.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/١٣٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥١/٣٠٠) كلاهما من طريق ابن أبي حاتم به.

(٤) هو: محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري الفقيه ثقة من الحادية عشرة مات سنة (٢٦٨هـ). «التقريب» (ص ٨٦٢).

(٥) «عنه» زيادة من (م).

٨٥٤ حديث: «كُنْ خَيْرَ آخِذٍ».

هو قول غُورَثَ^(١) للنبي ﷺ كما في «الصحيح»^{(٢)(٣)} ومضى ما يُشبهه

(١) قال الحافظ ابن حجر: غورث بن الحارث على وزن جعفر. «فتح الباري» (٥٤٣/٧)، ط... دار السلام.

قلت: لم أره في كتب الصحابة بهذا الاسم فلعله لم يثبت إسلامه، لكن ذكر الحافظ في «الإصابة» (٣٨٥/٣) رجلاً يقال له: دعثور بن الحارث الغطفاني... ثم أورد له حديثاً رواه الواقدي، وهو يشبه قصة الحديث الآتي من كونه كان مشركاً، وشهر سيفه على النبي ﷺ فقال: من يمنعك مني... الحديث.

فاستدرك ابن حجر على هذا بقوله: قصته هذه شبيهة بقصة غورث بن الحارث المخرجة في الصحيح من حديث جابر؛ فيحتمل التعدد أو أحد الاسمين لقب إن ثبت الاتحاد. «الإصابة» (٣٨٦/٣).

ثم رأيت الحافظ في «الفتح» يذهب إلى تعدد القصة؛ فكأنه رجح التفريق بينه وبين دعثور. «الفتح» (٤٢٨/٧).

(٢) من هنا إلى آخر الكلام سقط من (م).

(٣) لفظ الترجمة لم يرد في الصحيح بهذا اللفظ (كن خير آخذ). ولذا نبه على هذا العراقي في تخريجه للإحياء (٦٧٥/١) حيث أورده الغزالي في كتابه «الاحياء» (٣٧٧/٢) بلفظ الترجمة، فقال العراقي: متفق عليه من حديث جابر (بنحوه)، وهو في مسند أحمد أقرب إلى لفظ المصنف، وسمي الرجل غورث بن الحارث.

أما اسم غورث فقد جاء عند البخاري معلقاً بالجزم قال: وقال مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر اسم الرجل: غورث بن الحارث. صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع» (١١٥/٥).

وأما لفظة: «كن خير آخذ» فقد أخرجها سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٩/٢)، (ح ٢٥٠٢) عن أبي عوانة، ومن طريق أبي عوانة أحمد في «المسند» (١٩٣/٢٣)، (ح ١٤٩٢٩) واللفظ له، وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ٣٣٠)، (ح ١٠٩٦)، وأبو يعلى في «المسند» (٣١٢/٣)، (ح ١٧٧٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٩/٣)، والبيهقي في دلائل النبوة (ص ٣٧٥/٣، ٣٧٦) كلهم من طرق عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبد الله قال: قاتل النبي ﷺ محارب خصفة بنخل، فأروا من المسلمين غيرة فجاء رجل منهم يقال له: غورث بن الحارث حتى قام على رأس رسول الله ﷺ بالسيف، فقال: من يمنعك مني؟ قال: الله، قال: فسقط السيف من يده، فأخذ رسول الله ﷺ السيف فقال له: من يمنعك مني؟ قال: «كن خير آخذ» قال: تشهد أن لا إله إلا الله، قال: لا، ولكني أعاهدك أن لا أقاتلك ولا أكون مع قوم يقتلونك، قال: فخلّى سبيله، فجاء إلى أصحابه فقال: جئتمكم =

في الجملة^(١)، في: «كفى بالمرء كذباً...».

٨٥٥ حديث: «كن عبدالله المظلوم، ولا تكن عبدالله الظالم»^(٢).

هو بمعناه^(٣) عند الطبراني^(٤)

= من عند خير الناس... الحديث.

وفي بعض الروايات أن الذي دفعه هو جبريل عليه السلام.

ورجال الإسناد ثقات إلا أنه أعل بالانقطاع بين أبي بشر - جعفر بن أبي وحشية - وسليمان بن قيس فقد قيل لم يره وقيل: لم يسمع منه.

قال البخاري في «تاريخه الكبير» (٣١/٤)، برقم (١٨٦٩): «وروى أبو بشر وقتادة والجعد أبو عثمان عن كتاب سليمان... اهـ. ونقله المزي فقال: يقال أنه مات - أي: سليمان - في حياة جابر بن عبدالله ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر ولا نعرف لأحد منهم سماعاً إلا أن يكون عمرو بن دينار سمع منه في حياة جابر. وقال ابن حبان: لم يره أبو بشر. وانظر: «الثقات» (٣٠٩/٤)، «تهذيب الكمال» (٥٥/١٢).

وعلى هذا فإن الحديث ضعيف للانقطاع - وإن كان مفاد كلام البخاري في التاريخ روايته عن سليمان وجادة - لكن يشهد له ما في البخاري ويقويه لا سيما وأن البخاري روى شيئاً منه بصيغة الجزم معلقاً وهو تسمية الأعرابي بغورث بن الحارث. والله أعلم.

(١) وهو قوله: «خذ حقك في عفاف...» يروى عن أبي هريرة مرفوعاً بسند حسن برقم (٨١٦).

(٢) سقط بأكمله من (م).

(٣) صرح الغزي كما في «الجد الحديث» (ص ١٧٧)، (ح ٣٦٥) أنه لم يرد بلفظ الترجمة. وإنما بلفظ: «كن عبدالله المقتول لا القاتل».

(٤) في «المعجم الكبير» (٥٩/٤)، (ح ٣٦٢٩) من طريق سليمان بن المغيرة، وأخرجه (٦٠/٤)، (ح ٣٦٣٠) من طريق أيوب السخيتاني، ومن طريق صالح بن رستم (٦١/٤)، (ح ٣٦٣١) ثلاثهم عن حميد بن هلال - واللفظ لسليمان وألفاظهم متقاربة - ثنا رجل من عبد القيس كان يجالسنا في المسجد الجامع قال: صحبت أصحاب النهر فكنت فيهم ثم كرهت أمرهم خشيت أن يقتلونني، فبينما أنا مع طائفة منهم إذ أتينا على قرية وبيننا وبين القرية نهر إذ خرج رجل من القرية مروعاً فقالوا له: كأننا روعناك؟ قال: أجل، قالوا: لا روع لك، فقلت: والله يعرفوه ولم أعرفه، فقالوا: أنت ابن خباب صاحب رسول الله ﷺ سلم؟ قال: نعم سمعت أبي يحدث عن النبي ﷺ ذكر فتنة فقال: «القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها =

من حديث حَبَّاب^(١) في حديث بلفظ: «فكن عبدالله المقتول، ولا تكن عبدالله القتال».

ومن حديث شهر بن حوشب عن جُنْدُب بن سفيان^(٢) الطرف الأول خاصة، وأخرجه هو^(٣)، وأحمد^(٤) والحاكم^(٥)، وابن قانع^(٦) عن خالد بن

= خير من الساعي فإن أدركتك فكن عبدالله المقتول... الحديث. وفيه ضعف؛ لأن في سنده من لم يسم وإن كان منسوباً، وهو الراوي للقصة وبقيته رجاله ثقات. تنبيه: جملة: «ولا تكن عبدالله القتال». ليست عند الطبراني في «معجمه» كما عزاه السخاوي.

لكنها جاءت من طريق يزيد بن هارون عن سليمان بن مغيرة عن حميد بن هلال به. ويزيد ثقة متقن أخرج روايته ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٣٢/٢١)، (ح ٣٩٠٥١). ورواه أحمد في «مسنده» (٥٤٢/٣٤)، (ح ٢١٠٦٤) عن ابن علية ومن طريق ابن علية أبو يعلى في «مسنده» (١٧٦/١٣)، (ح ٧٢١٥) عن أيوب عن حميد به. وقال أيوب: «ولا أعلمه إلا قال: ولا تكن عبدالله القتال».

وهذا الشك من أيوب مثله لا يضر ولا يقدح لأمر منها: قال شعبة فيه: كان يشك في عامة حديثه.

فهو من الشكاكين في الألفاظ لتورعه.

ثانياً: قد تابعه على الزيادة ثقات وأن للحديث شواهد تقويه.

(١) تقدم عند حديث رقم (٦٣٥).

(٢) جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي ثم العلقى، أبو عبدالله، وقد ينسب إلى جده فيقال: جندب بن سفيان، سكن الكوفة ثم البصرة، وروى عنه أهل المصرين، وروى عنه من أهل الشام شهر بن حوشب. انظر: «الإصابة» (٢٤٨/٢).

(٣) أي: الطبراني في «الكبير» (١٨٩/٤)، (ح ٤٠٩٩) بأسانيد مختلفة من طريق عفان بن مسلم وحجاج بن منهال وأسد بن موسى ثلاثهم قالوا: ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي عن خالد بن عرفطة أن رسول الله قال: يا خالد: إنها ستكون فتنة وأحداث واختلاف وفرقة، فإذا كان ذلك فإن استطعت أن تكون المقتول لا القتال فافعل.

(٤) في «المسند» (١٧٧/٣٧)، (ح ٢٢٤٩٩) حدثنا عبدالرحمن بن مهدي: حدثنا حماد بن سلمة بالسند السابق.

(٥) المستدرک في موضعين الأول (٢٨١/٣) من طريق عفان عن حماد بن سلمة به. والآخر (٥١٧/٤) من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد به..

(٦) لم أقف عليه، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٦/٢١)، (ح ٣٨٣٥٢)، =

عُرْفُطَةَ^(١) في حديث أيضاً لفظه: «فإن استطعت أن تكون عبدالله المقتول لا القاتل فافعل».

وبعضها يقوي بعضاً^(٢).

ونحوه ما في «صحيح مسلم» عن حذيفة في حديث أيضاً أن النبي ﷺ أوصاه بقوله: «تسمع وتطيع»^(٣)، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع»^(٤)، وعزاه الرافعي في الصَّيَال^(٥) من «الشرح»^(٦) لحذيفة بلفظ: «كن عبدالله المقتول، ولا تكن عبدالله القاتل»، وتُعَقَّبُ^(٧) بأنه لا أصل له من

= وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٦٦/١)، (ح ٦٤٦)، وأبو نعيم في «الصحابة» (٩٤٥/٢)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ص ١٨٩)، (ح ٢٩٠ ط) ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٥٦/١) من طرق عن حماد بن سلمة عن زيد بن جدعان به.

وسنده ضعيف من أجل ابن جدعان، ضعفه الأئمة كابن معين وأحمد وأبي زرعة، وقال الحافظ: ضعيف. «تهذيب التهذيب» (١٦٣/٣) و«التقريب» (ص ٦٩٦).

وهو في دائرة من يحسن حديثه في المتابعات والشواهد، وللحديث شواهد عدة يرتقي بها إلى الحسن منها حديث خباب وجندب وقد مضيا وألفاظهم متقاربة، لا سيما لفظه: «فإن استطعت أن تكون عبدالله المقتول لا القاتل فافعل».

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٦٩).

(٢) نعم فإن الضعف فيها يسير، وقد أورد هذه الشواهد ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢٢٨/٤) وبين ما فيها من ضعف ثم قواها بمجموعها.

قلت: ولها شواهد أخرى عن صحابة آخرين، منهم سعد بن أبي وقاص وعبدالله بن مسعود وأبي موسى وحذيفة بن اليمان، وأسانيد بعضها صحيحة على شرط مسلم، وانظر في تخريجها «إرواء الغليل» للألباني (١٠٢/٨).

(٣) في الصحيح زيادة «للامير» (١٤٧٦/٣)، (ح ١٨٤٧).

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة (١٤٧٦/٣)، (ح ١٨٤٧).

(٥) أي: كتاب الصيال، ومعناه في اللغة: الوثوب والاستعلاء على الغير، وعلى لسان الفقهاء: الاعتداء على الغير بالإتلاف والقتل وغير ذلك. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٦١/٣)، «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠٣/٢٨).

(٦) الشرح الكبير للرافعي المعروف بـ «العزیز شرح الوجيز» (٣١٥/١١).

(٧) من قبل ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/٩)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص» =

حديث حذيفة، وإن زعم إمام الحرمين^(١) في «النهاية»^(٢) أنه: «صحيح»، فقد تعقبه ابن الصلاح^(٣) وقال: «لم أجده في شيء من الكتب المعتمدة». اهـ، والله الموفق.

٨٥٦ حديث: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وعُدّ نفسك في أهل القبور».

البیهقي في «الشعب»^(٤)، والعسكري من حديث سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر به مرفوعاً في حديث. وأخرجه البخاري من حديث الأعمش عن مجاهد به^(٥).

= الحبير (٢٢٧/٤) وهو الذي قصده - المؤلف - وكلامه، هذا الحديث لا أصل له من حديث حذيفة، وإن زعم إمام الحرمين في «النهاية» أنه صحيح، فقد تعقبه ابن الصلاح، وقال: لم أجده في شيء من الكتب المعتمدة، وإمام الحرمين لا يعتمد عليه في هذا الشأن.

وقال ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٨/٩): هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ لَا أَعْلَمُ مِنْ خَرَجِهِ هَكَذَا مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ - أي: عن حذيفة - بعد البحث عنه، والعجب من إمام الحرمين في «النهاية» كونه قال: «إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ». ولا اعتماد عليه في هذا الشأن.

(١) أبو المعالي، عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني النيسابوري، شيخ الشافعية، إمام الحرمين، صاحب التصانيف، ولد سنة (٤١٩هـ) وتوفي سنة (٤٧٨هـ). «سير أعلام النبلاء» (٤٦٨/١٤).

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (٦٠١/٢).

(٣) في الوسيط للغزالي وبهامشه شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (٥٢٩/٦).

(٤) (١٢٧/١٣)، (ح ١٠٠٥٩).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل (٨٩/٨) ولفظه: أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» وكان ابن عمر يقول إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك.

وهذا اللفظ من طريق الأعمش عن مجاهد به. وليس فيه زيادة «وعُدّ نفسك في أصحاب القبور» وقد خالفه الليث بن أبي سلسم فزادها في حديثه.

ورواية الأعمش التي عند البخاري هي المحفوظة؛ لأن المخالف له وهو الليث بن أبي سليم ضعيف مضطرب الحديث مختلط، لم يتميز حديثه فترك كما قال الأئمة؛ =

ورواه الترمذي ^(١) وآخرون ^(٢).

= منهم ابن حجر في «التقريب» (ص ٨١٧).
لكن هذه الزيادة قد جاءت من طرق أخرى أن النبي ﷺ قالها وأوصى بها بعض أصحابه، وفي أسانيدنا بعض الضعف، لكن هي مما يشهد لبعضها وتتقوى ومن هذه الأحاديث:
حديث أبي هريرة أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٨/١٤)، (ح ٨٥٢٢) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد: حدثني من سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «يا ابن آدم، اعمل كأنك ترى، وهدّ نفسك مع الموتى، وإياك ودعوة المظلوم».
وفي سننه ابن جدعان وهو ضعيف وفيه انقطاع أيضاً.
ويروى أيضاً عن معاذ بن جبل رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٦٣/١٩)، (ح ٣٥٤٦٦) وهناد في «الزهد» (٥٣١/٢)، (ح ١٠٩٢)، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص ٥٦)، (ح ٢٢)، والشاشي في «مسنده» (٢٩٤/٣)، (ح ١٤٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧٥/٢٠) جميعهم من طريق محمد بن عمرو الليثي عن أبي سلمة قال: قال معاذ بن جبل: قلت: يا رسول الله أوصني، فقال: «اعبد الله كأنك تراه واحدد نفسك في الموتى...».

وأورده الهيثمي في المجمع وقال: فيه انقطاع.
قلت: لأن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لم يدرك معاذ بن جبل. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٣٢/٤). وبقية رواه ثقات كما قال المنذري وقد أعله بالانقطاع. انظر: «الترغيب والترهيب» (٥٣/٤).

ويروى أيضاً عن أبي الدرداء رواه مسدد كما في «المطالب العالية» (١٣٠/١٣)، (ح ٣١٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٨/١٣)، (ح ١٠٠٦٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١١٣/٦٨) من طريق سلام؛ يعني: أبا الأحوص، عن أبي إسحاق، عن رجل، من النخع قال: شهدت أبا الدرداء حين حضرته الوفاة، قال: أحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اعبد الله كأنك تراه، فإن كنت لا تراه فإنه يراك، واحدد نفسك في الموتى...».

قال الحافظ: «صحيح لولا المبهمة»، «المطالب العالية» (١٣٠/١٣).
والحديث بشواهد حسن، وقد حسن الزيادة الشيخ الألباني بشواهدا. «الصحيح» (١٤٧/٣)، (ح ١١٥٧).

(١) في «جامعه»، كتاب الزهد، باب ما جاء في قصر الأمل (٥٦٧/٤)، (ح ٢٣٣٣) من طريق الثوري عن ليث بن أبي سليم به.

وأخرجه في الباب نفسه من طريق حماد عن الليث به.
وأشار إلى رواية الأعمش وقال: «نحوه».

(٢) بما أن الحديث مداره على مجاهد وقد رواه عنه: الأعمش، والليث بن أبي سليم، =

[١٤٦/أ] حديث: «كن مع الحق حيث كان، وميِّز ما اشتبه عليك بعقلك، فإن حجة الله عليك وديعة فيك، وبركاته عندك».

الدليمي^(١).....

= فقد أخرجه جماعة من الأئمة.

واليك من خرجه من طريق الأعمش عن مجاهد:

رواه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص ٩٢)، (ح ١٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧١/٢)، (ح ٦٩٨)، والخطابي في العزلة (ص ١٢٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤٧٣/١٢)، (ح ٩٧٦٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٣/١)، (ح ٦٤٤).

وأما من أخرجه من طريق الليث عن مجاهد به:

أحمد في «المسند» (٤٨/٩)، (ح ٥٠٠٢)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٤٨/١٩)، (ح ٣٥٤٤٥) وهناد في «الزهد» (ص ٢٨٨)، (ح ٥٠٠٢) ووكيع في «الزهد» (٢٣٠/١)، (ح ١١)، وابن ماجه في «سننه» (١٣٧٨/٢)، (ح ٤١١٤)، والرويان في «مسنده» (٤١٢/٢)، (ح ١٤١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٩/١)، (ح ١٦٥).

(١) هو في «زهر الفردوس» للمحافظ (٢/١٢٩ ب) قال الدليمي: أخبرنا أبي: أخبرنا أحمد بن عمر: أخبرنا علي بن محمد بن موسى الزاهد بهمدان: حدثنا أبو بكر عبدالله بن أحمد بن محمد بن دورته: حدثنا محمد بن العباس بن الفضل السجزي بحلب: حدثنا القاسم بن أحمد بن محمد بن زياد الخطابي السائح: حدثنا محمد بن العباس البصري: حدثنا أبو إسماعيل العتكي به.

وهو في «الفردوس» للدليمي عن علي بلا سند (٣١٧/٥)، (ح ٨٣٠٧).

وأورده ابن عراق في تنزيه الشريعة (٣٠٩/٢) وعزاه للدليمي وقال: «... فيه أبو إسماعيل العتكي وغيره لم أعرفهم، والله تعالى أعلم».

وأنا - بعد البحث - لم أعرف سوى القاسم بن أحمد فقد ذكره الخطيب في «تاريخه» (٤٣٣/١٢)، ط. عطا ولم يتكلم فيه بشيء.

وأبو إسماعيل العتكي أخشى أن يكون «المكي» فتصحف، وهو إبراهيم بن أبي حية - مشهور بأبي إسماعيل المكي - يروي عن جعفر بن محمد هذا؛ قال عنه ابن حبان: روى عن جعفر وهشام مناكير وأوابد تسبق إلى القلب أنه المتعمد لها.

وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك.

انظر: «الضعفاء» للبخاري (ص ٢١)، «ميزان الاعتدال» (٢٩/١)، و«لسان الميزان» (٢٧١/١).

وله علة أخرى وهي الانقطاع بين محمد بن علي بن الحسين وجده علي بن أبي طالب كما نص عليه أبو زرعة فقال: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ =

من حديث أبي إسماعيل العتكي^(١) عن جعفر بن محمد^(٢) عن أبيه^(٣) عن جده^(٤) قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الزهد ما هو؟ فقال: «يا علي مثّل الآخرة في قلبك...» وذكره في حديث طويل.

٨٥٨ حديث: «الكواكب أمان لأهل السماء».

في: «النجوم»^(٥).

= لم يدرك هو ولا أبوه (علي) علياً ﷺ.
انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٨٦)، وكذلك المزي في «تهذيب الكمال» (١٣٨/٢٦).

وقد حكم على الحديث ابن الغرس بالضعف. نقله العجلوني وأقره. انظر: «كشف الخفاء» (١٥٨/٢)، (ح ٢٥٢٥).

ثم إن الحديث انفرد به الديلمي ولم أره عند غيره، وهو من مظان الضعاف والمناكير، والعزو إليه وحده مؤذن بالضعف كما أفاده السيوطي في «مقدمة جامع الكبير» (٤٤/١).

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٨٣٠).

(٣) محمد بن علي بن الحسين تقدم التعريف به عند حديث رقم (٨٣٠).

(٤) أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب ﷺ.

(٥) لم أقف عليه في الكتاب، ولعله سقط وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» في موضعين من كتابه (١٥٩/٢) (٣٩٢/٢) وتمامه «وأهل بيتي أمان لأمتي» وعزاه لأبي يعلى من حديث سلمة بن الأكوع نقلاً عن النجم.

والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه كما في «المطالب» (٣٨٦/١٨)، (ح ٤٤٩٩) ومسدد - أيضاً - كما في «المطالب العالية» (٢١٥/١٦)، (ح ٣٩٧٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٥٣٨/١)، والرويان في «مسنده» (٢٥٣/٢)، (ح ١١٥٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٩٧٧/٣)، (ح ٢٠٧٩).

وابن حبان في «المجروحين» (٢٣٦/٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/٧)، رقم (٦٢٦٠) جميعهم من طريق موسى بن عبيدة عن إياس بن سلمة عن سلمة به.

وهذا إسناد ضعيف جداً؛ من أجل موسى بن عبيدة، قال عنه أحمد: لا تحل الرواية عنه، ومرة قال: منكر الحديث. وقال أبو حاتم والساجي: منكر الحديث، وقال الدارقطني: لا يتابع على حديثه. وضعفه آخرون. انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٠٦/٣)، «الجرح والتعديل» (١٥١/٨)، و«الكامل» لابن عدي (٣٣٣/٦)، و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص ٣٦٦) و«تهذيب الكمال» (١٠٤/٢٩).

٨٥٩ حديث: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله تعالى».

الحاكم في «المستدرک»^(١)، والعسكري، والقضاعي^(٢)، من حديث

= وله شواهد أخرى لا يفرح بها؛ لكونها ضعيفة جداً أو موضوعة. وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٧/٩)، (ح ١٥٠٢٥) وعزاه للطبراني وقال: «فيه موسى بن عبيدة وهو متروك».

وضعف إسناده الحافظ في «المطالب العالية» (٣٨٦/١٨)، (ح ٤٤٩٩). ويغني عنه ما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان لأمنته (١٩٦١/٤)، (ح ٢٥٣١) - واللفظ له - وأحمد في «مسنده» (٣٣٥/٣٢)، (ح ١٩٥٦٦) وغيرهما من حديث أبي بردة عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ قال: «... النجوم أمانة للسماء - وفي التحفة (لأهل السماء) - وكذا هي عند البزار في «مسنده» (١٠٤/٨)، (ح ٣١٠٢) فإذا ذهبن النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون...».

(١) في موضعين الأول (٥٧/١)، والثاني (٢٥١/٤). من الطريق نفسه.

(٢) في «مسند الشهاب» (١٤٠/١)، (ح ١٨٥). من هذا الطريق.

وهو عند ابن المبارك في «الزهد» (ص ٥٥)، (ح ١٧١) وعنه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤٤٥/٢)، (ح ١٢١٨) ومن طريق ابن المبارك جماعة منهم: أحمد في «المسند» (٣٥٠/٢٨)، (ح ١٧١٢٣)، وابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (ص ١٩)، (ح ١)، والبزار في «مسنده» (٤١٧/٨)، (ح ٣٤٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٣٤١/٧)، (ح ٧١٤٣)، والبيهقي في شعبه (١٢٩/١٣)، (ح ١٠٠٦٢).

وهو عند الترمذي في «جامعه»، كتاب صفة القيامة، باب (٢٥ ص ٦٣٨)، (ح ٢٤٥٩)، وابن ماجه في «سننه» (٢)، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، (ص ١٤٢٣)، (ح ٤٢٦٠) من طريق بقية بن الوليد عن ابن أبي مريم به.

ومدار الحديث على أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف قد اختلط ضعفه ابن معين وأبو زرعة، ورماه أبو داود وأبو حاتم بالاختلاط. وقال الذهبي: ضعفه أحمد وغيره لكثرة ما يغلط. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلف.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥١٧٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩/٢)، «المجرح والتعديل» (٤٠٤/٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٩١/٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٩٧/٤).

وللحديث إسناده آخر عن شداد بن أوس رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٣٣٨/٧)، =

ابن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم^(١) عن ضمرة بن حبيب^(٢) عن شداد بن أوس^(٣) به مرفوعاً.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري»^(٤)، وتعقبه الذهبي بأن ابن أبي مريم وإ^(٥).

وقد قال سعيد بن جبير: «الاغترار بالله: المقام على الذنب ورجاء المغفرة»^(٦).

وقال العسكري: «هذا الحديث فيه ردٌ على المرجئة، وإثبات للوعيد».

= (ح ٧١٤١) وفي «مسند الشاميين» (٢٦٦/١)، (ح ٤٦٣) من إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي قال: سمعت أبي يحدث عن ثور بن يزيد وغالب بن عبيد الله عن مكحول عن ابن غنم عنه به. مرفوعاً.

والحديث بهذا السند موضوع فيه آفتان هما: عمرو السكسكي وابنه إبراهيم. وإبراهيم السكسكي هذا قال عنه ابن حبان: «يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه، وأبوه أيضاً لا شيء في الحديث فليست أدري أهو الجاني على أبيه، أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات»، «المجروحين» (١٠٩/١) وسئل عنه الدارقطني فقال: متروك. (لسان الميزان» ٨٧/١).

ومما يزيد الحديث ضعفاً كلام الأئمة في أبيه: عمرو بن بكر السكسكي فقد كذبه ابن حبان كما في «الثقات» (٤٣٨/٧)، وقال في «المجروحين» (٤٨/٢): «لا يحل الاحتجاج به». وقال أبو نعيم الأصفهاني عنه: «لا شيء»، «الضعفاء» (١٤٢/١).

(١) تقدم عند حديث رقم (٣٩).

(٢) في الأصل وفي (ز): «حمزة بن حبيب» والتصويب من (د) و(م)، وهو كذلك في المصادر: «ضمرة».

وهو ابن حبيب بن صهيب الزبيدي بضم الزاي، أبو عتبة الحمصي، ثقة، من الرابعة (ت ١٣٠هـ) «التقريب» (٤٦٠).

(٣) شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي، ابن أخي حسان بن ثابت، أبو يعلى، سكن حمص وتوفي بفلسطين، مات سنة (٥٨هـ). «الإصابة» (٧٩/٥).

(٤) في «المستدرک» (٥٧/١).

(٥) وعبارته: «لا والله، ابن أبي مريم وإه»، «المستدرک مع التلخيص» (٥٨/١).

(٦) لم أقف على قوله.

٨٦٠ حديث: «كَلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ».

الطبراني^(١) عن أبي الدرداء، والقضاعي^(٢) من حديث المقدم بن معدي كرب^(٣) عن أبي أيوب كلاهما به مرفوعاً، وحديث أبي الدرداء عند البزار^(٤) بلفظ: «قَوُّتُوا» وسندهما ضعيف^(٥).

(١) في «مسند الشاميين» (٣٥٣/٢)، (ح ١٤٨٣) من طريق بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء به.

(٢) في «مسند الشهاب» (٤٠٥/١) من طريق بقية بن الوليد: ثنا بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب عن أبي أيوب الأنصاري به.

(٣) المقدم بن معد يكرب بن عمرو الكندي، أبو كريمة، وقيل غير ذلك، وهو أحد الوفد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من كندة. يعد في أهل الشام وبها مات سنة سبع وثمانين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة، روى عنه سليم بن عامر الخبائري وخالد بن معدان والشعبي وغيرهم. «الاستيعاب» (١٤٨٢/٤)، وسماء في «الإصابة» (٣٠٩/١٠). (المقداد).

(٤) في «مسنده» (٤٠٥/١)، (ح ٦٩٧): نا بقية بن الوليد عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «قَوُّتُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ».

(٥) وضعف إسناده حديث أبي الدرداء أيضاً: الحافظ ابن حجر فيما نقله المناوي في «فيض القدير» (٥٢٩/٤)، ولأن فيهما ضعيفين؛ فالحديث الأول وهو حديث أبي الدرداء فيه: بقية وشيخه أبو بكر.

وبقية بن الوليد مضى تفصيل حاله وخلاصة القول أنه ضعيف يدلّس تدليس التسوية. لكنه صرح بالتحديث عن شيخه ولم يأت التصريح بالتحديث بين شيخه وشيخه. وأبو بكر مضى قريباً وأنه ضعيف وقد اختلط.

والحديث الآخر أعني حديث المقدم وأبي أيوب وهو من رواية صحابي عن صحابي مثله. ففيه بقية بن الوليد ضعيف مدلس. ولم يصرح بالتحديث في طبقات السند. أعني عن شيخه وشيخه.

ولفظ الترجمة ضعيف بهذين الإسنادين، لكن بقية قد توبع متابعة قاصرة من قبل الوليد بن مسلم كما في صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما يستحب من الكيل (٦٧/٣) عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم بن معد يكرب ﷺ مرفوعاً. ولم يذكر أبا أيوب والمقدم صحابي فلا يضر.

فحديث بقية - من طريقه - باللفظ الذي ذكره المؤلف يشهد له ما في البخاري وهي متابعة يقوى بها حديثه فيكون حسناً لغيره.

وبلفظ: «قَوْتُوْا» أورده ابن الأثير في «النهاية»^(١). وحُكِيَ عن الأوزاعي أنه: تصغير الأرغفة^(٢). قال: وقال غيره: «وهو مثل كيلوا». وكذا حكى البزار عن إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد^(٣) عن بعض أهل العلم في تفسير: «قَوْتُوْا» أنه: «تصغير الأرغفة»^(٤)، وقد أشار شيخنا لذلك في البيوع من «فتح الباري»^(٥). وجمع العلماء بمقتضى ظاهره بينه وبين قول عائشة: «فَكَلْتُهُ فَنَنِي»^(٦).

(١) (١١٩/٤).

(٢) رواه السلفي في الطيوريات بسنده إلى الأوزاعي. ولم أقف عليه فيه وهو ناقص، وقد قام محققاً الكتاب بإلحاقه من «اللآلئ المصنوعة» (١٨٣/٢) حيث ساقه السيوطي بالسند كاملاً نقلاً عن الطيوريات. فقال: حدثنا أبو محمد عبيدالله بن عبد الرحمن السكري: حدثنا عبدالله بن أبي سعد حدثني مالك بن سليمان الألهاني: حدثنا بقية قال: سألت الأوزاعي: ما معنى قول رسول الله: «قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه» قال: صغر الأرغفة. والله أعلم.

وضعف سنده المناوي في «فيض القدير» (٥٢٩/٤).

وعلته: مالك الألهاني أبو أنس الحمصي، ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٥٩/١٣) وروى بسنده عن محمد بن عوف الحمصي الثقة الحافظ يقول: أبو أنس مالك بن سليمان الحمصي كان ابن عم زوجتي وهو ضعيف الحديث. واعتمد قوله الذهبي في «المغني عن الضعفاء» (١٤٠/٢). وتحرف في المطبوع «ابن عون» بدل «ابن عوف».

(٣) شيخ البزار - وعنه روى الحديث - أبو إسحاق الختلي من أصحاب يحيى بن معين، وله سؤالات لابن معين كثيرة الفائدة تدل على فهمه، وهو ثقة، قاله الخطيب. «تاريخ بغداد» (١١٩/٦)، برقم (٣١٥٠) وانظر: «لسان الميزان» (٢٦٠/١).

(٤) «مسند البزار» (٤٣/١٠)، (ح ٤١٠٤).

(٥) (٣٤٦/٤). وقوله: «وقد قيل أن في مسند البزار أن المراد بكيل الطعام تصغير الأرغفة ولم أتحقق ذلك ولا خلافه».

قاله بعد كلام طويل في «معنى الحديث والجمع بينه وبين الحديث الآتي».

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب فرض الخمس، باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته (٨١/٤) من حديث هشام عن أبيه عن عائشة قالت: توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي من شيء يأكله ذو كبد إلا شطر من شعير في رف لي، فأكلت منه حتى طال علي، فكلته ففني.

وهو من مختلف الحديث إذا ما ضم إلى حديث الترجمة، ولا تعارض بينهما، وقد =

حرف اللام

٨٦١ حديث: «لبس الخرقه»^(١) الصوفية وكون الحسن البصري لبسها من

علي.

قال ابن دحية^(٢) وابن الصلاح: «إنه باطل»^(٣)، وكذا قال شيخنا: «إنه ليس في شيء من طرقها ما يثبت»^(٤)؛ ولم يرد في خبر صحيح ولا حسن ولا

= ذكر العلماء أوجهاً كثيرة في التوفيق بينهما، أوردها الحافظ في «فتح الباري» (٣٤٦/٤) فارجع إليها.

(١) الخرقه لغة: القطعة من خرَق الثوب، والخرقة: المِرْقَةُ منه، وخرَقْتُ الثوب إذا شَقَقْتَهُ. «لسان العرب» (٧٢/٤).

وفي اصطلاح الصوفية: «ما يلبسه المريد من شيخة الذي دخل في إرادته أو طريقته». كما قال رشيد رضا. انظر: «مجلة المنار» له (٣٠٢/٤).

(٢) مجد الدين أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن الجميل، كان حافظاً ماهراً تام المعرفة بالنحو واللغة، ظاهري المذهب، كثير الوقعة في السلف، أحمق، شديد الكبر، خبيث اللسان، متهاوناً في دينه، وكان يخضب بالسواد. توفي سنة (٦٣٣هـ). قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٨٩/٢٢).

(٣) أداء ما وجب من بيان وضع الموضوعين في رجب. (ص ٢٢).

(٤) لأن بعضهم يرويها بالسند من طريق أويس عن علي أو عمر، قال القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧١): «وفي بعض الطرق أيضاً اتصالها بأويس القرني وهو قد اجتمع بعمر وعلي».

ثم قال: ... نسبة الخرقه إلى أويس، وأنه عليه الصلاة والسلام أوصى بخرقته لأويس، وأن عمر وعلياً سلّماها إليه وأنها وصلت إليهم منه وهلم جرّاً؛ فغير ثابت ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة، ومتابعة الكتاب والسنة، ومجانبة الهوى ومقاربة الهدى، والعاقبة للتقوى. «الأسرار المرفوعة» (٢٧٢)، برقم (٣٥٦).

وبمثل هذا قال شيخ الإسلام في «المنهاج» (٤٤/٨) قال: الخرق متعددة أشهرها خرقتان: خرقه إلى عمر، وخرقة إلى علي، فخرقة عمر لها إسنadan: إسنادٌ إلى أويس =

ضعيف أن النبي ﷺ ألبس الخرقه على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحد من أصحابه، ولا أمر أحداً من أصحابه بفعل ذلك، وكل ما يروى في ذلك صريحاً فباطل^(١). قال: «ثم إن من الكذب المفترى قول من قال إن علياً ألبس الخرقه الحسن البصري؛ فإن أئمة الحديث لم يثبتوا للحسن من علي سماعاً^(٢)، فضلاً عن أن يلبسه الخرقه».

= القرني، وإسناداً إلى أبي مسلم الخولاني، وأما الخرقه المنسوبة إلى علي فإسنادها إلى الحسن البصري، والمتأخرون يصلونها بمعروف الكرخي.. ثم ذهب إلى نقضها وبيان انقطاع سندها.

وقال أيضاً في «المنهاج» (٤٧/٨): ولهم - أي: الصوفية - إسناد آخر بالخرقة المنسوبة إلى جابر ﷺ وهو منقطع جداً، وقد عقل بالنقل المتواتر أن الصحابة لم يكونوا يلبسون مريديهم خرقه.

(١) لم أقف على هذا النص بحروفه من كلام الحافظ، لكنني وقفت على مضمونها حيث نقل عنه السخاوي في «الجواهر والدرر» (٩٤٠/٢) أنه سئل عن الخرقه الصوفية فقال: «إن ذلك ما لم أتشأغل به قط؛ لتحقق بطلان كل ما ورد في ذلك».

(٢) لا شك في معاصرة الحسن لعلي ﷺ؛ فإن الحسن وُلد لستين بقينا من خلافة عمر، وتوفي علي وللحسن ما يقرب من عشرين عاماً، وأقوال الأئمة دائرة على الإدراك والرؤية دون السماع، وقد قال الترمذي: «قد كان الحسن في زمن علي وقد أدركه، ولكننا لا نعرف له سماعاً منه».

وكما هو معلوم فإنه لا يلزم من الإدراك والرؤية ثبوت السماع وحمل العلم؛ فإن الإدراك والرؤية شيء، والسماع شيء آخر، كما يدل عليه صنيع المحدثين في بعض الرواة. وذهب ابن المديني وأبو زرعة والمزي إلى إثبات رؤيته - وهو قدر زائد على الإدراك - لعلي ﷺ وهو صبي، لكنه لم يسمع منه حديثاً.

وجزم ابن معين بعدم سماعه من علي.

وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من أحد في المدينة إلا من عثمان بن عفان.

وقال أيوب وقتادة وابن حبان: لم يثبت له سماع من أحد من أهل بدر.

انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣١ وما بعدها)، «الثقات» (١٢٣/٤)، «تهذيب الكمال» (٩٥/٦).

ومن هذا نعلم أن ما استقر عليه الأئمة المتقدمون من الحفاظ والنقاد عدم ثبوت سماع الحسن من علي، وإن كان قد رآه وأدركه، ولم ينقل عن واحد منهم إثبات سماعه من علي ﷺ.

وقد وقفت على كلمة لشيخ الإسلام في «منهاج السُّنة» (٤٥/٨) تفيد حكاية الإجماع =

ولم ينفرد شيخنا بهذا، بل سبقه إليه جماعة حتى من لبسها وألبسها كالذميّاطي^(١)، والذهبي^(٢)، والهكاري^(٣) وأبي حيان^(٤)، والعلائي^(٥)

= وهو يتكلم عن إسناد الخرقه: «... وفيها - أي: حكاية الخرقه - أن الحسن صحب عليّاً، وهذا باطل باتفاق أهل المعرفة؛ فإنهم متفقون على أن الحسن لم يجتمع بعلي، وإنما أخذ عن أصحاب علي، أخذ عن الأحنف بن قيس، وقيس بن عباد، وغيرهما عن علي، وهكذا رواه أهل الصحيح، والحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وقُتل عثمان وهو بالمدينة كانت أمه أمةً لأم سلمة، فلما قُتل عثمان حمل إلى البصرة وكان علي بالكوفة والحسن في وقته صبي من الصبيان لا يعرف ولا له ذكر». وكلام ابن دحية صريح في نقل الإجماع حيث قال في كتابه «أداء ما وجب» (ص ٧٩): «ولم يسمع الحسن من علي حرفاً بالإجماع، فكيف يلبسها منه!». وللسيوطي مؤلف صغير باسم «إتحاف الفرقه برفو الخرقه» وهو موجود في «الحاوي للفتاوي» (٩٦/٢) ذهب فيه إلى إثبات سماع الحسن من علي وأكثر ما عوّل عليه مجرد قرائن كالرؤية والإدراك ثم بيّن أن عدم إثبات سماع الحسن من علي ﷺ يחדش في صحة سند الخرقه!

- (١) عبدالمؤمن بن خلف، شرف الدين أبو محمد. له تصانيف متقنة في الحديث والفقه. توفي سنة (٧٠٥) بالقاهرة. «معجم شيخ الذهبي» (ص ٣٣٦).
- الذميّاطي: بالكسر والسكون وتخفيف التحتية إلى دميّاط بلد مشهورة بمصر. وضبطها بعضهم بالذال المعجمة. لب اللباب في تحرير «الأنساب» (١/٣٢٣).
- (٢) نعم ثبت عنه لبسها كما حكى ذلك هو بنفسه في «سير أعلام النبلاء» (٣٧٧/٢٢). وهو مما يستغرب عن الذهبي رحمه الله؛ لكن المعوّل على ما ثبت، ولا دليل صحيح على ما ذهب إليه. وكما قال القاري رحمه الله: ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة ومتابعة الكتاب والسنة، ومجانبة الهوى ومقاربة الهدى والعاقبة للتقوى. «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧٢).
- (٣) هو: أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين، الكردي الأصل، الهكاري. قال ابن حجر: كان عارفاً بالرجال... موصوفاً بالدين والخير متواضعاً... مات سنة (٧٦٣هـ). «طبقات الحفاظ» (ص ٥٢٩).

والهكاري: بفتح الهاء والكاف المشددة وفي آخرها الراء.

- (٤) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي، الجباني الأصل، الغرناطي المولد والمنشأ، المصري الدار، توفي سنة (٧٤٥هـ) بمنزله، بظاهر القاهرة ودفن بمقابر الصوفية. انظر: «طبقات الشافعية» (٩/٢٧٦).

- (٥) خليل بن كيكلي صلاح الدين العلائي أبو سعيد. وفاته (٧٦١هـ) «طبقات الشافعية» (٣٥/١٠).

ومغلطاي^(١)، والعراقي، وابن المُلقّن^(٢)، والأبناسي^(٣)، والبرهان الحلبي^(٤)، وابن ناصر الدين^(٥) وتكلم عليها في: «جزء مفرد»^(٦)، وكذا أفرد لها غيره ممن توفي من أصحابنا^(٧)، وأوضح ذلك كله مع طريقي بها في «جزء مفرد»^(٨)، بل^(٩) وفي ضمن غيره من تعاليقي، هذا مع إلباسي إياها لجماعة من أعيان المتصوفة؛ امتثالاً لإلزامهم لي بذلك حتى تجاه الكعبة المشرفة؛ تبركاً بذكر الصالحين، واقتفاء لمن أثبتته من الحفاظ المعتمدين^(١٠).

(١) مغلطاي بن قليج بن عبدالله الحنفي، الحافظ علاء الدين. توفي (٧٦٢هـ). طبقات الحفاظ (ص ٥٣٨).

(٢) سراج الدين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي الأنصاري الشافعي الرحبي، مات سنة (٨٠٤هـ). انظر: طبقات الحفاظ (ص ٥٤٢).

(٣) إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك البرهان أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري الشافعي، ويعرف بـ «الأبناسي» ولد بعد الثمانين وسبعمائة بأبناس... مات سنة (٨٣٦هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٣٧/١).

(٤) إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان أبو الوفاء الطرابلسي الأصل - طرابلس الشام - الحلبي المولد والدار، الشافعي، سبط ابن العجمي، المعروف بالبرهان وبالمحدث. انظر: «الضوء اللامع» (١٣٨/١).

(٥) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالله بن محمد الدمشقي. انظر: «الضوء اللامع» (١٠٣/٨) و«طبقات الحفاظ» (ص ٥٥٠).

(٦) سماه: «إطفاء خرقة الحوبة بإلباس خرقة التوبة». انظر: «الضوء اللامع» (١٠٤/٨).

(٧) كتب الناسخ في حاشية الأصل: هو الشيخ إبراهيم القادري رحمته الله.

قلت: له ترجمة في «الضوء» (٨٠/١) وذكر المؤلف أنه لبس الخرقة لكن لم يذكر له مؤلفاً في الخرقة الصوفية.

وكذا: محمد بن أبي بكر الحسين المراغي أبو الفتح ترجم له المؤلف في «الضوء اللامع» (١٦٣/٧) وأرخ وفاته سنة (٨٥٩هـ) وله مؤلف باسم: تلخيص القواعد الوفية في أصل حكم خرقة الصوفية.

(٨) أشار إليه في الجواهر المكمل في الأخبار المسلسلة (ل ١/٥٨). نقلاً عن شيخنا بدر العماش في كتابه جهود السخاوي (١٤٨/١).

(٩) سقطت من (ز).

(١٠) تعقبه القاري في «الأسرار المرفوعة» (٢٧٢)، برقم (٣٥٦). بقوله: «.. ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة ومتابعة الكتاب والسنة، ومجانبة الهوى ومقاربة الهدى والعاقبة للتقوى».

٨٦٢ حديث: «اللبن لا يرد».

في: «من عرض عليه طيب»^(١).

٨٦٣ حديث: «لحوم البقر داء وسمنها ولبنها دواء»^(٢).

أبو داود في «المراسيل»^(٣) من حديث مُليكة بنت عمرو^(٤) أنها وصفت للراوية^(٥) عنها سمن بقر من وجع بحلقها وقالت: قال رسول الله ﷺ: «ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء».

وكذا أخرجه الطبراني في «الكبير»^(٦)، وابن منده في «المعرفة»^(٧)، وأبو نعيم في «الطب»^(٨) بنحوه. ورجاله ثقات. لكن الراوية^(٩) عن مليكة لم تسم،

= وقد ألبسها المؤلف لبعض تلاميذه كما في الضوء اللامع، وليته لم يفعل، ولو اقتدى بشيخه الحافظ لكان خيراً له، فقد نقل عنه في ترجمته من «الجواهر والدرر» (٩٤٠/٢) أنه سئل عن الخرقه فقال: «إنَّ ذلك ممَّا لم أتشأغل به قط، لتحقِّي بطلان كل ما ورد في ذلك».

(١) أورده في حرف الميم ضمن تخريج حديث (من عرض عليه طيب...) ورقمه (١١٥٧).

(٢) سقط بأكمله مع التخريج من (م).

(٣) (ص ٤٨٣)، (ح ٤٤٤) قال: حدثنا ابن نفيل: حدثنا زهير: حدثني امرأة، من أهلي عن مليكة بنت عمرو، أنها وصفت لها سمن بقر من وجع كان بحلقها وقالت: قال رسول الله ﷺ: «ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحمها داء».

(٤) الأنصارية من بني زيد اللات بن سعد. انظر: «الإصابة» (٢١٤/١٤).

(٥) كذا الأصل وفي (ز): «للرواية» وهو خطأ ظاهر.

(٦) (٤٢/٢٥)، (ح ٧٩) من طريق أحمد بن يونس: ثنا زهير: حدثني امرأة من أهلي عن مليكة بنت عمرو الزيدية من ولد زيد الله بن سعد قالت: اشتكيت وجعاً في حلقي فأتيتها، فوضعت لي سمن بقره قالت أن رسول الله ﷺ قال: «ألبانها شفاء وسمنها دواء ولحومها داء».

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٤٥٠/٦)، برقم (٧٨٥٠) عن الطبراني به.

(٧) في كتابه «معرفة الصحابة» ولم يطبع كاملاً، وحرف الميم من النساء لا يزال مفقوداً، يسر الله وجوده.

(٨) «الطب النبوي» (٦٩٢/٢)، (ح ٧٦٨) من طريق عبدالله بن محمد البغوي: ثنا علي بن الجعد: أبنا زهير بن محمد عن امرأته وذكر أنها صدوقة أنها...

(٩) في (ز): «للرواية» وهو خطأ.

وقد وصفها الراوي عنها زهير بن معاوية^(١) أحد الحفاظ بالصدق وأنها امرأته^(٢)، وذُكرُ أبي داود له في «مراسيله» لتوقفه في صحبة مليكة ظناً، وقد جزم بصحتها جماعة^(٣).

وله شواهد: منها: عن ابن مسعود رفعه: «عليكم بالبان البقر وسُمنانها، وإياكم ولحومها فإن ألبانها وسُمنانها دواء وشفاء، ولحومها داء». أخرجه الحاكم^(٤) وتساهل في تصحيحه له، كما بسطته مع بقية طرقه في بعض

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٩٩).

(٢) على ما ورد من رواية ابن الجعد كما في «مسنده» (ص ٣٩٣)، (ح ٢٦٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤٥/٩). من طريق هاشم بن القاسم أبي النضر كلاهما (ابن الجعد وهاشم) عن زهير به.

(٣) كابن منده وقد سبق، وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٤٥٠/٦)، برقم (٤٠٢٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٧٠/٦)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٩١٤/٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣١٠/٣٥) حيث قال: عداها في الصحابة. والحافظ في «الإصابة» في القسم الأول (٢١٤/١٤). لكن الأخيرين ترددا فيما بعد والله أعلم:

فالمزي في «التحفة» (٤٥٦/١٣) عداها تابعة كما يدل عليه صنيعة فقد ذكرها ثم قال: يقال لها صحبة.

وانظر ما قاله السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢١/١).

وابن حجر ذكرها في «الإصابة» في القسم الأول من النساء على أنها صحابية.

لكنه في «التقريب» تردد ولم يجزم فقال: مليكة بنت عمرو السعدية، في ألبان البقر، يقال: لها صحبة، ويقال تابعة. من الثالثة مد. «التقريب» (ص ١٣٧٢).

والسخاوي نفسه حكى خلاف العلماء فيها ولم يرجح شيئاً فقال: «والعلم عند الله تعالى». كما في «الأجوبة المرضية» (٢٣/١).

ورجال سنده ثقات عدا زوجة زهير بن معاوية لكن ذكر أنها صدوقة فهو تعديل من ثقة ثبت.

ولم يبق النظر إلا في مليكة بنت عمرو، صرح بعضهم بصحتها وقال آخرون: هي تابعة كما يفهم من صنيع أبي داود في مراسيله وتردد ابن حجر في التقريب، وعليه فإننا إذا أخذنا بقول من عداها في الصحابة كان الحديث حسناً، وإلا كان مرسلًا منقطعاً.

(٤) في «المستدرک» (٤٠٤/٤) من طريق سيف بن مسكين: ثنا عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي عن الحسن بن سعد عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه عن =

= النبي ﷺ قال: عليكم بألبان البقر وسمنانها وإياكم ولحومها؛ فإن ألبانها وسمنانها دواء وشفاء ولحومها داء.

ورواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٣٨/٢)، وابن بشكوال في الآثار المروية في «الأطعمة السرية» (ص ١٤٧)، (ح ٢٩) كلهم من طريق سيف بن مسكين به.

قال الحاكم عقبه: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وتعقبه الذهبي بقوله: سيف وهاه ابن حبان.

وقول ابن حبان كما في ترجمته من المجروحين: شيخ من أهل البصرة... يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعات لا يحل الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها. (٣٤٧/١).

وأورده الذهبي في «الميزان» (٢٥٨/٢) ونقل كلام ابن حبان فيه فقط.

وقد أورد هذا الحديث الحافظ في «الإتحاف» (٣١٢/١٠)، (ح ١٢٨٢٨) وعزاه للحاكم ونقل حكمه وتعقبه بقوله:

بل سند ضعيف؛ والمسعودي اختلط.

قلت: والمسعودي هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة الكوفي، صدوق لكنه اختلط بآخرة.

قال أحمد عنه: اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة وبالبصرة فسماعه جيد.

وقال ابن حجر: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط.

«الكواكب النيرات» (ص ٢٨٢)، «التقريب» (ص ٥٨٦).

والراوي عنه سيف بن مسكين بصري. لكن ذلك لا ينفعه فهو متهم.

وعلة ثالثة نبه عليها الزركشي في «التذكرة» (ص ١٤٨) وهي: الانقطاع بين ابن مسعود وابنه عبدالرحمن.

نفى سماعه من أبيه شعبة.

وقال يحيى القطان: مات عبدالله وعبدالرحمن ابن ست سنين أو نحوها.

وقال ابن المديني: لقي أباه.

وقال ابن معين في رواية: لم يسمع من أبيه.

وقال يعقوب بن شيبة: قد تكلموا في سماعه من أبيه وكان صغيراً.

وقال الحاكم: اتفق مشايخ أهل الحديث أنه لم يسمع من أبيه.

لكن رده ابن حجر بقوله: .. هو نقل غير مستقيم.

يريد بذلك أن بعض الأئمة أثبت سماعه من أبيه، والأصح أن الأكثر نفوه.

انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (١٧١٦) جامع التحصيل (ص ٢٢٣)، =

الأجوبة^(١) وقد ضحى النبي ﷺ عن نسائه بالبقر^(٢)؛ وكأنه لبيان الجواز أو

= «تهذيب التهذيب» (٥٢٦/٢).

وبهاتين العلتين أعني اختلاط المسعودي والانقطاع أعله السخاوي في «أجوبته المرضية» (٢٣/١).

(١) نعم وذلك في أجوبته المطبوعة باسم «الأجوبة المرضية» فيما سئل (السخاوي) عنه من الأحاديث النبوية بتحقيق محمد إسحاق ط. دار الراية (٢١/١)، ح رقم (٤).

وقد توسع في الكلام على طرق الحديث مع بيان درجتها.

ومن الطرق التي أوردها أيضاً ما رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٦٩١/٢)، (ح ٧٦٦) من طريق محمد بن موسى: ثنا دفاع بن دغفل السدوسي عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب عن أبيه عن جده صهيب الخير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم باللبان البقر فإنها شفاء وسمتها دواء ولحومها داء».

قال ابن القيم: «لا يثبت ما في هذا الإسناد»، زاد المعاد (٢٩٨/٤).

قلت: لأن في إسناده ضعفاء:

محمد بن موسى بن بزيع هو الشيباني البصري، قال عنه أبو حاتم: شيخ.

ودفاع بن دغفل قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وقال ابن حجر: ضعيف. «الجرح والتعديل» (٨٤/٨)، «الجرح والتعديل» (٤٤٥/٣)، «التقريب» (ص ٣١٠).

وعبد الحميد هو ابن زياد أو زيد بن صيفي، وقد ينسب إلى جده كما في الحديث فيقال:

عبد الحميد بن صيفي، نبه عليه ابن حجر وهو لين الحديث.

قال فيه أبو حاتم: شيخ. وقال ابن حجر: لين الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٣/٦)، «تهذيب الكمال» (٤٢٩/١٦)، «التقريب» (ص ٥٦٤).

فالذي يظهر أن حديث الباب أصح ما ورد فيه حديث مليكة وهو حسن الإسناد مع اختلاف وصله أو إرساله.

وشواهد لا تقويه لشدة ضعفها.

وقد قال الألباني عن حديث مليكة: حسن إن شاء الله. «السلسلة الصحيحة» (٤٦/٤).

ولم يجزم لقوة الخلاف في صحتها.

والسخاوي نفسه ضعف الحديث كما في «الأجوبة المرضية» ولم يجزم بتقويته بشواهد (٢٢/١).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأضاحي، باب الأضحية للمسافر والنساء =

لعدم تيسر غيره، وإلا فهو لا يتقرب إلى الله تعالى بالداء، على أن الحليمي^(١) قال كما أسلفته في: «عليكم»^(٢): «إنه ﷺ إنما قال في البقر ذلك ليس الحجاز ويبوسة لحم البقر منه، ورطوبة ألبانها وسمنها»^(٣). واستحسن هذا التأويل^(٤) والله أعلم.

٨٦٤ حديث: «لذوا للموت وابنوا للخراب».

البيهقي في «الشعب»^(٥) من رواية مؤمل بن إسماعيل^(٦) عن حماد بن سلمة عن إسحاق^(٧) بن عبدالله بن أبي طلحة^(٨) عن عبدالرحمن بن أبي عمرة^(٩) عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن ملكاً يباب من أبواب السماء». فذكر حديثاً وفيه:

= (٩٩/٧)، (ح ٥٥٤٨) عن عائشة وفيه قصة، والشاهد منه أنها قالت: فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر فقلت: ما هذا؟ قالوا: «ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر». وقد ذهب الزركشي إلى تضعيف حديث «لحومها داء» وجعل العلة أنه يعارض هذا الحديث فقال: ... وفي صحته نظر؛ فإن في الصحيح أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر، وهو لا يتقرب بالداء. «التذكرة» (ص ١٤٨).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣).
(٢) عند حديث «عليكم بألبان البقر...» ورقمه (٧٢٢).
(٣) قاله الحليمي في كتابه «المنهاج في شعب الإيمان» (٣١/٢)، بتصرف من المؤلف.
(٤) نقل المناوي في «الفيض القدير» (٣٤٨/٤) عن الزركشي أنه قال: «وهذا تأويل حسن». ولم أره في «التذكرة» مع نقله كلام الحليمي.
وهذا التوجيه لمن حسن حديث الترجمة حتى لا يتعارض مع فعله ﷺ في توضيحه بالبقر.

(٥) (٢٣٢/١٣)، (ح ١٠٢٤٥).

ورواه أيضاً أبو الشيخ في «العظمة» (ص ٥٩٥)، (ح ٥١٧) من طريق مؤمل به.

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٧٠).

(٧) في (م): «أبي إسحاق» وهو خطأ.

(٨) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٦٦٩).

(٩) عند البيهقي في «الشعب» (عبدالرحمن بن أبي رافع أو ابن رافع) وأما هذا الإسناد فهو للجماعة الآخرين الذي سيذكرهم.

وعبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري النجاري مختلف في صحته، روى عن أبي هريرة وعثمان بن عفان وغيرهما من الصحابة، روى حديثه أصحاب الكتب الستة. انظر:

«تهذيب التهذيب» (٥٣٩/٢).

«وإن ملكاً بباب آخر يقول: يا أيها الناس هلموا إلى ربكم؛ فإن ما قلّ وكفى خيراً مما كثر وألهي، وإن ملكاً بباب آخر [١٤٧/أ] ينادي: يا بني آدم لدوا للموت وابنوا للخراب»^(١).

وهو عند أحمد^(٢) والنسائي في «الكبرى»^(٣) بدون الشاهد منه^(٤)

(١) كتب الناسخ في الحاشية: تكملته: «يقول من يقرض اليوم يجر غداً، وملكاً بباب آخر يقول: اللهم أعط منفقاً خلفاً وأعط ممسكاً تلفاً».

(٢) في «المسند» (٤١٩/١٣)، (ح ٨٠٥٤).

(٣) في (ز): «الكبير». (١٠)، كتاب «الملائكة» (ص ٤٢٥)، (ح ١١٩٢٩).

(٤) يعني: لفظ الترجمة (لدوا للموت وابنوا للخراب). وهي منكرة لا تصح وبيان ذلك: هذا الحديث مداره على: حماد بن سلمة واختلف عليه:

فرواه بهز وعفان - وكلاهما ثقتان - عن حماد عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إن ملكاً بباب من أبواب الجنة يقول: «من يقرض اليوم يجر غداً، وملك بباب آخر يقول: اللهم أعط منفقاً خلفاً وأعط ممسكاً تلفاً».

أخرجه أحمد في «مسنده» عنهما (٤١٩/١٣)، (ح ٨٠٥٤).

وتابعهما على إسناده ومثله حجاج بن محمد كما عند النسائي في «الكبرى» (١٠)، كتاب «الملائكة» (ص ٤٢٥)، (ح ١١٩٢٩)، وعبدالصمد عند ابن حبان في «صحيحه» (١٢٤/٨)، (ح ٣٣٣٣).

وقد خالف هؤلاء مؤمل بن إسماعيل في إسناده ومثله:

فأما مخالفته في السند فقد رواه: عن حماد: نا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن عبدالرحمن بن أبي رافع، أو ابن رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً.

فجعل عبدالرحمن بن أبي رافع أو ابن رافع بدل عبدالرحمن بن أبي عمرة.

أخرجها بهذا الوجه البيهقي في «الشعب» (٢٣٢/١٣)، (ح ١٠٢٤٥).

وأما مخالفته في المتن فقد تفرد بزيادة لفظ الترجمة وأما الجماعة فلم يرووها.

ومؤمل قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: كثير الخطأ يكتب حديثه.

وقال أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير. وسئل عنه أبو داود فعظمه ورفع من شأنه وقال: إلا أنه يهم في الشيء.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٧٤/٨) «المغني عن الضعفاء» (٣٤٠/٢) «سير أعلام النبلاء» (١١١/١٠).

فأحسن أحوال هذا الراوي قبول حديثه في المتابعات والشواهد، فكيف إذا انفرد بل خالف من هو أوثق وأكثر عدداً!

وصححه ابن حبان^(١)، ثم شيخنا^(٢).

وللبیهقي^(٣) أيضاً من رواية موسى بن عبيدة^(٤) عن محمد بن ثابت^(٥) عن أبي حكيم مولى الزبير^(٦) عن الزبير رفعه: «ما من صباح يصبح على العباد إلا وصارخ يصرخ: لدوا للموت واجمعوا للفناء، وابنوا للخراب». وموسى وشيخه ضعيفان،^(٧) وأبو حكيم مجهول^(٨)، وقد أخرج الترمذي من طريق

= وقد سئل الإمام أحمد عن هذه اللفظة «لدوا للموت...» فقال: هو مما يدور في الأسواق ولا أصل له.

نقلًا عن كتاب «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧٢)، برقم (٣٥٧).

(١) في «صحيحه» (١٢٤/٨)، (ح ٣٣٣٣) من طريق عبد الصمد حدثنا حماد عن إسحاق به.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في «شعب الإيمان» (٢٣٣/١٣)، (ح ١٠٢٤٦).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٤٩).

(٥) محمد بن ثابت، عن أبي حكيم وأبي هريرة، وعنه موسى بن عبيدة، مجهول.

«الكاشف» (١٦١/٢)، و«التقريب» (ص ٨٣١).

(٦) أبو حكيم والد إسماعيل، قيل: هو مولى عثمان، وقيل: مولى الزبير، مجهول، من

الثالثة روى عن الزبير بن العوام، وروى عنه محمد بن ثابت. «تهذيب الكمال»

(٢٥٧/٣٣)، و«التقريب» (ص ١١٣٦).

(٧) أما موسى بن عبيدة فقد قال عنه ابن معين: ضعيف «سؤالات ابن الجنيد»

(ص ٣٨٣)، برقم (٤٤٩). وقال أحمد: عندي لا تحل الرواية عنه. «تهذيب الكمال»

(١٠٧/٢٩) وضعفه النسائي وابن عدي وغيرهم، وقال الحافظ: ضعيف عابد. «ميزان

الاعتدال» (٢١٣/٤).

وأما محمد بن ثابت فهو مجهول، قال عنه ابن معين: لا أعرفه، وقال ابن المديني:

لا نعلم أحداً روى عنه غير موسى بن عبيدة، وقال أبو حاتم: لا نفهم من هذا.

وجهله الذهبي وابن حجر.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢١٦/٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٩٥/٣)، «التقريب» (ص ٨٣١).

(٨) رماه بالجهالة المزي وابن حجر. «تهذيب الكمال» (٢٥٧/٣٣) و«التقريب»

(ص ١١٣٦).

فالحديث ضعيف؛ فإن في سنده ضعيفين ومجهولاً كما قال الحافظ السخاوي.

وقد وضعفه الحافظ ابن حجر كما نقله المناوي عنه في «فيض القدير» (٤٨٥/٥).

وأورده السيوطي في «الجامع» ورمز له بالضعف (ح ٨٠٥٣) ووافقه الألباني في

«ضعيف الجامع» (ح ٥١٨٩).

موسى هذا بهذا الإسناد حديثاً غير هذا واستغربه^(١)، ولأبي نعيم في «الحلية»^(٢) من حديث ابن وهب عن يحيى بن أيوب^(٣) عن عبيد الله بن زحر^(٤) أن أبا ذر قال: «تلدون للموت وتبنون للخراب، وتؤثرون ما يفنى وتتركون ما يبقى». وهو موقوف منقطع^(٥).

وقد رواه أحمد في «الزهد» له^(٦)، من رواية ابن المبارك عن ابن أيوب، فأدخل بين عبيد الله وأبي ذر رجلاً.

(١) رواه في «جامعه»، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ وتعوذه دبر كل صلاة (ص ٥٢٦)، (ح ٣٥٦٩) من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي حكيم مولى الزبير عن الزبير بن العوام قال: قال رسول الله ﷺ: ما من صباح يصبح العباد فيه إلا ومناد ينادي سبحان الملك القدوس. قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب.

(٢) (١٦٣/١) حدثنا أبي وأبو محمد بن حيان قالوا: ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن: ثنا أحمد بن سعيد: ثنا ابن وهب قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن عبيد الله بن زحر أن أبا ذر رضي الله تعالى عنه قال: «يولدون للموت ويعمرون للخراب ويحرصون على ما يفنى ويتركون ما يبقى، ألا هذا المكروهان: الموت والفقر». والذي يظهر أن السخاوي نقله بالمعنى؛ فإن ألفاظه تختلف عن ما في الأصل وهو الحلية، ولم يذكره كاملاً.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٤٦).

(٤) هو: عبيد الله بن زحر الأفريقي العابد، عن علي بن يزيد وأبي إسحاق وطبقتهما، وعنه: بكر بن مضر ومفضل بن فضالة، فيه اختلاف وله مناكير، ضعفه أحمد، وقال النسائي: لا بأس به «الكاشف» (٦٨٠/١).

(٥) لأن عبيد الله بن زحر لم يدرك أبا ذر قطعاً، فقد ذكر المزي أنه روى عن أبي أمامة الباهلي، وأبي العالية الرياحي مرسلًا. «تهذيب الكمال» (٣٧/١٩). وكلاهما متأخر الوفاة فقد توفي أبو أمامة سنة (٨٦هـ). ووفاة أبي ذر سنة (٣٢هـ) وأبو العالية من كبار التابعين. وقد عده الحافظ من أصحاب الطبقة السادسة الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. «التقريب» (ص ٦٣٨).

وعبيد الله فيه ضعف؛ ضعفه أحمد وابن معين والعجلي والدارقطني، وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. فالأكثر على تضعيفه، وأحسن أحواله قبوله في المتابعات والشواهد.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٣)، «التقريب» (٦٣٨).

(٦) لم أقف عليه في الزهد المطبوع له، وبما أنه من رواية ابن المبارك فقد وجدته في =

وأخرج الثعلبي في «التفسير»^(١) وفي «القصص»^(٢) بإسناد واهٍ جداً عن كعب الأحبار قال: صاح وَرَشَانُ^(٣) عند^(٤) سليمان بن داود فقال: «أتدرون»^(٥) ما يقول هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «يقول: لدوا للموت وابنوا للخراب...» فذكر قصة طويلة.

وأخرج أحمد في «الزهد»^(٦) من طريق عبد الواحد بن زياد^(٧) قال: قال عيسى بن مريم عليه السلام: «يا بني آدم لدوا للموت وابنوا للخراب، تفنى نفوسكم، وتبلى دياركم».

وأنشد البيهقي بسنده^(٨)

= «الزهد» له (ص ٨٨)، برقم (٢٦٢) قال: ابن المبارك أخبرنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن حبان بن أبي جيلة أن أبا ذر أو أبا الدرداء قال: «تلدون للموت وتعمرون للخراب وتحرصون على ما يفنى وتذرون ما يبقى، ألا حبذا المكروهات الثلاث: المرض والموت والفقر».

وإسناده ضعيف من أجل ابن زحر وقد قدمت الكلام عليه.

(١) لم أقف عليه في تفسيره بهذا اللفظ والذي فيه من طريق الكلبي عن رجل عن كعب قال: صاح ورشان عند سليمان بن داود عليه السلام فقال: «أتدرون ما تقول؟ قالوا: لا، قال: فإنها تقول: ليت ذا الخلق لم يخلقوا... وفيه طول.

(٢) قصص الأنبياء المسمى بـ «عرائس المجالس» (ص ٢٩٤) بلا سند. وقد أفاد السخاوي بأنه واهٍ جداً.

(٣) الْوَرَشَانُ طائرٌ شبيهُ الحمامة، وجمعه وَرَشَانٌ بكسر الواو وتسكين الراء، مثل كِرْوَان جمع كِرْوَان على غير قياس، والأنثى وَرَشَانَةٌ. «لسان العرب» (٦/٣٧٢ ط. دار صادر).

(٤) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «عن».

(٥) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «أيدرون» وهو خطأ يرده السياق.

(٦) لم أقف عليه فيه.

(٧) عبد الواحد بن زياد العبدي، مولاهم البصري، عن عاصم الأحوال والأعمش وعنه بن مهدي ومسدد وقتيبة قال النسائي ليس به بأس مات (١٧٦هـ). ع. «الكاشف» (١/٦٧٢).

(٨) في «شعب الإيمان» (١٣/٢٤٥)، برقم (١٠٢٧٥): أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: أنا أبو عبدالله الصفار، أنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني محمد بن الحسين، حدثني بدل بن المحبر، نا هشام بن زياد قال: سمعت الحسن ونحن في جنازة: رحم الله سابقاً البربري حيث يقول. فذكره.

إلى (سابق) ^(١) البربري ^(٢) من أبيات:

وللموت تغدو الوالدات سِخَالَهَا ^(٣) كما لخراب الدُّور تُبْنَى المساكن
وقال غيره ^(٤):

له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب
ولشيخنا ^(٥) ﷺ في المعنى:

بني الدنيا أقلوا الهَمَّ فيها فما فيها يؤول ^(٦) إلى الفوات
بناء للخراب وجمع مال ليفنى والتوالد للممات ^(٧)

٨٦٥ هربى: «لست حية الهوى كبدي... إلى آخر البيتين» ^(٨)، وأنهما من

الإنشاد بين يدي النبي ﷺ.

قال ابن تيمية ^(٩): «ما اشتهر أن أبا محذورة ^(١٠) أنشده بين يديه ﷺ،

(١) جاء في النسخ كلها (ثابت) والصواب هو (سابق) كما وقع في «الشعب» للبيهقي (٢٤٥/١٣) فإنه منقول منه، وانظر ترجمته في الإحالة الآتية.

(٢) سابق بن عبدالله، أبو سعيد البربري من أهل بربر، سكن الرقة، يروى عن مكحول وعمرو بن أبي عمرو، روى عنه الأوزاعي وأهل الجزيرة، وهو الذي يروى عن سعيد بن سمعان. «الثقات» لابن حبان (٤٣٣/٦).

تنبيه: وقع في (م) نسبه: «التريدي» وهو خطأ.

(٣) السَّخْلَةُ: ولد الشاة من المَعز والضَّأن ذكراً أو أنثى. لسان العرب (٣٣٢/١١).

(٤) ينسب لعلي بن أبي طالب كما في ديوانه. (ص ٣٨).

(٥) الحافظ ابن حجر ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع.

(٦) ﷺ سقطت من (م).

(٧) التصويب من (د) وفي غيرها: «يؤل». (٨) في (م): «للموات».

(٩) تمامهما:

فَلَا طَبِيبَ لَهَا وَلَا رَاقِي

إِلَّا الْحَبِيبُ الَّذِي شُغِفْتُ بِهِ فَعِنْدَهُ رُقِيَّتِي وَتَرِيَاقِي.

نقلًا عن كتاب «الفرقان» لشيخ الإسلام (ص ٢٩).

(١٠) في كتابه «أحاديث القصاص» (ص ٦٠) وأيضاً في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص ٢٩) بمعناه حيث قال: «... كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ».

(١١) أبو محذورة المؤذن، اسمه أوس، ويقال: سمرة بن مِغِير، روى عن رسول الله ﷺ

أنه علمه الأذان وقصته بذلك في «صحيح مسلم»، مات سنة تسع وخمسين، وقيل: =

وأنه تواجد^(١) حتى وقعت البُرْدَة الشريفة عن كتفه، فتقاسمها فقراء الصُّفَّة، وجعلوها رُقْعاً في ثيابهم، كذب باتفاق أهل العلم بالحديث، وما رُوِيَ في ذلك فموضوع^(٢).

٨٦٦ [١٤٧/ب] حديث: «اللعب بالحَمَام مجلبة للفقر».

هو بمعناه عن إبراهيم النخعي رواه ابن أبي الدنيا في «الملاهي»^(٣) ومن

= سنة تسع وسبعين «الإصابة» (٥٩٤/١٢).

(١) من الوجد وهو مصطلح صوفي يعنون به ما يجدونه من شدة المحبة، والشوق عند سماع الآلات وما يطربهم من الأصوات الشجية فيتميلون ويتراقصون. انظره مفصلاً عند ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» (٢٥٣).

(٢) عزاه السيوطي للدليمي كما في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧٥)، ورواه أيضاً طاهر بن محمد المقدسي في كتابه «صفوة التصوف مخطوط جوامع الكلم»: بسنده من طريق أبي بكر عمار بن إسحاق: نا سعيد بن عامر عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس مرفوعاً: ... وفيه قصة ثم قال رسول الله ﷺ «أفبكم من ينشدنا؟». فقال بدوي: نعم يا رسول الله، فقال: هَاتِ هَآءَ، فأنشأ البدوي يقول: فذكر البيت.

فتواجد رسول الله، فتواجد معه أصحابه حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فلما فرغوا أوى كل واحد إلى مكانه، فقال معاوية بن أبي سفيان: ما أحسن لعبكم يا رسول الله! فقال: «مَ يا معاوية؟ ليس بكريم من لم يهتز عند سماع الحبيب». ثم قُسم رداء رسول الله ﷺ بين حاضرهم إلى أربعمائة قطعة.

والخير موضوع ولوائح الوضع ظاهرة عليه؛ المتهم به عمار بن إسحاق، فقد ذكره الذهبي في «الميزان» (١٦٤/٣) وقال: يروي عن سعيد بن عامر الضبعي، كأنه واضع هذه الخرافة التي فيها: «لست حية الهوى كبدي»، فإن الباقي ثقات.

وحكم ابن القيم بوضعه وقال: «فليتبوا واضعهُ على رسول الله ﷺ مقعده من النار، سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «هذا كذبٌ مفترى، موضوع باتفاق أهل العلم»، ثم قال ابن القيم: «وركاكة شعره وسماجته وما تجد عليه من الثقاله من أبيين الشواهد على أنه من شعر المتأخرين البارد السمج، فقبح الله الكاذبين على رسول الله ﷺ». الكلام على مسألة السماع (ص ٢٢٣)».

وذكره القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧٥) وقال: «... وهو مما يقطع بكذبه».

وحكم ابن عراق بأنه باطل كما في «تنزيه الشريعة» (٢٣٢/٢).

(٣) ذم الملاهي (ص ٩٢)، (ح ١٢٤) قال: حدثني إسحاق بن حاتم المدائني، عن شيخ، =

طريقه البيهقي في «الشعب»^(١) من جهة مغيرة^(٢) عنه أنه قال: «من لعب بالحمام الطيارة لم يمت حتى يذوق ألم الفقر».

نعم، في المرفوع حديث لحماذ بن سلمة عن محمد بن عمرو^(٣) عن أبي سلمة^(٤) عن أبي هريرة قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يتبع حمامة فقال: «شيطان يتبع شيطانة». أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»^(٥)، وأبو داود في «سننه»^(٦) والبيهقي^(٧)

= من النخع، حدثه عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: فذكره... بلفظ مقارب.

(١) «شعب الإيمان» (٤٨١/٨)، برقم (٦١١٧). من طريق ابن أبي الدنيا به.

وسنده ضعيف؛ من أجل جهالة شيخ النخع وهو الراوي عن مغيرة.

(٢) مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم، الكوفي الفقيه الضرير، أبو هشام، عن أبي وائل وإبراهيم والشعبي، وعنه: شعبة وزائدة وابن فضيل، حكى جرير عنه قال: ما وقع في مسامعي شيء فنسيته. ع. توفي (١٣٣هـ). «الكاشف» (٢٨٨/٢).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٣٢).

(٤) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه: عبدالله وقيل: إسماعيل. ثقة مكث، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة وكان مولده سنة بضع وعشرين. «التقريب» (ص ١١٥٥).

(٥) الأدب المفرد، باب ذبح الحمام (٧٣٣/٢)، (ح ١٣٠٠)، ط. الزهيري، قال: حدثنا شهاب بن معمر قال: حدثنا حماد بن سلمة به.

(٦) سنن أبي داود، كتاب السنّة، باب في اللعب بالحمام (٤٤٠/٤)، (ح ٤٩٤٢)، ط.. دار الكتاب قال: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد به.

(٧) في «السنن الكبرى»، كتاب الشهادات، باب كراهية اللعب بالحمام (٢١٣/١٠) من طريق أبي داود ورواه في «شعب الإيمان» (٤٨٠/٨)، (ح ٦١١٤) من طريق أبي الوليد: ثنا حماد بن سلمة به.

ورواه أيضاً أحمد في «المسند» (٢٢١/١٤)، (ح ٨٥٤٣) عن عفان، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الأدب، باب اللعب بالحمام (١٢٣٨/٢)، (ح ٣٧٦٥) من طريق الأسود بن عامر، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٣/١٣)، (ح ٥٨٧٤) من طريق عبد الرحمن بن سلام الجمحي ثلاثتهم قالوا: حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً...

والحديث رجال سنده ثقات عدا محمد بن عمرو وهو ممن اختلف فيه النقاد؛ ضعفه ابن معين، وقال الجوزجاني: ليس بقوي في الحديث. وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: =

ولأولهم^(١) من حديث الحسن قال: «كان عثمان لا يخطب جمعة إلا أمر بقتل الكلاب وذبح الحمام».

= أرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ. وانتهى الحافظ إلى أنه: صدوق له أوهام.

انظر: «أحوال الرجال» (ص ١٤١)، «الجرح والتعديل» (٣٠/٨)، «الثقات» (٣٧٧/٧)، «الكامل» (٢٢٤/٦)، «تهذيب الكمال» (٢١٢/٢٦)، «التقريب» (ص ٨٨٤).

فالذي يظهر لي من أقوال الأئمة أنه حسن الحديث كما جزم بذلك ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٣٥)، ولحديثه هذا شواهد تقويه فيرتقي للصحيح لغيره.

منها ما عند ابن ماجه في «سننه» (١٢٣٨/٢)، (ح ٣٧٦٦) من طريق يحيى بن سليم الطائفي ثنا ابن جريج عن الحسن ابن أبي الحسن - البصري - عن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً وراء حمامة، فقال: «شيطان يتبع شيطانة».

وسنده لا بأس به في الشواهد من أجل يحيى الطائفي؛ قال فيه ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه. ووثقه ابن سعد. ولم يحمد أحمد بن حنبل فيما قاله ابن أبي حاتم. ونقل ابن عدي قصة عن أحمد أنه سمع منه وأنه كان يغلط في الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق سيء الحفظ.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٦/٩)، «الكامل» لابن عدي (٢١٩/٧)، «الثقات» (٦١٥/٧)، «تهذيب الكمال» (٣٦٨/٣١)، «التقريب» (ص ١٠٥٧).

وعليه فإنه ليس مما يطرح حديثه، بل هو يتقوى بغيره، وشاهده السابق يقويه، لا سيما ولفظهما سواء.

وروي أيضاً من حديث: أنس بن مالك عند ابن ماجه (١٢٣٩/٢)، (ح ٣٧٦٧)، والأجري في «تحريم النرد والشطرنج» (ص ١٨٩) كلاهما من طريق رواد بن الجراح عن أبي سعد الساعدي عنه باللفظ نفسه.

وأبو سعد مجهول عين؛ لم يرو عنه سوى رواد بن الجراح ولم يوثقه أحد؛ لذا فقد رماه بالجهالة أبو زرعة وأبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٩)، والحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ١١٥٢).

(١) أي: البخاري في الأدب المفرد، باب ذبح الحمام (٧٣٣/٢)، برقم (١٣٠٢، ١٣٠١) من طريقين عن الحسن:

الأول: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا يوسف بن عبدة قال: حدثنا الحسن قال: كان عثمان... فذكره.

والثاني: حدثنا موسى قال: حدثنا مبارك عن الحسن قال: سمعت عثمان يأمر في خطبته بقتل الكلاب وذبح الحمام.

= والسند الأول فيه يوسف بن عبدة وثقه ابن معين. وضعفه أحمد، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالقوي ضعيف. ووثقه ابن حبان، وقال الحافظ: لين الحديث. انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٢٤٢/٤)، «الجرح والتعديل» (٢٢٦/٩)، «الثقات» (٦٣٩/٧)، «التقريب» (ص ١٠٩٤).

لكنه قد توبع من قبل مبارك - كما ترى في الطريق الثاني - ومبارك بن فضالة البصري تكلم فيه الأئمة والأظهر أنه صدوق، وقد اتهم بالتدليس لكن احتمال أحمد روايته عن الحسن فقال: يحتج بها.

ومن جهة أخرى فقد صرح بالسماع عند أحمد في المسند. (٥٤٣/١)، (ح ٥٢١). وانظر: «تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٧).

وعليه فإن متابعتة تقوي غيرها وهو حسن الإسناد.

وتابعهما أيضاً يونس عن الحسن فذكره... رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» عن الثقي عنه به (٤٦٦/١٠)، برقم (٢٠٢٨٥).

وسنده محتمل للتحسين؛ فإن الثقي وهو عبد الوهاب بن عبد المجيد ثقة تغير قبل موته كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٦٣٣).

ويونس هو ابن بكير قال عنه ابن أبي شيبة: فيه لين.

وقال أبو حاتم: محله الصدق. وروى له مسلم متابعة، وضعفه النسائي. وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٣٦/٩)، «ميزان الاعتدال» (٤٧٧/٤)، «التقريب» (ص ١٠٩٨).

ورواه شعيب بن الحبحاب وقاتدة كلاهما عن الحسن به. كما في «سير أعلام النبلاء» (٥٦٨/٤).

ومن طريق مبارك أخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند (٥٤٣/١)، برقم (٥٢١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣١٧/١٠).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٦١/٤) وقال: رواه أحمد وإسناده حسن إلا أن مبارك بن فضالة مدلس.

وتعقبه أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٣٨٨/١) بقوله: «وهذا الكلام غير محرر؛ فإنه لم يروه أحمد، بل هو من زيادات ابنه، ولو كان المبارك مدلساً لم يضر؛ لأنه صرح بالسماع من الحسن».

فالأثر بمجموع طرقه صحيح ثابت.

وقد صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣٨٨/١).

تنبيه: سماع الحسن من عثمان أثبتته جمع من الأئمة؛ قال ابن المديني: سمع الحسن =

وترجم عليه: «ذبح الحمام»؛ ولذا كان مكروهاً. ولكن الكراهة كما قال^(١): «حملها بعض أهل العلم على إدمان صاحب الحمام على إطارته والاشتغال به، وارتقائه السطوح التي يشرف منها على بيوت الجيران وحرمتهم لأجله»^(٢).

ومن الواهي^(٣) ما للدارقطني في «الأفراد»^(٤) والديلمي في «مسنده»^(٥)

= من عثمان - وهو غلام - يخطب. «العلل» (ص ٥١).

وقال الطبراني: رأى الحسن عثمان بن عفان يخطب على المنبر. المعجم الصغير (١٠٠/٢).

وقال الذهبي: حضر الجمعة مع عثمان وسمعه يخطب وشهد يوم الدار وله يومئذ أربع عشرة سنة. «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٦٤).

(١) أي: البيهقي في شعبه (٤/٤٨٠)، والقول للحلي في المنهاج (٣/٩٦). نقله عنه البيهقي بتصرف.

(٢) هكذا السياق في النسخ كلها وهذه اللفظة (لأجله) ليست موجودة بالشعب، ونهاية الكلام عنده إلى (حرمتهم).

لكن في المنهاج للحلي بعد «حرمتهم»، «فينهى عنه لهذا».

(٣) من هنا إلى «صبيانكم» سقط من (م).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد. لابن طاهر (٣/٣٣١)، (ح ٢٨١٩).

(٥) هو في «زهر الفردوس» (القسم الأول من حرف الألف ل ٣٩/أ) من طريق محمد بن زياد به. باللفظ نفسه إلا أن فيه: الحمام «العاصي» بدل «المقاصيص». وهو خطأ ظاهر.

وأخرجه أيضاً ابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٥٠)، وابن عدي في «الكامل»

(٦/١٣٠)، والخطيب في «تاريخه» (٥/٢٧٩) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات

(٣/١٢) جميعهم من طريق محمد بن زياد الشكري عن ميمون بن مهران به.

والحديث موضوع بهذا السند؛ آفته محمد بن زياد الشكري كذبه ابن معين وأحمد

وأبو زرعة والجوزجاني، ورماه الفلاس بالوضع. وقال البخاري: متروك الحديث

ونقل أنه يضع الحديث.

وقال أبو نعيم: يروي عن ميمون بن مهران الموضوعات.

قلت: وهذا الحديث من روايته عن ميمون.

انظر: «التاريخ الكبير» (١/٨٣)، «الجرح والتعديل» (٧/٢٥٨)، «الكامل» لابن عدي

(٦/١٢٩) «الضعفاء» لأبي نعيم (ص ١٣٨)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٥٥٢).

وحكم بوضعه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١٢)، والذهبي في «الميزان» =

من حديث محمد بن زياد اليشكري^(١) عن ميمون بن مهران^(٢) عن ابن عباس مرفوعاً: «اتخذوا الحمام المقاصيص^(٣)؛ فإنها تلهي الجن^(٤) عن صبيانكم». وعن خالد الحذاء عن رجل يقال له أيوب قال: «كان تلاعب آل فرعون بالحمام^(٥)». وعن ابن المبارك عن الثوري قال: «سمعنا أن اللعب بالحمام من عمل قوم لوط^(٦)».

= (٥٥٢/٣)، والسيوطي في «اللائيء المصنوعة» (١٩٥/٢) وكلهم جعلوا الآفة من محمد بن زياد.. وذكر ابن القيم في كتابه «المنار المنيف» (ص ٧١، ٧٢) أن أحاديث الحمام بالتخفيف لا يصح منها شيء، وذكر منها هذا الحديث، ثم ذكر عدة أحاديث واستدرك منها حديث: شيطان يتبع... فقال: «هو أرفع شيء». وللحديث طريق آخر ذكره ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (١/٢٢٦)، (ح ٨٣) من طريق عثمان بن مطر الشيباني عن ثابت عن أنس. وهذا الطريق لا شيء أيضاً؛ فإن عثمان منكر الحديث لا سيما في روايته عن ثابت؛ قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن عدي: متروك الحديث، وأحاديثه خاصة عن ثابت مناكير. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات. انظر: «التاريخ الكبير» (٦/٢٥٣)، «الجرح والتعديل» (٦/١٦٩)، «المجروحين» (٢/٩٩)، «الكامل» لابن عدي (٥/١٦٣). (١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٧٨). (٢) ميمون بن مهران أبو أيوب الجزري: ثقة فقيه، وكان يرسل من الرابعة. «التقريب» (٩٩٠). (٣) قال المناوي في «فيض القدير» (١/١١١) في شرحه الحديث: «المقاصيص» جمع مقصوصة؛ أي: مقطوعة ريش الأجنحة لثلاث تطير. (٤) وقع في مطبوعة «مسند الفردوس» «الحزن» بدل «الجن» (١/٨٣). وهو خطأ يدل عليه الأصول الأخرى التي ورد فيها الحديث، ومع وجوده في «زهر الفردوس» بلفظة «الجن» كما سبق. (٥) ذم الملاهي (ص ٩٢) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٨/٤٨١)، برقم (٦١١٦). وسنده ضعيف لجهالة الرجل المهمل فإني لم أعرفه. (٦) ذم الملاهي لابن أبي الدنيا (ص ٥١) ط. غير المسندة وسقط من المسندة ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٨/٤٨٢)، برقم (٦١١٨). عن ابن جميل عن ابن المبارك عن الثوري فذكره.

وسنده صحيح وابن جميل هو: أحمد بن جميل أبو يوسف البغدادي، شيخ =

أخرجها كلها ابن أبي الدنيا^(١) ومن طريقه البيهقي^(٢)، وزيادة: «أو جَنَاحٍ» في حديث: «لَا سَبَقَ^(٣) إِلَّا فِي خُفٍّ»^(٤) كَذِبٌ^(٥) كما بينته

= ابن أبي الدنيا، وثقه ابن معين وعبدالله بن أحمد بن حنبل وغيرهما. وقال أبو حاتم: صدوق. انظر «الجرح والتعديل» (٤٤/٢)، و«لسان الميزان» (٤٢١/١).

(١) في ذم الملاهي كما سبق.

(٢) في «شعب الإيمان» وقد سبق بيان الإحالة.

(٣) قال الخطابي في «غريبه» (٥٢١/١) السَّبَقُ: بفتح الباء: ما يجعل للسابق من الجُفْل. وقال ابن الأثير في «النهاية» (٣٣٨/٢) السَّبَقُ بفتح الباء: ما يُجْعَل من المَال رَهْنًا على المُسَابَقَةِ. وبالسُّكُون: مصدر سَبَقَتْ أَسْبَقَ سَبْقًا. ورجح الخطابي الأول وهو الفتح في الحديث. وإليه ذهب ابن الصلاح وابن الملحق والرافعي. انظر: «البدر المنير» (٤٢١/٩).

(٤) هذا الحديث هو من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍ أَوْ نَعْلٍ أَوْ حَافِرٍ».

رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده»: (١٢٩/٤)، (ح ٢٤٩٦)، والشافعي كما في «مسنده» (ص ٣٤٩)، (ح ١٦٠٤) قال: حدثنا ابن أبي فديك، وأحمد في «مسنده» قال: حدثنا يحيى القطان (١٢٩/١٦)، (ح ١٠١٣٨)، وابن أبي شيبه في «مصنفه» (١٧٥/١٨)، (ح ٣٤٢٤٨) قال ثنا: وكيع، وابن الجعد في «مسنده» (ص ٤٠٥ ي)، وأبو داود في سننه: قال: حدثنا أحمد بن يونس (٣٣٤/٢)، (ح ٢٥٧٦)، ط. الكتاب العربي، والترمذي في «جامعه» (٢٠٥/٤)، (ح ١٧٠٠) من طريق وكيع، والنسائي في «الصغرى» (ص ٥٥٨)، (ح ٣٥٨٥) من طريق ابن عيينة وخالد بن الحارث الجهمي. وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٤/١٠)، (ح ٤٦٩٠) من طريق معتمر بن سليمان، (عشرتهم) عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عنه به. والحديث صحيح.

قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وحسنه ابن الصلاح أيضاً وقال ابن القطان: حديث صحيح. كما في «البدر المنير» لابن الملحق (٤١٨/٩).

وصححه ابن دقيق العيد قاله الحافظ ابن حجر كما في «التلخيص» (٣٩٥/٤). وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» (٥٨٤/٢)، (ح ٩٨٨٨) ورمز له بالصحة بعد أن عزاه لأحمد في المسند.

ويروى أيضاً عن أبي هريرة من أوجه أخرى وغيره من الصحابة، كابن عمر وابن عباس، لكنها إما ضعيفة أو واهية، ولذلك لم أذكرها.

(٥) وضعها إبراهيم بن غياث النخعي وأبو البختری ولكل واحد منهما قصة: =

في^(١) «شرحى للألفية»^(٢) في: «الموضوع»^(٣).

٨٦٧ حديث: «لعمل العادل في رعيته يوماً واحداً أفضل من عمل العابد ستين عاماً».

الحارث بن أبي أسامة^(٤) عن أبي هريرة به مرفوعاً.

= الأولى: رواها الخطيب في «تاريخه» (٣٢٣/١٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٧٨/٣).

وإبراهيم بن غياث الذي زاد هذه اللفظة كذاب يضع الحديث؛ كما قاله ابن معين وصالح جزرة وأبو داود والساجي وغيرهم وأورد له الحافظ هذا الحديث من موضوعاته. انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢٤٧/٢)، «لسان الميزان» (٣١١/٦)، و«المجروحين» لابن حبان (٢٠٠/٢). وذكرها جماعة ممن ألف في الموضوعات.

والثاني: هو أبو البختري وهب بن وهب بن كثير القرشي القاضي فقد روى الخطيب في «تاريخه» (٤٨٦/١٣) بسنده عن إبراهيم الحربي يقول: قيل لأحمد بن حنبل: أتعلم أحداً روى لا سبق إلا في خوف أو حافر (أو جناح)؟ فقال ما روى هذا إلا ذاك الكذاب أبو البختري.

وذكر هذه الزيادة (أو جناح) ابن القيم في المنار المنيف وقال: «هي من وضع الكذاب أبي البختري». أ.هـ.

وأبو البختري كذبه الأئمة ورموه بالوضع كوكيع وابن معين وأحمد وابن راهويه وابن عدي.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٧٠/٨)، «الجرح والتعديل» (٢٥/٩)، «الكامل» لابن عدي (٦٣/٧) و(١٧٨/١).

وللقصة رواية أخرى ذكرها الخطيب في «تاريخه» أيضاً (٤٨٤/١٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١٣/٦٣).

(١) وقع في نسخة (م)، (و) بدل «في» وهو خطأ.

(٢) المطبوع باسم «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» ألفية العراقي. وقد بين أن واضعها إبراهيم بن غياث وأبو البختري وأورد اختلاف الروايات في ذلك. (١٠٩/٢).

(٣) في قسم الحديث الموضوع تحت صنف من يتقربون لبعض الأمراء لوضع ما يوافق فعلهم. (١٠٩/٢).

(٤) في «مسنده» كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٦٢٦/٢)، (ح ٥٩٧) و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤٠/٥)، (ح ٤١٩٨) قال الحارث: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثنا هشيم عن زياد بن مخراق، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، =

ولإسحاق^(١) والطبراني^(٢)، والبيهقي^(٣)، من حديث عكرمة عن ابن عباس

= قال: «لعمل العادل في رعيته يوماً واحداً أفضل من عبادة العابد في أهله مئة عام، أو خمسين عاماً» الشاك: هشيم.

ومن طريقه أبو نعيم في «فضيلة العادلين» (ص ١٢٣)، (ح ١٧).
قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٤٠/٥)، (ح ٤١٩٨): هذا إسناد ضعيف لجهالة التابعي.

وبه أعله البخاري في تخريجه «لأحاديث العادلين» لأبي نعيم (ص ٥٩).
قلت: وفيه علة أخرى وهي تدليس هشيم بن بشير فهو مع ثقته إلا أنه مدلس مكثّر من التدليس مشهور به، فلا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع كما قال ابن حجر.
وانظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٩٤) و«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص ٤٧)، «المدلسين» للعراقي أبي زرعة (ص ٩٨).

تنبيه: فيه اختلاف من حيث العدد بين لفظ الترجمة، ولفظ الحديث من مصدره، فلفظ الترجمة (ستين عاماً) وأما ما وقفت عليه في المصادر المعزوة هو: (مئة عام أو خمسين عاماً) وقد صرح الحارث بأن الشك من هشيم..

وإنما يقرب من لفظه، وخاصة العد بالستين سنة، هو ما رواه أبو نعيم في «فضيلة العادلين» (ص ١١٦)، (ح ١٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٦٢/٣٢) - واللفظ له - من طريق أحمد بن عيسى بن زيد الخشاب نا عمرو بن أبي سلمة نا إبراهيم بن مالك الأنصاري عن علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «عدل يوم واحد أفضل من عبادة ستين سنة».

لكن أحمد بن عيسى الخشاب متهم بالوضع.
قال عنه ابن عدي: له مناكير. وقال ابن طاهر: كذاب؛ يضع الحديث. وأورد له الذهبي حديثاً وقال: كَذِبٌ. وقال مسلمة: كَذَابٌ؛ حدّث بأحاديث موضوعة.

انظر: «الكامل» لابن عدي (١٩١/١)، «ميزان الاعتدال» (١٢٦/١)، «لسان الميزان» (٥٦٨/١).

وضَعَفَ الحديث البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٠/٥).

(١) لم أقف عليه فيما طبع له.

(٢) في «المعجم الكبير» (٣٣٧/١١)، (ح ١١٩٣٢): حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي: ثنا أحمد بن يونس: ثنا سعيد أبو غيلان الشيباني قال: سمعت عفان بن جبير الطائي عن أبي حريز الأزدي عن عكرمة به...

(٣) في «سننه الكبرى» (١٦٢/٨) من طريق أحمد بن يونس بسند الطبراني سواء.

وأخرجه في «الشعب» (٤٨٢/٩) من طريق جعفر بن عون عن عفان به. إلا أنه قال عن رجل، ولم يسمّ أبا حريز الأزدي.

رفعه: «يوم من والٍ عادلٍ أفضلُ من عبادة الرجل ستين سنة، وحدّ يقام في الأرض بحقه أزكى فيها من مطر أربعين يوماً».

وأورده في «الإحياء»^(١) بلفظ: «سبعين».

وللطبراني في «الكبير»^(٢).....

= وأخرجه سمويه في «فوائده» (ص ٣١) عن أحمد بن يونس به. وسنده ضعيف فيه علتان:

الأول: عقان بن جبير - وهو الذي عليه مدار الحديث - ذكره البخاري في «تاريخه الكبير» (٧٢/٧) وقال: يروي عن أبي حريز أو جرير، روى عنه جعفر بن عون وأبو غيلان، وهو الطائي. ولم يذكر فيه شيئاً.

وبمثلته قال أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل. (٣٠/٧) ولم يتكلم فيه بشيء. ووثقه ابن حبان. «الثقات» (٥٢١/٨). وذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٥٣٩/٣) ولم يتكلم فيه بشيء.

والذي يظهر من حاله أنه مجهول الحال؛ فلم يرو عنه أكثر من اثنين، ولم يوثقه معتبر.

والراوي الثاني: شيخه أبو حريز أو جرير الأزدي قاضي سجستان، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٤/٥) ونقل عن أحمد أنه قال: حديثه منكر.

ثم تعقبه أبو حاتم بقوله: هو حسن الحديث ليس بمنكر، يكتب حديثه.

ووثقه أبو زرعة، وقال الحافظ: صدوق يخطئ. كما في «التقريب» (ص ٥٠٠).

(١) (٣٢/٢). ولفظه: «يوم من والٍ عادل أفضل من عبادة سبعين سنة».

وعزاه مخرجه العراقي في «المغني» (١٢٢/١) للطبراني والبيهقي، وليس عندهما «سبعين» بل «ستين».

ثم حسن إسناده؛ وهو مُتَعَقَّب؛ لأن في سند الطبراني وغيره مجهولاً وضعيفاً، وعليهما مدار الحديث كما سبق بيانه في الإحالة السابقة.

(٢) لم أقف عليه في «الكبير» ولا في غيره؛ ولم يورده الهيثمي في المجمع، والحديث بهذا الوجه أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود (٨٤٨/٢)، (ح ٢٥٣٧) بلفظ مقارب: «إقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة في بلاد الله». ﷻ

والحديث منكر؛ آفته سعيد بن سنان أبو مهدي، وهو حمصي منكر الحديث لا سيما روايته عن أبي الزاهية؛ فإنه يأتي عنه بالمناكير كما قال البخاري في «الأوسط» (١٧١/٢).

وبمثلته قال أبو حاتم: منكر الحديث، يروي عن أبي الزاهية عن كثير بن مرة عن ابن عمر =

من حديث سعد بن سنان^(١) عن أبي الزاهرية^(٢) عن أبي شجرة^(٣) كثير بن مرة^(٤) عن ابن عمر مرفوعاً: «إقامة حدٍّ من حدود الله خير من تنزّل الغيث أربعين ليلة في بلاد الله».

وفي «الأموال» لأبي عبيد^(٥) عن أبي هريرة رفعه: «العاذل في رعيته يوماً واحداً أفضل من عبادة العابد في أهله مائة سنة وخمسين سنة».

وللنسائي^(٦) من جهة أبي زرعة^(٧) عن أبي هريرة موقوفاً: «إقامة

= عن النبي ﷺ بنحو من ثلاثين حديثاً أحاديث منكراً. «الجرح والتعديل» (٢٨/٤).

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٣٦٠) من طريق سعيد بن سنان به.

وقال: ... عامة ما يرويه - من الأحاديث - وخاصة عن أبي الزاهرية غير محفوظة... «الكامل» (٣/٣٦٢).

ورواه ابن حبان في «المجروحين» من الطريق نفسه (١/٣٢٢) مع أحاديث أخرى وقال عقبها: «لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح في ناقلها».

وقال النسائي: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» له (ص ١٢٦).

ورماه الدارقطني بالوضع. «سؤالات السلمي له» (ص ١٨١).

وقال ابن حجر: متروك ورماه الدارقطني وغيره بالوضع. «التقريب» (ص ٣٨١).

وقد أورد الذهبي له هذا الحديث وعدّه من مناكيره في الميزان. (٢/١٤٤).

والحديث مما انفرد به ابن ماجه عن الستة لذا أورده البوصيري في «الزوائد» (٣٠١/٢) وضعفه بسعيد.

(١) تقدم عند حديث رقم (٣١٨).

(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٤٨٦). (٣) في (م): «سخبرة» وهو خطأ.

(٤) كثير بن مرة الحضرمي، الحمصي، عن معاذ والكبار، وعنه خالد بن معدان، ومكحول، وخلق، ثقة، وقال النسائي: لا بأس به ٤. «الكاشف» (٢/١٤٧).

(٥) «الأموال» لأبي عبيد (١/٣٧)، (ح ١٤) وهذا هو الحديث نفسه الذي عزاه المؤلف في مطلع التخريج للحارث بن أبي أسامة، فالحارث رواه عن شيخه أبي عبيد... وانظر الكلام عليه.

(٦) في «سننه الكبرى»، كتاب قطع السارق، باب الترغيب في إقامة الحدود (١٩/٧)، (ح ٧٣٥١): قال: أخبرنا عمرو بن زرة قال: أنبأنا إسماعيل قال: حدثنا يونس بن عبيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة قال: قال أبو هريرة: «إقامة حد يعمل بأرض خير لأهلها من مطر أربعين ليلة».

وليس فيما ذكره المؤلف لفظة «يعمل».

(٧) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبدالله البجلي الكوفي، قيل اسمه: هرم، وقيل: =

حد^(١) بأرض [١٤٨/أ] خير لأهله من مطر أربعين ليلة.

وهو عنده أيضاً^(٢) وابن حبان^(٣)، وأحمد^(٤)، وابن ماجه^(٥)، والطبراني^(٦) من هذا الوجه لكن مرفوعاً وقال: «أربعين صباحاً» ولأحمد^(٧): «ثلاثين أو أربعين صباحاً».

= عمرو، وقيل: عبدالله، وقيل: عبدالرحمن، وقيل: جرير، ثقة من الثالثة ع. «التقريب» (ص ١١٤٨).

(١) في سنن النسائي زيادة «يُعمل»، وليست موجودة في النسخ كلها.
(٢) أي: النسائي لكن مرفوعاً في الكبرى، كتاب قطع السارق، باب الترغيب في إقامة الحدود (١٨/٧)، (ح ٧٣٥٠) من طريق عيسى بن يزيد قال: حدثني جرير بن يزيد أنه سمع أبا زرعة بن عمرو بن جرير يحدث أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا ثلاثين صباحاً».

(٣) «صحيح ابن حبان» (٢٤٣/١٠)، (ح ٤٣٩٧) من طريق محمد بن قدامة: حدثنا ابن علية عن يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً».
وأخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (ص ٢٢٣)، (ح ٧٤٣)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١٠٥/٤) من طريق ابن قدامة بهذا الإسناد.

(٤) في «مسنده» (١٢٣/١٥)، (ح ٩٢٢٦) من طريق عيسى بن يزيد قال: حدثني جرير بن يزيد أنه سمع أبا زرعة بن عمرو بن جرير يحدث أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «حد يعمل في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا ثلاثين صباحاً».

(٥) سنن ابن ماجه، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود (٨٤٨/٢)، (ح ٢٥٣٧) قال: حدثنا عمرو بن رافع: ثنا عبدالله بن المبارك: أنبأنا عيسى بن يزيد - أظنه عن جرير بن يزيد - عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً»
ومن طريق ابن المبارك أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢١٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٩٦/١٠)، (ح ٦١١١)، والبيهقي في «الشعب» (٩/٤٨٣)، (ح ٦٩٩٦).

(٦) في «المعجم الصغير» (١٦٦/٢)، (ح ٩٦٦) من طريق محمد بن قدامة الجوهري: حدثنا إسماعيل بن علية عن يونس بن عبيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً.

(٧) رواه أحمد في «مسنده» باللفظين، فالأول الذي مر عزوه بلفظ: «ثلاثين صباحاً» =

= مجزوماً بهذا العدد من دون شك، أما الرواية التي فيها التردد (٣٥١/١٤)، (ح٨٧٣٧): حدثنا زكريا بن عدي: أخبرنا ابن مبارك عن عيسى بن يزيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «حد يقام في الأرض خير للناس من أن يمطروا ثلاثين أو أربعين صباحاً».

وبعد عزو الحديث يبين أن الحديث اختلف فيه وقفاً ورفعاً عن أبي هريرة فالمدار على جرير بن يزيد البجلي واختلف عليه: فرواه عنه عيسى بن يزيد الأزرق عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وخالفه يونس بن عبيد فرواه عن جرير به موقوفاً من قول أبي هريرة. وروايته بلا شك أرجح؛ لأنه ثقة ثبت وأما مخالفه عيسى بن يزيد الأزرق فضعيف، وثقه ابن حبان وقال ابن حجر: مقبول. انظر «الثقات» (٤٩٠/٨)، «التقريب» (ص٧٧٣).

ورواية يونس بن عبيد رواها عنه إسماعيل بن علي واختلف عليه: فرواه النسائي عن شيخه عمرو بن زرارة عن إسماعيل بن علي قال: حدثنا يونس بن عبيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة قال: قال أبو هريرة... موقوفاً. وتابعه على وقفه يحيى بن بشر، أخرجه البخاري في «تاريخه الكبير» (٢١٣/٢) ومسدد كما عند الثعلبي في «تفسيره» (٦٤/٧)، والحسن بن محمد الزعفراني عند المحاملي في «أماله» (ص٣٥)، (ح٣٨). فهؤلاء الأربعة تتابعوا على وقفه.

وخالفهم محمد بن قدامة المصيصي فرواه: عن ابن علي عن يونس عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً. ومرة يرويه عن ابن علي عن يونس عن عمرو بن سعيد عن جرير به. فخالفهم في إسناده ووقفه.

فمحمد بن قدامة هو المتفرد برفعه، وخالف الجماعة الذين أوقفوه كعمرو بن زرارة ومسدد ويحيى بن بشر والزعفراني وهم ثقات أثبات، فروايتهم هي المحفوظة؛ لأنهم أثبت وأوثق وأكثر عدداً ورواية ابن قدامة شاذة. وقد رجح الوقف الإمام النسائي حيث أورد الطريقتين في «سننه» وقال عقب الموقوفة: وهذا الصواب. «السنن الكبرى» (١٩/٧)، ورجحها أيضاً الدارقطني في «العلل» (٢١٣/١١).

لكن الأثر مع ترجيح وقفه في سنده ضعف، من أجل جرير بن يزيد البجلي، قال عنه أبو زرعة: شامي منكر الحديث.

ولابن ماجه^(١) عن ابن عمر مرفوعاً: «إقامة حدٍّ من حدود الله خيرٌ من مطر أربعين ليلة» وقد بسطت الكلام عليه في «تخريج أحاديث العادلين»^(٢) لأبي نُعيم^(٣).

٨٦٨ صديقه: «لعن الله الداخلَ فينا بغير نسب»^(٤)، والخارج منا بغير

سبب».

بيض له شيخنا^(٥) وشواهد ثابتة؛ أوردت الكثير منها في: «استجلاب

= وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ضعيف.

انظر: «الثقات» (١٤٣/٦)، «تهذيب الكمال» (٥٥١/٤)، «التقريب» (ص ١٩٦).

وروي أيضاً موقوفاً عن ابن عباس أخرجه أسلم المعروف بـ «بحشل الواسطي» في «تاريخ واسط» (ص ١٢١) قال: ثنا القاسم بن عيسى قال: ثنا هشيم عن الأصمغ بن زيد عن القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: حد يقام في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين يوماً.

وشيوخ المصنف القاسم بن عيسى هو الطائي الواسطي من أهل واسط، قال عنه أبو داود: تغير عقله.

وذكره ابن حبان في ثقاته. وقال ابن حجر: صدوق تغير.

انظر: «تاريخ واسط» (ص ٢٠١)، «الثقات» (١٨/٩)، «تهذيب الكمال» (٤٠٢/٢٣)، «التقريب» (ص ٧٩٣).

ولم أر أحداً ممن ترجم له قد ميز الرواة الآخذين عنه قبل أو بعد التغير.

وفيه هشيم بن بشير مع ثقته مكث من التدليس، فلا يقبل حتى يصرح بالسماع كما قال الحافظ في «طبقات المدلسين» (ص ٤٧).

فالأثر ضعيف السند.

ورواه ابن زنجويه في «الأموال» (٦٩/١)، (ح ١٦) بسند حسن عن سعيد بن جبير من قوله، فهو مقطوع.

(١) في «سننه»، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود (٨٤٨/٢)، (ح ٢٥٣٧) وقد مر الكلام عليه.

(٢) في (م): «العدل» وهو خطأ.

(٣) للمؤلف وهو مطبوع بتحقيق الشيخ مشهور حسن (ص ٥٣ إلى ٥٩).

(٤) في (م): «سبب» والصواب ما في الأصل (د) و(ز).

(٥) الحافظ ابن حجر كما في بعض أجوبته المطبوعة بعنوان «أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني على أسئلة تلامذته» (ص ٤٦).

ارتقاء العُرف^(١).

٨٦٩ حديث: «لعن الله الراشي، والمرثي، والرائش».

أحمد بن منيع عن ابن عمرو^(٢) وفي الباب عن عبدالرحمن بن

= ومعنى الحديث: أن من انتسب إلى النبي ﷺ وآله بغير حق أو خرج من نسبه وتبرأ بغير حق فهو ملعون.

وليس هو - بهذا اللفظ - بحديث كما يدل عليه قول المؤلف: (شواهد ثابتة) أي: من حيث المعنى؛ ولذا قال القاري: عن هذا اللفظ: «موضوع»، ثم ذكر ما يشهد له من حيث المعنى، نقلاً عن السخاوي. «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧٦)، (ح ٣٦١)، ط. المكتب الإسلامي.

وقال الشوكاني: «لا أعرف له إسناداً». «الفوائد المجموعة» (٤١٣/٢)، (ح ١٠٢٢)، ط. رضوان.

(١) أما من حيث الشواهد فقد ذكرها كما قال المؤلف في كتابه: «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف» (٦٢١/٢) تحت عنوان: «خاتمة: تشتمل على أمور مهمة: أحدها - وهو المقصود - أنه ينبغي التحرز من الانتساب إليه ﷺ إلا بحق». ثم ذكر عدة أحاديث منها:

حديث واثلة بن الأسقع أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المناقب (١٨١/٤): «إن من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه...».

وأخرج الشيخان: البخاري، كتاب المناقب (١٨٠/٤)، (ح ٣٥٠٨) ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان (٧٩/١)، (ح ٦١) من رواية أبي ذر مرفوعاً: «ليس من رجل ادعى لغير أبيه - وهو يعلمه - إلا كفر، ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار».

وروى ابن ماجه في «سننه» (٩١٦/٢)، (ح ٢٧٤٤)، والطبراني في «معجمه الصغير» (٢٢٦/٢)، (ح ١٠٧٢) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «كُفِّرُ بِأَمْرِي ادِّعَاءٌ إِلَى نَسَبٍ لَا يَعْرِفُ، وَجَحْدُهُ وَإِنْ دَقَّ».

وسنده حسن؛ من أجل الكلام في سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبقية رجال الإسناد ثقات.

وصحح إسناده البوصيري في «مصابح الزجاجة» (٣٧٩/٢).

وغيرها كثير - وهي الشواهد نفسها التي ذكرها العجلوني في «كشف الخفاء» (١٦٦/٢)، (ح ٢٠٤٥)، ومن أراد التوسع فليرجع إلى كتابه المؤلف «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف». (٦٢١/٢).

(٢) لم أقف عليه عند ابن منيع في زوائده وحديث عبدالله بن عمرو أخرجه جماعة =

= كثيرون: كأحمد في «مسنده» في مواضع الأول (٨٧/١١)، (ح٦٥٣٢) ثنا وكيع. والثاني: عن حجاج (٣٩١/١١)، (ح٦٧٧٨).

ورواه أيضاً عن عبدالملك بن عمرو (٤٢٥/١١)، (ح٦٨٣٠).

ورواه في موضع آخر فقال: ثنا أبو نعيم - أي: الفضل بن دكين - (٥٦٥/١١)، (ح٦٩٨٤).

ورواه ابن الجعد في «مسنده» (ص٤٠٦)، والطيايلى في «مسنده» (٣٤/٤)، (ح٢٣٩٠) وعبدالرزاق في «مصنفه» (١٤٨/٨)، (ح١٤٦٦٩) عن معمر، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٤/١١)، (ح٢٢٣٩٨) عن وكيع، وأبو داود في «سننه» (٣٢٦/٣)، (ح٣٥٨٢) من طريق أحمد بن يونس، والترمذي في «جامعه» (٦٢٣/٣)، (ح١٣٣٧) من طريق أبي عامر عبدالملك بن عمرو العقدي وابن ماجه في «سننه» (٧٧٥/٢)، (ح٢٣١٣) من طريق وكيع، وابن حبان في «صحيحه» (٤٦٨/١١)، (ح٥٠٧٧) من طريق يحيى القطان والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣٤/١٤)، (ح٥٦٥٧) من طريق ابن وهب، والطبراني في «الدعاء» (١٧٣٧/١)، (ح٢٠٩٣) من طريق أسد بن موسى.

هؤلاء كلهم (وكيع، وحجاج وأبو نعيم وابن الجعد وأبو داود والطيايلى ومعمر وأحمد بن يونس وأبي عامر العقدي ويحيى القطان وابن وهب وأسد بن موسى) قالوا: حدثنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبدالرحمن عن أبي سلمة عن عبدالله بن عمرو قال: فذكره. وألفاظهم دائرة بين:

(لعن رسول الله الراشي والمرتشي) وبين قال رسول الله: «لعنة الله على الراشي والمرتشي».

وليس فيها ذكر (الرائش).

وخالفهم في متنه ابن جريج عن ابن أبي ذئب به - كما عند الطبراني في الصغير (٥٧/١)، (ح٥٨) - فقال: «الراشي والمرتشي في النار» وهو بهذا اللفظ شاذ، تفرد به ابن جريج.

وشيوخ الطبراني في الحديث هو: أحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي.

ترجمه ابن حجر في «اللسان» وقال: «أورد له الطبراني في «معجمه الصغير» حديثاً واحداً غريباً جداً». (٤٨١/١).

قلت: يعني: هذا الحديث؛ إذ ليس له فيه إلا هذا الحديث.

ثم أورد له حديثاً آخر في ترجمته وقال: «هذا خبر منكر، وإسناده مركب».

فلعل الآفة منه.

وحديث الجماعة عن ابن أبي ذئب حسن؛ فإن رجال إسناده ثقات عدا الحارث وهو

خال ابن أبي ذئب؛ فهو صدوق حسن الحديث.

= قال ابن معين: يُروى عنه؛ مشهور. وقال النسائي: لا بأس به. قال الحافظ: صدوق.

انظر: «تاريخ ابن معين» برقم (٢٢٤)، «تهذيب الكمال» (٢٥٦/٥)، «التقريب» (ص ٢١١).

وقال الترمذي في «جامعه» (٦٢٣/٣)، (ح ١٣٣٧): هذا حديث حسن صحيح. وصححه عبدالحق الإشبيلي ووافقه ابن القطان كما في «بيان الوهم والإيهام» (٥٤٨/٣).

وأورده ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٦٩/٦) من رواية الطبراني وقال: إسناده جيد. وقد خولف الحارث بن عبد الرحمن من قبل الحسن بن عثمان وعمر بن أبي سلمة: فأما رواية الحسن بن عثمان فهي عن عمه أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً بلفظ: «الراشي والمرثي في النار». أخرجه البزار في «المسند» (٢٤٧/٣)، (ح ١٠٣٧).

ووقع التصريح بالسماع عند الطبراني في «الدعاء» (ص ١٧٣٩)، (ح ٢٠٩٨) عن أبي سلمة سمعت أبي عبد الرحمن بن عوف: ... فذكر الحديث. والحسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٠/٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٥/٣) ولم يذكرا فيه شيئاً. فمثله لا يقوى لمخالفة الحارث بن عبد الرحمن وهو صدوق.

فحديثه بهذا الإسناد منكر لا يصح، وقد أعله الدارقطني في «علله» فقال (٢٧٤/٤): خالفه - أي: الحسن بن عثمان - الحارث بن عبد الرحمن، فرواه عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ. وهو أشبه بالصواب.

وأعلها أيضاً ابن حبان في «أخبار القضاة» (٤٨/١) فقال: «قول أبي سلمة: سمعت أبي، غلط؛ لأن الحفاظ وأصحاب الحديث ذكروا أن أبا سلمة لم يسمع من أبيه، وأن عبد الرحمن مات وأبُو سلمة ذو أربع سنين».

وأشار الترمذي إلى تضعيفها - أي رواية الحسن بن عثمان - بقوله في «جامعه» (٦٢٣/٣)، (ح ١٣٣٧) وروي عن أبي سلمة عن أبيه - عبد الرحمن بن عوف - عن النبي ﷺ ولا يصح...

ثم نقل عن الدارمي صاحب المسند فقال: وسمعت عبدالله بن عبد الرحمن يقول حديث أبي سلمة عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح.

وفهم الحافظ ابن حجر من عبارة الدارمي هذه تقويته لحديث الحارث بن عبد الرحمن =

عوف^(١) وثوبان^(٢).....

= فقال: «قواه الدارمي». «التلخيص الحبير» (٤/٤٥٨).

وأما عمر بن أبي سلمة فقد رواه: عن أبيه أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لعن رسول الله الراشي والمرثشي في الحكم». هذا الحديث بهذا الإسناد والمتن رواه أحمد في «مسنده» (١١/١٥)، (خ٩٠٢٨)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص١٥٠)، (ح٥٨٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٧/١٤)، (ح٥٦٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٦٧/١١)، (ح٥٠٧٦)، والحاكم في «مستدركه» (١٠٣/٤) من طرق عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة به. لكن عمر هذا قال فيه شعبة: أحاديثه واهية.

وضعفه ابن معين وابن سعد.

وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به؛ يخالف في بعض الأشياء.

وقال الذهبي: له عن أبيه مناكير.

وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

انظر: «الجرح والتعديل» (١١٨/٦)، «تهذيب الكمال» (٣٧٥/٢١)، «ميزان الاعتدال» (٢٠١/٣).

فمثله لا يقدم على الحارث؛ لأن الحارث أقوى وأوثق وروايته هي التي صححها الأئمة.

وكلام الدارمي يشعر بتضعيف هذا الإسناد كما سبق.

وأيضاً قول وكيع ابن حيان في «أخبار القضاة» (٤٨/١) حيث أورد الحديث بطرقه التي اختلف فيها على أبي سلمة ثم قال: «وقد اضطرب على أبي سلمة في هذا الحديث؛ فحديث: ابن أبي ذئب: عن خاله، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عمرو؛ هو أشبه الأقاويل بالصواب».

(١) حديث عبدالرحمن بن عوف معلول كما بينته في تخريج حديث ابن عمرو بن العاص لتعلقه به - من حيث المخالفة في إسناده - فانظره.

(٢) حديث ثوبان يرويه الليث بن أبي سليم واختلف عليه:

فرواه أبو بكر بن عياش عن الليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن ثوبان به.

وهي عند أحمد في «مسنده» (٨٥/٣٧)، (ح٢٢٣٩٩). والبيهقي في «الشعب» (٣٥٤/٧).

وخالف محمد بن فضيل أبا بكر بن عياش في إسناده: فرواه عن الليث عن أبي الخطاب عن أبي إدريس عن ثوبان. وهي عند الروياني في «مسنده» (٤١٨/١)، (ح٦٣٩).

ورواه عبدالواحد بن زياد عند البزار (٩٦/١٠)، (ح٤١٦٠) عن الليث عن أبي زرعة عن ثوبان به.

= لم يذكر فيه أبا الخطاب.

ورواه هريم بن سفيان عن الليث عن أبي زرعة عن أبي إدريس عن ثوبان به. أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٢/١٤)، (ح ٥٦٥٥).

ورواه ابن أبي زادة عن الليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن أبي إدريس الخولاني عن ثوبان بلفظ لعن النبي ﷺ الرّاشي والمُرثسي والرّاشي؛ يَعْنِي: الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا. أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح ٢٢٣٩٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٣/١٤).

وتابعه ذؤاد بن عتبة أيضاً فيما قاله أبو زرعة الرازي والبخاري. ولم أقف عليها. وقد رجح هذا الإسناد أبو زرعة حينما سأله ابن أبي حاتم في «علله» (٢٤٤/٤)، عن حديث رواه أبو بكر بن عياش، عن ليث، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، أنه قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي، والمرثسي...

قال أبو زرعة: رواه ذؤاد بن عتبة وابن أبي زائدة عن ليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة، عن أبي إدريس الخولاني، عن ثوبان، عن النبي ﷺ. قال أبو زرعة: وهذا الصحيح قد وصلوه، زادوا فيه رجلاً.

وسند الحديث فيه علتان:

الأولى: ضعف الليث، والأخرى: فيه أبو الخطاب: مجهول.

والحديث يتقوى بشاهده السابق فهو حسن عدا لفظه الراشي فهي مما تفرد بها الليث في هذا الحديث ومثله لا يحتمل تفرد زيادته قال عنها البخاري في «مسنده» (٩٧/١٠): بعد حديث ثوبان من طريق الليث: (والرائش لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه).

(١) حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أخرجه أحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (١٩٤/١٠)، (ح ٢١٨٦) وعنه أبو يعلى في «مسنده» (٧٤/٨)، (ح ٤٦٠١) وأخرجه البخاري كما في «إتحاف المهرة» (٣٩٣/٥)، والطبراني في «الدعاء» (ص ١٧٣٩)، (ح ٢١٠٠) من طرق عن إسحاق بن يحيى بن طلحة عن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثسي». قال البخاري: «لا نعلمه عن عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد تفرد به إسحاق بن يحيى وهو لين»، «المطالب العالية» (١٩٤/١٠).

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٥٩/٤) وعزاه لأبي يعلى والبخاري وقال: «فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة وهو متروك».

نعم فقد قال عنه أحمد: منكر الحديث متروك. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وضعفه جداً ابن المديني والفلاس. وقال البخاري: =

وأم سلمة^(١) وآخرين^(٢).

= صدوق إلا أنه يهم في الشيء بعد الشيء. ومرة قال: يتكلمون في حفظه. وضعفه الذهبي.

انظر: «التاريخ الكبير» (٤٠٦/١)، «الجرح والتعديل» (٢٣٦/٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨٢/٢)، «الضعفاء للنسائي» (ص ٥٣)، «الكاشف» (٢٣٩/١)، «تهذيب التهذيب» (١٢٩/١).

وعبارات الأئمة دائرة بين الترك والضعف والذي يظهر لي أنه لا يترك؛ قال الدارقطني: أحاديثه صالحة، والبخاري يستشهد به، ولا يعتمد في الأصول. «سؤالات الحاكم» للدارقطني برقم (٢٨٠).

وابن حجر قال عنه: ضعيف كما في «التقريب». (ص ١٣٣).

ويرى الألباني أن: مثله يستشهد به ويتقوى حديثه بغيره. كما قال في «السلسلة الصحيحة» (١٢٧/٤).

فهو بهذا الإسناد ضعيف ويتقوى بشواهد والله أعلم.

(١) حديث أم سلمة أخرجه: وكيع بن حيان في أخبار القضاة (٤٥/١)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٣٩٨/٢٣)، (ح ٩٥١) وفي «الدعاء» (ص ١٧٣٩)، (ح ٢٠٩٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٥/١٤)، (ح ٥٦٥٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٠/٣٣) من طريق موسى بن يعقوب الزمعي عن عمته قريبة بنت عبدالله بن وهب بن زمة عن أبيها قال: أخبرني أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله الراشي والمرثي في الحكم».

وسنده ضعيف فيه علتان:

الأولى: موسى بن يعقوب قال وضعفه ابن المديني. وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، ولينه الذهبي، وقال الحافظ: صدوق سيء الحفظ. «تهذيب الكمال» (١٧١/٢٩)، «ميزان الاعتدال» (٢٢٧/٤).

والثانية: قريبة - بالتصغير - بنت عبدالله بن وهب بن زمة الأسدي، قال عنها الحافظ: مقبولة. «التقريب» (ص ١٣٦٩).

ومثله يصلح في الشواهد ويتقوى بما قبله من الأحاديث فهو حسن لغيره، بدون لفظة (الحكم).

فقد جاءت في حديث عمر بن أبي سلمة، وقد مر وهو شاذ.

(٢) كابن عمر وأبي هريرة ورجل من المهاجرين وابن حديدة.

أما حديث ابن عمر فقد رواه وكيع ابن حيان في «أخبار القضاة» (٥٠/١)، وابن عدي في «الكامل» (٣٧٢/٥) من طريق عصمة بن محمد الأنصاري المدني: حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي =

والرائش هو: السفير بينهما.

وقد قال ابن مسعود: «الرشوة في الحكم كفر، وهي بين الناس سُخَّت».

ورواه الطبراني^(١) وسنده صحيح.

= والماشي في الرشوة.

والحديث منكر بهذا الإسناد؛ البلاء فيه من عصمة الأنصاري ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٢٧١/٥) وأورد له هذا الحديث من مناكيره وقال: «وكل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث».

وأما حديث أبي هريرة فيرويه: عمر بن أبي سلمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عنه. بلفظ: «لعن الله أو رسول الله الراشي والمرثي في الحكم».

وخرجت الحديث ضمن تخريج لحديث عبدالله بن عمرو لتعلقه به من حيث الاختلاف في الإسناد، وهو شاذ. فارجع إليه.

وأما حديث الصحابي المبهم وجهالة الصحابي لا تضر؛ لأنهم مُعَدَّلون كما هو مقرر في علم الحديث.

وحديث أخرجه أحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (١٨٧/١٠)، (ح ٢١٨٥): ثنا عباد بن العوام عن عبد الملك بن معن المجاشعي عن عمر بن محمد بن خلف الطلحي عن رجل من المهاجرين قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الراشي والمرثي في النار».

هذا الحديث بهذا الإسناد لم أجده عند غيره؛ وفيه عمر بن محمد الطلحي لم أقف عليه.

وأما حديث ابن حديدة الجهني: فأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٣٠/٨) من طريق عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن حديدة الجهني صاحب النبي ﷺ قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي».

وقد سأل الترمذي شيخه البخاري عن هذا الحديث فقال: «هو حديث مرسل؛ لم يسمع يزيد بن أبي حبيب من ابن حديدة، وابن حديدة الجهني له صحة».

انظر: «ترتيب علل الترمذي» لأبي طالب القاضي (ص ٢٠٠).

وجملة القول أن حديث اللعن للراشي والمرثي صحيح ثابت دون لفظة الرائش وزيادة القول (في الحكم)، وكذلك حديث: «الراشي والمرثي في النار». وبالله التوفيق.

(١) في «المعجم الكبير» (٢٥٧/٩)، (ح ٩١٠٠) من طريق سعيد بن منصور: ثنا حماد بن يحيى الأبح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود: فذكره...

وهو صحيح كما قال المؤلف ولذا أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٦١/٤)، =

= برقم (٧٠٣٢) وقال: رجاله رجال الصحيح.

وصحح إسناده البوصيري في «إتحاف» (٣٩٤/٥).

وروي عن ابن مسعود من طرق أخرى بألفاظ متقاربة أخرج جملة منها الطبراني في الدعاء

وأولى الطرق: ما رواه مسدد كما في «إتحاف الخيرة» (٣٩٤/٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٧٣/٩)، (ح٥٢٦٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٤١/٣)، (ح٢١٠٣) من طريق منصور - واللفظ لمنصور عند الطبراني - وعمار الدهني كلاهما عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال: سألت عبدالله رضي الله عنه عن السحت، فقال: «الراشي» وسألته عن الجور في الحكم قال: «ذلك كفر». وإسناده صحيح.

وروى الطوسي في «مستخرجه على الترمذي» (٥١/٦)، (ح١٢٣٥) ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٧٣٣/١) من طريق عبدالملك بن أبي سليمان عن سلمة بن كهيل عن علقمة ومسروق أنهما سألا ابن مسعود عن الرشوة؟ فقال: «من السحت»، قال: في الحكم؟ قال: «ذلك الكفر». ثم تلا قول الله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون».

قال الطوسي في «مستخرجه» (٥١/٦)، (ح١٢٣٥): «هذا حديث حسن من قول عبدالله بن مسعود».

ورواه الخلال في «السنة» (١٥٧/٤)، برقم (١٤١٢) من الطريق نفسه، لكن جعل السائل: «علقمة والأسود» بدل «مسروق».

ولابن مسعود آثار أخرى وهي كثيرة جداً في الرشوة بألفاظ متقاربة منها: ما أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٤٧/٨)، (ح١٤٦٦٤)، وابن أبي شيبنة في «مصنفه» (٣٥٠/١١)، (ح٢٢٥٣٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٣٤/٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٥٧/٩)، (ح٩٠٩٩) جميعهم من طريق عاصم عن زر عن عبدالله بن مسعود.

وروي عن عمر بن الخطاب بنحوه أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٧٤١/٣)، (ح٢١٠٦) من طريق أبان بن عياش وهو متروك الحديث. كما قال ابن معين وأحمد وأبو زرعة. «الجرح والتعديل» (٢٩٦/٢)، «تهذيب الكمال» (١٩/٢).

وروي عن علي رضي الله عنه بلفظ: «الرشوة على الحكم كفر» عند ابن الشجري في «أماله» (٢٣٥/٢) من طريق حصين بن مخارق، لكنه متهم بالكذب؛ قال الدارقطني: يضع الحديث. وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به. وقال الذهبي: متهم بالكذب.

= «الضعفاء» لابن الجوزي (٢٢٠/١)، برقم (٩٢٥)، «ميزان الاعتدال» (٥٥٤/١).

٨٧٠ حديث: «لعن الله سُهيلاً^(١)؛ فإنه كان عَشَّاراً»^(٢).

يأتي في: «هاروت»^(٣).

٨٧١ حديث: «لعن الله المغني والمغني له».

قال النووي: «إنه لا يصح»^(٤).

= وروي عن ابن عباس أخرجه الخطابي في غريبه (٤٧٣/٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٢/٦) من طريق حبيب بن صالح عنه بلفظ: «السحت الرشوة في الحكم... وفيه طول».

وأعله البيهقي بقوله: «منقطع بين حبيب بن صالح وابن عباس وهو موقوف».

ويزوي أيضاً عن مسروق من قوله، ولعله أخذه من ابن مسعود، فقد رواه عنه أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٠/٥)، (ح ٥١٥٥) بسند صحيح عنه ولفظه: «القاضي إذا أكل الهدية فقد أكل السحت وإذا قبل الرشوة بلغت به الكفر».

وإسناده حسن.

(١) قيل إنه: رجل من أهل اليمن مسخه الله كوكباً. انظر: «فيض القدير» (١٣٧/٥).

(٢) قال المناوي في «التيسير» (٢٥٠/٢): عشاراً: مَكَّاساً، سمي به لأنه يقبض من التجار عشور أموالهم فمُسَخَّ.

(٣) أوردته المؤلف ضمن تخريجه لحديث «هاروت وماروت وقصتهما مع الزهرة» في حرف الهاء (ل/١٢٠٢).

(٤) في فتاواه المسماة بـ «المسائل المنثورة» (ص ٢٥٨)، (٢٧٦)، (ح ٣٦٢). قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١٦٧/٢) بعد ما نقل قول النووي: «وتبعه السخاوي والزركشي والسيوطي».

وقول النووي يشعر بأن للحديث إسناداً، وهو كذلك؛ فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٢٩/٥) من طريق عمر بن يزيد قال: سمعت الحسن بن أبي الحسن البصري حدث عن أبي هريرة قال: لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة والمغني والمغني له.

وهنا فرق بين لفظ الحديث والترجمة فإن لفظ الترجمة «لعن الله» وعند ابن عدي «لعن رسول الله».

والحديث بهذا السند منكر؛ آفته عمر بن يزيد؛ قال ابن عدي: منكر الحديث وروايته عن الحسن غير محفوظة. ثم أورد له هذا الحديث في «كامله» (٢٩/٥) من مناكيره.

وكذا فعل الذهبي في «الميزان» (٢٣١/٢) نقل قول ابن عدي وذكر هذا الحديث من مناكيره.

وقال عنه الدارقطني: متروك الحديث.

٨٧٢ حديث: «لُعِنَ الكَذَّابُ ولو كان مازحاً»^(١).

ما علمته في المرفوع، نعم في «الأدب المفرد»^(٢) للبخاري من حديث

= والحديث بهذا السند أورده ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٨٠/٣) وقال: قَبِيْن فيه أن الحسن لا يصح سماعه من أبي هريرة، وأن عمر بن يزيد المدائني راويه عن الحسن، منكر الحديث.

وروي عن الشعبي من قوله، رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (ص ٤٩)، برقم (٤٨) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٠٩/٧، ١١٠)، برقم (٤٧٥١) من طريق عبدالله بن داود عن القاسم بن سلمان عن الشعبي: «لُعِنَ المغْنِي والمغْنِي له». وسنده ضعيف؛ القاسم بن سلمان ذكره البخاري في «تاريخه الكبير» (١٦٥/٧) وقال: سمع الشعبي روى عنه علي بن ثابت. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. سوى إثبات السماع للشعبي.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٣٦/٧) وقال بقول البخاري. فهو مجهول حال؛ فقد روى عنه اثنان ولم يوثقه معتبر. وجملة القول أنه لا يصح مرفوعاً ولا مقطوعاً.

(١) سقط بأكمله من (م).

(٢) (ص ١٠٥)، (ح ٣٨٧) قال: حدثنا قتيبة قال: حدثنا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن أبي معمر عبدالله بن سخيرة عن عبدالله قال: ... فذكره. وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار من «مسند علي» (ص ١٤٦)، برقم (٢٥٠) من طريق جرير به.

وإسناده صحيح.

وتابع جريراً: وكيع عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٩/١٣)، برقم (٢٦١١٤) عن الأعمش به.

وتابعهما أيضاً أبو معاوية عند سعيد بن منصور في «تفسيره» (٢٩٥/٥)، (ح ١٠٤٩).

ويرويه الأعمش أيضاً: عن إبراهيم النخعي وعن عمرو بن مرة عن أبي البخترى عن ابن مسعود بلفظ: لَا يَصْلُحُ الْكَذِبُ فِي جَدٍّ، وَلَا هَزْلٍ، ثُمَّ تَلَا عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ».

أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤٩/١٣)، برقم (٢٦١١٤).

وله طريق آخر بنحو هذا اللفظ عن ابن مسعود من رواية ابنه أبي عبيدة وهي منقطعة؛ لأن أكثر الأئمة لم يثبتوا له سماعاً من أبيه.

أخرجها الطبري في «تهذيب الآثار» (مسند علي ص ١٤٦)، برقم (٢٥٢) وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٢٩٤/٥)، برقم (١٠٤٨).

وجاء من طريق آخر عن عبدالله بن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» =

أبي معمر^(١) عن عبدالله بن مسعود قال: «لا يصلح الكذب في جد ولا هزل، ولا أن يعد أحدكم ولده شيئاً ثم لا ينجز له».

ولأبي داود في «سننه»^(٢)، عن محمد بن عجلان أن رجلاً من موالى عبدالله بن عامر بن ربيعة العدوي حدثه عن عبدالله بن عامر^(٣) أنه قال: دعني أمني يوماً ورسول الله ﷺ قاعد بيننا، فقالت: ها، تعال أعطيك، فقال لها

= (ص ٣٥٣)، برقم (٣٧٩) وأحمد في «مسنده» - مقتصراً على الجملة الأولى منه - (١٠/٧)، (ح ٣٨٩٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٥/٩)، (ح ٥٣٦٣) وفيه: «ولا يعد الرجلُ الرجلَ...»، والطبري في تهذيب الآثار (مسند علي ص ١٣٥)، برقم (٢٢٣) ثلاثتهم من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود بلفظ فيه طول، والشاهد: «إن الكذب لا يصلح في جد ولا هزل».

وتابع شعبة أبو عوانة رواه عنه مسدد كما في «المطالب» (٦٢٦/١١)، برقم (٢٦٣٢). لكن خالفهم أبو إدريس الأودي عند الدارمي في «مسنده» (١٧٨٣/٤)، (ح ٢٧٥٧)، والحاكم (١٢٧/١) وعنه البيهقي في «الشعب» (٤٤١/٦)، (ح ٤٤٥٣)، والقضاعي في «مسنده» (٢٦٣/٢)، برقم (١٣٢٥). فرواه: عن أبي إسحاق به، وجعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وأبو إدريس وإن كان ثقة إلا أن الجماعة الذين خالفوه أوثق وأثبت بكثير كيف وفيهم شعبة.

فرواية الرفع شاذة لا تصح، والموقوف هو الصحيح.

ومال إلى ذلك الحاكم فقال عقب الرواية المرفوعة - وفيها ألفاظ ثبتت مرفوعة من طريق أخرى - في «المستدرک» (١٢٧/١): وإنما تواترت الروايات «بتوفيق» ولعل صوابها «بتوقيف» أكثر هذه الكلمات.

وصرح البيهقي بالوقف كما في «الشعب». (٤٤٣/٦).

وصحح الموقوف الحافظ ابن حجر كما في «المطالب العالية» (٦٢٦/١١)، برقم (٢٦٣٢)، والحافظ البوصيري في «الإتحاف» (٨٥/٦)، (ح ٥٤٠٠).

(١) عبدالله بن سخبرة، أبو معمر الأزدي الكوفي، عن علي وعبدالله بن مسعود، وعنه إبراهيم النخعي ومجاهد. ثقة. «الكاشف» (٥٥٦/١).

(٢) كتاب الأدب، باب في النهي عن الكذب (٣٤٩/٥)، (ح ٤٩٥٢). من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان به.

(٣) هو: عبدالله بن عامر بن ربيعة (الأصغر) - تمييزاً له عن أخيه الأكبر عبدالله - يكنى أبا محمد، ذكره الترمذي في الصحابة وكان شاعراً، قيل: مات سنة بضع وثمانين، وقال الطبري: مات سنة خمس وثمانين. انظر: «الإصابة» (٢٢٣/٦).

رسول الله ﷺ: «وما أردت أن تعطيه؟» قالت: أعطيه تمرأ، فقال لها رسول الله ﷺ: «أما إنك لو لم تعطيه شيئاً كتبت عليك كذبة».

وكذا أخرجه أحمد^(١)، والبخاري في «التاريخ»^(٢)، وابن سعد^(٣)، والطبراني^(٤)، والذهلي^(٥) من طريق (محمد)^(٦) بن عجلان، وسَمَّوا المولى: «زياداً»^(٧). وسنده حسن، لكن قال ابن سعد: «قال محمد بن عمر - يعني:

(١) في «مسنده» (٤٧٠/٢٤)، (ح ١٥٧٠٢). من طريق الليث عن ابن عجلان به.

(٢) «التاريخ الكبير» (١١/٥) من طريق الليث.

(٣) «الطبقات» (٩/٥) من طريق الليث. (٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أعرف كتابه، وقد عزاه له أيضاً ابن حجر في «الإصابة» (٢٢٣/٦).

وأخرجها من طريق الذهلي: «الضياء في المختارة» (٤٨٢/٩)، (ح ٤٦٥).

(٦) ليست في الأصل وألحقها من (ز).

(٧) لم يقع عند أكثرهم تسمية المولى (زياداً) بل هو من رواية شاذة أو منكرة، فإن الحديث مداره عن ابن عجلان، ورواه عنه الليث ولم يسمه بل قال: «عن رجل من موالي عبدالله بن عامر».

والإحالات السابقة كلها من رواية الليث عن ابن عجلان ولم يقع فيها تسمية المولى، عدا رواية الذهلي فهي التي وقع فيها تسمية المولى زياداً.

ورواه أيضاً من طريق الليث: ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٥٢/١٣)، (ح ٢٦١٢٢)،

والرويان في «مسنده» (٤٥٤/٢)، (ح ١٤٧٤)، والخرائطي في «مساويء الأخلاق»

(٧١)، (ح ١٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٦٣/٦)، (ح ٤٤٨٢).

وتابع الليث بن سعد: حيوة بن شريح وهو ثقة ثبت كما قال الحافظ، أخرجها أبو نعيم في الصحابة تعليقاً. (ص ١٧٣١).

وتابعه أيضاً: حاتم بن إسماعيل المدني أخرجها ابن قانع في «معجم الصحابة» (٦٧/٢).

وعبدالله بن وهب في «جامعه» (٦٢٢/٢)، (ح ٥٢٥).

هؤلاء الأربعة (الليث بن سعد وابن وهب وحاتم المدني وحيوة بن شريح) روه عن ابن عجلان واتفقوا في إسناده ولم يسم أحد منهم المولى (زياداً).

والذي خالفهم هو: يحيى بن أبي أيوب الغافقي، فرواه عن ابن عجلان عن زياد مولى عبدالله بن عامر عن عبدالله بن عامر بن ربيعة أنه سمعه يقول: دخل رسول الله ﷺ على أمي وأنا غلام... الحديث.

أخرجها من طريقه يعقوب الفسوي في «تاريخه» (٢٥١/١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ٢٨٧)، (ح ٦٤٨)، وأبو نعيم في «الصحابة» (ص ١٧٣١)، والبيهقي في =

الواقدي -: «ما أرى هذا الحديث محفوظاً»^(١). هذا مع نقله عنه أنه يكون عند الوفاة النبوية ابن خمس سنين^(٢). ونحوه قول ابن منده^(٣): «كان ابن خمس وقيل أربع». قال شيخنا^(٤): «يُحتمل أن يكون أمه أخبرته بذلك [ل١٤٨/ب] فأرسله هو» انتهى.

وقد اعتمد غير واحد هذا الحديث؛ فذكروا عبدالله في الصحابة^(٥).

= «السنن الكبرى» مع الجوهر (١٩٨/١٠)، و«الضياء في المختارة» (٤٨٢/٩)، (ح ٤٦٥).

ويحيى الغافقي قال عنه أحمد: لا بأس به، وهو دون حيوة في الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الحافظ: صدوق ربما أخطأ. «الجرح والتعديل» (١٢٧/٩)، «التقريب» (ص ١٠٤٩).

وبالجملة فهو أخطأ في إسناد الحديث؛ لأن جمعاً من الأئمة الثقات: كالليث وابن وهب وحاتم المدني وحيوة الذي فضله أحمد على الغافقي هؤلاء كلهم أصابوا، فروايتهم هي المحفوظة، ورواية الغافقي منكورة.

والحديث في إسناده مجهول، وهو مولى عبدالله بن عامر، وبقية رجاله ثقات لكن يشهد له حديث أبي هريرة الذي رواه أحمد في «المسند» (٥٢٠/١٥)، (ح ٩٨٣٦) من طريق الليث بن سعد قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من قال لصبي تعال هاك، ثم لم يعطه فهي كذبة».

وأخرجه ابن وهب في «جامعه» (٦١٠/٢)، (ح ٥١٤) من طريق الليث به.

وفيه انقطاع؛ فإن الزهري لم يسمع من أبي هريرة، وبقية رجاله ثقات، وعليه فإن الحديث يرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

وقد قوّاه الحافظ العراقي بهذا الشاهد في تخريج الإحياء المسمى بـ«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٨٠٨/٢)، (ح ٢٩٦٢).

(١) «الطبقات» (٩/٥) وأعله الواقدي بقوله: «فلا أحسب عبدالله بن عامر حفظ هذا الكلام عن رسول الله ﷺ لصغره، وقد حفظ عن أبي بكر وعمر وعثمان وروى عنهم وعن أبيه».

(٢) أو: «ست سنين» كما في «الطبقات» (٩/٥).

(٣) في كتابه «معرفة الصحابة» ولم أجده فيه وهو ناقص.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) كالترمذي في «تسمية أصحاب رسول الله» (ص ٦٧)، وابن حبان في الصحابة كما في

«الثقات» (٢١٩/٣) وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (١٧٣٠/٣)، وابن قانع (٦٧/٢)،

وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٩٣٠/٣)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١٨٣/٣)، =

وقال الترمذي: «رأى النبي ﷺ وسمع منه حرفاً»^(١). وقال أبو حاتم الرازي^(٢): «رأى النبي ﷺ لما دخل على أمه وهو صغير». وقال ابن حبان في الصحابة: «أتاهم النبي ﷺ في بيتهم وهو غلام»^(٣).

ولأبي يعلى^(٤) من حديث واثلة عن أبي هريرة رفعه: «يا أبا هريرة دع الكذب وإن كنت مازحاً تكن أعبد الناس» ورواه أبو نعيم من وجه آخر عن أبي هريرة^(٥).

= وابن حجر في «الإصابة» (٢٢٣/٦) في القسم الأول.

(١) في كتابه «تسمية أصحاب رسول الله» (ص ٦٧).

(٢) في «الجرح والتعديل» (١٢٢/٥). وسئل عنه أبو زرعة فقال: «مديني، قد أدرك النبي ﷺ، وهو ثقة صغير».

(٣) في كتابه «الثقات» (٢١٩/٣).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من كتبه، ولعله في «الكبير».

لكن يقرب منه ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٧١/١٤)، (ح ٨٧٦٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣١/٤)، (ح ٣٤٦٧) من طريق منصور بن أذين عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يؤمن العبد الإيمان كله حتى يترك الكذب في المزاح والمراء وإن كان صادقاً».

وسنده ضعيف؛ منصور قال عنه الحافظ: مجهول. «تعجيل المنفعة» (٢٨٢/٢) وأورد حديثه هذا وأعله بجهالة منصور والانقطاع بين مكحول وأبي هريرة فإنه لم يسمع منه.

لكنه ورد عن عمر بسند رجاله موثقون موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥١/١٣)، (ح ٢٦١١٩): لا تبلغ حقيقة الإيمان حتى تدع الكذب في المزاح.

لكن يشهد للحديث: ما رواه أبو داود في «سننه» (ص ٨٧١)، (ح ٤٨٠٠) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣٦٧/١٠)، (ح ٧٦٥٣) ورواه تمام في «فوائده» (١٥٠/١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧/٨)، (ح ٧٤٨٨) من طريق أيوب بن محمد السعدي قال: حدثني سليمان بن حبيب المحاربي عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ... وفيه: «أنا زعيم بيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً».

وسنده حسن.

(٥) الذي عند أبي نعيم ليس بهذا اللفظ، وراجعته عند الكلام على حديث: كثرة الضحك...

٨٧٣ حديث: «لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد».

البيهقي في «الشعب»^(١)، والطبراني في «الأوسط»^(٢)، وأبو بكر الآجري في «فرض العلم»^(٣)، وأبو نعيم في «رياضة المتعلمين»^(٤)، والدارقطني في «سننه»^(٥)، والقضاعي^(٦) من حديث يزيد بن عياض^(٧) عن صفوان بن سليم عن سليمان^(٨) بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث... لفظه: «ما عُبِدَ الله بشيء أفضل من فقه في دين، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء عماد، وعماد هذا الدين الفقه». وقال الطبراني^(٩): «لم يروه عن صفوان إلا يزيد».

وسنده ضعيف^(١٠).

وللعسكري من حديث الوليد بن مسلم، ثنا راشد بن جناح^(١١) عن

(١) (٢٣١/٣)، (ح ١٥٨٤).

(٢) (١٩٤/٦)، (ح ٦١٦٦). وفيه: «عطاء بن يسار عن أبي هريرة». وهو خطأ.

(٣) وجدته في «أخلاق العلماء له» (ص ٢٣). (٤) لم أقف عليه.

(٥) (٥٥/٤)، (ح ٣٠٨٥).

(٦) «مسند الشهاب» (١٥٠/١)، (ح ٢٠٦).

وأخرجه أيضاً - من الطريق نفسه - أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢٠٠/١)، (ح ٢٦٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٤٠٢/٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٨٦/٥١).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٧١٥). (٨) «عن سليمان» سقطت من (م).

(٩) بعد روايته الحديث في «المعجم الأوسط» (١٩٤/٦)، (ح ٦١٦٦).

(١٠) من أجل يزيد وهو الذي تفرد بروايته من هذا الوجه.

وزيد هو: ابن عياض بن يزيد بن جعدبة الليثي، كذبه مالك وابن معين في رواية، ومرة قال: ليس بشيء، ورماه أحمد بن يونس بالوضع، وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

فالحديث بهذا السند موضوع.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣٥١/٨)، «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٩)، «الكامل» (٢٦٣/٧)،

«ميزان الاعتدال» (٤٣٦/٤).

(١١) لم أقف على راو بهذا الاسم والصواب: «روح بن جناح» كما يظهر من الروايات =

مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: «الفقيه الواحد أشد على إبليس من ألف عابد».

ورواه الترمذي^(١)، وقال: «غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»^(٢).
وابن ماجه^(٣) والبيهقي^(٤)، ثلاثهم من جهة الوليد بن مسلم فقال: عن
«روح بن جناح»^(٥) بدل «راشد»^(٦).....

= والطرق الأخرى عن الوليد بن مسلم، ثم ليس أحد من شيوخ الوليد من اسمه كذلك، كما سينبه السخاوي على هذا التصحيف.

وقع في (م): «خباح» وهو خطأ.

(١) في «جامعه»، كتاب العلم، باب في فضل الفقه على العبادة (٤٦/٥)، (ح ٢٦٨١).
(٢) في «الجامع» (٤٧/٥) زيادة تفسيرية: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم».

(٣) في «سننه» المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٨١/١)، (ح ٢٢٢).
(٤) «شعب الإيمان» (٢٣٢/٣)، (ح ١٥٨٦). (٥) في (م): «خباح».

(٦) ووقع عند بعضهم (مروان بن جناح) وهو أخو (روح) فيتبين أن المدار على الوليد بن مسلم، وقد اختلفوا عليه في تسمية شيخه وبيان ذلك أن الحديث:

رواه البخاري في «تاريخه» (٣٠٨/٣)، والترمذي في «جامعه»، كتاب العلم، باب في فضل الفقه على العبادة (ص ٦٠٤)، (ح ٢٦٨١) كلاهما من طريق إبراهيم بن موسى.

ورواه ابن ماجه في «سننه» (المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (ص ٥٦)، (ح ٢٢٢) عن هشام بن عمار.

ورواه الفريابي في «فوائده» (ص ١٥٥) عن إبراهيم بن العلاء الحمصي.
وابن عدي في «الكامل» (١٤٥/٣) من طريقين عن الوليد هما: الوليد بن عتبة ومحمد بن هاشم.

وابن المنذر في «الأوسط» (١٣٥/١) من طريق داود بن رشيد.
والطبراني في «الكبير من طريق سليمان الواسطي» (٧٨/١١)، (ح ١١٠٩٩).

وابن ماسي في «فوائده» (ص ٩٦)، (ح ٢٩) من طريق علي بن بحر.
وابن عبد البر في «جامه بيان العلم وفضله» (١٢٥/١)، (ح ١٢١) من طريق محمد بن الوزير.

وابن الشجري في «أماله» (٦٥/١)، (ح ٢٣١) من طريق هشام بن خالد الأزرق.

عشرتهم (إبراهيم وهشام وإبراهيم الحمصي والوليد ومحمد بن هاشم وداود بن رشيد وسليمان الواسطي وعلي بن بحر ومحمد بن الوزير وهشام بن خالد) عن الوليد بن مسلم قال: ثنا روح بن جناح به.

ولفظه: «فقيه واحد»^(١) أشد على الشيطان من ألف عابد» وسنده ضعيف أيضاً، لكن يتأكد أحدهما بالآخر^(٢).

وفي الديلمي^(٣) بلا سند عن ابن مسعود رفعه: «للعالم واحد أشد على إبليس من عشرين عابداً».

= وخالفهم العسكري في «الأمثال» (مفقود) فأخرجه من طريق الوليد بن مسلم عن راشد بن جناح ولم أقف على من خرجها سواه حتى نعرف من رواه عن الوليد فخالف. وعلى كل فالراجح رواية الجماعة فالعدد الكثير أولى بالحفظ والضبط. مع أنني لم أقف على راو اسمه راشد بن جناح، فأخشى أن يكون تصحيف على من رواه عن الوليد.

وخالفهم أيضاً: العباس بن الوليد عن الوليد بن مسلم فسماه: «مروان بن جناح» وهو أخو: «روح» وهو صدوق حسن الحديث.

أخرجها من طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٦١/٢)، (ح ١١٠٩). فالمحفوظ في رواية الإسناد ما تتابع عليه الجماعة كلهم - وهم ثقات - فقد رواه عن الوليد عن روح، والنعارة ممن خالف وتفرد عنهم، وسبب ذكرى الاختلاف على الإسناد لأن الراوي الأخير المبدل حسن الحديث فلو أثبت له لصح الحديث. قال البيهقي: «تفرد به روح بن جناح».

وروح هذا مما لا يحتمل تفرده؛ لا سيما روايته عن مجاهد ففيها مناكير وهذا منها. قال عنه ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروى عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع، روى عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد».

وقال ابن عدي: «يأتي بمتون لا يأتي بها غيره، وهو ممن يكتب حديثه».

وقال أبو نعيم: «يروى عن مجاهد أحاديث منكورة، لا شيء»..

وقال البيهقي: «شامي يأتي بأحاديث مُنكرة؛ لا يتابع عليها».

انظر: «المجروحين» (٣٠٠/١)، «الكامل» (١٥٤/٣)، «الضعفاء» للأصفهاني (ص ٨١)، «الأسماء والصفات» للبيهقي (١٨٨/١).

وأورد الحديث الذهبي من مناكيره في «الميزان» (٥٨/٢).

(١) سقطت من (ز).

(٢) الذي يبدو أنه لا يتأكد؛ لأن الضعف فيهما شديد، فالأول فيه: يزيد بن عياض منكر الحديث وكذبه بعضهم.

والثاني فيه: روح، وحديثه ضعيف جداً لا سيما عن مجاهد، وقد سبق الكلام عليهما.

(٣) لم أره في المطبوع من الفردوس والسخاوي يقصد الكتاب المسند ولم أقف عليه فيه وهو مخطوط.

وفي الباب، عن ابن عمر عند الحكيم^(١) الترمذي^(٢) في التاسع عشر وعن أبي هريرة^(٣) رفعه: «لكل شيء دعامة، ودعامة الإسلام الفقه في الدين، والفقيه أشد على الشيطان من ألف عابد». رواه البيهقي^(٤)، وقال: «تفرد به

(١) في (م): «الحكيم والترمذي» وهو خطأ؛ والصواب: «الحكيم الترمذي»، كما في الأصل و(ز).

(٢) «نوادير الأصول» (١/١٧٠)، (ح ١١٢) من طريق يوسف بن خالد السمتي عن مسلمة بن قعنب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين». والحديث بهذا السند موضوع؛ يوسف السمتي كذبه غير واحد، قال ابن معين: كذاب خبيث عدو الله؛ رجل سوء.. وكذبه الفلاس. وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: يضع الحديث «المجروحين» (٣/١٣١). وقال الحافظ: تركوه، وكذبه ابن معين. «العلل ومعرفه الرجال» (٣/١٤)، «التاريخ الكبير» (٨/٣٨٨)، «الجرح والتعديل» (٩/٢٢٢)، «التقريب» (ص ١٠٩٣).

(٣) «نوادير الأصول» (١/١٧١)، (ح ١١٣) من طريق يزيد بن عياض عن صفوان بن سليم عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ولكل شيء عماد وعماد هذا الدين الفقه».

وهو موضوع كما سبق في مطلع التخريج والآفة من يزيد بن عياض. تنبيه: يظهر هنا الفرق بين ما نقله المؤلف وبين النقل من المصدر. والذي قصده المؤلف هو لفظ البيهقي الآتي.

(٤) في «شعب الإيمان» (٣/٢٣٣)، (ح ١٥٨٧) من حديث أبي هريرة، والذي هو من طريق آخر غير طريق الحكيم الترمذي، وطريق البيهقي هو: سعيد بن مهران: حدثنا شيبان: حدثنا أبو الربيع السمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل شيء دعامة، ودعامة الإسلام الفقه في الدين، ولفقيه أشد على الشيطان من ألف عابد».

تفرد به أبو الربيع، عن أبي الزناد.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٧٨) ومن طريقه البيهقي في الشعب كما سبق والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/١٢٣)، (ح ٨٦).

قال ابن عدي: «هذا الحديث لا أعلم رواه عن أبي الزناد غير أبي الربيع السمان». قلت: يعني: أنه المتفرد به، وأبو الربيع السمان اسمه: أشعث بن سعيد، متروك الحديث.

قال ابن معين ليس بشيء. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك. وقال الحافظ: متروك (ص ١٤٩).

أبو الربيع السَّمَّان^(١) عن أبي الزناد عن الأعرج عنه به مرفوعاً.

وفي لفظ: «فضل المؤمن العالم على المؤمن العابد سبعون درجة». أخرجه ابن عدي^(٢) بسند ضعيف.

ولأبي يعلى^(٣)، وابن عدي^(٤).....

= انظر: «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص ٢٣٢)، «الجرح والتعديل» (٢/٢٧٢) «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص ١٣٠)، «التقريب» (ص ١٤٩). فالإسناد ضعيف جداً.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٤٩).
(٢) «الكامل» (٦٠/٣) من طريق الخليل بن مرة عن مبشر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن النبي ﷺ مرفوعاً بهذا.
ولا يصح فيه الخليل بن مرة وسيسير إليه المؤلف في آخر التخريج.
وهذا اللفظ يروى مرسلأ أيضاً، أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «فوائده» (ص ٤٥)، (ح ١٥) عن إسماعيل بن عمرو، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن عبيد بن عمير: حديثه يرفعه..
وفيه علتان:

إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي ضعفه أبو حاتم وابن عدي والدارقطني.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/١٩٠)، «الكامل» لابن عدي (١/٣٢٢) «الضعفاء» لابن الجوزي (ص ١١٨).

والعلة الثانية: إسماعيل بن عياش الشامي؛ فهو صدوق في روايته عن أهل بلده الشام - وأما عن غيرهم فهو ضعيف كما هو الحال في شيخه هنا. انظر: «الكواكب النيرات» (ص ٩٨).

ووصله ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٠٤)، (ح ٩٥) من طريق يحيى بن بكير: ثنا يحيى بن صالح الأيلي عن إسماعيل بن أمية عن (عبيد بن عمير) كذا فيه، والأول: (عبدالله بن عبيد بن عمير)، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ...
ووصله منكر؛ لأن يحيى الأيلي قال عنه ابن عدي: «أحاديثه كلها غير محفوظة». وضعفه العقيلي.

وقال الذهبي: روى عنه يحيى بن بكير مناكير، ثم مثل له الذهبي بهذا الحديث بهذا السند على أنه من مناكيره.

انظر: «ضعفاء العقيلي» (٩/٤٠٩)، «الكامل» (٧/٢٤٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣٨٦).

(٣) لم أقف عليه بهذا الوجه.

(٤) «الكامل» (٤/١٣٤) من طريق عبدالله بن محرر عن الزهري عن أبي سلمة عن =

من رواية عبدالله بن مُحَرَّر^(١) عن الزهري عن أبي سلمة^(٢) عن أبي هريرة رفعه: «بين العالم والعابد مائة درجة، بين كل درجتين حُضْرُ^(٣) الجَوَادِ الْمُضْمَرُ^(٤) سبعين سنة».

وذكر ابن عبد البر في «العلم» أن ابن عون رواه عن ابن سيرين عن أبي هريرة، فينظر من خرج^(٥).

- = أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «فضل العالم على العابد سبعون درجة ما بين كل درجتين مسيرة مائة عام حضر الفرس».
- وأخرجه أيضاً أبو العباس الأصم (مخطوط جوامع)، وابن حبان في «المجروحين» (٢٣/٢)، وابن شاهين في الترغيب في «فضائل الأعمال» (ص ٢٢٧)، (ح ٢٠٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١١٧/٢) كلهم من طريق عبدالله بن محرز به.
- والحديث منكر بهذا السند؛ أفته عبدالله بن محرز قال عنه ابن المبارك: بكرة أحب إلي منه. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الفلاس وأبو حاتم: متروك الحديث. وضرب أبو زرعة على حديثه. وقال الحافظ: متروك.
- انظر: «التاريخ الكبير» (٢١٢/٥)، «الجرح والتعديل» (١٧٦/٥)، «المجروحين» (٢٣/٢)، و«الكامل» لابن عدي (١٣٢/٤)، «التقريب» (ص ٥٤٠).
- وأعله الدارقطني بالإرسال فقال: «يرويه الزهري واختلف عنه؛ فرواه هشام بن سعد، عن الزهري مرسلًا، عن النبي ﷺ».
- وقال مبشر بن إسماعيل: عن عبدالله بن محرز، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
- والمرسل أصح. «العلل» (٢٦٧/٩).
- والرواية المرسله لم أقف على من خرجها.
- (١) عبدالله بن محرز - بمهمات - الجزري القاضي، متروك، من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر ق. «التقريب» (ص ٥٤٠).
- (٢) «عن أبي سلمة» سقطت من (م).
- (٣) بضم الحاء: ارتفأ الفرس في عذوه وجريه. انظر «تاج العروس» (٤١/١١).
- (٤) الجَوَاد - بفتح الجيم وتخفيف الواو - هو: الفرس، والمُضْمَر بفتح الضاد والميم المشددة، ويسكون الضاد وفتح الميم، وهو الذي ضُمِرَ؛ أي: جُوعَ ليشد جَرِيَه، وهو الجواد السريع. «فتح الباري» (٤٢٤/١١) «شرح النووي على مسلم» (١٦٧/١٧).
- (٥) لم أقف عليه وأعله ابن عبد البر بقوله: «ومن دون ابن عون لا يحتاج به». «جامع بيان» (١٣٠/١)، وعزاه السيوطي للدليمي وأشار إلى ضعفه. «الجامع الصغير» برقم (٣١٧٧).

وعن ابن عمرو بن العاص في «الترغيب للأصفهاني»^(١).

لكن له طريق آخر عن أبي هريرة غير ما ذكرنا، أخرجها أبو يعلى كما في «المطالب العالية» (٧٢٧/١٢)، (ح ٣٠٩٥) وعنه ابن المقري في أربعينه «جمهرة الأجزاء الحديثية» (ص ٥٤)، (ح ٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٢/١) من طريق عمرو بن الحصين: ثنا ابن علاثة عن مجاهد عنه بلفظ فيه طول، والشاهد: «وفضل العالم على العابد سبعون درجة الله أعلم بين كل درجتين». وأورد الحديث الذهبي في «الميزان» وقال: «الظاهر أنه من وضع ابن حصين»، «الميزان» (٥٩٥/٣).

وعمر بن الحصين متروك واتهم بالوضع. انظر: «الميزان» (٢٥٢/٣).

(١) لم أقف عليه من رواية عبدالله بن عمرو بن العاص، وإنما وقفت عليه من رواية عبدالله بن عمر بن الخطاب أخرجها الأصفهاني في «الترغيب» (٩٥/٣)، (ح ٢١٤٣) من طريق القاسم بن الحكم عن سلام عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عبدالرحمن عن عبدالله بن عمر مرفوعاً: «فضل العالم على العابد سبعون درجة ما بين كل درجتين حضر الفرس سبعين عاماً».

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥٧/١): «رواه الأصبهاني، وعجز الحديث يشبه المدرج».

وسنده ضعيف جداً؛ فيه متروكان:

الأول: سلام - بتشديد اللام - بن سليم أو سلم، أبو سليمان، ويقال له: الطويل، المدائني.

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري وأبو حاتم: تركوه. ونقل الذهبي عن أحمد أنه قال: منكر الحديث.

وقال الحافظ: متروك.

انظر: «سؤالات ابن الجنيدي» (ص ٤٧٥)، «التاريخ الكبير» (١٣٣/٤)، «الجرح والتعديل» (٢٦٠/٤)، «ميزان الاعتدال» (١٧٥/٢)، «التقريب» (ص ٤٢٥).

وخارجة بن مصعب الضبي متروك أيضاً؛ تركه وكيع فيما حكاه عنه البخاري في «تاريخه الكبير» (٢٠٥/٣). وقال ابن معين: ليس بثقة. وكذبه في رواية الدوري. وقال النسائي: متروك. وقال الحافظ: متروك، وكان يدلّس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه.

انظر: «الكامل» لابن عدي (٥٢/٣) «الضعفاء» لابن الجوزي (ص ٢٤٣)، «التقريب» (ص ٢٨٣).

وبالجملة فالأحاديث الواردة في فضل العلماء على العباد بتعداد الدرجات لم يصح منه شيء، وهي بمجموعها لا تتقوى، والله أعلم.

وعن أبي الدرداء مرفوعاً عند أصحاب السنن الأربعة^(١) بلفظ: «فضل

= ولذا قال البوصيري في «الإتحاف» (٢٠٨/١) روى هذا الحديث جماعة من الصحابة منهم: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وابن عمر، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، بطرق كثيرات بروايات متنوعة، واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه. (١) أخرجه الثلاثة دون النسائي فإني لم أجده فيه، وعزاه للنسائي أيضاً العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١٤/١)، برقم (٢٣).

والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (أول كتاب العلم. باب في فضل العلم (ص ٦٥٤)، (ح ٣٦٤١) قال: حدثنا مسدد بن مسرهد، وابن ماجه في «سننه»، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (ص ٥٦)، (ح ٢٢٣) قال حدثنا نصر بن علي الجهضمي.

كلاهما قال حدثنا عبدالله بن داود: سمعت عاصم بن رجاء بن حيوة يحدث عن داود بن جميل عن كثير بن قيس قال: كنت جالساً مع أبي الدرداء في مسجد دمشق فجاءه رجل فقال: يا أبا الدرداء، إني جئتك من مدينة الرسول ﷺ لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ ما جئت لحاجة. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضىً لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر».

وخالفهما محمود بن خدّاش البغدادي فقال: حدثنا محمد بن يزيد الواسطي حدثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن قيس بن كثير قال: قدم رجل من المدينة على أبي الدرداء وهو بدمشق فقال...

لم يذكر فيه: «داود بن جميل...» وفيه: «قيس بن كثير» (بدل): «كثير بن قيس». رواه عنه الترمذي في «جامعه»، كتاب العلم عن رسول الله، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (ص ٦٠٤)، (ح ٢٦٨٢).

ثم قال عقب الحديث: «ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل؛ هكذا حدثنا محمود بن خدّاش بهذا الإسناد، وإنما يروى هذا الحديث: عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن الوليد بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، وهذا أصح من حديث محمود بن خدّاش، ورأي محمد بن إسماعيل: هذا أصح».

كذا قال: الوليد بن جميل وفي إسناده من مضى داود بن جميل وكلاهما صواب فهما =

= اسمان له . انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٨/٨).

وهذا الإسناد الذي صوبه الترمذي والبخاري هو ما رواه أبو داود عن مسدد، وابن ماجه عن نصر الجهضمي كما سبق.

وقد تورعاً على ذلك: عند ابن حبان في «صحيحه» (٢٨٩/١)، (ح ٨٨) من طريق عبدالأعلى بن حماد.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/٣)، (ح ٩٨٢) من طريق إبراهيم بن مرزوق. وابن الأعرابي في «معجمه» (٧٨٧/٣)، (ح ١٦٠٩) ومن طريق أبي يعلى زكريا بن يحيى الساجي. ومن طريقه البيهقي في «الآداب» (٣٤٨/٣)، (ح ١٠٤٥). ووقع في المطبوعة (عبدالله بن داود بن جميل وهو خطأ) ووقع على الصواب في «شعب الإيمان» (٢٢٠/٣)، (ح ١٥٧٣).

كلهم تتابعوا على موافقة مسدد ونصر الجهضمي كما عند أبي داود وابن ماجه وهي التي صوبها البخاري والترمذي.

والحديث ضعيف بهذا السند وفيه علتان:

الأولى: ضعف داود بن جميل، ويقال: الوليد بن جميل. ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٠٨/٣) ولم يذكر فيه شيئاً. وضعفه الأزدي والدارقطني.

وقال الذهبي لا يعرف. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/٢)، «التقريب» (ص ٣٠٥).

والعلة الثانية: كثير بن قيس، ويقال: قيس بن كثير، والأول أصح، كما قال ابن حجر في «التهذيب» (٤٦٤/٣).

ضعفه الدارقطني كما في «العلل» (٢١٧/٦)، وابن حجر في «التقريب» (ص ٨٠٩).

وللحديث طريق آخر عن أبي الدرداء: أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣٩٨/١) عن ابن المبارك قال: أنبأنا يونس بن يزيد عن عطاء الخراساني قال: قال

أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ يقول وفيه: «ولفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب».

ورجال سنده ثقات إلا أن فيه انقطاعاً؛ فإن عطاء لم يدرك أبا الدرداء.

وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤٥/٩): من طريق أبي حنيفة محمد بن ماهان: ثنا أحمد بن سالم: ثنا عبد الرحمن بن مهدي: ثنا

عثمان الخراساني عن أبيه قال: سمعت معاذ بن جبل يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب».

وسنده ضعيف؛ ابن ماهان: مجهول؛ قاله أبو حاتم.

«الجرح والتعديل» (٧٣/٢)، «لسان الميزان» (٦٤٦/١).

العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب».

[١/١٤٩] وعن عبدالرحمن بن عوف نحوه أخرجه أبو يعلى^(١).

= وشيخه أحمد بن سالم لم أعرفه.

وعثمان الخراساني هو: ابن عطاء، ضعفه ابن معين. وقال البخاري: ليس بذلك. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٢٤٤)، «الجرح والتعديل» (٦/١٦٢)، «التقريب» (ص ٦٦٦).

وأبوه لم يدرك ابن عباس ولا رآه؛ قاله أبو داود.

فهذا الحديث لعله يتقوى بما قبله والله أعلم.

وأخرج ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (ص ٢٣١)، (ح ٢١٤) من طريق سليمان بن أحمد الجرجسي: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا خالد بن يزيد، عن عثمان بن أيمن، عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ وفيه: «... وللعالم من الفضل على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب».

وفي سننه الجرجسي متروك الحديث، وكذبه يحيى، وتركه أبو حاتم وذكر أنه: اختلط وأخذ في الشرب والمعازف والملاهي. وقال ابن عدي: هو عندي ممن يسرق.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤/١٠١)، «الكامل» (٣/٢٩٢) «الضعفاء» لابن الجوزي (٢/١٤)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٩٥).

وعثمان بن أيمن لم أقف له على ترجمة.

فإسناده واه.

(١) «مسند أبي يعلى» (٢/١٦٣)، (ح ٨٥٦): وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣/٦٠) ورواه

ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/٤٧٧) من طريق الخليل بن مرة يحدث عن مبشر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف: عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «فضل العالم على العابد سبعين درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض».

وسنده ضعيف جداً؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: الخليل بن مرة، قال أبو زرعة فيه: شيخ صالح. «الجرح والتعديل» (٣/٣٧٩)، وقال البخاري وابن حبان: منكر الحديث. «الضعفاء» لابن الجوزي (١/٢٥٧).

والثانية: شيخه مبشر بن عبيد قال عنه أحمد: أحاديثه أحاديث موضوعة كذب. وكذبه أبو زرعة الرازي. وقال البخاري: منكر الحديث.

انظر: «العلل ومعرفه الرجال» (٢/٣٦٩)، «التاريخ الكبير» (٨/١١) «أجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي» (٢/٣٢٢).

٨٧٤ حديث: «لَکَلُّ بَلَوَى عَوْنٌ»^(١).

صحيح المعنى^(٢)؛ فالصبر ينزل بقدر المصيبة، والمعونة بقدر المؤنة^(٣)، كما بينته في «ارتياح الأكباد»^(٤).

٨٧٥ حديث: «لَکَلُّ حُجْرَةٍ أَجْرَةٌ»^(٥).

صحيح المعنى^(٦) أيضاً؛ فأجرة المِثْل، ومهر المِثْل، وقيمة المِثْل، منظور إليها.

٨٧٦ حديث: «لَکَلِّ زَمَانٌ دَوْلَةٌ وَرِجَالٌ»^(٧).

سيأتي في: «لَکَلِّ مَقَامٌ مَقَالٌ»، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

٨٧٧ حديث: «لَکَلِّ سَاقِطَةٍ لَّاقِطَةٌ»^(٨).

= والعلة الثالثة: الانقطاع بين أبي سلمة وأبيه؛ فإنه لم يسمع منه كما قرره الأئمة. انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢١٣).

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢٩/١) واقتصر على إعلاله بالخليل. سقط بالكلية من (م).

(٢) وكذا قال ابن الديبع وزاد: ولعله أراد ما ورد: «لَکَلِّ دَاءٌ دَوَاءٌ». قلت: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الطب، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي (١٧٢٩/٤)، (ح ٢٢٠٤). من حديث جابر.

(٣) يروى في هذا المعنى حديث، وقد أورده السخاوي وتكلم عليه في حرف الهمزة (١/٥٨٨).

(٤) وقع بالأصل و(ز): «الإجاد».

وهو تصحيف ظاهر؛ صوابه: «الأكباد» وتماثل اسمه: «ارتياح الأكباد» بأرباح فقد الأولاد. ذكره في «الضوء اللامع» (١٠٩/١٢) وأثنى عليه بقوله: «غاية في الاعتماد، بل مزهم للقلوب والأجساد». ولا يزال الكتاب مخطوطاً.

(٥) سقط من النسخة (م).

(٦) قال ابن الديبع: «هو صحيح المعنى، ولعله أراد: لكل بيت إجارة، ولو من حجارة». «تميز الطيب» (ص ١٥٩).

(٧) وقع في (م): «لَکَلِّ زَمَانٌ رِجَالٌ، سيأتي بعد حديث». هكذا فقط.

(٨) سقط بالكلية من (م).

هو من كلام السلف، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. ولكن الجاري على الألسنة لا يُقصد به هذا المعنى، وكثيراً ما يُعلّل به انتقاض^(١) الوضوء بمسّ العجوز الشوهاة، وتحريم رؤيتها، ونحو ذلك^(٢).

٨٧٨ حديث: «لكل غادر لواء يوم القيامة يُعرف به».

متفق عليه عن أنس به مرفوعاً^(٣).

٨٧٩ حديث: «لكل مجتهد نصيب»^(٤).

هو صحيح المعنى^(٥)، وفي ما معناه: من جدّ وجَدّ، وغير ذلك^(٦).

(١) في الأصل: «انتفاض» والتصويب من (د) و(ز).

(٢) قال القاري: ويقرب منه: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها. الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧٨).

وقد جاء هذا اللفظ مرفوعاً لكنه لا يصح، أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ (ص ٦٠٥)، (ح ٢٦٨٧) من طريق إبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي، يضعف في الحديث من قبل حفظه».

وسنده ضعيف جداً؛ لأن إبراهيم بن الفضل، قال عنه البخاري: منكر الحديث عن المقبري. «التاريخ الكبير» (٣١١/١).

وقال أبو حاتم عنه: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (١٢٢/٢) وقال الحافظ: متروك الحديث. «التقريب» (ص ١١٣).

وقد تكلم الحافظ السخاوي عنه بتوسع في حرف الحاء. (ل/٨٧/أ).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم الغادر للبر والفاجر (١٠٤/٤)، (ح ٣١٨٦). ورواه من حديث ابن عمر بعد حديث أنس هذا. وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر (١٣٦١/٣)، (ح ١٧٣٧) عن أنس به.

(٤) سقط بأكمله من (م).

(٥) صرح القاري بأنه: «ليس له أصل؛ بل هو من كلام بعض الفضلاء...» «الأسرار المرفوعة» (ص ٣٢٦).

(٦) زاد القاري: «من لَجَّ وَلَجَّ» وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾. «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٧٩).

٨٨٠ حديث: «لكل مقام مقال».

الخطيب في «الجامع»^(١) عن أبي الدرداء^(٢)، والخرائطي في «المكارم»^(٣) وابن عدي في «الكامل»^(٤) كلاهما عن أبي الطفيل موقوفاً. وزاد ابن عدي: «ولكل زمان رجال»^(٥).

ويروى عن عوف بن مالك^(٦): «إن لكل زمان رجالاً، فخيرهم الذين

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢١٢/١) من طريق وهب بن جرير ومسلم بن إبراهيم كلاهما قالوا: نا شعبة عن قتادة قال: سألت أبا الطفيل عن حديث، فقال: «لكل مقام مقال». وفي رواية وهب: «إن لكل مقام مقالاً».

وأخرجه في موضع آخر (٤٠٧/١) من طريق حنبل بن إسحاق: نا مسلم بن إبراهيم: نا شعبة: نا قتادة قال: سألت أبا الطفيل عن حديث، فقال: «لكل مقام مقال».

تنبيه: هذا الأثر عن أبي الطفيل كما في «الجامع للخطيب» وغيره، وليس لأبي الدرداء، وأورده الخطيب بعد حديث أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً: «من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من الخير...» الحديث.

فعلل السخاوي انتقل بصره إلى حديث أبي الدرداء فعزاه إليه.

(٢) كذا في النسخ الأربعة كلها والصواب عن أبي الطفيل، انظر: التنبيه في الإحالة السابقة.

(٣) «مكارم الأخلاق» ومعاليها (ص ١٦٣)، برقم (٤٨٣) من طريق أبي زيد الهروي عن شعبة به.

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٨٧/٥) من طريق مسلم بن إبراهيم عن شعبة به. ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢٩/٢٦).

وأخرجه أحمد في «العلل وعرفه الرجال» (١٩٧/٢) فقال: ثنا يحيى بن السكن عن شعبة به. وإسناده صحيح. ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» تعليقاً (٥٩/٣) وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠/٧)، برقم (٤٦٦٥) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٢٩/٢٦) من طريق حنبل بن إسحاق نا مسلم بن إبراهيم: نا شعبة به. وسنده صحيح، وقد نبه الناسخ للأصل في الحاشية إلى أن ابن عساكر أخرجه عن أبي الطفيل. والأثر صحيح ثابت عن أبي الطفيل رحمته الله.

(٥) ما بعد زيادة ابن عدي لا وجود له في النسخة (م).

وهذه الزيادة لم أقف عليها عند ابن عدي، لكنني وقفت عليها عند ابن عساكر في «تاريخه» (١٢٩/٢٦) من طريق عمران وشعبة عن قتادة قال سألت أبا الطفيل عن شيء فقال لكل مقام مقال. قال ابن عساكر: زاد عمران وشعبة: «لكل زمان رجال».

(٦) لعله: عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي، قال الواقدي: أسلم عام خيبر ونزل =

يُرجى خيرهم، ولا يُخاف شرهم، وشرارهم؛ يعني^(١): بضده، ولكل زمان نساء، فخيرهن الجوانيات^(٢) العفيفات المُتَعَفِّفات وشرارهنّ البرانيات^(٣) المُسرفات المُتَرَجِّلات.

٨٨١ حديث: «للبيت ربّ يحميه».

هو من كلام عبدالمطلب جد النبي ﷺ لأبرهة^(٤) صاحب الفيل، لما سأله أن يرد عليه ماله، وقال له: سألتني مالك، ولم تسألني الرجوع عن قصد البيت مع أنه شرفكم! فقال: «إن... وذكره»^(٥).

٨٨٢ حديث: «للخير معادن»^(٦).

هو في معنى: «الناس معادن»^(٧).

٨٨٣ حديث: «للسائل حقّ، وإن جاء على فرس».

أحمد^(٨)،

= حمص. وقال غيره: شهد الفتح وكانت معه راية أشجع، وسكن دمشق، توفي سنة في خلافة عبدالمكّ سنة (٧٣هـ). «الإصابة» (٥٥٦/٧).

وقوله لم أقف عليه.

(١) في الأصل: «يغني» والتصويب من (د) و(ز).

(٢) نسبة إلى الجو وهو الباطن من قولهم: جو البيت لداخله. والمقصود النساء اللاتي يمكنن داخل بيوتهن. الفائق (٢٤٧/١)، و«النهاية» (٣١٩/١).

(٣) كذا بالأصل و(د) وأما في (ز): «البرانيات» بالباء بدل الياء. والصواب ما أثبتته فالسياق يقويه؛ لأن البراني هو الظاهر الخارج من البيت كما في الفائق (٢٤٧/١)، و«النهاية» (١١٧/١)، فكان المقصود النساء اللاتي يكثرن الظهور والخروج.

(٤) هو من ملوك اليمن من أصل حبشي، وخبر مجيئه لهدم الكعبة مشهور جداً، وهو ومن معه أصحاب الفيل.

(٥) انظر: «الطبقات» لابن سعد (٩١/١)، والسيرة لابن هشام (٥٠/١)، و«البداية والنهاية» (٢١٤/٢).

(٦) هذا الحديث غير موجود في (م).

(٧) في حرف النون ورقمه (١٢٤٥). وأصله في مسلم.

(٨) في «المسند» (٢٥٤/٣)، (ح ١٧٣٠) قال: حدثنا وكيع وعبدالرحمن قالا: حدثنا سفيان عن مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن أبيها =

وأبو داود^(١)، عن الحسين بن علي^(٢) به مرفوعاً، وسنده جيد كما قاله العراقي^(٣) وتبعه غيره^(٤)، وسكت عليه أبو داود^(٥)، [ل١٤٩ب] لكن قال ابن عبد البر: «إنه ليس بالقوي»^(٦). انتهى.

وهو من رواية فاطمة بنت الحسين^(٧) بن علي، واختلف عليها فقيل عنها عن أبيها عن علي^(٨).....

= قال: عبدالرحمن حسين بن علي قال: رسول الله ﷺ: ... فذكره.

(١) في «سننه»، كتاب الزكاة، باب حق السائل (٢٨٩)، (ح ١٦٦٥) قال: حدثنا محمد بن كثير: أخبرنا سفيان حدثنا مصعب بن محمد بن شرحبيل: حدثني يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن حسين بن علي مرفوعاً.

(٢) الحسين بن علي بن أبي طالب يكنى أبا عبدالله ولد سنة ثلاث وقيل أربع قتل ﷺ بكرلاء سنة (٦١ هـ) «الاستيعاب» (٣٩٣/١).

(٣) في «التقييد والإيضاح» لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح (٧٦٨/١).

(٤) وصححه الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص ٣٢) وألزم به ابن حبان.

(٥) أورد العراقي عقب الحديث قوله: «سكت عليه أبو داود» فهو عنده صالح. التقييد والإيضاح (٧٦٨/١).

(٦) في كتابه «الاستذكار» (٤٠٤/٢٧)

(٧) تقدمت ترجمتها عند حديث رقم (٨٣٠).

(٨) أخرجه من هذا الطريق بإثبات علي ﷺ:

أبو داود في «سننه» (ص ٢٨٩)، (ح ١٦٦٦) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٠/٥)، (ح ٣١٢٥) من طريق محمد بن رافع، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا زهير، عن شيخ، قال: رأيت سفيان عنده، عن فاطمة بنت حسين، عن أبيها، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ مثله.

وإسناده ضعيف من أجل جهالة الشيخ الراوي عن فاطمة، وسيأتي من طريق آخر التصريح باسمه لكنه مجهول.

وضعه الزيلعي في «الكشاف» (١٠٥/١) وأعله بجهالة الراوي.

وخالف الراوي المجهول عبدالله بن الحسن الهاشمي وهو متفق على ثقته عند تمام في «فوائده» (٢٨٨/٢) من طريق محمد بن زكريا الغلابي البصري: ثنا يعقوب بن جعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن أم الحسن بنت جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي عن عبدالله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي عن أبيه علي ﷺ عن النبي ﷺ: فذكره... وزاد: «ولا تردوا السائل».

وقيل: بدون علي^(١)، وقيل: عنها عن جدتها فاطمة الكبرى^(٢)، وهذه الرواية عند إسحاق بن راهويه^(٣).

= لكن الإسناد موضوع من أجل محمد بن زكريا الغلابي؛ اتهمه بوضع الحديث الدارقطني، وقال البيهقي: متروك. واتهمه بالكذب الذهبي. انظر: «ميزان الاعتدال» (١٦٦/٣) و(٥٥٠/٣) و«شعب الإيمان» (٤٢١/١). (١) وأما من أخرجه بدون ذكر علي ﷺ:

أحمد في «مسنده» (٢٥٤/٣)، (ح ١٧٣٠)، وأبو داود في «سننه» (ص ٢٨٩)، (ح ١٦٦٥) من طريق سفيان كما مر وابن أبي شبة في «المصنف» (٤٧١/٦)، (ح ٩٩١٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٥٤/١٢)، (ح ٦٧٨٤)، والبزار في «مسنده» (١٨٦/٤)، (ح ١٣٤٣) من طريق سليمان بن بلال والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤١/٣)، (ح ٢٨٩٣)، والدولابي في «الذرية الطاهرة» (ص ٩٣)، (ح ١٦٦) من طريق يحيى بن أيوب وابن زنجويه في «الأموال» (١١٢٥/٣) من طريق ابن المبارك أربعتهم (سفيان، سليمان بن بلال، يحيى بن أيوب، ابن المبارك) عن مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين: عن أبيها - الحسين بن علي - قال قال رسول الله... الحديث.

ولعل الشيخ المبهم الذي سبق عند أبي داود هو نفسه المصريح به في الطريق هذه (يعلى بن أبي يحيى) كما ذهب إليه العلائي والألباني. انظر: «عون المعبود» (٣٧١/٣)، «السلسلة الضعيفة» (٥٥٨/٣). ويعلى هذا قال عنه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٣٠٣/٩). وكذا قال ابن حجر في «التقريب» (ص ١٠٩١). وعليه فحديثه لا يصح؛ فالمدار عليه وهو مجهول لا يعرف حاله.

(٢) بنت النبي ﷺ.

(٣) لم أقف عليه فيما طبع له.

وقد عزاه إليه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٠٥/١) فقال: رواه إسحاق في «مسنده» من حديث مصعب بن محمد بن شرحبيل: ثنى يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن فاطمة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «للسائل حق وإن جاء على ظهر فرس».

مع أن رواية فاطمة بنت الحسين عن فاطمة بنت النبي ﷺ مرسله كما نص عليه الأئمة.

وقد سبق بيان ذلك. فالإسناد ضعيف فيه علتان.

العلة الأولى هي: جهالة يعلى كما سبق.

والثانية: الانقطاع بين فاطمة الصغرى والكبرى.

وعلى كل حال ففي الباب عن الهرماس^(١) عند الطبراني^(٢) وفيه: «عن

- = روي عن يعلى من مسند سكينه بنت الحسين عن النبي ﷺ مرسلًا.
رواها ابن زنجويه في «الأموال» (١١٢٥/٣) من طريق ابن جريج عن مصعب بن محمد عن يعلى به.
وبالجملة فإن الحديث لا يصح بهذا السند؛ لأن مداره على يعلى؛ وهو مجهول.
وقد ضعفه الحافظ في «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف» (١٦٨/١).
والمنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢٥٠/٢).
وقبلهما ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٩٤/٥)، والزيلعي في «تخريج الكشاف» (١٠٤/١)، والألباني في «الضعيفة» (٥٥٨/٣)، (ح١٣٧٨).
(١) الهرماس بن زياد الباهلي، وهو أحد بني سهم بن عمرو، من رهط (أبي أمانة الباهلي) يكنى أبا حدير، سكن البصرة، وطال عمره؛ روى عنه عكرمة بن عمار، وغيره. «الاستيعاب» (١٥٤٨/٤)، و«الإصابة» (٢٨٣/٦)، ط. البجاوي.
(٢) في «المعجم الكبير» (٢٠٣/٢٢)، (ح٥٣٥) من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن عثمان بن فائد عن عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد مرفوعاً بلفظ الترجمة تماماً. وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢١١/٣)، وابن حبان في «الثقات» (١٩٥/٧) كلاهما من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن عثمان بن فائد.
وعند ابن حبان «للضيف» بدل «للسائل».
إلا أن ابن حبان تردد في اسم ابن فائد، فسماه أولاً: عثمان بن زائدة، ثم أورد الحديث في ترجمته وقال: أخاف أن يكون عثمان بن فائد.
قلت: نعم هو هو، كما قد بان من المصادر الأخرى، فقد رواه ابن قانع والطبراني من الطريق نفسه الذي عند ابن حبان (سليمان بن عبد الرحمن عن عثمان بن فائد).
وبذلك جزم الألباني في السلسلة الضعيفة - ولم يذكر رواية ابن قانع - فانظر: «السلسلة الضعيفة» (٥٦٠/٣).
وإسناده ضعيف جداً؛ أيضاً من أجل عثمان بن فائد.
قال عنه البخاري: روى عنه سليمان، في حديثه نظر.
وقال دحيم: ليس بشيء.
وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعملها تعمدًا، لا يجوز الاحتجاج به.
وقال أبو نعيم: يروي المناكير عن الثقات، لا شيء.
وأورد له الذهبي حديثاً في ترجمته واتهمه بوضعه.
انظر: «المجروحين» (٧٥/٢)، (ط. حمدي السلفي «الضعفاء» للأصبهاني (ص١١٥)، «تهذيب الكمال» (٤٧٤/١٩)، «ميزان الاعتدال» (٥١/٣).

عثمان بن فائد^(١) وهو ضعيف.

وعن ابن عباس^(٢) وعن زيد بن أسلم رفعه مرسلاً بلفظ: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس». أخرجه مالك في «الموطأ»^(٣) هكذا، ووصله ابن عدي^(٤)

(١) عثمان بن فائد، القرشي، أبو لبابة البصري، ضعيف، من التاسعة. ق. «التقريب» (٦٦٨).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٩/١) من طريق علي بن سعيد بن شهريار: حدثنا إبراهيم بن عبد السلام المكي: حدثنا إبراهيم بن يزيد عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

قال ابن عدي: «وهذا الحديث أيضاً معروف بغير إبراهيم هذا عن إبراهيم بن يزيد، سرقه ممن هو معروف به، وسليمان المذكور في هذا الإسناد هو: سليمان بن أبي سليمان الأحول المكي، وإبراهيم بن عبد السلام هذا هو في جملة الضعفاء من الرواة». وقال في مطلع ترجمة إبراهيم بن عبد السلام المكي: «ليس بمعروف؛ حدث بمناكير، وعندي أنه يسرق الحديث». «الكامل» (٢٥٩/١).

وشبهه - إبراهيم بن يزيد - أيضاً ضعيف جداً؛ قال عنه أحمد: متروك الحديث. وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (١٤٦/٢، ١٤٧)، «ميزان الاعتدال» (٧٥/١)، «تهذيب التهذيب» (٩٤/١) وقال الحافظ: متروك. «التقريب» (ص ١١٨).

والحديث موضوع بهذا السند، فهو كما قال ابن عدي عن أحد رواه: يسرق الحديث. وهذا من جملتها.

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجامع، باب الترغيب في «الصدقة» (١٧٥/٢)، (ح ٢١٠٢)، مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: «أعطوا السائل وإن جاء على فرس».

(٤) «الكامل» (١٨٧/٤).

وإسناده ضعيف كما قال المؤلف وعلته هو: عبدالله بن زيد بن أسلم ضعفه ابن معين ووثقه أحمد. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه وقال الحافظ: صدوق فيه لين.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٩/٥)، «الكامل» (١٨٧/٤). «تهذيب الكمال» (٥٣٦/١٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٢٥/٢)، «التقريب» (ص ٥٠٨).

ومع ضعف عبدالله فإنه خالف الإمام مالكا في إسناده، فقد رواه عن زيد مرسلاً وهو الصحيح كما سبق عزوها لموطأ مالك.

وتابع مالكا على إرساله: معمر بن راشد كما في «المصنف» لعبد الرزاق (٩٣/١١)، (ح ٢٠٠١٧).

من طريق عبدالله^(١) بن زيد بن أسلم عن أبيه^(٢) عن أبي صالح^(٣) عن أبي هريرة، ولكن عبدالله ضعيف، بل رواه ابن عدي^(٤) أيضاً من طريق عمر بن يزيد^(٥) المدائني^(٦) عن عطاء^(٧) عن أبي هريرة، وعمر ضعيف^(٨) أيضاً. وللدارقطني^(٩) في «الأفراد»^(١٠) من جهة الحسن بن علي الهاشمي^(١١)

= فيكون عبدالله بن زيد قد خالف مالكاً ومعمراً وهو ضعيف كما سبق؛ فرفعه منكر من هذا الطريق. ولذا قال ابن عبدالبر: لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً بين رواة مالك، وليس في هذا اللفظ مسند يحتج به فيما علمت. «التمهيد» (٢٩٤/٥). وروي مرسلًا من وجه آخر عن الحسن أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١١٢٦/٣) من طريق الهيثم بن جمار عنه. وسنده ضعيف جداً؛ الهيثم متروك في الحديث، قال عنه أحمد وأبو حاتم: منكر الحديث.

وقال النسائي متروك. «الجرح والتعديل» (٨١/٩)، «ميزان الاعتدال» (٣١٩/٤).

(١) عبدالله بن زيد بن أسلم، عن أبيه، وعنه عبدالرحمن بن مهدي وقتيبة وعدة، وثقه أحمد وضعفه غيره. ت. س. «الكاشف» (٥٥٤/١).

(٢) زيد بن أسلم، الفقيه العمري، عن أبيه وابن عمر وجابر، وعنه مالك والداروردي، قال ابن عجلان: ما هبت أحداً هبتي زيد بن أسلم. توفي ١٣٦ ع. «الكاشف» (٣٩٨/١).

(٣) أبو صالح هو: ذكوان السمان الزيات، شهد الدار، وروى عن عائشة وأبي هريرة، وعنه بنوه (عبدالله وسهيل وصالح)، والأعمش. من الأئمة الثقات، عند الأعمش عنه ألف حديث. توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة ع. «الكاشف» (٣٨٦/١).

(٤) في «الكامل» (٢٩/٥) من طريق عمر بن يزيد به.

(٥) في (م): «عمر بن عبد يزيد» وهو خطأ.

(٦) عمر بن يزيد المدائني الأزدي، عن عطاء وغيره، منكر الحديث. «الكامل» لابن عدي (٢٩/٥) و«ميزان الاعتدال» (٢٣١/٣).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٩).

(٨) وضعفه شديد جداً؛ فهو منكر الحديث عن عطاء وغيره، كما قال ابن عدي نفسه في مطلع ترجمته. «الكامل» (٢٩/٥).

وقال عنه الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» له (ص ٥١).

فالحديث بهذا السند ضعيف جداً.

(٩) من هنا إلى كلمة: «الفردوس أيضاً» سقط من (م).

(١٠) «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر (٢١١/٥).

(١١) الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب النوفلي =

عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يمنعن أحدكم السائل أن يعطيه، وإن كان في يده قلباً»^(١) من ذهب». وقال: «تفرد به حسن عن الأعرج».

وهو في مسند الفردوس أيضاً^(٢).

وقد أورد ابن النجار في ترجمة محمد بن أحمد بن بختيار من «ذيله»، عن عبيدالله بن عمرو الرقي^(٣): حدثني أبو عبدالله - وكان من أعوان عمر بن عبدالعزيز - قال: أعطاني عمر بن عبدالعزيز مالاً أقسمه بالرقّة، وكتب إلى وابصة كتاباً أن يبعث معي بشرط يكفون الناس عني. وقال: «لا تقسم بينهم إلا على شاطئ نهر جار؛ فلني أخاف أن يعطشوا» قال: فقلت يا أمير المؤمنين: إنك تبعثني إلى قوم لا أعرفهم وفيهم غني وفقير، فقال: «يا هذا، كل من مدّ يده إليك فأعطه».

= الهاشمي، ضعيف، من السادسة «التقريب» (ص ٢٤٠).

(١) كذا في الأصل (د) و(ز) وفي الأفراد: «قلبان» والحديث سقط من (م).

والحديث أخرجه البزار في «مسنده» (٣١٣/١٥)، (ح ٨٨٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٤/١)، وابن عدي في «الكامل» (٣٢١/٢) كلهم من طريق الحسن بن علي عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً وفيه: «وإكان في يده قلباً ذهب» وعند البزار «قلبين من ذهب». وعند العقيلي «قلبان من ذهب».

والحديث منكر بهذا السند؛ آفته: الحسن بن علي لا سيما روايته عن الأعرج فقد قال عنها الدارقطني: روى عن الأعرج مناكير، وهو ضعيف واه.

وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال العقيلي: لا يتابع عليه. واتهمه بعضهم بالوضع.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩٨/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٠/٣) «ضعفاء العقيلي»، (٢٥٤/١)، «ميزان الاعتدال» (٥٠٥/١).

والحديث أورده ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢١١/٥) وضعفه بالحسن. وأورد الحديث أيضاً الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٥٠٥/١) وعده من مناكير الحسن.

وأورده الهيثمي أيضاً في «مجمع الزوائد» (٢٦٩/٣) وضعفه.

(٢) هو في «زهر الفردوس» «حاشية المسند» (١٢٨/٥).

(٣) عبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب، الأسدي، ثقة فقيه ربما وهم، من الثامنة، مات سنة ثمانين عن ثمانين إلا سنة ع. «التقريب» (ص ٦٤٣).

٨٨٤ حديث: «لما خلق الله العقل».

في: «إن الله لما خلق^(١)...» من «الهمزة».

٨٨٥ حديث: «لما غسلت النبي ﷺ اقتلصت^(٢) ماء محاجر عينيه

فشربته^(٣)، فورث علم الأولين والآخرين».

يُحكى عن علي^(٤)، قال: النووي: «إنه ليس بصحيح»^(٥).

٨٨٦ حديث: «لن يعجز الله هذه^(٦) الأمة من نصف يوم».

أبو داود^(٧) والطبراني في «الشاميين»^(٨)، من حديث جُبَيْر بن نُفَيْر عن

(١) أوردته المؤلف في حرف الهمزة. ورقمه (٢٣٦).

(٢) وقع في الأصل: «اقتلصت» وفي (م): «افتلصت» والتصويب من (ز). وهو الموافق لما في كتب اللغة والغريب، قال ابن الأثير: قلص: ارتفع وذهب. «النهاية» (١٠٠/٤). وكذا قال الزمخشري في «أساس البلاغة» (٩٧/٢)، والزبيدي في «تاج العروس» (١١٨/١٨). وقال: هو من الأضداد؛ يأتي بمعنى: ذهب ونزح، وبمعنى: ارتفع. والمعنى في هذا الأثر: ارتفع. قال القاري في معنى هذا الأثر: اقتلصت مياه محاجر عينيه: أي: ارتفعت مياه حدة عينيه.

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص ١٤٦).

(٣) في الأصل و(د) و(ز): «فشربت» والتصحيح من (م). وهو الموافق لما في «التذكرة» للزركشي.

(٤) «يُحكى عن علي» سقط من (م).

(٥) «فتاوى النووي» المسماة بالمسائل المثورة (ص ٢٥١).

وأورده الزركشي في «التذكرة» (ص ١٩٣) ونقل قول النووي ولم يزد شيئاً.

وأورده القاري وزاد: وكذا ما ذكره الشيعة - عن علي عليه السلام - من أنه شرب من ماء اجتمع في سرتة عليه الصلاة والسلام عند غسله فلم يطل شاربته ونحن ما نقص شواربنا اقتداء به، وهذا الكلام باطل أصلاً وفرعاً. «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٨١).

(٦) كذا الأصل و(م) وفي (ز) تحرفت إلى: «أحده».

(٧) في «سننه»، كتاب الملاحم، باب قيام الساعة. (٧٧٩)، (ح ٤٣٤٩): حدثنا موسى بن سهل: حدثنا حجاج بن إبراهيم: حدثنا ابن وهب: حدثني معاوية بن صالح عن عبدالرحمن بن جبير عن أبيه عن أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً به.

(٨) «مسند الشاميين» (١٧٩/٣)، (ح ٢٠٢٩): من طريق حجاج وأحمد بن صالح قالوا: =

أبي ثعلبة الخُشَني به مرفوعاً. وهو بمعناه عند أبي داود^(١) أيضاً عن سعد بن أبي وقاص.

= ثنا ابن وهب: ثني معاوية بن صالح به.

وأخرجه ابن جرير في «تاريخه» (١٦/١)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٢١٤)، (ح ٥٧٣) و(٢٢/٢١٥)، (ح ٥٧٦)، والحاكم في «المستدرک» (٤/٤٢٤) من طريق عبدالله بن وهب عن معاوية بن صالح به مرفوعاً.

والحديث اختلف فيه على معاوية بن صالح، فرواه ابن وهب عنه مرفوعاً كما سبق. وخالفه الليث بن سعد: فرواه عنه موقوفاً عن أبي ثعلبة الخشني، رواها الحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٢/٧٨٥)، (ح ٧٩٠).

وتابعه أيضاً على وقفه: عبدالله بن صالح كاتب الليث عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢٥٠)، و«الأوسط» (١/١٢٣) (كلاهما الليث وعبدالله بن صالح) ثنا معاوية بن صالح عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، قال: سَمِعْتُ أبا ثعلبة الخشني صاحب رسول الله ﷺ أنه سمعه يقول - وهو بالفسطاط في خلافة معاوية وكان معاوية أغزى الناس القسطنطينية - والله لا تعجز هذه الأمة من نصف يوم إذا رأيت الشام مائدة رجل واحد وأهل بيته فعند ذلك فتح القسطنطينية.

ورجح الموقوف البخاري في «تاريخه الكبير» (٢/٢٥٠) فقال: لم يثبت رفعه. وقال في «التاريخ الأوسط» (١/١٢٣): «لم يصح».

وللحديث شاهد مرفوعاً من حديث سعد يأتي بعد هذا يتقوى به لأن يكون مرفوعاً؛ لأن لفظ الترجمة مثله لا يقال بالرأي فله حكم الرفع، وصححه الحاكم على شرط الشيخين وأقره الذهبي.

«المستدرک مع التلخيص» (٤/٤٢٤) وتابعهم الألباني على صحته مرفوعاً. «السلسلة الصحيحة» (٤/١٩٧).

(١) في «سننه»، كتاب الملاحم. باب قيام الساعة (٧٧٩)، (ح ٤٣٥٠) قال: حدثنا عمرو بن عثمان: حدثنا أبو المغيرة: حدثني صفوان عن شريح بن عبيد عن سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال: «إني لأرجو أن لا تعجز أمتي عند ربها أن يؤخرهم نصف يوم». قيل لسعد: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة.

ومن طريقه «الضياء في المختارة» (٣/١٦٩)، (ح ٩٦٦).

ورجال الإسناد ثقات إلا أن فيه انقطاعاً؛ فإن شريحاً لم يدرك سعداً. أفاده المزني في «تهذيب الكمال» (١٢/٤٤٦).

وللحديث طريق آخر عن سعد بن أبي وقاص أخرجه أحمد في «المسند» (٣/٦٨)، (ح ١٤٦٥)، والحاكم في «المستدرک» (٤/٤٢٤)، والطبراني في «مسند الشاميين»

(٢/٣٣٧)، (ح ١٤٤٩) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٦/١١٧) كلهم من طريق أبي بكر بن =

٨٨٧ حديث: «لن يغلب عُسر يُسرٍ».

الحاكم^(١) والبيهقي في «الشعب»^(٢)، من طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن مرسلًا، أن النبي ﷺ خرج ذات يوم وهو يضحك؛ وهو يقول: ... وذكره بزيادة: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦]^(٣).

= عبدالله عن راشد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه قال: «إني لأرجو أن لا يعجز أمتي عند ربي أن يؤخرهم نصف يوم» فقليل لسعد: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة.

قال الحاكم بعده: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. فتعقبه الذهبي بقوله: لا والله؛ ابن أبي مريم ضعيف ولم يرويا له شيئًا. «المستدرک مع التلخيص» (٤/٢٢٤).

قلت: وضعف ابن أبي مريم ليس بالشديد كما بينته سابقاً وقد قال الحافظ فيه: ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط. «التقريب» (ص ١١٦).

والحديث يتقوى بشواهد فيرتقي إلى الحسن لغيره والله أعلم. (١) في «المستدرک» (٥٢٨/٢) قال: أخبرناه محمد بن علي الصنعاني: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الصنعاني: أنبأ عبدالرزاق به.

(٢) (٣٦١/١٢) يرويه عن شيخه الحاكم بالسند السابق.

وإسناد المرسل صحيح

وله طريقان آخران عن الحسن:

الأولى: عن يونس، يرويها عنه ابن علية والمعتزم بن سليمان كلاهما عنه به مرسلًا. أخرجها ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤٩٥/٢٤).

والثانية: عن عوف بن أبي جميلة يرويها عنه محمد بن جعفر أخرجها ابن جرير في «تفسيره» (٤٩٦/٤).

وإسنادهما صحيح لكنه مرسل وهو من أقسام الضعيف.

وصححه الحافظ ابن حجر مرسلًا في تغليق التعليق (٣٧٢/٤)، والسيوطي فيما نقله المناوي عنه والزرقاني في شرحه على الموطأ (١٣/٣).

وروي مرسلًا من وجه آخر عن قتادة أخرجها ابن جرير في «تفسيره» (٤٩٦/٤): حدثنا بشر قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: «فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» ذكر لنا أن رسول الله ﷺ بشر أصحابه بهذه الآية، فقال: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ».

قال الحافظ: «مرسل صحيح إلى قتادة». «تغليق التعليق» (٣٧٢/٤).

(٣) وقد وقعت هذه الزيادة بهذا اللفظ من رواية الحسن بن أبي الربيع كما سبق عزوها أما رواية الحاكم والبيهقي فالزيادة «فإن مع اليسر يسر إن مع اليسر يسرًا».

[١٥٠/أ] وهو عند الطبري^(١) من طريق (ابن ثور)^(٢) عن معمر، ورواه العسكري في «الأمثال»، وأخرجه ابن مردويه^(٣) من طريق عطية عن جابر موصولاً وسنده ضعيف.

وفي الباب عن ابن عباس من قوله، ذكره الفراء عن الكلبي عن أبي صالح عنه^(٤).

(١) في «تفسيره» (٤٩٦/٤) حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر عن الحسن، قال: خرج النبي ﷺ يوماً مسروراً فرحاً وهو يضحك، وهو يقول: لن يغلب عسر يسرين، لن يغلب عسر يسرين ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾. وهو مرسل عن الحسن صحيح.

كذا الأصل و(ز) وفي (م): «الطبراني» وهو خطأ.

(٢) في النسخ كلها «أبي ثور» والصواب «ابن ثور» كما في المصدر. واسمه: محمد بن ثور الصنعاني، أبو عبدالله، العابد، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسعين تقريباً. د س. «التقريب» (ص ٨٣١).

(٣) مفقود وقد وقفت عليه في «تخريج الكشاف للزيلعي» (٢٣٦/٤) ساقه بسنده ولفظه كاملاً: قال ابن مردويه: حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن السري: ثنا المنذر بن محمد بن المنذر: ثنا أبي: ثنا يحيى بن محمد بن هانئ عن محمد بن إسحاق: ثنا الحسن بن عطية العوفي عن أبيه عن جابر بن عبدالله قال: لما نزلت ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾ قال رسول الله ﷺ: «ابشروا؛ لن يغلب عسر يسرين...» وفيه قصة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥٠٠/١٥) من حديث جابر وعزاه لابن مردويه وذكر الحديث بطوله.

والحديث ضعيف من أجل عطية العوفي؛ فهو ضعيف مدلس وقد عنعن.

قال عنه أحمد: ضعيف الحديث. ولينه أبو زرعة.

وضعفه النسائي والدارقطني وابن عدي وزاد: يعد من شيعة الكوفة.

وقال الحافظ صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٨/١)، «الجرح والتعديل» (٣٨٣/٦)، «الضعفاء» للنسائي (ص ١٩٣)، «الكامل» (٣٧٠/٥)، «تهذيب الكمال» (١٤٧/٢٠)، «التقريب» (ص ٦٨٠). وقد ضعف إسناده الحافظ - بعد أن عزاه لابن مردويه - في «تغليق» (٣٧٢/٤).

وضعفه الفتني في تذكرة «الموضوعات» (١٩٠/١).

(٤) أخرجه الفراء في «معاني القرآن» (٢٧٥/٣): قال حدثني جَبَّان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: لا يغلب عسر يسرين عسر واحد.

و^(١) عن ابن مسعود موقوفاً أيضاً، أخرجه عبدالرزاق عن جعفر بن سليمان^(٢) عن ميمون أبي حمزة^(٣) عن إبراهيم عنه قال: «لو كان العُسر في جُحر ضَبٍّ^(٤) لتبعه اليسر حتى يستخرجه، لن يغلب عُسر يُسرين»^(٥).

= وسنده موضوع؛ الكلبي متهم بالكذب، ومجمع على تركه؛ قال الثوري: قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا تروه. «الجرح والتعديل» (٢٧١/٧).

قلت: وهذا إقرار منه بوضعه الحديث إذا كان من روايته عن أبي صالح عن ابن عباس.

قال الدارقطني متروك. «العلل» (١٩٣/٦) وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو نعيم: أحاديثه موضوعة. وأجمع كلمة قالها أبو حاتم: الناس مجمعون على ترك حديثه؛ هو ذاهب الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٧١/٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (ص ١٣٨)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢١١).

(١) سقطت الواو من (م) وهو خطأ.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٦).

(٣) ميمون أبو حمزة القصاب عن ابن المسيب وأبي وائل وعنه الفضيل وابن عليه ضعفه. «الكاشف» (٣١٢/٢).

(٤) ليست في المطبوع من التفسير.

(٥) في تفسيره المطبوع (٣٨٠/٢، ٣٨١) بهذا الإسناد موقوفاً. ولم أره في المصنف.

ورواه أيضاً الثعلبي في «الكشف والبيان» (٢٣٢/١٠) من طريق جعفر بن سليمان عن رجل، عن إبراهيم النخعي قال: قال ابن مسعود فذكره بنحوه. ففي هذا الطريق أبهم الرواي وجاء مصرحاً به عند عبدالرزاق. وهو ضعيف فيه علتان:

ميمون أبي حمزة القصاب قال عنه أحمد: أبو حمزة ميمون صاحب إبراهيم ضعيف الحديث. وقال البخاري: ليس بذاك. وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه. وحديثه عن إبراهيم النخعي خاصة أشد ضعفاً.

قال ابن عدي: حديثه عن إبراهيم خاصة مما لا يتابع عليه وقال الذهبي: ضعفه. قال: الحافظ: ضعيف.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣٤٣/٧)، «الجرح والتعديل» (٢٣٥/٨)، «الكامل» (٤١٣/٦)، «تهذيب الكمال» (٢٩٠/٢٩). «الكاشف» (٣٥١/١)، «التقريب» (ص ٩٩٠).

والعلة الثانية: الانقطاع بين النخعي وابن مسعود فإنه لم يدرکه كما ذكر ذلك المزي في «تحفة الأشراف» (٣/٧).

بل للطبراني^(١) عن ابن مسعود مرفوعاً: «لو دخل العسر جحراً لدخل اليسر حتى يخرج به، فلا ينتظر الفقير إلا اليسر، ولا المبتلى إلا العافية، ولا المعافى إلا البلاء».

ورواه ابن أبي الدنيا^(٢) ومن طريقه البيهقي في «الشعب»^(٣) من طريق شعبة عن معاوية بن قرة عن حدثه عن ابن مسعود قال: «لو أن العسر دخل في جحر لجاء اليسر حتى يدخل معه، ثم قرأ: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾». وكذا في الباب عن عمر موقوفاً، ذكره مالك في «الموطأ»^(٤) عن زيد بن

= وخالف جعفر بن سليمان أبو مالك عبد الملك بن حسين النخعي فرواه مرفوعاً وزاد في إسناده علقمة - بين إبراهيم وابن مسعود فقال: عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره. عند الطبراني في «الكبير» (٨٥/١٠)، (ح ٩٩٧٩).

وهذا منكر؛ لأن المخالف متروك؛ قال عنه الفلاس: منكر الحديث وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال الحافظ: متروك الحديث. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٣٤)، «التقريب» (ص ١١٩٩). (١) لم أقف عليه في كتبه بهذا اللفظ وسيأتي عنده بلفظ مقارب دون (فلا ينتظر الفقير... وما بعده...)

ووقفت على هذا اللفظ بنصه عند الديلمي في «الفردوس» (٣/٣٧٤)، (ح ٥١٣٧) بلا سند عن ابن عباس ؓ. (٢) في «الفرج بعد الشدة» (ص ٢٨)، برقم (٣٠). قال: حدثنا علي بن الجعد: أنا شعبة به. (٣) (٣٦٠/١٢)، برقم (٩٥٣٩).

وهو عند ابن الجعد في «مسنده» (ص ١٩٦)، برقم (١٠٩٩) وتابعه ابن المبارك متابعة تامة عند نعيم بن حماد في الزهد في زوائده على ابن المبارك (ص ٣٤)، برقم (١٣٣). ومحمد بن جعفر عند ابن جرير في «تفسيره» (٤٩٦/٢٤) ومن طريق ابن الجعد التنوخي في «الفرج بعد الشدة» (١٧٥/١).

وسنده ضعيف من أجل الجهالة التي بين معاوية وابن مسعود وبقي رجاله ثقات.

(٤) الموطأ، كتاب الجهاد، باب الترغيب في الجهاد (٦٣٣/٣)، برقم (١٦٢١) من رواية أبي مصعب المدني عن مالك عن زيد بن أسلم قال كتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بن الخطاب به.

وهذا بخلاف ما ذكره السخاوي في المتن فقد جعل أسلم هو من حدث ابنه زيداً. =

أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب بلغه أن: أبا عبيدة حُصِر فكتب إليه عمر، يقول: «مهما ينزل بامرئ شدة يجعل الله بعدها فرجاً، وإنه لن يغلب عسر يسرين، وإنه يقول: ﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾» [آل عمران: ٢٠٠].

وعن أنس مرفوعاً أخرجه البيهقي^(١) أيضاً من حديث (حميد)^(٢) بن حماد أبي الجهم: ثنا (عائذ)^(٣) بن شريح، سمعت أنساً يقول: كان

= وهي زيادة مقحمة ليست موجودة في روايات الموطأ. انظر روايات الموطأ الثمانية لسليم الهلالي (١٢/٣).

ومما يؤيد ذلك أمران:

أن الإمام مالكا قد رواه عنه مطرف بن عبدالله عند ابن جرير في «تفسيره» (٥٠٣/٧) موافقاً فيه أصحاب الموطأ.

ثانياً: ما قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤٤/١٤) - عد ما أورده عن مالك -: قد روي هذا الخبر متصلاً عن عمر بأكمل من هذه الرواية. فقول ابن عبدالبر يشعر بأن مالكا لم يروه إلا منقطعاً.

والرواية الموصولة أخرجه ابن المبارك في الجهاد (ص ١٨١)، برقم (٢١٧)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٣٢٩/١٠)، (ح ١٩٨٣٤) ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤٤/١٤)، (ح ١٩٣٥٠)، والحاكم في «مستدركه» (٣٠٠/٢). من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: فذكره...

وتابع هشاماً عبدالله بن زيد بن أسلم على وصله أخرجه ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (ص ٢٨، ٢٩) ومن طريقه البيهقي في «شعبه» (٣٥٩/١٢)، (ح ٩٥٣٨) عن خالد بن خدّاش عن عبدالله بن زيد به.

ورواية الوصل صحيحة؛ لأن هشام بن سعد قال فيه أبو داود أثبت الناس في زيد بن أسلم وهو ثقة.

وأيضاً متابعة عبدالله بن زيد له. فهي مما تقويه.

فهي زيادة مقبولة.

والأثر صحيح.

(١) «شعب الإيمان» (٣٦٠/١٢)، (ح ٩٥٤٠).

(٢) في النسخ كلها حماد بن حماد وهو خطأ الصواب حميد بن حماد. واسمه: حميد بن حماد بن خُوار بضم المعجمة وتخفيف الواو، ويقال ابن أبي الخوار التميمي، أبو الجهم، لين الحديث. من التاسعة. مات سنة خمس عشرة د. «التقريب» (ص ٢٧٣).

(٣) في الأصل و(د) و(م): «عابد»، وفي (ز) عايد، وهو خطأ والصواب: «عائذ» كما في =

رسول الله ﷺ جالساً وحياله جحر، فقال: «لو جاء العسر فدخل هذا الجحر لجاء اليسر فدخل عليه فأخرجه». قال: فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (١).

وقد صنف التنوخي وابن أبي الدنيا وغيرهما في «الفرج بعد الشدة» (٢).
ومما أورده ابن أبي الدنيا (٣) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤) من

= الشعب والمصادر الأخرى وفي ترجمته أيضاً. انظر: «الميزان» فإنه لم يزد على اسمه شيئاً. بل قال: صاحب أنس الذي روى عنه بكر بن بكار. (٣٦٣/٣).

(١) وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٤٤٦/١٠)، والبخاري في «مسنده» (٧١/١٤)، (ح ٧٥٣٠)، والتنوخي في «الفرج بعد الشدة» (١٧٥/١)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١٤٢/١)، والحاكم في «مستدركه» (٢٥٦/٢) من طرق عن حميد بن حذاف: حَدَّثَنَا عَائِدُ بْنُ شَرِيحَ بِهِ
وإسناده ضعيف فيه علتان:

حميد بن حماد لين الحديث؛ فقد قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه. وقال الدارقطني: يعتبر به. وذكره ابن حبان فيه وقال: ربما أخطأ. وقال الحافظ: لين الحديث.

ومثله يتقوى لكن لم أقف على من تابعه.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٠/٣)، ثقات ابن حبان (١٩٦/٨، ١٩٧)، «سؤالات البرقاني» (ص ٢٣).

والعلة الثانية: ضعف عائذ بن شريح؛ قال عنه أبو حاتم: في حديثه ضعف. «الجرح والتعديل» (١٦/٧).

وقال ابن حبان: كان قليل الحديث ممن يخطئ على قلته حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً. «المجروحين» (١٩٣/٢). وقال ابن طاهر: ليس بشيء. «ميزان الاعتدال» (٣٦٣/٢).

(٢) كلاهما مطبوع متداول بالاسم الذي ذكره المؤلف وهما من الكتب المسندة وكتاب ابن أبي الدنيا متقدم ومن طريقه يروي التنوخي بعض أحاديثه.

وممن صنف أيضاً في هذا الباب: المدائني والقاضي أبي الحسين بن عمر القاضي كما ذكره التنوخي في مقدمة كتابه (٥٣/١) وذكر أنه ضمنهما كتابه.

(٣) «الفرج بعد الشدة» (ص ٧١)، برقم (١١٥). قال: حدثني محمد بن الحسين الأنصاري، قال: حدثني إبراهيم بن مسعود فذكر القصة.

(٤) (٣٦٣/١٢)، برقم (٩٥٤٥).

طريق إبراهيم بن مسعود^(١) قال: «كان رجل من تجار المدينة يختلف إلى جعفر بن محمد^(٢) فيخالطه ويعرفه بحسن الحال فتغيرت حاله، فجعل يشكو ذلك إلى جعفر، فقال جعفر:

فلا تجزع وإن أعسرت يوماً فقد أيسرت في الزمن الطويل
ولا تيأس فإن اليأس كفر لعل الله يغني عن قليل
ولا تظنن بربك ظن سوء^(٣) فإن الله أولى بالجميل
قال: فخرجت من عنده وأنا أغنى الناس.

وعند البيهقي^(٤) من طريق محمد [١٥٠/ب] بن حاتم أبي جعفر الكشي^(٥)، أن عبد بن حميد قال لرجل شكى إليه^(٦) العُسرة في أمره^(٧):

ألا أيها المرء الذي في عسره أصبح إذا اشتد بك الأمر فلا تنس ألم نشرح^(٨)
هديث: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة».

البخاري في الفتن^(٩) والمغازي^(١٠) من «صحيحه» من حديث الحسن البصري عن أبي بكرة قال: لقد نفعتني الله ﷻ بكلمة أيام الجمل لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: ^(١١)... وذكره.

(١) إبراهيم بن مسعود بن عبد الحميد أبو محمد القرشي، الهمداني، صدوق. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٢٩/١٢).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث (٢).

(٣) في (ز): «سوء ظن» وما في الأصل و(م) هو الموافق للمصادر.

(٤) في «شعب الإيمان» (٣٦٦/١٢)، برقم (٩٥٥٣).

(٥) هو: محمد بن حاتم بن خزيمة الكشي أبو جعفر، ورد نيسابور وحدث عن عبد بن حميد فاتهم في ذلك، وروى عنه الحاكم، وقال: كذاب. «الميزان» (٥٠٣/٣).

(٦) سقطت من (ز).

(٧) كذا الأصل و(م) وفي (ز) زيادة: «كلها».

(٨) لكن الخبر من رواية حاتم وهو متهم في روايته عنه وكذبه الحاكم. كما مضى في التعريف به.

(٩) كتاب الفتن، باب (٥٥/٩).

(١٠) كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقصر (٨/٦).

(١١) في (ز) زيادة: «لن». وليست في الأصل و(م).

وهو عند ابن حبان^(١)، والحاكم^(٢)، وأحمد مطول، ولفظ الحاكم: عصمني الله بشيء سمعته من النبي ﷺ لما بلغه أن ملك ذي يزن^(٣) توفي فولّوا أمرهم امرأة.

(١) في «صحيحه»، كتاب السير، باب الخلافة والإمارة (٣٧٥/١٠)، (ح ٤٥١٦) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن به.

(٢) في «المستدرک» من طريقين:

الأول: من طريق حميد الطويل عن الحسن به... (١١٩/٣).

والثاني: وهو الذي عناه المؤلف من طريق: خالد بن الحارث عن حميد عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه قال... (٢٩١/٤) وسيأتي ذكر المصنف له.

(٣) هو: ملك من ملوك حمير قاله ابن سيده في «المخصص» (٢٠٧/٤)، وقال السمعاني في نسبة اليزني: بفتح الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين والزاي مفتوحة بعدها نون، فهذه النسبة إلى يزن، وهو بطن من حمير، أظنه من الكلاع. اهـ. «الأنساب» (٦٩١/٥).

ولفظ الحاكم شاذ كما سنبينه:

فإن الحديث حديث أبي بكرة رضي الله عنه ويرويه عنه اثنان، والذي فيه سبب ورود الحديث حديث الحسن البصري وقد جاء عنه من طرق:

الأول: من طريق عوف بن أبي جميلة عنه، أخرجه البخاري كما سبق عزوها والحاكم في «المستدرک» (٥٢٣/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٩٠/٣).

والثانية: من طريق مبارك بن فضالة عنه أخرجه أحمد في «المسند» (١٢٢/٣٤)، (ح ٢٠٤٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٧٥/١٠)، (ح ٤٥١٦).

الثالثة: من طريق حميد الطويل أخرجه أحمد (٨٥/٣٤)، (ح ٢٠٨٣٨)، والترمذي (ص ٥١٢)، (ح ٢٢٦٢)، والنسائي (ص ٨٠٩)، (ح ٥٣٨٨)، والبزار (١٠٦/٩)، (ح ٣٦٤٧).

ثلاثتهم (عوف بن أبي جميلة ومبارك بن فضالة وحميد الطويل) عن الحسن به. وكلهم ذكروا سبب الحديث وهو تملك فارس لابنة ملكهم كسرى.

وخالف الحاكم في «المستدرک» (٢٩١/٤) فرواه من طريق خالد بن الحارث عن حميد الطويل به. وجعل سبب ورودها تملك بنت ملك اليمن. كما نبه عليه المؤلف.

وحميد الطويل لم يروه عنه سوى خالد بن الحارث الجهمي وهو ثقة ثبت.

ولم يأت ذكر ملك ذي يزن إلا عند الحاكم في «مستدرکه» في موضع واحد (٢٩١/٤). ورواه في موضع آخر من «المستدرک» (١١٩/٣) وجعل سبب ورود

الحديث قصة تولية بنت كسرى الحكم.

ومما يدل على خطأ الحاكم أن بقية الأئمة الذين روه من هذا الوجه في مصنفاتهم =

بل له طرق أخرى عند أحمد^(١) من حديث عيينة بن عبد الرحمن^(٢) عن أبيه^(٣) عن أبي بكرة بلفظ: «لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة» وسيأتي من وجه آخر عن أبي بكرة بلفظ^(٤): «هلكت الرجال»^(٥).

وعن^(٦) سماك بن الفضل^(٧)، سمعت عروة بن محمد بن عطية^(٨) يقول: «ما أبرم قوم قط أمراً فصدروا فيه عن رأي امرأة إلا يُتروا»^(٩)؛ أي: «قُطِعُوا».

= لم يذكروا قصة ملك ذي يزن ولا يصح.

وبالجملة فالصواب في سبب ورود الحديث هو تولية بنت كسرى الحكم عقب موت أبيها.

وأما ذكر ملك ذي يزن فخطأ.

(١) في «المسند» في مواضع (٤٣/٣٤)، (ح ٢٠٤٠٢) قال حدثنا يحيى. والموضع الثاني (١٢٠/٣٤)، (ح ٢٠٤٧٤) قال: حدثنا محمد بن بكر. والموضع الثالث (١٢٢/٣٤)، (ح ٢٠٤٧٧) قال: حدثنا يزيد بن هارون، ثلاثهم (يحيى ومحمد ويزيد) عن عيينة به. وتابعهم أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٠٥/٢)، (ح ٩١٩) وعنه ابن أبي شيبة (٣٨٠/٢١)، (ح ٣٨٩٤٢) عن عيينة بن عبد الرحمن به. وتابعهم أيضاً: بشر بن المفضل وإسماعيل كلاهما عن عيينة به. أخرجه مسدد كما في «الإنحاف» (٧٢/٥).

وإسناده صحيح. ولذا قال البوصيري عقبه: هذا إسناد رجاله ثقات.

(٢) عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني عن أبيه ونافع وعنه وكيع والقطان ومكي والمقرئ وثقه النسائي وقال أبو حاتم صدوق وثقه بن معين ٤. «الكاشف» (١١٤/٢).

(٣) عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني عن أبي بكرة وسمرة، وعنه ابنه عيينة، وثقه أبو زرعة ٤. «الكاشف» (٦٢٤/١).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) أورده المؤلف في حرف الهاء ورقمه (١٢٧٠).

(٦) من هنا إلى آخر الكلام سقط من نسخة (م).

(٧) سماك بن الفضل الصنعاني عن وهب ومجاهد، وعنه شعبة ومعمر، وثق د ت س. «الكاشف» (٤٦٦/١).

(٨) عروة بن محمد بن عطية السعدي والي اليمن، عن أبيه وعنه سماك بن الفضل ورجاء بن أبي سلمة، عزل سنة ثلاث ومائة فخرج وما معه إلا مصحفه ورمحه وسيفه د. «الكاشف» (١٩/٢).

(٩) هكذا بالأصل و(ز) وأما في المصادر المنقولة عنها ففيه (تبروا).

٨٨٩ حديث: «لن ينفع حذر من قدر».

في: «الدعاء»^(١).

٨٩٠ حديث: «الله ولي من سكت»^(٢).

في: «فم ساكت»^(٣).

٨٩١ حديث: «لهدم الكعبة حجراً حجراً أهون»^(٤) من قتل المسلم.

لم أقف عليه بهذا اللفظ^(٥)، ولكن في معناه ما عند الطبراني في «الصغير»^(٦) عن أنس رفعه: «من آذى مسلماً بغير حق فكأنما هدم بيت الله».

= والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٩٣/٤٠) قال: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي: أنا أبو الفضل البقال: أنبأ أبو الحسين بن بشران: أنا عثمان بن أحمد: نا حنبل بن إسحاق: حدثني أبو عبدالله: نا عبدالرزاق: أنبأ معمر عن سماك بن الفضل قال: سمعت عروة بن محمد يقول: فذكره...

وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات.

وأورده الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٠).

(١) أورده ضمن تخريجه لحديث «الدعاء يرد البلاء» برقم (٤٩٥).

(٢) سقط الحديث كاملاً من (م).

(٣) أورده في حرف الفاء ورقمه (٧٥٧). وقال: صحيح المعنى.

(٤) في (م) زيادة: «عند الله» وليست في النسختين.

(٥) بهذا اللفظ سقطت من (م).

(٦) لم أره عند الطبراني بهذا اللفظ لا في «الأوسط» ولا في غيره ولا في «مجمع الزوائد»، والذي عند الطبراني في «الأوسط» (٦٠/٤)، (ح ٣٦٠٧)، و«الصغير» (٢٨٤/١)، (ح ٤٦٨) قال: حدثنا سعيد بن محمد بن المغيرة المصري قال: ثنا سعيد بن سليمان الواسطي قال: ثنا موسى بن خلف العمي الواسطي قال: ثنا القاسم العجلي عن أنس بن مالك قال: بينما رسول الله ﷺ يخطب... والشاهد منه: «من آذى مسلماً فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله».

قال الطبراني في «الأوسط» (٦١/٤): لم يروه عن أنس إلا القاسم العجلي البصري ولا عنه إلا موسى بن خلف، تفرد به سعيد.

قلت: وهو ضعيف؛ لأن القاسم العجلي قال عنه ابن حبان: يخطئ على قلة ما يروي فاستحق الترك. «المجروحين» (٢١٣/٢).

ولينه الحافظ كما في «التقريب» (ص ٧٩٥).

ونحوه عن غير واحد من الصحابة أنه ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: «لقد شرفك الله وكرمك وعظمك والمؤمن أعظم حرمة منك»^(١).

- = وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٩/٢) وأعله به.
- وشيوخ الطبراني أورده الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٨٣/٢١) وقال: عن سعيد بن سليمان سعدويه. وعنه: الطبراني.
- ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- ثم وقفت على اللفظ - الذي ذكره المؤلف - أو قريب منه عند الديلمي في «مسنده» (٦١٨/٣) عن أنس: من أذى مسلماً بغير حق فكأنما هدم بيت الله الحرام عشر مرات وهدم بيت المعمور في السماء عشر مرات، وكمن قتل ألف ملك من مقربي الملائكة.
- وفتشت عنه في «زهر الفردوس» لأقف على سند له فلم أجده فيه. ولم يتيسر لي الوقوف عليه في المسند المخطوط.
- وعلى كل؛ فإن المصنفين الذين جاءوا بعد السخاوي كالعجلوني والقاري والشوكاني تتابعوا على عزوه للطبراني في «الأوسط» و«الصغير» وعمدتهم النقل عن السخاوي.
- (١) روي هذا الحديث بهذا اللفظ عن عبدالله بن عمرو وعبدالله بن عمر وجابر بن عبدالله وابن عباس وأبي هريرة وفقاً ورفعاً:
- فأما حديث عبدالله بن عمر فرواه ابن ماجه في «سننه» (ص ٦٤٩)، (ح ٣٩٣٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٩٦/٢)، (ح ١٥٦٨) كلاهما من طريق نصر بن محمد: ثنا عبدالله بن أبي قيس: ثنا عبدالله بن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة وهو يقول: «ما أطيبك وأطيب ريحك وأعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك؛ ماله ودمه وأن نظن به إلا خيراً».
- وإسناده ضعيف من أجل نصر بن محمد الضبي أبو القاسم، قال أبو زرعة: لست أحدث عنه، وأمر بالضرب على حديثه.
- وقال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه وهو ضعيف الحديث لا يصدق.
- وضعه الحافظ.
- انظر: «أجوبة أبي زرعة على البرذعي» (٧٠٥/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٦٥/٨)، «التقريب» (ص ١٠٠٠).
- وأورده البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (٢٢٣/٣) وضعفه به.
- وجاء عن عبدالله بن عمر موقوفاً بسند حسن أخرجه الترمذي في «جامعه» (ح ٢٠٣٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٥/١٣)، (ح ٥٧٦٣) من طرق عن الفضل بن موسى: حدثنا الحسين بن واقد عن أوفى بن دلهم عن نافع قال: نظر ابن عمر يوماً إلى البيت أو إلى الكعبة فقال: ما أعظمك وأعظم حرمتك والمؤمن أعظم حرمة عند الله منك. =

= ورجاله ثقات عدا أوفى فإنه على أقل أحواله صدوق حسن الحديث؛ وثقه النسائي وحسن له الترمذي حديثاً.

وقال أبو حاتم: لا أدري من هو.

وقال الحافظ: صدوق.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٣٤٩/٢)، «تهذيب التهذيب» (١٩٤/١)، «التقريب» (ص ١٥٦).

وأما رواية عبدالله بن عمرو فقد روي عنه موقوفاً ومرفوعاً:

فأما رواية الرفع فأخرجها الطبراني في «الأوسط» (٣٦٦/٦)، (ح ٥٧١٩) من طريق خالد العبد عن عبدالكريم الجزري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: «لقد شرفك الله وكرمك وعظمتك والمؤمن أعظم حرمة منك».

وإسناده ضعيف جداً من أجل خالد العبد؛ قال عنه البخاري: منكر الحديث.

ورماه الفلاس بالوضع حكاه عنه البخاري في تاريخه.

وكذبه الدارقطني واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٥/٣) «التاريخ الأوسط» (٥٢/٢)، «ميزان الاعتدال» (٦٣٣/١، ٦٤٩).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٥٤/١) وأعله بسلسلة عمرو بن شعيب فلم يصب.

وروي عنه موقوفاً - بنحوه - رواه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٣٩/٥)، (ح ٩١٨٦) عن ابن جريج قال: أخبرني عبدالله بن عثمان أن سعيد بن ميناء أخبره قال: إني لأطوف بالبيت مع عبدالله بن عمرو بعد حريق البيت إذ قال: أي: سعيد أعظمت ما صنّع البيت؟ قال: قلت: وما أعظم منه؟ قال: دم المسلم يسفك بغير حقه.

وسنده حسن من أجل عبدالله بن عثمان المكي فهو صدوق.

وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٢)، «التقريب» (ص ٥٢٦).

وله طريق آخر عن ابن عمرو: رواه عبدالرزاق عن معمر عن بعض المكيين عنه بلفظ: قال: أشهد أنك بيت الله، وأن الله عظم حرمتك، وأن حرمة المسلم أعظم من حرمتك.

إسناده معضل.

وأما حديث جابر: فرواه الطبراني في «الأوسط» (٢١٤/١)، (ح ٦٩٥) من طريق محمد بن محصن عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: لما افتتح النبي مكة استقبلها بوجهه وقال: «أنت حرام، ما أعظم حرمتك وأطيب ريحك، وأعظم حرمة عند الله منك المؤمن».

= قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا محمد.

= قلت: وهو ابن محصن بهذا مشهور، واسمه محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي العكاشي، كذبه الأئمة ورموه بالوضع كابن معين وابن عدي والدارقطني. وجرحه البخاري جرحاً شديداً فقال: منكر الحديث. وقال الحافظ: كذبوه.

انظر: «التاريخ الكبير» (٤٠/١)، «الكامل» (١٦٧/٦) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص ٦٢)، «ميزان الاعتدال» (٤٧٦/٣)، «التقريب» (ص ٨٩٣).
فالحديث بهذا السند موضوع.

وروي عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٨٧/١) من طريق جعفر بن ميسرة عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ جاء يمشى حتى دخل الكعبة فقال: يا كعبة ما أطيب ريحك، يا حجر ما أعظم حقك، يا كعبة ما أطيب ريحك، يا حجر ما أعظم حقك، يا كعبة ما أطيب ريحك، يا حجر ما أعظم حقك، والله للمسلم أعظم حقاً منكما، والله للمسلم أعظم حقاً منكما.
قال العقيلي: لا يتابع عليه.
أي: جعفر بن ميسرة.

وقد قال في مطلع ترجمته بسنده عن البخاري: ضعيف الحديث؛ منكر الحديث. وقول البخاري في «التاريخ الكبير» (١٨٩/٢).

وكذا قال أبو حاتم وابن عدي: منكر الحديث.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث

انظر: «أجوبة البرذعي» لأبي زرعة (٣٦٧/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٩٠/٢)، «الكامل» (١٤٤/٢).

وأما حديث ابن عباس فروي عنه مرفوعاً وموقوفاً:

فأما رواية الرفع فأخرجها البيهقي في الشعب من وجهين في موضعين:

الأول: من طريق الحسين بن منصور (٤٦٥/٥)، (ح ٣٧٢٥)، والموضع الثاني (٧٥/٩)، (ح ٦٢٨٠) من طريق يحيى بن المثنى النيسابوري كلاهما عن حفص بن عبد الرحمن، عن شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة، فقال: «ما أعظم حرمتك»، وفي رواية: لما نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة، قال: «مرحباً بك من بيت ما أعظمك وأعظم حرمتك، وللمؤمن أعظم حرمة عند الله منك، إن الله حرم منك واحدة وحرم من المؤمن ثلاثاً: دمه، وماله، وأن يظن به ظن السوء».

وإسناده حسن؛ فإن رجاله ثقات عدا حفص بن عبد الرحمن البلخي الفقيه القاضي فهو صدوق كما قال النسائي وابن حجر والذهبي.

وسياتي في: (المؤمن)^(١)، وكذا حديث: «ليس شيء أكرم على الله من المؤمن»^(٢).

= انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٧)، «الكاشف» (٣٤١/١)، «التقريب» (ص ٢٥٨).
ويروى عن ابن عباس مرفوعاً من طريق آخر كما عند الطبراني في «الكبير» (٣٧/١١)، (ح ١٠٩٦٦) من طريق الحسن بن أبي جعفر: ثنا ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال: نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة فقال: «لا إله إلا الله ما أطيبك وأطيب ريحك وأعظم حرمتك والمؤمن أعظم حرمة منك، إن الله ﷻ جعلك حراماً، وحرّم من المؤمن ماله ودمه وعرضه وأن نظن به ظناً سيئاً». وسنده ضعيف جداً، والحسن بن أبي جعفر البصري قال عنه الفلاس والبخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٨/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٩/٣)، «الميزان» (٤٨٢/١).
وروي عن ابن عباس موقوفاً عليه رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٥٠/١٤)، (ح ٢٨٣٢٧) من طريق مجالد عن الشعبي عنه بلفظ: «أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: مَا أَعْظَمَ حُرْمَتَكَ، وَمَا أَعْظَمَ حَقَّكَ، وَلِلْمُسْلِمِ أَعْظَمُ حُرْمَةً مِنْكَ، حَرَّمَ اللَّهُ مَالَهُ، وَحَرَّمَ دَمَهُ، وَحَرَّمَ عِرْضَهُ وَأَذَاهُ، وَأَنْ يُنْظَرَ بِهِ ظَنٌّ سَوْءٌ». وسنده ضعيف من أجل مجالد بن سعيد وقد تقدم الكلام عليه وخلاصته أنه ضعيف تغير بآخره.

وله طريق آخر عن ابن عباس أخرجه ابن وهب في «جامعه» (٣٢٧/١)، (ح ٢٢٥) قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن الليث بن سليم، عن سعيد بن جببر، أو غيره أنه دخل مع عبدالله بن عباس البيت، فقال: «وهاك ما أطيبك وأعظم حرمتك، والمؤمن أعظم حرمة منك، كل شيء منه حرام، اغتيابه وأذاه حرام، حتى أن يظن به ظن سوء حرام».

وسنده ضعيف فيه علل منها: الليث بن أبي سليم وقد تقدم مراراً، والراوي عنه ضعيف أيضاً، ثم إن الليث لم يجزم بالواسطة بينه وبين ابن عباس.

(١) ذكره عند حرف الميم تحت حديث (المؤمن أعظم حرمة من الكعبة) برقم (١٢٢٧).

(٢) رواه البيهقي في شعبه (٣١١/١)، (ح ١٥١)، والخطيب في «تاريخه» (٤٥/٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣٠٣/١) من طريق عبيد الله بن تمام عن خالد الحذاء، عن بشر بن شغاف، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من شيء أكرم على الله من ابن آدم». قال: قيل: يا رسول الله، ولا الملائكة؟ قال: «الملائكة مجبورون بمنزلة الشمس والقمر».

قال البيهقي: «تفرد به عبيد الله بن تمام، قال البخاري: عنده عجائب، ورواه غيره، عن خالد الحذاء موقوفاً على عبدالله بن عمرو وهو الصحيح».

قلت: نعم؛ فقد خالفه وهب بن بقية، عن خالد الحذاء، عن بشر بن شغاف، عن أبيه: سمعت عبدالله بن عمرو يقول: «ليس شيء أكرم على الله ﷻ من ابن آدم» قلت: الملائكة؟ قال: «أولئك بمنزلة الشمس والقمر، أولئك مجبورون».

أخرجها البيهقي في «شعبه» (٣١٢/١)، (ح ١٥٢).

فرواية الوقف هي المحفوظة. لأن وهب بن بقية ثقة متفق عليه. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٢٨/٤).

وأما مخالفه عبيدالله بن تمام فهو منكر الحديث لا سيما عن خالد الحذاء كما هو الحال في روايته.

قال البخاري: عنده عجائب عن خالد ويونس.

وكذبه الساجي وقال: يحدث بمناكير عن يونس وخالد.

وأمر أبو زرعة بالضرب على حديثه.

انظر: «التاريخ الأوسط» (٢٤٦/٢) «أجوبة أبي زرعة على البرذعي» (٦٨٧/٢)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣)، «لسان الميزان» (٣١٩/٥).

وروي عن عبيدالله بن تمام من وجه آخر على اختلاف عليه:

فرواه عبدالغفار بن عبدالله الكريزي قال: ثنا عبيدالله بن تمام قال: نا يونس بن عبيد عن الوليد ابن أبي بشر بن شغاف عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس شيء أكرم على الله من المؤمن». أخرجها الطبراني في «الأوسط» (١٦١/٦)، (ح ٦٠٨٤).

وخالفه في إسناده: معمر بن سهل: ثنا عبيدالله بن تمام عن يونس بن عبيد عن الوليد أبي بشر عن ابن شغاف عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» وفي (١٧٢/٧)، (ح ٧١٩٢)، وفي «الصغير» (١٢٥/٢)، (ح ٨٩٧).

وعلى كل فإن مدار هذا الحديث على عبيدالله بن تمام وهو منكر الحديث لا سيما عن يونس وخالد الحذاء كما في روايته هذا الحديث.

وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (٢٥٤/١) وقال: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه عبيدالله بن تمام وهو ضعيف جداً».

وروي عن أبي هريرة بنحوه عند ابن ماجه في «سننه» (ص ٦٥١)، (ح ٣٩٤٧) - واللفظ له - والطبراني في «الأوسط» (٣٦٧/٦)، (ح ٦٦٣٤) من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا حماد بن سلمة: حدثنا أبو المهزم يزيد بن سفيان: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن أكرم على الله ﷻ من بعض ملائكته».

وقد أشبعت الكلام عليه فيما كتبه على الترمذي^(١) في: «باب ما جاء في تعظيم المؤمن» فُيْلَ الطب.

وفي الباب مما رواه النسائي^(٢) من حديث بريدة^(٣) مرفوعاً: «قتل

= قال الهيثمي في «المجمع» (٢٥٥/١): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه أبو المهزم وهو متروك وهو عند ابن ماجه من قوله ﷺ: «المؤمن أكرم على الله من بعض ملائكته».

فإسناده ضعيف جداً من أجل أبي المهزم يزيد بن سفيان؛ فقد تركه شعبة وابن مهدي وضعفه ابن المديني. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢٨/٣٤).

وأورد له الذهبي هذا الحديث من جملة مناكيره كما في «ميزان الاعتدال» (٤٢٦/٤).

وقال أبو نعيم: يحدث عن أبي هريرة بالمنكير. وقال الحافظ: متروك.

انظر: «الضعفاء» للأصفهاني (ص ١٥٦)، «التقريب» (ص ١٢١).

وقد خالف الوليد يحيى بن سلام التميمي - وفيه ضعف - فرواه عن حماد به موقوفاً.

أخرجه ابن أبي زمنين في «تفسيره» (١٥٢/٥)، والبيهقي في «شعبه» (٣١١/١)، (ح ١٥٠).

قال البيهقي بعده: «كذا رواه أبو المهزم، عن أبي هريرة موقوفاً، وأبو المهزم متروك».

فلا يصح موقوفاً ولا مرفوعاً.

(١) للحافظ السخاوي شرح على الترمذي لكنه مفقود والله أعلم.

(٢) «السنن الكبرى»، كتاب المحاربة. تعظيم الدم (٤١٧/٣)، (ح ٣٤٣٨) قال: أخبرنا

الحسن بن إسحاق المروزي - ثقة -: حدثني خالد بن خدّاش قال: حدثنا حاتم بن

إسماعيل عن بشير بن المهاجر عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:

فذكره...

ورواه ابن أبي عاصم في الديات (ص ٧٠)، (ح ٦)، والزهد (ص ٦٧)، (ح ١٣٩)، وابن

الأعرابي في «معجمه» (ص ٨٠١)، (ح ١٦٤١)، وابن أبي الدنيا في الأهوال

(ص ٢٤٢)، (ح ٢٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (٢١/٢) ومن طريقه البيهقي في

«الشعب» (٢٥٤/٧)، (ح ٤٩٥٧) كلهم من طريق حاتم بن إسماعيل بسند النسائي سواء.

والحديث سنده فيه ضعف من جهة بشير بن المهاجر، فهو صدوق وفيه لين.

وثقه العجلي وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال الذهبي ثقة فيه شيء. وقال الحافظ: صدوق لين الحديث.

انظر: «الثقات» للعجلي (٢٤٩/١)، «التاريخ الكبير» (١٠١/٢)، «الجرح والتعديل»

(٣٧٨/٢)، «الميزان» (٣٣٠/١)، «التقريب» (ص ١٧٣).

لكن للحديث شواهد عدة يرتقي بها إلى الحسن كما سيأتي.

(٣) في (م): «بريرة» وهو خطأ.

المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا».

وابن ماجه^(١) من حديث البراء مرفوعاً: «لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل مؤمن بغير حق».

والنسائي^(٢) من حديث عبدالله بن عمرو رفعه مثله لكن قال: «مِنْ قَتْلِ رجلٍ مُسْلِمٍ». ورواه الترمذي^(٣)، وقال: «روي مرفوعاً وموقوفاً»^(٤).

(١) في «سننه»، كتاب الديات، باب التغليظ في قتل المسلم ظلماً (ص ٤٤٥)، (ح ٢٦١٩) قال: حدثنا هشام بن عمار: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا مروان بن جناح عن أبي الجهم الجوزجاني عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ قال: ... فذكره. ورواه ابن أبي عاصم في «الديات» (ص ٧١)، (ح ٧) وفي «الزهد» (ص ٦٧)، (ح ١٣٨) عن هشام به.

ومن طريق هشام أخرجه البيهقي في «شعبه» (٢٥٥/٧)، (ح ٤٩٦٠). وتابعا هشاماً على إسناده هارون بن عمر القرشي عند ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (ص ٢٤١)، (ح ٢٣٢). وألفاظهم متقاربة.

والحديث إسناده قوي؛ رجاله ثقات. عدا مروان بن جناح فوثقه بعضهم وقال آخرون: لا بأس به.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٩/٤)، «التقريب» (ص ٩٣١).

وصححه البوصيري في «زوائد على ابن ماجه» (٢/٣٣٤).

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣٤٦/٨): رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) في «سننه الكبرى»، كتاب الجنائيات، باب تعظيم الدم (٦١٧)، (ح ٣٩٨٧) قال: أخبرنا يحيى بن حكيم البصري قال: حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ: فذكره...

(٣) في «جامعه»، كتاب الديات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن (٣٣٠)، (ح ١٣٩٥) قال: حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف ومحمد بن عبدالله بن بزيع: حدثنا ابن أبي عدي بسند النسائي سواء.

(٤) وهذا النقل عن الترمذي بمعناه - وهي عبارة الحافظ بنصها من التلخيص - فإن الحديث اختلف فيه على شعبة، وإليك كلام الترمذي بنصه:

قال في «جامعه» (ص ٢٣٠): «حديث عبدالله بن عمرو هكذا رواه ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ وروى محمد بن جعفر وغير واحد عن شعبة عن يعلى بن عطاء فلم يرفعه، وهكذا روى سفيان الثوري =

= عن يعلى بن عطاء موقوفاً؛ وهذا أصح من الحديث المرفوع». يعني: أن محمد بن جعفر المقلب بغندر خالف ابن أبي عدي فأوقفه، وتابعه غير واحد على وقفه، فرواية الجماعة مقدمة على ما انفرد به ابن أبي عدي. وزاد الترمذي أن الثوري وافق شعبة على وقفه. والثوري اختلف عليه - أيضاً - فرواه بعضهم عنه مرفوعاً وبعضهم موقوفاً: فرواه عنه أبو أسامة حماد بن أسامة - وقرنه بشعبة ومسعر - مرفوعاً أخرجها أبو نعيم في «الحلية» (٢٧٠/٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٢/٨)، والخطيب في «تاريخه» (٢٩٦/٥).

وتابعه: أسباط بن محمد عند المقدسي والمعافى بن عمران أيضاً في تحريم القتل لكن الإسناد إليهما لا يصح. وخالفهم وكيع فرواه عن الثوري موقوفاً، أخرجها ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨٣٢٨ح) وهذه أرجح.

وقد أعل روية الرفع أبو نعيم في «الحلية» (٢٧٠/٧) فقال: «تفرد به أبو أسامة عنه». قلت: لم يتفرد به عنه؛ فقد توبع كما سبق.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٢٢/٨): الموقوف أصح. وهنا فائدة وهي أن قول الترمذي والبزار تفرد به ابن أبي عدي لا يصح؛ لمتابعة حماد بن أسامة له وإن كان لا يصح.

ومثله قول أبي نعيم: تفرد به أبو أسامة كما مضى التنبيه عليه.

وقد رجح الموقوف البخاري في سؤالات الترمذي له. انظر: «ترتيب علل الترمذي» لأبي طالب القاضي (٢١٩/١).

والبيهقي في الكبرى كما سبق.

ومدار الإسنادين على يعلى بن عطاء عن أبيه، فيعلى ثقة وأبوه مجهول كذا قال ابن القطان والذهبي. انظر «ميزان الاعتدال» (٧٨/٣).

وقال الحافظ: مقبول. «التقريب» (ص ٦٨٠).

والحديث الموقوف يشهد له الأحاديث السابقة فيتقوى بها؛ لأن مثله لا يقال بالرأي فله حكم الرفع.

ثم إن الحديث جاء من طريق آخر عن عبدالله بن عمرو بسند لا بأس به في الشواهد والمتابعات.

رواه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص ٦٨)، (ح ١٤٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣٣١/٤)، (ح ٤٣٤٩)، و«الصغير» (٣٥٥/١)، (ح ٥٩٤) كلاهما من طريق محمد بن =

٨٩٢ [١/١٥١] حديث: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به».

قال ابن تيمية: «إنه كذب»^(١).

ونحوه قول شيخنا: «إنه لا أصل له»^(٢).

قلت: ونحوه: «من بلغه عن^(٣) الله شيء فيه فضيلة فعمل به إيماناً به ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك»^(٤) ولا يصح أيضاً، كما بينته في آخر «القول البديع»^(٥) بل وسيأتي في: «من بلغه»^(٦) من الميم.

٨٩٣ حديث: «لو أن أهل العلم صانوه ووضعوه عند أهله لسادوا به أهل

زمانهم». الحديث.

ابن ماجه^(٧).....

= إسحاق عن إبراهيم بن مهاجر عن إسماعيل مولى عبدالله بن عمرو عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لقتل المؤمن أعظم عند الله يوم القيامة من زوال الدنيا».

قال الطبراني: «لم يروه عن إبراهيم إلا محمد بن إسحاق تفرد به محمد بن سلمة». وسنده ضعيف فيه علتان عنعنات ابن إسحاق فإنه مدلس.

وابن مهاجر ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ١١٦).

(١) أورده شيخ الإسلام في عدة مواضع من كتبه وحكم عليه بالكذب وأنه من كلام أهل الشرك والبهتان والرافضة. انظر: «الفتاوى» (٥١٣/١١)، (١٤٦/١٩)، (٣٣٥/٢٤) و«جامع المسائل لابن تيمية» (١٠٤/٥) و«منهاج السنة النبوية» (٤٨٣/١).

ونحوه قول تلميذه ابن القيم الجوزية: «هو من كلام عباد الأصنام الذين حسنوا ظنهم بالأحجار فساقهم حسن ظنهم إلى دار البوار». «مفتاح دار السعادة» (٢٣١/٣)، وانظر «إغاثة اللهفان» (٣٩٤/١).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: «عند» وكتب الناسخ في الحاشية: لعله: «عن». وهو الموافق لما في (ز) و(م).

(٤) أورده في حرف الميم ورقمه (١١٠٢).

(٥) «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيح» (ص ٤٧٥، ٤٧٦).

(٦) في حرف الميم ورقمه (١١٠٢).

(٧) في «سننه»، باب الانتفاع بالعلم والعمل بها (ص ٦١)، (ح ٢٥٧). من طريق معاوية النصري عن نهشل عن الضحاك عن الأسود بن يزيد عن عبدالله بن مسعود وتمامه: =

عن ابن عمر^(١) به موقوفاً، ورواه البيهقي في «الشعب»^(٢)، من جهة نهشل^(٣) عن الضحاك عن الأسود عن ابن مسعود من قوله أيضاً بلفظ: «لو أن أهل العلم صانوا العلم ووضعوه عند أهله سادوا به أهل أزمانهم»^(٤) - أو قال -: «أهل زمانهم» ولكن بذلوه لأهل الدنيا لينالوا من دنياهم فهانوا على أهلها».

سمعت نبيكم ﷺ يقول: «من جعل الهم هماً واحداً هم آخرته كفاه»^(٥) الله ﷻ ما همه من أمر دنياه، ومن تشعبت به الهموم من أحوال الدنيا لم يبال الله ﷻ في أي أوديتها هلك»^(٦).

= «ولكنهم بذلوه لأهل الدنيا لينالوا به من دنياهم. فهانوا عليهم...».

(١) هكذا في جميع النسخ، والأثر عن ابن مسعود كما مر عزوه وكأن الحافظ السخاوي التبس عليه الشطر الثاني وهو المرفوع فإنه مروي عن ابن عمر - وليس هو عند ابن ماجه - كما سيأتي ذكره.

(٢) (٣/٣١٢)، (ح ١٧ و ٤٤).

(٣) نهشل بن سعيد الخراساني عن الضحاك والربيع بن أنس، وعنه رواد بن الجراح وابن نمير، واه ق. «الكاشف» (٢/٣٢٧).

(٤) كذا الأصل و(د) ووقع في (م) و(ز): «زمانهم» وهو خطأ لا يساعد عليه السياق..

(٥) كتب الناسخ في الحاشية بعد علامة اللحق على كلمة «كفاه»: عند أبي نعيم في «الحلية»: «كفاه الله هم آخرته».

(٦) ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩/٥٣)، (٥٤)، (ح ٣٥٤٥٤) ومن طريقه كل من أبي نعيم في «الحلية» (٢/١٠٥)، والبيهقي في «المدخل» إلى «السنن الكبرى» (ص ٣٣٩)، برقم (٥٥٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/٣٣٦).

وأخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٢٩) لكنه من رواية ابنه عن عبدالله بن نمير - وابن أبي عاصم - مقتصراً على المرفوع - في «الزهد» (ص ١٣٧)، (ح ٢٧٤) كلاهما عن محمد بن عبدالله بن نمير والبزار في «مسنده» (٥/٦٨)، (ح ١٦٣٨) عن محمد بن عمر الكندي، والدارقطني في «العلل» (٥/٤٢) من طريق سعيد بن أيوب كلهم (محمد ابن نمير وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد الكندي وسعيد وأيضاً علي بن محمد والحسين بن عبدالرحمن عند ابن ماجه - وقد سبق العزو إليهما في بداية التخريج -) عن عبدالله بن نمير عن معاوية النصري عن نهشل عن الضحاك عن الأسود بن يزيد عن عبدالله بن مسعود قال... فذكره.

وعبدالله اضطرب في إسناده فروي عنه بهذا الإسناد وخالفهم محمد بن بشير العبدي - وهو أيضاً ثبت في الحديث - عند الشاشي في «مسنده» (١/٣٣٨)، (ح ٣١٧) =

= وابن عدي في «الكامل» (٥٨/٧)، والدارقطني في «العلل» (٤٢/٥) فزاد في إسناده علقمة وقرنه بالأسود..

وأعلها الدارقطني بما سبق فقال: «ولم يتابع على ذكر علقمة - أي: العبدى -، وأحسب ابن نمير حدث به قديماً، فذكر فيه علقمة، ثم سكت عن ذكره بعد ذلك؛ لأن كل من رواه عنه من المتأخرين لم يذكره عنه»، «العلل» (٤٢/٥).

فالصواب في روايته بدون ذكر علقمة والحديث بهذا السند منكر لتفرد نهشل به.

سئل أبو حاتم كما في «العلل» (١٢٩/٥) عن هذا الاثر والحديث فقال: «هذا حديث منكر، ونهشل بن سعيد متروك».

قلت: وكذبه الطيالسي وإسحاق بن راهويه كما في «الجرح والتعديل» (٤٩٦/٨).

وقال أبو داود ليس بشيء. «تهذيب التهذيب» (٢٤٤/٤).

وتكلم بعضهم في روايته عن الضحاك ورواية معاوية عنه - كما هو الحال في هذا الحديث -.

قال البخاري: روى عنه معاوية مناكير. «التاريخ الكبير» (١١٥/٨) وقال النقاش: روى عن الضحاك الموضوعات. وقال الحاكم: روى عن الضحاك المعضلات. «تهذيب التهذيب» (٢٤٤/٤).

وقال الحافظ: متروك وكذبه ابن راهويه. «التقريب» (ص ١٠٩).

وأورد الحديث والأثر البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١١٤/١) وضعفه به.

لكن للشطر الثاني منه - أي: المرفوع - شواهد من طرق عدة منها ما أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤٤٤/٢) وعنه البيهقي في «الشعب» (٥٤١/١٢)، (ح ٩٨٥٧) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من جعل الهموم همماً واحداً كفاه الله هم دنياه، ومن تشعبت به الهموم لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك».

ورواه البيهقي في «الزهد» (ص ٦٦)، (ح ١٦) من طريق غسان بن الربيع عن أبي عقيل به.. وزاد في إسناده: عبدالله بن دينار فقرنه مع نافع.

وهو بذلك قد خالف سعيد بن سليمان وهو ثقة حافظ كما في «التقريب» (ص ٣٨٠) فمخالفته لسعيد غير مقبولة لضعفه فقد ضعفه الدارقطني كما في «سننه» (١٢٠/٢).

وأقره الذهبي في المغني (٩٥/٢).

فالمحفوظ عن عقيل هو الأول كما في «المستدرک».

قال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وسكت عنه الذهبي، وهما متعقبان؛ فإن في الإسناد رايواً أجمعوا على ضعفه وهو أبو عقيل، واسمه يحيى بن المتوكل، يقال له: المكفوف؛ ضعفه ابن المديني، =

ومعناه في أبيات الجرجاني^(١) الشهيرة؛ فإنه قال فيها:

ولو أنّ أهل العلم صانوه صانهم ولو عَظَّمُوهُ في النفوس لَعُظِّمًا

٨٩٤ هـ: «لو اغتسل اللوطي بماء البحر لم يجيء يوم القيامة إلا جنباً».

أسنده الدليمي، عن أنس به مرفوعاً^(٢).

= ولينه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه. وضعفه النسائي. وقال ابن عبد البر: هو عند جميعهم ضعيف. ولذا قال الذهبي: ضعفه. وضعفه ابن حجر.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٩٠/٩) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٢٥١)، «تهذيب التهذيب» (٣٨٥/٤)، «الكاشف» (٣٧٤/٢)، «التقريب» (ص ١٠٦٥).

لكن أبا عقيل لم ينفرد به، فقد تابعه عاصم بن محمد - وهو ثقة - عن أخيه عمر بن محمد عن عبدالله بن دينار أو نافع - به - هكذا على الشك. رواها أبو عاصم في «الزهد» (ص ٨٠، ٨١).

وهذه المتابعة قوية يصح بها الحديث ولا يضر الشك في الإسناد لأن المشكوك فيهما ثقتان. وبقية رجال الإسناد ثقات.

وله مراسيل صحيحة رجالها ثقات لولا الانقطاع منها:

ما أخرجه وكيع في «الزهد» (ص ٦٤١)، برقم (٣٦٠)، وعنه هناد في «الزهد» (٣٥٥/٢)، برقم (٦٦٨) وأحمد في «الزهد» (ص ٤٢) من طريق عبيدالله العمري عن عبدالوهاب بن بخت، عن سليمان بن حبيب المحاربي قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان همه همّاً واحداً كفاه الله همه، ومن كان همه في كل واد، لم يبال الله بأيهما هلك». وروى أبو نعيم في «الحلية» (١٥١/٣) بسند حسن عن يحيى بن أيوب الغافقي عن ابن عزية عن محمد بن المنكدر مرسلًا بنحوه.

وبهذه الشواهد يزداد قوة.

(١) هو: علي بن عبدالعزيز الجرجاني، أبو الحسن قاضي الري في أيام الصاحب بن عباد، وكان أديباً أريباً كاملاً. مات، سنة (٣٩٢هـ) وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور بأن له رسائل مدونة وأشعار مفضلة. ثم ذكر له ياقوت عدة أبيات منها هذا. انظر: «معجم الأدباء» (١٧٩٦/٤).

(٢) مسند الدليمي (مخطوط/نسخة لاله لي/٤٣/أ) من طريق الخطيب البغدادي وهو عند الخطيب في «تاريخه» (١١٤/٣) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١١١/٣)، (١١٢) عن محمد بن العباس بن سهيل: نبأنا أبو بكر بن زنجويه عن عبدالله بن بكر السهمي عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

وهذا الحديث أورده الخطيب في ترجمة محمد بن العباس بن «تاريخه» (١١٣/٣) =

وهو عنده أيضاً، من حديث أبي هريرة^(١) رفعه بلفظ: «المتلوط لو اغتسل بكل قطرة تنزل من السماء على وجه الأرض إلى أن تقوم الساعة لما طهره الله من نجاسته أو يتوب» وكل ما في معناهما^(٢) باطل^(٣).

٨٩٥ حديث: «لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً».

أحمد^(٤) والطيالسي^(٥) في «مسندهما» والترمذي^(٦)، وابن ماجه^(٧)، من

= وقال: كان غير ثقة... ثم أورد له حديثين هذا أحدهما وقال: الرجال المذكورون في إسناده هذين الحديثين المذكورين كلهم ثقات غير ابن سهيل وهو الذي وضعهما وركبهما على الإسنادين اللذين أوردهما. وقال ابن الديلمي عقب الرواية: محمد بن العباس بن سهيل غير ثقة؛ وضاع، وهو حديث منكر.

(١) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل٤٥/ب/ نسخة يني جامع) وأورده السيوطي في «اللائل المصنوعة» (١٦٨/٢) بسنده ومثله معزواً للديلمي من طريق إسماعيل بن أبي زياد عن يونس بن يزيد عن الزهري - يياض في «زهر الفردوس» - ووقع تسميته بـ (سعيد) عند السيوطي - عن أبي هريرة به.

والحديث موضوع بهذا السند؛ أفته إسماعيل بن أبي زياد.

قال عنه أبو زرعة: يروي أحاديث مفتعلة. وقال الدارقطني: يضع الحديث. وقال ابن حجر: متروك؛ كذبوه.

انظر: «أجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي» (٢٧٣/٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص ١٣)، «التقريب» (ص ١٣٩).

(٢) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «معناه».

(٣) أورد الحافظ ابن الجوزي مما في معنى الحديثين عدة أحاديث وحكم عليها بالوضع. انظر: «الموضوعات» (١١٢/٣، ١١٤).

(٤) في مسنده في مواضع (٣٣٢/١)، (ح ٢٠٥) قال: ثنا أبو عبد الرحمن - يعني: عبد الله بن يزيد المقرئ -: ثنا حيوة: أخبرني بكر بن عمرو أنه سمع عبد الله بن هبيرة يقول: إنه سمع أبا تميم الجشاني يقول: سمع عمر. فذكره...

ورواه من طريقين عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة به. (ح ٣٧٠، ٣٧٣).

وهي متابعة تامة لبكر بن عمرو.

(٥) (٥٥/١)، (ح ٥١) قال: ثنا عبد الله بن المبارك عن حيوة به.

(٦) في «جامعه»، كتاب الزهد، باب في التوكل على الله (ص ٥٢٩)، (ح ٢٣٤٤).

(٧) في «سننه»، كتاب الزهد، باب في التوكل واليقين (ص ٦٩٢)، (ح ٤١٦٢) من طريق =

حديث أبي تميم الجيشاني عن عمر به مرفوعاً، وأصححه ابن خزيمة^(١)، وابن حبان^(٢)، والحاكم^(٣).

= عبدالله بن وهب عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة به.

(١) لم أقف عليه في كتبه ولا في زوائده.

(٢) في «صحيحه» (٥٠٩/٢)، (ح ٧٣٠) من طريق عبدالله المقرئ عن حيوة عن بكر بن عمرو عن ابن هبيرة به.

(٣) في «المستدرک» (٣١٨/٤) من طريق المقرئ به.

وقول الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ولم يتعقبه الذهبي.

والحديث مروى من طريقين كما مر عن ابن هبيرة، فطريق بكر بن عمرو لإسنادها حسن وأما إسناد ابن لهيعة فهو محتمل للتحسين؛ لأنه من رواية أحد العبادلة عنه وهو ابن وهب، وبقية رجال الإسناد ثقات.

والحديث يتقوى بطريقه إلى الصحيح لغيره. والله أعلم.

وزيادة على من صححه من الأئمة الإمام الترمذي في «جامعه» (ص ٥٢٩)، (ح ٢٣٤٤) عقب روايته الحديث بقوله: «حسن صحيح».

والحديث رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص ١٩٦) ومن طريقه جماعة وهم: ابن أبي الدنيا في التوكل (ص ٤٤)، برقم (١)، والنسائي في «الكبرى» (٣٨٩/١٠)، (ح ١١٨٠٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢١٢/١)، (ح ٢٤٧)، والقضاعي في «الشهاب» (٣١٩/٢)، (ح ١٤٤٤). كلهم عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو، عن عبدالله بن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.

ورواه جماعة من طريق عبدالله بن يزيد عن حيوة بالسند السابق كعبد بن حميد في «مسنده» (ص ٣٢)، برقم (١٠ السامرائي) ويعقوب الفسوي في «تاريخه» (٢٨١/٢)، ط. دار الكتب، ومن طريقه البيهقي في الآداب (ص ٣١٣)، (ح ٩٤٩).

تنبيهان:

الأول: روى البزار هذا الحديث في «مسنده» (٤٧٦/١)، (ح ٣٤٠) لكنه وقع له قلب في الإسناد بتقديم وتأخير في رواية الإسناد مخالفاً فيه جميع من رواه من الأئمة ولم يقع منهم قلب فيه وإسناده هو: حدثنا بشر بن آدم قال: نا عبدالله بن يزيد: نا حيوة عن بن هبيرة عن بكر بن عمرو عن أبي تميم الجيشاني عن عمر به.

فقدّم هبيرة وأخر بكرأ فصار له شيخاً، ومن ثم حدث عن أبي تميم وليس هو من مشايخه، فأعله البزار بقوله.

... وأحسب أن بكر بن عمرو لم يسمع من أبي تميم. في «مسنده» (٤٧٧/١).

وللعسكري، من جهة وهب بن منبه قال: سئل ابن عباس عن المتوكل؟، فقال: «الذي يحرث ويذر بذره بين»^(١) المدر.

ومن طريق معاوية بن قرة^(٢) قال: لقي عمر بن الخطاب ناساً من أهل اليمن، فقال: «ما^(٣) أنتم؟ فقالوا: متوكلون،^(٤) فقال: «كذبتُم^(٥)؛ أنتم مُتْكَلُون^(٦)»، إنما المتوكل رجل ألقى حبة^(٧) في الأرض وتوكل على الله ﷻ^(٨).

= فالذي يظهر والله أعلم أن الخطأ والوهم فيه من شيخ البزار بشر بن آدم فهو صدوق فيه لين كما قال الحافظ. «التقريب» (ص ١٦٧).

والتنبيه الثاني: أن هذا الحديث روي عن ابن عمر قال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (٩٧/٥) سألت أبي عن حديث كتبناه بمصر عن مالك بن عبدالله بن سيف التجيبي عن سعيد بن إسحاق الحمّار: ثنا الليث عن محمد بن عبدالرحمن، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً.

فقال أبو حاتم: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وسعيد بن إسحاق بن الحمّار مجهول لا أعرفه».

فالحديث معروف بالأسانيد السابقة من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، لذا قال البزار في «مسنده» (٤٧٧/١): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب بهذا الإسناد».

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢٦٧/٢) من طريق مالك بن عبدالله التجيبي عن شعيب بن إسحاق. به. ولعله تحرف ففي الإسناد السابق سعيد وهو علته. ولأن شعيباً هذا ثقة.

(١) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «من».

(٢) أبو إياس البصري، ثقة من الثالثة، مات سنة ثلاث عشرة. ع. «التقريب» (ص ٩٥٦).

(٣) في المصدرين الآتين: «من».

(٤) في المصدرين: «المتوكلون».

(٥) ليست موجودة بالمصدرين.

(٦) في الأصل و(ز): «متوكلون» والمثبت من (د) و(م).

وفي كتاب التوكل لابن أبي الدنيا: «المتوكلون» وفي مطبوعة «المجالسة» «المتواكلون». مع أن مخطوطة «المجالسة» «متوكلون» كما نبه عليه المحقق.

وقد يكون صحيحاً؛ إذا حُمل قول عمر على التعجب والاستفهام الإنكاري.

(٧) في الأصل: «حبة» وفي الأزهرية: «حبة» ولعله الصواب وهو موافق لما عند ابن أبي الدنيا في «التوكل» (ص ٥٠)، برقم (١٠)، والدينوري في «المجالسة» (١٣٢/٧) فلذلك أثبتته.

(٨) هو كالأول عند العسكري في «الأمثال» وهو مفقود وقد عزاه له المتقي الهندي =

وقد صنف ابن خزيمة وابن أبي الدنيا وغيرهما في «التوكل»^(١).

٨٩٦ [١٥١/ب] حديث: «لو أنكم دُلِّيتُم^(٢) بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله».

الترمذي في تفسير الحديث^(٣) من «جامعه» من حديث الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً^(٤) وقال: «إنه غريب»، قال: «ولم يسمع الحسن من أبي هريرة». قال: «وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على

= في «كتر العمال» (١٢٩/٤)، (ح ٩٨٧٥) ووجدته عند ابن أبي الدنيا في التوكل على الله (ص ٥٠)، برقم (١٠)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١٣٢/٧)، برقم (٣٠٢٧) كلاهما من طريق يزيد بن هارون: أنا عون بن موسى عن معاوية بن قرة، أن عمر بن الخطاب ... به.

والقصة إسنادها منقطع؛ لأن معاوية بن قرة لم يلحق عمر بن الخطاب؛ بل إن روايته عن عثمان وعلي مرسلة كما نص عليه أبو زرعة الرازي والشافعي.

فمن باب الأولى أن لا يدرك عمر رضي الله عنه فهو متقدم الوفاة عنهما، وقد ذكر الحافظ أن معاوية عاش ستاً وسبعين سنة وقد توفي سنة (١١٣هـ) وعليه فإن ولادته سنة (٣٧هـ) وعمر توفي سنة ثلاث وعشرين فالانقطاع ظاهر جداً.

انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٨٢)، «تهذيب التهذيب» (١١٢/٤) و«التقريب» (ص ٩٥٦).

(١) كتاب ابن أبي الدنيا مطبوع متداول، وهو صحيح النسبة إليه باسم «التوكل على الله»، ولابن خزيمة، كتاب التوكل ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (١٥٩/١٠).

ولمحمد بن يحيى الذهلي، كتاب «التوكل». ذكره إسماعيل البغدادي في هدية العارفين (ص ١٦/٥).

ولا بن تيمية مصنف أيضاً واسمه: «رسالة في تحقيق التوكل» مطبوع بتحقيق محمد رشاد سالم.

(٢) الإدلاء هو الإرسال. المغرب في «ترتيب المعرب» (٢٩٤/١).

(٣) كذا الأصل و(ز) وفي (م): «الحديد»؛ أي: سورة الحديد، وكلاهما صواب.

(٤) كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب (ومن سورة الحديد) (ص ٧٤٥)، (ح ٣٢٩٨) من طريق شببان بن عبد الرحمن عن قتادة عن الحسن به مطولاً وفيه: ثم قال النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لو أنكم دُلِّيتُم... الحديث. ثم قرأ (هو الأول والآخر والظاهر والباطن».

العرش كما وصف في كتابه»^(١). انتهى بحروفه.

= ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٢٢/١٤)، (ح ٨٨٢٨) عن الحكم بن عبد الملك، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥٦٠/٢ - ٥٦٣) من طريق أبي جعفر الرازي وشيبان ثلاثتهم عن قتادة به.

وخالفهم معمر وسعيد بن أبي عروبة فروياه عن قتادة مرسلًا - لم يذكرنا الحسن عن أبي هريرة - أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٩٩/٢)، وابن جرير في «تفسيره» (٨٠/٢٣، ٨١) بنحوه. مطولاً.

وهما أوثق من أبي جعفر الرازي وشيبان والحكم.

فأبو جعفر الرازي هو عيسى بن ماهان، قال عنه ابن معين: يخطئ ويغلط.

وقال أحمد: ليس بقوي في الحديث.

وقال أبو زرعة شيخ يهم كثيراً، وقال الحافظ: ضعيف سيء الحفظ.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١٣٣/٣) «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٤٤٣/٢)، «تهذيب الكمال» (١٩٥/٣٣)، «التقريب» (ص ١١٢٦).

وشيبان ثقة؛ وثقه ابن معين وابن سعد وأحمد والنسائي. «تهذيب الكمال» (٥٩٥/١٢). وقال الحافظ في «التقريب» (٤٤١): ثقة صاحب كتاب.

والحكم بن عبد الملك ضعيف قال أبو داود: منكر الحديث وقال النسائي ليس بالقوي. «تهذيب الكمال» (١١٢/٧)، وقال الحافظ: ضعيف «التقريب» (٢٦٣).

فهؤلاء الثلاثة روايتهم الموصولة غير محفوظة لمخالفتهم لإمامين ثقتين ثبتين وهما:

معمر بن راشد وهوثقة ثبت كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٦٩١).

وسعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ وكان من أثبت الناس في قتادة وقد اختلط. «التقريب» (٣٨٤).

وهذه قرينة أخرى في ترجيح المرسل وهي تقديم سعيد في قتادة على غيره عند الاختلاف. واختلاطه لا يقدح في هذا الحديث؛ لأنه من رواية يزيد بن زريع عنه، وسماعه منه قديم كما قال الإمام أحمد. «الكامل» لابن عدي (٣٩٣/٣، ٣٩٤).

ولذا قال ابن كثير في «تفسيره» (٨/٧) بعد إيراده اختلاف الوصل والإرسال: ولعل المرسل هو المحفوظ.

والطريق الموصولة معللة أيضاً؛ فإنه كما قال الترمذي: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة».

وقد نفاه عنه أكابر تلاميذ الحسن كما بيته فيما سبق.

والترمذي حكم على الحديث بأنه ضعيف مما يدل على عدم ثبوته عنده.

(١) استدرك عليه ابن تيمية رحمه الله أن هذا تأويل فاسد من جنس تأويلات الجهمية، وهو قوله: «لهبط على علم الله» ثم أوضح شيخ الإسلام معنى الحديث على فرض =

وكذا قال شيخنا^(١) معناه: «أن علم الله يشمل جميع الأقطار، فالتقدير: لهبط على علم الله، والله ﷻ مُنَزَّهٌ عن الحلول في الأماكن؛ فإنه ﷻ كان قبل أن تَحْدُثَ الأماكن»^(٢).

٨٩٧ حديث: «لو بَغَى جيل على جيل لَدُكَّ الباغي».

البخاري في «الأدب المفرد»^(٣): ثنا أبو نعيم: ثنا فطر بن خليفة^(٤) عن أبي يحيى القَتَّات^(٥): سمعت مجاهداً عن ابن عباس به موقوفاً^(٦). وهو^(٧) عند البيهقي في «الشعب»^(٨) من طريق الأعمش عن أبي يحيى القَتَّات به.

= ثبوته. انظر: «مجموع الفتاوى» (٥٧١/٦، ٥٧٤). وانظر: أيضاً كلام ابن القيم في «مختصر الصواعق» (ص ٤٠٠).

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) وهذا القول من الحافظ يُستدرك عليه في تأويله (لهبط على علم الله) ويُنظر ما قاله ابن تيمية في تأويل الحديث على فرض ثبوته في الإحالة الماضية. ويُستدرك عليه أيضاً في نفيه للمكان فإن الحق الذي عليه أهل السُنَّة أن لفظ المكان من الألفاظ المجملة التي يستفصل فيها؛ فهي تحتل حقاً وباطلاً، فإن أريد بها حقاً قبلت وإلا ردت، فلا تنفى بإطلاق، ولا تثبتها بإطلاق. والحق الذي تدل عليه أن الله في العلو ولا تحيط به مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء سبحانه.

وأما المعنى الباطل فهو أن الله يحل في الأماكن فهذا باطل. انظر ما قاله ابن تيمية في «درء التعارض» (٢٩٥/٣).

(٣) باب البغي (٣٠٤/١)، (ح ٥٨٨) ولفظه عنده: لو أن جبلاً بغى...

(٤) فطر بن خليفة المخزومي مولا هم، أبو بكر الحنات - بالمهملة والنون - صدوق رمي بالتشيع، من الخامسة مات بعد سنة خمسين ومائة. خ ٤. «التقريب» (ص ٧٨٧).

(٥) أبو يحيى القَتَّات، الكوفي، زاذان وقيل: دينار، عن مجاهد وعطاء، وعنه إسرائيل وأبو بكر بن عياش قال ابن معين: في حديثه ضعف، هو في الكوفيين مثل ثابت في البصريين، وقال النسائي: ليس بالقوي. د ت ق. «الكاشف» (٤٧١/٢).

(٦) في (م) مرفوعاً وهو خطأ.

(٧) سقطت من (ز).

(٨) «شعب الإيمان» (٦٤/٩)، برقم (٦٢٦٦).

ورواه ابن مردويه^(١) من طريق قطبة^(٢) عن الأعمش به مرفوعاً، ومن طريق الثوري عن الأعمش موقوفاً^(٣).
ورواه ابن المبارك في «الزهد»^(٤) عن فطر عن يحيى عن مجاهد مرسلًا.
قال ابن أبي حاتم^(٥): «اختلف فيه على أبي يحيى القتات^(٦)، والموقوف أصح».

- (١) كتابه مفقود، لكن عزاه إليه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٤٦/٧) وهو في تخريج الكشاف للزيلعي عن ابن عباس مرفوعاً، وروي عنه مرفوعاً أخرجه كما في «الكشاف» (١٢٤/٢) ابن مردويه في تفسيره في سورة الحج من حديث قطبة بن عبدالعزيز عن أبيه عن جده: حدثنا الأعمش عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ.
- (٢) قطبة بن عبدالعزيز الحماني، عن الأعمش وليث، وعنه يحيى بن آدم وعاصم بن يوسف ويحيى الحمالي، ثقة م ٤. «الكشاف» (١٣٧/٢).
وقع في (م) قطة وهو خطأ.
- (٣) رواها ابن مردويه كما في تخريج الكشاف للزيلعي (١٢٤/٢).
وتابعه قيس بن الربيع أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم البغي» (ص ٥٤)، برقم (٧): أخبرنا الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «لو بغى جبل على جبل لجعل الله ﷻ الباغى منهما دكاً».
- (٤) لم أقف عليه فيه. (٥) في «العلل» (٣٠٩/٦).
- (٦) نعم؛ فإن الحديث مداره على أبي يحيى القتات واختلف عليه:
فرواه عنه فطر واختلف عليه أيضاً:
فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين كما سبقت عند البخاري في الأدب ويحيى بن سلام في «تفسيره» (٨٤/١) وخلاّد بن يحيى عند أبي نعيم في «الحلية» (٣٢٢/١) ثلاثتهم عن فطر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً.
وخالفهم وكيع كما في «الزهد» (ص ٧٤٢)، برقم (٤٢٦) فرواه عن فطر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد مرسلًا.
- ورواه عن القتات أيضاً الثوري عند وكيع في «الزهد» (ص ٧٤٣)، برقم (٤٢٧)، وابن مردويه في تفسيره كما في «تخريج الكشاف» (١٢٤/٢)، والأعمش عند البيهقي في «الشعب» (٦٤/٩)، (ح ٦٢٦٦) وإسرائيل عن ابن أبي حاتم في العلل ثلاثتهم عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً.
- فهذه متابعة تامة من الأئمة (الثوري وإسرائيل والأعمش) لفطر بن خليفة في روايته للموقوف.

وفي الباب عن ابن عمر عند ابن مردويه^(١).

= وأما روايته الحديث مرسلأ فلا يصح، ولم تأت إلا من طريق وكيع عنه، ولعل فطرأ أخطأ فاضطرب فيه؛ لأن فيه ضعفاً والراجح أنه صدوق، فالأخذ بموافقته للأئمة أولى.

ولذا لما عُرِضت اختلاف الروایتين على أبي حاتم عن وكيع - المرسله والموقوفه - قال: حديث مجاهد عن ابن عباس قوله أصح. «العلل» (٣٠٨/٦).

فوكيع رواه من طريقين: من طريق فطر وهي المرسله، ومن طريق الثوري وهي موقوفه، وقد صحح الموقوف أبو حاتم في علله وأعل بها المرسل. (٣٠٨/٦).

وعليه فإن مدار الإسناد على أبي يحيى القتات وهو ضعيف يكتب حديثه، وبقيه الرجال ثقات، لكنه لم ينفرده فقد تابعه الأعمش عند ابن أبي الدنيا في كتابه «ذم البغي» (ص ٥٤)، برقم (٧٧ خلف) من طريق قيس بن الربيع والحري في «غريبه» (٦٠٣/٢) من طريق أبي معاوية كلاهما عنه (الأعمش) به موقوفاً.

فالأعمش مرة رواه عن مجاهد بواسطة وهو عن أبي يحيى القتات ومرة بدون واسطة. فالأعمش قد اختلف عليه فرواه علي بن مسهر عنه عن يحيى القتات به موقوفاً عند البيهقي في «الشعب» (٦٤/٩)، (ح ٦٢٦٦).

وخالفه أبو معاوية محمد بن خازم عند الحري في غريبه (٦٠٣/٢)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ٦٣) وقيس بن الربيع عند ابن أبي الدنيا (ص ٥٤)، رقم (٧) وعبيدالله بن زحر ثلاثتهم لم يذكروا القتات وإنما الأعمش عن مجاهد به موقوفاً.

ولعلها أرجح؛ لأن أبا معاوية من أثبت الناس في الأعمش وهو مخصوص بحديثه كما يفهم من كلام الأئمة.

قال ابن المديني: هو حسن الحديث عن الأعمش حافظ له. وقال أحمد: هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره. شرح علل الترمذي (٦٧٠/٢).

وسئل ابن معين عن أبي معاوية ووكيع أيهما أحب إليك في الأعمش؟ فقال: أبو معاوية أعلم به، ووكيع ثقة. التعديل والتجريح (٦٨٥/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٤٨/٧) وقدمه مرة على جرير، وقال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية. «الجرح والتعديل» (٢٤٧/٧).

وبالجملة فالأثر صحيح ثابت موقوفاً عن مجاهد عن ابن عباس قوله. كما قال أبو حاتم رحمه الله تعالى.

(١) كتابه مفقود وقد عزاه له السيوطي في «الدر المنثور» (٦٤٧/٧).

وهو عند ابن عدي في «الكامل» (٣٠٦/١) من طريق إسماعيل بن يحيى: حدثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو بغى جبل على جبل لخر الجبل الذي بغى».

وعن أنس عند ابن حبان في «الضعفاء»^(١) في ترجمة أحمد بن الفضل، وقال: «إنه كان يضع الحديث».

٨٩٨ حديث: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً».

متفق عليه عن أنس به مرفوعاً^(٢).

وفي الباب عن أبي هريرة^(٣) وجماعة^(٤).

= قال ابن عدي: باطل بهذا السند لا يرويه عن ابن أبي ذئب إلا إسماعيل. قلت: وقد قال هو في مطلع ترجمته: «يحدث عن الثقات بالبواطيل».

وإسماعيل مجمع على تركه قاله الحاكم. كما في «سؤالات السجزي» له (ص ٢٤٨)، والذهبي في «الميزان» (٢٥٣/١)؛ وكذبه صالح جزرة، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم. انظر: «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص ٩٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢٥٣/١).

وروي من طريق آخر عن ابن عمر كما في «سؤالات أبي زرعة» (٧١٣/٢) من طريق أبي حاتم وقال: لا أصل له باطل.

(١) المسمى بـ«المجروحين» (١٥٥/١) من طريق أحمد بن محمد بن الفضل عن نصر بن علي عن سفيان عن الزهري عن أنس. وروى ابن حبان عنه عدة أحاديث وقال عنها: «موضوعة» واتهمه بوضعها. (١٥٥/١). وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (ص ١٢٥). وقال الذهبي: كذاب دجال روى عن نصر بن علي. انظر: المغني في «الضعفاء» (ص ١٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً (١٠٢/٨) من حديث أنس. وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٣٨/٤)، كتاب الفضائل باب توقيره وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه... من حديث أنس وفيه قصة. (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث أبي هريرة كالأحوال السابقة فإنه رواه قبل حديث أنس.

(٤) منهم أم المؤمنين عائشة وأبي ذر الغفاري وابن أم مكتوم وأبو الدرداء وسمرة بن جندب عند البزار وابن مسعود عند الطبراني.

فأما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الاستسقاء، باب الصدقة في «الكسوف» (٣٤/٢) وللحديث قصة.

وأما حديث ابن أم مكتوم فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧٢/١)، (ح ٨٨٧)، =

= والحاكم في «المستدرک» (٦٣٥/٣) كلاهما من طريق إسحاق بن سليمان الرازي عن أبي سنان عن عمرو بن مرة عن أبي البختری عن ابن أم مكتوم رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ ذات غداة فقال: سعرت النار لأهل النار وجاءت الفتن كقطع الليل المظلم، لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثير. وإسناده صحيح رجاله ثقات. وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٦/١٠) وعزاه للطبراني وقال: رجاله رجال الصحيح.

وأما حديث أبي الدرداء فاختلف فيه وقفاً ورفعاً من طريق شعبة وعليه اختلفوا: فرواه مسلم بن إبراهيم عنه مرفوعاً عند أبي داود في «الزهد» (ص ١٩٤)، (ح ٢١٤) وخالفه جماعة في وقفه قال أبو حاتم كما في «العلل» (٤٥/٥): والموقوف أصح، وأصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث.

وكأن البزار يميل إلى وقفه حيث قال (ولا نعلم هذا الحديث أسنده عن شعبة إلا مسلم وقد رواه جماعة غير مسلم عن شعبة فأوقفوه عن أبي الدرداء).

وأما حديث أبي ذر فأخرجه الترمذي في «جامعه» (ص ٥٢٣)، (ح ٢٣١٢)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٦٩٦)، (ح ٤١٩٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٦٨/٣)، (ح ١١٣٥)، والبزار في «مسنده» (٣٥٧/٩)، (ح ٣٩٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٦/٢)، (ح ٧٦٤) كلهم من طريق إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد عن مورك عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث، وفيه طول ومنه الشاهد.

وفي سننه: إبراهيم بن المهاجر لين الحديث؛ ضعفه ابن معين. «العلل» لأحمد (٢٩٣) ولينه أحمد كما في «العلل» رواية المروزي (ص ٣٨) وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به محله الصدق. «الجرح والتعديل» (١٣٣/٢) وقال الدارقطني: ضعفه سؤالات الحاكم له (ص ١٨٠). ولذا قال الحافظ: صدوق لين الحديث. «التقريب» (ص ١١٦).

وحديثه حسن في الشواهد؛ فإن الأحاديث المتقدمة تشهد للجملة الواردة في حديثه. وروي موقوفاً عن أبي ذر من طريق صحيحة: أخرجه هناد في «الزهد» (٢٦٩/١)، برقم (٤٦٨) ومن طريقه أبو داود في «الزهد» (ص ١٨٧)، (ح ٢٠٤) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر موقوفاً عليه..

وأما حديث عبدالله بن مسعود فأخرجه البزار في «مسنده» (١٧٦/٥)، (ح ١٧٧٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٢١/٣)، والطبراني في «الأوسط» (٢٤٩/٧)، (ح ٧٤١٣)، و«الكبير» (٢٢٥/١٠)، (ح ١٠٣٩٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٣/٤) من طريق محمد بن الليث أبي الصباح الهدادي عن محمد بن عمر الرومي: ثنا عبيد الله بن =

٨٩٩ حديث: «لو تعلم^(١) البهائم من الموت ما يعلم ابن آدم ما أكلت منها سمياً».

البيهقي في «الشعب»^(٢)،

= سعيد أبو مسلم قائد الأعمش عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «سمرت النار وأزلقت الجنة يا أهل الحجرات لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً».

قال العقيلي: لا يتابع على هذا أي قائد الأعمش - ولا على غيره؛ في حديثه عن الأعمش وهم كثير، أما هذا المتن فيروى من غير هذا الوجه بأسانيد صالحة جيد. قلت: يشير العقيلي إلى حديث أنس الذي في الصحيحين كما في مطلع التخريج. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش عن زيد، تفرد به عنه محمد بن فائدة أبو مسلم».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٦/١٠) وقال: «فيه عبيدالله بن سعيد قائد الأعمش وهو ضعيف ووثقه ابن حبان وقال: يخطئ وبقي رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف».

فالحديث قد تفرد به قائد الأعمش عن الأعمش وهو ضعيف لا يحتمل تفرده؛ وكذلك من تحته ضعفاء:

فتلميذه الراوي عنه محمد بن عمر بن الرومي البصري قال عنه أبو زرعة: شيخ فيه لين. وضعفه أبو داود، ووثقه ابن حبان، وقال الحافظ: لين الحديث.

انظر: «الثقات» (٧١/٩)، «تهذيب الكمال» (١٧٠/٢٦)، «التقريب» (ص ٨٨١). وتلميذه محمد بن الليث الهادي.

قال عنه ابن حبان: يخطئ ويخالف.

وأورده الذهبي في «الميزان» من غير أن ينسبه.

وقال: لا يُدرى من هو؟ وأتى بخبر موضوع، والظاهر أنه أبو ليبيد السرخسي الراوي عن عبدالرحمن بن أبي الزناد.

قال السليمان: فيه نظر.

انظر: «الثقات» (١٣٥/٩)، «الميزان» (٢٣/٤).

(١) في الأصل: «يعلم» والتصويب من (ز) و(د) و(م) وهو الموافق لما في المصادر وأنسب من حيث الترتيب الهجائي.

(٢) (١٣٧/١٣)، (ح ١٠٠٧٣) من طريق محمد بن إسماعيل: ثنا عبدالله بن سلمة، عن [أبيه] عن أم صُبَيَّة الجهنية قالت: قال رسول الله ﷺ: «لو تعلم البهائم من الموت ما يعلم بنو آدم ما أكلت سمياً».

والقضاعي^(١)، من حديث أم صُبَيْة^(٢) الجهنية^(٣) به مرفوعاً.

ورواه الديلمي^(٤)، من حديث أبي سعيد رفعه بلفظ: «لو علمت البهائم

= تنبيه: وقع في المطبوعة تصرف من المحقق حيث أضاف بين عبدالله بن مسلمة وأم

صبية: (عبدالرحمن بن المسور) وعلل بقوله: حتى يستقيم الإسناد!

وتعليه خطأ؛ فإنه بجمع الطرق يتبين الساقط، ففي المصدرين الآتين الشهاب ومعجم ابن الأعرابي وقع تسميته - عن أبيه - أي: أبو عبدالله واسمه: سلمة بن أسلم الأنصاري وهو صحابي جليل.

(١) في «مسند الشهاب» (٣١٤/٢)، (ح ١٤٣٤) من طريق محمد بن إسماعيل الجعفري به.

بلفظ لو تعلم البهائم من الموت ما يعلم بن آدم ما أكلتم سميناً.

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٠/١)، (ح ٢٢٤) وسند القضاعي من طريقه.

والحديث بهذا السند ضعيف جداً فيه علتان:

الأولى: ضعف محمد بن إسماعيل بن جعفر الجعفري؛ قال فيه أبو حاتم: منكر

الحديث؛ يتكلمون فيه. وقال أبو نعيم: متروك.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٨٩/٦) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٤٢/٣)،

«لسان الميزان» (٥٦٨/٦).

والثانية: ضعف عبدالله بن سلمة؛ قال عنه أبو زرعة والعقيلي: منكر الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧٠/٥)، و«ضعفاء العقيلي» (٣٥٢/٣).

(٢) في (م): «صفية» وهو خطأ.

(٣) قيل اسمها: خولة بنت قيس فهي جدة خارجة بن الحارث بن رافع بن مكيث، حديثها

عند أهل المدينة، روى عنها النعمان بن حَرْبُوذ في الوضوء. «الاستيعاب» (١٩٤٣/٤).

(٤) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/٣٩٩ أ) من طريق البيهقي - وهو عند البيهقي

في «الدلائل» (٣٤/٦) والسياق له - من طريق علي بن قادم عن أبي العلاء خالد بن

طهمان عن عطية عن أبي سعيد قال: مر رسول الله ﷺ بظبية مربوطة إلى خباء...

وفيه قصة، وفيه: (لو علمت البهائم من الموت ما تعلمون ما أكلتم منها سميناً

أبدأ...).

وخولف علي بن قادم في إسناده: فرواه وكيع عن خالد بن طهمان عن عبدالملك بن

عمير مرسلًا كما في «الزهد» له (٢٨٥/١)، برقم (٦٣).

ورواية وكيع أرجح وهو ثقة ثبت؛ ولأن المخالف له ضعيف وهو علي بن قادم ضعفه

ابن سعد فقال: منكر الحديث شديد التشيع. وضعفه ابن معين. وقال أبو حاتم محله

الصدق. وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه.

انظر: «الطبقات» (٤٠٤/٦)، «الجرح والتعديل» (٢٠١/٦)، «الكامل» (٢٠١/٥)،

«ميزان الاعتدال» (١٥٠/٣).

= وعليه فلا تقوى روايته لمعارضة وكيع فهي منكورة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن ابن طهمان صدوق تغير واختلط كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٢٨٧) واختلاطه قبل موته بعشر سنين كما قال ابن عدي في «الكمال» (١٩/٣) ولم أر من نص على وفاته تحديداً في كتب الوفيات والتواريخ والاختلاط حتى نعلم من حمل عنه قبل أو بعد الاختلاط؛ إلا أن وكيعاً متقدماً الوفاة وأعلى طبقة من ابن قادم فلعل أخذه كان مبكراً. والحديث لا يصح مرسلًا ولا موصولًا، ورواية الوصل فيها عطية العوفي وهو ضعيف مشهور بالتدليس.

وقد عنعن في إسناد هذا الحديث.

وتكلم الأئمة في روايته عن أبي سعيد خاصة، هل يعني به الكلبي أو الخدري رضي الله عنه. فذهب أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٨/١)، وابن حبان في «المجروحين» (١٧٦/٢) إلى أنه يكنى الكلبي أبا سعيد إيهاماً منه أنه الخدري، وهو ما يسمى بتدليس الشيوخ.

لكن خصه الحافظ ابن رجب فيما يرويه عن أبي سعيد في التفسير خاصة، أما المرفوع كما هو الحال هنا فإنما يقصد الخدري والله أعلم. «شرح علل الترمذي» (٦٩٠/٢).

ومهما يكن من شيء فهو ضعيف مشهور بالتدليس القبيح كما قال الحافظ في «تعريف أهل التقديس» (ص ٥٠).

وقد عزاها المناوي في «فيض القدير» (٣١٥/٥) للسهيلى والحاكم من حديث أبي سعيد، وقال: «إسناده فيه ضعفاء».

ورمز له السيوطي بالضعف في «الجامع الصغير» (٤٥٦/٢).

والأثر يروى معضلاً من حديث الحسن بن صالح قال ابن المبارك: ثنا الحسن بن صالح أنه بلغه أن النبي ﷺ قال: فذكره... أخرجه في «الزهد» (ص ٣٨)، برقم (١٥٢).

ويروى من قول سفيان الثوري أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٢/٦) قال: ثنا القاضي: ثنا محمد بن أيوب: ثنا عبدالرحمن بن سلم: ثنا يحيى بن زكريا قال: سمعت سفيان الثوري يقول: فذكره إلا أنه قال «تعقل» بدل «تعلم» وتعقلون بدل «تعلمون».

وعبدالرحمن بن سلم أظنه (سلمة) لأنني لم أر في تلاميذ ابن الزكريا ولا من مشايخ محمد بن أيوب من هو بهذا الاسم والذي وجدته هو عبدالرحمن بن سلمة. ترجمه ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» فقال: عبدالرحمن بن سلمة الرازي =

من الموت ما علمتم^(١) ما أكلتم منها لحمًا سمينًا». وعنده^(٢) بلا سند عن أنس رفعه: «لو أن البهائم التي تأكلون لحومها علمت ما تريدون^(٣) بها ما سمنت، وكيف تسمن أنت يا ابن آدم والموت أمامك».

٩٠٠ هـ: «لو تفتح عمل الشيطان».

النسائي^(٤)، وابن ماجه^(٥)، والطحاوي^(٦) من طريق محمد بن عجلان^(٧) عن الأعرج^(٨) عن أبي هريرة به مرفوعاً: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك [١٥٢/أ] واستعن

= كاتب سلمة بن الفضل، أبو محمد الأزداني، روى عن يحيى بن الضريس، وسلمة بن الفضل، روى عنه محمد بن أيوب ومحمد بن العباس بن بسام مولى بني هاشم الرازي. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٢٤١/٥). فهو مجهول الحال.

ويروى أيضاً عن عيسى عليه السلام أخرجه أبو نعيم في جزء حديثه برقم (٣): حدثنا هارون بن يوسف بن زياد البزاز أبو أحمد، حدثنا محمد بن أبي عمر؛ يعني: العدني: حدثنا سفيان، عن مالك، قال: مر عيسى ابن مريم عليه السلام بظبية ربيطة قوم وللحديث قصة.

ورجال السند موثقون إلى مالك.

(١) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «علمت».

(٢) وهو في «مسند الفردوس» (٣/٣٦٠)، برقم (٥٠٨٨) وفيه: «عرفت» بدل «علمت».

(٣) في (م): «تريد».

(٤) كتاب «عمل اليوم والليلة». ما يقول إذا غلبه أمر (٢٣٠/٩)، (ح ١٠٣٨٢) من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان به.

(٥) في «سننه» المقدمة، باب في القدر (ص ٢٩)، (ح ٧٩) من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان به.

(٦) شرح مشكل الآثار (١/٢٣٦)، (ح ٢٥٩) من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان به.

وأخرجه من الطريق نفسه ابن حبان في «صحيحه» (٢٨/١٣)، (ح ٥٧٢١).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥١).

(٨) عبدالرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود، عن أبي هريرة وعبدالله بن بحينة، وعنه الزهري وابن لهيعة، كان يكتب المصاحف. توفي بالثغر (١١٧) ع. «الكاشف» (٦٤٧/١).

بالله ولا تعجز، فإن غلبك أمر فقل: قدر^(١) الله وما شاء فعل، وإياك واللو؛ فإن اللو تفتح عمل الشيطان» وهو من هذا الوجه عند الطبراني^(٢) بلفظ: «فإن أصابك شيء فلا تقل^(٣) لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قدر الله وما شاء فعل؛ فإن لو مفتح الشيطان» وأوله عنده: «إحرص» دون ما قبله.

وقد رواه هو^(٤) والنسائي^(٥) أيضاً من حديث فضيل بن سليمان^(٦) عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج أبا الزناد^(٧)، وقال النسائي: «فضيل ليس بالقوي»^(٨).

(١) يجوز في نطقها وجهان:

الأول: قدر بتشديد الدال على أنه فعل ماض.

والثاني: (قَدَرُ) بفتح القاف والدال على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا قدر الله.

(٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة. وورد تخريج الحديث عند الحافظ في الفتح، كتاب التمني (٢٢٨/١٣) ومنه نقل السخاوي هذا التخريج لكنه يقول: «الطبري» وليس «الطبراني». وهي في النسخ كلها الطبراني.

ولعل الصواب (الطبري) فإن ابن حجر نقل عن الطبري توجيهه للحديث في الفتح.

(٣) كذا الأصل و(م) وصحفت في (ز) إلى: «تكل».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) «السنن الكبرى» عمل اليوم والليلة ما يقول إذا غلبه أمر (٢٣١/٩)، (ح ١٠٣٨٣).

(٦) فضيل بن سليمان النميري، عن أبي مالك الأشجعي، ومنصور بن صفية، وعنه: الفلاس وطبقته قال عباس عن ابن معين: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم وغيره: ليس بالقوي. مات (١٨٠هـ) ع. «الكاشف» (١٢٤/٢).

(٧) عبدالله بن ذكوان أبو الزناد، المدني مولى بني أمية، وذكوان هو أخو أبي لؤلؤة قاتل عمر رضي الله تعالى عنه، عن أنس وعمر بن سلمة ولم يره فيما قيل، وسعيد بن المسيب والأعرج وعدة، وعنه مالك والليث والسيافان. ثقة ثبت. مات فجأة في رمضان سنة (١٣١هـ).

ع. «الكاشف» (٥٤٩/١).

(٨) قاله عقب روايته الحديث (٢٣١/٩) في الكبرى، وهو إعلال من النسائي لهذه الرواية

فإنه روى الحديث من طريق ابن عيينة عن محمد بن عجلان ولم يذكر أبا الزناد.

ثم أورد عقبها رواية فضيل بن سليمان عن ابن عجلان وذكر أبا الزناد.

فقال النسائي: فضيل بن سليمان ليس بالقوي.

فيكون الفضيل قد خالف ابن عيينة في إسناده؛ فروايته للحديث بهذا السند منكرة =

وأخرجاه^(١) أيضاً، وكذا الطحاوي^(٢) من طريق ابن المبارك عن ابن عجلان، فجعل الواسطة: ربيعة بن عثمان^(٣) لا أبو الزناد. ورواه النسائي^(٤) من وجه آخر: عن ابن المبارك فَبَيَّن^(٥) أنه سمعه من ربيعة وحفظه من ابن عجلان عنه. وكذا أخرجه الطحاوي^(٦) وقال: «دَلَّسَه ابن عجلان عن الأعرج؛ وإنما سمعه من ربيعة»^(٧).

ثم رواه الثلاثة^(٨) أيضاً وكذا: مسلم في «صحيحه»^(٩) من طريق

= لمخالفته سفيان بن عيينة.

وفضيل كما قال النسائي: ليس بالقوي.

وضعه غير واحد كابن معين، وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيان. «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (٤٤٨١)، «الجرح والتعديل» (٧٢/٧، ٧٣).

وقال الحافظ: صدوق له خطأ كثير. «التقريب» (ص ٧٨٥).

(١) أي: الطبراني والنسائي ورواية الطبراني لم أقف عليها وأما رواية النسائي فهي في «الكبرى» (٢٣١/٩)، (ح ١٠٣٨٤) من طريق عبدالله بن محمد بن أسماء عن ابن المبارك به.

(٢) «شرح مشكل الآثار» (٢٣٦/١)، (ح ٢٦٠).

(٣) ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبدالله بن الهدير، التيمي، أبو عثمان المدني، صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن سبع وسبعين. م س ق. «التقريب» (ص ٣٢٢).

(٤) «الكبرى» (٢٣١/٩)، (ح ١٠٣٨٥).

(٥) أي: ابن المبارك وقوله: سمعته من ربيعة وحفظي له من محمد - أي: ابن عجلان - «الكبرى» للنسائي (٢٣١/٩).

(٦) «شرح مشكل الآثار» (٢٣٦/١)، (ح ٢٦٠). (٧) المصدر السابق (٢٣٧/١).

(٨) وهؤلاء هم: الطبري أو الطبراني والنسائي في «الكبرى»، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول إذا غلبه أمر (٢٣٢/٩)، (ح ١٠٣٨٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٣٧/١)، (ح ٢٦٢).

(٩) «صحيح مسلم» كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله (٢٠٥٢/٤)، (ح ٢٦٦٤).

وهذه أصح الطرق وأسلمها وقد قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٢٨/١٣):

«وهذه الطريق أصح طرق هذا الحديث، وقد أخرجها مسلم من طريق عبدالله بن =

عبدالله بن إدريس^(١) عن ربيعة بن عثمان فقال: عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج... بدل «ابن عجلان» فيحتمل^(٢) أن يكون ربيعة سمعه من كل

= إدريس أيضاً واقتصر عليها ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده...».

وخلاصة مما تقدم من سرد الطرق وبيان الاختلاف فإن ابن عجلان اختلفوا عليه في روايته للحديث واتضح من كلام الطحاوي بجمعه لطرق الحديث أن ابن عجلان دلس في روايته الحديث فمرة يروي عن الأعرج ومرة يروي عنه بواسطة ربيعة بن عثمان. وهو الصواب.

وبين الطحاوي أيضاً أن ربيعة نفسه دلسه كذلك عن الأعرج فلم يسمعه منه مباشرة، وإنما سمعه من محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج به... وهي الرواية التي اعتمدها الإمام مسلم في «صحيحه»، وابن حبان في «صحيحه» وتابعهما على إخراجها: ابن ماجه وابن أبي الدنيا وابن أبي عاصم. فتعتبر على هذا التحقيق أن رواية ابن إدريس هي المحفوظة.

(١) عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي، أبو محمد، أحد الأعلام، عن أبيه وعمه داود وحسين وهشام بن عروة، وعنه أحمد وإسحاق والطاردي، قال أحمد: كان نسيج وحده. توفي ١٩٢ع. «الكاشف» (٥٣٨/١).

(٢) هذا الاحتمال هو للحافظ ابن حجر كما في «الفتح»، كتاب التمني (٢٢٨/١٣). وعنه نقل السخاوي، لكن لم أقف على رواية ربيعة عن ابن عجلان؛ علماً بأن ربيعة من مشايخ ابن عجلان؛ فعمل الحافظين قد اطلعا على ما لم نطلع عليه. لكن جميع من أخرج الحديث من طريق ربيعة ذكر له راويين: وهما عبدالله بن إدريس ومحمد بن عجلان.

وكذلك ما ذكره الإمام الطحاوي هو الصواب حينما أعل رواية ابن عجلان عن الأعرج، ورواية ربيعة عن الأعرج.

فالأولى: أثبت تدليس ابن عجلان عن الأعرج وإنما سمعه بواسطة ربيعة عنه.

والثانية: أثبت تدليس ربيعة بن عثمان حينما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً... وإنما رواه بواسطة محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج به.

ثم قال: فوقفنا بذلك على أن أصل هذا الحديث في إسناده إنما هو: «عن ابن عجلان عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج». «شرح مشكل الآثار» (٢٣٨/١).

قلت: وهي التي رواها مسلم في الصحيح وآخرون، وما سبق من رواية ابن عجلان مخالفاً فيه ابن إدريس غير محفوظ.

من ابن حبان، وابن عجلان؛ إذ ابن المبارك حافظ كابن إدريس ولفظ ابن إدريس: «إياك ولو فإن لو من الشيطان».

وما وقع عند بعض رواة مسلم بلفظ: «اللّو» بالتشديد قال القاضي عياض: «المحفوظ خلافه»^(١).

قال النووي^(٢) مشيراً للجمع بين هذا الحديث وما ثبت من استعماله ﷺ (لو) كقوله: «لو سلك الناس وادياً»^(٣) «لو استقبلت من أمري ما استدبرت»^(٤): «الظاهر أن النهي عن إطلاقها فيما لا فائدة فيه، وأما من قالها متأسفاً على ما فات من طاعة الله تعالى، أو ما هو متعذر عليه منها ونحو هذا، فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث».

وفيه غير ذلك^(٥)، وترجمة البخاري في التمني بما يجوز من (اللّو) قد

(١) نقله ابن حجر عنه في «الفتح» (٢٢٥/١٣) وعلل بأن (لو) حرف، ودخول الألف واللام عليها غير جائز عند أهل العربية.

ويقصد بالمحفوظ خلافه هي رواية (لو) وهي عند مسلم في «صحيحه».

(٢) في شرحه على «صحيح مسلم» المسمى بالمنهاج شرح «صحيح مسلم» بن الحجاج (٢١٦/١٦) كتاب العلم. ط. المصرية بالأزهر.

(٣) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (١٥٨/٥، ١٥٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصة، والشاهد منه: «لو سلك الناس وادياً أو شغباً لسلك وادي الأنصار أو شغبهم».

(٤) «صحيح البخاري»، كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة (١٦٠/٢) من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً والشاهد بتمامه «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدي لأحلت».

(٥) أي: من الجمع والتوجيه، فقد نقل ابن حجر في «الفتح» (٢٢٨/١٣) عن الطبري كلاماً مفاده أن: طريق الجمع بين هذا النهي وبين ما ورد من الأحاديث الدالة على الجواز أن النهي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع، فالمعنى: لا تقل لشيء لم يقع «لو أنني فعلت كذا لوقع»، قاضياً بتحتم ذلك غير مضمّر في نفسك شرط مشيئة الله تعالى وما ورد من قول لو محمول على ما إذا كان قائله موقناً بالشرط المذكور وهو أنه: لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته، وهو كقول أبي بكر في الغار: «لو أن أحدهم رفع قدمه لأبصرنا» فجزم بذلك مع تيقنه أن الله قادر على أن يصرف أبصارهم =

يشير لذلك^(١)، والله الموفق.

٩٠١ حديث: «لو صدق السائل ما أفلح من رده».

روي كما قال ابن عبد البر في «الاستذكار»^(٢) من جهة جعفر بن محمد^(٣) عن أبيه^(٤) عن جده^(٥) به مرفوعاً ومن جهة يزيد بن رومان^(٦) عن عروة عن عائشة رفعه أيضاً: «لولا^(٧) أن السؤال يكذبون ما أفلح من ردهم»^(٨).

= عنهما بمعنى أو غيره، لكن جرى على حكم العادة الظاهرة وهو موقن بأنهم لو رفعوا أقدانهم لم يبصروهما إلا بمشيئة الله تعالى. انتهى ملخصاً.

(١) في «صحيحه»، كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ (٨٥/٩).

وقد أورد تحت الباب عدة أحاديث جاء التصريح فيها من قول النبي ﷺ بـ (اللو). فترجمة البخاري تشعر بأن ثمة مواضع وحالات يجوز فيها التلطف بـ (اللو).

(٢) (٤٠٤/٢٧)، (ح ٤١٦٤٣). ولم يذكر ابن عبد البر سنده كاملاً وإنما علقه فقال: «وروي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً».

وأورده في التمهيد أيضاً (٢٩٧/٥) فقال: وقد روى عمر بن راشد عن مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال دخل رسول الله ﷺ على بلال فوقف بالباب سائل فردّه فقال رسول الله ﷺ: «لو صدق السائل ما أفلح من رده». ثم قال ابن عبد البر: «وهذا حديث منكر؛ لا أصل له في حديث مالك، ولا يصح عنه». قلت: وفيه علتان:

الأولى: ضعف عمر بن راشد وهو الراوي المتفرد بهذا عن مالك.

ضعفه أحمد وابن معين والبخاري وأبو زرعة والنسائي.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٠٧/٦)، «ميزان الاعتدال» (١٩٣/٣).

والثانية: فيه انقطاع؛ لأن الجد هنا هو جد جعفر علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب تابعي ليس صحابياً، وعليه فإن حديثه مرسل.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٣٠).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٣٠).

(٥) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي؛ زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور... ع. «التقريب» (ص ٦٩٣).

(٦) يزيد بن رومان مولى آل الزبير، المدني القارئ، أبو روم، عن ابن الزبير وصالح بن خوات، وعنه جرير بن حازم ومالك، ثقة ع. «الكاشف» (٣٨٢/٢).

(٧) في (م): «لو» بدل «لولا» وهو خطأ.

(٨) هذا الحديث بهذا السند أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٥/٢) ومن طريقه =

وحديث عائشة عند القضاعي بلفظ: «ما قُدّس»^(١).

قال ابن عبد البر: «وأسانيدھا ليست بالقوية»^(٢). وسبقه ابن المديني فأدرجه [١٥٢/ب] في خمسة أحاديث قال إنه: «لا أصل لها».

وكذا رواه العقيلي في «الضعفاء» من حديث عائشة^(٣) وابن عمرو^(٤)

= ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٥٦/٢) ورواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١٤٠/٦)، (ح ٢٤٧١) ومن طريقه القضاعي في «مسنده» (٣١١/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٨٠/٥)، (ح ٣١٢٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٩٦/٥) كلهم من طريق عبدالله بن عبد الملك القرشي عن يزيد بن رومان به.

وسنده ضعيف جداً من أجل عبدالله بن عبد الملك أبو كرز القرشي، قال العقيلي في مطلع ترجمته: «يروي عن يزيد بن رومان وغيره، منكر الحديث». ثم ذكر له هذا الحديث من مناكيره.

وقال ابن حبان: «يروي عن يزيد بن رومان وأهل المدينة العجائب». ثم مثل له بهذا الحديث أيضاً. «المجروحين» (١٧/٢).

وأمر أبو زرعة بالضرب على حديثه. «أجوبته على البرذعي» (٥٠١/٢) وقال الدارقطني: متروك الحديث. «سنن الدارقطني» (١٧٥/٤).

وقال ابن حبان عن هذا الحديث بهذا السند: لا أصل لهذا الحديث.

تعليقات الدارقطني على «المجروحين» (ص ١٤٦).

وأورد له الذهبي هذا الحديث بهذا الإسناد في «الميزان» وجعله من مناكيره. (٤٥٧/٢).

(١) وقد سبق وهو بلفظ «ما قُدّس» عند البيهقي في الشعب والدينوري في المجالسة وقد سبقت الإحالة إليهما.

(٢) في «الاستذكار» (٤٠٤/٢٧)؛ يعني: بذلك هذا الحديث وحديث «للسائل حق وإن جاء على فرس» وقد سبق.

(٣) في «الضعفاء» (٢٧٥/٢) وسبق تخريجه في الصفحة الماضية.

(٤) في «الضعفاء» (٥٩/٣) من طريق عبد الأعلى بن حسين بن ذكوان المعلم عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لو صدق المساكين ما أفلح من ردهم».

ثم قال: «ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ».

ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٥/٢).

قال العقيلي في عبد الأعلى: منكر الحديث حديثه غير محفوظ.

زاد ابن الجوزي: وأبوه ضعيف. (١٥٦/٢).

وقال: «إنه لا يصح في هذا الباب شيء»^(١).

وعند الطبراني بسند ضعيف أيضاً من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «لولا»^(٢)
أن السائلين يكذبون ما أفلح من ردهم»^(٣).

(١) (٥٩/٣).

(٢) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «لو».

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩٤/٨)، (ح ٧٩٦٧) وفي موضع آخر (٢٩٥/٨)، (ح ٧٩٦٨) فالأول: من طريق إبراهيم بن طهمان، والثاني: من طريق عبدالله بن مسعر كلاهما عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً، وألفاظهما متقاربة. وأخرجه ابن حبان في جزء حديثه (ص ١٦٥)، (ح ٨٤) من طريق عبدالله بن مسعر عن جعفر به.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٠/٣) وعزاه للطبراني في «الكبير» وقال: فيه جعفر بن الزبير وهو ضعيف.

لكن قال في موضع آخر عنه: متروك الحديث. «المجمع» (٢٢٦/٤).

وهو يتوافق مع أحكام الأئمة، ولربما هو تفسير منه لدرجة الضعف فإنه يتفاوت كما هو معلوم.

وقد أمر أحمد وأبو زرعة بالضرب على حديثه. وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والبيهقي وابن حجر: متروك الحديث. بل نقل ابن الجوزي الإجماع على تركه.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٠٦/٣) و«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص ٢٨)، «الجرح والتعديل» (٤٧٩/٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٧٤)، «تهذيب الكمال» (٣٢٥، ٣٦)، «التقريب» (ص ١٩٩).

لكنه قد توبع بما لا ينفع؛ تابعه عمر بن موسى الوجيهي عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٩/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٦/٢).

وذكر ابن عدي له عدة أحاديث من طريقه ثم قال: «... وهو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً». «الكامل» (١٢/٥).

وأورد الحديث ابن طاهر في « ذخيرة الحفاظ » (٢٠٠٩/٤) وقال: الوجيهي هذا متروك الحديث.

ورماه بالوضع أبو حاتم الرازي، وقال النسائي متروك.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٣٣/٦)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٨٩).

وحديث أبي أمامة ضعفه العراقي في تخريج الإحياء «المغني عن حمل الأسفار» =

٩٠٢ حديث: «لو عاش إبراهيم^(١) لكان نبياً».

قال النووي في ترجمة إبراهيم من «تهذيبه»^(٢): «وأما ما رُوي عن بعض المتقدمين: لو عاش إلى آخره... فباطل وجسارة على الكلام على المغييات،

= (١٧٤/١)، والسيوطي في «الجامع الصغير» (٢/٦٠٤)، والمنائوي في «التيسير» (٣١٥/٢)، ط. المكتب الإسلامي.

والحديث يروى عن أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما:

فأما حديث أبي هريرة فرواه ابن صرصري في «أماله» نقلاً عن «اللائليء المصنوعة» (٦٣/٢) من طريق عمر بن الصباح عن مقاتل بن حيان عن عبدالرحمن بن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «لولا المساكين يكذبون ما أفلح من ردهم».

وهو موضوع بهذا السند؛ آفته عمر بن الصباح كذبه ابن راهويه والأزدي، ورماه بالوضع ابن حبان. وقال أبو نعيم: يروي عن مقاتل الموضوعات. وقال الذهبي: ليس بثقة ولا مأمون.

«تهذيب الكمال» (٣٩٧/٢١)، «ميزان الاعتدال» (٢٠٦/٣).

وأما حديث أنس فأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١٠٤/٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/١)، ط. حمدي (١٦٠) من طريق بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: لولا أن السؤال يكذبون ما أفلح من ردهم.

قال العقيلي بعد إirاده بعض أحاديث بشر بن الحسين - منها هذا -: «هي مناكير كلها». «الضعفاء» (١٦٠/١)، ط. حمدي وهذا النص ساقط من طبعة قلعجي.

وأورده الذهبي في «الميزان» (٣١٦/١) وعده من موضوعاته.

قلت: وبشر الأصبهاني يقال له صاحب الزبير، كذبه بعضهم في روايته عن الزبير خاصة، كأبي داود الطيالسي وأبي حاتم الرازي وابن حبان.

وقال الدارقطني: «يروي عن الزبير بواطيل؛ وله عنه نسخة موضوعة».

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٥٥/٢)، «المجروحين» (١٩٠/١) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص ١٥٩، ١٦٠)، «لسان الميزان» (٢٩٢/٢).

وجملة القول أن الحديث لا يصح مع تعدد طرقه لشدة ضعفها، وأجمع كلمة قالها العقيلي وهي: «لا يصح في هذا الباب شيء».

(١) إبراهيم بن نبينا محمد ﷺ، أمه مارية القبطية، ولدته في ذي الحجة سنة ثمان، واختلف في وفاته فمن قائل أنه عاش سبع سنين، وقائل عاش ستين، وقيل ستة عشر شهراً وقيل: غير ذلك. انظر: «الإصابة» (٣٣٧/١).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١٠٣/١).

ومجازفة وهجوم على عظيم^(١).

ونحوه قول ابن عبدالبر في «تمهيده»^(٢): «لا أدري ما هذا؛ فقد ولد نوح ﷺ غير نبي، ولو لم يلد النبي إلا نبياً لكان كل أحد نبياً؛ لأنهم من ولد نوح». انتهى.

قال شيخنا^(٣): «ولا يلزم من الحديث المذكور ما ذكره لما لا يخفى، وكأنه سَلَفُ النووي».

وقد قال شيخنا أيضاً عقب كلام النووي^(٤): «إنه عجيب مع وروده عن ثلاثة من الصحابة»، قال^(٥): «وكانه لم يظهر له وجه تأويله فقال^(٦) في إنكاره ما قال، وجوابه أن القضية الشرطية لا تستلزم الوقوع، ولا يظن بالصحابة الهجوم على مثل هذا بالظن».

قلت: والطرق الثلاثة أحدها: ما أخرجه ابن ماجه^(٧) وغيره^(٨) من

(١) والسخاوي نقل معظم هذا الكلام من الحافظ في «الإصابة» (٣٤٢/١).

(٢) لم أقف عليه في تمهيده وكلامه وجدته في «الاستيعاب» (٦٠/١)، والسخاوي نقله عن ابن حجر كما في «الإصابة» (٣٤٢/١) وقد عزاه له في التمهيد فكانه تابعه على وهمه، وقد ذكر الحافظ هذا الكلام في «الفتح» أيضاً مختصراً (٥٧٩/١٠) وعزاه لابن عبدالبر في الاستيعاب وهو الصواب.

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣٤٢/١). في ترجمة إبراهيم ابن النبي ﷺ.

(٤) وهو ما ذكره السخاوي في مطلع الترجمة: «وأما ما روي عن بعض المتقدمين...».

(٥) أي: الحافظ ابن حجر «الإصابة» (٣٤٢/١).

(٦) وقع في «الإصابة»: «فبالغ» في إنكاره. (٣٤٢/١).

(٧) السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله ﷺ وذكر وفاته (ص ٦٢٧)، (ح ١٥١١) من طريق إبراهيم بن عثمان: حدثنا الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال... فذكره.

(٨) أخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخه» (١٣٦/٣) من طريق إبراهيم بن عثمان به.

والحديث ضعيف جداً بهذا السند آفته إبراهيم بن عثمان وهو أبو شيبة، سئل عنه ابن المبارك فقال: ارم به، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال جزرة: روى عن الحكم مناكير لا يكتب حديثه، وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث، وضعفه آخرون. وقال الحافظ: متروك الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (١١٥/٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٤٢)، =

حديث ابن عباس قال: لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ صلى عليه وقال: «إن له مرضعاً»^(١) في الجنة، ولو عاش لكان صديقاً نبياً ولو عاش لأعتقت أخواله من القبط^(٢) وما استرق قبطي» وفي سننه: أبو شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي^(٣) وهو ضعيف، ومن طريقه^(٤) أخرجه ابن منده في «المعرفة»^(٥)

= «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٤١/١)، «تهذيب الكمال» (١٤٧/٢)، «ميزان الاعتدال» (٤٧/١).

وبه أعله السخاوي وقبله أيضاً الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣٣٩/١).
والحديث أورده البوصيري في الزوائد «مصباح الزجاجة» (٤٩٣/١) وقال: «هذا إسناد ضعيف لضعف إبراهيم بن عثمان أبو شيبة وله شاهد في صحيح البخاري وغيره من حديث عبدالله بن أبي أوفى».

قلت: نعم فله شاهدان في صحيح البخاري من حديث ابن أبي أوفى والبراء يتعلقان بالجملة الأولى والثانية:

فالأولى: «إن له مرضعاً في الجنة وإثبات النبوة لو عاش...» دون الجملة الأخيرة منها. وهي ضعيفة وسيأتي تخريجها في موضعها إن شاء الله..

وإبراهيم قد توبع عند البيهقي في «الدلائل» (٢٨٩/٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤٤/٣) كلاهما من طريق محمد بن يونس: أنبأنا سعد بن أوس أبو زيد الأنصاري: أنبأنا شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به.

والمتابع هو شعبة، لكنها من طريق محمد بن يونس الكديمي متهم بسرقة الحديث والوضع، كما قال ابن عدي. ورماه الدارقطني أيضاً بالوضع وكذبه أبو داود السجستاني. وقال الذهبي: أحد المتروكين.

انظر: «الميزان» (٧٤/٤)، «الكامل» (٢٩٢/٦).

(١) تحرفت في (ز) إلى (موضعاً).

(٢) القبط والأقباط: هم أهل مصر. النهاية في «غريب الحديث». (٦/٤) وقال ياقوت: قبط بالكسر ثم السكون بلاد القبط بالديار المصرية سميت بالجيل الذي كان يسكنها. «معجم البلدان» (٣٠٦/٤).

(٣) إبراهيم بن عثمان العبسي بالموحدة، أبو شيبة الكوفي، قاضي واسط، مشهور بكنيته، متروك الحديث. من السابعة. مات سنة تسع وستين ق. «التقريب» (ص ١١٢).

(٤) أي: من طريق إبراهيم بن عثمان، وعبارة الحافظ أوضح حيث أورد سند ابن ماجه ثم قال: وأخرجه ابن منده من هذا الوجه. «الإصابة» (٣٣٩/١).

(٥) كتابه «معرفة الصحابة» طبع منه جزءان ولا يزال بقيته مفقود، ولكن الحديث موجود في القسم المطبوع (٩٧٥/٢).

وقال: «إنه غريب»^(١).

ثانيها: ما رواه إسماعيل السدي^(٢) عن أنس قال: «كان إبراهيم قد ملأ المهد، ولو بقي لكان نبياً، لكن لم يكن ليقى؛ فإن نبيكم آخر الأنبياء»^(٣).

ثالثها: ما عند البخاري^(٤) من طريق محمد بن بشر^(٥) عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قلت لعبدالله بن أبي أوفى: رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ؟ قال: «مات صغيراً، ولو قضى^(٦) أن يكون بعد محمد نبي، عاش ابنه إبراهيم، ولكن لا نبي بعده».

وأخرجه أحمد^(٧) عن وكيع عن إسماعيل: سمعت ابن أبي أوفى يقول: «لو كان بعد النبي ﷺ نبي ما مات ابنه».

(١) لم أجده في المطبوع، وأثبتته الحافظ في «الإصابة» أيضاً (٣٣٩/١) وقال: ووقع لنا من طريقه - أي ابن منده - بعلو.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٦).

(٣) روي عن أنس من طريق السدي واختلفوا عليه في منته:

فهذا الأثر رواه بهذا اللفظ ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٥٩/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣٤/٣) كلاهما من طريق أسباط بن نصر الهمداني عن السدي قال: سألت أنس بن مالك كم بلغ إبراهيم ابن النبي ﷺ؟ قال: قد كان ملأ مهده ولو بقي لكان نبياً ولكن لم يكن ليقى؛ لأن نبيكم آخر الأنبياء ﷺ.

هكذا رواه أسباط بن نصر بهذا اللفظ وقد تفرد بزيادة فيه، وأسباط ضعيف؛ ضعفه أبو زرعة والنسائي، وقال أبو نعيم الأصبهاني: كان يقلب الحديث، وقال الحافظ: صدوق له خطأ كثير.

ولعل من خطئه روايته هذا الأثر بزيادة فيه وهي (كان ملأ مهده.. فقد خالفه أبو عوانة والثوري فروياه عن السدي به بلفظ: «لو عاش كان صديقاً نبياً». ولم يذكرا المهد. والأثر إسناده حسن من أجل السدي.

ورواية أبي عوانة عند ابن سعد في «الطبقات» (١٤٠/١) وأحمد في «المسند» (٤٠٢/٢١)، (ح ١٣٩٨٥) ورواية الثوري عنده أيضاً (٣٥٩/١٩)، (ح ١٢٣٥٨).

(٤) في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب من سمي بأسماء الأنبياء (٤٣/٨)، (٤٤).

(٥) محمد بن بشر العبدي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين ع. «التقريب» (ص ٨٢٨).

(٦) وقع في الصحيح (٤٤/٨): «قضى».

(٧) المسند (٤٥٤/٣١)، (ح ١٩١٠٩). ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧٣/٨).

قلت: وعزاه شيخنا للبخاري من حديث البراء، فيُنظر^(١).
ولأحمد^(٢) والترمذي^(٣) وغيرهما عن عقبه بن عامر رفعه: «لو كان بعدي
نبي لكان عمر».

= وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (ص ٢٦٧)، (ح ١٥١٠)، والطبراني في «الأوسط»
(٣٦٨/٦)، ح رقم (٦٦٣٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣/١٣٤، ١٣٥) كلهم من
طريق إسماعيل بن أبي خالد به بنحوه.
وهو صحيح، وقد سبق أنه بهذا الوجه في البخاري.

(١) لم يذكره الحافظ معزواً للبخاري في «الإصابة»، وغالب هذا الكلام - إن لم يكن كله -
منقول عنه من «الإصابة»، والذي ذكره في «الإصابة» معزواً لأحمد في سن وفاة
إبراهيم. (٣٣٩/١).

لكن روى البخاري عن البراء في مواضع من صحيحه عن النبي ﷺ: لما مات ابنه
إبراهيم قال: «إن له مرضعاً في الجنة».

وهذه المواضع، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المسلمين (١٠/٢)، والثاني،
كتاب بدء الخلق، باب صفة الجنة وأنها مخلوقة (٤/١١٩)، والثالث، كتاب الأدب،
باب من سمي بأسماء الأنبياء (٨/٤٤).

وبالجملة فحديث الترجمة ثابت عن عبدالله بن أبي أوفى وأنس، فالأول في صحيح
البخاري، والآخر سنده حسن، وقد حكم برفعها الحافظ عقب رواية ابن أبي أوفى
وعلل بقوله أنها مما لا يقال بالرأي كما في «الفتح» (١٠/٥٧٨) فقال: «هكذا جزم به
عبدالله بن أبي أوفى ومثل هذا لا يقال بالرأي وقد توارد عليه جماعة».

(٢) «المسند» (٢٨/٦٢٤)، (ح ١٧٤٠٥) قال: حدثنا أبو عبد الرحمن: حدثنا حيوة: حدثنا
بكر بن عمرو أن مشر بن هاعان أخبره أنه سمع عقبه بن عامر يقول: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «لو كان من بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب».

(٣) في «جامعه»، كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في مناقب أبي حفص عمر بن
الخطاب ﷺ (ص ٨٣٦)، (ح ٣٦٨٦) من طريق حيوة بن شريح به.

وأخرجه أيضاً يعقوب الفسوي في «المعرفة» (٢/٢٨٨ ي)، والرويان في «مسنده»
(١/١٧٤)، (ح ٢٢٣)، والدينوري في «المجالسة» (٢/٨٦، ٨٧)، (ح ٢١٧)، والطبراني
في «الكبير» (١٧/٢٩٨)، (ح ٨٢٢)، والآجري في «الشرعة» (٤/١٧٤١)، (ح ١٢٠٣)،
والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص ٣٠٥)، (ح ١٩٩)، وابن سمعون في «أماله»
(ص ١٢١، ١٢٢)، (ح ٦١)، والحاكم في «المستدرک» (٣/٨٥) كلهم من طريق
حيوة بن شريح به.

قال الترمذي في «جامعه» (ص ٨٣٦)، (ح ٣٦٨٦): هذا حديث حسن غريب لا نعرفه =

وفي الباب عن جماعة^(١).

٩٠٣ [١/١٥٣] حديث: «لو علمت البهائم».

تقدم قريباً^(٢).

٩٠٤ حديث: «لو علم الله في الخصيان^(٣) خيراً لأخرج من أصلابهم ذرية

= إلا من حديث مشرح بن هاعان.

وقال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. (٨٥/٣).

وسنده حسن كما قال الترمذي من أجل الكلام في مشرح بن هاعان فهو حسن الحديث على أقل أحواله، فقد وثقه ابن معين والعجلي.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وقال الذهبي: صدوق.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/٢٧٩)، «الكامل» (٦/٤٦٩)، «ميزان الاعتدال» (٤/١١٧).

وحسنه الشيخ الألباني. كما في «السلسلة الصحيحة» (١/٦٤٦)، (ح ٣٢٧).

(١) ومما ورد فيه علي بن أبي طالب ففي صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة (٦/٣)، (ح ٤٤١٦) من حديث مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا فَقَالَ أَتَخَلِّفُنِي فِي الصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ؟ قَالَ: أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٍّ بَعْدِي.

وإن كان يقصد نفي النبوة بعده فقد أخرج البخاري في «صحيحه» من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي...»، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٤/١٦٩)، (ح ٣٤٥٥).

وورد أيضاً من حديث ثوبان أخرجه الترمذي في «جامعه» (ص ٥٠١)، (ح ٢٢١٨)، وأبو داود في «سننه» (ص ٧٥٩)، (ح ٤٢٥٢)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١/٣٣٢)، (ح ٤٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/٢٢٠)، (ح ٧٢٣٨)، والحاكم في «المستدرک» (٤/٤٥٠) كلهم من طريق بي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال. فذكره مرفوعاً والشاهد منه: سيكون في أمتي ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي.

والحديث صحيح. رجاله ثقات.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وورد عن صحابة آخرين في هذا المعنى.

(٢) تقدم تخريجه. ورقمه (٨٩٩).

(٣) يقال للفحل إذا رُضَّت أنثياه: قد وُجئ وجاء، وإن نزعَت الأنثيان نزعاً: فهو خصي. =

توحد الله^(١) ولكنه علم أن لا خير فيهم فأجهم^(٢).

الدليمي بلا سند عن ابن عباس به مرفوعاً^(٣)، ولا يصح؛ وكذا كل ما ورد في هؤلاء من مدح وقَدْح باطل، وقد رأيت من نسب لشيخنا فيهم جزءاً فافتري، لكن قد قال الشافعي فيما أخرجه البيهقي في «مناقبه»^(٤): «أربعة لا يعبأ الله بهم يوم القيامة: زهد خصي، وتقوى جندي، وأمانة امرأة، وعبادة صبي».

= انظر: «غريب الحديث» لابن سلام (٧٣/٢).

(١) في المطبوع «يعبدون» بدل «توحد» وكذا في «الموضوعات» لابن الجوزي كما سيأتي.

(٢) المجبوب الذي قد جُب ذكره؛ أي: قطع أصله. «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» (ص ٤٢٣).

(٣) مسند الدليمي (مخطوط/نسخة لاله لي/٣٩/أ) وقال عقبه: الجبّ هو القطع، وجاب - أيضاً - قَطع.

وقد أسنده ابن الجوزي في «موضوعاته» (٢٣٥/٣) من طريق إسحاق بن يحيى: حدثنا ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس به. وفيه: «يعبدون» بدل «توحد».

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

واتهم بوضعه (إسحاق بن نجيح) كذا! وفي الإسناد: إسحاق بن يحيى..

وقد نقل السيوطي الإسناد كاملاً في «اللآلئ» (٤٠٧/١) ووقع فيه (إسحاق بن يحيى). ثم قال: أفته إسحاق!

ونقله عنه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٩/٢) وقال: كذا في اللآلئ المصنوعة وليس في النسخة التي عندي من الموضوعات، لا أدري من إسحاق بن يحيى هذا؟ فلأنني لم أر في طبخته مسمى بذلك متهماً بالكذب، ولعله ابن أبي يحيى الكعبي والله تعالى أعلم. قلت: فإن يكن هو فهو هالك؛ منكر الحديث. قال عنه ابن عدي: حدث عن جماعة من الثقات مناكير. وقال الذهبي: هالك؛ يأتي بمناكير عن الأثبات.

انظر: «الكامل» (٣٣٨/١)، «ميزان الاعتدال» (٢٠٥/١).

وإن كان إسحاق بن نجيح كما سماه ابن الجوزي فهو الملطي:

كذاب وضاع. انظر: «تهذيب الكمال» (٤٨٤/٢).

وقد حكم بوضع الحديث أيضاً ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ٨١) تحت فصل أحاديث ذم الترك وأحاديث ذم الخصيان وأحاديث ذم الممالك.

(٤) «مناقب الشافعي» (١٩١/٢) رواه البيهقي فقال: سمعت أبا زرعة أحمد بن الحسن الصوفي الرازي يقول: سمعت أحمد بن محمد بن الحسين المصري يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول فذكره.

وهو محمول على الغالب.

٩٠٥ حديث: «لو علم الناس رحمة الله بالمسافر لأصبح الناس وهم على سفر؛ إن المسافر ورحله على قَلْتٍ^(١) إلا ما وقى الله».

الدليمي^(٢) عن أبي هريرة مرفوعاً بلا سند، وأورده ابن الأثير في «النهاية»^(٣) بلفظ: «إن المسافر وماله لعلی قَلْتٍ إلا ما وقى الله» وقال: «الْقَلْتُ: الهلاك»^(٤).

وعند الدليمي أيضاً بسنده إلى أبي هريرة رفعه: «لو يعلم الناس ما للمسافر لأصبحوا وهم على ظهر سفر؛ إن الله بالمسافر لرحيم»^(٥) وكلها

(١) القلت: بفتح القاف واللام وآخره تاء مثناة من فوق وهو الهلاك. قال الجوهري: تقول منه قلت بكسر اللام والمقلته بفتح الميم المهلكة. «تهذيب الأسماء واللغات» (١٠٠/٢).

(٢) مسند الدليمي (مخطوط/نسخة لاله لي/٣٩٨/أ) وقال عَقَبَهُ: الْقَلْتُ: الهلاك.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٩٨/٤) بلا سند أيضاً.

(٤) المصدر السابق.

(٥) مسند الدليمي (مخطوط/نسخة لاله لي/٣٨/أ) من طريق أحمد بن أبي الخناجر عن بشير بن زاذان، عن رشدين بن سعد عن أبي علقمة عن أبي هريرة مرفوعاً به. قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣٠٥/٧): «هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ؛ لَيْسَ فِي الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ وَلَا الْمَسَانِيدِ...».

ثم ذكر أنه ظفر به في أخبار أبي العلاء المعري لأبي طاهر السلفي.

قلت: لكن سبق أن الدليمي أخرجه في مسنده وأخرجه أيضاً في الطيوريات (١٢٨/٣) ح ١٠٤٢ من طريق بشير بن زاذان، عن رشدين بن سعد عن أبي علقمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.

والحديث ضعيف في سنده علتان:

بشير بن زاذان قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وضعفه الدارقطني.

وقال ابن عدي: «أحاديثه ليس عليها نور، وهو غير ثقة، ضعيف... وأحاديثه عامتها عن الضعفاء»، «الكامل» (٢٠/٢)، «ميزان الاعتدال» (٣٢٨/١).

والعلة الثانية: ضعف رشدين بن سعد، قال عنه ابن معين وابن نمير: لا يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث وفيه غفلة. وقال أحمد: لا يبالى عن من روى،

وليس به بأس في الرقاق؛ أرجو أنه صالح الحديث.

ضعيفة^(١).

٩٠٦ حديث: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً

منها شربة ماء»^(٢).

الترمذي^(٣) من حديث عبد الحميد بن سليمان^(٤) عن أبي حازم^(٥) عن سهل بن سعد رفعه به، وقال: «صحيح غريب من هذا الوجه».

وهو من هذا الوجه عند الطبراني^(٦)، وأبي نعيم^(٧)، ومن طريقهما أورده الضياء في «المختارة»^(٨).

= قال الذهبي بعد ما أورد كلام الأئمة فيه: كان صالحاً عابداً سيئ الحفظ غير معتمد. انظر: «الجرح والتعديل» (٥١٣/٣)، «تهذيب الكمال» (١٩٣/٩). «ميزان الاعتدال» (٤٩/٢).

فالحديث ضعيف كما قال المؤلف.

وقال النووي: ليس هذا خبراً عن رسول الله ﷺ إنما هو من كلام بعض السلف - قيل: إنه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وذكر ابن السكيت والجوهرى في صحاحه أنه لبعض الأعراب. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١٠٠/٢).

وجزم ابن قتيبة في «غريبه» (٥٦٤/٢) أن الأصمعي رواه عن بعض الأعراب.

(١) «وكلها ضعيفة» سقطت من (م).

(٢) سقطت من الأصل و(د) و(ز) وأثبتها من (م) وهي مثبتة كذلك في المصدر.

(٣) في «جامعه»، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله ﷻ (ص ٥٢٤)، (ح ٢٣٢٠).

(٤) عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير، أخو فليح، عن العلاء وأبي الزناد، وعنه قتيبة ولوين والزهراني، ضعفوه ت. ق. «الكاشف» (٦١٦/١).

(٥) سلمة بن دينار: تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٣٣).

(٦) ليس هو من هذا الوجه بأكمله عند الطبراني فقد أخرجه في «الكبير» من غير طريق عبد الحميد بن سليمان. كما سيأتي.

(٧) «حلية الأولياء» (٢٥٣/٣) من طريق عبد الحميد بن سليمان بسند الترمذي سواء.

(٨) لم أجد في المختارة.

وأخرجه أيضاً الروياني في «مسنده» (٢١٤/٢)، (ح ١٠٥٩)، والعقيلي في «الضعفاء»

(٤٦/٣)، وابن عدي في «الكامل» (٣١٩/٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧٩/١٣)،

(ح ٩٩٨٢) كلهم من طريق عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد

قال: سمعت النبي ﷺ فذكره.

ورواه ابن ماجه^(١)، والحاكم في «مستدرکه»^(٢)، من طريق أبي يحيى زكريا بن منظور^(٣) ثنا أبو حازم به... ولفظه: كنا مع رسول الله ﷺ بذي الحليفة فإذا هو بشاة ميتة شائلة^(٤) برجلها فقال: «أترون هذه هينة على صاحبها؟ فوالذي نفسي بيده للدنيا أهون على الله من هذه على صاحبها، ولو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها قطرة أبداً» وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وهو مُتَعَقَّبٌ^(٥)؛ فابن منظور: ضعيف، ولو صحَّح

= والحديث في سننه عبد الحميد بن سليمان الخزاعي.

ضعفه أبورزعة. وقال البخاري: صدوق إلا أنه ربما يهمل في الشيء. وقال أبو حاتم: ليس بقوي.

وقال ابن عدي: ممن يكتب حديثه. وقال ابن حجر: ضعيف.

انظر: «علل الترمذي» ترتيب أبي طالب القاضي (١/١٥٤)، «الكامل» (٥/٣١٩)، «الجرح والتعديل» (٦/١٤)، «التقريب» (ص ٥٦٥).

لكن عبد الحميد لم ينفرد فقد توبع، والحديث بمجموع طرقه صحيح. كما سيأتي.

(١) سننه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا (ص ٦٨٤)، (ح ٤١١٠).

(٢) «المستدرک» (٤/٣٠٦).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢١٥).

(٤) أي: رافعة رجلها من الانتفاخ. انظر: «سنن ابن ماجه» (٢/١٣٧٧)، ط. عبد الباقي.

(٥) تعقبه الذهبي بقوله: زكريا ضعفه. «المستدرک» (٤/٣٠٦).

وممن رواه من طريق ابن منظور عن أبي حازم به:

ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص ٦٤)، (ح ١٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٦/١٥٧)،

(ح ٥٨٤٠)، والبعوي في «شرح السنّة» (١٤/٢٢٨)، (ح ٢٢٩).

وابن منظور: ضعيف لكنه لم يترك. قال عنه أبو حاتم وابن عدي: يكتب حديثه.

وضعه ابن المديني والنسائي. وقال ابن حجر: ضعيف.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٥٩٧)، «الكامل» (٣/٢١١)، «تهذيب الكمال»

(٩/٣٦٩)، «التقريب» (ص ٣٣٩).

وهو لم ينفرد فقد توبع في هذا الحديث من قبل عبد الحميد. كما مضى.

وتابعهما أيضاً زمعة بن صالح عن أبي حازم به.

أخرجها الطبراني في «الكبير» (٦/١٧٨)، (ح ٥٩٢١).

وزمعة فيه ضعف أيضاً، ضعفه ابن معين وأحمد، وقال البخاري: يخالف في حديثه،

وضعه أبو داود وأبو حاتم.

الحديث لكان مُوجَّهاً^(١)؛ ففي الباب عن ابن عمر: أخرجه القضاعي^(٢) من حديث أبي جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون^(٣) ثنا أبو مصعب^(٤) عن مالك عن نافع عنه - رفعه -^(٥) بجملة: «لو كانت الدنيا» فقط لكن بلفظ: «شربة ماء» بدل «قطرة أبداً».

وعن أبي هريرة، أشار إليه الترمذي^(٦).

= انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٣١/٢)، «التاريخ الكبير» (٤٥١/٣)، «الجرح والتعديل» (٦٢٤/٣)، «ميزان الاعتدال» (٨١/٢). وبالجملة فهؤلاء الضعفاء الثلاثة مما يقوي بعضهم بعضاً، فالحديث بمجموع طرقه صحيح.

(١) لأنه فرق بين تصحيح متن الحديث والحكم على إسناده، فالسخاوي يرى صحته بتعدد طرقه ومتابعاته وإن كان ضعيف السند؛ فقد تابع ابن منظور عبد الحميد بن سليمان وزمعة متابعة تامة.

(٢) «مسند الشهاب» (٣١٦/٢)، (ح ١٤٣٩).

(٣) الرياني بتخفيف الباء، النسوي، سمع من أبي مصعب وابن زنجويه ومن في طبقتهم، وعنه ابن قانع والطبراني وابن عدي وغيرهم، وثقه الخطيب والذهبي. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٣٣/١٤).

(٤) أحمد بن أبي بكر (القاسم) بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني الفقيه، صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي. من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين وقد نيف على التسعين ع. «التقريب» (ص ٨٧).

(٥) وأخرجه من هذا الوجه الخطيب في «تاريخه» (٩٢/٤) رواه عن شيخه أبي بكر البرقاني: حدثنا أبو الحسن علي بن عيسى بن محمد بن المثنى بن حاجب بن هاشم الماليني إملاء من حفظه: حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون به.

ثم قال الخطيب: «هذا غريب جداً من حديث مالك؛ لا أعلم رواه غير أبي جعفر بن أبي عون عن أبي مصعب وعنه علي بن عيسى الماليني وكان ثقة».

وقد مر أن أبا جعفر ثقة أيضاً كما في التعريف به، وأبو مصعب المدني صدوق، وشيخ الخطيب البرقاني ثقة ثبت ورع فهم في الحديث كما قال الخطيب في «تاريخه» (٣٧٤/٤).

فالحديث صحيح.

قال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٦٢٣/٢) عقب كلام الخطيب: السند مع غرابته صحيح.

(٦) أشار إليه عقب روايته حديث سهل الذي تقدم وهو في «جامعه»، كتاب الزهد عن =

= رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله ﷻ (ص ٥٢٤)، (ح ٢٣٢٠). قال: وفي الباب عن أبي هريرة.

وحديثه مروي عنه من ثلاث طرق:

الأول أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص ٦٤)، (ح ١٣٠)، والبخاري في «مسنده» (ح ٨١٧٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣١٧/٢)، (ح ١٤٤٠)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٤٠٥/٢، ٤٠٦) جميعهم من طريق محمد بن عمار الملقب بـ (كشكاش) عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً به. عند البخاري والخطيب (شيثاً) والباقي (شربة ماء).

ورجال الإسناد ثقات عدا كلام يسير في صالح مولى التوأمة ينزل به إلى رتبة الصدوق واختلط بآخره كما قال الحافظ. وقد قال عنه أحمد: ما أعلم به بأساً. وضعفه ابن معين والنسائي، ومشاه ابن عدي فقال: لا بأس به. ووثقه ابن المديني في روايته قبل الاختلاط.

«سؤالات ابن أبي شيبه» لابن المديني (ص ٨٦)، و«العلل» لأحمد (٣١١/٢)، «الكامل» لابن عدي (٥٨/٤)، «الكواكب النيرات» (ص ٢٥٨)، «التقريب» (ص ٤٤٨).

وميز بعض الأئمة عن من أخذ منه قبل التغير ومن أدركه لما كبر وخرف

قال ابن عدي كما في «الكامل» (٥٨/٤): «وهو في نفسه وروايته لا بأس به إذا سمعوا منه قديماً والسماع القديم منه سمع منه ابن أبي ذئب وابن جريج وزباد بن سعد وغيرهم ممن سمع منه قديماً، فأما من سمع منه بأخرة فإنه سمع وهو مختلط، ولحقه مالك والثوري وغيرهم بعد الاختلاط، وحديث صالح الذي حدث به قبل الاختلاط، ولا أعرف له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب ويكون ضعيفاً فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالح مولى التوأمة لا بأس بروايته وحديثه».

وزاد ابن الكيال: أسيد بن أبي أسيد وسعيد بن أبي أيوب وعبدالله بن علي الإفريقي وعمارة بن غزية وموسى بن عقبة. «الكواكب النيرات» (ص ٢٦٢، ٢٦٣).

قلت: ولم أر من نص على محمد بن عمار هل سمع منه في القديم أم لا، لكنه قد توبع من قبل سعيد المقبري وهو ثقة، وهي ثاني الطرق عن أبي هريرة:

أخرجها ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص ٦٣)، (ح ١٢٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٠٧/٥٢) من طريق يونس بن بكير عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به رفعه.

وخالفه موسى بن داود - شيخ فيه اضطراب قاله أبو حاتم - فرواه عن أبي معشر عن سعيد مرسلأ. أخرجها البيهقي في «الشعب» (٨٢/١٣)، (ح ٩٩٨٧).

٩٠٧ حديث: «لو كانت الدنيا دماً عبيطاً^(١)، كان قوت المؤمن منها حلالاً».

[١٥٣/ب] لا يعرف له إسناد^(٢)،

- = ولعل الآفة من أبي معشر فالراويان عنه صدوقان متكلم فيهما بكلام يسير، وأبو معشر واسمه: نجيج بن عبدالرحمن ضعفه ابن سعد وابن معين، وقال أحمد: صدوق لكنه لا يقيم الإسناد. وقال أبو حاتم: لين الحديث محله الصدق. وقال أبو زرعة: صدوق وليس بقوي في الحديث، وقال ابن عدي مع ضعفه يكتب حديثه. «الطبقات» لابن سعد (٤١٨/٥)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٤١٣/١)، «الجرح والتعديل» (٤٩٥/٨)، «الكامل» لابن عدي (٥٦/٧)، و«الميزان» (٢٤٦/٤). وعليه فإن ضعفه ليس شديداً فهو مع صدق لهجه فيه ضعف من قبل حفظه، فيعتبر برواية من يتابعه كما هو الحال في هذا الحديث فهو حسن لغيره. والطريق الثالثة: أخرجها البيهقي في «الشعب» (٨١/١٣)، (ح ٩٩٨٦) من طريق يزيد بن عبدالملك عن يزيد بن خصيفة عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً. والحديث بهذا السند ضعيف جداً؛ ويزيد متروك الحديث. قال أحمد: عنده مناكير. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. «التاريخ الكبير» (٣٤٨/٨)، «الجرح والتعديل» (٢٧٩/٩)، «الكامل» لابن عدي (٢٦١/٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٣٣/٤). لكن الحديث ثابت صحيح بمجموع طرقه ومتابعاته وشواهد السابقة. ويروى أيضاً من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٠/٨) من طريق الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: لو وزنت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة أبداً. قال أبو نعيم عقبه: غريب من حديث الحكم لم نكتبه إلا من حديث الحسن عنه. قلت: الحسن هذا كذبه شعبة، ورماه بالوضع ابن المديني، بل حكى الساجي عن أهل الحديث الإجماع على تركه، وهو كما قال فقد نقل عن أحمد ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم والفلاس والنسائي والدارقطني كلهم قالوا عنه: متروك الحديث. «الكامل» لابن عدي (٢٨٣/٢)، «ميزان الاعتدال» (٥١٣/١). وللحديث شواهد مرسلة أعرضت عنها. لأن فيما ذكرت كفاية.
- (١) الدم العبيط: هو الدم الخالص الطري. «مختار الصحاح» (ص ٤٧٦).
- (٢) وكذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية في «فتاويه» (٣٧٥/١٨): «ليس هذا من كلام النبي ﷺ ولا يعرف عنه بإسناد».
- =

ولكن معناه صحيح^(١)؛ فإن الله لم يحرم على المؤمن ما يضطر إليه من غير معصية.

٩٠٨ حديث: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً».

قال شيخنا^(٢): «هو موضوع، وإن كان يجري على الألسنة مرفوعاً، وممن صرح بكونه باطلاً موضوعاً أبو عبدالله ابن القيم في الهدى النبوي^(٣)، ولم أره في الطب النبوي لأبي نعيم مع كثرة ما فيه من الأحاديث الواهية».

قلت: ومن الباطل في الأرز ما عند الديلمي^(٤) من رواية الحارث الأعور^(٥) عن علي رفعه: «الأرز في الطعام كالسيد في القوم، والكُرّاث في

= وقال الزركشي: لا أصل له.

وقد سئل الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث فنقل عن ابن تيمية تكذيبه لهذا الحديث وأقره.

«أجوبة الحافظ» (ص ٦٢) (المجموعة الخامسة عشر تحقيق القشقرى، تحت الطبع).
(١) قال الحافظ في «أجوبته» (ص ٦٣): وعلى تقدير أن يكون له أصل، فمعناه: إن المؤمن إذا لم يجد ما يسد رمقه إلا الشيء الحرام كالهيئة، جاز له تناول ما يسد رمقه.

وبمعناه عن شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٧٦/١٨).
وأورده المؤلف عند حرف الضاد عند حديث الضرورات تبيح المحظورات وقال: كلام صحيح ونحوه: لو كانت الدنيا دماً عبيطاً لكان يكفي المؤمن منها قوته، وقد اعتمده الفقهاء في إساعة اللقمة لمن خشي التلف بجرعة من خمر من غير أن يزيد على الحاجة.

وأورده الغزالي في «الإحياء» (٨٧/٣) وعزاه لسهل من قوله وهو ابن عبدالله التستري.
(٢) ابن حجر في أجوبته على أسئلة بعض تلامذته (ص ٤٧).

(٣) «زاد المعاد» (٢٦٢/٤) وأورده في «المنار المنيف» (ص ٤٦) وحكم بوضعه وذكر أن من القرائن والأدلة التي يحكم بها على بطلان الحديث سماجته وكونه مما يسخر منه ثم مثل بهذا الحديث وزاد «ما أكله جائع إلا أشبعه» ثم قال: فهذا من السمج البارذ الذي يصاب عنه العقلاء فضلاً عن سيد الأنبياء

(٤) وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١٢٧/١)، (ح ٤٤٠).

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢).

البُقول بمنزلة الخبز، وعائشة^(١) كالثريد وأنا^(٢) كالملح في الطعام^(٣) وفيه يعقوب بن الحسن الفسوي راويه^(٤) عن ابن وهب، وكذا ما عنده^(٥) من حديث صهيب مرفوعاً بلفظ: «سيد الطعام في الدنيا والآخرة اللحم ثم الأرز» وقد تقدم في «السين»^(٦)، وكذا من حديث أنس رفعه: «نعم الدواء الأرز»^(٧) وسيأتي في: «النون»^(٨).

٩٠٩ حديث: «لو كان جريح^(٩) فقيهاً عالمياً لعلم أن إجابته دعاء أمه أولى من عبادة ربه ﷺ».

- (١) في الديلمي زيادة: «في نساء العالمين».
- (٢) في الديلمي، زيادة: «في الأنبياء».
- (٣) أورد الحافظ ابن القيم جزءاً منه وهو: «فضل الكراث على سائر البقول كفضل الخبز على الحبوب»، وحكم بوضعه في «المنار المنيف» (ص ٤٧).
- (٤) في الأصل و(ز): «رواية» والتصحيح من (د) و(م). ولم أعرف يعقوب هذا.
- (٥) لم أقف عليه من حديث صهيب لكن وقفت عليه من حديث علي بهذا اللفظ، أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٣٥/٢، ٧٣٦)، (ح ٨٤٩).
- (٦) أورده في حرف السين بهذا اللفظ (ل ١٠٩/أ) تحت حديث (سيد الطعام أهل الدنيا والآخرة اللحم...).
- (٧) أورده الزركشي في «التذكرة» (ص ١٥٨) وذكر طرفاً من إسناد الديلمي وهو من طريق خالد بن عيسى عن حمزة الزيات عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك مرفوعاً ثم قال: وهو إسناد تالف.
- قلت: من أجل أبان؛ فإنه متروك الحديث واتهمه بعضهم بالكذب.
- وأورده السخاوي في حرف النون (ل ٢٠٢/ب) من هذا الوجه وقال: لا يصح.
- وحكم الشوكاني بوضعه كما في «الفوائد المجموعة» (١٦٤ ط. المعلمي).
- (٨) أورده المؤلف في حرف النون (ل ٢٠٢/ب) وتمام الحديث «صحيح سليم من كل داء».
- ومن الباطل أيضاً: «الأرز مني وأنا من الأرز» وأيضاً: «من أكل الأرز أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه» أوردتها الصغاني في «الموضوعات» له (ص ٦٧).
- بل قال القاري: «أحاديث الأرز موضوعة كلها». «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٨٧).
- (٩) جريح - مصغر - رجل من بني إسرائيل، وكان عابداً، وقصته في صحيح البخاري بدون لفظ الترجمة. كتاب المظالم، باب إذا هدم حائطاً فليبن غيره (١٣٧/٣)، =

الحسن بن سفيان في «مسنده»^(١)، والترمذي في «النوادر»^(٢)، وأبو نعيم في «المعرفة»^(٣)، والبيهقي في «الشعب»^(٤) كلهم من طريق الليث^(٥) عن يزيد بن حوشب^(٦) عن أبيه^(٧) قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره.

= (ح ٢٤٨٢) من حديث أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «كان رجل من بني إسرائيل يقال له جريج يصلي فجاءته أمه فدعته فأبى أن يجيبها، فقال: أجبها أو أصلي؟ ثم أتته فقالت: اللهم لا تمته حتى تربه المومسات، وكان جريج في صومعته، فقالت امرأة: لأفتنن جريجاً، فتعرضت له فكلمته فأبى، فأنت راعياً فأمكنته من نفسها، فولدت غلاماً فقالت هو من جريج، فأتوه وكسروا صومعته فأنزلوه وسبوه، فتوضأ وصلى ثم أتى الغلام فقال: من أبوك يا غلام؟ قال: الراعي، قالوا: نبني صومعتك من ذهب، قال: لا، من طين».

(١) مسنده مفقود حسب علمي، وقد ذكره له أكثر من ترجم له، فقد ترجم له ابن عساكر في «تاريخه» (٩٩/١٣)، والذهبي في «السير» (١٥٧/١٤) ووصفاه بـ (صاحب المسند).

وهو: الحسن بن سفيان بن عامر بن عبدالعزيز الإمام الحافظ الثبت، أبو العباس الشيباني الخراساني النسوي، صاحب المسند. توفي سنة (٣٠٣هـ) قال ابن عساكر: سمع من أحمد وإسحاق وابن معين وخلق كثير، وعنه ابن خزيمة وابن حبان وأبو بكر الإسماعيلي وغيرهم. انظر: المصدرين السابقين. وحديثه أخرجه من طريقه أبو نعيم في المعرفة وسيأتي.

(٢) «نوادير الأصول في أحاديث الرسول» (١٢٨/٤)، (ح ٨٨٦).

(٣) «معرفة الصحابة» (ص ٨٨٠)، برقم (٢٢٨٣) ط. الوطن من طريق الحسن بن سفيان: ثنا إبراهيم بن المستمير ثنا: الحكم بن الريان: ثنا الليث بن سعد: حدثني يزيد بن حوشب الفهري عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول... فذكره بنحوه.

(٤) (٢٨٢/١٠، ٢٨٣، ٢٨٤)، (ح ٧٤٩٦) من طريق محمد بن يونس الكديمي: نا الحكم بن الريان الشكري: نا ليث بن سعد به.

(٥) هو: ابن سعد الفهمي المصري الإمام المشهور.

(٦) يزيد بن حوشب ليس له ترجمة في كتب الرجال.

ولذا قال الحافظ: مجهول كما في «الفتح» (٧٨/١٣).

(٧) أبو يزيد حوشب الفهري هكذا ذكره جماعة في الصحابة كأبي نعيم في «المعرفة» (ص ٨٨٠)، وابن منده في «المعرفة» (٤١٦/١)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٥٤٩/١) وقالوا: «مجهول لم يرو عنه سوى ابنه».

وكلهم اعتمدوا ذكره في الصحابة من أجل رواية هذا الحديث وهو لا يثبت كما سيأتي بيانه.

وقال ابن منده^(١): «إنه غريب؛ تفرد به الحكم بن الريان، عن الليث». ومن شواهد: ما عند أبي الشيخ^(٢).....

(١) في كتابه «معرفة الصحابة» (٤١٧/١).

ولفظ ابن منده حكاه عنه السخاوي بالمعنى بل هي عبارة الحافظ بنصها في «الإصابة» (٦٥٢/٢، ٦٥٣) فالذي عنده: «هذا حديث غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه، تفرد به الحكم، وعنه مشهور رواه إبراهيم بن المستمر وغيره». قوله: «وعنه مشهور» أي: أن الحديث اشتهر وخرج عن حد التفرد والغرابة بعد الحكم بن الريان، ثم مثل برواية إبراهيم بن المستمر وغيره. ورواية إبراهيم بن المستمر أخرجها الحسن بن سفيان في «مسنده» ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» عن الحكم به.

وتابعهما أيضاً محمد بن الحسين الحنيني فيما ذكره الخطيب في «تاريخه» (٤/١٣). والحديث أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣/١٣) من طريق محمد بن يونس الكديمي عن الحكم به.

فمدار الحديث على الحكم بن الريان، ولم أقف له على شيء سوى هذا الحديث، وقد روى عنه أكثر من اثنين، فهو مجهول حال. وكذلك من فوق الليث يزيد بن حوشب وأبوه مجهولان. قال الحافظ في «الفتح» (٧٨/٣). يزيد: مجهول.

قلت: وجهاته جهالة عين لم يرو عنه سوى الليث بن سعد. وأبوه مجهول فيما ذكره أبو نعيم وابن منده، وتابعهم ابن الأثير كما سبق في التعريف به. ولذا قال البيهقي عقب الحديث: هذا إسناد مجهول. «الشعب» (٢٨٤/١٠). وأورده الحافظ في «الفتح» (٧٨/٣) وأعله فقال: يزيد مجهول.

وأورده أيضاً السيوطي في «الجامع الصغير» (ص ٤٥٧)، برقم (٧٤٧١) وعزاه للحسن بن سفيان والترمذي في النوادر وابن قانع والبيهقي ورمز له بالضعف. فالحديث لا يصح، فهو ضعيف جداً، وقد مال الشيخ الألباني إلى وضعه حيث قال: «كأنه موضوع؛ لأنه يشبه كلام الفقهاء، فالله أعلم بحقيقة الحال». «السلسلة الضعيفة» (١٠٤/٤).

(٢) لم أقف عليه.

والحديث أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٨٤/١٠)، (ح ٧٤٩٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٥/٣) كلاهما من طريق ياسين بن معاذ، نا عبدالله بن قُرير عن طلق بن علي مرفوعاً بلفظ: «لو أدركت والدي أو أحدهما وأنا في صلاة العشاء، وقد قرأت فيها بفاتحة الكتاب، تنادي: يا محمد، لأجبتها» - عند ابن الجوزي - «لأجبتك»: ليك.

عن طلق^(١) بن علي^(٢) مرفوعاً: «لو أدركت والديّ أو أحدهما، وقد افتتحت صلاة العشاء ودعنتني أُمي: يا محمد، لأجبتها لبَيْكِ» وفي لفظ عنده^(٣) عن علي بن شيبان^(٤) مرسلًا^(٥): «لو دعاني والداي أو أحدهما وأنا في الصلاة لأجته».

٩١٠ حديث: «لو كان الصبر رجلاً كان كريماً».

الطبراني^(٦)، والعسكري من حديث منصور عن مجاهد عن عائشة به مرفوعاً.

= وكأنه سقطت منه جملة «ودعنتني أُمي» منهما لأن السياق لا يستقيم بدونها.

قال البيهقي عقبه: ياسين بن معاذ ضعيف.

قلت: وضعفه شديد جداً؛ قال عنه البخاري ومسلم: منكر الحديث، وقال أبو داود وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (١٤٢/٣).

ولذا جزم ابن الجوزي بوضعه فقال: «هذا موضوع على رسول الله ﷺ، وفيه ياسين». ثم ذكر كلام الأئمة فيه. «الموضوعات» (٨٥/٣).

(١) في (م): «طلحة» وهو خطأ.

(٢) طلق بن علي بن طلق بن عمرو بن سحيم الحنفي اليمامي، صاحب حديث «مس الذكر إنما هو بضعة منك» وغيره، «الاستيعاب» (٧٧٦/٢).

(٣) أي: عند أبي الشيخ ولم أقف عليه.

(٤) علي بن شيبان بن محرز بن عمرو، من بني الدؤل بن حنيفة، يكنى أبا يحيى، سكن اليمامة، روى عنه ابنه عبدالرحمن. «الاستيعاب» (١٠٨٩/٣).

(٥) علي بن شيبان، صحابي، وليس تابعياً، فحديثه متصل ليس بمرسل، وهو مقل من الرواية، تفرد عنه ابنه عبدالرحمن كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٦٩٨) فلعل لهذا السبب ظنه المؤلف تابعياً. والله أعلم.

ولم أقف على من روى هذا الحديث.

(٦) لم أقف عليه، لكن رواه عنه تلميذه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٠/٨) ورواه أيضاً ابن شاهين في الترغيب في «فضائل الأعمال» (ص ٢٦٩)، (ح ٢٧٦) كلاهما من طريق صبح بن دينار البلوي: ثنا المعافى بن عمران: ثنا إسرائيل وسفيان الثوري عن منصور به مرفوعاً.

والحديث منكر مرفوعاً بهذا السند؛ آفته صبح، ويقال: «صبح» بن دينار فهو ضعيف، وقد خولف في رفعه.

= فأما ضعفه فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (٢١٧/٢) وأورد كلامه الذهبي في «الميزان» (١٨٠/٣).

وقال: ذكره العقيلي؛ وأنه خالف في إسناد حديث.

وقال الشيخ الألباني مفسراً لهذا الكلام: «مما يدل على أنه لم يحفظ». «السلسلة الضعيفة» (٣٤٦/٨).

فأما مخالفته - في هذا الحديث - فقد خالفه عبدالرحمن بن صالح الأزدي: حدثنا يحيى بن آدم عن إسرائيل عن منصور عن مجاهد عن ربيعة الجرشي قال: «لو كان الصبر من الرجال لكان كريماً». رواه ابن أبي الدنيا في «الصبر» (ص ٤٣)، برقم (٤٧).

وعبدالرحمن هذا أوثق من صبيح بن دينار. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن عدي: «صالح معروف مشهور في الكوفيين، لم يذكر بالضعف في الحديث ولا اتهم فيه إلا أنه كان محترقاً فيما كان فيه من التشيع». وقال ابن حجر: صدوق يتشيع.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٤٦/٥)، «الكامل» (٣٢٠/٤)، «التقريب» (ص ٥٨٢). وبقية رجال الإسناد ثقات من رجال الشيخين. وعليه فهذا إسناد حسن وهو المحفوظ.

وقد توبع - عبدالرحمن - متابعة قاصرة عند ابن أبي الدنيا في «الصبر» (ص ٢٨)، برقم (١٥) قال: حدثنا أبو العباس العتكي: حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عمر بن عبدالرحمن الأبار عن منصور عن مجاهد، عن ربيعة الجرشي قال: «لو كان الصبر من الرجال كان كريماً».

وسنده صحيح رجال الإسناد موثقون.

وقد سئل الدارقطني في «العلل» (٣٣٨/١٤) عن هذا الحديث فذكر الاختلاف في وقفه ورفعته ثم قال: رواه صبيح بن دينار، عن معافى، عن الثوري، وإسرائيل، عن منصور، عن مجاهد، عن عائشة، مرفوعاً ولم يتابع عليه والمحفوظ عن منصور، عن مجاهد، عن ربيعة الجرشي، قوله.

وبالجملة فالصحيح الثابت هو الموقوف على ربيعة الجرشي وأما رفعه إلى عائشة فمفكر.

وضعف الحديث المرفوع العراقي في «المغني» (١٠١٣/٢)، (ح ٣٦٧٩).

ويروى في هذا المعنى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب عليهما السلام أيضاً موقوفاً عليهما ويروى عن قتادة بن دعامة رحمة الله عليه: فأما أثر عمر فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصبر» (٣٣، ٣٤)، برقم (٦)، وأثر علي عليه السلام رواه ابن أبي الدنيا =

٩١١ حديث: «لو كان الفحش رجلاً لكان رجل سوء»^(١).

الطيالسي^(٢) عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: «يا عائشة لو كان... وذكره...» وهو من هذا الوجه: عند الطبراني^(٣) والعسكري.

= في «الصبر» (ص ١٠٩)، برقم (١٥٥) وأما أثر قتادة فهو عند ابن أبي الدنيا أيضاً في «الصبر» (١٢٢)، برقم (١٦٣). وأسانيدنا ضعيفة.

(١) كذا في الأصل و(ز) وفي (م): «جهولاً» بدل «رجل سوء».

(٢) «مسنده» (٩٥/٣)، (ح ١٥٩٨). قال: حدثنا طلحة بن عمرو به. واختلف على طلحة:

فرواه أبو داود الطيالسي عنه بسنده عن عائشة أن النبي ﷺ... الحديث. هكذا على صورة الموصول.

وخالفه الوليد بن مسلم عند ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ١٨٥، ١٨٦)، (ح ٣٢٨) وعبدالله بن وهب في «جامعه» (٤٩٨/٢)، (ح ٣٨٣) كلاهما عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح أن النبي ﷺ قال: يا عائشة... الحديث. كذا على صورة المرسل؛ لأن عطاء تابعي.

والحمل فيه على طلحة بن عمرو فإنه متروك الحديث.

قال عنه ابن المديني وابن معين: ليس بشيء.

وقال أحمد والنسائي: متروك الحديث.

وقال ابن عدي: عامة ما يروى عنه لا يتابعونه عليه.

وقال الحافظ: متروك الحديث.

انظر: «العلل ومعرفه الرجال» (٤١١/١)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٤٣)، «الكامل» (١٠٨/٤)، «ميزان الاعتدال» (٣٤١/٢).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من كتبه بهذا الوجه وإنما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٠٦/١، ١٠٧)، (ح ٣٣١): حدثنا أحمد بن رشدين قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عبدالله بن وهب قال أخبرني: عمرو بن الحارث عن أيوب بن موسى عن ابن أبي مليكة عن عائشة زوج النبي أن النبي ﷺ قال لها: «يا عائشة لو كان الفحش رجلاً كان رجل سوء ولو كان الحياء رجلاً لكان رجل صدق».

وقال: لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن موسى إلا عمرو بن الحارث تفرد به ابن وهب.

قلت: وهذا سند رجاله كلهم ثقات عدا شيخ الطبراني تركه أبو حاتم من أجل الكلام فيه. «الجرح والتعديل» (٧٥/٢).

= بل نقل ابن عدي أنهم: كذبوه. وممن كذبه: أحمد بن صالح المصري. وهو شيخه في هذا الحديث. «الكامل» (١٩٨/١).

واتهمه بوضع الحديث الذهبي في كل ما يرويه عنه الطبراني بل وغيره أيضاً. انظر: «الكشف الحثيث» (ص ٥٩).

فالحديث ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً.

وللحديث طريق أخرى عن عائشة رضي الله عنها:

وهو ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٦/٥)، (ح ٤٧١٨)، و«الصغير» (٢/٤٧٦) قال: حدثنا عبدالرحمن بن معاوية العتبي قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن يحيى بن النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «يا عائشة لو كان الحياء رجلاً لكان رجلاً صالحاً ولو كان البذاء رجلاً لكان رجلاً سوء».

قال: لم يرو هذا الحديث عن أبي سلمة إلا يحيى بن النضر، ولا يحيى بن النضر إلا أبو الأسود، تفرد به ابن لهيعة.

قلت: وتفرد ابن لهيعة مما لا يحتمل لضعفه وسوء حفظه، وهو مع ذلك فقد اضطرب في إسناد هذا الحديث ولم يقمه.

فقد روى ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص ٣٩)، (ح ٨٩) ط. مجدي من طريق عبيد بن أبي قرعة عن ابن لهيعة عن أبي النضر.

كذا قال! وفي الإسناد الآخر: يحيى بن النضر.

ووقع فيه «الفحش» بدل «البذاء».

ولم يجعل واسطة بين ابن لهيعة وشيخه.

وتابع عبيد على إسناده: عثمان بن صالح عند الخطيب في «تاريخه» (٣٥٥/٢) لكنه اقتصر على الجملة الأولى منه.

ويروى أيضاً من طريق آخر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٨٥/٣) من طريق عبدالجبار بن الورد قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: «يا عائشة إياك والفحش، إياك والفحش؛ فإن الفحش لو كان رجلاً لكان رجلاً سوء».

وعبدالجبار قال عنه العقيلي (٨٥/٣) في مطلع ترجمته: «يخالف في بعض حديثه» نقلاً عن البخاري. ثم ذكر هذا الحديث مستشهداً به على مخالفاته، ثم أشار إلى ضعف الحديث بقوله: «وقد روي هذا بغير هذا الإسناد بأصلح من هذا وبألفاظ مختلفة في معنى الفحش».

= وذكره الذهبي في «الميزان» (٥٣٥/٢) وأورد له هذا الحديث من مخالفاته.

وعند العسكري أيضاً من حديث^(١) عمران بن حِطَّان^(٢) عن عائشة قالت: دخل يهودي على النبي ﷺ فقال: «السام^(٣) عليكم»، فقال له: «عليكم»^(٤) فلما خرج قلتُ: أما فهمتَ ما قال؟ فقال: «ما رأيتُ ما رددتُ عليه يا عائشة!؛ [ل١٥٤/أ] إن الرفق لو كان خَلْقاً لما رأى الناس خَلْقاً أحسنَ منه، وإن الخرق لو كان خَلْقاً لما رأى الناس خَلْقاً أقبح منه»^(٥).

= وثالث الطرق عنها: ما أخرجه أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (ص ١٧٣)، (ح ١٤١)، والخرائطي في «مسائى الأخلاق» (ص ١٩، ٢٠)، (ح ١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/١٦٣)، (ح ٧٣٢٦)، والخطيب في «موضح الأوهام» (٣١٢/١) كلهم من طريق محمد بن عبد الرحمن أبو غرارة: ثنا أبي: نا القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لو كان الفحش رجلاً لكان رجل سوء، وإن الله لم يخلقني فحاشاً». والحديث منكر بهذا السند فيه علتان:

الأولى: محمد بن عبد الرحمن، قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٢٤/٧)، «الميزان» (٦١٩/٣).

والعلة الثانية: شيخه وهو أبوه واسمه: عبد الرحمن ضعيف. انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٥٥٤)، «التقريب» (ص ٥٧١).

وسئل أبو حاتم كما في «العلل» (٢٤٥/٥) عن هذا الحديث بهذا السند فقال: هو منكر.

(١) في (ز): «جهة».

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٢٨).

(٣) يعنون به «الموت» كما جاء تفسيره في الرواية الأخرى.

(٤) فقال له: «عليكم» سقطت من (م).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الدولابي في «الكنى والأسماء» (٥٣٦/٢)، (ح ٩٧٢) من طريق القاسم بن مالك المزني، عن أيوب بن عائد الطائي، عن أبي روبة، عن عمران بن حصين، قال: دخل رجل يهودي على النبي ﷺ، وهو في بيت عائشة، فقال... الحديث.

والحديث بهذا السند فيه ضعف من قبل القاسم فهو صدوق فيه لين قال فيه أبو حاتم صالح الحديث؛ ليس بالمتين وقال أحمد: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٢/٧)، «سؤالات أبي داود» للإمام أحمد (ص ٣١٨)،

«التقريب» (ص ٧٩٤).

وعند مسلم^(١) وغيره^(٢) من حديثها: «يا عائشة عليك بالرفق؛ فإنه لم يكن في شيء إلا زانه، وإياك والفحش».

= وقد اختلف عليه في هذا الإسناد:

فرواه عنه سعيد بن محمد الجرمي بهذا الإسناد، وهو على صورة المرسل؛ لأن عمران هذا ليس صحابياً كما سيأتي.

وتابعه: زياد بن أيوب عند الدارقطني - تعليقاً - في «العلل» (٨٧/١٤)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٧٠٧/٣).

وخالفهما هشام بن يونس بن وابل اللؤلؤي ومحمد بن طريف عند الخطيب في «المتفق» (١٧٠٧/٣) كلاهما عن القاسم بن مالك عن أيوب بن عائذ عن أبي روبة عن عمران بن حصين عن عائشة به هكذا موصولاً. بذكر عائشة.

وخالفهم يحيى بن معين عند الخطيب في «المتفق» (١٧٠٦/٣) فرواه عن القاسم عن أيوب عن أبي روبة عمران عن عائشة به.

وكان هذه الرواية هي التي رجحها الخطيب في المتفق والمفترق لأنه اعتمدها في ترجمة عمران بن حصين وكناه بأبي روبة، ونقل عن أبي حاتم وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي أنه: رجل قشيري ليس صاحب النبي ﷺ. «المتفق والمفترق» (١٧٠٦/٣).

وقال: حدث عن أبي سعيد الخدري وعائشة أم المؤمنين ﷺ، روى عنه أيوب بن عائذ الطائي. «المتفق والمفترق» (١٧٠٦/٣).

وعلى كل، فالحديث لا يصح لضعف سنده من أجل القاسم المزني؛ وأبو روبة عمران بن حصين لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل.

مع أن الجملة الأولى من الحديث وهي دخول اليهودي ورد النبي عليه ثابت صحيح من أوجه أخرى.

منها ما عند البخاري في «صحيحه» (٨٥/٨)، (ح ٦٤٠١) عن ابن أبي مليكة عن عائشة ﷺ: أن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا: السام عليك، قال: «وعليكم»، فقالت عائشة: السام عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم، فقال رسول الله ﷺ: «مهلاً يا عائشة، عليك بالرفق وإياك والعنف أو الفحش»، قالت أو لم تسمع ما قالوا؟ قال «أو لم تسمعي ما قلت رددت عليهم فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في».

(١) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب باب فضل الرفق (٢٠٠٤/٤)، (ح ٢٥٩٤) من طريق شعبة عن المقدام وهو ابن شريح بن هانئ عن أبيه عن عائشة به.

(٢) كابي داود الطيالسي في «مسنده» (١١٠/٣)، (ح ١٦١٩) وإسحاق بن راهويه (٩٠٠/٣)، (ح ١٥٨٤) وأحمد في «المسند» (٤١٥/٤١)، (ح ٢٤٩٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (٤١١/١٣)، (ح ١٠٥٥٣) من طريق الطيالسي كلهم من طرق عن شعبة - عدا

إسحاق فقد رواه من طريق شريك - بسند مسلم سواء.

=

بل في الصحيحين عنها^(١): «إن شر الناس منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه».

وقد استوفيت^(٢) ما في المعنى فيما كتبه من تكملة شرح الترمذي^(٣).

٩١٢ حديث: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى إليهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب».

الشيخان^(٤)، والترمذي^(٥)، وأبو عوانة^(٦)، وغيرهم^(٧)، بألفاظ متقاربة

= وعند مسلم والطيلوسي سبب ورود الحديث وهي أن عائشة رضي الله عنها ركبت بعيراً صعباً فجعلت تصرفه بضربها له، فقال لها النبي ﷺ: الحديث...

(١) صحيح البخاري، كتاب الدب، باب المداراة مع الناس (٣١/٨)، (ح ٦١٣١)، و«صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يتقي فحشه (٢٠٠٢/٤)، (ح ٢٥٩١).

وللحديث سبب وقصة وهي: أنه استأذن على النبي ﷺ رجل فقال: «اأذنوا له فبش ابن العشيرة، أو: بش أخو العشيرة». فلما دخل: ألان له الكلام، فقلت له: يا رسول الله قلت ما قلت ثم ألتت له في القول؟ فقال: «أي عائشة: إن شر الناس منزلة عند الله من تركه أو ودعه الناس اتقاء فحشه».

(٢) في (م): «استقرت».

(٣) شرحه على الترمذي مفقود وقد مضى التنبيه على ذلك.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (٩٣/٨)، (ح ٦٤٣٨). من حديث ابن شهاب عن أنس به مرفوعاً بلفظ: «لو أن لابن آدم وادياً من ذهب أحب أن يكون له واديان، ولن يملأ فاه إلا التراب، ويتوب الله على من تاب».

و«صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٥/٢)، (ح ١٠٤٨). من حديث ابن شهاب عن أنس. مرفوعاً.

(٥) جامع الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً (ص ٥٢٨)، (ح ٢٣٣٧) من حديث ابن شهاب عن أنس مرفوعاً بلفظ البخاري.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) أخرجه أيضاً من حديث ابن شهاب عن أنس:

أحمد في «المسند» (١٣٧/٢٠)، (ح ١٢٧١٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٨٠/٦)، (ح ٣٥٩١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨/٨)، (ح ٣٢٣٥)، أبو نعيم في مستخرجه =

من حديث ابن شهاب، ومسلم وأبو عوانة من حديث قتادة كلاهما عن أنس به مرفوعاً^(١)، واتفقا^(٢) عليه^(٣) من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، وانفرد به البخاري عن ابن الزبير^(٤)، ومسلم عن أبي موسى^(٥)، وفي حديث بعضهم: «أنه مما كان يُقرأ في القرآن»^(٦). وفي الباب عن جماعة بينها

= على مسلم (١١٣/٣)، (ح ٢٣٣٦).

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٥/٢)، (ح ١٠٤٨). من حديث قتادة عن أنس مرفوعاً.

(٢) من هنا إلى قوله: «القرآن» سقط من (م)، وقد أشار ناسخها في الحاشية إلى هذا السقط بقوله:

«ناقص سطر».

(٣) أي: البخاري ومسلم فأما صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنه المال وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَوْلَاكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ (٩٢/٨)، (ح ٦٤٣٦).

وأما «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٥/٢)، (ح ١٠٤٩).

كلاهما من حديث عطاء عن تبن عباس مرفوعاً.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنه المال وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَوْلَاكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ (٩٢/٨، ٩٣)، (ح ٦٤٣٨).

(٥) «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٦/٢)، (ح ١٠٥٠).

(٦) كحديث أبي موسى الذي سبق عند مسلم بلفظ: «وإننا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتهما غير أنني قد حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب».

وأما حديث أنس وابن عباس الذين سبقا ففیهما تردد من غير جزم قال ابن عباس وأنس لا ندري من القرآن هو أم لا.

بل ثبت في صحيح البخاري (٩٣/٨)، (ح ٦٤٣٩) من حديث أنس عن أبي بن كعب أنه قال: «كنا نرى هذا من القرآن حتى نزلت ألهاكم التكاثر».

لكن ثبت عن زيد بن أرقم عند أحمد في «مسنده» (٣١/٣٢)، (ح ١٩٢٨٠) بسند صحيح رجاله كلهم ثقات أنه قال: قال لقد كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى إليهما آخر ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب.

وأورده الحافظ البوصيري وقال: إسناده صحيح. «إتحاف الخيرة» (٤١٥/٧).

=

في جزء^(١).

٩١٣ حديث: «لو كان المؤمن في جحر فارة لقيض له فيه من يؤذيه».

ابن عدي^(٢)، والقضاعي^(٣)، من حديث عيسى بن عبدالله بن محمد بن علي بن أبي طالب وهو متروك الحديث؛ يروي الموضوعات عن أبيه عن جده عن علي به مرفوعاً.

وللقضاعي^(٤) من حديث ابن أخي ابن شهاب^(٥) عن عمه عن أنس رفعه

= ثم نقل عن شيخه البلقيني أنها كانت من سورة (لم يكن)؛ يعني: البينة. قلت: لكن هذا يتعارض مع ما ثبت عن أبي موسى في «صحيح مسلم» في قوله: «وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة... وفيها: ... ثم ذكر لفظ الترجمة.

وسورة البينة من قصار المفصل. وسورة التوبة من السبع الطوال.

(١) وهذا الجزء مطبوع متداول والله الحمد، وهو ضمن أجوبته الحديثية المسمى بـ «الأجوبة المرضية» فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية بتحقيق محمد إسحاق ط. الراية.

وقد توسع المؤلف في ذكر طرق الحديث ودراستها متناً وإسناداً، دراية ورواية بما لا مزيد عليه. فليرجع إليه (١٧٧/١)، برقم (٤٧).

(٢) لم أره في «الكامل» وقد ذكر في ترجمة عيسى بن عبدالله صاحب هذا الحديث أحاديث كثيرة من مناكيره ثم قال: «ولعيسى بن عبدالله هذا غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، «الكامل» (٢٤٥/٥).

(٣) «مسند الشهاب» (٣١٥/٢)، (ح ١٤٣٧).

(٤) «مسند الشهاب» (٣١٦/٢)، (ح ١٤٣٨).

ويروى عن علي من غير هذا الوجه بلفظ مقارب وهو: «ما كان ولا يكون إلى يوم القيامة مؤمن إلا وله جار يؤذيه». رواه ابن شاهين في «الترغيب» (ص ٢٧١) من طريق داود بن سليمان القزويني: ثنا علي بن موسى الرضا: ثنا موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب مرفوعاً به.

وداود القزويني هذا كذاب؛ كذبه ابن معين، وقال الذهبي: شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن علي الرضا. «ميزان الاعتدال» (٨/٢).

(٥) محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني، ابن أخي الزهري، صدوق له أوهام، من السابعة مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها ع. «التقريب» (ص ٨٦٦).

بلفظ: «لو أن المؤمن في جحر ضب لقيض الله إليه من يؤذيه» وهو من حديث أنس عند الطبراني في «الأوسط»^(١) والديلمي^(٢)، بل عنده بلا سند^(٣) عن أنس مرفوعاً: «لو خلق المؤمن على رأس جبل لا بد له من منافق يؤذيه».

- (١) (١١٣/٩، ١١٤)، (ح ٩٢٨٢). وليس فيه (ضب).
- (٢) مسند الفردوس (مخطوط/نسخة لاله لي/٣٧/أ) من طريق الحسين بن الحسن الرازي قال: حدثنا عبدالرحمن بن عبدالملك الحزامي قال: حدثنا أبو قتادة بن يعقوب عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن أنس بن مالك به مرفوعاً. قال ابن الديلمي عقبه: هو حديث غريب من حديث الزهري عن أنس؛ تفرد به أبو معين الحسين بن الحسن وهو من كبار المحدثين.
- وأخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (ح ٦٣٤١)، وابن المقرئ في جزء حديثه (ص ١٤٩، ح ٦ ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية لزياد تكلة)، وابن شاهين في «الترغيب» (ص ٢٧٠)، والبيهقي في «الشعب» (٢٣٨/١٢)، (ح ٩٣٣٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٧/٤٠) كلهم من طريق أبي قتادة بن يعقوب بن عبدالله بن ثعلبة بن صُعَيْر العذري عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن أنس بن مالك به. مرفوعاً.
- قال الدارقطني: «غريب من حديث الزهري عن أنس؛ تفرد به عنه ابن أخيه، ولم يروه عنه غير أبي قتادة...» «تاريخ دمشق» (٣٧/٤٠).
- قلت: وأبو قتادة ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦١/١٧) في شيوخ عبدالرحمن بن عبدالملك الحزامي وهو مجهول لا يعرف حاله؛ وهو آفة السند، وقد ضعف الحديث الهيثمي في «المجمع» (٥٦٠/٧) بعد أن عزاه للطبراني في «الأوسط» فقال: فيه أبو قتادة بن يعقوب بن عبدالله العذري ولم أعرفه، وبقي رجال الطبراني ثقات.
- وضعه السيوطي في «الجامع الصغير» (ح ٧٤٦٧).
- (٣) مسند الفردوس (مخطوط/نسخة لاله لي/٤٥/أ) بلا إسناد كما قال المؤلف.
- وبالجملة لا يصح مرفوعاً بهذه الطرق لشدة ضعفها، فإن الطريق الأول وهو حديث علي فيه راو متروك واتهم بالوضع، وحديث أنس فيه راو مجهول.
- وقد روى ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٣٧٩/١٩)، (ح ٣٦٣٩٠) - بنحوه - ما يفيد أنه من قول بعض التابعين فقال: حدثنا الفضل بن ذكين، عن موسى بن قيس، عن سلمة بن كهيل، قال: لو كان المؤمن على قسبة في البحر لقيض الله له من يؤذيه.
- وسنده صحيح فإن سلمة بن كهيل والفضل بن ذكين كلاهما من رجال الشيخين وهما ثقتان ثبات. انظر: «تهذيب الكمال» (١٣٤/٢٩)، والثاني (١٩٧/٢٣).
- وموسى بن قيس وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الذهبي: ثقة شيعي.
- انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٧/٨)، «ميزان الاعتدال» (٢١٧/٤)، «الكاشف» (٣٠٧/٢).

٩١٤ حديث: «لولا الخليفة لأذنت»^(١).

أبو الشيخ في «الأذان» له^(٢)، ثم البيهقي^(٣)، من حديث عمر أنه قال: وذكره... وفيه قصة^(٤) ولسعيد بن منصور^(٥) من حديث قيس قال: قال: عمر: «لو أطيع مع الخليفة لأذنت».

(١) سقط بأكمله من (م).

(٢) مفقود حسب علمي، وقد عزاه له صاحب الإمام فيما ذكره ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٢٣/٣). وكذا الحافظ، والسخاوي نقل هذا التخريج من شيخه الحافظ فهو بنصه في «التلخيص الحبير» (٥٢٢/١).

(٣) في «السنن الكبرى» (٤٣٣/١) من طريق إسماعيل - يعني ابن أبي خالد - عن قيس بن أبي حازم قال: قال عمر لو: كنت أطيع الأذان مع الخليفة لأذنت.

(٤) هذه القصة عند البيهقي (٤٢٦/١) بسنده السابق قال قيس: قدمنا على عمر بن الخطاب قال: من مؤذونكم؟ قلنا: عبيدنا وموالينا فقال بيده هكذا يقلبها: عبيدنا وموالينا! إن ذلكم بكم لنقص شديد، لو أطق الأذان مع الخليفة لأذنت.

لكن تعقبه الحافظ البوصيري في «الإتحاف» (٤٧٢/١) بأن البيهقي أخطأ فخلط بين هذا الأثر وورود القصة فإن للقصة إسناداً آخر من غير هذا الوجه وليست القصة سبباً لورود هذا الأثر، وهو ما رواه مسدد عن عيسى بن يونس: حدثنا إسماعيل، عن شبل بن عوف أن عمر قال لجلسائه: من مؤذونكم؟ قالوا: عبيدنا وموالينا. قال: موالينا وعبيدنا! إن ذلك بكم لنقص كبير.

فيتبين من قول الحافظ البوصيري وتعقبه أن الزيادة «لو أطق الخليفة...» ليست من هذا الوجه ولا هو سبب ورودها.

(٥) لم أقف عليه، وعزاه له الحافظ في «التلخيص» (٥٢٢/١) وذكر إسناده كاملاً فقال: وقال

سعيد بن منصور: ثنا هشيم: ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال: قال عمر فذكره... والأثر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٩٠/٣) عن زهير بن معاوية، ومسدد في «مسنده» كما في «الإتحاف» (٤٧٢/١)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٣٧٦/٢)، (ح ٢٣٦٩) قال: حدثنا وكيع ويزيد. خمستهم (هشيم وزهير ومسدد ووكيع ويزيد) عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عمر به.

وسنده صحيح رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين.

ولذا صححه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٨٤/٣) من رواية مسدد.

وتوبع إسماعيل متابعة قاصرة من ابن فضيل عند ابن أبي شيبه (٣٧٠/٢)، (ح ٢٣٤٨)، والثوري عند عبد الرزاق في «المصنف» (٤٨٦/١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٤٤/٥) كلاهما عن بيان البجلي عن قيس به.

ولأبي الشيخ ثم الديلمي^(١) من حديث أبي الوقاص^(٢) عن عمر قال: «لو كنت مؤذناً (لَكُمْلُ أمري)^(٣) وما باليت أن لا أنتصب لقيام ليل، ولا لصيام نهار؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين، اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين، اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين»؛ قلت: يا رسول الله تركتنا ونحن نجتلد عن الأذان بالسيوف! فقال: «يا عمر إنه سيأتي زمان يتركون الأذان على ضعفائهم، تلك لحوم حرمها الله على النار، لحوم المؤذنين»^(٤) انتهى.

(١) هو في «الفردوس» (٥٠٠/١)، (ح ٢٠٤١) بلا سند عن عمر مقتصراً على: «اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين».

(٢) مجهول لا يعرف، روى عن عمر وزيد بن أرقم، وعنه أبو النعمان والحسن البصري. «الجرح والتعديل» (٤٥٢/٩)، «تهذيب الكمال» (٣٩١/٣٤)، «الميزان» (٥٨٥/٤)، «التقريب» (١٢٢١).

(٣) وقع في النسختين الأصل و(ز): «لكل امرئ» وليست واضحة في (د) وسقط من (م)، وهو تصحيف ظاهر صوابه: «لَكُمْلُ أمري» كما في فضائل الأعمال لابن شاهين (ص ٤٢٧)، و«الإصابة» (٨٥/١٣) و«كنز العمال» (٣٤٠/٨).

(٤) أخرجه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (ص ٤٢٧) من طريق صالح بن سليمان القراطيسي: ثنا غياث بن عبد الحميد عن مطر عن الحسن عن أبي وقاص به. والحديث رجال إسناده ضعفاء حاشا الحسن وهو البصري. فالأول وهو: صالح بن سليمان القراطيسي، قال عنه الذهبي: ليس بالمرضي. «الميزان» (٢٩٥/٢). وتبعه الحافظ في «اللسان» (٢٨٧/٤) وزاد: «له أيضاً عن غياث بن عبد الحميد عن مطر حديث غريب أخرجه المستغفري في ترجمة أبي الوقاص في الصحابة». قلت: يعني: هذا الحديث عن عمر فقد ذكره له في «الإصابة» (٨٥/١٣). وشيخه غياث قال عنه الذهبي: لا يعرف إلا في حديث منكر. المغني في «الضعفاء» (٩٧/٢).

ومطر هو ابن طهمان الوراق، وصفه أحمد بسوء الحفظ، وقال أبو زرعة: صالح، وقال ابن عدي: مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب.

وقال الحافظ: صدوق له خطأ كثير، وحديثه عن عطاء ضعيف. انظر: «الكامل» (٣٩٦/٦)، «تهذيب الكمال» (٥١/٢٨)، «التقريب» (ص ٩٤٧). فهو ضعيف يكتب حديثه ويعتبر به.

وأما أبو وقاص الراوي عن عمر فهو مجهول لا يعرف، قال أبو حاتم: مجهول. في «الجرح والتعديل» (٤٥٢/٩) وقال المزي: مجهول (٣٩١/٣٤) ثم قال: وروى الحسن البصري عن أبي وقاص عن عمر في فضل المؤذنين.

ومعنى المرفوع أيضاً روي في حديث ضعيف أيضاً^(١).

= قلت: يقصد به هذا الحديث لأنه من رواية الحسن عنه.

وجهله الذهبي هو وشيخه أبو النعمان كما في «الميزان» (٥٨٥/٤). وقال الحافظ: مجهول. «التقريب» (١٢٢١).

فالحديث لا يصح، وقد استغربه الحافظ في «اللسان» (٢٨٧/٤).

(١) أخرجه بلفظ مقارب ابن عدي في «الكامل» (٢٤٤/٥) من طريق عباد بن يعقوب: ثنا عيسى بن عبدالله بن محمد: حدثني أبي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها لحوم حرمها الله على النار» - يعني: لحوم المؤذنين - وقال رجل: يا رسول الله تركتنا نجتلد على الأذان، فقال: «كلا، سيأتي بعدي قوم يطرحون الأذان على ضعفائهم وتلك لحوم حرمها الله على النار».

ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة عيسى بن عبدالله الهاشمي - مع عدة أحاديث - ثم قال بعد سردها: «ولعيسى بن عبدالله هذا غير ما ذكرت وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، «الكامل» (٢٤٥/٥).

وقال ابن حبان: «يروي عن آبائه أشياء موضوعة»، «المجروحين» (١٢١/٢) وقال الدارقطني: متروك. «السنن» (٣٠٧/٣)، (ح ٢٦٣٠).

وقد سبق أن المؤلف أبان عن حاله فقال: متروك الحديث عند حديث «لو كان المؤمن في جحر...».

وروي جزء منه عن عمر مرفوعاً وهو: «إنها محرمة على النار لحوم المؤذنين».

أخرجه الفضل بن دكين كما في كتابه الصلاة (ص ١٥٥) قال: حدثنا الوصافي، عن أبي معشر، قال: قال عمر: فذكره مرفوعاً.

والوصافي هو: عبيدالله بن الوليد، قال عنه الفلاس والنسائي والدارقطني: متروك. وقال الحافظ: ضعيف جداً.

«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٥٥) «العلل» للدارقطني (٢٢٥/١٣)، «ميزان الاعتدال» (١٧/٣)، «المطالب العالية» (٩٧/٣).

وفيه انقطاع أيضاً؛ فإن أبا معشر وهو زياد بن كليب لم يدرك عمر بن الخطاب.

ويروى أيضاً في هذا المعنى من جهة دعاء النبي ﷺ للمؤذنين بالمغفرة ما رواه أحمد في «مسنده» (٢٥١/١٥)، (ح ٩٤٢٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٦/٣)، (ح ١٥٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦٠/٤)، (ح ١٦٧٢) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤذنون أمناء والأئمة ضمناء اللهم اغفر للمؤذنين وسدد الأئمة» ثلاث مرات. وسنده صحيح؛ صححه ابن خزيمة وابن حبان والألباني في «الإرواء» (٢٣١/١).

والخَلِيفَى: بالكسر والتشديد والقصر، [١٥٤/ب] الخلافة، وهو وأمثاله من الأبنية كالرَّمْيَا والدَّلِيلَا مصدر يدل على معنى الكثرة، يريد: كثرة اجتهاده في ضبط أمور الخلافة، وتصريف أعينها^(١).

٩١٥ حديث: «لولا عباد الله رُكَّع، وصِيبَة رُضَّع، وبهائم رُتَّع؛ لَصَبَّ عليكم البلاء صَبًّا»^(٢).

الطيالسي^(٣)، والطبراني^(٤)، وابن منده^(٥)، وابن عدي^(٦)، وآخرون^(٧)

(١) هذا الكلام بحروفه عند ابن الأثير في «النهاية» (٦٩/٢).

(٢) سقط بأكمله من (م).

(٣) لم أقف عليه في «مسنده».

وقد عزاه المؤلف أيضاً للطيالسي في كتابه «تحرير الجواب عن مسألة ضرب الدواب». (ص ٨٧).

(٤) في «الكبير» (٣٠٩/٢٢)، (ح ٧٨٥)، و«الأوسط» (٣٢٧/٦)، (ح ٦٥٩٣) من طريق عبدالرحمن بن سعد المؤذن عن مالك بن عبيدة بن مسافع الدؤلي عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

(٥) لم أقف عليه في الجزء المطبوع منه.

(٦) في «الكامل» (٣٨٠/٦) من طريق عبدالرحمن بن سعد به.

(٧) كابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٠/٢)، (ح ٩٦٥) ومن طريقه أبو نعيم في «الصحابة» (ص ٢٦٤١) وأخرجه الدؤلابي في «الكنى والأسماء» (١٢٩/١)، والبيهقي في «الشعب» (٢٥٦/١٢)، (ح ٩٣٦٢) وفي «الكبرى» (٣٤٥/٣) كلهم من طريق عبدالرحمن بن سعد عن مالك بن عبيدة بن مسافع الدؤلي عن أبيه عن جده مرفوعاً به. والحديث بهذا السند ضعيف فيه علل:

الأولى: ضعف عبدالرحمن بن سعد وهو المدني القرشي مؤذن مسجد النبي ﷺ، الملقب بـ «قرظ» ضعفه ابن معين، وقال البخاري: فيه نظر. وقال الحافظ: ضعيف. انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٧/٥)، «ميزان الاعتدال» (٥٦٦/٢)، «التقريب» (ص ٥٧٩).

وكذلك من فوقه مجهولان؛ فأما مالك فقال عنه ابن معين: لا أعرفه. وقال الذهبي: لا يعرف.

«الكامل» لابن عدي (٣٨٠/٦)، «ميزان الاعتدال» (٤٢٧/٣).

وعبيدة قال عنه ابن المديني: مجهول وقال الحافظ: مقبول. «تهذيب التهذيب» (٤٦/٣)، «التقريب» (ص ٦٥٤).

من حديث مالك بن عبيدة^(١) بن مسافع (الدِّيَلِي)^(٢) عن أبيه^(٣) عن جده^(٤)، وأبو يعلى^(٥) من حديث أبي هريرة كلاهما به مرفوعاً.

= فالحديث ضعيف بهذا السند.

(١) مالك بن عبيدة بن مسافع الديلي عن أبيه عن جده، روى عنه عبدالرحمن بن سعد المؤذن. «التاريخ الكبير» (٣١٣/٧).

(٢) وقع في الأصل ود(د) وز(ز): «الديلمى» وهو خطأ؛ الصواب: «الدِّيَلِي» كما في المصادر. الديلي: بكسر الدال المهملة وسكون الياء آخر الحروف، هذه النسبة إلى بني الديل بن هداد بن زيد مناة بن الحجر، من الأزد. «الأنساب» (٥٢٨/٢).

وقيل فيه: الدؤلي والدثلي والديلي. وانظر: «الأنساب» (٥٠٨/٢).

(٣) عبيدة - فتح أوله - بن مسافع - بضم الميم بعدها مهملة ثم فاء - الديلي المدني، مقبول، من الرابعة د س. «التقريب» (ص ٦٥٤).

عبيدة: ضبطه بفتح أوله الخطيب وابن ماكولا، وتبعهم ابن حجر كما في «الإصابة» (١٣٣/١٠).

(٤) مسافع الدثلي. انظر: «الإصابة» (١٣٣/١٠).

(٥) في «مسنده» (١١)، (ح ٦٤٠٢ - ٦٦٣٣).

وأخرجه أيضاً البزار في «المسند» (ح ٨١٤٦)، والطبراني في «الأوسط» (١٣٤/٧)، (ح ٧٠٨٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٣/١)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٤٥/٣)، والخطيب في «تاريخه» (٦٤/٦) كلهم من طريق إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مهلاً عن الله مهلاً؛ فإنه لولا شيوخ رقع، وشباب خشع، وأطفال رضع، وبهائم رتع، لصب عليكم العذاب صباً». والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٠/١٠) وقال: «... فيه إبراهيم بن خثيم وهو ضعيف».

وقريب منه قول البيهقي في «الكبرى» (٣٤٥/٣): «إبراهيم بن خثيم غير قوي».

وقد تعقبه ابن الترمذاني بقوله: «ألان البيهقي القول فيه وأهل الشأن غلطوا القول فيه؛ فقال النسائي: متروك. وقال أبو الفتح الأزدي: كذاب. وقال الجوزجاني: اختلط بآخره». الجوهر النقي مع «السنن الكبرى» (٣٤٥/٣).

وهو كما قال؛ فإن أكثر الأئمة ضعفوه جداً، وقد قال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس ثقة ولا مأموناً.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩٨/٢)، «لسان الميزان» (٢٧٣/١).

والحديث ضعفه غير واحد بالعلة السابقة، كابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (ح ٥٦٦٥)، وابن الملقن في «البدر المنير» (١٥٨/٥)، وابن حجر في «التلخيص» (٢٢٩/٢).

ولابن ماجه^(١) من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر مرفوعاً في حديث أوله: «يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن، فذكرها...»، ومنها: «ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم تمطروا»^(٢).

٩١٦ **حديث:** «لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يُذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم».

(١) في «سننه»، كتاب الفتن، باب العقوبات (ص ٦٦٤)، (ح ٤٠١٩). من طريق ابن أبي مالك عن أبيه عن عطاء به.

ورواه أيضاً أبو عمرو الداني في السنن الواردة في «الفتن» (٦٩١/٣)، (ح ٣٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٤٤٦/١٢)، (ح ١٣٦١٩) مختصراً، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٣٣/٨) عن ابن أبي مالك بسند ابن ماجه سواء.

وابن أبي مالك اسمه: خالد بن يزيد، ضعفه ابن معين، وأبو داود، والدارقطني، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن حبان: كان صدوقاً في الرواية لكنه كان يخطئ كثيراً وفي حديثه مناكير لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد عن أبيه... وقال الحافظ: ضعيف مع كونه كان فقيهاً.

انظر «الجرح والتعديل» (٣٥٩/٣)، «المجروحين» (٢٨٤/١)، «تهذيب الكمال» (١٩٦/٨)، «ميزان الاعتدال» (٦٤٥/١)، «التقريب» (ص ٢٩٣).

فالذي يفهم من كلام الأئمة رد ما انفرد به، لكنه لم ينفرد؛ فقد توبع متابعة قاصرة من قبل: الهيثم بن حميد قال: أخبرني أبو معيد حفص بن غيلان عن عطاء بن أبي رباح قال: كنت مع عبدالله بن عمر... فذكر قصة، ثم أورد الحديث بطوله.

أخرجه البزار في «مسنده» (٦١٧٥)، والطبراني في «الأوسط» (٦١/٥)، (ح ٤٦٧١) وفي «مسند الشاميين» (٣٩٠/٢)، والحاكم في «المستدرک» (٥٣٩/٤)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢/٥)، (ح ٣٠٤٢) كلهم من طريق الهيثم به.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح. (٥٤٢/٤).

وجعله البوصيري شاهداً لحديث ابن ماجه السابق ثم قال: حديث صالح للعمل به. وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥٧٢/٥) وعزاه للبزار وقال: رجاله ثقات. فالحديث صحيح بطريقه والله أعلم.

(٢) في (ز): «يمطروا».

مسلم^(١) من حديث جعفر الجزري^(٢) عن يزيد بن الأصم^(٣) عن أبي هريرة به مرفوعاً، وأوله: «والذي نفسي بيده لو لم...» وذكره. ورواه^(٤) أيضاً من حديث أبي صرمة^(٥) عن أبي أيوب مرفوعاً بلفظ: «لولا أنكم تذنوبون لخلق الله خلقاً يذنوبون يغفر لهم» وفي لفظ له^(٦) أيضاً: «لو أنكم لم تكن لكم ذنوب يغفرها الله لكم لجاء الله بقوم لهم ذنوب يغفرها لهم».

وللقضاعي^(٧) من حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً:

- (١) في «صحيحه»، كتاب التوبة، سقوط الذنوب بالاستغفار (٢١٠٦/٤)، (ح ٢٧٤٩).
- (٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٦).
- (٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٤).
- (٤) أي: مسلم في «صحيحه»، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار (٢١٠٥/٤)، (ح ٢٧٤٨).
- (٥) هو: أبو صرمة بن أبي قيس الأنصاري المازني قيل اسمه: قيس بن مالك، وقيل: مالك بن قيس، وقيل غير ذلك. روى عن النبي ﷺ في العزل، وعن أبي أيوب وغيره، روى عنه عبدالله بن محيريز وجماعة. «الإصابة» (٣٦٥/١٢).
- وتصحفت في (م) إلى: «حبرمة».
- (٦) في (ز): «وفي لفظه».
- وهو في «صحيحه»، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار (٢١٠٥/٤)، (ح ٢٧٤٨) من حديث أبي صرمة عن أبي أيوب، وحديث أبي صرمة عن أبي أيوب، رواه من طريقين في «صحيحه» بلفظين متشابهين.
- (٧) في «مسند الشهاب» (٣٢٠/٢)، (ح ١٤٤٦) من طريق عباد بن صهيب عن عثمان بن مقسم عن زيد بن أسلم به.
- والحديث ضعيف جداً بهذا السند؛ فإن عباداً وشيخه متروكان.
- قال البخاري في عباد: تركوه. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال الذهبي وابن حجر: أحد المتروكين.
- انظر: «التاريخ الكبير» (٤٣/٦)، «الجرح والتعديل» (٨٢/٦)، «الضعفاء» للنسائي (ص ١٧٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٦٧/٣)، «لسان الميزان» (٣٩٠/٤).
- وأما شيخه عثمان بن مقسم فكذبه ابن معين واتهمه بالوضع.
- وقال أحمد: حديثه منكر. وكذبه الجوزجاني.
- وقال أبو حاتم والنسائي: متروك الحديث.

«لو لم تذبوا لجاء الله بقوم يذنبون فيغفر لهم ويدخلهم الجنة»، وعنده^(١) أيضاً حديث آخر من طريق سَلَام بن أَبِي الصَّهْبَاء^(٢) عن ثابت عن أنس رفعه: «لو لم تذبوا لخشيت عليكم ما هو أشد من ذلك، العُجْب العُجْب»^(٣).

وأخرجه البزار^(٤).....

= انظر: «الجرح والتعديل» (١٦٨/٦) «الضعفاء» للنسائي (ص ١٧٥)، «ميزان الاعتدال» (٥٦٣/٣)، «لسان الميزان» (٤١٢/٥، ٤١٥).

(١) في «مسند الشهاب» (٣٢٠/٢)، (ح ١٤٤٧) من طريق الحجبى: ثنا سلام بن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس به مرفوعاً.

(٢) سلام بن أبي الصهباء، أبو المنذر البصري الفزاري، عن ثابت، وقتادة. «الميزان» (١٨٠/٢).

(٣) أشار الناسخ للأصل فوقها: «صح»؛ أي: أنها مكررة هكذا، وقد سقطت من (م).

(٤) «أخرجه البزار» سقطت من (م).

وهو في «مسنده» (٣٢٦/١٣)، (ح ٦٩٣٦) قال: ثنا محمد بن عبد الملك القرشي عن سلام به.

وأخرجه العقيلي (١٥٩/٢)، وابن عدي (٣٠٥/٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٩٩/٩)، (ح ٦٨٦٨)، والخرائطي في «مساويء الأخلاق» (ص ٢٦٣)، (ح ٥٩٩) كلهم من طريق الحجبى وهو عبدالله بن عبد الوهاب عن سلام به.

ورجال الإسناد ثقات عدا سلام بن أبي الصهباء فإن الأئمة اختلفوا فيه: ضعفه ابن معين، وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال أحمد: حسن الحديث.

وأورد ابن عدي هذه الأقوال كلها ثم ذكر له عدة أحاديث منها هذا ثم قال: «... أرجو أنه لا بأس به».

انظر: «التاريخ الكبير» (١٣٥/٤)، «الكامل» لابن عدي (٣٠٥/٣).

فالذي يظهر قبول حديثه واعتباره في الشواهد والمتابعات وهو قد انفرد بهذا الحديث؛ لم يتابعه عليه أحد.

وقد أشار إلى تفرد بالحديث العقيلي قائلاً: «لا يتابع عليه عن ثابت». «الضعفاء» (١٦٠/٢).

قلت: لكن له شاهد بهذا اللفظ من حديث أبي سعيد رواه القزويني بسنده كما في جزء فيه مجالس من أمالي أبي الحسن القزويني (مخطوط جوامع)، والدليمي في «المسند» (١/٤٦٧ب/نسخة لا له لي) كلاهما من طريق كثير بن يحيى عن أبيه عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً به. إلا أنه قال: «أضر» بدل «أشد». =

وهذا عند الديلمي عن أنس^(١)، وكذا عن أبي سعيد^(٢).

قال^(٣) الديري^(٤): وإنما كان العُجب أشد؛ لأن العاصي معترف بنقصه فترجى له المغفرة^(٥)، والمعجب مغرور فتوبته بعيدة. انتهى^(٦).

ويشير إليه: ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]^(٧).

٩١٧ حديث: «لو مُدَّ مسجدي هذا إلى صنعاء لكان مسجدي».

مضى في: «صلاة في مسجدي»^(٨).

= ورواته ثقات عدا يحيى بن كثير البصري أبو النضر والد كثير فهو ضعيف يعتبر به؛ ضعفه ابن معين وأبو زرعة، وقال الفلاس: لا يعتمد الكذب ويكثر الغلط والوهم. انظر: «الجرح والتعديل» (١٨٢/٩، ١٨٣).

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وقال ابن عدي: هو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «المجروحين» (١٣٠/٣)، «الكامل» (٢٤١/٧)، «التقريب» (ص ١٠٦٤).

فالذي يظهر والله أعلم أن روايته تتقوى بشاهده السابق فهو حسن لغيره والله أعلم.

(١) في «المسند» (٤٦/١) ب نسخة لا له لي). من طريق الحجي بسند البزار السابق. وفيه «أكبر» بدل «أشد».

(٢) مسند الديلمي (٤٦/١) ب نسخة لا له لي؛ وعزاه له السيوطي في الحاوي في «الفتاوي» (٣٥١/٣) من طريق كثير بن يحيى عن أبيه عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد به مرفوعاً.

وقد تكلمت عليه آنفاً وجعلته شاهداً لحديث أنس.

(٣) هذا القول سقط من (م) وهو مثبت بالأصل و(ز).

(٤) كذا في الأصل و(م) وتحرفت في (ز) إلى: «الدينوري».

والدينوري تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٩٨).

(٥) في الأصل: «العقوبة» وهو تحريف ظاهر، والتصويب من (د) و(ز) وقد أشار الناسخ للأصل في الحاشية على تصويبها بقوله: «لعله المغفرة».

(٦) في كتابه «الدرر الملتقطة من المسائل المختلطة» وهو مخطوط، وبعضه مفقود ومنه هذا النص.

له نسخة خطية في مصر بالقاهرة بمكتبة (الخديوية) محفوظة برقم (٢٢٧/٣) (ن ع. ١٦٢٤).

(٧) «الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهو يحسبون...».

(٨) نعم فقد أورده في حرف الصاد برقم (٦٣٥).

٩١٨ حديث: «لو وُزِنَ إيمان أبي بكر بإيمان الناس لرجَحَ إيمان أبي بكر».

إسحاق بن راهويه^(١)، والبيهقي في «الشعب»^(٢) بسند صحيح^(٣) عن عمر من قوله، ورواه عن عمر هُزَيْل^(٤) بن شرحبيل، وهو عند ابن المبارك في «الزهد»^(٥)، ومعاذ بن المثنى في «زيادات [ل١٥٥/أ] مسند مسدد»^(٦)، وكذا

= وقد توسع في تخريجه وذكّر طرقه ما بين موقوف ومرفوع ثم قال: وبالجمله فليس فيها ما تقوم به الحجة، بل ولا تقوم بمجموعها

(١) في «مسنده» (٦٧١/٣).

(٢) (١٤٣/١)، برقم (٣٥).

(٣) وصححه أيضاً العراقي موقوفاً عن عمر في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٣٥/١)، (ح ١٣٠). وأشار ابن عساكر إلى وروده مرفوعاً ضعيفاً ثم قال: «المحفوظ عن عمر». «تاريخ دمشق» (١٢٦/٣٠).

(٤) في (م): «هديل» وهو خطأ. وهو: هزيل - بالتصغير - بن شرحبيل الأودي، الكوفي، ثقة مخضرم، من الثانية. خ ٤. «التقريب» (ص ١٠٢٠).

(٥) لم أره في المطبوع.

(٦) كما في «المطالب العالية» (٧١٤/١٥)، (ح ٣٨٧٥). قال معاذ بن المثنى: حدثنا أبو مكيس الخادم: ثنا ضَمْرَةُ بن رَيْبَعَةَ عن عبدالله بن شاذب عن سلمة بن كهيل عن هُزَيْل بن شرحبيل قال: عُمَرُ بن الخطاب فذكره.

والأثر بهذا السند موضوع؛ أفته أبو مكيس الخادم فهو كذاب، واسمه: دينار الحبشي يزعم أنه كان خادماً لأنس، رماه ابن حبان بالوضع. «المجروحين» (٢٩٥/١) وترجمه الذهبي في «الميزان» (٣٠/٢) وقال: «ذاك التالف المتهم؛ حدث في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه».

ثم إنه خالف في إسناده هارون بن معروف؛ فرواه عن ضمرة عن ابن شاذب عن محمد بن جحادة عن سلمة بن كهيل عن الهزيل بن شرحبيل قال: قال عمر: فذكره...

أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٣٧٨/١)، (ح ٨٢١) ومن طريقه الخلال في «السنة» (٤٤/٤)، (ح ١١٣٤) وهارون هذا: ثقة؛ وثقه الأئمة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٠٧/٣٠).

وتابع ضمرة بن ربيعة الفلسطيني ابن المبارك كما عند إسحق في «مسنده» (٦٧١/٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٤٣/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٢٧/٣٠) وأيوب بن سويد عند أحمد في «فضائل الصحابة» (٤١٨/١)، (ح ٦٥٣)، وابن الحطاب في =

أخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبدالله من «كامله»^(١)، وفي مسند «الفردوس» معاً من حديث ابن عمر مرفوعاً، بلفظ: «لو وُضع إيمان أبي بكر على إيمان هذه الأمة لرجح بها» وفي سنده: عيسى بن عبدالله بن سليمان؛ وهو ضعيف، لكنه لم ينفرد به؛ فقد أخرجه ابن عدي أيضاً من طريق غيره^(٢) بلفظ: «لو وُزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجحهم» وله شاهد في السنن أيضاً عن أبي بكرة مرفوعاً^(٣) أن رجلاً قال: يا رسول الله رأيتُ كأن

= مشيخته برقم (٧٩) كلاهما (ابن المبارك وأيوب) روياه عن ابن شاذب عن محمد بن جحادة عن سلمة بن كهيل عن هزيل بن شرحبيل عن عمر به .
فتبين أن الرواة تتابعوا على روايته من هذا الوجه وهو الصواب كابن المبارك وأيوب بن سويد وضمرة في رواية هارون عنه .
قال الدارقطني: «وأصحها قول ابن المبارك ومن تابعه»، «العلل» (٢/٢٢٣، ٢٢٤).
(١) (٢٥٩/٥) من طريق عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي قال: ثنا رواد بن الجراح قال: ثنا عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن بن عمر به رفعه .
والحديث ضعفه المؤلف بعيسى واقتصر على أنه ضعيف؛ وفسره ابن عدي بقوله: «يسرق الحديث». (٢٥٨/٥).
وسيدكر له المؤلف متابعاً لكنه لا يفرح به .

(٢) في «الكامل» (٢٠١/٤) من طريق أحمد بن عبد الخالق الضبعي: ثنا عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد: أخبرني أبي عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً .
قال ابن عدي في كامله: «عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليه». ثم ذكر الحديث بهذا السند .
كذا قال ابن عدي وقد تبين أنه لم ينفرد به كما أشار إلى ذلك السخاوي فقد تابعه رواد بن الجراح أخرجه هو ابن عدي نفسه في «كامله» (٢٥٩/٥) وكأنه لم يعتمدها؛ لأنها من طريق عيسى بن عبدالله القرشي قال عنه: «يسرق الحديث». ثم ذكر جملة من أحاديثه المسروقة منها هذا الحديث . والله أعلم .

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب السنّة، باب في الخلفاء (ص ٨٣٧)، (ح ٤٦٣٤)،
والترمذي في «جامعه»، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي الميزان والدلو (ص ٥١٧)، (ح ٢٢٨٧)، والنسائي في «الكبرى» «فضائل أبي بكر وعمر وعثمان» (٣٠٦/٧)، (ح ٨٠٨٠)، والحاكم في «المستدرک» (٧٠/٣)، (٧١)، والبزار في «مسنده» (١٠٨/٩)، (ح ٣٦٥٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣٥/٤٤) كلهم من طرق عن أشعث عن الحسن البصري عن أبي بكرة مرفوعاً - وهذا لفظ النسائي - أن النبي ﷺ قال ذات يوم: «من رأى منكم رؤيا؟ فقال رجل: أنا رأيت ميزاناً نزل من السماء =

ميزاناً نزل من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت، ثم وزن أبو بكر بمن بقي فرجح... الحديث.

٩١٩ حديث: «لو وُزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا».

لا أصل له في المرفوع، وإنما يؤثر عن بعض السلف^(١)؛ فللبیهقي في

= فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وزن عمر وأبو بكر فرجح أبو بكر، ثم وزن عمر وعثمان فرجح عمر، ثم رفع الميزان، فرأيت الكراهية في وجه رسول الله ﷺ.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (٧١/٣).

تعقبه الذهبي بقوله: أشعث ثقة لكن ما احتجا به.

فعلى قول الذهبي أن إسناده صحيح ولا يبلغ شرط الشيخين لأن أشعث وإن كان ثقة إلا أنه لم يحتج به الشيخان.

والحديث صححه قبله الترمذي في «جامعه» (ح ٢٢٨٧) فقال: حديث حسن صحيح.

وصححه الشيخ الألباني في أحكامه على جامع الترمذي (ح ٢٢٨٧).

وهو كما قالوا؛ فإن رجاله كلهم ثقات والسند صحيح ولا يقدح فيه برواية الحسن عن أبي بكرة؛ فإن سماعه منه ثابت، وقد خرج لهما البخاري على هذا الرسم في «صحيحه» كما في حديث: «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» وقد مضى.

والحسن قد توبع من قبل عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة مرفوعاً بنحوه وفيه قصة.

رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٩٦/٢)، (ح ٩٠٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»

(ح ٣١١٢٢) وأحمد في «المسند» (١٤١/٣٤)، (ح ٢٠٥٠٣) في «فضائل الصحابة»

(١٨٤/١)، (ح ١٩٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٣٨/٢)، (ح ١١٣٥)، والبزار في

«مسنده» (١٠٨/٩)، (ح ٣٦٥٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤١٣/٨) كلهم

من طريق علي بن زيد بن جدعان عن عبدالرحمن به.

وسنده ضعيف من قبل ابن جدعان فهو كما قال الحافظ: ضعيف. «التقريب» (٦٩٦).

لكنه مما تتقوى هذه الرواية بسابقتها فهي حسنة لغيرها وعليه فإن متابعة عبدالرحمن للحسن تزيده قوة.

والحديث يروى أيضاً عن سفينة مولى رسول الله: أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨١/٩)، (ح ٣٨٢٩).

وأورده البوصيري بسنده كاملاً للبزار في «الإتحاف» (١١/٥) وقال عقبه: «هذا إسناد صحيح».

(١) وكذا قال شيخ الإسلام في الفتاوى (٣٧٩/١٨): «هذا مأثور عن بعض السلف وهو كلام صحيح».

«الشعب» من طريق ثابت عن^(١) مطرّف قال: «لو وُزِنَ خوف المؤمن ورجاؤه ما رجع أحدهما على صاحبه»^(٢).

ومن طريق الأصمعي قال: قال مطرّف: «لو وُزِنَ خوف المؤمن ورجاؤه بميزان ما كان بينهما خيط شعرة»^(٣).

ومن طريق ابن عيينة عن شعبة قال: «لو وُزِنَ خوف المؤمن ورجاؤه ما زاد خوفه على رجائه، ولا رجاءه على خوفه»^(٤). ومعناه صحيح.

وقد قال أبو علي الروذباري^(٥): «الخوف والرجاء كجناحي الطائر إذا

= والعبارة بنصها تماماً عند الزركشي في كتابه «التذكرة» (ص ١٣٦).

(١) في (م): «بن» وهو خطأ.

(٢) سقط هذا النص من (م) وجعل الذي من طريق الأصمعي هو من طريق ثابت.

وأثر ثابت البناني عن مطرف قوله أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٢٧/٢)، برقم (٩٩٣) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح ٣٦٢٧١) قال: ثنا عفان بن مسلم، وأخرجه أحمد كما في الزهد له (ص ٢٩٣) قال: ثنا عبدالرحمن بن مهدي كلاهما عن حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرف به.

وسنده صحيح.

وتابع ثابتاً سفيان فرواه عن مطرف أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٨/٢) بلفظ مقارب.

(٣) أخرجه البيهقي في شعبه (٣٢٧/٢)، برقم (٩٩٤) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ:

حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى: حدثنا أبو عمرو الحيري: حدثنا علي بن الحسن: حدثنا علي بن عثمان، عن الأصمعي قال: قال مطرف: فذكره...

(٤) أخرجه البيهقي في شعبه (٣٢٧/٢)، برقم (٩٩٥) قال: أخبرنا أبو سعد الماليني:

حدثنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، قال: سمعت حمزة بن داود الثقفي: حدثنا نائلة سمعت الحارث بن الخضر القطان: سمعت سفيان بن عيينة، سمعت شعبة، يقول: فذكره.

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨٠/١) قال: سمعت حمزة - بالسند السابق - وهو في الرسالة القشيرية أيضاً.

(٥) الإمام المسند الحسين بن محمد بن محمد بن علي بن حاتم أبو علي الروذباري

الطوسي، سمع إسماعيل الصفار، وعبدالله بن عمر بن شاذب، وابن داسة وغيرهم، وروى عنه البيهقي وأكثر عنه جداً. توفي سنة (٤٠٣هـ). «سير أعلام النبلاء»

(٢١٩/١٧).

استويا استوى الطائر وتم^(١) طيرانه، وإذا انتقص واحد منهما وقع فيه النقص، وإذا ذهباً جميعاً صار الطائر في حد الموت، لذلك قيل: لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لا اعتدلا.

أخرجه^(٢) البيهقي^(٣) أيضاً.

وفي التنزيل ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

٩٢٠ حديث: «لو يعلم الناس ما في الحبة لاشتروها ولو بوزنها ذهباً».

الطبراني في «الكبير»^(٤) من حديث سليمان بن سلمة الخبائري^(٥) ثنا عتبة بن السكن^(٦) الفزاري ثنا ثور بن يزيد^(٧) عن خالد بن معدان^(٨) عن معاذ بن جبل مرفوعاً به.

والخبائري: «كذاب». وهو عند ابن عدي في كامله^(٩) من حديث

(١) في (م): «عم»، والمثبت من بقية النسخ كلها.

(٢) كلمة (البيهقي) سقطت من (ز).

(٣) في «شعب الإيمان» (٣٢٨/٢)، برقم (٩٩٦). قال: أخبرنا أبو عبدالرحمن السلمي قال: سمعت منصور بن عبدالله، يقول: سمعت أبا علي الروذباري، يقول: فذكره.

(٤) (٩٦/٢٠)، (ح/١٨٧). وأخرجه أيضاً في «مسند الشاميين» (٢٣٢/١)، (ح/٤١١) بالسند نفسه.

وهو حديث موضوع وقد بين آفته المؤلف بأن الخبائري كذاب.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٨/٥) وعزاه للطبراني وقال: وفيه سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك.

وفيه علة أخرى؛ وهو عتبة بن السكن قال عنه الدارقطني: متروك الحديث. وقال البيهقي: واه؛ منسوب إلى الوضع. انظر «ميزان الاعتدال» (٢٨/٣)، «لسان الميزان» (٣٦٨/٥).

وله متابعة تالفة سيذكرها المؤلف.

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٤٣). (٦) «ميزان الاعتدال» (٢٨/٣).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣١٢).

(٨) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠).

(٩) «الكامل» لابن عدي (٣٢٠/٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٩٧/٢)

أحمد^(١) بن عبدالرحمن الملقَّب «جَحْدَر» - وهو ممن يسرق^(٢) الحديث - ثنا بقية عن ثور به .

وقد قال الشافعي عن ابن عينة رحمهما الله: «نظر إليّ ابن أبجر^(٣) وبني صُفرة؛ فقال لي: عليك بالحلبة بالعسل». رواه البيهقي في «مناقب الشافعي»^(٤).

(١) كذا بالأصول (أحمد بن عبدالرحمن).

وقد أوردهما وترجمهما ابن عدي كلاهما في «الكامل» وذكر أن كليهما يلقب بـ «جَحْدَر» وأورد الحديث في ترجمتهما على اعتبار أنهما روياه . ومهما يكن من شيء فإن هذه المتابعة لا تغني شيئاً لشدة ضعفها . وبالجملّة فالحديث موضوع .

وقد أورده الذهبي في ترجمة جحدر الابن وجعله من موضوعاته . «الميزان» (١١٦/١).

وله شاهد من حديث عائشة، رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٦١١/٢)، (ح ٦٥١)، وابن عدي في «الكامل» (٣٦٠/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٩٧/٢) من طريق حسين بن علوان: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لو علمت أمتي ما لها في الحلبة لاشتروها ولو بوزنها ذهباً».

وهو موضوع؛ المتهم به حسين بن علوان، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ثم قال: «وللحسين بن علوان أحاديث كثيرة وعامتها موضوعة وهو في عداد من يضع الحديث». (٣٦٠/٢).

وقال ابن الجوزي: «لا يصح قال يحيى بن معين: الحسين كذاب».

قلت: وكذبه أيضاً أحمد والدارقطني. ورماه بالوضع: ابن حبان وصالح جزرة.

وأورد له الذهبي هذا الحديث من جملة موضوعاته في «الميزان» (٥٤٣/١).

بل إن ابن القيم حكم على المتن بالوضع لكونه مما يسخر منه، وفيه سماجة ينزه عنها الكلام النبوي. فانظر: «المنار المنيف» (ص ٤١).

وأفاد في «زاد المعاد» (٢٧٨/٢) أنه من قول بعض الأطباء.

(٢) كذا بالأصل و(د) و(ز) وفي (م) تحرفت إلى: «عرف الحديث».

(٣) هو: عبدالملك بن سعيد بن حيان، بالتحانية، ابن أبجر، بموحدة وجيم، الكوفي، ثقة عابد، من السادسة، م د ت س. «التقريب» (ص ٦٢٣).

(٤) (١١٧/٢).

٩٢١ حديث: «ليس^(١) الأعمى من عمي بصرة، الأعمى من عميت بصيرته».

البيهقي في [ل/١٥٥ب] «الشعب»^(٢) والعسكري، والدليمي^(٣) من حديث يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جرادة مرفوعاً.

(١) في (م) زيادة: «على» وهو خطأ. (٢) (٤٩٩/٢)، (ح) (١٣٠٩).

(٣) في «المسند» (مخطوط ٢/٥٦ب).

وأخرجه أيضاً الحكيم الترمذي في «نوارد الأصول» (٣٧١/١)، والخطيب في «المنتخب من الزهد والرفائق» (ص ٩٨، ٩٩) كلهم من طريق يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جرادة مرفوعاً.

وسنده موضوع؛ فيه علتان:

يعلى بن الأشدق العقيلي الجزري يكنى أبا الهيثم، يروي عن عمه عبدالله بن جرادة العقيلي عن النبي ﷺ، هالك كما قال الحافظ في «الدراية» (٢٧٦/١).

وقال البخاري: لا يكتب حديثه. «الكامل» (٢٨٧/٧).

وكذبه بعضهم؛ قال أبو زرعة: لا يصدق، وقال ابن عدي: يعلى بن الأشدق العقيلي يروي عن عمه ابن جرادة العقيلي أحاديث كثيرة مناكير، وهو وعمه غير معروفين. «الكامل» (٢٨٧/٧).

وقال ابن حبان في «المجروحين» (١٤٢/٣): «كان شيخاً كبيراً لقي عبدالله بن جرادة فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فدفعوا له شيبهاً بمائتي حديث نسخة عن عبدالله بن جرادة عن النبي عليه الصلاة والسلام، وأعطوه إياها فجعل يحدث بها وهو لا يدري».

وأما شيخه عبدالله بن جرادة فلم تثبت صحبته؛ قال عنه ابن عدي: مجهول.

وقال ابن حبان: «يقال إن له صحبة، روى عنه يعلى بن الأشدق مات سنة أربع وستين ومائة وليست صحبته عندي بصحيحة».

وفرق بينه وبين عبدالله بن جرادة وهو آخر له صحبة فيما ذكره البخاري في «الكبير» (٣٥/٥) وقال: له صحبة ثم أورد له حديثاً وقال في إسناده نظر.

وقال الذهبي في «الميزان» (٤٠٠/٢) مجهول؛ لا يصح خبره؛ لأنه من رواية يعلى بن الأشدق الكذاب عنه.

فالخلاصة أن عبدالله بن جرادة اثنان: أحدهما صحابي، والآخر: مجهول لا تثبت صحبته وهو من روى عنه يعلى بن الأشدق حتى حكم بعض أهل العلم بوضع هذه

النسخة كابن حبان في «المجروحين» وابن الجوزي في: التحقيق في «أحاديث الخلاف» (٧٧/٢)، وأقرهما الذهبي في تنقيح كتاب التحقيق في «أحاديث التعليق» (٣٧٠/١).

قال العسكري: «البصيرة: الاستبصار في الدين، يقال: فلان حسن البصيرة، إذا كان بصيراً بدينه».

ولما قال معاوية لعقيل بن أبي طالب: «ما لكم يا بني هاشم تصابون بأبصاركم؟»

فقال: «كما تصابون يا بني أمية ببصائرهم»^(١).

وفي الذكر جل^(٢) منزله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ^(٣)﴾ [الإسراء: ١٠٢].

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وروى البيهقي^(٤) من جهة أبي^(٥) علي البغدادي^(٦).

قال: ذكر أبو عبيد بن حربويه القاضي^(٧) منصور بن إسماعيل الفقيه^(٨) فقال: «ذاك الأعمى فأنشأ يقول:

ليس العمى أن لا ترى بل العمى ألا ترى مميّزاً بين الصواب والخطأ».

(١) أوردتها بلا سند ابن عبد ربه الأندلسي في كتابه «العقد الفريد» وهو من كتب الأدب، فلعلها من وضع الرافضة لأن فيها غمزاً لمعاوية عليه السلام.

(٢) سقطت من (م). (٣) «بصائر» سقطت من (م).

(٤) في «شعب الإيمان» (٥٠٠/٢)، برقم (١٣١٠). عن شيخه الحاكم قال: أخبرني علي بن أحمد بن سلام البغدادي به.

(٥) كذا بالأصول ولم أر من نص على كنيته بأبي علي، والذي في سند البيهقي في «الشعب» (علي بن أحمد بن سلام البغدادي) اسماً ونسباً ونسبة هكذا بلا كنية، وترجمه ابن النجار في الذيل على «تاريخ بغداد» (٤٥/٣) فقال: (علي بن أحمد بن سلام البغدادي) وأورد له هذه الحكاية بسنده.

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٤٤).

(٧) وقع في (م) بعد كلمة القاضي: «بن» وهو خطأ.

(٨) منصور بن إسماعيل، العلامة فقيه مصر، أبو الحسن التميمي الشافعي الضرير الشاعر، قال ابن يونس: كان فهماً حاذقاً، صنف مختصرات في الفقه، وكان شاعراً خبيث الهجو، يتشيع، وكان جندياً ثم عمي. مات سنة (٣٠٦هـ) «سير أعلام النبلاء» (٢٣٨/١٤)، «الطبقات» للسبكي (٤٧٨/٣).

٩٢٢ حديث: «ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لا بُدُّ له من معاشرته بُدًّا حتى يجعل الله له من ذلك مخرجاً».

الحاكم^(١) ومن طريقه الديلمي^(٢) من طريق عبدالله بن إبراهيم الشيباني^(٣) عن ابن المبارك: ثنا الحسن بن عمرو الفُقَيْمي^(٤) عن منذر الثوري^(٥) عن محمد بن الحنفية رفعه به مرسلًا^(٦).

(١) في تاريخ نيسابور كما عزاه له الذهبي في معجم شيوخه «الكبير» (٣٦١/١، ٣٦٢). وليس هو في «المستدرک».

(٢) في «المسند» (لا له لي ١/٥٤).

(٣) لم أقف عليه في تلاميذ ابن المبارك ولعله: عبدالله بن إبراهيم الخلال المروزي له ترجمة في تهذيب ابن حجر.

وقع في «المسند» «الشنقاصي» بدل «الشيباني».

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٣٠).

وقع في (م) الفقهي وهو خطأ.

(٥) المنذر بن يعلى الثوري بالمثلثة، أبو يعلى الكوفي، ثقة، من السادسة. ع. «التقريب» (ص ٩٧٢).

(٦) هكذا رواه عبدالله بن إبراهيم عن ابن المبارك بسنده عن ابن الحنفية مرسلًا.

وخالف عبدالله أصحاب ابن المبارك الثقات الأثبات حيث روه عنه بسنده موقوفاً عن ابن الحنفية.

وهؤلاء هم:

عفان بن مسلم عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٦٨٥٤)، والحسن بن عرفة في جزئه (ص ٥٠) وأحمد بن جميل ومحمد بن حميد وداود بن عمرو عند ابن أبي الدنيا في «الحلم» (ص ٦٨)، برقم (١٠٨) وعبيدالله بن عائشة عند أبي نعيم في «الحلية» (١٧٥/٣) وأحمد بن منيع عند أبي نعيم كذلك (١٦٢/٨).

هؤلاء السبعة روه عن ابن المبارك بسنده موقوفاً على ابن الحنفية.

فروايتهم هي المحفوظة وسندها صحيح رجالها ثقات وأما الرواية المرسلة فهي منكورة. وذلك لأن راويها لم أهد إليه، ولم يتابعه على إرساله أحد.

ورواها جمع من الأئمة من طريق الحسن بن عرفة منهم: ابن المقرئ في «معجمه» (ص ١٦٧)، برقم (٥١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣١/١٠)، برقم (٧٧٥١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٣١٨/٢)، برقم (١٠٢٧).

وقد رجح وقفها الحاكم فيما نقله عنه البيهقي في «الشعب» (٤٣٠/١٠)، ورجحه =

وهو عند الحسن بن عرفة في جزئه^(١) عن ابن المبارك به لكن وقفه، ومن طريق ابن عرفة رواه الخطابي في آخر العزلة^(٢) له^(٣).

وكذا رواه أبو الشيخ^(٤)، ومن طريقه الديلمي^(٥)، عن عمرو بن زياد^(٦): ثنا ابن المبارك كذلك، وزاد^(٧): قال ابن المبارك: «لما سمعته صمت ذلك اليوم وتصدقتُ بدينار؛ ولولا هذا الحديث ما جمعني الله وإياكم على حديث».

قال شيخنا^(٨): «والموقوف هو المعروف، وقد علّم له الديلمي في الهامش: أبو فاطمة الإيادي^(٩) المصري».

= الحفاظ ابن حجر أيضاً والعلائي فيما نقله عنهما المناوي في «فيض القدير» (٣٦٣/٥)، (ح ٧٥٩٣).

(١) (ص ٥٠)، برقم (١٥).

(٢) «العزلة» (ص ٢٤٠، ٢٤١). وهذا الأثر خاتمة كتاب العزلة للخطابي.

(٣) زيادة من (د) و(م). (٤) لم أقف عليه.

(٥) في «المسند» (ل ٥٤/أ نسخة لا لي له).

والأثر بها السند موضوع من أجل عمرو بن زياد؛ كذبه الأئمة، قال عنه أبو حاتم: كان كذاباً أفاكاً؛ يضع الحديث. ورماه ابن عدي بسرقة الحديث ووضعه، ورماه الدارقطني والذهبي بوضع الحديث أيضاً.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٣٤/٦)، «الكامل» (١٥١/٥)، «الميزان» (٢٦٠/٣).

(٦) عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان الثوباني، أبو الحسن، وضاع. «ميزان الاعتدال» (٢٦٠/٣) وانظر: الإحالة السابقة.

(٧) أي: عمرو بن زياد وهي عند الديلمي في المسند كما سبق بيانه.

وزيادته لا تصح لتفرده بها وهو وضاع كذاب كما سبق بيانه.

لكن روى أبو نعيم في «الحلية» (١٦٢/٨) عن ابن منيع عن ابن المبارك أنه قال عقب هذا الأثر: هذا مثلي ومثلكم.

(٨) سقطت من (ز). وقوله لم أقف عليه.

(٩) وذلك في هامش المسند للديلمي (ل ٥٤/أ نسخة لا لي). وفيه زيادة: «الليثي».

وكأنه تنبيه من الديلمي على أنه روي مرفوعاً من حديث أبي فاطمة الإيادي فهو

مذكور في الصحابة كما عند ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٤٢/٥)، وهو كذلك؛ فقد

رواه البيهقي في «الشعب» (٤٣٠/١٠)، (ح ٧٧٥٠): وابن الأثير في «أسد الغابة»

(٢٤٢/٥) فقال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: نا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف =

وللمتنبى^(١):

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ما من صداقته بُدَّ
٩٢٣ حديث: «ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً، أو نَمَى
 خيراً».

متفق عليه عن أم كلثوم بنت عقبة^(٢) به مرفوعاً^(٣).

٩٢٤ حديث: «ليس بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة».
 مضى في: «بين»^(٤).

- = الفقيه: نا عثمان بن سعيد الدارمي: نا محمد بن بكار: نا عنبسة بن عبد الواحد، عن أبي عمران، عن أبي فاطمة الإيادي قال: قال رسول الله ﷺ: ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لا يجد من معاشرته بداً حتى يجعل الله له من ذلك فرجاً. قال البيهقي: قال أبو عبدالله - يعني: الحاكم -: لم نكتبه عنه إلا بهذا الإسناد، وإنما نعرف هذا الكلام عن محمد بن الحنفية من قوله.
- وأورده السيوطي في «الجامع» (ح ٧٥٩٣) وعزاه للبيهقي عن أبي فاطمة ورمز له بالضعف. وقد مضى التنبيه على روايته موقوفاً على ابن الحنفية بسند صحيح وهو المحفوظ.
- وأبو فاطمة الإيادي اسمه عمرو فيما قاله ابن حبان في «الثقات» (٢٧٧/٣) حيث قال: «يقال إن له صحبة». ثم ذكر من وصفه أن جبهته وركبته اسودتا من كثرة السجود.
- وأورده ابن الأثير في الصحابة ونسبه بـ (الإيادي) في «أسد الغابة» (٢٤٢/٥) وأورد له هذا الحديث.
- وأورده ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٧٢٦/٤)، وابن حجر في «الإصابة» (٥١٨/١٢) لكن نسباه إلى الأزدي فقالا: أبو فاطمة الأزدي.
- (١) «في ديوانه» (ص ١٩٨). ط. دار بيروت.
- (٢) أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية، ممن أسلم قديماً وبايعت وخرجت إلى المدينة مهاجرة، وكانت قبل أن تهاجر بلا زوج فلما قدمت المدينة تزوجها زيد بن حارثة. انظر: «الإصابة» (٥٠١/١٤).
- (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس (١٨٣/٣)، (ح ٢٦٩٢). ومسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه (٢٠١١/٤)، (ح ٢٦٠٥).
- ما بعد كلمة «كلثوم» سقط من (م).
- (٤) في حرف الباء عند حديث رقم (٣١٥).

٩٢٥ حديث: «ليس الخبر كالمعاينة».

أحمد^(١)، وابن منيع^(٢)، والطبراني^(٣)، والعسكري، من حديث أبي بشر جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة^(٤) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بزيادة: «إن الله قال لموسى: إن قومك فعلوا كذا وكذا، فلما عاين ألقى الألواح»^(٥).

وفي لفظ^(٦): «إن موسى أخبر أن قومه قد ضلوا من بعده فلم يلق الألواح، فلما رأى ما أحدثوا ألقى الألواح».

وممن^(٧) رواه عن أبي بشر: هُشيم؛ فمرة بتمامه، ومرة اقتصر على لفظ الترجمة، كذا رواه عنه أحمد^(٨)، وزياذ بن أيوب^(٩)، والنضر بن

(١) في «المسند» (٤/٢٦٠)، (ح ٢٤٤٧). بالزيادة المذكورة.

(٢) في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (٥/٤١٦)، (ح ٤٩٣٠) مقتصراً على لفظ الترجمة.

(٣) في «الأوسط» (١/١٢)، (ح ٢٥). بالزيادة المذكورة.

(٤) ثقة من رجال التقريب. تقدم عند حديث رقم (٥٩٣). وقع في (م): «وحشة» وهو خطأ.

(٥) وهو يقرب من لفظ أحمد في «المسند» (ح ٢٤٤٧) وأبي الشيخ في «الأمثال» (ص ٢٥)، (ح ٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/٩٦)، (ح ٦٢١٣)، والطبراني في «الأوسط» (١/١٢)، (ح ٢٥)، والحاكم في «المستدرک» (٢/٣٢٢). وأقربهم لفظ أبي الشيخ «إن الله ﷻ قال لموسى ﷺ: إن قومك فعلوا كذا وكذا فلم يُبَال فلما عاين ألقى الألواح عليه».

(٦) بهذا اللفظ تماماً لم أقف عليه، ولعله للعسكري فكتابه «الأمثال» مفقود. ويقرب منه ما عند أحمد في «المسند» (٤/٢٦٠)، (ح ٢٤٤٧)، والحاكم في «المستدرک» (٢/٣٢٢) ولفظ أحمد: «إن الله ﷻ أخبر موسى بما صنع قومه في العجل فلم يلق الألواح فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت».

(٧) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «من».

(٨) في المسند مقتصراً على لفظ الترجمة (٣/٣٤١)، (ح ١٨٤٢).

(٩) زياد بن أيوب بن زياد البغدادي، أبو هاشم، طوسي الأصل، يلقب «دلويه» وكان يغضب منها ولقبه أحمد شعبة الصغير ثقة حافظ من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين وله ست وثمانون خ د ت س. «التقريب» (ص ٣٤٣).

طاهر^(١) والمأمون^(٢) وأبو القاسم البغوي^(٣)، وأورده الدارقطني في الأفراد^(٤) من حديث غندر عن شعبة، والطبراني في «الأوسط»^(٥) من حديث محمد بن عيسى^(٦) الطباع^(٧) كلاهما عن هشيم، وقال الدارقطني: «تفرد به خلف بن سالم^(٨) عن غندر عن شعبة».

= وروايته أخرجهما القضاعي في «مسند الشهاب» (٢٠١/٢)، (ح ١١٨٢)، و«الضياء في المختارة» (٨٠/١٠)، (ح ٧٣).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٩٦).

ورويته أخرجهما ابن عدي في «الكامل» (٢٨/٧) من طريقه عن هشيم به، لكنه جعل الحديث من مسند ابن عمر، وليس عن ابن عباس.

قال ابن عدي: قال لنا حمزة فأنكر على النضر بن طاهر أهل المعرفة بالحديث وقالوا: الحديث عن ابن عباس! فأخرج الأصل فكان فيه: عن ابن عمر.

ومخالفته غير محتملة ألبة؛ فهو ضعيف جداً يسرق الحديث كما قال ابن عدي في «الكامل» (٢٧/٧)، وأورده المزي في «تهذيبه» (١١٨/١٩) وقال: أحد الضعفاء المتروكين.

وكذبه الهيثمي كما في «المجمع» (٢٢٧/٨) فروايته مردودة إذا انفرد، فكيف إذا خالف! وبيان مخالفته حيث رواه عن هشيم بسنده عن ابن عمر والجماعة روه عن هشيم حديث ابن عباس.

من هؤلاء الجماعة الثقات الإمام أحمد في «المسند» (٣٤١/٣)، (ح ١٨٤٣) وأحمد بن منيع كما في «الإتحاف» (٤١٦/٥)، (ح ٤٩٣٠) وزباد بن أيوب عند القضاعي (ح ١١٨٢)، وغيرهم كما سنورده.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٨).

ورويته أخرجهما القضاعي في «مسنده» (٢٠١/٢)، (ح ١١٨٣). من طريق علي بن سليمان قال: سمعت المأمون على المنبر يقول: حدثنا أبو معاوية عن هشيم بن بشير به.

(٣) هو: عبدالله بن محمد راوية مسند ابن الجعد وأحد تلاميذه المشهورين، ولم أر الحديث فيه ولا في «معجم الصحابة» ولا في جزئه الحديثي المطبوع.

(٤) (١٨٦/٣)، (ح ٢٣٨٢). (٥) (١٢/١)، (ح ٢٥).

(٦) «عيسى» سقطت من (م).

(٧) محمد بن عيسى بن نجيج البغدادي، أبو جعفر بن الطباع، نزيل أذنة، ثقة، فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم، من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين وله أربع وسبعون خت د تم س ق. «التقريب» (ص ٨٨٦).

(٨) خلف بن سالم المخرمي، بتشديد الراء، أبو محمد المهلب مولاهم، السندي، ثقة =

والطريق الثاني وارد عليه، وكذا رواه أبو عوانة عن أبي بشر مختصراً، أخرجه ابن حبان^(١) والعسكري أيضاً.

وقد صحح هذا الحديث: ابن حبان^(٢) والحاكم^(٣) وغيرهما^(٤)، وأورده الضياء في «المختارة»^(٥).

وقول ابن عدي: ^(٦) إن هشيماً لم يسمعه من أبي بشر وإنما سمعه من أبي عوانة عنه فدلّسه^(٧)،

= حافظ، من العاشرة صنف المسند، عابوا عليه التشيع ودخوله في شيء من أمر القاضي، مات سنة إحدى وثلاثين وله نحو من سبعين س. «التقريب» (ص ٢٩٩).

(١) في «صحيحه» (٩٦/١٤)، (ح ٦٢١٤) لكن لم يروه مختصراً بل وقفت عليه عنده بالزيادة، ولفظه قريب من لفظ الترجمة وهو: «ليس المعان كالمخبر أخبر الله موسى أن قومه فتنوا فلم يلق الألواح فلما رآهم ألقى الألواح».

(٢) لروايته في «صحيحه» (٩٦/١٤)، (ح ٦٢١٣، ٦٢١٤).

(٣) في «المستدرک» (٣٢٢/٢) حيث قال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ولم يتعقبه الذهبي.

(٤) ك «الزركشي» في «التذكرة» (ص ٧٨). صحح إسناده الحاكم.

والهيثمي في «المجمع» من حديث أنس (٣٨٣/١) ومن حديث ابن عباس (٣٨٣/١).

(٥) (٨١/١٠، ٨٢)، (ح ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦) وإيراده الحديث في المختارة مؤذن بصحته عنده؛ لأنه اشترط الصحيح في كتابه.

(٦) في «الكامل» (١٣٦/٧).

(٧) وكان ابن عدي لم يجزم بهذا القول لأنه صَدَّر كلامه السابق بـ «يقال إن هشيماً....».

وقد أورد الطريقين عن أبي بشر؛ فمرة عن أبي عوانة عن أبي بشر به، ومرة عن هشيم عن أبي بشر به.

والسبب في ذلك والله أعلم أن هشيماً متهم بالتدليس والإرسال الخفي، وهو أكثر منهما كما نص على ذلك الأئمة، حتى قال الحافظ: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. «التقريب» (١٠٢٣).

فمجيء مثل رواية أبي عوانة وهو غير معروف بالتدليس قد تقدح في نفس الناقد أن هشيماً ربما أخذه عنه ثم دلّسه.

لكن رد ابن حبان هذا في «صحيحه» (٩٧/١٤) حيث روى الحديث أولاً من طريق هشيم عن أبي بشر، ثم أتبعه بحديث أبي عوانة وعنون عليه بقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به هشيم». ثم أورد الحديث من طريق =

لا يمنع صحته؛ لا سيما وقد رواه الطبراني^(١) وابن عدي^(٢) وأبو يعلى الخليلي في «الإرشاد»^(٣) من حديث ثمامة^(٤) عن أنس، ومن هذا الوجه أيضاً أوردته الضياء في «المختارة»^(٥) وفي لفظ: «ليس المعايين كالمخبر»^(٦) وأوردته

= أبي عوانة عن أبي بشر به. فكأنه ينفي التدليس عن هشيم وأن أبا عوانة تابعه في روايته عن شيخهما ابن أبي وحشية.

ويمثل هذا الرد عند الزركشي في «التذكرة» (ص ٧٨).

والحديث صحيح وله شاهد عن أنس سيذكره المؤلف.

(١) في «الأوسط» (٩٠/٧)، (ح ٦٩٤٣) ومن طريقه ابن المديني في اللطائف من علوم المعارف (مخطوط جوامع).

(٢) في «الكامل» (٢٩١/٦). (٣) لم أره فيه.

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠١).

(٥) «الأحاديث المختارة» (٢٠٢/٥)، (ح ١٨٢٨). بسنده من طريق الطبراني وهو في «الأوسط» كما سبق.

وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٢٠٠/٣) جميعهم من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري: ثنا أبي عن ثمامة عن أنس أن النبي ﷺ قال: ليس الخبر كالمعاينة.

والحديث سنده حسن؛ من أجل عبدالله بن المثنى الأنصاري والد محمد هذا فقد اختلفت فيه أحكام الأئمة والظاهر عندي أنه حسن الحديث؛ قال ابن معين وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح. ووثقه العجلي وابن حبان وقال: ربما أخطأ.

انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/١٦).

وأفاد الحافظ في هدي الساري (ص ٤١٤) قائلاً - بعد إيراد أقوال الأئمة السابقة -: «لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة».

قلت: وهذا الحديث بعينه من روايته عن عمه ثمامة، وهو ثقة؛ وثقه الأئمة. انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٥/٤).

والحديث أوردته الهيثمي في «المجمع» (٣٨٣/١) وعزاه للطبراني في «الأوسط» وقال: رجاله ثقات.

وأوردته «الضياء في المختارة» (٢٠٢/٥)، (ح ١٨٢٨) مما يدل على صحته عنده.

ويزداد قوة بشاهده السابق عن ابن عباس فإنه صحيح.

(٦) وهو لفظ ابن حبان في «صحيحه» (٩٧/١٤)، (ح ٦٢١٤) بزيادة: «أخبر الله موسى أن قومه فتنوا فلم يلق الألواح فلما رآهم ألقى الألواح».

وهو عند «الضياء في المختارة» (٢٠٢/٥) - بهذا اللفظ مقتصرأ عليه بدون الزيادة - من حديث أنس.

الدارقطني في «الأفراد»^(١) من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر، وقال: «إنه باطل؛ لا يصح عن عمرو ولا عن ابن عيينة؛ ولعله شُبِّهَ^(٢) على محمد بن ماهان^(٣)؛ يعني: إذ رواه عن أبي مسلم المستملي^(٤) وإبراهيم بن بشار^(٥) كلاهما عن ابن عيينة» انتهى.

قال العسكري: «وأراد عليه السلام أنه لا يهجم على قلب المخبر من الهلع بالأمر والاستفظاع له مثل ما يهجم على قلب المعانين».

قال: «وطعن بعض الملحدين في حديث موسى عليه السلام^(٦) فقال: لم يصدق ما أخبره ربه. وليس في هذا ما يدل على أنه لم يصدق أو شك فيما أخبره، ولكن للعيان روعة هي أنكا للقلب وأبعث لِهَلَعِهِ من المسموع.

قال^(٧): ومن هذا قول إبراهيم عليه السلام ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٠].
أي: ييقين النظر؛ لأن للمشاهدة والمعاينة حالاً ليست لغيره، وقد أخبرنا ابن دريد^(٨)

= وجاء أيضاً من حديث ابن عباس السابق بهذا اللفظ أخرجه البزار في «المسند» (٣٣٩/١١)، (ح ٥١٥٥).

(١) (٣٥٨/٢).

(٢) في الأصل: «اشتبه» وفي (د) و(م): «شبه»، وهو الموافق لما في المصدر.

(٣) محمد بن أحمد بن ماهان البلخي، يروى عن المكي بن إبراهيم، روى عنه أهل بلده. «الثقات» لابن حبان (١٥٤/٩).

(٤) عبدالرحمن بن يونس بن هاشم، أبو مسلم، المستملي، البغدادي، مولى المنصور، صدوق طعنوا فيه للرأي. من العاشرة. مات سنة أربع وعشرين أو بعدها خ. «التقريب» (ص ٦٠٥).

(٥) هو: الرمادي، أبو إسحاق البصري، حافظ له أو هام، من العاشرة، مات في حدود الثلاثين د ت. «التقريب» (ص ١٠٥).

(٦) يعني بذلك: تكملة حديث الترجمة وهو: «إِنَّ اللَّهَ تعالى قَالَ لِمُوسَى عليه السلام: إِنَّ قَوْمَكَ فَعَلُوا كَذَا وكَذَا فلم يُبَالِ، فلَمَّا عَايَنَ ألقى الألواح عليه».

(٧) أي: العسكري.

(٨) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، الأزدي البصري، صاحب التصانيف، له شعر جيد. ولد سنة (٢٢٣هـ) توفي سنة (٣٢١هـ)، وله ثمان وتسعون سنة. =

عن أبي حاتم^(١) أن أبا مليل أحد فرسان بني^(٢) يربوع لما قتلت^(٣) بكر بن وائل ابنيه وأخبر بذلك ولم يشك فيه لم يظهر منه من الجزع مثل ما ظهر منه لما رآهما صريعين؛ فإنه ألقى بنفسه عن فرسه عليهما، وقد أيقن أنهما قتلا، فتماسك عند الخبر، وغلبه الجزع عند المعاينة. انتهى.

ولله در القائل:

ولكن للعيان لطيف معنى من أجله سأل المعاينة الكليم^(٤)
[١٥٦/ب] وأنشد الحريري^(٥) «في معنى»^(٦): «سماعك بالمعيدي خير من رؤيته»^(٧).

وقد أشار الإمام أبو عمرو ابن الحاجب في «مختصره الأصلي» إلى هذا الحديث^(٨).

= قال الدارقطني: تكلّموا فيه. «سير أعلام النبلاء» (٩٦/١٥) «طبقات الشافعية» (١٣٨/٣).

(١) هو: سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، شيخ ابن دريد، وهو من ساكني البصرة، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر، روى له النسائي في السنن والبخاري في المسند، وصنف كتباً مفيدة، توفي في حدود سنة (٢٥٠هـ) وقد قارب التسعين. انظر: «بغية الوعاة» (٦٠٦/١).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (م): «قتل».

(٤) قاله هو ابن حزم الظاهري كما رواه عنه ابن دحية الكلبي في كتابه: «المطرب من أشعار أهل المغرب» (ص ٩٢) ونسبه له أيضاً ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (١٦٥٤/٤).

لكن وقع عندهما: «له سأل المعاينة»... بدل: «من أجله...».

(٥) سبقت ترجمته عند حديث «كلكلم حارث...».

(٦) سقطت من (ز).

(٧) ما أنت أول سارٍ غره قمر ورائد أعجبتة خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيري إنني رجل مثل المعيدي فاسمع بي ولا ترني

ولليتين قصة، انظر: الجواهر والدرر للسخاوي (٣٠٠/١) و«بغية الوعاة» (٢٥٩/٢).

(٨) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٤١٥/٣).

وقال البدر الزركشي: «ظن أكثر الشراح أنه ليس بحديث»^(١).

زاد شيخنا في المجلس الثامن والخمسين بعد المائة من «تخريجه»^(٢):
«وأغفله ابن كثير وتنبه له السبكي»^(٣).

٩٢٦ حديث: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء».

أبو داود^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، والعسكري من حديث سعيد بن

(١) في المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (ص ١٨٢).

(٢) موافقة الخُبَرِ الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر (١٣٧/٢).

(٣) في حاشيته على كتاب ابن الحاجب واسمه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٤١٧/٣).

(٤) لم أره في السنن ولا في «تحفة الأشراف» والذي يظهر أنه أبو داود الطيالسي فهو في «مسنده» (٣١١/٤)، (ح ٢٧٠٨) قال: ثنا عمران عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

(٥) لم أقف عليه في «مسنده» ولا في «معجمه» ولا في زوائده، ولعله في «مسنده الكبير» وهو مفقود.

ورواه أيضاً أحمد في «مسنده» (٣٦٠/١٤)، (ح ٨٧٤٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٧٦/١)، (ح ٧١٢) ط. الزهيري، والترمذي في «جامعه» (ص ٧٦٥)، (ح ٣٣٧٠)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٦٣١)، (ح ٣٨٢٩)، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (مخطوط) (٢/٢/أ)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٠٠٢/٣)، (ح ٢١٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥١/٣)، (ح ٨٧٠)، والطبراني في «الأوسط» (١٠١/٤)، (ح ٣٧٠٦) وفي «الدعاء» (٧٩٨/٢)، (ح ٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (٨٨/٥)، والحاكم في «المستدرک» (٤٨٩/١) وعنه البيهقي في «الشعب» (٣٦٤/٢)، (ح ١٠٧١) من طرق عن عمران القطان عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان».

ويشبهه قول العقيلي في «الضعفاء» (٣٠١/٣): لا يتابع عليه - أي: عمران - ولا يعرف بهذا اللفظ إلا عن عمران.

وعمران هو: ابن داور العمي القطان اختلفت فيه أقوال الأئمة؛ قال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. ووثقه العجلي وعفان الصفار. وقال الساجي عنه: صدوق. وضعفه النسائي وأبو داود. وقال ابن عدي: يكتب حديثه. وفسر الضعف الدارقطني بقوله: كثير المخالفة والوهم. وقال الحاكم: صدوق. وقال الحافظ: صدوق يهمل، رمي برأي الخوارج.

أبي الحسن^(١) عن أبي هريرة به مرفوعاً.

٩٢٧ حديث: «ليس شيء خيراً^(٢) من ألف مثله إلا الإنسان».

الطبراني^(٣)،

= انظر: ثقات العجلي (١٩٢/٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢٥/٣) «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص ٣٢٥) «الضعفاء» للنسائي (ص ١٩٢)، «الكامل» لابن عدي (٨٨/٥)، «تهذيب التهذيب» (١١٥/٨)، ط. دار الفكر، «التقريب» (ص ٧٥٠).

فأحسن أحواله كما قال الحافظ صدوق يهيم فيتوقف فيما انفرد به إلا أن تكون قرينة ترجح روايته على الانفراد فقد وجدت ما يقوي حديثه إذا تفرد عن شيخه قتادة السدوسي وهو ما قاله الحافظ ابن شاهين: «كان من أخص الناس بقتادة». أسماء الثقات لابن شاهين (ص ١٢٨).

فهذه قرينة تقوي ما انفرد به عن شيخه إذ كان مخصوصاً بحديث شيخه فلا عيب إذا انفرد بما لم يشاركه فيه أحد والله أعلم.

ولذا حسن الحديث الترمذي في الجامع بقوله: حديث حسن غريب. (ح ٣٣٧٠).

وحسنه الإشبيلي في الأحكام الوسطى، وتعقبه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤١٥/٥) بقوله: وينبغي أن يكون على أصله صحيحاً، فقد صحح من رواية عمران القطان أحاديث...

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. (٤٨٩/١).

(١) سعيد بن أبي الحسن البصري أخو الحسن البصري ثقة من الثالثة مات سنة مائة ع. «التقريب» (ص ٣٧٥).

(٢) وقع في الأصل (ز) و(م) وفي المصدر «المعجم الكبير»: «خير» بدون نصب. ولعلها بمعنى «لا» النافية؛ لكنني لم أقف في شروح بعض كتب النحو على أن «ليس» قد تعمل عمل «لا».

بيد أنني وقفت عليها منصوبة «خيراً» هكذا، في نسخة (د) وفي نسخة أخرى محفوظة بدار الكتب القومية (ل ٢٤٩/ب)، فلعلها أصوب.

(٣) لم أقف عليه بهذا الوجه تماماً عند الطبراني وإنما عنده في «المعجم الكبير» (٢٣٨/٦)، (ح ٦٠٩٥) من طريق إبراهيم بن يوسف المقدسي: ثنا محمد بن يوسف الفريابي: ثنا سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن سلمان به مرفوعاً.

فالسخاوي جعله من رواية عطية العوفي عن سلمان والذي عند الطبراني في «الكبير» من رواية أبي ظبيان حصين بن جندب عن سلمان به مرفوعاً..

لكن أخرجه بالوجه الذي ذكره المؤلف أبو الشيخ في «الأمثال» (ص ٨٣)، (ح ١٣٨) من طريق سعيد بن عبد الله السَّوَّاق: ثنا الفريابي: ثنا سفيان عن الأعمش عن عطية =

والعسكري، من جهة الأعمش عن عطية^(١) عن سلمان به مرفوعاً: «وكذا أخرجه القضاعي من حديث محمد بن عثمان^(٢) عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر به مرفوعاً»^(٣).

وهو عند الطبراني في «الأوسط»^(٤) من حديث أسامة بن زيد عن

= عن سلمان به مرفوعاً...

وهذا منكر؛ لأن سعيداً مجهول لا يعرف وقد خالف إبراهيم بن يوسف في إسناده وإبراهيم صدوق في الحديث كما قال أبو حاتم وابن حجر فروايته أرجح بهذا السند. والحديث رواه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص ٨٣)، (ح ١٣٧) وتام في «الفوائد» (٦/٢)، (ح ٩٧٣)، وابن بشران في «أماليه» (ص ٤١٠)، (ح ٩٥٢) كلهم من طريق إبراهيم بن محمد المقدسي: ثنا الفريابي: ثنا سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن سلمان به مرفوعاً.

لكن طعن في هذا الحديث الحاكم في «الإكليل» (ص ٦٢) وصوب فيه الإرسال فقال: الطبقة الخامسة من المجروحين: قوم عمدوا إلى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول الله ﷺ فزادوا فيها رجلاً من الصحابة فوصلوها مثل إبراهيم بن محمد المقدسي روى عن الفريابي عن الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن سلمان أن النبي ﷺ قال: «ليس شيء خيراً من ألف مثله إلا الإنسان».

والحديث في كتاب الثوري عن الأعمش عن إبراهيم بن رسول الله ﷺ مرسلأ.هـ. والرواية المرسلة أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (ص ٢٧٩)، (ح ٢٦٢٢) عن أبي معاوية عن الأعمش به.

فالصواب فيه الإرسال وهو المحفوظ وصله شاذ.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٨).

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي المدني، يلقب «الديباج» وهو آخر:

عبدالله بن الحسن بن الحسن لأمه، صدوق، من السابعة، قتل سنة خمس وأربعين ق. «التقريب» (ص ٨٦٤)

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل و(ز) والاستدراك من النسخة (د) و(م).

وهو في «مسند الشهاب» (٢/٢١٥)، (ح ١٢١٦) إلا أنه قال: «المؤمن» بدل «الإنسان».

(٤) لم أره في «الأوسط» وهو بهذا السند في «المعجم الصغير» (١/٢٥٢)، (ح ٤١٢). من طريق أحمد بن صالح المصري: ثنا عبدالله بن وهب: أخبرني أسامة بن زيد عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «لا نعلم شيئاً خيراً من ألف مثله إلا الرجل المؤمن».

ابن دينار بلفظ: «لا نعلم شيئاً خيراً من ألف مثله إلا الرجل المؤمن». وقال: «لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد».

ورواه العسكري^(١) من حديث محمد بن عبيدالله^(٢) عن عطاء وأبي الزبير

= وفي هذا السند سقط محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، بين ابن وهب وأسامة بن زيد كما هو على الصواب عند القضاعي فيما سبق.

وهو كذلك عند أحمد في «المسند» (١٠/١٢١)، (ح ٥٨٨٢): حدّثنا هارون حدّثنا ابن وهب حدّثني أسامة عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن عبدالله بن دينار به مرفوعاً إلا أنه وقع فيه «مائة» بدل «ألف».

ووافقه أيضاً أبو الشيخ في «الأمثال» (ص ٨٣)، (ح ١٣٩): حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي: ثنا يونس بن عبدالأعلى: ثنا ابن وهب به.

والذي يظهر والله أعلم أن ما في المسند والأمثال لأبي الشيخ أصح سنداً ومتناً لتتابع هؤلاء الثقات على روايته بهذا الوجه، وصححه الألباني بهذا الوجه أيضاً؛ ولأن سند الطبراني (في الصغير) في بعض رواته جهالة. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٨٧/٢)، (ح ٥٤٦).

وأما سند أحمد وأبو الشيخ فرجالهما كلهم ثقات عدا أسامة بن زيد وهو الليثي مختلف فيه؛ ضعفه أحمد والقطان، ووثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال ابن حبان: يخطئ. وقال الحافظ: صدوق يهم.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٦٥٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣٥/٢)، «الكامل» لابن عدي (٣٩٤/١)، «الثقات» (٧٤/٦)، «ميزان الاعتدال» (١٧٤/١)، «التقريب» (ص ١٢٤).

فالذي يظهر قبول حديثه فيما يتابع عليه أو ما وجد ما يشهد له من الأحاديث وما سبق شاهد قوي له فهو به حسن.

وقد حسنه العراقي في «المغني» (٧١٥/٢).

(١) لم أقف عليها عند غيره.

لكن إسناده ضعيف جداً على ما ظهر من أحد رجاله وهو محمد بن عبيدالله قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال أبو حاتم: ضعيف جداً. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الفلاس: متروك. وكذا قال الحافظ: متروك.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣١٣/١)، «الجرح والتعديل» (٢/٨)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢١٣)، «تهذيب الكمال» (٤١/٢٦)، «ميزان الاعتدال» (٦٣٥/٣)، «التقريب» (ص ٨٧٤).

(٢) هو: محمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العرزمي بفتح المهملة والزاي بينهما راء =

كلاهما عن جابر مرفوعاً بلفظ: «ما من شيء خير من ألف مثله؟» قيل: ما هو يا نبي الله؟ قال: «الرجل المسلم».

وأخرجه^(١) أيضاً: من حديث^(٢) الأعمش عن إبراهيم رفعه مرسلاً بلفظ: «ليس شيء (أفضل)^(٣) من ألف مثله إلا الإنسان» و^(٤) من حديث مبارك عن الحسن البصري رفعه: «ليس شيء خيراً من ألف مثله إلا الإنسان، وعُمِرُ خير من ألف مثله»^(٥).

وفي الباب عن عمر^(٦)

= ساكنة، الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، متروك، من السادسة مات سنة بضع وخمسين ت ق. «التقريب» (ص ٨٧٤).

(١) أي: العسكري.

ووجدته عند سعيد بن منصور في «سننه» (ص ٢٧٩)، (ح ٢٦٢٢) رواه عن أبي معاوية عن الثوري عن الأعمش به.

ورجاله ثقات إلا أنه ضعيف للإرسال.

وأشار إليه الحاكم في «الإكلیل» وأعل به الرواية المرفوعة التي مضت.

(٢) كتب الناسخ مقابلها في الحاشية (طريق).

(٣) كذا بالأصل و(د) و(ز)، ووقع في (م): «خير». وهو الموافق لما في السنن لسعيد بن منصور.

(٤) الواو سقطت من (ز).

(٥) رواه أبو الشيخ الأصفهاني في «الأمثال» (ص ١٠٤)، (ح ١٤٠) من طريق أبي ربيعة عن مبارك به.

وسنده ضعيف جداً أفته أبو ربيعة واسمه زيد بن عوف ولقبه فهد، قال ابن المديني عنه: كذاب وقال مسلم والفلاس متروك الحديث ونقل الحافظ قول الفلاس وأقره كما في «المطالب العالية» (٩/٩٩٤).

انظر «الجرح والتعديل» (٣/٥٧٠)، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٦٦).

(٦) لعل السخاوي يقصد ما ورد عن عمر فيما رواه أحمد في «فضائل الصحابة»

(٢/٧٤٠)، برقم (١٢٨٠) قال: ثنا عبدالله بن يزيد، والحاكم في «المستدرك»

(٣/٢٢٦) من طريق بشر بن موسى كلاهما قالاً: ثنا حيوة قال: أخبرني أبو صخر أن

زيد بن أسلم حدثه عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال يوماً لمن حوله: «تمنوا،

فقال بعضهم: أتمنى لو أن هذه الدار مملوءة ذهباً» فأنفق في سبيل الله، ثم قال:

تمنوا، فقال رجل: أتمنى لو أنها مملوءة لؤلؤاً أو زبرجداً أو جوهراً فأنفق في =

والحسن بن علي^(١).

وروى العسكري^(٢) عن الأصمعي قال: قال الحسن: «ما ظننت أن شيئاً يساوي ألفاً مثله حتى رأيت عبّاد بن الحُصين^(٣) ليلة كابل^(٤)، وقد ثلم^(٥) العدو في السور ثلثة فكان يحرس ذلك الموضع ألف رجل فانهمزوا ليلة وبقي عبّاد وحده يدافع عن ذلك الموضع إلى أن أصبح وما قدر عليه العدو^(٦)».

= سبيل الله وأتصدق، ثم قال عمر: تمنوا، فقالوا: ما ندرى يا أمير المؤمنين؟ قال عمر: أتمنى لو أنها مملوءة رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة وحذيفة بن اليمان». وسنده قوي رجاله ثقات ما خلا أبو صخر وهو حميد بن زياد، قال عنه أحمد وابن معين: ليس به بأس.

ووثقه الدارقطني وقال ابن عدي: صالح الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٢/٣)، «الكامل» (٢٦٩/٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص ٢٣).

(١) لم أقف عليه.
(٢) وردت هذه القصة بتوسع في «فتوح البلدان» للبلاذري (ص ٥٥٨) و«الكامل» لابن الأثير الجزري (٢٩٥/٣) ونقل البلاذري قوله الحسن هذه. عقب القصة
(٣) عبّاد بن الحُصين الحبطي، كان يكنى أبا جهضم، ولي شرطة البصرة أيام ابن الزبير، وكان مع مصعب أيام قتل المختار، وشهد فتح كابل مع عبدالله بن عامر. قال الحسن: ما كنت أرى أن أحداً يعدل ألف فارس حتى رأيت عبّاداً. قاله ابن قتيبة في «المعارف» (ص ٤١٤).

(٤) بضم الباء الموحدة ناحية معروفة من بلاد الهند، اشتهر بالانتساب إليها جماعة والنسبة إليها كابلي، وهي اليوم عاصمة أفغانستان وتقع على ضفاف نهر كابل. انظر: «معجم البلدان» (٤٢٦/٤)، «الأنساب» (٥/٥) «معجم البلدان الشرقية» (ص ٣٨٩) والشبكة العنكبوتية موقع (ويكيبيديا).

(٥) ثَلَمَ الإناءَ والسَّيْفَ يَثْلُمُهُ وَيَثْلُمُهُ أَي: كَسَرَ حَرْفَهُ فَاثْلَمَهُ، وَالثَّلْمَةُ، بِالضَّمِّ: فُرْجَةُ الْمَكْسُورِ وَالْمَهْدُومِ وَفِي الصَّحاحِ: الثَّلْمَةُ: الْحَلْلُ فِي الْحَائِطِ وَغَيْرِهِ. «تاج العروس» (٣٥٧/٣١).

(٦) في الأصل: «العدو عليه» وفوق الكلمتين حرف (م)، وهو دليل على التقديم والتأخير، وهي في (ز) و(م) على الصواب.

وأنشد ابنُ دُرَيْدٍ^(١) لنفسه:

والناس ألف منهم كواحد وواحد كالألف إن أمر عنا
٩٢٨ حديث: «ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم ولا في
 النشور».

أبو يعلى^(٢)، والطبراني^(٣)، والبيهقي في «الشعب»^(٤) بسند ضعيف عن

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٢٥).

والبيت أورده في قصيدة مشهورة له باسم «المقصورة الدريدية».

(٢) في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (٤١٥/٦) و«المطالب العالية» (٢٧٤/١٢).

(٣) في «الأوسط» (١٨١/٩)، (ح ٩٤٧٨) وفي «الدعاء» (١٤٩١/٣)، (ح ١٤٨٤).

(٤) (٢٠٢/١)، (ح ٩٩).

وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (ص ١٤٨)، (ح ١٠٧) وفي «القبور» (ص ٨٠)، (ح ٦٩) وفي «حسن الظن بالله» (ص ٥٥)، (ح ٧٦)، وابن عدي في «الكامل» (٢٧١/٤)، والجرجاني في «تاريخه» (ص ٣٨٤، ٣٨٥)، وابن عساكر في «معجمه» (١٣٦/١) كلهم من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني: ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن ابن عمر به مرفوعاً وتماهه: «وكأنني بأهل لا إله إلا الله ينفضون التراب عن رؤوسهم ويقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن».

والحديث ضعيف جداً بهذا السند؛ لأن مداره على يحيى بن عبد الحميد الحماني، ضعفه أحمد واتهمه بسرقه الحديث، وقال البخاري: يتكلمون فيه؛ رماه أحمد وابن نمير.

وقال الحافظ: هو حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقه الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩١/٨)، «الجرح والتعديل» (١٦٩/٩)، «الكامل» لابن عدي (٢٣٧/٧)، «الميزان» (٣٩٢/٤)، «التقريب» (ص ١٠٦٠).

وضعف الحديث ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢٠٢٥/٤) وجعل العلة عبد الرحمن بن زيد.

وهي علة أخرى في الحديث فهو متفق على ضعفه، واقتصرت على بيان الحماني لكونه أشد ضعفاً.

وضعف إسناده العراقي بعدما عزاه للطبراني وأبي يعلى والبيهقي في الشعب كما في «المغني» (٢٤٥/١).

وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (٨٩/١٠) وضعفه بالحماني.

وضعه المنذري به كما في «الترغيب والترهيب» (٢٦٩/٢).

= وقد توبع لكن بمن هو مثله؛ عبدالرحمن بن واقد أبو مسلم تابعه متابعة تامة. أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٢٦٥/١٠).

وعبدالرحمن هذا اتهمه عبدان الأهوازي بسرقة الحديث. «الكامل» (٣١٨/٤)، وقال ابن عدي في مطلع ترجمته من «الكامل» (٣١٨/٤)، «حدث بالمناكير عن الثقات؛ وسرق الحديث».

وله طريق آخر عن ابن عمر أخرجه ابن بشران في «أماله» (٢١٠/٢)، (ح ١٣٦١) من طريق بهلول بن عبيد عن سلمة بن كهيل عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله: ... فذكره.

وسنده ضعيف جداً من أجل بهلول؛ فقد أسقطه ابن معين وأحمد وزهير النسائي. وقال أبو زرعة: ليس بشيء منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. ورماء بالوضع الحاكم، واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث. انظر «الجرح والتعديل» (٤٢٩/٢)، «المجروحين» (٢٠٢/١)، «لسان الميزان» (٣٦٩/٢).

وذكر ابن حبان هذا الحديث في ترجمته مستدلاً به على سرقته الحديث حيث قال: «وهذا حديث ليس يعرف إلا من حديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر».

وأورد الحديث ابن طاهر في «الذخيرة» (٢٠٢٥/٤) من هذا الوجه وأعله بهلول. ويروى من وجه آخر عن ابن عمر أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٧١/٩)، (ح ٩٤٤٥) من طريق مجاشع بن عمرو عن داود بن أبي هند عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه. ومجاشع قال عنه ابن معين: أحد الكذابين. وقال البخاري: منكر مجهول. وقال أبو حاتم: ليس بشيء.

ورماه بالوضع: ابن طاهر وابن حبان والذهبي. انظر: «الجرح والتعديل» (٣٩٠/٨)، «المجروحين» (١٨/٣)، «ضعفاء العقيلي» (٢٦٤/٤)، «لسان ميزان» (٤٦١/٦) و«ميزان الاعتدال» (٤٣٦/٣).

فالحديث بهذا السند موضوع. وضعفه الهيثمي في «المجمع» (٨٩/١٠) بمجاشع. ويروى من حديث ابن عباس أخرجه ابن حبان في «المجروحين» تعليقاً (٢٦٨/٢) وتمايم في «فوائده» (١٧/١)، (ح ١٣)، والسلفي في «الطيوريات» (٨٧٠/٣)، (ح ٧٨٥)، والخطيب في «تاريخه» (٣٠٥/٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٤/١١) كلهم من طريق محمد بن سعيد الطائفي، حدثنا ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس به مرفوعاً.

وأورد ابن حبان هذا الحديث في ترجمة الطائفي في «المجروحين» (٢٦٨/٢) من =

ابن عمر (١).

٩٢٩ حديث: «ليس لعرقٍ ظالمٍ» (٢) حقٌّ.

أبو داود من حديث سعيد بن زيد به مرفوعاً (٣) في حديث، ورواه النسائي (٤)، والترمذي (٥) وأعله بالإرسال (٦)، وكذا رجَّح الدارقطني إرساله (٧).

= هذا الوجه وقال:

(هذا خبر باطل؛ إنما يعرف هذا من حديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر فقط).

وقد قال في ترجمته: شيخ يروي عن ابن جريج، روى عنه أبو عتبة أحمد بن الفرَج الحمصي، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل الاحتجاج به بحال. وأورده ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥٧٥/٣) من باب التمييز ثم ذكر له هذا الحديث ونقل عن أبي نعيم أنه قال: «روى عن ابن جريج خبراً موضوعاً». قال الألباني: «لعله يشير إلى هذا الحديث».

وبالجملة فإن الحديث بمجموع طرقه وشاهده لا يصح لشدة ضعفها والله أعلم.

- (١) هذا العزو والحكم على السند بنصه عند العراقي في «المغني» (٢٤٥/١)، (ح ٩٣٩).
- (٢) قال العلماء: العُروق أربعة: عرقان ظاهران، وعرقان باطنان، فالظاهران: العُرس والبناء، والباطنان البئر والمعدن. ومعنى العِرق الظَّالم: هو أن يجيء الرَّجُل إلى أرضٍ قد أحياها رجلٌ قبله فيغرس فيها غرساً أو يُحْدِث شيئاً يستوجب به الأرض. والرواية بالتثنية والمعنى: لذي عرقٍ ظالم. وذكروا لها ضبطاً آخر فارجع إليه. انظر: «النهاية» (٢١٩/٣)، و«المصباح المنير» (ص ٣٣٠)، «مقاييس اللغة» (٢٨٦/٤)، «الفاثق» (٤١٠/٢).

- (٣) سنن أبي داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في إحياء الموات (ص ٥٥٢)، (ح ٣٠٧٣) من طريق أيوب السخيتاني عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد مرفوعاً وأوله: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس...» الحديث.
- (٤) في «سننه الكبرى»، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد (٣٢٤/٥)، (ح ٥٧٢٩) من طريق أيوب به.
- (٥) في «جامعه»، كتاب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء الأرض الموات (ص ٣٢٦)، (ح ١٣٧٨) بسند أبي داود والنسائي.
- (٦) بقوله عقب روايته الحديث: «وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً». «الجامع» (ح ١٣٧٨).
- (٧) في «العلل» (٤١٤/٤، ٤١٦) حيث أورد اختلاف الرواة ثم قال: «والمرسل عن عروة أصح».

= ورجحه أيضاً أبو حاتم في «العلل» (٢٧٩/٤)، والبخاري في «مسنده» (٨٦/٤)، (ح١٢٥٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٨/٩).

وهو الصواب، ويان ذلك أن هشام بن عروة اختلف عليه، فرواه أيوب بن أبي تميمة السخيتاني عنه عن أبيه عروة عن سعيد بن زيد مرفوعاً.

أخرجها من طريق أيوب كما سبق أبو داود والنسائي والترمذي.

وأخرجها الحري في «غريبه» (ص١٠٠٧)، والبخاري في «مسنده» (٨٦/٤)، (ح١٢٥٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٢/٢)، (ح٩٥٧)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤٣٤/٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٥٣/٦٤)، والضياء في «المختارة» (٢٩٨/٣).

كلهم من طريق أيوب عن هشام به.

وخالف جماعة حفاظ فرووه عن هشام عن أبيه عروة عن النبي ﷺ هكذا مرسلًا. لم يذكروا سعيداً.

وهم: سفيان الثوري عند ابن زنجويه في «الأموال» (٦٣٩/٢)، (ح١٠٥٣) ومالك بن أنس كما في الموطأ (٤٦٦/٢)، (ح٢٨٩٣) وعنه الشافعي في «مسنده» (ص٢٢٤) ومن طريقهما البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٣/٦).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٨٠/٢٢): «وهذا الحديث مرسل عند جماعة الرواة عن مالك لا يختلفون في ذلك».

وتابعه الليث بن سعد أخرجها النسائي في «الكبرى» (٣٢٥/٥)، (ح٥٧٣٠) ويحيى بن سعيد عند النسائي في «الكبرى» (٣٢٥/٥)، (ح٥٧٣٠) ووکیع بن الجراح عند ابن أبي شيبه في «المصنف» (٤٣٦/١١)، (ح٢٢٨٢٤).

وعبدالله بن إدريس عند يحيى بن آدم في الخراج (ص٨٢)، (ح٢٧٢) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٢/٦) ومحمد بن إسحاق عند الدارقطني في «سننه» (٢٩٣٨/٣)، (ح٤٤٤).

وسفيان بن عيينة عند يحيى بن آدم في الخراج (ص٨٠)، (ح٢٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٢/٦).

ويعقوب بن عبد الرحمن عند السرقسطي في الدلائل في «غريب الحديث» (٣٥/١)، (ح١٣) وقيس بن الربيع في «الخراج» ليحيى بن آدم (ص٨٠)، (ح٢٦٦) ويزيد بن عبدالعزيز (ص٨٠)، (ح٢٦٨) في الخراج أيضاً.

وسعيد بن عبد الرحمن وأبو معاوية كلاهما عند أبي عبيد القاسم في «الأموال» (٤٠٣/١)، (ح٧١٤).

فالمحفوظ عن هشام عن أبيه هو المرسل لتوافق الأئمة الحفاظ على ذلك، بل لم يرو عنه الرفع بهذا الوجه إلا أيوب السخيتاني. فحديث من أرسله هو الصواب.

=

واختلف على روايه هشام بن عروة؛ فروي عنه عن عروة عن عائشة .
أخرجه الطيالسي^(١) وغيره، بلفظ: «العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن أحيى من
موات الأرض شيئاً فهو له وليس...» وذكره، وفي سنده: زمعة بن صالح وهو
ضعيف^(٢)، وقيل: عن كثير بن عبد الله^(٣) بن عمرو بن عوف^(٤)، عن^(٥) أبيه^(٦)،

= والثوري ومالك والليث ويحيى القطان هؤلاء كلهم مقدمون على أيوب وقد جعلهم
الدارقطني أثبت الرواة عن هشام. انظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢٥٣/١).
(١) هو في المسند لكن ليس من طريق هشام بل من طريق الزهري عن عروة عن عائشة به
مرفوعاً.

قال أبو داود: حدثنا زمعة: ثنا الزهري به.
وأخرجه جماعة من طريق أبي داود الطيالسي كابن عدي في «الكامل» (٢٣١/٣)،
والدارقطني في «السنن» (٣٨٧/٥)، (ح ٤٥٠٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٢/٦).
ولم أر من خرج من الوجه الذي ذكره السخاوي؛ فاعله وهم.
والحديث من هذا الوجه منكر؛ قال ابن أبي حاتم: .. وسألت أبي عن حديث رواه
أبو داود عن زمعة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ:
«العباد عباد الله، والبلاد بلاد الله، من أحيى من موات الأرض شيئاً فهو له، وليس لعرق
ظالم حق».

قال أبي: «هذا حديث منكر؛ إنما يرويه من غير حديث الزهري، عن عروة مرسلًا»،
«العلل» (٢٧٨/٤).

يعني: أن الحديث معروف ومحموظ عن عروة مرسلًا كما سبق بيانه آنفًا؛ فلا يصح
رفعه عن عروة من أي وجه.

والحديث تفرد به زمعة وخالف فيه الأئمة الذين رووه عن عروة مرسلًا وهو ضعيف
كما قال السخاوي وقد أورد الحديث الحافظ في «التلخيص الحبير» (١٩٠٩/٤)
وضعه بزمعة.

بل صرح بمخالفته للأئمة في كتابه «الدراية» (٢٠١/٢).

فروايته للحديث من هذا الوجه بالوصل منكراً.

وغالب تخريج السخاوي لهذا الحديث هو من «التلخيص الحبير» (١٩٠٩/٤).

(٢) وضعفه به أيضاً ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٩٠٩/٤).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٢).

(٤) من بعد كلمة «عوف» إلى قول البخاري ساقط من (م).

(٥) من هنا إلى كلمة «عوف» سقط من (م).

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٢).

عن جده^(١)، أخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق في «مسنديهما»^(٢)، وعلقه البخاري فقال: «ويروى عن عمرو بن عوف»^(٣)، وقيل: عن الحسن عن سمرة أخرجه البيهقي^(٤).....

(١) عمرو بن عوف المزني، قديم الإسلام، قدم مع النبي ﷺ المدينة، وهو أحد البكائين الذين قال الله فيهم «تولوا وأعينهم تفيض من الدمع». «الاستيعاب» (١١٩٦/٣).
(٢) لم أقف عليهما في المطبوع.

لكنني وقفت على سند إسحاق عند الحافظ في «الفتح» (١٩/٥) قال: قال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف: حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من أحيا أرضاً مواتاً من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له، وليس لمرق ظالم حق».

ووقفت على رواية ابن أبي شيبة في «المطالب العالية» (٤٦٢/٧)، (ح ١٥٠٤) وهو في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٣٩٠/٣).

وأخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (٣٢٠/٨)، (ح ٣٣٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/٣)، (ح ٥٣٠٩)، والطبراني في «أكبر معاجمه» (١٧/١)، (ح ٤، ٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٧/٦)، وابن زنجويه في «الأموال» (٦٣٨/٢)، (ح ١٠٥٢) ويحيى بن آدم في «الخروج» (ص ٨٤)، (ح ٢٧٩) كلهم من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: «من أحيا مواتاً من الأرض في غير حق مسلم فهو له، وليس لمرق ظالم حق».

قال ابن حجر في «المطالب العالية» (٤٦٢/٧) بعد إيراده الحديث: كثير ضعيف جداً. وأورده أيضاً في «الدراية» (٢٠١/٢) وقال: كثير ضَعْفُوهُ كثيراً.

وهو كما قال؛ فقد كذبه الشافعي وأبو داود، وقال أحمد: ليس بشيء منكر الحديث، وضرب على حديثه. وقال أبو زرعة: واهي الحديث.

واتهمه ابن حبان بالوضع فيما يرويه عن أبيه عن جده، وقال الحاكم: حدث عن أبيه، عن جده نسخة فيها مناكير.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢١٣/٣)، «الجرح والتعديل» (١٥٤/٧)، «تهذيب الكمال» (١٣٨/٢٤)، «تهذيب التهذيب» (٤٦٢/٣).

فالحديث ضعيف جداً من هذا الوجه.

(٣) في «صحيحه»، كتاب الحرث والمزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً (١٠٦/٣). علقه بصيغة المريض عن عمرو بن عوف رضي الله عنه.

وأورده الحافظ في «تغليق التعليق» (٣٠٩/٣) ووصله بسنده من طريق إسحاق بن راهويه.

(٤) في «السنن الكبرى» (١٤٢/٦)، و«الصغرى» (٤٣٤/٥)، من طريق محمد بن عبدالله =

ورواه الطبراني من حديث عبادة^(١)،

= الأنصاري: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحاط على شيء فهو أحق به وليس لعرق ظالم حق». هكذا رواه البيهقي بهذا اللفظ من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري عن سعيد به، وهو قد تفرد بهذه الزيادة (أعني لفظة الترجمة) وقد خالفه أصحابه ممن شاركه الرواية عن سعيد مقتصرين على الجملة الأولى منه دون الزيادة الأخيرة وهي لفظ الترجمة، وهؤلاء هم:

محمد بن بشر عند أحمد في «المسند» (٣٨٣/٣٣)، (ح ٢٠٢٣٨) وعبد بن سليمان عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٢٢٨٣٢) وسفيان الثوري عند النسائي في «الكبرى» (٣٢٦/٥)، (ح ٥٧٣١) ومحمد بن أبي عدي عند البزار في «المسند» (ح ٤٥٥٢)، وابن المبارك وعيسى بن يونس كلاهما عند ابن زنجويه في «الأموال» (٦٥٢/٢)، (ح ١٠٧٣) هؤلاء الستة روه عن سعيد بسنده لم يذكروا الزيادة (لفظة الترجمة).

فالذي يظهر والله أعلم أن الزيادة شاذة تفرد به محمد الأنصاري ولعل الآفة من شيخه سعيد بن أبي عروبة فإنه وإن كان ثقة إلا أنه اختلط قبل موته بعشر سنين. «الكواكب النيرات» (ص ١٩٠).

ومحمد الأنصاري عده الحافظ فيمن سمع من ابن أبي عروبة بعد الاختلاط كما في «هدي الساري» (ص ٤٠٤).

ورواية المخالفين له في عدم ذكر الزيادة أصح؛ لأن منهم من روى عنه قبل الاختلاط كابن المبارك ويزيد بن زيع وعبد بن سليمان.

بل قال ابن معين: عبدة بن سليمان أثبت الناس سماعاً منه.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١٦٣/١) «ثقات ابن حبان» (٣٦٠/٦)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٠).

فالمحفوظ هو رواية الحديث بدون الزيادة (لفظ الترجمة)

فالصحيح من هذا الحديث الشطر الأول منه وهو (من أحاط ما يظأ على أرض فهي له).

والحديث بهذا السند صحيح ورواية الحسن عن سمرة موصولة على الصحيح فقد أثبت ابن المديني والبخاري وأبو داود والترمذي والحاكم والنوي والذهبي.

وقد بسطت مسألة سماع الحسن من سمرة بن جندب من حيث السماع وعدمه مطولة في كتاب (التابعون الثقات) لمبارك الهاجري فانظره (٢٣٨/١).

(١) في (م): «عبادة بن عبدالله بن عمرو» وهو خطأ.

وحديثه لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

وعبدالله بن عمرو^(١)، والعسكري من حديث ابن عمر^(٢).
 وقوله^(٣): «لعرق ظالم» بالتثنية؛ وبه جزم الأزهرى^(٤)، وابن فارس^(٥)،
 وغيرهما^(٦)، وغلّط الخطابى من رواه بالإضافة^(٧).

= وهو في «الكبير» - فلعله في المفقود - كما عراه إليه الهيثمي في «المجمع» (٣١٠/٤)،
 والزيلعي في «نصب الراية» (١٧٠/٤) وذكر إسناده الزيلعي كاملاً.
 ورواه أحمد في «المسند» (٤٣٨/٣٧)، (ح ٢٢٧٧٨)، والشاشي في «مسنده»
 (١٣٠/٣)، (ح ١١٩٩) كلهم من طريق الفضيل بن سليمان: ثنا موسى بن عقبة عن
 إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت مرفوعاً في حديث طويل، وذكر
 لفظ الترجمة.

قال الهيثمي في «المجمع» (٣١٠/٤) إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة.
 قلت: نص على عدم سماعه البخاري والدارقطني وقال عنه الحافظ: أرسل عن عبادة
 وهو مجهول الحال.

انظر: «سنن الدارقطني» (٣٦٠/٥)، «تهذيب التهذيب» (١٣٠/١)، «التقريب» (ص ١٣٣).
 وفيه علة أخرى الفضيل بن سليمان لين الحديث وقد تكلمت عليه عند حديث: «لو
 تفتح عمل...»

لكنه يشهد للمرسى الصحيح عن عروة فكلاهما يتقوى بالآخر.
 (١) في المعجم «الأوسط» (١٩٠/١)، (ح ٦٠١). من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن
 هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله: «من أحيا أرضاً
 ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق».
 قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن عمرو إلا مسلم».
 ومسلم ضعيف وقد سبق، وحديثه هذا منكر؛ لأن المعروف عن هشام عن أبيه في
 روايته هذا الحديث بهذا اللفظ هو الإرسال كما سبق بيانه في مطلع التخريج.

(٢) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «ابن عمرو»، وهو خطأ.
 ولم أقف عليه عند غيره، لكن روى مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة»
 (٣٨٨/٣) قال: حدثنا يحيى عن مالك بن أنس حدثني الزهري عن سالم بن عبدالله
 عن أبيه عن عمر رضي الله عنه بلفظ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له».
 قال البوصيري: هذا إسناده صحيح على شرط الشيخين موقوف.

(٣) من هنا إلى آخر الكلام هو للحافظ ابن حجر في «التلخيص بنصه منقول» (١٩١٠/٤).

(٤) «في تهذيب اللغة» (٢٢٣/١). (٥) «في مقاييس اللغة» (٢٨٦/٤).

(٦) الزمخشري في «الفاوق» (٤١٠/٢)، وابن الأثير في «النهاية» (٢١٩/٣)، والفيومي في
 «المصباح المنير» (ص ٣٣٠).

(٧) في كتابه «إصلاح غلط المحدثين» (ص ٣٠).

٩٣٠ هـ ريت: «ليس الغنى عن كثرة العَرَض»^(١).

في: «الغنى»^(٢).

٩٣١ هـ ريت: «ليس لفاسق غيبة».

الطبراني^(٣)، وابن عدي في «الكامل»^(٤)، والقضاعي^(٥) من حديث: جُعْدبة بن يحيى^(٦) عن العلاء بن بشر^(٧) عن ابن عيينة عن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» له^(٨)، وقال: «إنه حسن»^(٩)؛ وليس كذلك^(١٠)؛ وقد قال ابن عدي: «إنه معروف بالعلاء، ومنهم من قال: عنه عن الثوري؛ وهو خطأ؛ وإنما هو ابن عيينة، وهذا اللفظ غير معروف»^(١١).

وكذا قال الحاكم فيما نقله البيهقي في «الشعب» عنه عقب إirاده له:

(١) العَرَض بالتحريك: مَتَاعُ الدنيا وَحُطَامُهَا. «النهاية» لابن الأثير (٢١٤/٣).

(٢) نعم في حرف الغين ورقمه (٧٤١).

(٣) في «المعجم الكبير» (٤١٨/١٩)، (ح ١٠١١).

(٤) (٢٢١/٥).

(٥) في «مسند الشهاب» (٢٠٢/٢)، (ح ١١٨٥).

وأخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤٧٨/٣، ٤٧٩)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٤٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٣/١٢)، (ح ٩٢١٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٨١/٢) كلهم من طريق جعدبة بن يحيى به.

(٦) جعدبة بن يحيى، عن العلاء بن بشر، قال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: العلاء بن بشر روى عنه جعدبة بن يحيى مناكير. «لسان الميزان» (٤٣٧/٢).

(٧) العلاء بن بشر العبسمي، لا أعرف له تمام خمسة أحاديث ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه. «الكامل» لابن عدي (٢٢١/٥) و«اللسان» (٤٦٣/٥).

(٨) (٣٠٦/٣).

(٩) (٣٠٢/٣) لكن حكمه هذا على طريق الجارود بن يزيد بسنده عن بهز به بمعناه كما سيأتي.

(١٠) قال الحافظ السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢٤٩/١) لما نقل حكم الهروي على الحديث بالحسن: هو متعقب؛ فالحديث ضعيف جداً.

(١١) انتهى كلام ابن عدي في «الكامل» (٢٢١/٥) بتصرف من الحافظ.

«إنه»^(١) غير صحيح ولا معتمد»^(٢).

قال الدارقطني: «وابن عينة لم يسمع من بهز»^(٣).

وللجارود بن يزيد^(٤) عن بهز بهذا السند نحوه، ولفظه «أَتَرَعُونَ»^(٥) عن ذكر الفاجر؟! اذكروه بما فيه؛ يحذرهم الناس» أخرجه أبو يعلى^(٦)، والترمذي الحكيم في الثامن والستين بعد المائة^(٧) من «نوادير الأصول» له^(٨)، والعقيلي^(٩)، وابن عدي^(١٠)، وابن حبان^(١١)، والطبراني^(١٢)، والبيهقي^(١٣) وغيرهم^(١٤)، ولا يصح

(١) له إنه «سقطت من (م).

(٣) هو في تعليقه على «المجروحين» لابن حبان (ص ٦٨)، وذكره أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» (ص ١٣١).

(٤) هو: الجارود بن يزيد أبو على العامري النيسابوري، وقيل: كنيته: أبو الضحاك، قال يحيى: ليس بشيء. وكذبه أبو حاتم وحماد بن أسامة. وقال أبو داود: غير ثقة. وقال النسائي والدارقطني: متروك.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٤٧٦١)، «الجرح والتعديل» (٥٢٥/٢)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٧٢)، «ميزان الاعتدال» (٣٨٤/١).

(٥) تحرفت في (م) إلى: «ابن عون»، قال المناوي في «فيض القدير» (١١٥/١): بفتح همزة الاستفهام والمثناة فوق، وكسر الراء أي: أخرجون وتكفون وتورعون.

(٦) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة ولعله في المسند الكبير وهو مفقود، وقد رواه عنه ابن عدي كما في «الكامل» (١٧٣/٢).

(٧) بعد المائة «سقطت من (م).

(٨) «نوادير الأصول» الطبعة المسندة (٢٠٣/٤)، (ح ٩١٧).

(٩) «الضعفاء» (٢٠٢/١). (١٠) في «الكامل» (١٧٣/٢).

(١١) في «المجروحين» (٢٢٠/١) معلقاً إلى الجارود.

(١٢) في «المعجم الكبير» (٤١٨/١٩)، (ح ١٠١٠).

(١٣) في «شعب الإيمان» (١٦٤/١٢)، (ح ٩٢١٩، ٩٢٢٠) وفي «السنن الكبرى» (٢١٠/١٠).

(١٤) كابن أبي الدنيا في «الغيبة والنميمة» (ص ٨٧)، (ح ٨٤)، و«الصمت» (ص ١٤١)،

(ح ٢٢٠)، والمحاملي في «الأمالى» (ص ٢٦٦)، (ح ٢٦٢)، والإسماعيلي في «معجم

أسامي شيوخه» (٢/٦٣٣)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص ٢٥٦)، والخطيب في

«الكفاية» (ص ٤٢) وفي «تاريخ بغداد» (٣٨٢/١)، وأبو يعلى في «الإرشاد» (٨٠٧/٢)

جميعهم من طريق الجارود بن يزيد عن بهز به.

والحديث موضوع أفته الجارود فإنه هو الذي وضعه على بهز كما سيأتي بيانه عن

المؤلف من كلام الأئمة.

أيضاً؛ فالجارود ممن رمي بالكذب^(١)؛ وقال الدارقطني^(٢): «هو مَنْ وَصَّعُهُ، ثم سرقه منه جماعة منهم: عمرو بن الأزهر^(٣) عن بهز، وسليمان بن عيسى^(٤) عن الثوري عن بهز، وسليمان وعمرو كذابان».

وقد رواه معمر عن بهز أيضاً، أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٥) من طريق عبد الوهاب أخي عبدالرزاق، وهو كذاب^(٦)، وقال الطبراني: «لم يروه عن معمر غيره»^(٧). كذا قال!

وللحديث طريق أخرى عن عمر بن الخطاب، [ل/١٥٧/ب] رواه يوسف بن أبان^(٨): ثنا الأبرد^(٩).....

(١) تقدم قبل قليل.

(٢) هو في تعليقه على «المجروحين» لابن حبان (ص ٦٨) بتصرف من السخاوي.

ووافقه ابن عدي في هذا، ففي «الكامل» (٢٨٩/٣) بعد ذكره الحديث من رواية الجارود: «وإنما يروي هذا الحديث جارود بن يزيد وقد سرقه من الجارود ضعفاء مثل عمرو بن الأزهر وغيره».

ووافقه أيضاً البيهقي كما في «السنن الكبرى» (٢١٠/١٠).

(٣) عمرو بن الأزهر العتكي، قاضي جرجان، قال عنه أحمد: كان يضع الحديث، وقال البخاري: يرمى بالكذب، وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. «الجرح والتعديل» (٢٢١/٦)، «ميزان الاعتدال» (٢٤٥/٣).

(٤) سبقت ترجمته عند حديث رقم (٤٨).

وروايته أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٩/٣) من ترجمته.

(٥) (٣٣٨/٤)، (ح ٤٣٧٢).

(٦) لم أقف على من كذبه من الأئمة إلا أن ابن معين قد قال فيه: كان مغفلاً وهو ثقة.

ورماه أبو حاتم بالغلو في التشيع. وسأل العقيلي شيخه محمد بن رافع: هل يُعرف عبدالوهاب بالحديث؟ فقال: لا. وأورد له الحافظ الذهبي حديثاً في «الميزان» وقال: هو منكر جداً.

«الجرح والتعديل» (٧١/٦) «ضعفاء العقيلي» (٧٤/٣)، «الميزان» (٦٨٤/٢).

فالذي يظهر أنه ضعيف جداً لشدة غفلته وعدم تيقظه ومعرفته بالحديث، هذا من حيث الضبط، فأما من وثقه فهو متجه إلى عدالته وأنه ليس ممن يتعمد الكذب.

(٧) في «الأوسط» (٣٣٩/٤) بتصرف. (٨) لم أعرفه.

(٩) كذا بالأصول ولم أقف على راو بهذا الاسم، والحديث أخرجه الهروي ووقع عنده تسميته بـ «الأسود» ووقع عند الزيلعي بـ «الأبرد». في «تخريج الكشاف» (٣٣٩/٣).

ابن حاتم^(١): أخبرني منهال السراج^(٢) عن عمر.
وبالجملة^(٣) فقد قال العقيلي^(٤): «إنه ليس لهذا الحديث أصل من
حديث بهز ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه من طريق ثبت».
وقال الفلاس^(٥): «إنه منكر».
ولأبي الشيخ^(٦)، والبيهقي في «السنن»^(٧)، و«الشعب»^(٨)، وغيرهما،
وكذا القضاعي^(٩).....

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

والحديث من هذا الوجه أخرجه الهروي في ذم الكلام (٣/٣١٢) ومن طريقه
ابن عبد الهادي في: «جمع الجيوش والذساكر على ابن عساكر» (مخطوط جوامع).
ورواته الثلاثة لا يعرفون.

ولهذا أورده الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٣/٣٣٩) من هذا الوجه وقال: طريقه غير
معروف!

(٣) سقطت من (م).

(٤) في «الضعفاء» (١/٢٠٢) وقوله مغاير لما نقله السخاوي وهو: «ليس له من حديث بهز
أصل ولا من حديث غيره ولا يتابع عليه».

لكن اللفظ الذي ذكره السخاوي هو عين ما عند ابن الجوزي في «العلل المتناهية»
عن العقيلي (٢/٧٨٠).

(٥) وقع بالأصل (وز): «القلانسي» وفي (م) ونسخة الداوودي: «الفلاس» فلعله الصواب
فإني لم أقف على قوله.

والفلاس هو: عمرو بن علي الناقد الحافظ المعروف له ترجمة حافلة في «سير أعلام
النبلاء» (١١/٤٧٠) ..

وروى ابن عدي في «الكامل» (٢/١٧٣) عن شيخه القافلاني عمر بن بكار بسنده عن
أحمد بن حنبل: «يقول هذا حديث منكر»؛ يعني: حديث الجارود عن بهز: أترعون.

(٦) في الثواب كما عزاه له العراقي. انظر: «فيض القدير» (٦/٨٧).

(٧) «السنن الكبرى» (١٠/٢١٠).

(٨) «شعب الإيمان» (١٢/١٦٢)، (ح) ٩٢١٧.

(٩) في «مسند الشهاب» (١/٢٦٣)، (ح) ٤٢٦.

ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص ٤٢)، (ح) ١٠٢، وابن حبان في
«المجروحين» (٣/١٥٧)، والمؤمل بن إيهاب في «جزئه» (ص ٩٩)، (ح) ٢٧،
والخطيب في «تاريخه» (٨/٤٣٨)، وأبو القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبة» =

من حديث رواد بن الجراح عن أبي سعد^(١) الساعدي عن أنس رفعه: «من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة^(٢) له» وقال البيهقي: «إنه ليس بالقوي»^(٣)، ومرة: «في إسناده ضعف»^(٤).

= (ص ١٨٥)، وابن عساكر في «معجمه» (٤٥٧/١، ٤٥٨) كلهم من طريق رواد بن الجراح عن أبي سعد الساعدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به. وفي سنده علتان:

الأولى: ضعف واختلاط رواد بن الجراح؛ قال أبو حاتم: هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق. وقال النسائي: ليس بالقوي؛ روى غير حديث منكر وكان قد اختلط. وقال الدارقطني: متروك. وقال الحافظ: صدوق اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٢٤/٣)، ضعفاء النسائي (ص ١٠٤)، «ميزان الاعتدال» (٥٥/٢)، «التقريب» (ص ٣٢٩).

فالذي يظهر والله أعلم قبول حديثه فيما يتابع عليه قبل اختلاطه وما كان بعد الاختلاط فمتروك.

وهذا الحديث من روايته بعد الاختلاط أفاده مؤمل بن إيهاب في «جزئه» (ص ٩٩) قائلاً: «فلما اختلط رواد رفع هذا الحديث ودلسوا عليه».

والعلة الثانية: جهالة أبي سعد الساعدي فقد رماه بالجهالة: الرّازيان والذهبي وابن حجر. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٩)، «المجروحين» (١٥٧/٣)، «الميزان» (٥٢٨/٤)، «التقريب» (ص ١١٥٢).

والحديث قد ذكر السخاوي أن البيهقي ضعفه.

وممن سبقه إلى تضعيفه: ابن حبان في «المجروحين» (١٥٧/٣) حيث جعل هذا الحديث من مناكير أبي سعد الساعدي.

وقال الذهبي في «الميزان» (٥٢٨/٤) عن أبي سعد الساعدي: «ليس بعمدة؛ ثم ذكر له حديثين هذا منها».

وقال الزركشي: باطل. انظر: «الآلئ المشورة» (ص ٤٤).

(١) كذا الأصل، وفي (م) و(ز): «سعيد» وهو خطأ. ترجمه الذهبي في «الميزان» (٥٢٨/٤). ولم يزد على أبي سعد الساعدي.

(٢) في الأصل «عيب» بالعين وفي (م): «لا غيبة له» وفي (د) و(ز): «فلا غيبة له».

(٣) هذا القول في «السنن الكبرى» عقب روايته الحديث (٢١٠/١٠).

(٤) في «الشعب» (١٦٣/١٢).

وأخرجه ابن عدي^(١) من رواية الربيع بن بدر^(٢) عن أبان عن أنس،

(١) في «الكامل» (٣٨٦/١).

وأخرجه أيضاً الصيدائوي في «معجم شيوخه» (ص ٢٨٦)، والخطيب في «تاريخه» (١٧١/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٠٤/٣٣)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص ٢٥٤) كلهم من طريق الربيع بن بدر عن أبان به.

ورواه الخلال في «المجالس العشرة» (ص ٧٩)، (ح ٨٨) من طريق حفص بن سليمان عن أبان به.

وسنده ضعيف جداً فيه علل:

الربيع بن بدر هو التميمي البصري متروك الحديث؛ قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لا يشتغل به ولا بروايته فإنه ضعيف الحديث ذاهب الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال الذهبي: واه، وقال ابن حجر: متروك.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤٥٥/٣)، «الكامل» (١٢٧/٣)، «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص ٢٠٧)، «ميزان الاعتدال» (٣٨/٢)، «الكاشف» (٣٩١/١)، «التقريب» (ص ٣١٩).

وأما متابعه فلا يفرح به؛ وهو حفص بن سليمان المقرئ، متروك في الحديث، إمام حجة في القراءات. قال أحمد في رواية عنه: متروك الحديث، وقال البخاري: تركوه، وقال مسلم: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: لا يكتب حديثه هو ضعيف الحديث لا يصدق، متروك الحديث.

وقال الذهبي: ثبت في القراءة واهي الحديث. وقال ابن حجر: متروك الحديث مع إمامته في القراءة.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٨٠/٢) «الضعفاء الصغیر» للبخاري (ص ٣٥)، «الجرح والتعديل» (١٧٣/٣، ١٧٤)، «تهذيب التهذيب» (٤٥٠/١)، «الكاشف» (٣٤١/١)، «التقريب» (ص ٢٥٧).

وشيخهما أبان بن أبي عياش فيروز، أيضاً متروك في الحديث؛ قاله: ابن سعد وابن معين وأحمد وأبو حاتم والنسائي. وقال أبو داود: لا يكتب حديثه. وقال ابن حجر: متروك الحديث.

انظر: «الطبقات» لابن سعد (٢٥٤/٧) «العلل ومعرفة الرجال» (٤١٢/١) «الجرح والتعديل» (٢٩٥/٢) «سؤالات أبي عبيد الآجري» لأبي داود (ص ٣١٩)، «ميزان الاعتدال» (١١/١)، «التقريب» (ص ١٠٣).

فالحديث من هذا الوجه ضعيف جداً ولا يثبت.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٦).

وإسناده أضعف من الأول، قال البيهقي: «ولو صح فهو في الفاسق المعلن بفسقه»^(١).

وأخرج في «الشعب»^(٢) له بسند جيد عن الحسن أنه قال: «ليس في أصحاب البدع غيبة».

ومن طريق ابن عيينة^(٣) أنه قال: «ثلاثة ليست لهم غيبة: الإمام الجائر، والفاسق المعلن بفسقه، والمبتدع الذي يدعو الناس إلى بدعته».

(١) في «شعب الإيمان» (١٦٢/١٢) عقب الحديث وقد ضعفه.

لكن يغني عنه ما ورد في «صحيح البخاري» (١٣/٨)، (ح ٦٠٣٢) من حديث عائشة رضي الله عنها أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة». فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلّقت في وجهه وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة متى عهدتني فحاشاً، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره».

قال ابن حجر: «بئس أخو العشيرة» هو من النصيحة ليحذر السامع.... وأن المجاهر بالفسق والشر لا يكون ما يُذكر عنه من ذلك من ورائه من الغيبة المذمومة؛ قال العلماء: تُباح الغيبة في كل غرض صحيح شرعاً، حيث يتعين طريقاً إلى الوصول إليه بها: كالتظلم، والاستعانة على تغيير المنكر، والاستفتاء، والمحاكمة، والتحذير من الشر، ويدخل فيه تجريح الرواة والشهود. انظر: «فتح الباري» (٤٧١/١٠).

(٢) «شعب الإيمان» (١٢٧/٩)، برقم (٦٣٧٥) وفي موضع آخر (١٧٠/١٢)، برقم (٩٢٢٧) من طريق الربيع بن صبيح عن الحسن به.

ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ١٤٢) وفي «الغيبة والنسيئة» (ص ٩٠): حدثنا علي بن الجعد: أنبأنا الربيع بن صبيح عن الحسن به.

ورواه أيضاً اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٤٠/١)، ط.. حمدان من طريق هشام الدستوائي والربيع كلاهما عن الحسن به.

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» من طريق الربيع به (٣١١/٣).

والأثر سنده جيد كما قال المؤلف؛ فإن رجاله موثقون.

(٣) «شعب الإيمان» (١٢٦/٩، ١٢٧)، برقم (٦٣٧٤) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: أنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن دينار العدل: نا زكريا بن دلويه: نا علي بن سلمة اللبقي قال: سمعت ابن عيينة يقول: فذكره.

في إسناده زكريا بن دلويه: لم أقف على حاله، وبقيّة رجاله ثقات.

ومن طريق زيد بن أسلم^(١) قال: «إنما الغيبة لمن لم يعلن بالمعاصي»^(٢).

ومن طريق شعبة^(٣) قال: «الشكاية والتحذير ليسا من الغيبة».

وقال عقبه^(٤): «هذا صحيح؛ فقد يصيبه من جهة غيره أذى فيشكوه»^(٥)، ويحكي ما جرى عليه من الأذى، فلا يكون ذلك حراماً، ولو صبر عليه كان أفضل، وقد يكون مُزَكِّياً في رواة الأخبار والشهادات، فيخبر بما يعلمه من الراوي أو الشاهد ليتقي خبره وشهادته، فيكون ذلك مباحاً، والله الموفق».

٩٣٢ حديث: «ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفانيت، أو لبست فأبليت».

(١) «شعب الإيمان» (١٢٧/٩)، برقم (٦٣٧٦). من طريق إسحاق بن إبراهيم: أنا عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم به.

وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٧٨/١١)، برقم (٢٠٢٥٩) ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الغيبة والنميمة» (ص ٨٩) وفي «الصمت» (ص ١٤٢) عن الحسن بن يحيى عن عبدالرزاق به.

وسنده صحيح رجاله ثقات.

تنبيه: وقع سقط في سند ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت - وهو معمر - مما جعل الحويني يحكم عليه بالضعف للانقطاع والصواب اتصاله كما سبق نقله من المصادر لا سيما المصنف لعبدالرزاق.

(٢) كذا الأصل و(د) و(ز) وهو الموافق لما في الشعب فإنه منقول منه، وموافق أيضاً لما وقع في «الأجوبة المرضية» (لمن لا يعلن) (٢٥١/١). لكن وقع في (م): «لمن يعلن بالمعاصي». وبينهما فرق.

(٣) «شعب الإيمان» (١٢٦/٩)، برقم (٦٣٧٢) قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن معاوية: أنا أبو حامد بن بالويه العفصي: نا أحمد بن سلمة قال: سمعت محمد بن أسلم يقول: سمعت محمد بن جعفر، عن شعبة فذكره. ورجاله موثقون عدا شيخ البيهقي فلم أعرفه.

وروي هذا اللفظ عن غير شعبة: رواه البيهقي في «الشعب» (١٢٦/٩) من طريق أحمد بن سلمة عن محمد بن أسلم عن عبدالله بن يزيد المقرئ من قوله.

(٤) أي: البيهقي في «الشعب» (١٢٦/٩) عقب اللفظ السابق.

(٥) تحرفت في (ز) إلى: «فيشكره» وهو خطأ يردده السياق.

مسلم^(١)، والطيالسي^(٢)، والترمذي^(٣)، والنسائي^(٤)، وآخرون منهم: القضاعي^(٥) من حديث شعبة عن قتادة عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير عن أبيه قال: أتيت رسول الله ﷺ فسمعتة يقرأ: ﴿أَلْهَنَكُمْ أَلْتَكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] قال: «يقول ابن آدم: مالي مالي وليس لك...» وذكره^(٦)...

- (١) «صحيح مسلم»، كتاب الزهد والرقائق، باب الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر (٢٢٧٣/٤)، (ح ٢٩٥٨). من طريق شعبة به.
- (٢) في «مسنده» (٤٦٤/٢)، (ح ١٢٤٤) لكنه أخرجه من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به، وليس عن شعبة.
- (٣) في «جامعه» في موضعين، كتاب الزهد، باب ما جاء في «الزهادة في الدنيا» (ص ٥٢٨)، (ح ٢٣٤٢)، والموضع الآخر، كتاب «تفسير القرآن» عن رسول الله، باب ومن سورة ﴿أَلْهَنَكُمْ أَلْتَكَاثُرُ﴾ (ص ٧٦١)، (ح ٣٣٥٤) من طريق شعبة به.
- (٤) في «سننه الكبرى» في موضعين، كتاب الوصايا. باب الكراهية في «تأخير الوصية» (١٤٨/٦)، (ح ٦٤٠٧)، والآخر، كتاب «التفسير»، سورة التكاثر (٣٤٣/١٠)، (ح ١١٦٣٢) من طريق شعبة به.
- (٥) في «مسند الشهاب» (٢١٦/٢)، (ح ١٢١٧) من طريق شعبة به. وممن أخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٢٤٥/٢٦)، (ح ١٦٣٢٤) من طريق أبان عن قتادة قال: ثنا مطرف به.
- ورواه أيضاً في موضع آخر (٢٤٤/٢٦)، (ح ١٦٣٢٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به.
- وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص ١٧٠) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ١٨٣)، (ح ٥١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٤٦/٤)، (ح ١٦٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٤/٢)، (ح ٧٠١)، والطبراني في «الأوسط» (١٨٩/٣)، (ح ٢٨٨٨)، والحاكم في «المستدرک» (٥٣٤/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦١/٤) كلهم من طريق قتادة به.
- (٦) وثمة لفظة في آخر الحديث لم يذكرها المؤلف هي تمام الحديث عند جميعهم: «أو تصدقت فأمضيت».
- أضاف الناسخ للأصل من عنده في الحاشية مقابل حديث الترجمة: «أخرج البيهقي في الشعب من طريق أبي قلابة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: يا أيها الناس ابتاعوا أنفسكم من الله ﷻ، فإن بخل أحدكم أن يعطي ماله الناس فليصدق على نفسه فليأكل ويلبس مما رزقه الله ﷻ».
- وهو في «الشعب» (٣١٤/٦)، (ح ٤٢٥٠) وأورده الحافظ في «الإتحاف» وقال: =

٩٣٣ حديث: «ليس للمؤمن راحة دون لقاء ربه».

محمد بن نصر^(١) في «قيام الليل» له^(٢) عن وهب بن مَنبّه قوله^(٣)، وفي

= إسناده نظيف، ولم أر من صححه.

(١) محمد بن نصر المروزي الفقيه، أبو عبدالله، ثقة حافظ إمام جبل، من كبار الثانية عشرة، مات سنة (٢٩٤هـ). «التقريب» (ص ٩٠٢) ذكره تمييزاً.

(٢) سقطت من (م).

(٣) كتابه الأصل مفقود والموجود هو مختصره: للعلامة أحمد المقرئ المتوفى سنة (٨٤٥هـ)، والأثر موجود فيه بغير هذا اللفظ منسوباً إليه بلا سند (ص ٦٣): «وليس للمؤمنين راحة دون دخول الجنة». وهو مغاير للفظ الترجمة كما هو ظاهر.

ونسبه ابن نصر المروزي إلى أبي هريرة مرفوعاً، وعن الحسن من قوله بلا سند (ص ٦٣).

ولفظ الترجمة جاء من قول ابن مسعود رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص ٦)، برقم (١٧) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٣٦/١) ورواه وكيع في «الزهد» (٣١١/١)، برقم (٨٦) وعنه أحمد في «الزهد» (ص ١٢٦) كلاهما (وكيع وابن المبارك) قالوا: ثنا سفيان عن العلاء بن المسيب عن إبراهيم عن ابن مسعود بلفظ: «ليس للمؤمن راحة دون لقاء الله ﷻ ومن كانت راحته في لقاء الله فكأن قد».

وتابع إبراهيم النخعي المسيب بن رافع فيما رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٣٣/٨). والمسيب بن رافع ثقة أيضاً كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٩٤٤) وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨٠/٤).

والأثر رجاله ثقات إلا أنه منقطع؛ فإن إبراهيم النخعي والمسيب كلاهما لم يرويا عن ابن مسعود على الاتصال.

قال ابن معين عن المسيب بن رافع: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من البراء بن عازب وأبي إياس عامر بن عبدة. «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٢٩٣٠)، «تهذيب التهذيب» (٨٠/٤).

وأما النخعي فقال عنه العجلي: لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة رؤيا. «الثقات» للعجلي (٢٠٩/١)، «تهذيب الكمال» (٢٣٧/٢).

وقال سليمان الأعمش: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبدالله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثكم عن رجل عن عبدالله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبدالله، فهو عن غير واحد عن عبدالله.

ونفى سماعه من الصحابة أيضاً ابن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان.

= انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٨، ٩) و«تهذيب الكمال» (٢٣٩/٢).

المرفوع: «إنما المستريح من غفر له»^(١).

= قال ابن رجب معلقاً على هذا الكلام: وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة. انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢٩٤/١).

فالأثر ضعيف للانقطاع، واحتمل الألباني تحسينه من أجل كلام العلماء في احتجاجهم بمراسيل إبراهيم النخعي. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٣١٦/٥). (١) روي من حديث عروة مرسلًا وخالف بعضهم فوصله عن عائشة مرفوعاً:

رواه أبو داود في «المراسيل» (ص ٣٥٠): حدثنا سليمان بن داود، وأحمد المروزي في كتابه «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» (ص ١٧٤) قال: ثنا الوليد بن شجاع، والحرث بن أبي أسامة في «زوائده» للهيثمي (٣٥٩/١)، (ح ٢٥٧) قال: ثنا عثمان بن عمر، ثلاثتهم (سليمان والوليد وعثمان) قالوا: أخبرنا ابن وهب: حدثني يونس عن ابن شهاب أن محمد بن عروة أخبره عن عروة قال: توفيت امرأة كان أصحاب رسول الله ﷺ يضحكون منها، فقال لها بلال: ويحها قد استراحت، فقال له رسول الله ﷺ: «إنما يستريح من غفر له».

هكذا روه الجماعة - وهم ثقات - مرسلًا وخالفهم خالد بن خدّاش فرواه عن ابن وهب به عن عروة عن عائشة. أوردها الدارقطني في «العلل» (١٢١/١٤).

وروايته بالوصل شاذة؛ - فهو مع قبوله فإنه يخطئ ويهم - لمخالفته من هو أوثق وأكثر عدداً، فابن خدّاش وثقه ابن سعد، وضعفه ابن المديني، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة ربما وهم. وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٢٧/٣)، «تهذيب الكمال» (٤٥/٨)، «ميزان الاعتدال» (٦٢٩/١)، «التقريب» (ص ٢٨٥).

وعليه فإن حاله كما قال الحافظ صدوق يخطئ ولعل هذا من جملة ما أخطأ فيه، فالمحفوظ رواية الثقات الذين روه مرسلًا.

وخالفهم أيضاً ابن لهيعة فرواه عن الأسود عن عروة عن عائشة به مرفوعاً. أخرجها أحمد في «مسنده» (٢٤٠/٤١)، (ح ٢٤٣١٧).

وابن لهيعة مر عليه الكلام فيما سبق وهو صدوق سيء الحفظ، فلا تقوى روايته لمعارضة من رواه مرسلًا فإنهم أوثق وأكثر.

ولذا قضى الدارقطني في «العلل» (١٢١/١٤) على صحته مرسلًا فقال: والصحيح عن يونس، عن الزهري، عن محمد بن عروة، عن أبيه مرسلًا.

قلت: ورجال المرسل ثقات كما الحافظ في «المطالب العالية» (٧١/١٣).

وللترجمة شاهد في صحيح البخاري (١٠٧/٨)، (ح ٦٥١٢) من حديث أبي قتادة الأنصاري قال: أنه كان يحدث: أن رسول الله ﷺ مرَّ عليه بجنّازة فقال: «مستريح =

٩٣٤ حديث: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

البخاري في أواخر التوحيد من «صحيحه»^(١) من جهة ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة^(٢) عن أبي هريرة به مرفوعاً [١٥٨/أ] قال البخاري^(٣): وزاد غيره^(٤): «يجهر به» انتهى.

وبذلك جزم الشافعي^(٥)، فإنه لما قيل له إن معناه يستغني به، قال: «إنما معناه: يقرأ تحزناً».

وللبخاري^(٦) من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً:

= ومستراح منه». قالوا: يا رسول الله ما المستريح والمستراح منه؟ قال: «العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب».

والشاهد أن المستريح هو الذي يصير إلى رحمة الله، ولا يصار إلى رحمة الله إلا بعد غفران الله له وتجاوزه عن ذنوبه. والله أعلم.

وقد أورد لفظ الترجمة الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٨٦/٤)، (ح ١٧١٠) وضعف بعض طرق الحديث ثم قال: وبالجمله فيبدو من هذه الطرق أن للحديث أصلاً أصيلاً عن النبي ﷺ، لا سيما ويشهد له حديث أبي قتادة الأنصاري الذي رواه البخاري فذكره.

(١) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيِّرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِطِئَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ يَدَاتِ الْأَشْجَرِ ۚ لَا يَلْعَلُ مَن خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١٥٤/٩)، (ح ٧٥٢٧).

(٢) زيادة في (م): «بن عبد الرحمن».

(٣) عقب الحديث السابق.

(٤) الغير: هو: محمد بن إبراهيم التيمي كما صرح به الحافظ في «الفتح» (٥٠٢/١٣).

وروايته أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التوحيد، باب الماهر بالقرآن مع الكرام البررة وزينوا القرآن بأصواتكم (١٥٨/٩)، (ح ٧٥٤٤) من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به».

(٥) فيما نقله المزني في «مختصره» عنه (ص ٤٠٨) ونقله أيضاً الماوردي في الحاوي في «فقه الشافعي» (١٩٦/١٧).

(٦) في «صحيحه»، كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ (١٩١/٦)، (ح ٥٠٢٤). من طريق ابن عينة عن الزهري به.

«ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغنّى بالقرآن».

قال سفيان - يعني: ابن عيينة^(١) أحد من رواه عن الزهري - تفسيره: يستغني به.

ويشير إليه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

٩٣٥ حديث: «ليس منا من لم يُوقرْ كبيرنا، ويَرَحِمَ صغيرنا، ومن لم يعرف لعالمنا حقّه».

الترمذي عن عبدالله بن عمرو^(٢).....

(١) عقب الحديث السابق.

قال الحافظ في «الفتح» (٦٨/٩): «أشار البخاري بهذه الآية إلى ترجيح تفسير ابن عيينة يتغنّى بمعنى: يستغني به».

وهو كما قال؛ فإن البخاري ذكر حديث سفيان وتفسيره تحت باب ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾.

ثم أطال الحافظ في بيان معنى (يستغني) نقلاً عن أهل الحديث واللغة، وبين ذلك بياناً شافياً، فارجع إليه (٦٨/٩، ٦٩).

(٢) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان (ص ٤٣٩)، (ح ١٩٢٠، ١٩٢١) من طريق محمد بن فضيل وعبدية كلاهما عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا».

هذا لفظ ابن فضيل.

وأما لفظ عبدية فيه: «ويعرف حق كبيرنا».

ورواه هناد في «الزهد» (٦١٥/٢) وعنه الترمذي فيما سبق بالسند نفسه.

ورواه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٥٠/١)، (ح ١٨٨) من طريق أبي تميلة يحيى بن واضح عن محمد بن إسحاق به بلفظ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا».

ومحمد بن إسحاق صدوق مدلس كما قال الحافظ وقد عنعن. انظر: «تهذيب الكمال» (٤٠٥/٢٤)، «التقريب» (ص ٨٢٥) «طبقات المدلسين» (ص ٥١)، «ميزان الاعتدال» (٤٦٨/٣).

لكنه لم ينفرد فقد تابعه عبدالرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

أخرجها أحمد في «المسند» (٣٤٥/١١)، (ح ٦٧٣٣)، والبخاري في الأدب المفرد =

وأبو يعلى عن أنس^(١)

= (١٨٩/١)، (ح ٣٦٣).

وعبدالرحمن بن الحارث مختلف فيه؛ فوثقه ابن سعد، وقال ابن المديني: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، وضعفه ابن المديني، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الحافظ: صدوق له أوهام.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٤/٥)، «تهذيب الكمال» (٣٧/١٧) «تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥).

فالذي يظهر أنه ضعيف يعتبر به ويقبل من حديثه فيما يتابع عليه كما هو الحال هنا، فالحديث حسن لغيره وصحيح بطرقه كما سيأتي.

ولذا قال الترمذي عقب حديث محمد بن إسحاق: «حسن صحيح، وقد روي عن عبدالله بن عمرو من غير هذا الوجه أيضاً».

قال المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (٣٤/٦): فإن قلت محمد بن إسحاق مدلس وقد رواه عن عمرو بن شعيب بالعننة فكيف صحح الترمذي حديثه؟ فأجاب: «الظاهر أنه صححه بتعدد طرقه وشواهد».

وهو كما قال؛ فإن الترمذي لما صحح حديث ابن إسحاق أشار إلى أن حديث عبدالله بن عمرو يروى من وجه آخر عنه.

وهو ما أخرجه الحميدي في «مسنده» (٥٠٠/١)، (ح ٥٩٧) قال: ثنا سفيان بن عيينة: حدثنا ابن أبي نجيع عن عبدالله بن عامر: أخبرني عبيدالله بن عامر أنه سمع عبدالله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا». ومن طريقه الحاكم في «المستدرک» (٦٢/١).

ورواه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٥٢/١٣)، (ح ٢٥٨٦٨) وعنه أبو داود في «سننه» (٨٩٤)، (ح ٤٩٤٣) عن سفيان بن عيينة به.

ومن طريق ابن أبي شيبه: أبو الشيخ في «الأمثال» (ص ١٢٣)، (ح ١٧٣).

ورواه أحمد في «مسنده» (٦٤٤/١١)، (ح ٧٠٧٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٩٧)، (ح ٣٥٤)، ط. عبد الباقي كلاهما عن ابن المديني عن ابن عيينة به.

والحديث سنده صحيح رجاله كلهم ثقات معروفون.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد احتج بعبدالله بن عامر اليحصبي ولم يخرجاه، وشاهده الحديث المعروف من حديث محمد بن إسحاق وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده».

(١) في «مسنده» (٢٣٨/٧)، (ح ٤٢٤١، ٤٢٤٢) من طريق عبيد بن واقد عن زربي عن أنس: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ رفع رأسه فإذا هو شيخ قد أقبل فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا».

= وليس فيه: «ومن لم يعرف لعالمنا حقه».

ورواه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان (ص٤٣٨)، (ح١٩١٩) من طريق عبيد بن واقد به.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب وزرعي له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره».

وزرعي بفتح أوله وسكون الراء بعدها موحدة ثم شدة، ابن عبدالله الأزدي مولاهم، أبو يحيى البصري، إمام مسجد هشام بن حسان.

وهو ضعيف منكر الحديث كما قاله الأئمة كابن عدي وابن حبان.

وقال البخاري: فيه نظر، وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «التاريخ الكبير» (٤٤٥/٣)، «الكامل» (٢٣٩/٣)، «المجروحين» (٢١٣/١)، «التقريب» (ص٣٣٧).

وفيه علة أخرى وهو الراوي عنه عبيد بن واقد؛ ضعفه أبو حاتم وابن عدي والحافظ.

«الكامل» (٣٥٢/٥)، «ميزان الاعتدال» (٢٤/٣)، «التقريب» (ص٦٥٣).

لكن الأخير هذا لم ينفرد عن شيخه زرعي فقد تابعه جماعة ثقات:

تابعه: عبدالرحمن بن عبدالله بن جردقة البصري عند أبي يعلى في «مسنده» (٢٣٨/٧)،

(ح٤٢٤١)، وعبدالصمد بن عبدالوارث عند ابن عدي في «الكامل» (٢٣٩/٣)

وموسى بن إسماعيل التبوذكي كذلك عند ابن عدي في «الكامل» (٢٣٩/٣) كلاهما عن زرعي به نحوه.

فبقي شيخه زرعي وهو ضعيف كما بينا إلا أنه لم ينفرد أيضاً، فقد شاركه جماعة في رواية هذا الحديث عن أنس:

فرواه الحارث بن النعمان وثابت البناني والحسن البصري وقتادة وعبدالحكم وعبدالقُدوس كلهم عن أنس به.

فأما رواية الحارث فأخرجها الطبراني في «الأوسط» (١٠٧/٥)، (ح٤٨١٢): حدثنا

عبيد بن عبدالله بن جحش قال: حدثنا جنادة بن مروان قال: حدثنا الحارث بن

النعمان قال: سمعت أنس بن مالك به مرفوعاً بزيادة: «ويؤاخي فينا ويزور».

والحارث هذا قال عنه البخاري: «منكر الحديث» وهو تجريح شديد منه معناه: لا

تحل الرواية عنه.

وقال عنه النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث.

انظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص٣٢)، «الجرح والتعديل» (٩١/٣) «الضعفاء»

للنسائي (ص٧٨)، «ميزان الاعتدال» (٤٤٤/١).

والحديث من هذا الوجه أورده الهيثمي في المجمع وضعفه (٣٣/٨).

= وأما رواية ثابت البناني فرويت عنه من وجهين:
الأول: من طريق يوسف بن عطية الصفار عن ثابت عن أنس مرفوعاً بلفظ الترجمة بلا زيادة: «ومن لم يعرف لعالمنا حقه».

أخرجها أبو يعلى في «مسنده» (١٩١/٦)، (ح ٣٤٧٦).
وهذا الإسناد ضعيف جداً من أجل يوسف؛ قال فيه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الفلاس: كثير الوهم والخطأ، وكان يهيم وما علمته يكذب.
وضعه بعضهم جداً فيما يرويه عن ثابت، قال الحاكم: روى عن ثابت أحاديث مناكير.

قال الحافظ: متروك الحديث.
انظر: «التاريخ الأوسط» (٢٠٣/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٢٧/٩)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢٤٦)، «تهذيب الكمال» (٤٤٦/٣٢)، «التقريب» (ص ١٠٩٥).
والثاني: من طريق زائدة بن أبي الرقاد عن ثابت به.

أخرجها ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٤٦/١)، (ح ١٨٤)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٤٦٠/٢)، (ح ٨٩٨)، وابن بشران في «أماليه» (٩٩/٢)، (ح ١١٤٠) وعنه البيهقي في «الشعب» (٣٥٥/١٣)، (ح ١٠٤٧٦).

وسنده ضعيف جداً من أجل زائدة؛ قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: لا أدري ما هو؟، وقال الحافظ: منكر الحديث.
انظر «تهذيب الكمال» (٢٧١/٩)، «ميزان الاعتدال» (٦٥/٢) «تقريب التهذيب» (ص ٣٣٣).

فالحديث بهذا السند ضعيف جداً لا يتقوى.

وأما رواية الحسن البصري: فأخرجها تمام في «فوائده» (١٣٦/١) من طريق مخيمر بن سعيد: ثنا روح بن عبد الواحد: ثنا خليل بن دعلج عن الحسن عن أنس مرفوعاً به بدون «ومن لم يعرف لعالمنا حقه».

هكذا رواه مخيمر ولم أقف على حاله، وخالفه في سنده ثقة إمام مشهور، وهو الحافظ: أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي؛ فرواه عن روح بن عبد الواحد: ثنا خليل بن دعلج عن قتادة عن أنس به مرفوعاً.
أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٤٨/٣).

فالمحفوظ هو رواية أبي حاتم الرازي من طريق قتادة عن أنس.
والحديث بسنده لا يثبت أيضاً؛ فإن روح بن عبد الواحد قال عنه أبو حاتم: شيخ ليس بالمتقن. «الجرح والتعديل» (٤٩٩/٣).

والعسكري عن عبادة^(١)، كلهم به مرفوعاً.

= وشيخه خلود بن دعلج ضعفه ابن معين وأحمد، وقال النسائي: ليس بثقة.

وحكى الساجي الإجماع على ضعفه.

وروايته عن قتادة خاصة فيها خطأ كثير؛ قال أبو حاتم: حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكراً.

قال ابن حبان: «كان كثير الخطأ فيما يروي عن قتادة وغيره يعجبني التنبك عن حديثه إذا انفرد».

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٦/٣)، «الجرح والتعديل» (٣٨٤/٣)، «المجروحين» (٢٨٥/١)، «تهذيب الكمال» (٣٠٧/٨).

فالذي يظهر شدة ضعفه فيما يرويه عن قتادة خاصة إذا انفرد، أما إذا توبع فيقبل.

وأما حديث عبدالحكم: فرواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٧٩١/٢)، (ح ٧٩٨).

وعبدالحكم قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.

وقال ابن حبان: ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه ولا أعلم له معه مشافهة. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «الضعفاء الصغیر» للبخاري (ص ٨٣)، «الجرح والتعديل» (٣٥/٦)، «المجروحين» (١٤٣/٢)، «التقريب» (ص ٥٦٣).

وهو في هذا الحديث لم يتفرد عن أنس، فقد شاركه جماعة فهو يتقوى بهم والله أعلم.

وأما حديث عبد القدوس فرواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٢٤/٢): حدثنا

عبدالله بن محمد بن جعفر: ثنا أبو عبدالله محمد بن يعقوب الغزال: ثنا عبدالله بن

عمر بن يزيد: ثنا عبيد بن واقد: ثنا عبد القدوس عن أنس بن مالك أن شيخاً جاء

يريد النبي وحوله أصحابه فأبطوا على الشيخ أن يسعوا له فقال رسول الله ﷺ: «ليس

منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا».

وهذا السند ليس فيه ثقة سوى شيخ أبي نعيم وبقيتهم ما بين ضعيف ومجهول.

هذا ما تيسر الوقوف عليه من حديث أنس وعليه فإن حديثه صحيح بمجموع هذه

الطرق، وضعفهم ينجر بكثرة عددهم.

وللحافظ ابن حجر في أجوبته كلام نفيس عن حكم الحديث فانظره: (مجموعة

القشقرى ١١ إلى ٢٣ ص ٨٠ من المذكرة).

تنبيه: هو صحيح دون قوله: «ومن لم يعرف لعالمنا حقه»، «ويؤاخي فينا ويزور عند

الطبراني» والله أعلم.

(١) وأخرجه من حديث عبادة بن الصامت أحمد في «مسنده» (٤١٦/٣٧)، (ح ٢٢٧٥٥) =

= فقال: ثنا هارون: حدثنا ابن وهب: حدثني مالك بن الخير الزيايدي عن أبي قبيل المعافري عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «ليس من أمتي من لم يجبل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه».

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٤٧/١)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٥٤٣/٢)، (ح٧٨٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٦٥/٣)، (ح١٣٢٨)، والآجري في «أخلاق حملة القرآن» (ص١٣٦)، (ح٦٢)، والحاكم في «المستدرک» (١٢٢/١) وعنه البيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» (ص٣٨٣)، (ح٦٦٦) كلهم من طرق عن ابن وهب عن مالك بن خير به..

وأخرجه البزار في «مسنده» (١٥٨/٧)، (ح٢٧١٨)، والشاشي في «مسنده» (١٨٤/٣)، (ح١٢٧٣)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص٩٢)، (ح١٤٧) من طريق ابن لهيعة عن أبي قبيل عن عبادة به مرفوعاً.

قال الحاكم عقب روايته الحديث: «ومالك بن خير الزيايدي مصري ثقة وأبو قبيل تابعي كبير».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣٨/١) وعزاه لأحمد والطبراني وقال: إسناده حسن.

وكذا حسن إسناده المناوي في التيسير في شرح الجامع «الكبير» (٣٣١/٢). لكن في سنده انقطاعاً؛ فإن أبا قبيل اسمه: حيي بن هانئ بن ناضر بنون ومعجمة، أبو قبيل، بفتح القاف وكسر الموحدة، المعافري، المصري لم يسمع من عبادة. انظر: «التاريخ الكبير» (٧٥/٣).

وأبو قبيل وثقه ابن معين وأحمد وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وغمزه بقوله: يخطئ. وقال الحافظ: صدوق يهيم.

انظر «الجرح والتعديل» (٢٧٥/٣) «الثقات» لابن حبان (١٧٨/٤)، «التقريب» (ص٢٨٢).

والذي يظهر أنه حسن الحديث على أقل الأحوال، وبقيّة رجال أحمد والطبري والطحاوي ثقات.

وعليه فإن حديث عبادة صحيح لغيره بمجموع شواهد الثابتة عدا اللفظة الأخيرة منه فقد تفرد بها أبو قبيل في هذا الحديث ولم يتابع عليها.

قال الصوري كما في «الطيوريات» للسلفي (١٠٤٦/٣)، (ح٩٧٨) عقب الحديث: «لا أعلم جاءت هذه الزيادة، «ويعرف لعالمنا» إلا في هذا الحديث وهو غريب من حديث أبي الوليد عبادة بن الصامت، لا أعلم حدث به عنه غير أبي قبيل حيي بن هانئ».

وفي الباب عن جماعة^(١).....

- (١) منهم أبو هريرة واثلة وأبو أمامة صدي بن عجلان وجابر بن عبدالله وابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب والأضبط بن حيي وابن عباس
- فأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن أبي الدنيا في العيال (٣٤٨/١)، والحاكم في «المستدرک» (١٧٨/٤) وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٤/١٣)، (ح ١٠٤٧٣) من طريق عبدالله بن وهب، أخبرني أبو صخر، عن ابن قسيط، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ، قال: «من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا، فليس منا».
- قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. «المستدرک مع التلخيص» (١٧٨/٤).
- وأما حديث واثلة بن الأسقع فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٥/٢٢)، (ح ٢٢٩) من طريق عبدالله بن يحيى بن عطاء بن سليك عن الزهري عن واثلة قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويجل كبيرنا».
- وسنده ضعيف من أجل الانقطاع بين واثلة والزهري؛ فإنه لم يسمع منه.
- والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٤/٨) وقال: الزهري لم يسمع من واثلة.
- وأما حديث أبي أمامة فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨٠/٧)، والطبراني في «الكبير» واللفظ له (٢٣٦/٨)، (ح ٧٩٢٢) كلاهما من طريق الوليد بن جميل عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً: «من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا فليس منا».
- وفيه الوليد بن جميل لبني أبو زرعة، وقال أبو داود: لا بأس به، وقال الحافظ: صدوق يخطئ. انظر: «تهذيب الكمال» (٧/٣١)، «ميزان الاعتدال» (٣٣٧/٤)، «التقريب» (ص ١٠٣٧).
- وحديثه هذا حسن في الشواهد وشواهد كثيرة جداً.
- وأما حديث جابر بن عبدالله فرواه الطبراني في «الأوسط» (١٠١/٦)، (ح ٥٩٢٧) من طريق سهل بن تمام بن بزيع قال: ثنا مبارك بن فضالة عن أبي الزبير عنه مرفوعاً بلفظ: «ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا».
- قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا مبارك بن فضالة تفرد به سهل بن تمام بن بزيع».
- قلت: وهما ضعيفان؛ فمبارك فيه مقال مشهور وهو مدلس وقد عنعن وقد تقدم مراراً.
- وأما سهل بن تمام بن بزيع البصري فقال عنه أبو حاتم: شيخ، وضعفه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ. وقال الحافظ: صدوق يخطئ «الثقات» (٢٩٠/٨)، «الجرح والتعديل» (١٩٤/٤)، «التقريب» (ص ٤١٨).
- وبهاتين العلتين ضعفه الهيثمي في «المجمع» (٣٤/٨).

منهم: ابن عباس أخرجه القضاعي^(١) بلفظ: «ويأمر بالمعروف وينه عن

والحديث مما يتقوى بشواهد الكثرة فهو حسن أو صحيح.
وأما حديث عبدالله بن مسعود فرأيت عند ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٤٧/٣)،
(ح ٢٠١٤) قال: نا الكلبي نا الوضاح بن يحيى نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن
عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا».
وفيه الوضاح بن يحيى قال عنه أبو حاتم: شيخ ليس بالمرضي. ومرة قال: شيخ
صدوق. «الجرح والتعديل» (٤١/٩)، «ميزان الاعتدال» (٤١٦/٤).
والراوي عنه اسمه عبدالله بن أسامة وثقه أبو حاتم (١٠/٥).
وبقية رجاله ما بين ثقة أو صدوق. والحديث صحيح بشواهد.
وأما حديث علي بن أبي طالب فأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٥٦/١٣)،
(ح ١٠٤٧٧) من طريق حسين بن ضميرة حدثهم عن أبيه عن جده عنه بلفظ: «من لم
يرحم صغيرنا ولم يعرف حق كبيرنا فليس منا، ولا يكون المؤمن مؤمناً حتى يحب
للمؤمن ما يحب لنفسه».

وسنده تالف من أجل الحسين وهو ابن عبدالله بن ضميرة الحميري المدني فإنه
كذاب؛ كذبه مالك وأبو حاتم، وقال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون، وقال أحمد:
لا يساوي شيئاً، وقال البخاري وابن عدي: منكر الحديث. «التاريخ الكبير»
(٣٨٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٥٣٨/١).

(١) في «مسنده» (٢٠٩/٢)، (ح ١٢٠٣).

وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٠/٤)، (ح ٢٣٢٩) وعبد بن حميد في «مسنده»
(ص ٢٠٢)، (ح ٥٨٦)، والترمذي في «جامعه» (ص ٤٣٩)، (ح ١٩٢١)، والبزار كما
في «كشف الأستار» (٤٠١/٢)، (ح ١٩٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٧٢/١١)،
(ح ١١٠٨٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٤/١٣)، (ح ١٠٤٧٤) كلهم من طرق عن
ليث بن أبي سليم عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «ليس منا من لم يوقر
كبيرنا ويعرف حق صغيرنا ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» وأعله بالليث بن أبي سليم (٣٣/٨).
وهو كما قال، فإن الليث مجمع على ضعفه وقد تقدم مراراً.

وحديثه هذا حسن في الشواهد بدون الزيادة الأخيرة منه فقد تفرد بها؛ خالفه
المغيرة بن زياد البجلي فرواه عن عكرمة به. باللفظ نفسه إلا أنه قال: «ومن لم يوتر
فليس منا». بدل «ومن لم يأمر بالمعروف...».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٥٤/٦).

والمغيرة هذا أحسن حالاً من الليث؛ فقد قال عنه أحمد: ضعيف الحديث، وقال
النسائي: ليس بالقوي.

المنكر» بدل الجملة الأخيرة^(١).

ويروى عن: سعيد بن زُون^(٢) عن أنس قال: قال لي^(٣) رسول الله ﷺ: «يا أنس: ارحم الصغير، ووَقِّرِ الكبير؛ تكن من رُقَائي»^(٤).

= وكذا قال الدارقطني وزاد: يعتبر به.

ووثقه وكيع ويعقوب الفسوي، وقال أبو داود: صالح.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مستقيم إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي.

وقال الحافظ: صدوق له أوهام.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٠٤/١)، «الكامل» (٣٥٤/٦)، «ميزان الاعتدال»

(١٦٠/٤)، «تهذيب التهذيب» (١٣٢/٤)، «التقريب» (ص ٩٦٤).

فالذي يظهر أن الحديث من هذا الوجه هو المحفوظ.

(١) يعني: «ويعرف لعالمنا حقه».

(٢) الثعلبي أو التغلبي البصري رأى أنس بن مالك، روى عنه محمد بن سعيد. متروك

الحديث. انظر: «التاريخ الكبير» (٤٧٣/٣)، «الكامل» لابن عدي (٣٦٤/٣).

(٣) سقطت من (م).

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٦٤/٣) من طريق سعيد بن زون هذا في حديث

طويل منه هذه الجملة.

والحديث ضعيف جداً؛ أفته سعيد هذا، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري:

لا يتابع على حديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف جداً، وقال النسائي: متروك الحديث.

وتكلم فيه آخرون في روايته عن أنس قال النقاش: «روى عن أنس موضوعات».

ومثله قول الحاكم: روى عن أنس أحاديث موضوعة.

وقال أبو نعيم: روى عن أنس مناكير.

انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدارمي (ص ١١٥)، برقم (٣٥٤)، «التاريخ الكبير»

(٤٧٣/٣)، «الجرح والتعديل» (٢٤/٤)، «لسان الميزان» (٥١/٤).

وقد حكم الذهبي على حديثه هذا بالنكارة كما في «الميزان» (١٣٧/٢).

لكنه لم ينفرد عن أنس في روايته هذا الشطر من الحديث فقد شاركه جماعة هم في

الضعف مثله أو قريب منه عن أنس وهم:

حفص بن عبيد الله وبكر بن الأعنق وعبد الملك بن حبيب وثابت البناني وسليمان

الثيمي.

فأما حديث حفص فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية»

(١١٥/١٣)، (ح ٣١٢٧) في حديث طويل وفيه: «وَوَقَّرَ كَبِيرَ الْمُسْلِمِينَ، وَاَرْحَمَ

صَغِيرَهُمْ، أَجِيءَ أَنَا وَأَنْتَ كَهَاتَيْنِ». وَجَمَعَ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وفي سننه: الربيع بن =

= بدر التميمي السعدي أبو العلاء متروك الحديث، قال أبو حاتم: لا يشتغل به ذاهب الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: عامة رواياته لا يتابع عليها. «الجرح والتعديل» (٤٥٥/٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٨/٢) وقال الحافظ: متروك. «التقريب» (ص ٣١٩).

وأما رواية عبد الملك بن حبيب فأخرجها ابن عساكر في «تاريخه» (٣٤٤/٩) من طريق عويد بن أبي عمران الجوني عن أبيه عن أنس بن مالك أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: يا أنس، إرحم الصغير ووقر الكبير، وصل صلاة الضحى؛ فإنها صلاة الأوابين، تكن رفيقي في الجنة.

وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن عويداً هذا قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو داود: حديثه شبه البواطيل. وقال الجوزجاني: آية من الآيات.

انظر: «التاريخ الكبير» (٩٢/٧)، «الجرح والتعديل» (٤٥/٧)، «أحوال الرجال» (ص ١٠٧)، «ميزان الاعتدال» (٣٠٤/٣)، «اللسان» (٢٤٨/٦).

وأما حديث ثابت البناني فروي عنه من طريقين:

الأول: من طريق بكر بن الأعتق عنه به. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٤٨/١)، والبيهقي في «الأربعين الصغير» (ص ١٤٤)، (ح ٨٧).

وسنده ضعيف جداً؛ فإن بكراً هذا قال عنه البخاري - وقد أورد له حديثاً -: لا يتابع عليه.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن عدي: غير معروف.

انظر «التاريخ الكبير» (٩٢/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٨٥/٢)، «الكامل» (٢٧/٢).

تنبيه: وقع في مطبوعة «شعب الإيمان» (٣٥٥/١٣)، (ح ١٠٤٧٥) تصحيف في اسم بكر الأعتق إلى مطر الأعتق، ومطر صدوق حسن الحديث وهذا التصحيف أدى إلى تحسين الحديث من عند المحقق، والإسناد موجود في الصغير الأربعين على الصواب كما سبق.

والثاني: من طريق الفضل بن العباس عن ثابت به. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٤٥/٣).

والفضل هذا قال عنه العقيلي في مطلع ترجمته: مجهول بالنقل عن ثابت، لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله. (٤٤٤/٣).

وأما حديث سليمان التيمي: فأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (١١٩/١)، وأبو سعد البصري في «أماليه» (مخطوط جوامع) من طريق الأزور بن غالب عنه في حديث طويل الشاهد منه: «ووقر الكبير ورحم الصغير تلقاني غداً».

٩٣٦ حديث: «ليس من خُلِقَ المؤمن المَلَقُ»^(١).

القضاعي^(٢)

= والأزور هذا قال عنه البخاري وأبو حاتم والذهبي وابن حجر: منكر الحديث. انظر: «التاريخ الكبير» (٥٧/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٣٦/٢)، «الكامل» (٤١٨/١)، «الميزان» (١٧٣/١)، «اللسان» (٢٢/٢).

وقد أورد هذا الحديث العقيلي مستشهداً به على منكير الأزور بن غالب. (١١٩/١). وأورده الحافظ في تخريج الكشاف (٤٥٣/٢) وأعله بالأزور.

وبالجملة فإن الحديث مع كثرة طرقه عن أنس لا يتقوى ولا يشد بعضها بعضاً لشدة ضعفها، وقد نبه العقيلي رحمة الله عليه في أكثر من موضع على ضعفها فقال: «ليس لهذا المتن عن أنس إسناد صحيح». «الضعفاء» (١٤٨/١).

وقال في موضع آخر: «ولهذا الحديث عن أنس طرق ليس منها وجه يثبت». «الضعفاء» (١١٩/١).

(١) هو بالتحريك ومعناه: الزيادة في التَّوَدُّ والدعاء والتضرُّع فوق ما يَنْبَغِي. قاله ابن الأثير عقب إيرادِه لهذا الحديث. انظر: «النهاية» له (٣٥٨/٤).

(٢) «مسند الشهاب» (٢٠٣/٢)، (ح ١١٨٨) من طريق عبدالعزيز بن أبان عن الحسن بن دينار عن النعمان بن نعيم به. وسنده ضعيف جداً فيه آفات:

الأولى: عبدالعزيز بن أبان كذبه ابن معين، وتركه أحمد، وقال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: لا يشتغل به، وقال الحافظ: متروك؛ كذبه ابن معين وغيره.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥٦٩)، «التاريخ الكبير» (٣٠/٦)، «الجرح والتعديل» (٣٧٧/٥)، «ميزان الاعتدال» (٦٢٢/٢)، «التقريب» (ص ٦١٠).

والآفة الثانية: شيخه الحسن بن دينار، قال عنه أحمد: لا يكتب حديثه. وقال ابن مهدي وأبو زرعة: متروك الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٢/٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٨٨)، «اللسان الميزان» (٤٠/٣).

ورواه الخصب بن جحدر عن النعمان عن معاذ مرفوعاً به إلا أنه استثنى «طلب العلم».

هكذا أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٩٨/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٩/١).

والخصيب هذا كذاب؛ كذبه شعبة والقطان وابن معين والبخاري وابن الجارود.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٣٣٢٧)، «الجرح والتعديل» (٣٩٧/٣)، =

من حديث النعمان بن نعيم^(١) عن عبدالرحمن بن غنم^(٢) عن معاذ بن جبل به مرفوعاً.

٩٣٧ حديث: «لي مع الله وقت لا يسع فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل». يذكره المتصوفة كثيراً وهو في «رسالة القشيري»^(٣) لكن بلفظ^(٤): «لي وقت لا يسعني فيه غير ربي»^(٥). ويشبهه أن يكون معنى ما للترمذي في «الشماثل»^(٦) وابن راهويه في «مسنده»^(٧) عن علي في حديث طويل: «...».

= «ميزان الاعتدال» (٦٥٣/١)، «اللسان» (٣٥٩/٣).

وله شاهد من حديث أبي أمامة أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٩/١) من طريق عمر بن موسى عن القاسم بن عبدالرحمن عنه به.

وعمر بن موسى هو الوجهي متهم بوضع الحديث؛ قال عنه يحيى: ليس بثقة، وقال البخاري: منكر الحديث، ورماه أبو حاتم وابن عدي بالوضع، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٩٧/٦)، «الجرح والتعديل» (١٣٣/٦)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٣٤٧)، «الكامل» (٩/٥)، «الضعفاء» للنسائي (ص ١٨٩)، «ميزان الاعتدال» (٢٢٥/٣)، «اللسان» (١٤٨/٦).

قال ابن الجوزي بعد إيراده هذه الأحاديث: «ليس في هذه الأحاديث شيء يصح».

ثم شرع في بيان عللها، فانظر: «الموضوعات» (٢١٩/١).

(١) النعمان بن نعيم لم أقف على كلام فيه سوى ما قاله الدارقطني: «لا يعرف إلا برواية خصيب بن جحدر عنه». «الضعفاء والمتروكين» (ص ٢٠١).

كذا قال!، ويرده إسناد القضاء؛ فإنه من رواية الحسن بن دينار عنه!

(٢) عبدالرحمن بن غنم، بفتح المعجمة وسكون النون، الأشعري، مختلف في صحبته وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين. مات سنة ثمان وسبعين خت ٤. «التقريب» (ص ٥٩٥).

(٣) هو: أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري، الخراساني، النيسابوري، الشافعي، الصوفي، المفسر، صاحب الرسالة.

ولد سنة (٣٧٥هـ). وتوفي سنة سنة (٤٦٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣٢/١٧).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) «الرسالة القشيرية» (ص ١٦٤). (٦) (ص ١٨٨)، (ح ٣٣٦).

(٧) لم أره في «مسنده» ولا في «المطالب» ولا غيرها.

وقد رواه أيضاً ابن سعد في «الطبقات» (٤٢٢/١)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» =

كان النبي ﷺ إذا أتى منزله جزءاً دخوله ثلاثة أجزاء: جزءٌ لله تعالى، وجزءٌ لأهله، وجزءٌ لنفسه، ثم جُزأً جُزأه بينه وبين الناس.



= كما في «إتحاف الخيرة» (٢١/٧)، (ح ٦٣٢٢) ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٠٣/٣)، وابن حبان في «الثقات» (١٤٧/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٥٥/٢٢)، (ح ٤١٤)، وابن عدي في «الكامل» مختصراً (١٦٧/٢)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٢٨٢/٤)، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» (ص ٤٥)، (ح ٦١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص ٢٧٥١)، والبيهقي في «الشعب» (٢٤/٣)، (ح ١٣٦٢) جميعهم من طريق جميع بن عمر بن عبد الرحمن العجلي قال: حدثني رجل بمكة عن ابن أبي هالة التميمي عن الحسن بن علي قال: سألت خالي هند بن أبي هالة التميمي - وكان وصافاً - عن حلبة النبي ﷺ - وأنا أشتهي أن يصف لي منها شيئاً أتعلق به - فقال: «كان رسول الله ﷺ فحماً مفخماً يتلأل... فذكر الحديث وهو طويل وفيه أن الحسين قال: سألت أبي علي بن أبي طالب عن دخول رسول الله ﷺ فقال: فذكره في حديث طويل....»

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٧٨/٨) وقال: رواه الطبراني وفيه من لم يسم. كذا قال، وفاته أن يبنه على الذي قبله وهو جميع بن عمر العجلي قال عنه الفضل بن دكين: جميع بن عبد الرحمن؛ يعني: الذي يروي صفة النبي ﷺ كان فاسقاً. وقال أبو داود: جميع بن عمر راوي حديث هند بن أبي هالة، أخشى أن يكون كذاباً. «الكامل» (١٦٧/٢)، «ميزان الاعتدال» (٤٢١/١).

وهما يقصدان هذا الحديث بعينه فإن جميع بن عبد الرحمن ممن تفرد بهذا الحديث عن هند وعنه اشتهر.

وابن حبان لما روى هذا الحديث في ثقافته أشار إلى ضعفه بقوله: «إسناده ليس له وقع في القلب»، «الثقات» (١٤٥/٢).

حرف الميم

٩٣٨ حديث: «ماء زمزم لِمَا شُرِبَ له».

ابن ماجه^(١) من حديث عبدالله بن المؤمل^(٢) أنه سمع أبا الزبير^(٣) يقول: سمعت جابراً يقول: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره... وكذا رواه أحمد^(٤) من حديث ابن المؤمل بلفظ: «لِمَا شُرِبَ منه». وأخرجه الفاكهي^(٥) في «أخبار مكة»^(٦) من هذا الوجه أيضاً باللفظين، وسنده ضعيف.

- (١) في «سننه»، كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم (ص ٥١٨)، (ح ٣٠٦٢) من طريق الوليد بن مسلم عن ابن المؤمل به.
- (٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٤٠).
- (٣) محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين. ع. «التقريب» (ص ٨٩٥).
- (٤) في «المسند» (٢٣/٢٤٤)، (ح ١٤٩٩٦) قال: ثنا عبدالله بن الوليد عن ابن المؤمل به. وفي موضع آخر بلفظ الترجمة تماماً (٢٣/١٤٠)، (ح ١٤٨٤٩) قال: ثنا علي بن ثابت عن ابن المؤمل به.
- (٥) كذا الأصل (م) وفي (ز): «الفاكهي». والمثبت هو الصواب. وهو: الإمام أبو محمد، عبدالله بن محمد بن العباس المكي الفاكهي، روى عنه الحاكم وأبو القاسم ابن بشران وغيرهما. مات (٣٥٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (٤٤/١٦).
- (٦) (٢٦/٢)، (ح ١٠٧٦) من طريق محمد بن حبيب مولى آل باذان وغيره عن ابن المؤمل به باللفظين. وروى هذا الحديث جماعة من الأئمة: كابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ١٤٣٤٠) عن سعيد بن زكريا وزيد بن الحباب، والطبراني في «الأوسط» (٢٦/٩)، (ح ٩٠٢٧) من طريق خالد بن نزار، وابن المقرئ في «معجمه» (ص ١٣٢)، (ح ٣٨٢)، والبيهقي في =

= «الشعب» (٣٠/٦)، (ح ٣٨٣٣) كلاهما من طريق ابن المبارك، وسمويه في «فوائده» (ص ١٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٠٣/٢) كلاهما من طريق سعيد بن سليمان، وابن عدي في «الكامل» (١٣٦/٤) من طريق معن بن عيسى، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٤٦٣/١) من طريق محمد بن سنان كلهم وهم سبعة (سعيد وزيد وخالد وابن المبارك وسعيد ومعن ومحمد) عن ابن المؤمل به.

وهذا الحديث مما تفرد به عبدالله بن المؤمل عن أبي الزبير ولم يتابع عليه من وجه ثبت.

وأورد هذا الحديث ابن حبان في «المجروحين» (٢٨/٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٠٣/٢) وقالوا: «لم يتابع عليه»؛ أي: ابن المؤمل.

وقال الطبراني في «الأوسط» (٢٥٩/١)، (ح ٨٤٩): لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا عبدالله بن المؤمل.

ومثله قول البيهقي عقب روايته الحديث: تفرد به عبدالله بن المؤمل. «السنن الكبرى» (١٤٨/٥).

وعبدالله بن المؤمل الذي عليه مدار الحديث مما لا يحتمل تفرد له لضعفه؛ ضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني، وقال أحمد: ليس بذلك، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو داود: منكر الحديث، ووثقه ابن سعد، وقال الحافظ: ضعيف الحديث.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٤٧٦) طبقات ابن سعد (٤٩٤/٥)، «الجرح والتعديل» (١٧٥/٥)، «تهذيب الكمال» (١٨٧/١٦)، «تقريب التهذيب» (ص ٥٥٠).

قال ابن حجر: «هو ممن يعتبر به ويعتضد برواية من يتابعه». «جزء ماء زمزم» (ص ٢٦٤).

فالحديث ضعيف لتفرد ابن المؤمل به، وبقية رجاله ثقات.

وكلام الأئمة في غاية الوضوح أنه مما تفرد به ولم يتابع عليه ومنه نعلم أن ما روي من متابعات له غير محفوظة كما نص على ذلك الحفاظ ومن تلك المتابعات.

متابعة حمزة الزيات عن أبي الزبير به - وهي متابعة تامة -.

أشار إليها ابن عدي في «الكامل» (١٣٦/٤) ورواها الطبراني في «معجمه الأوسط» (١٣٩/٤)، (ح ٣٨١٥). من طريق عبدالرحمن بن المغيرة قال: نا حمزة الزيات عن أبي الزبير به.

قال ابن حجر في جزء ماء زمزم... (ص ٢٦٥): «أخطأ فيه راويه؛ إنما هو عن عبدالله بن المؤمل، فهو المتفرد به».

ثم ذكر متابعة لإبراهيم بن طهمان، رواها عن أبي الزبير به، أخرجها البيهقي في «الكبرى» (٤٠٠/٥).

ولكن له شاهد عن ابن عباس أخرجه الدارقطني في «سننه»^(١) من حديث محمد بن حبيب الجارودي^(٢): ثنا سفیان بن عیینة عن ابن أبي نجیح^(٣) عن مجاهد عنه رفعه به بزيادة: «إن شربته تستشفي شفاك الله، وإن شربته لشبعك أشبعك الله، وإن شربته لقطع ظمئك قطعه الله، هي هَزْمَةٌ^(٤) جبریل، [١٥٨/ب] وسقيا الله إسماعيل».

ورواه الحاكم من هذا الوجه وقال: إنه صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي^(٥). انتهى.

وهو صدوق، إلا أنه تفرد^(٦) عن ابن عیینة بوصله، ومثله إذا انفرد لا يحتج به، فكيف إذا خالف؟! فقد رواه الحميدي^(٧)، وابن أبي عمر^(٨)، وغيرهما من الحفاظ كسعيد بن منصور^(٩) عن ابن عیینة بدون ابن عباس،

= وأعلها ب «أن إبراهيم سمعه من ابن المؤمل، محتجاً بأن البيهقي قال: «إن ابن المؤمل هو المتفرد به». انظر: «جزء ماء زمزم» (ص ٢٦٥).

(١) «سنن الدارقطني» (٣/٣٥٤)، (ح ٢٧٣٩).

(٢) قال ابن حبان: محمد بن حبيب الجارودي يروي عن أبي حازم، وحدثنا عنه عبدالله بن محمد البغوي. «الثقات» (٩/١١٠).

(٣) عبدالله بن أبي نجیح يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولا هم، ثقة رمي بالقدر وربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها. ع. «التقريب» (ص ٥٥٢).

(٤) قال ابن الأثير: زمزم هزمة جبریل؛ أي: ضَرَبَهَا بِرِجْلِهِ فَتَبَعَ الْمَاءُ... وَهَزَمْتُ الْبُثْرَ إِذَا حَفَرْتُهَا. «النهاية» (٥/٢٦٣).

(٥) في «المستدرک» (١/٤٧٣).

(٦) كذا في الأصل و(د) و(م) ووقع في (ز): «تفرد به».

(٧) وقد عزاه له ابن حجر في «المطالب العالية» (٨/٢٣)، ولم أقف عليه في المسند المطبوع.

(٨) كذا الأصل و(م) ووقع في (ز): «عمرو» وهو خطأ.

وحديثه أخرجه عنه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/١٠).

(٩) في «سننه» كما عزاه له الحافظ في جزئه الحديثي «ماء زمزم» (ص ٢٦٧) ولم أره في المطبوع منه وهو ناقص.

وتابعهم أيضاً: عبدالرزاق في «مصنفه» (٥/١١٨)، (ح ٩١٢٤)، وأبو بكر بن أبي شيبة

في «مصنفه» (ح ٢٤١٨٩)، والأزرقي عن جده في «أخبار مكة» (٢/٤٦)، والحكيم =

فهو مرسل، وإن لم يصرح فيه أكثرهم بالرفع^(١)، لكن مثله لا يقال^(٢) بالرأي^(٣).

وأحسن من هذا كله عند شيخنا^(٤) ما أخرجه الفاكهي^(٥) من رواية ابن إسحاق^(٦) حدثني يحيى بن عباد^(٧) بن عبدالله بن الزبير عن أبيه^(٨) قال:

= الترمذي في «النوادر» (١٢٢/٦) عن عبد الجبار بن العلاء كلهم - وعددهم سبعة - روه عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله.

وسند الأثر صحيح رجاله ثقات وهو المحفوظ، وأما الرواية الموصولة فقد تفرد بها الجارودي، بل وخالف فيها أصحاب ابن عيينة فهي شاذة.

قال الحافظ ابن حجر: «شدّ الجارودي في تصريحه برفعه هذا الحديث وبوصله».

ثم ذكر جملة من القرائن الدالة على ترجيح المرسل منها: كثرة العدد وقوة الحفظ والأتقان، ومن الرواة من هو بلدي ابن عيينة، ثم بين أن هذا كله منتف في حق الجارودي. انظر: «جزء ماء زمزم» (ص ٢٦٧، ٢٦٨).

وقال في «التلخيص الحبير» (٥٧١/٢): «والجارودي صدوق إلا أن روايته شاذة؛ فقد رواه حفاظ أصحاب ابن عيينة كالحميدي وابن أبي عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله». وانظر: «إتحاف المهرة» (٣٢/٨).

(١) كل ما وقفت عليه ممن رواه عن ابن عيينة أنه من قول مجاهد وهو ما يسمى بالمقطوع؛ لأن مجاهداً تابعي ليس صحابياً، إلا أن الحافظ وتبعه السخاوي هنا جعلوا قول مجاهد مما يحكم له بالرفع لكونه لا يقال مثله بالرأي فيكون في تقدير ما لو قال مجاهد: قال رسول الله: لذلك حَكَمًا على قول مجاهد بالإرسال. انظر: «جزء الحافظ ماء زمزم» (ص ٢٦٧).

(٢) في (م): «فيه».

(٣) من قوله: «ومثله إذا انفرد... إلى الرأي» (هو من كلام الحافظ في «جزء حديث ماء زمزم» (ص ٢٦٧)).

(٤) في جزء حديثي له «ماء زمزم لما شرب» له (٢٦٩).

(٥) «في أخبار مكة» (٣٧/٢)، (ح ١٠٩٦).

(٦) محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبى مولاهم، المدني نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال: بعدها. «التقريب» (ص ٨٢٥).

(٧) يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام المدني، ثقة، من الخامسة، مات بعد المائة وله ست وثلاثون سنة. ر. ٤. «التقريب» (ص ١٠٥٨).

(٨) عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام، كان قاضي مكة زمن أبيه وخليفته إذا حج، ثقة، =

لما حج معاوية فحججنا معه فلما طاف بالبيت صلى عند المقام ركعتين، ثم مرّ بزمن وهو خارج إلى الصفا فقال: انزع لي منها دلوّاً يا غلام، قال: فنزع له منه^(١) دلوّاً، فأتي به فشرب وصب على وجهه ورأسه وهو يقول: «زمن شفاء وهي لما شرب له».

بل قال شيخنا: «إنه حسن مع كونه موقوفاً»^(٢). وأفرد فيه جزءاً، واستشهد له في موضع آخر^(٣) بحديث أبي ذر رفعه: «إنها طعام طعم وشفاء سقم» وأصله في مسلم^(٤)، وهذا اللفظ عند الطيالسي^(٥)،

= من الثالثة. ع. «التقريب» (ص ٤٨٢).

(١) سقطت من (م).

(٢) قاله الحافظ في رسالته «جزء ماء زمزم» (ص ٢٦٩) في جوابه عن هذا الحديث

المطبوع بـ «جزء فيه جواب عن حال الحديث المشهور ماء زمزم لما شرب له».

وزاد الحافظ: هو أحسن من كل إسناد وقفت عليه لهذا الحديث، ولم يذكره صاحبنا

تقي الدين مع شدة الحاجة إليه. اهـ.

ثم قرر الحافظ صحة الحديث بناء على ما سبق.

لكن في سند الفاكهي راو ضعيف جداً؛ رواه الفاكهي عن شيخه فقال: ثنا محمد بن

إسحاق الصبيّ قال: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال: ثنا أبي عن ابن إسحاق به.

وليس فيه من ينظر في حاله سوى محمد بن إسحاق البغدادي المعروف بالصيني،

ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٩٦/٧) وقال: سألت أبا عون بن

عمرو بن عون عنه فتكلم فيه وقال: «هو كذاب». فقال ابن أبي حاتم: فتركت

حديثه.

وترجمه الخطيب في «تاريخه» (٢٣٩/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٦٣/٥٢)،

والذهبي في «الميزان» (٤٧٧/٣) وكلهم نقلوا عن ابن أبي حاتم قوله ولم يزدوا عليه

شيئاً.

(٣) كذا في الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «مواضع آخر».

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه (١٩١٩/٤)،

(ح ٢٤٧٣) من حديث أبي ذر في قصة إسلامه وهو حديث طويل.

وفيه: «إنها مباركة؛ طعام طعم...» وليس فيه: «شفاء سقم».

(٥) في «مسنده» (٣٦٤/١)، (ح ٤٥٩). قال: ثنا سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال

عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً به. وفيه قصة.

وتابع أبا دواد متابعة قاصرة عبد العزيز بن مختار الأنصاري: ثنا خالد الحذاء =

قال^(١): «ومرتبة هذا الحديث أنه باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به». وقد جَرَّبَهُ جماعة من الكبار فذكروا أنه صح^(٢) بل صححه من المتقدمين: ابنُ عيينة^(٣)، ومن المتأخرين: الدُّمياطي^(٤) في جزء جمعه

= عن حميد به. خرجها البزار كما في «كشف الأستار» (٤٧/٢)، (ح ١١٧١).

ورواه من طريق الطيالسي الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٢/٥).

وسنده صحيح رجال أبي داود رجال الشيخين عدا ابن الصامت فهو من رجال مسلم، وأخرج له البخاري تعليقا.

قال البيهقي عن هذا الحديث: «ثابت» كما في «الشعب» (٣٢/٦).

(١) الحافظ ابن حجر في «جزء ماء زمزم» (ص ٢٧٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «اشتهر عن الشافعي الإمام أنه شرب ماء زمزم للرمي فكان يصيب من كل عشرة تسعة».

وسئل ابن خزيمة: من أين أوتيت العلم؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له» وإني لما شربت سألت الله علماً نافعاً. «سير أعلام النبلاء» (٣٧٠/١٤).

وشربه الحاكم أبو عبد الله لحسن تصنيفه ولغير ذلك فصار أحسن أهل عصره تصنيفاً.

وذكر ابن حجر قصة عن ابن عيينة وعن العراقي وعن نفسه وغيرهم أنهم شربوها لأغراض فحصلت لهم، فانظرها في «جزء حديثه» (ص ٢٧١).

لكن التجربة ليست دليلاً على الصحة.

(٣) فيما رواه الدينوري في «المجالسة» (٣٤٢/٢)، (ح ٥٠٩) قال: نا محمد بن

عبدالرحمن نا الحميدي قال كنا عند سفيان بن عيينة فحدثنا بحديث زمزم أنه لما شُرِبَ له، فقام رجلٌ من المجلس ثم عاد فقال له: يا أبا محمد أليس الحديث صحيحاً الذي حدثنا به في زمزم أنه لما شُرِبَ له فقال سفيان نعم فقال الرجل فإني قد شربتُ الآن دلوّاً من زمزم على أنك تحدثني بمئة حديث، فقال سفيان: أقعد فحدثه بمئة حديث.

وهو مما اعتمده الحافظ من أن ابن عيينة صحح الحديث بناء على هذه الحكاية. (ص ٢٧١) جزء الحافظ.

ومحمد بن عبدالرحمن الراوي عن الحميدي لم أعرفه.

(٤) سبقت ترجمته في (لبس الخرقة) وقد أورده الدمياطي - نقلاً عن ابن حجر (٢٧٣) -

في جزء جمعه لطرق حديث الترجمة من طريق سويد بن سعيد عن عبد الله بن المبارك عن عبدالرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً: فذكره.

وهذا الحديث رواه البيهقي في «الشعب» (٣٠/٦)، (ح ٣٨٣٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٧٩/١٣).

ثم قال الدمياطي: هذا الإسناد على رسم الصحيح فقد احتج البخاري بعبدالرحمن بن =

فيه^(١)، والمنذري^(٢)، وضعفه النووي^(٣).

- = أبي الموالى، واحتج مسلم بسويد بن سعيد، واحتجا جميعاً ببقية رواته. لكن تعقبه ابن حجر بقوله: ولا يلزم من كون الحديث على رسم صاحبي الصحيح لكونهما أخرجا لرجاله أن يكون الحديث صحيحاً. ثم نقل عن ابن الصلاح أنه لا يكتفى بمجرد إخراج مسلم له أن يكون على شرطه، بل يتوقف على النظر في كيفية روايته عنه وعلى أي وجه أخرج حديثه. ثم قال الحافظ: والحال في هذا الإسناد كما أشار ابن الصلاح فإن سويداً أخرج له مسلم لكن لم يحتج به، وإنما أخرج له ما توبع عليه صرح بذلك مسلم لما عاتبه أبو زرعة على تخريجه عن سويد، وسويد مع ذلك كان متماسك الحال لما اجتمع به مسلم، ثم عمي بعد ذلك ودسوا عليه من حديثه ما ليس منه فصار يتلقن. قال: وهذا الإسناد مما انقلب على سويد فإنه حدث به في حالة صحته على الصواب. ثم ذكر رواية سويد عن ابن المبارك عن ابن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به. وعزاه الحافظ لابن المقرئ في «فوائده». قال ابن حجر: «وكذلك جزم شيخ شيوختنا الذهبي في «تاريخه» و«سير أعلام النبلاء» أن رواية سويد عن ابن أبي الموالى منكورة». قلت: لأن الحسن بن عيسى - وهو ثقة - رواه عن ابن المبارك عن ابن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر به. وكذلك ما سبق بيانه في مطلع التخريج أن جماعة كثيرين رووه بسند الحسن بن عيسى عن المبارك به. قال الحافظ: فهذا الإسناد مستقيم وبه يظهر أن الإسناد الأول انقلب على سويد فجعل موضع ابن المؤمل ابن أبي الموالى، وموضع أبي الزبير محمد بن المنكدر. انتهى بتصرف يسير من جواب الحافظ على حديث «ماء زمزم لما شرب» له. (ص ٢٧٣، ٢٧٤).
- والخلاصة أن طريق سويد عن ابن أبي الموالى منكورة كما صرح به الحافظان الذهبي في «السير» (٣٩٣/٨)، وابن حجر في «الفتح» (٤٩٣/٣)، والمحفوظ عن ابن المبارك - ومن تابعه - عن ابن المؤمل كما في مطلع التخريج. (١) ونسبه له الحافظ أيضاً في جزء حديثه (٢٧٢) وهو مفقود. وتعقبه الحافظ في تصحيحه للحديث كما سبق في الإحالة الماضية.
- (٢) في «الترغيب والترهيب» (١٣٦/٢)، وجود إسناده الزركشي في «اللائي المنثورة» (ص ١٠٢).
- وقع في (م): «المنذر».
- (٣) في «المجموع» (٢٦٧/٨).

وفي الباب عن صفية مرفوعاً: «ماء زمزم شفاء من كل داء» أخرجه الديلمي^(١)، و^(٢) عن ابن عمر، وابن عمرو، وإسناد كل من الثلاثة واه، فلا عبرة بها، والاعتماد على ما تقدم.

ومن مآثره: حديث^(٣) ابن عباس مرفوعاً: «التضلع^(٤) من ماء زمزم براءة من النفاق».

أخرجه ابن ماجه^(٥)، والأزرقي في «تاريخ مكة»^(٦)، من حديث خالد بن كيسان^(٧) عن ابن عباس.

(١) كذا في الأصل و(د) وقد سقطت من (ز) و(م) ولم يُسند ابن الديلمي إلا حديث صفية في مسنده، وقال عقبه: وفي الباب عن ابن عمر. ولم يذكر إسناده ولا إسناد ابن عمر. وحديث صفية عنده في المسند (مخطوط/ نسخة لاله لي/ ٢٣٦١/أ) من طريق الحسن بن أبي جعفر قال: حدثني محمد بن عبد الرحمن عن صفية رضي الله عنها قالت: ... الحديث. والحديث بهذا السند ضعيف جداً؛ فيه الحسن بن أبي جعفر هو الجفري قال عنه البخاري منكر الحديث وقال الفلاس صدوق منكر الحديث. وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/٤٨٢). وشيخه لم أعرفه.

وقد حكم عليه الحافظ السخاوي بأنه واه. وكذلك حكم السيوطي على حديث صفية بأنه ضعيف جداً بعدما عزاه للديلمي كما في «الدرر المنتشرة» (ص ١٧٣).

(٢) كذا بالأصل و(د) وليست في (م) و(ز). (٣) كتب في الأصل فوقها (ت).

(٤) تضلع بمعنى: أكثر من الشرب حتى تمدد جنبه وأضلاعه. «النهاية» لابن الأثير (٣/٩٧).

(٥) في «سننه»، كتاب المناسك، باب الشرب من ماء زمزم (ص ٥١٨)، (ح ٣٠٦١): حدثنا علي بن محمد: حدثنا عبيد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: كنت عند ابن عباس جالساً فجاءه رجل فقال: من أين جئت؟ قال: من زمزم، قال: فشربت منها كما ينبغي؟ قال: وكيف؟ قال: إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثاً وتضلع منها، فإذا فرغت فاحمد الله تعالى؛ فإن رسول الله ﷺ قال: «إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم».

لكن ابن ماجه لم يخرج من حديث خالد بن كيسان ولا باللفظ الذي ذكره السخاوي.

(٦) (٤٨/٢) رواه الأزرقي من طريق الواقدي عن عبد الحميد بن عمران عن خالد بن كيسان به. وهذا إسناد واه بمرة؛ من أجل الواقدي فإنه متروك الحديث؛ كذبه أحمد، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري وأبو حاتم: متروك الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (١/١٧٨)، «الجرح والتعديل» (٨/٢١)، «تهذيب الكمال» (٢٦/١٨٠)، «ميزان الاعتدال» (٣/٦٦٢).

(٧) خالد بن كيسان حجازي، مقبول، من الثالثة. بخ. «التقريب» (ص ٢٩٠).

وله طريق أخرى من حديث^(١) عطاء وابن أبي مليكة فرّقهما^(٢) كلاهما عن ابن عباس أخرجه الطبراني في «الكبير»^(٣) بلفظ: «علامة ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلّون من ماء»^(٤) زمزم.

بل حديث ثانيهما عند الدارقطني^(٥) والبيهقي^(٦) فسمياه: (عبدالله)، وفي رواية لثانيهما^(٧) تسميته: «عبدالرحمن»، وفي ثالثة له^(٨) أيضاً جعل بدله «محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر؛ يعني: القرشي المخزومي»، وفي رابعة له^(٩) أيضاً: لم يسمّ أحداً، فقال: «عن جليس لابن عباس»، والرابع من هذا الاختلاف أصح^(١٠)؛ فهو كذلك من جهة جماعة بعضهم عند: ابن ماجه،

(١) في (م): «طريق».

(٢) سقطت من (م).

(٣) قوله: «فرّقهما»؛ أي: أن حديث ابن عباس له عنه طريقان، ورواهما في موضعين متفرقين بسندين مختلفين وفيه قصة:

الأول: طريق عطاء عنه، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٨١/١٠)، (ح ١٠٧٦٣) قال: ثنا زكريا الساجي: ثنا عبدالله بن هارون أبو علقمة الفروي: ثنا قدامة بن محمد الأشجعي عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس به مرفوعاً.

والثاني: من طريق ابن أبي مليكة رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٤/١١)، (ح ١١٢٤٦) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق عن عبدالرحمن بن عمر، قال عبدالرزاق: ولا أعلم الثوري إلا حدثنا عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس به مرفوعاً.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في «سننه» (٣٥٣/٣)، (ح ٢٧٣٦) من طريق إسماعيل بن زكريا أبو زياد عن عثمان بن الأسود: حدثني عبدالله بن أبي مليكة قال: جاء رجل إلى ابن عباس: فذكره.

(٦) في «السنن الكبرى» (١٤٧/٥) من طريق إسماعيل بن زكريا بسند الدارقطني السابق.

(٧) يعني: البيهقي في «سننه الكبرى» (١٤٧/٥) رواه معلقاً عن الفضل بن موسى السيناني عن عثمان بن الأسود عن عبدالرحمن بن أبي مليكة.

(٨) البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٧/٥) من طريق مكّي بن إبراهيم: حدثنا عثمان بن الأسود عن محمد بن عبدالرحمن قال: جاء إلى ابن عباس رجل... فذكره بمثله.

(٩) «السنن الكبرى» (١٤٧/٥) من طريق عبدالوهاب الثقفي: حدثنا عثمان بن الأسود: حدثني جليس لابن عباس قال: قال لي ابن عباس عليه السلام: فذكره في قصة.

(١٠) هذا الحديث اختلف فيه على عثمان بن الأسود ورجح السخاوي رواية محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر وهي الثالثة وليست الرابعة كما ذكر، وبيان ذلك:

= أن عبدالله بن المبارك رواه عن عثمان بن الأسود عن محمد بن أبي بكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتصلعون من زمزم». أخرجه البخاري في «تاريخه الكبير» (١٥٧/١).

وتابع ابن المبارك عبيدالله بن موسى متابعة تامة رواها البخاري نفسه في «التاريخ» (١٥٨/١)، وابن ماجه في «سننه» (ح٣٠٦١)، وأبو نعيم في «صفة المنافقين» (ص٩٦).

وخالف الفضل بن موسى وعبدالرحمن بن بوذويه وإسماعيل بن زكريا ثلاثتهم روه عن عثمان بن الأسود عن عبدالله بن أبي مليكة عن ابن عباس به مرفوعاً. ورواية الفضل أخرجه البخاري في «تاريخه» عن يوسف بن عيسى بن دينار (١٥٨/١)، والفاكهي في «أخبار مكة عن حسين بن حسن» (٢٨/٢). كلاهما عن الفضل به.

وخالفهما إسحاق بن راهويه فرواه عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عبدالرحمن بن أبي مليكة عن ابن عباس به. أخرجه البخاري في «تاريخه» (١٥٨/١). فالذي يظهر أن الفضل هو الذي اضطرب في روايته لقوة وثقة من رواه عنه. ثم إنه قد قال فيه ابن المديني: ربما أغرب، واعتمدها الحافظ في «التقريب» (ص٧٨٥) فأثبتها.

وأما رواية إسماعيل بن زكريا فأخرجها البخاري في «الأوسط» (١٦٣/٢)، والدارقطني في «سننه» (٣٥٣/٣)، (ح٢٧٣٦)، والحاكم في «مستدركه» (٤٧١/١) كلهم من طريق إسماعيل بن زكريا به.

وإسماعيل متكلم فيه، قال عنه الحافظ: صدوق يخطئ قليلاً. «التقريب» (ص١٣٩) وضعفه في «المطالب العالية» (٤٠٢/٧).

وأما رواية عبدالرحمن بن عمر بن بوذويه فرواه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (١١٢/٥)، (ح٩١١) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٢٤/١١)، (ح١١٢٤٦). وسندها ضعيف؛ لأنها من رواية الدبري قال الحافظ: روى عن عبدالرزاق أحاديث منكورة.

والاختلاف الأخير على عثمان من قبل عبدالوهاب الثقفي، فرواه عنه عن جليس لابن عباس أنه حدثه.

رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٧/٥).

وتفرد عبدالوهاب الثقفي به، ولم يتابع عليه.

وثمة اختلاف خامس لم يذكره المؤلف وهو ما رواه: عبدالمجيد بن أبي رواد عن عثمان بن الأسود عن مجاهد عن ابن عباس بلفظ مغاير.

وبعضهم عند: البخاري في «تاريخه الكبير» بلفظ: «آية [١٥٩/أ] ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من ماء زمزم».

وله عند الأزرقي^(١) طريق آخر من حديث رجل من الأنصار عن أبيه عن جده رفعه^(٢): «علامة ما بيننا وبين المنافقين أن يدلوا^(٣) دلواً من ماء زمزم^(٤) (فيتضلعوا)^(٥) منها، ما استطاع منافق قط يتضلع منها» وهو بمجموعها حسن.

وللأزرقي^(٦) من حديث الضحّاك بن مزاحم قال: «بلغني أن التضلع من

= وعبدالمجيد ضعفه بعض الأئمة من قبل حفظه وكان غالباً في الإرجاء، ضعفه ابن سعد، وقال البخاري في حديثه بعض الاختلاف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال الحافظ: صدوق يخطئ. «تهذيب الكمال» (٢٧٥/١٨)، «الميزان» (٦٤٩/٢).

وحديثه بهذا السند منكر؛ لمخالفته الثقات كابن المبارك وعبيدالله بن موسى ولعل ما رجحه السخاوي هو الأصح كما سبق من رواية ابن المبارك وعبيدالله بن موسى وسندهما ثقات عدا الراوي عن ابن عباس محمد بن عبدالرحمن القرشي وثقه ابن حبان وحده. «الثقات» (٣٥٨/٥).

ولم أقف على من تابعه إلا أن لحديثه شواهد يحسن بها، وسيأتي ذكرها.

(١) في «أخبار مكة» (٤٨/٢) قال: وحدثني جدي عن سعيد عن عثمان قال: حدثنا أبو سعيد عن رجل من الأنصار عن أبيه عن جده به مرفوعاً.

وسعيد هو ابن سالم القداح المكي الكوفي، صدوق حسن الحديث ويرى الإرجاء. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠/٢).

وعثمان هو: ابن عمرو بن ساج قال عنه الذهبي: مقارب الحديث. «ميزان الاعتدال» (٤٩/٣).

وشيوخه أبو سعيد لم أقف له على ترجمة.

ومن بعدهم مبهمون.

فالإسناد ضعيف مسلسل بالعلل عدا جد الأزرقي.

والسخاوي يحسن الآثار في «التضلع من ماء زمزم» بمجموعها.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (م): «يدلو» وهو الموافق للمصدر المنقول عنه، وفي الأصل و(د) و(ز): «تدلو».

(٤) سقطت من (م).

(٥) وقع في النسخ عندي: «فيتضلع» والصواب: «فيتضلعوا» كما في المصدر المنقول منه، وموافقه للسياق أيضاً.

(٦) «أخبار مكة» (٥٠/٢) قال: حدثني جدي عن سعيد بن سالم القداح عن عثمان بن =

ماء زمزم براءة من النفاق، وأن ماءها يذهب بالصُّدَاع، والاطلاعُ فيها يجلو البصر».

والكلام في استيفاء هذا المعنى يطول^(١).

تتمة:

يُذكر على بعض الألسنة أن فضيلته ما دام في محله، فإذا نُقِلَ يتغير، وهو^(٢) شيء لا أصل له؛ فقد كتب النبي ﷺ إلى سهيل بن عمرو^(٤): «إن جاءك كتابي ليلاً فلا تصبحن، أو نهاراً فلا تمسين حتى تبعث إليّ بماء زمزم» وفيه: أنه: «بعث له بمزادتين» وكان حينئذ بالمدينة قبل أن يفتح مكة^(٥)، وهو

= ساج قال: أخبرني مقاتل عن الضحاك بن مزاحم، قال: بلغني فذكره... بزيادة: «وأنه سيأتي عليها زمان يكون أعذب من النيل والفرات».

وسنده ضعيف لكونه بلاغاً وهو في حكم المرسل؛ لأن الضحاك تابعي، والجملة الأولى منه لها شواهد سبق ذكرها.

وفيه عثمان بن ساج وقد ينسب إلى جده عمرو، قال عنه الذهبي: مقارب الحديث، وقال الحافظ: فيه ضعف. «الميزان» (٣/٣٤)، «التقريب» (ص ٦٦٧). وبقية رجاله صدوقون.

(١) نعم فقد اهتم العلماء بالأخبار الواردة في زمزم من حيث فضائلها وذكر طرق الأحاديث الواردة فيها مع ذكر جملة من الآثار والحكايات.

كالفاكهي والأزرقي في كتابيهما «أخبار مكة» فقد ذكرا شيئاً كثيراً من ذلك.

وقد خصها بعض الأئمة بالتأليف كالحافظ ابن حجر في جزء حديثي وهو مطبوع، وقبله الدمياطي وهو مفقود، وألف القادري أيضاً كتاباً سماه: «إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له» بعناية زهير الشاويش وتحقيق الألباني.

(٢) في (م): «وهذا».

(٣) سقطت من الأصل و(د) و(ز)، وألحقها من (م).

(٤) سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري كان خطيب قريش أبو يزيد قال البخاري سكن مكة ثم المدينة ثم انتقل إلى الشام مات سهيل بالطاعون ﷺ سنة ثمان عشرة. «الإصابة» (٤/٥١٩).

(٥) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١١٩/٥)، (ح ٩١٢٧)، والفاكهي في «أخبار مكة»

(٣٣/٢)، ورواه الأزرقي في «أخبار مكة» (٤٦/٢) من طريق عثمان بن ساج، وابن

عساكر في «تاريخه» (٥٦/٧٣) من طريق طارق بن موسى، أربعتهم (عبدالرزاق =

حديث حسن لشواهد، وكذا كانت عائشة رضي الله عنها تحمله وتخبر أنه رضي الله عنه كان يفعله، وأنه كان يحمله في الأداوي والقرب، فيصب منه على المرضى ويسقيهم ^(١).

= والفاكهي وعثمان طارق بن موسى) عن ابن جريج قال: ثني ابن أبي الحسين - يعني: عبدالله بن عبدالرحمن النوفلي - أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى سهيل: ... فذكر الحديث. وتابع ابن جريج إبراهيم بن نافع عند الفاكهي (٤٨/٢)، والأزرقي (٤٦/٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٦/٧٣).

ورجاله ثقات إلا أنه مرسل؛ لأن النوفلي من صغار التابعين ولم يدرك سهيل بن عمرو فإنه مات في سنة (١٨) في طاعون عمواس بالشام. وهو حسن بشواهد كما قال المؤلف، وسيذكر بعضها.

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب الحج، باب، (ص ٢٣٠)، (ح ٩٦٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٨٩/٣) قال: ثنا أحمد بن حنبل عن أبي كريب، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٩/٨)، (ح ٤٦٨٣)، والحاكم في «المستدرک» (٤٨٤/١) البيهقي في «الشعب» (٣١/٦)، (ح ٣٨٣٤) من طريق محمد بن الحسين القصري.

أربعتهم (أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأبو يعلى وابن خزيمة ومحمد القصري) قالوا: حدثنا أبو كريب: حدثنا خلاد بن يزيد الجعفي: حدثنا زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله. هكذا رواه الأئمة، وليس فيه زيادة: «وكان يصب على المرضى ويسقيهم».

قال البيهقي: زاد فيه غيره عن أبي كريب، وكان يصب على المرضى ويسقيهم. قلت: الذي زادها هو أبو العباس عند الفاكهي في «تاريخه» (٤٩/٢) قال: ثنا أبو العباس أحمد بن محمد البرتي البغدادي فقال: ثنا خلاد بن يزيد به. لكن الراوي هنا لم يروها عن أبي كريب وإنما تابعه وزاد عليه.

وأبو العباس: ثقة ثبت كما قال الخطيب والذهبي. وقد رواه الفاكهي في موضع آخر من «تاريخه» (٤٩/٢) عن أبي العباس موافقاً فيه أبا كريب ولم يذكر هذه الزيادة.

فيكون أبو العباس قد رواه عن خلاد من وجهين: الأول: وافق فيه أبا كريب فلم يذكر الزيادة.

والثانية: رواه عن خلاد بالزيادة المذكورة.

ولعل موافقة أبي كريب هو الصواب والحمل في ذلك على خلاد فإنه ضعيف يخطئ ويهم.

ذكره ابن حبان في «ثقافته» (٢٢٩/٨) وقال: ربما أخطأ، وقال الحافظ: صدوق ربما وهم. «التقريب» (ص ٣٠٣).

وكان ابن عباس إذا نزل به ضيف أتحفه من ماء زمزم^(١).
وسئل عطاء عن حملته؟ فقال: «قد حمّله النبي ﷺ، والحسن
والحسين ﷺ»^(٢).

= فالمحفوظ دون الزيادة.

وعلى كلّ، فالأثر ضعيف من أجل تفرد خلاد؛ فإنه مما لا يحتمل تفرده.
قال البخاري في «تاريخه» (١٨٩/٣) بعد روايته الحديث من طريق خلاد: «لا يتابع عليه».
وفسرهما البيهقي في الشعب بقوله: تفرد به خلاد بن يزيد الجعفي هذا. (٣١/٦).
وزادها الذهبي وضوحاً في «الميزان» (٦٥٧/١) فقال: «انفرد بحديث حمل ماء زمزم
والاستشفاء به».
والحديث حسنه الترمذي في «جامعه» (٩٦٣)، وصححه الحاكم في «المستدرک»
(٤٨٤/١).
وتعقبهما ابن حجر فأجاد في «التلخيص» (٦٠١/٢) بقوله: «وفي إسناده خلاد بن يزيد
وهو ضعيف، وقد تفرد به فيما يقال».
وقد سبق أن بينا أن ضعف خلاد يسير فهو مما يتقوى حديثه ويعتضد بالشواهد، ومن
شواهد حديث سهيل السابق فهو به حسن لغيره.
(١) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٤٦/٢) فقال: حدثنا محمود بن غيلان قال: ثنا
أبو داود ووهب بن جرير قالوا: ثنا شعبة عن منصور عن مجاهد قال: كان
ابن عباس... فذكره.
وسنده صحيح؛ رجاله ثقات حفاظ مشهورون من رجال الشيخين.
قال الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه المناوي في «فيض القدير»: إسناده على شرط
الشيخين. (٩٦/٥).
ورواه الفاكهي أيضاً بلفظ مقارب (٤٦/٢) من طريق غندر عن شعبة به.
(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٥/٣)، (ح ٢٥٦٦) فقال: حدثنا محمد بن
عبدالله الحضرمي: ثنا أبو كريب: ثنا الحسن بن الربيع عن سالم أبي عبدالله عن
حبيب بن أبي ثابت قال: سألت عطاء: أحمل من ماء زمزم؟ فقال: فذكره...
وهذا الأثر أورده الهيثمي في «المجمع» (٦٢٣/٣) وأعله بقوله: «فيه من لم أعرفه».
وكأنه يقصد بذلك سالماً أبا عبدالله الراوي عن حبيب فإني لم أجد من ترجمه.
وبقية رجاله موثقون.
ويروى عن عطاء في هذا المعنى من طريق آخر، رواه ابن أبي شيبه في «المصنف»
(ح ٢٤١٩٠) قال: حدثنا وكيع عن مغيرة بن زياد عن عطاء في ماء زمزم يُخرج به من
الحرم؟ فقال: انتقل كعب بثنتي عشرة راوية إلى الشام يستشفون بها.
وسنده لا بأس به.

وتكلمت على هذا في الأمالي^(١).

٩٣٩ حديث: «ما أخاف على أمتي فتنة أخوف عليها من النساء والخمر».

في: «ما تركت»^(٢).

٩٤٠ حديث: «ما أصر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة».

أبو داود^(٣) والترمذي^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، والبزار^(٦) من طريق عثمان بن

= وعليه فإن كثرة الطرق الواردة في الحمل على اختلاف مخرجها تدل على أن له أصلاً أصيلاً؛ ولذا حكم السخاوي بحسنها.

(١) أوردته ضمن مؤلفاته في «الضوء اللامع» (١٦/٨) وسماء بـ (الأمالي المطلقة). ويبين في إرشاد الغاوي (مخطوط ١/٧٩) أنه يقع في مجلد.

(٢) سيأتي قريباً برقم (٩٥٨).

(٣) في «سننه»، كتاب التوبة، باب في الاستغفار (ص ٢٦٠)، (ح ١٥١٤). قال ثنا: النفيلي حدثنا مخلد بن يزيد حدثنا عثمان بن واقد به.

(٤) في «جامعه»، كتاب الدعوات، باب، (ص ٨٠٨)، (ح ٣٥٥٩) من طريق أبي يحيى الحماني: حدثنا عثمان بن واقد به.

(٥) في «مسنده» (١٢٤/١)، (ح ١٣٧). من طريق الحماني.

(٦) في «مسنده» (٢٠٥/١). من طريق الحماني.

وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «التوبة» (ص ١٣١)، (ح ١٧٢)، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (ص ١٥٦)، (ح ١٢٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٧٥)، (ح ٣٦١) وأسلم في «تاريخ واسط» (ص ٥٨٨)، وابن شاهين في «الترغيب» (ص ٢٠٧)، (ح ١٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨/١٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣/٢)، (ح ٧٨٨) كلهم من طرق عن عثمان بن واقد عن أبي نصيرة عن مولى لأبي بكر عن أبي بكر قال: فذكره مرفوعاً.

والحديث ضعفه الترمذي والبزار كما قال السخاوي.

وإعلال الترمذي متوجه لجهالة الراوي عن أبي بكر وهو الصواب.

وأما قول البزار أبو نصيرة - وهو مسلم بن عبيد الواسطي - مجهول، فهو متعقب؛ بمعرفة غيره له، قال عنه الإمام أحمد: ثقة، وقال ابن معين: صالح ووثقه الذهبي وابن حجر.

انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٥/٣٤)، «الكاشف» (٤٦٨/٢)، «التقريب» (ص ١٢١٥).

وعليه فلم يبق من ينظر في حاله إلا الراوي عن أبي بكر وهو مولاه، وبقية رجال الإسناد ثقات.

واقد^(١) عن أبي نُصيرة^(٢) عن مولى لأبي بكر عنه به مرفوعاً، وقال الترمذي: «إنه غريب، وليس إسناده بالقوي».

وقال البزار: لا نحفظه إلا من حديث أبي بكر بهذا الطريق، وأبو نُصيرة وشيخه لا يعرفان. انتهى.

وله شاهد عند الطبراني في «الدعاء»^(٣) من حديث ابن عباس.

= وقد تفرد هذا الراوي المجهول وجهالته جهالة عين؛ فإنه لم يرو عنه سوى أبي نصيرة. وللترمذي عبارة تفيد بأن الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه وهي: «حديث غريب إنما نعرفه من حديث أبي نصيرة».

ومثله قول البزار: هذا الحديث لا نحفظه عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكر بهذا الطريق... (٢٠٥/١).

ولعل لهذا السبب حكم الذهبي على حديث ابن عباس الذي سيأتي بالنكارة.

(١) عثمان بن واقد بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر العمري المدني، نزيل البصرة، صدوق ربما وهم، من السابعة. «التقريب» (ص ٦٧٠).

(٢) أبو نصيرة بالتصغير الواسطي اسمه: مسلم بن عبيد، ثقة، من الخامسة د ت. «التقريب» (ص ١٢١٥).

(٣) (١٦٠٨/٣)، (ح ١٧٩٧) من طريق سعيد بن سليمان الملقب بسعدويه: ثنا أبو شيبة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة».

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (ص ١٣٢)، (ح ١٧٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٤/٢)، (ح ٨٥٣) من هذا الوجه لكن بلفظ مغاير وهو: «لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار».

ووقعت نسبة أبي شيبة هذا بالخراساني في سند ابن أبي الدنيا والقضاعي.

وأبو شيبة الخراساني ذكره الذهبي في «الميزان» (٥٣٧/٤) بكنيته ونسبته فحسب وقال: «أتى بخبر منكر رواه عنه سعدويه: حدثنا أبو شيبة الخراساني عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار».

فالحديث لا يتقوى بشاهده لشدة ضعفه؛ ولأن لفظ الترجمة معروف من حديث أبي نُصيرة عن مولى أبي بكر عن أبي بكر.

ولا يحفظ له طريق آخر كما يفهم من كلام الترمذي والبزار وتابعهم الذهبي حيث حكم على حديث ابن عباس بالنكارة.

٩٤١ حديث: «ما أضيف شيء إلى شيء أفضل من حلم إلى علم».

في: «ما جُمِعَ»، قريباً^(١).

٩٤٢ حديث: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء»^(٢) بعد النبيين امرأً

أصدق لهجة من أبي ذر».

أحمد^(٣)، والترمذي^(٤)، وابن ماجه^(٥)، والطبراني^(٦)، عن عبدالله بن عمرو به مرفوعاً.

(١) سيأتي قريباً برقم (٩٦٣).

(٢) الخضراء: السماء، والغبراء: الأرض. «النهاية» لابن الأثير (٤٢/٢).

(٣) في «المسند» (٧٠/١١)، (ح ٦٥١٩) قال: ثنا ابن نمير: حدثنا الأعمش عن عثمان بن عمير أبي اليقظان عن أبي حرب بن أبي الأسود قال سمعت عبدالله بن عمرو مرفوعاً به إلا أنه قال: «من رجل» بدل «امرأ».

(٤) في «جامعه»، كتاب المناقب، باب مناقب أبي ذر الغفاري رضي الله عنه (ص ٨٥٨)، (ح ٣٨٠١) من طريق ابن نمير بسند أحمد سواء.

(٥) في «سننه» (المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله، فضل أبي ذر (ص ٤٣)، (ح ١٥٦) من طريق ابن نمير به.

(٦) لم أقف عليه في كتبه من حديث عبدالله بن عمرو، لكن وقفت عليه بهذا اللفظ في «الأوسط» (٢٢٣/٥)، (ح ٥١٤٨) من حديث أبي الدرداء.

وأخرجه من حديث عبدالله بن عمرو: ابن سعد في «الطبقات» (٢٢٨/٤)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (ح ٣٢٩٣١) ومن طريقه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/٢)، (ح ٥٣٣) ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٣/٩)، والطبري في «تهذيب الآثار من مسند علي» (ص ١٥٩)، (ح ٢٥٩)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (٤٥٢/٢) كلهم من طريق الأعمش عن عثمان بن عمير به.

وعثمان بن عمير يضعف في الحديث واختلط، ضعفه أحمد وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: رديء المذهب؛ يؤمن بالرجعة، على أن الثقات قد رووا عنه مع ضعفه.

ورماه ابن حبان بالاختلاط، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، لا يترك بل يخرج.

وعليه فقد قال الحافظ: ضعيف واختلط، وكان يدلس ويغلو في التشيع.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٣٦/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٢٨/١)، «الميزان»

(٥٠/٣)، «المجروحين» (٩٥/٢)، «الكامل» (١٦٦/٥) «علل الدارقطني» (١١٨/٤)،

«التقريب» (ص ٦٦٧).

وله شاهد^(١) عن أبي الدرداء أخرجه العسكري^(٢) بلفظ: «ما أظلت

= وحديثه يقبل في المتابعات والشواهد، ولحديثه هذا شواهد يحسن بها، منها ما جاء عن أبي الدرداء كما سيشير إليه المؤلف.

(١) في (م): «شواهد».

(٢) وأخرجه أيضاً من حديث أبي الدرداء جماعة، وله طريقان عنه:

الأولى: من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن بلال بن أبي الدرداء عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه بهذا الوجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح ٣٢٩٣٢)، وابن سعد في «الطبقات» (٢٢٨/٤)، وأحمد في «مسنده» (٤٨٥/٤٥)، (ح ٢٧٤٩٣) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ١٠٠)، (ح ٢٠٩)، والبزار في «مسنده» (ح ٤١٢٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/٢)، (ح ٥٣٤)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٨٩/٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣٤٢/٢).

قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن أبي الدرداء من غير هذا الوجه فذكرنا هذا الحديث لعزة إسناده؛ لأننا لم نحفظ عن علي بن زيد عن بلال بن أبي الدرداء غير هذا الحديث، ولا نعلم حدث بهذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد بن سلمة». وابن جدعان فيه مقال مشهور وقد سبق الكلام فيه وهو كما قال الحافظ: ضعيف لا يحسن حديثه إلا بالمتابعة والشواهد.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٤٨/٩) وأعله بابن جدعان وقال: وبقيّة رجاله ثقات.

فهو علة هذا الحديث وهو ممن يتقوى وينجبر فليس ضعفه شديداً، وقد سبق شاهده الأول من حديث عبدالله بن عمرو فهو به حسن لغيره.

وقد حسن حديث عبدالله بن عمرو الأول الترمذي وهو موافق لما اشترطه في الحديث الحسن من أن يروى من غير وجه ولا يكون شاذاً، ولا يكون فيه من هو متهم.

وأما الطريق الثاني: فهو من طريق شهر بن حوشب: ثنا عبدالرحمن بن غنم قال: كنت مع أبي الدرداء، فذكر قصة، وفيه أن أبا الدرداء رفع هذا الحديث.

أخرجه من هذا الوجه أحمد في «مسنده» (٥٦/٣٦)، (ح ٢١٧٢٤)، والطبري في «تهذيب الآثار من مسند علي» (١٥٩/٤، ١٦٠)، والحاكم في «المستدرک» (٣٤٤/٣).

وهذا الحديث مما سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: إسناده جيد كما في «التلخيص» (٣٤٤/٣).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥٤٩/٩) وقال: رجال أحمد وثقوا وفي بعضهم خلاف.

يعني شهر بن حوشب وقد سبق عنه الكلام وفيه خلاف مشهور، والذي يظهر لي أنه =

= ضعيف يحسن حديثه في المتابعة والشواهد، والحديث بشواهد حسن لغيره. ولفظ الترجمة يروى أيضاً عن أبي ذر نفسه وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب: فأما حديث أبي ذر فأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١/٢)، (ح٩٨٦)، والترمذي في «جامعه» (ح٣٨٠٢)، والبزار في «مسنده» (٤٥٨/٩)، (ح٤٠٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٦/١٦)، (ح٧١٣٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢٢٣/٥)، (ح٥١٤٨)، والحاكم في «المستدرک» (٣٤٢/٣) كلهم من طريق عكرمة بن عمار: حدثني أبو زميل وهو سماك بن الوليد الحنفي عن مالك بن مرثد عن أبيه عن أبي ذر به مرفوعاً وفيه زيادات ألفاظ. قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. لكن الراوي عن أبي ذر وهو مرثد بن عبدالله مقبول كما قال الحافظ، وقد وثقه العجلي وابن حبان وقال العقيلي: ليس بمعروف، لا يتابع على حديثه وقال الذهبي: فيه جهالة.

فالذي يظهر أنه ضعيف بهذا السند، وهو حسن بشواهد المتقدمة. وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٢٨/٤)، ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٢٩٣٣) وأحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (٤٩٢/١٦) كلهم من طريق أبي أمية بن يعلى الثقفي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً. وسنده واه من أجل أبي أمية لإسماعيل بن يعلى؛ قال عنه أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: أحاديثه منكدة.

وقال ابن معين والنسائي والدارقطني: متروك الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٣/٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٤/١).

وأما حديث علي بن أبي طالب فأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» من مسند علي بن أبي طالب (١٥٨/٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/٢)، (ح٥٣٢) كلهم من طريق شريك قال: حدثنا سليمان بن مهران الأعمش قال: سمعت شقيق بن سلمة يقول: سمعت حلاماً الغفاري يقول: سمعت علي بن أبي طالب: فذكره مرفوعاً. وسنده ضعيف فيه علتان:

الأولى: ضعف شريك وهو ابن عبدالله النخعي القاضي وخلاصته أنه ضعيف سيء الحفظ ويتقوى ويصلح في الشواهد والمتابعات. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٤/٢). والعلة الثانية: حلام الغفاري، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٠٨/٣). وقال: يقال هو ابن أخي أبي ذر.

ولم يذكره بجرح ولا تعديل، فهو مجهول.

الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر». وقد أوردته مطولاً مع الكلام عليه في «النكت على شرح الألفية الحديثية»^(١). [٩٤٣/١٥٩ب] حديث: «ما أعزَّ اللهُ بجهل قط، ولا أذلَّ بحلم قط، ولا نقصت صدقة من مال».

الدلمي واللفظ له^(٢)، والقضاعي^(٣) والعسكري^(٤)، كلهم من حديث

= وقد صرح بجهالته الطبري في «تهذيب الآثار» من مسند علي (١٥٩/٤). والحديث يتقوى بشواهد السابقة فهو حسن لغيره.

(١) كتابه النكت على ألفية العراقي مفقود، وقد ذكره في «الضوء اللامع» (١٦/٨) في مسرد مؤلفاته، وذكر أنه بيض منه نحو الربع في مجلد، وأفاد أنه شرح مبسوط كما في مقدمة «فتح المغيث» (٢/١). وانظر (٤٧/١). لكنه أورد الحديث أيضاً في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٣٠/١). وكلام السخاوي على الحديث من حيث معناه لا من الناحية الإسنادية وجمع طرقه. وأورده في مبحث المفاضلة بين الصحيحين عند قول بعض المحدثين «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم» فنقل كلاماً لبعض أهل العلم أن هذا القول لا يلزم منه عدم وجود المساواة كما وقع في لفظ الترجمة فهما سيان من حيث المعنى، وهو أنه ﷺ نفى أن يكون أحد أعلى رتبة في الصدق منه ولم ينف أن يكون في الناس مثله في الصدق، ولو أراد الأول لقال أبو ذر أصدق من كل من أقلت... «فتح المغيث» (٣٠/١).

وبمثل هذا فسرهُ الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢/٢)، ولابن حبان توجيه آخر فانظره في: «صحيحه» (٧٦/١٦).

(٢) في «مسنده» (ل٢١٧/أ نسخة لا له لي) من طريق الحافظ أبي حفص بن شاهين: ثنا علي بن الحسن التملي: حدثني عباس بن عامر القصباني: حدثني قثم بن كعب عن معن بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود به مرفوعاً.

وهو في الترغيب في «فضائل الأعمال» لابن شاهين (ص ٢٥٠)، (ح ٢٤٣).

(٣) في «مسند الشهاب» (٥/٢)، (ح ٧٧١) من طريق عباس بن عامر القصباني: حدثني قيس بن كعب بن معن بن عبد الرحمن به.

(٤) وأخرجه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (٥٨٥/٢)، (ح ١١٥٣) من طريق عباس بن عامر القصباني قال: حدثني قيس بن كعب، عن معن بن عبد الرحمن، عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً به.

وكل هؤلاء أخرجوه من طريق عباس القصباني ووقع خلاف في تسمية شيخه، فوقع عند ابن الأعرابي ومن طريقه القضاعي في المسند بأنه «قيس بن كعب» ووقع عند =

قيس بن كعب^(١) عن معن بن عبدالرحمن^(٢) عن أبيه^(٣) عن ابن مسعود رفعه، ولفظ القضاء: «ولا نقص مال من صدقة»^(٤) وليست هذه الجملة عند العسكري.

وعنده^(٥) من جهة عبدالله بن المعتز^(٦) قال: سمعت المنتصر^(٧) يقول:

- = ابن شاهين ومن طريقه الديلمي باسم «قثم بن كعب».
- والصواب الأول وهو قيس بن كعب؛ ومما يدل على ذلك أن الأزدي أورد له هذا الحديث وضعفه به فيما نقله ابن حجر في ترجمة قيس بن كعب من «اللسان» (٤٠٥/٤) وأورد له هذا الحديث في ترجمته بالإسناد المذكور عن ابن الأعرابي والقضاعي.
- والحديث ضعيف بهذا السند؛ فإن قيساً هذا ضعفه الأزدي وقال الذهبي: لا يكاد يعرف. «الميزان» (٣٩٧/٣).
- والراوي عنه عباس القصباني لم أجد من ترجمه.
- (١) قيس بن كعب هكذا ذكره في «الميزان» وقال: «عن معن بن عبدالرحمن لا يكاد يعرف». (٣٩٧/٣).
- (٢) معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، أبو القاسم القاضي، ثقة من كبار السابعة. خ م. «التقريب» (ص ٩٦٣).
- (٣) عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي الكوفي، ثقة من صغار الثانية، مات سنة تسع وسبعين، وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً. ع. «التقريب» (ص ٥٨٧).
- (٤) يعني أن هذه الزيادة وردت عند القضاء دون العسكري، وكذلك هي عند الديلمي كما نبه السخاوي على ذلك في مطلع التخريج.
- وقد أوردتها فيما يأتي على أنها حديث مستقل برقم (٩٩٨).
- ووقع عند (م): «ولا نقص من المؤمن صدقة».
- (٥) أي: العسكري.
- وأخرجه من طريقه الخطيب في «تاريخه» (١٢٠/٢) قال: نبأنا محمد بن يحيى قال: سمعت عبدالله بن المعتز يقول: قال المنتصر بالله: والله ما عز ذو باطل ولو طلع القمر من جبينه، ولا ذل ذو حق ولو أطبق العالم عليه.
- (٦) هو: عبدالله بن المعتز بالله أمير المؤمنين، واسمه: محمد بن جعفر المتوكل على الله بن أبي إسحاق المعتصم بالله، يكنى أبا العباس، كان متقدماً في الأدب، عزيز العلم، بارع الفضل، حسن الشعر. توفي سنة (٢٩٦هـ)، انظر: «تاريخ بغداد» (٩٥/١٠).
- (٧) المنتصر بالله الخليفة، أبو جعفر وأبو عبدالله، محمد بن المتوكل على الله، جعفر بن المعتصم محمد بن هارون الرشيد الهاشمي العباسي، وأمّه أم ولد رومية، اسمها: حبشية. مات (٢٤٨هـ).
- =

«والله ما عز ذو باطل ولو^(١) طلع القمر من جبينه، ولا ذل ذو حق، ولو اتفق العالم عليه».

٩٤٤ حديث: «ما أعلم ما خلف جداري هذا».

قال شيخنا: «لا أصل له»^(٢).

قلت: ولكنه قال في «تلخيص تخريج الرافعي»^(٣) عند قوله في الخصائص: «ويرى من وراء ظهره كما يرى من قدامه» هو في الصحيحين^(٤) وغيرهما^(٥) من حديث أنس وغيره^(٦)، والأحاديث الواردة في ذلك مقيدة بحالة

= وكانت خلافته ستة أشهر وأياماً. «سير أعلام النبلاء» (٤٢/١٢).

(١) في (م): «ولا» وهو خطأ.

(٢) لم أقف عليه.

وقد نقله عنه المناوي في «فيض القدير» (١٤٦/١) فقال: قال الحافظ ابن حجر: وأما ما اشتهر من خبر لا أعلم ما وراء جداري فلا أصل له، ويفرض وروده فالمراد به أنه لا يعلم الغيب إلا بإطلاعه تعالى له.

وقال الحافظ السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٥٦٥/٢): لا أعلم له إسناداً.

(٣) المطبوع بعنوان «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (٣٠١/٣).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها (١٤٥/١)، (ح ٧١٨) و«صحيح مسلم»، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها (٣٢٤/١)، (ح ٤٣٤) كلاهما من حديث أنس مرفوعاً واللفظ لمسلم: «أتموا الصفوف فإني أراكم خلف ظهري».

(٥) أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٥٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (ح ٨٩٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣٨٠/١)، (ح ١٣٧٥)، والسرّاج في «مسنده» (٢٤٠)، برقم (٧٢٠)، ط... إرشاد الحق، كلهم من حديث أنس مرفوعاً وفيه: «أقيموا صفوفكم وتراصوا فإني أراكم من وراء ظهري».

(٦) ثبت أيضاً من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة (٩١/١)، (ح ٤١٨).

ومسلم أيضاً في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها (٣١٩/١)، (ح ٤٢٤) كلاهما من طريق مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «هل ترون قبلتي ها هنا فوالله ما يخفي علي ركوعكم ولا سجودكم فإني لأراكم من وراء ظهري».

الصلاة، وبذلك يجمع بينه وبين قوله: «لا أعلم ما وراء جداري». انتهى.

وهذا مشعر بوروده على أنه على تقدير وروده لا تنافي بينهما لعدم تواردهما على محل واحد، إذ الظاهر من^(١) الثاني أن معناه: نفي علم المغيبات مما لم يُعلم به، فإنه ﷺ قد أخبر بمغيبات كثيرة كانت وتكون وحينئذ فهو نظير: «لا أعلم إلا ما علمني الله ﷻ»^(٢) ولكن قد مشى

= والحديث عند مالك في «الموطأ» (٢١٦/١)، (ح ٥٥٢) ومن طريقه أحمد في «المسند» (٤٦٣/١٤)، (ح ٨٨٧٧).

وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤١/١)، (ح ٤٧٤) بلفظ: صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر فلما سلم نادى رجلاً كان في آخر الصفوف فقال: «يا فلان ألا تتقي الله، ألا تنظر كيف تصلي؟ إن أحدكم إذا قام يصلي إنما يقوم يناجي ربه فلينظر كيف يناجيه، إنكم ترون أني لا أراكم، إني والله لأرى من خلف ظهري كما أرى من بين يدي».

(١) سقطت من (م).

(٢) ورد هذا اللفظ في قصتين:

الأولى: أوردها الحافظ في «الفتح» (٣٦٤/١٣) من طريق ابن إسحاق، وأسندها ابن هشام في «السيرة النبوية» (٥٢٣/٢) عنه بسند حسن فقال:

حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رجال من بني عبد الأشهل أن زيد بن اللصيت - وهو من المنافقين - قال: أليس محمد يزعم أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء وهو لا يدري أين ناقتة، فلما سمعه رسول الله ﷺ قال: «واني والله ما أعلم إلا ما علمني الله، وقد دلني الله عليها وهي في الوادي في شعب كذا وكذا وقد حبستها شجرة بزمامها فانطلقوا حتى تأتونني بها»، فذهبوا فجاءوا بها... باختصار في قصة طويلة.

والثانية: عند أبي الشيخ في «العظمة» (١٤٦٨/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣٨/١٧) في قصة ذي القرنين وهو طويل وفيه: «إنما أنا عبد لا أعلم إلا ما علمني ربي ﷻ».

كلاهما أخرجاه من طريقين عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عن سعيد بن مسعود عن رجلين، من كندة وتجب عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

وسنده ضعيف جداً فيه علل:

فالإفريقي ضعيف عند أهل الحديث كما قال الترمذي. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٠٣/٢)، و«التقريب» (ص ٥٧٨).

= وفيه جهالة الشيخين.

ابنُ الملقن^(١)، وقلّده شيخنا على أن معناه: نفى الرؤية من خلفه^(٢)، ومع ذلك فلا تنافي بينهما أيضاً إن مشينا على ظاهر الأول في تقييده بالصلاة؛ لكونه فيها لا حائل بينه وبين المأمومين، وإن كان ابن الملقن لم ينظر لهذا، بل جعل الأول مقيداً للثاني، والظاهر ما قلته^(٣).

أما على قول مجاهد^(٤) أن ذلك كان واقعاً في جميع أحواله ﷺ فلا؛

= وأما سعيد بن مسعود - هكذا جاء في سند ابن عساكر - فلم أعرفه وأظنه (سعد بن مسعود الكندي التجيبي) فقد جاء مصرحاً بنسبته عند أبي الشيخ في العظمة وتسميته بـ (سعد) فإن يكن هو فهو مختلف في صحبته.

وقال الألباني عن سند الحديث: ضعيف جداً وهو مظلم، وسعيد لم أعرفه. «السلسلة الضعيفة» (١١٩٨/٣).

(١) لم أقف عليه.

(٢) يرى ابن حجر أن الرؤية الخلفية حقيقية مقيدة بحال الصلاة كما في «التلخيص الحبير» (٣٠١/٣). و«فتح الباري» (٥٧٢/١). وقوله في «الفتح» بعد أن ذكر أقوالاً عدة واختار منها أن: الصواب المختار أنه محمول على ظاهره وأن هذا الإبصار إدراك حقيقي خاص به ﷺ انخرقت له فيه العادة، وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة.

(٣) في (م): «قلت».

(٤) وهذا القول نسب له السخاوي هنا وفي «الأجوبة المرضية» (٥٦٥/٢) لكن الذي وقفت عليه من قول مجاهد تخصيصه الرؤية في الصلاة، وأما ما ورد عنه بالإطلاق فمُنكر لا يصح وبيان ذلك:

أن الأثر أخرجه الحميدي في «مسنده» (١٩٢/٢)، (ح ٩٩٢) وهو في «المطالب العالية» (٨٤/١٥)، برقم (٣٦٧٦): ثنا ابن عيينة عن داود بن شابور وحميد الأعرج وابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﷺ: ﴿وَتَقَبَّلَكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾ قال: كان رسول الله ﷺ يرى من خلفه في الصلاة كما يرى من بين يديه.

ومن طريق ابن عيينة الخلال في «السنة» (١٩٨/١)، (ح ٢١٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣٤٧/١٨).

وتابع ابن عيينة ورفاء بن عمر الشكري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به. أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٤١٢/١٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٢٩/٩)، (ح ١٦٠٣١).

والأثر صحيح رجاله ثقات وهو على صورة المرسل.

وخالفهم الليث بن أبي سليم فرواه عن مجاهد ﴿وَتَقَبَّلَكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾ قال: =

على أن بعضهم زعم أن المراد بالأول خَلْقٌ علمٍ ضروري له بذلك، والمختار حملة على الحقيقة، ولذلك قال الزين ابن المنير: «إنه لا حاجة إلى التأويل؛ فإنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة».

وقال القرطبي^(١): «إن حملة على ظاهره أولى؛ لأن فيه زيادةً في كرامة النبي ﷺ».

فإن قيل: قد روي أنه ﷺ ورد عليه وفد عبد القيس وفيهم غلام وضيء^(٢) فأقعده وراء ظهره^(٣).

فالجواب: أنه مع كونه روي مسنداً ومرسلاً والحكم عليه بالنكارة، مع

= كان يرى من خلفه، كما يرى من قدامه. هكذا أطلق ولم يقيد بحال الصلاة. رواه عنه الثوري كما في «تفسيره» (ص ٢٣٠) ومن طريقه ابن جرير في «التفسير» (٤١٢/١٩)، وابن عبد البر في «التمهيد بإسناده» (٣٤٧/١٨).

والرواية هذه منكرة المتهم بها هو الليث وفيه مقال مشهور، فإنه متى انفرد بحديث لا يحتج بمثله فكيف إذا خالف؟!.

فنسبة القول لمجاهد بأن النبي ﷺ كان يرى من خلفه في جميع أحواله لا يصح؛ لعدم ثبوته عنه، بل الذي صح عنه هو تخصيص الرؤية من خلفه حال الصلاة، وهو موافق لما ثبت في الصحيحين، والله والموفق.

(١) في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥٨/٢). وقوله: «على ظاهره»؛ يعني: أنه يرى بعين البصر والحقيقة وليس معنى أرى أعلم كما ذكر هو.

(٢) في (م): «صبي».

(٣) رواه ابن شاهين في الأفراد كما قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣١٤/٣) ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص ١٠٦) من طريق عباس بن محرز قال: حدثنا أبو أسامة عن مجالد بن سعيد عن الشعبي قال: قدم وفد... فذكره.

والحديث ضعيف بهذا السند فيه ثلاث علل:

الأولى: جهالة عباس بن محرز كما نص على ذلك ابن القطان. انظر: «البدر المنير» (٥١١/٧).

والثانية: مجالد بن سعيد فيه مقال مشهور/وقد سبق.

والثالثة: الإرسال والمرسل من أقسام الضعيف.

والحديث أورده ابن القطان في أحكام النظر وقال: هذا حديث ضعيف؛ فإن من دون أبي أسامة لا يعرف، ومجالد ضعيف وهو مع ذلك مرسل. «البدر المنير» (٥١١/٧).

وقال ابن الصلاح: ضعيف لا أصل له. «البدر المنير» (٥١١/٧).

ذلك قد^(١) فعله ﷺ إن صح كما قال ابن الجوزي: «ليسن أو لأجل غيره». وقد أطلت الكلام على هذا الحديث في بعض «الأجوبة»^(٢).

٩٤٥ [ل ١٦٠ أ] حديث: «ما أفلح صاحب عيال قط».

الدليمي^(٣).....

(١) سقطت من (ز).

(٢) المطبوع باسم «الأجوبة المرضية» فيما سئل السخاوي عنه من «الأحاديث النبوية» (٥٦٥/٢ - ٥٦٩).

(٣) في «المسند» (ل ٢١٧/أ) نسخة لا له لي). قال أخبرناه الإمام والدي: أخبرنا نصر بن حمد بن مرثد: أخبرنا أبو طاهر بن سلمة: حدثنا أبو محمد عدي بن عبدالله بن عدي الحافظ ببخارى: حدثني أبي إملاء: حدثنا علي بن الخليل بن أحمد بن الخليل الهمداني: حدثنا موسى بن عمر بن علي الجرجاني: حدثنا عثمان بن طالوت: حدثنا أيوب بن نوح به.

هكذا أخرجه الدليمي بسنده عن والده وهو سند مظلم لم أجد من ترجمهم من دون سعيد المقبري عدا عثمان بن طالوت وموسى بن عمر الجرجاني وعدي الجرجاني. فالأول وهو: عثمان بن طالوت ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥٤/٨) ووصفه بأنه أحفظ من أبيه.

وأما موسى بن عمر الجرجاني ترجمه الجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص ٤٢٢)، والذهبي في «تاريخه» (٤٧٨/٢٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وعدي الجرجاني ترجمه الجرجاني في «تاريخه» (ص ٢٤٣) وقال: روى عن أبيه والفاكهي، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

ثم روى له هذا الحديث من طريقه بغير إسناد الدليمي السابق فقال الجرجاني: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الشروطي: حدثنا أبو محمد عدي بن عبدالله بن عدي الجرجاني: ثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن سيف العصار بجرجان: حدثنا أحمد بن حفص بن عمر السعدي: حدثني أحمد بن سلمة الكسائي: حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما أفلح صاحب عيال قط».

والحديث أخرجه أيضاً ابن عدي في «الكامل» (١٨٩/١) لكن من طريق أحمد بن حفص السعدي عن أحمد بن سلمة بهذا الإسناد.

وقال: هذا منكر عن النبي ﷺ، وأحمد بن سلمة هذا له من المناكير عن الثقات غير ما ذكرت، وليس هو ممن يحتج بروايته.

وقال في مطلع ترجمته: ... حدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الحديث.

(١٨٩/١).

من حديث أيوب بن نوح المَطَّوْعِي^(١) عن أبيه^(٢) عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وذكره ابن عدي^(٣) في ترجمة أحمد بن سلمة^(٤) الكوفي^(٥) فقال: «إن أحمد بن حفص السعدي^(٦) حدثه عنه عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بهذا»، قال: «وهو عن النبي منكر؛ إنما هو من كلام ابن عيينة»^(٧).

قلت: وصح قوله ﷺ: «وأي رجل أعظم أجراً من رجل له عيال يقوم عليهم حتى يغنيهم الله من فضله»^(٨).

= والحديث رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق الجرجاني بسنده (٢٨١/٢). وقال: «هذا حديث باطل عن رسول الله ﷺ ما قاله قط، وأقواله على ضد هذا، وإنما يروى نحو هذا عن سفيان».

(١) لم أجد من ترجمه، وقال السمعاني في «الأنساب» (٣٢٦/٥، ٣٢٧): المَطَّوْعِي: بضم الميم، وتشديد الطاء المهملة وفتحها. وكسر الواو، وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى المَطَّوْعَة وهم: جماعة فرَّغوا أنفسهم للغزو والجهاد ورابطوا في الثغور، وتطوعوا بالغزو فقصدوا الغزو في بلاد الكفر لا إذا وجب عليهم وحضر إلى بلادهم.

(٢) لم أجد من ترجمه أيضاً وانظر: ما تقدم عند حديث رقم (٦٤).

(٣) في «الكامل» (١٨٩/١). (٤) في (م): «مسلمة» وهو خطأ.

(٥) أبو عمرو الكوفي كان بجرجان سكن سليمان أباذ وحدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الحديث.. المصدر السابق.

(٦) أحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي، صاحب مناكير، قال حمزة السهمي: لم يعتمد الكذب. «ميزان الاعتدال» (٩٤/١).

وقد انقلب اسمه في (م) فصار: أحمد بن سعد الحفص.

(٧) كذا قال ابن عدي في «الكامل» (١٨٩/١) وعند ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢٠٦٢/٥): وهذا كلام ابن عيينة في القصة المشهورة مع ابن مناذر الشاعر.

(٨) ليس هذا من قول النبي ﷺ، إنما هو مدرج من قول بعض الرواة، وهو أبو قلابه عبدالله بن زيد الجرمي أدرجه بعد روايته لحديث ثوبان مرفوعاً بلفظ:

أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله.

قال أبو قلابه: بدأ بالعيال، ثم قال أبو قلابه: فأَي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق =

٩٤٦ حديث: «ما أكرم شاب شيخاً إلا قبض الله له»^(١) من يكرمه عند

سنته»^(٢).

الترمذي^(٣) من حديث يزيد بن بيان^(٤) عن أبي الرِّحَال^(٥) عن أنس به مرفوعاً، وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد^(٦).

= على عيال له صغار يعفهم أو ينفعهم الله به ويغنيهم.

هذا الحديث بذكر قول أبي قلابة أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم أو حس نفقتهم عنهم (٢/٦٩١)، (ح ٩٩٤) من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان به مرفوعاً.

(١) سقطت من (م). (٢) في (م): «سر».

(٣) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في إجلال الكبير (ص ٤٥٧)، (ح ٢٠٢٢).

(٤) يزيد بن بيان العقيلي بالضم، أبو خالد البصري، ضعيف من التاسعة. ت. «التقريب» (ص ١٠٧٢).

(٥) كذا الأصل و(م) و(د) وتحرفت في (ز) إلى: «أبي الرجال».

وأبو الرِّحَال بفتح الراء وتشديد المهملة الأنصاري البصري، اسمه: محمد بن خالد وقيل خالد بن محمد. ضعيف من الخامسة. ت. «التقريب» (ص ١١٥٤).

(٦) وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في العمر والشيب (ص ٥٣)، (ح ١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٩٤/٦)، (ح ٥٩٠٣)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص ٤١٨)، (ح ٢٧٦)، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» (ص ٣٧)، (ح ٤٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٧٥/٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢٧/٣)، والقضاعى في «مسند الشهاب» (٢٠/٢)، (ح ٨٠٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٢/١٣)، (ح ١٠٤٨٥)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٥١٦/٢)، (ح ٣٩٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣/٥٠) كلهم من طريق يزيد بن بيان قال: ثنا أبو الرِّحَال الأنصاري عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به: يزيد بن بيان.

ومثله قول العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

وقال ابن عدي: وهذا الحديث لا يعرف إلا من رواية يزيد عن أبي الرجال.

فالحديث مما تفرد به يزيد عن أبي الرجال وهما ضعيفان كما قال المصنف.

فالأول وهو: يزيد بن بيان قال عنه البخاري: فيه نظر، وضعفه الدارقطني، =

قلت: وهو وشيخه ضعيفان.

وقد رواه حَزْمُ بن أبي حَزْمِ القُطَعي^(١) عن الحسن البصري من قوله^(٢).

٩٤٧ حديث: «ما أنصف القارئ المصلي».

قال شيخنا: «لا أعرفه، ولكن يغني عنه قوله ﷺ: «لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن» وهو صحيح من حديث البياضي في «الموطأ»^(٣) وأبي داود^(٤)

= وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير التي إذا سمعها من الحديث صناعته لا يشك أنها معمولة أو مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الحافظ كما في التقريب: ضعيف.

انظر: «ضعفاء العقيلي» (٤)، رقم (١٩٩٠)، ط.. السلفي، «المجروحين» (١٠٩/٣)، «تهذيب الكمال» (٩٦/٣٢)، و«الميزان» (٤٢٠/٤)، «التقريب» (ص ١٠٧٢).

وشيخه أبو الرحال: خالد بن محمد الأنصاري - ويقال: محمد بن خالد - قال فيه البخاري: عنده عجائب، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي منكر الحديث، وقال الذهبي وابن حجر: ضعيف.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٧٢/٣)، «الجرح والتعديل» (٢٤٢/٧)، «تهذيب الكمال» (٣١٠/٣٣)، «الكاشف» (٤٢٦/٢)، «التقريب» (ص ١١٥٤).

فالحديث ضعيف لتفرد الضعيفين به، وقد سبق تضعيف الترمذي له بقوله: «غريب». واستنكره ابن عدي في ترجمة أبي الرحال فقال: «لأبي الرحال من الحديث مقدار خمسة إلا أن الذي أنكرت عليه هذا الحديث»، «الكامل» (٢٧٩/٧). وأورده الذهبي في «السير» (٣١/١٥) وقال عقبه: إسناده واه. وأعله المصنف بهما.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥١٧).

وقع في (م): «القطعي» وهو خطأ.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) باب العمل في القراءة (٨٧/١)، (ح ٢٢٥) الموطأ رواية أبي مصعب الزهري: حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي حازم التمار عن البياضي: أن رسول الله ﷺ خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة وقال: «إن المصلي يناجي ربه فلينظر ما يناجيه به ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن».

(٤) الذي وجدته في سنن أبي داود ليس من رواية البياضي كما يفهم من عزو الحافظ، بل الذي عنده من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أخرجه في كتاب الصلاة، باب في =

وغيرهما». وقال في موضع آخر: «لم يثبت لفظه وثبت معناه».

قلت: وحديث البياضي^(١) عند أبي عبيد في «فضائل القرآن»^(٢) من جهة أبي (حازم)^(٣) التمار عنه قال: خرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم فقال: «إن المصلي يناجي ربه فلينظر بما يناجيه، ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن». ومن حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير رفعه رسلاً مثله^(٤).

وللبیهقي في «الشعب»^(٥) بسند ضعيف عن علي مرفوعاً: «لا يجهر

= رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (ص ٢٢٨)، (ح ١٣٣٢).

وقد أصاب المؤلف في عزو الحديث لأبي داود من حديث أبي سعيد في آخر التخریج وسيأتي الكلام عليه.

(١) وقع في الأصل و(د) و(ز) البياض من دون ياء النسبة وفي (م): «البياضي». والبياضي هو: فروة بن عمرو بن وُدْقَة بن عبيد بن غانم بن بياضة الأنصاري البياضي، شهد بدرًا والعقبة، وقد آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبين عبدالله بن مخزومة العامري. انظر: «الإصابة» (٥٣٧/٨).

(٢) (ص ١٦٨) من طريق الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي حازم التمار عن البياضي أن رسول الله: فذكر الحديث وفيه قصة. وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٣٦٣/٣١)، (ح ١٩٠٢٢) النسائي في «الكبرى» (٢٨٨/٧)، (ح ٨٠٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (٢١١/٤)، (ح ٢٤١٠) كلهم من طريق مالك به.

والحديث صحيح رجاله ثقات.

قال ابن عبد البر في التمهيد: حديث البياضي ثابت صحيح. (٣١٩/٢٣).

(٣) وقع في الأصول عندي (أبي حاتم) وهو خطأ، الصواب: «أبي حازم» كما في المصادر وفي ترجمته.

وهو أبو حازم الغفاري مولا هم التمار المدني، روى عنه محمد بن إبراهيم التيمي، وثقه العجلي وأبو داود وابن حبان وابن عبد البر.

انظر: «معرفه الثقات» للعجلي (٣٩٤/٢)، ثقات ابن حبان (٢١٨/٤) و«تهذيب الكمال» (٢١٨/٣٣).

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٦٨) قال: ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي به رسلاً.

(٥) لم أره في الشعب بهذا اللفظ وإنما هو عنده باللفظ الذي سيعزوه لأبي عبيد وهو =

بعضكم على بعض بالقراءة قبل العشاء وبعدها، وهو عند الغزالي في الإحياء بلفظ: «بين المغرب والعشاء»^(١).

وأخرجه أبو عبيد^(٢) من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يرفع الرجل صوته بالقراءة في الصلاة، قبل العشاء الآخرة وبعدها؛ يغلط»^(٣) أصحابه.

ولأبي داود^(٤) من حديث إسماعيل بن أمية^(٥) عن أبي سلمة^(٦) عن

= كذلك بالسند نفسه من طريق خالد عن مطرف، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، أن رسول الله ﷺ: «نهى أن يرفع الرجل...» (٢١٢/٤)، (ح ٢٤١٣). زاد البيهقي في روايته «في الصلاة» بعد قوله: «أصحابه». وهي ليست عند أبي عبيد. (١) «إحياء علوم الدين» (٢٧٩/١).

(٢) في «فضائل القرآن» (ص ١٦٩) من طريق خالد بن عبدالله قال: أخبرنا مطرف عن أبي إسحاق عن الحارث، عن علي ﷺ قال: نهى... فذكر الحديث. ورواه أحمد في «المسند» (٩٠/٢)، (ح ٦٦٣) ومسند في «مسنده» كما في «المطالب» (٤٠٩/٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٨٤/١)، (ح ٤٩٧)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٥٢/٢) كلهم من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي به مرفوعاً. والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٤٣/٢) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى وفيه الحارث وهو ضعيف».

والحارث هو ابن عبدالله الأعور الهمداني الكوفي ضعيف متروك في الحديث؛ قال عنه أبو إسحاق السبيعي: كذوب. وكذبه ابن المديني. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج بحديثه. وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن علي غير محفوظ، وقال الحافظ: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧٩/٣)، «الكامل» (١٨٦/٣)، «المجروحين» (١٢٢/١)، «الميزان» (٤٣٥/١)، «التقريب» (ص ٢١١).

(٣) تحرفت في (م) إلى: «بلفظ».

(٤) في «سننه»، كتاب الصلاة، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (ص ٢٢٨)، (ح ١٣٣٢). ثنا الحسن بن علي: حدثنا عبدالرزاق: أخبرنا معمر عن إسماعيل به.

(٥) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ثقة ثبت من السادسة، مات سنة أربع وأربعين وقيل قبلها. ع. «التقريب» (ص ١٣٧).

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٦٦).

أبي سعيد الخدري قال: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستر وقال: «ألا إن كلكم مناج ربه، فلا يؤذین بعضهم بعضاً، ولا يرفع بعضهم على بعض في القراءة» أو قال: «في الصلاة» [ل١٦٠/ب] وأخرجه النسائي في فضائل القرآن من «سننه»^(١) أيضاً.

٩٤٨ حديث: «ما أهدى مسلم لأخيه هدية»^(٢) أفضل من كلمة حكمة.

البيهقي في «الشعب»^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، والديلمي^(٥)، وآخرون^(٦) من حديث عبدالله بن عمرو به مرفوعاً.

(١) الكبرى، كتاب فضائل القرآن، ذكر قول النبي ﷺ: «لا يجهر بعضهم على بعض في القرآن» (٢٨٨/٧)، (ح٨٠٣٨). من طريق عبدالرزاق به.

وهو في «المصنف» له (٤٩٨/٢)، (ح٤٢١٦) وعليه مدار هذا الحديث ومن طريقه أخرجه الأئمة في مصنفاتهم:

كأحمد في «المسند» (٣٩٨/١٨)، (ح١١٨٩٦) وعبد بن حميد في «المسند» (ص٢٧٨)، (ح٨٨٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٠/٢)، (ح١١٦٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣١٠/١)، والبيهقي في «الشعب» (٢١٢/٤)، (ح٢٤١٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٣١٨/٢٣).

والحديث صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

ووافقه الذهبي بقوله: على شرطهما.

وصححه ابن خزيمة بإخراجه له في «صحيحه» كما سبق، وقال ابن عبدالبر في «التمهيد»: ثابت صحيح. (٣١٩/٢٣).

(٢) سقطت من (م).

(٣) (٢٦٤/٣)، (ح١٦٢٩).

(٤) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» «حاشية المسند» (١٠٠/٤).

(٥) في «المسند» (٢١٨/١) نسخة لا له (لي).

(٦) كابن بشران في «أمالیه» (٢٧/٢)، (ح١٠١٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١٠/٣٧).

ومدار أسانيدهم على إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن عبيدالله بن عمرو مرفوعاً به بزيادة: «يزيده الله بها هدى، أو يرده بها عن ردى».

وسنده ضعيف فيه علتان:

الأولى: ضعف إسماعيل بن عياش في روايته عن غير أهل بلده كما هو الحال في =

= هذا الإسناد؛ فإن عمارة بن غزية الأنصاري مدني من المدينة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥٨/٢١).

وأما عن حال ابن عياش فانظر المراجع في ذلك تحت حديث رقم (٨٠٤).

والعلة الثانية: الانقطاع بين عبيد الله بن أبي جعفر وعبد الله بن عمرو.

نص على ذلك البيهقي في «الشعب» (٢٦٤/٣) عقب رواية الحديث فقال: «وفي إسناد هذا الحديث إرسال بين عبيد الله، وعبد الله».

وأشار إلى الانقطاع ابن عساكر في «تاريخه» (٤١٠/٣٧) فقال عقب رواية الحديث: قال البحيري هكذا قال عن ابن أبي جعفر عن عبد الله بن عمرو وبلغني أن عبيد الله ولد في سنة ستين وهو من سبي أطرابلس الغرب.

قلت: وعبد الله بن عمرو كانت وفاته سنة (٦٥)، نص عليه ابن زبر في «مولد العلماء ووفياتهم» (١٨٠/١)، وابن حجر في «الإصابة» نقلاً عن الواقدي (٣١١/٦) فلم يدرك عبيد الله من حياة شيخه الصحابي سوى خمس سنين.

وللحديث شواهد عن أنس وعبد الله بن عباس وزيد بن أسلم مرسلاً:

فأما حديث أنس فأخرجه تمام في الفوائد (١٨٢/١)، (ح ٤٢٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٦٠/٢)، (ح ١٣١٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٦٣/١٧) كلهم من طريق أبي يزيد خلاد بن محمد بن هانئ بن واقد الأسدي: ثنا أبي محمد بن هانئ: ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي البالسي: ثنا خصيف عن عكرمة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أفضل الهدية أو أفضل العطية الكلمة من كلام الحكمة يسمعها العبد ثم يتعلمها ثم يعلمها أخاه خيراً له من عبادة سنة على نيتها».

وسنده واه؛ فيه علل:

أبو يزيد خلاد لم أقف على حاله.

وأبوه محمد بن هانئ ترجمه ابن أبي حاتم وقال: «سمع منه أبي»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. «الجرح والتعديل» (١١٧/٨).

وعبد العزيز القرشي البالسي اتهمه أحمد بن حنبل وأمر بالضرب على أحاديثه وقال عنها: كذب. أو قال: موضوعة. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: سائر أحاديثه ليس لها أصول ولا يتابعه الثقات عليها، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به بحال.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣١٨/٣)، «المجروحين» (١٣٨/٢)، «الكامل» (٢٨٩/٥)، «الميزان» (٦٣١/٢).

والشاهد الثاني: من حديث عبد الله بن عباس أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٣/١٢)،

(ح ١٢٤٢١) من طريق عمرو بن الحصين العقيلي: ثنا إبراهيم بن عبد الملك السلمي =

= عن قتادة عن عزرة الخزاعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «نعم العطية كلمة حق تسمعها ثم تحملها إلى أخ لك مسلم فتعلمها إياه».

والحديث ضعف العراقي إسناده بعدما عزاه للطبراني في «الكبير» كما في «المغني» (١٨/١)، (ح ٤٧) من غير أن يفصح عن علته.

لكن أبان الهيثمي عن علته في «المجمع» (٤٠٦/١) فقال: «فيه عمران بن الحصين العقيلي وهو متروك».

قلت: وهو كما قال؛ فقد وهّاه أبو زرعة. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن عدي: حدث بغير حديث عن الثقات منكر.

وقال ابن حجر كما في التقريب: متروك الحديث.

انظر «الجرح والتعديل» (٢٢٩/٦)، «الكامل» (١٥٠/٥)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٣/٣)، «التقريب» (ص ٧٣٣).

وأما آخرها وهو حديث زيد بن أسلم مرسلاً:

رواه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص ٤٨٧)، (ح ١٣٨٦) قال: أخبرنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: نعم الهدية ونعم العطية الكلمة من كلام الحكمة يسمعها الرجل المسلم ثم ينطوي عليها حتى يهديها لأخيه.

وتابعه موسى بن عبيدة عند هناد في «الزهد» (٣٠٠/١)، (ح ٥٢٩)، وابن عمشليق في جزئه (ص ٢١)، (ح ٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٥٨/٢)، (ح ١٣١١).

وسنده ضعيف من أجل الإرسال، وعبدالرحمن بن زيد ضعفه الواقدي وابن المديني جداً، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: كان في نفسه صالحاً وفي الحديث وأهياً.

وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه لسوء حفظه بالأسانيد، وقال: هو رجل صناعته العبادة، والتقشف والموعظة، والزهد.

انظر: «الطبقات» (٤١٣/٥)، «الجرح والتعديل» (٢٣٣/٥) «صحيح ابن خزيمة» (٢٣٣/٣).

فهذه الطرق ضعيفة لا تنهض للاحتجاج مع أنها قد تدل على أن للحديث أصلاً ولعله ما ورد عن أبي عبدالرحمن عبدالله بن يزيد الحبلي من قوله فالتبس على بعض الرواة فظنه حديثاً فرفعه.

وأثر أبي عبدالله الحبلي رواه الدارمي في «مسنده» (٣٦٣/١)، برقم (٣٦٧) قال:

أخبرنا عبدالله بن يزيد ثنا حيوة: أخبرنا شرحبيل بن شريك المعافري أبو محمد البصري أنه سمع أبا عبدالرحمن عبدالله الحبلي يقول: «ليس هدية أفضل من كلمة

حكمة تهديها لأخيك».

٩٤٩ حديث: «ما أُوذِيَ أحد ما أُوذِيَ في الله ﷺ».

أبو نعيم في «الحلية» عن أنس به مرفوعاً^(١)، وأصله في البخاري^(٢).

= وسنده حسن من أجل شرحبيل بن حسن فإنه صدوق؛ قال عنه النسائي: ليس به بأس. وقال الذهبي وابن حجر: صدوق. وبقية الأثر رجاله ثقات.

انظر: «تهذيب الكمال» (٤٢٢/١٢)، «الكاشف» (٤٨٣/١)، «التقريب» (ص ٤٣٣).
(١) «حلية الأولياء» (٣٣٣/٦) وعزاه له الديلمي في «المسند» (٢٢٤/١) ب نسخة لا له لي من طريق أحمد بن محمد الأزهري: ثنا محمد بن سليمان بن هشام: ثنا وكيع عن مالك عن الزهري عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ما أُوذِيَ أحد مثل ما أُوذِيَ في الله.

قال أبو نعيم عقبه: غريب من حديث مالك؛ تفرد به وكيع. قلت: ووکیع هو ابن الجراح الرؤاسي الكوفي لا يُسأل عن مثله؛ فهو ثقة إمام حافظ، لكن العلة ممن تحته وهما:

محمد بن سليمان الشكري، قال عنه ابن عدي: أحاديثه عامتها مسروقة، سرقها من قوم ثقات ويوصل الأحاديث. «الكامل» (٢٧٦/٦).

واتهمه أيضاً ابن حبان بسرقة الحديث فقال: منكر الحديث بين الثقات، كأنه يسرق الحديث؛ يعمد إلى أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها شيوخهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (٣٠٥/٢).

واتهمه الخطيب بالوضع. كما في «الميزان» (٥٧٠/٣).

ولعل إسناده هذا الحديث مما صنعت يده! قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٥٧٠/٣): ومن أكاذيبه على وكيع، عن مالك، عن الزهري، عن أنس - مرفوعاً: «ما أُوذِيَ أحد ما أُوذِيَ...».

لكن أورد الحديث الذهبي في «الميزان» وجعل بين (مالك) (وأنس) الزهري. ووکیع قد روى هذا الحديث لكن بغير هذا الوجه.

انظر: «تهذيب الكمال» (٣١١/٢٥).

والراوي عنه أيضاً: ضعيف منكر الحديث؛ ذكره ابن عدي في «الكامل» (٢٠٢/١) وقال: حدث بمناكير. وقال الدارقطني منكر الحديث. «سؤالات السلمي» له (ص ١٢٨).

فالحديث بهذا السند موضوع؛ فإن الراوي عن وكيع متهم بسرقة الحديث.

(٢) لم أجده قريباً بهذا اللفظ فيه، ولعله يقصد حديث عائشة أنها قالت للنبي ﷺ: «هل أتى عليك يوم أشد من يوم أحد؟» قال: «لقد لقيت من قومك ما لقيت، وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة...» الحديث، وفيه قصة. أخرجه البخاري في كتاب بدء =

٩٥٠ حديث: «ما اتخذ الله من ولي جاهل، ولو اتخذته لعلمه».

قال شيخنا^(١): ليس بثابت، ولكن معناه صحيح، والمراد بقوله: «ولو اتخذته لعلمه»؛ يعني: لو أراد اتخاذه ولياً لعلمه ثم اتخذته ولياً^(٢).

٩٥١ حديث: «ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال».

قال البيهقي^(٣): رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود^(٤)؛ وفيه ضعف وانقطاع^(٥).

= الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه (١١٥/٤)، (ح ٣٢٣١).

لكن أخشى أن يكون عزوه لحديث الترجمة أنه في البخاري سبق قلم من الحافظ السخاوي أو سهو منه فإن الحديث بنحو هذا اللفظ في «جامع الترمذي» (ص ٥٥٧)، (ح ٢٤٧٢)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٤٢)، (ح ١٥١)، وأحمد في «مسنده» (٢٤٥/٩)، (ح ١٢٢١٢) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ٣٩٢)، (ح ١٣١٧)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (ح ٣٢٣٦٢) وعنه أبو يعلى في «مسنده» (١٤٥/٦)، (ح ٣٤٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٥/١٤)، (ح ٦٥٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٠/١)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٣/٣)، (ح ١٥١٦).

كلهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: لقد أذيت في الله ﷻ وما يؤذى أحد، وأخفت في الله وما يخاف أحد...

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وزاد الألباني: هو على شرط مسلم. «السلسلة الصحيحة» (٢٦٠/٥).

ثم رأيت الشيخ الألباني استغرب قول السخاوي (وأصله في البخاري) فقال: . فلم أدر ما يعني، فإني لا أعلم لأنس قريباً من هذا عنده، وإن كان يعني ما رواه عنه ثابت مرفوعاً بلفظ: «لقد أذيت في الله وما يؤذى أحد، ولقد أخفت في الله وما يخاف أحد...» الحديث فإنه لم يروه البخاري وإنما رواه الترمذي (٢٤٧٤)، وابن ماجه. «السلسلة الصحيحة» (٢٦٠/٥)، (ح ٢٢٢٢).

(١) لم أقف على قوله.

(٢) وهو من أقوال الصوفية وقد سئل عنه ابن حجر الهيتمي في «فتاويه» (٩٣/١) فأطال ببيان معناه.

(٣) في «السنن الكبرى» (١٦٩/٧).

(٤) في (م): «أبي مسعود» وهو خطأ.

(٥) هكذا نقله المؤلف مختصراً، والبيهقي فسر الضعف والانقطاع فقال: وجابر الجعفي =

وقال الزين العراقي في «تخريج منهاج الأصول»: «إنه لا أصل له». وكذا أدرجه ابن مفلح (في)^(١) أول كتابه في «الأصول»^(٢) فيما لا أصل له.

٩٥٢ حديث: «ما استفاد المؤمن من بعد تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته. وإن نظر إليها سرته...» الحديث. ابن ماجه^(٣) والطبراني^(٤)، عن أبي أمامة وسنده ضعيف، ولكن له

= ضعيف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع. (١٦٩/٧). وأخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٩/٧)، (ح ١٢٧٧٢) عن الثوري عن جابر عن الشعبي قال: قال عبدالله: ... فذكره. وإسناده معلول بضعف راويه جابر، وهو ابن يزيد الجعفي، قال عنه ابن سعد: كان ضعيفاً جداً، وقال أحمد: تركه يحيى وابن مهدي، وقال البخاري: تركه ابن مهدي، وقال النسائي والدارقطني: متروك. وكذا قال ابن حجر كما في «المطالب» (١٣٦/٤). وانظر: «ضعفاء البخاري» (ص ٢٩)، «الضعفاء للنسائي» (ص ٧١)، «ميزان الاعتدال» (٣٧٩/١)، «تهذيب التهذيب» (٢٨٣/١). وأما الانقطاع فهو بين الشعبي وابن مسعود فإنه لم يسمع منه. كما نص على ذلك أبو حاتم في المراسيل (ص ١٦٠)، والحاكم صاحب المستدرک. والبيهقي كما سبق في «السنن الكبرى» (١٦٩/٧).

(١) زيادة من (م).

(٢) المطبوع باسم: «أصول الفقه» (٧/١).

(٣) في «سننه»، كتاب النكاح، باب أفضل النساء (ص ٣٢٣)، (ح ١٨٥٧) من طريق علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً به.

(٤) في «المعجم الكبير» (٦٤/٨)، (ح ٧٨٨١). بسند ابن ماجه سواء وفيه «ما استفاد المسلم...» بدل «المؤمن».

وأخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٩/٤٣). من الطريق نفسه.

وسنده ضعيف كما قال المؤلف؛ لأن في إسناده علي بن يزيد الألهاني متفق على ضعفه كما حكاه الساجي، وضعفه ابن معين وابن المديني، وقال أبو حاتم: حديثه منكر، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، وكذا الذهبي رأى أنه لا يترك. انظر: «التاريخ الكبير» (٣٠١/٦)، «الجرح والتعديل» (٢٠٩/٦)، «تهذيب الكمال» =

شواهد تدل على أن له أصلاً^(١).

٩٥٣ حديث: «ما بُدئ بشيء يوم الأربعاء إلا تم».

لم أقف له على أصل، ولكن ذكر برهان الإسلام^(٢) في كتابه «تعليم

= (١٧٩/٢١)، «ميزان الاعتدال» (١٦١/٣).

وقد حكم ابن معين على ضعف مروياته عن القاسم عن أبي أمامة وقال: هي كلها ضعيفة. «تهذيب الكمال» (١٧٩/٢١). والحديث من هذا الوجه.

(١) من شواهد ما جاء عن أبي هريرة وابن عباس:

فأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد في «مسنده» (٣٨٣/١٢)، (ح ٧٤٢١)، والنسائي في الكبرى، كتاب «عشرة النساء»، باب طاعة المرأة زوجها (١٨٤/٨)، (ح ٨٩١٢) عن عمرو بن علي الفلاس، والحاكم في «المستدرک» (١٦٢/٢) من طريق مسدد ثلاثتهم (أحمد بن حنبل والفلاس ومسدد) عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ أي النساء خير؟ قال: الذي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه فيما يكره في نفسها وماله.

هكذا روى القطان عن ابن عجلان هذا الحديث بهذا السند.

وتابع القطان الليث ابن سعد عند النسائي في «الكبرى» (١٦١/٥)، (ح ٥٣٢٤)، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد عند البيهقي في «الكبرى» (٨٢/٧).

واضطرب ابن عجلان في إسناده فرواه عنه القطان عن عجلان أبيه عن أبي هريرة. أخرجها أحمد في «المسند» (٤١١/١٥)، (ح ٩٦٥٨).

فجعل بدل سعيد المقبري أباه عجلان؛ والحمل في هذا على ابن عجلان؛ فإنه اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري كما قال ابن معين.

وقال ابن حجر: صدوق، اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (١١١٩)، «التقريب» (ص ٨٧٧).

ولعل هذا منها والذي يظهر أن الصواب فيه: ما رواه عنه الضحاك بن مخلد والليث ويحيى القطان في أحد وجهيه عنه.

ولعل ما يدل على صوابها متابعة أبي معشر له؛ فقد رواه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وهي متابعة تامة رواها عنه: أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٨٦/٤)، (ح ٢٤٤٤)، والبخاري في «مسنده» (ح ٨٥٣٧).

وتابعهما أيضاً إمام ثقة وهو ابن أبي ذئب، فرواه: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، أخرجها ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩٣٩/٣)، (ح ٥٢٤٤).

(٢) هو: برهان الإسلام النعمان بن إبراهيم من تلامذة صاحب الهداية، مصنف كتاب تعليم المتعلم طريق التعلم، انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢١٩/٤ - ٣٦٥).

المتعلم طريق التعلم^(١) عن شيخه المَرغِينَانِي^(٢) صاحب «الهداية في فقه الحنفية» أنه كان يوقف بداية السبق^(٣) على يوم الأربعاء؛ وكان يروي في ذلك حديثاً ويقول: قال رسول الله ﷺ: «ما من شيء بدئ به يوم الأربعاء إلا وقد تم» قال: وهكذا كان يفعل أبي^(٤) فيروي هذا الحديث بإسناده عن القَوَام أحمد بن عبدالرشيد^(٥). انتهى.

ويعارضه حديث جابر مرفوعاً: «يوم الأربعاء يوم نحس مستمر» أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٦)، ونحوه ما يروي عن ابن عباس أنه: «لا أخذ فيه

(١) (ص ٢٧) وفي (ز): «المتعلم» وهو خطأ، والمثبت هو الصواب. كما في الأصل (م) وهكذا المطبوع.

(٢) هو: علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني برهان الدين المرغيناني العلامة المحقق صاحب الهداية، أقر له أهل مصر بالفضل والتقدم. انظر: ترجمته موسعة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/٦٢٧).

المرغيناني: بفتح الميم، وسكون الراء، وكسر الغين، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح النون، وفي آخرها نون أخرى، هذه النسبة إلى مرغينان، وهي بلدة من بلاد فرغانة، وفرغانة بالفتح ثم السكون وغين معجمة وبعد الألف نون، مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر، متاخمة لبلاد تركستان، بينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً، وتقع اليوم في تركستان الروسية على نهر سرداريا في الاتحاد السوفياتي. انظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/٢٥٩)، و«معجم البلدان» (٤/٢٥٣)، و«بلدان الخلافة الشرقية» (ص ٥٢٠).

(٣) وقع بالأصل و(ز): «السبت» وهو خطأ، والتصويب من (د) و(م) وكذا في المصدر المنقول عنه وهو «تعليم المتعلم» (ص ٢٧) وكذا هي في «طبقات الحنفية» (٤/٢٦٩) وفسرها القاري بـ (الدّرس)، «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٩٤).

وهي كذلك باللغة الأوردية. انظر: «مصباح اللغات قاموس عربي أوردو» (ص ٢٣٥). ثم إنها جاءه على الصواب عند حديث (يوم الأربعاء...) فإن المؤلف أعاد هذا الكلام تحت هذا الحديث من حرف الياء.

(٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥) أحمد بن عبدالرشيد البخاري، الملقب «قَوَامُ الدّين» الإمام والد طاهر الإمام. الجواهر المضية في «طبقات الحنفية» (١/١٨٨) وانظر ترجمته لزماً في: «الطبقات السنية».

(٦) (١/٢٤٣)، (ح ٧٩٧) وفي موضع آخر (٦/٢٨٣)، (ح ٦٤٢٢) من طريق إبراهيم بن =

ولا عطاء»^(١).

- = أبي حية قال حدثني جعفر عن أبيه عن جابر بن عبدالله الأنصاري مرفوعاً به.
ورواه أيضاً أبو عوانة في «مسنده» (٥٧/٤)، (ح ٦٠٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢٣٨/١)، وابن حبان في «المجروحين» (١٠٤/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٠/١٠)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٧٩/١) كلهم من طريق إبراهيم بن أبي حية به.
قال الطبراني في «الأوسط» (٢٤٣/١): لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا إبراهيم بن أبي حية.
قلت: ومثله لا يحتمل تفرده؛ بل ولا يستشهد بمثله؛ فهو منكر الحديث، وقد عده أحمد في الوضاعين، وقال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٣/١)، «الجرح والتعديل» (١٤٩/٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (١٢٨/٣)، «ميزان الاعتدال» (٢٩/١).
وممن حكم بضعفه ابن طاهر في «تذكرة الحفاظ» وقال: إبراهيم بن أبي حية ليس بشيء.
وعده ابن الجوزي من «الموضوعات» واتهم به ابن أبي حية هذا (٧٤/٢).
وأورده ابن رجب في «لطائف المعارف» (ص ١٨٣) وقال لا يصح.
وبضعفه جداً ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣٩٢/٤)، والمناوي في «فيض القدير» (٤٧/١).
(١) هو جزء من حديث طويل يروى عن ابن عباس موقوفاً أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٤٧٩/٤)، (ح ٢٦١٢) قال: حدثنا عمرو بن حصين: حدثنا يحيى بن العلاء: حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن عن أبي صالح: عن ابن عباس قال: يوم الأحد يوم غرس وبناء، ويوم الاثنين يوم السفر، ويوم الثلاثاء يوم الدم، ويوم الأربعاء يوم أخذ ولا عطاء فيه، ويوم الخميس يوم دخول على السلطان، ويوم الجمعة يوم تزويج وباءة.
وسنده واه؛ آفته عمرو بن حصين العقيلي شيخ أبي يعلى؛ قال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث ليس بشيء تركنا الرواية عنه. وقال ابن عدي: هو مظلم الحديث. وقال الدارقطني وابن حجر: متروك.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٩/٦)، «الكامل» (١٥٠/٥)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٢/٣)، «التقريب» (ص ٧٣٣).
والحديث صرح السخاوي بضعفه عند الكلام على حديث يوم الأربعاء... من حرف الباء.
ويلاحظ في متن الحديث الذي عند أبي يعلى أنه قال: «يوم الأربعاء يوم أخذ =

وكلها ضعيفة^(١).

وبلغني^(٢) عن بعض الصالحين ممن لقيناه أنه قال: «اشتكت الأربعاء إلى الله سبحانه تشاؤم الناس بها، فمنحها أنه ما ابتدئ بشيء فيها إلا تم».

٩٥٤ [١/١٦١ أ] حديث: «ما بعث الله نبياً إلا عاش نصف ما عاش النبي قبله».

أبو نعيم في «الحلية»^(٣)، والفسوي في «مشيخته»^(٤)، عن زيد بن أرقم به

= ولا عطاء. واللفظ الذي ذكره السخاوي «لا أخذ فيه ولا عطاء»، وبينهما فرق ظاهر.

والمتن الذي أورده السخاوي جاء من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، أخرجه تمام في «الفوائد» (٢٦٦/١)، (ح ٦٤٧) عن سلام بن سليمان أبي العباس: ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه وفيه: «ويوم الأربعاء لا أخذ ولا عطاء».

وسنده ضعيف فيه علتان: الأولى: ضعف سلام بن سليمان ويقال: ابن سوار الثقفي، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، ووثقه النسائي، وقال ابن عدي: هو عندي منكر الحديث وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال الذهبي: له مناكير، وضعفه ابن حجر في «التقريب» (ص ٤٢٥).

انظر «الجرح والتعديل» (٢٥٩/٤)، «الكامل» (٣١٠/٣، ٣١٢)، «ضعفاء العقيلي» (١٦٠/٢)، «الكاشف» (٤٧٤/١).

فالذي يظهر أنه ضعيف منكر الحديث إذا انفرد كما هو الحال في هذا الحديث؛ فإنه لم يتابع عليه، فهو من مناكيره.

والعلة الأخرى: ضعف عطية العوفي وقد سبق مراراً.

فالحديث لا يصح وقفاً ورفعاً؛ وقد أورده السيوطي في «اللائيء المصنوعة» (٤٤٠/١) وضعفه.

(١) نقل المناوي في «فيض القدير» (٤٧/١) عن السخاوي بأنه قال عن هذه الطرق (كلها واهية).

(٢) عند العجلوني في «كشف الخفاء» (٢١٢/٢): قال العسقلاني: بلغني... فذكره. ولم أقف له على أصل.

(٣) (٦٨/٥).

(٤) لم أعرفها وهو في «تاريخه» من غير هذا الوجه وسيأتي.

على أنه وقع في (م): «النسائي» بدل «الفسوي» على خلاف النسخ كلها.

مرفوعاً، وسنده حسن؛ لاعتضاده^(١).

(١) هذا كلام الحافظ ابن حجر بنصه منقول من أجوبته الحديثية على أسئلة بعض تلامذته (ص ٧٩).

وقوله: حسن لاعتضاده لأن حديث زيد بن أرقم فيه ضعف وتقويته من جهة حديث عائشة الآتي وبيان ذلك:

أن حديث زيد بن أرقم هذا أخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٤٤/٧)، والبزار في «مسنده» (ح ٤٣٤٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٠٠/٥)، (ح ١٩٣٨)، وابن عدي في «الكامل» (٨٢/٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص ١١٧٥)، (ح ٢٩٨١) كلهم من طريق عبيد بن إسحاق قال: نا كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بعث الله نبياً قط إلا عاش نصف الذي عاش النبي الذي قبله».

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن زيد بن أرقم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

وهو ضعيف جداً فإن عبيد بن إسحاق العطار متروك في الحديث؛ قال ابن معين: ليس بشيء، ومرة ضعفه. وقال البخاري: منكر الحديث، ومرة: عنده منكير، وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن.

انظر: ضعفاء البخاري (ص ٨٧) و«التاريخ الأوسط» (٣٠٥/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٠١/٥) «الضعفاء» للنسائي (ص ١٧٠)، «الكامل» (٣٤٧/٥)، «ميزان الاعتدال» (١٨/٣).

فحديث من كان في هذه المرتبة ضعيف جداً لا يتقوى ولا ينجز، وتحسين الحافظ ابن حجر والسخاوي يعتبر تساهلاً.

والحديث من هذا الوجه ضعفه الحافظ السخاوي نفسه في «الأجوبة المرضية» وقال المناوي في «التيسير» (٦٦٨/٢): إسناده واه.

وقال الألباني: ضعيف جداً. «الضعيفة» (٤٢٤/٩).

لكن المحفوظ في هذا الحديث هو الإرسال سنداً ومتناً فإن يحيى بن جعدة اختلفوا عليه فرواه حبيب موصولاً كما سبق.

وخالفه عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة مرسلًا بلفظ: «إنه لم يعمر نبي قط إلا عمر الذي بعده نصف عمر صاحبه وعمر عيسى أربعين وأنا عشرين».

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٠٨/٢) وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٩/٥)، (ح ٢١٠٥) كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار به.

وتابع حماداً سفيان بن عيينة فيما ذكره المناوي في «فيض القدير» (٤٣٢/٥).

لكن يُعَكَّر عليه ما ورد في عمر عيسى عليه السلام^(١).

= ورجال المرسل ثقات وهو المحفوظ وأما وصله فلا يصح. وليست العلة من يحيى بن جعدة المختلف عليه، بل من إسحاق العطار فهو: متروك منكر الحديث، وهو الذي وصله كما سبق. ويلاحظ في متن المرسل أن العمر المقصود هو عمر النبوة لا عمر الحياة؛ لأن في متن الموصول جاء مطلقاً غير مقيد فقد يفهم منه عمر الحياة. لذا فسره ابن حجر بقوله: معناه عَمَّر في النبوة. «المطالب العالية» (٢٧١/١٤). وبما أن المرسل يتقوى فله شاهد مرسل رجاله ثقات كلهم، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٠٩/٢) قال: أخبرنا محمد بن عبدالله الأسدي: أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال رسول الله ﷺ: يعيش كل نبي نصف عمر الذي قبله، وإن عيسى بن مريم مكث في قومه أربعين عاماً. (١) يشير إلى ما ورد من رفعه إلى السماء وهو ابن ثلاث وثلاثين فهذا يعكر ويشكل على حديث الترجمة على قول المؤلف.

لكن الوارد في ذلك مواقف على بعض السلف وبيان ذلك: أنه أثر موقوف على سعيد بن المسيب أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥٩٠/٣) وأحمد بن حنبل في «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨١/١)، والدينوري في «المجالسة» (٢٤١/٦) كلهم من طرق عن حماد؛ يعني: ابن سلمة قال: حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال: رفع عيسى وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة ومات معاذ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة.

وسند الأثر ضعيف فيه علي بن زيد وهو ابن جدعان ضعيف كما سبق. ولعله من الإسرائيليات المأخوذة عن أهل الكتاب فإنه يروى هذا الأثر أيضاً عن وهب بن منبه أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٥٩٦/٢) بلفظ: زعمت النصارى أن عيسى عاش إلى أن رفع ابن اثنين وثلاثين سنة.

هكذا، والمروى عن سعيد بن المسيب: «ثلاث وثلاثين سنة». وهذا الأثر سكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: عبد المنعم ساقط. «التلخيص» (٥٩٦/٥).

وهذان الأثران ضعيفان فلا تقوم بهما حجة لا سيما وأنهما معارضان بأقوى منهما من المرفوعات.

وقد استشكلهما أيضاً البيهقي في دلائل النبوة عندما ذكر حديث فاطمة الآتي الذي فيه «أن عيسى عاش مائة وعشرين» ثم أعقبه بهذين الأثرين فراح يوجه قولهما: «ثلاث أو اثنين وثلاثين سنة» بأن المقصود نزوله للعالم ومكوثه فيها آخر الزمان.

حيث قال: فإن صح قول ابن المسيب وهب فالمراد من الحديث، والله أعلم، بما =

نعم قد أخرج الطبراني في «الكبير» بسند رجاله ثقات إلى محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وهو المعروف بالديباج^(١)، عن أمه فاطمة بنت الحسين بن علي أن عائشة كانت تقول: إن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي قبض فيه لفاطمة: «إن جبريل كان يعارضه القرآن في كل عام مرة، وإنه عارضني بالقرآن العام مرتين، وأخبرني أنه أخبره: أنه لم يكن نبي إلا عاش نصف عمر الذي كان قبله، وأخبرني أن عيسى بن مريم عاش عشرين ومائة سنة، ولا أراني إلا ذاهباً على رأس الستين، فبكت...» الحديث^(٢).

= يبقى في الأرض، بعد نزوله من السماء، والله أعلم. «دلائل النبوة» (١٦٦/٧). قلت: قوله فإن صح يشعر بضعف الأثرين لا سيما من ناحية السند وقد سبق أنهما لا يصحان.

(١) لحسن وجهه كما قال ابن الجوزي في كشف النقاب (١٩٨/١).

(٢) «المعجم الكبير» (٤١٨/٢٢)، (ح ١٠٣١).

وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٤٩/٥)، (ح ٢٩٧٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣٩/١)، (ح ١٤٦) كلهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم: ثنا نافع بن يزيد: حدثني عمارة بن غزية عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان به.

وهو كما قال المؤلف رجال إسناده ثقات إلى محمد بن عبدالله الملقب بالديباج. وكذلك من بعد الديباج ثقات. ولم يبق من ينظر في حاله سوى محمد بن عبدالله الديباج ففيه كلام.

قال البخاري: عنده عجائب.

وهو تليين منه كما أفاده الذهبي في «السير» (٢٢٤/٦).

ووثقه النسائي ومرة قال: ليس بالقوي.

وأبان ابن حبان عن تفسير جرحه فقد ذكره في الثقات وقال: في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير.

وقال ابن حجر: صدوق.

«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص ١٠٦)، «الثقات» (٤١٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٥١٦/٢٥)، «التقريب» (ص ٨٦٥).

وعليه فأقل أحواله أن يكون حسن الحديث لذاته.

وهذا المتن يفيد أن العمر هو عمر الحياة لا عمر النبوة.

ومن شواهده أيضاً حديث حذيفة بن أسيد الغفاري أخرجه الطبراني في «الكبير»

(٢٠٠/٣)، (ح ٣٠٥٢) قال: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي وزكريا بن يحيى =

ولأبي نعيم عن ابن مسعود رفعه: «يا فاطمة إنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي قبله...» الحديث^(١).

٩٥٥ حديث: «ما بكيت من دهر إلا بكيت عليه».

هو من كلام ابن عباس، فقد روينا في «معجم» ابن جميع^(٢) من حديث السري بن إسماعيل^(٣) عن الشعبي قال: كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال: يا أبا عباس^(٤) أما تعجب من عائشة تدم دهرها وتنشد قول لبيد^(٥):

= الساجي قالوا: ثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء (ح) وحدثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري: ثنا سعيد بن سليمان الواسطي قالوا: ثنا زيد بن الحسن الأنماطي: ثنا معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: فذكر حديثاً وفيه: «يا أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله...».

قال الهيثمي في «المجمع» (٢٥٩/٩): رواه الطبراني وفيه زيد بن الحسن الأنماطي قال أبو حاتم: منكر الحديث. ووثقه ابن حبان، وبقية رجال أحد الإسنادين ثقات. وقال عنه الذهبي وابن حجر: ضعيف.

انظر: «الكاشف» (٤١٦/١)، «التقريب» (ص ٣٥٢).

فمثله يتقوى حديثه ولا يترك وهو شاهد قوي لما سبق.

(١) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٢) «معجم الشيوخ» لابن جميع الصيدائي (ص ١٠٢، ١٠٣).

ورواه أيضاً الثعلبي في «تفسيره» (٣٣١/٣) من طريق إسرائيل عن الشعبي به.

وأخرجه من وجه آخر بسند صحيح بدون القصة: عبد الرزاق في «المصنف»

(٢٤٦/١١) ومن طريقه البيهقي في «الزهد الكبير» (ص ١٢١، ١٢٢) وأخرجه

ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح ٢٦٥٦٣)، والبخاري في «تاريخه»، «الأوسط» (٨١/١)،

والحارث كما في «بغية الباحث» (٨٤٥/٢)، وأبو داود في «الزهد» (ص ٢٧٧)،

برقم (٣٣٠)، والدينوري في «المجالسة» (١٤٣/٨) كلهم من طرق عن عروة عن

عائشة أنها كانت تتمثل بهذين البيتين وتقول: رحم الله لبيداً، ثم تقول: كيف لو أدرك

زماننا هذا؟!.

(٣) السري بن إسماعيل، الهمداني، الكوفي، ابن عم الشعبي، ولي القضاء، وهو متروك

الحديث. من السادسة ق. «تقريب التهذيب» (ص ٣٦٧).

(٤) كذا الأصل و(د) وهو موافق للمصدر وفي (ز) و(م): «يا بن عباس».

(٥) لبيد بن ربيعة بن عامر الكلابي الجعفري، أبو عقيل، الشاعر المشهور، قال الشعر في

الجاهلية دهرأ ثم أسلم، مات سنة إحدى وأربعين. انظر: «الإصابة» (٣٧٧/٩).

ذهب الذين يُعاش في أكنافهم^(١) وبقيتُ في خَلْفٍ^(٢) كَجِلْدِ الأَجْرِبِ
يتأْكَلون مَلَادَةً ومَشْحَةً ويُعَاب قائلهم وإن لم يشْعَبِ^(٣)
فقال ابن عباس: «لئن ذَمَّتْ عائشة دهرها فقد ذم^(٤) عاد دهرها، وُجِدَ في
خزانة عاد سهم كأطول ما يكون من رماحنا، عليه مكتوب: وَذَكَرَ الشُّعْرَ...»

فقال ابن عباس: ما بكينا من دهر إلا بكينا عليه.
وقوله: «مَلَادَةٌ»: من المَلَاذ الذي لا يصدق في مودته.

ولأبي العتاهية من أبيات:

يا ربِّ لم نبك من^(٥) زمان إلا بكينا على الزمان^(٦)

٩٥٦ حديث: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

متفق عليه عن أبي هريرة به مرفوعاً^(٧).

٩٥٧ حديث: «ما تبعد مصر عن حبيب».

يأتي في: «ما ضاق...»^(٨) معناه عن ذي النون المصري، [ل/١٦١/ب]
ولفظه: «ما بُعد طريق أدى إلى صديق».

(١) الكَنَفُ: - مُحَرَّكَةً - النَّاجِيَةُ، والجَمْعُ: أَكْنُافٌ. «تاج العروس» (٣٣٤/٤).

(٢) بفتح الخاء وسكون اللام ويرى بفتحهما والمعنى: النسل وقيل: البدل.

(٣) والبيتين في «ديوانه» بشرح الطوسي (ص ٥٥، ٥٦) وقد وقع خلاف كبير في بعض الألفاظ من البيت الثاني، فانظرها في الشرح.

وقد وقع في (م): «يتعب» بدل «يشغب».

(٤) كذا الأصل و(د) و(م) وهو الموافق للمصدر وفي (ز): «ذمت».

(٥) كذا بالأصول عندي وفي «ديوانه» (ص ٤٣٣) أيضاً، لكن وقع عند الدينوري «في» بدل «من».

(٦) وهذا البيت هو خاتمة أبيات نظمها أبو العتاهية وهي موجودة في «ديوانه» (ص ٤٣٣) ورواها عنه الدينوري بسنده كما في «المجالسة» (٢٩٣/٧).

(٧) صحيح البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب فضل ما بين القبر والمنبر (٦١/٢)، (ح ١١٩٦) و«صحيح مسلم»، كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر، روضة من رياض الجنة (١٠١١/٢)، (ح ١٣٩١).

(٨) سيأتي قريباً عند (ما ضاق مجلس بمتحايين) برقم (٩٧٢).

٩٥٨ حديث: «ما تركتُ بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء».

متفق عليه عن أسامة بن زيد به مرفوعاً^(١).

وعند الديلمي بلا سند عن علي رفعه: «ما أخاف على أمتي فتنة أخوف عليها من النساء والخمر»^(٢).

٩٥٩ حديث: «ما ترك عبد شيئاً لله لا يتركه إلا له إلا عوّضه الله منه ما هو خير له في دينه ودنياه».

أبو نعيم في «الحلية» من حديث عبدالله بن سعد الرقي^(٣) عن أم فروة بنت مروان^(٤)،

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة وقوله تعالى: ﴿إِنْ مِنْكُمْ ذُرِّيَةٌ فَادْعُهَا﴾ (٨/٧)، (ح ٥٠٩٦).

و«صحيح مسلم»، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء (٢٠٩٧/٤)، (ح ٢٧٤٠).

(٢) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/٢١٢/١) بلا سند. وعزاه الحافظ ابن القيم في «روضة المحبين» (ص ٩٦) لمسند السراج ولم أجده فيه.

ووجدته مسنداً عند ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣١/٤)، والمحاملي في «أماليه» (ص ١٧٦)، (ح ١٤٨)، والخراطي في «اعتلال القلوب» (١٠٨/١)، (ح ٢١٤)، والخطيب في «تاريخه» (٧٩/١٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص ١٥٦) كلهم من طريق موسى بن هلال النخعي: ثنا أبو إسحاق السبيعي عن هبيرة بن يريم عن علي بن أبي طالب عليه السلام به مرفوعاً.

قال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (١٣١/٤): سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر، لا أدري موسى بن هلال هذا من هو؟.

كذا قال، والظاهر أنه عرفه من بعد؛ فقد سأله ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» (١٦٦/٨) فقال: هو ضعيف الحديث.

(٣) عبدالله بن سعد بن معاذ الأنصاري الرقي، عن هشام بن عمار وجماعة، كذبه الدارقطني وقال: كان يضع الحديث، وواه أحمد بن عبدان. «سؤالات السلمي» للدارقطني برقم (٢١٩)، «ميزان الاعتدال» (٤٢٨/٢). وانظر في نسبة الرقي تحت حديث رقم (٢٢).

(٤) وقعت تسميتها عند ابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٤/١٠) بـ (مربة) ولعلها تصغير اسمها مروة أو لقب لها فقال: مربة بنت مروان بن يزيد بن عبد الملك بن عياض بن غنم القرشية. =

عن أمها عاتكة بنت بَكَّار^(١) عن أبيها^(٢)، عن الزهري، عن سالم^(٣)، عن أبيه^(٤) مرفوعاً به.

وقال: «إنه غريب عن الزهري، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»^(٥).

وله شواهد: منها ما عند التيمي في «الترغيب» له، من حديث أبي بن كعب مرفوعاً بلفظ: «ما ترك عبد شيئاً لا يدعه إلا الله إلا آتاه الله ما هو خير له منه»^(٦).

= وقع بالأصول عندي «أم فروة» وفي المصدر «مروة» وكذا عند السلفي في «الطيوريات» (١٠٣٩/٣).

(١) لم أقف عليها.

(٢) ذكره ابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٤/١٠) فقال: بكار بن محمد سمع الزهري برصافة هشام بن عبد الملك، روت عنه ابنته عاتكة بنت بكار. ثم ساق له هذا الحديث ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

(٣) ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب.

قال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٦١/١)، (ح ٥): «... فإن من دون الزهري لا ذكر لهم في شيء من كتب الحديث غير عبدالله بن سعد الرقي، فإنه معروف؛ ولكن بالكذب!».

(٤) الصحابي الجليل عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) «حلية الأولياء» (١٩٦/٢).

ومن طريق أبي نعيم أخرجه الديلمي معلقاً عنه كما في «زهر الفردوس» «حاشية الفردوس» (٦٦/٤).

وأخرجه أيضاً السلفي كما في «الطيوريات» (١٠٣٩/٣)، (ح ٩٧١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٤/١٠) كلهم من طريق عبدالله بن سعد الرقي به.

وسنده موضوع، وعبدالله الرقي هو آفته؛ كذبه الدارقطني وصرح بكونه يضع الحديث وقال: وهاه أحمد بن عبدان.

انظر: «سؤالات السلمي» له (ص ٢١٠، ٢١١) و«ميزان الاعتدال» (٤٢٨/٢).

(٦) الترغيب والترهيب للتيمي وهو الأصفهاني المعروف بـ (قوام السُّنة) (٤٠٩/١٠)، (ح ٧١٥) من طريق أحمد بن عيسى التنيسي: ثنا إسماعيل بن مسلمة بن قعنب عن يزيد بن إبراهيم عن إبراهيم بن العلاء الغنوي عن مسلم بن يسار عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب مرفوعاً به.

وهذا الحديث بهذا السند منكر؛ آفته أحمد بن عيسى التنيسي؛ قال عنه ابن عدي: له مناكير، وقال ابن حبان: يروي عن المشاهير الأشياء المقلوبة لا يجوز الاحتجاج بما =

ولأحمد في «مُسنده» من حديث (أبي قتادة)^(١) وأبي الدَّهْمَاء^(٢) قالَا :

= انفرد به . وقال ابن طاهر: كذاب يضع الحديث .
انظر «الكامل» (١٩١/١)، «المجروحين» (١٤٦/١)، «ميزان الاعتدال» (١٢٦/١)،
«لسان الميزان» (٥٧١/٢).

ثم إنه اختلف في وقفه ورفعته وفي إسناده على يزيد بن إبراهيم فرواه عنه - كما سبق
عند التيمي - إسماعيل بن قعنب عن إبراهيم بن العلاء الغنوي عن مسلم بن يسار عن
معاوية بن قره عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب مرفوعاً به .
هكذا رواه مرفوعاً على هذا الوجه .

وخالف إسماعيل بن قعنب جماعةً من الأئمة الحفاظ الثقات في إسناده وجعلوه
موقوفاً على أبي بن كعب رضي الله عنه وهؤلاء هم :
وكيع بن الجراح في «الزهد» (ص ٦٣٥) وعنه هناد في «الزهد» (٤٦٦/١)، برقم (٩٣٧)
ومن طريقهما أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٣/١).

ونعيم بن حماد كما في زياداته على الزهد لابن المبارك (ص ١٠)، (ح ٣٦)،
وموسى بن إسماعيل عند أبي داود في «الزهد» (ص ١٨٤)، (ح ٢٠١) ويزيد بن هارون
عند ابن أبي الدنيا في «الورع» (ص ٥٥)، برقم (٤٢) وعفان بن مسلم عند الدينوري
في «المجالسة» (٢٢٤/٦) وعبدالله بن يزيد المقرئ عند الشجري في «أماليه» (٢٨٦/٢)
كلهم رواه عن يزيد بن إبراهيم، عن إبراهيم بن العلاء الغنوي، عن مسلم بن شداد،
عن عبيد بن عمير، عن أبي بن كعب، قال: «ما ترك عبد شيئاً، لا يتركه إلا لله، إلا
أتاه الله بما هو خير منه من حيث لا يحتسب» .

فرواية هؤلاء الأئمة هي المحفوظة من حيث الوقف وإقامة الإسناد، ورواية الرفع
منكرة؛ والحمل فيها ليس من إسماعيل فهو صدوق، بل الحمل فيها من الراوي عنه:
أحمد التتيسي وهو كما بينت متهم بوضع الحديث وقلب الأسانيد .

ورجال الرواية الموقوفة ثقات عدا مسلم بن شداد ذكره البخاري في «تاريخه الكبير»
(٢٦٣/٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٨٦/٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا
تعديلاً .

ووثقه العجلي كما في «الثقات» له (٢٧٧/٢)، وابن حبان كذلك (٤٤٥/٧) . وهما
متساهلان، فالأثر سنده ضعيف لجهالة الراوي .

(١) جميع النسخ عندي «قتادة»، والصواب كما في «المسند» «أبي قتادة» واسمه تميم بن
ندير بنون مصغر، وقيل: «بن زبير» وقيل اسمه: ندير بن قنفذ، ثقة من الثانية وقيل:
إن له صحبة . م د س . «تقريب التهذيب» (ص ١١٩٢) .

(٢) هو: قرفة بكسر أوله وسكون الراء بعدها فاء بن بهيس بموحدة ومهملة مصغر
العدوي، أبو الدهماء بفتح المهملة وسكون الهاء والمد، بصري، ثقة من الثالثة . م ٤ .
«التقريب» (ص ٨٠٠) .

أتينا على رجل من أهل البادية فقلنا: هل سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً؟ قال: نعم، سمعته يقول: «إنك لم تدع شيئاً لله إلا أبدلك الله به ما هو خير لك منه»^(١)، وفي لفظ له أيضاً: «إنك لن تدع شيئاً اتقاءً لله ﷻ إلا أعطاك الله خيراً منه»^(٢) ورجاله رجال الصحيح.

وللطبراني^(٣) وأبي الشيخ^(٤) من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من قدر على طمع من طمع الدنيا فأداه ولو شاء لم يؤده، زوجه الله من الحور العين حيث شاء».

(١) مسند أحمد (١٧٠/٣٨)، (ح ٢٣٠٧٤) قال: ثنا وكيع بن الجراح وهو عنده في «الزهد» (ص ٦٣٦) وعنه هناد في «الزهد» (٤٦٦/١)، (ح ٩٣٨) قال وكيع: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال العدوي، عن أبي قتادة، وأبي الدهماء به. والحديث سنده صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح كما قال المؤلف، وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٣١/١٠) وقال: رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) أحمد في موضعين من «مسنده» (٣٤٢/٣٤)، (ح ٢٠٧٣٩) و(٣٤٩/٣٤)، (ح ٢٠٧٤٦). وأخرجه أيضاً بهذا اللفظ: ابن المبارك في «الزهد» (ص ٤١٢)، (ح ١١٦٨)، وابن أبي شيبه في «المسند» (٤٤٠/٢)، (ح ٩٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٣٩١/١٠)، (ح ١١٨١٠)، والحاثر بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٩٨٧/٢)، (ح ١١٠١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٩٨/٧)، (ح ٥٣٦٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٧٨/٢)، (ح ١١٣٥) كلهم من طرق عن سليمان بن المغيرة بالسند السابق وهو صحيح كما في الإحالة السابقة.

(٣) «المعجم الكبير» (٢٣٨/٨)، (ح ٧٩٢٧). وأخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٨٥/١٣) و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣٧١/٧) كلاهما من طريق بشر بن نمير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً به.

وسنده ضعيف جداً؛ من أجل بشر بن نمير فهو متروك الحديث واتهمه أحمد بالكذب، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني وابن حجر: متروك الحديث.

انظر: «ضعفاء البخاري الصغير» (ص ٢٦)، «الجرح والتعديل» (٣٦٨/٢) «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص ١٥٩)، «تهذيب الكمال» (١٥٥/٤).

وضعف إسناده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٧١/٧) وألحق العلة ببشر بن نمير لضعفه.

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

٩٦٠ حديث: «ما ترك القاتل على المقتول من ذنب».

قال ابن كثير في «تاريخه»: «إنه لا نعرف له أصلاً^(١) ومعناه صحيح»^(٢).
يعني: كما أخرجه ابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «إن السيف مَحَاءٌ للخطايا»^(٣).

وللعقيلي في ترجمة أضرم بن غياث^(٤) من «الضعفاء» له^(٥)، من رواية أضرم عن عاصم الأحول عن أنس رفعه: «لا يمر السيف بذنب إلا محاه». قال: «ولا يتابع عليه، وليس له من حديث عاصم أصل يثبت، وقد روي بغير هذا الإسناد بإسناد لين»^(٦).

(١) في (م): «إنه لا يُعرف له أصل».

(٢) هذه ليست نص عبارة ابن كثير بل هي بمعناها وأنقلها هنا بتمامها من كتابه «البداية والنهاية» (٢١٨/١): «وأما الحديث الذي يورده بعض من لا يعلم عن النبي ﷺ أنه قال: «ما ترك القاتل على المقتول من ذنب» فلا أصل له ولا يعرف في شيء من كتب الحديث بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف أيضاً، ولكن قد يتفق في بعض الأشخاص يوم القيامة يطالب المقتول القاتل فتكون حسنات القاتل لا تفي بهذه المظلمة فتحول من سيئات المقتول إلى القاتل كما ثبت به الحديث الصحيح في سائر المظالم والقتل من أعظمها والله أعلم».

(٣) هو في «صحيح ابن حبان» (٥١٩/١٠)، (ح ٤٦٦٣) لكن من حديث عتبة بن عبد السلمي وليس من حديث ابن عمر، ولم أر من أخرجه من حديث ابن عمر ولو بمعناه، فلعله سبق قلم.

والمؤلف ذكر حديث عتبة تحت لفظ الترجمة وعزاه للبيهقي وسيأتي عليه الكلام بتوسع.

(٤) أضرم بن غياث أبو غياث الخراساني النيسابوري، عن مقاتل بن حيان. «لسان الميزان» (٢١٢/٢).

(٥) (١١٨/١).

(٦) «ضعفاء العقيلي» (١١٨/١).

ولم أقف عليه عند غير العقيلي والحديث منكر؛ من أجل أضرم بن غياث، قال عنه أحمد والبخاري وأبو حاتم والدارقطني: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٥٦/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٣٦/٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٧٣/١)، «لسان الميزان» (٢١٢/٢).

وللبيهقي من حديث عُتبة بن عبد السلمي^(١) في حديث مرفوع أوله: «القتلى ثلاثة...» فيه قوله في الرجل المؤمن المقترف على نفسه المقتول في الجهاد [ل١٦٢/أ] في سبيل الله: «إن السيف مَحَاء للخطايا» وفي المنافق المقتول في الجهاد: «إن السيف لا يمحو النفاق»^(٢) ولأبي

(١) عتبة بن عبد، بغير إضافة، قال البخاري ويقال ابن عبد الله ولا يصح. وجزم ابن حبان بأن عتبة بن عبد الله السلمي أبو الوليد كان اسمه عتلة بفتح المهملة والمثناة، ويقال: نسبة بضم النون وسكون المعجمة بعدها موحدة فغيره النبي ﷺ. «الإصابة» (٧٣/٧).
(٢) البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢١/٦)، (ح٣٩٥٦)، وفي «سننه الكبرى» (١٦٤/٩).

وأخرجه أيضاً ابن المبارك في الجهاد (ص٦٢)، (ح٧) وعنه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٥٩٦/٢)، (ح١٣٦٣) ورواه أحمد في «مسنده» (٢٠٣/٢٩)، (ح١٧٦٥٧)، والدارمي في «مسنده» (١٥٦١/٣)، (ح٢٤٥٥) ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٤٣/٢)، وابن أبي عاصم في الجهاد (٣٧٠/١)، (ح١٣١)، وأبو يعلى في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (١٥٨/٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٩/١٠)، (ح٤٦٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٦/١٧)، (ح٣١١) وفي «مسند الشاميين» (١١٦/٢)، (ح١٠٢٣)، وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص٦٣)، (ح٣٢، ٣٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٦/٣٨) جميعهم من طرق عن صفوان بن عمرو السكسكي، عن أبي المثنى المليكي، عن عتبة بن عبد السلمي - وكانت له صحبة - أن رسول الله ﷺ قال: القتلى ثلاثة: «رجل مؤمن خرج بنفسه وماله فلقي العدو فقاتل حتى يقتل فذلك الممتحن في خيمة الله تحت عرشه لا يفضل به إلا بدرجة النبوة، ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا لقي العدو فقاتل حتى يقتل فذلك مصمصه تحت ذنوبه وخطاياها؛ إن السيف محاء للخطايا وقيل له: ادخل من أي أبواب الجنة الثمانية شئت فإنها ثمانية أبواب، ولجهنم سبعة أبواب بعضها أفضل من بعض، ورجل منافق خرج بنفسه وماله فقاتل حتى يقتل فذلك في النار؛ إن السيف لا يمحو النفاق».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٣٠/٥) وعزاه لأحمد والطبراني وقال: ورجال أحمد رجال الصحيح خلا المثنى الأملوكي وهو ثقة.

كذا قال الأملوكي ووقع عند الطبراني المليكي ووقع في سند أحمد بكنيته فقط.

وقد سئل الإمام أحمد عنه فقال: يقال له الأملوكي، وقال بعضهم: المليكي. «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٤/٣).

فيفهم من هذا أنهما واحد وهو مشهور بهاتين السبطين.

لكن وهَم البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٣٨/٤) من سماه بالمليكي وجزم بأنه: الأملوكي. =

نعيم^(١)، والديلمى^(٢) من حديث عائشة مرفوعاً: «قتل الصبر لا يمر بذنب إلا محاه».

ونحوه لسعيد بن منصور من حديث عمرو بن شعيب معضلاً: «من قتل صبراً كان كفارة لخطاياها»^(٣).

بل رواه أبو الأحوص^(٤) ومحمد بن الفضل بن عطية^(٥) كلاهما عن

= واسمه ضمضم الحمصي، قال البخاري وأبو حاتم: سمع عتبة بن عبد وروى عنه صفوان بن عمرو وهلال بن يساف، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. «التاريخ الكبير» (٣٣٨/٤)، «الجرح والتعديل» (٤٦٨/٤). لكن وثقه العجلي وذكره ابن حبان ووثقه ابن عبد البر الأندلسي. وقال ابن حجر في التقريب: وثقه العجلي. انظر: «الثقات» للعجلي (٤٢٣/٢)، «الثقات» لابن حبان (٣٨٩/٤) ذيل «ميزان الاعتدال» (ص ٤٧٤)، «التقريب» (ص ٤٦٠). والحديث صحيح ثقة رجاله وصحة إسناده.

(١) في «تاريخ أصبهان» (١٦١/٢).

(٢) مسند الديلمى (٢١٩/٣)، (ح ٤٦٣٤).

ورواه أيضاً ابن أبي عاصم في «الدييات» (ص ١٦٢)، (ح ٦٢)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢١٤/٢)، (ح ١٥٤٥)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص ١٠٨)، (ح ٢٩١)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٣١٦/٢)، والجرجاني في «أماله» (مخطوط جوامع) كلهم من طرق عن يعقوب بن عبدالله الأشعري، عن عنبسة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً به.

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ولا أسنده إلا يعقوب». وهو ثقة وثقه الطبراني، وقال النسائي: ليس به بأس. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٤٤/٣٢). وشيخه عنبسة هو ابن سعيد بن الضريس ثقة مشهور أيضاً؛ وثقه الأئمة كأحمد وأبي زرعة وأبي داود. «تهذيب الكمال» (٤٠٦/٢٢).

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٤٠٨/٦) وقال: رواه البزار ورجاله ثقات. ورمز له السيوطي في الجامع بالصحة. فالحديث صحيح.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٦).

وقع في (م): «ابن الأحوص» وهو خطأ.

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٢).

عبدالعزیز بن رُفیع^(١)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ: «قتل الرجل صبراً كفارة لما كان قبله من الذنوب».

لكن رواه صالح بن موسى الطلحي^(٢) عن ابن رُفیع^(٣)، فجعله عن أبي صالح عن أبي هريرة.

قال الدارقطني: «والأول أشبه»^(٤).

(١) عبدالعزیز بن رُفیع بقاء مصغر الأسدي، أبو عبدالله المكي، نزيل الكوفة، ثقة من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة، ويقال بعدها وقد جاوز التسعين. ع. «التقريب» (ص ٦١٢).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٣١).

(٣) وقع في الأصل: «الطلحي» بالجيم، وفي (ز) و(م): «الطلحي» بالحاء المهملة وهو الصواب؛ نسبة إلى طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه؛ ينسب إليه جماعة منهم صالح هذا. انظر: «الأنساب» (٧٠/٤).

(٤) تحرف في (م) إلى: «أبي رفيع».

(٤) كما في «العلل» (١٣٧/١٠) ولمزيد من البيان والتوضيح أقول:

هذا الحديث مداره على عبدالعزیز بن رفيع واختلف عليه في إسناده:

فرواه صالح بن موسى الطلحي، عن عبدالعزیز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. مرفوعاً به.

وهذه الرواية أخرجها البزار في «مسنده» (ح ٨٩٩٤)، وابن عدي في «الكامل» (٦٩/٤).

وخالفه أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي ومحمد بن الفضل بن عطية فروياه عن عبدالعزیز بن رفيع، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً به. أخرجها الدارقطني كما في «العلل» (١٣٨/١٠).

قال الدارقطني: «وهو أشبه».

قلت: يعني: بالصواب؛ لأن المخالف الأول متروك الحديث وهو صالح بن موسى الطلحي؛ قال عنه ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وكذا قال ابن حجر في التقريب: متروك الحديث.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٠٥٤)، «التاريخ الكبير» (٢٩١/٤)، «ضعفاء النسائي» (ص ١٣٦)، «تهذيب الكمال» (٩٣/١٣)، «التقريب» (ص ٤٤٨).

وأما المخالف له الذي رجح الدارقطني إسناده هو أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي من رجال الشيخين، وهو ثقة متقن صاحب حديث كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٤٢٥).

٩٦١ حديث: «مَا تَعَاظِمُ عَلَيَّ أَحَدَ مَرَّتَيْنِ».

هو كلام لغير واحد من السلف، فروى الدينوري في حادي عشر وخامس عشر «المجالسة» عن الأصمعي، قال: قال أعرابي: «ما تاه علي أحد قط مرتين، قيل: ولم ذلك؟ قال: لأنه»^(١) إذا تاه علي مرة لم أعد إليه^(٢). ومن جهة الأصمعي قال: قال رجل: ما رأيتُ ذا كبر قط إلا تحول داؤه فيّ.

يريد: أني أتكبر عليه^(٣).

ويروى عن الشافعي في هذا المعنى أيضاً^(٤).

٩٦٢ حديث: «مَا جُبِلَ وَلِيِّ اللَّهِ إِلَّا عَلَى السَّخَاءِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ».

الدلمي عن عائشة به مرفوعاً^(٥). وسنده ضعيف.

= وروايته أخرجه ابن النجار في ذيل «تاريخ بغداد» (١٠٥/١، ١٠٦). وأما متابعه محمد بن الفضل ليس بشي متروك في الحديث لكنه أصاب في إقامة إسناد هذا الحديث.

وبالجملة فالمحفوظ روايته مرفوعاً من حديث عمرو بن شعيب، وسند ابن النجار حسن.

وأما روايته من طريق صالح الطلحي وجعله من حديث أبي هريرة فهو منكر، وقد أعلها البزار كما في «مسنده» من أجله.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٠٨/٦) وقال: رواه البزار، وفيه صالح الطلحي؛ وهو متروك.

(١) ما بين القوسين سقط من (م).

(٢) «المجالسة وجواهر العلم» في موضعين (٣٩٢/٤، ٣٩٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: آداب الشافعي ومناقبه لأبي حاتم الرازي (ص ١٢٩): باب ما ذكر: من فraise الشافعي وفطنته ﷺ. وتحت جملة من الآثار عن الشافعي تصب في هذا المعنى. فلعله هو ما يقصده المؤلف.

(٥) مسند الدلمي كما في «زهر الفردوس» «حاشية الفردوس» (٦٩/٤) قال: أخبرنا الزنجوي عن الفلاكي عن أبي بكر محمد بن علي القفال: أخبرنا عمر بن محمد السمرقندي: أخبرنا سليمان بن سلمة الحمصي: أخبرنا يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة به مرفوعاً.

وهو عند الدارقطني في «الأجواد»^(١)، وأبي الشيخ^(٢)، وابن عدي^(٣)، ولكن ليس عند أولهم^(٤): «وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

- (١) «المستجد من فعلات الأجواد» (ص ٤٤ - ٤٥).
 - (٢) في الثواب وهو مفقود، عزاه له المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢٥٩/٣).
 - (٣) في «الكامل» (١٨٧/١).
 - (٤) في (م): «وليس عندهم». بدل «عند أولهم».
- ويعني بأولهم الدارقطني وهو كذلك إلا أنه رواه في أكثر من موضع في كتابه «المستجد»، فمرة يذكرها ومرة لا يذكرها.
- والحديث عند الأئمة في مصنفاتهم عدا الديلمي من طريق بقية بن الوليد وهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء - وقد سبق بيان حاله - وقد اضطرب فيه على أوجه ودلس في هذا الحديث، وبيان ذلك:
- أن محمد بن عبدالعزيز الرملي رواه عن بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً به. أخرجها الدارقطني في «المستجد» (ص ٤٤).
- وخالفه يحيى بن عثمان الحمصي فرواه عن بقية عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة مرسلًا. أخرجها الدارقطني في «المستجد» (ص ٤٥).
- وقد سئل الدارقطني في «علله» عن هذا الحديث فبين أنه معروف من رواية أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي.
- وقد وقفت على رواية أبي الفيض يوسف بن السفر:
- رواها بقية بن الوليد نفسه عن أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة مرسلًا. أخرجها الدارقطني في «المستجد» (ص ٤٥).
- لكن خالفه محمد بن عزيز الأيلي فرواها عن أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي به موصولًا. أخرجها ابن عساكر في «تاريخه» (٤٧٢/٥٤).
- فيتبين أن بقية لم يأخذه عن الأوزاعي بل كان بينهما واسطة بينهما الدارقطني كما في «العلل» وهو يوسف بن السفر.
- وبقية كثير التدليس عن الضعفاء كما في «التقريب» (ص ١٧٤).
- فمدار هذا الحديث على أبي الفيض يوسف بن السفر فهو المتفرد به عن الأوزاعي، وحاله في الحديث كذاب؛ كذبه ابن معين، وقال البخاري: منكر الحديث، وكذبه الدارقطني والحاكم والبيهقي وتركه آخرون، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه منكر الحديث.
- انظر: «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص ١٢٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٦٦/٤)، «لسان الميزان» (٥٥٦/٨).
- وبه ضعفه الدارقطني بقوله: «لا يثبت؛ فيه يوسف بن السفر». انظر: «تنزيه الشريعة» (١٢٩/٢).

ومن شواهد: حديث أنس مرفوعاً: «إن بُدلاء أمتي لم يدخلوا الجنة بصوم ولا صلاة، ولكن برحمة الله وسخاء الأنفس والرحمة للمسلمين»^(١).

ونحوه عن أبي سعيد^(٢) وكذا منها عن عمر رفعه: «إن الله بعث جبريل

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ تماماً ويقرب منه ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٩/٦)، وابن عساكر في «معجمه» (ح ٨٩١) كلاهما من طريق محمد بن عبدالعزيز الدينوري: ثنا عثمان بن الهيثم: ثنا عوف عن الحسن عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بدلاء أمتي لم يدخلوا الجنة بكثرة صلاة ولا صيام ولكن بسخاء الأنفس وسلامة الصدور».

قال ابن عدي في «الكامل» (٢٨٩/٦): «هذا الحديث بهذا الإسناد ليس يعرف إلا بابن عبدالعزيز الدينوري، وللدنوري غير هذا من الأحاديث التي أنكرت عليه». وقال الذهبي في «الميزان» (٦٢٩/٣): هو منكر الحديث ضعيف ليس بثقة؛ يأتي ببلايا.

(٢) أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص ٦٢)، (ح ٧١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» واللفظ له (٣١٦/١٣)، (ح ١٠٣٩٤) من طريق صالح المري، عن الحسن، عن أبي سعيد الخدري أو غيره قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أبدال أمتي لم يدخلوا الجنة بالأعمال، ولكن إنما دخلوها برحمة الله، وسخاوة الأنفس، وسلامة الصدور، ورحمة لجميع المسلمين».

الشك في إسناد البيهقي، وإسناد الطبراني من غير شك.

والحديث ضعيف جداً من أجل صالح المري؛ فهو متروك الحديث.

قال أحمد عنه: لا يعرف الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو داود: لا يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٧٣/٤)، «الجرح والتعديل» (٣٩٦/٤) «الضعفاء» للنسائي (١٣٦)، «سؤالات الأجر» لأبي داود (ص ٢٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٦/١٣).

ثم إنه اضطرب في إسناده فرواه عنه سلمة بن رجاء وعثمان الدارمي كلاهما عن الحسن عن أبي سعيد الخدري أو غيره - لشك من طريق سلمة - كما عند البيهقي.

ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري عند البيهقي في «الشعب» (٣١٦/٣١)، (ح ١٠٣٩٣) وإسماعيل بن علية عند ابن أبي الدنيا في الأولياء (ص ٢٨) كلاهما عن صالح المري عن الحسن مرسلاً. لم يذكر أبا سعيد الخدري.

فهو مع شدة ضعفه لم يقدّر إسناد هذا الحديث فاضطرب فيه.

وقد أشار البيهقي إلى الاختلاف في إسناده عقب روايته للحديث في «الشعب» (٣١٧/١٣).

إلى إبراهيم فقال: يا^(١) إبراهيم إني لم أتخذك خليلاً، على أنك أعبد عبادي^(٢) لي، ولكن اطلعت على قلوب المؤمنين فلم أجد قلباً أسخى من قلبك^{(٣)(٤)}. وكلها مع ما في الباب في كتابي^(٥) «الجواهر المجموعة»^(٦).

٩٦٣ حديث: «ما جُمع شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم».

العسكري من حديث جعفر بن محمد^(٧)، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي به مرفوعاً بزيادة: «وأفضل الإيمان التحبب إلى الناس، ثلاث من لم تكن فيه فليس مني ولا من الله: حِلْمٌ يُرَدُّ به جهلُ الجاهل، وحُسْنُ خُلُقٍ يعيش به بين^(٨) الناس، وورع يحجزه عن معاصي الله»^(٩).

(١) «فقال يا» سقطت من (م).

(٢) في الأصل و(ز): «عباد» والتصويب من (م).

(٣) بالأصل و(د) و(م): «أسخى من قلبك» ووقع في (ز): «أسخى منك».

(٤) لم أفد عليه من حديث عمر لكني وجدته عند ابن عساكر في «تاريخه» (٢١٧/٦) مراسلاً عن زيد بن أسلم من طريق عبد الملك بن عبد الملك الصايغ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إن الله ﷻ بعث حبيبي جبريل ﷺ إلى إبراهيم فقال له: يا إبراهيم إني لم أتخذك خليلاً على أنك أعبد عبادي لي، ولكني اطلعت على قلوب الآدميين فلم أجد قلباً أسخى من قلبك؛ فلذلك اتخذتك خليلاً. وسنده ضعيف جداً - مع كونه منقطعاً من أجل الإرسال - فيه عبد الملك بن عبد الملك.

قال عنه البخاري: فيه نظر.

وقال البزار: ليس بالمعروف. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً.

انظر «التاريخ الكبير» (٤٢٤/٥)، «المجروحين» (١٣٦/٢)، «لسان الميزان» (٢٦٨/٥).

وأما شيخه عبد الرحمن بن زيد فقد سبق وهو ضعيف أيضاً.

(٥) في (ز) و(م): «كتاب» من غير ياء النسبة والمثبت من الأصل و(د).

(٦) (في بداية الكتاب، باب مدح السخاء والكرم ص ٢٤) وأيضاً عند حديث الأبدال في حرف الهمزة.

(٧) سقط اسم «محمد» من (م).

(٨) سقطت من الأصل وأثبتها الناسخ في الحاشية بعلامة اللحق وهي مثبتة في (ز). ووقع في (د) و(م): «في» وهي كذلك عند الطبراني.

(٩) ورواه أيضاً الطبراني في «الصغير» (٢١/٢)، (ح ٧٠٧) قال: حدثنا عبد الوهاب بن رواحة الرامهرمزي: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني: حدثنا حفص بن =

وعنده^(١) أيضاً من حديث شبل بن عباد^(٢)، [ل/١٦٢/ب] عن عمرو بن دينار، عن جابر مرفوعاً: «ما أُوتي شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم، وصاحب العلم غرثان»^(٣) إلى حلم^(٤) (٥).

= بشر الأسدي: حدثنا حسن بن الحسين بن زيد العلوي عن أبيه، عن جعفر بن محمد به.

قال الطبراني: لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد تفرد به أبو كريب ولم نكتبه إلا عن عبد الوهاب بن رواحة.

وأبو كريب محمد بن العلاء ثقة حافظ من رجال الكتب الستة كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٨٨٥)، وأما شيخ الطبراني فلم أعرفه.

وكذا حفص بن بشير لم أجد من ترجمه.

وشيخه أيضاً حسن بن بشير.

وأما حسن العلوي فقال الهيثمي: لم أر من ذكره. «المجمع» (٣٢٥/١).

وأبوه الحسين بن زيد قال عنه ابن المديني: كان فيه ضعف ويكتب حديثه، وقال أبو حاتم: تعرف وتنكر، وقال الحافظ: صدوق ربما أخطأ.

والحق أن إسناد هذا الحديث مظلم مسلسل بالمجاهيل.

ولهذا قال الهيثمي في «المجمع» (٥٣/٨) فيه جماعة لم أعرفهم.

(١) تحرف في (ز) إلى (وعنه). والضمير راجع إلى العسكري.

(٢) هو: شبل بن عباد المكي، القارئ، ثقة رمي بالقدر، من الخامسة، قيل مات سنة ثمان وأربعين وقيل بعد ذلك. خ د س فق. «التقريب» (ص ٤٣٠).

(٣) أي: جائع. «النهاية» لابن الأثير (٣/٣٥٣)، و«تاج العروس» (٥/٣١٠).

(٤) وقع بالأصل و(د): «وصاحب العلم غرثان إلى علم»، والمثبت من (ز) وأما في (م) ففيه: «وصاحب الحلم غرثان إلى علم».

(٥) لم أقف عليه عند غير العسكري بهذا الوجه والتمن.

لكن أخرج أبو يعلى في «المسند» (٤/١٣٢)، (ح ٢١٨٣) وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٣/٣٥) ومن طريق أبي يعلى: القضاعي في «مسند الشهاب»

(١/١٥٠)، (ح ٢٠٥) من طريق مسعدة بن اليسع عن شبل بن عباد عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً بلفظ: كل صاحب علم غرثان إلى علم.

هكذا بدون الشطر الأول.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١/٣٩٩) وقال: رواه أبو يعلى وفيه مسعدة بن اليسع وهو ضعيف جداً.

وهو كما قال؛ فقد ضعفه أحمد بقوله: ليس بشيء؛ تركنا حديثه منذ دهر.

وكذبه أبو داود، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال الذهبي: هالك.

ولأبي الشيخ عن أبي أمانة مرفوعاً: «ما أضيف شيء إلى شيء أفضل من علم إلى حلم»^(١).

= انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٦٧/٣)، «الجرح والتعديل» (٣٧١/٨)، «ميزان الاعتدال» (٩٨/٤).

ثم إنه خولف في إسناد هذا الحديث؛ خالفه يحيى بن أبي بكير القيسي فرواه عن شبل بن عباد عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلًا. أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣٣٢/١)، (ح ٢٩٣).

ورواية يحيى القيسي بهذا الوجه هي المحفوظة؛ لأنه ثقة وثقه الأئمة كابن معين والعجلي والذهبي وابن حجر. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٣١)، «الكاشف» (٣٦٢/٢)، «التقريب» (ص ١٠٥٠).

لكنها ضعيفة من أجل الإرسال.

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب أبي الشيخ المطبوعة ولم أقف عليه عند غيره، وقد عزاه صاحب «كتر العمال» (١٣٢/٣)، (ح ٥٨٢٩) لابن السني.

والحديث يروى عن معاذ بن جبل وحنظلة:

فأما حديث معاذ فأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٥٠٤/١) من طريق إبراهيم بن إسحاق الداودي بطبرية قال: حدثنا حسين بن مبارك قال: حدثنا إسماعيل بن عياش قال: حدثني ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً وفيه: «وما أوي شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم».

وسنده ضعيف فيه علل:

الأولى: إبراهيم بن إسحاق الداودي لم أعرفه.

وشيخه الحسين بن المبارك هو الطبراني الشامي، قال عنه ابن عدي: حدث بأسانيد ومتون منكورة عن أهل الشام. (٣٦٤/٢).

وعلة أخرى هي: الانقطاع بين خالد بن معدان ومعاذ بن جبل فإنه لم يسمع منه. انظر: جامع التحصيل (ص ١٧١).

وأما حديث حنظلة فأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في «تاريخ أصفهان» (٢٢٥/١) من طريق إبراهيم بن حيان بن حكيم بن حنظلة: حدثني أبي عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: «ما قرن شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم».

وسنده تالف؛ من أجل إبراهيم بن حيان ذكره ابن عدي في «الكامل» (٢٥٤/١) وقال: عامة أحاديثه موضوعة ومناكير.

وقد ورد لفظ الترجمة عن غير واحد من السلف واشتهر عنهم ورووه الأئمة في مصنفاتهم

كابن المبارك في «الزهد» (ص ٤٧٠)، برقم (١٣٣٦) عن شيخه حبيب بن حجر قال: «كان

يقال... فذكر كلاماً منه: «وما أضيف شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم».

=

٩٦٤ حديث: «ما خَاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد».

الطبراني في «الصغير»^(١)، ومن طريقه القضاعي^(٢) من حديث

= ورواه من طريق ابن المبارك جماعة كالدينوري في «المجالسة» (١٦١/٣)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص ٣٤٢)، برقم (١١٣٦)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٩٤/١)، برقم (٤٢).

ويروى أيضاً من قول عطاء بلفظ: «ما أوى شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم». أخرجه الدارمي في «مسنده» (٤٧٠/١)، برقم (٥٩٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٥٠٥/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٤٩/٤٠) من طرق عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء به.

ولإسناده صحيح.

ويروى أيضاً عن سليمان بن موسى أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٢٦١٣٨). (١) (١٧٥/٢)، (ح ٩٨٠).

(٢) في «مسند الشهاب» (٧/٢)، (ح ٧٧٤).

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٣٦٥/٦)، (ح ٦٦٢٧) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣/٥٤) من طريق عبد القدوس بن عبد السلام بن عبد القدوس: حدثني أبي عن جدي عبد القدوس بن حبيب عن الحسن بن أنس بن مالك مرفوعاً به.

وقد أورد الطبراني في الصغير (١٧٥/٢) بعده حديثاً آخر بهذا الإسناد ثم قال: لم يروهما عن الحسن إلا عبد القدوس، تفرد به ولده عنه.

كذا قال؛ وهذان الأخيران مما لا يحتمل تفردهما؛ فقد قال الفلاس: «أجمع أهل العلم على ترك حديث عبد القدوس».

وقد كان ابن المبارك يصرح بأنه كذاب ووهنه جداً الإمام أحمد، وقال مسلم عنه: ذاهب الحديث. ورواه ابن حبان بالوضع، وقال أبو حاتم عنه: متروك الحديث، وقال الدارقطني: منكر الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٥/٦)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٦٤)، «المجروحين» (١٣١/٢) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١١٣/٢)، «ميزان الاعتدال» (٦٤٣/٢).

وأما ابنه عبد السلام فقال عنه أبو داود: ليس بشيء هو شر من أبيه. وضعفه أبو حاتم، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

«الجرح والتعديل» (٤٨/٦) «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص ١٩٢)، «الكامل» لابن عدي (٣٣٠/٥).

عبد القدوس بن حبيب^(١) عن الحسن^(٢) عن أنس به مرفوعاً.

وقد تقدم: «ما سعد أحد برأيه، ولا شقي عن مشورة» عن جابر وسهل مرفوعاً^(٣).

وعن غيرهما من قوله^(٤)، مع الإشارة لما في الباب أيضاً في: «رأس العقل...».

٩٦٥ حديث: «ما خلا جسد من حسد».

لم أقف عليه بلفظه، ولكن معناه عند أبي موسى المديني في «نزهة الحفاظ» له^(٥)،

= فالحديث إسناده واه كما قال ابن حجر في «الفتح» (١٨٤/١١).

وضعه جداً الهيثمي في «المجمع» (١٨١/٨) فقال: رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» من طريق عبد السلام بن عبد القدوس وكلاهما ضعيف جداً.

(١) عبد القدوس بن حبيب، الكلاعي الشامي الدمشقي، أبو سعيد، عن عكرمة والشعبي ومكحول، والكبار، وعنه الثوري وإبراهيم بن طهمان وأبو الجهم وعلي بن الجعد وغيرهم. متروك الحديث. «ميزان الاعتدال» (٦٤٣/٢).

(٢) من هنا إلى «ولا شقي عن...» سقط من (م).

(٣) نعم تقدم برقم (٥١٧).

(٤) يقصد بذلك ما رواه البيهقي في «الشعب» (٤٢/١٠)، برقم (٧١٣٧) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، قال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سمعت أحمد بن سعيد الدارمي: سمعت النضر بن شميل يقول: ما سعد أحد باستغناء رأي، ولا هلك امرؤ عن مشورة.

ورجال الأثر ثقات.

(٥) (ص ٦٧). أوردته تحت فصل (المسلسل بخلف) ثم قال: رواية خمسة من يسمون خلفاً يروي أحدهم عن الآخر منهم.

رواه من طريق خلف بن محمد الخيام: ثنا خلف بن سليمان النسفي: حدثنا خلف بن محمد كردوس: حدثنا خلف بن موسى العمي: حدثنا أبي موسى عن قتادة عن أنس به مرفوعاً.

وسنده ضعيف جداً فيه خلف الخيام أبو صالح؛ قال الخليلي: خلط وهو ضعيف جداً وروى متوناً لا تعرف. وضعفه جداً الحاكم. «ميزان الاعتدال» (٦٦٢/١).

ويروى من وجه آخر عن أنس: أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢٧٣/١) من طريق محمد بن أحمد بن أبي يحيى: ثنا أشعث بن شداد أبو عبدالله السجستاني: =

من طريق خلف بن موسى العمي^(١) عن أبيه^(٢) عن قتادة عن أنس رفعه: «كل بني آدم حسود، وبعض أفضل في الحسد من بعض، ولا يضر حاسداً حسده ما لم يتكلم باللسان، أو يعمل باليد».

وسنده ضعيف^(٣).

وهو عندنا أيضاً مسلسل بجماعة يُسمون خلفاً في «علوم الحديث» للحاكم^(٤)، وبعلو^(٥).....

= ثنا سعد بن يزيد الفراء: ثنا موسى شيخ من أهل واسط: ثنا قتادة به. ومحمد لم أقف على حاله.

وأما شيخه أشعث فقد ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (١٧٢/٣) وقال: خراساني يحدث عن عبدان، والخراسانيين. هكذا ولم يبين حاله.

ولذا قال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٩٢/٧): وهذا إسناد ضعيف مظلم؛ كل من دون قتادة لا يعرفون.

قلت: وهو كما قال، حاشا سعد بن يزيد فإنه معروف؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٨٣/٨) وترجمه الذهبي في «السير» (٤٨١/١٠) وقال: محله الصدق.

(١) خلف بن موسى بن خلف العمي بفتح المهملة وتشديد الميم، صدوق يخطئ، من العاشرة مات سنة عشرين أو بعدها بخ س. «التقريب» (ص ٣٠٠).

(٢) موسى بن خلف العمي بتشديد الميم، أبو خلف البصري، صدوق عابد له أو هام، من السابعة. خت د س. «التقريب» (ص ٩٧٩).

(٣) وضعفه أيضاً المؤلف في «الأجوبة المرضية» (٣٨١/١).

(٤) ذكر الحاكم في كتابه «معرفه علوم الحديث» (ص ١٧٨) مبحث المسلسل وذكر له أنواعاً ولم أره مثل بهذا النوع.

وأما عن بيان قوله: «مسلسل بجماعة يسمون خلفاً». فالمسلسل هو من صفات الإسناد عند أهل الفن وهو: ما توارد فيه الرواة كلهم واحد فواحداً حالاً - أي: على حال لهم - وذلك إما أن يكون قولياً وإما أن يكون الحال فعلياً أو وصفاً.

وهذا الذي ذكره المؤلف هو من نوع التوارد على وصف؛ فهو مسلسل بجماعة في الإسناد كل واحد منهم اسمه خلف؛ فهم موصوفون بالاتحاد في الاسم الأول. وانظر: فتح المغيث (٥٧/٢).

(٥) المقصود بالعلو هنا هو المقيد بالنسبة إلى رواية أحد كتب الحديث؛ وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة.

فالمؤلف يروي أحاديث الصابوني من غير طريقه فيقع له إما بدلاً أو موافقة =

في «فوائد إسحاق الصابوني»^(١).

ولابن أبي الدنيا في «ذم الحسد» له بسند ضعيف أيضاً^(٢) عن أبي هريرة رفعه: «ثلاث لا ينجو منهن أحد: الظن والطيرة والحسد...» الحديث^(٣). وكذا أخرجه ابن أبي الدنيا أيضاً من وجه آخر، مرسل ضعيف^(٤). وللطبراني من حديث حارثة بن النعمان^(٥) نحوه^(٦).

= أو غيرها. وانظر: «تدريب الراوي» (١٥٠/٢).

(١) إسحاق بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري، الصابوني، أخو شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني، ولد سنة (٣٧٥هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧٥/١٨).

ولم أقف على كتابه.

(٢) من هنا إلى «والطيرة» سقط من (م).

(٣) لم أقف على الكتاب ولعله مفقود، وقد أورده العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٨٦٢/٢) وعزاه لابن أبي الدنيا وقال: «فيه يعقوب بن محمد الزهري وموسى بن يعقوب الزمعي ضعفهما الجمهور».

(٤) في ذم الحسد لابن أبي الدنيا من حديث عبد الرحمن بن معاوية وضعفه العراقي في «المغني» بعد أن عزاه إليه (٨٦٣/٢).

وقد وقفت عليه عند السمرقندي في «تنبيه الغافلين» (ص ٩٨) من طريق إبراهيم بن علي عن عباد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن معاوية أن رسول الله ﷺ قال: ثلاث لا ينجو... الحديث.

وهو معضل؛ فإن عبد الرحمن بن معاوية وهو ابن الحويرث المدني من السادسة، وهي طبقة أتباع التابعين من الذين أدركوا صغار التابعين كما قال ابن حجر في «التقريب» (٥٩٩).

ومع ذلك فهو ضعيف في الحديث كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٩٩). وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥٥٣/٢).

(٥) الصحابي الجليل حارثة بن النعمان بن نفع بن زيد الأنصاري، أبو عبدالله، أدرك خلافة معاوية ومات فيها بعد أن ذهب بصره. «الإصابة» (٤٢٧/٢).

(٦) «المعجم الكبير» (٢٥٨/٣)، (ح ٣٢٢٧) وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٧/٤)، (ح ١٩٦٢)، والمحاملي في «أماليه» (ص ٣٢١)، (ح ٣٤٣)، وأبو الشيخ في «التنبيه والتوبيخ» (ص ١٨٤)، (ح ١٥٢) كلهم من طريق إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد عن عبد الرحمن بن محمد عن أبيه عن جده حارثة بن النعمان قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لازمات لأمتي: سوء الظن، والحسد، والطيرة»، =

وقد بسطت الكلام عليه فيما كتبه من «شرح الترمذي»^(١).

حديث: «ما خلا قصير من حكمة».

لم أقف عليه، نعم في ابن لال عن عائشة مرفوعاً: «جعل الخير كله في الربعة»^(٢)؛ يعني: المعتدل الذي ليس بالطويل ولا بالقصير. ويشهد له: «خير الأمور أوسطها»^(٣).

= قالوا: يا رسول الله، فما يصنع بهن؟ قال: «إذا ظننت فلا تحقق، وإذا حسدت فاستغفر، وإذا تطيرت فامض».

والحديث إسناده ضعيف جداً علته إسماعيل بن قيس فهو منكر الحديث؛ قال عنه البخاري وأبو حاتم والدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه منكر.

«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص ٢٠)، «الجرح والتعديل» (١٩٣/٢)، «الكامل» (٣٠١/١)، «الضعفاء» للدارقطني (ص ١٣٦).

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٤٩/٨) وقال: رواه الطبراني وفيه إسماعيل بن قيس الأنصاري وهو ضعيف.

ونقل المناوي حكم الهيثمي على الحديث وأقره كما في «فيض القدير» (٣٠٤/٣).

(١) سبقت الإشارة إلى أن شرحه على الترمذي مفقود.

(٢) كتاب ابن لال مفقود وأخرجه الدليمي عنه معلقاً في «مسنده» (ل ٧٥/ب) ورواه أبو نعيم في «الدلائل» (ص ٢٣٠، ٢٣١) كلهم من طريق صبيح بن عبدالله الفرغاني: حدثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي: حدثنا جعفر بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وسنده ضعيف؛ فيه صبيح - بفتح الصاد - الفرغاني، قال عنه عبدالغني المصري: منكر الحديث.

وقال عنه الخطيب: صاحب مناكير. انظر: «تلخيص المتشابه» (١٣٥/٢)، «ميزان الاعتدال» (٣٠٧/٢).

(٣) أورده المؤلف بترجمة مستقلة عند حرف الخاء بهذا اللفظ وقال: رواه ابن السمعاني في ذيل «تاريخ بغداد» بسند مجهول عن علي مرفوعاً.

لكنه ورد من كلام بعض السلف وممن يروى عنه من كلامه مطرف، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٤٢/٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٦٢٧٦) قالوا: ثنا عفان، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥١٨/٨)، برقم (٦١٧٦) من طريق حجاج بن منهال كلاهما عن حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرف به. وسنده صحيح.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٨٦/٢) من طريق أيوب عن أبي قلابة به.

وفي صفته ﷺ: «أطول من المربع»^(١). وهو بين الطويل والقصير؛ يقال: رجل ربعة، ومربع.

وعن الحسن بن علي رفعه: «إن الله جعل البهء والهوج - أي: الحمق - في الطول»^(٢).

٩٦٧ حديث: «مَا خلا يهوديان بمسلم إلا هَمَّا بقتله».

الثعلبي^(٣)، وابن مردويه^(٤)، وابن حبان في «الضعفاء»^(٥)، من رواية يحيى بن عبيدالله^(٦) عن أبيه^(٧) عن أبي هريرة به مرفوعاً، [١٦٣/أ] وفي رواية ابن حبان: «يهودي» على الأفراد.

وكذا أخرجه الديلمي في «مُسْنَدَه» ولفظه: «مَا خلا قط يهودي بمسلم إلا حَدَّثَ نفسه بقتله»^(٨) وقد تكلمت عليه في بعض الحوادث، وأوردت ما حكاه

(١) روي من حديث علي، وقد سبق تخريجه برقم (٩٣٧). وسنده ضعيف جداً.

(٢) لم أقف عليه، وأورده ابن القيم في «روضه المحبين» (ص ٢٣٧) ونسبه لبعض السلف.

(٣) في تفسيره «الكشف والبيان» (٩٧/٤). من طريق عباد بن العوام عن يحيى به.

(٤) من طريق سفيان عن يحيى به كما عند ابن كثير في «تفسيره» فإنه نقل الإسناد كاملاً (١٦٦/٣).

(٥) «المجروحين» (١٢٢/٣). من طريق عبدالرحمن بن سليمان ابن أبي الجون عن يحيى به.

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠٩).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠٩).

(٨) مسند الديلمي (٢٢١/أ/نسخة لا له لي) من طريق عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجون عن يحيى به.

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٠٩٠/٣)، (ح ٢٣٤٦) من طريق الأشجعي عن يحيى به.

والدارقطني في الثالث والثمانون من الأفراد (الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (٤٦٩/٦)، (ح ٦٠٦٢) من طريق الأشجعي عن الثوري عن يحيى بن عبيدالله به.

وهو في «أطراف الغرائب والأفراد» (٢٢٢/٥).

قال الدارقطني في الأطراف: «هذا حديث غريب من حديث الثوري عن يحيى بن عبيدالله، ما كتبه إلا عن هذا الشيخ، وغيره لا يذكر فيه الثوري».

لي قاضي الحنابلة الأستاذ عز الدين الكناني^(١) رحمته الله من واقعة له مع يهودي تؤيد ذلك^(٢).

٩٦٨ حديث: «ما رَفَعَ أحدٌ أحداً فوق مقداره إلا وأتَّضَعَ عنده من قدره بأزيد».

ليس هو في المرفوع، ولكن قد جاء نحوه عن الشافعي رحمته الله^(٣)، ولفظه: «مَا أكرمْتُ أحداً فوق مقداره إلا أتَّضَعَ من قدري عنده بمقدار ما أكرمته به».

ورواه البيهقي في «مناقبه»^(٤) من طريق علي بن إسماعيل بن طباطبا

= وقال ابن كثير في «تفسيره» (١٦٦/٣): هذا حديث غريب جداً. قلت: فيه يحيى بن عبيد الله القرشي؛ قال عنه أحمد: منكر الحديث؛ ليس بثقة. وقال مسلم والنسائي وابن حجر: متروك الحديث. ورواه ابن حبان والحاكم بروايته المناكير فيما يرويه عن أبيه خاصة. بل قال الحاكم يضع الحديث. «العلل ومعرفة الرجال» (٣٧٩/٢) و(٥٤/٣)، «المجروحين» (١٢٢/٣)، «سؤالات السجزي» للحاكم برقم (١٥٣) و«تهذيب التهذيب» (٣٧٥/٤، ٣٧٦)، «التقريب» (ص ١٠٦١).

وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣١٦/٨) من طريق خالد بن يزيد بن وهب بن جرير: حدثني أبي يزيد بن وهب: حدثني أبي وهب بن جرير بن حازم عن أبيه جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به. قال الخطيب عقبه: «غريب جداً».

قلت: في إسناده خالد بن بُريد ويقال: ابن يزيد - كما في سند الخطيب -. أورده الذهبي في «الميزان» وقال: أتى بخبر منكر. (٦٢٨/١). قال الألباني: أظنه يعني: هذا الحديث. «السلسلة الضعيفة» (٤٣٣/٩).

(١) هو: القاضي عز الدين أبو البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكناني، العسقلاني الأصل، ولد (٨٠٠هـ) ومات (٨٧٦هـ) انظر: ترجمته موسعة في ضوء اللامع (٢٠٥/١).

(٢) ذكر المؤلف القصة وبعض مكائد اليهود بالمسلمين في كتابه «الأجوبة المرضية» (١٠١٦/٣، ١٠١٧).

(٣) زيادة من (م).

(٤) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٩٠/٢).

العلوي^(١) عن أبيه^(٢) عن الشافعي به .
نعم، مضى في حديث من «أَمَرْنَا...»^(٣) في «الهمزة» «ومن رفع أخاه
فوق قدره، اجترَّ^(٤) عداوته»^(٥) . انتهى .
وهو في اللثام غير الكرام أشد؛ وقد قال الشافعي: «ثلاثة إن أكرمتهم
أهانوك: المرأة، والعبد، والفلاح»^(٦) .
وكذا كما روي مرفوعاً: «لا تصلح الصَّنِيعَة^(٧) إلا عند ذي حَسَبٍ أو
دين، كما لا تصلح الرِّياضة^(٨) إلا في النَّجِيب»^(٩) .
أخرجه^(١٠) البزار عن عائشة، وقال: «إنه منكر»^(١١) .

-
- (١) ذكره الحاكم والبيهقي فيمن روى عن الشافعي من أصحابه . انظر: «المناقب للبيهقي» (٣٣٣/٢) .
وطباطبا لقب لجده: إبراهيم بن إسماعيل بن الحسن العلوي، قالوا: كان يلثغ بالقاف
فيجعلها طاء فقال لغلामه ناولني ثوباً ألبسه فقال آتيك بدراعة قال: لا، طبا طبا .
يريد: قبا قبا . انظر: «نزهة الألباب في الألقاب» (٤٤٣/١) .
(٢) لم أقف له على ترجمة .
(٣) تقدم برقم (١٨١) وتماه: «أمرنا سول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» من حديث
عائشة رضي الله عنها، أورده بترجمة مستقلة وتوسع في تخريجه وهو عند مسلم في «المقدمة»
(٦/١) تعليقاً عنها قال: وذكر عن عائشة...
ووصله أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٨٩/١)، (ح ٥٧)، وأبو داود في «سننه»
(ح ٤٨٤٢) من طريق أبي ميمون بن أبي شبيب عن عائشة به .
وسنده ضعيف؛ أعله أبو داود بالانقطاع فقال: ميمون بن أبي شبيب لم يدرك عائشة .
(٤) في (م): «اجتر به» «وبه» ليست في الأصل .
(٥) تقدم برقم (١٨١) .
(٦) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٩١/٢) .
(٧) هي العطية والكرامة والإحسان . انظر: «النهاية في غريب الأثر» (٥٦/٣) .
(٨) راض الفرس إذا علمه السير وذللّه وطوعه .
(٩) الفاضل من كل حيوان كالإبل والخيّل، وإذا كان نَفِيساً في نَوْعِهِ . «النهاية» (١٧/٥) .
(١٠) سقطت من (م) .
(١١) كما في «كشف الأستار» (٤٠٠/٢)، (ح ١٩٥٤) .

وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص ٩)، (ح ٤٩) ومن طريقه
القضاعي في «مسند الشهاب» (٥٤/٢)، (ح ٨٧١) كلهم من طريق عبيد بن القاسم =

قلت: لكن قد قال الشافعي: «إنه لا صنعة عند نذل^(١)، ولا شكر للثيم

= حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مرفوعاً. وهو منكر كما قال البزار؛ فإن في سننه عبيد بن القاسم قال عنه البخاري: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. ورماه صالح جزرة وأبو داود وابن حبان بالوضع، وقال النسائي وابن حجر: متروك الحديث. انظر: «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٧١)، «تهذيب الكمال» (٢٣٠/١٩). وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣٥/٨) وقال: «رواه البزار وفيه عبيد بن القاسم وهو كذاب».

وقد توبع عبيد بن القاسم - بما لا ينفع - تابعه يحيى بن هاشم السمسار عند العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٢/٤)، والخطيب في «تاريخه» (١٦٣/١٤). وسنده موضوع؛ ويحيى بن هاشم هو آفته؛ رماه بالوضع: أبو حاتم والعقيلي وابن عدي وابن حبان.

انظر «الجرح والتعديل» (١٩٥/٩)، «المجروحين» (١٢٥/٣) «ضعفاء العقيلي» (٤٣٢/٤)، «الكامل» لابن عدي (٢٥١/٧).

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣٦٤/٢) من طريق الحسين بن المبارك عن إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة به.

قال ابن عدي: هذا الحديث منكر؛ والبلاء فيه من الحسين بن المبارك هذا، لا من إسماعيل بن عياش.

قلت: وقد قال في مطلع ترجمته من «الكامل» (٣٦٤/٢): حدث بأسانيد ومتون منكرا عن أهل الشام.

ويروى من طريق المسيب بن شريك عن هشام بن عروة به.

رواه ابن عدي في «الكامل» (٣٨٦/٦) وسنده واه أيضاً؛ فيه مسيب بن شريك قال ابن معين: أجمع الناس على طرحه. وقال أحمد: ترك الناس حديثه وقال مسلم: متروك الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٩٤/٨)، «الكامل» لابن عدي (٣٨٦/٦)، «ميزان الاعتدال» (١١٤/٤).

وبالجملة فجميع طرق الحديث واهية فهي بمجموعها لا تتقوى.

ولذا قال العقيلي: لا يصح في هذا شيء. «الضعفاء» (٤٣٣/٥).

(١) كذا بالأصول الثلاثة (الأصل، ز، م) بالبدال المهملة وهو خطأ، والصواب النذل كما

في (د) والمصدر المنقول منه وهو «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٩١/٢).

ومعنى النذل: الحَسِيسُ مِنَ النَّاسِ الَّذِي تَزْدَرِيهِ فِي خِلْقَتِهِ وَعَقْلِهِ. «تاج العروس» (٤٧٧/٣٠).

ولا وفاء لعبد^(١).

٩٦٩ حديث: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن».

أحمد في كتاب «السنة»^(٢) - وهم من عزاه «للمسند»^(٣) - من حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال: «إن الله نظر في قلوب العباد فاختر محمدًا^(٤) ﷺ فبعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد فاختر له أصحاباً فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح» وهو موقوف حسن.

وكذا أخرجه البزار^(٥)، والطيالسي^(٦)، والطبراني^(٧)، وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من «الحلية»^(٨)، بل هو عند البيهقي في «الاعتقاد» من وجه

= وأما الندل بالمهملة من ندل نذله نذلاً فمعناه: نقل الشيء من موضع إلى آخر. «تاج العروس» (٤٧٢/٣٠).

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٩١/٢).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع باسم كتاب السنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل.

(٣) لكنني وقفت عليه في «المسند» (٨٤/٦)، (ح ٣٦٠٠): ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش - بدل أبو وائل - عن ابن مسعود به.

(٤) من هنا إلى كلمة «العباد» سقط من (م).

(٥) «مسند البزار» (٢١٢/٥)، (ح ١٨١٦) من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به.

(٦) في «مسنده» (١٩٩/١)، (ح ٢٤٣) عن المسعودي عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود.

(٧) في «المعجم الكبير» (١١٦/٩)، (ح ٨٥٨٣) من طريق المسعودي بسند الطيالسي سواء.

(٨) «حلية الأولياء» (٣٧٥/١) من طريق أبي داود الطيالسي به.

ويلاحظ أن الأثر مداره على عاصم واختلف عليه في إسناده:

فرواه أبو بكر بن عياش وتابعه ابن عيينة - كما في «العلل» للدارقطني (٦٦/٥) - كلاهما روياه عن عاصم عن زر عن ابن مسعود.

وخالفهما المسعودي وحزمة الزيات عند الدارقطني في «العلل» (٦٦/٥) فروياه عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود به.

فجعل أبا وائل بدل زر بن حبيش.

آخر عن ابن مسعود^(١).

٩٧٠ هـ: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه».

متفق عليه عن عائشة وابن عمر كلاهما به مرفوعاً^(٢).

= وخالفهم جميعاً نصير بن أبي الأشعث فرواه عن عاصم عن المسيب بن رافع ومسلم بن صبيح عن ابن مسعود. أوردها الدارقطني في «العلل» (٦٧/٥).

فالذي يظهر أن الاضطراب من عاصم فمرة يجعله عن زر ومرة عن أبي وائل، والرواة عنه من الثقات وفيهم ابن عيينة وحمة الزيات ونصير بن أبي الأشعث. وعاصم هو ابن أبي النجود الكوفي المقرئ كان يضطرب في روايته عن زر وأبي وائل.

قال حماد بن سلمة: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر وبالعشي عن أبي وائل.

وقال العجلي: ثقة، كان يختلف عليه في زر وأبي وائل.

وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب وهو ثقة.

وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه.

وقال الدارقطني: في حفظه شيء..، وقال الحافظ: صدوق له أوهام، حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون.

«ثقات العجلي» (٥/٢)، «الطبقات» (٣٢٠/٦)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص ٤٩)، «تهذيب الكمال» (٤٧٣/١٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٥٧/٢)، «التقريب» (ص ٤٧١).

ورواه الأعمش واختلف عليه أيضاً:

فرواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن شقيق أبي وائل عن ابن مسعود. أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٥٨/٤)، (ح ٣٦٠٣) وهي عند الدارقطني في «العلل» (٦٧/٥).

وخالفه ابن عيينة فرواه عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن مسعود. عند الدارقطني في «العلل» (٦٧/٥). ولم أقف عليها.

وقد ذكر هذه الأوجه والاختلاف على الأسانيد الدارقطني لكنه سكت ولم يرجح منها شيئاً.

(١) رواه البيهقي (ص ٤٣٨) من طريق أبي داود الطيالسي وقد مر عزوه لمسنده.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار وقول الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَادٍ﴾... إلى قوله: ﴿مُحْتَالًا فَخُورًا﴾، (١٠/٨)، (ح ٦٠١٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

والضمير في: «أنه» لجبريل، وفي: «سيورثه» للجار.

ونسبة التورث إلى جبريل مجازية؛ والمراد: أنه [ل١٦٣/ب] يخبرني عن الله^(١) بأن الجار يرث، كأنه من شدة الوصية به نَزَلَه منزلة الوارث.

٩٧١ حديث: «ما سعد أحد برأيه ولا شقي مع^(٢) مشورة».

مضى في: «رأس العقل»^(٣).

٩٧٢ حديث: «ما ضاق مجلس بمتحابين».

الدلمي بلا سند عن أنس به مرفوعاً^(٤).

وقد أخرجه البيهقي في «الشعب»^(٥) من قول ذي النون

= وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري في «صحيحه» فهو بنفس الإحالة السابقة برقم (٦٠١٥).

وأما حديث عائشة عند مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب الوصية بالجار والإحسان إليه (٢٠٢٥/٤)، (ح ٢٦٢٤).

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند مسلم فهو بنفس الإحالة السابقة برقم (٢٦٢٥).

(١) زيادة في (ز): «رضي الله عنهما» وليست في الأصل و(م).

(٢) في (م): «عن».

(٣) مضى برقم (٥١٧) بلفظ «رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس» في حرف الراء المهملة.

ويقرب منه ما ورد عن النضر بن شميل: «ما خاب من استخار...» برقم (٩٦٤).

(٤) مسند الدلمي (ل٢١٨/أ نسخة لا له لي). عن أنس بلا سند كما قال المؤلف.

وأسنده الخطيب في «تاريخه» (٢٢٦/٣)، والسيوطي في «عشارياته» (مخطوط جوامع) كلاهما من طريق أبي سعيد العدوي عن خراش بن عبدالله عن أنس به مرفوعاً.

وسنده موضوع؛ أبو سعيد العدوي هو الحسن بن علي رماه بوضع الحديث والكذب: ابن عدي وابن حبان والخطيب.

انظر «الكامل» (٣٣٨/٢)، «المجروحين» (٢٤١/١) «تاريخ بغداد» (٣٨١/٧).

وشيخه خراش قال عنه ابن عدي: مجهول ليس بمعروف. ورماه ابن حبان بالوضع، وقال فيه الذهبي: ساقط.

«الكامل» (٧٥/٣)، «المجروحين» (٢٨٨/١)، «ميزان الاعتدال» (٦٥١/١).

(٥) «شعب الإيمان» (٥٧٧/١٠)، برقم (٨٠٣٥).

وأخرجه أيضاً أبو نعيم في «الحلية» (٢٤٢/١٠) في ترجمة يوسف الرازي كلاهما من =

المصري^(١) ولفظه: «ما بُعد طريق أدى إلى صديق، ولا ضاق مكان من حبيب».

وفي معناه قول بعضهم^(٢): سُمّ الخياط مع الأحباب ميدان^(٣).
لكن من آداب الجلوس ما قاله سفيان - أظنه الثوري -: «ينبغي أن يكون بين الرجلين في الصف قدر ثلثي ذراع»^(٤). انتهى^(٥).
ومحل ذلك في غير الصلاة.

٩٧٣ هـ: «ما عاقبت من عصي الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه»^(٦).

- = طريق يوسف بن الحسين عن ذي النون.
ويروى بلفظ الترجمة عن أبي عبدالله بن عرفة النحوي رواه بسنده الخطيب في «تاريخه» (٣١٦/٤).
- (١) ذو النون المصري الزاهد العارف ثوبان بن إبراهيم ويقال: الفيض بن أحمد، قال الدارقطني: روى عن مالك أحاديث فيها نظر. مات (٢٤٥هـ). انظر: «حلية الأولياء» (٣٣١/٩) و«ميزان الاعتدال» (٣٣/٢).
- (٢) «قول بعضهم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).
(٣) هو عجز بيت شعر، أورده ابن الجوزي في «المدهش» (ص يراجع ٣٨٥) ونسبه للغزي، وصدّرة: وأطيب الأرض ما للقلب فيه هوى...
وقد كتبه الناسخ للنسخة (ز) في الحاشية.
- (٤) لم أقف عليه. (٥) سقطت من (م).
- (٦) بيض له المؤلف رحمته الله ولم يذكر تحته شيئاً، وكتب الناسخ في الأصل بعد الحديث (كذا) إشارة إلى أنه لم يخرج.
- لكن المؤلف رحمته الله رواه بسنده في «البلدانيات» (ص ٢٥١)، والطائي في الأربعين في «إرشاد السائر» (ص ١٤٠)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٦٠/٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٦٣٠/١)، والرافعي في «التدوين» (٢١٧/١) كلهم من طريق يعقوب بن الوليد الأزدي وهو من الكذابين الكبار كما قال أحمد.
وقال ابن حجر: كذبه أحمد وغيره.
- انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٨/١)، «التقريب» (ص ١٠٩٠).
- لكنه لم ينفرد فقد تابعه إبراهيم بن موسى المكي الدمشقي عند ابن عساكر في «تاريخه» (٣٦٠/٤٤). كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه للناس ثمانية عشر كلمة؛ حكماً كلها قال: ما عاقبت من عصي... الأثر وفيه طول.

٩٧٤ حديث: «ما عال من اقتصد» في: «الاقتصاد»^(١).

٩٧٥ حديث: «ما عبد الله بشيء أعظم من جبر القلوب».

لا أعرفه في المرفوع^(٢).

٩٧٦ حديث: «ما عزّل من وليّ ولده».

لا أصل له^(٣) وقد كتبت فيه في بعض الأجوبة شيئاً^(٤).

٩٧٧ حديث: «ما عزّ شيء إلا هان».

هو معنى ما في البخاري وغيره عن أنس في ذكر العضباء^(٥)، وقوله ﷺ:

«حق على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه»^(٦).

= وإبراهيم بن موسى هذا قال عنه ابن حجر: مجهول لم يرو عنه إلا هشام بن عمار. «لسان الميزان» (٣٧٢/١).

قلت: فهو مجهول عين.

وتابعهما أيضاً كادح بن رحمة الزاهد متابعة تامة أخرجها من طريقه الأصفهاني في «الترغيب والترهيب» (٢٩٧/٢).

وهي متابعة لا شيء؛ قال عنه الدارقطني: لا شيء.

وكذبه الأزدي، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة.

انظر: «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص ٢٧١)، «الكامل» (٨٣/٦)، «الميزان» (٣٩٩/٣).

فالأثر واه؛ لا يصح إسناده.

(١) انظر: حديث رقم (١٤٢) و(٩٦٤).

(٢) وقال الغزي: ليس بحديث. «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» (ص ١٩٩).

(٣) نقل القاري كلام السخاوي وزاد: بل هو موضوع في مبناه، وباطل في معناه.

«الأسرار المرفوعة» (ص ٢٩٨).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) هو: اسم ناقة النبي ﷺ. وهو علّم لها منقول من قولهم: ناقة عضباء؛ أي: مشقوفة

الأذن ولم تكن مشقوفة الأذن. وقال بعضهم: إنها كانت مشقوفة الأذن والأول أكثر.

انظر: «النهاية» في «غريب الأثر» لابن الأثير (٢٥١/٣).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع (١٠٥/٨)، (ح ٦٥٠١). عن أنس قال:

كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى العضباء وكانت لا تسبق، فجاء أعرابي على قعود له

فسبقها فاشتد ذلك على المسلمين وقالوا: سبقت العضباء! فقال رسول الله ﷺ: =

٩٧٨ حديث: «ما عظمت نعمة الله على عبد إلا عظمت مؤنة الناس عليه، فمن لم يحتمل تلك المؤنة فقد عرض تلك النعمة للزوال».

البیهقي في «الشعب»^(١)، وأبو يعلى^(٢)، والعسكري من حديث ثور بن يزيد^(٣) عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به مرفوعاً ورواه البیهقي أيضاً بإثبات مالك بن یخامر، بین خالد ومعاذ^(٤).

= «إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه».

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الملاحم، باب في كراهية الرفعة في الأمور (ص ٨٧١)، (ح ٤٨٠٢)، والنسائي في «سننه» أيضاً، باب السبق، (ص ٥٥٨)، (ح ٣٥٨٨). كلاهما من حديث أنس.

واللفظ الذي ذكره السخاوي لفظ أبي داود.

(١) (١٢٠/١٠)، (ح ٧٢٦٠).

(٢) لم أقف عليه في كتبه ولا في الكتب التي اعتنت بزوائده.

وأخرجه من هذا الوجه ابن حبان في «المجروحين» (١/١٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٧٤)، والخطيب في «تاريخه» (٥/١٨١). من طريق أحمد بن معدان عن ثور بن يزيد به.

وأحمد بن معدان، متروك في الحديث؛ قال فيه ابن حبان: «شيخ، يروي عن ثور بن يزيد الأوابد التي لا يجوز الاحتجاج بمن يروي مثلها».

ثم ذكر له هذا الحديث. «المجروحين» (١/١٤٢).

وقال الدارقطني: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» له (ص ٣٠٤).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣١٢).

(٤) «شعب الإيمان» (١٠/١١٨)، (ح ٧٢٥٨).

وابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٨٠)، والديلمى في «مسنده» (ل ٢٢٢/ب نسخة لا له لي) كلهم من طريق عمرو بن الحصين العقيلي: نا محمد بن عبدالله بن علاثة عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن مالك بن یخامر عن معاذ به. وسنده ضعيف جداً من أجل عمرو بن الحصين؛ قال أبو حاتم: ذاهب الحديث ليس بشيء.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال ابن عدي: حدث بغير حديث منكر وهو مظلم الحديث.

وقال الخطيب: كان كذاباً.

وقال الحافظ: متروك الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٩)، «الكامل» (٥/١٥٠) «الضعفاء والمتروكون» =

وللطبراني^(١) والبيهقي^(٢) من حديث الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عن ابن عمر رفعه: «إن الله أقواماً اختصهم بالنعم لمنافع العباد يُقرهم فيها ما بذلوها^(٣)، فإذا منعوها نزعها منهم، فحولها إلى غيرهم».

= للدارقطني (ص ٣٠٤)، «تهذيب التهذيب» (٦١٢/٣)، «التقريب» (ص ٧٣٣).
فالحديث لا يصح؛ وهو ضعيف جداً.

ولذا قال أبو حاتم: أحمد بن معدان مجهول والحديث باطل. نقله عنه العراقي في «المغني» (٩٠٤/٢).

قال ابن عدي: وهذا الحديث يروى من وجوه؛ وكلها غير محفوظة. «الكامل» (١٧٤/١).

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٩/٦) بعد ذكره للاختلاف: هو حديث ضعيف غير ثابت.

(١) في «الأوسط» (٢٢٨/٥)، (ح ٥١٦٢) من طريق محمد بن حسان السمتي: قال حدثنا عبدالله بن زيد الحمصي قال: حدثنا الأوزاعي به.

وأخرجه من هذا الوجه أيضاً ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (ص ١٤)، (ح ٥)، والخطيب في «تاريخه» (٤٥٩/٩).

وسنده ضعيف فيه علتان:

محمد بن حسان السمتي قال فيه أبو حاتم والدارقطني: ليس بالقوي، وقال الحافظ: صدوق لين الحديث.

«الجرح والتعديل» (٢٣٨/٧)، «سؤالات السلمي» للدارقطني برقم (٣٦٧)، «ميزان الاعتدال» (٥١٢/٣)، «التقريب» (ص ٨٣٥).

وأما شيخه عبدالله بن زيد الحمصي ضعفه الأزدي. «الميزان» (٤٢٥/٢).

وأورد الهيثمي الحديث في «المجمع» (٣٥١/٨) وضعفه بعبدالله الحمصي معتمداً تضعيف الأزدي له.

(٢) «شعب الإيمان» (١١٧/١٠)، (ح ٧٢٥٦) من طريق أبي نصر أحمد بن محمد بن نصر اللباد: نا أحمد بن حنبل: حدثني الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به.

وأخرجه من هذا الوجه أبو يعلى الحنبلي في «طبقات الحنابلة» (٧٦/١).

وأحمد اللباد لم أر من ذكره بجرح ولا تعديل سوى ما أفاده أبو يعلى الحنبلي (٧٦/١) في «طبقات الحنابلة» قائلًا: «سمع إمامنا أحمد» ثم أورد له هذا الحديث.

وقال الألباني في «الضعيفة» (١٣٤/٦): لم أعرفه.

وفيه أيضاً الوليد بن مسلم مشهور بتدليس التسوية كما سبق؛ وقد عنعن في هذا الإسناد.

(٣) في (م): «بذلوها» وهو خطأ.

وقيل: بإدخال نافع بين عبدة وابن عمر^(١).

ورواه البيهقي^(٢) من حديث الأوزاعي عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ما من عبد أنعم الله عليه^(٣) نعمة سبغها عليه إلا جعل إليه شيئاً من حوائج الناس، فإن تبرّم^(٤) بهم فقد عَرَّضَ تلك النعمة للزوال».

وبعضها يُؤكِّد بعضاً.

وعن الفضيل بن عياض قال: «أما عَلِمْتُمْ أن حاجة الناس [ل]١/١٦٤ إليكم نعمة من الله عليكم؟ فاحذروا أن تملوا النعم فتصير نقماً»^(٥).
أخرجه البيهقي^(٦).

٩٧٩ حديث: «ما عمل أفضل من إشباع كبد جائعة».
الدليمي عن أنس به مرفوعاً^(٧).

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١١٧/١٠)، (ح ٧٢٥٧) من طريق أحمد بن نصر اللباد.
(٢) «شعب الإيمان» (١١٦/١٠)، (ح ٧٢٥٤).
وأخرجه أيضاً أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١١١/١) كلاهما من طريق أبي سعيد عمران بن عبد الرحيم الأصبهاني: نا أحمد بن يحيى المصيصي: نا الوليد بن مسلم: عن الأوزاعي به.
وعمران الأصفهاني اتهمه السليمانى بوضع حديث وقال: فيه نظر.
انظر: «لسان الميزان» (١٧٥/٦).
وشيخه أحمد المصيصي قال فيه الذهبي: روى عن الوليد بن مسلم مناكير. «ميزان الاعتدال» (١٦٣/١).

وفيه أيضاً تدليس الوليد وابن جريج فكلاهما عنعن ولم يصرحا بالتحديث.
(٣) سقطت من (ز).

(٤) يقال: بَرِمْتُ بكذا؛ أي: ضَجِرْتُ به. انظر: «مقاييس اللغة» (٢٣١/١).

(٥) كذا الأصل و(د) و(م) وهو الموافق للمصدر لكنها سقطت من (ز).

(٦) «شعب الإيمان» (١١٨/١٠)، برقم (٧٢٥٩).

(٧) «مسند الدليمي» (ل ٢٢٣/أ نسخة لا له لي).

وأخرجه أيضاً الدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٨٨/٣)، (ح ٢٠٨١)، وابن حبان في «المجروحين» (٣١٢/١)، وابن عدي في «الكامل» (٢٣٩/٣)، وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» (ص ٣١٩)، (ح ٣٧٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠/٥)، =

٩٨٠ **حديث:** «ما فَضَّلَكم أبو بكر بفضل صوم ولا صلاة، ولكن بشيء

وقر في قلبه».

ذكره الغزالي^(٢)، وقال العراقي: «لم أجده مرفوعاً»^(٣) وهو عند الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» من قول بكر بن عبدالله المزني^(٤).

٩٨١ **حديث:** «ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يُحب أن يُدفن

فيه».

الترمذي^(٥)، وأبو يعلى^(٦)، عن عائشة.

= (ح ٣٠٩٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٥٠)، (ح ١٢٩٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٧٢) كلهم من طريق زربي مولى هشام بن حسان ثنا أنس بن مالك مرفوعاً به.

والحديث ضعيف جداً؛ آفته زربي؛ قال ابن حبان: منكر الحديث على قلة روايته؛ يروى عن أنس ما لا أصل له، فلا يجوز الاحتجاج به. ثم مثل له بهذا الحديث. «المجروحين» (١/٣١٢).

وهو منكر الحديث، وقد تقدم بيان حاله عند حديث (ليس منا من لم يوقر كبيرنا ...).
والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٧٢) ونقل كلام ابن حبان في زربي.

(١) هذا الحديث سقط بتخرجه كاملاً من الأصل وتم إلحاقه من النسخة (د) و(ز) و(م).

(٢) في «إحياء علوم الدين» (١/٢٣، ٢٤).

ونص الغزالي في الإحياء: «وما فضل أبو بكر ﷺ الناس بكثرة صيام ولا صلاة ولا بكثرة رواية ولا فتوى ولا كلام، ولكن بشيء وقر في صدره كما شهد له سيد المرسلين ﷺ».

(٣) «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (١/٢٣)، (ح ٧٣).

(٤) «نوادير الأصول» (١/٢٠١).

وأورده ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ٩٢) وجعله ضمن الأحاديث الموضوعة التي نسبها الجهلة إلى فضائل أبي بكر الصديق.

(٥) جامع الترمذي، كتاب الجنائز عن رسول الله، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض (ص ٢٤١)، (ح ١٠١٨).

(٦) في «مسنده» (١/٤٦)، (ح ٤٥).

وأخرجه أيضاً من حديث عائشة، البزار في «مسنده» (١/١٣٠)، (ح ٦٠)، =

وأحمد بن منيع عن أبي بكر كلاهما به مرفوعاً^(١).

= وابن عبد البر في «التمهيد» (٣٩٩/٢٤) كلهم من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن أبي مليكة عن عائشة: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر: سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً ما نسيته، قال: ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه أدفنوه في موضع فراشه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي يضعف من قبل حفظه.

قلت: وهو علة الإسناد؛ قال ابن عدي: هو في جملة من يكتب حديثه، وقال ابن حجر: ضعيف.

«الكامل» (٢٩٥/٤)، «التقريب» (ص ٥٧١).

ومثل من كان في هذه الحالة فإنه يتقوى بمن يتابعه أو وجد ما يشهد له ولحديثه شواهد يكون بها حسناً لغيره.

ولذا قال الألباني في «مختصر الشمائل» (ص ١٩٥، ١٩٦): استغربه الترمذي لأن فيه عبد الرحمن المليكي لكن الحديث صحيح بما له من الشواهد.

ومن هذه الشواهد حديث أبي بكر كما يشير إليه المؤلف.

(١) لم أقف عليه في الكتب التي اعتنت بزوائد أحمد بن منيع.

ووجدته من حديث أبي بكر عند ابن ماجه في «سننه»، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه (ص ٢٨٥)، (ح ١٦٢٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٢/١)، (ح ٢٣)، والبخاري في «مسنده» (٧١/١)، (ح ١٨)، والمروزي في مسند أبي بكر (ص ٦٦)، (ح ٢٦)، وابن عدي في «الكامل» (٣٤٩/٢) كلهم من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني حسين بن عبدالله عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر مرفوعاً به.

والحديث بهذا السند ضعيف من أجل حسين بن عبدالله بن عبيد الله بن العباس؛ قال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

قال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه.. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٧/٣)، «الكامل» (٣٤٩/٢)، «التقريب» (ص ٢٤٨). وضعفه الحافظ في «الفتح» به (٥٢٩/١).

لكن الحديث بشاهده السابق يتقوى؛ فهو به حسن لغيره.

ويروى عن أبي بكر موقوفاً عليه أخرجه الترمذي في «الشمائل» (ص ٣٣٦)، (ح ٣٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٥٦/٧)، (ح ٦٣٦٧) كلاهما من طريق سلمة بن نبيب أخبرنا عن نعيم بن أبي هند عن نبيب بن شريط عن سالم بن عبيد وكانت له صحبة فذكر قصة وفاة النبي ﷺ بطولها وأن الصحابة سألوا أبا بكر أين يدفن؟ فقال:

قال في المكان الذي قبض الله فيه روحه فإن الله لم يقبض روحه إلا في مكان طيب =

٩٨٢ حديث: «ما قُبِلَ حُجٌّ امرئٍ إلا رُفِعَ حَصَاهُ»^(١).

الدليمي عن ابن عمر به مرفوعاً^(٢).....

= فعلموا أن قد صدق.

قال الحافظ في «الفتح» (٥٢٩/١): إسناده صحيح لكنه موقوف.

وقال الألباني: وهو في حكم المرفوع. «أحكام الجنائز» (ص ١٣٨).

(١) لأن الله وكَّلَ بها ملكاً فيرفع ما تُقْبَلُ منها، ويبقى ما لم يُتَقَبَّلْ كما سيأتي في أثر ابن عباس.

(٢) «مسند الدليمي» (ل ٢٢٣/أ) نسخة لا له لي: من طريق عبدالله بن خراش عن العوام - يعني: ابن حوشب - عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.

والحديث منكر بهذا السند فيه عبدالله بن خراش؛ قال أبو زرعة: منكر الحديث؛ يحدث عن العوام بأحاديث مناكير.

وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: لا أعلم أنه يروي عن غير العوام أحاديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ.

«التاريخ الكبير» (٨٠/٥)، «الجرح والتعديل» (٤٦/٥) «أجوبة أبي زرعة» للبرذعي (٤٤٨/٢)، «الكامل» (٢٠٩/٤).

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٩٣/٧، ٩٤) عن عبدالله بن خراش عن واسط بن الحارث عن ابن عمر به.

قال ابن عدي: واسط هذا روى عنه ابن خراش بنسخة، وعامة هذه الأحاديث لا يتابع عليها. «الكامل» (٩٤/٧).

والحديث ضعفه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٨/٥).

وللحديث شاهد لكنه ضعيف، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٠٩/٢)، (ح ١٧٥٠)،

والدارقطني (٣٧٤/٣)، (ح ٢٧٨٩)، والحاكم في «المستدرک» (٤٧٦/١)، والبيهقي في

«الكبرى» (١٢٨/٥) من طريق يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة

عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: قلنا: يا رسول الله هذه الجمار

التي تُرمى كل سنة فنحسب أنها تنقص؟ فقال: ما تُقْبَلُ منها رُفِعَ، ولولا ذلك

رأيتوها مثل الجبال.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا زيد، تفرد به يزيد بن سنان.

ويزيد هذا هو: التميمي الجزري وهو مما لا يحتمل تفرده؛ فقد ضعفه الأئمة كابن

المديني وأحمد وأبي حاتم والنسائي وابن عدي والدارقطني وابن حجر.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٧/٩)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢٥٦)، «الكامل»

(٢٦٩/٧)، «تهذيب التهذيب» (٤١٦/٤)، «التقريب» (ص ١٠٧٦).

وكذا رواه الأزرقى^(١) في «تاريخ مكة» عن ابن عمر^(٢) وأبي سعيد^(٣) أيضاً وعنده^(٤)

= ولذا ضعفه البيهقي بقوله عقب روايته الحديث: «يزيد بن سنان ليس بالقوي في الحديث، وروي من وجه آخر ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً»، «السنن الكبرى» (١٢٨/٥).

وضعفه به الهيثمي في «المجمع» (٥٧٥/٣).

(١) في الأصل: «الأزرقى» والتصويب من (د) و(ز) و(م).

(٢) لم يروه الأزرقى عن ابن عمر مرفوعاً وإنما وجدته موقوفاً عليه (١٧٠/٢) من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: أخبرني أن ثقيفاً كان جالساً عند ابن عمر إذ قال له رجل: يا أبا عبد الرحمن ما كنا نترائى في الجاهلية من الحصى، والمسلمون اليوم أكثر ثم إنه لضحاح، فقال ابن عمر: إنه والله ما قبل الله من امرئ حجة إلا رفع حصاه.

وأخرجه أيضاً الفاكهي بسنده (٢٩٥/٤) من طريق عبدالمجيد بن أبي رواد عن ابن جريج قال: أخبرني أن ثقيفاً...

والأثر سنده ضعيف جداً للجهالة بين ابن جريج وثقيف.

وثقيف هو ابن الحارث الأعمى كذبه ابن معين، وقال أبو زرعة: لم يكن بشيء. وقال الدارقطني والفلاس والنسائي وابن حجر: متروك وقد كذبه ابن معين.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤٨٩/٨)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢٣٥)، «الميزان» (٢٧٢/٤)، «التقريب» (ص ١٠٠٨).

(٣) في الأصل: «أبو سفيان» والتصويب من (د) و(ز) و(م) فقد رواه عنه موقوفاً عليه أيضاً.

أخرجه الأزرقى في «تاريخه» (١٦٩/٢)، والفاكهي أيضاً في «تاريخه» (٢٩٤/٤) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبي المغيرة عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال: ما تقبل من الحصى رفع؛ يعني: حصى الجمار.

وسنده صحيح رجاله كلهم ثقات من رجال الكتب الستة وابن أبي نعم هو عبد الرحمن البجلي، وثقه ابن سعد وضعفه ابن معين، وقال النسائي: ثقة.

وقال ابن حجر: صدوق.

فهو حسن الحديث على أقل أحواله. والذي يظهر أنه ثقة وتضعيف ابن معين له غير مفسر.

انظر: «الطبقات» (٢٩٨/٦)، «تهذيب التهذيب» (٥٦٠/٢)، «التقريب» (ص ٦٠٢).

(٤) أي: الأزرقى في «تاريخ مكة» (١٧٠/٢) من طريق مسلم بن خالد عن ابن خيثم قال: سألت أبا الطفيل: ... فذكره.

أيضاً بسنده إلى ابن خُثَيْم^(١) قال: قلت لأبي الطفيل هذه الجمار تُرمى^(٢) في الجاهلية والإسلام كيف لا تكون هضاباً تُسَدُّ الطريق؟! قال: سألت عنها ابن عباس فقال: «إن الله ﷻ وكَّلَ بها ملكاً فما تُقَبَّلُ منه رُفِعَ، وما لم يُتَقَبَّلْ منه تُرِكَ».

ونقل المحب الطبري في «شرح التنبيه»^(٣) عن شيخه بشير التبريزي شيخ الحرم ومفتيه^(٤) أنه شوهِد ارتفاع الحجر عياناً، واستدل بذلك المحب على صحة الوارد في ذلك^(٥)، وهو أحد الآيات الخمس التي بمنى أيام الحج: اتساعها للحجيج مع ضيقها في الأعين، وكون الحدأة^(٦) لا تخطف بها اللحم، وكون الذباب لا يقع في الطعام - وإن كان لا ينفك عنه في الغالب

= وأخرجه أيضاً الفاكهي في «تاريخه» (٢٩٤/٤) من طريق فطر بن خليفة وعبدالله بن عبدالرحمن النوفلي، والبيهقي في «الكبرى» (١٢٨/٥) من طريق أزهر بن سعد السمان ثلاثتهم عن أبي الطفيل قال: سألت ابن عباس... فذكره.

والأثر صحيح رجاله موثقون.

وقد صحح إسناده أيضاً الألباني في «الضعيفة» (٣٧٤/١) فقال: أخرجه موقوفاً عن ابن عباس الأزرقى والبيهقي بسند صحيح، فالصواب في الحديث الوقف، ولينظر هل هو في الحكم المرفوع؟ فإنه لم يتبين لي.

قلت: كأن السخاوي يميل إلى أنه في حكم المرفوع؛ لأنه عطف أثر ابن عمر على حديثه المرفوع في الديلمي بقوله: «وكذا أخرجه الأزرق عن ابن عمر» وقد عُلِمَ أنه عند الأزرقى موقوف ليس مرفوعاً. والله أعلم.

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٤٣٣).

(٢) سقطت من (ز). وهي مثبتة بالنسختين والمصدر.

(٣) لم أقف على كتابه، وكلامه في «شفاء الغرام» (٥٩٦/١).

(٤) بشير بن حامد بن سليمان بن يوسف بن سليمان بن عبدالله الإمام نجم الدين أبو النعمان الجعفري التبريزي، ولد بأردبيل سنة (٥٧٠هـ) ومات بمكة في ثالث صفر سنة (٦٤٦هـ). «طبقات الشافعية» (١٣٣/٨) و«سير أعلام النبلاء» (٢٥٥/٢٣).

(٥) يعني بذلك الأثر الوارد في رفع الحصى.

(٦) بكسر الحاء وفتح الدال على وزن عنبة، طائر خبيث، والجمع بحذف الهاء و:

«جِدَانُ» أيضاً مثل غزلان. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣٤٩/١)، «المصباح المنير» (١٢٥/١).

كالعسل وشبهه -، وقلة البعوض بها^(١)، كما بسط ذلك التقي الفاسي^(٢) في «شفاء الغرام»^(٣).

٩٨٣ حديث: «ما قُدِّرَ يكن».

في: «لا تُكثِرْ همَّك»^(٤).

وفي: «لو»^(٥) تفتح عمل الشيطان^(٦).

٩٨٤ حديث: «ما قل وكفى خير مما كثر وألهى».

أبو يعلى^(٧) والعسكري من حديث عمارة بن غَزِيَّة^(٨) عن عبدالرحمن بن

(١) سقطت من (ز).

(٢) محمد بن أحمد بن علي، التقي الفاسي، المكي، المالكي المذهب، شيخ الحرم، ولد سنة (٧٧٥هـ)، وتوفي سنة (٨٣٢هـ) بمكة. «الضوء اللامع» (١٨/٧).

(٣) «شفاء الغرام» (٥٩٦/١).

لم يذكر المؤلف التقي الفاسي رحمته الله دليلاً على صحة ذلك سوى رفع الحصى وهو ثابت، وذكر أثراً عن ابن عباس بخصوص اتساع منى مع ضيقها، وأما سوى ذلك فكان معوله على المشاهدة والعادة المعروفة عند الناس.

وأما عن أثر ابن عباس فهو عند الأزرقى في «تاريخه» (١٧٣/٢)، والفاكهي في «تاريخه» أيضاً (٢٧٨/٤) كلاهما من طريق سليم بن مسلم عن عبيدالله بن أبي زياد، عن أبي الطفيل قال: سمعت ابن عباس يُسأل عن منى ويقال له: عجباً لضيقه في غير الحج، فقال ابن عباس: إن منى يتسع بأهله كما يتسع الرحم للولد.

لكن سنده ضعيف جداً فيه سليم بن مسلم المكي؛ قال عنه ابن معين: ليس بثقة وكان جهمياً خبيثاً. وقال عنه أحمد: ليس يسوى حديثه شيئاً. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٢١٧٨)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٣/٣)، «الجرح والتعديل» (٣١٤/٤).

(٤) الصواب: «لا يَكْثُرْ»؛ فهو جزء من حديث، أورده المؤلف في حرف اللام ألف (لا). بترجمة مستقلة وخرجه، وطرفه: «لا يكثر همك...» برقم (١٣٣١).

(٥) في (م): «لا» وهو خطأ.

(٦) لم يرد ذكر حديث «ما قدر يكن» عند حديث «لو تفتح...» وقد سبق تخريجه برقم (٩٠٠).

(٧) في «مسنده» (٣١٩/٢)، (ح ١٠٥٣).

(٨) عمارة بن غزية بفتح المعجمة وكسر الزاي بعدها تحتانية ثقيلة، ابن الحارث =

أبي سعيد^(١) عن أبيه^(٢) سمعت النبي ﷺ يقول وهو على هذه الأعواد وذكره^(٣)...

وفي الباب عن عقبة بن عامر أخرجه الديلمي في حديث أوله: «أما بعد: فإن أصدق الحديث..».

(و)^(٤) عن أبي أمامة^(٥) أخرجه العسكري في قصة ثعلبة بن حاطب

= الأنصاري المازني، المدني لا بأس به، وروايته عن أنس، رسالة، من السادسة مات سنة أربعين. خت م ٤. «التقريب» (ص ٧١٣).

(١) عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي ثقة من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة وله سبع وسبعون خت م ٤. «التقريب» (ص ٥٧٩).

(٢) أبو سعيد الخدري ﷺ.

(٣) ورواه أيضاً أبو زرعة المقدسي في صفوة التصوف (مخطوط جوامع) من طريق صدقة بن الربيع عن عمارة بن غزية به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٤٩/١٠) وقال: رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير صدقة بن الربيع وهو ثقة.

لكن صدقة انفرد بثبوته ابن حبان وهو متساهل.

قال الألباني: ولعل عمدة الهيثمي في التوثيق أن يكون رآه في «الثقات» لابن حبان، كما وقع له في تراجم كثيرة. «السلسلة الصحيحة» (٦٣١/٢).

لكن للحديث شاهد يكون به حسناً لغيره؛ أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣٢٣/٢)، (ح ١٠٧٢) وأحمد في «المسند» (٥٢/٣٦)، (ح ٢١٧٢١) من طريق هشام، وابن أبي شيبه في «مسنده» (ص ٤٨)، (ح ٣٦) من طريق شيبان بن عبدالرحمن، وابن حبان في «صحيحه» (١٢١/٨)، (ح ٣٣٢٩) من طريق سلام بن مسكين ثلاثتهم، عن قتادة، عن خليل العصري، عن أبي الدرداء مرفوعاً وفيه: «وما آبت شمس قط إلا بعث الله ﷻ بجنتيها ملكين يناديان يسمعان الخلائق كلها إلا الثقلين: ما قل وكفى خير مما كثر وألهى».

والحديث رجاله ثقات وسنده صحيح وصححه ابن حبان. وعند الحاكم التصريح بالحديث من قبل قتادة. «المستدرک» (٤٤٦/٢).

وحديث الترجمة صححه الألباني بشواهد في «الصحيحه» (٦٣١/٢).

(٤) سقطت من الأصل وهي في (ز) و(م).

(٥) في الأصل و(ز): «الثعلبي» وليست في (م) وهو الصواب. وقد جاءت نسبته بالباهلي في المصادر وهو الصحابي المشهور.

ولفظه: «ويحك يا ثعلبة؛ قليل تطبيق شكره، خير من كثير لا تؤدي حقه أو قال: لا تطبيقه»^(١).

٩٨٥ حديث: «ما كثر أذان بلدة إلا قلّ بردها».

الدلمي بلا سند عن علي^(٢).

٩٨٦ حديث: «ما كسوا الباعة».

تقدم^(٣) في: «حاكوا»^(٤).

(١) «أو قال لا تطبيقه» أثبتته من (ز) و(د) و(م) وليس في الأصل. وهي مثبتة في المصادر.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٨/٤)، (ح ٢٢٥٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٤٧/٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٢٤/١)، والطبراني في «الكبير» (٢٦٠/٨)، (ح ٧٨٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٨/٦)، (ح ٤٠٤٨) كلهم من طريق معان بن رفاعه عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري وفي الحديث قصة وطول. قال البيهقي عقبه: في إسناد هذا الحديث نظر. وقال العراقي: رواه الطبراني بسند ضعيف. «المغني» (٩١٩/٢).

وأبان الهيثمي عن علته فقال: فيه علي بن يزيد الألهماني وهو متروك. «المجمع» (١٠٧/٧). وانظر: كلام الأئمة عنه في «تهذيب التهذيب» (١٩٩/٣). وقال الحافظ في «الإصابة» (٦٥/٢) عن الحديث: لا أظنه يصح. وضعفه جداً الألباني في «الضعيفة» (٩/٩)، (ح ٤٨١). (٢) (ل ٢٢٢/ب/ نسخة لا له لي).

لكن أسنده مرفوعاً الأزدي نقلاً عن السيوطي في «اللائي» (١٢/٢) ومن طريق الأزدي رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٩١/٢) من طريق عمرو بن جميع عن الأعمش عن بشير بن غالب قال: «قدمت على الحسن بن علي فسألني عن أمرنا وعن بلدنا وعن مؤذنيننا وقال: حدثني أبي علي بن أبي طالب عن جدي رسول الله ﷺ قال: «ما من مدينة يكثر أذانها إلا قلّ بردها».

ورواه الخطيب في «تاريخه» (٣٦/١٣) من طريق عمرو بن جميع به. قال ابن الجوزي عقبه: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

وكذا قال السيوطي في «اللائي» (١٢/٢) وانهما به: ابن جميع.

وهو ممن يضع الحديث. انظر كلام الأئمة عنه في «الميزان» (٢٥١/٣).

(٣) «تقدم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).

(٤) تقدم برقم (٣٨٦).

٩٨٧ حديث: «ما كل مرة تسلم الجرة»^(١).

وقع في شعر المبرد:

أقول للنفس وعاتبتهَا على التصابي مائتي مرة
يا نفس صبراً عن طلاب الهوى ما كل يوم تسلم الجرة

٩٨٨ [ل/١٦٤ب] حديث: «ما المعطي من سعة بأعظم أجراً من الآخذ

بحاجة».

ابن حبان في «الضعفاء»^(٢)، والطبراني في «الأوسط»^(٣)، وأبو نعيم في «الحلية»^(٤) عن أنس به مرفوعاً.

(١) ليس موجوداً في الأصل وألحقته من (ز) و(د) و(م).

قال القاري: ليس بحديث. «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٩٩).

ولم أقف عليه من شعر المبرد فيما بين يدي. ثم رأيت أمين الدولة أبا جعفر الأفتس الطرابلسي نسب البيتين لمنصور بن إسماعيل التميمي الفقيه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه. انظر: المجموع الليف (ص ٢٢٢)، ط. دار الغرب الإسلامي.

(٢) «المجروحين» (١٩٤/٢). (٣) (١٥٠/٨)، (ح ٨٢٣٥).

(٤) (٢٤٥/٨).

كلهم من طريق يوسف بن أسباط: نا عائد بن شريح عن أنس بن مالك مرفوعاً بنحوه.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عائد بن شريح إلا يوسف بن أسباط.

وهما ضعيفان، فالأول: يوسف بن أسباط قال أبو حاتم: دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتاج به.

وقال البخاري: دفن كتبه فكان بعد يقلب عليه ولا يجيء كما ينبغي يضطرب في حديثه.

وقال العقيلي: كان من العابدين، دفن كتبه فحدث بعد من حفظه بأحاديث منها ما لا أصل له ومنها يخطئ فيه.

انظر: «التاريخ الأوسط» (٢٤٢/٢)، «الجرح والتعديل» (٢١٨/٩)، «ضعفاء العقيلي» (٤٥٤/٤).

وأما شيخه عائد بن شريح فقد ضعفه أيضاً أبو حاتم. وقال ابن حبان: يخطئ على قلة روايته.

انظر: «المجروحين» (١٩٣/٢)، «الميزان» (٣٦٣/٢).

وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» (٢٦٩/٣).

وللحديث شاهد سيشير إليه المؤلف.

وهو عند الطبراني في «الكبير»^(١) من حديث مجاهد عن ابن عمر بسند ضعيف أيضاً.

وبه يتأيد من ذهب إلى أن اليد العليا في قوله: «اليد العليا خير من السفلى» هي: الآخذة، لا سيّما وسيطوف الرجل بصدقته فلا يجد إلا غنيّاً، لا يسقط به أداء الفرض عنه، ولكن الجمهور على خلافه.

٩٨٩ حديث: «ما منكم من أحد إلا وقد وُكِّل به قَرينُهُ من الجن وقَرينُهُ من الملائكة» قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإياي لكنّ الله أعانني عليه فأسلم».

البخاري عن ابن مسعود به مرفوعاً^(٢). وذكر الزركشي ما في معناه أحاديث كثيرة في الباب الأخير من كتابه^(٣).

(١) «المعجم الكبير» (٤٢٣/١٢)، (ح ١٣٥٦٠). وعنه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (ص ١٧١٥) من طريق مصعب بن سعيد أبو خيثمة: ثنا موسى بن أعين: ثنا أبو شهاب الحنات عن فطر عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً به. والحديث من هذا الوجه ضعف إسناده العراقي في «المغني» (١٧٣/١). وقال ابن حجر: إسناده فيه مقال. فتح الباري (٢٩٨/٣). وأبان عن علته الهيثمي في «المجمع» (٢٦٨/٣) فقال: فيه مصعب بن سعيد وهو ضعيف.

قلت: قال عنه جزرة: شيخ ضرير لا يدري ما يقول. وقال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليهم، والضعف على حديثه بين.

انظر: «الكامل» (٣٦٤/٦)، «ميزان الاعتدال» (١١٩/٤). وحكم المنذري وتبعه الألباني على تضعيف الحديث من وجهيه كما في «الضعيفة» (١٢٦/٦)، (ح ٢٦١٩).

وانظر: «الترغيب والترهيب» (٣٤٠/١).

(٢) هو في «صحيح مسلم» وليس في البخاري ولم أره في كتبه المطبوعة، وهو مما انفرد به مسلم عن البخاري أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، وأن مع كل إنسان قريناً (٢١٦٧/٤)، (ح ٢٨١٤).

(٣) في: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (٢٢٢/١) وكذلك العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٢٥/٢).

٩٩٠ حديث: «ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بُعث قائداً؛ يعني: لأهلها أو نوراً يوم القيامة».

الترمذي عن بريدة^(١) به مرفوعاً، ولفظه: «من مات من أصحابي بأرض، كان نورهم وقائدهم يوم القيامة»^(٢).

(١) في الأصل: «بردة» وفي (م): «بريرة» والتصويب من (ز).

(٢) جامع الترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله، باب فيمن سب أصحاب النبي (ص ٨٦٩)، (ح ٣٨٦٥).

وهذا الحديث اختلف في وصله وإرساله والمرسل أصح وبيان ذلك: أن الترمذي والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٤٢٠/٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١٤/٢) روه من طريق عثمان بن ناجية عن عبدالله بن مسلم أبي طيبة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكر الحديث.

وتابع عثمان بن ناجية محمد بن الفضل عند البزار في «مسنده» (ح ٤٤٢٨) وتمام في «الفوائد» (١٠٧/١)، (ح ٢٥١)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (ص ١٧)، وابن بشران في «أماله» (٥٣/١)، (ح ٦٩)، والخطيب في «تاريخه» (١٢٨/١).

وخالفهما معاذ بن خالد العبدي المروزي عند البخاري في «التاريخ الكبير» (١٤١/٢) فرواه عن عبدالله بن مسلم السلمي عن ابن بريدة مرسلًا. قال الترمذي: والمرسل أصح. «الجامع» (ص ٨٦٩).

قلت: لأن معاذاً ثقة وأما من خالفه فأحدهما كذاب وهو محمد بن الفضل؛ كذب ابن معين والفلاس والنسائي، وقال أحمد: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب، وقال الحافظ في التقریب: كذبه.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٩/٢)، «الجرح والتعديل» (٥٧/٨)، «تهذيب الكمال» (٢٨٠/٢٦)، «التقريب» (ص ٨٨٨).

والآخر: عثمان بن ناجية الخراساني، قال السليمانى: فيه نظر، وقال الحافظ: مستور.

«ميزان الاعتدال» (٥٨/٣)، «التقريب» (ص ٦٦٩).

فلا تقوى روايتهما لأن تعارض رواية معاذ العبدي، وهو ثقة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة.

وقال الحافظ: صدوق.

«اللقات» (١٧٧/٩)، «الكاشف» (٢٧٢/٢)، «التقريب» (ص ٩٥١).

والمرسل من أنواع الضعيف، فالحديث ضعيف وأيضاً مداره على عبدالله بن مسلم المروزي، يكنى أبا طيبة، وهو صدوق يهم؛ قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج =

٩٩١ حديث: «ما من رُمّانة^(١) من رُمّانكم هذا^(٢) إلا وهي تلقح بحبة من رمان الجنة».

الديلمى وابن عدي في «كامله»^(٣) عن ابن عباس مرفوعاً^(٤)، وسنده

= به. وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق يهم.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٦٥/٥) «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص ٣٥٦)، «تهذيب الكمال» (١٣٣/١٦)، «التقريب» (ص ٥٤٦).

(١) في الأصل: «رمان» والتصويب من (د) و(ز).

(٢) في الأصل: «لهذا» وفي (م) هذه والتصويب من (ز) وغير واضحة في (د).

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل وألحقته من (د) و(م) و(ز).

(٤) «مسند الديلمى» (ل ٢٠٨/ب نسخة لا له لي).

وابن عدي في «الكامل» (٢٨٥/٦) من طريق محمد بن الوليد البغدادي: حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن عجلان عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً به. قال ابن عدي: وهذا حديث باطل بأي إسناد كان.

قلت: المتهم به هو محمد بن الوليد البغدادي القلانسي وقد قال ابن عدي في مطلع ترجمته: يضع الحديث، ويوصله، ويسرق، ويقلب الأسانيد والمتون.

وترجمه الذهبي في «الميزان» وأورد قول ابن عدي فيه وزاد: قال أبو عروبة: كذاب. ثم قال الذهبي: ومن أباطيله... ثم مثل له بهذا الحديث. «ميزان الاعتدال» (٥٩/٤).

وقد توبع بمن هو مثله عبدالسلام بن عبيد بن أبي فروة عند السيوطي في «الآلئ المصنوعة» (١٧٦/٢).

وعبدالسلام هذا يسرق الحديث ويروي الموضوعات كما قال ابن حبان، وقال عنه الدارقطني: ليس بشيء.

«المجروحين» (١٥٢/٢)، «العلل» (٢٠٠/٩)، «ميزان الاعتدال» (٦١٧/٢).

لكنه يروى بنحوه عن ابن عباس موقوفاً عليه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣١٩/١٠)، (ح ١٠٦١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٣/١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٥/٨)، (ح ٥٥٥٩) كلهم من طريق شيخ الطبراني أبي مسلم الكشي قال: ثنا أبو عاصم عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه أن ابن عباس: كان يأخذ الحبة من الرمان فيأكلها قيل له: يا ابن عباس لم تفعل هذا؟ قال: إنه بلغني أنه ليس في الأرض رمانة تلقح إلا بحبة من حب الجنة فعلها هذه.

قال الهيثمي في «المجمع» (٥٩/٥): رواه الطبراني ورجال رجال الصحيح. =

ضعيف. كما قاله الذهبي في ترجمة محمد بن الوليد بن أبان^(١) أبي جعفر القلانسي^(٢)، راويه عن أبي عاصم عن ابن جريج عن ابن عجلان عن أبيه عن ابن عباس به مرفوعاً^(٣).

٩٩٢ حديث: «ما من طامة إلا وفوقها طامة».

في: «البلاء موكل بالقول»^(٤).

٩٩٣ حديث: «ما من عالم أتى صاحب سلطان طوعاً إلا كان شريكه في

كل لون يُعذب به في نار جهنم».

الدلمي عن معاذ بن جبل به^(٥) مرفوعاً ولا يصح^(٦)، ولكن [أ/١٦٥]

= وهو كما قال؛ إلا أن هذه العبارة قد لا تفيد صحة السند، فلا يلزم من ثقة رجال الإسناد أن يكون متصلاً أو صحيحاً. كما نبه على ذلك ابن حجر والمباركفوري والألباني.

انظر: «التلخيص الحبير» (٤٨/٣) تحفة الأحوزي (٩/٢) «السلسلة الصحيحة» (٥٦٣/٦).

وعليه فالذي يظهر أن في سنده انقطاعاً؛ جعفر بن عبدالله بن الحكم لم أر أحداً من الأئمة أثبت روايته عن ابن عباس فضلاً عن لقيه أو سماعه، بل غاية ما وقفت عليه من كلام بعض الأئمة أنه رأى أنس بن مالك. كما أفاده البخاري.

وانظر: «التاريخ الكبير» (١٩٥/٢)، جامع التحصيل (١٥٥)، «تهذيب الكمال» (٦٤/٥).

(١) سقط من (م).

(٢) البغدادي، مولى بني هاشم، عن يزيد بن هارون، قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وقال أبو عروبة: كذاب. قال الذهبي: ومن أباطيله: ... ثم ذكر له هذا الحديث. «الميزان» (٦٠/٤).

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل وألحقته من (د) و(ز) و(م).

(٤) تقدم برقم (٣١١). (٥) زيادة من (د) و(م).

(٦) «مسند الدلمي» (أ/٢٠٨) نسخة لا له (لي) بإسنادين فرقهما كلاهما عن إبراهيم بن

رستم عن أبي بكر الفلسطيني عن برد عن مكحول عن معاذ مرفوعاً به.

وسنده ضعيف من أجل الانقطاع؛ فإن مكحولاً لم يسمع من معاذ.

قال أبو حاتم: لم يصح سماعه عن أحد من الصحابة عندي إلا من أنس.

= انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢١٠، ٢١٢) «جامع التحصيل» (ص ٢٨٥).

قد ورد في تنفير العالم من إئتلافهم أشياء، سيأتي بعضها في: «نعم»^(١).

٩٩٤ حديث: «ما من مسلم يُسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه».

أحمد^(٢)، وأبو داود^(٣) عن أبي هريرة به مرفوعاً، وهو صحيح. وفي توجيهه معناه أوجه، بيتها في: «القول البديع»^(٤).

= وأبو بكر الفلسطيني لم أهد إليه وقال الألباني: لم أعرفه. «السلسلة الضعيفة» (٤٧١/٩).

والراوي عنه إبراهيم بن رستم ضعيف أيضاً؛ قال عنه ابن عدي: حدث بمناكير. وقال الدارقطني: ليس بقوي، وغمزه ابن حبان في «الثقات» بقوله: يخطئ. «الكامل» (٢٦٣/١)، «الثقات» (٧٠/٨)، «العلل» (٢١٩/١٣).

(١) في حرف النون حديث رقم (١٢٦٠).

(٢) «المسند» (٤٧٧/١٦)، (ح ١٠٨١٥).

(٣) «السنن»، كتاب المناسك، باب زيارة القبور (ص ٣٥٣)، (ح ٢٠٤١).

وأخرجه أيضاً الطبراني في «الأوسط» (٢٦٢/٣)، (ح ٣٠٩٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٣٩/٣)، (ح ١٤٧٩) كلهم من طريق حيوة بن شريح: حدثنا أبو صخر أن يزيد بن عبدالله بن قسيط أخبره عن أبي هريرة به.

والحديث حسن بهذا الإسناد؛ رجاله كلهم ثقات عدا أبي صخر حميد بن زياد الخراط، وهو حسن الحديث.

قال عنه ابن معين في رواية الدارمي: ثقة لا بأس به، وقال أحمد وأبو حاتم: ليس بأس به. ووثقه الدارقطني. وقال ابن عدي: صالح الحديث. ثم أنكر عليه حديثين ليس هذا منها، وقال بعدها: وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدارمي برقم (٩٣٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٥٢/٣)، «الجرح والتعديل» (٢٢٢/٣)، «الكامل» (٢٦٩/٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص ٢٣).

فالذي يظهر أن أقل أحواله أن يكون حديثه حسناً؛ ولذا حكم العراقي على إسناده بأنه جيد كما في «المغني» (٢٦٦/١).

ووافقه الألباني في «الصحيحة» (٣٣٨/٥)، (ح ٢٢٦٦).

تنبيه: في الأحاديث في المصادر (ﷺ) لكن لفظ الترجمة (عليه).

(٤) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: (الباب الرابع: في تبليغه ﷺ سلام من يسلم عليه ورده السلام ص ٣١١) ..

٩٩٥ حديث: «ما من نبي نبيء إلا بعد الأربعين»^(١).

قال ابن الجوزي: «إنه موضوع؛ لأن عيسى عليه السلام نبي ورفيع إلى السماء وهو ابن ثلاثة وثلاثين سنة، فاشتراط الأربعين في حق الأنبياء ليس بشيء»^(٢).
كذا قال^(٣)! وما قدمناه في حديث: «ما بعث الله نبياً...»^(٤) يردّ عليه.

٩٩٦ حديث: «ما نُزِعَت الرحمةُ إلا من شقي».

الحاكم في «مستدركه»^(٥) والقضاعي^(٦) واللفظ له كلاهما من حديث منصور^(٧) عن أبي عثمان^(٨) عن أبي هريرة به مرفوعاً.
وهو عند البخاري في «الأدب المفرد»^(٩)، وأبي داود^(١٠)، والترمذي^(١١)

(١) لفظ الترجمة في (م): «ما نبي نبأ إلا بعد الأربعين».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) (كذا قال) سقطت من (ز).

(٤) انظره برقم (٩٥٤).

(٥) (٢٤٨/٤، ٢٤٩).

(٦) «مسند الشهاب» (٦/٢)، (ح ٧٧٢).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (١/٤٢٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/١٢)،

(ح ٦٦٥٢)، والخطيب في «تاريخه» (١٧١/٦) كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن

منصور بن المعتمر به.

(٧) هو: ابن المعتمر.

(٨) هو: أبو عثمان الثبان بمثناة ثم موحدة ثقيلة، مولى المغيرة بن شعبة قيل اسمه:

سعد، وقيل: عمران مقبول من الثالثة، خت د ت س. «التقريب» (ص ١١٧٦).

(٩) (ص ١٣٦)، (ح ٣٧٤).

(١٠) في «سننه»، كتاب الأدب، باب في الرحمة (ص ٨٩٤)، (ح ٤٩٤٢).

(١١) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الناس (ص ٤٣٩)،

(ح ١٩٢٣).

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/٢٦١)، (ح ٢٦٥٢) وأحمد في «مسنده»

(١٣/٣٧٨)، (ح ٨٠٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/٥٢٦)، (ح ٦١٤١)، وابن حبان

في «صحيحه» (٢/٢٠٩)، (ح ٤٦٢) كلهم من طريق شعبة عن منصور به.

وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» (١٦/٣٢)، (ح ٩٩٤٥) من طريق أبي معاوية شيبان،

وفي موضع آخر (١٥/٤٣٩)، (ح ٩٧٠٢) عن عمار بن محمد الثوري، وابن حبان في

«صحيحه» (٢/٢١٣)، (ح ٤٦٦) من طريق سليمان بن طرخان، كلهم عن منصور بن

المعتمر به.

من حديث شعبة عن منصور به، وقال الترمذي: «إنه حسن»^(١).

وقال الحاكم: «إنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه؛ وأبو عثمان هذا هو مولى المغيرة، وليس بالنهدي؛ ولو كان النهدي لحكمت به على شرطهما»^(٢).

٩٩٧ حديث: «مانع الزكاة يوم القيامة في النار».

الطبراني في «الصغير» عن أنس به مرفوعاً^(٣).

= وهو حديث حسن كما قال الترمذي في «جامعه»؛ وذلك من أجل أبي عثمان التبان مولى المغيرة بن شعبة.

وبقية رجال الإسناد ثقات.

وله شاهد من حديث أنس لكنه باطل أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٥٢/٢) وقال: إسناده باطل ولا أعلم جاء به إلا محمد بن إسماعيل الرازي وكان غير ثقة.

(١) عقب الحديث في «جامعه» (ص ٤٣٩)، (ح ١٩٢٣).

(٢) في «المستدرک» عقب الحديث (٢٤٩/٤).

وقال ابن الجوزي في «العلل المنتاهية» (٧٣٢/٢) حديث أبي هريرة إسناده صالح.

وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١١٤/٨)، (ح ٧٩٨٨).

وحسنه الألباني في أحكامه على الترمذي موافقا للترمذي (ح ١٩٢٣).

(٣) «المعجم الصغير» (١٤٥/٢)، (ح ٩٣٥).

وأخرجه أيضاً أبو طاهر السلفي كما في «مشيخة الرازي» (ص ٢٧٨)، (ح ١١٠) كلاهما من طريق بحر بن نصر الخولاني: حدثنا أشهب بن عبد العزيز: حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ. وقرن ابن الخطاب: ابن لهيعة مع الليث ابن سعد متابعة.

قال الطبراني: لم يروه عن الليث إلا أشهب الفقيه تفرد به بحر بن نصر.

وكل هؤلاء ثقات وإنما الخلف في سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد وإليك البيان:

قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: تركت حديثه؛ حديثه مضطرب.

لكن بين ابن عدي سبب ترك أحمد لأحاديثه فقال: ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه من سعد بن سنان وسنان بن سعد؛ لأن في الحديث وفي أسانيد ما هو أكثر اضطراباً منها في هذه الأسانيد، ولم يتركه أحد أصلاً بل أدخلوه في مسندهم وتصانيفهم. وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال الذهبي: ليس بحجة. وقال ابن حجر: صدوق له أفراد.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥١٧/٢)، «الكامل» (٣٥٦/٣)، «تهذيب الكمال»

(٢٦٥/١٠)، «الكاشف» (٤٢٨/١)، «التقريب» (ص ٣٦٩).

٩٩٨ حديث: «ما نقص مال من صدقة».

القضاعي من حديث منصور عن يونس^(١) عن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً بزيادة: «ولا عفى رجل عن مظلمة إلا زاده الله بها عزاً»^(٢).

= فالذي يظهر أن حديثه حسن، فمثله يحتمل تفرد فهو صدوق على أقل الأحوال وقد قوى هذا الحديث ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٠٣/٥) قائلاً: ... أخرج له - يعني: سعد بن سنان - الترمذي حديث: «المعتدي في الصدقة كمانعها» ثم قال: حسن؛ فيكون هذا الحديث حسناً على شرطه، ومع أن له شواهد في الصحيح تقويه؛ منها:

قوله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدّي منها حقها إلا إذا كانت يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحمى عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره» متفق عليه من حديث أبي هريرة.

قلت: وكان الهيثمي يميل إلى قبوله حيث أورد الحديث في «المجمع» (٢٠١/٣) وقال: رواه الطبراني في الصغير وفيه سعد بن سنان وفيه كلام كثير وقد وثق. تنبيه: بعض من ترجم له ذكر أنه يسمى سعد بن سنان أو سنان بن سعد - هكذا على الشك - ولم يرجحوا كابن عدي في «الكامل» (٣٥٥/٣)، والمزي في «التهذيب» (٢٦٥/١٠).

لكن سماه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٣/٤) سنان بن سعد وصححه. وقال ابن حبان: أرجو أن يكون هو الصحيح. «الثقات» (٣٣٦/٤).

(١) يونس بن خباب بمعجمة وموحدتين، الأسدي مولاهم، الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض. من السادسة بخ. ٤. «التقريب» (ص ١٠٩٨).

(٢) «مسند الشهاب» (١١/٢)، (ح ٧٨٣).

وهذا الحديث بهذا الإسناد اختلف فيه على يونس بن خباب:

فرواه منصور بن المعتمر عن يونس واختلفوا على منصور:

فرواه محمد بن عمار القرشي عن الثوري، عن منصور، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أم سلمة موصولاً.

وهذه الرواية أخرجه ابن سمعون في «أماله» (ص ١٣٧) وذكرها الدارقطني في «علله» (٢١١/١٥).

ثم قال الدارقطني: وغيره - أي: غير القرشي - يرويه عن الثوري، عن منصور، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، مرسلاً.

وخالفهم أيضاً عمرو بن مجمع السكوني الكوفي فرواه عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أخيه، عن قاص فلسطين، عن عبد الرحمن بن عوف موصولاً. =

وعند الديلمي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «والذي نفس محمد بيده؛ لا ينقص مال من صدقة» وعزاه لمسلم، وأبي يعلى^(١)، والطبراني^(٢).

. ولفظ مسلم من جهة إسماعيل بن جعفر^(٣) عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً إنما هو: «ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله

= أخرجها البزار كما في «مسنده» (٢٤٣/٢)، (ح ١٠٣٢)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٩/٢)، (ح ٨١٩).

قال الدارقطني: المرسل أشبه بالصواب. «العلل» (٢١١/١٥). قلت: لأن الذي رواه مرسل ثقة ثبت حافظ وهو الفضل بن دكين رواه عن الثوري مرسلأً أخرجها من طريق الفضل بن دكين ابنُ عُمَيْلٍ في «جزئه» (ص ٤٧)، (ح ١٧). فخالف بذلك محمد بن عمار القرشي ولم أقف على حاله وخالف أيضاً عمرو بن مجمع وهو ضعيف؛ ضعفه أبو حاتم. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه إما إسناداً وإما متناً.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٥/٦)، «الكامل» (٣١٣/٥). وعليه فلا تقوى روايتهما لمعارضة رواية إمام ثقة وهو الفضل بن دكين، ولذلك حكم لها الدارقطني.

فالصحيح في الحديث هو الإرسال وهو نوع من الضعيف ثم إن يونس بن خباب يضعف في الحديث كما قال الحافظ: صدوق يخطئ ورمي بالرفض. انظر: «التقريب» (ص ١٠٩٨).

(١) في «مسنده» (١٥٩/٢)، (ح ٨٤٩) لكن ليس من حديث أبي هريرة وإنما أخرجه من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال: حدثني قاضي أهل فلسطين قال: سمعت عبد الرحمن بن عوف يقول: قال رسول الله ﷺ: ثلاث والذي نفس محمد بيده إن كنت لحالفاً عليهن: لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا، ولا يعفو رجل عن مظلمة يريد بها وجه الله إلا رفعه الله بها عزاً يوم القيامة، ولا يفتح رجل على نفسه باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر. والحديث ضعفه الهيثمي (٢٧٤/٣) في «المجمع»: وقال: فيه رجل لم يسم. قال البوصيري في «إتحافه» (٧/٣): سنده ضعيف لجهالة بعض رواة. ثم ذكر له شواهد تقويه منها الذي في مسلم كما سيأتي. فهو به حسن لغيره.

(٢) هو في «الأوسط» (٢٠٥/٥)، (ح ٥٠٩٢) لكن من غير لفظ القسم. (٣) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي، أبو إسحاق، القارئ، ثقة ثبت من الثامنة، مات سنة ثمانين ع. «التقريب» (ص ١٣٨).

عبداً^(١) بعفو إلا عزاً، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله^(٢).

وكذا هو عند الترمذي من حديث عبدالعزيز بن محمد^(٣) عن العلاء، وقال: إنه حسن صحيح^(٤) انتهى.

وممن رواه عن العلاء: حفص بن ميسرة^(٥)، وشعبة^(٦)، ومحمد بن جعفر^(٧).

وهكذا رواه مالك عنه، لكن وقفه^(٨).

(١) سقطت من (ز).

ووقعت زيادة عند (م) وهي: «عن» بعد «المرء».

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع (٢٠٠١/٤)، (ح ٢٥٨٨).

(٣) الدراويزي أبو محمد، الجهني مولا هم، المدني، صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر. من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين ع. «التقريب» (ص ٦١٥).

(٤) جامع الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في التواضع (ص ٤٥٨)، (ح ٢٠٢٩).

(٥) أخرج الحديث من طريقه البزار في «مسنده» (ح ٨٣١٩)، وأبو عوانة كما في «الأمالي المطلقة» (ص ٩٢).

(٦) روى الحديث من طريق شعبة: أحمد في «المسند» (١٣٩/١٢)، (ح ٧٢٠٦)، والبزار في «مسنده» (ح ٨٣١٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٩٧/٤)، (ح ٢٤٣٨).

(٧) هو: ابن أبي كثير وليس بغندر، وقد أخرج الحديث من طريقه: الطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص ٥٨)، (ح ٦٣).

وتابعهم أيضاً: عبدالرحمن بن إبراهيم المدني أخرجها من طريقه أحمد في «المسند» (٥٢٥/١٤)، (ح ٩٠٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٢٠٥/٥)، (ح ٥٠٩٢).

(٨) في الموطأ، كتاب الجامع، باب التعفف عن المسألة (١٧٩/٢)، (ح ٢١١٢). عن العلاء بن عبدالرحمن أنه سمعه يقول: ... فذكر الحديث.

ثم قال مالك: لا أدري أرفع - أي: العلاء - هذا الحديث عن النبي ﷺ أم لا؟.

وقد سبق أن بينا أن جماعة من الأئمة روه موصولاً وهم ست حفاظ وفيهم شعبة وغيره.

بل وأخرجها مسلم في «صحيحه» كما سبق.

فروايتهم صحيحة محفوظة ولا يؤثر فيها الشك من مالك ﷺ.

قال الحافظ في «الأمالي المطلقة» (ص ٩٢) بعد أن ذكر الخلاف: «... ورفع =

٩٩٩ حديث: «ما وقى به المرء»^(١) عرضه فهو له صدقة.

العسكري، والقضاعي^(٢) [ل ١٦٥/ب] من حديث عبد الحميد بن الحسن الهلالي^(٣) عن محمد بن المنكدر عن جابر به^(٤) مرفوعاً، زاد القضاعي: «وما أنفق الرجل على أهله ونفسه كتب له به»^(٥) صدقة فقلت لمحمد بن المنكدر: وما معنى: «ما وقى المرء به عرضه»؟ فقال: أن يعطي الشاعر، أو ذا اللسان المُنْتَقَى.

ولم ينفرد به عبد الحميد؛ فقد رواه القضاعي أيضاً من طريق مسور بن الصلت المزني^(٦) عن ابن المنكدر^(٧) به، ولفظه: «كتب له به صدقة»^(٨).

= صحيح؛ لاتفاق هؤلاء الحفاظ على رفعه.

(١) في (ز): «المرء به» على خلاف الأصل و(د) و(م).

(٢) «الشهاب» (٨٩/١)، (ح ٩٤).

وأخرجه أيضاً من طريق عبد الحميد عبد بن حميد في «مسنده» (ص ٣٢٧)، (ح ١٠٨٣)، والطالسي في «المسند» (٢٨٢/٣)، (ح ١٨١٩)، والدارقطني في «سننه» (٤٢٨/٣)، (ح ٢٨٩٥)، وابن عدي في «الكامل» (٣٢٢/٥)، والحاكم في «المستدرک» (٥٠/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٢/١٠) وفي «شعب الإيمان» (١٤٨/٥)، (ح ٣٢٢١).

قال الحاكم: صحيح الإسناد.

وتعقبه الذهبي بقوله: عبد الحميد ضعفه الجمهور.

وهو كما قال؛ فقد ضعفه ابن المديني وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم.

وسبب تضعيفهم له من قبل حفظه؛ قال ابن حبان: ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الساجي: يحدث بمناكير.

انظر: «أجوبة أبي زرعة» للبرذعي (٥١٣/٢)، «الجرح والتعديل» (١١/٦)، «المجروحين» (١٤٢/٢)، «تهذيب الكمال» (٤٢٥/١٦).

فالحديث ضعيف لتفرده به وقد توبع، لكن بمن هو أشد ضعفاً منه كما سيشير إليها المؤلف.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٨٨). (٤) سقطت من (ز).

(٥) سقطت من (م).

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٨٨). (٧) في (ز): «عن المنكدر» وهو خطأ.

(٨) «مسند الشهاب» (٩٠/١)، (ح ٩٥).

وأخرجه من طريق مسور بن الصلت أبو يعلى في «المسند» (٣٦/٤)، (ح ٢٠٤٠) وعنه =

١٠٠٠ حديث: «مَا وَسَعَنِي سَمَائِي وَلَا أَرْضِي»^(١)، وَلَكِنْ وَسَعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِن».

ذكره الغزالي في «الإحياء» بلفظ: «قال الله: لَمْ يَسْعَنِي...»^(٢) وذكره بلفظ: «ووسعني قلب عبدِي المؤمن اللَّيْنِ الوَادِعِ»^(٣) وقال مخرجه العراقي: «لَمْ أَرْ لَهُ أَصْلًا»^(٤).

وكذا قال ابن تيمية: «هو مذكور في الإسرائيليات، وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ».

ومعناه: وسع قلبه الإيمان بي ومحبتي ومعرفتي، وإلا فمن قال: إن الله يحل في قلوب الناس فهو أكفر من النصارى، الذين خصوا ذلك بالمسيح وحده»^(٥).

وكأنه أشار بما في الإسرائيليات إلى ما أخرجه أحمد في «الزهد» عن وهب بن منبه قال: «إن الله فتح السموات لحِزْقِيلَ»^(٦) حتى نظر إلى العرش،

= ابن حبان في «المجروحين» (٣٢/٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤٣١/٦).
والحديث بهذا السند ضعيف جداً لا يصح آفته السور هذا؛ ضعفه أحمد.
وقال عنه البخاري: ضعيف متروك الحديث. وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث. وقال الحاكم: روى عن ابن المنكدر المناكير.
انظر: «الضعفاء» للبخاري (ص ١١٥)، «الضعفاء» للنسائي (٢٢٩)، «الكامل» لابن عدي (٤٣١/٦)، «ميزان الاعتدال» (١١٤/٤)، «لسان الميزان» (٦٤/٨).
وهذا الحديث بعينه قال فيه ابن عدي: غير محفوظ. «الكامل» (٤٣١/٦).
فحديث الترجمة لا يصح.

(١) في الأصل و(د) و(م): «سما ولا أرض» والتصويب من (م) وهو الموافق لما في الإحياء. (١٤/١).

(٢) يعني أنه حديث قدسي. (٣) «الإحياء» (١٤/٣).

(٤) في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٧١٢/٢).

(٥) «أحاديث القصاص» (ص ٥٣) «مجموع الفتاوى» (٣٧٦/١٨).

(٦) حِزْقِيلَ على وزن زَنْبِيلَ اسْمُ نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهو اسْمٌ سُريانيٌّ، أو عبرانيٌّ، معناه: عبدُ الله، أو هِبَةُ الله. انظر: «تاج العروس» (٢٩٧/٢٨).

فقال جِرْقِيل: سبحانك ما أعظمك^(١) يا رب! فقال الله: إِنَّ السموات والأرض
ضعفن عن أن يسعني، ووسعني قلب المؤمن الوداع اللين^(٢).

ورأيت بخط ابن الزركشي: سمعتُ بعض أهل العلم يقول: هذا - يعني:
حديث الترجمة - حديث باطل؛ وهو من وضع بعض^(٣) الملاحدة؛ وأكثر ما
يرويه المتكلم على رؤوس العوام: علي بن وفا^(٤)؛ لمقاصد يقصدها؛ ويقول
عند الوجد والرقص: «طوفوا بيت ربكم^(٥)!».

قلت: وقد روى الطبراني من حديث أبي عَنبَةَ الخولاني رفعه: «إِنَّ لله آنية
من أهل الأرض، وآنية ربكم قلوب عباده الصالحين، وأحبها إليه ألبنها وأرقها»^(٦)

(١) «ما أعظمك» سقط من (م). (٢) «الزهد» (ص ١٠٣).

(٣) زيادة من (م).

(٤) هو: علي بن محمد بن محمد بن وفا أبو الحسن القرشي الأنصاري، السكندري
الأصل، المصري، الشاذلي، المالكي الصوفي، من القائلين بوحدة الوجود، نسأل الله
السلامة. انظر: «الضوء اللامع» (٢١/٦)، والطبقات الكبرى للشعراني.

(٥) لم أقف على كلام الزركشي هذا في التذكرة، مع ذكره هذا الحديث ونقله عن
ابن تيمية كلامه السابق مقتصراً عليه. «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص ١٣٥).

(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» من «المنتقى» منه (ق ١/٤٠) كما في «الصحيحة»
للألباني (٢٦٣/٤):

قال الطبراني: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي قال: حدثنا إسحاق بن راهويه قال:
أنبأ بقية بن الوليد قال: حدثني محمد بن زياد عن أبي عنبه الخولاني يرفعه إلى
النبي ﷺ: ... فذكره.

وسنده حسن من أجل بقية بن الوليد؛ فإنه صدوق مشهور بالتدليس - كما سبق بيان
حاله - لكنه صرح بالتحديث فانتفت شبهة تدليسه.

وبقية رجال الإسناد ثقات.

وقد جَوَّد إسناده العراقي كما في «إتحاف السادة المتقين» (٢٤١/٧).

وحسّن إسناده الهيثمي فيما نقله المناوي عنه في «فيض القدير» (٤٩٦/٢) وأقره.

وقال الألباني: إسناده قوي... وبقية... صرح بالتحديث كما ترى، فأمتنا بذلك شر
تدليسه. «الصحيحة» (٢٦٣/٤).

وله شاهد من حديث أبي أمامة لكنه واه جداً أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ١٩١)
ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٩٧/٦) من طريق محمد بن القاسم: ثنا ثور عن
خالد عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لله في الأرض آنية وأحب آنية الله =

وفي سنده بقية بن الوليد وهو مدلس، ولكنه صرح بالتحديث^(١).

١٠٠١ حديث: «ما لا يجيء من القلب عنايته صعبة».

لا أعرفه حديثاً^(٢).

وقد أنشد أبو نواس^(٣) حين جلس إليه أبو العتاهية، وبالع في وعظه، بحيث أبرمه:

لا زجر لأنفس عن غيرها ما لم يكن منها لها زاجر^(٤).

[١/١٦٦] قال أبو العتاهية: «فوددت أن لو كان لي بجميع ما قلته من

شعري».

١٠٠٢ حديث: «ما يبعد مصر عن حبيب».

قد سبق في: «ما ضاق^(٥)...» معناه عن ذي النون المصري، ولفظه: «ما

بُعَدَ طريق أدى إلى حبيب»، بل سبق في: «ما تبعد...»^(٦) بالمشاة الفوقانية أيضاً.

= إليه ما رق منها وصفا وآنية الله في الأرض قلوب العباد الصالحين».

قال أبو نعيم: غريب من حديث ثور لم نكتبه إلا من حديث محمد بن القاسم.

قلت: وهو متروك في الحديث ورماه بعض الأئمة بالكذب.

قال عنه أحمد وأبو داود: أحاديثه موضوعة. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال

الدارقطني: يكذب.

وقال ابن حجر: كذبه.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٦٧٨/٣)، «التقريب» (ص ٨٨٩).

(١) «ولكنه صرح بالتحديث» سقط من (م).

(٢) وقال القاري: ليس بحديث. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع. (ص ١٦٣).

(٣) هو: الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ولد سنة (١٣٩هـ)، ومات ببغداد سنة (١٩٥هـ).

قال الذهبي: شعره في الذروة، ولكن فسقه ظاهر وتهتكه واضح، فليس بأهل أن

يروى عنه، له رواية عن حماد بن سلمة وغيره. عفا الله عنه.

انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتز (ص ١٩٣)، و«الميزان» (٥٨١/٤)، «سير أعلام

النبلاء» (٢٧٩/٩).

(٤) أخرج القصة كاملة الخطيب في «تاريخه» (٤٤٦/٧) بسنده ومن طريقه ابن عساكر في

«تاريخه» (٤٤٢/١٣).

(٥) نعم سبق عند «ما ضاق مجلس بمتحابين» برقم (٩٧٢).

(٦) عند حديث «ما تبعد مصر عن حبيب» وقد سلف تخريجه برقم (٩٥٧).

١٠٠٣ حديث: «المتشبع».

في: «من تشبع»^(١).

١٠٠٤ حديث: «المتلوط لو اغتسل بكل قطرة تنزل من السماء على وجه

الأرض إلى أن تقوم الساعة، لما طهره الله من نجاسته أو يتوب».

مضى في: «لو اغتسل...»^(٢).

١٠٠٥ حديث: «مُتُّ مسلماً ولا بُال».

لا أعلمه بهذا اللفظ^(٣).

والأحاديث في دخول من مات لا يشرك بالله شيئاً الجنة كثيرة، منها:

للشيخين عن ابن مسعود^(٤).

ومنها لمسلم عن عثمان بلفظ: «وهو يعلم»^(٥) أن لا إله إلا الله^(٦).

(١) سيأتي ذكره برقم (١١١١).

وهو في صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة (٣٥/٧)، (ح ٥٢١٩) من حديث أسماء وفيه قصة ولفظه: «المتشبع بما لم يعط كلبس ثوبي زور».

(٢) مضى تخريجه والكلام عليه في حرف اللام ورقمه (٨٩٤).

(٣) تعقبه القاري بقوله: ومعناه صحيح لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

(٤) يعني بذلك حديث ابن مسعود: «من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار» ثم قال ابن مسعود: وقلت أنا: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله (٧١/٢)، (ح ١٢٣٨). وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار (٩٤/١)، (ح ٩٢).

(٥) وقع في الأصول كلها (يشهد) وفي «صحيح مسلم» (يعلم).

(٦) «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (٥٥/١)، (ح ٢٦). من حديث عثمان رضي الله عنه بلفظ: من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة.

١٠٠٦ حديث: «مثل أصحابي في أمتي كالملح في الطعام؛ لا يصلح الطعام إلا بالملح».

ابن المبارك في «الزهد» عن إسماعيل بن مسلم المكي^(١) عن الحسن البصري عن أنس به مرفوعاً^(٢). وكذا أخرجه البغوي في «شرح السنة» من هذا الوجه^(٣)، وإسماعيل ضعيف؛ وقد تفرد به عن الحسن.

(١) تقدم. انظر: حديث رقم (٢١١). (٢) الزهد لابن المبارك (ص ٢٠٠).

(٣) شرح السنة للبغوي (٧٣/١٤)، (ح ٣٨٦٣).

وأخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (ح ٦٦٩٨)، وأبو يعلى في «المسند» (١٥١/٥)، (ح ٢٧٦٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٧٥/٢)، (ح ١٣٤٧)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٥/١) كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن البصري عن أنس به مرفوعاً.

والحديث رفعه منكر؛ لأن الحسن البصري اختلف عليه فيه وصلاً وإرسالاً:

فرواه إسماعيل المكي موصولاً كما سبق وهو ضعيف كما قال السخاوي.

وخالفه أبو موسى إسرائيل بن موسى فرواه عن الحسن. قال: قال رسول الله ﷺ لأصحابه: أنتم في الناس كالملح في الطعام قال: ثم قال الحسن: ولا يطيب الطعام إلا بالملح، ثم يقول الحسن: كيف يقوم ذهب ملهم.

أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٣٠٧٢) قال: حدثنا الحسين بن علي عن أبي موسى إسرائيل به.

فهذه الرواية هي المحفوظة؛ لأن الذي خالفه وهو إسرائيل بن موسى البصري ثقة متفق عليه من رجال البخاري، انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣٣/١)، «التقريب» (ص ١٣٤).

فالصحيح فيه الإرسال، ورجال المرسل كلهم ثقات.

وأما إسماعيل بن مسلم المكي فهو ضعيف يخطئ في الحديث؛ قال عنه أحمد: منكر الحديث.

وضعه وأبو زرعة، وقد بين بعض الأئمة سبب الجرح منهم:

ابن عينة حيث قال عنه: يخطئ في الحديث.

وقال الفلاس: ضعيف في الحديث، يهمل فيه، وكان صدوقاً يكثر الغلط.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٥٣/٢)، «الجرح والتعديل» (١٩٨/٢)، «تهذيب

الكمال» (١٩٨/٣)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٠/١).

ويروى من حديث سمرة بن جندب بسند ضعيف جداً أخرجه البزار في «مسنده»

(ح ٤٦٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٢٣/٧)، (ح ٧٠٩٨) كلاهما من طريق جعفر بن =

١٠٠٧ حديث: «مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره»^(١).

الترمذي من حديث حماد بن يحيى الأبح^(٢)، وأبو يعلى في

= سعد بن سمرة حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب قال: كان رسول الله ﷺ يقول لنا: يوشك أن تكونوا في الناس كالمح في الطعام لا يصلح الطعام إلا بالملح.

قال ابن القطان: «ما من هؤلاء من يعرف حاله - يعني: جعفر وشيخه وشيخه - وقد جهد المحدثون فيهم جهدهم، وهو إسناد تُروى به جملة أحاديث، قد ذكر البزار منها نحو المائة».

وقال الذهبي: إسناد جعفر بن سعد عن ابن عمه خبيب مظلمة لا ينهض بها حكم. «ميزان الاعتدال» (٤٠٨/١).

وخبيب مجهول كما قال الحافظ، وقال عنه الذهبي: لا يعرف.

«ميزان الاعتدال» (٦٤٩/١)، «التقريب» (ص ٢٩٥).

وأبوه مجهول أيضاً كما قال ابن القطان.

فالذي يظهر أن هذا الحديث لا يقوي المرسل فكلاهما ضعيف.

(١) في (م): «مثل أمتي كالمطر...»، والأصل هو الموافق لما في المصدر.

(٢) بالموحدة المفتوحة بعدها مهملة، أبو بكر السلمي البصري، صدوق يخطئ، من الثامنة.

قد ت. «التقريب» (ص ٢٧٠).

وحديثه في «جامع الترمذي»، كتاب الأدب، باب مثل الصلوات الخمس (ص ٦٤١)، (ح ٢٨٩٦).

وهو عند أبي داود الطيالسي في «مسنده» (٥١١/٣)، (ح ٢١٣٥)، وأحمد في «المسند»

(٣٣٤/١٠)، (ح ١٢٣٢٧) وفي موضع برقم (١٢٤٦١)، والبزار في «المسند»

(ح ٦٨٩٦) وأبي الشيخ في «الأمثال» (ص ٢٢٣)، (ح ٣٣٠)، وابن عدي في «الكامل»

(٢/٢٤٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٧٧)، (ح ١٣٥٢) كلهم من طرق عن

حماد بن يحيى الأبح عن ثابت عن أنس به مرفوعاً.

سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث بهذا الإسناد فقال: هو خطأ؛ إنما يروى هذا

الحديث عن الحسن.

يعني أنه يروى عن الحسن مرسلاً وقد اختلف عليه:

فرواه حماد بن يحيى الأبح عن الحسن موصولاً كما سبق.

وحماد الأبح قال فيه البخاري: وهم في الشيء بعد الشيء.

وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وقال ابن حبان: يخطئ ويهم.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

«مسنده»^(١) من حديث يوسف الصّْفَار^(٢) كلاهما عن ثابت البناني عن أنس به مرفوعاً.

وذكره الدّارقطني في «مسند حديث مالك»^(٣)، من رواية هشام بن عبيدالله^(٤)، عن مالك عن الزهري عن أنس به.

وكذا أورده أبو الحسن ابن القطان صاحب ابن ماجه^(٥) في «العلل» له

= انظر: «التاريخ الكبير» (٢٤/٣)، «الجرح والتعديل» (١٥٢/٣)، «الثقات» (٢٢٢/٦)، «التقريب» (ص ٢٧٠).

ومما يدل على أنه أخطأ ووهم في هذه الرواية مخالفته لمن هو أوثق وأحفظ وهو: حماد بن سلمة فرواه عن ثابت وحמיד ويونس بن عبيد عن الحسن مرسلأ.

أخرجها أحمد في «مسنده» (٣٣٥/١٩)، (ح ١٢٤٦٢) وفي «العلل» (٣١٤/٣) قال: ثنا الحسن بن أشيب عن حماد به.

وحماد بن سلمة ثقة أثبت الناس في ثابت كما قال ابن معين وابن المديني. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٨١/١).

فالحكم لروايته بلا شك، وبقيّة رجال المرسل ثقات.

وعليه فإن المرسل هو المحفوظ والوصل منكر.

وبما أن المرسل من أنواع الضعيف فإنه يتقوى بالشواهد؛ وللحديث شواهد يصح بها كما سيأتي.

(١) «مسند أبي يعلى» (٣٨٠/٦)، (ح ٣٧١٧). وهو عند ابن أبي الدنيا في «المطر والرعد» (ص ٦٧)، (ح ٢٣).

وسند واه جداً؛ أفته يوسف الصفار: متروك الحديث، سبق عند حديث «ليس منا من لم يوقر».

(٢) انظر ترجمته عند حديث رقم (٤٥٢).

(٣) لم أقف على كتابه.

(٤) في النسخ جميعها (عبدالله) وهو خطأ؛ الصواب (عبيدالله).

وهو: هشام بن عبيدالله الرازي عن مالك وابن أبي ذئب، وعنه أبو حاتم وأحمد بن الفرات وجماعة.

قال ابن حبان: كان يهيم ويخطئ على الأثبات. «الميزان» (٣٠٠/٤).

(٥) هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر، القزويني القطان عالم قزوين، سمع من أبي عبدالله بن ماجه «سننه»، ومن محمد بن الفرج الأزرق، وأبي حاتم الرازي وغيرهم، وعنه جماعة كثيرون توفي سنة (٣٤٥هـ). «سير أعلام النبلاء» (٤٦٣/١٥).

من حديث هشام، وقال: «إنه تفرد به، ولا نعلم له علة»^(١)»^(٢).

وأخرجه الخطيب أيضاً في «الرواة عن مالك» له كذلك، وقال: «إنه غريب جداً من حديث مالك؛ تفرد به هشام؛ يعني: عنه»^(٣)، ولم يتابع عليه»^(٤).

وله شاهد عن عمار بن ياسر أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، من حديث عُبيد بن سلمان الأغر^(٥) عن أبيه^(٦) عنه مرفوعاً به^(٧).

(١) لم أقف على كتابه العلل.

(٢) وقعت زيادة «قادة» في (م). وهي ليست موجودة بالنسخ كلها، والتعبير بها غير مشهور عند المتقدمين.

(٣) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «منه».

(٤) كتاب «الرواة عن مالك» للخطيب مفقود؛ واختصره ابن العطار وسماه: «مجرد أسماء الرواة عن مالك» وهو مطبوع، ولم أر هذا الكلام في المختصر.

وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في «الأمثال» (ص ٢٢٤)، (ح ٣٣١)، والخطيب في «تاريخه» (١١/١١٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٦/٤٣)، والسلفي في «معجم السفر» (ص ٤١٥ ي) كلهم من طريق هشام بن عبيد الله الرازي عن مالك عن الزهري عن أنس به.

والحديث بهذا السند منكر غير محفوظ؛ أفته هشام الرازي وهو المتفرد به عن مالك، لم يروه أحد سواه.

قال عنه ابن حبان: كان يهم في الروايات ويخطئ إذا روى عن الأثبات، فلما كثر مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به.

واطلع على علته الدارقطني فقال: وهم فيه هشام ودخل عليه حديث في حديث. كما في «اللسان» (٣٣٦/٨).

وقال الخليلي: لم يروه أحد عن مالك إلا هشام، ورواه بهمذان وأنكره أصحاب مالك.

كما في «الإرشاد» (٦٥٣/٢).

وأورده الذهبي في ترجمته من هذا الوجه وقال: باطل. «الميزان» (٣٠٠/٤).

تنبيه: وقع عند أبي الشيخ في «الأمثال» «هشام بن بلال» بدل «هشام بن عبيد الله»، والذي عنده خطأ؛ والصواب: «بن عبيد الله» كما في المصادر الأخرى.

(٥) يقال إنه أخو عبدالله، صدوق، من السادسة تميز. «التقريب» (ص ٦٥٠).

(٦) سلمان الأغر، أبو عبدالله المدني مولى جهينة، أصله من أصبهان، ثقة، من كبار الثالثة. ع. «التقريب» (ص ٣٩٨).

(٧) «صحيح ابن حبان» (٢٠٩/١٦)، (ح ٧٢٢٦).

وفي لفظ عند الطبراني في «الكبير» من حديث عمار: «مثل أمي كالمطر يجعل الله في أوله خيراً، وفي آخره خيراً»^(١).

وفي الباب أيضاً عن عمران بن حصين [١٦٦/ب] أخرجه البزار بسند حسن، وقال: «إنه لا يروى عن النبي ﷺ بإسناد أحسن من هذا»^(٢). وعن ابن عمر عند الطبراني^(٣).

وعن عبدالله بن عمرو عند الطبراني أيضاً^(٤). وأشار إليه ابن عبدالبر

(١) لم أره في «المعجم الكبير» وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٦/١٠).

وحديث عمار بن ياسر أخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (٢٤٤/٤)، (ح ١٤١٢)، والشاموخي في أحاديثه عن شيوخه (ص ٣٠)، (ح ١٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ص ١٧٣)، (ح ٣٩٧) كلهم من طريق فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة عن عبيد بن سلمان الأغر عن أبيه عن عمار به.

وسنده ضعيف من أجل الفضيل بن سليمان وهو ضعيف ليس بالقوي كما سبق بيان حاله عند حديث «اللو تفتح عمل الشيطان...». رقم (٩٠٠). وحديثه هذا يتقوى بمرسل الحسن فهو به حسن لغيره.

(٢) «مسند البزار» (٢٣/٩)، (ح ٣٥٢٣). من طريق إسماعيل بن نصر قال: نا عباد بن راشد عن الحسن عن عمران بن حصين به. وحسنه الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠).

(٣) لم أره في كتبه ولعله في «المعجم الكبير» من القسم المفقود؛ فقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠) وقال: رواه الطبراني وفيه عيسى بن ميمون وهو متروك. كذا فيه! وفي بعض المصادر (عيسى بن ميمون) كابن الأعرابي في «معجمه» (٥٧١/٣)، (ح ١١٢٢) وأبي نعيم في «الحلية» (٢٣١/٢).

وكلاهما ضعيف جداً؛ فعيسى بن ميمون البصري منكر الحديث؛ قاله البخاري في «تاريخه الكبير» (٧٩/٧) وأيضاً أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٤/٧). وقد مضى قول الهيثمي فيه: متروك.

وعلى القول بأنه: عيسى بن ميمون فهما اثنان، وكلاهما يروي عن بكر بن عبدالله المزني. فالأول وهو الواسطي: متروك الحديث. كما قال أبو حاتم انظر: «الجرح والتعديل» (٢٨٧/٦)، «تهذيب التهذيب» (٣٧٠/٣).

وأما الآخر فهو الجرشي المكي ثقة، ولم يتبين لي إن كان هذا أم الآخر فهما في نفس الطبقة.

وأخشى أن يكون تصحيف من عيسى بن ميمون كما هو عند الطبراني والله أعلم.

(٤) لم أره في «معجمه» وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠).

وقال: إن الحديث حسن^(١).

وقول النووي في فتاويه «إنه ضعيف»^(٢) مُتَعَقَّبٌ^(٣).

ولابن عسّاكر في «تاريخه» من جهة ابن أبي مُليكة^(٤)، عن عمرو بن عثمان^(٥) رفعه مرسلًا: «أمتي أمة مباركة، لا يدرى أولها خير أو آخرها»^(٦).

= وأخرجه أيضاً ابن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «المطالب العلية» (١٧/١٢٠)، وابن بشران في «أماليه» (١٥/٢)، (ح ٩٨٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٥٤/٢٠) كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بنحوه.

قال البوصيري في «الإتحاف» (٣٤٧/٧): رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر بسند فيه الأفرقي وهو ضعيف.

وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠).

لكن ضعفه ليس بالشديد؛ قال عنه البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي.

وقال الحافظ: ضعيف في حفظه.

«الجرح والتعديل» (٢٣٥/٥)، «تهذيب التهذيب» (٥٠٥/٢)، «التقريب» (ص ٥٧٨).

وعليه فحديثه يتقوى بحديث الحسن المرسل وحديث عمار وقد سبقا.

(١) في «التمهيد» (٢٥٣/٢٠).

وابن عبد البر يحسن الحديث من وجوه كلها وعبارته هي: «فروي من حديث أنس وحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي من وجوه حسان».

(٢) «فتاوي النووي» (ص ٢٥٠).

(٣) لأن للحديث طرقاً وشواهد كثيرة يرتقي بها إلى الحسن على الأقل؛ وقد قال الحافظ ابن حجر: وهو حديث حسن؛ له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة. «فتح الباري» (٦/٧).

وجزم الألباني أيضاً أن طريقه يرتقي به إلى الصحة. كما في «الصحيحة» (٣٥٩/٥).

(٤) تابعي مشهور وهو ثقة فقيه.

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٢٤).

(٦) «تاريخ دمشق» (٢٨٦/٢٦) من طريق سيف بن عمر عن سعيد بن عبد الله الجمحي عن عبد الله بن أبي مليكة ومحمد بن عبد الرحمن بن فروخ عن عمرو بن عثمان أن النبي ﷺ فذكره.

وسنده واه فيه سيف بن عمر؛ قال فيه أبو داود: ليس بشيء، وقال أبو حاتم والدارقطني: متروك الحديث.

١٠٠٨ حديث: «مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كمثل صاحب المسك وكبير الحديد؛ لا يعدمك من صاحب المسك إما تشتريه أو تجد ريحه، وكبير الحديد يحرق بدنك^(١) أو ثوبك أو تجد منه ريحاً خبيثة».

متفق عليه عن أبي موسى به مرفوعاً^(٢).

وأخرجه العسكري، وأبو نعيم^(٣) ومن طريقه الديلمي^(٤) عن أنس.

١٠٠٩ حديث: «مثل الذي يجلس فيسمع الحكمة ثم لا يحدث إلا بشر ما سمع، كمثل رجل أتى راعياً فقال: أجزني شاة، فقال له^(٥): خذ خيرها شاة،

= انظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٨/٤) «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٢٠٠)، «تهذيب التهذيب» (١٤٤/٢).

فهو مع إرساله ضعيف جداً.

(١) في (ز): «إذ يحرقك بذلك» على خلاف ما في الأصل و(د) و(م) والصحيحين.

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب في العطار وبيع المسك (٦٣/٣)، (ح ٢١٠١). و«صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء (٢٠٢٦/٤)، (ح ٢٦٢٨).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في «مسنده» (ل ٢٣٣/ب/ نسخة لا له لي).

من طريق سعيد بن عامر: حدثنا شبيل بن عزة عن أنس به مرفوعاً.

وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه» (ص ٨٧٥)، (ح ٤٨٣١)، والبزار في «مسنده»

(ح ٦٤٧٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٧٤/٧)، (ح ٤٢٩٥)، والحاكم في «المستدرک»

(٤/٢٨٠)، والقضاعي في «الشهاب» (٢/٢٨٩)، (ح ١٣٨٢) كلهم من طرق عن

سعيد بن عامر: ثنا شبيل بن عزة عن أنس مرفوعاً بنحوه وألفاظهم متقاربة.

قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وهو كما قال فإن رجاله كلهم ثقات.

وله طريق أخرى عن أنس:

رواها أبو داود في «مسنده» (ص ٨٧٥)، (ح ٤٨٢٩) قال: ثنا حدثنا مسلم بن إبراهيم:

حدثنا أبان عن قتادة عن أنس به وفيه زيادات.

وهذا سند صحيح رجاله رجال الشيخين.

وقد حكم الألباني على سنده بأنه على شرط الشيخين. «الصحيح» (٧٥١/٧)،

(ح ٣٢١٤).

(٥) سقطت من (م).

فذهب فأخذ^(١) بأذن كلب الغنم.

أحمد^(٢)، وابن ماجه^(٣)، وأحمد بن منيع^(٤)، والطيالسي^(٥)، والبيهقي^(٦)، والعسكري، كلهم من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أوس بن خالد عن أبي هريرة به مرفوعاً وسنده ضعيف.

وقال العسكري: أراد به الحث على إظهار أحسن ما يسمع، والنهي عن الحديث بما يستقبح، وهو معنى قوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨].

١٠١٠ حديث: «المجالس بالأمانة».

أبو داود، والعسكري من جهة ابن أبي ذئب عن ابن أخي جابر عن عمه

- (١) ليست من الأصل وألحقها من (د) و(ز) و(م) وكذا هي في المصادر.
 - (٢) في «مسنده» في مواضع (٢٨٤/١٤)، (٨٦٣٩) و(١٤٨/١٥)، (ح ٩٢٦٠) و(٣٥٤/١٦)، (ح ١٠٦٠٦).
 - (٣) في «سننه»، كتاب الزهد، باب الحكمة (ص ٦٩٣)، (ح ٤١٧٢).
 - (٤) مفقود، ولم أره في الزوائد.
 - (٥) في «مسنده» (٢٩٢/٤)، (ح ٢٦٨٦).
 - (٦) «شعب الإيمان» (٢٣٧/٣)، (ح ١٥٩٣). وفي موضع آخر (٢٨٠/٣)، (ح ١٦٥٠). وأخرجه أيضاً إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٨١/١)، (ح ١٣٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٧٥/١١)، (ح ٦٣٨٨)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١١٠/٣)، (ح ٢٣٦٨) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد، عن أوس بن خالد، عن أبي هريرة مرفوعاً به.
- والحديث ضعيف فيه علتان:
- الأولى: ضعف علي بن زيد وهو ابن جدعان وقد سبق مراراً.
- والثانية: جهالة أوس بن خالد؛ قال عنه الذهبي: لا يعرف، وقال ابن حجر: مجهول.
- «ميزان الاعتدال» (٢٧٧/١)، «التقريب» (ص ١٥٥).
- والحديث ضعيف كما قال المؤلف وقد ضعف إسناده الحافظ العراقي فيما نقله المناوي في «فيض القدير» (٥١٠/٥) وأقره.
- والهيثمي كما في «المجمع» (٣٣٩/١)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢١٨/١).

جابر بن عبدالله مرفوعاً به، بزيادة: «إلا ثلاثة مجالس»^(١): سفك دم حرام، أو فرج^(٢) حرام، أو اقتطاع مال بغير حق»^(٣).

ولفظ الترجمة فقط^(٤) عند العسكري، والديلمي^(٥)، والقضاعي^(٦) من

(١) سقطت من (ز).

(٢) في الأصل و(ز): «فرج» والمثبت من (د) و(م) وهو الموافق لما في المصادر.

(٣) أبو داود في «سننه»، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث (ص ٨٨١)، (ح ٤٨٦٩).

وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٤٥/٢٣)، (ح ١٤٦٩٣)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٦٢٠/٤)، (ح ٢٤٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٧/١٠) جميعهم من طريق عبدالله بن نافع قراءة - كذا عند ابن أبي داود والبيهقي وعند أحمد والخرائطي بصيغة حدثنا - عن ابن أبي ذئب عن ابن أخي جابر بن عبدالله به مرفوعاً.

والحديث بهذا السند ضعيف فيه ابن أخي جابر وهو مجهول.

ولم يذكره الحافظ في تقريبه ولا هو في «تهذيب الكمال» ولا في الكتب المتفرعة عنه.

ولذا قال الألباني: ... قد أغفلوه ولم يوردوه لا

في «التهذيب» ولا في «الخلاصة» ولا في «التقريب» ولا في «الميزان».

ثم حكم عليه بالجهالة. «الضعيفة» (٣٨١/٤)، (ح ١٩٠٩).

وقد صرح المنذري قبله بجهالته وضعفه به في «مختصر سنن أبي داود» (٢١٠/٧).

لكن سياًتي للفظ الترجمة ما يقويها وترتقي إلى الحسن لغيره دون الزيادة.

(٤) يعني بدون الزيادة التي عند أبي داود وغيره.

(٥) هو في المسند كما في «زهر الفردوس» (٤٢٠/١/ نسخة يني جامع).

(٦) «مسند الشهاب» (٣٧/١)، (ح ٣).

وأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٢٤٧/١)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه»

(١٩٠/١)، (ح ١٤٩) كلهم من طريق حسين بن عبدالله بن ضميرة عن أبيه عن جده

عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ الترجمة، وزاد العقيلي: «في الحديث».

وهذا الشاهد لا يغني شيئاً؛ فالحسين بن عبدالله بن ضميرة كذبه مالك وأبو حاتم.

وقال ابن معين وأحمد: ليس بشيء.

وأمر أبو زرعة بالضرب على حديثه.

وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الفلاس والدارقطني: متروك.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢١٣/٣)، «التاريخ الكبير» (٣٨٨/٢)، «الجرح

والتعديل» (٥٧/٣)، «لسان الميزان» (١٧٣/٣).

وقد ضعف إسناده ابن حجر في فتح الباري (٨٢/١١). بعدما عزاه للقضاعي من

حديث علي.

حديث حسين بن عبدالله بن ضميرة^(١) عن أبيه^(٢) عن جده^(٣) عن علي مرفوعاً.
وعند الديلمي من حديث أسامة بن زيد رفعه: «المجالس أمانة، فلا يحل
لمؤمن أن يرفع على مؤمن قبيحاً»^(٤).

= وله طريق آخر عن علي بسند موضوع أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٢٣/١٤) من
طريق أبي المفضل محمد بن عبدالله الشيباني: أخبرنا رجاء بن يحيى بن شاذان
أبو الحسين العبرثاني الكاتب: حدثنا هارون بن مسلم بن سعدان الكاتب بـ «سر من
رأى» سنة أربعين ومائتين قال: حدثني طريق مسعدة بن صدقة العبدي قال: سمعت
أبا عبدالله جعفر بن محمد يحدث عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده علي قال: قال
رسول الله ﷺ: «المجالس بالأمانة ولا يحل لمؤمن أن يأتى على مؤمن أو قال عن
أخيه المؤمن قبيحاً».

وفي إسناده أبو المفضل محمد بن عبدالله الشيباني يضع الحديث؛ فقد ترجمه
الخطيب وقال عنه: كتبوا عنه ثم بان لهم كذبه فمزقوا حديثه، وكان بعد يضع
الأحاديث للرافضة.

وقال حمزة الدقاق: كان يضع الحديث، وقد كتبت عنه، وكان له سمت ووقار.

وقال ابن عراق: دجال يضع الحديث.

انظر: «تاريخ بغداد» (٤٦٦/٥)، «لسان الميزان» (٢٥٣/٧) «تنزيه الشريعة المرفوعة»
(ص ١٠٧).

- (١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦١). (٢) لم أعثر له على ترجمة.
- (٣) سقطت من (ز) وسعد الضمري. تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٢١).
- (٤) في «مسند» كما في «زهر الفردوس» (ل٤٢/ب/نسخة يني جامع) وذكره بالسند كاملاً
معلقاً عن ابن لال من طريق هلال: حدثنا أبي: حدثنا بقية عن معاوية بن صالح عن
سعيد بن أبي أيوب عن أسامة بن زيد مرفوعاً به.
وسنده ضعيف جداً فيه علل:

الأولى: العلاء بن هلال ضعيف جداً لا سيما من رواية ابنه عنه وقد مضى.

وفيه أيضاً بقية بن الوليد مشهور بالتدليس وقد عنعن. تقدم مراراً.

وفيه انقطاع بين سعيد وأسامة بن زيد؛ فإن سعيد بن أبي أيوب لم يدرك أحداً من
الصحابه؛ فقد عده الحافظ من أصحاب الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين.
«التقريب» (ص ٣٧٤).

تنبيه: لم أجد أحداً من مشايخ بقية ولا من تلاميذ سعيد من اسمه (معاوية بن صالح)
والذي عندهما معاوية بن يحيى الطرابلسي الشامي فلعله هو.

فإن كان هو فقد قال عنه ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (ص ٩٥٧).

ولعبدالرزاق في «جامعه» من حديث أبي بكر بن محمد بن حزم^(١) رفعه
مرسلاً: «إنما يتجالس المتجالسون بأمانة الله، فلا يحل لأحد أن يفشي عن
صاحبه ما يكره»^(٢).

وللعسكري من حديث هشام بن زياد^(٣) [ل/١٦٧أ] عن محمد بن كعب
القرظي^(٤) عن ابن عباس مرفوعاً: «إنما تجالسون بالأمانة»^(٥).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٠).

(٢) مصنف عبدالرزاق (٢٢/١١)، (ح ١٩٧٩١).

ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥٠٠/١٣)، (ح ١٠٦٧٧).

وتابع عبدالرزاق ابن المبارك في «الزهد» (ص ٢٤٠، ٢٤١) كلاهما عن معمر بن
سعيد بن عبدالرحمن الجحشي عن أبي بكر بن محمد بن حزم مرسلاً.

ووقع عند ابن المبارك (المتجالسان) بدلاً من (المتجالسون).

وسنده حسن من أجل سعيد بن عبدالرحمن الجحشي الحجازي فإنه صدوق في
الحديث؛ قال النسائي: ليس به بأس.

ووثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق.

انظر: «الثقات» (٢٨٦/٤)، «تهذيب الكمال» (٥٢٥/١٠)، «التقريب» (ص ٣٨٢).

وبقية رجاله رجال الشيخين.

وقد جود سنده البيهقي في «الشعب» (٥٠٠/١٣) فقال: هذا مرسل جيد.

وهو شاهد قوي يشهد للفظ الترجمة الذي جاء عند أبي داود وغيره في مطلع التخريج.

انظر: «الثقات» (٢٨٦/٤)، «تهذيب الكمال» (٥٢٥/١٠)، «التقريب» (ص ٣٨٢).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٥٣).

(٤) قال عنه ابن حجر: ثقة عالم. «التقريب» (ص ٨٩١).

(٥) وأخرجه من هذا الوجه الحارث في «مسنده» «بغية الباحث» (٩٧٦/٢)، (ح ١٠٧٠).

وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ٢٢٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٤٠/٤)، والقضاعي

في «مسند الشهاب» (١٢٤/٢)، (ح ١٠٢١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣٢/٥٥).

في حديث طويل ومنه هذه الجملة، وبعضهم رواه مختصراً.

وسنده واه؛ أفه هشام بن زياد بن سعدويه القرشي يكنى أبا المقدام، قال عنه أحمد:

ضعيف الحديث وقال أبو داود: غير ثقة.

وقال الأزدي والنسائي وابن حجر: متروك الحديث.

وقال الذهبي: تالف.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٠٨/٢)، «الضعفاء» للنسائي (ص ٢٤٢)، «الميزان»

(٢٩٨/٤) و(٥٧٧/٤)، «التقريب» (ص ١٠٢١).

وقال^(١): أراد النبي ﷺ أن الرجل يجلس إلى القوم فيخوضون في الحديث، ولعل فيه ما إن نمي كان فيه ما يكرهون فيأمنونه على أسرارهم فيريد أن الأحاديث التي تجري بينهم كالأمانة التي لا يحب أن يُطلع عليها^(٢)، فمن أظهر أحاديث الذين آمنوه على أسرارهم فهو قتات؛ وفي التنزيل: ﴿هَآؤِ مَسْلَمٌ يَنَسِيهِ﴾ [القلم: ١١].

وقال ﷺ: «لا يدخل الجنة قتات»^(٤) أي: نمام.

= لكنه لم ينفرد فقد تابعه من هو مثله أو قريب منه: عيسى بن ميمون القرشي المدني متابعه تامة.

أخرجها من طريقه ابن سعد في «الطبقات» (٣٧٠/٥)، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (١٠٠/٢).

وعيسى هذا قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم والفلاس: متروك، وقال النسائي: ليس بثقة.

انظر: «التاريخ الكبير» (٤٠١/٦)، «الجرح والتعديل» (٢٨٧/٦)، «ميزان الاعتدال» (٣٢٥/٣).

وتابع أيضاً من قبل راويين آخرين متروكين وهما:

الأول: مصادف بن زياد المدني عند الحاكم في «المستدرک» (٢٦٩/٤) من طريق محمد بن معاوية عنه.

ومصادف هذا قال عنه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٤٤١/٨). وقال العقيلي: متروك. (١٧٠/١).

والثاني: تمام بن بزيق الشقري. أخرجها العقيلي في «الضعفاء» (١٧٠/١).

وتمام هذا لا ينتفع بمتابعته أيضاً؛ قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارقطني متروك.

«الضعفاء» للدارقطني (ص ١٦٥)، «لسان الميزان» (٣٧٧/٢).

فهو ضعيف جداً ومثله لا يقوى ولا يتقوى.

وبهذا يتبين أن الحديث من هذا الوجه لا يصح ولا يثبت؛ لأن طرقه كلها واهية.

وقد قال العقيلي في «الضعفاء» (١٧٠/١): لم يحدث بهذا الحديث عن محمد بن كعب ثقة؛ رواه هشام بن زياد أبو المقدم وعيسى بن ميمون ومصادف بن زياد القرشي وكل هؤلاء متروك.

(١) أي: العسكري. (٢) سقطت من (م).

(٣) كذا الأصل و(د) و(ز) وأما في (م): «التي تجب أن لا يطلع عليها».

(٤) متفق عليه من حديث حذيفة بن اليمان ؓ.

وروي من طريق سلم بن جنادة^(١) ثنا أبو أسامة عن عمرو بن عبيد^(٢) عن الحسن عن أنس مرفوعاً: «ألا ومن الأمانة أو ألا من الخيانة؛ أن يحدث الرجل أخاه بالحديث فيقول: اكتمه، فيفشيهِ»^(٣).

وعن أبي سعيد الخدري رفعه: «إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها»^(٤).

وقد مضى حديث: «إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة»^(٥).

= انظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة (١٧/٨)، (ح ٦٠٥٦)، و«صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم النميمة (١٠١/١)، (ح ١٠٥).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٦٤).

وقع في (م): «مسلم» بدل «سلم» وهو خطأ ظاهر.

(٢) المعتزلي المشهور، كان داعياً إلى بدعته، من السابعة، مات سنة ١٤٣ أو قبلها. «التقريب» (٧٤٠).

(٣) لم أقف على من خرجها.

لكن يمكن الحكم عليها من خلال ما ظهر من رجال إسناده؛ وهي ضعيفة جداً؛ فيها عمرو بن عبيد البصري شيخ المعتزلة.

قال ابن سعد: معتزلي ليس بشيء في الحديث. كذبه ابن عون فيما يرويه عن الحسن. وكذبه أيضاً أيوب السختياني ويونس بن عبيد. وقال أحمد: ليس بأهل أن يروي عنه. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك.

وقال عنه الحافظ: المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٤٦/٦، ٢٤٧) «ضعفاء النسائي» (ص ١٨٤)، «تهذيب الكمال» (١٢٣/٢٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٧٣/٣)، «التقريب» (ص ٧٤٠).

فالذي يظهر أن حديثه ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً.

(٤) هو في «صحيح مسلم»، كتاب النكاح، باب تحريم إفشاء سر المرأة (١٠٦١/٢)، (ح ١٤٣٧).

(٥) أورده المؤلف في حرف الهمزة برقم (٦١).

وهو عند أحمد في «مسنده» (١٠٥/٢٣)، (ح ١٤٧٩٢) وأبي داود في «سننه» (ص ٨٨١)، (ح ٤٨٧٠)، والترمذي في «جامعه» (ص ٤٤٦)، (ح ١٩٥٩) وأبي يعلى في

«المسند» (١٤٨/٤)، (ح ٢٢١٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/٩)، (ح ٣٣٨٦) =

= كلهم من طريق عبدالرحمن بن عطاء عن عبدالملك بن جابر بن عتيك عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به .

قال الترمذي: هذا حديث حسن .

وتحسين الترمذي من أجل الكلام في عبدالرحمن بن عطاء القرشي وبقيه رجال الإسناد ثقات .

ولذا عقب السخاوي على تحسين الترمذي فقال:

... فابن عطاء قد اختلف فيه؛ فوثقه جماعة ولينه آخرون... فلما أن يكون الترمذي اعتمد توثيقه أو حسنه لشاهده الذي أخرجه أبو يعلى في «مسنده» بسند ضعيف أيضاً من حديث مالك بن دينار عن أنس به مرفوعاً. انظر حديث رقم (٦١).

والأقرب أن يكون اعتمد توثيقه؛ لأن الشاهد المذكور إسناده ضعيف جداً فيه جبارة بن المغلس انفرد ابن ماجه بتخريج حديثه كما في «التقريب» (ص ١٩٤) وهو متروك واتهمه بعضهم فلا يصلح أن يكون شاهداً.

قال أحمد عن جبارة: بعض أحاديثه موضوعة مكذوبة.

قلت: لكنه ليس ممن يعتمد الكذب؛ فقد قال أبو زرعة: «لا يعتمد الكذب يوضع له الحديث فيقرؤه».

وبمثله قال ابن نمير. وقال البخاري في جبارة: حديثه مضطرب. وقال الدارقطني: متروك.

انظر: «التاريخ الأوسط» للبخاري (٣٥٤/٢) «أجوبة أبي زرعة على البرذعي» (٤٦٢/٢)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٧١)، «تهذيب الكمال» (٤٨٩/٤).

وأما ابن عطاء الذي حكى فيه السخاوي الخلاف فقد وثقه ابن سعد والنسائي.

وقال عنه البخاري: فيه نظر. واستدرك عليه أبو حاتم فقال: شيخ؛ يُحوّل من ضعفاء البخاري.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.

فالذي يظهر عندي أنه صدوق حسن الحديث على الأقل وقد وثقه ابن سعد والنسائي.

انظر: «الضعفاء» للبخاري (ص ٧٣)، «الجرح والتعديل» (٢٦٨/٥) «الثقات» لابن حبان (٧٩/٧)، «تهذيب الكمال» (٢٨٥/١٧)، «التقريب» (ص ٥٩١).

وعليه فإنه حسن الحديث؛ ولذا حسن الترمذي حديثه ووافقه الألباني في «الصحيحه» (٨١/٣).

ثم إن لفظ الترجمة يشهد لهذا الحديث من حيث المعنى ويزداد به قوة؛ ويدل على ذلك تبويب الترمذي على هذا الحديث بقوله: باب ما جاء أن المجالس أمانة ثم ذكر تحت الباب حديث أبي سعيد هذا.

١٠١١ حديث: «المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله».

أحمد^(١)، والطبراني^(٢)، والقضاعي^(٣)، من حديث عمرو بن مالك الجنبى^(٤) عن فضالة بن عبيد به مرفوعاً.

(١) «مسند أحمد» (٣٩/٣٧٥)، (ح ٢٣٩٥١) وفي موضع آخر (٣٨٦/٣٩)، (ح ٢٣٩٦٥).

(٢) في «المعجم الكبير» (٣٠٩/١٨)، (ح ٧٩٧).

(٣) «مسند الشهاب» (١٤٠/١)، (ح ١٨٤).

وأخرجه أيضاً ابن المبارك في الجهاد (ص ١٦٢)، (ح ١٧٥)، والترمذي في «جامعه» (ص ٣٨٢)، (ح ١٣٦١)، وابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (ص ١٠٢)، (ح ٦٤)، وابن أبي عاصم في الجهاد (١/١٥٢)، (ح ١٤)، والنسائي في «الكبرى» (ح ١١٧٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٥/١١)، (ح ٤٧٠٦).

جميعهم من طريق عبدالله بن المبارك قال: أخبرنا حيوة بن شريح: حدثني أبو هانئ الخولاني أن عمرو بن مالك الجنبي أخبره أنه سمع فضالة بن عبيد فذكره مرفوعاً. وليس عندهم لفظة (ذات).

جاء في رواية أحمد (في سبيل الله) وفي موضع (في طاعة الله) وعند الترمذي (نفسه) فقط، وابن حبان (نفسه في الله). والنسائي (نفسه لله).

وتابع عبدالله بن المبارك نعيم بن حماد متابعة تامة أخرجه نعيم في زوائده على «الزهد» (ص ٣٦)، (ح ١٤١).

وإسناده حسن؛ فإن رجاله كلهم ثقات عدا أبي هانئ واسمه حميد بن هانئ الخولاني فهو صدوق.

قال فيه النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة لا بأس به. وقال ابن حجر: لا بأس به.

انظر: «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٩٥)، «تهذيب الكمال» (٤٠١/٧)، «تهذيب التهذيب» (٤٩٩/١)، «التقريب» (ص ٢٧٦).

قال الترمذي عقبه: حديث فضالة حديث حسن صحيح.

وجود إسناده العلاني والمناوي. انظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٨٧٩/٢) و«فيض القدير» (٢٦٢/٦)، (ح ٩١٧٥).

(٤) عمرو بن مالك الهمداني أبو علي الجنبي بفتح الجيم وسكون النون بعدها موحدة، مصري ثقة، من الثالثة، مات سنة ثلاث ومائة، ويقال: سنة اثنتين. بخ ٤. «التقريب» (ص ٧٤٤).

وفي الباب عن جابر^(١)، وعقبة بن عامر^(٢).

(١) قوله: «وفي الباب عن عقبة بن عامر وجابر هو منقول عن الترمذي عقب تخريجه الحديث».

لكن الناظر بين حديث الترجمة وبين ما أشار إليه المؤلف يرى فرقاً في المدلول؛ وإن كانا يشتركان في أجر الجهاد.

وحديث جابر أخرجه الطبراني في «الأوسط» - ولم أره عند غيره - (١١١/٥)، (ح ٤٨٢٥) من طريق عيسى بن سليمان الدارمي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رابط يوماً في سبيل الله جعل الله بينه وبين النار سبع خنادق، كل خندق كسيع سماوات وسبع أرضين.

وهذا الحديث إسناده ضعيف جداً من أجل عيسى الدارمي الجرجاني يكنى أبا طيبة وقد أشار الطبراني إلى تفرده بهذا الحديث، ومثله لا يحتمل تفرده.

قال عنه ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، كان رجلاً صالحاً ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط. «الكامل» (٢٥٨/٥).

وضعه قبله ابن معين، وقال ابن حبان: يخطئ.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/٣١٢)، «الثقات» (٧/٢٣٤).

فالذي يظهر أن ضعفه شديد لعدم ضبطه الحديث.

ولذا ضعفه الهيثمي في المجمع به. (٥٢٧/٥).

(٢) في (ز): «وعن عقبة بن عامر».

وحديث عقبة بن عامر أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨٩/٢٨)، (ح ١٧٣٥٩)، والحاثر بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٢/٦٥١)، (ح ٦٢٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٣٠٧)، (ح ٨٤٨) كلهم من طرق عن عبدالله بن لهيعة قال: حدثنا مشر بن هاعان عن عقبة مرفوعاً بلفظ: كل ميت يختم على عمله إلا المرابط في سبيل الله، فإنه يجري عليه أجر عمله حتى يبعثه الله ﷻ.

وهذا إسناده حسن من أجل ابن لهيعة ففيه كلام مشهور، لكن رواية العبادة عنه صحيحة. كما قال عبدالغني الأزدي والساجي. تهذيب التهذيب (٥/٣٧٨)، ط. الهندية.

وإسناده أحمد والحاثر كلاهما عن عبدالله بن يزيد المقرئ وهو أحد العبادة الذين عناهم الأزدي والساجي.

ومع ذلك فللهديث شاهد صحيح يزداد به قوة وهو ما رواه الترمذي في «جامعه» (ص ٣٨٢)، (ح ١٣٦١) من طريق ابن المبارك قال: أخبرنا حيوة بن شريح: حدثني أبو هانئ الخولاني أن عمرو بن مالك الجني أخبره أنه سمع فضالة بن عبيد مرفوعاً بلفظ: كل ميت يختم على عمله إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة.

١٠١٢ حديث: «المَحَبَّةُ مَكْبَةٌ»^(١).

هو معنى: «حُبُّكَ الشيء يُعْمِي وَيُصَمِّمُ»^(٢).

١٠١٣ حديث: «مَحَبَّةٌ فِي الْأَبَاءِ صِلَةٌ فِي الْأَبْنَاءِ».

لم أقف عليه ولكن في^(٣) معناه: «إن أبرَّ البرِّ أن يصل الرجل أهل وُدِّ أبيه»^(٤).

ونحوه: «الوُدُّ والعداوة يتوارثان»، وسيأتي^(٥).

١٠١٤ حديث: «المَحْسُودُ مَرْزُوقٌ»^(٦).

١٠١٥ حديث: «مداد العلماء أفضل من دم الشهداء».

المنجنيقي^(٧) في «رواية الكبار عن الصغار» عن الحسن البصري قوله^(٨).

= قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقد سبق الكلام على درجته في مطلع التخريج وأنه حسن.

(١) قال الغزي في معنى لفظ الترجمة: أي: المحبة تستر العيوب، ثم قال: ليس بحديث. «الجد الحديث» (ص ٢٠٢).

(٢) وقد أورده في حرف الحاء برقم (٣٨٩).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب رغم أنف من أدرك أبويه أو أحدهما عند الكبر فلم يدخل الجنة (٤/١٩٧٩)، (ح ٢٥٥٢) وفيه قصة من حديث ابن عمر مرفوعاً.

(٥) في حرف الواو بهذا اللفظ ورقمه (١٢٧٥).

(٦) بيض له المؤلف وقد كتب الناسخ أمام الحديث (كذا) إشارة إلى أنه لم يخرج المؤلف.

وقال ابن الديبع في «التمييز» (ص ١٨٦): كذا ترجمه شيخنا ولم يتكلم عليه، وليس هو بحديث.

وقال العجلوني: ليس بحديث. «كشف الخفاء» (٢/٢٣٤).

وقبله قال القاري: غير معروف. انظر: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (ص ١٦٦).

(٧) هو: إسحاق بن إبراهيم تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤١٥).

(٨) لم أقف على كتابه.

= وقد وقفت عليه مرفوعاً من طريق الحسن البصري عن عمران بن الحصين.

وعند ابن عبد البر في «فضل العلم» له من حديث سَمَاك بن حرب عن أبي الدرداء مرفوعاً: «يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء»^(١).

وللخطيب في «تاريخه» من حديث نافع عن ابن عمر رفعه: «وُزِنَ حبر العلماء بدم الشهداء فرجع عليهم» وفي سنده^(٢) محمد بن جعفر اتهم بالوضع^(٣).

= أخرجها ابن عمشليق في «جزئه» (ح ١٤)، (ص ٤٤)، ط. دار ابن حزم. قال: حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد الأحمسي: ثنا أبو سعيد (يعني حسن بن مهران): ثنا أحمد بن محمد بن القاسم أبو بكر مؤذن طرسوس عن غالب (يعني ابن خطاف) عن الحسن عن عمران بن الحصين مرفوعاً بلفظ: «يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء فيرجع مداد العلماء على دم الشهداء».

والحديث سنده ضعيف مسلسل بالمجاهيل.

أولهم صاحب الجزء ابن عمشليق لم أقف على حاله وقد ذكره الذهبي ضمن شيوخ أبي الفرج علي بن محمد الجريري وسماء ب أحمد بن علي بن عمشليق الجعفري. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٠٠/١٨).

وشيوخه لم أقف على حاله.

وكذا أحمد بن محمد مؤذن طرسوس.

وبقيتهم موثقون.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٠/١)، (ح ١٥٣) من طريق إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي يونس القشيري، عن سماك به.

وسنده واه بمرّة؛ أفته إسماعيل بن أبي زياد السكوني متروك متهم بالوضع؛ قال فيه ابن معين: كذاب متروك يضع، وقال أبو زرعة: يروي أحاديث مفتعلة.

وقال الدارقطني: متروك يضع الحديث.

وقال الحافظ: متروك؛ كذبه.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٥٢/١)، «التقريب» (ص ١٣٩).

(٢) في (ز): «مسند» وهو خطأ.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٩٢/٢).

ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٠/١).

من طريق محمد بن جعفر بن العباس النجار قال: نا محمد بن الحسن العسكري قال:

نا العباس بن يزيد البحراني قال: نا إسماعيل بن عليّة قال: نا أيوب عن نافع به.

قال الخطيب في تاريخه: رجال هذا الحديث كلهم ثقات غير محمد بن الحسن،

ونرى الحديث مما صنعت يده!

ولكن هو عند الديلمي من حديث عبدالعزيز بن أبي رواد^(١) عن نافع به بلفظ: [ل١٦٧/ب] «يوزن حبر العلماء ودم الشهداء فيرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهداء»^(٢).

١٠٦ حديث: «مدارة الناس صدقة».

في: «رأس العقل»^(٣).

وكذا مضى في حديث: أ «مرنا رسول الله ﷺ . . .» من «الهمزة»^(٤)،

= وقد قال في مطلع ترجمته: . . . كان غير ثقة؛ يروي الموضوعات.

ورماه السمعاني بالوضع أيضاً.

فالحديث موضوع بهذا السند.

لذا قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٥١٨/٣): حدث عن العباس البحراني بخبر موضوع، متنه: يوزن حبر العلماء.

وهنا يظهر أن السخاوي التبس عليه فألصق التهمة بمحمد بن جعفر وهو منها براء.

ترجمه الخطيب فقال: أبو بكر محمد بن جعفر النجار يلقب بغندر وهو ثقة. انظر: «تاريخه» (١٩٤/٢).

ووثقه أيضاً الخلال فقال: كان ثقة فهما يحفظ القرآن حفظاً حسناً توفي سنة (٣٧٩هـ). «تاريخ بغداد» (١٥٧/٢).

(١) عبدالعزيز بن أبي رواد يفتح الراء وتشديد الواو واسمه ميمون، صدوق عابد ريما وهم، ورمي بالإرجاء، من السابعة. مات سنة تسع وخمسين خت ٤. «التقريب» (ص٦١٢).

(٢) لم أره في المسند لابن الديلمي لأنه ناقص ومنه حرف الباء.

ووجدته في «زهر الفردوس» انتقاء الحافظ ابن حجر (ل١٧٤/ب/نسخة يني جامع)

مسنداً من طريق يحيى بن محمد بن خشيش الإفريقي: ثنا إسحاق بن القاسم: ثني

أبي: ثنا عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.

والحديث بهذا الوجه لم أره عند غيره وهو منكر؛ فيه يحيى بن محمد بن خشيش

الإفريقي قال عنه الخطيب: في حديثه غرائب ومناكير!

وقال الذهبي: صاحب مناكير!

«تاريخ بغداد» (٢٢٣/١٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٠٨/٤).

وشيخه وأبوه لم أجد من ترجمهما.

وبالجملة فالحديث لا يصح بمجموع طرقه فهي واهية.

(٣) نعم في (رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس) في حرف الراء برقم (٥١٧).

(٤) انظر حديث رقم (١٨١).

و«داروا الناس بعقولكم».

وذكر شيء منه في: «داروا سفهاءكم»^(١).

ولإبراهيم بن حمير علك^(٢) القزويني القاضي^(٣): «بش الصديق صديق يحتاج إلى المداراة، أو يلجئك إلى الاعتذار، أو يقول لك: اذكرني في دعائك»^(٤).

١٠٧ هـ مدي: «مدمن الخمر كعابد وثن».

أحمد عن ابن عباس^(٥)، والحاكم عن عبدالله بن عمرو^(٦)، كلاهما به مرفوعاً.

(١) في حرف الدال برقم (٤٨٨).

(٢) كذا الأصل و(د) وهو الصواب وفي (ز) و(م): «علل».

(٣) إبراهيم بن حمير بن علك القزويني، شيخ من مشايخ الصوفية، أورده الرافعي في كتابه التدوين في «أخبار قزوين» (٤٣٥/٣). وقال: أورده أبو عبد الرحمن السلمي في تاريخ الصوفية.

(٤) «التدوين في أخبار قزوين» (٤٣٥/٣).

(٥) «مسند أحمد» (٢٦٥/٤)، (ح ٢٤٥٣).

ورواه أيضاً عبد بن حميد في «مسنده» (ص ٢٣٤)، (ح ٧٠٨) وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٣٩/٩)، (ح ١٧٠٧) كلهم من طرق عن ابن المنكر قال حدثت عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن».

وسنده ضعيف من أجل الجهالة التي بين ابن المنكر وابن عباس فإنه لم يسم.

وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (١١٦/٥) وقال: رجال أحمد رجال الصحيح إلا أن ابن المنكر قال: «حدثت عن ابن عباس».

وللحديث شاهد يتقوى به عن عبدالله بن عمرو ذكره المؤلف وانظر تخريجه في الإحالة الآتية.

(٦) لم أر هذا الحديث عند الحاكم في «المستدرک» ولا في المعرفة.

ووجدته عند البزار في «مسنده» (٣٦٧/٦)، (ح ٢٣٨٢) قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: أخبرنا ثابت بن محمد قال: أخبرنا فطر بن خليفة عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي قال (شارب الخمر كعابد وثن).

وسنده حسن؛ فإن من دون مجاهد كلهم صدوقون من رجال التهذيب.

قال الهيثمي في «المجمع» (١٠٩/٥): «رواه البزار وفيه فطر بن خليفة وهو ثقة وفيه كلام لا يضر».

١٠١٨ حديث: «المرء بسعده لا بأبيه ولا جده».

هو معنى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وحديث: «إن الله أذهب عنكم عيبه^(١) الجاهلية وفخرها بالآباء»^(٢).

= قلت: فحديث ابن عباس يشهد له هذا الحديث فهو به حسن لغيره.

(١) في الأصل: «غيبة» وفي (ز): «عيبة» وكتب الناسخ في الحاشية: «قوله: عيبة بالفتح والكسر: الكبير، كما في القاموس». وفي نسخة الداودي: «عيبة» كما في (ز). والمثبت من (م).

وهو الموافق لما في السنن وغيرها، مع أن ما في نسخة (ز) صواب أيضاً؛ لورودها أيضاً في بعض الروايات.

و«عيبة» قال ابن الأثير: يعني: الكبير، وتُصَمَّ عَيْنُهَا وتكسر. «النهاية» (١٦٩/٣).

وقال صاحب عون المعبود: بضم العين المهملة وكسر الموحدة المشددة وفتح المثناة التحتية المشددة؛ أي: فخرها وتكبرها ونخوتها. (٣٩٣/٨).

(٢) هذا الحديث يروى عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما:

فأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد في «مسنده» (٣٤٩/١٤)، (ح ٨٧٣٦): ثنا محمد بن عبدالله بن الزبير، وفي موضع آخر (٤٥٦/١٦)، (ح ١٠٧٨١) عن عبد الملك بن عمرو أبي عامر العقدي.

ورواه الترمذي من طريق عبد الملك بن عمرو أبي عامر العقدي (ص ٨٨٥)، (ح ٣٩٥٥). ورواه ابن حبان في «فوائده» من طريق الثوري (ص ٤١)، (ح ١١).

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣٢/١٠) من طريق حسين بن حفص، أربعتهم قالوا: حدثنا هشام بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به مرفوعاً وفيه طول. وهذا الحديث مما اختلف فيه على هشام بن سعد في إسناده فرواه الجماعة كما رأيت وخالفهم:

عبدالله بن وهب في «جامعه» (٧١/١)، (ح ٣٠) فقال: حدثني هشام بن سعد عن سعيد المقبري عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

ومن طريقه أبو داود في «سننه» (ص ٩٢٦)، (ح ٥١١٦).

وتابع ابن وهب المعافى بن عمران كما في «الزهد» له (ص ٢٦٥)، (ح ١٤٧) متبعة تامة.

ومن طريقه أبو داود في «السنن» (ص ٩٢٦)، (ح ٥١١٦).

وتابعهما موسى بن أبي علقمة عند الترمذي في «جامعه» (ص ٨٨٥)، (ح ٣٩٥٦) متبعة تامة.

كل هؤلاء زاد بين سعيد المقبري وأبي هريرة لفظة (أبيه) فجعلوه هو الواسطة بينهما في هذا الحديث.

وقوله: «من أبطأ به علمه لم يسرع به نسبه»^(١) إلى غيرهما.

١٠١٩ حديث: «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل».

أبو داود^(٢)، والترمذي وحسنه^(٣)، والطيالسي^(٤)، والبيهقي^(٥)،

= قال الترمذي في «جامعه» (ص ٨٨٥): «هذا حديث حسن صحيح. وهذا أصح عندنا من الحديث الأول وسعيد المقبري قد سمع أبا هريرة ويروي عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه».

وقد روى سفيان الثوري وغير واحد هذا الحديث عن هشام عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو حديث أبي عامر؛ يعني: العقدي عن هشام بن سعد. فالذي يبدو أن الترمذي رجح زيادة «أبيه» على من لم يذكرها؛ لأن غالب وأكثر رواية سعيد المقبري كانت عن أبيه - وهي الجادة عنده - وإن كان سمع سعيداً من أبي هريرة بعض الأحاديث.

وهو تعليل وجيه؛ لأن هشام بن سعد صدوق له أوهام كما سبق، فلعله وهم فقصر في إسناده مرة ورواه على الصواب تارة أخرى ومن ثم اختلف الرواة الثقات عنه. وعليه مدار هذا الحديث فحديثه يحسن في المتابعات والشواهد وله شواهد منها حديث ابن عمر:

وهو عند الترمذي في «جامعه» (ص ٧٣٩)، (ح ٣٢٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٧/٧)، (ح ٤٧٦٧) من طريق عبدالله بن جعفر: حدثنا عبدالله بن دينار عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم فتح مكة فقال: يا أيها الناس إن الله قد أذهب عنكم عيبة الجاهلية وتعاضمها بأبائها... وفي الحديث طول.

قال الترمذي عقبه: «حديث غريب لا نعرفه من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وعبدالله بن جعفر يضعف؛ ضعفه يحيى بن معين وغيره، وعبدالله بن جعفر هو والد علي بن المديني».

لكنه لم ينفرد فقد توبع كما عند ابن حبان بسند صحيح في «صحيحه» (١٣٧/٩)، (ح ٣٨٢٨) تابعه متابعة تامة موسى بن عقبة لإمام المغازي وهو ثقة مشهور. فالحديث صحيح بمجموع طرقه.

وقد صححه الألباني في «الصحيحة» (٧١٩/٦)، (ح ٢٨٠٣).

(١) سيأتي برقم (١٠٥٥).

(٢) في «سننه»، كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس (ص ٨٧٦)، (ح ٤٨٣٣).

(٣) في «جامعه»، كتاب الزهد عن رسول الله، باب (٤٥) (ص ٥٣٥)، (ح ٢٣٧٨).

(٤) في «مسنده» (٢٩٩/٤)، (ح ٢٦٩٦).

(٥) «شعب الإيمان» (٤٤/١٢)، (ح ٨٩٩٠).

والقضاعي^(١) من طريقه^(٢)

- (١) في «مسند الشهاب» (١٤١/١)، (ح ١٨٧).
- (٢) أي: أن البيهقي والقضاعي روايا الحديث من طريق أبي داود الطيالسي وهو كذلك كما في كتابيهما.
- وأخرجه أيضاً إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣٥٢/١)، (ح ٣٥١) وأحمد في «مسنده» (٣٩٨/١٣)، (ح ٨٠٢٨) وفي موضع آخر (١٤٢/١٤)، (ح ٨٤١٧)، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ص ٨٦)، (ح ٣٧)، والقطيعي في «جزء ألف دينار» (ص ٤٣٨)، (ح ٢٩٣)، والخطابي في «العزلة» (ص ١٤١) الحاكم في «المستدرک» (١٧١/٤)، والخرائطي في كتابيه: المكارم (ص ٢٩٣ ح رقم ٨٩٥) وفي المساوي (ص ٣١٣ ح رقم ٦٥٥)، والخطيب في «تاريخه» (١١٥/٤).
- كلهم من طرق عن زهير بن محمد عن موسى بن وردان قال سمعت أبا هريرة فذكره مرفوعاً.
- قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن غريب.
- والحديث كما قال فهو حسن بهذا السند؛ زهير وشيخه صدوقان وقد تكلم فيهما بكلام لا يضر.
- أما الأول: وهو زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني، فقد قال عنه ابن معين في رواية الدارمي: ثقة، وقال أحمد في رواية المروزي: ليس به بأس، وضعفه مرة، ومرة قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح. وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا.
- وقال عثمان الدارمي: ثقة صدوق وله أغاليط كثيرة.
- قلت: وأغاليطه هي من رواية أهل الشام عنه، لكن من حدث عنه من غير أهل الشام فروايته عنه مستقيمة صحيحة.
- قال ابن عدي: ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به.
- انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٤٧٥٢)، «الكامل» لابن عدي (٢٢٣/٣)، «تهذيب الكمال» (٤١٤/٩).
- ولذا قال الحافظ في «التقريب» (ص ٣٤٢): ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها؛ قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه.
- وهذا الحديث رواه عنه عدد كثير، منهم بصري ومنهم حجازي ومنهم شامي، وكلهم اتفقوا عليه مما يدل على صحة الحديث.
- فرواية أحمد التي في المسند هي عن عبدالرحمن بن مهدي الإمام الحافظ البصري =

والعسكري من حديث موسى بن وردان^(١) عن أبي هريرة به مرفوعاً.
وتوسع ابن الجوزي فأورده في «الموضوعات»^(٢).
ورواه العسكري أيضاً من حديث سليمان بن عمرو النخعي^(٣) عن

- = ومؤمل بن إسماعيل حجازي مكي كلاهما عن زهير به.
ووافقه أيضاً أبو داود الطيالسي وهو بصري من أصل فارسي.
ووافقه أيضاً أبو عامر العقدي البصري عند الحاكم في «المستدرک».
ووافقه الوليد بن مسلم وهو شامي دمشقي عند إسحاق بن راهويه في المسند.
وعليه فإن هؤلاء الأئمة وكلهم ليسوا شاميين عدا الوليد بن مسلم روه عن زهير
واتفقوا عليه فالرواية مستقيمة صحيحة كما ذهب إليه الأئمة.
بل سبق قول أحمد: ... أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة؛ عبدالرحمن بن مهدي
وأبو عامر - يعني: العقدي - أحاديث مستقيمة صحاح.
وشيوخه (موسى بن وردان) صدوق لا بأس به.
قال أحمد: لا أعلم إلا خيراً.
ووثقه أبو داود وقال يعقوب الفسوي والدارقطني: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس
به بأس.
وضعه ابن معين وقال مرة: صالح وجرحه ابن حبان وحده فبالغ بقوله: كان ممن
فحش خطؤه حتى كان يروي عن المشاهير الأشياء المنكير.
وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥١٩٦)، «الجرح والتعديل» (١٦٥/٨)،
«المجروحين» (٢٣٩/٢)، «سؤالات أبي داود» لأحمد برقم (٢٤٨)، «سؤالات
البرقاني» للدارقطني برقم (٤٩٩)، «تهذيب الكمال» (١٦٣/٢٩).
لكن الذي يظهر أنه صدوق حسن الحديث وخطؤه ينزل به من الثقة إلى الصدوق ولا
يترك كما ذهب إليه أكثر الأئمة، وأما تجريح ابن حبان مع شدته فهو معارض بقبول
أكثر الأئمة المعتدلين له.
(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٥٩).
(٢) لم أره في «الموضوعات» ووجدته في «العلل المتنافية» (٧٢٣/٢) وقد استدل على
تضعيفه بقول ابن حبان، وقد سبق أنه معارض بكلام الأئمة.
واستدرك على ابن الجوزي وخطأه الزركشي في كتابه «التذكرة» (ص ٨٩). فقال:
وأخطأ ابن الجوزي فذكره في «الموضوعات».
والقول ما قال الترمذي بتحسين الحديث، وانظر تخريجه.
(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٦) وهو وضاع.

إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة^(١) عن أنس مرفوعاً ولفظه: «المرء على دين خليله، ولا خير في صحبة من لا يرى لك^(٢) من الخير مثل الذي ترى له» ورواه ابن عدي في «كامله»^(٣)، وسنده ضعيف.

وأورده بعضهم، ومنهم البيهقي في «الشعب» بلفظ: «من يخال»^(٤) بلام واحدة مشددة.

وفي معناه قول الشاعر:

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي
وفي السادس والستين من «الشعب» جملة آثار في المعنى^(٥)، وروى
الجملة الثانية من حديث ليث عن مجاهد قال: «كانوا يقولون: لا خير لك في
صحبة من لا يرى لك من الحق مثل ما ترى له»^(٦).

ولأبي نعيم في «الحلية» عن سهل بن سعد رفعه: «لا تصحب أحداً لا

(١) وهو ثقة حجة. من رجال التقريب (ص ١٣٠).

(٢) سقطت من (ز). (٣) (٢٤٧/٣).

ويروى أيضاً من طريق سليمان بن عمرو النخعي عن أبي حازم عن سهل بن سعد به مرفوعاً.

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٣/٢)، (ح ٩٠٧).

والحديث موضوع من طريقه؛ آفته سليمان بن عمرو النخعي الكذاب وقد سبق التعريف به عند حديث «كفارة من اغتبه...».

قال ابن حجر: كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين فوق الثلاثين نفساً. انظر: «لسان الميزان» (١٦٣/٤).

(٤) «شعب الإيمان» (٤٤/١٢)، (ح ٨٩٩١).

ووقع عند أحمد (يخالط) في «مسنده» (٣٩٨/١٣)، (ح ٨٠٢٨) وقد سبقت في مطلع التخريج.

(٥) وهو بداية المجلد الثاني عشر والآثار في هذا المعنى خاصة ما أورده تحت فصل: مجانبة الفسقة، والمبتدعة ومن لا يعينك على طاعة الله ﷻ.

فانظرها في «الشعب» (٤٣/١٢) فهي كثيرة جداً.

(٦) «شعب الإيمان» (٧٠/١٢)، (ح ٩٠٥٧).

ورواه أيضاً أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٣٠٨/١). بهذا الوجه بنحوه.

يرى لك من الفضل كما ترى له»^(١).

وشاهده ما ثبت في الأمر بأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه^(٢).

(١) حلية الأولياء (٢٥/١٠).

وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في «الأمثال» (ص ٥١)، (ح ٤٨) كلاهما من طريق أبي خزيمة بكار بن شعيب عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال: قال النبي ﷺ فذكره.

والحديث بهذا السند منكر؛ أفته بكار بن شعيب، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» (١٩٨/١): يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به.

ثم ذكر له بعض الأحاديث التي أنكرها عليه منها هذا الحديث.

ولذا أورده ابن حجر في «اللسان» في ترجمته (٣٣٠/٢) وقال:

هو منكر جداً؛ أورده ابن حبان منكرأ له عليه.

(٢) يعني بذلك حديث: «أحب لأخيك ما تحب لنفسك» وفي رواية: «أحب للناس ما تحب لنفسك».

وهذا الحديث رواه أحمد في «المسند» (٢١٤/٢٧)، (ح ١٦٦٥٣)، (ح ١٦٦٥٥)

وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ١٦١)، (ح ٤٣٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير»

(٤٩/٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٢١٣/٢)، (ح ٩١١)، والطبراني في «الأوسط»

(٢١٥/٤)، (ح ٤٠١٣) وفي «الكبير» (٢٣٨/٢٢)، (ح ٦٢٥)، والقطيعي في جزء الألف

دينار (ص ٣٧١)، (ح ٢٣٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص ١٧٣)، (ح ٢٤٣)،

والحاكم في «المستدرک» (١٦٨/٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٩/١٣)، (ح ١٠٦١٧)

كلهم من طريق خالد بن عبدالله القسري يحدث على المنبر قال: حدثني أبي عن

جدي يزيد بن أسد قال: قال لي رسول الله: ... فذكر الحديث.

وفي رواية: أن النبي ﷺ قال له: أتحب الجنة؟ قال: قلت: نعم، قال: «فأحب

لأخيك ما تحب لنفسك».

ومدار الحديث على خالد بن عبدالله القسري الدمشقي البجلي الأمير قال عنه الذهبي:

... صدوق، لكنه ناصبي، بغض، ظلم!

وقال ابن معين: رجل سوء؛ يقع في علي.

«ميزان الاعتدال» (٦٣٣/١).

وأما أبوه: عبدالله بن يزيد القسري فقد ذكره البخاري في «الكبير» (٢٢٥/٥)،

وابن أبي حاتم في «الجرح والتعدي» (١٩٩/٥) وذكر أنه روى عنه ابنه خالد وروى

عن أبيه الصحابي.

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ووثقه ابن حبان كما في «الثقات» (٥٤/٥).

وقد قال الشاعر^(١):

إن الكريم الذي تبقى مودته ويحفظ^(٢) السرَّ^(٣) إن صافاً وإن صرماً
[١٦٨هـ/أ] ليس الكريم الذي إن^(٤) زلَّ صاحبه أفسى وقال عليه كل ما كتماً
وأشد العسكري لأبي العباس الدَّغُولي^(٥):

إذا كنت تأتي المرء تعرف حقه ويجهل منك الحق فالصرم أوسع
ففي الناس أبدال وفي الأرض مذهب وفي الناس عمن لا يواتيك مقنع
وإن امرؤ يرضى الهوان لنفسه حقيق بجدع الأنف والجدع أشنع

= وعليه فهو مجهول وهو علة الحديث لكن له شواهد يتقوى بها:
منها حديث أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب
لنفسه.

متفق عليه أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/١)، (ح ١٣) ومسلم أيضاً (٦٧/١)،
(ح ٤٥) وزاد: أو لجاره...

فالحديث حسن لغيره بهذا الشاهد وقد قواه به الألباني في «الصحيحه» (١٥٣/١) -
(١٥٥).

(١) أورده أبو عبدالرحمن السلمي في آداب الصحبة ولم يعزه لقائل معين، بل قال:
ولبعضهم... فذكره... (ص ٧٠).

(٢) المثبت من (م)، وأما الأصل فلم أستطع قرائتها، ورسمها في الأصل و(د) ككلمة:
«نعم» وأما في (ز) ففيه: «ويستعتم». والمثبت هو الصواب وكذا هو في آداب
الصحبة للسلمي.

(٣) ليست في الأصل و(ز)، وأثبتها من (م) وهو الموافق للمصدر السابق.

(٤) في الأصل و(ز): «زال» والمثبت من (م) ونسخة الداودي وهو الصواب.

(٥) محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله السرخسي الدغولي، قال عنه الحاكم: كان
أبو العباس أحد أئمة عصره بخراسان في اللغة، والفقه، والرواية.

روى عنه ابن حبان وابن عدي وغيرهما، توفي سنة (٣٢٥هـ) انظر: «سير أعلام
النبل» (٥٥٧/١٤).

قال السمعاني: الدغولي: بفتح الدال المهملة وضم الغين المعجمة وفي آخرها اللام
بعد الواو، هذه النسبة إلى دغول، وهو اسم رجل - هكذا سمعت بعض السرخسيين،
ويقال للخبز الذي لا يكون رقيقاً بسرخس شبه الجرادق الغلاظ: دغول، ولعل بعض
أجداده كان يخبز ذلك والله أعلم، وهو بيت كبير بسرخس لأهل العلم... ثم ذكر
منهم هذا. «الأنساب» (٤٨٣/٢).

١٠٢٠ حديث: «المرء كثير بأخيه».

قاله^(١) النبي ﷺ حين عَزَيَّ بجعفر بن أبي طالب إذ قتل في غزوة مؤتة^(٢) كما في «دلائل النبوة»^(٣) وغيرها^(٤).

وأخرجه الديلمي^(٥)، والقضاعى^(٦) من حديث سليمان بن عمرو النخعي^(٧) عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس مرفوعاً به.

وهو عند العسكري أيضاً في حديث من حديث سليمان المذكور، لكن قاله: عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً، وزاد فيه: «يقول: يكسوه ويحمله ويرفده»^(٨).

(١) في (م): «قال» وهو خطأ.

(٢) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «تبوك». (٣) للبيهقي (٤/٣٧١).

(٤) كـ«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٧/٢٥٧) كلاهما من طريق محمد بن عمر الواقدي، قال: حدثنا محمد بن مسلم عن يحيى بن أبي يعلى قال: سمعت عبدالله بن جعفر يقول: أنا أحفظ حين دخل رسول الله ﷺ على أمي فنعى لها أبي... فذكر حديثاً طويلاً وفيه: «إن المرء كثير بأخيه وابن عمه».

وسنده واه جداً؛ الواقدي متروك واتهمه بعض الأئمة بالكذب كما سبق.

(٥) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل١/٤١/أ/ نسخة يني جامع).

(٦) «مسند الشهاب» (١/١٤١)، (ح١٨٦).

ورواه أيضاً بهذا اللفظ من هذا الوجه الشجري كما في ترتيب أماليه (٢/١٩٥) ووقع عنده (إسحاق بن عيينة) بدل (إسحاق بن عبدالله).

وهو موضوع بهذا السند؛ أفته سليمان بن عمرو النخعي كذاب وضاع حتى قال ابن حجر: ... كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة فوق الثلاثين نفساً. «لسان الميزان» (٤/١٦٣).

وانظر الكلام على سليمان النخعي عند حديث (كفارة من اغتبه... برقم (٨١٣)).

(٧) في (ز): «العسكري» وهو خطأ جلي. والنخعي كذاب.

(٨) وقفت عليه بهذه الزيادة عند أبي الشيخ في «الأمثال» (ص ٥٠)، (ح ٤٦) لكن بالإسناد الأول.

وهو موضوع أيضاً فمداره على سليمان النخعي الكذاب كما سبق.
وله شواهد لكنها ضعيفة:

منها ما رواه عبد بن حميد في «مسنده» (ص ٤٢٢)، (ح ١٤٤٧) قال: أنا يعقوب بن إبراهيم الزهري: ثنا أبي عن صالح بن كيسان قال: قال أبو عبد الرحمن سمعت =

وقال: أراد أن الرجل وإن كان قليلاً في نفسه منفرداً، فإنه يكثر بأخيه إذا ظافره على الأمر وساعده عليه، فكأنه كان قليلاً في حين انفراده، كثيراً باجتماعه مع أخيه، وهو مثل قوله: «الاثنان فما فوقهما جماعة»^(١).

١٠٢١ حديث: «المرء مع من أحب».

متفق عليه من حديث شعبة عن قتادة عن أنس^(٢)، ومن حديث الأعمش

= أبا هريرة يقول: إن رسول الله ﷺ قال: فذكر حديثاً طويلاً وفيه: إن المرء يرى أنه كثير بأخيه...

ورواه الحاكم في «المستدرک» (٨٢/٢) من هذا الوجه لكن مختصراً.

وقال: صحيح الإسناد.

ولم يوافقه الذهبي فقال: فيه انقطاع. «المستدرک مع التلخيص» (٨٣/٢).

وكذا ضعفه المنذري كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١٢٤/٥) وأقره البوصيري.

ولعل الانقطاع المقصود هو من قول الراوي «صالح بن كيسان قال: قال أبو عبد الرحمن» فقد جاء مكنى في السند فقط.

وأبو عبد الرحمن هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٦٨/٥) وقال: يروي عن أبي هريرة روى عنه صالح بن كيسان.

فهو مجهول عين؛ لم يرو عنه سوى واحد، فالسند ضعيف لأجله.

ومن الشواهد ما رواه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ص ٧١)، (ح ٢٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني في جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر (ص ٦٤)، (ح ٢٣) كلاهما من طريق سهل بن عامر البجلي: حدثنا ميمون بن عمرو البصري عن أبي الزبير عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «الناس سواسية كأسنان المشط، وإنما يتفاضلون بالعافية، والمرء كثير بأخيه، ولا خير في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل ما ترى له».

وهو منكر؛ فيه سهل بن عامر البجلي قال عنه البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أدركته بالكوفة روى أحاديث بواطيل، وكان يفتعل الحديث.

انظر: «التاريخ الأوسط» (٣٠٧/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٠٢/٤)، «ميزان الاعتدال» (٢٣٩/٢).

فالحديث بطرقه وشواهد لا يعتضد لشدة ضعفها، وأحسنها ما عند عبد بن حميد في «مسنده» عن أبي هريرة.

(١) حديث يروي عن بعض الصحابة، وقد أورده المؤلف في حرف الألف برقم (٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (٣٩/٨)، (ح ٦١٦٧).

عن شقيق عن أبي موسى^(١)، وابن مسعود^(٢)، ثلاثتهم به مرفوعاً.
 زاد الترمذي من طريق أشعث^(٣) عن الحسن عن أنس: «وله ما اكتسب»^(٤).

= وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٣/٤)، (ح ٢٦٣٩).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب علامة حب الله ﷻ لقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (٣٩/٨)، (ح ٦١٧٠).

وأخرجه مسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٤/٤)، (ح ٢٦٤١).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب علامة حب الله ﷻ لقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (٣٩/٨)، (ح ٦١٦٩).

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٤/٤)، (ح ٢٦٤٠).

(٣) في (م): «أشعب» وهو خطأ.
 وهو: أشعث بن عبد الملك الحمراني بضم المهملة، بصري، يكنى أبا هانئ، ثقة فقيه، من السادسة مات سنة ثنتين وأربعين، وقيل سنة ست وأربعين. خت ٤.
 «التقريب» (ص ١٥٠).

(٤) جامع الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، باب ما جاء أن المرء مع من أحب (ص ٥٣٨)، (ح ٣٢٨٦).

قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي: حدثنا حفص بن غياث عن أشعث به. مع الزيادة.

وتابع أبا هشام الرفاعي إبراهيم بن يوسف الصيرفي متابعة تامة عند البزار في «المسند» (ح ٦٦٦١) بهذا اللفظ والزيادة.

وخالفهما محمد بن عبدالله بن نمير فرواه عن حفص به، ولم يذكر الزيادة وهو المحفوظ؛ لأن ابن نمير ثقة حافظ مشهور، وأما المخالفان له فهما ضعيفان:

فالأول: أبو هشام، شيخ الترمذي واسمه: محمد بن يزيد الرفاعي.

قال عنه البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه.

وضعه أبو حاتم بقوله: ضعيف يتكلمون فيه.

وفسر الجرح ابن حبان بقوله: كان يخطئ ويخالف.

وقال ابن حجر: ليس بالقوي.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٩/٨) «الثقات» لابن حبان (١٠٩/٩)، «تاريخ بغداد»

(٣٧٧/٣)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٧)، «التقريب» (ص ٩٠٩).

وممن رواه عن أنس: سالم بن أبي الجعد^(١).

وقال صفوان بن قدامة^(٢) هاجرت إلى النبي ﷺ فأتيته فقلت يا رسول الله ناولني يدك أبايعك^(٣)، فناولني يده، فقلت: يا رسول الله إني أحبك، فقال: «المرء مع من أحب»^(٤).

= وأما الآخر وهو: إبراهيم بن يوسف الصيرفي فقد قال عنه النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.

«الثقات» (٧٥/٨)، «تهذيب الكمال» (٢/٢٥٥)، «التقريب» (ص ١١٩).

(١) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي، مولاهم الكوفي، ثقة وكان يرسل كثيراً، من الثالثة، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين، وقيل مائة أو بعد ذلك، ولم يثبت أنه جاوز المائة. ع. «التقريب» (ص ٣٥٩).

وروايته عند البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (٤٠/٨)، (ح ٦١٧٢).

ومسلم في الصحيح أيضاً، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٢/٤)، (ح ٢٦٣٩).

(٢) صفوان بن قدامة التميمي المَرِّي، من بني امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم، قال ابن السكن: يقال له صحبة، حديثه في البصريين. «الإصابة» (٢٧٤/٥).

(٣) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «حتى أعاهدك» بعد كلمة «يدك».

(٤) ذكره بهذا اللفظ القاضي عياض في الشفا (٢/٢٠) عن صفوان بن قدامة ولم يسنده.

ووقفت عليه مسنداً من حديث صفوان بن قدامة بنحو هذا اللفظ عند ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٤/٢)، والطبراني في «الكبير» واللفظ له (٨/٨٥)، (ح ٧٤٠٠) وفي «الأوسط» (٢/٢٨٦)، (ح ٢٠٠١) وفي «الصغير» أيضاً (١/٩٨)، (ح ١٣٣) وعنه أبو نعيم في «معرفه الصحابة» (ص ١٥٠٢)، وابن بشران في «أماليه» (٢/١٥٨)، (ح ١٢٦١) كلهم من طرق عن موسى بن ميمون بن موسى المرائي قال: حدثني أبي ميمون بن موسى عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة قال: هاجر أبي صفوان إلى النبي ﷺ وهو بالمدينة فبايعه على الإسلام، فمد إليه النبي ﷺ يده فمسح عليها، فقال له صفوان: إني أحبك يا رسول الله، فقال له النبي ﷺ: «المرء مع من أحب».

والحديث إسناده ضعيف فيه ثلاث علل:

الأولى: موسى بن ميمون المرائي قال عنه أبو حاتم: أدركته بالبصرة، وهو شيخ

= كبير، ليس بالمشهور.

= وقال ابن عدي: لا أعلم أحداً حدثنا عنه، ولا أعرف له حديثاً فأذكره، والمعروف والده ميمون بن موسى المرائي.

وقال موسى بن هارون الحافظ: رجل سوء قدر، رأيته.

انظر: «الكامل» (٣٤٤/٦)، «الجرح والتعديل» (١٦٤/٨)، «ميزان الاعتدال» (٢٢٤/٤).

فالذي يظهر أنه ضعيف ليس بمتروك على قلة روايته، وقد رمي بالقدر فيحتمل حديثه فيما يتابع عليه ويرد فيما انفرد به أو روى ما يوافق بدعته.

وأبوه ميمون بن موسى صدوق، لكنه مدلس، وقد عنعن؛ قال عنه أحمد: ما أرى به بأساً، كان يدلس.

وقال ابن عدي: إذا قال حدثنا فهو صدوق؛ لأنه كان متهماً في التدليس.

وقال الحافظ: صدوق مدلس.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٢٣/٢)، «الكامل» (٤١٥/٦)، «التقريب» (ص ٩٩٠).

وأما جده وهو موسى بن عبدالرحمن بن صفوان بن قدامة فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥٢/٧).

وذكر أنه لم يرو عنه سوى ابنه ميمون.

فهو مجهول عين.

والحديث رواه «الضياء في المختارة» (٤٨/٨)، (ح ٣٩) من طريق سليمان بن علي كراز عن مهدي بن موسى بن عبدالرحمن بن صفوان قال: حدثني أبي عن أبيه عن صفوان بن قدامة قال: قلت يا رسول الله إني أحبك، قال: «المرء مع من أحب».

هكذا مختصراً.

قال الضياء: في إسناده من لم أجده... ثم قال: وقد رواه موسى بن هارون الحمال عن موسى بن ميمون بن موسى المرائي عن أبيه ميمون عن أبيه عن جده عبدالرحمن بن صفوان قال هاجر أبي صفوان إلى النبي ﷺ وكذلك رواه أبو القاسم الطبراني عن أحمد بن إبراهيم بن عنبر البصري عن موسى بن ميمون. انتهى.

قلت: والذي يظهر أن هذا الإسناد خطأ فإن الحديث معروف عن موسى بن ميمون بن موسى المرائي قال: حدثني أبي ميمون بن موسى عن أبيه عن جده عبدالرحمن بن صفوان بن قدامة. كما سبق.

فقد رواه عنه موسى بن هارون الحمال وأحمد بن إبراهيم بن عنبر شيخا الطبراني بهذا الإسناد. كما سبق في مطلع التخريج.

وهما بذلك خالفا سليمان بن علي كراز هكذا هو مسمى في الإسناد، وهو خطأ فإنني لم أقف على راو بهذا الاسم ولا في الرواة عن موسى بن ميمون.

=

وفي الباب عن ابن مسعود^(١)، وأبي موسى^(٢) وآخرين منهم بمعناه:
أبو ذر^(٣).

= والذي وقفت عليه هو سليمان بن كراز الطفاوي أبو داود، فإن يكن هو فهو معروف؛
لكن بالضعف؛ قال عنه الذهبي: أورد له ابن عدي حديثاً منكراً.
وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم.

و«ضعفاء العقيلي» (١٣٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٢١/٢).

ثم تأكدت منه أنه هو في «إتحاف المهرة» (٣٠٣/٦)، (ح ٦٥٥١) فقد جاء اسمه في
السند: سليمان بن كراز فالحمد لله.

وروايته لهذا الإسناد بهذا الوجه منكراً؛ لمخالفته إمام ثقة وهو موسى بن هارون
الحمال.

وأما شيخه مهدي بن موسى فهو أيضاً لم أعرفه والذي يبدو أنه تصحف عن ميمون بن
موسى فإن الحديث معروف من جهته.

وأبوه موسى انفرد بتوثيقه ابن حبان ولم يذكر أن له ابناً اسمه مهدي يروي عنه بل ذكر
أن ابنه المتفرد عنه بالرواية هو ميمون.

وقد أشار إلى تفرد ميمون بن موسى بهذا الحديث الطبراني في «الأوسط» (٢٨٦/٢)
فقال: لا يروى هذا الحديث عن صفوان إلا بهذا الإسناد تفرد به موسى بن ميمون
عن أبيه.

وقبله ابن حبان في «الثقات» في ترجمة موسى بن عبدالرحمن (٤٥٢/٧).

(١) سبق قبل قليل.

(٢) سبق قبل قليل.

(٣) أخرجه أحمد في المسند فقال: ثنا روح بن عبادة وهشام بن القاسم (٣٦٧/٣٥)،
(ح ٢١٤٦٣) وفي موضع آخر (٣٠٤/٣٥)، (ح ٢١٣٧٩): ثنا بهز بن أسد، وأخرجه
الدارمي (١٨٣٤/٣)، (ح ٢٨٢٩): ثنا سعيد بن سليمان والبخاري في الأدب المفرد
واللفظ له (ح ٣٥١): ثنا عبدالله بن مسلمة، وأخرجه أبو داود في «سننه» (ص ٩٢٨)،
(ح ٥١٢٦) قال: ثنا موسى بن إسماعيل والبزار في «المسند» (٣٧٣/٩)، (ح ٣٩٥٠)،
(٣٩٥١) من طريق يعقوب بن إسحاق وأبي عامر العقدي وحبان بن هلال، وابن حبان
في «صحيحه» (٣١٥/٢)، (ح ٥٥٦) من طريق شيبان بن أبي شيبة، كلهم وهم عشرة
أنفس عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر
قال: قلت: يا رسول الله الرجل يحب القوم ولا يستطيع أن يلحق بعملهم؟ قال:
أنت يا أبا ذر مع من أحببت، قلت: إني أحب الله ورسوله، قال: «أنت مع من
أحببت يا أبا ذر».

والحديث صحيح؛ إسناده غاية في الصحة فإن رجاله كلهم ثقات.

وقد صححه ابن حبان بإخراجه للحديث في «صحيحه».

= وقال الألباني: صحيح كما في «الأدب المفرد» (ص ١٨٣).

تعقيب على قول المؤلف «وآخرين»:

أقول وبالله التوفيق نعم فقد جاء هذا الحديث عن صحابة آخرين منهم:

جابر بن عبدالله الأنصاري وصفوان بن عسال وعلي بن أبي طالب والبراء بن عازب وعروة بن مضر رضي الله عنهم.

فأما حديث جابر فله عنه طريقان:

الأول: عند الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٩٩٠/٢) قال: حدثنا عبدالله بن الرومي: حدثنا عمارة بن عمير: حدثنا عكرمة: حدثنا سعيد - يعني: ابن كيسان -: حدثني جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، متى تقوم الساعة؟ فقال: وما أعددت لها؟ فقال: والله يا رسول الله إنني لضعيف العمل وإنني أحب الله ورسوله، فقال: فأنت مع من أحببت. وسنده صحيح رجاله كلهم ثقات.

وأما الطريق الثاني: فأخرجه أحمد في «المسند» (٣٩٨/٢٣)، (ح ١٥٢٤٠)، وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ٣٢١)، (ح ١٠٥٤) كلاهما عن الحسن بن موسى، والطبراني في «الأوسط» (٦/٩)، (ح ٨٩٥٣) من طريق أبي الأسود نضر بن عبد الجبار كلاهما (أبو الأسود والحسن) عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول: المرء مع من أحب.

وفيه علتان:

ابن لهيعة فيه ضعف في رواية غير العبادلة عنه، كما هو الحال في هذا السند. وقد سبق مراراً.

وأبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تدرس المكي صدوق مدلس وقد عنعن. لكن حديثهما هذا حسن لكثرة شواهد المتقدمة فإنها تقويه.

وأما حديث صفوان بن عسال فقد أخرجه أبو داود الطيالسي (٤٨٦/٢)، (ح ١٢٦٣) قال: ثنا شعبة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وهمام، وأحمد في «المسند» (١١/٣٠)، (ح ١٨٠٩١)، والحميدي في «مسنده» (٣٨٨/٢)، والترمذي في «جامعه» (ص ٥٣٨)، (ح ٣٢٨٧) ثلاثتهم من طريق الثوري، والنسائي في «سننه» (٩٧/١٠)، (ح ١١١١٤) من طريق حماد بن سلمة، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٢/٢)، (ح ٥٦٢) من طريق زهير بن معاوية والطبراني في «الكبير» (٦٧/٨)، (ح ٧٣٥٣) من طريق ابن عيينة، وفي «الأوسط» (٣٧٦/٣)، (ح ٣٤٤٦) من طريق زياد بن الربيع، وفي موضع آخر (٤٢/٤)، (ح ٣٥٦٣) من طريق مفضل بن صالح، وفي «الصغير» (١٦١/١)، (ح ٢٥٠) من طريق مبارك بن فضالة، كلهم (وهم عشرة أنفس) عن عاصم =

= عن زر بن حبیش عن صفوان بن عسال قال: جاء أعرابي جهوري الصوت قال: يا محمد، الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم؟ فقال رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحب».

قال الترمذي عقبه وهذا لفظه: هذا حديث حسن صحيح.

وصححه ابن حبان بإخراجه في «صحيحه».

وقال الألباني: حسن. في أحكامه على «جامع الترمذي» (ح/٣٢٨٧).

والحكم عليه بالحسن إنما هو من أجل الكلام في عاصم بن أبي النجود الكوفي فهو صدوق في أعلى الأحوال وقد سبق بيان حاله.

ويمكن الحكم على الحديث بالصحة لكثرة شواهد لا سيما وأن له أصلاً في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة كما بينت في مطلع التخریج.

وأما حديث البراء بن عازب فأخرجه الروياني في «مسنده» (٢٢٥/١)، (ح/٣١٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨٣/٥) كلاهما من طريق الحسين بن علي بن يزيد الصدائي: نا أبي علي بن يزيد الصدائي عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء قال: بينما نحن مع رسول الله في سفر إذا أعرابي يدعو: يا محمد - بصوت جهوري - فقلنا له اغضض من صوتك كما أمرت فلم يفعل حتى لحق به أو حبس عليه فقال: يا رسول الله رجل أحب قوماً لم يلحق بهم ولم يعمل مثل أعمالهم؟ قال: المرء مع من أحب.

والحديث رجاله كلهم ثقات عدا الحسين بن علي الصدائي فهو صدوق؛ قال أبو حاتم: شيخ.

ووثقه ابن حبان وقال الذهبي: ثقة من الأولياء.

وقال ابن حجر: صدوق.

«الجرح والتعديل» (٥٦/٣)، «الثقات» (١٨٨/٨)، «الكاشف» (٣٣٤/١)، «التقريب» (ص/٢٤٩).

وعليه فحديثه حسن على الانفراد ويتقوى بشواهد فهو بها صحيح.

وأما حديث علي بن أبي طالب فأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٣٤/١)، (ح/١٥٤)، والبزار في «البحر الزخار» (٣١٧/٢) من طرق عن مسلم بن كيسان الأعور، قال: سمعت حبة العرنى، يحدث عن علي، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: الرجل يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم قال: المرء مع من أحب.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٤٩٦/١٠) رواه البزار وفيه: مسلم بن كيسان الملائي وهو ضعيف.

وشيخه أيضاً ضعيف وهو حبة العرنى قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق له =

وقد أفرد بعض الحفاظ طرده في «جزء»^(١).

وفي لفظ قال رجل: يا رسول الله متى قيام الساعة؟ فقال: «إنها قائمة فما أعددت لها؟» قال: ما أعددت لها من كبير إلا أنني أحب الله ورسوله، قال: «فأنت مع من أحببت، ولك ما اكتسبت» قال: فما فرح المسلمون بشيء بعد الإسلام ما فرحوا به^(٢).

وفي لفظ آخر عن أبي أمامة: «يا ابن آدم لك ما نويت، وعليك ما اكتسبت، ولك ما احتسبت وأنت مع من أحببت»^(٣).

= أغلاط، وكان غالباً في التشيع.

والحديث حسن بمجموع شواهد الله أعلم.

وأما حديث عروة بن مضرس فأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٦٤/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٥٤/١٧)، (ح ٣٩٥) وفي «الأوسط» (٣٥٢/٢)، (ح ٢٢٠٦)، و«الصغير» (٥٧/١)، (ح ٥٩)، وابن جميع الصيدائوي في «معجمه» (ص ٢٩٩)، والخطيب في «تاريخه» (٢٢٧/١١)، وابن عساكر أيضاً في «تاريخه» (٥٦٣/٤٣) كلهم من طريق عمران بن عينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عروة بن مضرس الطائي أن النبي ﷺ قال: المرء مع من أحب.

قال الطبراني في الصغير: «لم يروه عن ابن أبي خالد إلا عمران بن عينة».

ومثله لا يحتمل تفردفه فهو صدوق له أوهام كما قال الحافظ في «التقريب» (ص ٧٥١).

وحديثه هذا حسن بشواهد المتقدمة.

(١) هو: الحافظ أبو نعيم الأصفهاني كما أفاده ابن حجر في «فتح الباري» (٥٦٠/١٠) بقوله: وقد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه «كتاب المحبين مع المحبوبين»، وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين. وقد كتب الناسخ في حاشية الأصل: «هو أبو نعيم».

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد في «المسند» (١٣٥/٢٠)، (ح ١٢٧١٥) قال: ثنا أبو كامل؛ يعني: مظفر بن مدرك، وفي موضع (٨٧/٢١)، (ح ١٣٣٨٧) يونس بن محمد المؤدب وحسين بن موسى وفي موضع (٤٥٧/٢١)، (ح ١٤٠٧٣) عن عفان، أريعتهم قالوا: حدثنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا ثابت عن أنس أن رجلاً... الحديث.

وفيه: «كبير عمل» وفي النص «كبير» بدون عمل.

والحديث سنده صحيح رجاله كلهم ثقات أثبات.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧٤/٨)، (ح ٧٦٥٠)، وابن عساكر في «تاريخه» =

[١٦٨/ب] وفي آخر عن أبي قِرْصَافَة^(١): «من^(٢) أحب قوماً ووالاهم حشره الله فيهم»^(٣).

- = (٢٠٦/٦٧) كلاهما من طريق عبدالواحد بن قيس قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: قال رسول الله ﷺ: يا ابن آدم لك... الحديث وليس عند الطبراني (يا بن آدم...) وسنده ضعيف؛ عبدالواحد بن قيس السلمي ذكره البخاري في الضعفاء.
- وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي.
- وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.
- وقال الحافظ: صدوق له أوهام ومراسيل.
- انظر: «ضعفاء البخاري» (ص ٧٩)، «الكامل» (٢٩٧/٥)، «ميزان الاعتدال» (٦٧٥/٢)، «التقريب» (ص ٦٣١).
- وحديثه هذا الشاهد منه: «وأنت مع من أحببت» ولها شواهد تعتضد بها كما سبق.
- (١) في (م): «قِرْصَافَة» وهو خطأ.
- وأبو قِرْصَافَة هو الكنانى واسمه: جندرة بن خيشنة بن نفير من بني كنانة، صحب النبي ﷺ، سكن أبو قِرْصَافَة فلسطين، وقيل: كان يسكن أرض تهامة. «الاستيعاب» (١٧٣٣/٤).
- (٢) سقطت من (ز).
- (٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٣)، (ح ٢٥١٩) قال: حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة: ثنا أيوب عن زياد عن عزة بنت عياض قالت: سمعت أبا قِرْصَافَة: فذكره، مرفوعاً. بنحوه بلفظ: «من أحب قوماً حشره الله في زمرة».
- وهذا الحديث لم أقف عليه بهذا الوجه إلا عند الطبراني.
- وسنده ضعيف فإن من دون أبي قِرْصَافَة ضعفاء سوى شيخ الطبراني وهو محمد بن الحسن بن قتيبة فقد وثقه الدارقطني والذهبي كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٩٢/١٤).
- وأما عن شيخه أيوب فهو ابن علي الكنانى مترجم في «الجرح والتعديل» (٢٥٢/٢)، وقال عنه أبو حاتم: شيخ.
- وأما عن زياد فهو ابن سيار الكنانى فقد ذكره البخاري في «الكبير» (٣٥٧/٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥٣٤/٣) وسكتا عنه.
- وعزة بنت عياض ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٢٨٩/٥) وقال: روى عنها أهل فلسطين.
- والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٠٠/١٠) وقال: فيه من لم أعرفه.
- ولعله يقصد حالهم وإلا فهم مترجمون كما سبق.
- وقال الألباني: إسناده ضعيف مجهول. «الضعيفة» (٣١٩/٦).

وفي آخر عن جابر: «من أحب قوماً على أعمالهم حشر معهم يوم القيام»
وفي لفظ: «حشر في زمرتهم»^(١) وفي سنده: إسماعيل بن يحيى التيمي^(٢)؛
ضعيف^(٣).

وهذا الحديث كما قال بعض العلماء: معقود بشرط، وعنى عنه أنه إذا
أحبهم عمل بمثل أعمالهم؛ ويدل لهذا ما رواه العسكري من جهة داود بن المحبر^(٤)

(١) بنحو هذين اللفظين أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٠٣/١)، والخطيب في «تاريخه»
(١٩٦/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩١٦/٢) من طريق
إسماعيل بن يحيى التيمي عن سفيان عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر بن
عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحب قوماً على أعمالهم حشر يوم القيامة في
زمرتهم، فحوسب بحسابهم وإن لم يعمل أعمالهم».

قال ابن عدي: وهذا الحديث لا يرويه عن الثوري غير إسماعيل.
يعني أنه المتفرد به، ولعل هذا الحديث من وضعه؛ فإنه كان يكذب على مالك
والثوري وغيرهما كما قال الدارقطني.

بل قال ابن عدي في مطلع ترجمته: يحدث عن الثقات بالبواطيل.
ثم ذكر له عدة أحاديث هذا منها، وقال: ... عامة ما يرويه من الحديث ببواطيل عن
الثقات وعن الضعفاء.

وقال عنه صالح جزرة: يضع الحديث. وكذبه الدارقطني والحاكم.
انظر: «الكامل» (٣٠٢/١)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٣/١)، «لسان الميزان»
(١٨١/٢).

ولذا أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩١٦/٢) وقال: «هذا حديث لا يصح
عن رسول الله ﷺ والمتهم به إسماعيل؛ قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل،
وقال الدارقطني: كذاب متروك».

(٢) إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن ابن أبي بكر
الصديق، أبو يحيى التيمي، عن أبي سنان الشيباني وابن جريج ومسعر بالبواطيل.
قال صالح بن محمد جزرة: كان يضع الحديث. «ميزان الاعتدال» (٢٥٣/١).

(٣) رماه بالكذب والوضع غير واحد حتى قال الذهبي في «الميزان» (٢٥٣/١) مجمع على
تركه.

وإطلاق الضعف عليه من المؤلف لعله بالمعنى الأعم وإلا فهو أشد ضعفاً من
الضعيف، وانظر تخريج حديثه وكلام الأئمة فيه قبل قليل.

(٤) تقدم عند حديث رقم (٢٣٦).

ثنا الحسن بن واصل^(١) قال: قال الحسن^(٢): «لا تغتر يا ابن آدم بقول من يقول أنت مع من أحببت؛ فإنه من أحب قوما اتبع آثارهم، واعلم أنك لن تلحق بالأخيار حتى تتبع آثارهم، وحتى تأخذ بهديهم، وتقتدي بسنتهم، وتصبح وتمسي على مناهجهم؛ حرصاً على أن تكون منهم». قلت^(٣): ومن ثم قال القائل^(٤):

تعصى الإله وأنت تظهر حبه هذا لعمرى في القياس بديع
لو كان حبك صادقاً لأطعته إن المحب لمن يحب^(٥) مطيع
وسأل رجل من أهل بغداد أبا عثمان الواعظ^(٦): متى يكون الرجل صادقاً في حب مولاه؟ فقال: إذا خلا من خلافه كان صادقاً في حبه، قال:

(١) الحسن بن دينار أبو سعيد التميمي، وقيل: الحسن بن واصل، عن محمد بن سيرين وغيره، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: تركه وكيع، وابن المبارك، فأما أحمد ويحيى فكانا يكذبان.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨٤/٣)، «الجرح والتعديل» (١١/٣)، «المجروحين» (٢٣١/١)، «ميزان الاعتدال» (٤٨٧/١).

(٢) هو: البصري الإمام الشهير، والسند إليه ضعيف جداً؛ داود بن المحبر متروك، وكذا شيخه الحسن بن واصل كما مضى في التعريف بهما.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) ينسب هذان البيتان للناطقة الذبياني في «ديوانه» (ص ١٣١) وللشافعي أيضاً في «ديوانه» (ص ١٦٢).

ورواه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٦٩/٣٢) بسنده من شعر عبدالله بن المبارك.

ورواه البيهقي في «الشعب» (٤٤/٢) بسنده عن محمد بن الحسن بن الحنفية من شعره.

وجعله الكتبي صاحب كتاب «فوات الوفيات» (٨١/٤) من شعر محمود بن الحسن الوراق شيخ ابن أبي الدنيا.

ويلاحظ أن أقدم من نسب إليه هو الناطقة الذبياني وهو شاعر جاهلي، فلعله هو صاحب البيتين، وعنه تناقله وتمثل به العلماء والشعراء. والله أعلم.

(٥) في (م): «أحب».

(٦) هو: الواعظ المحدث، أبو عثمان، سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور

النيسابوري الحيري الصوفي. قال الحاكم: لم يختلف مشايخنا أن أبا عثمان كان مجاب الدعوة، وكان مجمع العباد والزهاد.. توفي (٢٩٨هـ). «سير أعلام النبلاء»

(٦٢/١٤).

فوضع الرجل التراب على رأسه وصاح، فقال^(١): كيف أدَّعي حُبَّه ولم أخلُ طرفه عينٍ من خلافه! قال: فبكى أبو عثمان وأهل المجلس، وصار أبو عثمان يقول في بكائه: صادق في حبه، مقصر في حقه.

أورده البيهقي^(٢)، وقال عقبه^(٣): وما قاله أبو عثمان من صدق حبه وإن كان مقصراً في موجباته، يشهد له قوله ﷺ: «المرء مع من أحب» لمن قال له: المرء يحب القوم ولما يلحق بهم؟.

ومن ثم قيل للفرزدق: «أما آن لك أن تقصر عن قذف المحصنات؟! قال: والله أحب إلي من عيني التي أبصر بها، أفتراه يعذبني!».

رواه البيهقي أيضاً^(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨].

١٠٢٢ هـ مريض ينزل جملة واحدة، والبرء ينزل قليلاً قليلاً.

الحاكم في «تاريخه»^(٥)، والخطيب في «المتفق»^(٦)، والديلمى^(٧)، من طريق عبدالله بن الحارث الصنعاني^(٨) عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عائشة به مرفوعاً.

(١) سقطت من (ز).

(٢) في «شعب الإيمان» (٤٦/٢)، برقم (٤٩٥).

وأخرجه الخطيب أيضاً في «تاريخ بغداد» (١٠١/٩) بسنديهما عن أبي بكر بن أبي عثمان الواعظ عن أبيه.

(٣) في (م): «عقبة» وهو خطأ جلي.

(٤) «شعب الإيمان» (٤٦/٢)، برقم (٤٩٤) بسنده.

(٥) مفقود.

(٦) «المتفق والمفترق» (١٤٧٥/٣)، (ح ٨٨٣).

(٧) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (٤٢/ب/ نسخة يني جامع).

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٠٩/٣) من طريق الخطيب بهذا الوجه.

وهو باطل؛ المتهم به عبدالله بن الحارث الصنعاني فهو متهم بالوضع كما قال المؤلف.

والصحيح أنه من قول عروة كما سيأتي.

(٨) قال ابن حبان: عبدالله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة أبو محمد شيخ =

وهو باطل؛ فالصنعاني أثهم بالوضع؛ وقد قال الخطيب عقب إirاده له: «إنه أخطأ فيه خطأً فظيحاً»^(١)، وأتى أمراً شنيعاً، ولا يثبت عن رسول الله ﷺ بوجه من الوجوه، ولا عن أحد من الصحابة، وإنما هو قول [١٦٩/أ] عروة بن الزبير.

ثم ساقه من طريق أحمد بن منصور الرمادي^(٢): ثنا عبدالرزاق: قال: ذكر مَعمر عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: «المرض يدخل جملة، والبرء يُعْص»^(٣). انتهى.

وعزا الدليمي هذا الحديث أيضاً لأبي الدرداء^(٤).

= دجال يروي عن عبدالرزاق وأهل العراق العجائب يضع عليهم الحديث وضعاً، رأيته... حدثنا عن عبدالرزاق بنسخة كلها موضوعة. انظر: «المجروحين» (٤٧/٢)، «لسان الميزان» (٤٥١/٤).

(١) كذا بالأصل و(د) و(ز) وأما في (م): «قطيحاً» وهو الموافق لما في المصدر. لكن نقل كلام الخطيب ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٠٩/٣) وفيه (فظيحاً). وهو الموافق لما في الأصل و(د) و(ز).

(٢) أحمد بن منصور بن سيّار البغدادي الرمادي، أبو بكر، ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين، وله ثلاث وثمانون. س. ق. «التقريب» (ص ١٠٠).

(٣) أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١٤٧٥/٣)، برقم (٨٨٤). ويتبين من سياقه لهذا السند أن عبدالرزاق صنعاني اختلف عليه:

فرواه عبدالله بن الحارث المتهم بالوضع عن عبدالرزاق بسنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وخالفه أحمد بن منصور فرواه عن عبدالرزاق بسنده من قول عروة بن الزبير.

وهو المحفوظ؛ لأن أحمد ثقة حافظ، وثقه أبو حاتم والدارقطني، وقال ابن حجر: ثقة حافظ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧٨/٢) «تاريخ بغداد» (١٥١/٥)، «التقريب» (ص ١٠٠).

وعبارة الخطيب بـ «أن عبدالله بن الحارث أخطأ فيه» تشعر بأنه عن غير تعمد منه للوضع والله أعلم.

(٤) لم أجد في المخطوطة الأصل، وحرف الميم منها غير كامل.

ولم أره عند غيره؛ ومسند الدليمي من مظان الموضوعات؛ ثم إن قول الخطيب يفيد

بأنه لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً حيث قال: وهذا الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ

بوجه من الوجوه، ولا عن أحد من أصحابه وإنما هو قول عروة بن الزبير بن العوام. =

١٠٢٣ حديث: «مُرُوا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرّقوا بينهم في المضاجع».

أبو داود^(١)، والحاكم^(٢)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه

= انظر: «المستدرک والمفترق» (١٤٧٥/٣).

(١) في «سننه»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص ٩١)، (ح ٤٩٥) من طريق إسماعيل بن عليّ.

(٢) في «المستدرک» (١٩٧/١) من طريق عبدالله بن بكر السهمي، وعن الحاكم البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٨/١١)، (ح ٨٢٨٣).

وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» (٣٦٩/١١)، (ح ٦٧٥٦) قال: ثنا محمد بن عبدالرحمن الطفاوي وعبدالله بن بكر السهمي، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٨/٤) عن قرة بن حبيب، والعقيلي في «الضعفاء» (١٦٨/٢) من طريق المنهال بن بحر، والبيهقي في «الكبرى» (٢٢٩/٢) من طريق النضر بن شميل، كلهم - وهم ستة - عن سوار بن داود أبي حمزة عن عمرو بن شعيب به.

وخالفهم وكيع عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٥٠١) وأبي داود في «سننه» (ص ٩١)، وأبي نعيم في «الحلية» (٢٦/١٠) فقلب اسم: «سوار بن داود» إلى «داود بن سوار».

لكن تعقبه البخاري في «الكبير» (١٦٨/٤). فقال: وَهَمَ.

وكذا قال أبو داود في «سننه» (ص ٩١): وَهَمَ وكيع في اسمه.

وهو الدارقطني أيضاً في تعليقاته على «المجروحين» (ص ٩٤).

لكن جاء عن وكيع ما وافق فيه هؤلاء عند الدواليبي في «الكنى والأسماء» (٤٩١/٢). وعلى كلٍّ فإن في سنده ضعفاً؛ من أجل سوار بن داود هذا؛ فإن فيه كلاماً من جهة حفظه، قال أحمد: شيخ بصري لا بأس به. وغمزه ابن حبان بقوله: يخطئ. وقال الدارقطني: لا يتابع على أحاديثه؛ فيعتبر به. وقال الحافظ: صدوق له أوهام.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٤)، «الثقات» (٤٢٢/٦)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٢١٠)، «تهذيب الكمال» (٢٣٦/١٢)، «التقريب» (ص ٤٢٢).

ومن فوقه يحتج بهم وهي سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده المشهورة، فهي سلسلة حسنة على الأقل؛ وقد احتج بها البخاري وجلة من مشايخه.

قال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين».

وينظر: «تهذيب التهذيب»؛ ففي ترجمته كلام كثير جداً وتعقبات للحافظ، وشرح =

عن جده^(١).

وَهُمَا^(٢)، والترمذي^(٣)، والدارقطني^(٤)، من حديث عبدالملك بن

= لعبارات الأئمة تتعلق بالكلام على هذه السلسلة، فانظرها في موضعها (٢٧٧/٣).

وعليه فإن الضعف في الحديث من سوار بن داود لكنه ممن يقبل التقوية؛ تابعه الليث بن أبي سليم متابعة تامة عند البيهقي في «الكبرى» (٢/٢٢٩). بلفظ: «علموا صبيانكم الصلاة في سبع سنين، وأدبهم عليها في عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع».

وليث ضعيف لكنه ممن يقبل التقوية فهو حسن لغيره بهذه المتابعة.

وله شواهد أخرى يزداد بها قوة كما سيأتي من حديث سبرة الجهني وغيره.

(١) في (م) سقطت جملة: «من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده» وما بعدها إلى كلمة: «والدارقطني».

(٢) أي: أبو داود والحاكم.

فأما أبو داود فأخرجه في «سننه»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص ٩١)، (ح ٤٩٤).

والحاكم في «المستدرک» (١/٢٥٧).

(٣) في «جامعه»، كتاب مواقيت الصلاة، باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة (ص ١١١)، (ح ٤٠٧).

(٤) في «سننه» (١/٤٢٩)، (ح ٨٨٦).

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٥٠٠) وأحمد في «المسند» (٢٤/٥٦)، (ح ١٥٣٣) واللفظ له، والدارمي في «مسنده» (٢/٨٩٧)، (ح ١٤٧١)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (١/٤٦٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦/٣٩٧)، (ح ٢٥٦٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/١٠٢)، (ح ١٠٠٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/١٣٥)، (ح ٦٥٤٥، ٦٥٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٨٣) كلهم من طرق عن عبدالملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: إذا بلغ الغلام سبع سنين أمر بالصلاة فإذا بلغ عشراً ضرب عليها.

وليس عندهم التفريق في المضاجع.

وسنده حسن؛ من أجل عبدالملك هذا؛ فإنه مختلف فيه؛ والظاهر أنه صدوق.

وثقه العجلي واعتمده ابن حجر في «التقريب» (ص ٦٢٢) فقال في ترجمته: وثقه العجلي.

وأما الذهبي فقال: ثقة، وضعفه ابن معين. انظر: «الكاشف» (١/٦٦٥).

لكن أعاده في «الميزان» (٢/٦٥٤) وقال: صدوق إن شاء الله، ضعفه يحيى بن معين فقط.

الربيع بن سبرة الجهني^(١) نحوه، ولم يذكر التفرقة^(٢).

وفي الباب عن أبي رافع قال: وجدنا في صحيفة في قراب^(٣) رسول الله ﷺ بعد وفاته فيها مكتوب: «بسم الله الرحمن الرحيم: وفرقوا بين مضاجع الغلمان والجواري والإخوة والأخوات لسبع سنين، واضربوا أبناءكم على الصلاة إذا بلغوا - أظنه - تسع سنين» أخرجه البزار^(٤).

وروى أبو داود من طريق هشام بن سعد^(٥): حدثني معاذ بن عبدالله بن خبيب الجهني^(٦) قال: دخلنا عليه فقال لامرأة - وفي رواية لامرأته -: متى يصلي الصبي؟ فقالت: كان رجل منا يذكر عن رسول الله ﷺ قال: «إذا عرف

= وكان الحافظين الذهبي وابن حجر لم يعتمدا تضعيف ابن معين على الإطلاق؛ وذلك لشدته في الجرح ولأنه مبهم غير مفسر.

فالذي يظهر أنه حسن الحديث على الأقل، وحديثه هذا يزداد قوة بشاهده الأول: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(١) عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني، وثقه العجلي، من السابعة. م د ت ق. «التقريب» (ص ٦٢٢).

(٢) يعني: (وفرّقوا بينهم في المضاجع) كما في حديث عمرو بن شعيب في مطلع التخرّيج.

(٣) كذا بالأصل و(د) وقع في المصدر وهو «مسند البزار» (ح ٣٨٨٥) وجدنا صحيفة في قراب سيف رسول...

والقرباب: شبه الجراب، يطرح فيه الراكب سيفه بغمده وسوطه، وقد يطرح فيه زاده من تمر وغيره. «النهاية» (٣٤/٤).

(٤) في «مسنده» (٣٢٩/٩)، (ح ٣٨٨٥) قال: حدثنا غسان بن عبيد الله قال: نا يوسف بن نافع قال: نا عبدالرحمن بن أبي الموالي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه ﷺ قال: وجدنا صحيفة... وفيه زيادات ألفاظ.

ولم أره عند غيره وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٢٥/٢) وقال: رواه البزار وفيه غسان بن عبيد الله عن يوسف بن نافع ولم أجد من ذكرهما. فالحديث ضعيف بهذا السند لأجل الجهالة.

(٥) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٤٢٤).

(٦) المدني، صدوق ربما وهم، من الرابعة. يخ ٤. «التقريب» (ص ٩٥٢). وخيب بالمعجمة، مصغراً.

يمينه من شماله فمروه بالصلاة»^(١).

وقال ابن القطان: «لا نعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه»^(٢).

انتهى.

وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال: «عن معاذ بن عبدالله بن خبيب عن أبيه»^(٣) أن النبي ﷺ به.

قال: «ولا يُروى عن عبدالله بن خبيب - وله صحبة - إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به عبدالله بن نافع، عن هشام»^(٤).

وقال ابن صاعد^(٥): «إسناد حسن غريب»^(٦).

(١) «سنن أبي داود»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص ٩١)، (ح ٤٩٧). من طريق عبدالله بن وهب عن هشام به.

ورواه ابن وهب في موطئه (ص ١٢٦)، (ح ٤٢٢) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨٤/٣).

وسنده ضعيف فيه علل منها:

هشام بن سعد صدوق له أوهام وقد سبق مراراً.

وفيه جهالة المرأة والرجل فإنهما لم يسميا، وبهما ضعفه ابن القطان كما نقله عنه المؤلف.

(٢) (عنه) سقطت من (ز).

وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٤٠).

(٣) الصحابي المعروف: عبدالله بن خبيب حليف الأنصار.

(٤) في الطبراني في «الأوسط» (٣/٢٣٥)، (ح ٣٠١٩)، و«الصغير» (١/١٧٤)، (ح ٢٧٤).

(٥) يحيى بن محمد بن صاعد أبو محمد الهاشمي البغدادي، مولى الخليفة أبي جعفر المنصور، رجال جوال، عالم بالعلل والرجال، ولد سنة (٢٢٨هـ). وتوفي سنة (٣١٨هـ). عن تسعين سنة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٥٠١).

(٦) لكن الذي يظهر أن وصله منكر، والمحموظ هو المرسل وبيان ذلك:

أن مدار هذا الحديث على هشام بن سعد وقد اختلف عليه؛ فرواه عبدالله بن وهب - وهو ثقة مشهور - مرسلًا كما سبق عن أبي داود في «سننه»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص ٩١)، (ح ٤٩٧).

وخالفه عبدالله بن نافع الصائغ - وهي التي عنها المؤلف - فرواه عنه - هشام بن سعد عن معاذ بن عبدالله خبيب الجهني عن أبيه أن النبي ﷺ قال: إذا عرف الغلام يمينه من شماله فمروه بالصلاة. هكذا موصولاً.

وعن أبي هريرة نحو الأول، رواه العقيلي^(١) في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية العوفي^(٢) عن محمد بن عبد الرحمن عنه^(٣).

= أخرجها أبو يعلى في «مسنده» (كما في إتحاف الخيرة ١/٤٢١) وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٨٩/٣) ورواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٧٣/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢٣٥/٣)، (ح ٣٠١٩)، و«الصغير» (١٧٤/١)، (ح ٢٧٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١٦٣١/٣).

ووصل الحديث منكر؛ لأن المخالف لابن وهب فيه ضعف من جهة حفظه؛ وهو عبدالله بن نافع قال البخاري: في حفظه شيء، ومرة قال: يعرف حفظه وينكر، وكتابه أصح.

وقال ابن حبان: كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ.

فالمحفوظ هو الإرسال في الحديث لا الوصل.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢١٣/٥)، «الثقات» (٣٤٨/٨)، «تهذيب الكمال» (٢٠٨/١٦).

وهو ما رجحه الدارقطني في تعليقه على «المجروحين» لابن حبان (ص ٢٧٦) فقال: «تفرد بهذا الحديث عبدالله بن نافع الصائغ، عن هشام بن سعد وعبدالله ضعيف الحديث، وخالفه غيره فرواه عن هشام بن سعد مرسلاً ولم يسنده؛ وهو المحفوظ عن هشام».

ورواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٣٨٦/١ - ٣٨٧)، (ح ٣٢٣) من طريق عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد: نا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به مرفوعاً.

فخالف عبدالله بن عبدالعزيز ابن وهب في إسناد هذا الحديث وجعله من مسند أبي هريرة. وعبدالله هذا منكر الحديث؛ قال أبو حاتم: رأيت أحاديثه أحاديثاً منكراً، ولم أكتب عنه، ولم يكن محله عندي الصدق.

وقال ابن الجني: لا يساوي فلساً؛ يحدث بأحاديث كذب.

انظر كلا القولين في «الجرح والتعديل» (١٠٤/٥).

فروايته مردودة منكراً أيضاً من هذا الوجه؛ وكما سبق فالمحفوظ هو من رواية عبدالله بن وهب عن هشام عن معاذ بن عبدالله بن خبيب الجهني مرسلاً.

(١) في «الضعفاء» (٤٩/٤).

(٢) محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، أبو سعد الكوفي، صدوق يخطئ، من السابعة. د. «التقريب» (ص ٨٣٧).

في الأصل، و(ز) و(د): «العوفي»، والتصويب من (م).

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، شيخ لمجاهد، مجهول، من الثالثة، وقيل اسمه: عبدالله س.

«التقريب» (ص ٨٧٢).

قال: «وروي عن محمد بن عبدالرحمن مرسلًا وهو أولى^(١)، والرواية في هذا الباب فيها لين».

ورواه أبو نعيم في «المعرفة» من حديث عبدالله بن مالك الخثعمي^(٢)، وإسناده ضعيف^(٣).

(١) يعني أنه المحفوظ، وأما الموصول عن أبي هريرة فشاذا لا يصح وبيان ذلك:

أن مدار هذا الحديث على محمد بن الحسن بن عطية العوفي واختلف عليه:

فرواه محمد بن ربيعة: حدثنا محمد بن الحسن بن عطية العوفي: حدثنا محمد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بلغ أولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة، فإذا بلغوا عشرًا فاضربوهم عليها، وفرقوا بينهم في المضاجع». رواها العقيلي في «الضعفاء» (٤٩/٤).

وخالفه الحسن بن صالح الثوري فرواه عن محمد بن الحسن بن عطية عن محمد بن عبدالرحمن قال: قال رسول الله... هكذا مرسلًا رواه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٤٦٥/١).

وتابع الحسن على إرساله عبدالله بن داود الخريبي عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٦/١).

والإرسال أرجح؛ لأن الحسن بن صالح بن صالح بن حي الثوري ثقة متقن؛ قال عنه ابن معين: ثقة مأمون، ووثقه أحمد والنسائي، وقال فيه أبو حاتم: صالح ثقة متقن حافظ. وقال ابن حجر: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٢٦٣) «العلل» رواية المروزي برقم (١٨٧)، «الجرح والتعديل» (١٨/٣)، «تهذيب الكمال» (١٧٧/٦)، «التقريب» (ص ٢٣٩).

وكذا متابعه عبدالله بن داود؛ وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن حجر.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدارمي برقم (٦٥٣)، «الجرح والتعديل» (٤٧/٥)، «تاريخ دمشق» (٢٣/٢٨)، «تهذيب الكمال» (٤٦١/١٤)، «التقريب» (ص ٥٠٣).

وأما رواية الوصل فمن جهة محمد بن ربيعة الرؤاسي الكوفي، ابن عم وكيع، وهو صدوق؛ قال أبو حاتم: صالح الحديث. ولينه الأزدي، ووثقه الدارقطني، وقال ابن حجر: صدوق.

وهو بذلك قد خالف ثقتين فروايتهما هي الأولى بالصواب.

«الجرح والتعديل» (٢٥٢/٧)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٤٣٠)، «تهذيب الكمال» (١٩٦/٢٥)، «التقريب» (ص ٨٤٤).

(٢) انظر الكلام عليه في «المعرفة» (١٨٠٩/٤). وقد عده في الصحابة.

(٣) «معرفة الصحابة» (١٨٠٩/٤) من طريق محمد بن عبيدالله: ثنا أبو يحيى عن عمرو بن =

وعن أنس بلفظ^(١): «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لثلاث عشرة» رواه الطبراني وفي إسناده:

داود بن المُحَبَّر، وهو متروك^(٢)، وقد تفرد به فيما قاله الطبراني^(٣).
وهو في «نسخة سمعان بن المهدي»^(٤) عن أنس بلفظ: «مروا الصبيان بالصلاة إذا بلغوا سبع سنين».

١٠٢٤ حديث: «المريض أنيته تسبيح، وصيامه تكبير، ونَفَسُهُ صدقة، ونومه عبادة، وتقلبه من جَنَبٍ إلى جَنَبٍ جهاد في سبيل الله».

= عبدالله عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعة... الحديث.

هكذا رواه مختصراً.

وسنده ضعيف كما قال المؤلف، لكن ضعفه شديد؛ فيه محمد بن عبيدالله هو العزمي، متروك في الحديث.
قال أبو زرعة: لا يكتب حديثه.

وضعه جذاً أبو حاتم، وقال ابن عدي: رواياته غير محفوظة
وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، وقال ابن حجر: متروك.
انظر: «الجرح والتعديل» (١/٨)، «المجروحين» (٢/٢٤٦)، «الكامل» (٦/٩٧)،
«التقريب» (ص ٨٧٤).

(١) سقطت من (ز). (٢) تقدم عند حديث رقم (٢٣٦).

(٣) «المعجم الأوسط» (٤/٢٥٦). من طريق أبي بكر بن الأعين داود بن المحبر قال: نا أبي عن ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس بن مالك به مرفوعاً.

ورواه أيضاً الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، كما في «المطالب العالية» (٣/٤٥٢)، (ح ٣٦٤)، والدارقطني في «سننه» (١/٤٣٢)، (ح ٨٩١) من طريق الفضل بن سهل كلاهما (الحارث والفضل) قالوا: ثنا داود بن المحبر: ثنا عبدالله بن المثنى عن ثمامة عن أنس مرفوعاً به.

هكذا اختلف الثقات على داود بن المحبر فقد اضطرب في إسناده وهو متروك الحديث كما قال المؤلف، بل رماه بعض الأئمة بالكذب والوضع.

انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٤٤٣). وقد مضى التعريف به عند حديث: «المرء مع من أحب».

(٤) قال الذهبي: سمعان بن مهدي عن أنس بن مالك، حيوان لا يعرف؛ ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها، قبح الله من وضعها.

قال شيخنا: [ل١٦٩/ب] «إنه ليس بثابت»^(١).

قلت: وقد كتبت في الأنين شيئاً^(٢)، ومما أودعته^(٣) فيه: ما رواه البيهقي في الشعب من طريق علي بن عثام^(٤) قال: دخل الفضيل بن عياض

= «الميزان» (٢٣٤/٢).

ولم أر النسخة ولا الحديث من طريقه.

وعلى أية حال؛ فالنسخة مكذوبة كما قال الذهبي، وأفاد ابن حجر كما في «اللسان» (١٩١/٤) أنها من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان عن أنس، وهي أكثر من ثلاث مائة حديث أكثر متونها موضوعة.

ووقفت عليه من حديث أنس موقوفاً عليه من غير هذا الوجه، رواه البيهقي في «الشعب» (١٥٦/١١)، (ح٨٣٣٢) من طريق عباد بن موسى الختلي عن طلحة بن يحيى الرقي عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري عن أنس، قال: «يؤمر الصبي بالصلاة إذا عرف يمينه من شماله».

وقد سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن هذا الأثر الموقوف من هذا الوجه كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٤٩٤/٢) فقال أبو زرعة: الصحيح، عن الزهري قط قوله.

(١) لم أقف عليه. وفي (م) سقطت: «إنه».

وعبارة الحافظ تشعر بأن للحديث إسناداً وهو كذلك؛ فقد أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٩١/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٦٤/٢) من طريق صالح بن زياد السوسي أبو شعيب قال: نبأنا حسين بن أحمد البلخي عن الفضل بن موسى السيناني عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به بزيادة: يقول الله لملائكته اكتبوا لعبدي أحسن ما كان يعمل في صحته فإذا قام ثم مشى كان كمن لا ذنب له.

قال الخطيب عقبه: أبو شعيب ومن فوقه كلهم معروفون بالثقة إلا البلخي فإنه مجهول.

ونقل ابن الجوزي كلام الخطيب في «العلل المتناهية» (٨٦٤/٢) وأقره.

ويروى بنحوه عن علي عليه السلام مرفوعاً أورده الذهبي في «الميزان» (٤٣٦/١) من طريق الحارث الأعور عنه به.

وسنده واه بمرّة؛ فإن الحارث هذا متروك واتهم بالكذب. وقد سبق بيان حاله عند حديث: «لو كان الأرز...».

(٢) لم أقف على كتابه «الأنين».

لكن كتب عنه في «الأجوبة المرضية» وأورد فيه بعض الآثار هذه منها (٢٩٧/١).

(٣) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «أوردته».

(٤) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٦٧٧)..

على ابنه وهو مريض، فقال: يا بني، إن الله أمرضك فما تثن، قال: فصاح ابنه صيحة وغشي عليه، قال الفضيل: فقلت: ابني ابني^(١)، قال: فما أن حتى فارق الدنيا^(٢).

ومن طريق سفيان الثوري قال: «ما أصاب إبليس من أيوب عليه السلام في مرضه إلا الأنين»^(٣).

وهكذا رويناه في ثاني «المجالسة» للدينوري^(٤).

بل عنده^(٥) في أولها: من طريق وهب بن منبه: أن زكريا عليه السلام هرب فدخل جوف شجرة فوضع الميشار^(٦) على الشجرة وقطع بنصفين، فلما وقع

(١) كذا الأصل و(ز) و(د) لكن في (م): «أُبْنِي أُبْنِي» هكذا ضبطها، لكن المثبت هو الموافق لما في المصدر.

(٢) «شعب الإيمان» (٣٨١/١٢)، برقم (٩٥٨٥).

وفي رواه بسند آخر عن علي بن عثام عن الفضيل بنحوه برقم (٩٥٨٤) وجاءت تسمية ابنه فيه بـ (علي).

تنبيه: وقع في المطبوع من «الشعب» (إن الله أمرض فلا... وأما الأصل إن الله أمرضك فلا...).

(٣) «شعب الإيمان» (٣٨٩/١٢)، برقم (٩٦٠٦). من طريق عبدالله بن خبيق عن يوسف بن أسباط عن الثوري به.

وأخرجه من طريق البيهقي ابن عساكر في «تاريخه» (٦٦/١٠).

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (١١٩/٢)، برقم (٢٥٢). من طريق عبدالله بن أبي رزمة عن يوسف بن أسباط عن الثوري به.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٧٨/١٠) من طريق الدينوري.

(٥) أي: الدينوري في «المجالسة» (٣٣٢/١)، برقم (٤٠) من طريق عبدالمنعم؛ يعني: ابن إدريس بن سنان اليماني عن أبيه عن وهب به.

وأخرجه من طريق الدينوري ابن عساكر في «تاريخه» (٥٥/١٩).

وقع في المصدرين «المنشار»، وأما الأصل: «الميشار» وانظر: الإحالة التالية.

(٦) كذا الأصل و(د) و(ز) وفي (م): «المنشار»، وكلاهما يصح.

والمنشار هو: المنشار بالهمزة والنون، وقد يترك الهمز فيكون «الميشار» وهو لغة فيه.

وكذا قال ابن الأثير: المنشار بالهمز: المنشار بالنون وقد يُترك الهمز يقال: أَشَرْتُ الخشبة أَشْراً وَشَرْتُهَا وَشْراً إذا شَقَقْتُهَا مثل نَشَرْتُهَا نَشْراً، ويُجمع على مَآشِير

ومَواشِير.

الميشار^(١) على ظهره أن، فأوحى الله إليه: يا زكريا^(٢) إما أن تكف عن أنينك أو أقلب الأرض ومن عليها، قال: فسكت حتى قُطِعَ بنصفين.

وفي ثانيها^(٣): أيضاً أن عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل قال: لما مرض أبي واشتد مرضه ما أن، فقيل له في ذلك: فقال بلغني عن طاوس أنه قال: «أنين المريض شكوى الله ﷻ»^(٤).

قال عبدالله: فما أن حتى مات.

وأسند ابن الجوزي عن صالح ابن الإمام^(٥) نحوه، وأنه لم يثن إلا في ليلة موته^(٦).

وعند جعفر السراج^(٧) من حديث سعيد بن عثمان: قال: دخل ذو النون على مريض يعوده فرآه يئن، فقال له^(٨) ذو النون: ليس بصادق في حبه من لم

= انظر: في «تاج العروس» (٥٥/١٠)، «النهاية» (٥١/١)، «المعجم الوسيط» (ص ١٠٣٤).

(١) كذا الأصل و(ز) وفي (م): «المشار».

(٢) سقطت من (ز).

(٣) أي: ثاني «المجالسة» (١١٩/٢)، برقم (٢٥٣) قال الدينوري: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: لما مرض... فذكره.

ومن طريق الدينوري خرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢٥/٥).

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٣/٩) من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل بنحوه.

(٤) أثر طاووس أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (ح ٣٦٥٦١) وهناد في «الزهد»

(٢٣٥/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨/٥) من طرق عن الليث بن أبي سليم قال

لطلحة بن مصرف في مرضه: إن طاووساً كان يكره الأنين.

زاد هناد: «في المرض».

(٥) الإمام أحمد بن حنبل ﷺ.

(٦) «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ٥٤٥، ٥٤٦).

وأورده الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١٥/١١).

(٧) هو: المحدث المسند، أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسن بن أحمد البغدادي،

السراج، القارئ، الأديب، حدث عن ابن شاذان وأبي القاسم التنوخي والخطيب

البغدادي وغيرهم، قال ابن العربي فيه: ثقة عالم مقرئ، له أدب ظاهر، واختصاص

بأبي بكر الخطيب. «سير أعلام النبلاء» (٢٢٨/١٩).

(٨) سقطت من (ز).

يصبر على ضربه^(١)، فقال المريض: لا، ولا صدق في حبه من لم يتلذذ بضربه^(٢).

وكان جماعة من السلف يجعلون مكان الأنين: ذكر الله، والاستغفار، والتعب.

١٠٢٥ حديث: «المريض لا يعاد حتى يمرض ثلاثة أيام».

(تقدم)^(٣) في: «عيادة المريض»^(٤).

١٠٢٦ حديث: «المسافر على قلت».

تقدم^(٥) في: «لو علم»^(٦).

١٠٢٧ حديث: «المستبان ما قالاً فعلى البادئ حتى يعتدي المظلوم».

مسلم^(٧)، والترمذي^(٨)، من حديث العلاء بن عبد الرحمن^(٩) عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وفي الباب عن أنس^(١٠).....

(١) في (م) سقط أكثر هذا الأثر.

(٢) أخرجه السراج بسنده في «مصارع العشاق» (ص ٢٧١).

(٣) كلمة «تقدم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).

(٤) أوردته في حرف العين تحت حديث «عيادة المريض بعد ثلاث». برقم (٧٣٣).

(٥) كلمة «تقدم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).

(٦) سبق الكلام عليه برقم (٩٠٥).

(٧) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن السباب (ص ٢٠٠٠)،

(ح ٢٥٨٧). به إلا أنه وقع فيه: ما لم يعتد المظلوم بدل «حتى يعتدي المظلوم».

(٨) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشتم (ص ٤٥٠)، (ح ١٩٨١).

بلفظ مسلم.

(٩) تقدمت ترجمتهما عند حديث رقم (٥٦).

(١٠) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبه كما في «المطالب العالية»

(٨٣٨/١١)، (ح ٢٧١٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢١٨)، وأبو يعلى في

«مسنده» (٢٥٠/٧)، (ح ٤٢٥٩)، والخرائطي في «مساويء الأخلاق» (ص ٣٢)،

(ح ٣٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٤/١)، (ح ٢٤٨)، والقضاعي في =

وسعد^(١)، وابن مسعود^(٢)، وعبدالله بن المغفل^(٣).....

= «مسند الشهاب» (٢١٦/١)، (ح ٣٢٩) كلهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ الترجمة سواء. والحديث بهذا الوجه حسن الإسناد من أجل سعد بن سنان فهو صدوق، وقد سبق في حرف الميم.

والحديث صحيح بشواهده؛ فقد جاء عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة كما في مطلع التخريج.

(١) حديث سعد بن مالك أبي وقاص أخرجه أحمد في «مسنده» (١١٦/٣)، (ح ١٥٣٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨٨/١) كلاهما من طريق زكريا بن أبي زائدة، وابن ماجه في «سننه» (ص ٦٥٠)، (ح ٣٩٤١) من طريق شريك، والبيزار في «مسنده» (١٣/٤)، (ح ١١٧٢) من طريق عمرو بن ثابت، والطبراني في «الكبير» (١٤٥/١)، (ح ٣٢٥) من طريق روح بن مسافر، وفي الدعاء له (ح ٢٠٣٩) من طريق زهير بن معاوية، كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن محمد بن سعد عن سعد قال:

قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

قال البوصيري في الزوائد: إسناده حديث سعد بن أبي وقاص صحيح رجاله ثقات. ورواه أحمد في «المسند» (١٠٥/٣)، (ح ١٥١٩) وعبد بن حميد في «المسند» (ص ٧٦)، (ح ١٣٨)، والطبراني في «الكبير» (١٤٥/١)، (ح ٣٢٤) كلهم من طريق معمر عن أبي إسحاق عن عمر بن سعد به.

فخالف معمر جمعاً من الثقات فجعله عن عمر بن سعد، وهم أولى بالصواب. ولذا قال البخاري: الأول أصح.

وكذا رجحه الدارقطني بقوله في «العلل» (٣٥٨/٤): الصواب حديث محمد بن سعد.

(٢) حديث عبدالله بن مسعود متفق عليه بلفظ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن (١٥/٨)، (ح ٦٠٤٤).

ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب بأن قول النبي ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر (٨١/١)، (ح ٦٤).

(٣) أخرج حديثه خليفة بن خياط في «مسنده» (ص ٦٢)، وأبو يعلى في المسند كما في

«إتحاف الخيرة» (٦٢/٦)، والرويان في «مسنده» (٨٨/٢)، (ح ٨٧٣) كلهم قالوا: ثنا

نصر الجهضمي: ثنا مرزوق بن ميمون الناجي: نا حميد بن أبي حميد عن الحسن

قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، فقال له عمرو بن عبيد: عمن تروي هذا

الحديث؟ فقال: عن عبدالله بن مغفل، عن رسول الله ﷺ.

وعياض^(١) بن حمار^(٢)، وغيرهم^(٣).

١٠٢٨ حديث: «مستريح ومستراح منه».

قاله للجنازة التي مَرَّ^(٤) عليه بها. متفق عليه عن أبي قتادة به مرفوعاً^(٥).

= قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٦/٦٢): هذا إسناد فيه مقال: مرزوق بن ميمون قال في الميزان: لا يُدرى من هو، ووثقه ابن حبان وباقي الإسناد ثقات. اهـ. لكن أننى عليه ابن خياط خيراً عقب روايته هذا الحديث. وعلى أية حال فله شواهد يتقوى بها؛ منها ما جاء عند الشيخين من حديث ابن مسعود مرفوعاً بهذا اللفظ سواء. وقد سبق تخريجه.

(١) في (م): «وعباس» وهو خطأ.

(٢) أخرج حديثه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢/٤٠٧)، (ح ١١٧٦) وأحمد في «المسند» (٣٦/٢٩)، (ح ١٧٤٨٨)، والطبراني في «الكبير» (١٧/٣٦٥)، (ح ١٠٠٣)، (١٠٠٤) وفي «الأوسط» (٣/٧٣)، (ح ٢٥٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٩/٤٧)، (ح ٦٢٣٩) من طرق عن قتادة عن يزيد بن عبدالله بن الشخير عن عياض بن حمار مرفوعاً بلفظ: «المستبان ما قالاً فعلى البادئ إلا أن يعتدي المظلوم». قال الهيثمي في «المجمع» (٨/١٤٤): رجال أحمد رجال الصحيح.

وأصل الحديث عند مسلم من حديث أبي هريرة كما في مطلع التخريج.

(٣) كحديث النعمان بن مقرن، أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (ح ١٣٤٠٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ٢٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٢٨٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/١٤٥) من طريق جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي خالد الوالبي عن النعمان بن مقرن قال: قال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر.

وسنده حسن من أجل أبي خالد الوالبي واسمه هرمز، ويقال: هرم، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الذهبي: صدوق.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/١٢٠)، «الكاشف» (٢/٤٢٢).

والحديث صحيح بشواهده المتقدمة.

(٤) قال ابن حجر: بضم الميم على البناء للمجهول، ولم أقف على اسم المار ولا المرور بجنازته. «فتح الباري» (١١/٣٦٤).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب سكرات الموت (٨/١٠٧)، (ح ٦٥١٢).

و«صحيح مسلم»، كتاب الجنائز، باب ما جاء في مستريح ومستراح منه (٢/٦٥٦)، (ح ٩٥٠).

وكذا هو عن غير واحد^(١)، وفيه: «المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله، والفاجر يستريح منه البلاد [ل/١٧٠أ] والعباد والشجر والدواب».

وفي حديث عن حذيفة: «إن بعدي فتنة الراقد فيها خير من اليقظان» وفيه: «فإن أدركتها فالزق نطاقك بالأرض حتى يستريح بر أو يُستراح من فاجر». أخرجه العسكري^(٢).

١٠٢٩ هـ: «المستشار مؤتمن».

أحمد عن أبي مسعود به مرفوعاً^(٣) وفيه: «وهو بالخيار إن شاء تكلم وإن

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ مرفوعاً إلا من حديث أبي قتادة، وهو في الصحيحين وغيرها.

لكن لعله يقصد حديث: «إنما المستريح من غفر له» وقد خرجته تحت حديث: «ليس للمؤمن راحة دون لقاء ربه».

(٢) لم أره عند غيره.

ويقرب منه ما جاء عن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤٠/١٧)، (ح ٦٦٦) قال: حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل: ثنا علي بن الجعد: ثنا شعبة عن سليمان الشيباني قال: سمعت يسير بن عمرو أن أبا مسعود الأنصاري: لما قتل عثمان احتجب في بيته فدخلت عليه فسألته عن أمر الناس فقال: عليك بالجماعة فإن الله ﷻ لم يجمع أمة محمد على ضلالة، واصبر حتى يستريح بر أو يستراح من فاجر.

وسنده صحيح.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣٩٤/٥): رجال الطبراني ثقات.

ورواه أيضاً ابن أبي شيبدة في «المصنف» (ح ٣٨٣٤٧) من طريق الأعمش عن المسيب بن رافع عن يسير بن عمرو به.

ورواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤١/١) من هذا الوجه مختصراً وليس فيه: «واصبر حتى يستريح... إلخ».

وقال الألباني: إسناده جيد موقوف رجاله رجال الشيخين. انظر: ظلال الجنة في تخريج «السُّنَّة» (ص ٤٢).

(٣) في «المسند» (٣٤/٣٧)، (ح ٢٢٣٦٠).

تنبيه: لفظ أحمد هو لفظ الترجمة، وأما الزيادة التي ذكرها المؤلف له فليست عنده ولا عند غيره من حديث أبي مسعود، فهو وهم منه ﷺ.

شاء سكت، فإن^(١) تكلم فليجته رأيه.

والقضاعي عن سمرة وزاد: «فإن شاء أشار وإن شاء سكت، فإن أشار فليشر بما لو نزل به فعله»^(٢).

= وأخرجه أيضاً من حديث أبي مسعود عبد بن حميد في «مسنده» (ص١٠٦)، (ح٢٣٥)، والدارمي في «مسنده» (٣/١٥٩١)، (ح٢٤٩٣)، وابن ماجه في «سننه» (ص٦١٩)، (ح٣٧٤٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٦/١١)، (ح٤٢٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧/٢٣٠)، (ح٦٣٧)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص٢٢)، (ح٣٤) كلهم من طرق عن شريك بن عبدالله عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود به مرفوعاً.

والحديث بهذا السند فيه ضعف من قبل شريك النخعي؛ قال عنه أبو زرعة: كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً.

وقال أبو حاتم: صدوق له أغاليط.

وخطأه أبو داود خاصة في الأعمش كما هو الحال هنا فقال: ثقة يخطئ على الأعمش.

وقال ابن عدي: والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يعتمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً.

«الجرح والتعديل» (٤/٣٦٥)، «الكامل» (٤/٦)، «تهذيب التهذيب» (٢/١٦٤)، «التقريب» (ص٤٣٦).

فالذي يظهر أنه يعتبر بحديثه ويتقوى في الشواهد ولا يترك؛ ولحديثه هذا شواهد يكون بها حسناً لغيره على الأقل كما سيأتي.

(١) الجملة الأخيرة سقطت من (م).

(٢) «مسند الشهاب» (١/٣٨)، (ح٤).

وأخرجه من حديث سمرة بن جندب بهذا اللفظ بالزيادة ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٥٣٢)، (ح١٠٣٣)، والخطابي في «العزلة» (ص١٣٩) كلهم من طريق الحسن بن محمد بن محمد البلخي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن سمرة بن جندب مرفوعاً.

وسنده واه بمرة، وهو منكر بهذه الزيادة؛ آفته الحسن بن محمد البلخي قال عنه العقيلي: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: كل أحاديثه مناكير.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به بحال.

والعسكري عن عائشة ولفظه: «إن المستشار معان»^(١)، والمستشار مؤتمن،
 فإذا استشير أحدكم فليشر بما هو صانع لنفسه»^(٢).
 وفي الباب عن جابر بن سمرة^(٣)،

= انظر: «ضعفاء العقيلي» (٢٤٢/١)، «المجروحين» (٢٣٨/١)، «الكامل» لابن عدي (٣٢٢/٢).

وتابعه محمد بن حمران عند أبي الشيخ في «الأمثال» (ص ٤١)، (ح ٣٢) لكنها واهية؛
 فإن الإسناد إلى المتابع لا يصح؛ فيه سليمان الشاذكوني قال عنه أبو حاتم: متروك
 الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة.

انظر: «الجرح والتعديل» (١١٤/٤)، «ميزان الاعتدال» (٢٠٥/٢).
 فالحديث بطريقه لا يصح وهو ضعيف جداً.

ويروى من وجه آخر عن سمرة بن جندب أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٦٦/٧)،
 (ح ٦٩١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٩٠/٦) كلاهما من طريق عبدالرحمن بن
 عمرو بن جبلة: ثنا سلام بن أبي مطيع عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً بلفظ
 الترجمة دون الزيادة.

وسنده واه أيضاً؛ فإن عبدالرحمن هذا كذبه أبو حاتم، وقال الدارقطني: متروك يضع
 الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٧/٥)، علل الدارقطني (٣٣٠/٤)، «ميزان الاعتدال» (٥٨٠/٢).

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٨٢/٨) وقال: فيه عبدالرحمن بن عمرو بن
 جبلة وهو متروك.

(١) هذه الجملة سقطت من (م). (٢) لم أقف عليه عند غيره.

(٣) أخرج حديثه العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٣/١)، والطبراني في «الكبير» (٢١٤/٢)،
 (ح ١٨٧٩)، وابن المقرئ في «المعجم» (ص ٣٥٥)، (ح ١١٨١) كلهم عن قيس بن
 الربيع عن عبدالملك عن جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ الترجمة.

وهذا الحديث لا يصح عن جابر بن سمرة، فقد اختلف فيه على عبدالملك بن عمير
 على أوجه شتى:

فرواه قيس كما مضى ولم يتابع عليه.

وهو وهم كما قال الدارقطني في «العلل» (٤١٠/١٣).

ثم أوضح الدارقطني بأنه خالفه شيبان بن عبدالرحمن، وأبو حمزة السكري،
 وعبيد الله بن عمرو، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

يعني أن هؤلاء الجمع من الثقات خالفوا قيس بن الربيع على ضعف فيه فجعلوه من
 مسند أبي هريرة.

= قال الدارقطني على رواية شيبان ومن تابعه: هي الأشبه بالصواب.
ورواية شيبان بن عبدالرحمن أخرجه أبو داود في «سننه» (ص ٩٢٨)، (ح ٥١٢٨)،
والترمذي في «جامعه» (ص ٦٣١)، (ح ٢٨٢٢)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٦١٩)،
(ح ٣٧٤٥).
وأما رواية أبي حمزة السكري فهي عند النسائي في «سننه الكبرى» (ح ٦٥٨٣).
وأما رواية عبيدالله بن عمرو فقد رواها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١/٧٦)،
(ح ٤٢٩٢).
ومن أوجه الاختلاف على عبدالملك بن عمير أن أبا عوانة رواه عنه واختلف عليه:
فرواه أحمد بن إسحاق الحضرمي عن أبي عوانة عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة
عن عبدالله بن الزبير. أخرجه البزار في «المسند» (٦/١٥٣)، (ح ٢١٩٥).
وقال: «لا نعلم أحداً تابع ابن إسحاق على هذه الرواية».
وخالفه إبراهيم بن الحجاج فرواه عن أبي عوانة عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة
مرسلاً. أوردها الدارقطني في «العلل» (٨/١٨).
ورواه شريك واختلف عليه:
فرواه جبارة عن شريك عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.
وخالفه منجاب فرواه عن شريك عن عبدالملك عن أبي سلمة مرسلاً، وقال محمد بن
الطفيل: عن شريك عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة عن أم سلمة.
العلل (٨/١٨).
ثم قال الدارقطني: «ويشبه أن يكون الاضطراب من عبدالملك، والأشبه بالصواب
قول شيبان، وأبي حمزة»، «العلل» (٨/١٨).
يعني أن سبب الاختلاف هو من عبدالملك بن عمير وليس من الرواة عنه فهو الذي
اضطرب فيه.
ويؤيد ما ذهب إليه الدارقطني أن الإمام أحمد قال عن عبدالملك: مضطرب
الحديث.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٦٢٠).
وهذا الاضطراب من عبدالملك بن عمير إنما هو في حال كبره، وإلا فمن سمع منه
قديمًا فهو ثقة صحيح الحديث، وحديثه مخرج في الصحيحين.
قال ابن حجر: احتج به الجماعة. وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في
الاحتجاج ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات.
ثم رجح الدارقطني قول شيبان ومن تابعه على أنه من مسند أبي هريرة، وليس من
مسند جابر بن سمرة.

وابن عباس^(١)، وأبي هريرة، وحديثه عند الأربعة^(٢)، عن أبي سلمة عنه.

= ولعل السبب في ترجيح رواية شيبان أنه ممن سمع قديماً من عبدالملك بن عمير، مع متابعة ثقتين له.

فالحديث صحيح من هذا الوجه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن؛ وقد روى غير واحد عن شيبان بن عبدالرحمن النحوي وشيبان هذا صاحب كتاب، وهو صحيح الحديث، ويكنى أبا معاوية، حدثنا عبدالجبار بن العلاء العطار عن سفيان بن عيينة قال: قال عبدالملك بن عمير: إني لأحدث الحديث فما أدع منه حرفاً».

وقد قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(١) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٢٧/٤)، والطبراني في «الكبير» (٤٠٩/١١)، (ح١٢٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢٥٢/٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص١٩)، (ح٢٤)، والقضاعي في «الشهاب» (٣٩/١)، (ح٥) كلهم من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً به.

هذا الحديث ضعفه العقيلي بقوله: «يروى من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا». والحمل فيه من محمد بن كريب وهو القرشي، لئنه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: شيخ لا يحتج بحديثه، يكتب حديثه.

وقال ابن عدي - بعد أن ساق له جملة من الأحاديث منها هذا -: «مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

«الجرح والتعديل» (٦٨/٨)، «الكامل» (٢٥١/٦)، «التقريب» (ص٨٩١).

فحديثه في الشواهد حسن، ويشهد له حديث أبي مسعود البصري في أول التخرين فهو يتقوى به وهو حسن لغيره إن شاء الله.

(٢) يعني أصحاب السنن، فقد أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الأدب، باب في المشورة (ص٩٢٨)، (ح٥١٢٨) من طريق شيبان، والنسائي في «سننه الكبرى» (ح٦٥٨٣)، من طريق أبي حمزة السكري والترمذي في «جامعه»، كتاب الأدب، باب إن المستشار مؤتمن، (ص٦٣١)، (ح٢٨٢٢)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الأدب، باب المستشار مؤتمن، (ص٦١٩)، (ح٣٧٤٥). كلاهما من طريق شيبان بن عبدالرحمن.

ورواه أيضاً الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٦/١١)، (ح٤٢٩٢) من طريق عبيدالله بن عمرو، والبزار في «مسنده» (ح٨٦٥٤)، والحاكم في «المستدرک» (١٣١/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٢/١٠). من طريق شيبان كلهم من طريق عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقال الترمذي إنه: «حسن غريب»^(١).

وعن أبي الهيثم بن التيهان^(٢)، وأم سلمة^(٣)، وآخرين^(٤).

= والحديث صحيح سبق تخريجه عند الكلام على حديث جابر بن سمرة.
(١) في النسخة التي عندي طبعة إحياء التراث العربي «حسن» (ح ٢٨٢٢)، وكذلك ط. «المعارف» (ص ٦٣١). وما ذكره المؤلف يوافق ما في «تحفة الإشراف للمزي» (٤٦٧/١٠).

(٢) هو: أبو الهيثم بن التيهان - بفتح المثناة الفوقانية مع كسر الياء - بن مالك بن عتيك بن عمرو بن عبدالأعلم بن عامر بن زعوراء الأنصاري الأوسي، ويقال التيهان لقب، واسمه مالك وهو مشهور بكتبه، شهد المشاهد كلها. «الإصابة» (١٣/٦٥).

وحديثه أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/١٨١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/٥٨٦)، (ح ١١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٢٥٨)، (ح ٥٧٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص ١٨)، (ح ٢٢) كلهم من طريق محمد بن بشر العبدي عن داود بن أبي عبدالله أخو شقيق بن أبي عبدالله مولى الحسن بن أبي عبدالله بن أبي طالب: حدثني عبدالرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان عن جدته عن أبي الهيثم بن التيهان مرفوعاً بلفظ الترجمة تماماً.

وداود بن أبي عبدالله قد اضطرب في هذا الحديث، فرواه عنه محمد بن بشر العبدي وهو ثقة حافظ بالإسناد السابق فجعله من حديث أبي الهيثم. وخالفه وكيع فرواه عن داود بن أبي عبدالله عن ابن جدعان عن جدته عن أم سلمة مرفوعاً به.

رواها من طريق وكيع الترمذي في «جامعه» (ص ٦٣١)، (ح ٢٨٢٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/٣٣٣)، (ح ٦٩٠٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/٣٧٦)، (ح ٨٩٠).

وكلا الراويين عنه من الحفاظ الثقات والإسناد إليهم أيضاً ثقات.

فالحمل فيه على داود؛ فهو الذي اضطرب فيه ولم يقم إسناد.

وقد ضعفه البخاري بقوله: «مقارب الحديث»، ووثقه ابن حبان، وقال الحافظ: مقبول.

يعني: إذا توبع وإلا فهو لين الحديث.

وحديث أم سلمة استغربه الترمذي بقوله: «هذا حديث غريب من حديث أم سلمة». «الجامع» (ص ٦٣١).

فالحديث لا يصح من وجهيه فهو مضطرب والله أعلم.

(٣) انظر: الإحالة السابقة.

(٤) يروى أيضاً من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٣٤٩)، (ح ٢١٩٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص ٢٠)، (ح ٢٩) كلاهما من طريق =

قال^(١): «وأراد ﷺ أن من أفضى إليك سره وأمنك على ذات نفسه فقد جعلك بموضع نفسه، فيجب عليك أن لا تشير عليه إلا بما تراه صواباً؛ فإنه كالأمانة للرجل الذي لا يأمن على إيداع ماله إلا الثقة في نفسه، والسر الذي ربما كان في إذاعته تلف النفس أولى بأن لا يجعل إلا عند الموثوق به».

١٠٣٠ حديث: «المسجد بيت كل تقي».

الطبراني^(٢)،

= عبدالرحمن بن عنبسة البصري قال: نا موسى بن داود الضبي عن المطلب بن زياد عن عبيد المكتب عن المسيب بن نجبة عن علي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: المستشار مؤتمن، فإذا استشير فليشر بما هو صانع لنفسه. قال الطبراني: «لم يروه إلا عبدالرحمن بن عنبسة؛ وهو حديث غريب». وهو علته؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤١٧/٣) بقوله: مولى بني هاشم، روى عن عبدالرحمن بن محمد عن جدته عن أم سلمة عن النبي ﷺ، روى عنه أبو أسامة. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وبه ضعف الهيثمي الحديث فقال: «لم أعرفه وبقية رجاله ثقات». «المجمع» (١٨١/٨).

والجملة الأولى منه حسنة بالشواهد المتقدمة.

(١) أي: العسكري.

(٢) في «المعجم الكبير» (٢٥٤/٦)، (ح ٦١٤٣) لکنی لم أره من هذا الطريق عنده وإنما: أخرجه الطبراني من طريق صالح المري: ثنا أبو مسعود الجريري عن أبي عثمان (النهدي) قال:

كتب سلمان إلى أبي الدرداء: يا أخي ليكن المسجد بيتك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسجد بيت كل تقي...».

ورواه أيضاً من هذا الوجه البزار في «المسند» (٥٠٦/٦)، (ح ٢٥٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٦/٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٨/١)، (ح ٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨١/٤)، (ح ٢٦٨٩).

قال أبو نعيم: غريب من حديث صالح لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

وصالح هو ابن بشير المري، جرحه البخاري جرحاً شديداً بقوله: منكر الحديث.

وقال الفلاس: منكر الحديث جداً؛ يحدث عن قوم ثقات بأحاديث مناكير.

وقال النسائي: متروك.

وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات ينكرها الأئمة =

والقضاعي^(١)، من حديث محمد بن واسع قال: كتب أبو الدرداء إلى سلمان: أما بعد يا أخي فاغتنم صحتك وفراغك قبل أن ينزل بك من البلاء ما لا يستطيع أحد من الناس رده، ويا أخي اغتنم دعوة المؤمن المبتلى، ويا أخي وليكن المسجد بيتك؛ فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكره...

وله شواهد أودعتها بعض التصانيف^(٢) منها: ما عند أبي نعيم في الحلية^(٣)

= عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والامتون، وعندي مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط. فمثله لا يحتمل تفرده ألبتة، بل ولا في المتابعات والشواهد؛ فهو منكر الحديث. انظر: «الكامل» (٦٠/٤)، «تهذيب التهذيب» (١٨٩/٢). وسيأتي له وجه آخر لكنه ضعيف أيضاً.

(١) الشهاب (٧٧/١)، (ح ٧٢). من طريق محمد بن مقdam الصغاني عن محمد بن واسع قال: كتب أبو الدرداء إلى سلمان: أما بعد... فذكر الحديث وفيه لفظ الترجمة. وأخرجه من هذا الوجه البيهقي في «الشعب» (١٩٥/١٣)، (ح ١٠١٤٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٥٣/٤٧)

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٥٧٥٣)، وابن أبي عمر في «مسنده» «المطالب العالية» (٥٦١/٣)، (ح ٣٧٣) كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن رجل عن محمد بن واسع به.

ورواه هناد في الزهد أيضاً (ص ٤٧١)، (ح ٩٥١) لكن عن إسماعيل عن محمد بن واسع به. ولم يذكر الوساطة.

والأسانيد كلها ضعيفة من أجل الانقطاع؛ فإن محمد بن واسع لم يسمع أحداً من الصحابة كما قال ابن المديني.

انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٧١)، «تهذيب الكمال» (٥٧٦/٢٦).

(٢) ينظر: «فتح المغيـث» (٢٥٢/٣).

(٣) (١٢٣/٥).

ويروى قريب منه عن عمر بن الخطاب عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ١٣٣١٨) قال: حدثنا أبو أسامة عن مسعر عن الوليد بن العيزار عن عمرو بن ميمون عن عمر قال: المساجد بيوت الله في الأرض، وحق على المزور أن يكرم زائره.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٩/٤) من طريق سفيان عن مسعر به.

وسنده صحيح.

ويروى أيضاً عن سلمان الفارسي، أخرجه هناد في «الزهد» (ص ٤٧١)، برقم (٩٥٢):

حدثنا أبو معاوية عن داود بن أبي هند عن أبي عثمان عن سلمان قال: من توضأ =

عن أبي إدريس الخولاني من قوله: «المساجد مجالس»^(١) الكرام.

١٠٣١ حديث: «مسح العينين بباطن أنملتي السبابتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن أشهد أن محمداً رسول الله مع قوله أشهد أن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً».

ذكره الديلمي في «الفردوس»، من حديث أبي بكر الصديق أنه لما سمع قول المؤذن: «أشهد أن محمداً رسول الله» قال: هذا، وقَبَّل باطن الأنملتين السبابتين ومسح عينيه. [ل/١٧٠/ب] فقال ﷺ: «من فعل مثل ما فعل خليلي فقد حلت عليه»^(٢) شفاعتي». ولا يصح^(٣).

وكذا ما أورده أبو العباس أحمد بن أبي بكر الرّداد اليماني المتصوف^(٤) في كتابه «موجبات الرحمة وعزائم المغفرة»^(٥) بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه،

= فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد كان لله زائراً، وحق على المزور أن يكرم زائره. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٥٣٧٠) من طريق عاصم عن أبي عثمان به. وسنده صحيح.

(١) في (ز): «مساجد» وهو خطأ ظاهر. (٢) في (م): «له». (٣) هو قول ابن طاهر كما في التذكرة؛ كما أفاد بذلك الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٣٩/١).

وقد رجعت للتذكرة لابن طاهر فلم أر الحديث فيه؛ فلعلها سقطت من النسخة المطبوعة، والله أعلم.

ونقل القاري حكم السخاوي على أنه «لا يصح من المرفوع في هذا شيء» وأقره. المصنوع في «معرفة الحديث الموضوع» (ص ١٦٩).

وأورد الحديث الألباني في «الضعيفة» (١/١٧٣)، (ح ٧٣) وقال: لا يصح؛ بعد أن عزاه للديلمي بلا سند.

وقد أورد المؤلف بعض الآثار والأحاديث والقصص كما ستره، لكن قال في آخرها: ولا يصح في المرفوع من كل هذا شيء.

(٤) هو: أحمد بن أبي بكر بن محمد الشهاب أبو العباس بن السراج، القرشي البكري التيمي المكي ثم الزبيدي، الصوفي ثم القاضي الشافعي، ويعرف بـ «ابن الرّداد» توفي سنة (٨٢١هـ) «الضوء اللامع» (١/٢٦٠).

(٥) لم أقف على كتابه.

عن الخضر عليه السلام أنه من قال حين يسمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله مرحباً بحبيبي وقره عيني، محمد بن عبدالله عليه السلام ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه لم يعم ولم يرمد أبداً».

ثم روى بسند فيه من لم أعرفه، عن أخي الفقيه محمد بن البابا^(١)، فيما حكى عن نفسه أنه هبت ريح فوقعت منه حصاة في عينه وأعياء خروجها، وآلمته أشد الألم، وأنه لما سمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله، قال ذلك، فخرجت الحصاة من فوره.

قال الرداد: «وهذا يسير في جنب فضائل الرسول عليه السلام».

وحكى الشمس محمد بن صالح المدني إمامها وخطيبها^(٢)، في «تاريخه»^(٣) عن المجد أحد القدماء من المصريين^(٤) أنه سمعه يقول: «من صلى على النبي عليه السلام إذا سمع ذكره في الأذان وجمع أصبعيه المسبحة والإبهام وقبلهما ومسح بهما عينيه لم يرمد أبداً».

قال ابن صالح: «وسمعت ذلك أيضاً من الفقيه محمد بن الزرندي»^(٥)

(١) محمد بن عمر بن علي المحب بن السراج، الحلبي الأصل، القاهري الحنفي، خادم ناصر الدين بن عشائر يعرف: بـ (ابن البابا) ذكره شيخنا في «معجمه» وقال: إنه اشتغل بالعلم وذكر لي أنه حضر دروس البهاء بن عقيل، ومهر في الفقه توفي سنة (٨١٩هـ)، «الضوء اللامع» (٢٥١/٨).

(٢) هو: محمد بن صالح بن إسماعيل المدني، المقرئ، شمس الدين، ولد سنة (٧٣٠هـ)، سمع على الزبير بن علي الأسواني والجمال المطري، وقرأ بالروايات وأجاز له الرضي الطبري وابن مخلوف وعمر العيني، وكان عارفاً بالقراءات، فاضلاً خطب بالمسجد النبوي وأم به. مات في المحرم سنة ٧٨٥. «الدرر الكامنة» (٢٠٠/٥)، «التحفة اللطيفة» (٥٨٣/٣).

(٣) لم أقف عليه، واسمه (تاريخ المدينة) ذكره الحافظ السخاوي في ترجمة ابن صالح المدني هذا، وقال: «طالعه ونقلت منه». انظر: «التحفة اللطيفة» (٥٨٣/٣).

(٤) لم أعرف المجد هذا.

(٥) محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الزرندي الشافعي، بهاء الدين بن محب الدين، ولي قضاء المدينة بالطاعون في القاهرة. «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٣٧٠/٧). وقع في (م) الزندي.

عن بعض شيوخ العراق أو العجم أنه يقول عندما يمسح عينيه: صلى الله عليك يا سيدي يا رسول الله، يا حبيب قلبي ويا نور بصري ويا قرة عيني، وقال لي كل منهما: منذ فعله لم ترمد عيني.

قال ابن صالح: «وأنا والله الحمد والشكر منذ سمعته منهما استعملته فلم ترمد عيني، وأرجو أن عافيتهما تدوم، وأني^(١) أسلم من العمى إن شاء الله».

قال: «وروي عن الفقيه محمد بن سعيد الخولاني^(٢) قال: أخبرني الفقيه العالم أبو الحسن علي بن محمد بن حديد الحسيني^(٣) أخبرني الفقيه^(٤) الزاهد البلالي^(٥) عن الحسن عليه السلام^(٦) أنه قال: من قال حين يسمع المؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله مرحباً بحبيبي وقرة عيني محمد بن عبد الله عليه السلام، ويقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه، لم يعم^(٧) ولم يرمد».

وقال الطاووسي^(٨) أنه سمع من الشمس محمد بن أبي نصر البخاري (خواجه)^(٩) حديث: «من قبل عند سماعه من المؤذن كلمة الشهادة ظفري إبهاميه ومسهما على عينيه، وقال عند اللمس: اللَّهُمَّ احْفَظْ حَدَقَتِي وَنَوْرَهُمَا بِبِرْكَهَ حَدَقَتِي مُحَمَّدٌ عليه السلام [ل/١٧١/أ] ونورهما لم يعم^(١٠)».

(١) في (م): «وأن».

(٢) لم أظفر له بترجمة.

(٣) لم أعرفه.

(٤) لم يعم سقطت من (ز).

(٥) لم أعرفه.

(٦) لم يعم سقطت من (ز).

(٧) هو: لقب لجماعة من أهل العلم، مترجمون في الضوء اللامع، والأقرب هنا اثنان:

أحمد بن عبد الله بن عبد القادر نور الدين أبو الفتوح بن الجلال أبي الكرم بن

أبي الفتوح بن أبي الخير الطاووسي نسبة لطاووس الحرمين، الأبرقوهي الأصل،

الشيрази، الشافعي. «الضوء» (٣٦٠/١).

والآخر: عبد الرحمن بن أبي الفتوح عبد القادر بن أبي الخير عبد الحق الأبرقوهي

الطاووسي. «الضوء» (١١٧/٤).

(٨) محمد بن أبي نصر الشمس البخاري ويعرف بخواجه. وذكر المؤلف قصته مع

الطاووسي في «الضوء اللامع» (٦٨/١٠). ووقع في جميع النسخ (خواجه) والتصويب

من مصدر ترجمته.

(٩) وهو حديث باطل كما قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦٨/١٠).

ولا يصح في المرفوع من كل هذا شيء.

١٠٣٢ حديث: «المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في حرية أو ردة».

الدليمي عن ابن عمرو بلا سند مرفوعاً^(١).

وهو عند ابن أبي شيبة^(٢) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ابن عمرو به.

(١) لم يتيسر لي الوقوف عليه في المسند المخطوط لابن الدليمي وهو في الفردوس بمأثور الخطاب (١٩٢/٤ ح ٦٥٩٤).

وليس فيه (أو ردة).

(٢) في «المصنف» (ح ٢١٠٤٢). حجاج عن عمرو بن شعيب به.

وليس فيه (أو ردة).

وسنده ضعيف فيه الحجاج وهو ابن أرطاة ضعيف مدلس وقد عنعن.

قال عنه أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع ولا يحتج بحديثه. وضعفه الدارقطني بقوله: ضعيف لا يحتج به.

وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال الحافظ: صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقال في «المطالب العالية» (٧٠٩/٤): ضعيف..

انظر: «الجرح والتعديل» (١٤٥/٣)، «الكامل» (٢٢٣/٢)، «تهذيب الكمال» (٤٢٠/٥)، «التقريب» (ص ٢٢٢).

فالحديث ضعيف غير ثابت بهذا اللفظ.

لكن روى أحمد في «المسند» (٥٣١/١١)، (ح ٦٩٤٠) عن حجاج بهذا السند لفظاً يقرب من لفظ الترجمة من حيث المعنى وهو: لا تجوز شهادة خائن، ولا محدود في الإسلام، ولا ذي غمر على أخيه.

وتابعه آدم بن فائد والمثنى بن الصباح عند البيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٥/١٠).

قال المثنى «ولا موقوف على حد» بدل «ولا محدود في الإسلام».

لكن قال البيهقي: آدم بن فائد والمثنى بن الصباح لا يحتج بهما، وروي من أوجه ضعيفة عن عمرو.

ومن روى من الثقات هذا الحديث عن عمرو لم يذكر فيه المجلود والله أعلم.

قلت: يقصد بقوله: «ومن روى من الثقات... هو: سليمان بن موسى؛ فقد خالفهم =

ويروى عن عمر من قوله، أخرجه الدارقطني من طريق أبي المليح قال: كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى: «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة فافهم، وآس^(١) بين الناس في مجلسك، والفهم الفهم فيما يختلج في صدرك ما لم يبلغك في الكتاب والسنة، واعرف الأشباه والأمثال...» إلى أن قال: «المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مُجَرَّباً^(٢) في شهادة زور، أو ظَنِيناً في ولاء أو قرابة، إن الله تعالى تولى عنكم السرائر، ودفع عنكم بالبينات»^(٣).

- = في لفظه وهو: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت، وتجاوز شهادته لغيرهم».
- أخرج الحديث من طريقه عبدالرزاق في «المصنف» (٣٢٠/٨)، (ح ١٥٣٦٤) وعنه أحمد في «المسند» (٥٠١/١١)، (ح ٦٨٩٩)، وأبو داود في «سننه» (ص ٦٤٦)، (ح ٣٦٠٠).
- قال أبو داود: الغمر: «الحقد والشحناء، والقانع: الأجير التابع مثل الأجير الخاص».
- وسليمان بن موسى هو القرشي الأموي ثقة فقيه؛ وثقه ابن معين وابن سعد، وقال ابن عدي: ثبت صدوق.
- انظر: «طبقات ابن سعد» (٤٥٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٩٢/١٢).
- فروايته هي المحفوظة ورواية من خالفه بالزيادة منكورة.
- (١) في الأصل: «وواس» وفي (د): «واسي» والمثبت من (ز) و(م) وهو الموافق لما في المصدر. ومعناها: سوء بينهم.
- ومن معانيها: أي: اجعل كل واحد منهم أسوة خصمه. وقيل أيضاً: المشاركة والمساهمة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (١١١/١) و(١٠٧/١).
- (٢) في الأصل و(ز): «مجزياً» والمثبت من (د) و(م) وهو الموافق لما في المصدر.
- (٣) «سنن الدارقطني» (٣٦٧/٥)، (ح ٤٤٧١) من طريقين:
- الأول: من طريق عبيدالله بن أبي حميد الهذلي عن أبي المليح الهذلي قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري. به.
- وهو بهذا السند لا يصح؛ فإن عبيدالله ضعيف جداً؛ قال عنه البخاري: يروي عن أبي المليح عجائب.
- وقال عنه في موضع آخر: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم الرازي.
- وقال النسائي: متروك.

١٠٣٣ حديث: «المسلمون على شروطهم، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً».

أبو داود^(١)، وأحمد^(٢)، والدارقطني^(٣)،

= واعتمده ابن حجر في التقریب.

انظر: «التاريخ الأوسط» (٤٢/٢)، «الجرح والتعديل» (٣١٣/٥)، «تهذيب التهذيب» (٨/٣)، «التقریب» (ص ٦٣٧).

لكن رواه الدارقطني من طريق آخر في «سننه» (٣٦٩/٥)، (ح ٤٤٧٢)، والبيهقي «الصغرى» (٤٧/٩)، (ح ٤١٨١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٩٢/١)، (ح ٥٣٥) من طرق عن سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي قال: أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتاباً وقال: هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنه: أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة...

وهذا الأثر رجاله ثقات وسنده صحيح.

وسعيد بن أبي بردة حتى ولو لم يسمع من عمر ولا من جده أبي موسى كما في «جامع التحصيل» (ص ١٨١) إلا أن روايته هنا في حكم المتصل على أنها وجادة صحيحة كما يظهر من السياق، وهي نوع من أنواع التحمل المعتبر. وقد جاء عند الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٩٢/١)، (ح ٥٣٥) أن أبا موسى قد أوصى إلى أبي بردة بكتبه.

وأبو بردة هو والد سعيد وقد روى عنه أيضاً.

ولذا صححه الألباني في «الإرواء» (٢٤١/٨) فقال: هذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، لكنه مرسل؛ لأن سعيد بن أبي بردة تابعي صغير روايته عن عبدالله بن عمر مرسلة فكيف عن عمر.

لكن قوله: «هذا كتاب عمر» وجادة، وهي وجادة صحيحة من أصح الوجادات، وهي حجة.

(١) في «سننه»، كتاب، باب في الصلح (ص ٦٤٤)، (ح ٣٥٩٤).

(٢) في «المسند» (٣٨٩/١٤)، (ح ٨٧٨٤).

(٣) في «سننه» (٤٢٦/٣)، (ح ٢٨٩٠).

وهؤلاء الأئمة لم يرووه بلفظ الترجمة سواء، وإنما اقتصر بعضهم على جزء منه، وبعضهم بتمامه.

والحديث مداره على سليمان بن بلال وعليه اختلف الثقات في متنه زيادة ونقصاً وبيان ذلك:

= أن رواية أبي داود رواه من طريقين عن سليمان بن بلال:

= الأول: من طريق عبدالله بن وهب: أخبرني سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: المسلمون على شروطهم والصلح جائز بين المسلمين.

وهي عند الدارقطني في السنن (٤٢٦/٣)، (ح ٢٨٩٠).

وتابع عبدالله بن وهب منصور بن سلمة الخزاعي وهو ثقة ثبت أيضاً عند أحمد في المسند. بسنده ومثله ولم يذكر (المسلمون على شروطهم).

وهذه الزيادة - المسلمون على شروطهم - التي لم تذكر هي زيادة سليمان بن داود؛ نص على ذلك أبو داود في «سننه» (ح ٣٥٩٤).

فكانه كان يرويه مختصراً ومرة بتمامه.

والطريق الثاني: رواه مروان بن محمد الطاطري عن سليمان بن بلال عن كثير بن زيد به بلفظ: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

ولم يذكر: المسلمون على شروطهم.

رواه أبو داود في «سننه» (ح ٣٥٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٨/١١)، (ح ٥٠٩١).

وهذه الألفاظ التي زادها الثقات ليس فيها منافاة لزياداتهم على بعض.

وعلى كل فإن مدار هذا الحديث على سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة.

وسليمان بن بلال ثقة وشيخه كثير متكلم فيه من جهة حفظه؛ ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أحمد: ما أرى به بأساً، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين.

وقال ابن عدي: لم أر به بأساً، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٠/٧)، «الكامل» (٦٧/٦)، «تهذيب الكمال» (١١٣/٢٤).

ويشهد له مرسل قوي الإسناد وهو مرسل عطاء بن أبي رباح بلفظ: «المسلمون عند شروطهم». كما قال الحافظ ابن حجر وقد أورده المؤلف في آخر الشواهد لهذا

الحديث فانظر تخريجه هناك.

ومن شواهد ما رواه الدارقطني من طريق آخر في «سننه» (٣٦٩/٥)، (ح ٤٤٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٥/٦) من طريقين عن سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي

قال: أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتاباً وقال: هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنه:

أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة... في وصية طويلة.

وفيه: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً».

وهو صحيح كما قدمت عند الكلام عليه تحت حديث «المسلمون عدول...».

من حديث الوليد بن رباح^(١) عن أبي هريرة به مرفوعاً.
وصححه الحاكم^(٢).

وله شاهد عند إسحاق بن راهويه^(٣) والدارقطني^(٤) والحاكم^(٥) من

(١) الوليد بن رباح المدني، صدوق، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة خلت د ت ق.
«التقريب» (١٠٣٨).

(٢) لم يصرح الحاكم بتصحيح الحديث بل قال: رواة هذا الحديث مدنيون ولم يخرجاه.
فتعقبه الذهبي بقوله: لم يصححه؛ وكثير ضعفه النسائي ومشاه غيره.
لكن لعل السخاوي فهم من قول الحاكم «ولم يخرجاه» أنه يلزم الشيخين بإخراج
الحديث؛ وإلزامه مبني على تصحيحه الحديث.
(٣) لم أره فيه وهو ناقص.

لكن رواه الطبراني من طريقه في «المعجم الكبير» (٢٢/١٧)، (ح ٣٠) قال إسحاق:
ثنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده
مرفوعاً بلفظ: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً وأحل حراماً»، والصلح
جائز بين الناس إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.
(٤) في «سننه» (٤٢٦/٣)، (ح ٢٨٩٢). باللفظ الذي ذكره المؤلف.
(٥) «المستدرک» (١٠١/٤). بلفظ إسحاق بن راهويه.

وأخرجه أيضاً الترمذي في «جامعه» (ص ٣١٨)، (ح ١٣٥٢)، وابن ماجه في «سننه»
(ص ٤٠٢)، (ح ٢٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٥/٦) كلهم من طرق عن كثير بن
عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده به مرفوعاً.
قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وليس كما قال؛ فكثير هذا متروك الحديث؛ ورمي بالكذب. وقد سبق في حرف
اللام. برقم (٩٢٩).

وتصحيح الترمذي لهذا الحديث عده العلماء من تساهله؛ قال الذهبي في «الميزان»
(٤٠٧/٣) في ترجمة كثير: وأما الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين
المسلمين» وصححه، فهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.

بل نقل ابن الملقن في «البدر المنير» (٦٨٧/٦) حكم الترمذي وتعقبه بقوله: بل وإيه
بمرة، بسبب كثير هذا.

وقد اعتذر ابن حجر للترمذي فقال: صححه الترمذي وأنكروا عليه؛ لأنّ راويه كثير بن
عبدالله بن عمرو بن عوف ضعيف، وكأنه اعتبره بكثرة طرقه. انظر: «بلوغ المرام»
(ص ١٨٩).

وبالجملة فالطريق هذا ضعيف جداً لا يتقوى.

حديث كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني^(١) عن أبيه^(٢) عن جده^(٣) مرفوعاً ولفظه: «المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً». وفي الباب عن أنس عند الحاكم^(٤) وعن رافع بن خديج عند الطبراني^(٥).

(١) المدني، ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، من السابعة. رد ق. «التقريب» (ص ٨٠٨).

(٢) عبدالله بن عمرو بن عوف بن زيد المزني المدني، والد كثير، مقبول، من الثالثة. رد ق. «التقريب» (ص ٥٣١).

(٣) عمرو بن عوف بن زيد بن ملحمة ويقال: مليحة المزني، أبو عبدالله أحد البكائين، وجاءت عنه عدة أحاديث من رواية كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وكثير ضعفه، وقال ابن سعد: كان قديم الإسلام. «الإصابة» (٤٣٤/٧).

(٤) «المستدرک» (٥٠/٢).

ورواه الدارقطني في «سننه» (٤٢٧/٣)، (ح ٢٨٩٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٩/٧) كلهم من طريق عبدالرحمن بن عبدالعزیز الجزري عن خصيف: حدثني عطاء بن أبي رباح عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق من ذلك.

وسنده ضعيف جداً عبدالرحمن الجزري اتهمه أحمد.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن عدي: سائر أحاديثه ليس لها أصول ولا يتابعه الثقات عليها.

قال ابن حجر: إسناده واه. «التلخيص الحبير» (٦٤/٣).

ثم إن خُصِّيفَ بن عبدالرحمن هذا خولف؛ وهو سيئ الحفظ خلط بآخرة مع صدقه كما في «التقريب» (ص ٢٩٧).

خالفه عبدالملك بن ميسرة وهو ثقة فرواه عن عطاء مرسلاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٢٢٤٥٤) بسند رجاله ثقات.

وقال ابن حجر: مرسل قوي. كما في تغليق التعليق (٢٨٢/٣).

وسأيت في آخر ما ذكره المؤلف من الشواهد.

وعليه فهو المحفوظ، وأما ما عده من الوصل فمكرر لا يصح.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣١٨/٣)، «الكامل» (٢٨٩/٥)، «ميزان الاعتدال»

(٦٣١/٢).

(٥) في «المعجم الكبير» (٢٧٥/٤)، (ح ٤٤٠٤).

وأخرجه الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (ص ١٧٧) كلاهما من طريقين عن جبارة بن المغلس: ثنا قيس بن الربيع عن حكيم بن جببر عن عباية بن رفاع: عن رافع بن =

وعن^(١) ابن عمر عند البزار^(٢).

= خديج قال: قال رسول الله ﷺ: المسلمون عند شروطهم. زاد الطبراني: فيما أحل.

والحديث بهذا السند أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٧١/٤) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه حكيم بن جبير وهو متروك، وقال أبو زرعة: محله الصدق إن شاء الله. لكن جبارة أشد منه ضعفاً؛ قال عنه أحمد: بعض أحاديثه موضوعة مكذوبة. وقال البخاري: حديثه مضطرب.

وقال ابن عدي: في بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عليه غير أنه كان لا يعتمد الكذب؛ إنما كانت غفلة فيه، وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري. وقال الدارقطني: متروك.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٧٠/١) «التاريخ الأوسط» (٣٤٥/٢)، «الكامل» (١٨٠/٢)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص ٢٠)، برقم (٧١). فالحديث بهذا السند واه.

(١) في الأصل و(ز): «عند» والتصويب من (د) و(م).

(٢) في «مسنده» (ح ٥٤٠٨).

وأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٤٨/٤) كلاهما من طريق محمد بن الحارث: حدثني محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: المسلمون على شروطهم ما وافق الحق.

قال العقيلي عقبه: وهذا يروى بإسناد أصح من هذا بخلاف هذا اللفظ.

قلت: يشير بذلك إلى حديث أبي هريرة الذي سبق في مطلع التخريج.

ويشير أيضاً إلى ضعف هذا الحديث كما يدل عليه قوله: «إسناد أصح من هذا».

وهذا الحديث ساقه في ترجمة محمد بن الحارث بعد أن نقل عن ابن معين قوله: بصري ليس بشيء.

وهذا الحديث من منكراته؛ لا سيما روايته عن ابن البيلماني؛ قال الفلاس: محمد بن الحارث الحارثي روى عن ابن البيلماني أحاديث منكراً؛ متروك الحديث.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً.

وقال الذهبي: ضعفه. وأورد له هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» (٥٠٤/٣).

انظر: «الكامل» (١٧٦/٦)، «المجروحين» (٢٩٣/٢).

ويقرب منه حال شيخه في هذا الحديث وهو محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني الكوفي.

= لا سيما في روايته عن أبيه عن ابن عمر.

وعن عطاء قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمنون عند شروطهم». أخرجه ابن أبي شيبة^(١).
 وكلها فيها مقال^(٢) وأمثلها أولها^(٣)؛ وقد علقه البخاري جزماً به؛ فقال في الإجارة^(٤): «وقال النبي ﷺ: المسلمون عند شروطهم». فهو صحيح على ما تقرر في علوم الحديث^(٥).

- = قال العقيلي: روى عنه محمد بن الحارث مناكير.
 وقال ابن حبان: يروى عن أبيه، روى عنه أهل البصرة، كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها، حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب.
 بل قال الحاكم: روى عن أبيه عن ابن عمر المعضلات.
 وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي والساجي: منكر الحديث.
 انظر: «المجروحين» (٢/٢٦٤)، «تهذيب الكمال» (٥٩٤/٢٥)، «تهذيب التهذيب» (٦٢٣/٣).
 فالسند واه بمرة.
 (١) في «المصنف» (٢٢٤٥٤) قال: حدثنا يحيى بن أبي زائدة: ثنا عبد الملك عن عطاء قال: بلغنا أن النبي ﷺ: وذكره...
 وأورده الحافظ في «تغليق التعليق» بهذا السند وقال: قوي الإسناد. (٢٨٣/٣).
 وروي موصولاً ولا يصح بل هو منكر؛ انظر الكلام عليه عند حديث أنس عند الحاكم.
 فالمرسل هو المحفوظ؛ وقد قواه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢٨٢/٣).
 ولم يكتف بذلك فقد جعل الشواهد التي قبلها مقوية له أيضاً فقال: «مرسل قوي الإسناد يعضده ما قبله».
 وعلى كل فهو من الشواهد التي تقوي حديث أبي هريرة.
 (٢) فهي ضعيفة جداً لم يسلم منها إلا حديث أبي هريرة ومرسل عطاء هذا.
 (٣) يعني حديث أبي هريرة وهو في مطلع التخريج.
 (٤) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأساً وقال ابن عباس لا بأس أن يقول بع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك.
 وقال ابن سيرين إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك أو بيني وبينك فلا بأس به.
 وقال النبي ﷺ «المسلمون عند شروطهم» (٩٢/٣).
 (٥) وهو أن ما علقه البخاري في «صحيحه» بصيغة الجزم كـ (قال) أو (روى) فإنه يفيد =

وهو في المصراة والرد بالعيب من «تخريج الرافعي»^(١) كَتَبَهُ^(٢).

١٠٣٤ **حديث:** «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه»^(٣) الحديث.

وفيه: «ومن كان في حاجة أخيه...»^(٤) متفق عليه عن ابن عمر به مرفوعاً^(٥).

ورواه أبو يعلى عن أبي هريرة بزيادة: «ولا يحقره، حسب المسلم من الشر أن يحقر أخاه المسلم»^(٦).

والثعلبي^(٧).....

= صحته إلى من علقه عنه وينظر في من أبرز من رجاله. وانظر مقدمة الحافظ لكتابه تغليق التعليق (٨/١).

وهذه الجملة سقطت من (م).

(١) انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٥٢٥/٦)، و«التلخيص الحبير» (٦٣/٣). كلاهما في: باب المصراة والرد بالعيب.

(٢) زيادة من (ز).

(٣) وقع في الأصل و(د): «ولا يشتمه»، وأما في صحيح البخاري ومسلم «ولا يسلمه» بدل «يشتمه».

(٤) تتمته «كان الله في حاجته».

(٥) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه (١٢٨/٣)، (ح ٢٤٤٢).

و«صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (١٩٩٦/٤)، (ح ٢٥٨٠).

(٦) لم أره في «مسنده» ولا في «معجمه» ولا في الكتب التي خرجت زوائده، وهو عند مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله (١٩٨٦/٤)، (ح ٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً وفيه: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى ها هنا - ويشير إلى صدره - ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه».

(٧) في تفسيره «الكشف والبيان» (٧٩/٩).

وهو ضعيف منكر بهذا السياق فإن المعروف عن أبي هريرة بغير هذا السياق كما عند مسلم في «صحيحه». وقد تفرد إسماعيل بن رافع المدني به ولم يتابع عليه.

وهو ضعيف واه؛ ضعفه بعض الأئمة وتركه آخرون.

من رواية إسماعيل بن رافع^(١) عن سعيد^(٢) عن أبي هريرة به مرفوعاً بلفظ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يعيبه، ولا يتناول عليه في البنيان فيستر [ل١٧١/ب] عليه الريح إلا بإذنه، ولا يؤذيه بقتار قدره إلا أن يغرف له منها، ولا يشتري لبنه فاكهة فيخرجون بها إلى صبيان جاره ثم لا يطعمونهم منها» وإسناده ضعيف.

وقد تكلمت عليه في بعض تصانيفي^(٣). ومسلم^(٤) والطبراني^(٥)، عن

= قال عنه ابن سعد وأحمد: ضعيف.

وقال أبو حاتم منكر الحديث، وقال النسائي وعلي ابن الجند والدارقطني: متروك.

وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء.

وقال الذهبي: ضعيف واه.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٦٨/٢)، «الكامل» (٢٨٠/١)، «تهذيب التهذيب» (١٤٩/١)، «الكاشف» (٢٤٥/١).

وبالجملة فمثله لا يحتمل تفرد سيماء وقد جاء بالفاظ في حديث أبي هريرة لم يأت بها غيره، فحديثه هذا ضعيف جداً.

وقد ضعف المؤلف سنده.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٥٨).

(٢) كذا في جميع النسخ، وأما في تفسير الثعلبي (ابن أبي سعيد). وهو المقبري واسمه سعيد بن أبي سعيد كيسان وكلا التسميتين صحيحة.

(٣) لم أهتد إليه.

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على أخيه حتى يأذن أو يترك (١٠٣٤/٢)، (ح ١٤١٤). من طريق الليث وغيره عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن شماس أنه سمع عقبة بن عامر على المنبر يقول: إن رسول الله ﷺ قال: المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن إن يتنازع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر.

(٥) في «المعجم الكبير» (٣١٧/١٧)، (ح ٨٧٣) من طريق يحيى بن أيوب عن عبدالرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم إن باع من أخيه شيئاً فيه عيب إلا يبينه له».

ورواه ابن ماجه في «سننه» (ص ٣٨٥)، (ح ٢٢٤٦) من طريق يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول بلفظ: المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا يبينه له.

عقبة بن عامر مقتصراً على: «المسلم أخو المسلم»^(١) وزاد^(٢): «فلا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً يعلم فيه عيباً إلا بيته».

وأبو داود عن عمرو بن الأحوص^(٣) كذلك بدون الزيادة إلا أنه زاد: «فليس يحل لمسلم من مال أخيه شيء إلا ما أحل له من نفسه»^(٤).

وعن قيلة بنت مخزومة^(٥) بلفظ: «المسلم أخو المسلم يسعهما الماء

= وتابع يحيى بن أيوب ابنُ لهيعة عند أحمد في «المسند» (٦٥٣/٢٨)، (ح ١٧٤٥١).
والحديث صحيح بطريقه.

(١) يعني أنه اتفق مع الطبراني في هذا الشرط.

لكن وقع عند مسلم «المؤمن أخو المؤمن» بدل «المسلم أخو المسلم».

(٢) أي: أن رواية الطبراني وقعت فيها هذه الزيادة على مسلم.

(٣) عمرو بن الأحوص الجشمي، وهو من بني جشم بن سعد، له حديث في السنن الأربعة من رواية ابنه سليمان عنه أنه شهد حجة الوداع، وقد شهد اليرموك في زمن عمر. انظر: «الإصابة» (٣٢٧/٧).

(٤) حديث أبي عمرو بن الأحوص في حجة الوداع وفيه وصايا للنبي ﷺ، رواه أبو داود في «سننه»، كتاب البيوع، باب في وضع الربا. (ص ٦٠١)، (ح ٣٣٣٤)، لكن مختصراً وليس فيه هذا الذي عزاه له المؤلف.

ولعل سبب اختصاره أنه ذكر الشاهد منه في الباب وهو أن ربا الجاهلية كله موضوع. ورواه مطولاً - بما فيه هذا اللفظ الذي أورده المؤلف - الترمذي في «جامعه»، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة (ص ٦٩٢)، (ح ٣٠٨٧) كلاهما من طريقين عن زائدة عن شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو بن الأحوص: حدثنا أبي أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ وأثنى عليه وذكر ووعظ... وفيه: «ألا إن المسلم أخو المسلم فليس يحل لمسلم من أخيه شيء إلا ما أحل من نفسه».

قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

وله شاهد قوي من حديث أبي حميد الساعدي أخرجه أحمد في «المسند» (١٩/٣٩)، (ح ٢٣٦٠٥) وكذا البزار في «مسنده» (١٦٧/٩)، (ح ٣٧١٧) كلاهما من طريق سليمان بن بلال عن سهيل بن أبي صالح عن عبد الرحمن بن سعد الخدري عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً بلفظ: لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه.

قال البزار: وهذا الحديث قد روي نحو كلامه عن النبي ﷺ من وجوه بغير هذا اللفظ، ولا نعلم لأبي حميد طريقاً غير هذا الطريق، وإسناده حسن.

(٥) قيلة بالتحانية الساكنة بنت مخزومة العنبرية. انظر: «الإصابة» (١٣٨/١٤).

والشجر، ويتعاونان على الفتان»^(١).

والديلمى بلا سند عن علي بن شيبان بلفظ: «المسلم أخو المسلم، إذا لقيه حياه بالسلام»^(٢).

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٣٠٧)، (ح ٧٢٩) وعنه ابن زنجويه في «الأموال» (٢/٦٦٠)، (ح ١٠٩٠) ورواه أبو داود في «سننه» (ص ٥٥٢)، (ح ٣٠٧٠) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٦/١٥٠) ورواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/٩٣٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص ٣٤٢٨) جميعهم من طرق عن عبدالله بن حسان العنبري: حدثني جدائي صفية ودحية بنتا عليبة وكانتا ربيتي قيلة بنت مخزومة وكانت جدة أبيهما أنها أخبرتهما قالت: قدمنا على رسول الله ﷺ فذكرت قصة ومنها هذا اللفظ.

والحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، ومداره على عبدالله بن حسان العنبري ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكره بشيء، وقال الحافظ: مقبول.

«الجرح والتعديل» (٥/٤٠)، «التقريب» (ص ٤٩٩).

وجداته: دحية - مصفرة - قال عنها الحافظ: مقبولة (ص ١٣٥٣).
والأخرى صفية قال عنها أيضاً: مقبولة. (ص ١٣٦٠).

فالسند ضعيف بهذه العلل.

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/٩٢): وهذه قطعة من حديث طويل بقصتها، وصفية ودحية لا يعلم لهما حال، ولا قيلة جدة أبيهما أيضاً ممن صحت لها صحبة، وإنما تروى قصتها بهذا الطريق، والراوي لهذه القصة عن دحية وصفية وهو عبدالله بن حسان العنبري وهو أيضاً غير معروف الحال، وهما جداته، وكنيته أبو الجنيد، وهو تميمي، ولا أعلم أنه من أهل العلم، وإنما كان عنده هذا الحديث عن جدتيه، فأخذه الناس عنه: منهم أبو داود الطيالسي، والمقرئ، وأبو عمر الحوضي، وعبدالله بن سوار، وعلي بن عثمان اللاحقي، وحفص بن عمر، وعفان بن مسلم، وموسى بن إسماعيل، فما مثل هذا الحديث صُحِّح، فاعلم ذلك.

(٢) حرف الميم من المخطوط غير كامل.

ولم أقف عليه مسنداً عند غيره عن علي بن شيبان بل وقفت عليه من حديث علي بن فلان النميري أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٢٦١) من طريق أحمد بن عمرو بن واصل: نا فضيل بن سليمان عن عائذ بن ربيعة بن قيس النميري عن علي بن فلان بن عبدالله النميري قال: أتيت رسول الله ﷺ فسمعتة يقول: «المسلم أخو المسلم إذا لقيه حياه بالسلام يرد عليه ما هو خير منه، لا يمنع الماعون»، قلت: =

١٠٣٥ حديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما حرم الله».

متفق عليه عن ابن عمرو به مرفوعاً^(١)، وعن أبي موسى^(٢) ومسلم عن جابر^(٣).

وفي الباب عن أنس بزيادة: «والمؤمن من آمنه الناس»^(٤).

= يا رسول الله فما الماعون؟ قال: «الحجر، والحديد، والماء، وأشباه ذلك». وسنده ضعيف فيه علل:

أحمد بن عمرو بن واصل لم أقف له على ترجمة. وشيخه فضيل بن سليمان ضعيف من قبل حفظه ليس بالقوي وقد سبق في حديث «لو تفتح...».

وعائذ بن ربيعة قال عنه ابن أبي حاتم: لا يعرف. «الجرح والتعديل» (٥٧٢/٣).

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، (١١/١)، (٩) بلفظ الترجمة تماماً.

و«صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (٦٥/١)، (ح ٤٠).

لكنه اقتصر على الجملة الأولى من الترجمة دون الأخرى.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان. باب أي الإسلام أفضل (١٢/١)، (ح ١١). مقتصراً على الجملة الأولى منه.

«صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (٦٦/١)، (ح ٤٢) مقتصراً على الجملة الأولى منه.

(٣) «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (٦٥/١)، (ح ٤١). مقتصراً على الجملة الأولى منه.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٩/٢٠)، (ح ١٢٥٦١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ٥٨)، (ح ٢٨)، وأبو يعلى في «المسند» (١٩٩/٧)، (ح ٤١٨٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٦٤/٢)، (ح ٥١٠)، والحاكم في «المستدرک» (١١/١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٩/١)، (ح ١٨٢) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد ويونس بن عبيد وحميد عن أنس مرفوعاً بلفظ الترجمة، وفيه هذه الزيادة في أوله.

وإسناده صحيح رجاله ثقات، وابن جدعان وإن كان ضعيفاً فروايته مقرونة بثقتين وهما: يونس بن عبيد، وحميد الطويل.

وعن بلال^(١) وعمرو بن عبسة^(٢)، وفضالة بن عبيد^(٣)،

(١) هو: ابن الحارث المزني، أبو عبدالرحمن من أهل المدينة ثم تحول إلى البصرة، مات سنة (٦٠هـ) وله ثمانون سنة. انظر: «الإصابة» (١/٦٠٤).

وحديثه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٦٩)، (ح١١٣٧) وفي «الأوسط» (٤/١١٣)، (ح٣٧٤٥) وعنه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (ص٣٧٨، ٣٧٩) ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣/٥١٧) كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث المزني عن النبي ﷺ قال: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

محمد بن عمرو هو الليثي صدوق فيه ضعف من قبل حفظه.

قال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن حبان: يخطئ. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/٣١)، «الكامل» (٦/٢٢٤).

وأبوه لين الحديث، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/١٧٤).

وقال ابن حجر: مقبول.

وحديثهما هذا حسن بمجموع شواهد لا سيما وأصله في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة كما في مطلع التخریج.

(٢) عمرو بن عبسة بن خالد بن عامر السلمي، أبو نجیح، ويقال: أبو شعيب، قال الواقدي: أسلم قديماً بمكة. سكن عمرو بن عبسة الشام ويقال: إنه مات بحمص... وأظنه مات في أواخر خلافة عثمان. «الإصابة» (٧/٤٢١).

وأخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١١/١٢٧)، (ح٢٠١٠٧) وعنه أحمد في «المسند» (٢٨/٢٥١)، (ح١٧٠٢٧) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص١٢٤)، (ح٣٠١) قال عبدالرزاق: حدثنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن عمرو بن عبسة قال: قال رجل يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: أن يسلم قلبك لله ﷻ، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/٢٢٤) وقال: رجاله ثقات.

وهو كما قال؛ إلا أنه لا يلزم من قوله هذا صحة السند واتصاله وأبو قلابة عبدالله بن زيد الجرمي لم يسمع من جماعة من الصحابة وعمرو بن عبسة منهم فروايت عنه مرسله. انظر: جامع التحصيل (ص٢١١)، «تهذيب الكمال» (٢٢/١٢٠).

لكن الحديث حسن بشواهد الكثرة منها ما في الصحيحين.

(٣) حديثه أخرجه أحمد في «المسند» (٣٩/٣٨٧)، (ح٢٣٩٦٧)، والبزار في «مسنده» (٩/٢٠٦)، (ح٣٧٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٢٠٣)، (ح٤٨٦٢)، والحاكم =

= في «المستدرک» (١٠/١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٤/١٣)، (ح ١٠٦١١) من طرق عن الليث بن سعد قال: حدثني أبو هانئ الخولاني عن عمرو بن مالك الجني قال: حدثني فضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «ألا أخبركم بالمؤمن: من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله، والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب».

والحديث صحيح لكثرة شواهد؛ وهو بهذا الوجه حسن الإسناد من أجل أبي هانئ الخولاني وهو صدوق حسن الحديث وقد سبق.
وقال الهيثمي في «المجمع» (٥٨٩/٣): رجال البزار ثقات.

(١) يمكن أن يقصد معاذ بن جبل وإما أن يقصد به معاذ بن أنس. فالحديث مروى عنهما وحديث معاذ بن أنس أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٩٧/٢٤)، (ح ١٥٦٣٥) وفي موضع آخر (٦٤/٣٦)، (ح ٢١٧٣٦)، والطبراني في «الكبير» (١٩٧/٢٠)، (ح ٤٤٤٤) من طريقين عن زيان بن فايد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ قال: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

وسنده ضعيف جداً؛ وزيان هو آفته لا سيما في روايته عن شيخه سهل هذا.
قال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتاج به.

وقال أحمد قبله: أحاديثه مناكير.

«العلل ومعرفه الرجال» (١١٥/٣)، «المجروحين» (٣١٣/١).

وشيخه سهل لا بأس به؛ إلا في رواية زيان عنه. كذا قال ابن حجر في «التقريب» (ص ٤٢٠).

وهو قول ابن حبان حيث أورده في «ثقاته» (٣٢١/٤) وقال: لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زيان بن فائد عنه.

ويروى عن معاذ بن جبل أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٠/٣)، (ح ٣٣٤٠) ولم أره عند غيره وفي سنده متروك.

رواه من طريق أبي مطيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبدالله بن الحارث عن معاذ بن جبل مرفوعاً، وفيه طول والشاهد منه: «إن أفضل الإسلام من سلم المسلمون من لسانه ويده».

قال الطبراني: «تفرد به أبو مطيع ولا يروى عن معاذ إلا بهذا الإسناد».

وأبو مطيع اسمه الحكم بن عبدالله الخراساني مثله لا يحتمل تفرده؛ لشدة ضعفه وهو متروك الحديث قال فيه أحمد: لا ينبغي أن يروى عنه.

والنعمان بن بشير^(١)، وأبي هريرة^(٢)، وآخرين^(٣).

= وقال أبو حاتم: ضعيف ولا أحدث عنه.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال ابن حجر: واه في ضبط الأثر.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٩٩/٣)، «الجرح والتعديل» (١٢٢/٣)، «الكامل» (٢١٤/٢)، «اللسان» (٢٤٦/٢).

(١) أخرج حديثه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢٣٢/١) من طريق محمد بن حيان عن ابن شبرمة عن الشعبي عن النعمان بن بشير مرفوعاً وفيه: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

(٢) أخرج حديثه أحمد في «مسنده» (٤٩٩/١٤)، (ح ٨٩٣١)، والترمذي في «جامعه» (ص ٥٩٢)، (ح ٢٦٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (ح ١١٧٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٦/١)، (ح ١٨٠)، والحاكم في «المستدرک» (١٠/١) من طرق عن الليث عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم.

والحديث صحيح وسنده قوي فابن عجلان صدوق حسن الحديث ووثقه بعضهم. وقد سبق.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وصححه ابن حبان بإخراجه للحديث في «صحيحه».

(٣) ويروى أيضاً عن صدي بن عجلان أبي أمانة الباهلي وأبي ذر وأبي مالك الأشعري. فأما حديث صدي بن عجلان فهو عند الطبراني في «الكبير» (٣١٤/٨)، (ح ٨٠٢٠)، و«الأوسط» (٧٨/٣)، (ح ٢٥٤٣) من طريق فضال بن الزبير عن أبي أمانة قال: قال رجل: يا رسول الله ما المسلم؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده. كذا فيه (فضال بن الزبير) والصواب في اسم أبيه (جبير). كما في ترجمته. والحديث منكر بهذا السند؛ فضال بن جبير قال عنه ابن عدي: أحاديثه كلها غير محفوظة. «الكامل» (٢١/٦).

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢١٧/١): فضال بن جبير لا يحل الاحتجاج به.

وأما حديث أبي ذر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٠٤/٤) من طريق يحيى بن سعيد العبشمي: حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله؟ أي المسلمين أفضل؟ قال: من سلم الناس من لسانه ويده.

قال العقيلي في ترجمة العبشمي هذا: يروي عن ابن جريج، لا يتابع على حديثه، وليس بمشهور بالنقل. «الضعفاء» (٤٠٤/٤).

١٠٣٦ حديث: «المصائب مفاتيح الأرزاق»^(١).

١٠٣٧ حديث: «مصر أطيب الأرضين تراباً وعجمها أكرم العجم أنساباً».

قال شيخنا: «لا أعرفه مرفوعاً»^(٢) وإنما يذكر معناه^(٣) عن عمرو بن

وقال ابن حبان: شيخ يروى عن ابن جريج المقلوبات وعن غيره من الثقات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد. «المجروحين» (١٢٩/٣).

وأما عن حديث أبي مالك الأشعري فهو عند الطبراني في «الكبير» (٣٣٣/٣)، (ح ٣٤٤٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن عياش: حدثني أبي: حدثني ضمضم بن زرة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع فذكر حديثاً طويلاً وفيه: ... وأحدثكم من المسلم؟ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، وأحدثكم من المؤمن؟ من أمنه المسلمون على أنفسهم وأموالهم، وأحدثكم من المهاجر؟ من هجر السيئات.

قال الهيثمي في «المجمع» (٥٨٩/٣): رواه الطبراني في «الكبير» وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف.

قلت: وهو علة؛ وقد ضعفه أبو داود بقوله: ليس بذاك.

ثم إنه لم يسمع من أبيه شيئاً كما قال أبو حاتم.

انظر: «تهذيب الكمال» (٤٨٣/٢٤)، وقال الحافظ: عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع. «التقريب» (ص ٨٢٦).

فالحديث ضعيف بهذا السند لكن يشهد له ماتقدم فهو حسن لغيره إن شاء الله.

(١) بيض له السخاوي ولم يذكر فيه شيئاً. وقد أشار الناسخ للأصل (و) إلى ذلك بقولهما: كذا.

وقال القاري: غير معروف.

انظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص ١٧٠).

(٢) لكن أورده ابن زولاق في فضائل مصر (ص ٧) مرفوعاً بلا سند.

ووقفت على شطره الثاني مسنداً بنحوه عند ابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص ١٥) قال: حدثنا عبدالله بن صالح عن ابن لهيعة عن بكر بن سودة وبكر بن عمرو الخولاني يرفعان الحديث إلى عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قبط مصر أكرم الأعاجم كلها وأسمحهم يداً وأفضلهم عنصراً... وسنده ضعيف فيه علل:

عبدالله بن صالح هو كاتب الليث فيه ضعف. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٥٤/٢).

وابن لهيعة أيضاً فيه ضعف، وقد سبق كثيراً.

(٣) «معناه» زيادة من (م) وهي لا بد منها فقد وجدت الأثر بنحوه. انظر: الإحالة الآتية.

العاص»^(١).

١٠٣٨ حديث: «مصر بأفوالها»^(٢).

كلام نحو قول بعض^(٣) الصوفية: «السنة الخلق أعلام أو أقلام الحق»^(٤).

بل مضى: «الفال موكل بالمنطق»^(٥).

١٠٣٩ حديث: «مصر كنانة الله في أرضه؛ ما طلبها عدو إلا أهلكه الله».

لم أره بهذا اللفظ في مصر^(٦)، ولكن عند أبي محمد الحسن بن زولاق^(٧) في «فضائل مصر» له حديثاً بمعناه ولفظه: «مصر خزائن الأرض كلها؛ فمن أرادها بسوء قصمه الله»^(٨).

(١) أورده بنحوه ابن زولاق في فضائل مصر (ص ٩).

قال القاري: ولعل المراد بعجمها: اليهود والنصارى؛ فإنهم من نسل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليه السلام. «الأسرار المرفوعة» (ص ٣٠٧).

(٢) (بأفوالها) في جميع النسخ. قال الغماري: تروى بالوجهين - أي: بأقوالها وبأفوالها - على أن القول الطعام الشعبي لمصر. «المقاصد الحسنة» (ص ٤٤٤). لكن حملها على جمع (الفال) أولى وأنسب كما يدل عليه توجيه المؤلف تحته.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) ترجم لهذا الكلام في حرف الألف بلفظ: «السنة الخلق أعلام الحق» برقم (١٦٦).

(٥) في حرف الهمزة عند حديث «أخذنا فالك من فيك...». برقم (٤١).

(٦) قال الزركشي: لم أجده. «اللائيء المثورة» (ص ١٤٠).

(٧) الحسن بن إبراهيم بن الحسن بن الحسين بن علي بن خلف بن راشد بن عبدالعزيز بن سليمان زولاق، الليثي المصري، المؤرخ المشهور، صنف عدة تواريخ لمصر وفضائلها وقضاتها وأمرائها، وابن زولاق صدوق لا شك فيه، لكنه كان يظهر التشيع للفاطميين، ولا يبعد أنه كان حقيقة فإن ذلك يظهر من تصانيفه التي صنفها قديماً، ولد (٣٠٧) وتوفي سنة (٣٨٧هـ). «لسان الميزان» (٢١/٣).

(٨) لكني لم أره في «فضائل مصر» لابن زولاق بهذا اللفظ وإنما بلفظ: مصر خزائن الله في الأرض والجزيرة غيضة من غياض الجنة.

هكذا أورده مرفوعاً بلا سند. «فضائل مصر» (ص ٧).

وحكم ابن حجر على الشطر الأول منه بالكذب، كما في «اللسان» (٤٠٤/١).

وقال الفتني في «التذكرة» (ص ١١٩): موضوع كذب.

وعزاه المقرئزي^(١) في «الخطط» لبعض الكتب الإلهية^(٢).

وكذا يروى عن كعب الأخبار: «مصر بلد معافاة من الفتن؛ من أرادها بسوء كبه الله على وجهه»^(٣).

ولابن يونس^(٤)، وغيره عن أبي موسى الأشعري: «أهل مصر الجند الضعيف، ما كادهم أحد إلا كفاهم الله مؤنته» قال تبیع بن عامر الكلاعي^(٥) فأخبرت بذلك معاذ بن جبل فأخبرني بذلك [ل١٧٢/أ] عن النبي ﷺ^(٦).

= وأورده السيوطي في «حسن المحاضرة» (٢٣/١) وقال: لم أقف عليه مسنداً.
(١) أحمد بن علي بن عبد القادر التقي أبو العباس الحسيني، العبيدي، البعلبي الأصل، القاهري، سبط ابن الصائغ، ويعرف بـ «ابن المقرئزي».
والمقرئزي: نسبة لحارة في بعلبك تعرف بـ «حارة المقارزة»، وكان أصله من بعلبك.
توفي سنة (٨٤٥هـ). انظر ترجمته مطولة في: «الضوء اللامع» (٢١/٢).
(٢) انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ «الخطط المقرئزية» (٥١/١).

وقد قال السيوطي كما سبق لم أقف عليه مسنداً.
(٣) انظر: «المواعظ والاعتبار» (٥١/١).
قال السيوطي: لم أقف عليه مسنداً. انظر: «حسن المحاضرة» (٢٣/١).
(٤) في «تاريخ علماء مصر» مفقود، والمطبوع عبارة عن جمع لنصوصه من بعض المصادر: جمعه الدكتور عبدالفتاح فتحي.
وابن يونس هو: الإمام الحافظ المتقن، أبو سعيد، عبدالرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبدالأعلى، الصدفي المصري، صاحب «تاريخ علماء مصر» ولد (٢٨١هـ) وتوفي سنة (٣٤٧هـ).

قال الذهبي: ما ارتحل ولا سمع بغير مصر، ولكنه إمام بصير بالرجال فهم متيقظ، وقد اختصرت تاريخه، وعلقت منه غرائب. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٧٨/١٥).
(٥) قال ابن حجر: تبیع بن عامر الكلاعي، أبو غطيف، سكن حمص، وتوفي بالإسكندرية سنة إحدى ومائة قاله ابن يونس في تاريخ مصر، من الثانية، وقيل هو الذي قبله.
وهو: تبیع الحميري ابن امرأة كعب، يكنى أبا عبيدة، صدوق، عالم بالكتب القديمة، من الثانية، مخضرم س. «التقريب» (ص ١٨١).
ولم يفرق بينهما الذهبي في «السير» (٤١٣/٤).
(٦) لم أقف عليه عند غير ابن يونس.

وأورده السيوطي في «حسن المحاضرة» (٢٤/١) وقال: لم أقف عليه مسنداً.

وعن عمرو بن العاصي: حدثني عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا فتح الله عليكم مصر - بعدي - فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً؛ فذلك الجند خير أجناد الأرض» قال أبو بكر: ولم ذلك يا رسول الله؟ قال: «لأنهم في رباط إلى يوم القيامة»^(١).

وعن عمرو بن الحَمِق^(٢) مرفوعاً: «تكون فتنة، أسلم الناس أو خير الناس فيها الجند الغربي»^(٣) قال^(٤): «فلذلك قدمت عليكم مصر»^(٥).

وعن أبي بصرة الغفاري^(٦) أنه قال: «مصر خزائن الأرض كلها،

(١) أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص ٩٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦٣/٤٦) كلاهما من طريق إسحاق بن الفرات عن ابن لهيعة عن الأسود بن مالك عن بحير بن ذاخر المعافري عن عمرو به.

وسنده ضعيف؛ فيه ابن لهيعة وقد سبق مراراً. والأسود بن مالك الحميري لم أقف له على ترجمة. وشيخه بحير بن ذاخر بن عامر المعافري.

قال أبو حاتم والذهبي: مجهول.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤١١/٢)، «الميزان» (٢٩٩/١).

وانظر: «الإكمال» لابن ماکولا (١٩٧/١).

(٢) عمرو بن الحمق، بفتح أوله وكسر الميم بعدها قاف بن كاهل، ويقال: الكاهن بن حبيب الخزاعي الكعبي، هاجر بعد الحديبية. توفي سنة (٥٠هـ)، وقيل: (٥١هـ) وقيل: (٦٣هـ). «الإصابة» (٣٦٣/٧).

(٣) في (م): «العربي» وهو خطأ. (٤) سقطت من (ز).

(٥) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨٧/٦)، (ح ٢٣١١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٠٢/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣١٥/٨)، (ح ٨٧٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (٤٤٧/٤) كلهم من طريق عميرة بن عبدالله المعافري يقول: حدثني أبي أنه سمع عمرو بن الحمق فذكره مرفوعاً.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥١١/٥) وقال: رواه البزار والطبراني من طريق عميرة بن عبدالله المعافري، وقال الذهبي: لا يُدرى من هو.

وأبوه أيضاً لم أقف له على ترجمة.

ولذا قال الألباني: أبوه قد أغفلوه ولم يترجموه. «الضعيفة» (١٠٦٦/١٣).

ثم حكم على الحديث بأنه منكر. «السلسلة الضعيفة» رقم (٦٤٧٤).

(٦) حَمِيل - بالتصغير - بن بصرة بن أبي بصرة الغفاري، يكنى أبا بصرة. ويقال: اسمه: جميل. =

وسلطانها: سلطان الأرض (كلها؛ ألا ترى إلى قول يوسف ﴿أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥] ففعل^(١)، فَأُغِيثَ بمصر^(٢) وخزائنها يومئذ كل حاضر وباد من جميع الأرضين^(٣).

إلى غيرها مما أودعه في مقدمة «تاريخه».

وعزا شيخنا لـ «نسخة منصور بن عمار»^(٤) عن ابن لهيعة [عن أبي قبيل^(٥) عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً]^(٦) حديث: «من أحب المكاسب فعليه بمصر...» الحديث^(٧).

وفي صحيح مسلم عن أبي ذر مرفوعاً «إنكم ستفتحون أرضاً»^(٨) يُذكر

= «الإصابة» (٦٣٥/٢). وانظر: «الكنى والأسماء» للدولابي (٤٧/١)، و«المقتنى في سرد الكنى» (١١٣/١).

(١) ما بين القوسين زيادة من (م) و(د) وقد أشار الناسخ على السقط بعد هذه الكلمة بقوله: «كذا» وليس هذا التنبيه في الأصل ولا في (ز).

(٢) وقع في النسخ عندي «غيث مصر» والصواب ما أثبتته من نسخة (د) ونسخ أخرى.

(٣) لم أقف له على إسناد. وقال السيوطي في «حسن المحاضرة» (٢٤/١): لم أقف عليه مسنداً.

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٥).

قال الذهبي: ساق له ابن عدي أحاديث تدل على أنه واه في الحديث. «ميزان الاعتدال» (١٨٧/٤).

ونسخته هذه أورد منها ابن حجر عدة أحاديث في «اللسان» (١٦٦/٨).

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٦٠).

(٦) ما بين القوسين بياض، وكتب الناسخ (كذا) وسقط النص من جميع النسخ، وألحقته من نسخة منصور بن عمار التي ذكرها ابن حجر في «اللسان»، والذي منه نقل السخاوي (١٦٧/٨).

(٧) تتمته (وعليه بالجانب الغربي منها)، «اللسان» (١٦٧/٨).

ويكفي الحكم على سنده هذا بما ظهر من رجاله، ففيه منصور بن عمار الخراساني، واه في الحديث، كما قال الذهبي في «الميزان» (١٨٧/٤).

(٨) ورواية عند مسلم: «إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط»، (١٩٧٠/٤)، (ح٢٥٤٣).

فسمى الأرض وعيَّنها في رواية بأنها: «مصر».

فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً فإن لهم ذمة ورحماً^(١).

ثم قال حرملة^(٢) راويه: يعني بـ: «القيراط»، أن قبض مصر يسمون أعيادهم وكل مجمع لهم^(٣) القيراط، يقولون: «نشهد القيراط»^(٤).

وفي الطبراني^(٥)، و«تاريخ مصر» لابن يونس واللفظ له، من حديث كعب بن مالك مرفوعاً: «إذا دخلتم مصر فاستوصوا بالأقباط^(٦) خيراً؛ فإن لهم ذمة ورحماً».

ولابن يونس فقط من طريق بحير بن ذاخر المعافري^(٧) عن عمرو بن

(١) «صحيح مسلم»، كتاب فضائل الصحابة، باب وصية النبي ﷺ بأهل مصر (٤/١٩٧٠)، (ح ٢٥٤٣).

(٢) حرملة بن عمران بن قراد التجبي بضم المثناة وكسر الجيم بعدها ياء ساكنة ثم موحدة، أبو حفص المصري، يعرف بـ «الحاجب» ثقة، من السابعة، هو جد الذي بعده، مات سنة ستين وله ثمانون سنة. بخ م د س ق. «التقريب» (ص ٢٢٩).

تنبيه: قول حرملة هذا وتفسيره للقيراط، ليس في «صحيح مسلم» كما يفهم من سياق المؤلف؛ إنما هو في «صحيح ابن حبان» (٦٧/١٥)، (ح ٦٦٧٦).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) وفيه معنى آخر؛ قال ابن الأثير: القيراط: جزء من أجزاء الدينار والدرهم وغيرهما، وكان أهل مصر يكترون من استعماله والتكلم به. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤٢/٤)، والنووي في «شرحه على مسلم» (٩٧/١٦).

(٥) في «المعجم الكبير» (٦١/١٩)، (ح ١١٢) من طريق مالك بن أنس عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن كعب مرفوعاً به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥٨/٦)، (ح ٩٩٩٦، ٩٩٩٧، ٩٩٩٨) عن معمر وابن عيينة وإسماعيل بن أمية، كلهم عن الزهري به.

ومن طريق معمر أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٥٥٣/٢).

والحديث سنده صحيح، ويشهد له أيضاً ما في «صحيح مسلم» كما سبق.

ولذا قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وأورده الهيثمي في «المجمع» وصححه. (٤٨/١٠).

وصححه الألباني في «الصحيحة» برقم (١٣٧٤).

(٦) القبط بالكسر هم أهل مصر، ويقصد بهم اليوم المسيحيون من المصريين. انظر: «تاج

العروس» (٥/٢٠)، و«المعجم الوسيط» (٧١١/٢).

(٧) بحير بن ذاخر بن عامر المعافري ثم الناشري، حدث عن عمرو بن العاص وابنه =

العاصي: حدثني عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول^(١): «إن الله سيفتح عليكم بعدي مصر، فاستوصوا بقبطها خيراً؛ فإن لهم صहरأ وذمة»^(٢).

وجاء عن ابن عيينة قال: «من الناس من يقول هاجر أم إسماعيل كانت قبطية، ومنهم من يقول: مارية أم إبراهيم ابن النبي ﷺ قبطية».

وعن الزهري قال: «الرَّحْم باعتبار هاجر، والذِّمَّة باعتبار إبراهيم»^(٣).

وقد تحصّل أنه أراد بالذمة العهد الذي دخلوا منه في الإسلام أيام عمر؛ فإن مصر فتحت صلحاً.

وفي هذا الحديث من أعلام نبوته ﷺ فتح مصر، وإعطاء أهلها العهد، وقد بسطت الكلام فيها في بعض الأجوبة^(٤).

١٠٤٠ حديث: «مصر ما تبعد عن حبيب».

مضى في: «ما تبعد»^(٥).

= مسلمة بن مخلد وعقبة بن نافع، حدث عنه الأسود بن مالك الحميري وابن لهيعة، وكان سياًفاً لمسلمة.

قال عنه أبو حاتم والذهبي: مجهول.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤١١/٢) وحاشية الكتاب، و«الميزان» (٢٩٩/١)، «الإكمال» لابن ماكولا (١٩٧/١).

وقع في (م): «بخير» وهو خطأ.

(١) سقطت من (ز).

(٢) وأخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخه» (١٦٢/٤٦) من طريق بحير بن داخر المعافري

قال: ركبت أنا ووالدي... فذكر قصة طويلة، وفيها تحديثه بهذا الحديث عن عمرو بن العاص عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وفيه: «فإن لكم منها صहरأ وذمة». وفي (د): «فإن لهم منكم صहरأ وذمة».

وقد سبق الكلام على هذا السند بأنه لا يصح لجهالة بحير والراوي عنه، وابن لهيعة ضعيف، فإن هذا الحديث من طريقه.

ويغني عنه ما صح في مسلم والطبراني وقد مضى.

(٣) رواه الحاكم عن الزهري معلقاً في «المستدرک» (٥٥٣/٢) مقتصراً على الشطر الأول.

(٤) قال في «البلدانيات» (ص ٢٦١): كتبت في فضائلها أوراقاً.

وقد وقفت عليه ضمن أجوبته الحديثية المطبوع بـ «الأجوبة المرضية» (٤٥٢/٢).

(٥) لم يذكره المؤلف في «ما تبعد...» وإنما ذكره في حديث «ما ضاق مجلس...» =

١٠٤١ حديث: «مطل الغني ظلم»^(١).

متفق عليه عن أبي هريرة^(٢)، وفي لفظ لبعضهم عنه: «المطل ظلم الغني»^(٣).

وفي الباب: عن عمران بن حصين عند القضاعي بزيادة^(٤) في آخرين^(٥).

= وانظره برقم (٩٧٢).

(١) مطل الغني: هو تأخير أداء الدَّين من وقت إلى وقت بغير عذر. «تحفة الأحوذى» (٦١٠/٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحوالات، باب الحوالات (٩٤/٣)، (ح ٢٢٨٧). و«صحيح مسلم»، كتاب، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي (٣/١١٩٧)، (ح ١٥٦٤). بزيادة عندهما: «وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع».

(٣) في «مصنف عبدالرزاق» (٣١٧/٨)، (ح ١٥٣٥٦) عن الثوري، وأحمد في «مسنده» (٢٩٠/٢١)، (ح ٧٣٣٦) عن ابن عيينة، ومن طريقه أبو يعلى في «المسند» (١٧٢/١١)، (ح ٦٢٨٣) كلاهما الثوري وابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «المطل ظلم الغني، وإذا أحيل أحدكم على مليء فليتبّع». وسنده صحيح.

قال الهيثمي في «المجمع» (١٥١/٤): رجال أحمد رجال الصحيح.

(٤) حديث عمران بن حصين بالزيادة تفرد به القضاعي في «مسنده» (٦٠/١)، (ح ٤٢) قال: أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب: ثنا عبدالله بن محمد البغوي: ثنا شيان: ثنا إسحاق بن الربيع أبو حمزة العطار: ثنا الحسن بن أبي الحسن عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «مطل الغني ظلم ومسألة الغني شين في وجهه ومسألة الغني نار».

وشيخ القضاعي فيه كلام لا سيما روايته عن البغوي كما هو الحال في هذا الإسناد: قال أبو الحسين العطار: ما رأيت في أصوله عن البغوي شيئاً صحيحاً غير جزء واحد، وما عداه كان مفسوداً. وينحوه قال الصوري. انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٦١/٣).

ويغني عنه ما في الصحيحين.

(٥) يروى حديث الترجمة عن ابن عمر أيضاً عند الترمذي في «جامعه»، كتاب البيوع، باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم (ص ٣٠٩)، (ح ١٣٠٨)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب، باب الحوالة (ص ٤١٠)، (ح ٢٤٠٤).

كلاهما من طريق هشيم قال: حدثنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ =

١٠٤٢ [ل ١٧٢/ب] حديث: «المطيع لوالديه هو المطيع لرب العالمين في أعلى عليين».

أبو بكر بن لال عن أنس به مرفوعاً^(١).

١٠٤٣ حديث: «المعاصي تُزيل النعم».

لم أقف عليه^(٢).....

= قال: «مطل الغني ظلم وإن أحلت على مليء فاتبه ولا تبع بيعتين في بيعة». قال الترمذي: حسن صحيح.

ويروى أيضاً عن جابر بن عبدالله فيما رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٤٠٢/٧) من طريق إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً بلفظ: «مطل الغني ظلم ومن أحيل على مليء فليحتل». قال ابن حجر في «المطالب»: إسماعيل ضعيف؛ قال البزار: لم يتابع عليه. وضعفه به الهيثمي في «المجمع» (٢٣٥/٤).

(١) رواه الديلمي معلقاً عنه كما في «زهر الفردوس» (ل ٤٦/أ/ نسخة بني جامع) قال: قال ابن لال: حدثنا علي بن محمد بن عقبة: ثنا الخضر بن أبانه: ثنا أبو هذبة عن أنس به. ورواه أيضاً ابن الجوزي في البر والصلة (ص ٧٩)، (ح ٧٥) بسنده من طريق علي بن محمد بن عقبة به.

والحديث باطل بهذا السند؛ المتهم به أبو هذبة واسمه إبراهيم بن هذبة الفارسي البصري. قال عنه ابن عدي: حدث بالبواطيل عن أنس وغيره، وهو متروك الحديث، بين الأمر في الضعف جداً؛ أحاديثه كلها بواطيل. وقال الخطيب: حدث عن أنس بالأباطيل.

وكذبه قبلهما من الأئمة غير واحد: كابن معين وأبي حاتم وابن حبان. بل قال ابن حبان: دجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة، يُدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس، ويضع عليه! انظر: «الجرح والتعديل» (١٤٣/٢)، «الكامل» (٢٠٨/١)، «المجروحين» (١١٤/١) «تاريخ بغداد» (٢٠٠/٦)، «ميزان الاعتدال» (٧١/١).

(٢) قال ابن الديبع في «التمييز» (ص ١٩١) معقياً عليه؛ يعني: مرفوعاً، وإلا فهو في كلام كثير من السلف؛ قال الشاعر:

إذا كنت في نعمة فارعها فإن المعاصي تزيل النعم
وقال القاري: ويؤيده في المعنى: قوله تعالى: ﴿فَكَفَرْتُ بِأَنعَمِ اللَّهِ فَأَدَقَّهَا اللَّهُ لِإِثْسَانِ الْجُوعِ﴾ الآية.

كما أشرت إليه في: «إن الله لا يعذب^(١)...» من «الهمزة».

١٠٤٤ حديث: «معتك المنيا». في: «أعمار أمتي»^(٢).

١٠٤٥ حديث: «المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء».

لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، بل هو من كلام الحارث بن كلدة^(٣) طبيب العرب، أو غيره^(٤).

نعم عند ابن أبي الدنيا في «الصمت»، من جهة وهب بن منبه قال: «أجمعت الأطباء على أن رأس الطب الحمية، وأجمعت الحكماء على أن رأس الحكمة الصمت»^(٥).

وللخلال من حديث عائشة: «الأزمة^(٦) دواء، والمعدة داء، وعودوا بدنًا

= «الأسرار المرفوعة» (ص ٣٠٩).

وقال الغزي في «الجد الحثيث» (ص ٢١٣): هو في معنى حديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب الذي يصيبه ولا يرد القدر إلا بالدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر».

قلت: وهذا الحديث رواه ابن حبان وصححه (١٥٣/٣)، (ح ٨٧٢)، والحاكم (٤٩٣/١) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وقد أورده المؤلف برقم (٢٣٩).

(١) تمامه (بقطع الرزق) وتكلم عليه بتوسع برقم (٢٣٩).

(٢) ذكره المؤلف في حرف الهمزة برقم (١٣٢).

(٣) هو: الحارث بن كلدة بن عمرو بن أبي علاج بن أبي سلمة بن عبد العزيز بن غيرة بن عوف بن قصي، الثقفي، طبيب العرب، مختلف في إسلامه. انظر: «الاستيعاب» (٢٨٣/٢)، و«الإصابة» (٣٨٨/٢).

وله ولد يسمى باسمه وهو صحابي من المؤلفات قلوبهم. انظر: «الاستيعاب» (٢٨٣/١)، «الإصابة» (٣٤٢/٢).

(٤) وبمثل هذا الكلام قال الزركشي في «التذكرة» (ص ١٤٥).

وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (٩٦/٤): فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، قاله غير واحد من أئمة الحديث. وقال الأبناسي في «الشذا الفياح» (٢٢٩/١): حديث موضوع من كلام بعض الأطباء لا أصل له عن النبي ﷺ.

(٥) «الصمت» لابن أبي الدنيا (ص ٢٧٨)، برقم (٦١٩).

(٦) هي الحمية. «النهاية في غريب الحديث» (٤٦/١).

ما اعتاده»^(١).

وأورده^(٢) الغزالي في «الإحياء» من المرفوع: «البطنة أصل الداء، والحمية أصل الدواء، وعودوا كل بدن بما اعتاد» وقال مخرجه^(٣): «لم أجد له أصلاً».

وللطبراني في «الأوسط»^(٤) من حديث يحيى بن عبدالله^(٥) البابلتي^(٦) عن إبراهيم بن جريج الرهاوي^(٧) عن زيد بن أبي أنيسة^(٨) عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «المعدة حوض البدن والعروق إليها واردة، فإذا صحت المعدة صدرت العروق بالصحة، وإذا فسدت المعدة صدرت العروق بالسقم».

(١) ولم أقف على هذا الحديث.

وعزاه للخلال السيوطي كما في «الدرر المنتشرة» (ص ١٧٨)، والقاري في «الأسرار المرفوعة» (ص ٣١٠) بلا إسناد.

وقال الألباني في «الضعيفة» (٤١٩/١): وظاهره أنه مرفوع، وقد صرح بذلك السيوطي في «الدرر» كما في «كشف الخفاء» وأورده في الجامع الكبير ولكنهم لم يذكروا إسناده لينظر فيه، وغالب الظن أنه لا يصح، والله أعلم. ثم قال: ثم رأيت ابن القيم ذكره في الزاد من كلام الحارث بن كلدة أيضاً بهذا اللفظ، وهو الأشبه.

انظر: «زاد المعاد» (٩٦/٤).

(٢) من هذه الكلمة إلى: «اعتاد» سقط من (م).

(٣) أي: العراقي في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٢/٧٥٤). لكن أورده ابن القيم في الزاد بنحوه من قول الحارث بن كلدة طبيب العرب. «زاد المعاد» (٩٦/٤).

قال الألباني: وهو الأشبه. «السلسلة الضعيفة» (٤١٩/١).

(٤) (٣٢٩/٤)، (ح ٤٣٤٣) وهو حديث موضوع كما سيأتي.

(٥) المثبت من (م)، ووقع في الأصل (ز) و(د): «عبيدالله» وهو خطأ. وانظر حديث رقم (٢١١).

(٦) تقدم عند حديث رقم (٢١١).

(٧) هكذا أورده الذهبي في «الميزان» وقال: ليس بعمدة. (٢٥/١).

(٨) هو: زيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة، أصله من الكوفة ثم سكن الرها، ثقة له أفراد، من السادسة، مات سنة تسع عشرة، وقيل سنة أربع وعشرين، وله ست وثلاثون سنة ع. «التقريب» (ص ٣٥٠).

وقال: «لم يروه عن الزهري إلا زيد بن أبي أنيسة، تفرد به الرهاوي»^(١).

وقد ذكره الدارقطني في «العلل» من هذا الوجه^(٢) وقال: «اختلف فيه عن الزهري فرواه (أبو فروة)^(٣) الرهاوي عنه فقال عن عائشة. قال: وكلاهما لا يصح»^(٤).

(١) الطبراني في «الأوسط» (٣٢٩/٤)، (ح ٤٣٤٣).

(٢) «العلل» (٤٢/٨).

(٣) وقع في النسخ كلها (أبو قرة)، وفي «العلل» (أبو فروة) وهو الصواب والموافق لترجمته واسمه: يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الجزري الرهاوي. «الجرح والتعديل» (٢٨٨/٩).

(٤) قول المؤلف: «اختلف فيه عن الزهري» ليس بصواب؛ فعند الدارقطني أن المدار على يحيى بن عبدالله البابلي وهو الذي اختلف عليه وليس عن الزهري؛ والسخاوي نقل الكلام بالمعنى فلعل بصره انتقل فأخطأ.

وكذا في «الأفراد» للدارقطني (٤٧٢/٥) أن المختلف عليه هو البابلي.

وإليك نص كلام الدارقطني في «العلل» (٤٢/٨) فإنه سئل عن هذا الحديث فأجاب:

يرويه يحيى بن عبدالله بن الضحاك البابلي الحراني، عن إبراهيم بن جريج الرهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

واختلف عنه؛ فرواه أبو فروة الرهاوي عنه، فقال: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وكلاهما وهم لا يصح. انتهى كلامه.

فيتبين من هذا:

أن الحديث مداره على يحيى بن عبدالله البابلي:

واختلف عليه؛ فرواه: أبو فروة الرهاوي يزيد بن سنان عن يحيى بن عبدالله البابلي عن إبراهيم بن جريج عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً بهذا.

علقها الدارقطني في «العلل» (٤٢/٨).

وخالفه عبدالله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني قال: نا يحيى بن عبدالله البابلي قال: نا إبراهيم بن جريج الرهاوي عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.

رواها الطبراني في «معجمه الأوسط» (٣٢٩/٤)، (ح ٤٣٤٣).

وكلا الطريقين فيهما إبراهيم بن جريج، عده الدارقطني من الوضعين وقال الذهبي:

ليس بعملة.

قال^(١): «ولا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ، إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبجر»^(٢).

١٠٤٦ حديث: «المغتاب والمستمع شريكان في الإثم».

ذكره الغزالي في «الإحياء»^(٣).

ولم يخرج العراقي^(٤) وذكره عن الطبراني^(٥) من حديث ابن عمر حديث: «نهى عن الغيبة وعن الاستماع إلى الغيبة».

= ولذا قال الدارقطني في الأفراد: تفرد به إبراهيم بن جريج وكان طبيباً... ثم أورد الطريقتين عن البابلي وقال: وكلاهما غير ثابت عن الزهري، ويقال إن إبراهيم لم يسند غير هذا الحديث وقد اضطرب فيه. وقال في علله: إبراهيم بن جريج وكان طبيباً، فجعل له إسناداً، ولم يسنده غير هذا الحديث. كذا بالمطبوع ولعل الصواب (ولم يسند) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٤٧٢/٥).

يعني: أنه هو الذي ركب للحديث إسناداً فرفعه وكأن الباعث على وضعه هو مهنته. وقال في تعليقه على «المجروحين» (ص ٢٨٩): إبراهيم بن جريج الرهاوي لا يحتج به، والبلية في هذا الحديث منه لا من البابلي. وقال العقيلي: هذا الحديث باطل لا أصل له. «الضعفاء» (٥١/١). وأورده ابن الجوزي في «موضوعاته» (٢٨٤/٢) وقال: هذا الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ، المتهم برفعه إبراهيم بن جريج. وأورده الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٢٥/١) وقال: هذا منكر. (١) أي: الدارقطني في «العلل» (٤٣/٨).

وكذا قال العقيلي (٥١/١) إلا أنه جعله عن سعيد بن أبجر والد عبد الملك. ثم رواه يسنده فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان عن أبي أبجر وهو عبد الملك بن سعيد عن أبيه أنه قال: «المعدة حوض الجسد والعروق تشرع فيها، فما ورد فيها بصحة صدر منها بصحة، وما ورد فيها بسقم صدر بسقم».

(٢) سبق التعريف به عند حديث رقم (٩٢٠). (٣) (٢٣٦/١).

(٤) لكنه استغربه بقوله: «غريب»، «المغني عن حمل الأسفار» (١٨٦/١).

(٥) في (م): «الطبري» وهو خطأ. وهو في «الأوسط» (٣٦/٣)، (ح ٢٣٩٢) من طريق فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً.

١٠٤٧ حديث: «مفتاح الجنة لا إله إلا الله».

أحمد عن معاذ به مرفوعاً^(١).

= لكن بغير هذا اللفظ. وإنما بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن النيمة وعن الاستماع إلى النيمة».

لكن نبه المحقق على احتمال أحاديث ساقطة لفرات بن السائب عن ميمون عن ابن عمر في هذا الموضع فلعل هذا منها.

ولم أره في المجمع.

وأخرجه باللفظ الذي ذكره المؤلف أبو نعيم في «الحلية» (٩٣/٤)، والخطيب في «تاريخه» (٢٢٥/٨)، والرافعي في التدوين في «أخبار قزوين» (٤٢٥/١) كلهم من طريق فرات بهذا الإسناد.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ميمون إلا فرات، تفرد به الحكم.

قلت: والآفة من فرات هذا؛ فمثله لا يحتمل تفرده، بل ولا يستشهد بمثله؛ فهو منكر الحديث، لا سيما في روايته عن ميمون. قال عنه ابن عدي: أحاديثه خاصة عن ميمون بن مهران مناكير. وقال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.

«التاريخ الكبير» (١٣٠/٧)، «الجرح والتعديل» (٨٠/٧)، «الكامل» (٢٥/٦)، «الميزان» (٣٤١/٣).

والحديث ضعف إسناده العراقي كما في «المغني» (١٨٦/١).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٧٢/٨) وقال: فيه فرات بن السائب وهو متروك.

(١) في «المسند» (٤١٨/٣٦)، (ح ٢٢١٠٢)، لكن الذي في «المسند» (مفاتيح) هكذا بالجمع. وفيه «شهادة أن لا إله إلا الله». بدل «لا إله إلا الله».

وأخرجه أيضاً البزار في «المسند» (١٠٣/٧)، (ح ٢٦٦٠)، والطبراني في «الدعاء» (ص ١٤٨٨)، (ح ١٤٧٩)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٣٨/٢)، (ح ١٨٩) من طرق عن إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب عن معاذ بن جبل به مرفوعاً.

قال البزار عقبه: وشهر بن حوشب لم يسمع من معاذ بن جبل.

فالحديث ضعيف للانقطاع، وشهر فيه ضعف كما سبق.

وفيه علة أخرى؛ إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده وهذه منها؛ فشيخه مكى.

قال الهيثمي في «المجمع» (١٦١/١): فيه انقطاع بين شهر ومعاذ، وإسماعيل بن عياش روايته عن أهل الحجاز ضعيفة وهذا منها.

قلت: لكن شهراً لم ينفرد به؛ فقد تابعه محمد بن أبي بكر الأنصاري، فرواه عن =

١٠٤٨ حديث: «المقدر كائن».

في: «لا يكتر همك...»^(١).

١٠٤٩ [١٧٣/أ] حديث: «المقل»^(٢).

= رجل عن معاذ بن جبل مرفوعاً بنحوه.
أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٥٩/١).
فالحديث ضعيف؛ إذ لم تبق فيه علة سوى الانقطاع.
وله شواهد لكنها ضعيف جداً منها ما رواه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٣٩/٢)،
(ح: ١٩) من طريق أبان بن أبي عياش عن أنس قال: قال أعرابي: يا رسول الله، ما
مفاتيح الجنة؟ قال: «لا إله إلا الله».
وأبان متروك. كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص ١٠٣) وقد سبق في أول حديث
من الرسالة.

ويروى أيضاً من طريق سيف بن عمر: نا سهل بن يوسف عن أبيه عن عبيد بن
صخر بن لوزان الأنصاري أن رسول الله بعث معاذ بن جبل معلماً إلى اليمن
وحضرموت وقال: «يا معاذ إنك تقدم على أهل الكتاب وإنهم سائلوك عن مفاتيح
الجنة فأخبرهم أن مفاتيح الجنة لا إله إلا الله وأنها تخرق كل شيء حتى تنتهي
إلى الله ﷻ، لا يحجب دونه، فمن جاء بها يوم القيامة مخلصاً رجحت بكل ذنب.
وسيف بن عمر الضبي قال عنه أبو داود: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: متروك. وقال
ابن عدي: عامة حديثه منكر.

«الجرح والتعديل» (٢٧٨/٤)، «الكامل» (٤٣٥/٣)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٥/٢).

(١) سيأتي في حرف اللام ألف بلفظ «لا يَكْتُرُ هَمُّكَ...» برقم (١٣٣١).

(٢) يبض له السخاوي ولم يذكر تحته شيئاً، ونبه الناسخ على ذلك بقوله: «كذا».

قال ابن الدبيع في «التميز» (١٩١، ١٩٢): ترجمه شيخنا - أي السخاوي - ولم
يتكلم عليه ولم أعرف معناه والله تعالى أعلم.

ونقل القاري في «الأسرار المرفوعة» (٣١١) كلام ابن الدبيع ثم عقب عليه بقوله:
والمقل يأتي بمعنى الغمس والغوص في الماء، والمناسب هنا أنه بالضم: الكندر
الذي يتدخن به اليهود، والظاهر أن المناسب في هذا المقام هو: «مقل الذباب في
الطعام وهو غمسه»، وقد تقدم حديث: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه،
صحيح مرفوع. اهـ.

قلت: وهو بهذا اللفظ عند أبي داود في «سننه» (ص ٦٩٩)، (ح ٣٨٤٤) من حديث
أبي هريرة ؓ. مرفوعاً وتتمته: فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وإنه
يتقى بجناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كله.

١٠٥٠ حديث: «المكر والخديعة في النار».

الدليمي عن أبي هريرة^(١)، والقضاعي عن ابن مسعود رفعه^(٢)، كلاهما به، زاد ثانيهما: «ومن غشنا فليس منا».

= وأصله في «صحيح البخاري» (١٣٠/٤)، (ح ٣٣٢٠) من حديثه بلفظ (فليغمسه).
(١) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل ٤٦٨/أ/ نسخة يني جامع) معلقاً عن أبي نعيم قال: ثنا محمد بن جعفر: حدثنا إسماعيل بن يزيد بن حريث: حدثنا هشام بن عبيد الله عن حكيم بن (رافع) والصواب (نافع) عن عطاء الخراساني عن أبي هريرة مرفوعاً به.
وأخرجه أبو نعيم نفسه في كتابه «تاريخ أصبهان» (٢٥٣/١) بإسناده هذا. وفيه زيادة: «الخيانة».

وحكيم بن نافع هو الرقي ضعفه الأئمة.
قال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يحتج به فيما يرويه منفرداً؛ ضعفه يحيى بن معين.

كذا قال والموجود في تاريخ الدوري: ليس به بأس. برقم (٥٣١٢).
وقال ابن عدي: ممن يكتب حديثه. «المجروحين» (٢٤٨/١)، «الكامل» (٢٢٢/٢).
وهو لم ينفرد فقد تابعه كلثوم بن محمد بن أبي سدره متبعة تامة، رواها عن كلثوم إسحاق بن راهويه كما في «مسنده» (٣٧٠/١)، (ح ٣٨١) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٢٥/٩)، (ح ٦٥٨١).

وكلثوم هذا لا بأس به في المتابعات؛ قال أبو حاتم: يتكلمون فيه.
وقواه ابن حبان فيما يرويه عن عطاء - كما هو الحال في هذا الحديث - فقال: يعتبر حديثه إذا روى عن عطاء الخراساني.

وقال الذهبي عن أحاديثه: مقارنة الحال.
«الثقات» (٢٨/٩)، «ميزان الاعتدال» (٤١٣/٣).

وهناك علة أخرى وهي أن عطاء لم يسمع من أبي هريرة ولا من غيره من الصحابة.
انظر: جامع التحصيل (ص ٢٣٨).

فالحديث ضعيف من أجل الانقطاع، وللحديث شواهد يصح بها كما سيأتي.
(٢) «مسند الشهاب» (١٧٥/١)، (ح ٢٥٣).

وأخرجه أيضاً ابن حبان في «صحيحه» (٢٣٦/٢)، (ح ٥٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٦٩/١٠)، (ح ١٠٢٣٤)، و«الصغير» (٣٧/٢)، (ح ٧٣٨)، والفطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٠٨)، (ح ١٣٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٩/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٩٤/١٣) كلهم من طرق عن الفضل بن الحباب: ثنا عثمان بن الهيثم =

وفي الباب عن غيرهما^(١).

= ثنا أبي عن عاصم عن زر عن عبدالله مرفوعاً به بالزيادة التي أشار إليها المؤلف. قال الطبراني في الصغير: لم يروه عن عاصم إلا الهيثم بن الجهم، ولا عنه إلا ابنه عثمان.

قلت: وعثمان بن الهيثم ثقة لكنه تغير في آخره وكان يتلقن؛ قال عنه أبو حاتم: كان صدوقاً غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يلحق.

وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ. وقال الحافظ في التقريب: ثقة تغير فصار يتلقن.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٧٢/٦)، «تهذيب التهذيب» (٨١/٣)، «التقريب» (ص ٦٧٠).

ولم أر في ترجمته ما يفيد تمييز الرواة الآخذين عنه قبل أو بعد التغير. وعلى كل فحديثه هذا - المكر والخديعة في النار - يتقوى بشاهده السابق فهو به حسن لغيره.

وأما الزيادة: «من غشنا فليس منا» فهي عند مسلم في «صحيحه»، وقد أورده المؤلف في حرف الميم.

(١) نعم فإنه يروى أيضاً من حديث قيس بن سعد وأنس بن مالك والحسن مرسلًا:

— فأما حديث قيس بن سعد فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٦١/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٨/٧)، (ح ٤٨٨٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٢٣/٤٩) من طريقين عن الجراح بن مليح البهراني: ثنا أبو رافع نفع بن رافع عن قيس بن سعد قال: لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المكر والخديعة في النار» لكنت أكر هذه الأمة. وهذا الحديث حسن بهذا الإسناد فالجراح صدوق وشيخه ثقة ثبت؛ قال ابن معين والنسائي في الجراح بن مليح البهراني: ليس به بأس.

وقال ابن عدي في ترجمته وقد أورد له أحاديث منها هذا: هو مشهور في أهل الشام وهو لا بأس به وبرواياته وله أحاديث صالحة جياذ.

وقال ابن حجر: صدوق.

«الكامل» (١٦١/٢)، «تهذيب الكمال» (٥١٧/٤)، «التقريب» (ص ١٩٦).

وأورده ابن حجر في «الفتح» (٣٥٦/٤) بعد أن عزاه لابن عدي وقال: إسناده لا بأس به.

وأما حديث أنس بن مالك فأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٦٠٧/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: ثنا بحر بن نصر الخولاني: ثنا عبدالله بن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: «المكر والخديعة والخيانة في النار». بزيادة: «الخيانة».

ونحوه حديث: «ليس منا من ضارّ مسلماً أو مكره» أخرجه الترمذي^(١).

والحديث حسن؛ فإن رجاله ثقات عدا سنان بن سعد فهو صدوق.

وسكت عنه الحاكم والذهبي. وقال الألباني: سنده حسن. «الصححة» (٤٦/٣).

وأما الرواية المرسلة عن الحسن فأخرجها أبو داود في «المراسيل» (ص ٢٥٥)، (ح ١٥٥): حدثنا وهب بن بقة عن خالد بن عبدالله الطحان عن يونس عن الحسن أن النبي ﷺ قال: «المكر والخديعة والخيانة في النار».

ورجال المرسل كلهم ثقات.

وبالجملة فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق؛ وقد قال الحافظ ابن حجر: بمجموعهما يدل على أن للمتن أصلاً. «فتح الباري» (٣٥٦/٤).

(١) في «جامعه» بغير هذا اللفظ، كتاب البر والصلة عن رسول الله، باب ما جاء في الخيانة والغش (ص ٤٤٢)، (ح ١٩٤١) من طريق أبي سلمة الكندي: حدثنا فرقد السبخي عن مرة بن شراحيل الهمداني وهو الطيب عن أبي بكر الصديق قال: قال رسول الله ﷺ: «ملعون من ضار مؤمناً أو مكر به».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٧/٦) من طريق عنبة عن فرقد بهذا الإسناد وفيه: «مسلماً» بدل «مؤمناً» و«ماكره» بدل «مكر به».

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤٩/٣) من طريق همام العوزي عن فرقد بهذا.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٨١/١١)، (ح ٨٢١٥) من طريق عثمان بن مقسم عن فرقد بهذا.

قال الترمذي: حديث غريب.

والضعف من قبل فرقد؛ فإنه ضعيف الحديث، وقد سبق.

وفيه انقطاع أيضاً؛ فإن مرة الطيب لم يدرك أبا بكر؛ قاله البزار كما في «المسند» (١٠٨/١).

وانظر أيضاً: «جامع التحصيل» (ص ٢٧٦).

وقد توبع - فرقد - تابعه الشعبي متابعة تامة عند الطبراني في «الأوسط» (١٢٤/٩)، (ح ٩٣١٢)، والبيهقي في «الشعب» (٨٣/١١)، (ح ٨٢١٧) لكن الإسناد إلى المتابع واه.

فقد رواه الطبراني من طريق آدم بن أبي إياس والبيهقي من طريق أبي حمزة السكري كلاهما عن شيان عن جابر عن الشعبي عن مرة به.

وجابر هو الجعفي متروك كما سبق.

فالتابعة لا تصح.

وقد خالفهما في إسناده معاوية بن هشام القصار فرواه عن شيان عن الشعبي عن مرة بنحوه، أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٩٦/١)، (ح ٩٦).

قال العسكري: «يريد أن ذا المكر والخداع لا يكون تقياً ولا خائفاً لله؛ لأنه إذا مكر غدر^(١) وإذا غدر خدع، وإذا خدع أوبق، وهذا لا يكون في تقي، فكل خلة جانبت التقى فهي في النار».

١٠٥١ حديث: «ملعون من زاد ولم يشتر».

لا أعلمه في المرفوع، نعم قد ثبت النهي عن النجش^(٢)، وهو أن يزيد في ثمن السلعة^(٣) لا لإرادة شرائها، ولكن ليوقع غيره، أو يمدحها لينفقها ويروجها.

١٠٥٢ حديث: «المنافق يملك عينه يبكي بهما متى شاء».

الدليمي^(٤)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات»^(٥)، كلاهما عن علي به مرفوعاً، وهو ضعيف.

= هكذا رواه بإسقاط الجعفي المتروك. ومعاوية هذا صدوق له أوهام كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص ٩٥٦). فروايته منكراً بهذا الإسناد لمخالفته ثقتين. (آدم بن أبي إياس وأبي حمزة محمد بن ميمون السكري). ثم إن الطبراني أفاد أن الحديث مروي عن شيان عن جابر عن الشعبي بهذا الوجه. قال في «الأوسط» (١٢٤/٩): لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا جابر الجعفي ولا رواه عن جابر إلا شيان وأبو حمزة السكري. فيستفاد من قوله هذا: أن المتفرد به عن الشعبي هو جابر الجعفي، وأن المحفوظ من رواية شيان هو بإثبات الجعفي لا بإسقاطه؛ كما جاء عند أبي يعلى. وبناء على هذا الخطأ في الإسناد حكم الداراني على سنده بالحسن في تخريجه لمسند أبي يعلى! وعلى كل فقد ضعفه الترمذي. ووافقه الألباني.

(١) سقطت من (م).

(٢) وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب النجش ومن قال: لا يجوز ذلك البيع (٦٩/٣، ٧٠)، (ح ٢١٤٢) ومسلم في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه، وتحريم النجش وتحريم التصرية (١١٥٦/٣)، (ح ١٥١٦) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ عن النجش».

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل ٤١/أ/ نسخة يني جامع).

(٥) في كتابه «الفوائد» الشهير بالغيلانيات (١/١٤٠)، (ح ١٠٣).

ونحوهما لابن عدي في «الكامل» بسند ضعيف جداً عن جابر رفعه:
«أتدرون ما علامة المنافق؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «الذي يبكي بإحدى
عينيه»^(١).

لكن قال مالك بن دينار: «قرأت في التوراة: إذا استكمل العبد النفاق
ملك عينيه»^(٢).

وللبیهقي في «الشعب» من طريق علي بن عثام^(٣) قال: بكى سفيان
الثوري يوماً، ثم قال: «بلغني أن العبد أو الرجل إذا كمل نفاقه ملك

= وأخرجه أيضاً ابن عدي في «الكامل» (٢٤٤/٥)، وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت
المنافقين» (ص ١٢٣)، (ح ٩٣) جميعهم من طريق عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر
عن أبيه عن جده عن أبي جده - (يعني: عمر بن علي) - عن علي به مرفوعاً.
والحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد والآفة من عيسى بن عبدالله العلوي يقال له:
مبارك.

ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٢٤٥/٥) وذكر له عدة أحاديث هذا منها، ثم قال:
عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

واتهمه قبله ابن حبان فيما يرويه عن أبيه عن جده كما هو الحال في هذا السند فقال:
يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به كأنه كان يهم ويخطئ
حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه، فبطل الاحتجاج بما يرويه لما
وصفت.

وقال الدارقطني: متروك.

انظر: «المجروحين» (١٢١/٢)، «الكامل» (٢٤٥/٥)، «الميزان» (٣١٥/٣).

(١) بحث عنه في «الكامل» فلم أجده، ولم أره في ذخيرة الحفاظ.

(٢) ذكره صاحب «قوت القلوب» (٣٩١/١) بلا إسناد.

لكن رواه عبدالله بن أحمد في «الزهد» (ص ٢٦١): حدثنا علي بن مسلم: حدثنا
سيار بن حاتم: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي قال: سمعت مالك بن دينار يقول:
إن العبد إذا استكمل الفجور ملك عينيه.

وسيار فيه ضعف؛ فقد ضعفه ابن المديني، وقال عنه العقيلي: أحاديثه مناكير ضعفه
ابن المديني. وقال الأزدي عنده مناكير.

وقال الذهبي: صالح الحديث. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٥٤/٤)، «الميزان» (٢٥٣/٢)، «التقريب» (ص ٤٢٧).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٧٧).

عينه، فبكى»^(١).

ولابن المبارك في الجزء الأول من «الزهد» عن زَمْعَةَ بن صالح^(٢) عن سلمة بن وهرام^(٣) عن شعيب الجبائي^(٤) قال: إذا كمل فجور الإنسان ملك عينه، فمتى شاء أن يبكي بكى^(٥). انتهى.
ومن ثم قيل: «دمع الفاجر حاضر».

قال الصلاح الصفدي: رأيت من يبكي بإحدى عينيه ثم يقول لها قفي فيقف دمعها، ويقول للأخرى: ابك أنتِ، فيجري دمعها، ورأيت آخر له

(١) (٢٩٧/٢)، برقم (٩٢٤) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر المزكي: حدثنا عبدالله بن سلمة المؤدب: حدثنا محمد بن عبدالوهاب قال: سمعت علي بن عثمان يقول: بكى سفيان يوماً ثم فذكره...
ورجال الإسناد موثقون إلا عبدالله بن سلمة فلم أعرفه.

لكن له طريق آخر عن سفيان أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧٢/٧): حدثنا أبو أحمد: ثنا عبدالرحمن بن أبي قرصافة العسقلاني: ثنا أبو عمير عيسى بن محمد: ثنا ضمرة بن ربيعة عن سفيان قال: إذا استكمل العبد الفجور ملك عينه يبكي بهما متى شاء.
أبو أحمد هو ابن عدي الحافظ وأما شيخه فلم أقف على حاله وبقيتهم ثقات.

(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٠٣).

(٣) وقع في الأصل (و(ز)، «دهرام» وفي (م): «مهرام» وكلها خطأ، والصواب: «وهرام» كما في نسخة (د) وفي ترجمته. وهو: سلمة بن وهرام، بالراء، اليماني، صدوق، من السادسة، ت. ق. «التقريب» (ص ٤٠٢).

(٤) شعيب بن الأسود الجبائي، قال عنه الأزدي: أخباري متروك.

انظر: «الميزان» (٢٧٨/٢).

(٥) الزهد لابن المبارك (ص ٤٢)، برقم (١٢٩).

وفي سنده زمعة بن صالح شيخ ابن المبارك ضعيف كما سبق عند حديث: «ليس لعرق...» برقم (٩٢٩).

وتابع ابن المبارك وكيع في «الزهد» (٧٨٨/١)، برقم (٤٧٤) متابعة تامة، وفيه: عن شعيب الجبائي - وكان يقرأ الكتب - قال: في بعض الكتب: إذا كمل...

فظهر بهذا السياق عند وكيع أنه ليس من قوله بل هو من بعض الإسرائيليات والله أعلم.

وشعيب الجبائي قال عنه الأزدي: أخباري متروك.

انظر: «الميزان» (٢٧٨/٢).

محبوب، فإذا قال له محبوبة: ابك، بكى، وإذا قال له وهو في وسط البكاء اضحك يجمد دمه ويضحك، ورأيت من يبكي بإحدى عينيه. انتهى ملخصاً^(١).

وقال ابن مردويه فيما انتقاه من حديث الطبراني: ثنا الفضل بن أحمد الأصبهاني^(٢) ثنا إسماعيل بن (عمرو)^(٣) البجلي^(٤) ثنا عبدالسلام بن حرب^(٥) ثنا الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة [ل ١٧٣/ب] رفعه: «بكاء المؤمن من قلبه وبكاء المنافق^(٦) من هامته»^(٧) وكذا هو عند الطبراني في «معجمه»^(٨).

(١) لم أقف عليه.

(٢) الفضل بن أحمد بن منصور بن الديال، أبو العباس، الزبيدي، حدث عن عبدالأعلى بن حماد وزباد بن أيوب والطبقة، وروى عنه الدارقطني ويوسف القواس وجماعة، قال عنه الدارقطني: ثقة مأمون مات قديماً. «تاريخ بغداد» (٣٧٧/١٢).

(٣) وقع في النسخ كلها (عمر) وهو خطأ؛ الصواب (عمرو) كما في المصدر، وانظر التعريف به.

(٤) إسماعيل بن عمرو بن نجيح، البجلي الكوفي ثم الأصبهاني، عن الثوري ومسرر، وانتهى إليه علو الإسناد بأصبهان. قال أبو حاتم والدارقطني: ضعيف. توفي سنة (٢٢٧هـ). انظر: «الميزان» (٢٣٩/١).

(٥) عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي، بالنون، الملائي بضم الميم وتخفيف اللام، أبو بكر الكوفي، أصله بصري، ثقة حافظ له مناكير، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة ع. «التقريب» (ص ٦٠٨).

(٦) في (م): «الكافر» وهو خطأ.

(٧) جزء فيه: «ما انتقى ابن مردويه على أبي القاسم الطبراني» (ص ١٧٥)، (ح ٨٤).

(٨) الصغير (٤١/٢)، (ح ٧٤٥).

وأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٨٧/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١١١/٤) وفي «تاريخ أصبهان» (٢٦٤/١) كلهم من طرق عن إسماعيل بن عمرو البجلي بهذا الإسناد. قال الطبراني: «تفرد به إسماعيل بن عمرو».

وهو ضعيف منكر الحديث؛ فمثله لا يحتمل تفردة؛ ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه؛ قال عنه ابن عدي: ضعيف يحدث بأحاديث لا يتابع عليها.

وضعه الدارقطني أيضاً، وقال العقيلي: في حديثه مناكير. ثم أورد له عدة أحاديث منها هذا.

وقال ابن حجر في اللسان: يشبه أن يكون موضوعاً.

وفي الباب عن أنس^(١).

ويروى عن ابن عباس مرفوعاً: «بكاء الكبد والعين من الله»^(٢).

١٠٥٣ حديث: «الْمُنْبَت لَا أَرْضاً قَطَعَ، وَلَا ظَهراً أَبْقَى».

البزار^(٣)، والحاكم في «علومه»^(٤)، والبيهقي في «سننه» عنه^(٥)، وكذا ابن طاهر من طريقه^(٦)، وأبو نعيم^(٧)، والقضاعى^(٨)، والعسكري^(٩)، والخطابي في «العزلة»^(١٠)، كلهم من طريق محمد بن سُوقة^(١١) عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً بلفظ: «إن هذا»^(١٢) الدين متين فأوغل فيه برفق،

= انظر: «ضعفاء العقيلي» (٨٦/١)، «الكامل» (٣٢٢/١)، «ميزان الاعتدال» (٢٣٩/١)، «لسان الميزان» (١٥٦/٢).

- (١) لم أهد إليه.
- (٢) وتماه «وبكاء البدن واللسان من الشيطان».
- (٣) أخرجه الديلمي في المسند، كما في «الفردوس» (٢١/٢) بلا سند.
- (٤) في «مسنده» كما في «كشف الأستار» (٥٧/١)، (ح ٧٤).
- (٥) «والحاكم في علومه» سقط من (ز) وانظر: «معركة علوم الحديث» (ص ٣١٥).
- (٦) «السنن الكبرى» (١٨/٣).
- (٧) أي: من طريق الحاكم في «صفوة التصوف»، «الأجوبة المرضية» (١٠/١).
- (٨) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة، ولم يفصح المؤلف عن مكان العزو لكتب أبي نعيم، وكذا فعل في «الأجوبة المرضية» حيث قال: رواه أبو نعيم في بعض تصانيفه. (١٠/١).
- (٩) في «مسند الشهاب» (١٨٤/٢).
- (١٠) وجدته عند تلميذه أبي هلال العسكري فقد رواه عنه في «الجمهرة» (٤٥٤/١).
- (١١) (ص ٢٣٦).
- وأخرجه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (٨٩٩/٣)، (ح ١٨٨٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص ١٦٢)، والنقاش في «فوائد العراقيين» (ص ٧٥)، (ح ٧١) كلهم من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سُوقة به.
- (١٢) محمد بن سُوقة - بضم المهملة -، الغنوي بفتح المعجمة والنون الخفيفة، أبو بكر، الكوفي، العابد، ثقة مرضي، من الخامسة. ع. «التقريب» (ص ٨٥٢). وذكره ابن حجر بهذا الضبط في «تبصير المتنبه بتحريр المشتبه» (٧٠٠/٢).
- «محمد بن سُوقة عن» سقطت من (م).
- (١٣) سقطت من (ز).

ولا تُبَغِّضْ إِلَى نَفْسِكَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَإِنَّ الْمُئْتَبَرَ... وذكره.

وهو مما اختلف فيه على ابن سوقة في: إرساله ووصله^(١) وفي: رفعه ووقفه^(٢)،

(١) ويان ذلك من حيث الاختلاف في الوصل والإرسال على محمد بن سوقة: فرواه الأئمة كما سبق في مطلع التخريج وغيرهم كلهم من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. وخالف أبا عقيل مروان بن معاوية الفزاري فرواه عن محمد بن سوقة قال: أخبرني محمد بن المنكدر قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره ... هكذا مرسلًا. أخرجها ابن المبارك في «الزهد» (ص ٤١٥)، (ح ١١٧٨). وتابع مروان على إرساله محمد بن خازم أبو معاوية الضرير عند القاسم بن سلام في «غريبه» (٢٢٤/١).

وعيسى بن يونس عند البخاري في «تاريخه الكبير» (١٠٢/١).

قال البخاري بعد إيراده الاختلاف: والمرسل أصح.

وكذا قال البيهقي بعد إيراده الاختلاف على ابن سوقة: الصحيح مرسلًا. «شعب الإيمان» (٣٩٤/٥).

قلت: وذلك بالنظر في درجات الرواة عن ابن سوقة - وهو ثقة - فإن أبا عقيل هذا متفق على ضعفه كما قال ابن عبد البر وقد سبق الكلام عليه فانظره تحت حديث رقم (٨٩٣).

وأما أبو معاوية مروان بن معاوية ومحمد بن خازم وعيسى بن يونس فكلهم ثقات حفاظ.

وعليه فالرواية المرسلة هي المحفوظة وأما رواية أبي عقيل فهي منكرة جداً.

(٢) وأما الاختلاف من حيث الوقف والرفع فهو من حديث عبد الله بن عمرو:

رواه البيهقي في «سننه الكبرى» (١٩/٣) من طريق أبي صالح: حدثنا الليث عن ابن عجلان عن مولى لعمر بن عبدالعزيز عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ، قال: «إن هذا الدين متين...» الحديث.

وخالف ابن المبارك فقال: أخبرنا محمد بن عجلان أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: إن هذا الدين متين.

وروايته في كتابه «الزهد» (ص ٤٦٩)، (ح ١٣٣٤) من طريق الحسين السلمي صاحب ابن المبارك وهو ثقة.

فخالف ابن المبارك حيث جعله موقوفاً، ولم يذكر واسطة بين ابن عجلان وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

وطريق ابن المبارك أرجح والآفة في وصله ليست من الليث وهو ابن سعد لكن =

ثم في الصحابة^(١) أهو: جابر^(٢)، أو عائشة^(٣)، أو عمر^(٤).

وقال الدارقطني: «ليس فيها حديث ثابت»^(٥).

ورجح البخاري في «تاريخه» من حديث ابن المنكدر: الإرسال^(٦).

وأخرجه البيهقي أيضاً^(٧) والعسكري من حديث ابن عمرو بن العاص رفعه، لكن بلفظ: «فإن المنبت لا سفراً قطع ولا ظهراً أبقي» وزاد: «فاعمل

= الحمل فيه من الراوي عنه كاتبه عبدالله بن صالح الجهني فهو كما قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة.

لكن وإن كانت روايته الأرجح فهي ضعيفة للانقطاع؛ فإن ابن عجلان لم يسمع من عبدالله بن عمرو. انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٢٦)، «تهذيب الكمال» (١٠١/٢٦).

(١) في (م): «الصحابي».

(٢) الذي جعله من حديث جابر مرفوعاً هو يحيى بن المتوكل، رواها من طريقه جماعة كما سبق في مطلع التخريج، وهي منكرة والحمل فيها منه.

(٣) أخرجه من حديث عائشة البيهقي في «الشعب» (٣٩٤/٥)، (ح ٣٦٠٢) من طريق عبدالله بن أبي مريم: حدثنا علي بن معبد: حدثنا عبدالله بن عمرو عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إن هذا الدين متين... وهو منكر بهذا الوجه، والصحيح هو المرسل عن ابن المنكدر كما سبق.

والعلة فيه من عبدالله بن أبي مريم ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٥/٤) وقال: يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل، فهو إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمد فإني رأيت له غير حديث غير محفوظ.

(٤) أوردها الدارقطني في «العلل» (٣٣٥/١٣) من طريق ابن سوقة عن ابن المنكدر مرسلأ عن عمر بن الخطاب.

ولم أقف عليها مسندة، لكن مدارها على ابن سوقة، والصحيح عنه إرساله عن ابن المنكدر كما سبق.

(٥) لأن الدارقطني يرى الاضطراب من ابن سوقة ولم يرجح شيئاً وقد ذكر عدة طرق أخرى.

وخالفه البخاري وتابعه البيهقي فرجحا الإرسال وذلك لإمكان الترجيح؛ فإن رواة المرسل منهم ثقات حفاظ ومن خالفهما إما ضعيف أو متروك.

(٦) «التاريخ الكبير» (١٠٣/١).

ورجحه البيهقي كذلك في «الشعب» (٣٩٤/٥).

(٧) في «سننه الكبرى» (١٩/٣).

عمل امرئ يظن أن لن يموت أبداً، واحذر حذراً تخشى أن تموت غداً» وسنده ضعيف أيضاً^(١)؛ مع كون صحابه عند العسكري عمرو بن العاص لا ولده، ولكن الظاهر أنه من الناسخ؛ فطريقهما متحد.

وهو عند ابن المبارك في «الزهد»^(٢) من حديث عبدالله بن عمرو لكن وقفه، ولفظه: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله، فإن المنبت...» وذكره^(٣).

ولهما شاهد عند العسكري^(٤) من حديث الفرات بن السائب^(٥) عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة^(٦) عن علي رفعه: «إن دينكم دين متين، فأوغل فيه برفق؛ فإن المنبت لا ظهراً أبقي ولا أرضاً قطع» وفيات ضعيف^(٧).

وعند أحمد من حديث أنس رفعه^(٨)، لكن ليس فيه جملة الترجمة وهو على اختصاره أجود مما قبله.

(١) انظر الصفحة (ص ١٥).

(٢) وهو ضعيف أيضاً كما مر.

(٣) ولم أقف عليها عند غيره من هذا الوجه.

(٤) فرات بن السائب، أبو سليمان، وقيل: أبو المعلى الجزري، عن ميمون بن مهران، وعنه حسين بن محمد المروزي، وشبابة، وجماعة. قال عنه البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (١٣٠/٧)، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٤١).

(٥) تقدم عند حديث رقم (٣١١).

(٦) وضعفه شديد؛ فهو منكر الحديث كما بيته عند حديث (المغتتاب...).

(٧) «مسند أحمد» (٣٤٦/٢٠)، (ح ١٣٠٥٢).

ومن طريقه أخرجه «الضياء في المختارة» (١٢٠/٦)، (ح ٢١١٥) من طريق عمرو بن حمزة: حدثنا خلف أبو الربيع إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة: حدثنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق». ولم يزد لفظ الترجمة. وهذا الحديث مما تفرد به عمرو هذا؛ وقد أورده البخاري في «تاريخه» (٣/١٩٤) وقال: لا يتابع عمرو على حديثه.

وكذا قال العقيلي. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه غير محفوظ. وقال الدارقطني: ضعيف.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣٢٥/٦)، «الكامل» (١٤٣/٥)، «ضعفاء العقيلي» (٣/٢٦٥)،

«الميزان» (٣/٢٥٥).

وهو من البتّ أي: القطع؛ يريد أنه بقي في طريقه عاجزاً عن مقصده، لم يقض وطره، وقد أعطب ظهره، والوغل^(١): الدخول في الشيء فكأنه قال: إن هذا الدين مع كونه سهلاً^(٢) يسيراً صلب شديداً، فبالغوا فيه في العبادة، لكن اجعلوا تلك المبالغة مع رفق؛ فإن الذي يبالغ فيه بغير رفق، ويتكلف من العبادة فوق طاقته، يوشك أن يمل حتى ينقطع عن الواجبات، فيكون مثله مثل الذي يعسف الركاب ويحملها من السير على ما لا تطيق، رجاء الإسراع فينقطع ظهره؛ [١٧٤/أ] فلا هو قطع الأرض التي أراد، ولا هو أبقى ظهره سالماً ينتفع به بعد ذلك.

وهذا كالحديث الآخر: «إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه». أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة^(٣) كما سيجيء في: «من يشاد...»^(٤). وكقوله: «سدّدوا وقاربوا»^(٥)؛ أي: اقصدوا: السداد الصواب، ولا تفرطوا فتجهّدوا أنفسكم في العبادة، لئلا يفضي بكم ذلك إلى الملل، فتركوا العمل ففرطوا.

= فالحديث منكر بهذا الوجه على ما تفيد عبارات الأئمة. بل هو قول أحمد صراحة فإنه كان قد حدث بهذا الحديث من هذا الوجه ثم تركه وكان يقول: «هو منكر». حكاه عنه ابن أخيه حنبل بن إسحاق الشيباني كما في: (الجزء العاشر من المنتخب) لابن قدامة مخطوط الظاهرية من جوامع الكلم. وهي فائدة عزيزة جداً. ومنه نعلم بأن قول السخاوي: هذا الحديث أجود مما قبله فقوله: «أجود» ليست على بابها، بل هي بمعنى أقل ضعفاً. يدل على ذلك قوله في «الأجوبة المرضية» (١٥/١): وعلى كل حال فالحديث ضعيف إلا أن هذه الطريق على اختصارها أجود مما قبلها.

- (١) في (ز): «والوغل».
- (٢) غير واضحة بالأصل بسبب الطمس وهي واضحة في (ز). و(م) و(د).
- (٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر (١٦/١)، (ح ٣٩).
- وأخرجه أيضاً النسائي في الصغرى، كتاب الإيمان وشرائعه، الدين يسر، (ص ٧٦٤)، (ح ٥٠٣٤)، وابن حبان (٦٣/٢)، (ح ٣٥١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً.
- (٤) في حرف الميم برقم (١٢٠٤).
- (٥) أورده المؤلف في حرف السين بترجمة مستقلة.

وقد روى الخطابي في «العزلة» من جهة ابن أبي قماش^(١) عن ابن عائشة^(٢) قال: «ما أمر الله عباده بما أمر إلا وللشيطان فيه نزغتان، فإما إلى غلو، وإما إلى تقصير، فبأيهما ظفر قنع»^(٣).
وعن علي بن عثام^(٤) قال: «كلا طرفي القصد مذموم»^(٥).
ولبعض الشعراء^(٦):

فسامح^(٧) ولا تستوف حقك كله وأبق فلم يستوف قط كريم
ولا تَعُدْ^(٨) في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم
وقد أفردت في هذا الحديث جزءاً^(٩).

١٠٥٤ حديث: «من آذى ذمياً فأنا خصمه».

أبو داود^(١٠) من حديث ابن وهب عن أبي صخر المدني^(١١) عن

- (١) هو: محمد بن عيسى بن السكن أبو بكر الواسطي، يعرف بـ «ابن أبي قماش» قدم بغداد وحدث بها وكان ثقة. قاله الخطيب في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٤٠٠/٢). وانظر: فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده (ص ١١٣).
- (٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٠٨).
- (٣) «العزلة» (ص ٢٣٧) قال الخطابي: أخبرني إبراهيم بن عبدالرحيم العنبري قال: حدثنا ابن أبي قماش عن ابن عائشة قال: ... فذكره.
- (٤) تقدم عند حديث رقم (٦٧٧). (٥) المصدر السابق. رواه عنه الخطابي بسنده.
- (٦) وقع في «العزلة» (ص ٢٣٧): وأنشدنا أبو سليمان؛ أي: الخطابي فذكر البيتين على أنهما من شعره بعد قول علي بن عثام.
- وقد نسب البيتين للخطابي ياقوت في «معجم الأدباء» (٤٨٦/٢).
- (٧) كذا في الأصل وأما في «العزلة» (تسامح) وهو الموافق أيضاً لما في معجم الأدباء (٤٩٠/٢).
- (٨) كذا في النسخ ووقع في «العزلة» (ص ٢٣٧): «ولا تغل» وكذا من نسب البيتين للخطابي كياقوت الحموي.
- (٩) وهو مطبوع ضمن «الأجوبة المرضية» (١٠/١).
- (١٠) في «سننه»، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في تعشير أهل الزمة إذا اختلفوا في التجارة (ص ٥٤٨)، (ح ٣٠٥٢) قال: حدثنا سليمان بداد المهرى عن ابن وهب به.
- بغير هذا اللفظ كما سيذكره المؤلف.
- (١١) حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخارق، الخراط، صاحب العباء، مدني سكن =

صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم دنية عن رسول الله ﷺ قال: «ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا خصمه يوم القيامة» وسنده لا بأس به، ولا تضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة؛ فإنهم عدد ينجر به جهالتهم، ولذا سكت عليه أبو داود^(١).

= مصر، ويقال هو: حميد بن صخر أبو مودود الخراط، وقيل إنها اثنان، صدوق يهم، من السادسة، مات سنة تسع وثمانين بخ م د ت عس ق. «التقريب» (ص ٢٧٤).
(١) زاد في «الأجوبة المرضية» (١٦/١): «... فهو عنده صالح».

وقول السخاوي هذا هو للزركشي قبله بنحوه كما في «التذكرة» (ص ٣٣) فإنه أورد الحديث وقال: وإسناده لا بأس به ولا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة؛ فإنهم عدد كثير.

وبمثل هذا جود إسناده الأبناسي في «الشذا الفياح» (٤٣٦/٢) وكذا العراقي في «التقييد والإيضاح» (٧٧٢/٢) فقالا: سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح، وهو كذلك إسناده جيد، وهو وإن كان فيه من لم يسم، فإنهم عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة، فقد رويناه في سنن البيهقي الكبرى فقال في روايته: عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ.

وتابعهم السيوطي على ذلك كما في «الآلئ المصنوعة» (١١٨/٢).

وذكر الألباني قول العراقي والسخاوي وأقرهما كما في «الصحيحة» (٨٠٧/١).

وبقية رجال السند ثقات عدا أبي صخر المدني ففيه كلام يسير لا يضر وهو صدوق.

قال ابن عدي: هو عندي صالح الحديث وإنما أنكرت عليه هذين الحديثين «المؤمن مؤلف» وفي «القدرية» اللذين ذكرتهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً.

فالذي يظهر أنه صدوق حسن الحديث. ولم أر في ترجمته من صرح بتفسير الجرح عدا ابن عدي فإنه أنكر عليه حديثين وهما: «القدرية» و«المؤمن مؤلف» ثم قال: وأما سائر حديثه فمستقيم.

وبهذا الاستثناء قال الشيخ مقبل الوداعي: فعلى هذا يكون حديثه حسناً. «الإلزامات والتتبع» (ص ٢٠٣).

انظر: «الكامل» (٢٦٩/٢) «سؤالات البرقاني» (ص ٢٣) «الإلزامات والتتبع» (٢٠٢)، «تهذيب الكمال» (٣٦٦/٧).

ثم إن للحديث شواهد تزيده قوة كما سيأتي.

وهو عند البيهقي في «سننه» من هذا الوجه^(١)، وقال: عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم ذنية وذكره بلفظ: «ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة»، وأشار رسول الله ﷺ بإصبعه إلى صدره: «ألا ومن قتل معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله، حرم الله عليه ريح الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفاً».

وله شواهد بينتها في جزء أفردته لهذا الحديث أيضاً^(٢)، ومنها عن عمر بن سعد^(٣) رفعه: «أنا خصم يوم القيامة لليتيم والمعاهد، ومن أخاصمه أخصمه»^(٤).

(١) «السنن الكبرى» (٢٠٥/٩) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: أخبرنا ابن وهب به.

وأخرجه أيضاً ابن زنجويه في «الأموال» (٣٨١/١)، (ح ٦٢١) قال: أنا يوسف بن يحيى البويطي عن ابن وهب به.

(٢) هذا الجزء مطبوع ضمن «الأجوبة المرضية» (١٦/١) وقد توسع المؤلف في ذكر الشواهد.

(٣) يحتمل أن يكون أبا كبشة الأنماري الصحابي، مختلف في اسمه اختلافاً كبيراً، وعمر بن سعد أحد الأقوال فيها، «الإصابة» (٥٥٦/١٢) أو أن يكون: عمر بن سعد بن أبي وقاص، لكنه ولد في السنة التي مات فيها عمر فهو تابعي. انظر: «الإصابة» (٤٢٣/٨).

(٤) هذا الشاهد لم يذكره في جزئه الحديثي المطبوع ولم أقف عليه مسنداً، وقد عزاه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص ١٨٤) لمسند الفردوس من حديث عمر ولم أجده فيه.

ومن شواهد التي ذكرها حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بلفظ: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً».

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم (٩٩/٤)، (ح ٣١٦٦).

تنبيه: يلاحظ أن السخاوي ذكر هذه الأحاديث التي تشهد لمعنى الترجمة ولم يعرج على أن الحديث بلفظ الترجمة غير ثابت لكنه نبه على ذلك في جزئه الحديثي.

ولفظ الترجمة جاء مروياً من حديث جابر بزيادة: «ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة».

هذا الحديث رواه الخطيب في «تاريخه» (٣٧٠/٨) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٣٦/٢) من طريق عبدالله بن محمد الشاهد: حدثنا العباس بن أحمد =

١٠٥٥ [١٧٤/ب] حديث: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه».

مسلم^(١) من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه به، في حديث أوله: «من نَفَس عن مؤمن كُرْبَةً لكن بلفظ: «من بطأ»^(٢) بدون ألف^(٣).

وكذا هو بهذا اللفظ عند العسكري من حديث أبي عوانة، وعبدالله بن سيف^(٤)، فرقهما كلاهما عن الأعمش^(٥).

ورواه القضاعي من حديث زائدة عن الأعمش به بلفظ الترجمة^(٦).

= المذكر: حدثنا داود بن علي بن خلف: حدثنا إسحاق بن إبراهيم: حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به مرفوعاً.
قال الخطيب: هذا حديث منكر بهذا الإسناد؛ والحمل فيه عندي على المذكر؛ فإنه كان غير ثقة.

زاد السخاوي: والراوي عنه متهم بالاختلاق. «الأجوبة المرضية» (١٧/١).
قلت: يعني بذلك: عبدالله بن محمد الشاهد، ابن التلاج، كذبه جماعة. انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٩٧/٢).

وبالجملة فالحديث بلفظ الترجمة غير ثابت، لكن جاء معناه في حديث صحيح كما سبق.

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (٢٠٧٤/٤)، (ح ٢٦٩٩). وفيه طول.

(٢) في (م): «بط» ولعله من تصرف الناسخ فلعله فهم الألف بعد الطاء وليس كذلك؛ بل المقصود الألف في أول الكلمة (أبطأ).

(٣) قال ابن الأثير: يقال بَطَأَ به وأَبْطَأَ به بمعنى؛ أي: من أخره عمله السيء وتفريطه في العمل الصالح لم ينفعه في الآخرة شَرَفُ النَّسَبِ. «النهاية» (١٣٤/١).

(٤) هو: الخوارزمي، قال ابن عدي: وقد رأيت لعبدالله بن سيف هذا غير حديث منكر. «الكامل» (٢٤٧/٤).

(٥) رواه عنه تلميذه أبو هلال العسكري في «الجمهرة» (٣١٢/٢) من طريق إبراهيم بن الحسن العلاف: ثنا أبو معاوية به، بلفظ الترجمة تماماً.

(٦) «مسند الشهاب» (٢٤٥/١)، (ح ٣٩٣).

وتنبه المؤلف بقوله: «بلفظ الترجمة»؛ أي: أن العسكري والقضاعي روياه بلفظ الترجمة مقتصرين عليه من غير زيادة لألفاظ أخرى كما وقع عند مسلم، وأيضاً وقع عندهما «أبطأ» بدل «بطأ».

وعن محمد بن النضر الحارثي^(١) قال: «من فاته حسب نفسه - يعني: الدين - لم ينفعه حسب أبيه»^(٢).

١٠٥٦ حديث: «من أتت عليه أربعون سنة، ولم يغلب خيره شره فليتبجّز إلى النار».

أورده الأزدي في ترجمة بارح^(٣) عن عبدالله بن مالك الهروي^(٤) عن سفيان عن جوير^(٥) عن الضحاك^(٦) عن ابن عباس به مرفوعاً^(٧).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٨٨).

(٢) رواه الدينوري في «المجالسة» (١٨٩/٣)، برقم (٨٢٨) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا عن أحمد بن جميل قال: قال محمد بن النضر الحارثي: أول المروءة طلاقة الوجه، والثاني التودد إلى الناس، والثالث قضاء الحوائج، ومن فاته حسب نفسه لم ينفعه حسب أبيه (يريد الدين).

(٣) بارح أوله باء معجمة بواحدة وراء مكسورة، ابن أحمد بن بارح الهروي، أبو النضر، كان يلبس الصوف ويتزهّد ويحث الناس على الطاعة، مات سنة (٢٧٨هـ) ولم يكن من أصحاب الحديث، قال عنه الأزدي: ضعيف جداً.

انظر: «الإكمال» (١٧٦/١) «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١٩٢/١)، «اللسان» (٢٦١/٢).

وقع في (م): تارح!

(٤) هكذا أورده ابن حجر في «اللسان» (٥٥١/٤) ونقل عن النباتي أنه قال: لا أعرفه.

(٥) تقدم عند حديث رقم (١٠).

(٦) الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم الخراساني؛ قال أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة، وزاد أحمد: مأمون. «الجرح والتعديل» (٤٥٨/٤) رقم (٢٠٢٤).

(٧) ولم أقف عليه، وكان الأزدي انفرد بإخراجه، فإن له مصنفاً كبيراً في الضعفاء، وقد عزاه له الحافظ أيضاً كما في «اللسان» (٢٦١/٢).

ويظهر من سنده أنه واه جداً ففيه بارح ضعيف جداً كما قال الأزدي. وجوير: متروك الحديث.

قال عنه أحمد: ما يسند عن النبي ﷺ فهو منكر.

وقال النسائي وابن الجنيّد والدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة.

وقال ابن حجر: ضعيف جداً.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٤١/٢)، «المجروحين» (٢١٧/١)، «ضعفاء النسائي» =

وأشار إليه الخطيب^(١).

١٠٥٧ حديث: «من أتت عليه ستون سنة».

في: «معترك المنايا»^(٢).

١٠٥٨ حديث: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار».

أحمد^(٣) والطيالسي^(٤) في «مسنديهما»، والترمذي^(٥)، وآخرون^(٦)، عن معاوية به مرفوعاً.

= (ص٧٣)، «الضعفاء» للدارقطني برقم (١٤٧)، «تهذيب الكمال» (١٦٧/٥)، «التقريب» (ص٢٠٥).

بل حكم الخطيب على حديثه هذا بالوضع قائلاً: علامة الوضع لائحة عليه. انظر: «الأسرار المرفوعة» (ص٣١٢).

(١) لعله في المؤتلف وهو لم يطبع بعد..

وإشارته صرح بها القاري حيث قال الخطيب: عجب من المؤلف تقريره وعلامة الوضع لائحة عليه.

«الأسرار المرفوعة» (ص٣١٢).

(٢) لم يذكره المؤلف تحت حديث «معترك المنايا» بل ذكر ما يقرب منه تحت حديث أعمار أمتي.. برقم (١٣٢).

وأما لفظ: «من أتت عليه ستون سنة فقد أهدر الله إليه في العمر».

فهو عند أحمد في «المسند» (١٤/١٤)، (ح٨٢٦٢): حدثنا أبو عبد الرحمن: حدثنا سعيد بن أبي أيوب: حدثني محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً بهذا.

والحديث صحيح فأصله عند البخاري بنحوه (٨٩/٨)، (ح٦٤١٩) من طريق معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «أهدر الله إلى امرئ آخر أجله حتى بلغه ستين سنة».

قال البخاري: تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري.

(٣) «مسند أحمد» (٤٠/٢٨)، (ح١٦٨٣٠) من طريق شعبة حدثنا حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز عن معاوية مرفوعاً بنحوه.

(٤) «مسند الطيالسي» (٣١٠/٢)، (ح١٠٥٣). قال: حدثنا حماد بن سلمة، ويزيد بن زريع عن حبيب به.

(٥) في «جامعه»، كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل (ص٦١٩)، (ح٢٧٥٥) من طريق الثوري وحماد بن أسامة كلاهما عن حبيب به.

(٦) كابن الجعد في «مسنده» (ص٢٢٢)، (ح١٤٨٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» =

وفي الباب عن جماعة^(١).

= (ح ٢٦٠٩٥) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ١٥٦)، (ح ٤١٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٥٤٣)، (ح ٩٧٧)، وأبو داود في «سننه» (ص ٩٤٤)، (ح ٥٢٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٣٥١/١٩)، (ح ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤٦٧/١٠)، (ح ٧٨١١) كلهم من طرق عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز عن معاوية به مرفوعاً.

والحديث إسناده صحيح رجاله رجال الشيخين، وأبو مجلز ثقة باتفاق كما قال ابن عبد البر، والراوي عنه ثقة ثبت كما قال ابن حجر. «التقريب» (ص ٢٢٠).

لكن الترمذي اقتصر على تحسينه فقال عقب الحديث: هذا حديث حسن.

كذا في «جامعه» وأيضاً في «التحفة» (٤٩٩/٨).

وتعقبه الألباني بقوله: بل هو حديث صحيح، رجال إسناده ثقات رجال الشيخين، وأبو مجلز اسمه لاحق بن حميد، وهو ثقة، وحبيب بن الشهيد ثقة ثبت كما في «التقريب»، فلا وجه للاقتصار على تحسينه. «السلسلة الصحيحة» (١/٦٢٧).

وللحديث وجه آخر عن معاوية أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٥٦٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣/١٥٤)، (ح ١١٢٥)، والطبراني في «الأوسط» (٩٤/٩)، (ح ٩٢٢٧) كلهم من طريق مغيرة بن مسلم الفزاري عن عبدالله بن بريدة عن معاوية مرفوعاً بنحوه.

وعند الطبري أبو معاوية محمد بن خازم مقروناً مع المغيرة. وسنده صحيح رجاله كلهم ثقات.

(١) كحديث عمرو بن مرة الجهني أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/٢٨٢)، (ح ٤٢٠٨) قال: حدثنا علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي قال: نا عبدالله بن داود بن دلهات قال: حدثني أبي عن أبيه دلهات عن أبيه إسماعيل عن أبيه أن أباه مسرع بن ياسر حدثه عن عمرو بن مرة الجهني قال: قال النبي ﷺ: من أحب أن يتمثل له الرجال بين يديه قياماً فليتبوأ مقعده من النار.

والحديث ضعيف جداً، شيخ الطبراني لم أعرفه.

وعبدالله بن داود ذكره ابن حجر في «اللسان» (٨/٥) وسكت عنه.

وأبوه: داود قال عنه الأزدي: عن آبائه، لا يصح حديثه. «السان الميزان» (٣/٣٩٧).

وأما دلهات فمجهول، قاله النباتي كما في ذيل «الميزان» (ص ٩٧).

والراوي عن مسرع هو ابنه عبدالله بن مسرع قال عنه الذهبي: لا يصح حديثه.

وهذا سند مظلم مسلسل بالضعفاء والمجاهيل؛ ولذا قال الهيثمي في «المجمع» (٨٠/٨) فيه جماعة لم أعرفهم.

وقد أفرد النووي رحمته الله في المسألة جزءاً^(١).

وقال أبو سليمان الخطابي في معناه: «هو أن يأمرهم بذلك ويلزمهم إياه على مذهب الكبر والنخوة، وقوله: «يتمثل» معناه: يقوم^(٢) ينتصب بين يديه»، قال^(٣): «وفي حديث سعد دلالة على أن قيام المرء بين يدي الرئيس الفاضل والوالي العادل وقيام المتعلم للعالم مستحب غير مكروه»^(٤).

قال البيهقي في «الشعب»^(٥) عقب حكايته^(٦): وهذا القيام يكون على وجه البر والإكرام، كما كان قيام الأنصار [لسعد]^(٧)، وقيام طلحة

= ويروى أيضاً عن عبدالله بن الزبير أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٤٠٠/١) من طريق سعيد بن عنبسة الرازي: نا عمر بن حبيب قاضي البصرة: نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي شيخ الهنائي عن عبدالله بن الزبير مرفوعاً به. وسنده موضوع؛ سعيد بن عنبسة كذبه ابن معين وابن الجندب. وقال أبو حاتم: لا يصدق. انظر: «الجرح والتعديل» (٥٢/٤)، و«الميزان» (١٥٤/٢).

ويروى عن الحسن البصري مرسلأ أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣٦١/١١) من طريق علي بن الجعد: سمعت المبارك بن فضالة يقول: سمعت الحسن يقول: قال النبي ﷺ: ... فذكره في قصة طويلة. والحديث على إرساله أجود من الطريقتين اللذين قبله.

(١) لم أقف عليها. (٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ز). (٤) معالم السنن (١٥٥/٤).

(٥) (٢٧٧/١١).

(٦) لكلام الخطابي فإنه نقله ثم عقب عليه. «الشعب» (٢٧٧/١١).

(٧) ليست في النسخ، وألحقها من المطبوع شعب الإيمان. فلعلها سقطت من النسخ أو المؤلف سهواً؛ لأن المؤلف نقل الكلام عن البيهقي بحروفه ولم يختصره.

وحديث قيام سعد للأنصار متفق عليه أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الاستئذان، باب قول النبي ﷺ قوموا إلى سيدكم (٥٩/٨)، (ح ٦٢٦٢) وفي موضع (١١٢/٥)، (ح ٤١٢١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ، فأرسل النبي ﷺ إلى سعد فأتى على حمار، فلما دنا من المسجد قال للأنصار: «قوموا إلى سيدكم أو خيركم». الحديث...

وهو في «صحيح مسلم»، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم (١٣٨٨/٣)، (ح ١٧٦٨).

لكعب بن مالك^(١).

ولا ينبغي للذي يقام له أن يريد ذلك من صاحبه، حتى إن لم يفعل حنق عليه، أو شكاه أو عاتبه، وقد سمعت أبا عبدالله الحافظ هو الحاكم يقول: سمعت الإمام أبا بكر أحمد بن إسحاق هو الصبغي إمام الفقهاء الشافعية بنيسابور^(٢)، يقول التقيت مع أبي عثمان الحيري^(٣) في يوم عيد في المصلى وكان من عادته إذا التقى بواحد منا يسأله بحضرة الناس عن مسائل فقهية يريد بذلك إجلاله وزيادة محله عند العوام، فسألني بحضرة الناس في مصلى العيد عن مسائل، فلما فرغ منها قلت له: أيها الأستاذ في قلبي شيء أردت أن أسألك عنه منذ حين، قال: قل، قلت: إني رجل قد دفعت إلى صحبة الناس وحضور هذه المحافل، وإني ربما أدخل مجلساً [١٧٥/أ] يقوم لي بعض

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك وقول الله ﷻ (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) (٣/٦)، (ج٤٤١٨).

و«صحيح مسلم»، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٤/٢١٢٠)، (ج٢٧٦٩) كلاهما من حديث عبدالله بن كعب - كان قائد كعب من بني حنيفة - قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حديثه فذكره... في قصة طويلة جداً.

والشاهد منها قول كعب عندما بشر بتوبته قال: دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس في المسجد وحوله الناس فقام طلحة بن عبيدالله يهرول حتى صافحني وهنأني، والله ما قام رجل من المهاجرين غيره، قال: «فكان كعب لا ينساها لطلحة». وهذا لفظ مسلم.

(٢) شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري الشافعي، المعروف بـ «الصبغي» سمع الحارث بن أبي أسامة وهشام بن علي السيرافي، وعلي بن عبدالعزيز البغوي وغيرهم، وعنه أبو علي الحافظ، وأبو أحمد الحاكم وأبو عبدالله الحاكم، توفي سنة (٣٤٢هـ) «سير أعلام النبلاء» (٤٨٨/١٥).

ونيسابور: نيسابور بفتح أوله والعامية يسمونه (نشاوور) من ثغور ومقاطعة من مدينة خراسان، تقع اليوم شمال شرق إيران بالقرب من العاصمة الإقليمية (مشهد).

انظر: «معجم البلدان» (٣٣١/٥) «بلدان الخلافة الشرقية» (ص٤٢٤). ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الشبكة العنكبوتية.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠٢١).

الحاضرين ويتقاعد عن القيام لي بعضهم، فأجدي أنقم^(١) على المتقاعد حتى لو قدرت على الإساءة إليه فعلت، قال: فلما فرغت من كلامي سكت أبو عثمان وتغير لونه، ولم يجبني^(٢) بشيء فلما رأته قد تغير، سكت ثم انصرفت من المصلى، فلما كان بعد العصر قعدت وأدنت للناس، فدخل علي عند المساء جار لي، قلّ ما كان يتخلف عن مجلس أبي عثمان، فقلت له من أين أقبلت؟ قال: من مجلس أبي عثمان، قلت: وفي ماذا كان يتكلم؟ قال: أخذ في المجلس من أوله إلى آخره في رجل كان ظنه به أجمل ظن، فأخبر عن سره بشيء أنكره أبو عثمان وتغير ظنه به، قال أبو بكر: فعلت أنه حديثي، قلت: وبماذا ختم حديث ذلك الرجل؟ قال: قال أبو عثمان: أظهر لي من باطنه شيئاً لم أشم منه رائحة الإيمان، ويشبه أنه على الضلال ما لم تظهر توبته من الذي أخبرني به عن نفسه، قال الشيخ أبو بكر: فوقع علي البكاء وتبت إلى الله ﷻ مما كنت عليه. انتهى. والابتلاء بهذا كثير نسأل الله التوفيق.

١٠٥٩ حديث: «من أحب دنياه أضر بآخريته ومن أحب آخرته أضر بدنياه».

أحمد^(٣)، والطبراني^(٤)، والقضاعي^(٥)، وغيرهم^(٦)، من حديث المطلب عن أبي موسى به مرفوعاً.

(١) في (م): «أنقم» وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «يجبني» خطأ، والصواب ما أثبتته من (د) و(ز) و(م)، وهو كذا في الشعب.

(٣) في «مسند» (٤٧٠/٣٢)، (ح ١٩٦٩٧، ١٩٦٩٨).

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة وعزاء له الهيثمي في المجمع.

(٥) في «مسند الشهاب» (٢٥٨/١)، (ح ٤١٨).

(٦) كعب بن حميد في «مسند» (ص ١٩٨)، (ح ٥٦٨)، وابن أبي عاصم في «الزهد»

(ص ٨٧)، (ح ١٦٢)، والبزار في «مسند» (٧١/٨)، (ح ٣٠٦٧)، والرويان في

«مسند» (٣٧٨/١)، (ح ٥٧٨، ٥٧٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٦/٢)،

(ح ٧٠٩)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٨/٤)، (ح ٣١٩)، والبيهقي في «الشعب»

(٥٣٨/١٢)، (ح ٩٨٥٤) كلهم من طرق عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن

عبدالله بن حنطب عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكر =

١٠٦٠ حديث: «من أحب شيئاً أكثر من ذكره».

أبو نعيم^(١)، ثم الدليمي^(٢)،

= الحديث بزيادة عند جميعهم: «فأتروا ما يبقى على ما يفنى».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وتعقبه الذهبي بقوله: فيه انقطاع.

يعني بذلك المطلب بن عبدالله فإنه لم يسمع من أبي موسى الأشعري كما قال أبو حاتم وغيره. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٢٠٩) و«جامع التحصيل» (ص ٢٨١).

وبهذه العلة أعله المنذري في «الترغيب والترهيب» (٨٥/٤).

وبقية رجاله ثقات.

وللحديث شاهد قوي وهو ما أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص ٧٨)، (ح ١٦١) قال: أخبرنا هدية بن عبد الوهاب أخبرنا الفضل بن موسى أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من طلب الدنيا أضر بالآخرة، ومن طلب الآخرة أضر بالدنيا، فسمعتة قال: فأضروا بالفاني للباقي.

ورجال إسناده ثقات عدا محمد بن عمرو وهو الليثي فيه كلام يسير ينزل به إلى درجة الصدوق.

قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، ومرة قال: ثقة.

وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: كان يخطئ.

وقال عنه ابن عدي: له حديث حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام. وقال في هدي الساري: مشهور من شيوخ مالك احتج به الجماعة، صدوق، تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه.

فالذي يظهر لي أنه صدوق حسن الحديث لكونه يخطئ وهو ما ذهب إليه الذهبي في «الميزان» (٦٧٣/٣) فقال: شيخ مشهور، حسن الحديث، مكثر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قد أخرج له الشيخان متابعة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣١/٨)، «الكامل» (٢٢٤/٦)، «الثقات» (٣٧٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٢١٢/٢٦)، «التقريب» (ص ٨٨٤).

وعليه فإن حديثه بهذا السند حسن لذاته وهو يقوي ما قبله فيكون حسناً لغيره.

(١) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٢) لم أقف عليه في المسند المطبوع.

ولم أره مسنداً عند غيرهما وقد عزاه الزكشي للدليمي في «التذكرة» (ص ١١٥) =

من حديث مقاتل بن حيان^(١) عن داود بن أبي هند^(٢) عن الشعبي عن عائشة به مرفوعاً.

١٠٦١ حديث: «من أحب قوماً حشر معهم».

ذكره بهذا اللفظ الحاكم قبيل المغازي من «صحيحه المستدرک»، جازماً به بلا سند^(٣).

وشاهده: «المرء مع من أحب» وقد مضى^(٤).

١٠٦٢ حديث: «من أحب لقاء الله أحب الله»^(٥) لقاءه، ومن كره لقاء الله

كره الله لقاءه».

متفق عليه عن أبي موسى^(٦)،

= وقال الألباني: ضعيف. كما في «ضعيف الجامع» (ص ٧٧١)، (ح ٥٣٤١). ثم أحال الألباني على مقدمة الجامع وفيها أن العزو لبعض الكتب منها مسند الديلمي مؤذن بالضعف.

لكن رواه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا (ص ١٥٠)، برقم (٤٦٤) بسنده من قول رابعة العدوية فقال: حدثنا العباس بن الفضل البجلي قال: أكثر قوم ذم الدنيا عند رابعة فقالت: أقلوا من ذم الدنيا؛ فإنه من أحب شيئاً أكثر ذكره. وأورده الذهبي في ترجمتها من «السير» (٢٤١/٨) من غير هذا الطريق.

(١) مقاتل بن حيان النبطي بفتح النون والموحدة، أبو بسطام البلخي، الخزاز بمعجمة وزاين منقوطين، صدوق فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذبه، وإنما كذب الذي بعده، من السادسة، مات قبيل الخمسين بأرض الهند م ٤. «التقريب» (ص ٩٦٨).

(٢) داود بن أبي هند القشيري مولا هم، أبو بكر أو أبو محمد البصري، ثقة متقن كان يهم بأخرة، من الخامسة، مات سنة أربعين، وقيل قبلها خ ت م ٤. «التقريب» (ص ٣٠٩). وقع في (م): «دأد» وهو خطأ غريب.

(٣) بصيغة التعليق «قال رسول الله ﷺ» في آخر كتاب الهجرة من «المستدرک» (١٨/٣). ووجدته مسنداً لكنه ضعيف، وقد مضى تخريجه عند حديث «المرء مع من أحب».

(٤) في حرف الميم بترجمة مستقلة برقم (١٠٢١).

(٥) ليست في الأصل و(م) و(د) وأثبتها من (ز) وهي كذا في الصحيحين.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه (١٠٦/٨)، (ح ٦٥٠٨).

وفي الباب عن جماعة^(١).

١٠٦٣ حديث: «من أحبك لشيء ملك عند انقضائه».

هو كما حكاه أبو سليمان الخطابي في «العزلة» له، مما كان على نقش خاتم بعض الحكماء بلفظ: «من ودك لأمر ولي مع انقضائه»^(٢).

وكان يقال: «لا تؤاخين من مودته لك على قدر حاجته إليك؛ فعند ذهاب الحاجة ذهاب المودة».

وكلاهما عند الدينوري في رابع «المجالسة»، فالأول: عن ابن قتيبة: حدثني من رأى على فص ملك الهند مكتوباً^(٣): «من ودك [١٧٥/ب] لأمر ولّى مع انقضائه»^(٤).

والثاني: عن ابن أبي الدنيا ثنا محمد بن سلام^(٥) قال: كان يقال: «لا

= و«صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن كره لقاء الله كره لقاءه (٢٠٦٧/٤)، (ح ٢٦٨٦).

(١) كعائشة وعبادة بن الصامت وأبي هريرة رضي الله عنهم:

فأما حديث عبادة فأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه (١٠٦/٨)، (ح ٦٥٠٧).

ومسلم في «صحيحه»، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه، ومن كره لقاء الله كره لقاءه. (٢٠٦٥/٤)، (ح ٢٦٨٣).

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه، ومن كره لقاء الله كره لقاءه. (٢٠٦٦/٤)، (ح ٢٦٨٥).

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجه مسلم في «صحيحه» أيضاً، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه، ومن كره لقاء الله كره لقاءه. (٢٠٦٦/٤)، (ح ٢٦٨٤).

(٢) «العزلة» (ص ١٥١).

(٣) كذا بالأصل و(د) وأما في المطبوع من المجالسة (مكتوب)، وأشار المحقق إلى أنه وقع في بعض النسخ (مكتوباً).

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (٣٦٣/٢)، برقم (٥٢٥).

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٠).

ترجين^(١) من مودته لك على قدر حاجته إليك؛ فعند^(٢) ذهاب الحاجة ذهاب المودة^(٣).

١٠٦٤ حديث: «من أخلص لله أربعين يوماً، ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه».

أبو نعيم في «الحلية»^(٤) من جهة مكحول عن أبي أيوب به مرفوعاً، وسنده ضعيف.

وهو عند أحمد في «الزهد» مرسل؛ بدون أبي أيوب^(٥).

(١) كذا بالنسخ كلها، وأما في «المجالسة»: «لا تؤاخين».

(٢) سقطت من (ز).

(٣) «المجالسة وجواهر العلم» (٣٦٣/٢)، برقم (٥٢٤).

(٤) حلية الأولياء (١٨٩/٥).

(٥) لم أره فيه وهو ناقص.

وهذا الحديث كما يبدو اختلف فيه وصلاً وإرسالاً وبيان ذلك:

أن أبا نعيم أخرجه في الحلية موصولاً من طريق أبي خالد يزيد الواسطي: أنبأنا الحجاج عن مكحول عن أبي أيوب الأنصاري به مرفوعاً.

قال أبو نعيم عقبه: «كذا رواه يزيد الواسطي متصلاً ورواه ابن هارون، ورواه أبو معاوية عن الحجاج فأرسله».

وزيد الواسطي هو الذي تفرد بوصله، بل وخالف من هو أوثق وأكثر عدداً:

فرواه يزيد بن هارون عن الحجاج مرسلأ أشار إليها أبو نعيم ولم أقف عليها.

وتابع يزيد بن هارون أبو معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي متابعة تامة وهو ثقة مشهور أيضاً.

أخرجها عنه هناد في «الزهد» (٣٥٧/٢)، (ح ٦٧٨)، والحسين المروزي في زوائده على ابن المبارك في «الزهد» (ص ٣٥٩)، (ح ١٠١٤) ومن طريق هناد رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٩/٥).

وتابعهم ثالث وهو أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح ٣٥٤٨٥).

فرواية هؤلاء الجمع بالإرسال أرجح وأصح لكثرتهم وثقتهم فهم معروفون بالثقة لا سيما يزيد بن هارون وأبو معاوية الضرير.

وأما وصله فمكرر لا يصح؛ لأن المتفرد والمخالف للجماعة صدوق يخطئ في الحديث كثيراً.

وله شاهد عن أنس^(١).

بل ورواه القضاعي من جهة ابن فيل^(٢)، ثم من طريق سَوَّار بن مصعب^(٣) عن ثابت^(٤) عن^(٥) مِقْسَم^(٦) عن ابن عباس به مرفوعاً^(٧)، وفي

- = ولا شك أن هذا من جملة ما أخطأ فيه.
- قال ابن سعد: منكر الحديث، وقال عنه أحمد: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس.
- وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ فاحش الوهم؛ يخالف الثقات في الروايات.
- وقال ابن عدي: في حديثه لين. إلا أنه مع لينه يكتب حديثه.
- وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً ويدلس.
- انظر: «الطبقات» (٣١٠/٧)، «المجروحين» (١٠٥/٣)، «الكامل» (٢٧٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٣٧٣/٣٣).
- وعليه فإن المرسل هو المحفوظ من هذا الوجه ووصله لا يصح، وينحوه قال الألباني في «الضعيفة» (١١١/١).
- وبما أن المرسل نفسه من أقسام الضعيف إلا أن هذا الإسناد ضعيف أيضاً؛ فإن مداره كما سبق على الحجاج وهو ابن أرطاة ضعيف في الحديث كما مضى.
- وقد ضعف الحديث الموصول ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٥/٣) بـ «أبي خالد الواسطي» وزاد: «حجاج مجروح ولا يصح سماع مكحول من أبي أيوب».
- وضعفه العراقي أيضاً كما في «المغني» (١١٠٢/٢).
- (١) لم أقف عليه، وقد أشار إليه ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (ص ٩١) وتبعه الزركشي في «التذكرة» (ص ١٣٧).
- وقالوا: روي مسنداً - أي: حديث الترجمة - من حديث يوسف بن عطية الصفار عن ثابت عن أنس.
- ويوسف ضعيف لا يحتج به.
- وهو كما قالوا؛ فإن يوسف بن عطية هذا متروك الحديث وقد سبق في حديث رقم (٩٣٥).
- (٢) الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل. تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٧٧٦).
- (٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥١).
- (٤) هو: ابن أسلم البناي.
- (٥) في (م): «بن».
- (٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٧).
- (٧) «الشهاب» (٢٨٥/١)، (ح ٥٦٦).
- وسنده واه جداً؛ أفته سوار بن مصعب الهمداني المؤذن الضرير فإنه متروك الحديث.
- قال أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو نعيم: متروك الحديث. وقال مسلم وأبو داود: ليس بثقة.
- =

آخره: قال - وأظنه القضاعي -: «كأنه يريد بذلك من يحضر العشاء والفجر في جماعة»، قال: «ومن حضرها أربعين يوماً يدرك التكبيره الأولى كتب الله له براءتين، براءة من النار، وبراءة من النفاق».

وهذه الجملة رواها أبو الشيخ في «الثواب» عن أنس بلفظ: «من أدرك التكبيره الأولى مع الإمام أربعين صباحاً كتبت له...» وذكره^(١).

ولابن عدي^(٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات»^(٣)، عن أبي موسى رفعه: «ما من عبد يخلص لله أربعين يوماً...»^(٤) الحديث.

= وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليس بمحفوظ وهو ضعيف. وقال ابن عراق: متفق على تركه.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٤)، «الكامل» (٤٥٤/٣)، «لسان الميزان» (٢١٦/٤)، «تنزيه الشريعة» (٦٦/١).

فالحديث لا يصلح شاهداً لشدة ضعفه.

(١) كتاب الثواب مفقود.

ورواه عن أنس جماعة فإنه يروى عنه من عدة طرق مرفوعاً وموقوفاً ورجح الترمذي وقفه:

رواه الترمذي في «جامعه» (ص ٦٩)، (ح ٢٤١) قال: حدثنا عقبه بن مكرم ونصر بن علي الجهضمي قالا: حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى الله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيره الأولى كتبت له براءتان، براءة من النار وبراءة من النفاق.

قال الترمذي عقبه: وقد روي هذا الحديث عن أنس موقوفاً، ولا أعلم أحداً رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس.

وإنما يروى هذا الحديث عن حبيب بن أبي حبيب البجلي عن أنس بن مالك قوله.

حدثنا بذلك هناد وكيع عن خالد بن طهمان عن ابن أبي حبيب البجلي عن أنس نحوه ولم يرفعه. اهـ.

وعلى ترجيح الوقف فمثله لا يقال بالرأي كما لا يخفى وهو قول الألباني فقد توسع في تخريجه ثم انفصل إلى صحة الحديث بطرقه. «السلسلة الصحيحة» (٤)، رقم الحديث (١٩٧٩).

(٣) «الموضوعات» (١٤٤/٣).

(٢) «الكامل» (٣٠٧/٥).

(٤) هكذا ذكر المؤلف طرفاً من هذا الحديث بهذا اللفظ، لكنه يختلف عما في «الكامل»، والموضوعات فقد جاء عندهما بلفظ: «من زهد في الدنيا أربعين يوماً =

١٠٦٥ حديث: «من أدخل بيته حبشياً أو حبشية أدخل الله بيته رزقاً».

الدليمي عن ابن عمر مرفوعاً به بلفظ: «بركة»^(١).

وأورده ابن الجوزي في «تنوير الغبش في فضل السودان والحبش»^(٢)،

ولا يصح.

وعند البيهقي في «مناقب الشافعي» من طريق الربيع بن سليمان عنه قال:

«ما نقص من أثمان السودان إلا لضعف عقولهم، ولولا ذلك لكان لونا من

= وأخلص فيها العبادة أخرج الله تعالى على لسانه ينابيع الحكمة من قلبه».

هذا كما في «الكامل» ووقع في «الموضوعات»: «وأخلص فيها الله» بدل «وأخلص فيها العبادة».

وعلى كل فالحديث روي عن طريق عبد الملك بن مهران الرفاعي: ثنا معن بن عبد الرحمن عن الحسن عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً.

قال ابن عدي: هذا متنه منكراً؛ وعبد الملك بن مهران ... مجهول ليس بالمعروف. «الكامل» (٣٠٧/٥).

ونقل كلامه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٥/٣) ولم يزد عليه.

وقال أبو حاتم في عبد الملك بن مهران: مجهول.

وقال عنه العقيلي: صاحب مناكير؛ غلب على حديثه الوهم، لا يقيم شيئاً من الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٧٠/٥) «ضعفاء العقيلي» (٣٤/٣).

وبالجملة فأحاديث الباب لا تعتضد؛ فكلها واهية.

(١) مسند الفردوس (مخطوط/ نسخة لاله لي/ ١٤٩/ب) من طريق أحمد بن الوليد حدثنا

خالد بن يزيد الحذاء المكي: ثنا إبراهيم بن عبد الله العُمري عن عاصم بن عبد الله بن عمر مرفوعاً: فذكره.

وأورده ابن حجر في اللسان (٣٤٥/٣) وعزاه للدليمي بهذا الإسناد ثم قال: فهذا من وضع خالد.

قلت: وهو العمري المكي أبو الهيثم، وقد قال في مطلع ترجمته من اللسان: كذب

أبو حاتم ويحيى، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات.

وحكم على الحديث بالوضع السيوطي في الذيل متهماً به خالداً هذا.

وسأيتي حكم المؤلف عليه بقوله: لا يصح.

(٢) وهو مطبوع ولم أره فيه وسبق أنه موضوع.

الألوان، من الناس من يشتهي ويفضله على غيره»^(١).

١٠٦٦ حديث: «من أراد أن يستحلف أخاه وهو يعلم أنه كاذب فأجلَّ الله أن يحلفه، وجبت له الجنة».

أبو الشيخ عن رافع بن خديج به مرفوعاً^(٢).
وفي الباب عن ابن عباس^(٣).

(١) لم أقف عليه في مناقب الشافعي.

(٢) لم أراه في كتبه المطبوعة.

ووجدته عند الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٥٧/٢) من طريق محمد بن عبد الحميد: حدثنا فهير بن زياد الرقي - وكان يذكر أنه من الأبدال - عن الخليل بن مرة عن عطاء الخراساني قال: مررت برجل من قريش وهو ملازم رجلاً من أهل دمشق قلت: ما له؟ قال: اتتمته على مائة ألف درهم فجحدني، قال: فقلت تريد ماذا؟ قال: أريد أن انطلق إلى الصخرة وأخذ يمينه عندها، قال: قلت: ألا أحدثك حديثاً حدثني سعيد بن المسيب؟ قال: بلى، قال: حدثني سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من أراد أن يستحلف أخاه المسلم على يمين ويعلم أنه كاذب فأجلَّ الله أن يحلفه فتركه وجبت له الجنة، قال عطاء: فلقيني من العام المقبل فقال لي: يا عطاء أشعرت أن الله رد علي ذلك المال، قال: رده عليك الذي أجلته له.

وسنده ضعيف؛ محمد بن عبد الحميد هو الواسطي ترجمه الخطيب في «تاريخه» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٣٩٣/٢).

وفيه أيضاً الخليل بن مرة الضبعي البصري، وهو ضعيف لكنه لم يترك.

قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، هو رجل صالح.

وقال ابن عدي: لم أر في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث. وقال ابن حجر: ضعيف.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٩٩/٣)، «الجرح والتعديل» (٣٧٩/٣)، «الكامل» (٥٨/٣)، «التقريب» (ص ٣٠٢).

فالحديث بهذا السند ضعيف لكن قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٢٠٠): أورده ابن طاهر في موضوعاته.

(٣) أخرج حديثه النقاش في «فوائد العراقيين» (ص ٤٧)، (ح ٣٢) من طريق إسماعيل بن محمد بن عيسى المزني: ثنا الحكم بن سليمان الحنفي عن عمرو بن جميع عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن يسار عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قدم غريماً له إلى سلطان ليحلفه فعلم أنه يحلف بالله باطلاً فتركه إجلالاً له وإعظاماً»

١٠٦٧ حديث: «من أساء لا يستوحش»^(١) هو في معنى: «إنما هي أعمالكم أحفظها عليكم»^(٢).

١٠٦٨ حديث: «من أسدى إلى هاشمي أو مطلبي معروفاً ولم يكافئه كنت مكافئه يوم القيامة».

قد بيض له شيخنا في بعض أجوبته^(٣).

- = أن لا يحلفه باطلاً لم يرض الله له بمنزلة دون منزلة إبراهيم.
- والحديث موضوع بهذا السند مسلسل بالعلل:
- إسماعيل المزني قال عنه الدارقطني: كذاب.
- وشيخه الحكم بن سليمان مجهول؛ لم يعرفه أبو حاتم. كما في «الجرح والتعديل» (١١٧/٣)، «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص ١٤٠).
- وعمر بن جميع هذا، متهم بالوضع.
- قال عنه النقاش والحاكم: أحاديثه موضوعات. ورماه ابن حبان بالوضع. وقال ابن عدي: رواياته عن روى ليست بمحفوظة وعامتها مناكير، وكان يتهم بوضعها. انظر: «المجروحين» (٧٧/٢)، «الكامل» (١١١/٥)، «لسان الميزان» (١٩٦/٦).
- وحجاج بن أرطاة ضعيف وقد سبق.
- وشيخه خالد بن يسار قال عنه أبو حاتم والذهبي: مجهول.
- انظر: «الجرح والتعديل» (٣٦٢/٣)، «الميزان» (٦٤٨/١).
- وله شاهد من حديث أبي الدرداء بهذا اللفظ لكنه واه جداً، أخرجه الكديمي في جزء حديث أبي العباس البصري (مخطوط جوامع) وفي سنده جَمِيع بن عمر؛ وهو متهم كما سبق في حديث من اللام «لي مع الله وقت...».
- (١) ليس بحديث كما قال صاحب «الجد الحثيث» (ص ٢١٦).
- (٢) وهو حديث قدسي طويل أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (١٩٩٤/٤)، (ح ٢٥٧٧) عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: يا عبادي إني حرمت الظلم... الحديث، وفيه: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».
- وفيه: أحصيها بدل «أحفظها» وجاء بلفظ «أحفظها» عند البزار في «المسند» (٤٤٢/٩)، (ح ٤٠٥٣)، والحاكم في «المستدرک» (٢٤١/٤) كلاهما من حديث أبي ذر وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.
- (٣) أجوبته المطبوعة باسم (أجوبة الحافظ ابن حجر ص ٤٦).

قلت: قد أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبان بن عثمان^(١): سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: «من صنع إلى أحدكم من ولد عبدالمطلب [١/١٧٦] يداً فلم يكافئه بها في الدنيا، فعلي مكافأته غداً إذا لقيني»^(٢).

وللثعلبي في «تفسيره» بسند فيه بعض الكذابين عن علي مرفوعاً: «من اصطنع صنعة إلى أحد من ولد عبدالمطلب ولم يجازيه عليها فأنا أجازيه عليها إذا لقيني يوم القيامة»^(٣).

ورواه الجعابي^(٤) في «تاريخ الطالبين» بلفظ: «من اصطنع إلى أحد من أهل بيتي يداً كافأته عنها يوم القيامة» كما بينته في: «استجلاب ارتقاء

(١) أبان بن عثمان بن عفان الأموي، أبو سعيد، وقيل أبو عبدالله، مدني ثقة، من الثالثة. مات سنة خمس ومائة بخ م ٤. «التقريب» (ص ١٠٣).

(٢) المعجم «الأوسط» (٢/١٢٠)، (ح ١٤٤٦).

وأخرجه أيضاً أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/٩٤٦)، (ح ١٨٣٠)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤١٩/٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/٣٦٦)، والقضاعي في «الشهاب» (١/٢٩٦)، (ح ٤٨٨)، والخطيب في «تاريخه» (١٠/١٠٣) كلهم من طرق عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبان بن عثمان قال: سمعت عثمان: فذكره مرفوعاً بنحوه.

والحديث ضعيف بهذا الإسناد من أجل عبدالرحمن بن أبي الزناد ففيه ضعف، وقد مضى الكلام عليه عند حديث «كنت لك كأبي زرع...».

والحديث مما أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٧٦) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عبدالرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف.

(٣) «الكشف والبيان» (٨/٣١٢).

ليس عن علي بن أبي طالب وإنما عن علي بن الحسين كما في المطبوع فهو مرسل. ويروى من طريق آخر عن علي بن أبي طالب عند ابن عساكر في «تاريخه» (٥٥/٣٠٣) من طريق عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً بلفظ: «من صنع إلى أحد من أهل بيتي يداً كافأته يوم القيامة».

وسنده ضعيف جداً وعيسى بن عبدالله الملقب بمبارك هو أخته وقد تقدم.

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث (٥٠٠).

الغرف»^(١).

١٠٦٩ حديث: «من أسرج في مسجد من مساجد الله سراجاً، لم تزل الملائكة وحمة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج».

الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»^(٢)، وأبو الشيخ في «الثواب»^(٣)، كلاهما عن أنس به مرفوعاً وسنده ضعيف.

(١) في (م): «ارتقاء الغرق» وهو خطأ عجيب.

(٢) كما في «بغية الباحث» (٢٥٢/١)، (ح ١٢٧) وهو في «إتحاف المهرة» (٤٢/٢)، (ح ٩٩٩).

(٣) مفقود.

وأخرجه أيضاً محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (ص ٣٨٤)، (ح ٣٤)، والبصري في «أماليه» (مخطوط جوامع) كلهم من طريق إسحاق بن بشر: حدثنا أبو عامر الأسدي مهاجر بن كثير عن الحكم بن مسقلة العبدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

والحديث موضوع؛ وإسناده لا شيء.

فإسحاق بن بشر هو أبو يعقوب الكاهلي قال عنه العقيلي: اتفقوا على أنه كذاب يضع الحديث.

وهو كما قال؛ فقد رماه بالكذب والوضع أبو بكر بن أبي شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم وموسى بن هارون الحمال والدارقطني.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢١٤/٢)، «ضعفاء العقيلي» (٩٨/١)، «الميزان» (١٨٤/١).

وشيخه أبو عامر الأسدي متروك الحديث؛ قاله أبو حاتم. «الميزان» (١٩٣/٤).

وأما الحكم بن مصقلة قال عنه البخاري: عنده عجائب. وكذبه الأزدي. «الميزان» (٥٨٠/١).

والحديث ضعفه البوصيري في «الإتحاف» (٤٢/٢) وذكر هذه العلل سوى مهاجر بن كثير.

وحكم عليه الألباني بالوضع كما في «الضعيفة» (٣١٠/٣).

وأما ابن تيمية فقد سئل عنه كما في «الفتاوى» (١٢٨/١٨) فقال: لا أعرف له إسناداً عن النبي ﷺ.

وتعقبه الألباني بقوله: «قد عرفنا إسناده، وبيننا حاله، ومنه علمنا أنه ك» «لا إسناد»!

وله شاهد من حديث أبي هريرة لكنه موضوع أيضاً أخرجه الحماصي في الفوائد المنتقاة «السلسلة الضعيفة» (٣١١/٣) بلفظ: «من أسرج في مسجد سراجاً لم تزل =

١٠٧٠ حديث: «من أَسَمَكَ فَلْيَتِمِرْ».

قال شيخنا: «إنه باطل»^(١).

قلت: وفي «مناقب الشافعي» للبيهقي من طريق يونس بن عبد الأعلى عنه أنه قال: «لقد أفلست ثلاث مرات، ولقد رأيتني آكل السمك بالتمر لا أجد غيرهما»^(٢).

١٠٧١ حديث: «من أصاب مالا من مهاوش»^(٣) أذهب الله في نهاير».

القضاعي من حديث عمرو بن الحصين^(٤): ثنا محمد بن عبدالله بن عُلَائَة^(٥): ثنا أبو سلمة الحمصي^(٦) به مرفوعاً^(٧).

= الملائكة تصلي عليه ما دام في السراج قطرة».

وفي إسناده عبدالله بن أيوب بن أبي علاج الموصلي أورده الذهبي في «الميزان» (٣٩٤/٢) وقال: متهم بالوضع كذاب، مع أنه من كبار الصالحين.

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أره فيه، ويقرب منه ما رواه من طريق الربيع عن الشافعي: «لا يستوحش أحدكم من الإفلاس؛ فإني قد أفلست ثلاث مرات ثم أسرت» «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٦٩/٢). «لا أجد غيرهما» سقط من (م).

(٣) في الأصل: «مهاوش» و(د) و(ز) بالميم، وأما عند القضاعي «نهاوش» بالنون، ويروى بالوجهين.

وفي (م): «تهاوش» وهي لغة فيها أيضاً.

وهي يفتح أولها وكسر الواو.

فعلى لغة النون: معناها المظالم، ويمكن أن تكون النون زائدة، فيكون أصلها من الهوش وهو الخلط. انظر: «النهاية» (١٣٧/٥).

والنهاير هي: المهالك. انظر: «النهاية» (١٣٣/٥).

وسياتي تفسير معناه في آخر كلام المؤلف.

وتحرفت «نهاير» إلى: «تهاير» في (م).

(٤) عمرو بن الحصين العقيلي عن محمد بن عبدالله بن عُلَائَة وغيره، متروك الحديث. انظر: «الميزان» (٢٥٣/٣).

(٥) تقدم عند حديث رقم (٥٤٦).

(٦) سليمان بن سُلَيم الكلبى أبو سلمة الشامي القاضي بحمص، ثقة عابد، من السابعة. مات سنة سبع وأربعين ٤٠٨. «التقريب» (ص ٤٠٨).

(٧) «مسند الشهاب» (٢٧١/١)، (ح ٤٤١).

وكذا هو في ترجمة عمرو بن الحصين من ^(١)«الميزان» ^(٢)، ولكن عمرو: متروك.

وأبو سلمة واسمه: سليمان بن سليم، وهو كاتب يحيى ^(٣) بن جابر ^(٤)، قاضي حمص، لا صحبة له، فهو مع ضعفه مرسل ^(٥).
وقد عزاه الديلمي ليحيى ^(٦) بن جابر هذا، وهو أيضاً ليس بصحابي ^(٧).
وقال التقي السبكي إنه: «لا يصح» ^(٨).

- = وأخرجه الرامهرمزي في «الأمثال» (ص ١٦٢)، (ح ١٣٧) ورواية القاضي من طريقه، قال الرامهرمزي: حدثنا موسى بن زكريا، ثنا عمرو بن الحصين به.
وفيه «نهاوش» بدل «مهاوش».
- (١) في (م): «بن» وهو غريب جداً.
- (٢) (٢٥٢/٣، ٢٥٣). وجعل الذهبي هذا الحديث من مناكيره أفاده السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢/٦٨٠).
- (٣) في الأصل و(ز): «يحير» وهو خطأ والتصويب من (د) (م).
- (٤) يحيى بن جابر بن حسان الطائي، أبو عمرو الحمصي القاضي، ثقة من السادسة وأرسل كثيراً. مات سنة ست وعشرين بخ م ٤. «التقريب» (ص ١٠٥٠).
- (٥) فنخلص من هذا أن سنده ضعيف جداً مع إرساله أو إعضاله، فإن مداره على عمرو بن حصين متروك كما قال السخاوي فهو آفته.
- وقد سبق الكلام عليه. انظر حديث رقم (٩٧٨).
- وأبو سلمة الحمصي قال عنه السخاوي: ثقة لم يرو عن أحد من الصحابة. «الأجوبة المرضية» (٢/٦٧٩).
- وهو كذلك كما في ترجمته من «التهذيب» (٢/٩٦) فحديثه هذا معضل.
- (٦) في الأصل و(ز): «يحير»، والتصويب من (م) و(د).
- (٧) مسند الديلمي (مخطوط/ نسخة لاله لي/ ١٥٤/ب) أورده بلا إسناد.
- قال السخاوي في الأجوبة المرضية (٢/٦٧٩): وكأن ابن الديلمي لم يظفر له على سند من حديث يحيى هذا.
- (٨) في «فتاويه» (٢/٣٦٨). وزاد: «ولا هو وارد في الكتب».
- ونقلها الزركشي في «التذكرة» (ص ٢٢٤).
- وتعقبه بقوله: «وهذا ذكره أصحاب غريب الحديث في كتبهم فمنهم: أبو عبيدة، وصاحب نهاية الغريب... ثم بين أوجه الاختلاف فمنهم من يرويه (نهاوش) بالنون ومنهم من يرويه بالميم».
- =

قلت: وقد بسطت الكلام عليه في بعض الأجوبة^(١)، والمعنى: أن كل مال أصيب من غير حله ولا يُدرى ما وجهه، أذهب الله في مهالك وأمور متبددة^(٢).

١٠٧٢ حديث: «من أصاب من شيء فليلزمه».

ابن ماجه من طريق فروة بن يونس^(٣) عن هلال بن جبير^(٤) عن أنس به مرفوعاً^(٥).

وكذا هو عند البيهقي في «الشعب»^(٦)، والقضاعي^(٧) من هذا الوجه بلفظ: «من رزق» بدل: «من أصاب».

وفي لفظ للبيهقي: «من رزقه الله رزقاً في شيء فليلزمه»^(٨).

= والحديث يروى عن أبي سعيد الخدري لكن بلفظ: «من أصاب مالاً من نهابر أهلكه الله في نهاوش». هكذا معكوساً.

أخرجه القضاعي في «مسنده» (٢٧٢/١)، (ح ٤٤٣) وفيه وضاع هو محمد بن أحمد العامري؛ قال عنه أبو سعيد بن يونس: حدث بنسخة موضوعة وكان يكذب. انظر: «الميزان» (٤٥٨/٣).

(١) المطبوعة باسم «الأجوبة المرضية» (٦٧٨/٢).

(٢) انظر: «النهاية» لابن الأثير (١٣٣/٥).

(٣) الكلبي، أبو يونس البصري، مقبول. من السابعة. ق. «التقريب» (٧٨١).

(٤) هلال بن جبير ويقال: ابن جبر بلا تصغير، بصري، مستور، من الخامسة، وشك ابن حبان في سماعه من أنس. «التقريب» (ص ١٠٢٦).

(٥) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليلزمه (ص ٣٧٠)، (ح ٢١٤٧).

(٦) «شعب الإيمان» (٤٤٢/٢)، (ح ١١٨٤).

(٧) «مسند الشهاب» (٢٣٨/١)، (ح ٣٧٥).

(٨) «شعب الإيمان» (٤٤٢/٢)، (ح ١١٨٥).

وأخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٠٦/٨)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٧١/٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص ١١١)، (ح ١٥٤) كلهم من طرق عن عبدالله بن محمد الأنصاري: حدثنا فروة بن يونس الكلبي به.

والحديث سنده ضعيف فيه علتان:

ولابن ماجه أيضاً من طريق الزبير بن عبيد^(١) عن نافع^(٢) قال: كنت أجهز إلى الشام وإلى مصر فجهزت إلى العراق، فأتيت أم المؤمنين عائشة [١٧٦/ب] فقلت لها: يا أم المؤمنين كنت أجهز إلى الشام وإلى مصر فجهزت إلى العراق، فقالت: لا تفعل، مالك ولمتجرك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سبَّ الله لأحدكم رزقا من وجه فلا يدعه حتى يتغير له»^(٣) أو يتنكر^(٤).

وهو عند البيهقي بلفظ: «إذا قسم لأحدكم رزق»^(٥) فلا يدعه حتى يتغير، أو يتنكر له^(٦) وبلفظ: «إذا فتح لأحدكم رزق من باب فليلزمه»^(٧).

= الأول فروة بن يونس الكلابي وثقه ابن حبان، وضعفه الأزدي، وقال الذهبي: مختلف فيه.

وقال ابن حجر: مقبول.

انظر: «الثقات» (٣٢١/٧)، «الكاشف» (١٢١/٢)، «تهذيب التهذيب» (٣٨٦/٣)، «التقريب» (ص ٧٨١).

فهو لين الحديث ما لم يتابع.

وشيوخه هلال بن جبير أورده البخاري في «تاريخه الكبير» وقال: سمع أنساً.

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ووثقه ابن حبان وقال: «يروي عن أنس - إن كان سمع منه - أن النبي ﷺ...» ثم ذكر حديث الترجمة.

وقال ابن حجر: مستور، وشك ابن حبان في سماعه من أنس.

«التاريخ الكبير» (٢٠٦/٨)، «الثقات» (٥٠٥/٥)، «التقريب» (ص ١٠٢٦).

فالذي يظهر أنه ضعيف لجهالة حاله.

فالحديث ضعيف بهذا السند، وله شاهد لا يفرح به كما سيأتي.

(١) الزبير بن عبيد، عن نافع، مجهول، من السابعة. ق. «التقريب» (ص ٣٣٥).

(٢) نافع عن عائشة، مجهول ووهم من زعم أنه مولى ابن عمر. «التقريب» (ص ٩٩٧).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليلزمه

(ص ٣٧٠)، (ح ٢١٤٨).

(٥) في (ز): «رزقه».

(٦) «شعب الإيمان» (٤٤٤/٢)، (ح ١١٨٧).

(٧) «شعب الإيمان» (٤٤٣/٢، ٤٤٤)، (ح ١١٨٦).

وحديث جابر^(١) عند أحمد أيضاً^(٢) وسندهما ضعيف.
وترجم لهما ابن ماجه: «إذا قسم للرجل رزق من وجه فليزمه».
وأورده^(٣) الغزالي^(٤) بلفظ: «من جُعِلَتْ معيشتُهُ في شيء فلا يَنْتَقِلْ عنه حتى يَنْتَغَيَّرَ له».

- (١) كذا في جميع النسخ وهو خطأ ظاهر جداً؛ فالحديث المحال إليه حديث عائشة، وهو كذلك في المسند.
- (٢) «مسند أحمد» (٢٠٠/٤٣)، (ح ٢٦٠٩٢).
وأخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٨٥/٨).
والحديث مداره على أبي الضحاك: حدثني الزبير بن عبيد: حدثني نافع - وليس نافع مولى ابن عمر - قال: فذكره....
والحديث ضعيف فيه علل:
- الأولى: الضحاك فيه لين واسمه مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني وهو والد أبي عاصم قال عنه العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال الذهبي: فيه لين ما. وقال ابن حجر: مقبول.
- انظر: «ضعفاء العقيلي» (٢٣١/٤)، «الكاشف» (٢٤٩/٢)، «التقريب» (ص ٩٢٧).
وأما شيخه الزبير بن عبيد فقد ذكره البخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وسكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: مجهول.
- «التاريخ الكبير» (٤١٣/٣)، «الكاشف» (٤٠٢/١)، «التقريب» (ص ٢٣٥).
وأما شيخه نافع الذي يروي عن عائشة وعنه الزبير بن عبيد فهو ليس بمولى ابن عمر كما جزم به البخاري في «التاريخ الكبير» (٤١٣/٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٥٤/٨).
- ووقع في إسناد البيهقي في «الشعب» (٤٤٤/٢)، (ح ١١٨٧) التصريح بأنه ليس بمولى ابن عمر.
- وقال ابن حجر: نافع عن عائشة مجهول ووهم من زعم أنه مولى ابن عمر. «التقريب» (ص ٩٩٧).
- وهذان الحديثان سندهما ضعيفان كما قرره المؤلف والذي يبدو أنهما لا يتقويان وسكوت المؤلف دال على ذلك.
- وقال العراقي: إسناده فيه جهالة. «المنهاج في حمل الأسفار» (١٩٩/١).
وضعه الألباني أيضاً في تخريجه أحاديث البيوع.
- (٣) في (م): «ورواه» وهو خطأ.
- (٤) في «إحياء علوم الدين» (٢٤٥/١).

والذي على الألسنة معناه وهو: «من بورك له في شيء فليلزمه»^(١).
ومضى في: «البلاد» من الموحدة: «فأي موضع رأيت فيه رفقا فاقم»^(٢).

١٠٧٣ حديث: «من أعان ظالماً سلط عليه».

ابن عساكر في «تاريخه» من جهة الحسن بن علي بن زكريا^(٣) عن سعيد بن عبد الجبار الكرابيسي^(٤) عن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود به مرفوعاً^(٥).

وابن زكريا هو العدوي متهم بالوضع، فهو آفته^(٦).

وقد أورده الديلمي بلا سند عن ابن مسعود^(٧).

بل ذكره القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّ بِبَعْضِ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩] فقال: «وفي الحديث...»^(٨) ولم يعزه لصاحب ولا مخرج.

(١) وهو بهذا اللفظ من كلام السلف كما أفاده ابن تيمية. انظر: «أحاديث القصاص» (ص ٧٥).

(٢) انظر حديث رقم (٣١٠).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٢٩).

(٤) سعيد بن عبد الجبار بن يزيد القرشي، أبو عثمان الكرابيسي البصري نزيل مكة، صدوق، من العاشرة. مات سنة ست وثلاثين م د «التقريب» (ص ٣٨٢).

(٥) «تاريخ دمشق» (٤/٣٤).

ورواه أيضاً أبو حفص الكتاني في جزء حديثه (مخطوط جوامع) من هذا الوجه.

(٦) واتهم أيضاً بسرقة الحديث حيث قال ابن عدي: «يضع الحديث ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون وهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم»، «الكامل» (٣٣٨/٢).

(٧) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/١٥٥/ب) بلا سند كما قال المؤلف.

لكن ابن عساكر أسنده عن ابن مسعود وعلمنا أن فيه كذاباً؛ فهو موضوع كما يفهم أيضاً من حكم السخاوي عليه.

ونقل حكم السخاوي المناوي في «فيض القدير» (٧٢/٦) وأقره.

وكذا حكم عليه الألباني بالوضع كما في «الضعيفة» (٤١٢/٤).

(٨) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٨٥/٧). لكنه قال: وفي «الخبر» وليس «الحديث».

وبالجملة فمعناه صحيح. وفي التنزيل: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

١٠٧٤ حديث: «من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة».

في: «إن الرفق»^(١).

١٠٧٥ حديث: «من أقال نادماً...».

أبو داود في «سننه»^(٢)، والحاكم في «مستدركه»^(٣)، والبيهقي^(٤)، كلهم من حديث ابن معين عن حفص بن غياث^(٥) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه: «من أقال مسلماً أقاله الله عشرته».

وقال الحاكم: «إنه صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٦).

وقال ابن دقيق العيد: «هو على شرطهما»^(٧).

وهو عند عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند»^(٨) عن ابن معين بلفظ: «من أقال عشرة أقاله الله يوم القيامة».

(١) نعم فقد أورده في حرف الهمزة وهو برقم (٢٢٨).

(٢) سنن أبي داود، كتاب، باب في فضل الإقالة (ص ٦٢٣)، (ح ٣٤٦٠).

(٣) «المستدرک» (٤٥/٢).

(٤) في «السنن الكبرى» (٢٧/٦).

(٥) حفص بن غياث - بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة - ابن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين وقد قارب الثمانين. ع. «التقريب» (ص ٢٦٠).

في (م): «حفص بن عثمان» وهو خطأ.

(٦) «المستدرک مع التلخیص» (٤٥/٢) ووافقه الذهبي.

(٧) لم أقف عليه وقد نقله عنه أيضاً ابن حجر في «التلخیص ونقل تصحيح الحديث» عن ابن حزم كذلك (٦٥/٣).

وصححه ابن حبان بإخراجه في «صحيحه» له كما سبق.

وصححه المؤلف في آخر التخریج.

(٨) في «المسند» (٤٠٠/١٢)، (ح ٧٤٣١).

وفي لفظ عند البيهقي أيضاً من هذا الوجه: «من أقال نادماً أقاله الله»^(١).
ورواه ابن حبان في النوع الثاني من القسم الأول من «صحيحه»^(٢)، من
حديث ابن معين أيضاً بلفظ: [١٧٧/أ] «من أقال مسلماً عشرته أقاله الله عشرته
يوم القيامة»، وأشار إلى تفرد ابن معين به عن حفص^(٣)، وتفرد حفص به عن
الأعمش.

وليس كذلك^(٤)؛ فقد رواه ابن ماجه من حديث مالك بن سعيير^(٥) عن
الأعمش به، باللفظ الأول سواء، مع زيادة: «يوم القيامة»^(٦).
وأخرجه البزار أيضاً وقال: «إن زياد بن يحيى الحساني»^(٧) تفرد به عن
ابن سعيير^(٨).

وهو عند ابن حبان أيضاً من طريق إسحاق الفروي^(٩) عن مالك عن
سمي^(١٠) عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «من أقال نادماً بيعته أقاله الله
عشرته يوم القيامة»^(١١).

-
- (١) البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٦).
 - (٢) «صحيح ابن حبان» (٤٠٥/١١)، (ح ٥٠٣٠).
 - (٣) في (م): «جعفر» وهو خطأ.
 - (٤) وهذا التعقب وجدته للدارقطني في «العلل» (١٨٦/١٠) لكنه لم ينسب دعوى التفرد لأحد.
 - (٥) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٣٣٤).
 - (٦) وقع في (م): «مالك بن سفيان» وهو خطأ.
 - (٦) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب الإقالة (ص ٣٧٨)، (ح ٢١٩٩). وهي متابعة
تامة لحفص بن غياث، ووافقه في متنه سواء.
 - (٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٩).
 - (٨) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.
 - وليس كما ذكر من تفرد زياد عن ابن سعيير؛ فقد تابع زياداً المؤمل بن إيهاب متابعة
تامة في جزئه (ص ٤٠)، (ح ١).
 - (٩) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٢).
 - (١٠) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٢).
 - (١١) «صحيح ابن حبان» (٤٠٤/١١)، (ح ٥٠٢٩).

وكذا أخرجه قاسم بن أصبغ في «مصنفه»^(١)، والبزار في «مسنده» وقال: «إن إسحاق تفرد به»^(٢).

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «سننه»^(٣) لكن بلفظ: «من أقال نادماً أقاله الله يوم القيامة».

ورواه أيضاً^(٤) من حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: «من أقال مسلماً عشرته أقاله الله تعالى يوم القيامة» وهي أصح من طريق مالك عن سمي بل قيل إن: «مالك»^(٥) خطأ^(٦).

-
- (١) لم أقف عليه. (٢) في «مسنده» (ح ٨٩٦٧).
 (٣) «السنن الكبرى» (٢٧/٦). (٤) «السنن الكبرى» (٢٧/٦).
 (٥) كذا الأصل و(ز) وفي (م): «تلك» وإثباتها لا يستقيم وانظر تخريج الإحالة الآتية.
 (٦) أظنه يقصد بذلك قول العقيلي في «الضعفاء» (١٠٦/١): «غير محفوظ عن مالك». لكن الصواب أنه محفوظ من طريق مالك عن سهيل وليس عن سمي وبيان ذلك: أن هذا الحديث مداره على إسحاق بن محمد الفروي واضطرب فيه: فرواية ابن حبان من طريق محمد بن حرب المدني قال: حدثنا إسحاق الفروي عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به. وتابعه كل من: جعفر بن أحمد بن سام عند البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٦). ومحمد بن صالح الأنماطي عند ابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٣/١)، (ح ٢٣١). وعلي بن عبدالعزيز عند العقيلي (١٠٦/١). وخالفهم أبو العباس عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي عند البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٦) فقال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي: حدثنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث. ثم قال أبو العباس الدورقي: كان إسحاق يحدث بهذا الحديث عن مالك عن سمي فحدثنا به من أصل كتابه عن سهيل. قلت: ورواية إسحاق الفروي من كتابه مقدمة على ما يرويه من حفظه؛ وذلك لسوء حفظه، وقد قبل الأئمة ما رواه من كتابه واعتمدوه وحذروا من حفظه. قال أبو حاتم: كان صدوقاً ولكن ذهب بصره فربما لقن، وكتبه صحيحة. «الجرح والتعديل» (٢٣٣/٢). وضعفه أبو داود والنسائي جداً. وقال الدارقطني: لا يترك. «الميزان» (١٩٩/١). وتجريح الأئمة له متجه إلى ما يرويه من حفظه دون كتابه، كما جاء تفسير ذلك =

وللبیهقي أيضاً^(١) من حديث معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ: «من أقال نادماً أقاله الله نفسه يوم القيامة». ومن هذا الوجه رواه شيخه الحاكم في «علوم الحديث»^(٢) وقال: «لم يسمعه معمر من محمد ولا محمد من أبي صالح»^(٣). وبالجملۃ فالحديث صحيح كما قدمنا، وكذا صححه ابن حزم^(٤).

-
- = الجرح عن أبي حاتم واعتمده ابن حجر في «الهدی» (٣٨٩/١) فقال: وهما أبو داود والنسائي والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم. وإسحاق هذا روى له البخاري في الصحيح، ولامه الأئمة على ذلك. قال الذهبي: قد روى عنه البخاري ويؤخونه على ذلك. «الميزان» (١٩٩/١). قلت: لكن ابن حجر رفع اللائمة عنه بقوله: كأن البخاري أخذ عنه من كتابه قبل ذهاب بصره. «الهدی» (٣٨٩/١). يعني: أن البخاري انتقى من حديثه ما رواه من كتابه قبل ذهاب بصره مما يدل على أنه لم يضعفه بالكلية. فيتضح من هذا أن ما رواه من أصل كتابه فهو صحيح وهو ما يدل عليه كلام أبي حاتم ورواية البخاري عنه في الصحيح مخرجة على ذلك. وهذا الحديث أخطأ فيه إسحاق لما رواه من حفظه فجعله عن سمي. ولما رجع إلى كتابه وجده عن سهيل فراجع عن ذلك كما نقل البيهقي ذلك. وأفاد الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ١٢٩)، (ح ٣٧٠)، ط. . البحيري عقب روايته بقوله: كان الفروي يحدث بهذا عن سمي ثم رجع عنه وكتبناه من كتابه الأصل عن سهيل. ونقل الدارقطني في «العلل» (٢٠٦/٨) كلام الفروي واستدل به على صحة حديثه الذي رواه من كتابه وأن من رواه عنه من طريق سمي فقد أخطأ.
- (١) في «سننه الكبرى» (٢٧/٦).
- (٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ١٤٢).
- (٣) فالحديث فيه انقطاع، لكنه صح من طرق أخرى عن أبي صالح كما سبق. وبين هذا الانقطاع أيضاً أبو عمرو الداني فقال: «هو مرسل في موضعين ثم ذكر عدم سماع معمر من محمد بن واسع وعدم سماع محمد بن واسع من أبي صالح».
- (٤) نقل تصحيحه أيضاً ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٦٥/٣). وصححه أيضاً ابن الملقن وقال على رواية أبي داود: إسنادهما على شرط الصحيح. «البدر المنير» (٥٥٦/٦).
- وصححه الذهبي والبوصيري في الزوائد والألباني في «الإرواء» (١٨٢/٥).

وأورده البغوي في «المصابيح» بلفظ: «من أقال أخاه المسلم صفقة كرمها، أقاله»^(١) الله عشرته يوم القيامة». وفي الباب عن أبي قتادة^(٢).



-
- (١) لكن الذي في المصابيح بلفظ «أقال» بدل «أقاله» (٣٣٦/٢). لكنه رواه من حديث أبي هريرة في شرح السُّنة وفيه «أقاله». (١٦١/٨).
- (٢) يعني بذلك ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (١١٩٦/٣)، (ح ١٥٦٣) من طريق عبدالله بن أبي قتادة أن أبا قتادة طلب غريماً له فتواري عنه ثم وجده فقال إني معسر فقال: آله؟ قال: آله، قال فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فليتنفس عن معسر أو يضع عنه.

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم»، مصحف المدينة النبوية، النشر الحاسوبي، إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ٢ - الإبانة، للإمام ابن بطة (ت ٣٨٧)، تحقيق: عثمان عبدالله الأثيوبي، الراية الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ.
- ٣ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، السعودية.
- ٤ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للعلامة السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥)، ط. ١٤١٤ هـ (الهندية)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.
- ٥ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: جماعة من المحققين، ط. الأولى ١٤١٥ هـ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوي بالمدينة بالتعاون مع مجمع الملك فهد، المدينة - السعودية.
- ٦ - الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية، للعلامة عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١). تحقيق: د. عبدالعزيز الأمين، ط. الأولى ١٤٣١، مكتبة الرشد.
- ٧ - إتقان ما يحسن من بيان الأخبار الدائرة على اللسان، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١)، بعناية: يحيى وارد. ط. الأولى ١٤٢٥. دار الكتب العلمية.
- ٨ - الآثار المروية في الأطعمة السرية، للحافظ أبي القاسم خلف بن بشكوال، (ت ٥٧٨). تحقيق: أبي عمار محمد الشعيري، ط. الأولى ١٤٢٥، دار أضواء السلف. السعودية.
- ٩ - أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، للإمام أبي زرعة الرازي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط. الأولى ١٤٠٢ هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة - السعودية.

- ١٠ - أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، القسم الثاني من المجموعة رقم (١١) إلى المجموعة رقم (٢٣)، تحقيق ودراسة: أ. د. عبدالرحيم بن محمد القشقري (مذكرة لم تنشر بعد).
- ١١ - أجوبة الحافظ ابن حجر على أسئلة بعض تلامذته، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: أ. د. عبدالرحيم بن محمد القشقري، ط. الأولى ١٤٢٤هـ، أضواء السلف، الرياض - السعودية.
- ١٢ - الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الراية، الرياض - السعودية.
- ١٣ - الأحاد والمثاني، للإمام أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الصحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧)، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، ط. الأولى ١٤١١هـ، دار الراية، الرياض - السعودية.
- ١٤ - أحاديث الشاموخي عن شيوخه، للحسن بن علي الشاموخي، تحقيق مشعل بن باني المطيري، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
- ١٥ - أحاديث القصاص، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، ط. الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ١٦ - الأحاديث المختارة، للشيخ العلامة ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٤٣)، تحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، ط. الرابعة ١٤٢١هـ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة - السعودية.
- ١٧ - أحكام الجنائز، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. الرابعة ١٤٠٦هـ، المكتب الإسلامي، لبنان.
- ١٨ - أحكام القرآن، لأبي بكر علي بن أحمد الرازي الجصاص، (ت ٣٧٠) تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، ط. سنة ١٤١٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ١٩ - الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦).
- ٢٠ - إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥)، مكتبة (كرياطه فوترا) إندونيسيا.

- ٢١ - أخبار القضاة، لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بـ«وكيع» (ت ٣٠٦هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب.
- ٢٢ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، تحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، ط. الثانية ١٤١٤هـ، دار خضر، بيروت - لبنان.
- ٢٣ - أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرق (ت نحو ٢٥٠هـ)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، ط. الثامنة ١٤١٦هـ، مكتبة الثقافة، مكة المكرمة - السعودية.
- ٢٤ - أخلاق العلماء، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري وعبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ، ط. ١٣٩٨هـ، رئاسة إدارة البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية.
- ٢٥ - أخلاق النبي وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح الونيان، ط. الأولى ١٤١٨هـ. دار المسلم. السعودية.
- ٢٦ - الإخوان، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٧ - أداء ما وجب من بيان وضع الوضامين في رجب، تأليف المحدث عمر بن حسن المعروف بـ(ابن دحية الكلب). (ت ٦٣٣هـ)، تحقيق: الألباني، وزهير الشاويش، ط. الأولى ١٤١٩هـ. المكتب الإسلامي. لبنان.
- ٢٨ - آداب الشافعي ومناقبه، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، ط. الثانية ١٤١٣هـ. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٢٩ - الآداب الشرعية، للإمام عبدالله بن محمد ابن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، ط. الرابعة ١٤٣١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٣٠ - الآداب، للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السعيد المنذوه، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.
- ٣١ - أدب الإملاء والاستملاء، تأليف: أبي سعد عبدالكريم السمعاني، تحقيق: أحمد محمد عبدالرحمن. ط. مؤسسة تبوك للنشر والتوزيع.
- ٣٢ - الأدب المفرد، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، البشائر، طبع سنة ١٤٠٩هـ.

- ٣٣ - الأذكار، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦)، . تحقيق: قاسم النوري، وعلي الشريحي، ط. الأولى.
- ٣٤ - الأربعون الصغرى، للحافظ للبيهقي (ت ٤٥٨) تحقيق أبي إسحاق الحويني. ط. الأولى ١٤٠٨. دار الكتاب العربي بيروت.
- ٣٥ - ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد، للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢)، مصورة مكتبة الأسد الوطنية (الظاهرية مما لم يفهرس)، دمشق، برقم (٧٧٨٨).
- ٣٦ - إرشاد السالك إلى مناقب الإمام مالك، للعلامة يوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق: رضوان بن غربية، ط الأولى ١٤٣٠، دار ابن حزم. لبنان.
- ٣٧ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي القزويني (ت ٤٤٦)، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.
- ٣٨ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٣٩ - أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط. الأولى ١٤١٩هـ. دار الكتب العلمية. لبنان.
- ٤٠ - استحلاب ارتقاء الغرف، للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢). تحقيق: خالد بابطين، ط. الأولى، دار البشائر الإسلامية.
- ٤١ - الاستذكار، للحافظ ابن عبد البر الأندلسي (ت ٤٦٣)، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤١٤هـ. دار قتيبة ببيروت، ودارالوعى القاهرة.
- ٤٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ أبي عمر ابن عبد البر (ت ٤٦٣)، تحقيق: علي البجاوي، ط. الأولى ١٤١٢هـ، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- ٤٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠).
- ٤٤ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للعلامة علي بن محمد بن سلطان، المعروف بالملا علي القاري (ت ١٠١٤)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، ط. الثانية ١٤٠٦هـ، المكتب الإسلامي ١٤٠٠هـ.
- ٤٥ - الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) تحقيق عز الدين سيد، ط. الثالثة ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٤٦ - الأسماء والصفات، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادى.

- ٤٧ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، للشيخ محمد بن درويش الحوت (ت ١٢٧٧) بترتيب ابنه عبدالرحمن، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٤٨ - الأشباه والنظائر للحافظ السيوطي (ت ٩١١)، ط. الثالثة ١٤٠٤هـ. دار الحديث، بيروت، لبنان.
- ٤٩ - الإشراف في منازل الأشراف، للحافظ أبو بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خلف، ط. الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.
- ٥٠ - الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط. الأولى ١٤٢٩هـ، القاهرة - مصر.
- ٥١ - اصطناع المعروف، للحافظ ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١) تحقيق: محمد خير رمضان، ط. الأولى ١٤٢٢هـ. دار ابن حزم. لبنان.
- ٥٢ - إصلاح المال، للإمام الحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: مصطفى مفلح القضاة، ط. الأولى ١٤١٠هـ، دار الوفاء، المنصورة - مصر.
- ٥٣ - إصلاح غلط المحدثين، للحافظ الخطابي (ت ٣٨٨) تحقيق: حاتم الضامن، ط. الثانية ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة.
- ٥٤ - أطراف الغرائب والأفراد، للدارقطني، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، ط. دار الكتب العلمية.
- ٥٥ - إعتلال القلوب، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧)، تحقيق: حمدي الدمرداش، ط. الثانية ١٤٢١هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - السعودية.
- ٥٦ - الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦)، ط. الخامسة عشر ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- ٥٧ - الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٦٥)، تحقيق: سمير جابر، ط. الثانية، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٥٨ - الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ ابن مأكولا (ت ٤٧٥)، تحقيق: العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. الثانية ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - مصر.

- ٥٩ - الإلزامات والتتبع، للإمام أبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق: الشيخ مقبل الوداعي، ط. الثانية ١٤٠٥، دار الكتب العلمية.
- ٦٠ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط. الأولى ١٣٨٩هـ، دار التراث (القاهرة) ومكتبة العتيقة (تونس).
- ٦١ - أمالي ابن سمعون، للحافظ أبي الحسين محمد بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٧). تحقيق: عامر حسن صبري، ط. الأولى ١٤٢٣، دار البشائر الإسلامية. لبنان.
- ٦٢ - أمالي ابن سمعون، للإمام المحدث محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي (ت ٣٨٧)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط. الأولى ١٤٢٣هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ٦٣ - أمالي ابن منده - مخطوط من برنامج «جوامع الكلم».
- ٦٤ - أمالي البصري مخطوط من برنامج «جوامع الكلم».
- ٦٥ - أمالي المحاملي، للحافظ الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٤١٦) تحقيق: الشيخ حمدي السلفي، ط. الأولى ١٤٢٧، دار النوادر.
- ٦٦ - الأمالي المطلقة، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الأولى ١٤١٦هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٦٧ - الأمالي، لعبد الملك بن محمد بن عبدالله بن بشران (ت ٤٣٠)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن، الرياض - السعودية.
- ٦٨ - الأمالي، ليحيى بن الحسين الشجري (ت ٤٧٧)، ط. الثالثة ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- ٦٩ - الإمتاع بالأربعين المتبينة السماع، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ويليهِ أسئلة من خط الشيخ العسقلاني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط. ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٧٠ - أمثال الحديث، للقاضي عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: أحمد تمام، ط. الأولى ١٤٠٩، مؤسسة الكتب الثقافية.
- ٧١ - الأمثال في الحديث النبوي، للحافظ عبدالله بن محمد بن جعفر، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٨٩)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد، ط. الأولى ١٤٠٢هـ، الدار السلفية، بومباي - الهند.

- ٧٢ - الأمثال، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، ط. الأولى ١٩٨٠م، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا.
- ٧٣ - الأموال، لحמיד بن زنجويه (ت ٢٥١)، تحقيق: د. شاکر ذیب فیاض، مرکز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ٧٤ - الأموال، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: سيد بن رجب، ط. الأولى ١٤٢٨هـ، دار الهادي النبوي (مصر) ودار الفضيلة (السعودية).
- ٧٥ - إنباء الغمر بأبناء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. محمد عبدالمعید خان، ط. الثانية ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٧٦ - الأنساب، للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢)، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، دار الجنان، بيروت - لبنان.
- ٧٧ - الأهوال، لابن أبي الدنيا، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، ط. دار السلفية، بومباي.
- ٧٨ - الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، تأليف: نبيل جرار، ط. الأولى ١٤٢٨هـ، دار أضواء السلف.
- ٧٩ - الإيمان، للحافظ ابن أبي عمر العدني (ت ٢٤٣). تحقيق: حمد بن حمدي الجابري، ط. الأولى ١٤٠٧. الدار السلفية. الكويت.
- ٨٠ - الإيمان، للإمام أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٨١ - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، للعلامة يوسف بن عبدالهادي، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، ط. الأولى ١٤٠٩. دار الراية. السعودية.
- ٨٢ - بحر الفوائد المشهور بمعاني الآثار، لأبي بكر محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي (ت ٣٨٠)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، ط. الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٨٣ - البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية والعربية بدار هجر، دار هجر للطباعة.

- ٨٤ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للعلامة الشوكاني، (ت ١٢٥٠) بعناية: خليل المنصور، ط. الأولى ١٤١٨هـ. دار الكتب العلمية.
- ٨٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للحافظ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، دار الهجرة، الرياض - السعودية.
- ٨٦ - البر والصلة، للحسين بن حسن المروزي (ت ٢٤٦) عن ابن المبارك وغيره، تحقيق: محمد سعيد محمد حسن بخاري، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض - السعودية.
- ٨٧ - بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للحافظ نور الدين علي بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق ودراسة: د. حسين أحمد صالح الباكري، ط. الأولى ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة - السعودية.
- ٨٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية ١٣٩٩، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٨٩ - بلدان الخلافة الشرقية، كي لستريج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط. الثانية ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة.
- ٩٠ - البلدانانيات، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق: حسام بن محمد القطان، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، دار العطاء، الرياض - السعودية.
- ٩١ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: عصام موسى هادي، ط. الأولى ١٤٢٣هـ، دار الصديق، الجبيل - السعودية.
- ٩٢ - بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبدالملك (ت ٦٢٨)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار طيبة، الرياض - السعودية.
- ٩٣ - التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة، لمبارك الهاجري، ط. الأولى ١٤٢٥، مكتبة ابن القيم، الفحيحيل. الكويت.
- ٩٤ - تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد العلامة محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف لجنة فنية من وزارة الإعلام، ط. ١٣٩٢هـ، وزارة الإعلام في الكويت.

- ٩٥ - تاريخ ابن معين برواية الدوري، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط. الأولى ١٣٩٩هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة - السعودية.
- ٩٦ - تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، ط. الثانية ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ٩٧ - التاريخ الصغير، للإمام البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط. الأولى ١٤٠٦. ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٩٨ - التاريخ الكبير، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٩٩ - تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني (ت ٤٢٧)، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، ط. الثالثة ١٤٠١هـ، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- ١٠٠ - تاريخ مدينة السلام (بغداد)، للإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، ط. دار الكتب العلمية.
- ١٠١ - تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ١٠٢ - تالي تلخيص المتشابه، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار الصميعي، الرياض - السعودية.
- ١٠٣ - تأويل مختلف الأحاديث، للإمام ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦) تحقيق: محمد محي الدين الأصفر، ط. الثانية ١٤١٩هـ. المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسسة الإشراف الدوحة.
- ١٠٤ - تبصير المنتبه بتحرير المشته، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار وعلي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٠٥ - تبیین کذب المفتری، للحافظ ابن عساكر، ط، دار الكتاب العربي. ط. الثالثة ١٤٠٤.
- ١٠٦ - تحريم النرد والشطرنج، للحافظ أبي بكر الآجري (ت ٣٦٠) تحقيق: محمد إدريس، ط. الأولى ١٤٠٢هـ. ط. دار الإفتاء ب«الرياض».

- ١٠٧ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، لعبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالوجود، ط. الثانية ١٤٢١هـ، دار إحياء التراث العربى، بيروت - لبنان.
- ١٠٨ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أبى الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤٢٠.
- ١٠٩ - تحفة التحصيل فى ذكر رواة المراسيل، لأبى زرة العراقى (ت ٨٢٦) تحقيق عبدالله نواره. مكتبة الرشد نشر ١٩٩٩.
- ١١٠ - التحفة اللطيفة فى تاريخ المدينة الشريفة، للحافظ السخاوى، تحقيق: أسعد طرابزونى الحسينى، ط. ١٣٩٩هـ.
- ١١١ - التحقيق فى أحاديث الخلاف، للحافظ ابن الجوزى، (ت ٥٩٧) تحقيق: مسعد السعدنى، ط. الأولى ١٤١٥هـ. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ١١٢ - التحقيق فى مسائل الخلاف، للحافظ أبى الفرج عبدالرحمن ابن الجوزى (ت ٥٩٧) ومعه تنقيح التحقيق للذهبي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلجى، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الوعى العربى (حلب - القاهرة) ومكتبة ابن عبدالبر (حلب - دمشق).
- ١١٣ - تخريج أحاديث فضيلة العادلين، لأبى نعيم الأصفهاني للسخاوى. تحقيق: مشهور سلمان، دار البشائر الإسلامية.
- ١١٤ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى تفسير الكشاف، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعى (ت ٧٦٢)، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، ط. الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن خزيمة، الرياض - السعودية.
- ١١٥ - التخريج الصغير والتجبير الكبير، ليوسف بن حسن بن عبدالهادى، المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩)، تحقيق: نور الدين طالب، ط. الأولى ١٤٣٢هـ، دار النوادر.
- ١١٦ - تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١)، تحقيق: طارق عوض الله. ط الأولى ١٤٢٤هـ. دار العاصمة.
- ١١٧ - التدوين فى أخبار قزوين، لعبدالكريم بن محمد الرافعى القزوينى، تحقيق: عزيز الله العطاردي، ط. ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١١٨ - تذكرة الحفاظ، للإمام الحافظ شمس الدين الذهبى (ت ٧٤٨)، تصحيح: وزارة المعارف الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ١١٩ - تذكرة الموضوعات، للعلامة محمد بن طاهر الفتني (ت ٩٨٦)، تصحيح: عبد الجليل وصالح بن سليمان، ط. الأولى ١٣٤٣هـ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ١٢٠ - الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، للإمام الحافظ عمر بن أحمد ابن شاهين (ت ٣٨٥)، تحقيق: صالح أحمد مصلح الوعيل، ط. الأولى ١٤١٥هـ، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية.
- ١٢١ - الترغيب والترهيب، للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت ٥٣٥)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة - مصر.
- ١٢٢ - الترغيب والترهيب، للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية. ط. الأولى ١٤١٧هـ.
- ١٢٣ - تسمية أصحاب رسول الله ﷺ، للإمام أبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩). تحقيق: عماد الدين حيدر، دار الجنان. بيروت.
- ١٢٤ - تسمية ما روي عن الفضل بن دكين، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني ملفات على المكتبة الشاملة.
- ١٢٥ - تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث من الناس، لغرس الدين الخليلي، نسخة مكتبة عارف حكمت، ومصورتها في الجامعة الإسلامية.
- ١٢٦ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، ط. الأولى ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ١٢٧ - التعديل والتجريح، للحافظ أبي الوليد سليمان الباجي، دراسة وتحقيق أحمد لبزار، مطبعة فضالة. المغرب.
- ١٢٨ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، ط. الأولى، مكتبة المنار، الأردن.
- ١٢٩ - تعزية المسلم، لابن عساكر تحقيق: مجدي فتحي، مكتبة الصحابة، جدة.
- ١٣٠ - تعليقات الدارقطني على المجروحين، لابن حبان، للإمام الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق: خليل العربي، ط. الأولى ١٤١٤هـ، توزيع المكتبة التجارية مصطفى الباز. بمكة المكرمة.

- ١٣١ - تعليم المتعلم طريق التعلم، لبرهان الإسلام الزرنوجي، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، دار السودانية للكتب، الخرطوم - السودان.
- ١٣٢ - تغليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي (بيروت) - دار عمار (الأردن).
- ١٣٣ - تفسير ابن أبي حاتم، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان.
- ١٣٤ - تفسير ابن المنذر المطبوع بـ (تفسير القرآن)، للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق سعد بن محمد السعد، ط. الأولى ١٤٢٣هـ، دار المآثر. المدينة.
- ١٣٥ - تفسير البغوي (معالم التنزيل)، للإمام حسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦)، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، ط. ١٤٠٩هـ، دار طيبة، الرياض - السعودية.
- ١٣٦ - تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، للإمام أبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧)، تحقيق: العلامة أبي محمد ابن عاشور، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ١٣٧ - تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، دار طيبة، الرياض - السعودية.
- ١٣٨ - تفسير يحيى بن سلام، تحقيق: هند سلام، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ١٣٩ - تقريب التهذيب، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: أبي الأشبال صغير الباكستاني، ط الثانية ١٤٢٣هـ، دار العاصمة، الرياض - السعودية.
- ١٤٠ - التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبدالغني، الشهير بابن نقطة (ت ٦٢٩)، ط. ١٤٠٧هـ، دار الحديث، بيروت - لبنان.
- ١٤١ - التقييد والإيضاح، للحافظ العراقي (ت ٨٠٦) تحقيق: أسامة بن عبدالله خياط، ط. الأولى ١٤٢٥هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان.
- ١٤٢ - تلبس إبليس. ط. دار الكتب العلمية.
- ١٤٣ - التلخيص الكبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: عادل أحمد عبدال موجود وعلي محمد معوض، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ١٤٤ - تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: سَكينة الشهابي، ط. الأولى ١٩٨٥م، دار طلاس، دمشق - سوريا.
- ١٤٥ - تلخيص كتاب الاستغاث (الرد على البكري)، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عجال، ط. الأولى ١٤١٧هـ. مكتبة الغراء. المدينة.
- ١٤٦ - تلخيص كتاب الموضوعات، لابن الجوزي، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية..
- ١٤٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر ابن عبد البر (ت ٤٦٣)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري، ط. ١٣٨٧هـ، مؤسسة قرطبة.
- ١٤٨ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، للعلامة عبدالرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤)، ط. ١٣٢٤هـ، المطبعة العامرة الشرقية، مصر.
- ١٤٩ - تنبيه الغافلين، للسمرقندي ط. دار الكتب العلمية.
- ١٥٠ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني (ت ٩٦٣)، ط. الثانية ١٤٠١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٥١ - التنكيل، للمعلمي، تحقيق الألباني، مكتبة المعارف، بالرياض، ط. الثانية ١٤٢٦هـ.
- ١٥٢ - تهذيب الآثار، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة - مصر.
- ١٥٣ - تهذيب الأسماء واللغات، للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق: إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٥٤ - تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ١٥٥ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. الثانية ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- ١٥٦ - تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط. الأولى ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ١٥٧ - التوبة، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة - مصر.
- ١٥٨ - التوبيخ والتنبيه، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩). تحقيق: أبي الأشبال حسن بن أمين بن المندوه، ط. الأولى ١٤٠٨، مكتبة التوعية الإسلامية.
- ١٥٩ - التوكل على الله، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.
- ١٦٠ - التيسير بشرح الجامع الصغير، للعلامة محمد بن عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١)، ط. الثانية، مكتبة الإمام الشافعي ١٤٠٨، هـ.
- ١٦١ - جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط. الأولى ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ١٦٢ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي العلائي (ت ٧٦١)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الثانية ١٤٠٧هـ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية.
- ١٦٣ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، ط. الثانية ٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٦٤ - جامع العلوم والحكم شرح الأربعين النووية، للحافظ ابن رجب، تحقيق شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، ط. السابعة ١٤٢٣، هـ. مؤسسة الرسالة.
- ١٦٥ - جامع المسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، ط. الثانية ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة.
- ١٦٦ - جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر ابن عبد البر (ت ٤٦٣)، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية.
- ١٦٧ - الجامع في الحديث، للحافظ ابن وهب (ت ١٩٧)، تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير، ط. الأولى ١٤١٦، دار ابن الجوزي. السعودية.
- ١٦٨ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، للعلامة أبي العباس عبدالله بن محمد بن أحمد القرطبي الأنصاري (ت ٦٧١)، تحقيق: هشام سمير البخاري، ط. الأولى ١٤٢٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

- ١٦٩ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، طبع سنة ١٤٠٣هـ، مكتبة المعارف، السعودية.
- ١٧٠ - الجامع لشعب الإيمان، للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، ط. الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.
- ١٧١ - الجدل الحديث في بيان ما ليس بحديث، لأحمد بن عبدالكريم الغزي العامري (ت ١١٤٣هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- ١٧٢ - الجرح والتعديل، للإمام أبي عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط. الأولى ١٣٧١هـ، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٧٣ - جزء ابن عمشليق.
- ١٧٤ - جزء الألف دينار، لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، ط. الأولى ١٩٩٣م، دار النفائس، الكويت.
- ١٧٥ - جزء الحسن بن عرفة العبدي (ت ٢٥٧هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، مكتبة دار الأقصى، الكويت.
- ١٧٦ - جزء المؤمل بن إيهاب، تحقيق عماد بن فرة، ط. الأولى ١٤١٣هـ، دار البخاري، بريدة.
- ١٧٧ - جزء رفع اليدين في الصلاة، للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: بديع الدين الراشدي، ط. الأولى ١٤١٦هـ، دار ابن حزم. لبنان.
- ١٧٨ - جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن جابر، للحافظ أبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، ط. الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الرشد وشركة الرياض، الرياض - السعودية.
- ١٧٩ - جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور (ماء زمزم لما شرب له)، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، حققه: سائد بكداش في كتابه: فضائل ماء زمزم، دار البشائر الإسلامية، ط. العاشرة ١٤٢٩هـ.
- ١٨٠ - المجلس الصالح الكافي والأمين الناصح الشافي، للمعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق محمد بن مرسي الخولي، ط. الأولى ١٤١٣هـ، عالم الكتب.

- ١٨١ - جمع الجوامع (الجامع الكبير)، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية، ط. الجديدة ١٤٢٦هـ، الأزهر الشريف، مصر.
- ١٨٢ - جمع الجيوش والداكر على ابن عساكر، للحافظ يوسف بن حسن بن عبدالهادي المعروف بابن المبرد، رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بتحقيق مأسوفي عاسي. ١٤٢٨هـ.
- ١٨٣ - جمهرة الأجزاء الحديثية (تحتوي على ١٩ جزءاً حديثاً نادراً)، تحقيق: محمد زياد عمر تكلة، ط. الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية.
- ١٨٤ - جمهرة الأمثال، للعسكري بعناية محمد زغلول، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ١٨٥ - جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، ط. الثانية ١٤٠٨هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ١٨٦ - الجهاد، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧)، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة - السعودية.
- ١٨٧ - الجهاد، للإمام عبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١)، تحقيق: د. نزيه حماد، دار المطبوعات الحديثة، جدة - السعودية.
- ١٨٨ - الجواهر المجموعة والنوادر المسموعة، للحافظ السخاوي، تحقيق محمد رمضان، ط. الأولى ١٤٢١هـ. دار ابن حزم.
- ١٨٩ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين أبي محمد عبدالقادر القرشي الحنفي (ت ٧٧٥)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، ط. الثانية ١٤١٣هـ، دار هجر، مصر.
- ١٩٠ - الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للحافظ السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- ١٩١ - الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه، للدكتور بدر من محمد العماش، ط. الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.

- ١٩٢ - الحاوي الكبير في فقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد المشهور بـ «الماوردي» تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، ط. الأولى ١٤١٤، دار الكتب العلمية.
- ١٩٣ - الحاوي للفتاوي، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: جماعة من طلاب العلم سنة ١٣٥٢هـ، ط. ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٩٤ - الحجة في بيان المحجة، للعلامة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني تحقيق محمد بن ربيع المدخلي، ط. ١٤١٩هـ. دار الراجعية.
- ١٩٥ - حديث الزهري، لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الله (ت ٤٥٤). تحقيق: حسن بن محمد البلوط. ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار أضواء السلف.
- ١٩٦ - حسن الظن بالله، للحافظ ابن أبي الدنيا، تحقيق: عبد الحميد شاحونة، طبع ١٤١٠. دار الثقة.
- ١٩٧ - حسن المحاضرة، للسيوطي بتحقيق: خليل المنصور، ط. الأولى، دار الكتب العلمية.
- ١٩٨ - حلية الأولياء، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٩٩ - الخراج، للإمام يحيى بن آدم (ت ٢٠٣). تحقيق: أحمد شاكر، ط. الثانية. ١٣٨٤هـ. المكتبة السلفية.
- ٢٠٠ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للحافظ صفي الدين أحمد الخزرجي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، ط. ١٤١٦هـ. مكتب المطبوعات، دار البشائر، حلب.
- ٢٠١ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للحافظ السيوطي، تحقيق: عبدالله التركي، بالتعاون مع مركز هجر. ط. الأولى ١٤٢٤هـ. مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ٢٠٢ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٢٠٣ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر، ط. ١٤١٤هـ، دار الجليل، بيروت - لبنان.

- ٢٠٤ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، ط. الأولى ١٤٠٤هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٢٠٥ - الدعاء، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ٢٠٦ - الدعوات الكبير، للحافظ أبي بكر أحمد البيهقي، تحقيق: بدر البدر، ط. الأولى ١٤١٤هـ. مركز المخطوطات والتراث. الكويت.
- ٢٠٧ - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للحافظ البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٠٨ - الدلائل في غريب الحديث، لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢) تحقيق محمد القناص، ط. الأولى ١٤٢٢هـ. مكتبة العبيكان.
- ٢٠٩ - الديات، لابن أبي عاصم الشيباني، بتحقيق: زكريا عبدالمنعم، دار الصمعي. ط. الأولى.
- ٢١٠ - ذخيرة الحفاظ، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، ط. ١٤١٦هـ، دار السلف، الرياض - السعودية.
- ٢١١ - الذرية الطاهرة، للدولابي، تحقيق: سعد المبارك، الدار السلفية، تونس.
- ٢١٢ - ذكر أخبار أصبهان، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ. ت حسن كسروي ط. الأولى. ١٤١٠هـ. دار الكتب العلمية.
- ٢١٣ - ذم البغي، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خلف، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية، الرياض - السعودية.
- ٢١٤ - ذم الدنيا، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.
- ٢١٥ - ذم الغيبة والنميمة، للحافظ ابن أبي الدنيا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، ضمن مجموع رسائل أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عطا، مؤسسة الكتب الثقافية.

- ٢١٦ - ذم الكلام وأهله، لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي الأنصاري (ت ٤٨١)، تحقيق: أبو جابر عبدالله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة - السعودية.
- ٢١٧ - ذم الملاهي، لابن أبي الدنيا، تحقيق عمرو بن سليم، ط. الأولى ١٤١٦، مكتبة ابن تيمية ناشرون، ومكتبة العلم بجدة موزعون.
- ٢١٨ - ذم الهوى، لابن الجوزي، تحقيق: أحمد عبدالسلام عطا، ط. الثانية، دار الكتب العلمية.
- ٢١٩ - ذيل اللآلئ المصنوعة، للجلال السيوطي، تحقيق: رامز خالد الحاج حسن، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض.
- ٢٢٠ - ذيل تاريخ بغداد، أبي عبدالله محمد بن محمود بن الحسن، المعروف بابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣)، تحقيق: د. قيصر فرح، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ٢٢١ - الرد على الجهمية، للإمام أبي سعيد عثمان الدارمي (ت ٢٨٠)، تحقيق: بدر البدر، ط. الثانية ١٤١٦، دار ابن الأثير. الكويت.
- ٢٢٢ - الرسالة القشيرية، لأبي القاسم القشيري النيسابوري، من مطبوعات الشعب.
- ٢٢٣ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للعلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥)، ط. الخامسة ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ٢٢٤ - الرسالة في الأحاديث الموضوعة (مطبوعة بذيّل اللؤلؤ المصروع)، للإمام الصغاني، تصحيح: محمد كمال الدين أبو البقاء القاوقجي، المطبعة البارونية، الجدرية - مصر.
- ٢٢٥ - رسوم التحديث، لبرهان الدين الجعبري، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي الكتاني، ط. الرابعة ١٤٠٦، دار البشائر.
- ٢٢٦ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لأبي النصر تاج الدين عبدالوهاب السبكي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدال موجود، ط. الأولى ١٤١٩هـ. عالم الكتب.
- ٢٢٧ - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط. ١٣٩٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ٢٢٨ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين، للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، ط. ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٢٩ - رياض الجنة بتخريج أصول السنة، لعبدالله محمد الأندلسي ابن أبي زمين (ت ٣٩٩هـ)، تحقيق: د. عبدالله البخاري. ط. الأولى. ١٤١٥هـ. مكتبة الغرباء الأثرية. السعودية.
- ٢٣٠ - زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط. الرابعة والثالثة ١٤٢٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٢٣١ - الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبد المنعم بشناني، ط. الأولى ١٤١٩هـ. دار البشائر الإسلامية.
- ٢٣٢ - الزهد الكبير، للإمام أبي بكر البیهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد عامر أحمد حيدر، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، دار الجنان - مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.
- ٢٣٣ - الزهد والرفائق، للإمام عبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.
- ٢٣٤ - الزهد، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، ط. الثانية ١٤٠٨هـ، الدار السلفية، بومباي - الهند.
- ٢٣٥ - الزهد، للإمام أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: ياسر إبراهيم محمد وغنيم عباس غنيم، ط. الأولى ١٤١٤هـ، دار المشكاة، القاهرة - مصر.
- ٢٣٦ - الزهد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، ط. الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٣٧ - الزهد، للإمام هناد بن السري الكوفي (ت ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- ٢٣٨ - الزهد، للإمام وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي (ت ١٩٧هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، دار الصمعي، الرياض - السعودية.
- ٢٣٩ - زهر الفردوس (الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس)، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نسخة «بني جامع»، ثلاث مجلدات.

- ٢٤٠ - سؤالات ابن الجنيد، لابن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، مكتبة الدار، ط. الأولى ١٤٠٨. ط. الدار. المدينة المنورة.
- ٢٤١ - سؤالات الأجرى، لأبي داود، تحقيق: عبدالعظيم البستوي، مكتبة الاستقامة، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢٤٢ - سؤالات البرقاني، للدارقطني، تحقيق: عبدالرحيم القشقرى، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٤٣ - سؤالات الحاكم النيسابوري، للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.
- ٢٤٤ - سؤالات السهمي، للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.
- ٢٤٥ - سؤالات محمد بن عثمان ابن أبي شيبة، لعلي بن المديني ط. موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف. ط. الأولى ١٤٠٤.
- ٢٤٦ - سؤالات السجزي، للحاكم تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. دار الغرب، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٢٤٧ - سؤالات السلمي، للدارقطني تحقيق: فريق من الباحثين، ط. الأولى ١٤٢٧.
- ٢٤٨ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ط. الجديدة ١٤١٥هـ، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.
- ٢٤٩ - سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ في الأمة، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ط. الأولى الجديدة ١٤١٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.
- ٢٥٠ - السنة، لابن أبي عاصم ت (٢٨٧) تحقيق: ناصر الدين الألباني، ط. الأولى ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي.
- ٢٥١ - السنة، للإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد سعيد القحطاني، ط. الأولى ١٤٠٦هـ. دار ابن القيم، الدمام.
- ٢٥٢ - السنة، للحافظ أبي بكر أحمد الخلال، تحقيق: عطية الزهراني. ط. الأولى ١٤١٠هـ. دار الراية، الرياض.
- ٢٥٣ - سنن ابن ماجه، للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.

٢٥٤ - سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.

٢٥٥ - سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.

٢٥٦ - سنن الدارقطني، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) ومعه التعليق المغني لشمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بإشراف الشيخ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط. الأولى ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

٢٥٧ - السنن الصغرى، للحافظ أبي بكر البيهقي بعناية محمد ضياء الأعظمي، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، مكتبة الرشد. الرياض.

٢٥٨ - السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط. الأولى ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

٢٥٩ - السنن الكبرى، للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، ط. ١٣٤٤هـ، دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن - الهند.

٢٦٠ - سنن النسائي، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.

٢٦١ - السنن الواردة في الفتن، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤)، تحقيق: ضياء الله بن محمد المباركفوري، ط. الأولى ١٤١٦هـ. دار العاصمة، الرياض.

٢٦٢ - سنن سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. دار الكتب العلمية.

٢٦٣ - سنن سعيد بن منصور، تحقيق: سعد الحميد، ط. الأولى، دار الصميعي.

٢٦٤ - سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- ٢٦٥ - السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري،
وعبدالحفيظ شلبي، مؤسسة علوم القرآن، جدة - السعودية.
- ٢٦٦ - الشذا الفيح الشذا الفيح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى
برهان الدين الأبناسي، (ت: ٨٠٢هـ) تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة
الرشد، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢٦٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للحافظ شهاب الدين عبدالحق بن
أحمد بن محمد العكري، المعروف بابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)،
تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط. الأولى ١٤٠٦هـ،
دار ابن كثير، دمشق - سوريا.
- ٢٦٨ - الشذرة في الأحاديث المشتهرة، لمحمد بن طولون الصالح (ت ٩٥٣)،
تحقيق: كمال بسوني زغلول، دار الكتب العلمية.
- ٢٦٩ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للإمام أبي القاسم هبة الله بن
الحسن اللالكائي (ت ٤١٨)، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، ط.
الثامنة ١٤٢٤هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد،
المملكة العربية السعودية.
- ٢٧٠ - شرح أصول السنة اعتقاد أهل السنة، للألكائي، تحقيق: أحمد الغامدي، ط.
التاسعة ١٤١٧هـ، دار طيبة.
- ٢٧١ - شرح السنة، للإمام حسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦)، تحقيق: شعيب
الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط. الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي،
بيروت - لبنان.
- ٢٧٢ - شرح الموطأ، للزرقاني . طبعة دار الكتب العلمية، سنة ١٤١١هـ.
- ٢٧٣ - شرح النخبة، لملا علي القاري تحقيق: هيثم تميم ومحمد تميم. ط. دار
الأرقم. بيروت.
- ٢٧٤ - شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف المعروف بابن بطال (ت
٤٤٩)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض -
السعودية.
- ٢٧٥ - شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، تحقيق: نور
الدين عتر، ط. الرابعة ١٤٢١هـ. دار العطاء.
- ٢٧٦ - شرح مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١)، تحقيق: شعيب
الأرناؤوط، ط. الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- ٢٧٧ - شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، ترقيم: يوسف المرعشلي، ط. الأولى ١٤١٤هـ، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- ٢٧٨ - الشريعة، للحافظ أبي بكر الآجري (ت ٣٦٠)، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الدميحي، ط. الثانية ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض - السعودية.
- ٢٧٩ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض ط. دار الكتب العلمية.
- ٢٨٠ - شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، للحافظ أبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المالكي، تحقيق أيمن سيد، ومصطفى الذهبي. ط. الثانية ١٩٩٩، مكتبة النهضة.
- ٢٨١ - شمائل النبي ﷺ، للإمام الترمذي، تحقيق: ماهر ياسين، ط. الأولى. ٢٠٠٠، دار الغرب الإسلامي.
- ٢٨٢ - الصبر، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم. ط. الأولى ١٤١٨.
- ٢٨٣ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. الثانية ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٢٨٤ - صحيح ابن خزيمة، للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط. الثالثة ١٤٢٤هـ، المكتب الإسلامي.
- ٢٨٥ - صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، بعناية محمد زهير الناصر. ط الأولى، دار طوق النجاة. ١٤٢٢هـ.
- ٢٨٦ - صحيح مسلم، للإمام أبي الحجاج مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دحلان، أندونيسيا.
- ٢٨٧ - صفة الجنة، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: علي رضا، ط. الثانية ١٤١٥هـ. دار المأمون للتراث.
- ٢٨٨ - صفة الصفوة، للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعة جي، ط. الثالثة ١٤٠٥هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٢٨٩ - صفة النار، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، ط. الأولى ١٤١٧هـ. دار ابن حزم.

- ٢٩٠ - صفة النفاق ونعت المنافقين، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠) تحقيق عامر صبري، ط. الأولى ١٤٢٢هـ. دار البشائر.
- ٢٩١ - الصمت وآداب اللسان، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، ط. الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ٢٩٢ - الضعفاء الصغير، للإمام البخاري (ت ٢٥٦)، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٢٩٣ - الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٢٩٤ - الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي تحقيق: عبدالله القاضي، ط. دار الكتب العلمية. ١٤٠٦هـ.
- ٢٩٥ - الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، تحقيق: محمد الصباغ، ط. الأولى، المكتب.
- ٢٩٦ - الضعفاء والمتروكون، للنسائي، تحقيق: محمود زايد، ط. الأولى، دار المعرفة ١٤٠٦هـ.
- ٢٩٧ - الضعفاء، للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢)، تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، ط. الأولى ١٤٢٩هـ، دار ابن عباس، القاهرة - مصر.
- ٢٩٨ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ط. الثالثة ١٤١٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٢٩٩ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.
- ٣٠٠ - الطب النبوي، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: مصطفى دونمز، ط. الأولى ١٤٢٧هـ.
- ٣٠١ - طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، ط. مراجعة: لجنة من العلماء. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٣٠٢ - طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء (ت ٥٢٦)، تحقيق: د. محمد حامد الفقي، ط. دار المعرفة بيروت.
- ٣٠٣ - طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

- ٣٠٤ - طبقات الشعراء، لابن معتز ط. دارالمعارف. بمصر.
- ٣٠٥ - طبقات الصوفية، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣٠٦ - الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار)، لعبد الوهاب الشعراني (ت ٨٩٢)، ط. ١٣١٥هـ، المطبعة العامرة الشرقية، مصر.
- ٣٠٧ - الطبقات الكبرى، للحافظ محمد بن سعد الزهري (ت ٢٣٠)، دار صادر، بيروت - لبنان.
- ٣٠٨ - طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩)، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، ط. الثانية ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٣٠٩ - الطيوريات، من انتخاب الحافظ أبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦)، تحقيق: دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض - السعودية.
- ٣١٠ - العرش، للإمام محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: محمد بن خليفة التميمي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.
- ٣١١ - العزلة، للإمام أبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط. الثانية ١٤١٠هـ، دار ابن كثير، دمشق وبيروت.
- ٣١٢ - العزيز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير، للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣١٣ - العقل وفضله، لابن أبي الدنيا، تحقيق: لطفي الصغير، ط. الأولى ١٤٠٩هـ. دار الراية.
- ٣١٤ - العقوبات، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، ط. الأولى ١٤١٦هـ. دار ابن حزم.
- ٣١٥ - علل الترمذي الكبير، للإمام أبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩)، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

- ٣١٦ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق: خليل الميس، ط. الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣١٧ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن عمر بن علي الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله (المجلدات ١ - ١١) ط. الأولى (١٤٠٥ - ١٤١٦هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية.
- ٣١٨ - العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، تحقيق: وصي الله عباسي، دار الخاني، ط. الثانية. ١٤٢٢هـ.
- ٣١٩ - العلل، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي، ط. الأولى ١٤٢٧هـ.
- ٣٢٠ - العلل، للإمام علي بن عبدالله بن جعفر المديني (ت ٢٣٤)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط. الثانية ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٣٢١ - علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المشهور بابن الصلاح (ت ٦٤٣)، تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر ١٤٠٦هـ.
- ٣٢٢ - عمدة المحتج في حكم الشطرنج، للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق: عبدالصمد بن محمد بلحاجي التلمساني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٣٢٣ - عمل اليوم والليلة، للحافظ أبي بكر ابن السني (ت ٣٦٤)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق - سوريا.
- ٣٢٤ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق آبادي، تحقيق: عصام الصباطي، ط. ١٤٢٢هـ. دار الحديث.
- ٣٢٥ - العيال، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خلف، ط. الأولى ١٩٩٠م، دار ابن القيم، الدمام - السعودية.
- ٣٢٦ - عيون الأخبار، للعلامة ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦)، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. قدم لها محمد حاتم. ١٣٨٣هـ.
- ٣٢٧ - غريب الحديث، للحربي، تحقيق: سليمان بن ابراهيم العايد، جامعة أم القرى، ط. الثانية. ١٤٢٣هـ.

- ٣٢٨ - غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف ومصطفى حجازي، ط. ١٤١٣هـ، مجمع اللغة العربية، مصر.
- ٣٢٩ - غريب الحديث، للإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. الأولى ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣٣٠ - غريب الحديث، للإمام أبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨)، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، ط. الثانية ١٤٢٢هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية.
- ٣٣١ - الغماز على اللماز، للسهمودي، تحقيق: محمد إسحاق السلفي، دار اللواء، ط. الأولى ١٤٠١هـ.
- ٣٣٢ - الفيلانيات، للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي (ت ٣٥٤)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية.
- ٣٣٣ - الفائق في غريب الحديث، للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٣٣٤ - فتاوى ابن حجر الهيتمي المكي الحديثية، ط. دار الفكر.
- ٣٣٥ - فتاوى الإمام النووي، بترتيب علاء الدين ابن العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر، ط. السادسة ١٤١٧هـ.
- ٣٣٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، صححه الشيخ عبدالعزيز بن باز ومحب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٣٣٧ - فتح المغيث، للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، ط. الثانية. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية. ١٤٢٤هـ.
- ٣٣٨ - فتوح البلدان، لأبي العباس أحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: عبدالله وأنيس الطباع، ط. ١٤٠٧هـ. مؤسسة المعارف.
- ٣٣٩ - فتوح مصر وأخبارها، لابن عبدالحكم، تحقيق: محمد صبيح، مؤسسة دار التعاون.
- ٣٤٠ - الفرج بعد الشدة، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.

- ٣٤١ - الفرج بعد الشدة، للتنوخي. تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر. بيروت.
- ٣٤٢ - الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرازيه بن شهردار الديلمي (ت ٥٠٩هـ)، تحقيق: السيد بسيوني زغلول، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣٤٣ - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لشيخ الإسلام ابن تيمية ط. دار المنهاج.
- ٣٤٤ - فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله عباس، ط. الأولى ١٤٠٣هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية.
- ٣٤٥ - فضائل القرآن، لأبي عبيد، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار ابن كثير.
- ٣٤٦ - فضائل مصر، لابن زولاقي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي. القاهرة.
- ٣٤٧ - الفقيه والمتفقه، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل يوسف العزاري، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية.
- ٣٤٨ - فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات، لعبدالحى بن عبدالكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. الثانية ١٤٠٢هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٣٤٩ - فوائد ابن ماسي (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد بن عبدالحميد السعدني، أضواء السلف، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- ٣٥٠ - فوائد ابن مخلد، (ملفات على مكتبة الشاملة).
- ٣٥١ - فوائد أبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الصميقي. ط. الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣٥٢ - فوائد أبي القاسم الحنائي (ت ٤٥٩هـ)، تخريج عبدالعزيز بن محمد النخشي (٤٥٦هـ)، تحقيق.
- ٣٥٣ - فوائد أبي ذر الهروي، ط. الرشد.
- ٣٥٤ - فوائد العراقيين، لأبي سعيد النقاش، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن. القاهرة.
- ٣٥٥ - فوائد الفريابي (ت ٣٠١هـ)، ملحقة بكتاب الصيام له، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، ط. الأولى ١٤١٢هـ. المكتبة السلفية، بومباي. الهند.
- ٣٥٦ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. الثانية ١٣٩٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

- ٣٥٧ - الفوائد المنتخبة الصباح والغرائب (المهروانيات)، للخطيب البغدادي، تحقيق: خليل العربي، دار الراية ١٤١٩هـ، هـ.
- ٣٥٨ - الفوائد المنتقاة الحسان من الصباح والغرائب المعروفة بالخلعيات، للحافظ: أبي الحسين علي بن الحسن الخلعي بعناية صالح اللحام، ط. الاولى ١٤٣١ الدار العثمانية، مؤسسة الريان.
- ٣٥٩ - الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، للعلامة مرعي بن يوسف الكرمي (ت ١٠٣٢)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، دار الوراق.
- ٣٦٠ - فوائد سمويه إسماعيل العبدى، تحقيق: محمد العلاوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
- ٣٦١ - الفوائد، لتمام الرازي، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد. ١٤١٢هـ.
- ٣٦٢ - فوات الوفيات، لمحمد شاکر الکتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. الأولى (١٩٧٢ - ١٩٧٤م). دار صادر، بيروت - لبنان.
- ٣٦٣ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة محمد بن عبدالرؤف المناوي (ت ١٠٣١) ط. الثانية ١٣٩١هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٣٦٤ - القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧)، تحقيق: مركز تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط. الثامنة ١٤٢٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٣٦٥ - القدر، للفريابي، تحقيق: عبدالله منصور، أضواء السلف، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- ٣٦٦ - قصص الأنبياء المسمى بـ«عرائس المجالس»، للحافظ أبي إسحاق أمد بن محمد الثعلبي. ط. الرابعة. دار القلم لبنان.
- ٣٦٧ - قضاء الحوائج، لابن أبي الدنيا، تحقيق: عمرو عبدالمنعم، مكتبة العلم بجلدة.
- ٣٦٨ - قضاء الحوائج، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.
- ٣٦٩ - القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للحافظ السخاوي، تحقيق محمد عوامة، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، مؤسسة الريان.
- ٣٧٠ - الكاشف، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، ط. ابن الجوزي ١٤٢٤هـ.

- ٣٧١ - الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام أبي أحمد ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥)، تحقيق: سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، دار الفكر، ط الثالثة ١٤٠٩ بيروت.
- ٣٧٢ - الكامل، لابن الأثير، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية.
- ٣٧٣ - كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار البشائر، ط. الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٧٤ - كتاب البدع، لابن وضاح، تحقيق: بدر البدر، دار الصميعي. الرياض.
- ٣٧٥ - كتاب الثقات، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، ط. الأولى ١٣٩٣هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن - الهند.
- ٣٧٦ - كتاب الفتن، للحافظ أبي عبدالله نعيم بن حماد المروزي (ت ٢٢٨)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، ط. الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة التوحيد، القاهرة - مصر.
- ٣٧٧ - كتاب المجروحين من المحدثين، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمود زايد، دار المعرفة. ١٤١٢هـ.
- ٣٧٨ - كشف الأستار عن زوائد البزار، للحافظ نورد الدين الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. الأولى ١٣٩٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٣٧٩ - الكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي، تحقيق صبحي السامرائي، ط. الأولى، عالم الكتب ١٤٠٧هـ.
- ٣٨٠ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢)، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. ١٤٢١هـ.
- ٣٨١ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٣٨٢ - الكفاية في علم الرواية، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، ط. الأولى ١٣٥٧هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن - الهند.
- ٣٨٣ - الكلام على مسألة السماع، للحافظ ابن القيم الجوزية، تحقيق: راشد الحمد، دار العاصمة. الرياض.
- ٣٨٤ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، ط. الخامسة ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- ٣٨٥ - الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣١٠)، تحقيق: أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، ط. ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- ٣٨٦ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للنجم الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- ٣٨٧ - الكواكب النيرات، لابن الكيال (ت ٩٣٩) تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي. المكتبة الإمدادية، ط. الثانية ١٤٢٠هـ، مكة المكرمة.
- ٣٨٨ - اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، للشيخ محمد بن خليل القواقجي الطبرابلسي (ت ١٣٠٥)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط. الأولى ١٤١٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ٣٨٩ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، ط. دار الكتب العلمية.
- ٣٩٠ - اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، للإمام بدر الدين عبدالله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، ط. الأولى ١٤١٧هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٣٩١ - لب اللباب في تحرير الأنساب، للحافظ السيوطي، تحقيق محمد عبدالعزيز وأشرف عبدالعزيز، ط. الأولى ١٤١١هـ. دار الكتب العلمية. لبنان.
- ٣٩٢ - لسان العرب، للعلامة ابن منظور (ت ٧١١)، تحقيق: أمين محمد، ومحمد العبيدي، ط. الثالثة، دار إحياء التراث العربي.
- ٣٩٣ - لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط. الأولى، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ٣٩٤ - لطائف المعارف، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: عامر ياسين، دار ابن خزيمة، الرياض.
- ٣٩٥ - المؤلف والمختلف، للإمام أبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٣٩٦ - مؤلفات السخاوي، جمعه: مشهور بن حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- ٣٩٧ - المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد الحامدي، دار القادري، ط. الأولى ١٤١٧هـ.

- ٣٩٨ - المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (ت ٣٣٣)، تحقيق: الشيخ مشهور حسن آل سلمان، ط. الأولى ١٤١٩هـ، جمعية التربية الإسلامية (البحرين) ودار ابن حزم (بيروت).
- ٣٩٩ - مجلة التمدن الاسلامي (من موقع الشيخ الألباني على شبكة الإنترنت).
- ٤٠٠ - مجلة المنار، لصاحبها محمد رشيد رضا. المكتبة الشاملة وهي موافقة للمطبوع.
- ٤٠١ - مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت ٥١٨)، تحقيق: نعيم زرزور، ط. دار الكتب العلمية، توزيع مكتبة الباز بمكة.
- ٤٠٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، ط. ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٤٠٣ - المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٤٠٤ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية (ت ٧٢٨)، جمعه: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه، ط. ١٤٢٥هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة - السعودية.
- ٤٠٥ - مجموع فيه مصنفات أبي جعفر محمد بن عمرو بن البخري، تحقيق نبيل جزار. ط. الأولى ١٤٢٢هـ. دار البشائر الإسلامية. لبنان.
- ٤٠٦ - محاسبة النفس، لابن أبي الدنيا، تحقيق: المستعصم بالله مصطفى علي. ط. دار الكتب العلمية.
- ٤٠٧ - محاسبة النفس، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة - مصر.
- ٤٠٨ - محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، مكتبة الحياة، بيروت.
- ٤٠٩ - مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان. تحقيق: محمود خاطر. ط. ١٤١٥هـ.
- ٤١٠ - مختصر الأحكام (مستخرج على الترمذي)، للحسن بن علي الطوسي، تحقيق: أنيس طاهر الأندونوسي. ط. الأولى ١٤١٥، مكتبة الغرباء.
- ٤١١ - المختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: صلاح مقبول، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت ١٤٠٣هـ.

- ٤١٢ - مختصر المزنّي في فروع الشافعية، لإسماعيل بن يحيى المزنّي، تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين، ط. الأولى ١٤١٩ هـ. دار الكتب العلمية.
- ٤١٣ - مختصر المقاصد الحسنة، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢)، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، ط. الرابعة ١٩٨٩ م، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٤١٤ - مختصر قيام الليل، للمروزي، اختصره العلامة أحمد بن علي المقرئ ط. الأولى ١٤٠٨ هـ، الناشر «حديث أكاديمي» بباكستان.
- ٤١٥ - المخصص، لابن سيده الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، ط. الأولى ١٤١٧ هـ.
- ٤١٦ - مخطوط ابن أبي فوارس، (مخطوط جوامع).
- ٤١٧ - المدخل إلى السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- ٤١٨ - المدخل إلى كتاب الإكليل، للحافظ أبي عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥)، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، دار الدعوة.
- ٤١٩ - المدلسين، للحافظ أبي زرعة أحمد العراقي، تحقيق: رفعت فوزي، ونافذ حماد، دار الوفاء، ط. الأولى ١٤١٥ هـ.
- ٤٢٠ - المدهش، للحافظ ابن الجوزي تحقيق: مروان قباني، دار الكتب العلمية، ط. الثانية ١٩٨٥.
- ٤٢١ - المراسيل، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥)، تحقيق: د. عبدالله بن مساعد الزهراني، ط. الأولى ١٤٢٢ هـ، دار الصمعي، الرياض - السعودية.
- ٤٢٢ - المراسيل، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط. ١٣٩٧ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٤٢٣ - مسائل أبي داود، لأحمد، تحقيق: طارق عوض الله.
- ٤٢٤ - مساوئ الأخلاق ومذمومها، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧)، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، ط. الأولى ١٤١٢ هـ، مكتبة السوادي، جدة - السعودية.

- ٤٢٥ - المستجاد من فعلات الأجواد، للحافظ الدارقطني، تحقيق: أم عبدالله بنت محروس العسلي، دار سعد للنشر والتوزيع. ط. الأولى ١٤١٣هـ.
- ٤٢٦ - المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥) مع تلخيصه للذهبي، (ط. الهندية)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٤٢٧ - مسند ابن أبي شيبه، للإمام أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه (ت ٢٣٥)، تحقيق: عادل يوسف الغزاوي وأحمد فريد المزيدي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن، الرياض - السعودية.
- ٤٢٨ - مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد الهاشمي مولا هم (ت ٢٣٠)، تحقيق: عامر حيدر، ط. الأولى ١٤١٠، مؤسسة نادر، بيروت.
- ٤٢٩ - مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأبي بكر أحمد بن علي المروزي تحقيق: شعيب الأرناؤوط. المكتب الإسلامي. ط. الرابعة ١٤٠٦هـ.
- ٤٣٠ - مسند أبي داود الطيالسي، للإمام سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤)، تحقيق: د. محمد بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار هجر، حيزة - مصر.
- ٤٣١ - مسند أبي عوانة يعقوب الأسفرائيني، تحقيق: أيمن الدمشقي، دار المعرفة، ط. الأولى ١٤١٩هـ.
- ٤٣٢ - مسند أبي يعلى الموصلي، للإمام الحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.
- ٤٣٣ - مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مكتبة الايمان، ط. الأولى ١٤١٢هـ.
- ٤٣٤ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط. الثانية ١٤٢٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٤٣٥ - مسند الإمام الشافعي، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٤٣٦ - مسند البزار (البحر الزخار ١ - ١٨)، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، ط. الأولى (١٩٨٨ - ٢٠٠٩م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة - السعودية.

- ٤٣٧ - مسند الحميدي، للإمام أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى ١٩٩٦م، دار السقا، دمشق - سوريا.
- ٤٣٨ - مسند الدارمي (السنن)، للإمام أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى ١٤٢١هـ، دار المغنى (السعودية) ودار ابن حزم (بيروت - لبنان).
- ٤٣٩ - مسند الروياني، للإمام محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، ط. الأولى ١٤١٦هـ، مؤسسة قرطبة.
- ٤٤٠ - مسند الشاميين، للإمام أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٤٤١ - مسند الشهاب، للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٤٤٢ - مسند الفردوس (جزء منه وهو مخطوط)، لأبي منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار الديلمي الهمداني (ت ٥٥٨هـ)، مكتبة لا له لي، رقم (٦٤٨).
- ٤٤٣ - مسند الفردوس (مخطوط)، نسخة مكتبة السعيدية، مصورة الجامعة الإسلامية.
- ٤٤٤ - المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن بن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٤٤٥ - مسند خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الشركة المتحدة بيروت.
- ٤٤٦ - المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط. الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة - السعودية.
- ٤٤٧ - مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، ط. الأولى ١٤١١هـ، دار الوفاء، المنصورة - مصر.
- ٤٤٨ - مشيخة ابن البخاري، لجمال الدين أحمد الظاهري الحنفي، تحقيق: عوض الحازمي، دار عالم الفوائد، ط. سنة ١٤١٩هـ.

- ٤٤٩ - مشيخة ابن جماعة، تحقيق: موفق عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- ٤٥٠ - مشيخة ابن شاذان الصغرى، تحقيق: عصام موسى هادي، ط. سنة ١٤١٩هـ. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة النبوية.
- ٤٥١ - مشيخة محمد الرازي «ابن خطاب»، لأحمد بن محمد السلفي، تحقيق: حاتم العوني، ط. الأولى ١٤١٥هـ. دار الهجرة، الرياض.
- ٤٥٢ - مصارع العشاق، لأبي محمد جعفر بن أحمد السراج (ت ٥٠٠)، دار صادر، بيروت - لبنان.
- ٤٥٣ - مصباح اللغات (قاموس عربي - أردو)، رتبة: أبو الفضل عبدالحفيظ بليايوي، مجلس نشریات إسلام، كراتشي - باكستان.
- ٤٥٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي، للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠). بعناية: عادل مرشد.
- ٤٥٥ - المصنف، للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ط. الأولى ١٤٢٧هـ، شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن.
- ٤٥٦ - المصنف، للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٤٥٧ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للملا علي القاري (ت ١٠١٤)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ٤٥٨ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: جماعة من المحققين، بتنسيق: الشيخ سعد بن ناصر الشثري، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار العاصمة ودار الغيث، الرياض - السعودية.
- ٤٥٩ - المطر والرعد والبرق، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: طارق بن محمد سكلوع العمودي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية.
- ٤٦٠ - المطرب في أشعار أهل المغرب، لابن دية الكلبي، بعناية طه حسين. دار الكتب المصرية. القاهرة.
- ٤٦١ - المعارف، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، ط. الرابعة، دار المعارف.

- ٤٦٢ - معالم السنن، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨)، المكتبة العلمية، ط. الثانية.
- ٤٦٣ - معاني القرآن، للفراء، تحقيق: عبدالجليل شلبي. دار عالم الكتب.
- ٤٦٤ - المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، للعلامة الزركشي، تحقيق: حمدي السلفي، دار الأرقم، الكويت.
- ٤٦٥ - معجم ابن عساكر، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، ط. الأولى ١٤٢١هـ، دار البشائر، دمشق - سوريا.
- ٤٦٦ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. الأولى ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٤٦٧ - المعجم الأوسط، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن إبراهيم، دار الحرمين ١٤١٥هـ، القاهرة - مصر.
- ٤٦٨ - معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦)، ط. ١٣٩٧هـ، دار صادر، بيروت - لبنان.
- ٤٦٩ - معجم السفر، للسلفي، تحقيق: عبدالله البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- ٤٧٠ - معجم الشعراء، لأبي عبدالله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤)، بعناية: كرنكو، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٤٧١ - معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (ت ٤٠٢)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة (بيروت) - ودار الإيمان.
- ٤٧٢ - معجم الصحابة، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع (ت ٣٥١)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة - السعودية.
- ٤٧٣ - معجم الصحابة، لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (ت ٣١٧)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، ط. الأولى ١٤٢١، مكتبة دار البيان، الكويت.
- ٤٧٤ - المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق: محمد شكور، المكتب الاسلامي ودار عمار، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.

- ٤٧٥ - المعجم الكبير، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الثانية، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ.
- ٤٧٦ - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٤٧٧ - المعجم المختص، للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، ط. ١٤٠٨.
- ٤٧٨ - معجم المعاجم الجغرافية في السيرة النبوية، (دار مكة).
- ٤٧٩ - المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، ط. الثانية ١٣٩٢هـ، المكتبة الإسلامية، استانبول - تركيا.
- ٤٨٠ - معجم شيوخ الإسماعيلي، للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي تحقيق: زياد منصور، ط. الأولى، مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة.
- ٤٨١ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- ٤٨٢ - المعجم، لأبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني، المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١)، تحقيق: عادل بن سعد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.
- ٤٨٣ - المعجم، للإمام أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت ٣٤٠)، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية.
- ٤٨٤ - المعجم، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان.
- ٤٨٥ - معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.
- ٤٨٦ - معرفة الثقات، للإمام أبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي (ت ٢٦١) بترتيب الهيثمي والسبكي، مع زيادات الحافظ ابن حجر، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، مكتبة الدار - المدينة المنورة.

- ٤٨٧ - معرفة السنن والآثار، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. الأولى ١٤١٢هـ، دار الوعي (القاهرة) - دار قتيبة (دمشق) - جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي).
- ٤٨٨ - معرفة الصحابة، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهاني (ت ٣٩٥)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط. الأولى ١٤٢٦هـ، جامعة الإمارات العربية المتحدة - الإمارات.
- ٤٨٩ - معرفة الصحابة، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض - السعودية.
- ٤٩٠ - معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، ط. الأولى ١٤٢٤هـ، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- ٤٩١ - المعرفة والتاريخ، للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط. الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الدار، المدينة - السعودية.
- ٤٩٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ط. دار إحياء التراث العربي.
- ٤٩٣ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، ط. الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة دار الطبرية، الرياض - السعودية.
- ٤٩٤ - المغني في الضعفاء، للإمام الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.
- ٤٩٥ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، تحقيق: علي حسن الحلبي، ط. الأولى ١٤١٦هـ، دار ابن عفان. مصر.
- ٤٩٦ - مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط. الثانية ١٤٢٣هـ، دار القلم، دمشق - سوريا.
- ٤٩٧ - مقامات الحريري، للعلامة الأديب أبي محمد القاسم بن علي الحريري، ط. الرابعة، دار الكتب العلمية.

- ٤٩٨ - مكارم الأخلاق، للطبراني، تحقيق: فاروق حمادة، ط. الرئاسة العامة للإفتاء.
- ٤٩٩ - مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧)، تحقيق: عبدالله بن بجاش الحميري، ط. الأولى ٢٠٠٦، م، مكتبة الرشد، السعودية.
- ٥٠٠ - مكارم الأخلاق، للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة - مصر.
- ٥٠١ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١). تحقيق عبدالرحمن المعلمي، بعناية منصور السماري، ط. الثانية ١٤١٩هـ. دار العاصمة. السعودية.
- ٥٠٢ - مناقب الشافعي، للحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط. الأولى ١٣٩٠هـ، دار التراث، القاهرة - مصر.
- ٥٠٣ - المنتخب من العلل، للخلال، للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الراية، الرياض - السعودية.
- ٥٠٤ - المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعدي، مكتبة السنة، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٥٠٥ - المنتقى، لابن الجارود، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٥٠٦ - منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٥٠٧ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي (ت ٦٧٦) ط. الأولى: ١٣٤٩هـ. دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٥٠٨ - المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، ط. الأولى ١٣٩٩هـ، دار الفكر.
- ٥٠٩ - المواعظ والاعتبار المعروف بـ«الخطط»، للمقريزي، تحقيق: خليل المنصور. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٥١٠ - موافقة الخبر الخبر في تخریج أحاديث المختصر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي السيد جاسم السامرائي، ط. الثالثة ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.

- ٥١١ - الموسوعة الفقهية، ط. الثانية ١٤٠٤هـ، إصدار: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت.
- ٥١٢ - موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: عبدالمعطي قلعي، دار المعرفة، ط. الأولى ١٤١٧هـ.
- ٥١٣ - الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق: د. نور الدين بوياجيلار، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار أضواء السلف، الرياض - السعودية.
- ٥١٤ - موطأ ابن وهب، تحقيق: هشام الصيني، دار ابن الجوزي، ط. الثانية. بيروت.
- ٥١٥ - الموطأ، للإمام مالك (ت ١٧٩) برواياته الثمانية، تحقيق: سليم الهلالي، طبع سنة ١٤٢٤هـ، مكتبة الفرقان، دبي، دولة الإمارات.
- ٥١٦ - الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. الأولى ١٤١٦هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٥١٧ - الموفقيات، للزبير بن بكار، بعناية: صالح أحمد ط. الثانية، دار عالم الكتب.
- ٥١٨ - مولد العلماء، لابن زبر الربيعي، تحقيق: عبدالله الحمد. دار العاصمة. الرياض. طبع سنة ١٤١٠هـ.
- ٥١٩ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٥٢٠ - النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، لمحمد الأمير الكبير المالكي (ت ١٢٢٨)، تحقيق: زهير الشاويش، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٥٢١ - النزهة شرح النخبة، للحافظ ابن حجر، بعناية عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة السفير. الرياض.
- ٥٢٢ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للعلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢)، ومعه بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، تحقيق: محمد عوامه، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار القبلة (جدة) ومؤسسة الريان (بيروت) والمكتبة المكية.
- ٥٢٣ - نظم العقيان في أعيان الأعيان، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. فيليب جتي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

- ٥٢٤ - النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، تحقيق: ربيع المدخلي، مكتبة الفرقان، ط. الثانية. ١٤٢٤هـ.
- ٥٢٥ - نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني، تحقيق عبد العظيم الزبيب، ط. الأولى ١٤٢٨هـ. دار المنهاج.
- ٥٢٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام ابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦)، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي.
- ٥٢٧ - نواذر الأصول (المسندة)، لأبي عبد الله محمد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي، تحقيق: زياد تكلة، دار النوادر. ط. الأولى.
- ٥٢٨ - النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر العيدروس، حققه: أحمد الحلو وآخرون، دار صادر، ط. الأولى ٢٠٠١، م.
- ٥٢٩ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ط. ١٩٥٥م. دار العلوم الحديثة. لبنان.
- ٥٣٠ - المجالس العشرة، للحسن بن محمد الخلال، تحقيق: مجدي قنحي، ط. الأولى ١٤١١هـ. دار الصحابة للتراث.
- ٥٣١ - شرح التقريب والتيسير، للحافظ السخاوي تحقيق: علي المرر. ط: الأولى ١٤٢٩هـ. الدار الأثرية.

فهرس الموضوعات

الموضوع

الصفحة

حرف الكاف

- حديث: «كاد الحسد أن يغلب القَدَر» ٥
- حديث: «كاد الحليم أن يكون نبياً» ٥
- حديث: «كاد الفقر أن يكون كفراً» ٦
- حديث: «كأنك بالدنيا ولم تكن، وبالأخرة ولم تزل» ١٠
- حديث: «كأنك من أهل بدر وحُتَيْن!» ١٠
- حديث: «كان وضوؤه لا يبُل الثرى» ١١
- حديث: «كَبُرَ كَبْرُ» ١٢
- حديث: «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري» ١٦
- حديث: «كثرة الضحك تميّت القلب» ١٩
- حديث: «الكذب مُجانب للإيمان» ٢٧
- حديث: «كَرُمَ الْكِتَابُ حَتْمُهُ» ٣٦
- حديث: «كَرُمَ الْمَرْءُ دِينُهُ، ومروءته عقله، وحَسَبُهُ خُلُقُهُ» ٣٧
- حديث: «الكریم إذا قدر عفا» ٤١
- حديث: «الكریم حبيب الله ولو كان فاسقاً» ٤٢
- حديث: «كسب الحلال فريضة بعد الفريضة» ٤٢
- حديث: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحي» ٤٧
- حديث: «كفارة الذنب الندامة» ٥٠
- حديث: «كَفَّارَةٌ مَنْ اغْتَبَتَهُ أَنْ تَسْتَغْفَرَ لَهُ» ٥٢
- حديث: «كفى بالذَّهر واعظاً وبالموت مُفَرِّقاً» ٦٠

- ٦٤ حديث: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»
- ٦٥ حديث: «كفى بالمرء (كذباً) أن يُحدّث بكل ما سمع»
- ٧٠ حديث: «كُفَّ عن الشرِّ يكفَّ الشرُّ عنك»
- ٧١ حديث: «الكلام صفة المتكلم»
- ٧٢ حديث: «الكلام على المائدة»
- ٧٤ حديث: «كُلُّكُمْ حَارِثٌ وَكُلُّكُمْ هَمَامٌ»
- ٧٦ حديث: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيّته»
- ٧٦ حديث: «الكلمة الطيبة صدقة»
- ٧٦ حديث: «كُلِّ أَحَدٍ أَعْلَمُ أَوْ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرُ»
- ٨٣ حديث: «كل أحد يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا القبر ﷺ»
- ٨٥ حديث: «كل الأعمال فيها المقبول والمردود إلا الصلاة عليّ»
- ٨٥ حديث: «كلُّ امرئٍ ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله أقطعُ»
- ٩١ حديث: «كل امرئٍ حسيبٌ نفسه، ليشرب كلُّ قوم فيما بدا لهم»
- ٩١ حديث: «كل امرئٍ في ظل صدقته»
- ٩٢ حديث: «كل إناء بما فيه يطفح»
- ٩٢ حديث: «كل بني أم يتمون إلى عَصْبَةِ أبيهم إلا ولد فاطمة»
- ٩٦ حديث: «كل ثاني لا بد له من ثالث»
- ٩٦ حديث: «كل ذي نعمة محسود»
- ٩٦ حديث: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»
- ٩٦ حديث: «كل شيء يَغِيضُ إلا الشر فإنه يُزاد فيه»
- ٩٨ حديث: «كلّ الصبيد في جوف الفراء»
- ١٠١ حديث: «كُلُّ طَوِيلٍ»
- ١٠١ حديث: «كل عام ترذلون»
- ١٠٥ حديث: «كل ما هو آتٍ قريب»
- ١٠٧ حديث: «كل معروف صدقة»

الموضوع

الصفحة

- ١١٢ حديث: «كلُّ ممنوعٍ حُلُوٌّ»
- ١١٣ حديث: «كل يوم لا أزداد فيه علماً يقربني من الله، فلا يورك لي»
- ١١٤ حديث: «كلوا الزيت وادهنوا به؛ فإنه مبارك»
- ١٢٠ حديث: «كما تدين تُدان»
- ١٢٤ حديث: «كما تكونون يُولَى عليكم أو يُؤمَّر عليكم»
- ١٢٩ حديث: «كم من نعمة الله في عِرْقٍ ساكن»
- ١٣٠ حديث: «كنْتُ أَوَّلَ النَّبِيِّينَ فِي الْخَلْقِ، وَآخِرَهُمْ فِي الْبَعْثِ»
- ١٣٩ حديث: «كنت كثرأ لا أُعْرِفُ فأحببت أن أُعْرِفُ»
- ١٤٠ حديث: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع غير أني لم أطلق»
- ١٤٣ حديث: «كن عالماً»
- ١٤٣ حديث: «كن من الخيرة مِنْهُنَّ عَلَى حَذَرٍ»
- ١٤٤ حديث: «كن ذَنْباً وَلَا تَكُنْ رَأْساً»
- ١٤٥ حديث: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»
- ١٤٥ حديث: «الْكُنْدُرُ طَيِّبٌ وَطَيِّبُ الْمَلَايِكَةِ»
- ١٤٧ حديث: «كُنْ خَيْرَ آخِذٍ»
- ١٤٨ حديث: «كن عبد الله المظلوم، ولا تكن عبد الله الظالم»
- حديث: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وعُدَّ نفسك في أهل القبور»
- ١٥١ حديث: «كن مع الحق حيث كان»
- ١٥٤ حديث: «الكواكب أمان لأهل السماء»
- ١٥٥ حديث: «الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ»
- ١٥٧ حديث: «كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ»

حرف اللام

- ١٥٩ حديث: «لبس الخرقة الصوفية»
- ١٦٣ حديث: «اللبن لا يرد»

- حديث: «لحوم البقر داء وسمنها ولبنها دواء» ١٦٣
- حديث: «لِدُوا لِلْمَوْتِ وابنوا للخراب» ١٦٧
- حديث: «لَسَعَتْ حَيَّةُ الْهُوَى كَبْدِي» ١٧٢
- حديث: «الَلَّعِبُ بِالْحَمَامِ مَجْلِبَةٌ لِلْفَقْرِ» ١٧٣
- حديث: «لَعَمَلُ الْعَادِلِ فِي رَعِيَّتِهِ يَوْمًا وَاحِدًا أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ الْعَابِدِ سِتِينَ عَامًا» ١٨٠
- حديث: «لَعَنَ اللَّهُ الدَّاحِلَ فِينَا بِغَيْرِ نَسَبٍ» ١٨٦
- حديث: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ، وَالْمُرْتَشِيَّ، وَالرَّائِشَ» ١٨٧
- حديث: «لَعَنَ اللَّهُ سُهَيْلًا؛ فَإِنَّهُ كَانَ عَشَّارًا» ١٩٥
- حديث: «لَعَنَ اللَّهُ الْمَغْنِيَّ وَالْمَغْنَى لَهُ» ١٩٥
- حديث: «لُعِنَ الْكَذَّابُ وَلَوْ كَانَ مَازِحًا» ١٩٦
- حديث: «لَفَقِيهِ وَاحِدٌ أَشَدَّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ» ٢٠١
- حديث: «لِكُلِّ بَلْوَى عَوْنٌ» ٢١١
- حديث: «لِكُلِّ حُجْرَةٍ أَجْرَةٌ» ٢١١
- حديث: «لِكُلِّ زَمَانٍ دَوْلَةٌ وَرِجَالٌ» ٢١١
- حديث: «لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ» ٢١١
- حديث: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرِفُ بِهِ» ٢١٢
- حديث: «لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ نَصِيبٌ» ٢١٢
- حديث: «لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ» ٢١٣
- حديث: «لِلْبَيْتِ رَبٌّ يَحْمِيهِ» ٢١٤
- حديث: «لِلْخَيْرِ مُعَادِنٌ» ٢١٤
- حديث: «لِلْسَائِلِ حَقٌّ، وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ» ٢١٤
- حديث: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ» ٢٢١
- حديث: «لَمَّا غَسَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ اقْتَلَصَتْ مَاءَ مُحَاجِرِ عَيْنِيهِ» ٢٢١
- حديث: «لَنْ يَعْجِزَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ» ٢٢١

الموضوع

الصفحة

- حديث: «لن يغلب عُسر يُسرَيْن» ٢٢٣
- حديث: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» ٢٢٩
- حديث: «لن ينفع حذر من قدر» ٢٣٢
- حديث: «الله ولي من سكت» ٢٣٢
- حديث: «لَهْدُمُ الكعبة حَجْرًا حَجْرًا أَهْوَنُ من قتل المسلم» ٢٣٢
- حديث: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به» ٢٤١
- حديث: «لو أن أهل العلم صانوه ووضعوه عند أهله لسادوا به أهل زمانهم» .. ٢٤١
- حديث: «لو اغتسل اللوطي بماء البحر لم يجيء يوم القيامة إلا جنباً» ٢٤٤
- حديث: «لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير» ٢٤٥
- حديث: «لو أنكم دُلِّيتُم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله» ٢٤٨
- حديث: «لو بَغَى جبل على جبل لَدُكَّ الباغي» ٢٥٠
- حديث: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً» ٢٥٣
- حديث: «لو تعلم البهائم من الموت ما يعلم ابن آدم ما أكلتم منها سميناً» ٢٥٥
- حديث: «لو تفتح عمل الشيطان» ٢٥٨
- حديث: «لو صدق السائل ما أفلح من رده» ٢٦٣
- حديث: «لو عاش إبراهيم لكان نبياً» ٢٦٦
- حديث: «لو علمت البهائم» ٢٧١
- حديث: «لو علم الله في الخصيان خيراً لأخرج من أصلاهم ذرية» ٢٧١
- حديث: «لو علم الناس رحمة الله بالمسافر لأصبح الناس وهم على سفر» ٢٧٣
- حديث: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً» ٢٧٤
- حديث: «لو كانت الدنيا دماً عبيطاً، كان قوت المؤمن منها حلالاً» ٢٧٧
- حديث: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً» ٢٧٩
- حديث: «لو كان جريج فقيهاً عالماً لعلم أن إجابته دعاء أمه أولى» ٢٨٠
- حديث: «لو كان الصبر رجلاً كان كريماً» ٢٨٣
- حديث: «لو كان الفُحْش رجلاً لكان رجل سُوء» ٢٨٥

- حديث: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى إليهما ثالثاً» ٢٨٩
- حديث: «لو كان المؤمن في جحر فارة لقيض له فيه من يؤذيه» ٢٩١
- حديث: «لولا الخليلي لأذنت» ٢٩٢
- حديث: «لولا عباد الله رُكَّع» ٢٩٦
- حديث: «لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم» ٢٩٨
- حديث: «لو مُدَّ مسجدي هذا إلى صنعاء لكان مسجدي» ٣٠١
- حديث: «لو وُزِنَ إيمان أبي بكر بإيمان الناس لرجَّح إيمان أبي بكر» ٣٠٢
- حديث: «لو وُزِنَ خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا» ٣٠٤
- حديث: «لو يعلم الناس ما في الحبة لاشتروها ولو بوزنها ذهباً» ٣٠٦
- حديث: «ليس الأعمى من عَمِيَ بَصَرُهُ، الأعمى من عَمِيَ بَصِيرَتُهُ» ٣٠٨
- حديث: «ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف» ٣١٠
- حديث: «ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً، أو نَمَى خيراً» ٣١٢
- حديث: «ليس بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة» ٣١٢
- حديث: «ليس الخبر كالمعاينة» ٣١٣
- حديث: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء» ٣١٩
- حديث: «ليس شيء خيراً من ألف مثله إلا الإنسان» ٣٢٠
- حديث: «ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم ولا في النشور» ٣٢٥
- حديث: «ليس لعرق ظالم حق» ٣٢٧
- حديث: «ليس الغنى عن كثرة العَرَض» ٣٣٣
- حديث: «ليس لفاسق غيبة» ٣٣٣
- حديث: «ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنت، أو لبست فأبليت» ٣٤٠
- حديث: «ليس للمؤمن راحة دون لقاء ربه» ٣٤٢
- حديث: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن» ٣٤٤
- حديث: «ليس منا من لم يُوقِّرْ كبيرنا، ویرَحِّمَ صغيرنا، ومن لم يعرف لعالمنا حقّه» ٣٤٥

- حديث: «ليس من خُلِقَ المؤمن المَلَقَ» ٣٥٥
- حديث: «لي مع الله وقت لا يسع فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل» ٣٥٦

حرف الميم

- حديث: «ماء زمزم لِمَا شُرِبَ له» ٣٥٨
- حديث: «ما أخاف على أمتي فتنة أخوف عليها من النساء والخمر» ٣٧٢
- حديث: «ما أصبر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة» ٣٧٢
- حديث: «ما أضيف شيء إلى شيء أفضل من حلم إلى علم» ٣٧٤
- حديث: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء بعد النبيين امرأً أصدق لهجة» .. ٣٧٤
- حديث: «ما أعزَّ اللهُ بجهل قط، ولا أذلَّ بحلم قط، ولا نقصت صدقة من مال» ٣٧٧
- حديث: «ما أعلم ما خلف جداري هذا» ٣٧٩
- حديث: «ما أفلح صاحب عيال قط» ٣٨٣
- حديث: «ما أكرم شاب شيخاً إلا قَبِضَ الله له من يكرمه عند سيِّئه» ٣٨٥
- حديث: «ما أنصف القارئ المُصَلِّي» ٣٨٦
- حديث: «ما أهدى مسلم لأخيه هدية أفضل من كلمة حكمة» ٣٨٩
- حديث: «ما أُوذِيَ أحد ما أُوذِيتُ في الله ﷻ» ٣٩٢
- حديث: «ما اتخذ الله من ولي جاهل، ولو اتخذهُ لَعَلَّمَهُ» ٣٩٣
- حديث: «ما اجتمع الحلال والحرام إلا غَلَبَ الحرام الحلال» ٣٩٣
- حديث: «ما استفاد المؤمن من بعد تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة» ٣٩٤
- حديث: «ما بُدئ بشيء يوم الأربعاء إلا تم» ٣٩٥
- حديث: «ما بعث الله نبياً إلا عاش نصف ما عاش النبي قبله» ٣٩٨
- حديث: «ما بكيت من دهر إلا بكيت عليه» ٤٠٢
- حديث: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» ٤٠٣
- حديث: «ما تبعد مصر عن حبيب» ٤٠٣
- حديث: «ما تركتُ بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء» ٤٠٤

- حديث: «ما ترك عبد شيئاً لله لا يتركه إلا له إلا عوّضه الله منه» ٤٠٤
- حديث: «ما ترك القاتل على المقتول من ذنب» ٤٠٨
- حديث: «ما تعاظم عليّ أحد مرتين» ٤١٢
- حديث: «ما جُبِلَ وليّ الله إلا على السّخاء وحُسن الخُلُق» ٤١٢
- حديث: «ما جُمع شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم» ٤١٥
- حديث: «ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد» ٤١٨
- حديث: «ما خلا جسد من حسدٍ» ٤١٩
- حديث: «ما خلا قصير من حكمة» ٤٢٢
- حديث: «ما خلا يهوديان بمسلم إلا همّا بقتله» ٤٢٣
- حديث: «ما رَفَعَ أحدٌ أحداً فوق مقداره إلا واتَّضَع عنده من قدره بأزيد» ٤٢٤
- حديث: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» ٤٢٧
- حديث: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» ٤٢٨
- حديث: «ما سعد أحد برأيه ولا شقي مع مشورة» ٤٢٩
- حديث: «ما ضاق مجلس بمتحابين» ٤٢٩
- حديث: «ما عاقبت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه» ٤٣٠
- حديث: «ما عال من اقتصد» في: «الاقتصاد» ٤٣١
- حديث: «ما عُبد الله بشيء أعظم من جَبَر القلوب» ٤٣١
- حديث: «ما عَزَلَ من وليّ وَلَدُهُ» ٤٣١
- حديث: «ما عَزَّ شيء إلا هان» ٤٣١
- حديث: «ما عظمت نعمة الله على عبد إلا عظمت مؤنة الناس عليه» ٤٣٢
- حديث: «ما عمل أفضل من إشباع كبد جائعة» ٤٣٤
- حديث: «ما فَضَّلَكُم أبو بكر بفضل صوم ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في قلبه» ٤٣٥
- حديث: «ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يُحب أن يُدفن فيه» ٤٣٥
- حديث: «ما قُبِل حجٌّ امرئ إلا رُفِعَ حَصَاهُ» ٤٣٧

الموضوع

الصفحة

- ٤٤٠ حديث: «ما قُدِّرَ يَكُنْ»
- ٤٤٠ حديث: «ما قَلَّ وكفى خير مما كَثُرَ وألهى»
- ٤٤٢ حديث: «ما كَثُرَ أذان بلدة إلا قَلَّ بردها»
- ٤٤٢ حديث: «ما كسوا الباعة»
- ٤٤٣ حديث: «ما كل مرة تسلم الجرة»
- ٤٤٣ حديث: «ما المعطي من سعة بأعظم أجراً من الآخذ بحاجة»
- ٤٤٤ حديث: «ما منكم من أحد إلا وقد وُكِّلَ به قَرِينُهُ»
- ٤٤٥ حديث: «ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بُعِثَ قائداً»
- ٤٤٦ حديث: «ما من رُمانة من رُمانكم هذا إلا وهي تلقح بحبة من رمان الجنة»
- ٤٤٧ حديث: «ما من طامة إلا وفوقها طامة»
- ٤٤٧ حديث: «ما من عالم أتى صاحب سلطان طوعاً إلا كان شريكه»
- ٤٤٨ حديث: «ما من مسلم يُسَلِّمَ عليَّ إلا رد الله عليَّ روحي حتى أَرُدَ عليه»
- ٤٤٩ حديث: «ما من نبيٍّ نُبِّيَّ إلا بعد الأربعين»
- ٤٤٩ حديث: «ما نُزِعَت الرحمةُ إلا من شقي»
- ٤٥٠ حديث: «مانع الزكاة يوم القيامة في النار»
- ٤٥١ حديث: «ما نقص مال من صدقة»
- ٤٥٤ حديث: «ما وقى به المرء عرضه فهو له صدقة»
- ٤٥٥ حديث: «مَا وسعني سمائي ولا أرضي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن»
- ٤٥٧ حديث: «ما لا يجيء من القلب عنايته صعبة»
- ٤٥٧ حديث: «ما يبعد مصر عن حبيب»
- ٤٥٨ حديث: «المتشيع»
- ٤٥٨ حديث: «المتلوط لو اغتسل بكل قطرة تنزل من السماء»
- ٤٥٨ حديث: «مُتٌ مسلماً ولا تُبَال»
- حديث: «مثل أصحابي في أمتي كالملح في الطعام؛ لا يصلح الطعام إلا بالملح»
- ٤٥٩

- حديث: «مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره» ٤٦٠
- حديث: «مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كمثل» ٤٦٥
- حديث: «مثل الذي يجلس فيسمع الحكمة ثم لا يحدث إلا بشر ما سمع» ٤٦٥
- حديث: «المجالس بالأمانة» ٤٦٦
- حديث: «المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله» ٤٧٣
- حديث: «المَحَبَّة مَكْبَةٌ» ٤٧٥
- حديث: «محبة في الآباء صلة في الأبناء» ٤٧٥
- حديث: «المحسود مرزوق» ٤٧٥
- حديث: «مداد العلماء أفضل من دم الشهداء» ٤٧٥
- حديث: «مداراة الناس صدقة» ٤٧٧
- حديث: «مدمن الخمر كعابد وثن» ٤٧٨
- حديث: «المرء بسعده لا بأبيه ولا جده» ٤٧٩
- حديث: «المرء على دين خليله فلينظر أحداكم من يخالل» ٤٨٠
- حديث: «المرء كثير بأخيه» ٤٨٦
- حديث: «المرء مع من أحب» ٤٨٧
- حديث: «المرض ينزل جملة واحدة، والبرء ينزل قليلاً قليلاً» ٤٩٨
- حديث: «مُرُوا أولادكم سبع سنين» ٥٠٠
- حديث: «المريض أنيئه تسبيح، وصيامه تكبير» ٥٠٦
- حديث: «المريض لا يعاد حتى يمرض ثلاثة أيام» ٥١٠
- حديث: «المسافر على قَلْت» ٥١٠
- حديث: «المستبآن ما قالاً فعلى البادئ حتى يعتدي المظلوم» ٥١٠
- حديث: «مستريح ومستراح منه» ٥١٢
- حديث: «المستشار مؤتمن» ٥١٣
- حديث: «المسجد بيت كل تقى» ٥١٩
- حديث: «مسح العينين بباطن أنملتي السابتين» ٥٢١

الموضوع

الصفحة

- حديث: «المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في فرية أو ردة» ٥٢٤
- حديث: «المسلمون على شروطهم» ٥٢٦
- حديث: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يشتمه» ٥٣٢
- حديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» ٥٣٦
- حديث: «المصائب مفاتيح الأرزاق» ٥٤٠
- حديث: «مصر أطيب الأرضين تراباً وعجمها أكرم العجم أنساباً» ٥٤٠
- حديث: «مصر بأفوالها» ٥٤١
- حديث: «مصر كنانة الله في أرضه؛ ما طلبها عدو إلا أهلكه الله» ٥٤١
- حديث: «مصر ما تبعد عن حبيب» ٥٤٦
- حديث: «مطل الغني ظلم» ٥٤٧
- حديث: «المطيع لوالديه هو المطيع لرب العالمين في أعلى عليين» ٥٤٨
- حديث: «المعاصي تُزيل النعم» ٥٤٨
- حديث: «معتك المنايا» ٥٤٩
- حديث: «المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء» ٥٤٩
- حديث: «المغتتاب والمستمع شريكان في الإثم» ٥٥٢
- حديث: «مفتاح الجنة لا إله إلا الله» ٥٥٢
- حديث: «المقدر كائن» ٥٥٤
- حديث: «المقل» ٥٥٤
- حديث: «المكر والخديعة في النار» ٥٥٥
- حديث: «ملعون من زاد ولم يشتر» ٥٥٨
- حديث: «المنافق يملك عينه يبكي بهما متى شاء» ٥٥٨
- حديث: «الْمُنْبِتُ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى» ٥٦٢
- حديث: «من آذى ذمياً فأنا خصمه» ٥٦٧
- حديث: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» ٥٧٠
- حديث: «من أتت عليه أربعون سنة» ٥٧١

- حديث: «من أتت عليه ستون سنة» ٥٧٢
- حديث: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار» ٥٧٢
- حديث: «من أحب دنياه أضر بآخرته ومن أحب آخرته أضر بدنيته» ٥٧٦
- حديث: «من أحب شيئاً أكثر من ذكره» ٥٧٧
- حديث: «من أحب قوماً حشر معهم» ٥٧٨
- حديث: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه» ٥٧٨
- حديث: «من أحبك لشيء ملك عند انقضائه» ٥٧٩
- حديث: «من أخلص لله أربعين يوماً» ٥٨٠
- حديث: «من أدخل بيته حبشياً أو حبشية أدخل الله بيته رزقاً» ٥٨٣
- حديث: «من أراد أن يستحلف أخاه وهو يعلم أنه كاذب» ٥٨٤
- حديث: «من أساء لا يستوحش» ٥٨٥
- حديث: «من أسدى إلى هاشمي أو مطلبى معروفاً» ٥٨٥
- حديث: «من أسرج في مسجد من مساجد الله سراجاً» ٥٨٧
- حديث: «من أَسْمَكَ فَلْيُتِمِرْ» ٥٨٨
- حديث: «من أصاب مالا من مهاوش أذهبه الله في نهابر» ٥٨٨
- حديث: «من أصاب من شيء فليلزمه» ٥٩٠
- حديث: «من أعان ظالماً سلط عليه» ٥٩٣
- حديث: «من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة» ... ٥٩٤
- حديث: «من أقال نادماً...» ٥٩٤